سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع بالرياض ٧١

فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله

تأليف

الإمام العلامة المحدث الفقيه الشيخ
أبي العلى محمد عبد الرحمن المباركفوري (رحمه الله)
(١٢٨٣-١٣٥٣هـ)

اعتنى به وعلق عليه
د. عبد العليم عبد العظيم البستوي

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٣١هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المباركفوري، أبي العلى محمد عبد الرحمن
فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله./أبي العلى محمد عبد الرحمن المباركفوري؛ عبد العليم البستوي. - الرياض، ١٤٣١هـ
١٠٣٨ص؛ ١٧×٢٤سم.- (سلسلة منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٧١)
ردمك: ٧ - ٢١ - ٨٠٣٤ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١ - علوم الحديث ٢ - الحديث - الجرح والتعديل أ. البستوي، عبد العليم (محقق) ب. العنوان ج. السلسلة
ديوي ٢٣٠ ١٤٣١/٧٦٦٤

جميع حقوق الطبع محفوظة لدار المنهاج بالرياض

الطبعة الأولى

ذو القعدة ١٤٣١هـ

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية. الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات
هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص.ب: ٥١٩٢٩٠ - الرياض ١١٥٥٣
الفروع - طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقاً) ت: ٢٢٢٢٠٩٥
المدينة النبوية - طريق سلطانة - ت: ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩
مكة المكرمة - الجميزة - الطريق النازل للحرم - ت ٠٢/٥٧٦١٣٧٧

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له.

وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

أما بعد:

فإن الحديث عن سنّة النبي ﷺ حديثٌ شيّقٌ ومحبَّبٌ إلى كل النفوس المؤمنة. فلا يملّه مؤمن، ولا يستغني عنه مسلم. فالله ﷻ قد جعله أُسوةً وقدوةً للبشرية كلّها، وفرض عليها طاعته إلى يوم القيامة. وهي طاعةٌ

مفروضة مقرونة بالمحبة والولاء. فكل مؤمن مسلم على وجه الأرض يحب رسول الله صلى الله عليه وسلم وآله وأهله وذريته وصحابته أجمعين، وكل من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

قال رسول الله ﷺ: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناس أجمعين»(١).

وكان عمر بن الخطاب ﷺ يمشي مع النبيِّ ﷺ، والنبيُّ ﷺ آخِذٌ بيد عمر بن الخطاب ﷺ، فقال له عمر: يا رسول الله، لأنت أحبُّ إليَّ من كل شيءٍ إلَّا من نفسي، فقال النبي ﷺ: «لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحبَّ إليك من نفسك». فقال له عمر: فإنه الآن والله لأنت أحبُّ إليَّ من نفسي، فقال النبي ﷺ: «الآن يا عمر»(٢).

والأحاديث في هذا الباب عديدة، وقد عقد الإمام البخاري رحمه الله في صحيحه باباً بعنوان: «باب حب الرسول ﷺ من الإيمان». وذكر فيه عدداً من هذه الأحاديث.

ومن لوازم هذه المحبة محبةُ آله وأصحابه وكلٌ من آمن به. قال رسول الله ﷺ: «لا تسبُّوا أصحابي، فلو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه»(٣).

وقال أيضاً: «آية الإيمان حبُّ الأنصار، وآية النفاق بُغضُ الأنصار»(٤).

وقال رسول الله ﷺ: «ثلاثٌ من كنَّ فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكونَ اللهُ ورسوله أحبَّ إليه مِمَّا سواهما، وأن يحبَّ المرءَ لا يحبه إلا لله، وأن يكره أن يعود في الكُفرِ كما يكرهُ أن يُقذف في النار»(٥).

---

(١) رواه البخاري ١/٥٨، حديث (١٥)؛ ومسلم ١/٦٧، حديث (٤٤).
(٢) رواه البخاري ١١/٥٢٣، حديث (٦٦٣٢).
(٣) أخرجه البخاري ٧/٢١، حديث (٣٦٧٣)؛ ومسلم ٤/١٩٦٨، حديث (٢٥٤١).
(٤) رواه البخاري ١/٦٢، حديث (١٧).
(٥) رواه البخاري ١/٦٠، حديث (١٦) ومواضع أخرى؛ ومسلم ١/٦٦، حديث (٤٣).

وقال أيضاً: «لا يؤمن أحدُكم حتى يحبَّ لأخيه ما يحبهُ لنفسه»[(١)].

ومن لوازم محبته ﷺ أيضاً: طاعتُه فيما أمر ونهى. قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١].

﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

كلُّ هذه الآيات وكثيرٌ غيرها تُثبت وجوبَ السمع والطاعة لرسول الله ﷺ.

وكان أصحابُ رسول الله ﷺ أشدَّ الناس محبةً له. يفدونه بالنفس والنفيس. ومن أروع الأمثلة لذلك: قصة الصحابي الجليل زيد بن الدَّثِنَة الأنصاري رضي الله عنه، وكان أحدَ الذين وقعوا في أسر الكفار يوم الرَّجيع، فقتلوه صبراً. فلما قُدِّمَ ليُقتَلَ، قال له أبو سفيان: «أنشدك الله يا زيد، أتحبُّ أنَّ محمداً عندنا الآن في مكانك تُضرَبُ عنقُه وإنك في أهلك»؟. قال: «والله ما أحبُّ أن محمداً الآن في مكانه الذي هو فيه، تصيبُه شوكةٌ تؤذيه وإني جالس في أهلي». فقال أبو سفيان: «ما رأيتُ من الناس أحداً يحبُّ أحداً، كحب أصحاب محمد محمداً»[(٢)].

وكانوا ـ مَعَ شدة المحبة ـ أسرعَ الناس سمعاً وطاعةً له، واقتداءً وتأسّياً به، حتى لو لم يعرفوا السبب.

روى البخاري عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: اتخذ النبيُّ ﷺ خاتماً من ذهب، فاتخذ الناس خواتيمَ من ذهب. فقال النبي ﷺ: «إني اتخذت خاتماً من ذهب فنبذه، وقال: إني لن ألبَسَه أبداً»، فنبذ الناس خواتيمَهم[(٣)].

---

(١) رواه البخاري ١/٥٦، حديث (١٣)؛ ومسلم ١/٦٧، حديث (٤٥).

(٢) السيرة لابن هشام ٢/١٧٢؛ أسد الغابة ٢/١٣٥.

(٣) صحيح البخاري ١٣/٢٧٤، حديث (٧٢٩٨).

وكان رسول الله ﷺ يصلي بأصحابه، إذ خلع نعليه، فوضعهما عن يساره. فلمَّا رأى ذلك القومُ ألقَوْا نعالَهم، فلمَّا قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: «ما حملكم على إلقائكم نعالكم؟» قالوا: رأيناك ألقيت نعليك فألقينا نعالنا. فقال رسول الله ﷺ: «إن جبريل ﷺ أتاني فأخبرني أن فيها قذراً»[١].

وجاء الصحابي الجليل قُرَّةُ بن أياسٍ المُزَني رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ في رَهطٍ من مُزينةَ، فوجد النبي ﷺ وإن قميصه لمُطلق الأزرار، فبقي طول عمره لم يَزُرَّ أزرارَه.

قال عروة: فما رأيت معاويةَ ولا ابنَه إلا مُطلقي أزرارِهما في شتاءٍ ولا حر، ولا يزرران أزرارهما أبداً[٢].

والأمثلة على ذلك كثيرة في كتب السنة والسيرة[٣].

وهذا كان منهج صحابة رسول الله ﷺ من الخلفاء الراشدين وغيرهم. فقد كانوا يتَّبعون سُنن النبي ﷺ في جميع شؤون حياتهم، حتى في أمور السياسة والدولة والحرب والاقتصاد والقضاء والأحكام وغيرها.

قال ميمون بن مِهران: «كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم نظر في كتاب الله، فإن وجد ما يقضي بينهم قضى به، وإن لم يكن في الكتاب وعَلِمَ من رسول الله ﷺ في ذلك الأمر سُنَّة قضى به. فإن أعياه خرج فسأل المسلمين، وقال: أتاني كذا وكذا، فهل علمتم أن رسول الله ﷺ قضى في ذلك بقضاء؟ فربما اجتمع إليه النفر كلُّهم يذكر عن رسول الله ﷺ فيه قضاءً. فيقول أبو بكر: الحمد لله الذي جعل بيننا من يحفظ على نبينا. فإن أعياه أن يجد فيه سنةً من رسول الله ﷺ جمع رؤوس الناس وخيارهم

---

(١) رواه أبو داود من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ١/ ١٧٥، حديث (٦٥٠)؛ وأحمد ١٧/ ٢٤٣، حديث (١١١٥٣) وغيرهما.

(٢) ينظر الحديث في: صحيح سنن أبي داود ٢/ ١٦٩، حديث (٣٤٤٠)؛ وصحيح سنن ابن ماجه ٢/ ٧٨، حديث (٢٨٧٥) وغيرهما. ومعاوية: هو ابن قرة بن أياس المُزَني.

(٣) ذكر بعضها الحافظ ابن حجر في: فتح الباري ١٣/ ٢٧٥؛ والمباركفوري في سيرة الإمام البخاري ١/ ٥٤١ فما بعدها.

فاستشارهم، فإذا اجتمع رأيهم على أمر قضى به»[١].

وهكذا كان عمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي ﷺ من الخلفاء الراشدين، وغيرهم من الصحابة ﷺ[٢].

جمع السُنَّة وتدوينها:

وأمامَ إيمانِ الصحابة والتابعين ومن بعدَهم ﷺ بوجوب طاعة النبي ﷺ، وحرصِهم على ذلك، وحاجة الدولة والمجتمع إليها في القضايا والأحكام، أصبح من الضروري البحثُ عن سنن النبي ﷺ وجمعها وتدوينها لحمايتها من الضياع أو النسيان.

ولقد بدأتْ كتابة حديث النبي ﷺ منذ عهد النبي ﷺ وقام به عدد من أصحابه من بعده. فمِنْ صحائف الصحابة المشهورة:

- صحيفة علي بن أبي طالب ﷺ.
- صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ (الصحيفة الصادقة).
- صحيفة عمرو بن حزم ﷺ.
- صحيفة سَمُرَة بن جُندب ﷺ.
- صحيفة أبي هريرة ﷺ[٣].

ثم كثُرت الكتابة وتقييد السنة في عهد التابعين رحمهم الله حتى صدر الأمر الرسمي لتدوين السنة في عهد عمر بن عبد العزيز ﷺ[٤].

---

(١) سنن الدارمي ١/٢٦٢، حديث (١٦٣).
وميمون بن مِهران تابعي ثقة فقيه، مات (١١٧هـ) ولم يدرك أبا بكر ﷺ، ولكنه يتحدث هنا عن منهجه في القضاء والحكم مما عرفه عمن عاصره ﷺ.

(٢) انظر أمثلة من ذلك في: سيرة الإمام البخاري ١/٥٤٦ ـ ٥٥٦؛ وتاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر سليمان الأشقر ص٧٤، وهو كتاب جدير بالاقتناء والاطلاع.

(٣) لمعرفة التفاصيل عن هذه الصحف يمكن الرجوع إلى كتاب «صحائف الصحابة» للدكتور أحمد الصويان.

(٤) انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وانتشرت كتابة السنة، وبذل الأئمة والعلماء جهوداً عظيمة في جمعها وحفظها وتدوينها؛ فقد ورد عن ابن معين أنه كتب بيده ألف ألف حديث (مليون حديث). والإمام أحمد كان يحفظ ألف ألف حديث، وانتقى مسنده من أكثرَ من سبعمائة ألف وخمسين ألف حديث. وكان أبو زرعة الرازي يحفظ ستمائة ألف حديث، والبخاري خرَّج أحاديث صحيحه من ستمائة ألف حديث. وانتخب أبو داود السجستاني سننه من خمسمائة ألف حديث.

وهكذا دواليك، حتى ظهرت مئات من الكتب الصغيرة والكبيرة في جمع السنة وتدوينها، حسب الطرق والمناهج التي ارتضاها مصنفوها، من الجوامع والسنن والمسانيد والأجزاء والأمالي وغيرها. وظهرت الكتب المرتَّبة على الموضوعات؛ ككتب العقائد والأحكام والآداب والأخلاق وغيرها[(١)].

توثيق السنة وتحقيقها:

وجنباً إلى جنب مع جمع السنة وتدوينها بدأت جهود التحقيق والتثبُّت والتوثيق من السنة لكسب المزيد من الثقة والاطمئنان عند العمل بها، وتجنُّب ما قد يقع فيه الراوي من الخطأ والنسيان.

ومن أمثلة التأكد والتثبُّت من السنة في حياة النبي ﷺ: ما رواه الإمام مسلم في قصة ضِمام بن ثعلبة رضي الله عنه؛ إذ جاء إلى النبي ﷺ فقال: «يا محمد، أتانا رسولُك، فزعم لنا أنك تزعُم أن الله أرسلك. قال: «صدق»... الحديث. وفيه: وزعم رسولُك أن علينا خمس صلوات في يومنا وليلتنا. قال: «صدق». وهكذا في الزكاة، والصيام، والحج. وفي كل مرة قال رسول الله ﷺ: «صدق»»[(٢)].

وجاء علي رضي الله عنه في حَجة الوداع قادماً من اليمن، فلقي زوجته

---

(١) انظر الفصل العاشر من هذا الكتاب.

(٢) انظر الحديث في: صحيح مسلم ١/٤١، حديث (١٢).

فاطمة ﵂ لبست ثياباً صَبِيغاً، واكتحلت. قال: فانطلقت محرِّشاً، أستفتي رسولَ الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إن فاطمة لبست ثياباً صَبِيغاً واكتحلت، وقالت: أمرني به أبي ﷺ. قال: «صدقت، صدقت، أنا أمرتُها» الحديث[1].

والأمثلة على ذلك عديدة، وليس هذا مكان بسطها.

وذكر الذهبي في ترجمة أبي بكر الصديق ﵁ أنه: «كان أول من احتاط في قبول الأخبار»[2]. وقال أيضاً: «إليه المنتهى في التحرِّي في القول والقبول»[3].

وهكذا كان الحال في أيام عمر ﵁ ومن بعده. قال ابن حبان في عمَر وعليٍّ ﵄: «وهذان أول من فتشا عن الرجال في الرواية، وبحثا عن النقل في الأخبار، ثم تبعهم الناس على ذلك»[4].

وفي العصور التالية توسع البحث والتحرِّي في الأحاديث والروايات عامَّةً. وحيث إن معظم الضعف في الحديث يأتي بسبب وهم وخطأ بعض الرواة[5] فقد تم البحث والتحقيق عن مدى حفظ الرواة وضعفهم وإتقانهم.

---

(١) رواه النسائي ٥/ ١٤٤، المناسك، باب الكراهية في الثياب المصبغة للمحرم.

(٢) تذكرة الحفاظ ١/ ٢، وذكر هناك أمثلة لذلك.

(٣) المصدر السابق ١/ ٥.

(٤) المجروحين ١/ ٣٧ ـ ٣٨ وذكر أمثلة لذلك. وينظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ١/ ٥٥٩ ـ ٥٦٦.

(٥) من أسباب رد الحديث: السقط في الإسناد، أو الطعن في الراوي. والطعن يكون بعشرة أشياء. ينظر للتفصيل: شرح نخبة الفكر لابن حجر ص٦٣ ـ ٧٧، وكتب المصطلح الأخرى.

وأشد أنواع الطعن في الراوي هو اتهامه بالكذب ووضع الحديث. ولكن عدد من اتهم بهذا قليل جداً بالمقارنة إلى الرواة عامةً، أحصاهم العلامة برهان الدين الحلبي في كتاب «الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث» فذكر فيه (٨٧٨) شخصاً فقط، وهو عدد قليل إذا علمنا أن رواة الكتب الستة ومن ذكرهم الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب مثلاً يبلغون (٨٩٢٣) راوياً.

وللمحدثين ـ رحمهم ـ طرق عجيبة دقيقة لمعرفة أوهام الرواة والكشف عن كذبهم أو أخطائهم، ولكن ليس هذا مكان بسطه.

وتصدَّى لذلك مئاتٌ من الأئمة والعلماء، وظهرت في هذا الفن أيضاً مئات من الكتب الصغيرة والكبيرة تعرف بكتب «الجرح والتعديل»، أو «التاريخ»، أو «الثقات»، أو «الضعفاء»، وغير ذلك[١].

فقه السنة وتطبيقها:

وإذا كان الهدف من جمع السنة وتدوينها وتوثيقها هو فهمها وتطبيقها في مجالات الحياة وشؤونها. فقد بذلت جهود عظيمة في فقه السنة وتطبيقها. ولم يغادر الرسول ﷺ إلى الرفيق الأعلى إلا وقد طُبِّقت أحكام الإسلام تطبيقاً عملياً في المجتمع.

وكان صحابة رسول الله ﷺ يقتدون برسول الله ﷺ في جميع أمورهم، وإذا عَرَضت لهم مسألة لم يعرفوا حكمها رجعوا إليه ﷺ وسألوه عن حكمها. فإن لم يُمكنْهمُ الوصولُ إلى الرسول ﷺ رجعوا إلى علمائهم وفقهائهم، أو اجتهدوا بأنفسهم، ثم تثبَّتوا فيه من النبي ﷺ، والأمثلة على هذا كثيرةٌ في كتب السنة.

والناس ليسوا سواسيةً في تفقُّههم وفهمهم. قال رسول الله ﷺ: «من يُرِدِ اللهُ به خيراً يفقِّهْهُ في الدين»[٢] ودعا لابن عباس رضي الله عنهما فقال: «اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل»[٣].

وسُئل عليٌّ رضي الله عنه: هل عندكم كتاب؟ قال: «لا، إلا كتابُ الله، أو فهمٌ أُعطِيَه رجلٌ مسلمٌ، أو ما في هذه الصحيفة». الحديث[٤].

وكان رسول الله ﷺ يهتم بتفقيه الناس وتعليمهم أمورَ دينهم، ويبعث

---

(١) انظر الفصل الخامس والعشرين من هذا الكتاب.

(٢) رواه البخاري ١/ ١٦٤، حديث (٧١) ومواضع أخرى؛ ومسلم ٢/ ٧١٨، حديث (١٠٣٧).

(٣) أخرجه أحمد ٤/ ٢٢٥، حديث (٢٣٩٧) ومواضع أخرى؛ وقوله: «اللهم فقّهه» أخرجه مسلم أيضاً ٤/ ١٩٢٧، حديث (٢٤٧٧).

(٤) أخرجه البخاري ١/ ٢٠٤، حديث ١١١، ومواضع أخرى.

فقهاء أصحابه إلى مختلف النواحي لتعليم الناس وتفقيههم. واهتم بذلك الخلفاء الراشدون من بعده وغيرهم من الصحابة.

وقد أرسل الفاروقُ ﷺ عبدَ الله بن مسعود ﷺ إلى الكوفة مع جماعة، وأرسل مَعْقِلَ بن يَسار، وعبد الله بن مغفَّل، وعِمرانَ بن حُصين ﷺ إلى البصرة، وعُبادةَ بن الصامت ﷺ إلى الشام، وغيرَهم إلى مناطقَ أخرى.

وكان أصحاب رسول الله ﷺ يسعَوْن إلى تعليم الناس أمور دينهم. ذكر الذهبي في ترجمة أبي الدرداء ﷺ عن طريق الليث بن سعد، عن فلان قال: رأيت أبا الدرداء دخل المسجد ومعه من الأتباع مثلُ ما يكون مَعَ السلطان، وهم يسألون عن العلم[١].

وقد ظهر من الصحابة ﷺ عددٌ اشتهروا بالفقه والفتاوى؛ ومنهم: عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وزيد بن ثابت، وعائشة ﷺ[٢].

وعلى سنن الصحابة ﷺ في إخلاص العبودية لله، وتجريد المتابعة لرسول الله ﷺ دون أي تعصُّب أو تحزُّب للآراء والأهواء والفِرَق والمذاهب، مشى التابعون، وأتباعُهم، وأئمةُ الإسلام من بعدِهم، رحمهم الله جميعاً.

ودوَّن كثيرٌ من المحدثين كتبَهم على الأبواب الفقهية لتكونَ مناراً وقُدوةً لِمَنْ يريد اقتفاءَ آثار رسول الله ﷺ في الأحكام الشرعية، فظهرتِ الجوامع، والسنن، والمصنَّفات، وظهرت كتب الأحكام، وشروح كتب السنة. ودُوِّنَتْ آثارُ الصحابة والتابعين وفتاواهم، والمسائل الفقهية وأدلتُها.

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٢٥.

(٢) للتفصيل يمكن الرجوع إلى: إحكام الأحكام لابن حزم ٥/ ٨٦٩؛ جوامع السيرة ص٣١٩؛ إعلام الموقعين ١/ ١٢؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٦٣٣؛ تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور عمر الأشقر ص٧٩.

حاجة طالب العلم إلى معرفة هذه الجهود العظيمة:

إن الجهود العظيمة التي بُذلت في خدمة السنة النبوية ـ بعد كتاب الله الكريم ـ جمعاً وتدويناً، وتحقيقاً وتوثيقاً، وفقهاً وتطبيقاً، استغرقت قروناً طويلةً من المساحة الزمنية، وظهرت مئاتٌ، بل آلافٌ، من الكتب الكبيرة والصغيرة، وظهر في صفوف الأمة آلافٌ من المحدثين النُّقَّاد، العلماء، الفقهاء ممن وفَّقهم الله وشرَّفهم بهذا العمل العظيم، ولا يُحصي كلَّ أعدادهم وأعمالهم إلا اللهُ تعالى، ولكن لا بد لطالب العلم، في كل زمان ومكان، أن يكون على علم ومعرفة بأهم الجهود المبذولة في هذه الميادين، وأبرز الأشخاص الذين قاموا بها؛ فهم مصابيحُ الهدى في دياجير الظلمات، وكتُبهم ومؤلفاتهم تُنير طريق السالكين على سنن المصطفى ﷺ، يُهتدى بها، وتُبلَّغ إلى من بعدهم من الأجيال الناشئة، فتستمر دعوةُ الرشدِ والهدايةِ حتى يَرِثَ اللهُ الأرضَ ومن عليها.

هذا الكتاب:

وهذا الكتاب العظيم الذي أتشرَّفُ بتقديمه اليوم إلى طلبة العلم في مشارق الأرض ومغاربها، هو إسهامٌ مبارك من مؤلفه رحمه الله تعالى في التعريف بأبرز هذه الجهود المباركة. فهو كتاب لا يستغني عنه طلبة علم الحديث على مختلف مستوياتهم، ويستفيد منه العلماء والمتخصصون في أبحاثهم ومقالاتهم.

وقد جعله مؤلفه رحمه الله «الباب الأول» من مقدمته الماتعة المفيدة لكتابه الشهير «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي».

وجَمْعُ مثل هذه الفوائد في مقدمة الكتب ليس غريباً، بل قد سبقه غيرُ واحد من الأئمة والعلماء. فمقدِّمة الإمام مسلم لصحيحه مثلاً نموذج رائع لمثل هذا الأسلوب من التأليف، وقد حوت مباحثَ مهمةً ومفيدة جداً في علم المصطلح والجرح والتعديل.

ومقدمة كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي.

ومقدمة الإمام ابن حبان لصحيحه، وكذلك كتابه الشهير «المجروحين».

ومقدمة كتاب «الكامل» لابن عدي.

ومقدمة الإمام ابن عبد البر النمري لكتابه «التمهيد» لا تقل أهميةً من أي كتاب مستقل في موضوعاتها.

وليس هذا خاصّاً بعلم الحديث فقط؛ فإنَّ مقدمات تفاسير الطبري، والقرطبي، والآلوسي وغيرها تضمُّ فوائدَ عظيمةً في علوم القرآن الكريم. وأول ما عرف من المؤلفات في علوم القرآن هو مقدمة تفسير كتاب «المباني في نظم المعاني» لمؤلف مجهول، بدأ في تأليف كتابه سنة (٤٢٥هـ).

ومقدمة تفسير ابن عطية (ت٥٤٣هـ). وقد حققهما وطبعهما المستشرق «آرثر جفري» عام ١٩٥٤م[1].

أما مقدمة ابن خلدون التاريخية، فأمرها أشهر من «قفانبك».

وعلى هذا المنهج مشى مؤلفنا الإمام العلامة الشيخ محمد عبد الرحمٰن المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ، في مقدمة كتابه «تحفة الأحوذي»، فجعلها في بابين، الباب الثاني منهما خاصٌّ بجامع الإمام الترمذي وما يتعلق به. وكان الباب الأول عاماً في فوائدَ متعلقةٍ بعلم الحديث وأهله وكتبه، لا يستغني عنها طالبُ علمِ الحديث، سواء كان يقرأ في جامع الترمذي أو أي كتاب حديثي آخر.

ولكن ارتباط هذه الفوائد بكتاب «تحفة الأحوذي» قد قلَّل الانتفاع بها؛ لأسباب:

منها: كِبَرُ حجم كتاب تحفة الأحوذي، والطبعة المصرية منه تقع في عشر مجلدات غير مجلدي المقدمة، فقد لا يقدر على شرائه واقتنائه كلُّ طالب.

---

(١) ينظر للتفصيل: المدخل لدراسة القرآن الكريم لأستاذنا الدكتور محمد محمد أبو شهبة رَحِمَهُ اللَّهُ ص٣٤.

ومنها: اشتهارُ الكتاب بوصفه شرحاً لجامع الترمذي، فلا يُرجَعُ إليه في الغالب إلا إذا أُريد معرفة شرح حديث من أحاديث الترمذي.

وليس هذا خاصاً بهذا الكتاب فقط، فهذا المحدث الإمام الناقد محمد بن حِبان البُستي ألَّف كتابه «الثقات»، والجزء الأول منه مع قسم كبير من الجزء الثاني خاص بسيرة النبي ﷺ، ولكن نادراً ما ترى الباحثين في السيرة النبوية يرجعون إليه أو يُحيلون إليه في أبحاثهم ومؤلفاتهم، لأن كتاب «الثقات» لا يرجع إليه في الغالب إلا عندما يراد معرفةُ ترجمةِ راوٍ من رواة الحديث. بينما لو كان كتاب السيرة هذا مفرَداً، لكان له شأنٌ آخر، ولاعتُبر من أهمّ مراجع السيرة.

ومن هنا لجأ غيرُ واحد من المحققين والناشرين إلى طبع بعض المقدمات في كتب مستقلة، كما سبق ذِكْرُ المقدِّمتين في علوم القرآن. اللتين طبعهما «آرثر جفري». وكذلك الحال في كتاب «السيرة النبوية» للإمام الذهبي، فهو جزء من كتابه «تاريخ الإسلام». وقد طُبع مفرداً أيضاً. وكذلك كتاب «قصص الأنبياء» للحافظ ابن كثير الدمشقي، فهو جزء من تاريخه «البداية والنهاية»، ولكنه لمّا طُبعَ مفرداً عَظُمَ الانتفاع به.

وهذه مجرد أمثلة وليس الغرض استيعاب كل ما كان من هذا النوع.

وهذا الذي حملني على الاعتناء بهذا «الباب الأول» من مقدمة «تحفة الأحوذي» ليعمَّ نشرُه ويسهُلَ تناولُه من قِبَلِ طلبة العلم، ويكثُرَ الانتفاع به بإذن الله تعالى.

وكان المؤلف رحمه الله قد كتب هذه المقدمة قبل البدء في شرح جامع الترمذي[1] ولكنها لم تبيَّض بشكلها النهائي. فلمّا انتهى المؤلف رحمه الله من شرح الكتاب عاد إلى المقدمة، فقُرئت عليه، فأضاف إليها أشياء أخرى، وكتب بعض العناوين لمباحثَ كان يريد أن يضيفَها إليها، ولكن عاجلَته المنية

(١) انظر: تحفة الأحوذي ١/٣.

قبل ذلك، فقام بمراجعتها تلميذاه الشيخ عبد الصمد المباركفوري والشيخ عبيد الله المباركفوري رحمهما الله. ولم يتيسَّر طبعُها إلا في سنة ١٣٥٩هـ ؛ أي بعد وفاة مؤلفها رحمه الله بنحو ستِّ سنوات. ثم صدرت منها طبعاتٌ عديدة مصوَّرةٌ أو مصفَّفة من جديد مع الكتاب الكبير «تحفة الأحوذي».

وكان الشيخ عبد الصمد المباركفوري أضاف إليها بعض الفوائد كانت وُضعت بين قوسين ( ) في الطبعة الأولى[١]. وقد جعلتها بين معقوفين [ ] في هذه الطبعة حتى تكون أوضحَ. ومن بين تلك الزيادات: الفصول الخامس والثلاثون، والسابع والثلاثون، والثامن والثلاثون، والتاسع والثلاثون بكاملها.

ملحوظة:

قد يلحظ القارئ الكريم أن موضوعات بعض فصول هذا الكتاب تشبه بعض فصول كتاب «الرسالة المستطرفة». حيث جمع كلٌّ منهما أسماء الكتب المؤلفة في تلك الموضوعات.

وقد عاش مؤلفنا رحمه الله في الفترة بين (١٢٨٣ ـ ١٣٥٣هـ) كما أن مؤلف «الرسالة المستطرفة» الشيخ محمد بن جعفر الكتاني رحمه الله عاش في الفترة بين (١٢٧٤ ـ ١٣٤٥هـ). فقد عاصر كلٌّ منهما صاحبَه، ولكن لا تُوجَدُ لدينا أيُّ قرينةٍ أن أحداً منهما اطلع على عمل الآخر. ولذلك فكلٌّ من العملين له خصائصه ومميزاته.

ويمتاز مؤلفنا رحمه الله أنه لم يقتصر على سرد أسماء الكتب ومؤلفيها فحسب، بل تناول كثيراً من الموضوعات الحديثية العلمية التي لا يستغني عنها طالبُ حديث، وخصَّص لها فصولاً كاملة. وتحدَّث عن الكتب الأساسية في كل فنٍّ بتفصيل يبين منزلتها وأهميتها، وما لها وما عليها، وترجم لمؤلفيها تراجمَ متوسطةً أبانت منزلتَهم من العلم والفضل، وأضافت أهميةً بالغة إلى مؤلفاتهم. وهذه مميزات لا توجد في «الرسالة المستطرفة».

كما أنَّ مؤلفنا رحمه الله كلَّما ذكر شيئاً من المعلومات ذَكَرَ مصادرَها

---

(١) انظر للتفصيل: تقديم الشيخ عبد السميع المباركفوري، وهو مطبوع مع هذه الطبعة أيضاً.

ليستطيع الباحثُ الرجوعَ إليها إذا أراد التوسع والازدياد، وهذا شيء نادر في «الرسالة المستطرفة».

ملحوظة أخرى:

ويلحظ القارئ الكريم أيضاً أن مؤلفنا رَحِمَهُ اللَّهُ قد رجع إلى مصادرَ عدةٍ في جمع معلوماته. وهذا قد أدى إلى تكرار بعض المعلومات في بعض الأحيان، كما حال دون مراعاة الترتيب الزمني عند ذكر الكتب ومؤلفيها. ولكن المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ يشكر على أنه حشد لنا هذه المعلومات الهائلة في كتاب واحد. ولا يصعُب على القارئ اللبيب أن يرتِّب تلك المعلومات ترتيباً زمنياً أو أبجدياً إذا أراد ذلك لإعداد بحث أو مقال في موضوع من الموضوعات، إن شاء الله.

عملي في الكتاب:

قد اعتمدت في تحقيقي هذا على طبعة مصورة من طبعتها الأولى صدرت عن دار الكتب في بيروت دون تاريخ، وهي طبعة حجرية قديمة، لكنها جيدة من حيثُ قلةُ وجود الأخطاء المطبعية فيها. وقد صححت ما عثرت عليه من هذا القبيل. وبعض هذه الأخطاء كانت في الأصول نفسها التي اعتمد عليها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ. وقد بيَّنت كلَّ ذلك في تعليقاتي في أماكنها. ويتلخَّص عملي فيما يلي:

١ - تحقيقُ النص وتوثيقُه قدْرَ الإمكان؛ بالرجوع إلى المصادر التي اعتمد عليها المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ. وفي بعض الأحيان إلى مصادر تلك المصادر نفسها.

٢ - إضافةُ معلومات أخرى كثيرة في كل موضوع، مستعيناً، بالمصادر والمراجع التي لم تكن مطبوعةً في عصر المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ. وهي كثيرةٌ جداً يراها القارئ الكريم في تعليقاتي على الكتاب إن شاء الله.

٣ - عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها في السور.

٤ - تخريج الأحاديث النبوية والآثار من مصادرها، مع بيان درجتها من حيثُ الصحةُ أو الضعفُ في ضَوْءِ أقوال العلماء المحققين.

٥ ـ ترجمة الأعلام المذكورين في الكتاب ترجمةً مختصرةً عند ورود ذكرهم أولَ مرة، أو عندما دَعَتِ الضَّرورة.

٦ ـ إضافةُ عناوينَ فرعيةٍ مَعَ وضعها بين معقوفين لتوضيح مفاهيم الكتاب، وترقيم الكتب أو المؤلفين الذين ذكرهم المؤلف في مختلف الفصول.

٧ ـ ضبط الأعلام والأماكن المستشكلة بالشكل، معتمداً على المصادر الخاصة بذلك.

٨ ـ إضافة فهارس علمية تُسَهِّلُ الاستفادةَ من الكتاب؛ ومنها: فهرس الأحاديث، وفهرس الأعلام المترجَمين، وفهرس الكتب ومؤلفيها، وفهرس المصادر والمراجع التي تمَّ الرجوع إليها أثناء التحقيق، وفهرس الموضوعات.

وعلم الحديث ـ كما هو معلوم ـ بحر لا ساحل له، وما قدَّمت في هذا العمل هو غيضٌ من فيض، وقطرة من ذلك البحر. فلم أُرد الاستقصاء ـ ولا أستطيعه ـ في كل فصل أو موضوع، وإنما اكتفيتُ بذكر الأهم من كل ذلك خوفاً من التطويل. ومع ذلك، فالإنسان مركَّب من الخطأ والنسيان؛ ولذلك أرجو من القرَّاء الكرام وطَلَبَةِ العلم أن لا يضِنُّوا عليَّ باستدراكاتهم وتنبيهاتهم إذا وجدوا ما يستدعي ذلك، حتى يُستفادَ منها في طبعات قادمة بإذن الله تعالى.

وختاماً أسأل الله ﷻ بأسمائه الحسنى وصفاته العُلَى، وبحبِّنا لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وآله وأصحابه رضي الله عنهم، أن يوفِّقنا لاتباع كتابه وسنة نبيه، ويحشرَنا في زمرته تحت لوائه لواءِ الحمد، يوم يُدعى كلُّ أناس بإمامهم. فهو إمامُنا وقدوتُنا، وأن يسقِينَا من حوضه، ويرزُقَنَا شفاعته ويتقبَّل شفاعته فينا، وأن يتقبَّل ويبارك في حسناتنا، ولو كانت مجرد «بطاقة»[1] ويغفر لنا ذنوبنا وسيئاتنا، «ولو بلغت عَنَان

---

(١) انظر حديث البطاقة في: سنن الترمذي (٢٦٣٩)؛ وابن ماجه (٤٣٠٠).

السماء»[١]. إنه تعالى عفوٌّ كريم، غفور رحيم.

كما أسأله ﷻ أن يتقبل مني هذا «الجهد الحقير» بقبول حسن، ويكتب لي أجره. وينفع به طلبة العلم، ويجزي مؤلِّفَه، وكلَّ من أسهم في طبعه وإخراجه، وإعداده، وأخصُّ بالذكر منهم الشيخ أبا الأشبال شاغف والأخ محمد عُزير شمس حفظهما الله، اللذَيْن ساعداني كثيراً في الحصول على بعض المراجع التي لم تكن متوفرةً لدي. فجزاهما الله خير الجزاء.

وصلى الله وسلم على سيد الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وكتبه
الراجي عفو ربه القوي
د. عبد العليم بن عبد العظيم البستوي
مكة المكرمة
ضحى الخميس ٢٦ ربيع الأول (١٤٢٦هـ)
الموافق ٥/مايو ـ أيار ٢٠٠٥م

---

(١) إشارة إلى الحديث القدسي، وفيه: «قال الله تبارك وتعالى: ... يا ابن آدم لو بلغت ذنوبك عَنَان السماء، ثم استغفرتني غفرت لك، ولا أبالي» الحديث. رواه الترمذي (٣٧٨٩) وغيره.

الجواهر المفقودة في ألمانيا

لقد ذكر المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ في الفصل الحادي والأربعين ـ وهو آخر فصل في هذا الكتاب ـ مجموعة من الكتب الحديثية المخطوطة، وذكر أنها توجد في خزانة الكتب الجرمنية. كما ذكر بعض هذه الكتب في فصول أخرى أيضاً.

واستشكل بعضُ الباحثين في العصر الحاضر وجودَ هذه الكتب، وذلك لمَّا صدرت فهارسُ عديدةٌ للمخطوطات العربية في العالم، وخاصة كتابا «تاريخ الأدب العربي» لكارل بروكلمان، و«تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين. ولم يوجد في تلك الفهارس ذِكْرُ هذه النسخ. وتسرَّع بعض هؤلاء الباحثين، فشكَّكوا في وجود هذه الكتب، واتَّهموا مؤلفنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ بتقديم معلوماتٍ غيرِ دقيقةٍ، أو غيرِ صحيحةٍ.

ولكن تصدَّى للرد على هؤلاء المتسرِّعين عددٌ من الباحثين أيضاً(١).

والعلامة المباركفوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يسافر إلى ألمانيا قط، ولم يَدَّعِ أنه رأى هذه الكتب بعينه. ولكنه اعتمد في هذه المعلومات على فهرس لأهم

---

(١) ينظر: مقالة أستاذنا العلّامة الدكتور محمد تقي الدين الهلالي رحمه الله في سيرة شيخه العلّامة المباركفوري، وقد نشرت في مجلة «صوت الجامعة» السلفية في بنارس بالهند، في عدد شعبان (١٣٩٣هـ). وقد خصّص جزءاً من هذه المقالة للرد على بعض الطاعنين في الشيخ من أجل ذكره هذه الكتب المخطوطة تحت عنون «زجر غراب».
ومقالة الدكتور خالد ظفر الله باللغة الأردية المنشورة في مجلة «محدث» الصادرة في بنارس بالهند أيضاً في عدد نوفمبر ٢٠٠٠م، وفيها قصة مراسلات جرت بينه وبين الدكتور محمد حميد الله رحمه الله الذي كان يقيم في باريس.
وكتاب «مولانا محمد عبد الرحمن محدث مباركفوري: حيات وخدمات» للدكتور عين الحق القاسمي، وهو مطبوع باللغة الأردية.

المخطوطات النادرة الموجودة في عدد من المكتبات في المدينة المنورة، وتركيا، وألمانيا، في فنون التفسير، والحديث، والفقه، واللغة، وغير ذلك. على النحو التالي:

المكتبة الجرمنية ١٩٥ كتاباً.

مكتبة نور عثمانية في إستانبول ٧٤ كتاباً.

المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ١٥٥ كتاباً[(١)].

وقد أعدَّ هذا الفهرسَ أحدُ العلماء الهنود، قام بجولة في اليمن، والحجاز، والشام، وتركيا، وفرنسا، وألمانيا، ولندن، واليونان، ومصر، واستخلص أسماءَ الكتب المذكورة في هذا الفهرس ـ وهي ٤٢٤ كتاباً ـ من فهارسها مع ذكر شيءٍ من أوصافها. ونَسَخَ بعضَ الكتب المخطوطة من اليمن ليحضرها معه إلى الهند.

ووصلت نسخةٌ من هذا الفهرس إلى العلامة المباركفوري رحمه الله. وما زالت موجودة لدى عائلته[(٢)].

ويقع هذا الفهرس في خمسَ عشرةَ صفحةً. ويوجد في موضعين منه توقيع كاتبه. بما معناه:

«بقلم نور محمد، عفا عنه الصمد، تاريخ غرة شوال، يوم الأربعاء، (١٣١٥هـ)».

ولا أدري هل نور محمد هذا هو الذي قام بهذه الجولة وأعدَّ هذا الفهرس، أم أنه مجرد ناسخ نسخه من الفهرس الأصلي؟[(٣)].

فإن كان التاريخ المذكور فيه هو تاريخ النسخ، فلا شك أن تاريخ

---

(١) حسب إحصائية الدكتور عين الحق القاسمي في كتابه.

(٢) وقد حصلت على نسخة منه بتعاون من فضيلة الدكتور مقتدى حسن الأزهري ـ حفظه الله ـ، والدكتور رضاء الله المباركفوري حفظه الله، فجزاهما الله خير الجزاء. ولقد بدأت في تحقيقه، وإذا يسّر الله إتمامه وطبعه، فسيكون بأيدي الباحثين بعنوان «الجواهر المفقودة في ألمانيا» إن شاء الله تعالى، وسأتحدث فيه بتفصيل أكثر في هذا الموضوع.

(٣) سوف أتحدث عن هذا الموضوع أيضاً في تحقيق الفهرس المذكور إن شاء الله.

الفهرس الأصلي سيكون أقدم منه. ومهما كان الأمر، فقد مضت الآن مائة وعشرُ سنوات على هذا الفهرس أو نسخه. ومن المعروف والمشهور أن العالَم قد تعرَّض لحربين عالميتين خلال هذه الفترة. وكانت ألمانيا الهدف الأساسيَّ والطرفَ الرئيسيَّ في هاتين الحربين. فلا أدري هل هذه المخطوطات تعرضت للضياع في هذه الحروب، أم نقلت إلى مكانٍ آخرَ لم يُعرف حتى الآن. سواء كان هذا النقل بنية الحفاظ عليها من التلف والضياع، أو بنية السَّرقة والتدمير[1] كما هي عادة الغُزاة في الحروب، والله أعلم.

وتفيد بعضُ المعلومات حصولَ شيءٍ من هذا القبيل لمكتبات ألمانيا بالذات. ومن أمثلة ذلك: ما ذكره الدكتور نصرت عبد الرحمٰن من كلية الآداب في الجامعة الأردنية بعمان في مقدمة تحقيقه لكتاب «نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب» لابن سعيد الأندلسي (٦١٠ ـ ٦٨٥هـ) من أنه بدأ تحقيق هذا الكتاب من صورة لنسخته موجودة بمكتبة الجامعة الأردنية، وقد صُوِّرت من أصلها الوحيد الموجود في مكتبة «توبنجن» بألمانيا. ولكنه وجد بعض الخرم في صفحات النسخة المصورة، فرغب في الاطلاع على النسخة الأصلية أو صورة أخرى منها. فأرسلت مكتبة الجامعة (الأردنية) رسالتين إلى توبنجن. إحداهما إلى جامعتها، والأخرى إلى متحفها تستفسرهما عن الكتاب المذكور، «فردت جامعة توبنجن أن المخطوط غير موجود لديها. ورد المتحف أنه غير موجود فيه أيضاً. **وذكر أن مخطوطات توبنجن قد نُقلت أثناء الحرب إلى جهات متعدِّدة، ولا يعلم أين هو الآن؟**»[2].

فهذه شهادة من أهلها. ومن الممكن جداً ـ بل من الغالب ـ أنَّ ما جرى لمكتبة توبنجن جرى لمكتبات أخرى. ومنها هذه المكتبة، والله أعلم.

---

(١) وما حدث لآثار متاحف أفغانستان والعراق في الحرب الأخيرة قد تناقلته وسائل الإعلام.

(٢) نشوة الطرب ١٨/١.

وهذه شهادة لاهتمام القوم بالثقافة والعلم وحماية مصادرهما من التلف والضياع حتى في أصعب الأحوال.

وقد حاول بعض العلماء البحثَ والتنقيبَ عن هذه المكتبة أو هذه المخطوطات في أي مكتبة أخرى نقلت إليها.

ومن بينهم أستاذنا علامة المغرب الدكتور محمد تقي الدين الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ، فقد قام برحلة إلى ألمانيا عام (١٣٩٠هـ). وكان من أهم أغراض هذه الرحلة تحقيقَ هذا الموضوع. وقد أملى نتائجَ بحثه على كاتبه يوم الخميس ١٣/من جمادى الأولى سنة (١٣٩٠هـ) بمدينة فينا. وهي منشورة في مجلة «صوت الجامعة» السلفية في بنارس بالهند في عددها الصادر في شعبان (١٣٩٣هـ).

ومن بين العلماء الذين بحثوا في هذا الموضوع شيخُنا وأستاذنا محدث المدينة المنورة العلامة حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللَّهُ. وقد كلَّف أحد تلامذته بطبع ما يتعلق من هذا الفهرس بمكتبة ألمانيا على الآلة الكاتبة. ثم طلب من بعض معارفه من طلبة العلم المقيمين في ألمانيا أو المسافرين إليها، البحث عن هذه الكتب. وتُوجدُ في نسخته من هذا الفهرس خلاصة ما توصَّل إليه بعد البحث والتحقيق. وهي نتائجُ تشجِّعُ على مواصلة البحث والتنقيب عنها[1].

وهذه القرائن تؤكدُ أن ما جاء في هذا الفهرس لم يكن اختلاقاً ولا كذباً. وكما قال شيخنا العلامة الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ: إن «التفاصيل التي ذكرها (يعني كاتب الفهرس) في صفة كل كتاب وتعيين موضعه في الخزانة يبعُدُ معها أن يكون خبرُه مختلقاً. وأي فائدة له في اختلاق هذا الخبر؟ الأصل في مثل هذه الأخبار أن تكونَ صحيحةً»[2].

وأياً ما كان الأمر، فإن مؤلفنا العلامة عبد الرحمٰن المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) سأتحدث عن هذه النتائج بتفصيل في تحقيقي لهذا الفهرس إن شاء الله تعالى.

(٢) مجلة «صوت الجامعة» عدد شعبان ١٣٩٣هـ.

قد اعتمد في معلوماته على هذه القائمة. وهو صادق مُحِقٌّ في ذلك، لا سيما وأن معظم الكتب التي ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ قد وُجدت لها نسخٌ أخرى في مكتبات أخرى في العالم. وقد طُبع الكثيرُ منها الآن والحمد لله، كما بينت في تعليقاتي على ذلك الفصل.

والقرائن الواردة في آخر نسخة الشيخ حماد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ - إذا أضيفت إلى ما سبق ذكره عن مخطوطات مكتبة توبنجن - تعطينا بعض الأمل في أنه يمكن الوصول إلى هذه الكتب أو بعضها في يوم من الأيام بإذن الله. ونسأل الله أن يكون ذلك قريباً، وما ذلك على الله بعزيز.

ترجمة المؤلف رحمه الله

توجد لمؤلف الكتاب رحمه الله ترجمة طيبة في آخر مقدمة «تحفة الأحوذي»، كما أن بعض الرسائل العلمية كُتبت ونوقشت عن حياته وخدماته. ومنها رسالة باللغة الأردية بعنوان «مولانا محمد عبد الرحمٰن محدث مباركفوري: حيات وخدمات». للدكتور عين الحق القاسمي. وقد نال بها درجة الدكتوراه من قسم اللغة العربية في جامعة لكناؤ بالهند، وهي مطبوعة.

ورسالة أخرى بعنوان «منهج المباركفوري في كتاب تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي»، من إعداد الأستاذ عبد الله رفدان الشهري.

وقد نال بها درجة الماجستير من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى في مكة المكرمة، عام ١٤١٩هـ.

ولذلك فإني لا أريد التوسع في ترجمته، وإنما أذكرها باختصار ليكون القارئ على علم بها:

اسمه ونسبه:

هو الإمام العلامة المحدث الفقيه الشيخ أبو العُلَى محمد عبد الرحمٰن[١] ابن العلامة الشيخ الحافظ عبد الرحيم ابن الحاج الشيخ بهادر المباركفوري.

موطنه مباركفور:

تقع «مباركفور» في ولاية أترابراديش (الولاية الشمالية) في الهند.

(١) «محمد عبد الرحمٰن» اسم واحد، ومن الخطأ إضافة «ابن» بينهما، ولذلك يذكر أحياناً باسم «عبد الرحمٰن» فقط، بدون إضافة «محمد» قبله.

وليست ببلدةٍ كبيرةٍ من حيث السكان والمساحة إذا قارنًاها بمدن الهند الكبرى التي تكتظ بالسكان، وتَعِجُّ بالحركة والحياة، ويسكن الواحدة منها عدة ملايين من البشر، ولكن بلدة «مباركفور» استطاعت ـ بفضل الله، ثم بفضل جهود أبنائها البررة، وعلمائها المهرة ـ أن ترفعَ رأسها عالياً في سماء العلم والفضل، وتسجِّلَ اسمها بأحرف من نور في ذاكرة الآلاف من طلبة العلم في مشارق الأرض ومغاربها. فلا تكاد تجد عالماً من علماء الدين، وخاصة المهتمين منهم بعلوم السنة المشرفة، أينما كانوا في بلاد العرب والعجم، إلا وهو يعرف كلمة «المباركفوري» على الأقل. وذلك بسبب الجهود العلمية، والمؤلفات القيمة التي أصدرها علماء هذه البلدة. وأشهرها على الإطلاق «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» لمؤلف هذا الكتاب، الذي أسعَدُ بتقديمه إلى طلبة العلم.

ومن علماء مباركفور المشهورين: العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري (١٢٨٩ ـ ١٣٤٢هـ) رَحِمَهُ اللهُ. مؤلف كتاب «سيرة الإمام البخاري» باللغة الأردية. وقد وفَّقني الله لنقله إلى اللغة العربية والتعليق عليه، وقد صدرت منه عدة طبعات في الهند وغيرها، وآخرها ـ وهي الرابعة ـ حتى الآن في مجلدين، بتعليقات وإضافات مفيدة كثيرة لم تكن في الطبعات السابقة. وقد صدرت من دار عالم الفوائد بمكة المكرمة عام (١٤٢٢هـ).

ومنهم: العلامة المحدث الفقيه شيخ مشايخنا، وشيخنا بالإجازة واللقاء الشيخ عبيد الله بن عبد السلام المباركفوري (١٣٢٧ ـ ١٤١٤هـ) رَحِمَهُ اللهُ. ومن أشهر مؤلفاته «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، وهو كتاب عظيم في فقه السنة، طبع في تسع مجلدات، وصل فيها مؤلفه إلى نهاية كتاب المناسك.

ومنهم: الشيخ صفي الرحمٰن المباركفوري، صاحب الكتاب الشهير «الرحيق المختوم» في السيرة النبوية، المتوفى في العاشر من ذي القعدة ١٤٢٧هـ رَحِمَهُ اللهُ.

ومنهم: الدكتور رضاء الله محمد إدريس المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ (١٩٥٢ ـ

٢٠٠٣م) المتوفى في ٢٧ محرم (١٤٢٤هـ). محقق كتاب «العظمة» لأبي الشيخ ابن حيَّان، وكتاب «الفتن» لأبي عمرو الداني، وغيرهما.

وغيرهم كثير يطول ذكرهم.

أسرته:

لقد كان جدهُ الحاج «بهادُر» من أعيان تلك الناحية، وكان يُنظَرُ إليه بكثير من الاحترام والتقدير.

وكان والده الشيخ عبد الرحيم (ت١٣٣٠هـ) من العلماء المعروفين البارزين في ميدان العلم والعمل، كان حافظاً للقرآن الكريم، ومجوِّداً، وكان مرجِعَ أهل تلك الناحية في هذا الباب. درس على مشايخِ عصرهِ؛ من أمثال الشيخ محمد فيض الله المؤِّي، والشيخ محمد حسام الدين المؤّي، في مدرسة «جشمة رحمت» (ينبوع الرحمة) في مدينة غازيفور، كما درس الحديث على الشيخ محمد المجهلي شهري، وأخذ منه إجازة الحديث المسلسل بالأولية، ومناولة إسناد بلوغ المرام في الحديث، ومرويات الإمام الشوكاني المذكورة في «إتحاف الأكابر».

وبالإضافة إلى العلوم الشرعية كان طبيباً ماهراً، ويكتسب رزقه من مهنة الطب. ومع ذلك كان لا ينقطع عن التدريس والتعليم في بيته.

وكان شديد التمسك بالسنة، داعياً إليها، على منهج أهل الحديث، دون تعصب للمذاهب والآراء. وقد انتشر هذا المنهج كثيراً بجهوده في تلك المنطقة.

توفي في رمضان المبارك سنة (١٣٢٠هـ) (الموافق لشهر سبتمبر ١٩١٢م).

مولده ونشأته:

في هذه الأسرة الفاضلة المتميزة بالعلم والعمل والدعوة إلى الكتاب والسنة، ولد الشيخ محمد عبد الرحمٰن المباركفوري في سنة (١٢٨٣هـ) الموافقة لسنة (١٨٦٥م).

حفظ القرآن الكريم، وتلقَّى تعليمه الأوليَّ في كنف والده الفاضل، كما درس على علماء بلده وما جاوره.

ثم توجَّه إلى مدرسة «جشمة رحمت» في بلدة غازيفور. وهي المدرسة التي كان درس فيها والدُه أيضاً. واستمر الشيخ في هذه المدرسة خمس سنوات، ودرس فيها أغلب العلوم الدينية؛ كالتفسير والحديث والفقه والأدب، والبلاغة، والعلوم العقلية وغيرها. ولازم الشيخ الحافظ عبد الله الغازيفوري حتى مهر في العلوم الشرعية وتعلَّم منه العلم والعمل.

ثم نصحه الشيخ عبد الله الغازيفوري بالرحلة إلى دهلي لينهلَ من ينابيع مجدد السنة النبوية في القارة الهندية الإمام السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رَحِمَهُ اللَّهُ. وكان مرجعاً لطلاب العلم في ذلك الوقت في العلوم الدينية، وخاصة علم الحديث النبوي الشريف.

وصل إليه الشيخ في سنة (١٣٠٦هـ) ودرس عليه هناك صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود والترمذي، وأواخر سنن النسائي. وأوائل سنن ابن ماجه، ومشكاة المصابيح، وبلوغ المرام، وتفسير الجلالين، وتفسير البيضاوي، وغيرها من الكتب الدراسية. كما درس عليه ترجمة معاني القرآن الكريم ـ سوى ستة أجزاء ـ وكتب له الشيخ نذير حسين رَحِمَهُ اللَّهُ إجازةً لرواية هذه الكتب وغيرها مما درس على شيخه الشيخ محمد إسحاق المحدث الدِّهْلَوِي عن الشيخ عبد العزيز الدِّهْلَوِي عن والده الشاه ولي الله الدِّهْلَوِي، رحمهم الله جميعاً.

وبالإضافة إلى ذلك قرأ الشيخ أطرافاً من الأمهات الستِّ وغيرها من كتب الحديث؛ كموطأ الإمام مالك، ومسند الدارمي، ومسندي الإمام الشافعي والإمام أحمد بن حنبل، والأدب المفرد للبخاري، ومعجم الطبراني الصغير، وسنن الدارقطني على العلامة الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السعدي اليماني. فكتب له الإجازة برواية هذه الكتب

وغيرها مما هو مذكور في ثبت شيخ مشايخه الإمام محمد بن على الشوكاني، وهو مطبوع باسم «تحفة الأكابر في إسناد الدفاتر».

كما حصل الشيخ على إجازة الحديث المسلسل بالأولية من الشيخ محمد الهاشمي الجعفري، وهو من شيوخ والده أيضاً.

في ميدان التعليم والدعوة:

بعدما تضلَّع الشيخ رحمه الله من العلوم والمعارف على أيدي كبار علماء عصره، رجع إلى مسقط رأسه ليبدأ عمله في ميدان التعليم والدعوة. وكانت المدارسُ من أنجح الوسائل للحفاظ على العقائد ومبادئ الدين الإسلامي، وتربية النَّشْءِ الجديد تربية إسلامية بعد استيلاء الإنجليز على السلطة في الهند. فأسس الشيخُ مدرسةً في بلدته سماها «مدرسة دار التعليم»، وبدأ يدرِّس فيها. وبعد مدة قصيرة اشتهرت المدرسة، وصار الطلبة يتوافدون إليها من مناطق الهند المختلفة.

وبالإضافة إلى التدريس فيها كان الشيخ يقوم بأعمال عظيمة في مجال الدعوة إلى الله بالقلم واللسان. وكانت لدعوته آثارٌ كبيرةٌ في إصلاح الناس والتزامهم بالأحكام الإسلامية.

وتوسع نشاط الشيخ رحمه الله إلى مناطق أخرى من البلاد، فقام بإنشاء مدارسَ عدَّةٍ في مختلف القرى والمدن بالتعاون والتنسيق مع أهلها. وكان يتولى التدريس فيها فترةً من الزمن، ويشرف على شؤون التعليم فيها. وكان أهالي تلك المناطق يحترمونه غايةَ الاحترام، ويقبلون رأيه برحابة صدر، وينفذون توجيهاتِه برضا وسعادة، حتى بعد مغادرته تلك المدارس إلى مدارسَ أخرى.

ومن بين تلك المدارس:

«المدرسة الإسلامية» في قرية «الله نكر» في مديرية غوندة، وقد أسست عام (١٣٢٩هـ).

و«المدرسة العربية» في بلدة بلرام فور، في المديرية نفسها، وقد درَّس فيها الشيخ فترة من الزمن.

ومدرسة «سراج العلوم» في قرية كوندو بونديهار، وهي مدرسة عظيمة في تلك الناحية. وما زالت تعمل بكلِّ جدٍّ ونشاط، ويتخرَّج فيها كثيرٌ من الطلاب.

وأثناء إقامة الشيخ في مدرسة «سراج العلوم» تلقَّى رسالةً من شيخه الشيخ عبد الله الغازيفوري يأمره فيها بالمجيء إليه في المدرسة الأحمدية بمدينة آره في ولاية بيهار. وكانت هذه المدرسة أسَّسها العلامة الشيخ أبو محمد إبراهيم الآروي، أحد تلامذة السيد نذير حسين المحدث الدهلوي رحمه الله. وكان الشيخ عبدُ الله الغازيفوري انتقل إليها من مدرسة جشمة رحمت بغازيفور.

وفور تلقِّي الرسالة توجَّه الشيخ إلى مدينة «آره» دون أن يعلم شيئاً عن الغرض من دعوته. ولمَّا وصل هناك أكرمه الشيخان أبو محمد الآروي والحافظ عبد الله الغازيفوري غاية الإكرام. وفرحا بقدومه، وطلبا منه البقاء وتولِّي التدريس في المدرسة. فلم يجد بداً من الامتثال لأمرهم، فبقي هناك سنواتٍ طويلةً، وتخرَّج على يديه كثيرٌ من طلبة العلم، وانتشروا في البلاد للدعوة وخدمة العلوم الإسلامية، وظهر خير كثير على أيديهم. ونفع اللهُ بهم الإسلامَ والمسلمين.

ولكن بعد وفاة الشيخ أبي محمد الآروي ضَعُفَ أمر المدرسة، فانتقل الشيخ بمشورةٍ من شيخه الغازيفوري إلى مدرسة «دار القرآن والسنة» في مدينة كلكته بغرب البنغال، فدرَّس هناك فترة من الزمن.

العودة إلى مباركفور والاشتغال بالتصنيف والتأليف:

بعد التدريس في مدرسة كلكته، مال الشيخ إلى ترك التدريس والتفرُّغِ للتصنيف والتأليف، والدعوة والإفتاء. فرجع إلى مسقط رأسه مباركفور. وفي هذه الفترة تلقى دعوةً من مدير مدرسة «دار الحديث الرحمانية» في

دهلي لتدريس علوم الحديث فيها، وكانت هذه المدرسة أشهرَ مدارس أهل الحديث في ذلك الوقت، ولكن الشيخ اعتذر عن عدم قبول دعوته.

وفي تلك الأثناء تلقَّى دعوةً من جلالة الملك عبد العزيز آل سعود رحمه الله أيضاً للتدريس في الحرم المكي الشريف، لكنه اعتذر عن عدم قبول ذلك أيضاً. وانقطع بقيةَ عمره للتصنيف والتأليف، فأفاد وأخرج للأمة كتباً علميةً قيمةً ما زالت تُطبع وتُقرأ حتى الآن. فالحمد لله على ذلك.

أشهر تلامذته:

يظهر مما سبق أن العلامة المباركفوري رحمه الله اشتغل بالتدريس والتعليم فترةً طويلةً، في مدارس عدَّةٍ، ومدن مختلفةٍ. فلا شك أن الذين درسوا عليه واستفادوا من فيض علمه وفضله يكون عددُهم كبيراً. وقد ظهر منهم عدد غيرُ قليلٍ مِمَّن تركوا لهم بصماتٍ واضحةً في التاريخ العلمي والدَّعْوي في القارة الهندية وخارجَها، فربَّوْا أجيالاً، وتركوا مؤلفاتٍ قيمةً نافعةً، يُستفاد منها على نطاق واسع. ومن بين هؤلاء:

١ ـ العلامة الشيخ أبو الهدى عبد السلام المباركفوري (١٢٨٩ ـ ١٣٤٢هـ) صاحب «سيرة الإمام البخاري» والكتب النافعة الأخرى.

٢ ـ ونجله العلامة الشيخ عبيد الله بن عبد السلام المباركفوري (١٣٢٧ ـ ١٤١٤هـ) صاحب «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» وكتب أخرى مفيدة.

٣ ـ العلامة الشيخ نذير أحمد الرحماني الأملوي، (١٣٢٣ ـ ١٣٨٥هـ) صاحب كتاب «أهل الحديث والسياسة»، وكتاب «أنوار المصابيح في ركعات التراويح» وغيرها من الكتب العلمية المفيدة.

٤ ـ ومن الذين درَسوا عليه من خارج الهند: أستاذنا علامة المغرب الدكتور محمد تقي الدين الهلالي (١٣١١ ـ ١٤٠٧هـ) صاحب كتاب «سبيل الرشاد» وغيره من الكتب المفيدة. وقد سافر رحمه الله من المغرب

إلى الهند لدراسة علم الحديث، فدرس على العلامة المباركفوري، وحصل منه على إجازة، وله قصيدةٌ في فضل علم الحديث ذكرها المؤلف رَحِمَهُ اللهُ في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وله تلامذةٌ آخرون كثيرون، مشهورون بجهودهم في مجالات التدريس والدعوة والتأليف، وليس هذا مجالَ التوسُّعِ في ذِكْرِهم.

استعانة العلامة العظيم آبادي بالعلامة المباركفوري في شرح سنن أبي داود:

وفي هذه الفترة لَمَّا أراد العلامة المحدث الشيخ شمس الحق العظيم آبادي تأليفَ شرحٍ لسنن أبي داود، استدعى العلامةَ المباركفوري لمساعدته في الأبحاث العلمية الحديثية والفقهية وغيرها من الأبحاث اللازمة للشرح، فمكث الشيخ عنده نحواً من أربع سنين؛ من سنة (١٣٢٠هـ إلى ١٣٢٣هـ). وأسهم في إعداد «غاية المقصود شرح سنن أبي داود» وملخَّصه «عون المعبود في شرح سنن أبي داود».

مؤلفاته:

ترك العلامة المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ عدداً لا بأس به من المؤلفات الكبيرة والصغيرة؛ ومنها:

١ ـ تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي:

وهو أحسنُ وأشهر شرح لجامع الترمذي، ومعروف لدى طلبة الحديث. وقد نال إعجابَ العلماء قديماً وحديثاً.

ولأستاذنا علامة المغرب الدكتور محمد تقي الدين الهلالي رَحِمَهُ اللهُ قصيدةٌ رائعةٌ في مدح هذا الكتاب، مطبوعة في آخر المجلد العاشر من تحفة الأحوذي. تشتمل على ٦٧ بيتاً. وقد جاء فيها:

بُشرى لنا يا معشرَ الإخوانِ ... ذي نِعْمَةٌ جاءت من الرَّحمٰنِ
ذي تُحفةُ للأحوذيِّ ومنحةٌ ... للألمعيِّ الطالبِ العرفانِ

شَرْحٌ به انشرح صدْرُ أُولي النُّهى ... وبه المحدِّثُ نال كلَّ أماني
شَرْحٌ يحُلُّ المشكلاتِ بجامعٍ ... للتِّرمذيِّ العالمِ الرَّبَّاني
شَرْحٌ علا فوقَ الشُّروح بحكمةٍ ... وبغايةِ التَّحقيقِ والإتقانِ
ما شانَه مَيْلٌ ولا عَصَبِيَّةٌ ... لمذاهبٍ زَلَّتْ بها القَدَمَانِ

إلى أن قال:

لا غَرْوَ إذ أبداه بحْرٌ زاخرٌ ... فخرُ العَيالِم عابدُ الرحمٰنِ
الحافظُ الثِّقَةُ الإمامُ المهتدي ... مَن صِيتُه قد طار في الأوطانِ

أما مميزاتُ هذا الشرح وخصائصُه، فقد لخَّصها العلامة المحدث الشيخ عُبيد الله المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ في تعليق له على كتاب والده «سيرة الإمام البخاري» (٢/ ٢٧٩) وكذا الشيخ أبو الفضل عبد السميع المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمته للعلامة المباركفوري المطبوعة في آخر مقدمة تحفة الأحوذي، فيمكن الرجوع إليهما.

٢ ـ مقدمة تحفة الأحوذي:

وهذا الكتاب الذي أُقدِّمُه إلى القراء الكرام هو البابُ الأولُ من هذه المقدمة، بما فيها من الفوائد والفرائد التي لا يستغني عنها طالبُ علم الحديث الشريف.

٣ ـ شفاء الغُلَل شرح كتاب العلل:

وهو شرح كتاب «العلل الصغير» للإمام الترمذي، مطبوع في آخر تحفة الأحوذي.

٤ ـ أبكار المنن في تنقيد «آثار السنن»:

وهو نقدٌ لكتاب «آثار السنن» للشيخ ظهير أحسن النِّيمَوِي، ورد على ما جاء فيه من الطعون والتعليلات الباطلة للأحاديث الصحيحة المخالفة للمذهب، وتصحيح وتحسين الأحاديث الضعيفة إذا كانت موافقةً للمذهب. مطبوع أكثرَ من طبعة.

٥ ـ تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام:

وهو من أوسع وأجود ما كتب في موضوع وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام. وكان باللغة الأردية. وقد ترجمه أخونا الدكتور وصيُّ الله محمد عباس، الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى في مكة المكرمة. وهو مطبوع باللغتين أكثر من طبعة.

٦ ـ كتاب الجنائز:

بالأردية، جزء متوسط، استوعب أحكام الجنازة ومسائلها. وقد ترجمه الدكتور رضاء الله محمد إدريس بالعربية، ولكن لم يُطبع بعد.

٧ ـ خير الماعون في منع الفرار من الطاعون: بالأردية، جزآن.

٨ ـ المقالة الحسنى في سُنِّيَّة المصافحة باليد اليمنى: بالأردية.

٩ ـ نور الأبصار: بالأردية، في إثبات وجوب صلاة الجمعة في القُرى. والرد على من ينكر وجوبها على أهل القرى رداً حسناً.

١٠ ـ ضياء الأبصار.

١١ ـ تنوير الأبصار بتأكيد نور الأبصار: بالأردية.

١٢ ـ القول السديد فيما يتعلَّق بتكبيرات العيد: بالأردية.

وله رسائلُ أخرى عديدةٌ، لم تطبع. ذكرها الشيخ عبد السميع المباركفوري في ترجمته.

وقد قام بجمع فتاوى الإمام المحدث السيد نذير حسين الدهلوي رحمه الله. وأضاف إليها فتاواه أيضاً في بعض الأحيان، وهي مطبوعة. كما جمع في أواخر عمره فتاوى شيخه الغازيفوري رحمه الله.

وللعلامة المباركفوري نفسه فتاوى كثيرةٌ. تحتاج إلى من يجمعها ويطبعها.

مرضه ووفاته:

أُصيب العلامةُ المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ بفقد البصر في آخر عمره. وكان إذ ذاك انتهى من نصف كتابه «تحفة الأحوذي»، فساعده في إكماله تلميذاه الفاضلان الشيخ عُبيد الله المباركفوري، والشيخ عبد الصمد المباركفوري رحمهما الله.

وكان أهلُه يلِحُّون عليه بمراجعة طبيبٍ ماهرٍ في العيون، لعلَّ الله يعيد بصره. ولكن الشيخ كان صابراً محتسباً. ولمَّا احتاج إلى السفر إلى دلهي لطبع الجزء الرابع الأخير من تحفة الأحوذي، ألحَّ عليه أهلُه وأصحابُه إلحاحاً بالغاً لمراجعة مستشفى العيون هناك؛ لأن فقدان بصره كان يؤثر كثيراً في أعمال التصنيف والتأليف. فرضِيَ بذلك، وتمَّ قدْحُ إحدى عينيه في شهر رجب سنة (١٣٥٣هـ) فعاد إليه بصرُه بحمد الله. وفرح أهلُه وعامَّةُ أهلِ العلم بذلك فرحاً شديداً.

ولكن بعد فترة من هذا أُصيب بمرضٍ في القلب، واشتدَّ عليه حتى انتقل إلى رحمة الله تعالى، وهو في بلده مباركفور، في السادس والعشرين من شهر شوال سنة (١٣٥٣هـ/ ٢٢ يناير ١٩٣٥م) فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وكانت جنازته جنازةً مشهودةً، اشترك فيها المسلمون من كلِّ المذاهب والفِرَقِ من مباركفور وخارجها. يقول الواصفون: إن مدينة مباركفور لم تشهد جنازةً مهيبة مثلَها من قبلُ.

وهكذا انطفأت تلك الشعلة الإيمانية التي كانت أضاءت ديار الهند قُراها ومدنَها بنور الكتاب والسنة طوال عمرها.

رحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيح جِنانه.

وكان لوفاته صدى كبيرٌ في الصحافة الإسلامية في الهند، وقد أثنى عليه كثيرٌ من الصحف والمجلات، وقيلت في رثائه قصائدُ باللغات العربية والأردية والفارسية.

حياته العائلية:

كان للعلَّامة المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ أخوان هو ثالثُهما، وكان أصغرَهم سنّاً. وقد تزوَّج أربع مرات، كلما ماتت زوجة تزوج أخرى، ولكنه لم يُرْزَقْ خَلَفاً. وكانت زوجتُه الرابعةُ هي أرملةُ أخيه الشيخ محمد شفيع رَحِمَهُ اللَّهُ. فلما توفي تزوجها الشيخُ وربَّى أبناءَه مثلَ أولادِه. واهتم بتعليمهم وتربيتهم، وخرج من بينهم ومن ذريتهم علماءُ وفضلاءُ حافظُوا على التاريخ العلمي لهذه العائلة المباركة، وما زالوا يبذُلون جهدَهم في ميدان الدعوة والتعليم في مختلف المدن والأماكن، فجزاهم الله خير الجزاء.

مهنته وممارسته الطب:

لقد سبق أن ذكرتُ أن العلامة المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ عمل بالتدريس في مدارسَ ومدنٍ مختلفةٍ في الهند. وكان مَعَ ذلك طبيباً ماهراً فيما يُسمَّى بالطب اليوناني، في القارة الهندية. وكان يكسب قوته الضروريَّ من هذه المهنة بعد تركه التدريس. يقول تلميذُه العلامةُ الدكتور محمد تقي الدين الهلالي رَحِمَهُ اللَّهُ يصف أستاذه:

«كان رَحِمَهُ اللَّهُ آيةً في السخاء والكرم، ولا تجد له نظيراً بين العلماء في ذلك، مع أنه لم يكن له راتب. ولم يكن يتعاطى أسبابَ طلب الرزق إلا الطبَّ. فكان يخصِّصُ لعلاج المرضى من بعد صلاة العصر إلى أذان المغرب. والعجب من إخواننا الذين ترجموا له، وأعطَوْا الترجمة حقَّها لم يذكروا معرفته للطب ولا تعاطيه إياه، مَعَ أنَّ ذلك من أفضل المزايا وأجمل الخصال، والاقتداء بالأنبياء والمرسلين، وخصوصاً سيدهم وإمامهم محمد رسول الله ﷺ.

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ لا يأخذ من الفقراء أجوراً على العلاج، وإنَّما يأخذ من الأغنياء ما يقدِّمون له بدون اشتراط».

عقيدته ومذهبه:

إنَّ من نافلة القول أن أقول: إن العلامة المباركفوري رَحِمَهُ اللهُ كغيره من علماء أهل الحديث كان على منهج السلف الصالح رضي الله عنهم في العقائد، والتي تتلخَّص في الإيمان بكلِّ ما جاء في كتاب الله تعالى، وما ثبت وصح عن النبي ﷺ في أحاديثه في أمور العقيدة في توحيد الربوبية والألوهية والأسماء والصِفات من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل، وكذلك كل ما يتعلَّق بالأمور الغيبية، مَعَ إخلاص العبودية لله عز وجل وتجنُّب الأعمال الشركية.

وكذلك تجريد المتابعة لرسول الله ﷺ في جميع أمور الدين من العبادات والمعاملات والآداب والأخلاق وغيرها، من غير تعصُّبٍ لرأيٍ معين أو مذهب معين. بل إنهم يروْن اتِّباعَ الدليل أياً كان قائلُه، مَعَ التحذير من كلِّ البدع والمحدثات التي وقع فيها بعض المنتسبين إلى الإسلام قديماً وحديثاً.

وهذا المنهج واضح في مؤلفاته وكتبه. فكل ما جاء من الله عز وجل في كتابه وما صَحَّ وثبت عن النبي ﷺ من سنته فسمعاً وطاعة. عليها نحيا وعليها نموت، ونسأل الله أن يغفر لنا أخطاءنا وزلاتنا، فكلُّ بني آدم خطاء وخيرُ الخطائين التوابون. ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان، ولا تجعلْ في قلوبنا غِلّاً للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم.

ينظر لترجمته:

- مقدمة تحفة الأحوذي ٢/ ١٨٩ ـ ٢١٦ طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- تراجم علماء حديث هند للأستاذ أبي يحيى إمام خان النوشهروي، ص٣٢٤ ـ ٣٢٩.
- نزهة الخواطر للشيخ عبد الحي الحسني ٨/ ٢٥٩ ـ ٢٦٠.
- مولانا محمد عبد الرحمٰن محدث مباركفوري، حيات وخدمات، للدكتور عين الحق القاسمي.
- مجلة الجامعة السلفية عدد شعبان (١٣٩٣هـ).

الدعوة إلى الله في الأقطار المختلفة للدكتور الهلالي، ص١٣٧ ـ ١٣٨.

تقديم

بقلم الشيخ ابي الفضل عبد السميع المباركفوري[(١)]

الحمد لله الذي جلَّت ذاتُه، وتقدَّست أسماؤه، وتعالت صفاته، وتواترت آلاؤه، وتسلسلت نَعماؤه، واتصلت بركاته.

والصلاة والسلام على صفوة البرية، وخيرة الخليقة، وخاتَم النبوة محمد المصطفى وآله المقتبسين من أنواره ما كفى وشفى.

أما بعد:

فإن الاشتغال بعلم الحديث بجميع أنواعه لمَّا كان من أفضل الأعمال وأعظمها بركةً، وأولى الأشغال وأكثرها نفعاً، وأسنى المقاصد وأعلاها مرتبةً، وأهم المطالب وأرفعها درجةً، لم يزل يخدُمه العلماء قديماً وحديثاً، ويسعوْن إليه في كل عصر سعياً حثيثاً. وقد ندب النبي عليه الصلاة والسلام إلى الأخذ منه، والتبليغ عنه، لكون أحاديثه بياناً لكتاب الله ﷻ، ومفسراً لمجمله، وموضحاً لمبهمه، وفاتحاً لمغلقه، فقال ﷺ: «نضَّر الله امرأً سمع مني حديثاً، فأدَّاه كما سمعه، فرُبَّ حامل فقه غيرُ فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقَهُ منه»[(٢)].

فمن العلماء الذين اشتغلوا بعلم الحديث، وبذلوا أنفسهم في نشر السنة المطهرة وإحيائها، وسعَوْا في نصر المِلَّة القيِّمة الحنيفية السمحة

---

(١) ابن أخ المؤلف رحمه الله والمشرف على طبع الكتاب ونشره في طبعته الأولى، وله بعض التعليقات العلمية المفيدة في بعض المواضع من هذا الكتاب تدل على علمه وفضله، وقد طبعت هذه المقدمة بعنوان «كلمة الناشر» في الطبعة الأولى من الكتاب سنة (١٣٥٩هـ).

(٢) سيأتي تخريج الحديث في الفصل الثاني من الكتاب.

وإعانتها، وأفرغوا مجهوداتهم في حماية بيضة الإسلام وصونها، إمام العصر، مسند الوقت، المحدث الكبير، عمنا وشيخنا أبو العُلَى محمد عبد الرحمٰن المباركفوري، تغمده الله بغفرانه، وأمطر عليه شآبيب رحمته ورضوانه. فقد صنَّف لجامع الإمام الهمام أبي عيسى الترمذي شرحاً مبسوطاً في أربع مجلدات ضخام، سماه «تحفة الأحوذي». وهو أعز شرح ظهر على وجه الأرض. ما رأت العيون مثلَه، قد طار إلى الآفاق في أيام قليلة، وأكبَّ عليه العلماء في بلاد الهند والشام، والحجاز واليمن، والعراق ومصر، وغير ذلك من البلاد الإسلامية.

وقدم شيخنا على هذا الشرح مقدمة جامعة وجيزة، دون الإسهاب، وفوق القصور، ومشتملة على أبحاث سامية تستغني عن وصفها، ومحتوية على فوائدَ مهمةٍ لم توجد مجتمعةً في غيرها، وحافلة بغرر النقول في جملة الفصول.

ثم إنه لمَّا فرغ عن إتمام الشرح، وسمع مباحث المقدمة وعناوينها ومواضيعها من بعض تلامذته، لأنه كان ضرير البصر، إذ ذاك رأى أنه قد ترك أشياءَ مهمة ينبغي إلحاقُها بها، فأودعها في مواضعَ تليق بها من بطون الكتب والأسفار، حتى كاد أن يتم ويكمُلَ هذا الكتاب المبارك على يديه، لكن أعجلته المنية فلحق بالأبرار، ووصل إلى دار القرار، وقد بقي فيها بياضات في عدة مواضعَ، وعلامات وإشارات على الهامش في مواضع أخرى، تدل على أن الشيخ كان يريد أن يضع هناك ما يناسب المقام، وبقي أيضاً بعض العناوين من غير أن يكتب عليه شيئاً، مثل «الفصل في دفع شبهات منكري الحديث ومطاعنهم، والجواب عن دلائلهم المموهة المزخرفة». و«الفصل في بيان أن مدار الشريعة على الكتاب والسنة الصحيحة كليهما». و«الفصل في بيان أن قواعد علم أصول الحديث ليست ظنيةً وتخمينيةً». و«الفصل في سرد قواعد مصطلح الحديث مختصراً».

لكن جف القلم بما هو كائن، فغلب القضاء والقدر، واختطفته

المنية، ووافاه الأجل قبل أن يكملَها بيده الشريفة، فطار قلوبنا شعاعاً، وصرنا كالحيارى في الصحارى، لا ندري ما نفعل لخطورة الأمر، وجلالة الخطب، ولم نكن ممَّن سلك في هذا المسلك الوعر، وخاض في لُجَّة هذا البحر. فكنا في غاية القنوط من جهة تكميلها وطبعها. وكان أهل العلم في غاية الاشتياق إليها، وعيونهم في شدة الانتظار لرؤيتها. فبقي الأمر كذلك بضع سنين، إذ قضى الله ﷻ أن يثمرَ شجرُه، فالتمسنا مِمَّن هو من كبار تلامذة الشيخ وخواصِّ أصحابه، أعني الفاضل الجليل، التقي الورع الزاهد مولانا عبد الصمد المباركفوري(1)، المدرس بالمدرسة العالية ببلدة «مَئُو» (من مضافات أعظم كده) أن يتمَّها ويكملَها. فأحجم عن هذا الأمر الخطير الصعب، المحتاج إلى مَلَكَةٍ باهرة، وقوة راسخة، واطِّلاع واسع على كتب القوم من هذا الفن، معتذراً بقصور باعه في علوم الحديث، وضعف نفسه عن حمل هذا العبء الثقيل، وعدم الفراغ وضيق الوقت لأجل شواغل التدريس. فألححنا عليه أن يسرح فيها نظره؛ لأنه كان أهلاً لذلك.

فأسعفنا بمأمولنا، فأتمَّ ما أمكن له، وأكمل حسب ما تيسر له، في عدة أشهر، مع ما به من شواغل التدريس، وشؤون المدرسة. نعم، حذف الفصول والعناوين التي أشرنا إليها، لمَّا لم يحصل له الظروف التي تساعده في تكميلها.

واعلم أن ما زاده لإتمام مبحث، أو سدِّ بياض في الأصل، وما ذكره على الهامش، وما زاد من العناوين مع مباحثها في بعض المواضع جعله بين القوسين، لئلا يدخل كلامُه في كلام الشيخ، إلا في مواضعَ قليلةٍ جداً. فحصلت المقدمة بمساعيه الجميلة كما ترى. فمن الحتم علينا أن نشكره على اجتهاده في تكميل هذا السِّفْر المبارك، وتوفية شأنه، وخدمته بإخلاص ونشاط.

---

(١) وكان من أفاضل أهل العلم، ولم أطلع على تاريخ وفاته بالتحديد.

ثم نشكر الفاضل البارع المحقق الأستاذ عبيد الله المباركفوري الرحماني، أحد أساتذة الحديث بمدرسة دار الحديث الرحمانية بدلهي وتلميذ المؤلف، حيث سرَّح فيه نظره قبل الطبع، فطالع الباب الثاني من المقدمة مستوعباً، ومِنَ الباب الأول مواضع متفرقة.

فصار مجهودهما البالغ وسيلةً لطبعها ونشرها بين الناس، فجزاهما الله أحسن الجزاء. والحمد لله على ما اختصَّنا بهذا الشرف، ووفَّقنا لهذه الخدمة الدينية العظيمة. إنه ولي التوفيق يختص برحمته من يشاء.

والله ذو الفضل العظيم.

اللَّهم اجعل عملَنا خالصاً لوجهك الكريم، واجْزِ شيخنا المؤلف أفضل ما جازيت عبادك المخلصين.

اللَّهم تقبَّل كتابه هذا بقَبول حسن، واجعل النفع عميماً بكتابه هذا، وسائر مصنفاته.

وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين.

أبو الفضل عبد السميع المباركفوري
وإخوانه
الخميس سلخ شهر ربيع الأول
سنة (١٣٥٩هـ)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرَحَ صدورَ أصفيائه بعلوم كلامه المُعجز القديم، وعَرَّف قلوبَ أوليائه بمعارف كتابه المهيمن الكريم، وروَّح أرواح أهل وِداده بفوحات عَرْفِ ذكره الحكيم.

والصلاة والسلام على رسوله الذي بَيَّن للناس ما نُزِّل إليهم، وهداهم إلى الصراط المستقيم، وعلى آله وأصحابه الذين هم كالنجوم، في نقل أموره وأيامه وسُننه وتبليغ دينه القويم.

أما بعد، فهذه فوائدُ مهمةٌ فريدةٌ، ومباحثُ جمَّةٌ مفيدةٌ، ومعارفُ رائقة عجيبة، وعوارفُ رائعة غريبة، وتحقيقاتٌ بديعة لطيفة، وأبحاثٌ نفيسة شريفة، لا يستغني عنها كلٌّ من يشتغل بعلم الحديث وكتبه، بل لا بد منها لمن يشتغل بالجامع الصحيح للإمام الهمام أبي عيسى الترمذي رحمه الله، جمعها وحرَّرها إمام العصر، مسند الوقت، شيخُ المعارف وإمامُها، ومن في يديه زمامها، المحقق المحدث الفقيه الأجل، الشيخ أبو العُلىٰ محمد عبد الرحمٰن المُبَارَكْفُورِي ـ طيَّب الله ثراه، وجعل الجنة مثواه ـ صنفها وجعلها مقدمة لشرحه «تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي».

وهي مشتملة على بابين:

الباب الأول: في فوائدَ متعلقة بعلم الحديث وأهله وكتبه عموماً[١].

والباب الثاني: في فوائدَ متعلقة بالإمام الترمذي وجامعه خصوصاً.

تقبلها الله ونفع بها المسلمين[٢].

---

(١) وهذا الكتاب يشتمل على هذا الباب الأول فقط. أما الباب الثاني، فيحتاج إلى كتاب مستقل خاص بالإمام الترمذي وجامعه.

(٢) هذا تقديم من المشرف على طبع الكتاب ونشره في طبعته الأولى، ويأتي بعد ذلك أصل الكتاب.

الفصل الأول

في حد علم الحديث وموضوعه وغايته

قال الكِرْمانيُّ[١] في شرح البخاري:

«اعلم أن علم الحديث موضوعُه: ذات رسول الله ﷺ من حيثُ إنه رسولُ الله.

وحَدُّه: هو علم يُعرف به أقوال رسول الله ﷺ وأفعاله وأحواله.

وغايته: هو الفوز بسعادة الدارين»[٢].

قال السُّيوطي[٣]: «هذا الحدُّ مع شموله لعلم الاستنباط غير مُحرَّر. ولم يزل شيخنا العلامة محيي الدين الكافِيَجي[٤] يتعجب من قوله: إن موضوع علم الحديث ذاتُ الرسول، ويقول: هذا موضوع الطب لا موضوع

---

(١) محمد بن يوسف بن علي بن سعيد الكِرماني ثم البغدادي (٧١٧ ـ ٧٨٦هـ) وكِرَمان ـ بكسر الكاف وقيل بفتحها. وقال الحموي: الفتح أشهر بالصحة ـ ولاية مشهورة بين فارس ومكران وسجستان وخراسان. من مؤلفاته: «الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري».
ترجمته في: الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠؛ بغية الوعاة ١/ ٢٧٩؛ البدر الطالع ٤/ ٢٩٢.
وينظر: معجم البلدان ٤/ ٤٥٤؛ اللباب ٣/ ٦٣؛ مراصد الاطلاع ٣/ ١١٦٠.

(٢) شرح البخاري ١/ ١٢.

(٣) جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي المصري (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) ترجم نفسه في كتابه: حسن المحاضرة ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٤. وله ترجمة أيضاً في: الكواكب السائرة ١/ ٢٢٦؛ شذرات الذهب ٨/ ٥١١؛ البدر الطالع ١/ ٣٢٨.

(٤) محيي الدين محمد بن سليمان بن سعد الرُّومي (٧٨٨ ـ ٨٧٩هـ). قال في البدر الطالع: «أكثر من قراءة الكافية لابن الحاجب وإقرائها حتى نُسب إليها بزيادة جيم، كما هي قاعدة الترك في النسب».
من مؤلفاته: «المختصر في علم الأثر» و«التيسير في قواعد علم التفسير».
ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ٢٥٩؛ بغية الوعاة ١/ ١١٧؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦؛ البدر الطالع ٢/ ١٧١.

الحديث». كذا في التدريب[١].

قلت: والعجب كل العجب من الكافِيَجِي، أنه كيف تعجَّب من قول الكِرماني: إن موضوع علم الحديث ذات الرسول ﷺ. وكيف قال: إن هذا موضوع الطب، لا موضوع الحديث؟ ألم يعلم أن موضوع الطب هو بدن الإنسان من حيثُ الصحةُ والمرضُ، لا ذات رسول الله ﷺ؟ فإن قال: إن ذات رسول الله ﷺ من أفراد بدن الإنسان، فبهذا الاعتبار صار ذاته ﷺ موضوعَ الطب. قلنا: لم يقل الكِرْماني إن موضوع علم الحديث ذات رسول الله ﷺ من حيث الصحة والمرض، بل قال: موضوع علم الحديث ذات رسول الله ﷺ من حيث إنه رسول الله. فبعد تقييده بهذه الحيثية، كيف يكون ذاته ﷺ موضوع الطب؟ والعجب من السيوطي أيضاً أنه نقل كلام شيخه الكافِيَجِي هذا، وسكت.

وقال صاحب كشف الظنون:

علم الحديث: هو علم يُعرف به أقوال النبيّ صلى الله تعالى عليه وسلم، وأفعاله وأحواله، فاندرج فيه معرفة موضوعه.

وأما غايته، فهي الفوز بسعادة الدارين. كذا في الفوائد الخاقانية[٢].

وهو ينقسم إلى:

العلم برواية الحديث: وهو علم يُبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام من حيث أحوالُ رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيثُ كيفيةُ السند، اتصالاً وانقطاعاً وغير ذلك. وقد اشتهر بـ«أصول الحديث».

وإلى العلم بدراية الحديث: وهو علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مبنياً على قواعد العربية وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ.

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٤١. وانظر أيضاً: المختصر في علم الأثر للكافيجي ص١١٢.

(٢) كشف الظنون ١/ ٦٣٥.

وموضوعه: أحاديث الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، من حيث دلالتُها على المعنى المفهوم أو المراد.

وغايته: التحلِّي بالآداب النبوية، والتخلي عما يكرهه وينهاه.

ومنفعته: أعظم المنافع كما لا يخفى على المتأمل.

ومباديه: العلوم العربية كلها، ومعرفة القصص والأخبار المتعلقة بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم، ومعرفة الأصلين، والفقه، وغير ذلك. كذا في «مفتاح السعادة»[١]. انتهى ما في الكشف[٢].

وقال الجزائري[٣]:

قد قسموا علم الحديث إلى قسمين: قسم يتعلق بروايته، وقسم يتعلق بدرايته.

قال ابن الأكفَاني[٤] في إرشاد القاصد:

علم رواية الحديث[٥]: علم ينقل أقوال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم، وأفعاله بالسَّماع المتصل وضبطها وتحريرها.

وعلم دراية الحديث: علم يُتَعَرَّف منه أنواع الرواية وأحكامها وشروط الرواة، وأصناف المرويات، واستخراج معانيها.

قال الجزائري: والأولى تسميةُ هذا الفن (أي فن مصطلح الحديث

---

(١) مفتاح السعادة ومصباح السيادة، طاش كبري زادة ت٩٦٢هـ ـ ٢/ ١٢٨.

(٢) كشف الظنون ١/ ٦٣٥.

(٣) الشيخ طاهر بن صالح بن أحمد السمعوني الجزائري (١٢٦٨ ـ ١٣٣٨هـ) ولد بدمشق ومات بها. وكان والده هاجر إلى دمشق. من مؤلفاته: «توجيه النظر إلى أصول الأثر».
ترجمته في: المعاصرون لمحمد كرد علي ص٢٦٨؛ مقدمة كتابه توجيه النظر ص١ ـ ٢؛ الأعلام ٣/ ٢٢١.

(٤) محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري، المصري، المعروف بابن الأكفاني (ت٧٤٩هـ). من مؤلفاته: «إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد».
معجم المؤلفين ٨/ ٢٠٠.

(٥) وقع في الأصل: «دراية الحديث» في الموضعين. والتصحيح من توجيه النظر.

الذي سماه ابن الأكفاني بعلم دراية الحديث) باسمه المعروف ـ أعني مصطلح أهل الأثر ـ فإنه أدلُّ على المقصود، وليس فيه شيء من الإبهام والإيهام. وقد جرى على ذلك الحافظ ابن حجر، فسمى رسالته المشهورة فيه «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر». انتهى[١].

[قول صديق حسن خان]:

وذكر صاحب الحِطَّة[٢] تعريف علم الحديث في فصلين، فقال:

الفصل الأول: في علم الحديث رواية:

وهو علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الحديث برسول الله ﷺ من حيثُ الصحة والضعف، ومن أحوال رواتها ضبطاً وعدالةً، وأحوال رجالها جرحاً وتعديلاً، ومن حيث كيفيةُ السند، اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك. وقد اشتهر بـ«أصول الحديث».

وقال الباجوري[٣] في حاشيته على «الشمائل المحمدية»: إنهم عرَّفوا:

علم الحديث رواية: بأنه علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي ﷺ ـ قيل: أو إلى صحابي، أو إلى من دُونَه ـ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً.

---

(١) توجيه النظر إلى أصول الأثر ص٢١ ـ ٢٣، وما ذكره المؤلف هنا هو مقتبس من كلامه وليس نصه، وكلام ابن الأكفاني ذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٤٠ بنحوه.

(٢) هو: العلّامة النواب صديق حسن خان القنوجي البوفالي (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ). ومن مؤلفاته: «الحِطَّة في ذكر الصحاح الستة».

ترجمته في: أبجد العلوم ٣/ ٢٧١؛ التاج المكلل ص٥٤١؛ الحطة ص٤٧١، وكتاب الدكتور أختر جمال لقمان: (السيد صديق حسن القنوجي آراؤه الاعتقادية وموقفه من عقيدة السلف).

(٣) إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري المصري (١١٩٨ ـ ١٢٧٧هـ). كان شيخاً للجامع الأزهر. من مؤلفاته: «المواهب اللدنية» وهي حاشية على كتاب «الشمائل» للإمام الترمذي، مطبوع ومشهور.

ترجمته في: الأعلام ١/ ١٧١؛ معجم المؤلفين ١/ ٨٤.

وموضوعه: ذات النبي ﷺ من حيثُ إنه نبيٌّ، لا مِنْ حيث إنه إنسان مثلاً.

وواضعه: أصحابه ﷺ الذين تصدَّوْا لضبط أقواله وأفعاله وتقريراته وصفاته.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

ومسائله: قضاياه التي تذكر فيه ضمناً، كقولك: قال ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات»، فإنه متضمن لقضية قائلة: إنما الأعمال بالنيات من أقواله ﷺ.

واسمه: علم الحديث رواية.

ونسبته: أنه من العلوم الشرعية. وهي الفقه، والتفسير، والحديث.

وفضله: أن له شرفاً عظيماً، من حيث إنه تُعرَفُ به كيفية الاقتداء به ﷺ.

وحكمه: الوجوب العَيْني على من انفرد، والكِفَائي على من تعدَّد.

واستمداده: من أقوال النبي ﷺ وأفعاله وتقريره، وهمه، وأوصافه الخلقية[١]، وأخلاقه المرضية[٢].

فهذه هي المبادئ العشرة[٣].

الفصل الثاني: في علم الحديث دراية[٤]:

وهو المراد عند الإطلاق، وهو علم يُعرف به حالُ الراوي والمروي من حيثُ القبولُ والردُّ وما يتبع ذلك.

---

(١) زاد هنا في حاشية البيجوري: (ككونه ليس بالطويل البائن ولا بالقصير) ص٥.

(٢) زاد هنا في حاشية البيجوري: (ككونه أحسن الناس خلقاً) ص٥.

(٣) أي كما قيل: إن لكل علم عشرة مبادئ. فهذه هي المبادئ العشرة لعلم الحديث رواية. قال الناظم:

إن مبادئ كل فنٍّ عشره ... الحد والموضوع ثم الثمره
ونسبة وفضله والواضع ... والاسم الاستمداد حكم الشارع
مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميعَ حاز الشرفا

(٤) ما زال الكلام لصديق حسن خان نقلاً عن البيجوري.

وموضوعه: الراوي والمروي من الحيثية المذكورة.

وغايته: معرفة ما يُقبل وما يُردُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد؛ كقولك: كل حديث صحيح يُقبل.

وواضعه: ابن شهاب الزهري في خلافة عمر بن عبد العزيز بأمره. وقد أمر أتباعه بعد فناء العلماء العارفين بالحديث بجمعه، ولولاه لضاع الحديث[(١)].

واسمه: علم الحديث دراية.

وبقية المبادئ العشرة تعلم مما تقدم، لأنه قد شارك فيها النوع الثانيُ الأوَّلَ.

كذا في «حاشية الباجوري»[(٢)]. انتهى ما في الحطة[(٣)].

[خلاصة الأقوال السابقة]:

قلت[(٤)]: قد ظهر من هذه العبارات: أن علم الحديث يطلق على ثلاثة معانٍ:

الأول: أنه علم يُعرَفُ به أقوالُ رسول الله ﷺ وأفعالهُ، وأحوالهُ. وقد قيل له: «العلم برواية الحديث». كما في عبارة ابن الأكفاني والباجوري.

والثاني: أنه علم يبحث فيه عن كيفية اتصال الأحاديث بالرسول ﷺ من حيث أحوالُ رواتها ضبطاً وعدالة، ومن حيثُ كيفيةُ السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك. وعلم الحديث بهذا المعنى الثاني هو المعروف بـ«علم أصول الحديث». وقد قيل له: «العلم برواية الحديث» كما في عبارة الكشف والحطة.

---

(١) سيأتي هذا الموضوع مفصلاً في الفصلين الثالث والرابع.

(٢) المواهب اللدنية ص٥ ـ ٦.

(٣) الحطة في ذكر الصحاح الستة ص١٤٠ ـ ١٤٢.

(٤) القائل هو المؤلف.

وقد قيل له: «العلم بدراية الحديث» أيضاً. كما في عبارة ابن الأكفاني والباجوري.

والثالث: أنه علم باحث عن المعنى المفهوم من ألفاظ الحديث وعن المراد منها، مبنياً على قواعد العربية، وضوابط الشريعة، ومطابقاً لأحوال النبي ﷺ. كما في عبارة الكشف، فاحفظ هذا.

[قول الشيخ زكريا الأنصاري]:

وقال العلامة الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري(١) في فتح الباقي شرح ألفية العراقي:

«الحديث» ـ ويرادفه «الخبر» على الصحيح ـ ما أُضيف إلى النبي ـ قيل: أو إلى صحابي أو إلى من دونه ـ قولاً، أو فعلاً، أو تقريراً، أو صفةً. ويُعَبَّرُ عن هذا بـ«علم الحديث رواية».

ويُحَدُّ بأنه: علم يشتمل على نقل ذلك.

وموضوعه: ذات النبي من حيث إنه نبيٌّ.

وغايته: الفوز بسعادة الدارين.

وأما علم الحديث دراية: وهو المراد عند الإطلاق، كما في النظم، ـ يعني قول الناظم:

فهذه المَقَاصِدُ المُهِمَّه ... تُوضِحُ من عِلْمِ الحَديث رَسْمَه

فهو: علم يعرف به حالُ الراوي والمرويِّ من حيثُ القبولُ والردُّ.

وموضوعه: الراوي والمروي من حيث ذلك.

وغايته: معرفةُ ما يُقبل وما يُرَدُّ من ذلك.

ومسائله: ما يذكر في كتبه من المقاصد. انتهى(٢).

---

(١) الشيخ زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري القاهري (٨٢٦ ـ ٩٢٦هـ) وقيل غير ذلك. من مؤلفاته: «فتح الباقي شرح ألفية العراقي» في مصطلح الحديث.
ترجمته في: البدر الطالع ١/ ٢٥٢؛ شذرات الذهب ٨/ ١٣٤؛ معجم المؤلفين ٤/ ١٨٢.

(٢) فتح الباقي «المطبوع مع التبصرة والتذكرة للعراقي» ١/ ٧ ـ ٨.

[قول عز الدين بن جَمَاعة]:

وقال العلامة عز الدين بن جَمَاعة[١]:

علم الحديث: علم بقوانينَ يُعرف بها أحوالُ السند والمتن[٢].

وقد نظمه الجلال السيوطيُّ فقال:

عِلْمُ الحَديث ذو قَوانِينَ تُحَدْ ... يُدرى بها أحوالُ مَتْنٍ وسَنَدْ

فذانك الموضوعُ والمقصودُ ... أن يُعرَفَ المقبولُ والمردودُ[٣]

(١) محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز، ابن جماعة الكناني، الحموي الأصل، المصري (٧٤٩ ـ ٨١٩هـ). من مؤلفاته: «شرح المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي» وهو ـ أي المنهل الروي ـ لجده بدر الدين ابن جماعة (ت٧٣٣هـ) مطبوع.

ترجمته في: الضوء اللامع ٧/ ١٧١؛ بغية الوعاة ١/ ٦٣؛ البدر الطالع ٢/ ١٤٧؛ معجم المؤلفين ٩/ ١١١.

(٢) ذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/ ٤١.

(٣) ألفية الحديث للسيوطي ص٣.

فائدة

في حد المُحدِّث والحافظ والمُسْنِد

قال السيوطي في التدريب[(١)]:

اعلم أن أدنى درجات الثلاثة (من المُحَدِّث، والحافظ، والمُسْنِد)[(٢)]:

المُسنِد: بكسر النون، وهو من يروي الحديث بإسناده، سواء كان عنده علم به، أو ليس له إلا مجردُ رواية.

وأما المُحَدِّث: فهو أرفعُ منه.

قال الرَّافعي[(٣)] وغيره: إذا أوصى للعلماء، لم يدخل الذين يسمعون الحديث ولا عِلْمَ لهم بطرقه، ولا بأسماء الرواة والمتون؛ لأن السماع المجرد ليس بعلم.

وقال التاج بن يونس[(٤)] في «شرح التعجيز»: إذا أوصى للمحدث،

---

(١) تدريب الراوي ١/ ٤٣ ـ ٤٩، والمذكور هنا مقتطفات من كلامه.

(٢) زيادة من المؤلف أو المراجع للإيضاح.

(٣) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (٥٥٧ ـ ٦٢٣هـ) صاحب كتاب «التدوين في أخبار قزوين» من كبار فقهاء الشافعية. وله كتب عدة في فقه الشافعية، من أشهرها: «فتح العزيز» وهو شرح لكتاب «الوجيز» للغزالي، ويعرف بـ«الشرح الكبير» وخرّج أحاديثه ابن حجر في كتابه الشهير «التلخيص الحبير».
ترجمته في: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٥٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٢٨١ وغيرهما.

(٤) تاج الدين عبد الرحيم بن محمد الموصلي (٥٩٨ ـ ٦٧٠هـ). من مؤلفاته: «التعجيز مختصر الوجيز»؛ و«شرح التعجيز» ولم يكمل.
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٦٣؛ طبقات السبكي ٨/ ١٩١؛ الشذرات ٥/ ٣٣٢.

تناولَ من عَلِمَ طرق إثباتِ الحديث وعدالةَ رجاله؛ لأن من اقتصر على السماع فقط ليس بعالم[١].

وكذا قال السبكيُّ[٢] في شرح المنهاج[٣].

وقال القاضي عبد الوهاب[٤]: ذكر عيسى بن أبان[٥] عن مالك[٦] أنه قال: لا يؤخذ العلم عن أربعة، ويؤخذ عمَّن سواهم: لا يؤخذ عن مبتدع يدعو إلى بدعته، ولا عن سفيه يعلن بالسَّفَه، ولا عمَّن يكذِبُ في أحاديث الناس، وإن كان يصدُق في أحاديث النبي ﷺ، ولا عمَّن لا يعرف هذا الشأن[٧].

قال القاضي: فقوله: (ولا عمَّن لا يعرف هذا الشأن): مراده إذا لم

---

(١) ذكره الزركشي أيضاً في: النكت ١/ ٤٤.

(٢) تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبْكي (٦٨٣ ـ ٧٥٦هـ) وهو والد تاج الدين عبد الوهاب السُّبكي، صاحِب طبقات الشافعية الكبرى.
له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٧؛ طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٣٩؛ شذرات الذهب ٦/ ١٨٠ وغيرها.

(٣) «المنهاج» وهو منهاج الطالبين للنووي في مختصر المحرر في فروع الشافعية، اعتنى به جماعة من الشافعية؛ فشرحه الشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي ولم يكمله، وسماه «الابتهاج»، وكمله ابنه بهاء الدين أحمد المتوفى سنة (٧٧٣هـ)؛ كشف الظنون ٢/ ١٨٧٣؛ طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ٣٠٧.

(٤) عبد الوهاب بن نصر البغدادي، الفقيه المالكي (ت٤٢٢هـ) من مؤلفاته شرح المدونة. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٢٩؛ الديباج المذهب ٢/ ٢٦.

(٥) قاضي البصرة، من تلاميذ الإمام محمد بن الحسن الشيباني، أخذ عنه بكار بن قتيبة، توفي (٢٢١هـ). سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٤٠؛ الجواهر المضية ٢/ ٦٧٨.

(٦) مالك بن أنس الأصبحي الإمام المعروف.

(٧) أخرج قول مالك هذا بنحوه: العقيلي في الضعفاء ١/ ١٣؛ وابن عدي في الكامل ١/ ١٠٣؛ والخطيب في الكفاية ص٢٤٩؛ وفي الجامع ١/ ١٣٩، ولكن الراوي عن مالك عندهم «معن بن عيسى» وليس «عيسى بن أبان». ولكن وقع عند ابن عدي «معن بن علي» وقد يكون خطأً مطبعياً، ومعن بن عيسى ـ وهو المدني القزاز ـ ثقة ثبت، بل قال أبو حاتم: أثبت أصحاب مالك وأتقنهم؛ التقريب ٩٦٣؛ التهذيب ١٠/ ٢٥٢؛ وأما عيسى بن أبان، فلم يذكروا له رواية عن مالك. تاريخ بغداد ١١/ ١٥٧ والله أعلم.

يكن ممن يعرف الرِّجال من الرُّواة، ولا يعرف هل زِيْد في الحديث شيءٌ أو نقص[١].

وقال الزَّرْكَشِيُّ[٢]: أما الفقهاء، فاسم المحدِّث عندهم لا يُطلق إلا على من حفظ سند الحديث، وعَلِمَ عدالة رجاله، وجرحها دون المقتصر على السماع[٣].

وقال الشيخ تقي الدين السُّبْكيُّ: إنه سأل الحافظ جمال الدين المِزِّيَّ[٤] عن حد الحفظ الذي إذا انتهى إليه رجل جاز أن يُطلق عليه «الحافظ»؟ قال: يُرجَع إلى أهل العُرف. فقلت: وأين؟ أهل العُرف قليل جداً! قال: أقلُّ ما يكون أن يكون الرِّجالُ الذين يعرفهم ويعرفُ تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم، أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكونَ الحكمُ للغالب. فقلت له: هذا عزيز في هذا الزمان، أدركت أنت أحداً كذلك؟ فقال: ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدِّمْيَاطِي[٥]. ثم قال: وابن دَقيق العِيْد[٦] كان

---

(١) الجملة الأخيرة في المصادر المذكورة: (ولا من شيخٍ له عبادةٌ وفضلٌ، إذا كان لا يعرف ما يُحدِّثُ).

(٢) بدر الدين، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن بهادر الزَّرْكَشِيُّ المصري (٧٤٥ ـ ٧٩٤هـ). من مؤلفاته: «النكت على مقدمة ابن الصلاح».
ترجمته في: الدرر الكامنة ٣/٣٩٧؛ إنباء الغمر ٣/١٣٨؛ وانظر: مقدمة محقق كتابه «النكت».

(٣) تدريب الراوي ١/٤٣.

(٤) جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمٰن المِزِّي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ). من مؤلفاته: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».
ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٤/٤٩٨؛ شذرات الذهب ٦/١٣٦ وغيرهما.

(٥) شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خَلَف الدِّمْيَاطي (٦١٣ ـ ٧٠٥هـ). قال الذهبي: كان صادقاً حافظاً متقناً، جيِّد العربية واسع الفقه.. إلخ. تذكرة الحفاظ ٤/١٤٧٧؛ فوات الوفيات ٢/٤٠٩؛ الدرر الكامنة ٢/٤١٧؛ شذرات الذهب ٦/١٢.

(٦) تقي الدين محمد بن علي بن وهب القشيري المصري، الشهير بابن دقيق العيد (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ). من مؤلفاته: «الاقتراح في بيان الاصطلاح».
طبقات الشافعية للسبكي ٩/٢٠٧؛ طبقات الشافعية للأسنوي ٢/٢٢٧؛ الديباج المذهب ٢/٣١٨. وانظر: مقدمة محقق كتاب «الاقتراح» الأستاذ قحطان عبد الرحمٰن الدوري.

له في هذا مشاركةٌ جيدةٌ، ولكن أين السُّها من الثرىٰ. فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركةً جيدة في هذا، أعني في الأسانيد، وكان في المتون أكثرَ؛ لأجل الفقه والأصول.

وقال الشيخ فتح الدين بن سَيِّدِ الناس[(١)]: وأما المحدِّثُ في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث روايةً ودرايةً وجَمْعَ رُواةٍ، واطَّلع على كثير من الرُّواة والروايات في عصره، وتميَّز في ذلك حتى عُرف فيه خَطُّه[(٢)]، واشتهر فيه ضبطُه. فإن توسع في ذلك حتى عَرَفَ شيوخَه وشيوخَ شيوخِه[(٣)]، طبقةً بعد طبقةٍ، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثرَ مما يجهله منها، فهذا هو «الحافظ». وأما ما يُحكى عن بعض المتقدمين: كنا لا نعدُّ صاحب حديث من لم يُكْتِب عشرين ألف حديث في الإملاء، فذلك بحسب أزمنتهم. انتهى[(٤)].

وسأل شيخُ الإسلام أبو الفضل ابنُ حجر[(٥)]، شيخَه أبا الفضل العراقيَّ[(٦)]، فقال: ما يقول سيِّدي في الحدِّ الذي إذا بلغه الطالبُ في هذا

---

(١) فتح الدين أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس، الأندلسي اليَعْمُري المصري (٦٧١ ـ ٧٣٤هـ). من مؤلفاته: «شرح لجامع الترمذي» لم يكمله، ثم أكمله العراقي.
الدرر الكامنة ٤/٢٠٩، طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٠؛ شذرات الذهب ٦/١٠٨.

(٢) كذا في الأصل. وفي التدريب خُطَّة. والجملة في نكت الزركشي: (وتبصر بذلك حتى حفظه).

(٣) في الأصل: «شيخ شيوخه» والتصويب من التدريب.

(٤) أي كلام ابن سيد الناس الذي ذكره السيوطي في التدريب ١/٤٨. وقد ذكره أيضاً الزركشي في نكته على ابن الصلاح ١/٥٣ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٥) أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الحافظ المعروف، صاحب كتاب «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ). الضوء اللامع ٢/٣٦؛ حسن المحاضرة ١/٢٠٦، وقد ألف السخاوي «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» طبع في ثلاث مجلدات، وللدكتور شاكر محمود عبد المنعم كتاب «ابن حجر ودراسة مصنفاته».

(٦) الحافظ أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) صاحب ألفية الحديث الشهيرة وشرحها. الضوء اللامع ٤/١٧١؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٣٩.

الزمان استحق أن يسمى حافظاً؟ وهل يُتسامح بنقص بعض الأوصاف التي ذكرها المِزِّي[١] وأبو الفتح[٢] في ذلك، لِنَقْصِ زمانه، أم لا؟ فأجاب: الاجتهاد في ذلك يختلف باختلاف غَلَبَةِ الظن في وقتٍ ببلوغ بعضهم للحفظ، وغَلَبَتِه في وقتٍ آخر، وباختلاف من يكون كثيرَ المخالطة للذي يصفه بذلك، وكلام المِزِّي فيه ضيق، بحيث لم يسمِّ مِمَّن رآه بهذا الوصف إلا الدِّمياطي. وأما كلام أبي الفتح فهو أسهل، بأن ينشَط بعد معرفة شيوخه إلى شيوخ شيوخه، وما فوق. ولا شك أن جماعة من الحفَّاظ المتقدمين كان شيوخُهم التابعين، أو أتباعَ التابعين، وشيوخُ شيوخِهم الصحابةَ أو التابعين. فكان الأمر في هذا الزَّمان أسهلَ باعتبار تأخُّر الزمان، فإن اكتفى بكون الحافظ يعرف شيوخه وشيوخ شيوخه أو طبقة أخرى، فهو سهل لمن جعل فنه[٣] ذلك، دون غيره من حفظ المتون والأسانيد، ومعرفة أنواع علوم الحديث كلها، ومعرفة الصحيح من السقيم، والمعمول به من غيره، واختلاف العلماء، واستنباط الأحكام، فهو أمر ممكن. بخلاف ما ذُكِرَ من جميع ما ذُكِرَ؛ فإنه يحتاج إلى فراغ وطول عمر، وانتفاء الموانع.

وقد روي عن الزُّهريِّ أنه قال: «لا يولد الحافظ إلا في كل أربعين سنة». فإن صحَّ، كان المرادُ رتبةَ الكمال في الحفظ والإتقان، وإن وجد في زمانه من يوصف بالحفظ، وكم من حافظ وغيرُه أحفظُ منه.

انتهى ما في التدريب مختصراً[٤].

وقيل:

الحافظ: من أحاط علمُه بمائة ألف حديث.

والحجة: من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث.

---

(١) تحرّف في الأصل هنا، وكذلك فيما يأتي إلى «المزني»، والتصحيح من تدريب الراوي.
(٢) ابن سيد الناس المتقدم آنفاً.
(٣) في الأصل: «فيه» والتصويب من تدريب الراوي.
(٤) تدريب الراوي ١/ ٤٣، ١/ ٤٨ ـ ٤٩. وانظر أيضاً: النكت لابن حجر ١/ ٢٦٨.

والحاكم: من أحاط علمُه بجميع الأحاديث المروية متناً، وإسناداً، وجرحاً وتعديلاً، وتاريخاً.

وذكر القاري في شرح شرح النخبة عن العلامة الجزري[١] أن:

الراوي: هو الناقل للحديث بالإسناد.

والمحدث: من تحمَّل الحديث روايةً، واعتنى به درايةً.

والحافظ: من روى ما يصل إليه، ووعى ما يحتاج لديه[٢].

---

(١) شرح شرح النخبة ص٥ ـ ٦.

(٢) وينظر أيضاً: نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٥٣؛ الجواهر والدرر للسخاوي ١/ ٧٩؛ فهرس الفهارس ١/ ٧١؛ وتعليق الشيخ أحمد شاكر على اختصار علوم الحديث لابن كثير ص١٥٤ ـ ١٥٦.

الفصل الثاني

في فضيلة علم الحديث وأهله

«اعلم[١] أن أنفَ العلوم الشرعية ومفتاحَها، ومشكاةَ الأدلة السمعية ومصباحها، وعُمدةَ المناهج اليقينية ورأسَها، ومبنى شرائع الإسلام وأساسَها، ومُسْتَنَدَ الروايات الفقهية كلِّها، ومأخَذَ الفنون الدينية دِقِّها وجِلِّها، وأُسوةَ جملة الأحكام وأُسَّها، وقاعدةَ جميع العقائد واسطُقُسَّها[٢]، وسماءَ العبادات وقُطبَ مدارها، ومركزَ المعاملات ومحطَّ حارِّها وقارِّها، هو علمُ الحديث الشريف، الذي تُعرَفُ به جوامعُ الكَلِم، وتنفجر منه ينابيعُ الحِكَم، وتدور عليه رَحىٰ الشرع بالأسر، وهو مَلاكُ كلِّ نهيٍ وأمر، ولولاه لقال من شاءَ ما شاءَ، وخَبَط الناسُ خبطَ عشواءَ، وركبوا متن عمياءَ، فطُوبى لمن جدَّ فيه، وحصل منه على تنويه، يملك من العلوم النَّواصي، ويقرب من أطرافها البعيد القاصي. ومن لم يرضع من دَرِّه، ولم يخُضْ في بحره، ولم يقتطف من زهره، ثم تعرض للكلام في المسائل والأحكام، فقد جار فيما حكم، وقال على الله تعالى ما لم يعلم. كيف، وهو كلام رسول الله ﷺ، والرَّسولُ أشرفُ الخلق كلِّهم أجمعين، وقد أُوتِيَ جوامعَ الكَلِم، وسواطِعَ الحِكَم، من عند رب العالمين؛ فكلامُه أشرف الكَلِم وأفضلُها، وأجمع الحِكَم وأكملُها، كما قيل: كلام الملوك ملك الكلام، وهو تِلْوُ كلام الله العلَّام، وثاني أدلة الأحكام، فإنَّ علوم القرآن وعقائد الإسلام بأسرها، وأحكام الشريعة المطهَّرة بتمامها، وقواعدَ الطريقة الحقة بحذافيرها، وكذا الكشفيات والعقليات بنقيرها وقطميرها، تتوقف على بيانه

(١) انظر: الحِطَّة ص٦٤ ـ ٦٧.

(٢) كلمة يونانية بمعنى «الأصل». ينظر: التعريفات للجرجاني ص٣٩.

صلى الله تعالى عليه وسلم. فإنها ما لم تُوزن بهذا القسطاس المستقيم، ولم تُضرب على ذلك المعيار القويم، لا يُعتمد عليها، ولا يُصار إليها.

فهذا العلم المنصوص والبناء المرصوص بمنزلة الصرَّاف لجواهر العلوم، عقلِيِّها ونقلِيِّها، وكالنَّقَّاد لنقود كل فنون أصلِيِّها وفرعِيِّها، من وجوه التفاسير والفقهيَّات ونصوص الأحكام، ومأخذ عقائد الإسلام، وطرق السلوك إلى الله ﷻ، ذي الجلال والإكرام. فما كان منها كاملَ العيار في نقد هذا الصرَّاف، فهو الحريُّ بالترويج والاشتهار، وما كان زيفاً غيرَ جيد عند ذلك النَّقَّاد، فهو القَمِينُ بالردِّ والطرد والإنكار. فكل قول يصدّقه خبرُ الرسول فهو الأصلح للقبول، وكلُّ ما لا يساعده الحديث والقرآن، فذلك في الحقيقة سفسطة بلا برهان. فهي[1] مصابيحُ الدُّجى، ومعالم الهُدى، وبمنزلة البدر المنير، من انقاد لها فقد رَشَدَ واهتدى، وأوتي الخير الكثير. ومن أعرض عنها وتولى، فقد غوى وهوى، وما زاد نفسَه إلا التخسيرَ.

فإنه ﷺ نهى وأمر، وأنذر وبشَّر، وضرب الأمثال وذكَّر. وإنها لمِثْلُ القرآن بل هي أكثرُ. وقد ارتبط بها اتباعُه ﷺ، الذي هو ملاك سعادة الدارين، والحياة الأبدية بلا مَيْن. كيف وما الحق إلا فيما قاله ﷺ، أو عمل به، أو قرَّرَه، أو أشار إليه، أو تفكر فيه أو خطر بباله، أو هجس[2] في خَلَدِه، واستقام عليه.

فالعلم في الحقيقة: هو علم السنة والكتاب، والعملُ: العمل بهما في كل إياب وذهاب. ومنزلته بين العلوم منزلة الشمس بين كواكب السماء. ومَزِيَّةُ أهله على غيرهم من العلماء مَزِيَّةُ الرجال على النساء. وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. فيا له من علم سِيطَ[3] بدمه الحق والهدى، ونِيطَ

---

(١) كتب في هامش الأصل: «أي علوم الحديث».
(٢) وقع في الأصل: «يحس» وما أثبته من الحطة.
(٣) أي خُلِط ومُزِج. «المعجم الوسيط».

بعنقه(١) الفوز بالدرجات العلى.

وقد كان الإمام محمد بن علي بن حسين عليه السلام(٢) يقول: «إن من فقه الرجل بصيرتَه أو فطنتَه بالحديث». ولقد صدق؛ فإنه لو تأمَّل المتأمِّل بالنظر العميق والفكر الدقيق، لعَلِمَ أن لكل علم خاصيةً تتحصَّل بمزاولته للنفس الإنسانية كيفيةٌ من الكيفيات الحسنة أو السيئة. وهذا علم تعطي مزاولتُه صاحبَ هذا العلم معنى «الصحابية»؛ لأنها في الحقيقة هي الاطلاع على جزئيات أحواله ﷺ، ومشاهدة أوضاعه في العبادات والعادات كلِّها. وعند بُعْدِ الزمان يتمكَّن هذا المعنى بمزاولته في مُدرِكَةِ(٣) المُزاوِلِ، ويرتسم في خياله، بحيث يصير في حكم المشاهدة والعيان. وإليه أشار القائل بقوله:

أهلُ الحديث هم أهلُ النَّبيِّ وإن لم يصْحَبُوا نفسَه أنفاسَه صَحِبُوا

ويُروى عن بعض العلماء(٤) أنه قال: أشدُّ البواعث، وأقوى الدَّواعي لي على تحصيل علم الحديث لفظ: «قال رسول الله ﷺ».

فالحاصل أن أهل الحديث ـ كثَّر الله تعالى سوادَهم، ورفع عمادَهم ـ لهم نسبةٌ خاصَّة، ومعرفة مخصوصة بالنبيِّ ﷺ لا يشاركهم فيها أحدٌ من العالمين، فضلاً عن الناس أجمعين؛ لأنهم الذين لا يزال يجري ذكر صفاته العليا، وأحواله الكريمة، وشمائله الشريفة، على لسانهم، ولم يبرَحْ تمثال جماله الكريم، وخيال وجهه الوسيم، ونور حديثه المستبين، يتردد في حاقِ(٥) وسط جِنانهم، فعلاقة باطنهم بباطنه العليِّ متصلة، ونسبة ظاهرهم بظاهره النقيِّ مسلسلة(٦).

وقال الله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَٰمِهِمْ﴾ [الإسراء: ٧١]. قال

---

(١) أي عُلِّق به. ونيط عليه الشيءُ: عهد به إليه. «المصدر السابق».

(٢) أبو جعفر الباقر رحمه الله، مات سنة بضع عشرة ومائة. «التقريب».

(٣) أي: عقله.

(٤) في الحطة: الصلحاء.

(٥) «الحاق» الوسط من كل شيء.

(٦) انتهى المنقول مما جاء في الحطة ص٦٤ ـ ٦٧.

الحافظ ابن كثير في تفسيره: «يخبر تبارك وتعالى عن يوم القيامة أنه يحاسب كلَّ أمة بإمامهم. وقد اختلفوا في ذلك؛ فقال مجاهد وقتادة: أي بنبيهم[1]. وهـذا كـقـولـه تـعـالـى: ﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولٌ فَإِذَا جَآءَ رَسُولُهُمْ قُضِيَ بَيْنَهُم بِٱلْقِسْطِ﴾ الآية [يونس: ٤٧].

وقال بعض السلف: هذا أكبر شرف لأصحاب الحديث؛ لأنَّ إمامَهم النبيُّ ﷺ». انتهى[2].

---

(١) في الأصل: «نبيهم» والمثبت من ابن كثير.

(٢) أي: المنقول من تفسير ابن كثير وهو فيه ٣/٥٦.

[الأحاديث الواردة في فضيلة علم الحديث وأهله]

وقد ورد في فضيلة علم الحديث وأهله أحاديثُ كثيرةٌ. وأنا أقتصر هنا على ذكر خمسة أحاديث:

الحديث الأول[(١)]:

روى الترمذي عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ:

«أَوْلى الناس بي يومَ القيامة أكثرهم عليَّ صلاةً». وقال: هذا حديث حسن غريب[(٢)].

---

(١) كلمة «الحديث» ليست في الأصل، ولعلها أُضيفت في الطبعة المصرية ليتفق الكلام مع أسلوب المؤلف في بقية الأحاديث.

(٢) سنن الترمذي ١/ ٤٩٥، أبواب الوتر، باب ما جاء في فضل الصلاة على النبي ﷺ، حديث (٤٨٤).

ومن طريق الترمذي أخرجه البغوي في شرح السنّة ٣/ ١٩٦ - ١٩٧، حديث (٦٨٦).

وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف ١١/ ٥٠٥؛ والبخاري في التاريخ الكبير ٥/ ١٧٧، ترجمة عبد الله بن كيسان؛ والبزار في مسنده ٤/ ٢٧٨، حديث (١٤٤٦)، ٥/ ١٩٠، حديث (١٧٨٩)؛ وأبو يعلى ٨/ ٤٢٧، حديث (٥٠١١)، ٩/ ١٣، حديث (٥٠٨٠)؛ والهيثم بن كليب الشاشي ١/ ٤٠٨، حديث (٤١٣، ٤١٤)؛ وابن حبان ٣/ ١٩٢، حديث (٩١١)؛ والطبراني في المعجم الكبير ١١/ ٢١ - ٢٢، حديث (٩٨٠٠)؛ وابن عدي في الكامل ٣/ ٩٠٦، ترجمة خالد بن مخلد القطواني، و٦/ ٢٣٤٢ ترجمة موسى بن يعقوب الرافعي؛ والدارقطني في العلل ٥/ ١١١، س٧٥٩، وفي الغرائب والأفراد كما في أطرافه لمحمد بن طاهر المقدسي ٤/ ٧٨، حديث (٣٦٥٧)؛ والبيهقي في شعب الإيمان ٢/ ٢١٢، حديث (١٥٦٣، ١٥٦٤)؛ والخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص٣٤ - ٣٥، حديث (٦٣)؛ والشجري في أماليه ١/ ١٣٠.

والحديث صححه ابن حبان؛ فأورده في صحيحه كما سبق. وكان الألباني أورده في ضعيف سنن الترمذي، حديث (٧٨)، طبعة المكتب الإسلامي، ولكنه حسّنه لغيره في صحيح الترغيب والترهيب ٢/ ٢٩٤، حديث (١٦٦٨). فالحمد لله. =

قال القاري في المرقاة شرح المشكاة: ورواه ابن حبان في صحيحه. ذكره مِيْرَك[١].

والأحاديث في هذا الباب كثيرة.

قال ابن حبان عقب هذا الحديث:

«في الخبر بيان صحيح على أن أولى الناس برسول الله ﷺ في القيامة يكون أصحاب الحديث؛ إذ ليس في هذه الأمة قومٌ أكثرُ صلاةً عليه منهم»[٢].

وقال غيره: لأنهم يصلون عليه قولاً وفعلاً. انتهى[٣].

وقال الخطيب في كتابه شرف أصحاب الحديث:

= وله شاهد من حديث مكحول عن أبي أمامة ﷺ مرفوعاً بلفظ: «أكثروا عليَّ من الصلاة كلَّ يوم جمعة؛ فإن صلاة أمتي تُعرَضُ عليَّ كلَّ يوم جمعة، فمن كان أكثرَهم عليَّ صلاة كان أقربَهم مني منزلةً».
رواه البيهقي في السنن الكبرى ٣/ ٢٤٩، كتاب الجمعة، وفي حياة الأنبياء ص٩٢، حديث (١٢)، ولكن مكحولاً لم يسمع من أبي أمامة ﷺ.
وذكره الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١١/ ١٦٧ وقال: أخرجه البيهقي ولا بأس بسنده، وقال المنذري في الترغيب والترهيب ٣/ ٣٠٣: رواه البيهقي بإسناد حسن إلا أن مكحولاً قيل لم يسمع من أبي أمامة، وحسّنه الألباني لغيره. صحيح الترغيب ٢/ ٢٩٧، حديث (١٦٧٣). وقال السخاوي في القول البديع ص١٥٨: رواه البيهقي بسند حسن لا بأس به، إلا أن مكحولاً قيل لم يسمع من أبي أمامة في قول الجمهور.

(١) المرقاة ٢/ ٥. وتقدم تخريجه من صحيح ابن حبان وغيره. ويُعرف بلقب «مِيْرَك» أبو بكر محمد بن الفضل بن محمد بن جعفر الرُّوَّاس البلخي، صاحب التفسير الكبير، مات سنة خمس أو ست عشرة وأربعمائة. الأنساب للسمعاني ٦/ ١٧٧، الروّاس؛ الجواهر المضيئة ٣/ ٣٠٨؛ طبقات المفسرين للسيوطي ص١١٣؛ وللداوودي ٢/ ٢٢٤.
ولكن يبدو أن «مِيْرَك» أو «ميرك شاه» الذي ينقل عنه علي القاري في المرقاة هو غير هذا؛ لأن القاري ذكر سنده في مشكاة المصابيح عن طريق شيخه «ميركلان، عن ميرك شاه، عن والده السيد جمال الدين» إلخ. والسيد جمال الدين هذا هو الدشتكي مؤلف كتاب «روضة الأحباب»، توفي سنة (٩٢٦هـ)، فهو متأخر جداً، وسيأتي ذكره في الفصل العاشر.

(٢) صحيح ابن حبان ٣/ ١٩٣. وأوله فيه: في هذا الخبر دليل على... إلخ.

(٣) مرقاة المفاتيح ٢/ ٥.

«قال لنا أبو نُعيم[١]: هذه منقَبَةٌ شريفة يختصُّ[٢] بها رُواة الآثار ونَقَلَتُها؛ لأنه لا يُعرف لعصابة من العلماء من الصلاة على رسول الله ﷺ أكثر مما يعرف لهذه العصابة نسخاً وذكراً»[٣].

وقال أبو اليُمْنِ بن عساكر[٤]:

«لِيَهنَ أهلَ الحديث هذه البشرى، فقد أتمَّ الله تعالى نعمه عليهم بهذه الفضيلة الكبرى، فإنهم أولَى الناس بنبيِّهم، وأقربُهم - إن شاء الله تعالى - وسيلةً يوم القيامة إلى رسول الله ﷺ. فإنهم يُخلِّدون ذكره في طروسهم، ويجدِّدون الصلاة والتسليم عليه في معظم الأوقات في مجالس مذاكرتهم ودروسهم. فهم - إن شاء الله تعالى - الفرقة الناجية. جعلَنا اللهُ منهم، وحشرنا في زمرتهم». انتهى[٥].

الحديث الثاني:

روى الترمذي عن ابن مسعود، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول:

«نَضَّر اللهُ امرأً سمعَ منا شَيْئاً، فبلَّغه كما سَمِع، فرُبَّ مُبَلَّغٍ أوعى له من سامع».

وقال: هذا حديث حسن صحيح[٦].

---

(١) هو: الأصبهاني، صاحب الحلية. وقد روى الخطيب هذا الحديث عنه في إحدى طريقيه، وذكر بعده هذا التعليق.

(٢) في الأصل: «تختص» والمثبت من شرف أصحاب الحديث.

(٣) شرف أصحاب الحديث ص٣٥.

(٤) عبد الصمد بن عبد الوهاب بن الحسن بن محمد بن الحسن بن هبة الله بن عساكر، الدمشقي الشافعي، ولد (٦١٤هـ)، ومات بالمدينة سنة (٦٨٦هـ). من آثاره: «جزء في فضائل الصلاة على الرسول ﷺ» وغير ذلك. معجم المؤلفين ٥/ ٢٣٦.

(٥) ذكره القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري ١/ ٩؛ وعنه صديق حسن في الحطة ص٧٥.

(٦) الترمذي ٤/ ٣٩٤، أبواب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع، حديث (٢٦٥٧) دون كلمة «له»، وهي موجودة في رواية أحمد.

وأخرجه أيضاً أحمد في مسنده ٧/ ٢٢١، حديث (٤١٥٧)؛ وابن ماجه ١/ ٨٥، المقدمة، حديث (٢٣٢)؛ والبزار ٥/ ٣٨٢، حديث (٢٠١٤)، ٥/ ٣٨٥، حديث (٢٠١٨، ٢٠١٩)؛ وأبو يعلى ٩/ ٦٢، حديث (٥١٢٦)، ٩/ ١٩٨، حديث (٥٢٩٦)؛ وابن أبي حاتم في =

وفي الباب أحاديث أخرى.

قال القاري[1]: «خص مُبَلِّغَ الحديث كما سمعه بهذا الدعاء؛ لأنه

= الجرح والتعديل ٢/٩؛ والهيثم بن كليب الشاشي في مسنده ١/٣١٤، حديث (٢٧٥، ٢٧٦)، ١/٣١٥، حديث (٢٧٧، ٢٧٨)؛ وابن حبان ١/٢٦٨ ـ ٢٧١، حديث (٦٦، ٦٨، ٦٩)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص١٦٥ ـ ١٦٦، الفقرات (٥، ٦، ٧، ٨)؛ وأبو الشيخ الأصبهاني في الأمثال في الحديث النبوي ص١٢٢، حديث (٢٠٤) الجملة الأخيرة فقط؛ وأبو الفضل الزهري في حديثه ٢/٢٦١، حديث (٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧)؛ وأشار إليه القضاعي في مسند الشهاب ٢/٣٠٦، حديث (١٤١٩، ١٤٢٠) وساق سنده؛ والبيهقي في دلائل النبوة ١/٢٣، ٦/٥٤٠ (وأشار إليه في معرفة السنن أيضاً ١/٢٦٦)؛ والخطيب في الكفاية ص٢٦٧، باب ما جاء في رواية الحديث على اللفظ؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ١/١٧٩ ـ ١٨٠، حديث (١٨٩)، بمثل اللفظ الذي ذكره المؤلف، ولكن عند أكثرهم «سمع منا حديثاً» وعند بعضهم «كلمة» أو «سمع مقالتي».

وأخرجه الترمذي أيضاً ٤/٣٩٥، حديث (٢٦٥٨)؛ وكذا الشافعي في الرسالة ص٤٠١، حديث (١١٠١)؛ وفي السنن ١/١٦، ترتيب السندي؛ والحميدي ١/٤٧، حديث (٨٨)؛ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/١٠؛ وأبو الفضل الزهري في حديثه ٢/٥٦٠، حديث (٦٠٤)؛ والحاكم في علوم الحديث ص٢٦٠؛ وأبو نعيم في حلية الأولياء ٧/٣٣١؛ وفي أخبار أصبهان ٢/٩٠؛ والبيهقي في معرفة السنن والآثار ١/٦٦؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/١٧٨، حديث (١٨٨)، ١/١٨١، حديث (١٩٠، ١٩١)؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص١٨، حديث (٢٦)؛ والبغوي في شرح السنّة ١/٢٣٥، حديث (١١٢) بلفظ: «نضَّر الله عبداً سمع مقالتي، فحفظها ووعاها وأدّاها، فرُبَّ حامل فقه غير فقيه، ورُبَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ثلاث لا يُغَلُّ عليهن قلب مسلم» الحديث.

وقال فيه أبو نعيم: صحيح ثابت. الحلية ٧/٣٣١، وقال أحمد شاكر في تعليقه على كتاب الرسالة: صحيح متصل. وصححه الألباني في صحيح الترمذي (٢١٣٩، ٢١٤٠)؛ وفي صحيح سنن ابن ماجه (٢٣٢).

وقد جمع شيخنا الشيخ عبد المحسن بن حمد العباد طرق هذا الحديث وألفاظه في كتابه «دراسة حديث نضّر الله امرأً سمع مقالتي: رواية ودراية» فبلغت أكثر من مائة وخمسين طريقاً تنتهي إلى أربعة وعشرين صحابياً ص٩.

وهو من الأحاديث المتواترة. انظر: قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة للسيوطي ص٢٨؛ ولقط اللآلئ المتناثرة للزبيدي ص١٦١، حديث (٤٨)؛ ونظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني ص٣٣، حديث (٣).

(١) هو: الملّا علي بن سلطان محمد الهروي القاري، ولد بهراة وسكن مكة، ومات بها في (١٠١٤هـ). من مؤلفاته: «مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح» وغيره.
الأعلام ٥/١٢؛ معجم المؤلفين ٧/١٠٠.

سعى في نضارة العلم، وتجديد السنة، فجازاه بالدعاء بما يناسب حالَه. وهذا يدل على شرف الحديث وفضله ودرجة طلابه، حيث خصَّهم النبي ﷺ بدعاء لم يُشرَكْ فيه أحدٌ من الأمة. ولو لم يكن في طلب الحديث وحفظه وتبليغه فائدةٌ سوى أن يستفيد بركةَ هذه الدعوة المباركة، لكفى ذلك فائدةً وغُنْماً، وجَلَّ في الدارين حظاً وقِسْماً. انتهى[(١)].

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي[(٢)]: «قال علماء الحديث: ما من رجل يطلب الحديث إلا كان على وجهه نَضرةٌ، لقول النبيِّ ﷺ: «نضَّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، فأدَّاها كما سمعها»، الحديث. قال: وهذا دعاء منه عليه الصلاة والسلام لحَمَلَةِ عِلمه، ولا بد بفضل الله من نيل بركته». انتهى[(٣)].

وإلى هذه النَّضْرَةِ أشار أبو العباس العزفي[(٤)] بقوله:

أهلُ الحديثِ عِصابَةُ الحَقِّ ... فازوا بدَعْوَةِ سَيِّدِ الخَلْقِ
فوجُوهُهم زُهْرٌ مُنَضَّرَةٌ ... لألاؤُها كتَألُّقِ البَرْقِ
يا لَيتني معهم فيُدْرِكَني ... ما أدركوه بها من السَّبقِ

الحديث الثالث:

روى الطبراني في الأوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(١) مرقاة المفاتيح ١/٢٣٨.

(٢) أبو بكر محمد بن عبد الله بن أحمد بن العربي المعافري الأشبيلي الأندلسي (٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ). من مؤلفاته: «عارضة الأحوذي شرح جامع الترمذي، والعواصم من القواصم» وغيرهما.
معجم المؤلفين ١٠/٢٤٢. وانظر: مقدمة محقق كتابه «القبس في شرح موطأ مالك بن أنس».

(٣) عارضة الأحوذي ١٠/١٢٤ ـ ١٢٥، وفي مطبوعته سقط في هذه العبارة.

(٤) لعلّه: أبو العباس أحمد بن محمد النجمي العزفي السبتي (ت٦٣٣هـ) من شيوخ ابن المواق صاحب بغية النقاد. من مؤلفاته: «الدر المنظم في مولد النبي المعظم».
ذكره ابن عبد الملك في الذيل والتكملة ٨/١/٢٧٣ فيما نقله عنه محقق كتاب بغية النقاد ١/١٧٩.

«اللهم ارحم خلفائي». قلنا: يا رسول الله، ومن خلفاؤك؟ قال: «الذين يروُون أحاديثي ويعلِّمونها الناسَ»[١].

قال القَسْطَلَّاني[٢] في مقدمة إرشاد الساري[٣]، بعد ذكر هذا الحديث: «ولا ريب أن أداء السنن إلى المسلمين نصيحةً لهم من وظائف الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين. فمَنْ قام بذلك كان خليفةً لمن يبلِّغُ عنه. وكما لا يليق بالأنبياء ﷺ أن يُهملوا أعاديهم ولا ينصحوهم، كذلك لا يحسُن لطالب الحديث وناقل السنن أن يمنحَها صديقَه ويمنعها عدوه. فعلى العالم بالسنة أن يجعل أكبرَ همِّه نشرَ الحديث: فقد أمر النبي ﷺ بالتبليغ عنه، حيث قال: «بلِّغوا عني ولو آيةً» الحديث. رواه البخاري رحمه الله»[٤].

---

(١) المعجم الأوسط ٦/ ٣٩٥، حديث (٥٨٤٢).
وأخرجه أيضاً: الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص١٦٣؛ وأبو نعيم في أخبار أصبهان ١/ ٨١، ترجمة أحمد بن عيسى؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٣١، حديث (٥٨)؛ والهروي في ذم الكلام ٣/ ٣٣٧، حديث (٧١٠)؛ والقاضي عياض في الإلماع ص١٧، كلهم من طريق أحمد بن عيسى بن عبد الله العلوي، ثنا ابن أبي فديك، عن هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن ابن عباس، قال: سمعت علي بن أبي طالب رضي الله عنه يقول: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «اللهم ارحم خلفائي..» الحديث.
ولكن ليس عند الطبراني ذكر علي بن أبي طالب في إسناده.
وفيه أحمد بن عيسى العلوي. قال فيه الدارقطني: كذاب. وذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمته في الميزان، وقال: هذا باطل ١/ ١٢٦. وأقرّه الحافظ في اللسان ١/ ٢٤١ وحكم عليه الزيلعي في نصب الراية بالوضع ١/ ٣٤٨.
وللتفصيل يمكن الرجوع إلى سلسلة الأحاديث الضعيفة للألباني، حديث (٨٥٤)، وقال فيه: باطل.

(٢) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن محمد القَسْطَلَّاني (٨٥١ ـ ٩٢٣هـ). ولد بمصر، ومات بها. من مؤلفاته: «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري».
معجم المؤلفين ٢/ ٨٦.

(٣) ١/ ٦.

(٤) ٦/ ٤٩٦، كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث (٣٤٦١) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

قال المظهري[١]: «أي: بلِّغوا عني أحاديثي ولو كانت قليلة».

قال البيضاوي[٢]: «قال: «وَلَو آية»، ولم يقل: «ولو حديثاً»؛ لأن الأمر بتبليغ الحديث يُفهم منه بطريق الأولوية، فإنَّ الآياتِ ـ مع انتشارها وكثرة حَمَلَتِها ـ تكفَّل الله بحفظها وصونها عن الضياع والتحريف». انتهى[٣].

وقال إمام الأئمة مالك رحمه الله تعالى: «بلغني أن العلماء يُسألون يوم القيامة عن تبليغهم العلم، كما تُسأل الأنبياءُ عليهم الصلاة والسلام».

وقال سفيان الثوري[٤]: «لا أعلم علماً أفضلَ من علم الحديث لمن أراد به وجهَ الله تعالى. إن الناس يحتاجون إليه حتى في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام؛ لأنه فرض كفاية»[٥]. انتهى[٦].

الحديث الرابع:

روى البيهقي في المدخل عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن العُذْرِيِّ: قال: قال رسول الله ﷺ:

«يحمل هذا العلمَ من كلِّ خَلَفٍ عُدُولُه، ينفون عنه تحريفَ الغالين، وانتحالَ المبطلين، وتأويلَ الجاهلين».

---

(١) المظهري: كذا في الأصل، وكذا في الحطة أيضاً ص٦٩. ولعل الصواب: «المُظْهر»، وهو مُظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني (ت٧٢٧هـ). له كتاب «المفاتيح في حل المصابيح»، سيأتي ذكره في أواخر الفصل التاسع والعشرين، وينقل عنه الملا علي القاري في المرقاة. والله أعلم.

(٢) أبو سعيد، عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، الشيرازي، توفي (٦٨٥هـ) أو (٦٩١هـ) أو (٦٩٢هـ). من مؤلفاته: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» في التفسير؛ و«شرح مصابيح السنة» للبغوي سماه «تحفة الأبرار».
معجم المؤلفين ٦/٩٧.

(٣) أي ما نقله القسطلاني من كلام البيضاوي.

(٤) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، مات (١٦١هـ). التقريب ٣٩٤.

(٥) روى بعض هذه الجمل عن سفيان الثوري: الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص١٧٧؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٨١؛ والقاضي عياض في الإلماع ص٢٨.

(٦) أي المنقول من القسطلاني. وانظر: إرشاد الساري ١/٧.

كذا في المشكاة[١].

قال القَسْطَلَّاني[٢] بعد ذكره من حديث أسامة بن زيد: «وهذا الحديث

(١) مشكاة المصابيح ١/ ٨٢، حديث (٢٤٨). وفيه: «رواه البيهقي». وذكر محققه أن في بعض النسخ «البيهقي في المدخل إلى السنن»؛ وكتاب «المدخل» للبيهقي لم يوجد كاملاً، وقد طبع ما وجد منه، وليس فيه هذا الحديث، لكن رواه البيهقي في سننه ١٠/ ٢٠٩، الشهادات.

والحديث أخرجه أيضاً: ابن وضاح القرطبي في ما جاء في البدع ص٢٥، حديث (١)؛ والعقيلي في الضعفاء ٤/ ٢٥٦، ترجمة معان بن رفاعة السلامي؛ وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٢/ ١٧؛ وابن حبان في الثقات ٤/ ١٠، وترجمة إبراهيم العذري؛ وابن عدي في الكامل ١/ ١٢٧، ترجمة أحمد بن حنبل ٢/ ١١، وترجمة بقية بن الوليد ١/ ١٥٣؛ وابن بطة في الإبانة ١/ ١٩٨، حديث (٣٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ١/ ٢١٢، حديث (٧٣٢)، ترجمة إبراهيم العذري؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٢٩؛ وابن عبد البر في التمهيد ١/ ٥٩، من طرق عن معان بن رفاعة السلمي عن إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري به، ولكن إبراهيم هذا «تابعي مُقِلّ» كما قال الذهبي في الميزان ١/ ٤٥، وذكره ابن حبان في الثقات فقال: يروي المراسيل ٤/ ١٠.

وقد رواه الوليد بن مسلم، ثنا إبراهيم بن عبد الرحمٰن العذري، ثنا الثقة من أشياخنا، قال: قال رسول الله ﷺ: «ولكن لم يُعرفْ من هذا الثقة». أخرجه ابن وضاح في البدع ص٢٧، حديث (٢)؛ وابن عدي ١/ ١٥٣؛ والبيهقي في السنن ١٠/ ٢٠٩.

وقد ورد عن عدد من الصحابة، كما سيذكر المصنف بعد قليل نقلاً عن القسطلاني، وللعلماء نقاش كثير في هذا الحديث ليس هذا مكان بسطه.

وقد روى الخطيب بإسناده عن مهنَّى بن يحيى، قال: سألت أحمد بن حنبل عن حديث معان بن رفاعة عن إبراهيم العذري... فقلت لأحمد: كأنه كلام موضوع. قال: لا. هو صحيح. فقلت: ممن سمعته أنت؟ قال: من غير واحد. قلت: ومن هم؟ قال: حدثني به مسكينٌ، إلا أنه يقول: مُعان عن «القاسم بن عبد الرحمٰن». قال أحمد: معان بن رفاعة: لا بأس به. شرف أصحاب الحديث ص٢٩.

وللتفصيل يمكن الرجوع إلى: الوهم والإيهام لابن القطان ١/ ٣٤٧، ٣/ ٣٧؛ وتهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ١/ ١٧؛ وبغية الملتمس للعلائي ص٣٤؛ الباعث الحثيث لابن كثير ص٩٣ ـ ٩٤؛ التقييد والإيضاح للعراقي ص١٣٨ ـ ١٣٩؛ فتح المغيث للسخاوي ٢/ ١٤؛ تدريب الراوي ١/ ٣٠٢؛ مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمباركفوري ١/ ٣٤١، حديث (٢٥٠)؛ تعليقات المحققين على كتاب ما جاء في البدع لابن وضاح ص٢٥ ـ ٣٢؛ والروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام ١/ ١٤٢ ـ ١٤٦؛ وذم الكلام للهروي ٣/ ٣١٦ ـ ٣٢٦.

(٢) إرشاد الساري ١/ ٧.

رواه من الصحابة: عليٌّ، وابن عمر، وابن عمرو، وابن مسعود، وابن عباس، وجابر بن سَمُرَة، ومعاذ، وأبو هريرة ﷺ»[١].

وأورده ابن عدي من طرق كثيرة[٢] كلُّها ضعيفة كما صرَّح به الدَّارَقُطْنيُّ[٣]، وأبو نُعَيْم[٤]، وابن عبد البر[٥]، لكن يمكن أن يتقوَّى بتعدد طرقه ويكون حسناً كما جزم به ابن كَيْكَلْدِي العلائي[٦].

وفيه تخصيص حَمَلَةِ السنّة بهذه المنقبة العليَّة، وتعظيمٌ لهذه الأمة المحمدية، وبيان لجلالة قدر المحدثين، وعُلُوِّ مرتبتهم في العالمين؛ لأنهم يحمون مشاريع الشريعة ومتون الروايات من تحريف الغالين وتأويل الجاهلين، بنقل النصوص المحكمة لردِّ المتشابه إليها.

وقال النووي[٧] في أول تهذيبه: «هذا إخبار منه ﷺ بصيانة هذا العلم وحفظه، وعدالة ناقليه. وأن الله تعالى يوفِّق له في كل عصر خلفاءَ من العدول، يحملونه وينفون عنه التحريف [وما بعده] فلا يضيع. وهذا تصريح بعدالة حامليه في كل عصر. وهكذا وقع ولله الحمد. ولا يضر [مع هذا] كونُ بعض الفسّاق يعرف شيئاً من علم الحديث؛ فإن الحديث إنما هو إخبار

(١) انظر لمروياتهم ومصادرها الكتب المذكورة آنفاً.
(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ١/١٥٢ ـ ١٥٣.
(٣) ذكره عنه السخاوي في فتح المغيث ٢/١٤.
(٤) معرفة الصحابة ١/٢١٢.
(٥) ذكره عنه السخاوي في فتح المغيث ٢/١٤ ونصه: «أسانيده كلُّها مضطربة غير مستقيمة». وهذا النص موجود في أسد الغابة ١/٥٢، ترجمة إبراهيم العذري، ولكنه لم ينسبه إلى ابن عبد البر، كما أن ابن عبد البر لم يترجم لإبراهيم العذري في الاستيعاب. والله أعلم.
(٦) صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي (٦٩٤ ـ ٧٦١هـ). من مؤلفاته: «جامع التحصيل في أحكامه المراسيل».
البدر الطالع ١/٢٤٥، وقوله هذا في: بغية الملتمس ص٣٤.
(٧) محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ). من مؤلفاته: «شرح مسلم» و«رياض الصالحين» وغيرهما.
معجم المؤلفين ١٣/٢٠٢.

بأن العدول يحملونه، لا أنَّ غيرهم لا يعرف شيئاً منه». انتهى[١].

على أنه قد يقال: ما يعرفه الفسّاق من العلم، ليس بعلم حقيقةً، لعدم عملهم. كما أشار إليه المولى سعد الدين التفتازاني[٢] في تقرير قول التلخيص: (وقد يُنزل العالم منزلةَ الجاهل). وصرَّح به الإمام الشافعي في قوله:

ولا العِلْمُ إلا مَعَ التُّقى ولا العَقْلُ إلا مَعَ الأدَب[٣]

ولعمري إن هذا الشأن من أقوى أركان الدين، وأوثقِ عُرى اليقين، لا يرغب في نشره إلا صادقٌ تقيٌّ، ولا يزهده إلا كلُّ منافقٍ شقيٌّ.

قال ابن القطان[٤]: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو يُبغض أهلَ الحديث»[٥].

وقال الحاكم[٦]: «لولا كثرةُ طائفة المحدثين على حفظ الأسانيد

---

(١) أي ما ذكره القسطلاني من كلام النووي. وانظر: تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ١٧١.

(٢) سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، ولد بتفتازان إحدى قرى نواحي نسا، وتوفي بسمرقند (٧١٢ ـ ٧٩١هـ). من مؤلفاته الكثيرة: «شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان».
معجم المؤلفين ١٢/ ٢٢٨؛ و«تلخيص المفتاح» هو متن مشهور من تأليف جلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن القزويني المعروف بخطيب دمشق (ت٧٣٩هـ)، وله شروح كثيرة ذكرها صاحب كشف الظنون ١/ ٤٧٣.

(٣) ذكره السخاوي في فتح المغيث ٢/ ٦.

(٤) أبو جعفر أحمد بن سنان القطّان، الواسطي، إمام حافظ، من شيوخ البخاري ومسلم، توفي سنة (٢٥٦هـ) أو (٢٥٨هـ) أو (٢٥٩هـ).
سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٤٤.

(٥) رواه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٤؛ والصابوني في عقيدة السلف ص٦٤؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٧٣؛ وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام ٢/ ١٥٨؛ وذكره الذهبي في التذكرة ٢/ ٥٢١؛ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٤٥؛ والسبكي في طبقات الشافعية ٢/ ٦، وتكملته عندهم: (وإذا ابتدع الرجل بدعة نزعت حلاوة الحديث من قلبه).

(٦) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ) صاحب المستدرك ومعرفة علوم الحديث وغيرهما.

لدَرَس منارُ الإسلام، ولتمكَّن أهلُ الإلحاد والمبتدعة من وضع الأحاديث وقلب الأسانيد»[١]. انتهى[٢].

الحديث الخامس:

أخرج الترمذي في باب ما جاء في أهل الشام، من أبواب الفتن، عن مُعَاوية بن قُرَّة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فسد أهلُ الشام فلا خير فيكم، لا تزال طائفةٌ من أمتي منصورين، لا يضرُّهم من خذلهم، حتى تقومَ الساعة».

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح[٣].

= ترجمته في: تاريخ بغداد ٥/٤٧٣؛ وفيات الأعيان ٤/٢٢٧؛ سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢ وغيرها.

(١) علوم الحديث ص٦ بشيء من الاختصار.

(٢) انتهى ما نقله المؤلف من القسطلاني، وهو في إرشاد الساري ١/٧.

(٣) الترمذي ٤/٦٠، الفتن، باب ما جاء في الشام، حديث (٢١٩٢).
وأخرجه أيضاً: الطيالسي ص١٤٥، حديث (١٠٧٦)؛ وأحمد ٢٤/٣٦٢، حديث (١٥٥٩٦، ١٥٥٩٧)، ٣٣/٤٧٢، حديث (٢٠٣٦١)، ٣٣/٤٧٤، حديث (٢٠٣٦٧)؛ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢/٣٣٣، حديث (١١٠١)؛ والطبراني في المعجم الكبير ١٩/٢٧، حديث (٥٦).
وأخرج الجملة الأولى منه فقط: ابن أبي شيبة ١٢/١٩٠؛ والفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/٢٩٥ ـ ٢٩٦؛ وأبو نعيم في الحلية ٧/٢٣١؛ والخطيب في تاريخ بغداد ٨/٤١٧، ١٠/١٨٢.
وأخرج الجملة الثانية منه فقط: ابن ماجه ١/٤، المقدمة، حديث (٦)؛ وابن حبان ١/١٤٠، حديث (٦١)؛ والحاكم في علوم الحديث ص٢؛ واللالكائي في أصول الاعتقاد ١/١١٢، حديث (١٧٢)؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٩، حديث (١١)، وص٢٥ ـ ٢٦، حديث (٤٤، ٤٥)؛ وذكره الألباني في السلسلة الصحيحة، وقال: هو على شرط الشيخين ١/٢/٧٦٠، حديث (٤٠٣).
وذكر الشطر الثاني منه بلفظ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة». من رواية عمران بن حصين ﷺ. ثم قال: واعلم أن الحديث صحيح ثابت مستفيض أو متواتر، ورد عن جماعة من الصحابة، ثم ذكر عشرة منهم.
السلسلة الصحيحة ١/١/٥٤٠، حديث (٢٧٠)؛ وانظر أيضاً: الأحاديث (١١٠٨، ١٩٥٥ ـ ١٩٦٢) من المرجع المذكور.

وقال[١]: قال محمد بن إسماعيل (يعني البخاري): قال علي بن المديني: هم أصحاب الحديث. انتهى[٢].

وقال الإمام البخاري في صحيحه: باب قول النبي ﷺ: «لا تزال طائفةٌ من أمتي ظاهرين على الحق، وهم أهلُ العلم»[٣].

قال الحافظ في «الفتح»: قوله: (وهم أهل العلم) هو من كلام المصنف. وأخرج الترمذي حديث الباب، ثم قال: سمعت محمد بن إسماعيل [هو البخاري][٤] يقول: سمعت علي بن المديني يقول: هم أصحاب الحديث[٥]. قال: وذكر (أي البخاري) في كتاب «خلق أفعال العباد»، عقب حديث أبي سعيد في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]: هم الطائفة المذكورة في حديث: «لا تزال طائفة من أمتي». ثم ساقه[٦]. قال: وجاء نحوُه عن أبي هريرة[٧]، ومعاوية،

---

(١) أي الترمذي.

(٢) بعد تخريج الحديث في الموضع المذكور آنفاً؛ وعن طريقه الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٢٧. وأخرجه الخطيب أيضاً عن طريق عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن المديني، بأتم من هذا ص١٠.

(٣) صحيح البخاري مع الفتح ١٣/ ٢٩٣، كتاب الاعتصام بالسنّة.

(٤) زيادة من فتح الباري.

(٥) تقدم تخريجه آنفاً. وأخرج الخطيب نحوه من قول البخاري نفسه. شرف أصحاب الحديث ص٢٧.

(٦) خلق أفعال العباد ص٦١. وقد ساق هذا الحديث من رواية المغيرة بن شعبة. وأشار إلى روايات الصحابة الآخرين له.

(٧) أخرجه ابن ماجه في المقدمة، حديث (٧). وقال الألباني: حسن صحيح. وأخرجه أيضاً: إسحاق بن راهويه في مسنده ١/ ٤٠٦، حديث (٤٥٥)؛ وأحمد ١٤/ ٢٥، حديث (٨٢٧٤)، ١٤/ ١٨٦، حديث (٨٤٨٤)، ١٤/ ٤٩٩، حديث (٨٩٣٠)؛ والفسوي في المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٩٧، ٣٠١؛ والبزار كشف الأستار ٤/ ١١١، حديث (٣٣٢٠)؛ وأبو يعلى ١١/ ٣٠٢، حديث (٦٤١٧)؛ وابن حبان ١٥/ ٢٤٩، حديث (٦٨٣٥)؛ والطبراني في مسند الشاميين ٢/ ٣٩٤، حديث (١٥٦٣)، ٣/ ٣٧٦، حديث (٢٤٩٦)؛ وفي الأوسط ١/ ٦١، حديث (٤٧)؛ والخولاني في تاريخ داريا ص٦٠؛ وابن عدي في الكامل ٧/ ٢٥٤٥؛ واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١/ ١١١، =

وجابر[١]، وسَلَمة بن نُفَيل[٢]، وقُرَّة بن أياس[٣]. انتهى[٤].

وأخرج الحاكم في علوم الحديث بسند صحيح عن أحمد: «إن لم يكونوا أهل الحديث، فلا أدري من هم»[٥].

ومن طريق يزيد بن هارون، مثله[٦]. انتهى ما في «الفتح»[٧].

= حديث (١٧١)؛ وأبو نعيم في الحلية ٩/٣٠٧؛ وأورده الألباني في الصحيحة (١٩٦٢).

(١) حديث جابر بن عبد الله: أخرجه مسلم ١/١٣٧، حديث (١٥٦)، ٣/١٥٢٤، حديث (١٩٢٣)؛ وأحمد ٢٣/٦٣، حديث (١٤٧٢٠)، ٢٣/٣٣٤، حديث (١٥١٢٧)؛ والبخاري في التاريخ الكبير ٥/٤٥١؛ وأبو يعلى ٤/٥٩، حديث (٢٠٧٨)؛ وابن الجارود في المنتقى ص٣٤٣، حديث (١٠٣١)؛ وأبو عوانة ١/١٠٦؛ وابن مندة في الإيمان ٢/٥١٧، حديث (٤١٨)؛ وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٦/١٢٣٦؛ والبيهقي في السنن الكبرى ٩/٢٩؛ والخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٢٧.
انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (١٩٦٠)، وكتاب المهدي المنتظر ص٣٢٩، حديث (٣٩).

(٢) جزء من حديث لسَلَمَة بن نُفَيْل. أخرجه النسائي في المجتبى ٦/٢١٤، كتاب الخيل، وفي السنن الكبرى ٤/٣١١، حديث (٤٣٨٦).
وأخرجه أيضاً: ابن سعد في الطبقات ٧/٤٢٧؛ وأحمد ٢٨/١٦٣، حديث (١٦٩٦٤)؛ والبخاري في التاريخ ٤/٧٠؛ والفسوي في المعرفة والتاريخ ١/٣٣٦؛ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٤/٤١١، حديث (٢٤٦٠)؛ والبزار في مسنده ٩/١٥٠، حديث (٣٧٠٢)؛ والطبراني في المعجم الكبير ٧/٥٢، الأحاديث (٦٣٥٧، ٦٣٥٨، ٦٣٦٠)؛ وفي مسند الشاميين ٣/٣٨٧، حديث (٢٥٢٤)؛ وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٣/١٣٥٢، حديث (٣٤١٣).
وقال الألباني: صحيح. صحيح سنن النسائي، حديث (٣٣٣٣). وانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (١٩٣٥، ١٩٦١). وقد رواه غيرهم من الصحابة أيضاً. وعدّ الحديث من الأحاديث المتواترة. انظر: قطف الأزهار المتناثرة للسيوطي ص٢١٦، حديث (٨١)؛ ولقط اللآلي المتناثرة للزبيدي ص٦٨، حديث (٢٠)؛ ونظم المتناثر للكتاني ص١٤١، حديث (١٤٥).

(٣) تقدم تخريجه قبل قليل ص٧٧.

(٤) أي المنقول من قول البخاري.

(٥) معرفة علوم الحديث ص٢؛ ورواه أيضاً الخطيب في شرف أصحاب الحديث ص٢٧. وقد ورد نحو هذا عن غيره من الأئمة أيضاً. فانظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ١/١/٥٤١ ـ ٥٤٢.

(٦) رواه الرَّامهرُمزي في المحدث الفاصل ص١٧٨؛ وأبو القاسم الأصبهاني في الحجة في بيان المَحَجَّة ١/٢٤٧؛ وانظر الكلام في إسناده في الموضع المذكور آنفاً في السلسلة الصحيحة.

(٧) فتح الباري ١٣/٢٩٣.

[من أقوال الشعراء في فضل الحديث وأهله]

قلت: ولأهل العلم في فضيلة الحديث وأهلِه، أقوال كثيرةٌ منثورة ومنظومة.

فمن أقوالهم المنظومة: ما أنشد السيد المرتضى الحسيني(١) لنفسه في «أماليه الشيخونية»(٢):

عليك بأصحابِ الحديثِ فإنَّهم ... خِيارُ عِبادِ اللّه في كلِّ مَحْفِلِ
ولا تَعدُوَنْ عيناكَ عنهم فإنَّهم ... نُجومُ الهُدى في أعيُنِ المتأمِّلِ
جهابذةٌ شُمٌّ سَرَاةٌ فمَنْ أتى ... إلى حيِّهم يوماً بالأنوار يمتلي
لقد شرقت شمسُ الهدى في وجوههم ... وقدرُهم في الناس لا زال يعتلي
فللّه مَحياهُم معاً ومَماتُهم ... لقد ظفروا إدراك مجدٍ مُؤَثَّلِ
وقال الإمام الشافعي مقالةً ... غَدَتْ منهمُ فخراً لكلِّ محصِّلِ
أرى المَرْءَ من أهلِ الحديثِ كأنَّه ... رأيُ المرء من صَحْبِ النبيِّ المفضلِ(٣)

---

(١) أبو الفيض محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزَّبيدي، الملقب بالمرتضىٰ، صاحب «تاج العروس في شرح القاموس». أصله من واسط بالعراق، ومولده بالهند في بلجرام سنة (١١٤٥هـ)، وارتحل لطلب العلم، فأقام في زبيد باليمن مدة، ورحل إلى الحجاز، وأقام أخيراً بمصر، وتوفي هناك سنة (١٢٠٥هـ).

الأعلام ٧/ ٧٠؛ فهرس الفهارس ١/ ٥٢٦؛ مقدمة كتابه تاج العروس ١/ ٢٨.

(٢) ورد ذكره ضمن مؤلفاته في مقدمة تاج العروس. وذكر الكتاني أنه في مجلدين. وقد بلغت أربعمائة مجلس حتى ١١٩٥هـ. وذكر له كتاباً آخر باسم مناقب أصحاب الحديث في منظومة في مائتين وخمسين بيتاً. فهرس الفهارس ١/ ٥٣٨.

(٣) روى أبو نعيم في الحلية ٩/ ١٠٩؛ والبيهقي في مناقب الشافعي ١/ ٤٧٧ عن الإمام الشافعي أنه قال: «كلما رأيت رجلاً من أصحاب الحديث، فكأنما رأيت رجلاً من أصحاب النبي ﷺ».

عليه صلاة اللّه ما ذرَّ شارقٌ ... وآلٍ له والصحبِ أهلَ التفضُّل[١]

ومنها ما قال السيد المرتضى الواسطي[٢]:

علم الحديث شريفٌ ليس يُدرِكُه ... إلا الذي فارَقَ الأوطان مُغتَرِبَا
وجاهَدَ النَّفسَ في تحصيله فغَدا ... يجتابُ بحراً وفي الأوعار[٣] مضطربا
يلقَى الشيوخَ ويَروي عنهمُ سنداً ... وحافِظٌ[٤] ما روى عنهم وما كتبا
ذاك الذي فاز بالحُسنى وتَمَّ له ... حَظُّ السعادة موهوباً ومكتَسِبا
طُوبى لمن كان هذا العلمُ صاحبَه ... لقد نفى اللّه عنهمُ الهمَّ والوصبا[٥]

ومنها ما قال بعضهم وأجاد[٦]:

أصحُّ ما قيل بعد الذِّكْرِ من خَبَرٍ ... حديثُ خيرِ البرايا سَيِّدِ البَشَرِ
أعظِمْ بها هادياً زكَّاه خالقُه ... بالعدل والفضل والآيات والسُّورِ
فلو تمسَّكَ خَلْقُ الله أجمعُهم ... بلفظةٍ منه نالوا أشرف الوطرِ
هذا هو العلمُ والبحرُ الذي سَعِدَتْ ... غوَّاصُه بأعالي جوهر الدررِ
تشفي الصدور به حقاً وخادمُه ... يومَ الوُرود تراه فاز بالصَّدرِ
تُلقي ملائكةُ الرحمٰن أجنحةً ... له إذا سار هذا أفخرُ البشرِ
يستغفرُ اللّه حيتانُ البحار لِمَنْ ... يرعاه بالفهم لو وقتاً من العُمُرِ
الفضل للّه هذا نورُ من شرقتْ ... له البشائرُ في الآفاق بالبشر
صلى عليه إلٰهُ العرشِ ما صدَحت ... وُرْقٌ[٧] على فَنَنِ الأغصان والشجرِ

ومنها ما قال محمد بن محمد المديني:

أحقُّ أناسٍ يُستضاءُ بهَدْيِهم ... أئمةُ أصحابِ الحديثِ الأفاضل
خلائِفُ أصحابِ الحديث ذَوُو الحِمَى ... لهم رُتَبٌ عُليا وأسنى الفضائل

---

(١) ذكره أيضاً صديق حسن خان في الحطة ص٨٣.
(٢) هو: الزَّبيديُّ نفسه.
(٣) جمعُ الوَعر: المكان الصلب، أو المكان المخيف.
(٤) في الحطة: «حافظاً».
(٥) ذكره أيضاً في الحطة ص٨٨.
(٦) ذكره أيضاً في الحطة ص٨٩ دون ذكر قائله.
(٧) جمع الورقاء، وهي الحمامة.

فلولاهُمُ لم يَعْرِفِ الشَّرعَ عالمٌ ... ولم تَكُ فتوى في فُنون المسائل
وهل نَشَرَ الآثارَ قومٌ سِواهمُ ... نعم[١] حفظوها ناقلاً بعد ناقلِ
فَديتُهُم من عُصبةٍ عَلَمِ الهُدى ... لقد أحرزوا فضلاً على كلِّ فاضل
همُ القومُ لا يشقَى لَعَمْرِي جليسُهم ... فمن فاتَهم يحظى بغيرِ الفضائل[٢]

ومنها ما قال السيد العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني، رحمه الله تعالى[٣]:

سلامٌ على أهل الحديث فإنَّني ... نشأتُ على حبِّ الأحاديث من مَهْدِي
همُ بذلوا في حفظِ سُنَّة أحمدٍ ... وتنقيحها من جهدهم غايةَ الجَهدِ
وأعني بهم أسلافَ سنّة[٤] أحمدٍ ... أولئك في بيت القصيد همُ قصدي
أولئك أمثالُ البخاري ومسلم ... وأحمدَ أهلِ الجَدِّ في العلمِ والجِدِّ
بحورٌ وحاشاهم[٥] عن الجزرِ إنَّما ... لهم مَدَدٌ يأتي من اللّه بالمدِّ
رَوَوا وارتَوَوْا من بحرِ علمِ محمَّدٍ ... وليس لهم تلك المذاهبِ من وِرْدِ
كفاهم كتابُ الله والسنَّةُ التي ... كفت[٦] قبلَهم صَحْبَ الرسول ذوي المجدِ
أأنتُمُ أهدَى[٧] أم صحابةُ أحمدٍ ... وأهلُ الكِسا هيهاتَ ما الشَّوكُ كالوَرْدِ
أولئك أهدى في الطريقةِ منكمُ ... فهم قُدوتي حتى أوَسَّدَ في لَحْدِي

---

(١) كتب في حاشية الأصل: «كذا في الأصل والظاهر فهم» إلخ. . قلت: هو في الحطة أيضاً «نعم».

(٢) لم أعرف «محمد بن محمد المديني» قائل هذه الأبيات. ولكن جاء في الحطة ص٩١ أنه أنشد هذه الأبيات في مجلس إسماعيل السَّرَّاج. والسراج هذا هو إسماعيل بن إسحاق الثقفي السراج من تلاميذ الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه وغيرهما، توفي سنة (٢٨٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩٠. فظهر من هذا أن قائل هذه الأبيات من علماء القرن الثالث. والله أعلم.

(٣) صاحب سبل السلام شرح بلوغ المرام (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ)، له ترجمة في البدر الطالع ٢/١٣٣؛ التاج المكلل ص٤١٤؛ الأعلام ٦/٣٨ وغيرها.

(٤) في ديوان الصنعاني: «أمة».

(٥) في الأصل: «أحاشيهم» وما أثبته من الحطة وديوان الصنعاني.

(٦) وقع في الديوان: «كفته».

(٧) في الديوان: «بأهدى».

وشتَّان ما بين المقلِّد في الهُدى[(١)] ومن يقتدي والضِّدُّ يُعرفُ بالضِّدِّ
فمن قلَّد النُّعمان أصبحَ شارِباً نبيذاً وفيه القولُ للبعض بالحَدِّ
ومن يقتدي أضحى إمامَ معارِفٍ وكان أويساً[(٢)] في العبادة والزهدِ
فمقتدياً في الحقِّ كُنْ لا مقلداً وخلِّ أخا التقليد في الأسر بالقَدِّ[(٣)]

* * *

وأقبحُ من كلِّ ابتداع سمعتُه وأنكاه للقلب الموفَّق للرُّشْدِ[(٤)]
مذاهبُ من رام الخِلافَ لبعضِها يَعَضُّ بأنيابِ الأساود والأُسْدِ
يُصَبُّ عليه سوطُ ذمٍّ وغِيبَةٍ ويجفوه من قد كان يهواه عن عمْدِ[(٥)]
ويُعزى إليه كلُّ ما لا يقولُه لتنقيصه[(٦)] عندَ التِّهاميِّ والنَّجدي[(٧)]
فيرميه أهلُ الرَّفض بالنَّصب فِريةً ويرميه أهلُ النَّصب بالرَّفضِ والجحدِ
وليس له ذنبٌ سوى أنَّه غدا يُتابِعُ قولَ اللّه في الحَلِّ والعقدِ
ويتبعُ أقوالَ النبيِّ محمدٍ وهل غيرُه باللّه في الشَّرع[(٨)] من يهدي
لئن[(٩)] عدَّه الجُهَّالُ ذنباً فحبَّذا به حبذا يومَ انفرادي في لحدي
علام جعلتُم أيها الناس دينَنا لأربعةٍ لا شكَّ في فضلِهم عندي
هُمُ علماءُ الدين شرقاً ومغرِباً ونورُ عُيونِ الفضل والحقِّ والزهدِ

---

(١) في الأصل: «والهدى» وما أثبته من الديوان والحطة.
(٢) يشير إلى التابعي الزاهد المخضرم أويس بن عامر القَرَني ﷺ. وقد تحرف في الأصل إلى «أونسياً»، وما أثبته من الديوان والحطة.
(٣) القدُّ: الحبل.
(٤) من هنا إلى آخر المنقول جاء في الديوان قبل الأبيات المذكورة سابقاً. وهذا الجزء فيه تحت عنوان «فصل في ذكر بدعة المذاهب».
(٥) هذه الأبيات تتعلق بالشيخ محمد بن عبد الوهاب ﷺ. والقصيدة كلها قالها الإمام الصنعاني أصلاً في مدح الشيخ محمد بن عبد الوهاب وتأييداً لدعوته، وأرسلها إليه عام (١١٦٣هـ) عن طريق مكة المشرفة.
(٦) في الأصل والحطة: «لتنصيصه» وما أثبته من الديوان.
(٧) في الأصل والحطة: «النجد» والمثبت من الديوان.
(٨) في الديوان: «الشرعي».
(٩) هكذا في الديوان أيضاً. ووقع في الحطة: «وإن».

ولكنهم كالناس ليس كلامُهم ... دليلاً ولا تقليدُهم في غدٍ يُجدي
ولا زعموا، حاشاهمُ إنَّ قولَهم ... دليلٌ فيستهدي به كلُّ مستهدِ
بلى صرَّحوا أنّا نُقابِلُ قولهم ... إذا خالف المنصوصَ بالقدح والرَّدِّ(١)

ومنها ما قال أبو محمد هبة الله بن الحسن الشيرازي(٢):

عليك بأصحاب الحديث فإنَّهم ... على منهجٍ للدِّين ما زال مُعجَمَا(٣)
وما النورُ إلا في الحديث وأهله ... إذا ما دَجَى الليلُ البهيمُ وأظلما
فأعلى البرايا مَنْ إلى السُّنن اعتزى ... وأعمى البرايا من إلى البدع انتمى
ومن ترك الآثار ضُلِّلَ سعيُه ... وهل يترك الآثار من كان مسلما

ومنها ما قال أبو بكر بن أبي داود السجستاني(٤):

تمسك بحبل الله واتَّبع الهُدى ... ولا تكُ بِدْعِيّاً لعلَّك تفلحُ

---

(١) هذه أبيات مأخوذة من قصيدة قالها الإمام الصنعاني في مدح الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله. وهي موجودة في «ديوان الأمير الصنعاني» ص١٢٨ ـ ١٣٢. وأولها:
سلام على نجدٍ ومن حلَّ في نجد ... وإن كان تسليمي على البُعْدِ لا يُجدي
وقد قام الأستاذ زهير الشاويش، صاحب المكتب الإسلامي في بيروت، بتحقيقها وطبعها منفردةً. وأورد هذه الأبيات المذكورة هنا صديق حسن خان رحمه الله في كتابه «الحطة في ذكر الصحاح الستة» ص٩٥ ـ ٩٦، وأورد أبياتاً منها: القاسمي في قواعد التحديث ص٤٠٦ ثم قال: (ولها تتمة سابغة الذيل، صاح فيها على المتعصب بالويل).
وقد زعم بعض أعداء دعوة التوحيد أن الإمام الصنعاني رجع عن مدحه لدعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله وقال قصيدة أخرى في ذلك. فرد عليه الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله بكتابه «تبرئة الشيخين الإمامين من تزوير أهل الكذب والمين». وللتفصيل يمكن الرجوع إلى ترجمتي لكتاب الأستاذ مسعود عالم الندوي: (محمد بن عبد الوهاب: مصلح مظلوم ومفترى عليه) ص٥٨ ـ ٦١، طبعة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية.

(٢) لم أجد له ترجمة. وهذه الأبيات ذكرها أيضاً محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه «الروض الباسم في الذب عن سنّة أبي القاسم» ١/ ١٠؛ وكذلك صديق حسن خان في الحطة ص٨١.

(٣) في الروض الباسم: «معلماً».

(٤) أبو بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، ابن الإمام أبي داود السجستاني صاحب السنن. قال الذهبي: كان من بحور العلم، بحيث إن بعضهم فضَّله على أبيه، ولد سنة (٢٣٠هـ)، وتوفي سنة (٣١٦هـ). تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٦٧؛ تاريخ بغداد ٩/ ٤٦٤.

ولُذْ[١] بكتاب اللّه والسُّننِ التي ... أتت عن رسولِ اللّه، تنجُو وتَربَحُ
ودَعْ عنك آراءَ الرجال وقولَهم ... فقولُ رسولِ اللّه أزكى[٢] وأشرحُ
ولا تَكُ في قوم تَلَهَّوا بدينهم ... فتطعَنُ في أهل الحديث وتقدَحُ
إذا ما اعتقدْتَ الدَّهْرَ يا صاحِ هذه ... فأنت على خيرٍ تبيتُ وتُصبِحُ[٣]

ولله دَرُّ أبي بكر حُمَيْدٍ القرطبيِّ[٤] فلقد أحسن وأجاد:

نورُ الحديث مُبين فادْنُ واقتَبِسِ ... واحْدُ الرِّكابَ له نحو الرِّضى النَّدُسِ[٥]
واطْلُبه بالصِّين فهو العِلْمُ إن رُفِعَتْ ... أعلامُه بِرُباها يا ابنَ أندلسِ[٦]
فلا تَضَعْ في سِوى تقييد شارِدِه ... عُمراً يفوتُك بين اللَّحظ والنَّفَسِ
وخَلِّ سمعَك عن بلوى أخي جَدَلٍ ... شُغْلُ اللبيب بها ضربٌ من الهَوَسِ
ما إن سَمَتْ بأبي بكرٍ ولا عمرٍ ... ولا أتَت عن أبي هِرٍّ ولا أنسِ
إلا هوىً وخصومات ملفقةٌ ... ليست برَطْبٍ إذا عُدَّتْ ولا يَبَسِ
فلا يغرُّك من أربابها هَذَرٌ ... أجدى وجدك منها نغمَةُ الجَرسِ
أعِرْهُمُ أذناً صمّاً إذا نطقوا ... وكن إذا سألوا تُعزَى إلى خرسِ

---

(١) «ولُذْ» كذا في الحطة أيضاً. ولكنه في السير وغيره: «ودِن».
(٢) في السير: «أولى» بدل «أزكى».
(٣) هذه أبيات من مقدمة ونهاية قصيدة طويلة تضمنت أهم أمور العقيدة الإسلامية. ذكرها ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة ٢/ ٥٣ ـ ٥٤؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٣ ـ ٢٣٦؛ والعليمي في المنهج الأحمد ٢/ ١٧ ـ ١٩. ورواها الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الآجري في آخر كتابه «الشريعة»، وقال: أملى علينا أبو بكر بن أبي داود في مسجد الرصافة في يوم الجمعة لخمس بقين من شعبان سنة (٣٠٩هـ)، فقال: (ثم ذكرها) ٤/ ٢٥٦٣، وقد طبعت في رسالة مستقلة.
(٤) هو: أبو بكر حميد بن عبد الله بن الحسن بن أحمد بن يحيى بن عبد الله الأنصاري القرطبي نزيل مالقة، ترجم له التلمساني في كتابه «نفح الطيب» (٢/ ٣٧٨)، وقال: «الأديب الفاضل الزاهد» وكذلك ذكره ابن خميس في كتابه مطلع الأنوار في تراجم رجال مالقة ص٤٣، وقال: «وأنشدني صاحبنا الفقيه الأجل الأديب أبو بكر حميد بن الأستاذ أبي محمد القرطبي». وهذه الأبيات ذكرها القسطلاني في مقدمة إرشاد الساري بشرح صحيح البخاري ص٨ ـ ٩؛ وعنه صديق حسن خان في الحطة ص٧٣.
(٥) الذي يخالط الناس دون أن يثقل عليهم. (٦) في إرشاد الساري: «ابن الدلس».

ما العلمُ إلا كتابُ اللّه أو أثرٌ — يجلو بنور هُداه كلَّ ملتبسِ
نورٌ لمقتبسٍ خيرٌ لملتمسٍ(١) — حُمًّى لمحترسٍ نُعمى لمبتئِسِ
فاعكُفْ ببابهما على طلابهما — تمحو العَمَى بهما عن كلِّ ملتمسِ
ورِدْ بقلبك عَذْباً من حِياضِهما — تغسِلْ بماءِ الهُدى ما فيه من دنسِ
واقفُ النبيَّ وأتباعَ النبيِّ وكُنْ(٢) — من هديِهم أبداً تدنو إلى قَبَسِ
والزَمْ مَجالِسَهم واحفظ مُجالِسَهم — واندُب مدارسهم بالأربُع الدُّرُسِ
واسلُك طريقَهمُ والزمْ فريقَهمُ — تكُن(٣) رفيقَهمُ في حضرة القُدُسِ
تلك السعادةُ إن تلمُمْ بساحتِها — فحُطَّ رحلَك قد عُوفِيتَ من تَعَسِ

وقال بعض الأعلام(٤) مخمِّساً على هذه القصيدة:

إن كنت تطلبُ علماً جِدَّ ملتمسٍ — وحِرْتَ إذ غُمَّ عنك الرَّطْبُ باليَبَسِ
فاسمع لنُصْحِ لبيبٍ أيِّ محترِسِ
نورُ الحديثِ مبين فادْنُ واقتَبِسِ — واحْدُ الرِّكابَ له نحو الرِّضى النَّدُسِ

* * *

واقطَعْ علائِقَ مِنْ تحصيلِه منعتْ — تنظر شُموس الهُدى في الأُفْقِ قد طَلَعَتْ
وحُجْبَ غيٍّ ترى عن قلبك ارتفعت

---

(١) في الحطة: «نور لملتمس خير لمقتبس».

(٢) في الأصل: «يكن» وما أثبت من إرشاد الساري والحطة.

(٣) في الأصل: «تسكن».

(٤) هو: أستاذنا وشيخنا الداعية الكبير والأديب القدير علّامة المغرب الدكتور محمد تقي الدين الهلالي ﷺ. ولد في منطقة سجلماسة بالمغرب سنة (١٣١١هـ)، وتوفي بالدار البيضاء في ٢٧ شوال (١٤٠٧هـ)، قضى حياته كلها في الدعوة والتعليم، ومع ذلك ترك أكثر من ثلاثين كتاباً طبع الكثير منها. له ترجمة مختصرة في مقدمة كتابه «سبيل الرشاد في هدي خير العباد» كما ترجمه الأستاذ محمد المجذوب في كتابه «علماء ومفكرون عرفتهم» ١/ ١٨٣، وكلتا الترجمتين كتبتا في حياته ﷺ. كما ذكر هو كثيراً من وقائع حياته، ولا سيّما ما يتعلق منها بالعقيدة والدعوة إلى الله، في كتابه «الهدية الهادية إلى الطائفة التيجانية» وكتاب «الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة». وفي هذا الكتاب الأخير أشار إلى هذه القصيدة التي بين أيدينا ص١٣٧. كما أن له قصيدة أخرى في تقريظ كتاب «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» مطبوعة في آخر هذا الشرح.

فاطْلُبْه بالصِّين فهو العلمُ إن رُفِعَتْ أعلامُه برُباها يا ابن أندلسِ

* * *

ولازِمِ الدَّرْسَ واغنَمْ من فوائِده لا تقنَعِ الدَّهْرَ من حلوى موائده

واشرب فديتُك عَلًّا من موارده

ولا تَضَعْ في سوى تقييدِ شاردِهِ عمراً يفوتُك بين اللَّحْظِ والنَّفَسِ

* * *

دعِ الكلامَ فما فيه سوى الخَطَلِ وانبِذْ[1] مَجالِسه تُحفَظْ من العِلَل

فهو شرُّ ابتداعٍ جاء بالخَلَلِ

وخَلِّ سمعَك عن بلوى أخي جَدَلٍ شُغلُ اللَّبيبِ بها ضربٌ من الهَوَسِ

* * *

اللّٰه يعلم كم قد سيق من ضررٍ للناس من أجله في البدو والحَضَرِ

أقبِحْ بها بدعة تُدني إلى الشَّررِ

ما إن سمَتْ بأبي بكرٍ ولا عمرٍ ولا أتتْ عن أبي هِرٍّ ولا أنَسِ

* * *

وكم دماءٌ غدت في الناس مُهْرَقَةً فهو الكِلَام بكسرٍ ساءَ مخرقةً[2]

فلا ترى فيه شمس الحق مشرقةً

إلا هوىً وخصوماتٍ ملفَّقةً ليست برَطْبٍ إذا عُدَّتْ ولا يَبَسِ

* * *

داءٌ كما جَرَبٌ فِي الناسِ منتشرٌ وكُتْبُه بين أهل العلم تُسْتَطَرُ

ذَرْ بدعةً عند أهل الحق تُحتقَرُ

فلا يغرّك من أربابها هذَرٌ أجدى وجدك منها نغمةُ الجرسِ

* * *

---

(١) كتب في حاشية الأصل: ن: «واحذر».

(٢) الكِلام ـ بكسر الكاف ـ جمع كَلْمَةٍ: وهي الجَرحة. انظر: إكمال الإعلام بتثليث الكلام ٢/ ٥٥١.

نأوْا عن الحقِّ بالأوهام وانطلقوا   في مَهْمَهٍ بَلْقَعٍ ما فيه مرتَفَقُ
وجادلوا بأباطيلٍ بها مرقوا
أَعِرْهُمُ أذناً صمّاً إذا نطقوا   وكن إذا سألوا تُعزَى إلى خَرَسِ

* * *

وابعُد عن الرأي بُعداً يغْدُك الخطرُ   فهو السَّحاب ولكن ما به مَطَرُ
الرأي أغصانُ سِدْرٍ ما بها ثمَرُ
ما العلمُ إلا كتابُ اللّه أو أثرٌ   يجلو بنور سَناه كل ملتَبِسِ(١)

* * *

إن الحديث زُلالٌ خير منبجِسٍ   لم ينْأَ عنه سوى ذي الغَيِّ والهَوَسِ
فاعمل به لا تكن عنه بمنحَبِسِ
نورٌ لمقتبسٍ خيرٌ لملتمِسٍ   حُمًّى لمحترسٍ نُعمى لمبتئسِ

* * *

وإن للدين أصلين اغتَنَى بهما   خيرُ القرون وجَدُّوا في اطِّلابهما
يا ويلَ من جرى على اجتنابهما
فاعكُف ببابهما على طِلَابِهما   تمحو العمى بهما عن كلِّ ملتمِسِ

* * *

ودع فريقاً جرَوْا على نِقاضِهِما   ولا تمَلَّنَّ يوماً من عِراضهما
وسرِّحِ الطَّرفَ وارتَعْ في رِياضِهما
ورِدْ بقلبِكَ عذباً من حِياضِهما   تغسِلْ بماءِ الهُدى ما فيه من دَنَسِ

* * *

ولا تركَنَنَّ لتقليدٍ بأيِّ زمنْ   فذاك جهلٌ عظيمٌ في الصُّدور كَمَنْ
إنَّ المقلِّدَ بيتَ العنكبوت سَكَنْ
واقْفُ النَّبيَّ وأتباعَ النبيِّ تكُنْ   من هديهم أبداً تدنو إلى قبَسِ

* * *

---

(١) سناه: هكذا هنا، ولكنها في القصيدة الأصلية: «هداه».

شُدَّ الرحال إليهم كي تُجالِسَهُمْ واحذَرْ فديتُكَ يوماً أن تعاكِسَهمُ
لا تحسُدَنْهُم ولكن كن منافِسَهُمْ
والزم مَجالسَهم واحفظ مُجَالِسَهُمْ واندُبْ مدارسهم بالأربُع الدُّرُسِ

* * *

واطلُب مودَّتهم وكن صديقَهُمُ وكُنْ مُجالسهم تشرَبْ رحيقَهُمُ
وَقِّرهُمُ كلَّهُمْ واعرِف حقوقَهُمُ
واسلُكْ طريقَهُمُ واتْبَعْ فريقَهُمُ تكُنْ رفيقَهُمُ في حضرةِ القُدُسِ

* * *

هي الشريعةُ فانظُرْ في سماحتِها كفيلةٌ للنُّفوس باستراحتها
في حظْرِها حكمةٌ وفي إباحتها
تلك السعادةُ إن تلمُمْ بساحتِها فحُطَّ رحلَك قد عُوفيتَ من تَعَسِ

* * *

وقال بعض علماء الهند[1]:

أيا علماء الهند طال بقاؤكم وزال بفضل اللّه عنكم بلاؤكم
رجوتُم بعلم العقل[2] فوزَ سعادةٍ وأخشى عليكم أنْ يخيبَ رجاؤكم
فلا في تصانيفِ الأثيرِ هدايةٌ[3] ولا في إشارات ابن سينا[4] شفاؤكم

---

(١) جاء في حاشية مقدمة تحفة الأحوذي طبعة نشر السنة في ملتان بباكستان (١٤٠٢هـ) بقلم الشيخ فيض الرحمٰن الثوري: أن هذه الأبيات للشيخ عبد العزيز بن أحمد بن حامد الفريهاري الفنجابي المظفركرهي، والشيخ عبد العزيز هذا ذكره صاحب «نزهة الخواطر» في علماء القرن الثالث عشر ٧/ ٣٠٦ وقال: كان من كبار العلماء، له مصنفات كثيرة في المعقول والمنقول، ثم ذكر عدداً منها. وذكر أنه مات في شبابه. لكنه لم يقف على سنة وفاته.

(٢) يشير إلى كثرة كتب المنطق والفلسفة اليونانية في المناهج الدراسية في العقود الماضية في الهند، وكانت تعرف بـ«العلوم العقلية» تمييزاً لها من علوم التفسير والحديث ونحوهما، والتي كانت تعرف بـ«العلوم النقلية».

(٣) يشير إلى كتاب «هداية الحكمة» لأثير الدين مفضل بن عمر الأبهري (ت٦٦٣هـ). وهو في علم المنطق. انظر: كشف الظنون ٢/ ٢٠٢٨.

(٤) كتاب «الإشارات والتنبيهات في المنطق والحكمة» لأبي علي الحسين بن عبد الله الشهير بابن سينا (ت٤٢٨هـ). كشف الظنون ١/ ٩٤.

ولا طَلَعَتْ شمسُ الهُدى[١] من مطالع ... فأوراقُها ديجورُكم لا ضِياؤكم
ولا كان شرحُ الصَّدْرِ[٢] للصدر شارحاً ... بلِ ازداد منه في الصُّدور صداؤكم
وبازغة[٣] لا ضَوْءَ فيها إذا بدت ... وأظلم منها كالليالي ذكاؤكم
وسُلَّمُكم[٤] مِمَّا يفيد تسفُّلاً ... ليس به نحوَ العُلا ارتقاؤكم
فمَا عِلْمُكم يومَ المعادِ بنافع ... فيا ويلتي ماذا يكون جزاؤكم
أخذتم علومَ الكفر شرعاً كأنما ... فلاسفةُ اليونان هُمْ أنبياؤكم
مرِضْتم فزدتم عِلَّةً فوقَ عِلَّةٍ ... تداوَوْا بعلم الشَّرعِ فهو دواؤكم
صِحاحُ حديثِ المصطفى وحِسَانُه ... شِفاءٌ عجيبٌ فليَزُلْ منه داؤكم

---

(١) كأنه يقصد «الشمسية» وهو متن مختصر في المنطق لنجم الدين عمر بن علي القزويني المعروف بالكاتبي (ت٦٩٣هـ) وعليها شروح وتعليقات كثيرة. كشف الظنون ٢/١٠٦٣.

(٢) شرح الصدر. من كتب المنطق اليوناني التي كانت تدرس في مدارس الهند سابقاً.

(٣) يشير إلى كتاب «الشمس البازغة في الحكمة» لمحمود بن محمد الفاروقي الجونفوري الهندي (ت١٠٦٢هـ). هدية العارفين ٢/٤١٥؛ إيضاح المكنون ٢/٥٥. وكان يدرس في بعض المدارس الإسلامية في الهند، وهو يتعلق بالفلسفة اليونانية.

(٤) يشير إلى كتاب «سُلَّم العلوم في المنطق» للشيخ محب الله البهاري الهندي (ت١١١٩هـ). إيضاح المكنون ٢/٢٣.

الفصل الثالث[1]

في ما يتعلق بكتابة الحديث

قد ظنَّ بعضُ الجهلة في هذا الزمان أن الأحاديث النبوية لم تكن مكتوبةً في عهد رسول الله ﷺ، ولا في عهد الصحابة ﷺ. وإنما كُتبت وجُمعت في عهد التابعين.

قلت: ظنُّ بعضِ الجهلة هذا فاسد، مبنيٌّ على عدم وقوفه على حقيقة الحال.

فاعلم أن الأحاديث النبوية قد كانت تُكتَبُ على عهد رسول الله ﷺ، وعلى عهد الصحابة ﷺ أيضاً. ويدل على ما قلنا أحاديثُ كثيرة.

١ ـ منها: ما رواه أحمد في مسنده عن عبد الله بن عمرو بن العاص، قال: «قلت: يا رسول الله، إنا نسمع منك أحاديث لا نحفظها. أفلا نكتبُها؟» قال: «بلى فاكتبوها»[2].

وفي رواية له: قلت: «يا رسول الله، إني أسمع منك أشياء، أفأكتبُها؟» قال: «نعم»، قلت: «في الغضب والرضا؟» قال: «نعم. فإني لا أقول فيهما إلا حقاً»[3].

وفي رواية أخرى له، ولأبي داود والدارمي: كنتُ أكتب كلَّ شيء

---

(١) كان هذا الفصل هو الرابع حسب ترتيب المؤلف ﷺ. وكان بعد الفصل الخاص بتدوين الحديث الآتي بعده، ولكنّي قدمته إلى هنا ليتناسب مع الترتيب الزمني لكتابه الحديث وتدوينه وتصنيفه، فمن المعلوم أن كتابة الحديث بدأت في عهد النبي ﷺ، ثم جاء التدوين والتصنيف في مرحلة أخرى.

(٢) مسند أحمد ١١/٥٩١، حديث (٧٠١٨) بهذا اللفظ.

(٣) مسند أحمد أيضاً ١١/٥٩٣، حديث (٧٠٢٠) بهذا اللفظ.

سمعته منْ رسول الله ﷺ، فنهتني قريشٌ، الحديث. وفيه: «اكتب، فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحقُّ»[١].

٢ ـ ومنها: ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أن خُزاعةَ قتلوا رجلاً من بني ليث عام فتح مكة بقتيل منهم قتلوه، فأخبر بذلك النبي ﷺ، فركب راحلته فخطب، فقال:

«إن الله حبس عن مكةَ القتلَ أو الفيل»، الحديث. وفي آخره: فجاء رجل من أهل اليمن، فقال: «اكتب لي يا رسول الله»، فقال: «اكتبوا لأبي فلان» إلخ[٢].

---

(١) سنن أبي داود ٣/٣١٨، كتاب العلم، باب في كتاب العلم، حديث (٣٦٤٦)؛ والدارمي ١/٤٢٨، المقدمة، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٥٠٠).

وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة في المصنف ٩/٤٩؛ وأحمد ١١/٥٧، حديث (٦٥١٠)، ١١/٤٩٦، حديث (٦٨٠٢)، ١١/٥٢٣، حديث (٦٩٣٠)، ١١/٥٩١، حديث (٧٠١٨)، ١١/٥٩٣، حديث (٧٠٢٠)؛ وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه ص٥٥٦، رقم (١٥١٦)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٢٨٦، ٣٦٦، باب الكتاب، الفقرة (٣٢١)؛ والحاكم في المستدرك ١/١٠٥، ١٠٦؛ والبيهقي في المدخل ص٤١٢، ٤١٤، ٤١٥، باب من رخص في كتابة العلم، الأحاديث (٧٤٧، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٥)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٧٤ ـ ٨٢، باب ذكر الروايات عن عبد الله بن عمرو بن العاص.. إلخ؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٣٠٠، حديث (٣٨٨، ٣٨٩)، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم؛ والقاضي عياض في الإلماع ص١٤٦، باب في التقييد بالكتاب، بطرق وألفاظ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

والحديث صحيح بمجموع طرقه، كما بيّنته في تخريجي لأحاديث القسم الرابع من سنن أبي داود، الحديث (٨٠٩).

وينظر أيضاً: فتح الباري ١/٢٠٧؛ وصحيح سنن أبي داود (٣٦٤٦)؛ سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٥٣٢).

(٢) البخاري ١/٢٠٥، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٢)، ١٢/٢٠٥، الديات، باب من قتل له قتيل.. إلخ، حديث (٦٨٨٠)؛ ومسلم ٢/٩٨٨، الحج، باب تحريم مكة.. إلخ، حديث (١٣٥٥).

وأخرجه أيضاً: أحمد ٣/٢٣٨، ١٢/١٨٣، حديث (٧٢٤٢)؛ والبخاري ٥/٨٧، كتاب اللقطة، باب كيف تعرف لقطة أهل مكة، حديث (٢٠١٧)؛ وأبو داود ٢/٢١٢، المناسك، باب تحريم حرم مكة، حديث (٢٤٣٤)، ٣/٣١٩، العلم، باب في كتاب =

قال الحافظ: قوله: (فجاء رجل من أهل اليمن) هو أبو شاه بهاءٍ منوَّنةٍ. وسيأتي في «اللقطة» مسمًى. وهناك من الزيادة عن الوليد بن مسلم: قلت للأوزاعي: ما قولُه: اكتبوا لي؟ قال: هذه الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ[(١)].

٣ ـ ومنها: ما رواه البخاري عن وهب بن منبه، عن أخيه، قال: سمعتُ أبا هريرة يقول: «ما من أصحاب النبي ﷺ أحدٌ أكثر حديثاً عنه مني، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فإنه كان يكتب ولا أكتب»[(٢)].

= العلم، حديث (٣٦٤٩)؛ والترمذي ٤٠١/٤، العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، حديث (٢٦٦٧)، ١٥٦/٦؛ المناقب، باب مناقب أبي هريرة ﷺ، حديث (٣٨٤١)؛ والنسائي في الكبرى ٣٦٧/٥، العلم، باب كتابة العلم، حديث (٥٨٢٤)، وأبو عوانة ٤٣/٤ ـ ٤٤؛ الأحكام، بيان الخبر الناهي عن لقطة الحاج؛ وابن حبان ٢٨/٩، الحج، حديث (٣٧١٥)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٣٦٣، باب الكتاب، الفقرة (٣١٤)؛ والبيهقي في المدخل ص٤١١، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٧٤٥)؛ وفي دلائل النبوة ٨٤/٥، وفي السنن ٥٢/٨، الجنايات، باب الخيار في القصاص؛ والخطيب فظ٨ي تقييد العلم ص٨٦؛ وابن عبد البر في جامع بيان فضل العلم ٢٩٨/١؛ ذكر الرخصة في كتاب العلم، حديث (٣٨٦).
والحديث كما هو واضح قد اتفق عليه الشيخان فهو في أعلى درجات الصحة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: ليس يروى في كتابة الحديث شيء أصح من هذا الحديث، لأن النبي ﷺ أمرهم، قال: «اكتبوا لأبي شاهٍ» ما سمع النبيَّ ﷺ خطبته. مسند أحمد ١٨٥/١٢، ٨٧/٥، حديث (٢٤٣٤) كما سبق.

(١) وهذه الزيادة موجودة أيضاً عند: أحمد، ومسلم، وأبي داود في المناسك، وفي العلم (٣٦٥٠)؛ والرامهرمزي، والخطيب البغدادي.
وكلام الحافظ هذا في فتح الباري ٢٠٦/١.

(٢) البخاري ٢٠٦/١، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٣).
وأخرجه أيضاً: عبد الرزاق في المصنف ٢٥٩/١١، كتاب الجامع، باب كتاب العلم، حديث (٢٠٤٨٩)؛ وأحمد ٢٤٩/٢، ٣٥١/١٢، حديث (٧٣٨٩)؛ والدارمي ٤٢٨/١، العلم، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٥٠٠)؛ والترمذي ٤٠٢/٤؛ العلم، باب ما جاء في الرخصة فيه، حديث (٢٦٦٨)؛ والنسائي في الكبرى ٣٦٦/٥، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (٥٨٢٢)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢٠/٤، باب كتابة العلم هل تصلح أم لا؟؛ وابن حبان ١٠٣/١٦، مناقب الصحابة، ذكر كثرة رواية أبي هريرة.. إلخ، حديث (٧١٥٢)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٣٦٨، =

قال الحافظ في الفتح: هذا استدلالٌ من أبي هريرة على ما ذكره من أكثرية ما عند عبد الله بن عمرو - أي ابن العاص - على ما عنده. ويُستفاد من ذلك أن أبا هريرة كان جازماً بأنه ليس في الصحابة أكثر حديثاً عن النبي ﷺ منه إلا عبد الله، مع أن الموجود المرويَّ عن عبد الله بن عمرو أقلُّ من الموجود المرويِّ عن أبي هريرة بأضعاف مضاعفة.

فإن قلنا: الاستثناء منقطع، فلا إشكال؛ إذ التقدير: لكن الذي كان من عبد الله وهو الكتابة، لم يكن مني. سواء لزم منه كونه أكثر حديثاً لِمَا تقتضيه العادة أم لا.

وإن قلنا: الاستثناء متَّصلٌ، فالسبب فيه من جهات:

أحدها: أن عبد الله كان مشتغلاً بالعبادة أكثرَ من اشتغاله بالتعليم، فقلَّت الروايةُ عنه.

ثانيها: أنه كان أكثرُ مقامه بعد فتوح الأمصار بمصر، أو بالطائف، ولم تكن الرحلةُ إليهما ممَّن يطلب العلم كالرحلة إلى المدينة. وكان أبو هريرة متصدياً فيها للفتوى والتحديث إلى أن مات. ويظهر هذا من كثرة من حمل عن أبي هريرة، فقد ذكر البخاري أنه روى عنه ثمانمائة نفس من التابعين. ولم يقع هذا لغيره.

ثالثها: ما اختص به أبو هريرة من دعوة النبي ﷺ له بأن لا ينسى ما يحدثه به.

= باب الكتاب، رقم (٣٢٨)؛ والبيهقي في المدخل ص١٥٦، حديث (١٣٣)، ص٤١٢، باب من رخص في كتاب العلم، حديث (٧٤٨)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٢، ذكر الرواية عن أبي هريرة.. إلخ بطرق وألفاظ؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢٩٩/١، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، حديث (٣٨٧).

وأخرجه أحمد ٤٠٣/٢، ١٢٧/١٥، حديث (٩٢٣١)؛ وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه ص٥٥٦، رقم (١٥١٥)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣١٨/٤؛ والعقيلي في الضعفاء ٣٣٤/٢، الترجمة (٩٢٨)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٣٦٩، رقم (٣٢٩)؛ والبيهقي في المدخل ص٤١٢، حديث (٧٥١)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٢ - ٨٣ بنحوه، وإسناده حسن كما قال الحافظ في الفتح ٢٠٧/١.

رابعها: أن عبد الله كان قد ظفر بالشام بحِمْلِ جَمَلٍ من كتب أهل الكتاب. فكان ينظر فيها ويحدِّث منها، فتجنَّب الأخذ عنه لذلك كثيرٌ من التابعين[١].

٤ ـ ومنها: ما أخرجه ابن وهب من طريق الحسن بن عمرو بن أمية، قال: تُحدِّثَ[٢] عند أبي هريرة بحديث، فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً من حديث النبي ﷺ. وقال: «هذا هو مكتوب عندي»[٣].

وروى الحاكم في المستدرك عن حسن بن عمرو، قال: حدَّثت عن أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني سمعته منك. قال: إن كنت سمعتَه، فإنه مكتوب عندي. فأخذ بيدي إلى بيته، فأراني كتاباً من كتبه، من حديث رسول الله ﷺ، فوجد ذلك الحديث. فقال: «قد أخبرتُك أنِّي إن كنت حدَّثتك، فهو مكتوب عندي»[٤].

فإن قلت: قول أبي هريرة: (هو مكتوب عندي) في هذا الحديث مخالف لقوله: (لا أكتب) في حديث البخاري المذكور، فكيف التوفيق؟

قلت: قال الحافظ: لا يلزم من وجود الحديث مكتوباً عنده أن

(١) فتح الباري ١/٢٠٧.

(٢) كذا في الفتح، ولكن في جامع بيان العلم: «تحدثتُ».

(٣) ذكره ابن عبد البر ١/٣٢٤، حديث (٤٢٢) عن ابن وهب قال: وأخبرني عبيد الله بن أبي جعفر، عن الفضل بن حسن بن عمرو بن أمية الضمري، عن أبيه قال:.. إلخ.
وذكره أيضاً: ابن حجر في فتح الباري ١/٢٠٧، وفي إسناد الحديث: حسن بن عمرو بن أمية الضمري. ولم أجد له ترجمة.
قال ابن عبد البر بعد روايته: هذا خلاف ما تقدم عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لم يكن يكتب وأن عبد الله بن عمرو كتب، وحديثه ذاك أصح في النقل من هذا؛ لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث، إلا أن الحديث قد يسوغ التأويل في الجمع بينهما. جامع بيان العلم ١/٣٢٤. وذكره عنه ابن حجر مختصراً، ثم علق عليه بما ينقله المؤلف بعد قليل.

(٤) المستدرك ٣/٥١١، بإسناده عن ابن وهب، قال: أخبرني ابن لهيعة عن عبيد الله بن جعفر به بمثل إسناد ابن عبد البر، غير أنه لم يرد فيه ذكر ابن لهيعة عند ابن عبد البر. وسكت عليه الحاكم. ولكن قال الذهبي: هذا منكر لم يصح. وانظر أيضاً: مختصر استدراك الذهبي لابن الملقن ٥/٢١٩٢.

يكون بخطه، وقد ثبت أنه لم يكن يكتب، فتعين أن المكتوب عنده بغير خطه[١].

وقال ابن عبد البر: حديث البخاري أصحُّ. ويمكن الجمع بأنه لم يكن يكتب في العهد النبوي، ثم كتب بعده[٢].

٥ ـ ومنها: ما رواه البخاري، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه عن أبي جُحَيْفَةَ[٣] قال: قلت لعلي ﷺ: «هل عندكم كتاب؟» قال: «لا، إلا كتابَ الله، أو فهمٌ أُعطِيَهُ رجلٌ مسلم، أو ما في هذه الصحيفة. قال: قلت: وما في هذه الصحيفة؟ قال: «العقل، وفكاك الأسير، ولا يُقتَلُ مسلمٌ بكافر»[٤].

---

(١) فتح الباري ١/٢٠٧.

(٢) قول ابن عبد البر هذا ذكره الحافظ في الفتح. ثم قال: قلت: لا يلزم.. إلخ، بمثل ما ذكره المؤلف قبله. ولكن قوله: يمكن الجمع.. إلخ، ليس في المطبوع من جامع بيان العلم وفضله. والله أعلم.
وقد ذكر الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي» عدداً من تلاميذ أبي هريرة ممن كتبوا عن أبي هريرة ﷺ أحاديثه في صحف. ومن أشهرها: «صحيفة همام بن منبه» عن أبي هريرة، وهي مطبوعة ومشهورة.

(٣) وهب بن عبد الله السُّوائي، مشهور بكنيته، ويقال له: وهب الخير صحابي معروف، وصحب علياً، مات (٧٤هـ). التقريب (١٠٤٤).

(٤) صحيح البخاري: الفتح ١/٢٠٤، العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١١)، ٩/١٦٧، الجهاد، باب فكاك الأسير، حديث (٣٠٤٧)، ١٢/٢٤٦، الديات، باب العاقلة، حديث (٦٩٠٣)، ١٢/٢٦٠، الديات أيضاً، باب لا يقتل مسلم بكافر، حديث (٦٩١٥)؛ والترمذي ٣/٨٠، الديات، باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر، حديث (١٤١٢)؛ والنسائي مع التعليقات السلفية ٥/١٥٠، القسامة، باب سقوط القود من المسلم للكافر، حديث (٤٧٤٨)؛ وفي الكبرى ٦/٣٣٤، حديث (٦٩٢٠)؛ وابن ماجه ٢/٨٨٧، الديات، باب لا يقتل مسلم بكافر، حديث (٢٦٥٨).
وأخرجه أيضاً: الشافعي، ترتيب المسند ٢/١٠٤، حديث (٣٤٦، ٣٤٧)؛ والطيالسي ص١٥، حديث (٩١)؛ وعبد الرزاق ١٠/١٠٠، حديث (٨٥٠٨)؛ والحميدي ١/٢٣، حديث (٤٠)؛ وأحمد ١/٧٩، ٢/٣٦، حديث (٥٩٩)؛ والدارمي ٣/١٥٢١، حديث (٢٤٠١)؛ والبزار ٢/١٢٨، حديث (٤٨٦)؛ وأبو يعلى ١/٣٥٠، حديث (٤٥١)؛ وابن الجارود ص٢٦٨، حديث (٧٩٤)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/١٩٢؛ والبيهقي =

قال الحافظ: قوله: «الصحيفة» أي: الورقة المكتوبة. وللنسائي من طريق الأشتَر(١): فأخرج كتاباً من قِرَاب سيفه(٢).

وقوله: «العقل» أي: الدية.

قال: ووقع للمصنف(٣) ومسلم من طريق يزيد التيمي عن علي، قال: ما عندنا شيء نقرأه إلا كتابَ الله، وهذه الصحيفة. فإذا فيها: «المدينة حَرَمٌ» الحديث(٤).

= ٨/٢٨؛ والبغوي في شرح السنّة ١٠/١٧١، القصاص، باب لا يقتل مؤمن بكافر، حديث (٢٥٣٠) كلهم عن طريق أبي جحيفة عن علي ﷺ.

(١) مالك بن الحارث النخعي، الملقب بالأشتَر، مخضرم ثقة، نزل الكوفة بعد أن شهد اليرموك وغيرها، وولّاه عليٌّ مصر، فمات قبل أن يدخلها سنة (٣٧هـ). التقريب (٩١٤).

(٢) سنن النسائي مع التعليقات السلفية ٥/١٤٤، القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك.. إلخ، حديث (٤٧٣٨)؛ وفي الكبرى ٦/٣٣٠، القسامة، القودبين الأحرار.. إلخ، حديث (٦٩١٠)، ٦/٣٣٥، حديث (٦٩٢٢).

وأخرجه أيضاً: أحمد ١/١١٩، ٢/٢٦٧، حديث (٩٥٩)، ١/١٢٢، ٢/٢٨٦، حديث (٩٩٣)؛ وأبو داود ٤/١٨٠، الديات، باب إيقاد المسلم بالكافر، حديث (٤٥٣٠)؛ والبزار ٢/٢٩٠، حديث (٧١٤)؛ وأبو يعلى ١/٢٨٢، حديث (٣٣٨)، ١/٤٦٢، حديث (٦٢٨)؛ والطحاوي ٣/١٩٢؛ والبيهقي ٧/١٣٣، النكاح، باب اشتراط الدين في الكفاءة، عن طريق أبي حسان الأعرج قيس بن عباد قال: انطلقت أنا والأشتر إلى علي.. الحديث. وعند بعضهم: عن الأشتر عن علي.

(٣) أي البخاري.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٤/٨١، كتاب فضائل المدينة، باب حرم المدينة، حديث (١٨٧٠)، ٦/٢٧٣، الجزية، باب ذمة المسلمين.. إلخ، حديث (٣١٧٢)، ٦/٢٧٩، الجزية، باب إثم من عاهد ثم غدر، حديث (٣١٧٩)، ١٢/٤١، الفرائض، باب إثم من تبرّأ من مواليه، حديث (٦٧٥٥)، ١٣/٢٧٥، الاعتصام بالكتاب والسنّة، باب ما يكره من التعمق.. إلخ، حديث (٧٣٠٠)؛ ومسلم ٢/٩٩٤، الحج، باب فضل المدينة.. إلخ، حديث (١٣٧٠)، ٢/١١٤٧، العتق، باب تحريم تولي العتيق غير مواليه، حديث (٢٠، ١٣٧٠). وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة ١٤/١٩٨؛ وأحمد ١/٨١، ٢/٥١، حديث (٦١٥)، ١/١٢٦، ٢/٣٠٤، حديث (١٠٣٧)؛ وأبو داود ٢/٢١٦، المناسك، باب في تحريم المدينة، حديث (٢٠٣٤)؛ والترمذي ٤/٦، أبواب الولاء، باب ما جاء فيمن تولى غير مواليه.. إلخ، حديث (٢١٢٧)؛ والنسائي في الكبرى ٤/٢٥٨، المناسك، باب منع الدجال من المدينة، حديث (٤٢٦٤)؛ وأبو يعلى ١/٢٢٨، حديث =

ولمسلم عن أبي الطفيل[١] عن عليٍّ: ما خَصَّنا رسول الله ﷺ بشيء لم يَعُمَّ به الناسَ كافةً إلا ما في قراب سيفي هذا. وأخرج صحيفة مكتوبة فيها: «لعن الله من ذبح لغير الله» الحديث[٢].

وللنسائي من طريق الأشتر وغيره عن عليٍّ: «فإذا فيها المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم» الحديث[٣].

ولأحمد من طريق طارق بن شهاب[٤]: «فيها فرائضُ الصدقةِ»[٥].

= (٢٦٣)، ١/ ٢٥٤، حديث (٢٩٦)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ١٩١، ٣١٨؛ وابن حبان ٩/ ٣٠، الحج، باب فضل مكة، حديث (٣٧١٦، ٣٧١٧)؛ والبيهقي ٥/ ١٩٦، الحج، باب ما جاء في حرم المدينة؛ والبغوي في شرح السنّة ٧/ ٣٠٨، الحج، باب حرم المدينة، حديث (٢٠٠٩) كلهم من طريق إبراهيم بن يزيد التيمي عن أبيه عن علي ﷺ.

(١) أبو الطفيل: عامر بن واثلة الليثي، ولد عام أحد، ورأى النبي ﷺ، وروى عن أبي بكر فمن بعده، مات (١١٠هـ) وهو آخر من مات من الصحابة. التقريب (٤٧٨).

(٢) صحيح مسلم ٣/ ١٥٦٧، الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله تعالى، حديث (١٩٨٧، ٤٥).

وأخرجه أيضاً: أحمد ١/ ١١٨، ٢/ ٢٦٤، حديث (٩٥٤)، ١/ ١٥٢، ٢/ ٤٣٢، حديث (١٣٠٧)؛ والبخاري في الأدب المفرد ص١٥، باب لعن الله من لعن والديه، حديث (١٧)؛ والبزار ٢/ ١٣٤، حديث (٤٩٤)؛ وأبو عوانة ٥/ ٢٣٠؛ وابن حبان ١٣/ ٢١٦، الذبائح، ذكر لعن المصطفى ﷺ المهلّ لغير الله، حديث (٥٨٩٦)؛ والبغوي في شرح السنّة ١١/ ٢٢٦، الصيد، باب كراهية ذبح الحيوان لغير الأكل، حديث (٢٧٨٨).

وأخرجه آخرون بدون ذكر الصحيفة.

(٣) انظر التعليق (٢) في الصفحة ٩٧.

(٤) البجلي الأحمسي، أبو عبد الله الكوفي. قال أبو داود: رأى النبي ﷺ ولم يسمع منه، مات (٨٢هـ) أو (٨٣هـ). التقريب ص٤٦١.

(٥) مسند أحمد ١/ ١٠٠، ٢/ ١٧٠، حديث (٧٨٢) و١/ ١١٩، ٢/ ٢٦٩، حديث (٩٦٢) ومن زيادات عبد الله في المسند ١/ ١٠٢، ٢/ ١٨١، حديث (٧٩٨) و١/ ١١٠، ٢/ ٢٢١، حديث (٨٧٤).

وأخرجه أيضاً البزار ٢/ ١٥٠، حديث (٥١٣) وقال: لا نعلم روى طارق بن شهاب عن علي إلا هذا الحديث. والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٣١٧، باب كتابة العلم هل تصح.

وفي إسناده شريك بن عبد الله النخعي، وهو صدوق يخطئ كثيراً، كما قال الحافظ =

والجمعُ بين هذه الأحاديث: أن الصحيفة كانت واحدةً، وكان جميع ذلك مكتوباً فيها، فنقل كلٌّ واحد من الرُّواة عنه ما حفظه، انتهى[١].

٦ ـ ومنها: ما رواه النَّسائيُّ والدَّارميُّ عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم[٢] عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ كتب (إلى)[٣] أهل اليمن، وكان في كتابه: «أنَّ من اعتبط[٤] مؤمناً قتلاً، فإنه قَوَدُ يده، إلا أن يرضى أولياءُ المقتول».

وفيه: «أن الرجل يُقتلُ بالمرأة»، وفيه: «مائةٌ من الإبل، وعلى أهل الذهب ألفُ دينار، وفي الأنف إذا أوعب جَدْعَه الديةُ مائة من الإبل»، الحديث[٥].

= في التقريب (٤٣٦) وقد حسَّن الحافظ إسناد هذا الحديث في فتح الباري ١/ ٢٠٤، ولعله لشواهده.

(١) أي المنقول من كلام الحافظ في الفتح ١/ ٢٠٥.

(٢) الأنصاري النجاري، ثقة عابد، مات سنة (١٢٠هـ) وقيل غير ذلك. التقريب ١١١٨.

(٣) سقطت من الأصل.

(٤) اعتبط: «أي قتله بلا جناية كانت منه ولا جريرة توجب قتله». النهاية في غريب الحديث ٣/ ١٧٢.

(٥) سنن النسائي ٨/ ٥٧، كتاب القسامة، ذكر حديث عمرو بن حزم.. إلخ، عن طريق سليمان بن داود قال: حدثني الزهري، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده، أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً فيه الفرائض والسنن والديات، وبعث به مع عمرو بن حزم، فقرئت على أهل اليمن، هذه نسختها، ثم ذكرها بكاملها.
وهو عند الدارمي في سننه ٣/ ١٥١٨، الديات، باب في قتل العمد، حديث (٢٣٩٧) مختصراً.
وأخرجه أيضاً ابن حبان ١٤/ ٥٠١، التاريخ، باب كتب النبي ﷺ، حديث (٦٥٥٩)؛ والحاكم ١/ ٣٩٥، الزكاة؛ والبيهقي ٤/ ٨٩، الزكاة، باب كيف فرض الصدقة.
وقد أخرج فقرات منه غير واحد من الأئمة من كتبهم. ولمعظم فقراته شواهد عن غيره من الصحابة. أما الصحيفة ككل، فقد مال ابن حبان والحاكم إلى تصحيحها. ورأى النسائي ٨/ ٥٩ وأبو داود في المراسيل ص٢١٣ وابن حزم في المحلى ١٠/ ٤١٢، وغيرهم أن ذكر سليمان بن داود في هذا الإسناد وهم، والصواب «سليمان بن أرقم»، وهو متروك الحديث.
ولكنه صح عن الزهري مرسلاً. قال الألباني: «والصواب في الحديث الإرسال، وإسناده =

٧ ـ ومنها: ما رواه البخاري عن أنس أن أبا بكرٍ كتب له هذا الكتاب لَمَّا وجهه إلى البحرين: (بسم الله الرحمن الرحيم، هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين، والتي أمر الله بها رسوله، فَمَنْ سُئِلَها من المسلمين على وجهها فليُعْطِها، ومن سُئِلَ فوقَها فلا يعْطِ: في أربع وعشرين مِنَ الإبل فما دونها مِنَ الغنم، مِنْ كلِّ خمسٍ شاةٌ، فإذا بلغت خمساً وعشرين إلى خمس وثلاثين، ففيها بنتُ مَخاضٍ أنثى). الحديث[١].

= مرسلاً صحيح». إرواء الغليل ٧/٢٦٨.

وأما المرسل، فقد أخرجه أبو داود في المراسيل بإسناده عن الزهري، قال: قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم الحديث مختصراً ص٢١١، حديث (٢٥٧) وكذا النسائي ٨/٥٩ بإسناده عن الزهري، قال: قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتب لعمرو بن حزم.. إلخ، كما سبق ذكره عن أبي داود.

قال الإمام الشافعي: «لم يقبلوا كتاب آل عمرو بن حزم ـ والله أعلم ـ حتى يثبت لهم أنه كتاب رسول الله». الرسالة ص٤٢٢.

وقال ابن عبد البر: «وهذا كتاب مشهور عند أهل السير، معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة يُستغنى بشهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه التواتر في صحته لتلقي الناس بالقبول والمعرفة». التمهيد ١٧/٣٣٩.

وقال العلامة أحمد شاكر: «وأما كتاب آل عمرو بن حزم، فإنه كتاب جليل كتبه النبي ﷺ لأهل اليمن، وأرسله مع عمرو بن حزم، ثم وجد عند بعض آله ورووه عنه، وأخذ الناس عنهم، وقد تكلم العلماء طويلاً في اتصال إسناده وانقطاعه. والراجح الصحيح عندنا أنه متصل صحيح». التعليق على الرسالة ص٤٢٣.

(١) صحيح البخاري ٣/٣١٧، كتاب الزكاة، باب زكاة الغنم، حديث (١٤٥٤) كما أخرج فقرات منه في مواضع أخرى عدة.

وأخرجه أيضاً أحمد ١/١١، ١/٢٣٢، حديث (٧٢)؛ وأبو داود ٢/٩٦، الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث (١٥٦٧)؛ وابن ماجه ١/٥٧٥، الزكاة، باب إذا أخذ المصدق سناً دون سن.. إلخ، حديث (١٨٠٠)؛ والبزار ١/١٠٢، حديث (٤٠، ٤١)؛ وأبو بكر المروزي في مسند أبي بكر الصديق ص١١١، حديث (٧٠)؛ والنسائي ٥/١٨، الزكاة، باب زكاة الإبل؛ وأبو يعلى ١/١١٥، حديث (١٢٧)؛ وابن الجارود ص١٢٥، حديث (٣٤٢)؛ وابن خزيمة ٤/١٤، الزكاة، جماع أبواب صدقة المواشي، حديث (٢٢٦١)، ٤/٢٧، حديث (٢٢٨١)، وفقرات منه في مواضع أخرى؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٣٧٤، كتاب الزيادات، باب فرض الزكاة في الإبل السائمة؛ وابن حبان =

٨ ـ ومنها: ما رواه أحمد عن عبد الله بن عمر، قال: «كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقةَ، ولم يُخرِجها إلى عُمَّاله حتى توفي». قال: فأخرجها أبو بكر من بعده، فعمل بها حتى توفي. ثم أخرجها عمر من بعده، فعمل بها. فلقد هلك عمر يوم هلك، وإن ذلك لمقرونٌ بوصيته. فقال: كان فيها: «في الإبل في كلِّ خمسٍ شاةٌ، حتى تنتهيَ إلى أربع وعشرين، فإذا بلغت إلى خمس وعشرين، ففيها بنتُ مخاضٍ، إلى خمس وثلاثين». الحديث[(١)].

٩ ـ ومنها: ما رواه الدَّارمي عن أبي قَبِيلٍ[(٢)]، عن عبد الله بن عمرو، قال: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب، إذ سُئِلَ رسول الله ﷺ: «أي المدينتين تُفتَحُ أولاً، قسطنطينية أو رومية؟»[(٣)].

= ٨/ ٥٧، الزكاة، باب فرض الزكاة، حديث (٣٢٦٦)؛ والدارقطني ٢/ ١١٣، الزكاة، باب زكاة الإبل والغنم، حديث (٢)؛ والحاكم ١/ ٣٩٠، الزكاة؛ والبيهقي ٤/ ٨٥، ٨٦، الزكاة، باب كيف فرض الصدقة؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٧.

(١) مسند أحمد ٢/ ١٥، ٨/ ٢٥٦ ـ ٢٥٨، حديث (٤٦٣٤) بهذا اللفظ. وأخرج بعضه في ٢/ ١٤، ٨/ ٢٥٣، حديث (٤٣٢) بلفظ متقارب.

وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة ٣/ ١٢١، الزكاة، باب في زكاة الإبل وما فيها؛ والدارمي ٢/ ١٠٠٩، الزكاة، باب في زكاة الغنم، حديث (١٦٦٠) و٢/ ١٠١١، باب زكاة الإبل، حديث (١٦٦٦)؛ وأبو داود ٢/ ٩٨، الزكاة، باب في زكاة السائمة، حديث (١٥٦٨)؛ والترمذي ٢/ ٩، الزكاة، باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم، حديث (٦٢١)؛ وأبو يعلى ٩/ ٣٦٠، حديث (٥٤٧٠)؛ وابن خزيمة ٤/ ١٨، الزكاة، باب ذكر الدليل على أن الصدقة إنما تجب في الإبل والغنم في سوائمهما.. إلخ، حديث (٢٢٦٧)؛ والحاكم ١/ ٣٩٢؛ والبيهقي ٤/ ٨٨، الزكاة، باب كيف فرض الصدقة. وفي إسناده سفيان بن حسين، وقد تكلم في حديثه عن الزهري. قال ابن حجر: (ثقة في غير الزهري باتفاقهم) التقريب ص٣٩٣، ولكن الحديث صحيح لمتابعاته وشواهده.

وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ٣/ ٢٦٧، حديث (٧٩٣)؛ وصحيح سنن أبي داود ٥/ ٢٨٨، حديث (١٤٠٠).

(٢) حيي بن هانئ المعافري المصري.

(٣) الدارمي ١/ ٤٣٠، المقدمة، باب من رخص في كتابه العلم، حديث (٥٠٣).

وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ٥/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠، الجهاد؛ وأحمد ٢/ ١٧٦، ١١/ ٢٢٤، حديث (٦٦٤٥)؛ وابن عبد الحكم في فتوح مصر وأخبارها ص١٦٨؛ والحاكم ٤/ ٤٢٢، =

١٠ ـ ومنها: ما رواه الترمذي عن أبي راشد الحُبْرَاني[(١)] قال: أتيت عبد الله بن عمرو بن العاص، فقلت له: حدِّثنا ممَّا سمعت من رسول الله ﷺ. فألقى إليَّ صحيفةً، فقال: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ. قال: فنظرت فيها، فإذا فيها: إن أبا بكر الصديق قال: يا رسول الله، علِّمني ما أقول إذا أصبحت وإذا أمسيت، قال: يا أبا بكر قل: «اللهمَّ فاطرَ السمٰوات والأرض». الحديث[(٢)].

١١ ـ ومنها: ما أخرجه الدَّارمي عن بَشِير بن نَهيك، قال: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة. فلمَّا أردت أن أفارقَه أتيته بكتابه، فقرأته

= و٤/٥٥٥؛ وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٥/١١٢٧، حديث (٦٠٧). وعندهم في أوله عن أبي قبيل قال: «كنا عند عبد الله بن عمرو بن العاص، وسئل أي المدينتين تفتح أولاً: القسطنطينية أو رومية؟ فدعا عبد الله بصندوق له حلق، قال: فأخرج منه كتاباً. قال: فقال عبد الله: بينما نحن حول رسول الله ﷺ. . إلخ. (اللفظ لأحمد).
وأخرجه الطبراني في الأوائل ص٨٩، حديث (٦١)، لكن بدون ذكر الكتابة. وكذا نعيم بن حماد في الفتن ٢/٤٧٩، حديث (١٣٤٤)، وعن طريقه الحاكم ٤/٥٠٨.
والحديث قد صححه الحاكم ووافقه الذهبي، والألباني في الصحيحة ١/٣٣، حديث (٤). وصححه أيضاً أحمد شاكر في تعليقه على المسند ١٠/١٣١.

(١) شامي، ثقة، من الثانية، قيل اسمه: أخضر، وقيل: النعمان.

(٢) الترمذي ٥/٥٠٠، الدعوات، باب ٩٤، حديث (٣٥٢٩).
وأخرجه أيضاً أحمد ٢/١٩٦، ١١/٤٣٨، حديث (٦٨٥١)؛ والبخاري في الأدب المفرد ص٣١٠، باب ما يقول إذا أمسى، حديث (١٢٠٤)؛ والحسن بن عرفة في جزئه، حديث (٨٥)؛ والطبراني في مسند الشاميين ٢٠/٢٢، حديث (٨٤)، وفي الدعاء ٢/٩٢٤، حديث (٢٨٩)؛ والبيهقي في الدعوات الكبير ص٢١، حديث (٣٠)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٥.
وقواه الحافظ في نتائج الأفكار ٢/٣٤٥، وقال الألباني في الصحيحة: إسناده صحيح. وصححه أيضاً في صحيح الأدب المفرد ص٤٦٦.
أما أصل الدعاء، فقد ورد من حديث أبي هريرة وغيره أيضاً. انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (٢٧٦٣).
وقوله في الحديث: (هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ). قال الألباني: أي: أمر بالكتابة، فإنه ﷺ كان لا يكتب، كما هو ثابت في صحيح المؤلف (البخاري). ولعل المقصود أن المأمور بكتابة الصحيفة إنما هو ابن عمرو ﵄، فإنه كان يكتب، كما في الصحيح، أيضاً، والله أعلم. صحيح الأدب المفرد ص٤٦٦.

عليه، وقلت له: هذا ما سمعتُ منك. قال: نعم[١].

١٢ ـ ومنها: ما رواه الدَّارِميُّ أيضاً عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، قال: «ما يُرَغِّبُني في الحياة إلا الصَّادقةُ والوَهْطُ. فأما الصادقةُ، فصحيفةٌ كتبتها من رسول الله ﷺ، وأما الوَهْطُ، فأرضٌ تصدَّق بها عمرو بن العاص، كان يقوم عليها»[٢].

١٣ ـ ومنها: ما رواه الدراميُّ أيضاً عن سَعيد بن جُبير يقول: كنتُ أسير مَعَ ابن عباس في طريق مكة ليلاً، وكان يحدثني بالحديث، فأكتبه في وَاسِطَةِ الرَّحْلِ[٣]، حتى أُصبحَ فأكتُبَه[٤].

---

(١) الدارمي ١/٤٣٥، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٥١١)، وأخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات ٧/٢٢٣، ترجمة بشير بن نهيك السدوسي؛ وأبو خيثمة في كتاب العلم ص١٤٢، حديث (١٣٧)؛ وابن أبي شيبة ٩/ ٥٠، كتاب الأدب، باب من رخص في كتاب العلم، حديث (٦٤٨٣)؛ والرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٥٣٨، رقم (٧٠٢)؛ والبيهقي في المدخل ص٤٢٠، باب من رخص في كتابة العلم.. إلخ، حديث (٧٧١) والخطيب في تقييد العلم ص١٠١؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٣١٣، باب ذكر الرخصة في كتاب العلم، حديث (٤٠٣)، والكفاية ص٤١١، باب ما جاء في إقرار المحدث بما قرئ عليه.. إلخ؛ وإسناده صحيح.

(٢) سنن الدارمي ١/٤٣٦، باب من رخص في كتاب العلم، حديث (٥١٣).
وأخرجه أيضاً: الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٣٦٧، رقم (٣٢٣)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٤؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٣٠٥، ذكر الرخصة في كتاب العلم، حديث (٣٩٤).
وفي إسناده ليث بن أبي سليم. وهو ـ كما قال الحافظ ـ: (صدوق، اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك). التقريب (٨١٨). ولكن تابعه إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله عن مجاهد، قال: رأيت عند عبد الله بن عمرو صحيفة، فسألته عنها، فقال: «هذه الصادقة، فيها ما سمعت من رسول الله ﷺ، ليس بيني وبينه فيها أحد». رواه ابن سعد في الطبقات ٢/٣٧٣، ٤/٢٦٢، ٧/ ٤٩٤، ترجمة عبد الله بن عمرو بن العاص. وهو بنحوه عند الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٣٦٧؛ والخطيب في تقييد العلم ص٨٤؛ وإسحاق هذا أيضاً: «ضعيف»، لكنه يصلح للمتابعة، والله أعلم.
وقد روى ابن سعد أيضاً ٢/ ٣٧٣ و٤/ ٢٦٢، عن طريق صفوان بن سُليم عن عبد الله بن عمرو، قال: استأذنت النبي ﷺ في كتابة ما سمعته منه. قال: فأذن لي، فكتبته. فكان عبد الله يسمي صحيفته تلك «الصادقة».

(٣) واسطة الرَّحْل: أي مُقَدَّم الرَّحل. ينظر: تاج العروس: «وسط».

(٤) سنن الدارمي ١/٤٣٨، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٥١٦). =

١٤ ـ ومنها: ما رواه أبو داود في الدعوات عن مسلم بن الحارث بن مسلم التميمي، عن أبيه: أن النبي ﷺ بعثَنا في سرية. فلما بلغْنا المُغَار[١] استحثَثتُ فرسي، فسبقت أصحابي، وتلقَّاني الحيُّ بالرَّنين[٢]. فقلت لهم: قولوا لا إله إلا الله تحرزوا، فقالوها. فلامني أصحابي، فقالوا: أحرمتنا الغنيمةَ. فلمَّا قدموا على رسول الله ﷺ، أخبروه بالذي صنعت، فدعاني فحَسَّن لي ما صنعت. وقال: «أما إن الله قد كتب لك من كلِّ إنسان منهم كذا وكذا».

قال عبد الرحمن[٣]: فأنا نسيت الثواب، ثم قال رسول الله ﷺ: «أما إنِّي سأكتب لك بالوصاة بعدي». قال: ففعل وختم عليه، ودفعه إليَّ[٤].

= وأخرجه أيضاً ابن أبي شيبة ٩/ ٥١، كتاب الأدب، من رخص في كتاب العلم، حديث (٦٤٨٥)، وعن طريقه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٣١٤. ذكر الرخصة في كتاب العلم، حديث (٤٠٥)، مع اختلاف في بعض الألفاظ. وإسناده صحيح.

وأخرج نحوه الخطيب في تقييد العلم ص١٠٢ بطرق وألفاظ عدة عن سعيد بن جبير، وأقربها إلى لفظ الدارمي. كنت أسمع من ابن عمر وابن عباس الحديث بالليل، فأكتبه في واسطة رحلي، حتى أصبح وأنسخه..

(١) المُغَار: موضع الغارة. (٢) الرنين: الصوت.

(٣) هو: عبد الرحمٰن بن حسان الكناني، راوي الحديث عن مسلم بن الحارث.

(٤) سنن أبي داود ٤/ ٣٢١، كتاب الأدب، باب ما يقول إذا أصبح، حديث (٥٠٨٠). وهو جزء من حديث يتعلق أوله بقول: «اللهم أجِرْني من النار» سبع مرات بعد صلاة الفجر وصلاة المغرب.

وأخرجه أيضاً ابن سعد في الطبقات ٧/ ٤٢٠؛ وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢/ ٤١٧، حديث (١٢١٢)؛ وابن حبان ٥/ ٣٦٦، الصلاة، حديث (٢٠٢٢) موارد الظمآن، تحقيق الداراني ٧/ ٣٦١، الأذكار، باب ما يقول من الذكر بعد الصلاة، حديث (٢٣٤٦)؛ والطبراني في الكبير ١٩/ ٤٣٣، حديث (١٠٥٢)؛ وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/ ٧٩٤، حديث (٢٠٩٨).

وزادوا ـ عدا الطبراني ـ: فلمَّا قبض الله رسولَه أتيت أبا بكر بالكتاب ففضَّه، فقرأه وأمرني بعطاءٍ وختم عليه، ثم أتيت به عمر فقرأه، وأمرني وختم عليه، ثم أتيت به عثمان، ففعل مثل ذلك.

قال مسلم بن الحارث: «توفي الحارث بن مسلم في خلافة عثمان، وترك الكتاب عندنا، فلم يزل عندنا حتى كتب عمر بن عبد العزيز إلى الوالي ببلدنا يأمره بإشخاصي إليه =

....

= والكتاب. فقدمتُ عليه ففضَّه، وأمر لي وختم عليه، وقال: أما إني لو شئت أن يأتيَك ذلك وأنت في منزلك فعلت، ولكن أحببت أن تحدثني بالحديث على وجهه. قال: فحدثته». (اللفظ لابن حبان).
وأخرجه أحمد ٤/٢٣٤، ٢٩/٥٩٤، حديث (١٨٠٥٥) مختصراً بإسناده إلى الحارث بن مسلم بن الحارث التميمي، عن أبيه: أن النبيَّ ﷺ كتب له كتاباً بالوَصاة له إلى من بعده من ولاة الأمر، وختم عليه.
وكذا البخاري في التاريخ الكبير ٧/٢٥٣، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢/٤١٧، حديث (١٢١١)؛ والطبراني في الكبير ١٩/٤٣٤، حديث (١٠٥٣)؛ وابن قانع في معجم الصحابة ١/١٨٤، حديث (٢٠٤)؛ وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢/٧٩٦، حديث (٢٠٩٩).
أما ما يتعلق منه بقول: «اللهم أجِرْني من النار»، فقد أخرجه آخرون. انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث (١٦٢٤).
ومدار الحديث على «الحارث بن مسلم» أو «المسلم بن الحارث» عن أبيه، وهو مجهول كما قال الدارقطني. ولذلك ضعَّفه الألباني. وقد أورده ابن حبان في صحيحه.-وقال الهيثمي في مجمع الزوائد: رواه أحمد والطبراني، ورجالهما ثقات ٨/٩٩.
أحاديث مرفوعة أو موقوفة أخرى في كتابة الحديث:
١٥ ـ ومنها: ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال: لمَّا اشتد بالنبي ﷺ وجعُه، قال: «ائتوني بكتاب، أكتبُ لكم كتاباً لا تضِلُّوا بعده». قال عمر: إن النبي ﷺ غَلَبه الوجعُ، وعندنا كتابُ الله حسبُنا. فاختلفوا وكثُر اللَّغطُ. قال: «قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع».
فخرج ابن عباس يقول: إن الرَّزِيَّة كلَّ الرَّزِيَّة ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه.
أخرجه البخاري ١/٢٠٨، كتاب العلم، باب كتابة العلم، حديث (١١٤)، ومواضع أخرى، الأحاديث (٣٠٥٣، ٣١٦٨، ٤٤٣١، ٥٦٦٩، ٧٣٦٦)؛ ومسلم ٣/١٢٥٧ - ١٢٥٩، كتاب الوصية، حديث (١٦٣٧)، وآخرون؛ كما فصلته في تخريجي لأحاديث القسم الرابع من سنن أبي داود.
١٦ ـ ومنها: ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «قَيِّدُوا العلم بالكتاب».
رواه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٢٢٨، ترجمة محمد بن عبد الله المَلْطي، والقضاعي في مسند الشهاب ١/٣٧٠، حديث (٦٣٧). وفي إسناده إسماعيل بن أبي أويس، وهو - كما قال الحافظ -: صدوق أخطأ في أحاديثَ من حفظه. ولكن الحديث له طرق أخرى عن أنس وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن العباس رضي الله عنهم. ذكرها الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (٢٠٢٦). ثم قال: ولا شك عندي أن الحديث صحيح بمجموع هذه الطرق.
١٧ ـ ومنها: ما ورد في أحاديثَ عدَّةٍ أن الرسول ﷺ كان يكتب إلى الملوك والزعماء وإلى عماله وقُوّاده في كثير من الأحيان. وهي كلُّها حديث وسنة عملية من النبي ﷺ.
١٨ ـ ومنها: ما رواه مسلم في صحيحه بإسناده عن ثابت عن أنس بن مالك، قال: حدثني =

فإذا عرفت هذه الأحاديث والآثار، ظهر لك أن الأحاديث النبوية كانت تُكتَبُ في عهد النبي ﷺ، وفي عهد الصحابة رضي الله عنهم أجمعين. وبطَلَ قولُ من زعم أنها لم تكن مكتوبةً في العهد النبوي، وعهد الصحابة.

فإن قلتَ: ما وجه الجمع بين هذه الأحاديث المرفوعة والآثار، وبين ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غيرَ القرآن فليمْحُه»[1].

= محمود بن الربيع عن عِتبان بن مالك، قال: قدمت المدينة، فلقيت عِتْبان، فقلت: حديث بلغني عنك. قال: أصابني في بصري بعضُ الشيء، فبعثت إلى رسول الله ﷺ: إني أحبُّ أن تأتيَني فتصلي في منزلي، فأتخذَه مصلًى، قال: فأتى النبيُّ ﷺ ومن شاء من أصحابه، فدخل وهو يصلي في منزلي. الحديث، وفيه أن النبي ﷺ قال: «لا يشهد أحدٌ أن لا إله إلا الله وأني رسول الله، فيدخلَ النار أو تطعمَه».

قال أنس: فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه، فكتبه.

مسلم ١/٦١، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من مات على التوحيد دخل الجنة قطعاً، حديث (٣٣).

وأخرجه أيضاً النسائي في عمل اليوم والليلة (١١٠٦، ١١٠٧) ص٥٩٤؛ وأبو يعلى في مسنده ٣/ ٧٤، حديث (١٥٠٥)، وأيضاً في كتاب المفاريد ص١٣١ ـ ١٣٢، حديث (١٧).

أما بدون الجملة الأخيرة فقد أخرجه كثيرون منهم البخاري وغيره.

١٩ ـ ومنها: رواه الدارمي بإسناده عن عبد الله بن حَنَشٍ، قال: رأيتهم يكتبون عند البراء بأطراف القَصَب على أكفِّهم.

الدارمي ١/ ٤٣٩، باب من رخص في كتابة العلم، حديث (٥٢٠). وأخرجه أيضاً أبو خيثمة في العلم ص١٤٤، حديث (١٤٧)؛ وابن أبي شيبة ٩/ ٥١، حديث (٦٤٨٩)؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٣١٥، حديث (٤٠٨)؛ والخطيب في تقييد العلم ص١٠٥، وإسناده حسن. فيه الجراح بن مليح الرؤاسي والد الإمام وكيع، قال فيه الحافظ في التقريب: صدوق يهم.

٢٠ ـ وقد وردت إباحة كتابة الحديث عن غير واحد من الصحابة ﷺ. وقال القاضي عياض: «ورُوي إجازةُ ذلك وفِعلُه عن: عمر، وعلي، وأنس، وجابر، وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، والحسن، وعطاء، وقتادة، وعمر بن عبد العزيز، وسعيد بن جبير، في أمثالهم. ومن بعد هؤلاء، ممن لا يعدُّ كثرةً». الإلماع ص١٤٧.

(١) صحيح مسلم ٤/٢٢٩٨، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حديث (٣٠٠٤).

=

قلت: وجه الجمع بينهما[1]:

أن النهي خاصٌّ بوقت نزول القرآن، خشيةَ التباسِه بغيره، والإذن في غير ذلك.

أو أن النهي خاصٌّ بكتابة غير القرآن مع القرآن في شيء واحد. والإذن في تفريقها.

أو النهي مقدَّم، والإذن ناسخ له، عند الأمن من الالتباس، وهو أقربها، مع أنه لا ينافيها.

وقيل: النهي خاصٌّ بمن خُشي منه الاتكالُ على الكتابة دون الحفظ ، والإذن لمن أُمِنَ منه ذلك.

ومنهم من أعَلَّ حديث أبي سعيد. وقال: الصواب وقفُه على أبي سعيد. قاله البخاري وغيره.

قال العلماء: كره جماعة من الصحابة والتابعين كتابةَ الحديث، واستحبُّوا أن يؤخذ عنهم حفظاً، كما أخذوا حفظاً، لكن لَمَّا قَصُرت الهِمَمُ، وخَشِيَ الأئمة ضَياعَ العلم دوَّنوه. وأولُ من دوَّن الحديث ابنُ شهاب الزهري، على رأس المائة، بأمر عمر بن عبد العزيز. ثم كثُرُ التدوين، ثم التصنيف، وحصل بذلك خيرٌ كثير. فلله الحمد.

= وأخرجه أيضاً أحمد ١٤٩/١٧، حديث (١١٠٨٥) و١٧/ ١٥٢، حديث (١١٠٨٧)، و١٧/ ٢٥٠، حديث (١١١٥٨). و١٧/ ٤٤٣، حديث (١٣٤٤) و١٨/ ٩٤، حديث (١١٥٣٦)؛ والدارمي ١/ ٤١٢، باب من لم ير كتابة العلم، حديث (٤٦٤)؛ والنسائي في الكبرى ٧/ ٢٥٤، العلم، باب كتابة القرآن؛ وأبو يعلى ٢/ ٤٦٦، حديث (١٢٨٨)؛ وابن أبي داود في المصاحف ١/ ١٤٨، باب الأمر بكتابة المصاحف، حديث (٩)؛ وابن حبان ١/ ٢٦٥، العلم، باب الزجر عن كتبة المرء السنن.. إلخ، حديث (٦٤)؛ وابن عدي في الكامل ٣/ ٩٢٦ و٥/ ١٧٧١؛ والحاكم ١/ ١٢٧؛ والبيهقي في المدخل ص٤٠٥، باب من كره كتابة العلم، حديث (٧٢٤)؛ والخطيب في تقييد العلم ص٢٩ ـ ٣٢، باب ذكر الرواية عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن كتب ما سوى القرآن؛ وابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/ ٢٦٨. ذكر كراهية كتابة العلم.. إلخ، حديث (٣٣٥).

(١) من هنا إلى آخر الفصل من كلام الحافظ ابن حجر كما سينبه عليه المؤلف رحمه الله في آخره.

ذكره الحافظ في الفتح[١].

(١) فتح الباري ١/٢٠٨.
وقال الإمام ابن حبان: زجْره ﷺ عن الكِتْبَة عنه سوى القرآن أراد به الحثَّ على حفظ السنن دون الاتكال على كِتبتِها وترك حفظها والتفقُّه فيها. والدليل على صحة هذا إباحته ﷺ لأبي شاه كتب الخطبة التي سمعها من رسول الله ﷺ، وإذنه ﷺ لعبد الله بن عمرو بالكتبة. صحيح ابن حبان ١/ ٢٦٥ ـ ٢٦٦.
وقال القاضي عياض: بيْن السلفِ اختلافٌ كبير في كتابة العلم من الصحابة والتابعين، فكرهه كثير منهم. وأجازه الأكثر، فمنعه لِمَا جاء من النهي عنه، ومخافة الاتكال على الكتاب وترك الحفظ. ولئلا يكتب شيء مع القرآن. ومنهم مَنْ كان يكتب، فإذا حفظ محا. ثم وقع بعدُ الاتفاقُ على جوازه لِمَا جاء عنه ﷺ من إذنه لعبد الله بن عمرو في الكتاب. إكمال المعلم بفوائد مسلم ٨/ ٥٥٤.
وقال النووي: واختلفوا في المراد بهذا الحديث الوارد في النهي؛ فقيل: هو في حقِّ من يُوثَقُ بحفظه ويُخاف اتِّكالُه على الكتابة إذا كتب. ويحمل الأحاديث الواردة بالإباحة على من لا يُوثَقُ بحفظه؛ كحديث اكتبوا لأبي شاه، وحديث صحيفة علي ﷺ، وحديث كتاب عمرو بن جزم، الذي فيه الفرائض والسنن والآيات، وحديث كتاب الصدقة ونصب الزكاة الذي بعث به أبو بكر ﷺ أنساً ﷺ حين وجَّهَه إلى البحرين، وحديث أبي هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب، وغير ذلك من الأحاديث.
وقيل: إن حديث النهي منسوخ بهذه الأحاديث، وكان النهي حين خِيفَ اختلاطُه بالقرآن، فلمَّا أُمِنَ ذلك أُذِنَ في الكتابة.
وقيل: إنما نهي عن كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لئلا يختلط، فيشتبه على القارئ في صحيفة واحدة، والله أعلم. شرح مسلم ١٨/ ١٣٠.
وقال ابن القيم: قد صحَّ عن النبي ﷺ النهيُ عن الكتابة، والإذنُ فيها، والإذنُ متأخِّرٌ، فيكون ناسخاً لحديث النهي. فإن النبي ﷺ قال في غَزاة الفتح: «اكتبوا لأبي شاه»؛ يعني خطبته التي سأل أبو شاه كتابتَها، وأَذِنَ لعبد الله بن عمرو الكتابةَ، وحديثه متأخر عن النهي؛ لأنه لم يزل يكتب، ومات وعنده كتابتُه، وهي الصحيفة التي كان يسميها «الصادقة». ولو كان النهي عن الكتابة متأخراً لمحاها عبد الله، لأمر النبي ﷺ بمحْوِ ما كتب عنه غير القرآن، فلما لم يمْحُها وأثبتها، دلَّ على أن الإذن في الكتاب متأخر عن النهي عنها. وهذا واضح، والحمد لله.
وقد صح عن النبي ﷺ أنه قال لهم في مرض موته: «ائتوني باللوح والدَّواة والكتِف، لأكتب لكم كتاباً لا تضِلُّوا بعده أبداً».
وهذا إنما كان يكون كتابة كلامه بأمره وإذنه.
وكتب النبي ﷺ لعمرو بن حزم كتاباً عظيماً، فيه الديات، وفرائض الزكاة وغيرها، وكتبُه في الصدقات معروفة؛ مثل كتاب عمر بن الخطاب، وكتاب أبي بكر الصديق الذي دفعه إلى أنس، ﷺ. =

....

= وقيل لعلي: هل خصَّكم رسول الله ﷺ بشيء؟ فقال: لا، والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، إلا ما في هذه الصحيفة، وكان فيها العُقُولُ، وفَكاك الأسير، وأن لا يَقتَلَ مسلمٌ بكافر.

وإنما نهى النبي ﷺ عن كتابة غير القرآن في أول الإسلام لئلا يختلط القرآن بغيره، فلمَّا عُلم القرآنُ وتميز، وأفرد بالضبط والحفظ، وأُمنت عليه مفسدةُ الاختلاط، أُذِن في الكتابة.

وقد قال بعضُهم: إنما كان النهيُ عن كتابة مخصوصةٍ، وهي: أن يجمع بين كتابة الحديث والقرآن في صحيفة واحدة، خشيةَ الالتباس.

وكان بعض السلف يكره الكتابة مطلقاً.

وكان بعضهم يرخِّصُ فيها حتى يحفظ، فإذا حفظ محاها.

وقد وقع الاتفاق على جواز الكتابة وإبقائها، ولولا الكتابةُ، ما كان بأيدينا اليوم من السنة إلا أقلُّ القليل، (تهذيب سنن أبي داود المطبوع مع مختصر المنذري ومعالم السنن للخطابي ٥/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦) وهناك كلام للمنذري والخطابي أيضاً في هذا المعنى.

فائدة:

لقد ذكر المؤلف ﷺ هنا أربعة عشر حديثاً أو أثراً تدل على وقوع كتابة الحديث في العهد النبوي وعهد الصحابة. وتوجد أحاديثُ وآثارٌ أخرى كثيرة في هذا الباب عند الإمام الدارمي في سننه، والبيهقي في كتابه «المدخل»، ولكن أكثر من توسَّع في هذا الباب هو الإمام الخطيب البغدادي، فقد خصَّص كتاباً لهذا الموضوع سماه «تقييد العلم»، وذكر فيه الأحاديث والآثار الواردة في كراهة الكتابة، وفي إباحتها عن النبي ﷺ وعن الصحابة والتابعين، سواء كانت صحيحة أو ضعيفة، وخلص إلى:

«أن كراهة من كره الكتاب من الصدر الأول، إنما هي لئلا يضاهي بكتاب الله تعالى غيره، أو يشتغل عن القرآن بسواه..... ونهي عن كتب العلم في صدر الإسلام وجِدَّتِه لقلة الفقهاء في ذلك الوقت، والمميزين بين الوحي وغيره؛ لأن أكثر الأعراب لم يكونوا فقُهوا في الدين، ولا جالسوا العلماء العارفين، فلم يؤمَنْ أن يُلحِقُوا ما يجدون من الصحف بالقرآن، ويعتقدوا أن ما اشتملت عليه كلام الرحمٰن». تقييد العلم ص٥٧.

«وأمر الناس بحفظ السنن؛ إذ الإسناد قريب، والعهد غير بعيد. ونهى عن الاتكال على الكتاب؛ لأن ذلك يؤدي إلى اضطراب الحفظ، حتى يكاد يبطُل، وإذا عدم الكتاب، قوي لذلك الحفظ، الذي يصحب الإنسان في كل مكان.... وكان غير واحد من السلف يستعين على حفظ الحديث بأن يكتبَه، ويدرسه من كتابه، فإذا أتقنه، محا الكتاب، خوفاً من أن يتكلَ القلب عليه، فيؤدي ذلك إلى نقصان الحفظ، وترك العناية بالمحفوظ». المصدر السابق ص٥٨.

«وكان غير واحد من المتقدمين إذا حضرتْه الوفاةُ، أتلف كتبه، أو أوصى بإتلافها، خوفاً =

....

= من أن تصير إلى من ليس من أهل العلم، فلا يعرف أحكامها، ويحمل جميع ما فيها على ظاهره، وربما زاد فيها ونقَصَ، فيكون ذلك منسوباً إلى كاتبها في الأصل، وهذا كله وما أشبهه قد نُقِلَ عن المتقدمين الاحتراس منه». المصدر السابق ص٦١.

«وإنما اتسع الناس في كَتْب العلم، وعولوا على تدوينه في الصحف بعد الكراهة لذلك، لأن الرواياتِ انتشرت، والأسانيدَ طالت، وأسماءَ الرجال وكناهم وأنسابهم كثُرت، والعبارات بالألفاظ اختلفت، فعجَزت القلوب عن حفظ ما ذكرنا، وصار علم الحديث في هذا الزمان أثبتَ من علم الحافظ، مع رخصة رسول الله ﷺ لِمَنْ ضعُف حفظه في الكتاب، وعمل السلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين بذلك». المصدر السابق ص٦٤ ـ ٦٥.

«وأبو سعيد هو الذي رُوي عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني سوى القرآن، ومن كتب عني غيرَ القرآن فليمْحُه». ثم هو يخبر أنهم «كانوا يكتبون القرآن والتشهد»، وفي ذلك دليل أن النهي من كتب ما سوى القرآن، إنما كان على الوجه الذي بيناه، من أن يضاهى بكتاب الله تعالى غيره، وأن يشتغل عن القرآن بسواه، فلما أُمِنَ ذلك، ودعت الحاجة إلى كتب العلم، لم يكره كتبه. كما لم تكره الصحابة كَتْبَ التشهد، ولا فرق بين التشهد وبين غيره من العلوم في أن الجميع ليس بقرآن، ولن يكون كَتْبُ الصحابة ما كتبوه من العلم، وأمروا بكتبِهِ إلا احتياطاً. كما كان كراهتهم لكتبه احتياطاً، والله أعلم». المصدر السابق ص٩٣ ـ ٩٤.

* * *

الفصل الرابع

فيما يتعلق بتدوين الحديث

«اعلم[١] - علَّمني الله وإياك - أن آثار النبي ﷺ لم تكن في عصر النبي ﷺ، وعصرِ أصحابه وتَبْعِهم، مدونةً في الجوامع ولا مرتبةً[٢]؛ لوجهين:

أحدهما: أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نُهُوا عن ذلك كما ثبت في صحيح مسلم[٣]، خشيةَ أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم.

والثاني: سَعَةُ حفظهم وسَيَلانُ أذهانهم، ولأن أكثرَهم كانوا لا يعرفون الكتابة.

ثم حدث في أواخر عصر التابعينَ تدوينُ الآثار وتبويب الأخبار لمَّا انتشر العلماء بالأمصار. وكثُر الابتداع من الخوارج، والرَّوافض ومنكري الأقدار.

فأولُ من جمع ذلك الرَّبِيعُ بن صَبِيح[٤]، وسعيد بن أبي

---

(١) انظر: هدي الساري مقدمة فتح الباري ص٦، وسيحيل إليه المؤلف عند انتهاء المنقول منه.

(٢) وهذا لا ينفي أن بعضها كان مكتوباً. فقد بدأت كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ نفسه وبإذن منه كما تقدم في الفصل السابق.

(٣) فيه إشارة إلى حديث أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غيرَ القرآن فليمْحُه، وحدِّثوا عني ولا حرج، ومن كذب عليَّ متعمداً، فليتبوأ مقعده في النار». مسلم ٤/٢٢٩٨، كتاب الزهد، باب التثبت في الحديث وحكم كتابة العلم، حديث (٣٠٠٤). وقد ذكر ابن حجر أن البخاري وغيره أعلُّوا هذا الحديث، ورأوا أن (الصواب وقفَه على أبي سعيد). فتح الباري ١١/٢٠٨.

(٤) السعدي، البصري، صدوق سيِّء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، مات بأرض السند سنة (١٦٠هـ). وكان متطوعاً في الجيش الذي وجَّهه المهدي إلى باربد، فمات أثناء العودة ودفن في إحدى الجزر.

=

عَرُوبَة[١] وغيرهما. فكانوا يصنفون كلَّ باب على حدةٍ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة (في منتصف القرن الثاني)[٢] فدوَّنوا الأحكام.

فصنف الإمام مالك[٣] الموطأ[٤]، وتَوَخّى فيه القويَّ من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة و(فتاوى)[٥] التابعين ومن بعدهم.

وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج[٦] بمكة.

= قال الرامهرمزي: «أول من صنَّف وبوَّب ـ فيما أعلم ـ الرَّبيع بن صبيح بالبصرة، ثم سعيد بن أبي عروبة بها». المحدث الفاصل ص٦١١. وانظر: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٧٧؛ تهذيب الكمال ٩/ ٨٩؛ سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٨٧؛ التقريب ص٣٢٠.

(١) سَعيد بن أبي عَروبَة مَهرانَ اليَشكُري ـ مولاهم ـ أبو النضر البصري، ثقة حافظ، له تصانيفُ. لكنه كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة، مات (١٥٦هـ أو ١٥٧هـ) التقريب ص٣٨٤. قال الذهبي: الإمام الحافظ، عالم أهل البصرة، وأول من صنف السنن النبوية؛ سير أعلام النبلاء ٦/ ٤١٣، وقال في التذكرة: هو أول من صنف الأبواب بالبصرة ١/ ١٧٧.

(٢) ما بين القوسين ليس في مقدمة الفتح.

(٣) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، أبو عبد الله المدني، الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين، حتى قال البخاري: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، مات سنة (١٧٩هـ). وكان مولده سنة (٩٣هـ). التقريب ص٩١٣.

(٤) «الموطأ» للإمام مالك، مطبوع ومشهور، وله عنه روايات أشهرها رواية يحيى بن يحيى الليثي. وسيأتي الحديث عنه في الفصل التاسع في بيان طبقات كتب الحديث.

(٥) زيادة من مقدمة الفتح.

(٦) الأموي ـ مولاهم ـ المكي. ثقة فقيه فاضل، وكان يُدلس ويرسل، مات سنة (١٥٠هـ) أو بعدها، وقد جاوز السبعين، وقيل: جاوز المائة، ولم يثبت. التقريب ص٦٢٤.

قال سفيان بن عيينة: سمعت ابن جريج يقول: ما دوَّن العلمَ تدويني أحدٌ. وقال: جالست عمرو بن دينار بعدما فرغتُ من عطاء سبع سنين. تاريخ بغداد ١٠/ ٤٠٢ ومثله قال أبو إسحاق أيضاً عن ابن جريج؛ سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٣٤. وقال يحيى بن سعيد القطان: كنا نسمي كتب ابن جريج: كتب الأمانة، وإن لم يحدثْك ابن جريج من كتابه، لم ينتفع به. تاريخ بغداد ١٠/ ٤٠٥ وقال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: أول من صنف من هو؟ قال: ابن جريج وابن أبي عروبة. وقال ابن جريج: ما صنف أحد العلم تصنيفي. العلل ومعرفة الرجال ٢/ ٣١١.

وأبو عمرو عبد الرحمن (بن عمرو)(١) الأوزاعي(٢) بالشام.

وأبو عبد الله سفيان الثوري(٣) بالكوفة(٤).

وحماد بن سَلَمة بن دينار(٥) بالبصرة.

[(٦)وهُشيم(٧) بواسط(٨).

ومعمر(٩) باليمن(١٠).

---

(١) زيادة من مقدمة الفتح.

(٢) ثقة جليل، مات (١٥٧هـ) التقريب ص٥٩٣.
قال عبد الرزاق: أول من صنف ابن جريج، وصنف الأوزاعي؛ سير أعلام النبلاء ٧/ ١١ وعدَّه ابن المديني من أصحاب الأصناف. العلل ٣٩.

(٣) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، وكان ربما دلس، مات سنة (١٦١هـ) التقريب ٣٩٤.

(٤) المحدث الفاصل ص٦١٢، ٦١٨، العلل لابن المديني ص٣٩.

(٥) ثقة عابد. أثبت الناس في ثابت، مات سنة (١٦٧هـ). وعدَّه ابن المديني من أصحاب الأصناف من أهل البصرة. العلل ص٣٨، وعنه الرامهرمزي في المحدث الفاصل ص٦١٧، وله ترجمة في سير أعلام النبلاء ٧/ ٤٤٤، وغيره.

(٦) ما بين المعقوفتين من هنا وإلى قوله: (أيهم سبق) ليس في مقدمة الفتح.

(٧) هُشيم بن بَشير بن القاسم، أبو معاوية بن أبي خازم الواسطي، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، مات سنة (١٨٣هـ)، وقد قارب الثمانين، كان نزل، التقريب ص١٠٢٣ بغداد.
وانظر: العلل لابن المديني ص٣٩، وعنه المحدث الفاصل ص٦١٨.

(٨) مدينة بالعراق، بناها الحجاج بن يوسف الثقفي، وقد سميت بهذا الاسم؛ لأنها متوسطة بين البصرة والكوفة. خرج منها كثير من أهل العلم والفضل. الأنساب ١٣/ ٢٥٨، معجم البلدان ٥/ ٣٤٧.
ولترجمة هشيم ومصادر ترجمته ينظر: تهذيب الكمال ٣٠/ ٢٧٢؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٣٦٥؛ سير أعلام النبلاء ٨/ ٢٨٧.

(٩) معمر بن راشد الأزدي ـ مولاهم ـ أبو عروة البصري، نزيل اليمن. ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وعاصم بن أبي النجود وهشام بن عروة شيئاً، وكذا فيما حدَّث به بالبصرة، مات سنة (١٥٤هـ) وهو ابن (٥٨) سنة. التقريب ص٩٦١.

(١٠) انظر: العلل لابن المديني ص٣٩، المحدث الفاصل ص٦١٧، ويقال: إن كتاب «الجامع» المطبوع في آخر مصنف عبد الرزاق ١٠/ ٣٧٩ فما بعده هو لمعمر بن راشد نفسه. انظر: فهرسة ابن خير ص١٢٩، وكتاب «معمر بن راشد الصنعاني» للدكتور محمد رأفت سعيد ص٨٣ ـ ٨٤.

وابن مبارك[١] بخراسان.

وجرير بن عبد الحميد[٢] بالرَّي.

وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يُدرى أيُّهم سبق[٣]].

ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النَّسْج على مِنوالهم، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرِدَ حديث النبي ﷺ خاصَّةً، وذلك على رأس المائتين. وصنفوا المسانيد.

فصنف عُبيد الله بن موسى العَبْسِيُّ[٤] مسنداً.

ثم صنف نُعيم بن حماد الخُزَاعِي[٥]، نزيل مصر، مسنداً.

---

(١) عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة، ثقة ثبت، فقيه عالم، جواد مجاهد، جُمعت فيه خصال الخير، مات سنة (١٨١هـ)، وله ثلاث وستون. التقريب (٥٤٠).
ويوجد من آثاره: كتاب الزهد والرقائق، وكتاب الجهاد، والمسند. وكلها مطبوعة. وانظر: تاريخ التراث العربي لسزكين ١/١٣٧ ـ ١٣٨.

(٢) جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، الضَّبِّيّ، الكوفي، نزيل الرَّي وقاضيها. ثقة صحيح الكتاب، قيل: كان في آخر عمره يهم من حفظه، مات (١٨٨هـ) وله إحدى وسبعون سنة. التقريب ص١٩٦. وانظر: المحدث الفاصل ص٦١٢. وقد ذكره ضمن المصنفين من رواة الفقه في الأمصار.

(٣) وانظر أسماء أخرى من هذا القبيل في: العلل لابن المديني ص٣٧ ـ ٤٠، وفي المحدث الفاصل ص٦١١ ـ ٦١٨، وشرح علل الترمذي لابن رجب ص٦٣ ـ ٧٣. وقد بحث هذا الموضوع بتوسع الدكتور محمد مصطفى الأعظمي في كتابه «دراسات في الحديث النبوي».

(٤) ولد في حدود (١٢٠هـ)، ومات (٢١٣هـ) على الصحيح. قال الذهبي: أول من صنف المسند على ترتيب الصحابة بالكوفة. كما أن أبا داود الطيالسي أول من صنف المسند من البصريين على ما نقله الخليلي في «إرشاده».
قال الذهبي في الميزان: ثقة في نفسه، لكنه شيعي محترق. وقال ابن حجر: ثقة، كان يتشيع، روى له الجماعة.
الشجرة في أحوال الرجال ص١٣٠؛ الإرشاد للخليلي ٢/٥١٢؛ سير أعلام النبلاء ٩/٥٥٣، ميزان الاعتدال ٣/١٦، التقريب ص٦٤٥.

(٥) أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، توفي سنة (٢٢٨هـ) على الصحيح. قال الخطيب: «يقال: إن أول من جمع المسند وصنَّفه نُعيم بن حماد». وقال الذهبي: روى الميموني عن أحمد، قال: «أول من عرفناه يكتب المسند نُعيم بن حماد». ويوجد من آثاره الآن =

ثم اقتفى الأئمةُ أثرَهم، فقلَّ إمامٌ من الحفَّاظ إلا وصنَّف حديثه في المسانيد؛ كالإمام أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعثمان بن أبي شيبة وغيرهم [من النبلاء][١].

ومنهم من صنف على الأبواب والمسانيد معاً؛ كأبي بكر بن أبي شيبة»[٢].

كذا في مقدمة فتح الباري[٣].

وقال الحافظ ابن الأثير الجزري[٤] في مقدمة جامع الأصول: (لمّا انتشر الإسلام، واتَّسعتِ البلاد، وتفرَّقت الصحابةُ في الأقطار، وكثُرتِ الفتوح، ومات معظم الصحابة، وتفرَّق أصحابهم وأتباعهم، وقلَّ الضبط، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده بالكتابة. ولَعَمْري إنها الأصل، فإن الخاطرَ يغفُل، والذهنَ يغيب، والذكرَ يهمل، والقلمَ يحفظ ولا ينسى. فانتهى الأمر إلى زمان جماعة من الأئمة؛ مثل عبد الملك بن جُريج، ومالك بن أنس وغيرهما، ممَّن كان في عصرهما. فدوّنوا الحديث، حتى قيل: إن أولَ كتاب صُنِّفَ في الإسلام كتابُ ابن جُريج، وقيل: موطأ مالك (رحمة الله عليهما)، وقيل: أول من صَنف وبوَّب الرَّبيعُ بن صَبيح بالبصرة.

ثم انتشر جمع الحديث وتدوينه وسَطْرهُ في الأجزاء والكتب، وكثُر

= كتاب «الفتن»، وهو مطبوع. تاريخ بغداد ١٣/٣٠٦؛ سير أعلام النبلاء ١٠/٥٩٧؛ تاريخ التراث العربي ١/١٥٤.

(١) زيادة من مقدمة الفتح. وسيأتي ذكر هذه الكتب ومصنفيها بتفصيل فيما بعد.

(٢) سيأتي ذكره في الفصل الثالث عشر في ذكر المسانيد.

(٣) ص٦.

(٤) مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزَري المَوصلي، المعروف بابن الأثير (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ). من مؤلفاته الشهيرة: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، و«النهاية في غريب الحديث والأثر».
وله أخوان أيضاً يعرفان «بابن الأثير»؛ وهما: عز الدين أبو الحسن، علي، (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ)، وضياء الدين أبو الفتح نصر الله. (٥٥٨ ـ ٦٣٧هـ).
إنباه الرواة على أنباه النحاة ٢/٢٥٧، وفيات الأعيان ٤/١٤١.

ذلك وعظُمَ نفعُه، إلى زمن الإمامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، رحمهما الله، فدوَّنا كتابيهما... وأثبتا من الأحاديث ما قطعا بصحته، وثبت عندهما نقْلُه... وسمَّيا كتابيهما «الصحيح من الحديث»، وأطلقا هذا الاسم عليهما. وهما أولُ من سمى كتابه بذلك. ولقد صدقا فيما قالا، وبرَّا فيما زعما، ولذلك رزقهما الله حُسْنَ القُبول في شرق الأرض وغربها، وبَرِّها وبحرها، والتصديق لقولهما، والانقياد بسماع كتابيهما. وهو[١] ظاهرٌ مستغنٍ عن البيان.

ثم ازداد انتشار هذا النوع من التصنيف، والجمع والتأليف... وتفرقت أغراض الناس، وتنوَّعت مقاصدهم، إلى أن انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه[٢]، وجماعةٌ من العلماء قد جمعوا وألَّفوا؛ مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي[٣]، وغيرهم من العلماء الذين لا يُحْصَوْن (كثرةً). وكان ذلك العصرُ خُلاصةَ العصور في تحصيل هذا العلم، وإليه المنتهى.

ثم من بعده نقَصَ هذا[٤] الطلبُ، وقَلَّ ذلك الحرص، وفترت تلك الهِمم. وكذلك كل نوع من العلوم، والصنائع، والدول وغيرها. فإنه يبتدئ قليلاً قليلاً، ولا يزال ينمي ويزيد ويعظُمُ، إلى أن يصِلَ غايةً هي منتهاه، ويبلغ إلى أمدٍ (هو) أقصاه، (ثم يعود). فكان غايةُ هذا العلم (انتهت) إلى زمان[٥] البخاري، ومسلم، ومن كان في عصرهما (من علماء الحديث). ثم

---

(١) في جامع الأصول: «ما هو».

(٢) في جامع الأصول: (... كانا فيه حميداً عن جماعة من الأئمة والعلماء..).

(٣) ستأتي تراجمهم والحديث عن كتبهم في الفصل العشرين.

(٤) في جامع الأصول: «ذلك».

(٥) «زمان» ليس في جامع الأصول.

نزل وتقاصر إلى زماننا هذا، وسيزداد تقاصراً والهِمَمُ قصوراً». انتهى[١].

وقال الحافظ الذهبي[٢] في تذكرة الحفاظ، بعد ذكر الطبقة الرابعة من الحفاظ:

«وفي عصر هذه الطبقة، تحوَّلت دولة الإسلام من بني أمية إلى بني العباس في عام اثنين وثلاثين ومائة، فجرى بسبب ذلك التحوُّل سيولٌ من الدماء، وذهب تحت السيف عالَمٌ لا يحصيهم إلا الله، بخراسان والعراق والجزيرة والشام، وفعلت العساكر الخراسانية ـ الذين هم المُسَوِّدة ـ كلَّ قبيح. فلا حول ولا قوة إلا بالله».

قال: «وفي هذا الزمان ظهر بالبصرة عمرو بن عُبيد العابد[٣]، وواصل بن عطاء الغَزَّال[٤]. ودعَوُا الناسَ إلى الاعتزالِ والقولِ

---

(١) جامع الأصول ١/ ٤٠ ـ ٤٢ مع اختصار بعض الجمل. وما بين الأقواس زيادة منه.

(٢) شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي. (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، الإمام الحافظ الناقد، كان ـ كما قال البدر النابلسي ـ: «علَّامةَ زمانه في الرجال وأحوالهم، حديدَ الفهم، ثاقبَ الذهن، شهرتُه تغني عن الإطناب فيه». ألف أكثر من مائتي كتاب. أحصاها الدكتور بشار عواد معروف في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام»؛ ومن أشهرها: سير أعلام النبلاء؛ وميزان الاعتدال وغيرهما. ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ١٠٠؛ البداية والنهاية ١٤/ ١٨٥؛ الدرر الكامنة ٣/ ٣٣٦، وغيرها.

(٣) عمرو بن عُبيد بن باب التميمي ـ مولاهم ـ أبو عثمان البصري، المعتزلي المشهور، مات (١٤٣هـ) أو قبلها، أصله من فارس.

قال الخطيب: كان يسكن البصرة، وجالس الحسن، وحفظ عنه، واشتهر بصحبته، ثم أزاله واصل بن عطاء عن مذهب أهل السنة، فقال بالقدر، ودعا إليه، واعتزل أصحاب الحسن، وكان له سمتٌ وإظهارُ زهدٍ.

قال أحمد: ليس بأهلٍ أن يحدَّثَ عنه. وقال النسائي: ليس بثقة ولا يُكتَبُ حديثُه. قال ابن حجر: كان داعيةً إلى بدعة، اتهمه جماعة، مع أنه كان عابداً.

الشجرة في أحوال الرجال ص١٨٢، ٣١٦، مسائل الإمام أحمد لابن هانئ (١٦٣، ١٩٨)، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص٨٠، تاريخ بغداد ١٢/ ١٦٦، الأنساب للسمعاني ١٢/ ٣٣٨، التقريب (٧٤٠).

(٤) أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزومي ـ مولاهم ـ البصري، ولد سنة (٨٠هـ). قال الذهبي في السير: وهو وعمرو بن عُبيد رأسا الاعتزال، طرده الحسن عن مجلسه لَمَّا =

بالقدر[١].

وظهر بخراسان الجَهْم بن صفوان[٢]. ودعا إلى تعطيل الرَّبِّ ﷻ وخَلْقِ القرآن.

وظهر بخراسان في قبالته مقاتل بن سليمان المفسِّر[٣] وبالغ في إثبات الصفات، حتى جَسَّم.

وقام على هؤلاء علماءُ التابعين وأئمة السلف، وحذَّروا من بِدَعِهم، وشرع الكبار في تدوين السنن وتأليف الفروع، وتصنيف العربية، ثم كثُر ذلك في أيام الرشيد. وكثُرت التصانيفُ، [وألفوا في اللغات][٤]، وأخذ حفظ العلماء ينقُصُ، ودُوِّنَتِ الكتب، واتَّكلوا عليها[٥]، وإنَّما كان قبل ذلك عِلم الصحابة والتابعين في الصدور، فهي كانت خزائنَ العلم لهم، [رضي الله عنهم][٦]. انتهى[٧].

= قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فانضم إليه عمرو، واعتزلا حلقة الحسن، فسُمُّوا المعتزلةَ، مات سنة (١٣١هـ)، الأنساب للسمعاني ١٢/٣٣٨؛ وفيات الأعيان ٦/٧؛ سير أعلام النبلاء ٥/٤٦٤؛ لسان الميزان ٦/٢١٤.

(١) أي إنكار القضاء والقدر. ولمعرفة أفكارهم وعقائدهم بالتفصيل يمكن الرجوع إلى: التنبيه والرد للملطي ص٤٩، الفرق بين الفرق ص١١٤، الملل والنحل للشهرستاني ص٤٣.

(٢) أبو محرز الراسبي ـ مولاهم ـ السمرقندي، قتل سنة (١٢٨هـ) مع الحارث بن سُريج ضد بني أمية. قال الذهبي في السير: «أسُّ الضلالة، ورأس الجهمية، كان صاحبَ ذكاءٍ وجدال، . . وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن. .» إلخ. سير أعلام النبلاء ٦/٢٦؛ ميزان الاعتدال ١/٤٢٦؛ لسان الميزان ٢/١٤٢.

(٣) أبو الحسن البلخي، نزيل مرو، صاحب التفسير، مات (١٥٠هـ). قال أبو حنيفة: أتانا من المشرق رأيان خبيثان: جهم معطِّل، ومقاتل مُشَبِّه. قال الذهبي في السير: أجمعوا على تركه. وقال ابن حجر: كذبوه وهجروه، ورُمي بالتجسيم.
الشجرة في أحوال الرجال ص٣٤٣، تاريخ بغداد ١٣/١٦٠، سير أعلام النبلاء ٧/٢٠٢، التقريب (٩٦٨).

(٤) زيادة من التذكرة.

(٥) في الأصل: «فلما دونت الكتب اتكل عليها» وما أثبته من التذكرة.

(٦) زيادة من التذكرة.

(٧) تذكرة الحفاظ ١/١٥٩ ـ ١٦٠.

وقال صاحب الكشف: قال (الحافظ) ابن الأثير (الجزري)[١] في جامع الأصول:

«وأمَّا مبدأُ جمعِ الحديث وتأليفِه وانتشارِه، فإنه لمَّا كان من أصول الفروض، وجب الاعتناءُ به، والاهتمامُ بضبطه وحفظه، ولذلك يسَّر الله ﷻ للعلماء الثقات الذين حفظوا قوانينه، وأحاطوا[٢] فيه، فتناقلوه كابراً عن كابرٍ، وأوصله كما سمعه أولٌ إلى آخرٍ.

وحببه الله تعالى إليهم لحكمة حفظ دينه، وحراسة شريعته، فما زال هذا العلم ـ من عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ـ أشرفَ العلوم وأجلَّها لدى الصحابة والتابعين، وتابعي التابعين، خَلَفَاً بعد سَلَفٍ، لا يشرُفُ بينهم أحدٌ بعد حفظ كتاب الله ﷻ، إلا بقدْر ما يحفظ منه. ولا يعظُم في النفوس إلا بحسب ما يُسمَعُ من الحديث عنه. فتوفَّرت الرغباتُ فيه، فما زال لهم من لَدُنْ رسول الله ﷺ[٣] إلى أن انعطفت الهمم على تعلُّمه، حتى لقد كان أحدُهم يرحل المراحلَ، ويقطع الفيافيَ والمفاوزَ، ويجوبُ البلاد شرقاً وغرباً في طلب حديث واحد، يسمعُه من راويه، فمنهم من يكون الباعث له على الرحلة طلب ذلك الحديث لذاته، ومنهم من يقرن بتلك الرغبة سماعه من ذلك الراوي بعينه، إمَّا لثقته في نفسه، وإما لعلُوِّ إسناده، فانبعثت العزائم إلى تحصيله. وكان اعتمادُهم أولاً على الحفظ والضبط في القلوب، غير ملتفتين إلى ما يكتبونه، محافظةً على هذا العلم، كحفظهم كتاب الله ﷻ.

فلمَّا[٤] انتشر الإسلام واتَّسعت البلاد، وتفرَّقت الصحابة في الأقطار، ومات معظمُهم، وقلَّ الضبط، احتاج العلماء إلى تدوين الحديث وتقييده

---

(١) كشف الظنون ٦٣٦/١، وما بين القوسين ليس فيه.

(٢) في الكشف: «أحاطوا» وما أثبت من جامع الأصول.

(٣) في الكشف: «عليه الصلاة والسلام».

(٤) من هنا إلى نهاية هذه الفقرة سبق أن ذكره المؤلف ﷺ معزواً إلى ابن الأثير نفسه قبل قليل.

بالكتابة. ولعمري إنها الأصل، فإن الخاطر يغفل، والقلم يحفظ. فانتهى الأمر إلى زمن جماعة من الأئمة؛ مثل عبد الملك بن جُريج، ومالك بن أنس وغيرهما، فدوَّنوا الحديثَ، حتى قيل: إن أولَ كتابٍ صُنِّفَ في الإسلام كتابُ ابن جُريج، وقيل: موطأ مالك بن أنس. وقيل: إنَّ أول من صنف وبوَّب الرَّبيعُ بنُ صَبِيح بالبصرة. ثم انتشر جمْعُ الحديث وتدوينُه وتسطِيره في الأجزاء والكتب، وكثُر ذلك، وعظُم نفعُه، إلى زمن الامامين أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري. فدوَّنا في كتابيهما من الأحاديث، [وأثبتا فيهما][1] ما قطعا بصحَّته، وثبت عندهما نقلُه. وسَمَّيا «الصحيح[2] من الحديث». ولقد صدقا فيما قالا، والله مجازيهما عليه. ولذلك رزقهما الله تعالى حُسْنَ القبول، شرقاً وغرباً. ثم ازداد انتشارُ هذا النوع من التصنيف وكثُر في الأيدي. وتفرَّقت أغراض الناس، وتنوَّعت مقاصدُهم، إلى أن انقرض العصر الذي قد اجتمعوا واتَّفقوا[3] فيه؛ مثل أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ومثل أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجستاني، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي وغيرهم.. فكان ذلك العصر خُلاصةَ العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى. ثم نقَصَ ذلك الطلب، وقلَّ الحِرصُ، وفتَرت الهمم. فكذلك كلُّ نوع من أنواع العلوم، والصنايع، والدول وغيرها. فإنه يبتدئ قليلاً قليلاً. ولا يزال ينمو ويزيد، إلى أن يصل إلى غايةٍ هي منتهاه، ثم يعود. وكانت غايةُ هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم، ومن كان في عصرهما. ثم نزل وتقاصر إلى ما شاء الله.

ثم إن هذا العلم ـ على شرفه، وعُلُوِّ منزلته ـ، كان علماً عزيزاً، مُشْكِلَ اللفظ والمعنى، ولذلك كان الناس في تصانيفهم مختلفي الأغراض؛ فمنهم

---

(١) زيادة من كشف الظنون.
(٢) كذا في كشف الظنون، وجامع الأصول: «الصحيح». وكان في الأصل: «الصحيحان».
(٣) في كشف الظنون: «جمعوا وألفوا».

من قصرَ هِمَّته على تدوين الحديث مطلقاً ليُحْفَظَ لفظه، ويُستنبطَ منه الحكم، كما فعله عبيد الله بن موسى الضَّبِّي[١] وأبو داود الطَّيالِيسي وغيرهما أولاً، وثانياً أحمد بن حنبل ومن بعدَه. فإنهم أثبتوا الأحاديث من مسانيد رواتها[٢]، فيذكرون مسند أبي بكر الصديق ﷺ [مثلاً][٣]، ويُثبتون فيه كلَّ ما روَوْه عنه. ثم يذكرون بعده الصحابةَ واحداً بعد واحدٍ على هذا النَّسَق.

ومنهم من يثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليلٌ عليها، فيضعون لكلِّ حديث باباً يختصُّ به، فإن كان في معنى الصلاة ذكروه في باب الصلاة، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه فيها. كما فعل مالك في الموطأ، إلا أنه ـ لقلة ما فيه من الأحاديث ـ قلَّت أبوابُه. ثم اقتدى به من بعدَه. فلمَّا انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم، وكثُرت الأحاديث المُودَعة في كتابيهما، كثُرت أبوابُهما، واقتدى بهما من جاء بعدهما.

وهذا النوع أسهلُ مطلباً من الأول؛ لأن الإنسان قد يعرف المعنى (الذي يطلب الحديث لأجله)[٤] وإن لم يعرف راويَه، بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه. فإذا أراد حديثاً يتعلق بالصلاة، طلبه من كتاب الصلاة؛ لأن الحديث إذا أُورد في كتاب الصلاة، علم الناظر أن ذلك الحديث هو دليلُ ذلك الحكم، فلا يحتاج أن يفكر فيه، خلاف الأول.

ومنهم من استخرج أحاديثَ تتضمن ألفاظاً لغويةً، ومعانيَ مشكلةً، فوضع لها كتاباً قصَرَه على ذكر متن الحديث، وشرح غريبه وإعرابه ومعناه، ولم يتعرض لذكر الأحكام؛ كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وأبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة وغيرهما[٥].

---

(١) في كشف الظنون: «العَبْسي»، وهو كذلك في جامع الأصول.

(٢) في الكشف: «روايتها» ولعله تحريف مطبعي.

(٣) زيادة من الكشف وجامع الأصول.

(٤) ما بين القوسين ليس في الكشف ولكنه موجود في جامع الأصول أيضاً.

(٥) سيأتي الحديث عن هذه الكتب ومؤلفيها في الفصل الثاني والعشرين.

ومنهم من أضاف إلى هذا الاختيار ذكر الأحكام وآراءَ الفقهاء؛ مثل أبي سليمان حَمْد[١] بن محمد الخطَّابي في «معالم السنن»، و«أعلام السنن»، وغيره من العلماء.

ومنهم من قصد ذِكْرَ الغريب، دُون متنِ الحديث، واستخرج الكلمات الغريبة، ودوَّنها ورَتَّبها وشرَحَها؛ كما فعل أبو عُبيد أحمد بن محمد الهروي، وغيره من العلماء[٢].

ومنهم من قصَد إلى استخراج أحاديثَ تتضمَّن [ترغيباً وترهيباً، وأحاديثَ تتضمَّن][٣] أحكاماً شرعيةً غير جامعة، فدوَّنها وأخرج متونها وحْدَها، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في المصابيح[٤].

وغير هؤلاء.

ولمَّا كان أولئك الأعلام هم السابقون فيه، لم يأتِ صنيعُهم على أكمل الأوضاع، فإنَّ غرضَهم كان أولاً حفظ الحديث مطلقاً وإثباته، ودفع الكذب عنه، والنظر في طرقه، وحفظ رجاله وتزكيتهم، واعتبار أحوالهم، والتفتيش عن أمورهم، حتى قدَحُوا، وجَرَّحوا وعَدَّلوا، وأخذوا وتركوا. هذا بعد الاحتياط والضبط والتدبُّر، فكان هذا مقصدَهم الأكبرَ، وغرضَهم الأوفى. ولم يتَّسع الزمانُ لهم والعمرُ لأكثرَ من هذا الغرض الأعمِّ، والمهمِّ الأعظم، ولا رأوْا في أيامهم[٥] أن يشتغلوا بغيره من لوازم هذا الفن، التي هي كالتوابع، بل ولا يجوز لهم ذلك؛ فإن الواجب أولاً إثباتُ الذات، ثم ترتيبُ الصفات. والأصل إنما هو عينُ الحديث، ثم ترتيبُه، وتحسينُ وضعه. ففعلوا ما هو الغرضُ المتعيِّن، واخترمتهمُ المنايا قبل الفراغ والتخلِّي لما

---

(١) وقع في الأصل وكذا في الكشف: «أحمد». والصواب ما أثبته. وسيأتي الحديث عنه وعن كتبه في الفصل العشرين، والفصل التاسع والعشرين.

(٢) انظر الفصل الثامن والعشرين.

(٣) زيادة من كشف الظنون، وهما في جامع الأصول أيضاً.

(٤) سيأتي ذكره وذكر كتابه وما يتعلق به في الفصل التاسع والعشرين.

(٥) في جامع الأصول: «أديانهم».

فعله التابعون لهم، والمقتدون بهم، فتعبوا لراحةِ من بعدَهم.

ثم جاء الخلَفُ الصالح، فأحبُّوا أن يُظهروا تلك الفضيلةَ، ويُشيعوا تلك العلوم، التي أفنوا أعمارَهم في جمْعها؛ إما بإبداع ترتيبٍ، أو بزيادة تهذيب، أو اختصارٍ وتقريبٍ، أو استنباطِ حكم، وشرحِ غريبٍ.

فمن هؤلاء المتأخرين من جمع بين كتب الأولين بنوع من التصرُّف والاختصار؛ كمن جمع بين كتابي البخاري ومسلم؛ مثل أبي بكر أحمد بن محمد البَرْقَاني(١)، وأبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عُبيد الدمشقي(٢). وأبي عبد الله محمد الحُمَيدي(٣)؛ فإنهم رتَّبوا على المسانيد، دُون الأبواب، كما سبق ذكره.

وتلاهم أبو الحسن رَزين بن مُعاوية العَبْدَرِي(٤)، فجمع بين كتب

---

(١) وقع في الأصل: «الرماني»، والتصويب من كشف الظنون وجامع الأصول، وهو: الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البَرْقاني سكن بغداد (٣٣٦ ـ ٤٢٥هـ). قال الخطيب: كان البرقاني ثقة ورعاً فهماً، لم نر في شيوخنا أثبتَ منه، عارفاً بالفقه، له حظّ من علم العربية، كثير الحديث، صنف «مسنداً» ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم... إلخ.
تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٤؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٥.

(٢) استوطن بغداد بأخرة، ومات بها سنة (٤٠١هـ)، قال الخطيب: كان له عناية بصحيحي البخاري ومسلم، وعمل تعليقة أطراف الكتابين، ولم يرو من الحديث إلا شيئاً يسيراً على سبيل التذكرة. تاريخ بغداد ٦/ ١٧٣. قال الذهبي: مصنف كتاب أطراف الصحيحين، وأحد من برز في هذا الشأن. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢٨، وذكر له صاحب هدية العارفين «الجمع بين الصحيحين البخاري ومسلم» أيضاً ١/ ٧. وانظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ٤٤٧.

(٣) محمد بن أبي نصر: فُتوح بن عبد الله الحُميدي ـ نسبة إلى «حميد» أحد أجداده ـ القرطبي، الأندلسي، صاحب ابن حزم وتلميذه، ولد قبل سنة (٤٢٠هـ) استوطن بغداد ومات سنة (٤٨٨هـ). قال الذهبي: «عمِل الجمع بين الصحيحين ورتبه أحسن ترتيب».
المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٢٢؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ١٢٠؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٤٥٢. وقد طبع كتابه في أربع مجلدات.

(٤) أبو الحسن رَزين بن مُعَاوِية بن عمَّار العَبْدريُّ الأندلسيُّ السَّرقُسطي، صاحب كتاب «تجريد الصحاح». جاور بمكة دهراً، وتوفي بها سنة (٣٥٣هـ). قال الذهبي: أدخل كتابَه زياداتٍ واهيةً، لو تنزَّه عنها لأجاد. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٠٤. ذكر بروكلمان وجود نسخة منه في رامبور بالهند، وأجزاء منه في توبنجن وميونيخ. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٦٦.

البخاري، ومسلم، والموطأ لمالك، وجامع الترمذي، وسنن أبي داود، والنسائي، ورتَّب على الأبواب. إلا أن هؤلاء أودعوا متون الحديث عارية من الشرح، وكان كتاب رزين أكبَرها، وأعمَّها، حيث حوى هذه الكتب الستة، التي هي أمُّ كتب الحديث، وأشهرُها، بأحاديثها أخذ العلماء، واستدل الفقهاء، وأثبتوا الأحكام. ومصنفوها أشهرُ علماء الحديث، وأكثرُهم حفظاً، وإليهم المنتهى[(١)].

وتلاه[(٢)] الإمام أبو السعادات مبارك بن محمد، ابن الأثير الجزري، فجمع بين كتاب رزين وبين الأصول الستة بتهذيبه وترتيب أبوابه وتسهيل مطلبه وشرح غريبه في جامع الأصول[(٣)]، فكان أجمعَ ما جُمع فيه.

ثم جاء الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، فجمع بين الكتب الستة والمسانيد العشرة وغيرها في جمع الجوامع[(٤)]، فكان أعظمَ بكثير من جامع الأصول من جهة المتون، إلا أنه لم يُبالِ بما صنع فيه من جمع الأحاديث الضعيفة، بل الموضوعة.

وكان أول ما بدأ به هؤلاء المتأخرون: أنهم حذفوا الأسانيد، اكتفاءً بذكر من روى الحديث من الصحابي إن كان خبراً، وبذكر من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً. والرمز إلى المخرج؛ لأن الغرض من ذكر الأسانيد كان أولاً لإثبات[(٥)] الحديث وتصحيحه، وهذه كانت وظيفة الأولين، وقد كُفوا تلك المؤنة، فلا حاجة بهم إلى ذكر ما فرغوا منه.

ووضعوا لأصحاب الكتب الستة علامةً ورمزاً بالحروف:

---

(١) جامع الأصول ١/٤٩. وقد ذكر المؤلف كلامه نقلاً عن كشف الظنون كما صرح بذلك من قبل. وقد ذكره صاحب الكشف بشيء من التصرف في بعض الألفاظ والجمل.
(٢) الكلام ما زال لصاحب كشف الظنون.
(٣) سيأتي الحديث عنه في الفصل الحادي عشر في ذكر الجوامع إن شاء الله.
(٤) سيأتي الحديث عنه أيضاً في الفصل الحادي عشر.
(٥) كذا في الأصل والكشف.

فجعلوا للبخاري «خ»؛ لأن نسبته[١] إلى بلده أشهر من اسمه وكنيته، وليس في حروف باقي الأسماء «خاء»، ولمسلم «م»؛ لأن اسمه أشهر من نسبه وكنيته، ولمالك «ط»؛ لأن اشتهارَ كتابه بالموطأ أكثر، ولأن الميم أول حروف اسمه وقد أعطَوْها مسلماً. وباقي حروفه مشتبهة[٢] بغيرها.

وللترمذي «ت»؛ لأن اشتهاره بنسبه أكثر.

ولأبي داود «د»؛ لأن كنيته أشهر من اسمه ونسبه، والدال أشهر حروفها، وأبعدها من الاشتباه.

وللنسائي[٣] «س»؛ لأن نسبه أشهر من اسمه وكنيته، والسين أشهر حروف نسبه.

وكذلك وضعوا لأصحاب المسانيد بالإفراد، والتركيب، كما هو مسطور في الجوامع[٤].

ثم إن أحوال نَقَلَةِ الحديث في عصر الصحابة والتابعين معروفةٌ عند كل أهل بلدة؛ فمنهم بالحجاز، ومنهم بالبصرة والكوفة من العراق، ومنهم بالشام ومصر.

وكانت طريقة أهل الحجاز في الأسانيد أعلى ممَّن سواهم، وأمتن في الصحة؛ لاشتدادهم في شروط النقل من العدالة والضبط. وسيدُ الطريقة الحجازية بعد السلف: الإمام مالكُ عالمُ المدينة، ثم أصحابُه؛ مثل الشافعي، والقعنبي[٥]،

---

(١) في كشف الظنون: «نسبه».

(٢) في الأصل: «مشبهة» وفي كشف الظنون: «مشتبهة».

(٣) في الأصل: «النسائي» والمثبت من كشف الظنون.

(٤) وقد بينها السيوطي في مقدمة جمع الجوامع. وعنه في كنز العمال ١/٩ ـ ١٠. وكذا في مقدمة الجامع الصغير. فيض القدير ١/ ٢٤ ـ ٢٩. وانظر أيضاً: صحيح الجامع الصغير وزياداته ١/ ٢٦ ـ ٢٧. وكذا ضعيف الجامع الصغير وزياداته ١/ ٢٦ ـ ٢٧.

(٥) وقع في الأصل: «العُتبي»، والتصويب من كشف الظنون. وهو: عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب القَعْنَبِيُّ، أبو عبد الرحمٰن البصري، أصله من المدينة، نزل البصرة، ثم مكة، ومات بها سنة (٢٢١هـ).

وابن وهب[١]. ومن بعدهم الإمام أحمد بن حنبل.

وكتاب[٢] مالك ـ رحمة الله تعالى عليه ـ «الموطأ»، أودعه أصول الأحكام من الصحيح.

ثم عُني[٣] الحُفَّاظ بمعرفة[٤] طرق الأحاديث وأسانيدها المختلفة، وربما يقع إسنادُ الحديث من طرق متعددة عن رواة مختلفين. وقد يقع الحديث أيضاً في أبوابٍ متعددة باختلاف المعاني التي اشتمل عليها.

وجاء البخاري، فخرَّج الأحاديث على أبوابها بجميع الطرق التي للحجازيين، والعراقيين، والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه، وكرَّر الأحاديث، وفرّق الطرق والأسانيد في الأبواب.

ثم جاء مسلمٌ، فألّف مسندَه، وحَذَا فيه حَذْوَ البخاري، وجمع الطرق والأسانيد، وبوَّبه. ومع ذلك، فلم يستوعبا الصحيحَ كلَّه، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك.

ثم كتب أبو داود، والترمذي، والنَّسائي في السنن، فتوسَّعوا من الصحيح والحسن وغيرهما.

انتهى ما في الكشف[٥].

[[٦]وقال الجزائري في توجيه النظر:

= قال: اختلفت إلى مالك ثلاثين سنة، ما من حديث في الموطأ، إلا لو شئت قلت: سمعته مراراً.

قال الحافظ: ثقة عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدمان عليه في الموطأ أحداً.

سير أعلام النبلاء ١٠/٢٥٧؛ التقريب ص٥٤٧.

(١) عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي ـ مولاهم ـ أبو محمد المصري الفقيه (١٢٥ ـ ١٩٧هـ) ثقة حافظ عابد. التقريب ص٥٥٦، قال الذهبي: كان ثقة حجة حافظاً مجتهداً لا يقلد أحداً، ذا تعبد وزهد. التذكرة ١/٣٠٥. طبع من مؤلفاته كتاب «الجامع»، وكتاب «القدر».

(٢) في كشف الظنون: «وكتَبَ».

(٣) في الأصل: «أعنى» وما أثبته من كشف الظنون.

(٤) في الأصل والكشف: «المعرفة». (٥) كشف الظنون ١/٦٣٦ ـ ٦٤٠.

(٦) من هنا إلى آخر هذا الفصل وضع في الأصل بين قوسين إشارة إلى أنه إضافة من مراجع =

ولمَّا تُوفِّي النبيُّ ﷺ[1] بادر الصحابةُ إلى جمع ما كُتب (أي من القرآن) في عهده، في موضعٍ واحد، وسَمَّوْا ذلك «المصحف»، واقتصروا على ذلك، ولم يتجاوزوه إلى كتابة الحديث وجَمْعِه في موضع واحد، كما فعلوا بالقرآن. لكن صرفوا هِمَمَهم إلى نشره بطريق الرواية؛ إمَّا بنفس الألفاظ التي سمعوها منه عليه الصلاة والسلام إن بقيت في أذهانهم، أو بما يؤَدِّي معناها إن غابت عنهم. فإنَّ المقصود بالحديث هو المعنى، ولا يتعلق في الغالب حكمٌ بالمبنى، بخلاف القرآن؛ فإن لألفاظه مدخلاً في الإعجاز. فلا يجوز إبدالُ لفظٍ منه بلفظٍ آخرَ، ولو كان مرادفاً له، خشية النسيان مع طول الزمان، فوجب أن يقيَّدَ بالكتابة، ولا يُكتَفى فيه بالحفظ.

قال: ولم يزل أمرُ الحديث في عصر الصحابة، وأولِ عصر التابعين على ما ذكرنا ولمَّا أفضتِ الخلافةُ إلى من قام بحقِّها ـ عمر بن عبد العزيز ـ أمر بكتابة الحديث، وكانت مبايعتُه بالخلافة في صفرَ سنة تسع وتسعين، ووفاته لخمسٍ بقين من رجب سنة إحدى ومائة، وعاش أربعين سنة وأشهراً، وكان موتُه بالسُّمِّ. فإن بني أمية ظهر لهم أنه إن امتدت أيامُه، خرج الأمر من أيديهم، ولم يعهد به إلا لمن يصلُح له، فعاجلوه.

قال البخاري في صحيحه في كتاب العلم: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتُبْه، فإني خفت دُروس العلم وذَهاب العلماءِ[2].

وأبو بكر هذا كان نائبَ عمر بن عبد العزيز في الإمرة والقضاء على

= الكتاب، وقد وضعته بين معقوفين لإيضاح ذلك.

(١) في توجيه النظر: «عليه الصلاة والسلام».

(٢) صحيح البخاري ١/ ١٩٤، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم، وانظر أيضاً: سنن الدارمي ١/ ٤٣١، باب من رخص في كتاب العلم، رقم (٥٠٤، ٥٠٥)؛ التاريخ الصغير للبخاري ١/ ٢١٦، تقدمة الجرح والتعديل ١/ ٢١؛ المحدث الفاصل ص٣٧٣، النص (٣٤٦)؛ السنة للمروزي ص٢٧، ذكر أخبار أصبهان ١/ ٣١٢؛ المدخل للبيهقي ص٤٢٤، حديث (٧٨٢)؛ تقييد العلم ص١٠٥، ١٠٦؛ مفتاح الجنة للسيوطي ص٥٣.

المدينة، روى عن السائب بن يزيد، وعبَّاد بن تميم، وعمرو بن سُلَيم الزُّرَقي. وروى عن خالته عَمْرَةَ، وعن خالدة ابنة أنسٍ، ولها صحبةٌ. قال مالك: لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند أبي بكر بن حزم. وكتب إليه عمر بن عبد العزيز أن يكتب له من العلم ما عند عَمْرة والقاسم، فكتبه له(١). وأخذ عنه معمرٌ والأوزاعيُّ والليث ومالك وابن أبي ذئب وابنُ إسحاقَ وغيرُهم. وكانت وفاتُه ـ فيما قاله الواقدي وابن سعد وجماعة ـ سنة عشرين ومائة(٢).

وأول من دوَّن الحديث بأمر عمر بن عبد العزيز: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزُّهري المدني، أحد الأئمة الأعلام، وعالِم أهل الحجاز والشام(٣). . .

قال عبد الرزاق: سمعت معمراً يقول: كنا نرى أنَّا قد أكثرنا عن الزهري، حتى قُتل الوليد بن يزيد، فإذا الدفاتر قد حُمِلَتْ على الدَّوابِّ من خزائنه، يقول من علم الزهري(٤).

ثم شاع التدوين في الطبقة التي تلي طبقة الزهري. ولوقوع ذلك في كثيرٍ من البلاد، وشيوعه بين الناس، اعتبروه الأولَ. فقالوا: كانت

---

(١) المعرفة والتاريخ للفسوي ١/٤٤٣، التمهيد ١/٨٠ ـ ٨١.

(٢) هو: أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم بن زيد بن لَوْذان الأنصاري الخزرجي النجاري المدني. قال الذهبي: أحد الأئمة الأثبات، قيل: كان أعلمَ أهل زمانه بالقضاء، وقيل: في تاريخ وفاته (١١٧هـ) أيضاً. ينظر لترجمته: طبقات ابن سعد، القسم المتمم ص١٢٤؛ الجرح والتعديل ٩/٣٣٧؛ أخبار القضاة ١/١٣٥؛ تهذيب الكمال ٣٣/١٣٧؛ سير أعلام النبلاء ٥/٣١٣.

(٣) ولد سنة (٥٠هـ أو ٥١هـ) وتوفي سنة (١٢٥هـ) وقيل: قبل ذلك بسنة أو سنتين. قال ابن حجر: «الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه وثبته». قال أبو الزناد: «كنا نطوف مع الزهري على العلماء ومعه الألواح والصحف، يكتب كلَّ ما سمع». وفي رواية عنه قال: كنا نكتب «الحلال والحرام»، وكان ابن شهاب يكتب كل ما سمع، فلما احتيج إليه علمتُ أنه أعلمُ الناس. ينظر لترجمته ومصادرها: تهذيب الكمال ٢٦/٤١٩؛ سير أعلام النبلاء ٥/٣٢٦، وغيرها.

(٤) تذكرة الحفاظ ١/١١٢؛ سير أعلام النبلاء ٥/٣٣٤.

الأحاديثُ في عصر الصحابة وكبار التابعين غيرَ مدوَّنةٍ. فلما انتشرت العلماءُ في الأمصار، وشاع الابتداعُ، دُوِّنت ممزوجةً بأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين.

قال: ولم يزلِ التأليفُ في الحديث متتابعاً إلى أن ظهر الإمام البخاريِ، وبرع في علم الحديث، فأراد أن يجرِّدَ الصحيح ويجعلَه في كتاب على حِدَةٍ، ليخلِّصَ طالب الحديث من عَناء البحث والسؤال، فألَّف كتابه المشهور، وأورد فيه ما تبيَّن له صحتُه.

واقتفى أثرَ الإمام البخاري في ذلك الإمامُ مُسْلِم بن الحَجَّاج، ولُقِّبَ هذان الكتابان «بالصحيحين»، فعَظُم انتفاع الناس بهما، ورجعوا عند الاضطراب، إليهما.

وأُلِّفت بعدهما كتبٌ لا تحصى، فمن أراد البحثَ عنها[1]، فليرجِعْ إلى مكان ذكرِها.

انتهى ملخصاً][2].

---

(١) وقع في الأصل: «عنهما» والتصويب من توجيه النظر.

(٢) توجيه النظر ص٧ ـ ٨.

الفصل الخامس

في إثبات حجية الأحاديث النبوية ووجوب العمل بها بكتاب الله تعالى

١ - قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ﴾ [الحشر: ٧].

قال الرَّازي[١]: «يعني ما أعطاكم الرسول من الفَيْءِ، فخذوه، فهو لكم حلال. وما نهاكم عن أخذه فانتهوا، واتقوا الله في أمر الفَيْءِ، إن الله شديد العقاب على ما نهاكم عنه الرسول.

والأجود أن تكون هذه الآية عامَّةً في كل ما آتى رسولُ الله، ونهى عنه. وأمر الفَيْءِ داخلٌ في عمومه». انتهى كلامه[٢].

قلت: بل الحقُّ والصوابُ أنَّ الآيةَ عامَّةٌ في كلِّ شيءٍ يأتي به رسول الله ﷺ من أمرٍ أو نهيٍ، أو قولٍ أو فعلٍ. وإن كان السببُ خاصاً؛ فالاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب. وكلُّ شيءٍ أتانا به من الشرع، فقد أعطانا إياه، وأوصله إلينا.

فهذه الآية الكريمة نصٌّ صريحٌ في أن كل ما آتانا رسول الله صلى الله

---

(١) أبو عبد الله، فخر الدين، محمد بن عمر بن الحسن التيمي الشافعي، المفسر والمتكلم المعروف، وتفسيره يسمى «مفاتيح الغيب في تفسير القرآن». ولد في الرَّي سنة (٥٤٣هـ أو ٥٤٤هـ)، ومات بهراة سنة (٦٠٦هـ). سير أعلام النبلاء ٢١/ ٥٠٠؛ لسان الميزان ٤/ ٤٢٦؛ معجم المؤلفين ١١/ ٧٩.

(٢) تفسير الرازي ٢٩/ ٢٨٦.

عليه (وسلم) وبلَّغه إلينا، من الأوامر وغيرها، سواء كانت مذكورةً في الكتاب ـ أي: القرآن المجيد ـ أو السنة ـ أي: الأحاديث النبوية ـ الثابتة المحكمة، واجب علينا امتثالُه، والعملُ به. وكذا كلُّ ما نهانا عنه من المنهيات والمنكرات المبيَّنة في الكتاب والسنة، واجبٌ علينا الاجتنابُ منه، والانتهاءُ عنه[1].

---

(١) روى الشيخان عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به، فافعلوا منه ما استطعتم». الحديث.

هو: جزء من حديث أخرجه البخاري في الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ١٣/٢٥١، حديث (٧٢٨٨)، ومسلم ٤/١٨٣؛ الفضائل، باب توقيره ﷺ.. إلخ، حديث (١٣٣٧).

وروى النسائي عن ابن عمر وابن عباس أنهما شهدا على رسول الله ﷺ أنه نهى عن الدُّبَّاء والحَنتَم والمزفَّت والنَّقِير، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿وَمَآ﴾ ٨/٣٠٨؛ الأشربة؛ والكبرى ٥/٩٢، حديث (٥١٣٣). وهو عند مسلم وأبي داود أيضاً لكن دون ذكر الآية.

وقد أخرج مسلم ٣/١٦٧٨، اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة.. إلخ، حديث (٢١٢٥) وغيره عن عبد الله بن مسعود أنه قال: لعن الله الواشمات والمستوشمات.. إلخ، فبلغ ذلك امرأةً من بني أسد، يقال لها: أم يعقوب، وكانت تقرأ القرآن، فأتته، فقالت: ما حديث بلغني عنك أنك لعنت الواشمات.. إلخ، فقال عبد الله: وما لي لا ألعنُ من لعن رسولُ الله ﷺ، وهو في كتاب الله، فقالت المرأة: لقد قرأتُ ما بين لوحي المصحف، فما وجدته. فقال: لئن كنت قرأتيه لقد وجدتيه. قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧] الحديث.

وروى البيهقي بسنده عن شَبيب بن أبي فَضَالة المكي أن عمرانَ بن حُصَين ﷺ ذكر الشفاعة. فقال رجل من القوم: يا أبا نُجَيْدٍ، إنكم تحدثونا بأحاديثَ لم نجد لها أصلاً في القرآن. فغضب عمران، وقال للرجل: قرأتَ القرآن؟ قال: نعم. قال: فهل وجدتَ فيه صلاة العشاء أربعاً، ووجدت المغرب ثلاثاً، والغداة ركعتين، والظهر أربعاً، والعصر أربعاً؟ قال: لا. قال: فعن من أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه، وأخذناه عن رسول الله ﷺ؟ أوَجَدْتُم فيه من كل أربعينِ شاةً شاةٌ، وفي كل كذا بعيراً كذا، وفي كل كذا درهماً كذا؟ قال: لا. قال: فعن من أخذتم ذلك؟ ألستم عنا أخذتموه وأخذناه عن النبي ﷺ؟ وقال: أوَجَدْتُم في القرآن ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا۟ بِٱلْبَيْتِ ٱلْعَتِيقِ﴾ أوَجَدْتُم منه فطوفوا سبعاً، واركعوا خلف المقام؟ أوَجَدْتُم في القرآن: لا جَلَبَ ولا جنب ولا شِغار في الإسلام؟ أما سمعتمُ الله قال في كتابه: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾؟ قال عمران: فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياءَ ليس لكم بها علم. مفتاح الجنة للسيوطي ص ٩ ـ ١٠. =

فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ ولم يقل: «وما آتاكم محمد» فلفظ ﴿ٱلرَّسُولُ﴾ يدل على أن ما آتاكم الرسول، من حيث إنه رسول الله، فنحن مأمورون بأخذ ما آتانا رسولُ الله ﷺ، من قِبَل الله تعالى، أي: ممَّا أوحى الله إليه من الكتاب، ولسنا مأمورين بأخذ ما آتانا من قِبَل نفسه، أي ممَّا لم يوحَ إليه من الأحاديث.

قلنا: كل ما آتانا رسول الله ﷺ من قِبَلِ نفسه من أمر الدين، فهو ممَّا أوحى الله تعالى إليه. كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ﴾[1] [النجم: ٣، ٤].

٢ ـ وقال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران: ٣١].

= فهذه الأحاديث تبيِّن أن رسول الله ﷺ وأصحابَه حملوا هذه الآية على العموم، وأنها ليست خاصَّةً بأموال الفَيْءِ. ولذلك قال ابن كثير في تفسيرها: «وقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧]؛ أي: مهما أمركم به فافعلوه، ومهما نهاكم عنه فاجتنبوه، فإنه إنما يأمرُ بخير، وإنما ينهى عن شر. تفسير ابن كثير ٤/٣٥٨.

(١) ويدل عليه ما رواه المِقْدام بن مَعْدِي كرب، قال: قال رسول الله ﷺ: «ألَا إني أُوتيتُ القرآنَ ومِثْلَه معه، ألا يُوشِكُ رجلٌ شبعانُ على أريكتِه يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلالٍ فأحِلُّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرِّمُوه. وإن ما حَرَّم رسولُ الله كما حرَّم الله، ألا لا يحل لكمُ الحمارُ الأهلي، ولا كلُّ ذي نابٍ من السباع، ولا لُقَطَةُ معاهَد إلا أن يستغنِيَ عنها صاحبُها. ومن نزل بقوم فعليهم أن يُقْروه، فإن لم يُقْروه، فله أن يُعقِبَهم بمثلِ قِراه».

رواه أبو داود ٤/ ٢٠٠، كتاب السنة، باب لزوم السنة، حديث (٤٦٠٤)، واللفظ له؛ والترمذي ٤/٣٩٩، العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، حديث (٢٦٦٤) وآخرون. وإسناده صحيح.

وما رواه أبو رافع ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أُلفِيَنَّ أحدَكم مُتَّكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، ممَّا أمرتُ به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب الله اتبعنا، وإلا فلا».

رواه أيضاً أبو داود في الموضع المذكور، حديث (٤٦٠٥)؛ والترمذي أيضاً في الموضع المذكور، حديث (٢٦٦٣)؛ وأحمد ٣٩/ ٣٠٢، حديث (٢٣٨٧٦) وآخرون، وإسناده أيضاً صحيح.

أمَرَ الله ﷻ في هذه الآية كلَّ من يدَّعي محبَّته أن يتَّبعَ محمداً ﷺ. وما معنى اتباعُه إلا اتباعَه ﷺ في جميع أقواله وأفعاله وأحواله وهَدْيه، ومجموعُ أقواله وأفعاله وأحواله وهديه، هو المعنيُّ بالأحاديث النبوية.

فثبت أنَّ من لم يتَّبِعِ الأحاديثَ النبويةَ، ولم يَرَ العملَ بها واجباً، فهو في دعوى محبَّته لله تعالى كاذب. ومن كان في هذه الدعوى كاذباً، فهو في دعوى إيمانه بالله تعالى كاذب بلا مِرْيَةٍ[1].

٣ ـ وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيْرٞ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال الحافظ ابن جرير[2]: «واختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ﴾. فقال بعضهم: ذلك أمرٌ من الله باتِّباع سنَّته.

وقال آخرون: ذلك أمرٌ من الله بطاعة الرسول في حياته.

والصواب من القول في ذلك: أن يقال: هو أمرٌ من الله بطاعة رسوله في حياته فيما أمر ونهى، وبعد وفاته في اتِّباع سنته. وذلك أن الله عمَّ بالأمر بطاعته، ولم يخصِّصْ في[3] ذلك في حالٍ دون حالٍ، فهو على

---

(١) قال الحافظ ابن كثير: هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادَّعى محبةَ الله وليس هو على الطريقة المحمدية، فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر، حتى يتَّبعَ الشرع المحمدي والدين النبوي في جمع أقواله وأفعاله، كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رَدٌّ». تفسير ابن كثير ١/ ٣٧٢.

وقد روى الشيخان وغيرهما عن أنس ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «لا يؤمن أحدُكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده والناسِ أجمعين». البخاري ١/ ٥٨، الإيمان، باب حب الرسول ﷺ من الإيمان، حديث (١٥)؛ ومسلم ١/ ٦٧، الإيمان، باب وجوب محبة رسول الله ﷺ، برقم حديث (٤٤).

(٢) أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ) أحد الأعلام وصاحب التصانيف. قال الخطيب: له الكتاب المشهور في تاريخ الأمم والملوك، وله كتاب في التفسير الذي لم يُصَنِّفْ أحدٌ مثله، وكتاب سماه «تهذيب الآثار» لم أرَ سواه في معناه.. إلخ. تاريخ بغداد ٢/ ١٦٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٧١٠.

(٣) في التفسير: «بذلك».

العموم حتى يخصَّ ذلك ما يجب التسليمُ له(١).

قال: وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] يعني بذلك جَلَّ ثناؤه: فإن اختلفتم أيها المؤمنون في شيء من أمر دينكم أنتم فيما بينكم، أو أنتم ووُلاةُ أمرِكم، فاشتجرتم: ﴿فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ﴾ يعني بذلك: فارتادوا معرفةَ حكم ذلك الذي اشتجرتم - أنتم بينكم، أو أنتم وأولو أمركم - فيه من عند الله. يعني بذلك: من كتاب الله، فاتَّبعوا ما وجدتم. وأما قوله: ﴿وَٱلرَّسُولِ﴾ فإنه يقول: فإن لم تجدوا إلى علم ذلك في كتاب الله سبيلاً، فارتادوا معرفةَ ذلك أيضاً من عند الرسول إن كان حياً، وإن كان ميتاً، فمِنْ سنته»(٢) انتهى(٣).

[وقال الحافظ في الفتح: والنكتة في إعادة العامل في الرسول، دون أُولي الأمر، مع أن المطاع في الحقيقة هو الله تعالى، كون الذي يعرف به ما يقع به التكليف هما القرآن والسنة. فكان التقدير أطيعوا الله فيما نصَّ

---

(١) تفسير الطبري ٨/٤٩٦ طبعة آل شاكر. (٢) المصدر السابق ٨/٥٠٤.

(٣) وقال الحافظ ابن كثير: وقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]. قال مجاهد وغير واحد من السلف: أي إلى كتاب الله وسنّة رسوله، وهذا أمرٌ من الله ﷻ بأن كلَّ شيء تنازع الناس فيه من أصول الدين وفروعه أن يُرَدَّ التنازعُ في ذلك إلى الكتاب والسنّة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] فما حَكَمَ به الكتاب والسنّة وشهدا له بالصحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال. ولهذا قال تعالى: ﴿إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ [النساء: ٥٩] فدلَّ على أن من لم يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنّة، ولا يرجع إليهما في ذلك ليس مؤمناً بالله ولا باليوم الآخر. تفسير ابن كثير ١/٥٥١.

وقال الإمام ابن القيم بعد ذكر هذه الآية: فأمر الله بطاعته وطاعة رسوله، وأعاد الفعلَ إعلاماً بأن طاعة الرسول تجب استقلالاً من غير عرض ما أمر به على الكتاب، بل إذا أمر وجبت طاعته مطلقاً، سواء كان ما أمر به في الكتاب أو لم يكن فيه، فإنه إنما أوتي الكتابَ ومثلَه معه. إعلام الموقعين ١/٤٨.

وقال أيضاً: إن الناس أجمعوا أن الردَّ إلى الله سبحانه هو الردُّ إلى كتابه، والرد إلى الرسول ﷺ هو الرد إليه نفسه في حياته، وإلى سنته بعد وفاته. المصدر السابق ١/٤٩ ـ ٥٠.

وقال ميمون بن مهران في قوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾. قالوا: الرد إلى الله: إلى كتابه. والرد إلى الرسول ﷺ إذا قُبض: إلى سنته. مفتاح الجنة ص٢٠.

عليكم في القرآن، وأطيعوا الرسول فيما بيَّن لكم من القرآن، وما ينصُّه عليكم من السُنَّة. أو المعنى: أطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبَّد بتلاوته، وأطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن. انتهى][(١)].

٤ ـ وقال الله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤].

دلت هذه الآية على أنه ﷺ كان مبيِّناً لمجملات القرآن ومفسِّراً لمشكلاته، وليس بيانه وتفسيره ﷺ إلا في أحاديثه، فكلُّ حديث ورد في الصلاة، فهو بيانٌ وتفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣][(٢)].

وكل حديث جاء في الزكاة، فهو بيانٌ وتفسيرٌ لقوله: ﴿وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [البقرة: ٤٣][(٣)].

وكل حديث جاء في الصوم، فهو بيانٌ وتفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وكل حديث ورد في الحج، فهو بيانٌ وتفسيرٌ لقوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا۟ ٱلْحَجَّ وَٱلْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦]. وهكذا.

ومن المعلوم أن الأخذ ببيانه ﷺ لمُجْمَلات القرآن، وتفسيره لمشكلاته، والعمل بمقتضاه واجب علينا، فالأحاديث النبوية بأسرها واجبةُ الأخذِ والعملِ، فإنها كلُّها بيانٌ وتفسيرٌ لكتاب الله تعالى[(٤)].

---

(١) هذه الفقرة في الأصل بين قوسين. وهذا يعني أنها من زيادات المراجع. وكلام الحافظ هذا في فتح الباري ١٣/١١١، كتاب الأحكام، باب قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].. إلخ.

(٢) وأماكن أخرى.

(٣) الآية المذكورة آنفاً وأماكن أخرى.

(٤) قال الإمام محمد بن نصر المروزي (ت٢٩٤هـ) في كتابه العظيم «السنّة»:
«وجدت أصول الفرائض كلها لا يعرف تفسيرها ولا يمكن (في الأصل: «ولا تنكر!») تأديتُها، ولا العمل بها إلا بترجمة من النبي ﷺ وتفسير منه، من ذلك: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد. قال الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتْ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ كِتَٰبًا مَّوْقُوتًا﴾ =

....

= [النساء: ١٠٣] فأجمل فرضها في كتابه ولم يفسِّرها، ولم يخبرْ بعددها وأوقاتها، فجعل رسولَه هو المفسِّرَ لها والمبيِّنَ عن خصوصها وعمومها وعددها وأوقاتها وحدودها. وأخبر النبي ﷺ أن الصلاة التي افترضها الله هي خمسُ صلوات في اليوم والليلة، في الأوقات التي بيّنها وحدّدها، فجعل صلاة الغداةَ ركعتين، والظهر والعصر والعشاء أربعاً أربعاً. والمغرب ثلاثاً، أخبر أنها على العقلاء البالغين من الأحرار والعبيد، ذكورِهم وإناثهم إلا الحُيَّضَ، فإنه لا صلاة عليهنَّ، وفرّق بين صلاة الحضر والسفر، وفسَّر عدد الركوع والسجود والقراءة وما يُعمَلُ فيها من التحريم بها وهو التكبير، إلى التحليل منها وهو التسليم.

وكذلك فسّر النبي ﷺ الزكاةَ بسنّته، فأخبر أن الزكاة إنما تجب في بعض الأموال دون بعض، على الأوقات والحدود التي حدّها وبيّنها، فأوجب الزكاة في العين من الذهب والفضة، والمواشي من الإبل والغنم والبقر السائمة، وفي بعض ما أخرجت الأرض دون بعضٍ، وعفا عن سائر الأموال، فلم يوجب فيها الزكاة، ولم يوجب الزكاة فيما أوجبها فيه من الأموال ما لم تبلغ الحدود التي حدّها. فقال: ليس في أقلَّ من خمسِ أواقٍ من الوَرِقِ صدقةٌ، ولا في أقلَّ من خمسةِ أوْسُقٍ صدقةٌ، ولا في أقلَّ من خمس ذَوْدٍ صدقةٌ، ولا في أقلَّ من أربعينَ من الغنم صدقةٌ، ولا في أقلَّ من ثلاثين من البقر. وبيّن أن الزكاة إنما تجب على من وجبت عليه إذا حال عليه الحول، من يوم يملك ما تجب فيه الزكاة، ثم تجب عليه في المستقبل من حولٍ إلى حولٍ، إلا ما أخرجت الأرض، فإن الزكاة تُؤخَذُ ممّا وجب فيه الزكاة منه عند الحصاد والجِدَاد، وإن لم يكن الحولُ حال عليه، ثم إنْ بقي بعد ذلك سنين لم يجب عليه غيرُ الزكاة الأولى. كل ذلك مأخوذ عن سنّة رسول الله ﷺ، غيرُ موجود في كتاب الله بهذا التفسير.

وكذلك الصيام، قال الله تبارك وتعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣]. فجعل ﷺ فرض الصيام على البالغين من الأحرار والعبيد، ذكورهم وإناثهم إلا الحُيَّضَ، فإنهن رفع عنهن الصيام، فسوّى بين الصيام والصلاة في رفعها عن الحائض، وفرّق بينهما في القضاء، فأوجب عليهنَّ قضاء الصيام، ورفع عنهن قضاء الصلاة، وبيّن أن الصيامَ هو الإمساكُ بالعزم على الإمساك عمّا أمر بالإمساك عنه من طلوع الفجر إلى دخول الليل. السنّة ص٣١ ـ ٣٣.

وكذلك الحج، افترض الله الحجَّ في كتابه، فقال: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلۡبَيۡتِ مَنِ ٱسۡتَطَاعَ إِلَيۡهِ سَبِيلٗا﴾ [آل عمران: ٩٧]. فبيّن رسول الله ﷺ المبيِّن عن الله مراده أن الحج لا يجب في العمر إلا مرةً واحدة... وقال الله ﷻ: ﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ ٱلۡحَجَّ﴾ [البقرة: ١٩٦] فبيّن النبي ﷺ بسنّته أن فرْضَ الحج هو: الإهلالُ، وفسّر الإهلالَ ومواقيت الحج والعمرة جميعاً، وبيّن ما يلبس المحرِمُ مما لا يلبِسه، وغير ذلك من أمور الحج مما ليس بيانه في كتاب الله. المصدر السابق ص٣٥ ـ ٣٦. =

٥ - [وقال الله تعالى:[١] ﴿مَن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

«فيه أن طاعةَ الرسول ﷺ هي طاعةُ الله بعينها، وفي هذا من النداء بشرف رسول الله ﷺ وعُلُوِّ شأنه، وارتفاعِ مرتبته ما لا يقادر قدره، ولا يُبلغ مداه. ووجْهُه أن الرسول لا يأمر إلا بما أَمر الله به، ولا ينهى إلا ما نهى عنه. ولولا بيانُه ﷺ ما كنَّا نعرف كلَّ فريضة في كتاب الله؛ كالحجِّ، والصلاة والزكاة، والصوم، كيف نأتيها. وقال الحسن: جعل الله طاعةَ رسوله طاعتَه، وقامت به الحجةُ على المسلمين». ذكره صاحب[٢] فتح البيان[٣].

وقال الحافظ ابن كثير: «يخبر تعالى عن عبدِه ورسولِهِ محمد ﷺ بأن من أطاعه فقد أطاع الله، ومن عصاه فقد عصى الله. وما ذاك إلا لأنه ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يُوحَى». انتهى[٤].

وفيه إشارة إلى العمل بالحديث؛ لأن طاعةَ الرسولِ لا تتحقَّق إلا إذا عمِلَ بقوله، واقتدى بفعله، وذلك لا يتأتَّى إلا باتِّباع سنته، والاعتصامِ بحديثه؛ فالقرآن داعٍ إلى العمل بالسنة؛ أي الحديث، كما أن السنة تدعو إلى العمل بالقرآن والاعتصام به[٥].

= وقد ذكر الإمام المروزي أمثلةً أخرى من هذا القبيل في مختلف أحكام الشريعة، فمن الممكن الرجوع إليه. وهو كتاب مهمٌّ في بابه.
وذكر الإمام الشافعي أيضاً أمثلةً عدةً من هذا النوع في كتابه العظيم «الرسالة» ص٢٨ - ٣٠. ثم قال: ولهذا أشباهٌ كثيرةٌ في القرآن والسنّة. ثم فصّل القول فيها في ص١٧٦ - ٢١٠، ويمكن الاطلاع عليه هناك.

(١) من هنا إلى آخر هذا الفصل وضع بين قوسين. مما يدل أنه من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) العلّامة النواب أبو الطيب صديق حسن خان القنوجي اليوفالي (١٢٤٨ - ١٣٠٧هـ) صاحب المؤلفات الكثيرة والشهيرة؛ منها: «فتح البيان في تفسير القرآن»؛ و«أبجد العلوم»؛ و«الحطة في ذكر الصحاح الستة»، وغيرها.

(٣) فتح البيان ٣/ ١٨٥.

(٤) تفسير ابن كثير ١/ ٥٦٢.

(٥) قال الإمام الشافعي: فكلُّ من قَبِل عن الله فرائضَه في كتابه: قَبِل عن رسول الله سُنَنَه، بفرض الله طاعة رسولِه على خلقه، وأن ينتهوا إلى حكمه، ومن قَبِل عن رسول الله فعن الله قَبِل، لما افترض اللهُ من طاعته. الرسالة ص٣٣. =

٦ - وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٤].

أمر المؤمنون باستجابة اللهِ ورسولِه، والأمرُ للوجوب. والاستجابة لهما هي قَبولُ ما أَمَرا به، ونهيا عنه، في الكتاب والسنة، والعمل بمقتضاهما. ولا ريب أن الله ورسوله دَعَوَا الأمةَ جميعَها، حاضرها وغائبها، إلى التمسك بالثّقلين (أي الكتاب والسنة)، والاعتصام بهذين الأصلين النيِّرين[1].

٧ - وقال الله تعالى: ﴿لَّا تَجْعَلُوا۟ دُعَآءَ ٱلرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَآءِ بَعْضِكُم بَعْضًا ۚ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنكُمْ لِوَاذًا ۚ فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

فيه أن دعاءَ الرسول ﷺ ليس كدعاءِ آحادِ الأمة، بل هو أعظمُ خطراً، وأجلُّ قدْراً، من دعوات سائر الخلق، فإذا دعا أحداً تعيَّن عليه الإجابة.

= وقد وردت أحاديثُ عدّةٌ عن النبي ﷺ تؤكد هذا المعنى؛ فمنها: عن أبي هريرة ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «كلُّ أمتي يدخلون الجنةَ إلا من أبى». قالوا: يا رسول الله، ومن يأبى؟ قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني، فقد أبى».

رواه البخاري ١٣/٢٤٩، الاعتصام، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ، حديث (٧٢٨٠)؛ وأحمد ١٤/٣٤٢، حديث (٨٧٢٨).

ومنها: ما رواه جابر ﷺ قال: جاءت ملائكةٌ إلى النبي ﷺ وهو نائم، فقال بعضهم: إنه نائمٌ، وقال بعضهم: إن العينَ نائمةٌ والقلبَ يقظان، فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً. قال: فاضربوا له مثلاً. فقال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: إن العينَ نائمةٌ والقلب يقظان، فقالوا: مَثَلُه كمَثَلِ رجلٍ بنى داراً، وجعل فيها مأدُبَةً وبعث داعياً، فمن أجاب الداعيَ دخل الدار وأكل من المأدُبة، ومن لم يُجِبِ الداعيَ لم يدخل الدارَ ولم يأكل من المأدُبة، فقالوا: أوِّلوها يفقهْهَا، فقال بعضهم: إنه نائم. وقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: فالدارُ الجنة، والداعي محمد ﷺ، فمن أطاع محمداً ﷺ فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً ﷺ فقد عصى الله، ومحمد فرّق بين الناس.

رواه البخاري أيضاً في الموضع المذكور، حديث (٧٢٨١)، وذكر البخاري أحاديث أخرى تدل على هذا المعنى فليرجع إليه.

(١) وقال رسول الله ﷺ: «تركتُ فيكم شيئين لن تضلُّوا ما تمسكتم بهما، كتابَ الله وسنّتي، ولن يتفرّقا حتى يَرِدَا عليَّ الحوضَ». أخرجه مالك مرسلاً، والحاكم مسنداً، وصححه.

ولا ريب أنه ﷺ قد دعا أمّته إلى التمسُّك بكتاب الله وسنته في غير موضعٍ منها. فتعيَّن على جميع الأمة أن يجيبوه، ولا يقعُدوا عن استجابته. ودعاؤه ﷺ إياهم باقٍ إلى يوم بقاءِ الأحاديث في الأمَّهات السِّتِّ وغيرها. وبقاءِ القرآن في الدنيا إلى قيام الساعة. لا يبرأُ ذِمَّةُ أحدٍ من الأمة من إجابة دعوته في أيِّ عصرٍ وقُطرٍ عند وجود هذه الكتب بين ظهراني العلماء من سائر أصنافهم على اختلاف مذاهبهم، وتبايُن مشاربهم. فمن لم يُجب داعيَ الله، فهو الخاسرُ في الدنيا والآخرة[1].

٨ ـ وقال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ۝١ [يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَرۡفَعُوٓاْ أَصۡوَٰتَكُمۡ فَوۡقَ صَوۡتِ ٱلنَّبِيِّ وَلَا تَجۡهَرُواْ لَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ كَجَهۡرِ بَعۡضِكُمۡ لِبَعۡضٍ أَن تَحۡبَطَ أَعۡمَٰلُكُمۡ][2] وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ١، ٢].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: «هذه آدابٌ[3] أدَّب الله تعالى بها عبادَه المؤمنين فيما يعاملون به الرسولَ ﷺ، من التَّوقير، والاحترام، والتَّبجيل والإعظام، فقال تبارك وتعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ﴾ أي: لا تُسرعوا في الأشياء بين يديه؛ أي: قبله، بل كونوا تَبَعاً له في جميع الأمور، حتى يدخُلَ في عموم هذا الأدب الشرعي حديثُ معاذٍ رضي الله عنه حيث قال له النبي ﷺ، حين بعثه إلى اليمن: «بِمَ تحكُمُ؟ قال: بكتاب الله تعالى. قال ﷺ: فإن لم تجدْ؟ قال: بسنة رسول الله ﷺ. قال له النبي ﷺ: فإن لم تجدْ؟ قال رضي الله عنه: أجتهدُ رأيي، فضرب في صدره وقال: الحمدُ لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله لِمَا يُرضي رسول الله ﷺ». وقد رواه

---

(١) قال الشوكاني: أي: لا تجعلوا دعوتَه إياكم كالدُّعاء من بعضكم لبعضٍ في التساهل في بعض الأحوال عن الإجابة، أو الرجوع بغير استئذان، أو رفع الصوت. فتح القدير ٤/ ٥٨. وذكر في تفسيرها أقوالاً أخرى يمكن الاطلاع عليها هناك.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من المصحف الشريف، لإكمال نص الآي. وكان في الأصل: «إلى قوله: ﴿وَأَنتُمۡ لَا تَشۡعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]».

(٣) في التفسير: «آيات».

أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه[١].

فالغرض منه أنه أخَّر رأيَه ونظره واجتهاده، إلى ما بعد الكتاب والسنة. ولو قدَّمَه قبل البحث عنهما، لكان من باب التقديم بين يدي الله ورسوله.

قال عليُّ بن طلحة[٢] عن ابن عباس ﷺ: ﴿لَا تُقَدِّمُوا۟ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات: ١]: لا تقولوا خلاف الكتاب والسنة.

وقال العَوْفي[٣] عنه: نُهوا أن يتكلَّموا بين يديّ كلامه.

وقال مجاهد[٤]: لا تفتاتوا[٥] على رسول الله ﷺ بشيءٍ حتى يقضِيَ الله تعالى على لسانه.

---

(١) أخرجه أحمد ٥/ ٢٣٠، ٣٦/ ٣٣٣، حديث (٢٢٠٠٧)، ٥/ ٢٣٦، ٣٦/ ٣٨٢، حديث (٢٢٠٦١)، ٥/ ٢٤٢، ٣٦/ ٤١٦، حديث (٢٢١٠٠)؛ وأبو داود ٣/ ٣٠٣، الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء، حديث (٣٥٩٢، ٣٥٩٣)؛ والترمذي ٣/ ٩، الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، حديث (١٣٢٧، ١٣٢٨)؛ وابن ماجه ١/ ٢١، المقدمة، باب اجتناب الرأي والقياس، حديث (٥٥٥) بألفاظ مختلفة.
وأخرجه أيضاً: ابن أبي شيبة ٧/ ٢٣٩، البيوع والأقضية، باب في القاضي ما ينبغي أن يبدأ به؛ والدارمي ١/ ٢٦٧، المقدمة، باب انقياد ما فيه من الشدة، حديث (١٧٠) وآخرون.
وإسناده ضعيف. وقد ضعَّفه البخاري، والترمذي، والعقيلي، وابن عدي، والدارقطني وغيرهم. وقَبِلَه بعضُهم لشهرته؛ منهم: الخطيب البغدادي، وابن القيم كما في إعلام الموقعين ١/ ٢٠٢ وغيرهم.
وقد بسطت القول فيه في تخريجي لأحاديث القسم الرابع من سنن أبي داود برقم (٧٥٤، ٧٥٥).

(٢) مولى بني العباس، سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، صدوق، قد يخطئ، مات سنة (١٤٣هـ). التقريب (٦٩٨). وقال في التهذيب: روى عن ابن عباس ولم يسمع منه، بينهما مجاهد ٧/ ٣٣٩.

(٣) عطية بن سعد بن جُنادة العوفي، الكوفي، صدوق، يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، مات (١١١هـ). التقريب (٦٨٠).

(٤) مُجاهد بن جَبْر المكي، تابعي، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، مات سنة (١٠١هـ) أو بعدها. التقريب (٩٢١).

(٥) افتأت برأيه وبأمره افتئاتاً: انفرد، واستبدَّ به، وتُخفَّفُ الهمزة فيقال: افتات افتياتاً. المعجم الوسيط ٢/ ٦٧.

وقال الضَّحَّاك[١]: لا تقضُوا أمراً دون الله ورسوله من شرائع دينكم.

وقال سفيان الثوري[٢]: «لا تقدموا بين يدي الله ورسوله بقولٍ ولا فعلٍ». انتهى[٣].

٩ ـ وقال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال الحافظ ابن كثير: «هذه الآية عامة في جميع الأمور، وذلك أنه إذا حكم الله ورسوله بشيء، فليس لأحدٍ مخالفتُه، ولا اختيارَ لأحدٍ ها هنا ولا رأي، ولا قول. كما قال تبارك وتعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]».

وفي الحديث: «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكونَ هواه تبَعاً لِمَا جئت به»[٤].

---

(١) الضحَّاك بن مزاحم الهلالي، الخراساني، صدوق، كثير الإرسال، (ت بعد ١٠٠هـ). التقريب (٤٥٩). وفي التهذيب: أنه لم يلق ابن عباس، وإنما لقي سعيد بن جبير بالري فأخذ عنه التفسير ٤٠/٤٥٣.

(٢) سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس، مات (١٦١هـ). التقريب (٣٩٤).

(٣) تفسير ابن كثير ٤/٢٢٠.

(٤) أخرجه ابن أبي عاصم في السنّة ١/٤٥، حديث (١٥)، تحقيق الجوابرة. والحسن بن سفيان في الأربعين ص٥١، حديث (٩)؛ وابن بطة في الإبانة ١/٣٨٧، حديث (٢٧٩)؛ والبيهقي في المدخل ص١٨٨، حديث (٢٠٩)؛ والخطيب في تاريخ بغداد ٤/٣٦٩؛ والبغوي في شرح السنّة ١/٢١٢، حديث (١٠٤)، وغيرهم بلفظ: «لا يؤمن أحدكم..» إلخ.
وقال النووي في الأربعين: حديث حسن صحيح، رويناه في كتاب الحجة بإسناد صحيح ص١٠٤.
وأعلّه ابن رجب بنُعَيم بن حماد في إسناده، وغيره. جامع العلوم والحكم ٢/٣٩٣.
وضعّفه الشيخ الألباني أيضاً في تخريج السنّة ١/١٢؛ وفي تعليقه على المشكاة ١/٥٩، حديث (١٦٧).

ولهذا شدَّد في خلاف ذلك؛ فقال: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]. انتهى[(١)].

١٠ ـ وقال الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال الحافظ ابن كثير: هذه الآية الكريمة أصلٌ كبيرٌ في التأسّي برسول الله ﷺ، في أقواله وأفعاله، وأحواله. ولهذا أمر تبارك وتعالى الناسَ بالتأسي بالنبي ﷺ يومَ الأحزاب في صبره ومصابرته، ومرابطته ومجاهدته، وانتظارِه الفرجَ من ربِّه ﷻ، صلوات الله وسلامه عليه، دائماً إلى يوم الدين. ولهذا قال تعالى للذين تَقَلَّقُوا وتَضَجَّروا وتزلزلوا، واضطربوا في أمرهم يومَ الأحزاب: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ أي: هلا اقتديتم به وتأسَّيتم بشمائله ﷺ. انتهى[(٢)].

١١ ـ وقال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

قال الحافظ ابن كثير في تفسيره: يُقسم الله تعالى بنفسه الكريمةِ المقدَّسةِ: أنه لا يؤمن أحدٌ حتى يُحكِّم الرَّسولَ ﷺ في جميع الأمور. فما حَكَمَ به فهو الحقُّ الذي يجب الانقيادُ له باطناً وظاهراً، ولهذا قال: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ أي: إذا حكَّموك يطيعونك في بواطنهم، فلا يجدوا في أنفسهم حَرَجاً ممَّا حكمْتَ به، وينقادون له في الظاهر والباطن، فيسلِّموا لذلك تسليماً كليّاً من غير ممانعة، ولا مدافعةٍ، ولا منازعةٍ، كما ورد في الحديث. «والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدُكم حتى يكونَ هواه تَبَعاً لما جئتُ به»[(٣)]. انتهى[(٤)].

---

(١) تفسير ابن كثير ٣/ ٥١١.
(٢) تفسير ابن كثير ٣/ ٤٩٤.
(٣) تقدم تخريجه قبل قليل.
(٤) تفسير ابن كثير ١/ ٥٥٣.

وقال الرازي في تفسيره الكبير: «ظاهر الآية يدلُّ على أنه لا يجوز تخصيصُ النَّصِّ بالقياس؛ لأنه يدلُّ على أنه يجب متابعةُ قولِه وحكمِه على الإطلاق، وأنه لا يجوزُ العدولُ منه إلى غيره. ومثلُ هذه المبالغة المذكورة في هذه الآية قلَّما يُوجَدُ في شيءٍ من التكاليف. وذلك يُوجِبُ تقديمَ عمومِ القرآن والخبر على حكم القياس. وقوله: ﴿ثُمَّ لَا يَجِدُواْ . . .﴾ [النساء: ٦٥] إلى آخره مُشعرٌ بذلك؛ لأنه متى خطر بباله قياسٌ يُفضي إلى نقيض مدلول النص، فهناك يحصل الحرج في النفس، فبيَّن تعالى أنه لا يكمُل إيمانُه إلا بعد أن لا يلتفتَ إلى ذلك الحرج، ويسلِّمَ النص تسليماً كلياً». انتهى(١).

والآيات في هذا المعنى كثيرة. وفيما ذكرنا كفايةٌ لمن له دراية](٢).

---

(١) تفسير الرازي ١٠/ ١٦٥.

(٢) ومن الآيات التي ذكرها الإمام الشافعي ﷺ في كتابه «الرسالة» للاستدلال بها على وجوب طاعة رسول الله ﷺ مقرونة بطاعة الله ومذكورة وحدها:

١ ـ ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩].

٢ ـ ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [الفتح: ١٠].

٣ ـ ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ ٱللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

قال الشافعي: فأعلمهم (أي الله) أنَّ بيعتَهم رسولَه بيعتُه، وكذلك أعلمهم أن طاعتَهم طاعتُه. الرسالة ص٨٢.

٤ ـ ﴿وَإِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ ۝٤٨ وَإِن يَكُن لَّهُمُ ٱلْحَقُّ يَأْتُوٓاْ إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ۝٤٩ أَفِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَمِ ٱرْتَابُوٓاْ أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُۥ بَلْ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ۝٥٠ إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥١ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [النور: ٤٨ ـ ٥٢].

قال الشافعي: فأعلَمَ اللهُ الناسَ في هذه الآية أن دعاءهم إلى رسول الله ليحكم بينهم: دعاءٌ إلى حكم الله؛ لأن الحاكم بينهم رسولُ الله. وإذا سلَّموا لحكم رسول الله، فإنما سلَّموا لحكمه بفرض الله. وأنه أعلمهم أن حُكمَه حُكمُهُ. . . فأحكم فرضَه بإلزام خلقه طاعة رسوله، وإعلامِهم أنها طاعتُه. فجمع لهم أنْ أعلمهم أن الفرض عليهم اتِّباعُ أمره وأمرِ رسولِه، وأن طاعةَ رسولِه طاعتُه، ثم أعلمَهم أنه فرض على رسوله اتباعَ أمرِه جلَّ ثناؤه. الرسالة ص٨٤ ـ ٨٥.

=

....

= ومن الآيات الدالة على وجوب طاعة الرسول ﷺ:
- ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣٢].
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦].
- ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [المائدة: ٩٢].
- ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ۝١٣ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء: ١٣، ١٤].
- ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: ٣، ٤].
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ [محمد: ٣٣].
والآيات في هذا الباب كثيرة، بل قد نصّ الإمام الشوكاني أن الآيات الدالة على هذا المعنى في الجملة أكثر من ثلاثين آية. شرح الصدور ص١٠.
وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وقد أوجب الله طاعة الرسول على جميع الناس في قريب من أربعين موضعاً من القرآن». رفع الملام عن الأئمة الأعلام ص١٤٢.

* * *

الفصل السادس

في أن حَمَلَةَ العلم في الإسلام أكثرهم العجم

«وذلك(١) من الغريب الواقع؛ لأن علماء المِلَّةِ الإسلامية في العلوم

---

(١) من كلام العلّامة ابن خلدون في مقدمته، حيث قال: «الفصل الثاني والأربعون: في أن العلماء من بين البشر أبعد عن السياسة ومذاهبها». ثم بعد قليل قال: «الفصل الثالث والأربعون: في أن حَمَلَةَ العلم في الإسلام أكثرهم العجم» ص٦٢٧، ثم ص٦٢٨ ـ ٦٣٠. وذكره عنه صاحب كشف الظنون ١/ ٤٠ ـ ٤٢ بشيء من الاختصار والتصرف. وعنه أخذه المؤلف ﷺ كما سيذكره عند نهايته. وذكره أيضاً صديق حسن خان في أبجد العلوم ١/ ٢٢٩ ـ ٢٣١؛ وفي الحطة ص٥٧ ـ ٥٨.

وذكر الدكتور شوقي ضيف في كتابه «تاريخ الأدب العربي» ج٣، العصر العباسي الأول. كيف أسرعت الشعوب العجمية المفتوحة إلى تعلُّم لغة القرآن الكريم والتأثر بها، فقال:

«وقد أسرع من أسلموا من الشعوب المفتوحة أيضاً إلى تعلُّم لغة القرآن الكريم والحديث النبوي، فلم يمْضِ نحوُ قرن حتى أخذت العربيةُ تَسُودُ في كل أنحاء العالم الإسلامي، لا بين المسلمين وحدَهم، بل أيضاً بين غيرهم ممَّن بقي على دينه القديم، لا في البيئات التي كانت قد أخذت تستعرب في العصر الجاهلي: بيئات العراق والجزيرة والشام فحسب، بل أيضاً في البيئات النائية: في إيران وخراسان ومصر وبلاد المغرب...». إلى أن قال:

«وقد أقبل الفرس على التعرُّب إقبالاً منقطع النظير، فقد أكبُّوا على تعلُّم العربية حتى أتقنوها، واتخذوها سريعاً للتعبير عن عقولهم ووجداناتهم بحيث لا تكاد تتقدم في العصر العباسي حتى يصبح جمهور العلماء والكُتَّاب والشعراء منهم. فهم يُقبلون على درس الشريعة الإسلامية، ويتألق فيها نجم أبي حنيفة وتلاميذِه، وهم يُقبلون على جمع العربية وتدوين أصولها النحوية على ما هو معروف عن سيبويه، وهم يُقبلون على إحسان صناعة الكتابة على نحو ما هو معروف عن ابن المقفع، وهم يُقبلون على الشعر بحيث يصبح أعلامُه النابهون منهم على نحو ما هو معروف عن بشار وأبي نواس» ص٩٠ ـ ٩١.

وقد روى مسلم في صحيحه بإسناده أن نافع بن عبد الحارث لقي عمرَ بعُسفان، وكان عمر يستعملُه على مكة. فقال: من استعملتَ على أهل الوادي؟ فقال: ابن أَبْزَى، قال: ومن ابنُ أبزى؟ قال: مولىً من موالينا. قال: فاستخلفت عليهم مولىً؟ قال: إنه قارئ لكتاب الله ﷻ، وإنه عالم بالفرائض. قال عمر: أما إن نبيَّكم ﷺ قد قال: «إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين». صحيح مسلم ١/ ٥٥٩، حديث (٨١٧).

الشرعية والعقلية، أكثرُهُمُ العجمُ، إلا في القليل النادر، وإن كان منهم العربيُّ في نسبته، فهو أعجميٌّ في لغته. والسبب في ذلك أن المِلَّة في أولها لم يكن فيها علْمٌ ولا صناعةٌ لمقتضى أحوال البداوة. وإنما أحكام الشريعة كان الرجال ينقلونها في صدورهم، وقد عرفوا مأخذَها من الكتاب والسنة بما تلقَّوْه من صاحب الشرع وأصحابه، والقومُ يومئذٍ عرب لم يعرفوا أمر التعليم والتدوين، ولا دعتْهُم إليه حاجةٌ إلى آخر عصر التابعين كما سبق. وكانوا يسمُّون المختصين بحمل ذلك ونقله «القرَّاء»، فهم قرَّاء[1] كتاب الله ﷻ، والسنةِ المأثورة التي هي ـ في غالب موارده ـ تفسيرٌ له وشرح.

فلمَّا بَعُدَ النقلُ من لَدُنْ دولة الرشيد احتيج إلى وضع التفاسير القرآنية، وتفسير الحديث، مخافةَ ضياعِه. ثم احتيج إلى معرفة الأسانيد وتعديل الرواة، ثم كثُر استخراج أحكام الواقعات من الكتاب والسنة، وفسد مع ذلك اللسان، فاحتيج إلى وضع القوانين النحوية، وصارت العلوم الشرعية كلُّها مَلَكَاتٍ في الاستنباط والتنظير والقياس، واحتاجت إلى علوم أخرى هي وسائلُ لها، كقوانين العربية، وقوانينِ الاستنباط والقياس، والذبِّ عن العقائد بالأدلة، فصارت هذه الأمور كلُّها علوماً محتاجةً إلى التعليم، فاندرجت في جملة الصنائع. والعرب أبعدُ الناس عنها.

فصارت العلوم لذلك حضريةً، والحضر هم العجم أو مَن في معناهم؛ لأن أهل الحواضر تَبَعٌ للعجم في الحضارة وأحوالها من الصنائع والحِرَف؛ لأنهم أقومُ على ذلك، للحضارة الراسخة فيهم منذ دولة الفرس.

فكان صاحب صناعة النحو سيبويه[2] والفارسي[3] ....

(١) في الكشف: «الكتاب الله».

(٢) أبو بِشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر الفارسيُّ، ثم البصري، أحد أئمة النحو المشهورين. من آثاره: «كتاب سيبويه في النحو». و«سيبويه» لقب له، معناه بالفارسية، «رائحة التفاح». مات سنة (١٨٠هـ) على الأصح، وعاش نحواً من أربعين عاماً. نزهة الألباء ص٦٠، إنباه الرواة ٢/٣٤٦، سير أعلام النبلاء ٨/٣٥١.

(٣) أبو علي، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي الفسوي، من أئمة النحو، من تلاميذ =

والزَّجَّاج[١] كلهم عجم في أنسابهم، اكتسبوا اللسان العربي بمخالطة العرب، وصيَّروه قوانينَ لِمَنْ بعدَهم.

وكذلك حَمَلَةُ الحديث وحُفَّاظُه أكثرُهم عجمٌ، أو مستعجمون باللغة، وكان علماءُ أصول الفقه كلُّهم عجماً، وكذلك جُمْلَةَ أهل الكلام، وأكثرُ المفسِّرين. ولم يقُمْ بحفظ العلم وتدوينه إلا الأعاجمُ.

وأمَّا العرب الذين أدركوا هذه الحضارة وخرَجوا إليها عن البداوة، فشَغَلَتْهُم الرياسة في الدولة العباسية، وما دفعوا إليه من القيام بالملك عن القيام بالعلم، مع ما يلحقُهم من الأَنَفَةِ عن انتحال العلم؛ لكونه من جملة الصنائع، والرؤساء يستنكفون عن الصنائع.

وأما العلوم العقليَّة، فلم تظهر في المِلّة إلا بعد أن تميَّز حَمَلَةُ العلم ومؤلفوه، واستقر العلم كلُّه صناعةً، فاختصت بالعجم، وتركها العرب، فلم يحملْها إلا المستعربون[٢] من العجم». كذا في كشف الظنون[٣].

وقال الحافظ ابن الصلاح[٤] في مقدمته ص١٩٩[٥]:

رُوينا عن الزُّهري، قال: قدِمْتُ على عبد الملك بن مروان[٦] فقال: من أين قدمتَ يا زُهريُّ؟ قلت: من مكةَ. قال فمن خَلَّفْتَ بها يسود أهلَها؟

= الزَّجاج، وشيوخ ابن جني، صاحب التصانيف (٢٨٨ ـ ٣٧٧هـ). نزهة الألباء ص٣١٥، بغية الوعاة ١/٤٩٦، معجم المؤلفين ٣/ ٢٠٠.

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن السَّرِي بن سهل الزَّجاج، كان يخرُط الزجاجَ، ثم تعلَّم النحو وبرع فيه. من مؤلفاته: كتاب «فعلت وأفعلت»، و«الفرق بين المؤنث والمذكر» وغيرهما، مات (٣١١هـ). نزهة الألباء ص٢٤٤، بغية الوعاة ١/ ٤١١، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٤٥.

(٢) في كشف الظنون: «المعربون».

(٣) ١/ ٤١ ـ ٤٢.

(٤) تقي الدين أبو عمرو عثمان بن صلاح الدين عبد الرحمٰن الكردي الشهرزوري الموصلي (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ) صاحب كتاب «علوم الحديث» الشهير بـ«مقدمة ابن الصلاح». سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٤٠.

(٥) ص٣٦٠، من طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

(٦) الخليفة الأموي المعروف، مات سنة (٨٦هـ)، وكانت دولته إحدى وعشرين سنة. دول الإسلام للذهبي ١/ ٧٥؛ تاريخ الخلفاء ص٢٠٠.

قلتُ: عطاء بن أبي رباح[١]، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت من الموالي. قال: وبِمَ سادهم؟ قلت: بالدِّيانة والرِّواية. قال: إن أهل الدِّيانة والرواية لينبغي أن يسودوا.

قال: فمن يسودُ أهلَ اليمن؟ قال: قلتُ: طاوس بن كَيسان[٢]. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي. قال: وبِمَ سادَهم؟ قلت: بما سادَهم به عطاءٌ. قال: إنه لينبغي.

قال: فمن يسودُ أهلَ مصر؟ قال: قلت: يزيدُ بن أبي حبيبٍ[٣]. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ الشام؟ قال: قلت: مكحولٌ[٤]. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي، عبد نُوبيٌّ[٥]، أعتقته امرأة من هُذيل.

قال: فمن يسود أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مِهْرَان[٦]. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

---

(١) القرشي، مولاهم، المكي، ثقة، فقيه، فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات (١١٤هـ) على المشهور، روى له الجماعة. التقريب ص٦٧٧. قال أبو حنيفة: ما رأيت أحداً أفضلَ من عطاء. تذكرة الحفاظ ١/ ٩٨.

(٢) أبو عبد الرحمٰن الحميري، مولاهم، الفارسي، يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقب، ثقة، فقيه فاضل، مات سنة (١٠٦هـ). وقيل بعد ذلك. التقريب ص٤٦٢. قال عمرو بن دينار: ما رأيت أحداً مثلَ طاوس. قال الذهبي: كان رأساً في العلم والعمل. تذكرة الحفاظ ١/ ٩٠.

(٣) أبو رجاء، يزيد بن أبي حبيب المصري، واسم أبيه سُويد، قال ابن لهيعة: كان أسودَ نوبياً، وقال الليث بن سعد: يزيدُ عالمنا وسيدنا، مات سنة (١٢٨هـ). التقريب ص١٠٧٣؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٢٩.

(٤) مكحول، أبو عبد الله الشامي. قال الذهبي: عالم أهل الشام، عِداده في أوساط التابعين، من أقران الزهري. وقال أبو حاتم: ما بالشام أحدٌ أفقهَ من مكحول، مات سنة (١١٣هـ) وقيل غير ذلك. تذكرة الحفاظ ١/ ١٠٧؛ سير أعلام النبلاء ٥/ ١٥٥.

(٥) نسبة إلى بلاد «النُّوبَة» وهم نوع من السودان، يجاورون ديار مصر. اللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ٣٢٨، وقيل في مكحول أيضاً: إنه من سبي كابُل، وقيل غير ذلك، كما في السِّيَر.

(٦) أبو أيوب الجزري، الرَّقي، أعتقته امرأة من بني نصر بن معاوية بالكوفة، فنشأ بها، ثم سكن الرَّقَّة، استعمله عمر بن عبد العزيز على خُراج الجزيرة وقضائها. قال أبو المليح: =

قال: فمن يسود أهل خراسان؟ قال: قلت: الضَّحَّاك بن مُزَاحِم[١].
قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: فمن يسود أهلَ البصرة؟ قال: قلت: الحسن بن أبي الحسن[٢]، قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من الموالي.

قال: [ويلك] فمن يسود أهلَ الكوفة؟ قال: قلت: إبراهيم النَّخَعي[٣]. قال: فمن العرب أم من الموالي؟ قال: قلت: من العرب. قال: ويلك يا زهريُّ، فرَّجتَ عني، والله ليَسُودَنَّ[٤] الموالي على العرب حتى يُخْطَب لها على المنابر، والعرب تحتها، قال: قلت:

يا أمير المؤمنين، إذاً هو أمرُ الله ودينُه، من حفظه ساد، ومن ضيَّعه سقط[٥].

وفيما نرويه[٦] عن عبد الرحمن[٧] بن زيد بن أسلم، قال: «لمَّا مات

= ما رأيت رجلاً أفضلَ من ميمون بالعراق، مات سنة (١١٧هـ). تذكرة الحفاظ ١/٩٨؛ سير أعلام النبلاء ٥/٧١.

(١) الضحاك بن مُزاحِم الهلالي. قال الذهبي: صاحب التفسير، كان من أوعية العلم، وليس بالمجوّد لحديثه، وهو صدوق في نفسه، كان يكون ببلخ وسمرقند.
كان فقيهَ مكتبٍ كبيرٍ للغاية، فيه ثلاثة آلاف صبي، فكان يركب حماراً، ويدور على الصبيان، مات سنة (١٠٢هـ)، وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء ٤/٥٩٨.

(٢) الحسن البصري، الإمام المعروف، اسم أبيه «يسار»، وأمه «خَيْرة»، مولاة لأم سلمة. قال ابن سعد: كان جامعاً عالماً رفيعاً، ثقة حجة مأموناً، عابداً ناسكاً، كثير العلم، فصيحاً جميلاً وسيماً.. إلخ، مات سنة (١١٠هـ). تذكرة الحفاظ ١/٧١.

(٣) أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النَّخَعي، اليماني ثم الكوفي. قال الذهبي: كان يفتي أهل الكوفة هو والشعبي في زمانهما، وكان رجلاً صالحاً، فقيهاً، متوقياً، قليل التكلف، مات سنة (٩٦هـ). سير أعلام النبلاء ٤/٥٢٠.

(٤) في علوم الحديث: «تسودن».

(٥) رواية أخرى عن الزهري في هذا المعنى ذكرها الخليلي في الإرشاد ١/١٨٩ ـ ١٩٢. وانظر أيضاً حديثاً آخر نحو هذا جرى بين ابن أبي ليلى وعيسى بن موسى. في العقد الفريد ٣/٣٦٣.

(٦) الكلام لابن الصلاح.

(٧) في الأصل: «عبد الله». والتصويب من علوم الحديث لابن الصلاح. وكذا ذكره ابن =

العبادلة[١] صار الفقه في جميع البلدان إلى الموالي[٢] إلا المدينة، فإن الله خصَّها[٣] بقُرَشيٍّ، فكان فقيه أهل المدينة سعيد بن المسيب غير مدافَعٍ»[٤].

قلت[٥]: «وفي هذا بعض المَيْل، فقد كان حينئذٍ من العرب غير ابنِ المسيب[٦]، فقهاءُ أئمة مشاهيرُ؛ منهم الشعبي[٧] والنَّخَعي، وجميعُ الفقهاء السبعة[٨] - الذين منهم ابنُ المسيب - عربٌ[٩]

= القيم في إعلام الموقعين ١/ ٢٢. وهو عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم، المدني، من شيوخ عبد الرزاق ووكيع، ولكنه ضعيف في الحديث، مات سنة (١٨٢هـ). التقريب ص٥٧٨؛ التهذيب ٦/ ١٧٧.

(١) فسّرهم ابن القيم بـ: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن الزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص. إعلام الموقعين ١/ ٢٢.

(٢) في الأصل وكذا في نسخة من علوم الحديث: «إلى جميع الموالي» وما أثبته من علوم الحديث وإعلام الموقعين.

(٣) في الأصل: «حصنها» والمثبت من علوم الحديث وإعلام الموقعين.

(٤) هذا القول ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ١/ ٢٢ بأتمَّ من هذا، حيث ذكر فيه أسماء بعض الفقهاء أيضاً.

(٥) القول لابن الصلاح.

(٦) سعيد بن المسيب بن حَزْن القرشي المخزومي. قال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسعَ علماً من سعيد، هو عندي أجلُّ التابعين. قال الذهبي: جُلُّ روايته المسندة عن أبي هريرة، وكان زوجَ ابنته، مات سنة (٩٤هـ) على الراجح. تذكرة الحفاظ ١/ ٥٤. وقال ابن حجر: مات بعد (٩٠هـ). التقريب (٣٨٨).

(٧) عامر بن شَرَاحيل الشَّعبي، أبو عمرو، ثقة مشهور، فقيه فاضل. قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، مات بعد (١٠٠هـ). التقريب (٤٧٥).

(٨) الفقهاء السبعة هم: سعيد بن المسيب، عُروة بن الزبير، القاسم بن محمد، خارجة بن زيد، أبو بكر بن عبد الرحمٰن بن حارث بن هشام، سليمان بن يَسَار، عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود.

وقد نظمهم القائل، فقال:

إذا قيل من في العلم سبعةُ أبحُرٍ ... رِوايتُهم ليست عن العلم خارجَهْ

فقل: هم عبيد الله، عُروَةُ، قاسِمٌ ... سعيدٌ، أبو بكرٍ، سلَيمانُ، خارجَهْ

إعلام الموقعين ١/ ٢٣.

(٩) تحرف في الأصل إلى «عرف» والتصويب من علوم الحديث.

إلا سليمان بن يسار[١]. والله أعلم». انتهى[٢].

---

(١) الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل: أم سلمة، ثقة فقيه فاضل، أحد الفقهاء السبعة، مات بعد (١٠٠هـ)، وقيل قبلها. التقريب ص٤١٤.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٦٢. وقد أشار العلامة صديق حسن القنوجي ﷺ إلى ما جاء في هذا الفصل، وذكره هو أيضاً في موضع آخر كما سبق، ثم قال:

«ولكن الله تعالى بعث في الأميين رسولاً عربياً، نسخ جميع الكتب والأديان، وجاءَ النَّاسَ باليمن والإيمان، وأخذ بنواصي كافة الأمم، وألزم طاعتَه على رقاب العرب والعجم، وهذا الفخرُ كافٍ للعرب العَرْباء، وافٍ في باب العلْياء، لا يُدانيهم فيه أحدٌ من الأعاجم، ولا يبلغ شاوَه فرد من الأعاظم». أبجد العلوم ٣/ ٢١٣ ـ ٢١٤.

قلت: وهذا دليلٌ على أن رسالةَ الإسلام رسالةٌ عالمية، والناس فيها سواسية كأسنان المشط، لا فضل لأحد على أحد إلا بالتقوى، كما قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَٰكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الحجرات: ١٣].

وقد أعلن ذلك رسولُ الله ﷺ في إحدى خُطبه في حَجَّة الوداع، فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحدٌ، وإن أباكم واحد، ألا لا فضلَ لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمرَ على أسودَ، ولا أسودَ على أحمرَ إلا بالتقوى» الحديث. رواه أحمد عن أبي نضرة عمَّن سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق ٣٨/ ٤٧٤، حديث (٢٣٤٨٩).

الفصل السابع

في شيوع علم الحديث في أرض الهند

قال صاحب الحِطَّة (ص٧٠)[١]:

اعلم أن الهند لم يكن بها علم الحديث، منذ فتحها أهلُ الإسلام، بل كان غريباً كالكبريت الأحمر، وعديماً كعَنْقَاءَ مُغرِبٍ في الخبر، وإنَّما صناعة أهلِها من قديم العهد والزمان: فنونُ الفلسفة وحِكمة اليونان، والإضراب عن علوم السنة والقرآن، إلا ما يُذكر من الفقه على القلَّة، ولذلك تراهم إلى الآن عارين عن ذلك، متحلِّين بما هنالك، وعُمدة بضاعتهم اليوم هي الفقهُ الحنفي على طريق التقليد دون التحقيق، إلا ما شاء الله تعالى في أفرادٍ منهم. ولأجل هذا يتوارثه أوَّلُهم عن آخرهم، ويتناقله كابرُهم عن كابرِهم، حتى كثُرت فيهم الفتاوى والروايات، وعمَّت البلوى بتعامُل هذه التقليدات. وتُركت النصوصُ المحكمات، وهُجِرَت سنن سيِّد البَريَّات. ورُفِض عرض الفقه على الحديث، وتطبيقُ المجتهدات بالسنن، ودَرَج على ذلك زمانٌ كثيرٌ، حتى منَّ الله تعالى على الهند بإفاضة هذا العلم على بعض علمائها؛ **كالشيخ عبد الحق بن سيف الدين الترك، الدِّهلوي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وألف**[٢]،

---

(١) هو: السيد صديق حسن القنوجي ثم البوفالي. وقد تقدمت ترجمته، وكلامُه هذا في كتابه «الحطة في ذكر الصحاح الستة» ص٢٥٥، الباب الثالث، الفصل الخامس «في قلة علم الحديث بأرض الهند وما يناسبها». تحقيق علي حسن الحلبي.

(٢) ولد في مدينة دهلي سنة (٩٥٨هـ)، ودرَس على والده وعلى علمائها، ثم سافر إلى مكة المكرمة سنة ٩٩٦هـ، وسكن مدة في مكة والمدينة والطائف، ودرَس على علمائها من أمثال الشيخ عبد الوهاب المتَّقي، والشيخ حميد الدين السندي، ثم عاد إلى دلهي، واشتغل بالتدريس والتأليف حتى توفي في (١٠٥٢هـ) كما ذكر المؤلف.

له مؤلفات كثيرة؛ منها: «أشعة اللمعات في شرح المشكاة» بالفارسية، و«لمعات التنقيح =

وأمثالهم. وهو أول مَن جاء به في هذا الإقليم، وأفاضه على سكانه في أحسن تقويم.

ثم تصدَّى له ولده **الشيخ نور الحق، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وألفٍ**[1]. وكذلك بعض تلامذته على القِلَّة، ومن سنَّ سنةً حسنة، فله أجرُها وأجرُ من عمِل بها، كما اتفق عليه أهل المِلَّة.

وتحديث هؤلاء أهلِ الصلاح وإن كان على طريق الفقهاء المقلدة الصراح دون المحدثين المبرِّزين المتَّبعين الأقحاح، ولكن مع ذلك لا يخلو عن كثيرٍ فائدة في الدين، وعظيم عائدة بالمسلمين، جزاهم الله تعالى عن المسلمين خيرَ الجزاء، وأفاض عليهم رحمتَه السَّحَّاء.

= في شرح مشكاة المصابيح» بالعربية، ومن مؤلفاته: «فتح المنان في تأييد مذهب النعمان».

وترجمه السيد صديق حسن خان في «أبجد العلوم» أيضاً، وذكر فيه أنه «كان ذا عصبية في المذاهب الحنفية، وانتُقِد كلامُه في مواضعَ من مؤلفاته... عفا الله عنه ما كان منه شدة التقليد، وتأويل الأحاديث بمجرد رأي وحفظ للمذهب وغلو في اعتقاد الأولياء...» إلخ.

وعلى الرغم من تمسُّكه الشديد بالمذهب، واعتماده عليه في شروح المشكاة وغيرها، فإن اهتمامه بتدريس الحديث في عصر قلَّما كان يرجع العلماء إلى كتب الحديث، أمرٌ جدير بالذكر والتقدير، رحمه الله رحمة واسعة، فقد كانت جهودُه هذه سبباً لانتشار علم الحديث فيما بعد.

ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/٢٢٨؛ هدية العارفين ١/٥٠٣؛ فهرس الفهارس ٢/٧٢٥؛ نزهة الخواطر ٥/٢١٩؛ تاريخ أهل الحديث للشيخ إبراهيم السيالكوتي ص٨٩. وانظر أيضاً تعليق الشيخ محمد إسماعيل السلفي في كتابه: «حركة الانطلاق الفكري وجهود الشاه ولي الله في التجديد» ص١١٣، نقله إلى العربية الدكتور مقتدى حسن الأزهري حفظه الله.

(١) ولد سنة (٩٨٣هـ)، ودرس على والده، وقام بالتدريس والتأليف، وتولى قضاء أكرا، له تصانيفُ كثيرة، منها: «تيسير القاري شرح صحيح البخاري» بالفارسية، و«منبع العلم في شرح صحيح مسلم» ولم يتمه، و«شرح الشمائل» للترمذي بالفارسية وغير ذلك. توفي (١٠٧٣هـ) وله اثنتان وتسعون سنة.

ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/٢٢٩؛ إيضاح المكنون ١/٣٥٤؛ هدية العارفين ٢/٤٩٩؛ نزهة الخواطر ٥/٤٥٨؛ تاريخ أهل الحديث ص٣٩٣.

ثم جاء الله ﷻ من بعدهم بالشيخ الأجلّ، والمحدث الأكمل، ناطقِ هذه الدورة وحكيمِها، وفائق تلك الطبقة وزعيمِها، **الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدِّهلوي، المتوفَّى سنة ست وسبعين ومائة وألف**(١)، وكذا بأولاده الأمجاد(٢)، وأولاد أولاده أُولي الإرشاد، المشمِّرين لنشر هذا العلم عن ساق الجدِّ والاجتهاد، فعاد بهم علمُ الحديث غضًّا طريًّا، بعدما كان شيئاً فرِيّاً.

وقد نفع الله بهم وبعلومهم كثيراً من عباده المؤمنين، ونفى بسعيهم المشكور من فتن الإشراك والبدع، ومحدثات الأمور في الدين، ما ليس بخافٍ على أحد من العالمين. فهؤلاء الكِرام قد رجَّحوا علم السنة على غيرها من العلوم، وجعلوا الفقه كالتابع له والمحكوم.

وجاء تحديثُهم حيث يرتضيه أهلُ الرِّواية، ويبغيه أصحاب الدِّراية، شهدت بذلك كتبُهم وفتاواهم، ونطقت به زُبُرهم ووصاياهم. ومن كان يرتاب في ذلك، فليرجع إلى ما هنالك.

---

(١) الشاه ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي، ولد سنة (١١١٤هـ). ودرَس على والده، ودرَس الحديث على الشيخ محمد أفضل السيالكوتي، ثم اشتغل بالتدريس، وسافر للحج عام (١١٤٣هـ). وتتلمذ على علماء الحرمين، وأبرزهم الشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني في المدينة المنورة، حيث قرأ عليه الكثير من كتب السنة، وأخذ منه الإجازة لرواية الحديث، وعاد إلى الهند سنة (١١٤٥هـ).

له مؤلفات كثيرة؛ من أشهرها: «حجة الله البالغة»؛ و«المسوَّى في شرح الموطا» للإمام مالك بالعربية، وشرح آخر للموطأ بالفارسية؛ و«الإنصاف في بيان سبب الاختلاف»؛ و«عقد الجيد في أحكام الاجتهاد والتقليد» وغيرها، توفي كما ذكر المؤلف سنة (١١٧٦هـ).

ألف جزءاً في ترجمته، سماه: «الجزء اللطيف في ترجمة العبد الضعيف». وينظر لترجمته أيضاً: أبجد العلوم ٣/٢٤١؛ فهرس الفهارس ٢/١١١٩؛ نزهة الخواطر ٦/٤١٠؛ تاريخ أهل الحديث ص٤٠٣. الأعلام ١/١٤٩. ولمعرفة أفكاره يمكن الرجوع إلى كتاب «حركة الانطلاق الفكري وجهود الشاه ولي الله في التجديد». للعلامة محمد إسماعيل السلفي. ترجمة الدكتور مقتدى حسن الأزهري. تراجم علماء حديث هند ص٣٨ ـ ٧٣.

(٢) كان للشاه ولي الله الدهلوي أربعة أبناء صالحون، علماء أفاضل، سيأتي ذكرهم في كلام المصنف بعد قليل إن شاء الله.

فعلى الهند وأهلها شكرهم، ما دامت الهند وأهلها.

مَن زَارَ بابَكَ لَمْ تَبْرَح جَوارِحُه تَرْوِي أحاديثَ ما أولَيْتَ من مِنَنِ
فالعينُ عن قُرَّةٍ والكفُّ عن صلةٍ والقلبُ عن جابرٍ والسَّمْعُ عن حَسَنِ

انتهى[(١)].

---

(١) أي المنقول من الحطة ص٢٥٥ ـ ٢٥٧.

نبذة عن علم الحديث في الهند قبل عهد الشاه ولي الله الدهلوي:

لقد ذكر المؤلف رحمه الله ـ كغيره من العلماء ـ أن شيوع علم الحديث بدأ في الهند من الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله. وأنه هو الذي غرس هذه الشجرة في أرض الهند الخصبة.

وهذا راجع إلى أمرين مهمين:

الأول: تتابُع خدمة السنة النبوية في القارة الهندية منذ عهد الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله، وأولاده وأحفاده وتلاميذهم. فإن خدمة السنة النبوية في القارة الهندية مستمرةٌ ـ والحمد لله ـ منذ ذلك العصر وحتى الآن تدريساً وتأليفاً ونشراً وطباعة وغير ذلك.

الثاني: ظهور الدعوة القوية إلى التمسك بالكتاب والسنة، وإن خالف ذلك أقوال المذهب السائد في البلاد. وقد بدأت هذه الدعوة منذ ذلك العهد من خلال مؤلفات الشاه ولي الله رحمه الله، وكتبه، ثم تلاميذه من بعده. وكان هذا الأمر قليلاً أو خفيّاً قبل ذلك العهد.

ومن أغرب الأمثلة لذلك: أن الشيخ نظام الدين البدايوني، أحد كبار الصوفية في الهند (٦٣٤ ـ ٧٢٥هـ) اختلف مع بعض العلماء في عصره في مسألة، ولمّا كثُر النقاش رفع الأمر إلى ملك ذلك الوقت محمد شاه تُغْلُق. فدعا الملك إلى عقد مجلس مناظرة بين الشيخ البدايوني والفقهاء والقضاة. فاستدل الشيخ البدايوني على كلامه ببعض الأحاديث، فردُّها الفقهاء، وقالوا: «إن الروايات الفقهية مقدَّمة على الأحاديث في بلدنا هذا، وقال بعضهم: إنا لا نشتهي أن نسمع هذه الأحاديث التي تمسَّك بها الشافعي، وهو عدوُّ مذهبنا»[(١)].

ويضاف إلى ذلك: أن المتقدمين لم يتصدَّ أحد منهم لتدوين التاريخ العلمي والثقافي للهند في عصره، فشحَّت المعلومات المتعلقة بذلك، وهذا ما اشتكى منه العلامة صديق حسن القنوجي رحمه الله إذ قال:

«ولمّا انتشر الإسلام في هذه البلاد، وطلَعت شُموسُه البازغة على الأغوار والأنجاد، وعلت الكلمة الطيبة في هذه الغبراء، واجتمعت بشجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء، ظهر بها جَمْعٌ من العلماء والأدباء الإسلاميين الناثرين على بسط الأزمنة لآلي من السُّحب الأقلامية. لكن لم يعمَدْ أحدٌ منهم إلى ضبط تراجمهم، ولم يجْتَنِ جانٍ زهراً من حواجمهم، إلا نزراً يسيراً، ولذلك لا ترى من السلف والخلف كتاباً مستقلاً في هذا =

---

(١) الثقافة الإسلامية في الهند ص١٣٥؛ تاريخ الدعوة الإسلامية في الهند لمسعود الندوي ص١٧. نقلاً عن الجهود المخلصة ص٢٨. ويمكن الاطلاع على تفصيل القضية في نزهة الخواطر ٢/١٢٧.

....

= الباب، لا على طريق الإيجاز ولا على سبيل الإطناب..» إلخ. أبجد العلوم ٣/ ٢١٤.
وينظر أيضاً ما قاله صاحب نزهة الخواطر في مقدمة كتابه ١/ ٤٥.
وقال الشيخ غلام على آزاد البلكرامي (ت١٢٥٠هـ) في كتابه «مآثر الكرام» في ذكر الملا نظام الدين: «إن الأصل أن أهل الهند اهتمُّوا واعتنَوْا بحفظ أحوال مشايخ الصوفية، ولم يضبطوا أحوال العلماء والعقلاء إلا قليلاً، ولم نسمع من السلف إلى الخلف عن كتاب مستقل في هذه الناحية». نقلاً عن مقدمة رجال السند والهند ص١١.
ومع ذلك ما توفر من معلومات عن علم الحديث في الهند قبل عصر الشاه ولي الله ﷺ لا يمكن استقصاؤه هنا، فله مجال آخر. ولكن مع ذلك أرى من المستحسن ذكر نبذة مختصرة منه هنا ليكتملَ موضوعُ هذا الفصل.
فمن المعلوم أن أرض الهند ـ وخاصَّةً النواحي الغربية منها ـ استنارت بنور الإسلام منذ أوائل عهده؛ سواء كان ذلك عبر القوافل التجارية التي كانت تتجه إلى الموانئ الغربية من الهند متجهة إلى سرانديب (المعروفة بسريلانكا الآن)، أو عبر الجيوش الإسلامية التي توجهت ناحية الهند لأمور دعت إلى ذلك. ففي عام (١٥هـ) ولَّى الخليفةُ الراشد عمرُ بن الخطاب ﷺ، الصحابيَّ الجليل عثمان بن أبي العاص الثقفي ﷺ[1] إمارة البحرين. فأرسل جيشاً بقيادة أخيه الحَكَم بن أبي العاص الثقفي ﷺ إلى «تانه» و«بروص»، وهما مدينتان على سواحل كوجرات. كما أرسل جيشاً آخر بقيادة أخيه الآخر المغيرة بن أبي العاص الثقفي ﷺ إلى «ديبل» (كراتشي حالياً).
ثم تتابعت جيوش وسرايا أخرى في عهد علي بن أبي طالب، ومعاوية بن أبي سفيان ﷺ. ذكر تفاصيلها البلاذري في فتوح البلدان ص٤٢٠ وما بعدها.
وفي عام (٩٣هـ) وجه الحجاج بن يوسف الثقفي جيشاً كبيراً بقيادة المجاهد محمد بن القاسم الثقفي ﷺ حتى فتح بلاد السند ومُلتان وغيرهما. وأسس أول دولة إسلامية في بلاد الهند. وبدأ الإسلام يفتح قلوب وعقول سكانها الذين وجدوا فيه الحرية والعدالة والأمن والأمان والمساواة التامة. حتى انتشر الإسلام في جميع أنحاء الهند، وبقي المسلمون يحكمونها نحو سبعة قرون.
ولا شك أن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم وأرضاهم، الذين قادوا تلك الجيوش أو شاركوا فيها، قاموا بنشر نور الإسلام على هدْي من الكتاب والسنة، حتى تعلَّمته تلك الشعوب، وبقيت على ذلك فترة طويلة قبل أن تدبَّ البدع والمحدَثات في العصور التالية. =

---

(١) صحابي جليل أسلم سنة تسع مع وفد ثقيف على النبي ﷺ. وكان أصغرَهم سناً. فأمَّره عليهم رسولُ الله ﷺ لِمَا رأى من عقله وحرصه على الخير والدين. بقي أميراً على الطائف في عهد أبي بكر ﷺ ثم عمر ﷺ، حتى استعمله عمر على البحرين وعُمان، سكن البصرة أخيراً، ومات سنة (٥١هـ). سير أعلام النبلاء ٢/ ٣٧٤. وقال ابن حزم: «وعثمان منهم من خيار الصحابة، ولاه رسول الله ﷺ الطائف، وغزا فارس، وثلاثة من مدن الهند، وله فتوح». جمهرة أنساب العرب ص٢٦٦.

....

= وقد زار الرّحالة العربي أبو عبد الله محمد بن أحمد البَشّاري المقدسي[١] (ت٣٧٥هـ) بلاد السند. فذكر في انطباعاته: (أكثرهم أصحاب الحديث، ورأيت القاضي أبا محمد المنصوري داودياً في مذهبه، وله تدريسٌ وتصانيفُ، قد صنف كتباً عدة حسنة، وأهل الملتان شيعة يُهَوْعِلُون في الأذان، ويُثنون في الإقامة، ولا تخلو القصبات من فقهاءَ على مذهب أبي حنيفة ﷺ، وليس به مالكيةٌ، ولا معتزلةٌ، ولا عمل للحنابلة. إنهم على طريقة مستقيمة، ومذاهبَ محمودةٍ وصلاح وعِفَّة، قد أراحهم الله من الغُلوّ والعصبية .. والفتنة)[٢].

وقد انتشر علم الحديث في الهند في تلك الحقبة وبعدها على أيدي أئمةٍ وعلماء نزلوا بلدان الهند مع الجيوش الإسلامية وبعدها، أو من أبناء تلك البلدان تعلموا على أيديهم، ومنهم من هاجر إلى الحرمين وغيرهما من المدن العربية، واشتهر هناك، وانتشر علمه وفضله.

ومن أبرز الأسماء الشهيرة في هذا الصدد:

١ ـ أبو حفص الرَّبيع بن صَبِيح السعدي (ت١٦٠هـ). وقد تقدَّم ذكرُه في فصل تدوين الحديث. وقيل: إنه أول من دوَّن الحديث بالبصرة. وقد خرج غازياً ضمن الجيش الذي وجّهه المهدي إلى «باربد»، وهاج البحر، فلم يقدِرُوا على ركوبه، فأقاموا إلى أن يطيب. وأثناء ذلك انتشر مرض في صفوفهم، وماتت جماعة، ومنهم الرَّبيع بن صَبِيح. تاريخ الطبري ٨/١٢٨؛ سير أعلام النبلاء ٧/٢٨٧؛ تهذيب التهذيب ٣/٢٤٧.

٢ ـ إسرائيل بن موسى، أبو موسى البصري، روى عن الحسن البصري وغيره. روى عنه سفيان الثوري وآخرون، قال البخاري وغيره: كان نزل الهند، وفي الميزان: نزيل السند. له في البخاري حديث واحد.

تهذيب الكمال ٢/٥١٤؛ ميزان الاعتدال ١/٢٠٨؛ تهذيب التهذيب ١/٢٦١.

٣ ـ أبو معشر نَجيح بن عبد الرحمٰن السِّندي، ثم المدني (ت١٧٠هـ). كان أحمد بن حنبل يرضاه. ويقول: كان بصيراً بالمغازي. وضعَّفه غيرُ واحد. مترجم في سير أعلام النبلاء ٧/٤٣٥؛ تهذيب التهذيب ١٠/٤١٩ وغيرهما.

٤ ـ رجاء بن السندي النيسابوري، أبو محمد الأسفراييني. روى عن ابن المبارك وغيره، قال الحاكم: ركن من أركان الحديث، وفي أعقابه حُفَّاظ محدثون. (ت٢٢١هـ). تهذيب التهذيب ٣/٢٦٧.

٥ ـ أبو العباس أحمد بن محمد بن صالح المنصوري، قاضي المنصورة، من رجال القرن =

---

(١) محمد بن أحمد بن أبي بكر البنّاء المقدسي، المعروف بالبشاري (٣٣٦ ـ ٣٧٥هـ) مؤرخ، رحال، جغرافي، ولد بالقدس، وتعاطى التجارة، فتجشّم أسفاراً، هيأت له المعرفةَ بغوائص أحوال البلاد، من آثاره: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم. معجم المؤلفين ٨/٢٣٩.

(٢) أحسن التقاسيم. نقلاً عن رجال السند والهند ص٢١.

....

= الرابع. وقد سبق عن البشاري المقدسي أنه وصفه بأنه كان داوديَّ المذهب. روى عنه الحاكم وغيره.
قال ابن النديم: «على مذهب داود، من أفاضل الداوديين. وله كتب جليلة حسنة، كبار، منها: كتاب «المصباح الكبير»، وكتاب «الهادي» وكتاب «السير». الفهرست ص٣٠٦، وله ترجمة في: «طبقات الفقهاء» للشيرازي ص١٧٨، «الأنساب» للسمعاني ١٢/ ٤٥٥.
وقال: المنصورة: بلدة بنواحي المولتان فيما أظن.
٦ ـ ومن رجال القرن الرابع أيضاً:
أبو جعفر محمد بن إبراهيم الدَّيْبُلي (ت٣٤٢هـ) نسبة إلى «دَيْبُل»، قال السمعاني: وهي بلدة من بلاد ساحل البحر من بلاد الهند قريبة من السند. سكن مكة.
وهو يروي كتاب التفسير لابن عُيينة عن سعيد بن عبد الرحمٰن المخزومي عنه. وكتاب البر والصلة لابن المبارك عن المروزي عنه. الأنساب ٥/ ٤٣٩ رجال السند والهند ص٢٠١. ومِمَّن ذكرهم السمعاني تحت هذه النسبة.
ـ ابنه إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الدَّيْبُلي.
ـ وأبو القاسم شعيب بن محمد بن أحمد المعروف بابن أبي قطران الدَّيْبُلي.
ـ وخلف بن محمد الموازيني الدَّيْبُلي.
ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن عبد الله الوراق الدَّيْبُلي الزاهد.
ـ أبو العباس أحمد بن عبد الله بن سعيد الدَّيْبُلي، سمع من ابن خزيمة وغيره (ت٣٤٠هـ).
وقد ذكرهم كلُّهم السمعاني في الأنساب ٥/ ٤٤٠.
٧ ـ الشيخ المحدث إسماعيل اللاهوري (ت٤٠٨هـ): من أكابر الدعاة، وأول من جاء بالحديث والتفسير في لاهور، جاء من بخارا، وسكن اللاهور. أسلم على يده كثير من الكفار والمشركين. رجال الهند والسند ص٧٢.
٨ ـ ومن أشهر علماء الحديث في الهند:
الإمام المحدث أبو الفضل رضيُّ الدين الحسن بن محمد الصَّغاني اللاهوري. (ت٦٥٠هـ) أصله من غزنةَ، وهاجر أبوه إلى لاهور، وولد بها الصَّغاني، وله مؤلفات كثيرة ومشهورة في اللغة والأدب والحديث وغيرها؛ منها: «شرح صحيح البخاري»، و«مصباح الدُّجى في حديث المصطفى»، و«مشارق الأنوار» و«أسامي شيوخ البخاري» وغيرها. كان كثيرَ السفر والترحال، سكن مكة أخيراً، مات ببغداد. وستأتي ترجمته في الفصل الحادي والثلاثين إن شاء الله. وانظر: أبجد العلوم ٣/ ٢١٦.
٩ ـ الشيخ عبد الأول بن علي الجونبوري (ت٩٦٨هـ). ومن مصنفاته: «فيض الباري شرح صحيح البخاري»؛ نزهة الخواطر ٤/ ١٤٩.
١٠ ـ الشيخ عبد النبي بن أحمد الكنكوهي (ت٩٩١هـ) سمع الحديث في الحجاز عن =

....

= أحمد بن حجر المكي وغيره من المحدثين. قال صاحب نزهة الخواطر: «تردَّد إلى الحجاز غيرَ مرةٍ، وصَحِبَ المشايخَ مدةً طويلةً، حتى رسخ فيه مذهب المحدثين، فرجع إلى الأهل والوطن، وخالفهم في مسألة السماع والتواجُد، ووحدة الوجود، والأعراس[1] وأكثر رسوم المشايخ الصوفية، ونَصَرَ السنةَ المحضة والطريقة السلفية. واحتجَّ ببراهينَ ومقدماتٍ، فخالفه والده وأعمامُه، فأوُذي في ذات الله من المخالفين، وأُخيف في نصر السنة، حتى إنهم أخرجوه من الأهل والوطن.. إلخ.

وكان معاصراً للملك المغولي أكبر شاه. واختلف معه في قضية أحد البراهمة اغتصب عمارةً للمسجد، وجعله معبداً، وقام بشتم الرسول ﷺ، فقضى بقتله. فغضب السلطان غضباً شديداً بسبب ضغط زوجاته الكافرات. وانتهى أمر الشيخ إلى أن قُتل مخنوقاً ﷺ.

ينظر للتفصيل: نزهة الخواطر ٤/ ١٩٧.

١١ ـ الشيخ علي المتقي بن حسام الدين الهندي (ت٩٧٥هـ) صاحب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، وغيره من المؤلفات الكثيرة، وقد تخرَّج عليه عددٌ كثير من العلماء. أقام بمكة المكرمة ومات هناك. أبجد العلوم ٣/ ٢٢١؛ نزهة الخواطر ٤/ ٢٠٩، وسيأتي ذكره في الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

١٢ ـ وتلميذه الشيخ محمد بن طاهر الفُتَّنِي الكُجراتي (ت٩٨٦هـ) صاحب المؤلفات الشهيرة؛ ومنها: «مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار»، وهو كتاب جامع لغريبي القرآن والحديث، مطبوع؛ و«المغني في ضبط أسماء الرجال»، وهو مطبوع أيضاً. وكذلك «تذكرة الموضوعات» وغيرها. أبجد العلوم ٣/ ٢٢٢؛ نزهة الخواطر ٤/ ٢٦٥. وسيأتي ذكره في الفصل الثامن والعشرين من هذا الكتاب.

وهناك علماءُ آخرون ممَّن كانت لهم إسهاماتٌ مشكورةٌ في تدريس ونشر علم الحديث في القارة الهندية في تلك الفترة. ولكن لا يمكن ذكرُهم كلِّهم هنا. رحمهم الله وأجزل لهم الأجر والثواب على ما قدموا وخدموا سنة نبيه ﷺ. وإن كانت أفكارُ بعضهم لا تخلو من بعض الشطحات الصوفية حسبما كان منتشراً في بيئاتهم. فنسأل الله أن يغفر لنا ولهم.

معاصرو الشاه ولي الله الدهلوي:

وممَّن عاصر الشاه وليَّ الله الدهلوي عالمان جليلان، كانت لهما جهودٌ عظيمة مشكورة في نشر السنة النبوية والدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة تعليماً وتدريساً ودعوة؛ وهما:

١ ـ العلامة المحدث الشيخ محمد فاخر زائر الإله آبادي (١١٢٠ ـ ١١٦٤هـ). ولد في مدينة «إله آباد» ودرَس على أخيه، واستفاد من والده، وسافر إلى الحرمين في سنة (١١٤٩هـ)، وأخذ من الشيخ محمد حياة السندي، وقرأ عليه صحيح البخاري وثلثاً من =

---

(١) الأعراس، هي حفلات تقام على ضرائحِ من يوصفون «بالأولياء» في القارة الهندية إحياءً لذكرى وفياتهم.

....

= صحيح مسلم، وأخذ منه الإجازةَ العامَّة، ثم عاد إلى الهند، ثم سافر إلى الحرمين بعد مدة، قليلة، ثم عاد. وكان في طريقه إلى الحرمين مرةً ثالثة، فمرض في مدينة «برهانغور»، ومات هناك في (١١٦٤هـ) ودفن هناك.

قال صاحب نزهة الخواطر: «الشيخ العالم الكبير المحدث محمد فاخر بن محمد يحيى بن محمد أمين العباسي السلفي الإله آبادي، . . . . كان فريدَ زمانه في الإقبال على الله، والاشتغال بالعبادة. . . واتفق الناسُ على الثناء عليه والمدح لشمائله، وصار مُشاراً إليه في هذا الباب، وكان لا يتقيَّد بمذهب، ولا يقلِّدُ في شيء من أمور دينية، بل كان يعمل بنصوص الكتاب والسنة، ويجتهد رأيَه، وهو أهلٌ لذلك.

وله مصنفات في انتصار السنة؛ منها: «درة التحقيق في نصرة الصديق»، و«قرة العينين في إثبات رفع اليدين» منظومة. . . وله «الرسالة النجاتية في العقائد»، وله «منظومة في مدح أهل الحديث»، وله «ديوان الشعر الفارسي»، يحتوي على فضل السنة على البدعة والنهي عن الاشتغال بالمعقولات». نزهة الخواطر ٦/ ٣٥٠.

قال فيه معاصره الشيخ ميرزا مظهر جانجانان ما معناه: «لقد رأيت من العلماء والمشايخ ما لا يُحْصَون، ولكنني وجدت شخصاً واحداً ـ في هذا القرن الحادي عشر ـ موافقاً للسنة، وهو الشيخ محمد فاخر. ورأيت كثيراً من أرباب الكمال، ولكن لم أر أحداً مثل الشيخ محمد فاخر». تراجم علماء حديث هند ص٢٧٤ ـ ٢٧٨.

٢ ـ العلامة الزاهد الفقيه الشيخ «ميرزا جانجانان» المعروف ـ مرزا مظهرجان جانان ـ الدهلوي بن مرزا جان بن عبد السبحان بن محمد أمان العلوي الدهلوي. يرجع نسبه إلى محمد بن الحنفية، وينتهي إلى علي بن أبي طالب ﷺ بتسعَ عشرةَ واسطةً. ولد (١١١٠هـ أو ١١١١هـ أو ١١١٣هـ). درس على والده وبعض علماء عصره، ثم دخل في الطريقة النقشبندية، ثم لازم الشيخ محمد أفضل السيالكوتي ـ أحد شيوخ الشاه ولي الله الدهلوي ـ وأخذ عنه الحديث.

قال صاحب نزهة الخواطر: «كان من أعاجيب الزمان في ذكاء الحِسِّ والفطنة والقوة الغريبة في إبقاء الذكر، والاستغناء عن الناس، والزهد والورع، واتباع السُّنَّة السَّنِيَّة، واقتفاء آثار السلف، وكان لا يتقيد برسوم المشايخ، ولا يجيب الدعوة العامة، ولا يذهب إلى مجالس الصوفية المتعارفة. . .» إلخ.

وقال أيضاً: «كان حنفيًّا في الفروع، لكنه كان يترك العمل بالمذهب إذا وجد حديثاً صحيحاً غير منسوخ، ولا يحسب ذلك خروجاً عن المذهب، ويقول: العجب كلُّ العجب، أن الحديث الصحيح غير المنسوخ لا يُعمَلُ به، مع أنه يُروى عن النبي المعصوم عن الخطأ ببضع وسائطَ من الرواة الثقات، ويعمل بالروايات الفقهية التي نقلها القضاة والمفتون بوسائطَ عديدةٍ عن الإمام غير المعصوم، مع أن ضبطهم وعدلهم غير معلوم». =

وجملة الكلام: أن الشاه ولي الله المحدِّث الدهلوي رحمه الله تعالى غرس في الهند شجرةَ علم الحديث، فاشتدت هذه الشجرة، وتمكَّنت وطالت أغصانُها، وعلَتْ وتشعَّبت قُضْبانها، وانتشرت حتى أحاطت البلادَ والأمصار، وبلغت فروعُها في جميع النواحي والأقطار. وتخرج بإفاضة علمه جماعة عظيمة، قاموا لنشر علوم الدين وإشاعة السنة النبوية.

وظهر بسعيه طائفةٌ كبيرة، اجتهدوا في ترويج علوم الحديث وتبليغها، منهم أبناؤه الكرام:

١ ـ الشيخ الأجل، الشاه عبد العزيز[١].

٢ ـ والشيخ العلامة الشاه عبد الغني[٢].

= ومن أقواله أيضاً: قدِّم الورع والتقوى، واتَّبع المصطفى بالقلب، واعرِضْ أحوالك على الكتاب والسنة، فإن كانت موافقةً للسنة فاقبلْها، وإن كانت مخالفةً للسنة فاردُدْها.. إلخ. له مكاتيبُ نافعةٌ وديوانُ شعر بالفارسية، توفي سنة (١١٩٥هـ). تاريخ أهل الحديث ص٤٠١.

ينظر للتفصيل: نزهة الخواطر ٦/ ٥٥ ـ ٥٩؛ أبجد العلوم ٣/ ٢٢٧.

(١) الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (١١٥٩ ـ ١٢٣٩هـ) أخذ العلم عن والده وغيره من علماء عصره حتى برع فيه، واشتغل بالدرس والإفادة وعمرُه خمس عشرة سنة، فتخرَّج عليه عددٌ كبير من الفضلاء؛ منهم إخوته الثلاثة. من مؤلفاته: «تفسير فتح العزيز» بالفارسية؛ و«تحفة الاثني عشرية في الرد على الشيعة» بالفارسية أيضاً؛ و«بستان المحدثين»؛ و«العجالة النافعة»؛ و«مجموع الفتاوى» وغيرها.

ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٤٤؛ فهرس الفهارس ٢/ ٨٧٤؛ نزهة الخواطر ٧/ ٢٩٧ ـ ٣٠٦؛ تراجم علماء أهل الحديث هند ص٧٤ ـ ٨٥، تاريخ أهل الحديث ص٤٠٩. وسيترجمه المصنف رحمه الله بعد قليل بشيء من التفصيل.

(٢) الشاه عبد الغني بن الشاه ولي الله الدهلوي (ت١٢٢٧هـ).

هو: الولد الرابع لأبيه، درس على والده، وعلى أخيه الشيخ عبد العزيز. كان صاحبَ علم وفضل، شديدَ الشبه بأبيه في سمته وأخلاقه، يقضي معظمَ أوقاته في التدريس وإفادة الطلاب. ورغم أنه كان أصغر أولاد أبيه، كان أوَّلهم وفاةً، حيث توفي سنة (١٢٢٧هـ) وكان عمره إذ ذاك (٥٧هـ) سنة.

وهو والد المجاهد البطل الشيخ إسماعيل الدهلوي رحمه الله. تراجم علماء حديث هند ص٨٦.

٣ ـ والشيخ العلامة الشاه عبد القادر[(١)].

٤ ـ والشيخ العلامة الشاه رفيع الدين[(٢)].

ومنهم: الشيخ العلامة محمد معين[(٣)]، صاحب «دراسات اللبيب».

---

(١) الشاه عبد القادر بن ولي الله الدهلوي (١١٦٧ ـ ١٢٣٠هـ) درس على والده وعلى أخيه الشيخ عبد العزيز، ثم اشتغل بالتدريس والإفادة، وتخرَّج على يديه كثيرون.
وقد اشتهرت من مؤلفاته ترجمتُه لمعاني القرآن الكريم باللغة الأردية، التي استغرقت ثمانية عشر عاماً، فجاءت في غاية الجودة والإتقان. قال السيد صديق حسن خان: «كان عالماً زاهداً فاضلاً ذا ورع في الدين، وله وجه وأي وجه بين المتَّقين، صادق الفراسة، حسن التوسم. .» إلخ.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٤٥؛ نزهة الخواطر ٧/ ٣٢٦ ـ ٣٢٨. تراجم علماء حديث هند ص٨٧؛ وفيه تاريخ وفاته (١٢٤٢هـ). تاريخ أهل الحديث ص٤١١.

(٢) الشاه رفيع الدين بن الشاه ولي الله الدهلوي. (١١٦٢ ـ ١٢٣٣هـ) درس على والده وعلى أخيه الكبير الشيخ عبد العزيز. ثم اشتغل بالتدريس والإفادة، وقام بالتدريس مكان أخيه بعدما أُصيبت عينه. قال السيد صديق حسن: كانت له خبرة بعلوم الأوائل، وله مؤلفات جيدة، يكثر فيها من رموز خفيَّة، يعسُر الاطلاع عليها، ويجمع مسائلَ كثيرةً في كلمات يسيرة. . إلخ. ومن تلامذته والد السيد صديق حسن: الشيخ حسن بن علي بن لطف الله الحسيني القنوجي البخاري. من مؤلفاته ترجمة معاني القرآن الكريم باللغة الأردية، وغيرها.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٤٥؛ نزهة الخواطر ٧/ ٢٠٤؛ تراجم علماء حديث هند ص٨٨. تاريخ وفاته فيه (١٢٤٩هـ)؛ تاريخ أهل الحديث ص٤١٠، تاريخ وفاته فيه (١٢٣٠هـ).

(٣) العلامة محمد معين بن محمد أمين بن طالب الله السِّندي، أحد تلاميذ الشاه ولي الله الدهلوي، وغيره من العلماء. ولد ونشأ بإقليم السند، وسافر إلى دلهي، وأخذ عن الشاه ولي الله، قال صاحب نزهة الخواطر: أحد العلماء المبرزين في الحديث والكلام والعربية. . . . وكان مفرطَ الذكاء، جيِّدَ القريحة، معدومَ النظير في زمانه، رأساً في الحديث والكلام، ماهراً بالمعارف الأدبية، شاعراً مجيد الشعر. . إلخ.
توفي سنة (١١٦١هـ).
أشهر مؤلفاته: «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب» فيه دراسات متعددة أشارِ إليها صاحب نزهة الخواطر، فقال: الأولى: فيما إذا خالفت أقوالُ الفقهاء الأحاديث الصحيحة. قال فيها بتحرِّي الاجتهاد، ورد فيه على الشيخ عبد الحق بن سيف الدين البخاري الدهلوي، حيث قال في مقدمة شرح «السفر» قولاً يشير إلى ترك الحديث برواية المذهب نظراً إلى المصابيح(؟). والثانية: فيما يدل من كلام الصحابة والسلف الصالحين =

والعلامة القاضي ثناء الله[١]، صاحب «التفسير المظهري».

وغيرهم مِمَّن لا يُحصى عددُهم.

وكان كلُّ واحدٍ منهم إمامَ زمانه في غزارة العلم، وملازمة التقوى. ونهايةً في الورع. والزهد، رأساً في التحقيق والإتقان، قد أُشْرِبَ في قلوبهم حبُّ الحديث واتِّباعُه.

وامتاز من بينهم: الشيخ الأجل مسند الوقت، الفقيه المفسر، المحدث، الشاه عبد العزيز[٢] بمزيد الاعتناء بعلوم الحديث والقرآن وسبقهم. وحين كان عمرُه سبع عشرة سنة توفي والده المعظم، فانتقل إليه وظيفة التدريس والإفتاء والإرشاد والهداية، فأكبَّ الناس عليه، وصار مرجعَهم في مهمات الدين والعلوم الشرعية. فلازم التدريسَ والإرشاد إلى آخر عمره، ودرس من سائر العلوم، سيَّما الحديث والتفسير، فإنه أقبل

= على الاعتصام بالسنة وحسن أدبهم فيما سمعوا الحديث، وتبرئهم عند ذلك عن أقوالهم، وذم الرأي، وما يدل على تحريم صنيع من يعمل بالرواية على خلاف الحديث... السادسة في الاستدلال على حُرمة ترك المقلد الحديث الصحيح برواية إمامه ورأيه.. إلخ.

وهذه الإشارات تدل على أهمية الكتاب وسلامة منهجه.

ينظر لترجمته: نزهة الخواطر ٦/٣٦١ ـ ٣٦٥.

(١) قال صاحب نزهة الخواطر: «الشيخ الإمام العالم الكبير العلامة المحدث ثناء الله العثماني الباني بتي، أحد العلماء الراسخين في العلم». يرجع نسبه إلى عثمان بن عفان ﷺ. ولد في مدينة «باني بت»، وحفظ القرآن الكريم، ودرس على علماء بلدته، ثم دخل دهلي. وتفقَّه على الشيخ ولي الله الدهلوي، ثم لازم الشيخ جانجانان الدهلوي، ولقَّبه الشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي بـ«بيهقي الوقت» نظراً إلى تبحره في الفقه والحديث. له كتاب مبسوط في الفقه، التزم فيه بيانَ المسألة مع مأخذها ودلائلها ومختارات الأئمة الأربعة، وله رسالة مفردة في أقوى المذاهب المسمَّى بـ«الأخذ بالأقوى». ومن مصنفاته المشهورة: «التفسير المظهري»، و«السيف المسلول» في الرد على الشيعة. وغيرها.

توفي سنة (١٢٢٥هـ) في بلدة «باني بت».

ينظر لترجمته: نزهة الخواطر ٧/١٢٨؛ تراجم علماء حديث هند ص١٨٨ ـ ١٩٦.

(٢) ابن الشاه ولي الله الدهلوي وقد تقدم ذكره آنفاً.

عليهما بشراشره[١] ومجامع قلبه، واعتنى بترويجهما بما لا يُستطاع بيانُه، فنشأ بإفاضته العلمية كثير من العلماء العُبَّاد، والفضلاء والنقَّاد، والجهابذة أُولي الإصلاح والإرشاد؛ منهم:

المجاهد الكبير والبطل الجليل السيد العلامة الشاه محمد إسماعيل الشهيد ابن الشاه عبد الغني[٢].

وابن بنته[٣] المحدث البارع في الآفاق، الشاه محمد إسحاق

---

(١) أي بكامل رغبته ومحبته. وينظر: تاج العروس: «شرر».

(٢) الشاه محمد إسماعيل بن عبد الغني بن الشاه ولي الله الدهلوي (١١٩٣ ـ ١٢٤٦هـ) العالم الرباني، والداعية العظيم، والخطيب المِصقع، والبطل المجاهد، قائد الحركة الإسلامية الأولى في الهند مع السيد أحمد بن عرفان الرأي بريلوي رحمهما الله، وأنزلهما منازل الشهداء. وقد اشتهرت حركتهما «بحركة الشهيدين»، وكان لهذه الحركة أثر بارز في نشر التعاليم الإسلامية الصحيحة في الهند، وإخراج الناس من البدع والمنكرات، والجهاد في سبيل الله ضد أعداء الإسلام، وإنشاء دولة إسلامية في غرب الهند، رغم أنها لم تدم طويلاً ـ كدولة ـ إذ خر المجاهدان وكثيرٌ من أصحابهما وأتباعهما من العلماء والفضلاء شهداء ـ إن شاء الله ـ في معركة ضد السيخ في موقع «بالاكوت» (في باكستان حالياً) في السادس والعشرين من ذي القعدة عام (١٢٤٦هـ).

ولكن آثارها ما زالت موجودةً وملموسة حتى الآن في شبه القارة الهندية في مجال الدعوة إلى الله ونشر التعاليم الإسلامية.

وبالإضافة إلى جهوده في نشر الإسلام وإصلاح عقائد وأعمال المسلمين وجهاده في سبيل الله، فإن الشيخ محمد إسماعيل رحمه الله ترك مؤلفاتٍ نافعةً جداً. ما زال المسلمون يستفيدون منها حتى الآن؛ ومنها كتابه الشهير «تقوية الإيمان»، ومنها «رد الأشراك»، و«إيضاح الحق الصريح في أحكام الميت والضريح»، و«تنوير العينين في إثبات رفع اليدين»، وغيرها.

وللأستاذ، الأديب الكبير «غلام رسول مهر» كتاب عظيم في تاريخ هذه الحركة وخدماتها في ثلاث مجلدات ضخام، باللغة الأردية. كما ألفت باللغة الأردية كتب عدة في سيرة الشيخين أو أحدهما وتاريخ حركتهما. رحمهما الله رحمة واسعة.

انظر: أبجد العلوم ٣/٢٤٦؛ نزهة الخواطر ٧/٦٦ ـ ٦٩؛ تراجم علماء حديث هند (٩٠ ـ ١٢٣)؛ تاريخ أهل الحديث ص٤١١؛ تاريخ ولادته فيه (١٢٠٣هـ)؛ أهل الحديث ودورهم في التاريخ السياسي للقارة الهندية (بالأردية) للشيخ نذير أحمد الرحماني رحمه الله ص٩٥ ـ ١٤٢.

(٣) أي ابن بنت الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي رحمه الله، وكان الشاه عبد العزيز خلَّف =

الدهلوي، المهاجر المكي[1].

والشاه مخصوص الله بن الشاه رفيع الدين[2].

والشاه عبد الحي البُدَهانَوِي[3].

= ثلاث بناتٍ ولم يعقب ذكراً، فتزوج إحداهن الشيخ محمد أفضل العمري اللاهوري، وأنجب منها الشاه محمد إسحاق، صاحب الترجمة.

(١) أبو سليمان الشاه محمد إسحاق بن محمد أفضل العمري الفاروقي (١١٩٦ ـ ١٢٦٢هـ) رُبِّي في مهد جده لأمه الشيخ عبد العزيز، وكان بمنزلة ولده، كما درس على إخوان جده الشاه عبد القادر، والشاه رفيع الدين. واستخلفه الشيخ عبد العزيز في مجلس درْسِه، ووهبه جميع ما له من الكتب والدور. واستمر في التدريس والإفادة. وسافر للحج عام (١٢٤٦هـ)، فأسند الحديث عن الشيخ عمر بن عبد الكريم المكي، ثم رجع إلى الهند، ودرَّس ستة عشر عاماً، ثم خلَّف على مسند درسه تلميذَهُ مجدد السنة النبوية في الهند، السيد نذير حسين الدهلوي رحمه الله، وهاجر مع أخيه إلى مكة المكرمة سنة (١٢٥٨هـ). واستمر في التدريس والتعليم في مكة المكرمة إلى أن توفي هناك سنة (١٢٦٢هـ)، وكان عمره سبعين عاماً.
كان السيد نذير حسين يقول: ما صحبتُ عالماً أفضل منه. وكان جدُّه لأمه كثيرَ الثناء عليه، وكان كثيراً ما يقرأ (الحمد لله الذي وهب لي على الكبر إسماعيل وإسحاق). له عدد كبير من التلامذة من العلماء الأجلاء؛ منهم: السيد نذير حسين، والشاه عبد الغني المجددي وغيرهما. من مؤلفاته: «مسائل أربعين»، «تذكرة الصيام» وغيرهما.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/٢٤٦، ٢٦١؛ نزهة الخواطر ٧/٥٩؛ تاريخ أهل الحديث ص٤١٥؛ تراجم علماء حديث هند ص١٢٥.

(٢) الشاه محمد مخصوص الله بن الشاه رفيع الدين بن الشاه ولي الله الدهلوي (ت١٢٧١هـ). تتلمذ على عمه الشاه عبد العزيز الدهلوي، ولازمه مدة طويلة، حتى برع في العلوم الدينية وغيرها، وعمل بالتدريس والدعوة، ثم تفرد للعبادة في آخر عمره.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٦١؛ نزهة الخواطر ٧/ ٥١٤؛ تراجم علماء حديث هند ص١٢٣؛ تاريخ وفاته فيه (١٢٧٣هـ).

(٣) الشاه عبد الحي بن هبة الله البُدهانوي ـ نسبة إلى بُدهانة، موضع في مديرية مظفر نكر، في الهند ـ ولد هناك ونشأ بها، ثم انتقل إلى دهلي، وتتلمذ على الشيخ عبد العزيز. والشيخ عبد القادر الدهلويين، وكان زميلاً للشاه محمد إسماعيل في الدراسة والدعوة والجهاد، حتى توفي سنة (١٢٤٣هـ) وهو في ساحة المعركة. أجازه الإمام الشوكاني أثناء سفره للحج، وأهدى إليه مؤلفاته.
من مؤلفاته: «الصراط المستقيم» في اتباع السنة.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٤٥؛ نزهة الخواطر ٧/ ٢٧٧؛ تراجم علماء حديث هند ص١٣٣.

والشيخ حسن علي الهاشمي اللَّكْنَوِي[(١)].

وغيرهم.

واختصَّ من بينهم بكثرة العبادة والرياضة، ومزيد الورع والتقوى، والتبحُّر في العلم والفضل، والسعي في الإصلاح والإرشاد، وحسن الإفادة والإفاضة: ابن بنته[(٢)] الكريمة، الشيخ العلامة الشهير في الآفاق، الشاه محمد إسحاق المذكور. فجلس بعده مجلسه[(٣)]، وأفاد الناس بعلومه، وانتهت إليه رياسة الحديث في عصره.

وتخرَّجت عليه[(٤)] جماعةٌ كبيرة؛ منهم:

الشيخ الأجلُّ مسند الوقت السيد محمد نذير حسين الدِّهلوي[(٥)].

والشيخ المحدث عبد الغني بن أبي سعيد المجدِّدي الدِّهلوي، ثم المدني[(٦)].

---

(١) الشيخ حسن علي الهاشمي الصغير، الملقب بميرزا ميرك جمال الدين. ولد ونشأ في بلدة لكناؤ، ثم سافر إلى دهلي، ودرس على الشاه عبد العزيز الدهلوي وأخويه الشيخ رفيع الدين والشيخ عبد القادر الدهلويين، وبرز في الحديث والفقه، بذل جهداً كبيراً في نشر التوحيد والسنة، واستفاد منه عدد كبير من علماء لكناؤ وغيرها. ذكر صاحب «تراجم علماء حديث هند» أن بعض مترجميه وصفوه أنه كان «شافعياً»، «ولكن من المعلوم أنه لم يكن يوجد حتى اسم هذا المذهب في منطقة أوده في تلك الأيام، ولكن كما هو معروف أن العوام كانوا يسمون أهل الحديث «شوافع» في بداية الأمر».
توفي عام (١٢٢٦هـ).
من مؤلفاته: «تحفة المشتاق في النكاح والصداق»، «برهان الخلافة»، ومجموعة باللغة الفارسية. أبجد العلوم ٣/٢٤٦.
ينظر لترجمته: نزهة الخواطر ٧/١٥٣؛ تراجم علماء حديث هند ص٤٠٢.

(٢) أي: ابن بنت الشيخ عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي.

(٣) أي: مجلس الشيخ عبد العزيز المذكور.

(٤) أي: على الشيخ محمد إسحاق كَلَلهُ.

(٥) سوف يذكر المؤلف كَلَلهُ ترجمته بشيء من التفصيل بعد قليل.

(٦) الشيخ عبد الغني بن أبي سعيد المجددي (١٢٣٥ ـ ١٢٩٦هـ)
ولد في مدينة دهلي، ودرس على والده وعلى الشيخ محمد إسحاق، والشيخ مخصوص الله بن رفيع الدين الدهلوي، وغيرهما. وسافر للحج سنة (١٢٤٩هـ)، واجازه الشيخ محمد عابد السندي، ثم رجع للهند واشتغل بالتدريس. ثم لمَّا استولى الإنجليز على الهند (١٢٧٣هـ) (١٨٥٧م) هاجر إلى الحرمين، وأقام بقية عمره في المدينة المنورة. =

والنَّوَاب قطب الدين مؤلف «مظاهر حق»(١).

والشاه فضل رحمٰن المراد آبادي(٢).

والشيخ العلامة المحقق محمد بن ناصر الحازمي(٣).

وغيرهم.

= من تلاميذه الشيخ محمد قاسم النانوتوي، والشيخ رشيد أحمد الكنكوهي وغيرهما. وعن طريقه يتصل إسناد علماء ديوبند وسهارنفور بالشاه ولي الله الدهلوي.
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٦٠؛ نزهة الخواطر ٧/ ٣٢٠.

(١) الشيخ قطب الدين بن محيي الدين الدهلوي (ت١٢٨٩هـ).
درس على الشيخ محمد إسحاق الدهلوي، ولازمه ملازمةً طويلةً. قال صاحب نزهة الخواطر: «كان زاهداً متورعاً، قانعاً عفيفاً، صالحاً، ذا عناية تامة بالتدريس والتصنيف، شديد الرغبة في المباحثة في العلم والمذاكرة به، شديد التعصب على من خالفه في المذهب. له مصنفات في الرد على السيد نذير حسين الحسيني الدهلوي فيما خالفه من المذهب الحنفي».
من مؤلفاته: «مظاهر حق»، وهو شرح لمشكاة المصابيح بالهندية في أربع مجلدات.
سافر في آخر عمره إلى مكة المكرمة، وتوفي هناك.
ينظر لترجمته: نزهة الخواطر ٧/ ٤٢٥.

(٢) الشيخ فضل الرحمٰن بن أهل الله المُلَّانوي، ثم الكنج مراد آبادي (١٢٠٨ ـ ١٣١٣هـ). ولد في «مُلَّانوان»، ودرَس على علماء بلده، وسافر إلى دهلي مرتين لطلب العلم؛ ففي المرة الأولى أدرك الشاه عبد العزيز الدهلوي، وسمع منه بعض الشيء. وفي المرة الثانية لازم الشيخ محمد إسحاق الدهلوي، ودرَس عليه الكتب الستة في الحديث وغيرها. استقر في آخر عمره في مدينة «مراد آباد» حتى توفي هناك. كان أحدَ أعلام الطريقة النقشبندية، مشهوراً بالزهد والورع والتقوى، وللشيخ أبي الحسن الندوي كتاب بالأردية في سيرته.
ينظر لترجمته: نزهة الخواطر ٨/ ٣٨٤.

(٣) العلامة محمد بن ناصر الحازمي الحسني، التهامي، الضَّمَدي، اليمني، درس على علماء بلده، ولازم الإمام الشوكاني، وأخذ منه التفسير والحديث وغيرهما من العلوم. من شيوخه أيضاً: الشيخ محمد عابد السندي، والشيخ محمد إسحاق الدهلوي.
ترجمه صاحب نيل الوطر؛ فنقل عن صاحب «نشر الثناء الحسن» أنه: كان محققاً متفنناً في جميع العلوم، جائلاً في ميدان المنطوق والمفهوم، مجلياً. صلى خلفه أئمة العلم، لا سيما علم الحديث؛ فقد كانت له فيه اليد الطولى.. إلخ.
توفي سنة (١٢٨٣هـ). من مؤلفاته: كتاب «الصفات» وغيره.
ينظر لترجمته: نيل الوطر ٢/ ٣٢٢، إيضاح المكنون ٢/ ١٧٤، ٢٠٣، هدية العارفين ٢/ ٣٧٨، الأعلام ٧/ ١٢٢، معجم المؤلفين ١٢/ ٧٢.

ثم إنه[1] هاجر إلى مكة المكرمة، واستخلف من هو فردُ زمانه وقطبُ أوانه، رحلة الآفاق، شيخ العرب والعجم بالاتفاق: المجدد على رأس المائة الثالثة عشر، أعني:

المحدث، المفسر، الفقيه، شيخنا الأجل، **السيد محمد نذير حسين الدِّهْلَوي**، في إشاعة العلوم الحديثيَّة، فولِيَ التدريس والإفادة والإفتاء والوعظ والتذكير. ودرَّس الكتب من جميع العلوم المتداولة ثنتي عشرة سنةً، ثم غلب عليه حبُّ تدريس القرآن والحديث، فترك اشتغالَه بما سواهما إلا الفقهَ؛ فاشتغل بتدريس هذه العلوم الثلاثة إلى آخر عمره، أي: من سنة سبعين بعد الألف والمائتين إلى سنة عشرين بعد الألف وثلاثمائة. فجميعُ مدة اشتغاله بتدريس هذه العلوم الثلاثة اثنتان وستون سنة.

أفاد شيخنا بعلومه، ونفع بإفاضاته خلقاً كثيراً لا يُحصى عددُهم[2]

---

(١) أي الشيخ محمد إسحاق.

(٢) قال العلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي ـ وهو من تلامذة السيد نذير حسين رحمه الله ـ في تعليقة له في مقدمة كتابه «غاية المقصود في شرح سنن أبي داود»: «وأما تلاميذه، فعلى طبقات؛ منهم: المحققون الكاملون العاملون الناقدون المعروفون، ولعلهم يبلغون إلى ألف نفس، ومنهم: من ليس على ما وصفنا، لكن يلي الطبقة الأولى في بعض الأوصاف، ومنهم: من يلي الطبقة الثانية. وأهل هاتين الطبقتين يبلغون إلى الآلاف قطعاً. والله أعلم بحقيقة الأحوال». غاية المقصود ١/٥٨.

وذكر صاحب كتاب «جماعة أهل حديث كي تدريسي خدمات» (جهود أهل الحديث في مجال التربية والتعليم): أن السيد نذير حسين رحمه الله كان يدرِّس في المدرسة الواقعة في مسجد أورنك آبادي، ولكن هدم هذا المسجد في عام (١٨٥٧م) عام ثورة الهند الكبرى ضد الاستعمار الإنجليزي. فانتقل السيد نذير حسين إلى المسجد الواقع في «بهاتك حبش خان»، وظل يدرِّس هناك حتى وفاته في عام (١٩٠٢هـ). وكان في هذه المدرسة سِجِلٌ تُسجَّل فيه أسماء الطلبة الملتحقين بها، حتى وصل عددهم عشرة آلاف، ثم ترك التسجيل ص١٦.

ومن هنا نستطيع أن نتوقع كم يبلغ عدد تلاميذه رحمه الله. ومنهم أناسٌ من الحجاز ونجد واليمن والشام والحبشة وتونس والجزائر وكابل وسمرقند وبلخ وبخارا، وآسيا الصغرى، وإيران، وخراسان، والصين ومعظم مدن ما يُعرف الآن بباكستان وبنجلاديش وبورما، بالإضافة إلى مختلف مناطق الهند ومدنها وقراها.

فأنارت بأنوار فيوضه البلاد، وأضاءت بأضواء علومه الأمصار. انتشر تلامِذتُه في جميع أقطاع الأرض من الهند والعرب وغيرهما. فليس من بلدة ولا قرية إلا وقد بلغ بها نفحاتُه المسكية. ووصل إليها فوحاته العلمية، سِيقت إليه المطايا. وشُدَّتْ نحوَه الرِّحال، ليُقتبسَ من أنوار معرفته، ويُغترفَ من بحار علومه، ويُتلقى من مكارم أخلاقه وشمائله، ويُستمسَكَ بمحاسنِ آدابه وفضائله.

فله على رقاب الناس مِنَنٌ عظيمة، وأيادي جسيمة. أفنى عمره العزيز في إشاعة الدين، وصَرَف متاعه ومالَه في نشر العلوم الدينية، وترويج السُّنن السَّنِيّة. لم يوجد مثلُه في زمانه، ولا بعدَه في علمه وفضله، وخُلقه وحِلمه، وجُوده وتواضعه وكرمه، وعفوه وكثرة عبادته لربِّه، وخشيته له واتقائه وورعه وزهده، وجميع الخصائل الحميدة، والشِّيَم المرضية، والصفات الجميلة، والسمات الحسنة.

وصنف تصانيفَ مفيدةً، تشهدُ له بطول الباع في العلوم والاطلاع على الكتب، وتدلُّ على تبحُّره، وسَعَةِ نظره، وكثرة مطالعته، وجَوْدَةِ حفظه، ودِقَّةِ فهمه، وإصابة فكره[١].

---

(١) لقد كان وقتُه ﷺ مشغولاً بالدرس والتدريس، والوعظ والتذكير، والإجابة على الاستفتاءات التي كانت ترد إليه باستمرار. ولذلك لم يتفرَّغْ للتصنيف والتأليف، قال تلميذه صاحب نزهة الخواطر السيد عبد الحي الحسني:

«ولم يكن للسيد نذير حسين كثرةُ اشتغال بتأليف، ولو أراد ذلك لكان له في الحديث ما لا يقدر عليه غيرُه». نزهة الخواطر ٨/٥٢٦.

وقال تلميذه الآخر الشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب «عون المعبود»: «وأما مؤلفاته التي هي موسومة بأساميها، فلم نر إلا «معيار الحق». وهذا كتاب لم يؤلَّف مثلُه في بابه. و«واقعة الفتوى دافعة البلوى»، و«ثبوت الحق الحقيق»، و«رسالة في تحلي النساء بالذهب»، و«المسائل الأربعة». وهذه كلُّها بالهندية، و«كلام الولي باتباع النبي»، و«مجموعة بعض الفتاوى». وهاتان الرسالتان بالفارسية، ورسالة في «إبطال عمل المولد» بالعربية.

أما الفتاوى المتفرقة التي شاعت في البلاد والقرى، وانتفع بها خلْقُ الله، فكثيرة ما بين مطوَّل، ومتوسط، ومختصر، بالألسنة الثلاثة المذكورة، يَعْسُرُ عدُّها. وظنِّي أنها لو جُمِعَتْ لبلغت إلى مجلدات ضِخامٍ. وإن سميت فتاواه على نمط رسائل الحافظ السيوطي =

حصل له من الشرف والفضل ما لم يحصلْ لأحد ممَّن عاصره، وبلغ من العُلَى والرِّفعة ما لم يبلغْ غيرُه من معاصريه[١].

= وجعلت رسائلَ مستقلةً في كل باب، بلغت إلى المائتين. غاية المقصود ١/٥٨.
«وأما الفتاوى الصغيرة التي كتب كل يوم في الحوادث الواقعات، فلو جُمِعَتْ لبلغت إلى عشرة مجلدات ضخام». المصدر السابق.
وقد جُمِعَ شيءٌ من فتاواه، هو مطبوع في مجلدين باسم «الفتاوى النذيرية». وأما كتابه الشهير «معيار الحق»، فهو في موضوع اتباع الكتاب والسنة، وترك التعصب المذهبي. وهو باللغة الأردية. ولمعرفة أهميته وشيء من محتوياته بالتفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب «قرة العين في ترجمة السيد نذير حسين» لأخينا الشيخ أبي الأشبال شاغف حفظه الله.

(١) وقال الشيخ العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليماني: «إن الذي أعلمه وأعتقده وأتحقَّقه في مولانا السيد الإمام، والفرد الهُمام، نذير حسين الدِّهلوي أنه فرد زمانه، ومسندُ وقته وأوانه، ومن أجلِّ علماء العصر، بل لا ثانِيَ له في إقليم الهند، في علمه وحلمه وتقواه، وأنه من الهادين والمرشدين إلى العمل بالكتاب والسنة، والمعلمين لهما، بل أجلُّ علماءِ هذا العصر المحققين في أرض الهند، أكثرُهم من تلامذته. وعقيدتُه موافقةٌ لعقيدة السلف الموافقة للكتاب والسنة». نزهة الخواطر ٨/ ٥٢٥.
وقال العلامة الشيخ أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي، صاحب «غاية المقصود»، و«عون المعبود» شرحي «سنن أبي داود»: «وإني صحبتُه ولازمته قريباً من ثلاث سنين، واستفضت منه فيوضاً كثيرةً، ووجدته إماماً في التفسير والحديث والفقه، عاملاً بما فيها، حَسَنَ العقيدة، ملازماً لتدريس القرآن والحديث ليلاً ونهاراً، كثيرَ الصلاة والتلاوة، والتخشّع والبكاء، حَسَنَ الخُلُق، كثيرَ التودُّد، لا يحسُد ولا يحقد، منكسِرَ النفس، ولم أرَ في زماننا من أهلِ العلم أكثرَ عبادةً منه، وكان يطيل الصلاة جداً، ويمدُّ ركوعها وسجودها، وكان يعِظُ الناس كلَّ يوم بعد صلاة الصبح بالمسجد، ويجتمع في مجلسه خَلْقٌ كثير. ولو حلفت بين الركن والمقام أني ما رأيت بعيني مثلَه، ولا رأى هو مثلَ نفسه في العلم والعبادة، والزهد والصبر، والكرم، والخُلُق والحلم، ما حنثت، وليس هو بالمعصوم، ولكن لم أرَ في معناه مثله.. إلخ. غاية المقصود ١/ ٥٥.
وقال العلامة الشيخ عبد الله الغازيفوري ـ أحد العلماء الميرزين في الفقه والحديث ـ: «.... هو إمامُ أهل الحديث في زمانه، أميرُ المؤمنين في الحديث في أوانه، مجتهدُ عصره، وفريدُ دهره، إمامُ أهل السنة ومحقيقهم، مقتدى أهل الأثر ومدققيهم. مجدِّد معالم الطريق بعد دروسها، مظهرُ آيات التوحيد بعد أفول أقامرها وشموسها، عامر أطلال الكتاب والسنة النبوية بعد عفائها، محيي آثار المحجَّة المصطفوية غِبَّ انمحائها. قامع أساس البدعة والفسوق والإلحاد، قاطع عرق الضلالة والفجور والفساد، حامي الشريعة الغراء، راعي المِلَّة الحنيفية السمحة البيضاء، مشيِّد أركان أصول الدين، مؤسس أساس العلم واليقين، زين الفقهاء والمحدثين، نخبة الفضلاء المتقين.. إلخ. قرة العين في ترجمة السيد نذير حسين ص٥٧ ـ ٥٨.

ومِمَّن سعى في نشر علوم الحديث في الهند، واجتهد في إشاعة السُّنن النبوية وإحيائها، وبَذَلَ مجهودَه لإعلاء الدين المستقيم، وأفرغ جهده لإماتة المحدَثات والمنكَرات: شيخُنا المحدث، المفسر الفقيه، آية الله في الأرض، **الشيخ حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي السَّعدي، اليماني**؛ فإنه لمَّا فرغ من تحصيل العلوم في بلاد اليمن جلس مجلس الإفادة، فدرَّس، وأفاض بركاتِه على بلاد العرب، ثم ارتحل في حياة الرئيسة المكرمة النواب سكندر بيكم[1] إلى بوفال عند أخيه العلامة زين العابدين قاضي بوفال[2]، ولقي الرئيسة المذكورة، فأكرمت نُزُلَه، وفوَّضت إليه دارَ الحديث. وأمرتْه بتدريس علوم الحديث، فانتفع به جَمْعٌ كثير من علماء تلك البلدة وغيرها، وانتشر صِيتُه في بلاد الهند. وطار ذِكْرُه في أقطارها، ورحل إليه طلبة الحديث من كلِّ ناحية، وتلْمَذَ له جماعة من العلماء المشهورين بالفضل والكمال، مِمَّن لا يمكن حصرُهم.

ثم بعد سنة أو سنتين من قدومه، استأذن الرئيسة المذكورة في الرجوع إلى بلدة «الحُدَيدة»، فأذِنت له، فرجع إلى وطنه. ولمَّا توفيت الرئيسة، وتولت الحكومة بنتُها الرئيسة شاهجهان بيكم[3] وتزوجت بالسيد العلامة

---

(١) هي: والدة النواب شاهجهان بيكم ـ زوجةِ السيد صديق حسن القنوجي ـ ملكة بوفال. وكانت شاهجهان بيكم تولَّت الرياسة بعد وفاة والدها وعمرها تسع سنوات في عام (١٢٦٠هـ)، ولكنها لمَّا بلغت من العمر اثنتين وعشرين سنة تنازلت عن الحكم لأمها سكندر بيكم حتى وفاتها في سنة (١٢٨٥هـ).

أبجد العلوم ٣/ ٢٨٤؛ نزهة الخواطر ٨/ ١٩٩.

(٢) زين العابدين بن محسن بن محمد الأنصاري اليماني، من علماء اليمن، ولد ونشأ في الحديدة باليمن، وتولى القضاء في بوفال، ومات هناك سنة (١٢٩٧هـ). نزهة الخواطر ٧/ ٢١٢.

(٣) ملكة بوفال: ولدت سنة (١٢٥٤هـ)، وتولت المُلْك بعد وفاة أبيها، ثم بعد فترة تنازلت عن الحكم لوالدتها، ثم تولت ذلك بعد وفاة والدتها عام (١٢٨٥هـ).

وهي زوجة السيد صديق حسن خان القنوجي الثانية، وهو زوجها الثاني، تزوجها عام (١٢٨٨هـ)، ودرست عليه عدداً من كتب الحديث والفقه. وكانت صاحبةَ علم وفضل وكمال، وبذل وسخاء لطلبة العلم والعلماء، وبناء المساجد والمدارس، وطبع الكتب الدينية في التفسير والحديث والفقه وغيرها.

=

صديق حسن القنوجي. استدعت من شيخنا أن يتحوَّلَ بأهله، ويتَّخِذَها كالوطن، فأجاب بدعوتها. ونزل بوفالَ واستوطنَها، ولم يزل مَحَطّاً للطلاب، ومنهلاً صافياً يرده الروَّاد، وينثالون إليه من كل صوب وناحية، إلى أن توفاه الله تعالى سنة سبع وعشرين بعد الألف وثلاثمائة. رحمه الله تعالى[1].

= ولها أيضاً كتب مشهورة؛ منها: ديوان شعر، وتهذيب النسوان، توفيت سنة (١٣١٩هـ)، وكان السيد صديق حسن توفي قبلها في سنة (١٣٠٧هـ).
ترجمها السيد صديق حسن في كتابه أبجد العلوم ٣/ ٢٨٤؛ والتاج المكلل ص٥٣٨ وغيرهما. ولها ترجمة أيضاً في: نزهة الخواطر ٨/١٩٨.

(١) وهو من شيوخ السيد صديق حسن القنوجي، وكثيرٍ من كبار العلماء من أمثال: الشيخ شمس الحق العظيم آبادي، والشيخ محمد بشير السهسواني، والشيخ عبد الله الغازيفوري، والشيخ إسحاق بن عبد الرحمٰن بن حسن النجدي وغيرهم.
ولد في الحديدة باليمن سنة (١٢٤٥هـ) ودرس على عدد من علماء اليمن، منهم: الشيخ أحمد بن الإمام الشوكاني، واستوطن أخيراً مدينة بوفال بالهند وتوفي هناك سنة (١٣٢٧هـ).
قال السيد صديق حسن القنوجي ـ وقد توفي قبل صاحب الترجمة ـ: «له علم نافع، وعمل صالح، وفكرة صحيحة، وهِمَّة في إشاعة علم الحديث رفيعة، ولقاء مبارك».. إلخ.
له تعليقات على «سنن أبي داود» وغيره من كتب الحديث، وله رسائل أخرى مفيدة؛ منها: «التحفة المرضية في حل بعض المشكلات الحديثية»؛ و«البيان المكمل في تحقيق الشاذ والمعلل»؛ و«رسالة في مصطلح الحديث».
ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/٢١٣؛ مقدمة غاية المقصود ١/٦٨، وقد كتبت هذه التراجم في حياته؛ ونزهة الخواطر ٨/١٢١؛ الأعلام ٢/٢٥٣.
من كبار المحدثين في الهند في عصر السيد نذير حسين الدهلوي:
ومن كبار المحدثين في الهند، الذين بذلوا جهوداً عظيمة في نشر السنّة النبوية وعلومها في ربوع الهند تدريساً وتأليفاً، ونشراً، وتمسُّكاً بها، ودعوة إليها، دون تعصب لأي مذهب أو فرقة:
١ ـ ملك العلماء وعالم الملوك، النواب السيد صديق حسن الحسيني، البخاري، القنوجي البوفالي ﷺ. ـ وهو معاصر للسيد نذير حسين الدهلوي ﷺ، وتوفي قبله بعدة سنوات ـ. وكان والده السيد أولاد حسن ﷺ من الذين جاهدوا معَ الإمامين أحمد بن عرفان، وإسماعيل بن عبد الغني ـ رحمهما الله وأنزلهما منازل الشهداء ـ في حركة الجهاد والدعوة. وكان من كبار العلماء الذين تتلمذوا على الشاه عبد العزيز الدهلوي ﷺ. وله عدة مؤلفات في التوحيد والرد على التشيع وغيرهما.
ولد السيد صديق حسن في ١٩ جمادى الأولى ١٢٤٨هـ، وتتلمذ على كبار علماء عصره =

....

= منهم: الشيخ صدر الدين الدِّهلوي، والشيخ محمد يعقوب الدِّهلوي، والمحدث عبد الحق البنارِسي كَلَلهُ، وأجازه كثيرون.

واستوطن مدينة بوفال، وتزوج ملكتها «شاهجهان بيگم»، وتوفي هناك في ٢٩ جمادى الأخرى سنة (١٣٠٧هـ)، وله تسع وخمسون سنه ونيف.

وكان كَلَلهُ كثيرَ الاشتغال بالتأليف والتصنيف، وقد بلغ عدد مؤلفاته ٢٢٢ كتاباً في مختلف العلوم والفنون، وفي اللغات العربية والفارسية والأردية. فإذا أضيفت إليها الرسائل الصغيرة بلغت ثلاثمائة.

ومن أهم مؤلفاته فيما يتعلق بالحديث: «عون الباري لحَلِّ أدلة البخاري»، وهو شرح لكتاب «التجريد الصريح» للزَّبيدي، و«السراج الوهَّاج في كشف مطالب مختصر صحيح مسلم بن الحجاج» للمنذري؛ و«فتح العلّام شرح بلوغ المرام» للصنعاني؛ «توفيق الباري في ترجمة الأدب المفرد للبخاري». وغيرها.

ومن حسناته على طلبة العلم في الهند وخارجها: أنه كان يرسل بعض العلماء إلى بلدان مختلفة لجلب الكتب المهمة والمخطوطات النافعة، وينفق مئات الآلاف على طبعها، ثم توزيعها على طلبة العلم. ومن الكتب التي طبعها ووزّعها: «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، و«تفسير ابن كثير»، و«نيل الأوطار» للشوكاني وغيرها. وكان له مندوبون في مصر والحجاز وبيروت والقسطنطينية يقومون بتوزيع مؤلفاته ومطبوعاته.

ومن حسناته أيضاً: أنه استقدم كثيراً من أهل العلم من مختلف مدن الهند وخارجها، وعيّنهم للتدريس ونشر العلم؛ ومنهم: الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمني، والشيخ محمد بشير السهسواني، والشيخ سلامة الله الجيراجفوري، وغيرهم.

وقد أفردت كتب عديدة في ذكر سيرته العطرة، وخدماته العظيمة، ومؤلفاته الكثيرة. ومن أحدثها: كتاب أخينا الدكتور أختر جمال محمد لقمان بعنوان «السيد صديق حسن القنوجي، آراؤه الاعتقادية وموقفه من عقيدة السلف». وقد نال به درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى في مكة المكرمة عام ١٤٠٨هـ، ونشرته دار الهجرة في الدمام عام ١٤١٧هـ.

وينظر لترجمته أيضاً: الحطة ص٤٧١؛ التاج المكلل ص٥٤١؛ أبجد العلوم ٣/ ٢٧١؛ مشاهير علماء نجد وغيرهم ص٤٥١؛ جلاء العينين ص٤٨؛ نموذج من الأعمال الخيرية للشيخ محمد منير الدمشقي ص٣٩٥؛ إيضاح المكنون ١/ ١٠؛ نزهة الخواطر ٨/ ٢٠٢؛ تراجم علماء حديث هند ص٢٤٠، هندوستان مين أهل حديث كي علمي خدمات ص٢٦؛ أهل حديث أور سياست (أهل الحديث وإسهامهم في التاريخ السياسي للقارة الهندية) للشيخ نذير أحمد الرحماني ص١٥٦؛ الأعلام ٦/ ١٦٧؛ معجم المؤلفين ١٠/ ٩٠.

٢ ـ ومن علماء الحديث المبرزين الذين عاصروا السيد نذير حسين الدِّهلوي: العلّامة المحدث الشيخ عبد الحق بن فضل الله البنارِسي (١٢٠٦ ـ ١٢٧٦هـ). درس على الشيخ عبد القادر بن ولي الله الدِّهلوي، والشيخ محمد إسماعيل بن عبد الغني الدِّهلوي، =

....

= والشيخ عبد الحي البُدَهانوي وغيرهم. وانضم إلى حركة الإمامين السيد أحمد بن عرفان والشيخ محمد إسماعيل ـ رحمهما الله ـ منذ بدايتها، ورافقهما في رحلتهما إلى الحج. ومن هناك سافر إلى اليمن، ودرَس على الإمام الشوكاني، والشيخ عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، كما درَس على الشيخ محمد عابد السندي، وغيرهم. وأخذ عنهم الإجازة العامة لمروياتهم. ومن تلاميذه: النواب السيد صديق حسن خان القنوجي، والشيخ وحيد الزمان الحيدرابادي، والشيخ عبد العزيز المحدث اللكنوي، وغيرهم. وكان شديدَ الإنكار على البدع والمحدَثات، ونال كثيراً من الأذى والمضايقات بسبب ذلك.

رحل للحج سبع مرات، ومات في السفرة السابعة بمنى. من مؤلفاته: «الدر الفريد في المنع عن التقليد».

ينظر لترجمته: أبجد العلوم ٣/ ٢٧٢؛ نزهة الخواطر ٧/ ٢٦٦؛ تراجم علماء حديث هند ص٢٨٠، وتاريخ وفاته فيه (١٢٨٦هـ)؛ أهل حديث أور سياست ص١٢١، وتاريخ وفاته فيه (١٢٨٨هـ) بعد عودته من عرفات والمزدلفة. وقال بعضهم في الثامن من ذي الحجة (١٢٨٦هـ).

من كبار علماء الحديث في الهند بعد السيد نذير حسين ﷺ:

ولقد قام تلامذة شيخ الكلِّ السيد نذير حسين الدِّهلوي ﷺ بحركة تجديدية واسعة في جميع أنحاء القارة الهندية، بالدعوة إلى منهج المحدثين عقيدةً وعملاً وسلوكاً، وخدموا السنة تدريساً وتأليفاً، ولا نستطيع أن نحصي عددهم؛ فهم ـ كما سبق ـ يعدُّون بالآلاف، ولكن كان من أبرزهم في مجال التأليف والتصنيف:

١ ـ العلّامة الشيخ المحدث عبد الأول الغزنوي (ت١٣١٢هـ). ومن مؤلفاته: «نصرة الباري في ترجمة صحيح البخاري» باللغة الأردية؛ وكذا «إنعام المنعم بترجمة صحيح مسلم»؛ و«الرحمة المهداة إلى من يريد ترجمة المشكاة»، وغيرها.

٢ ـ العلّامة المحدث الشيخ أبو محمد إبراهيم الآروي (ت١٣١٩هـ). ومن مؤلفاته: «طريق النجاة في ترجمة أحاديث الفصل الأول من المشكاة».

٣ ـ العلّامة الشيخ محمد بشير السهسواني (ت١٣٢٦هـ). ومن أهم مؤلفاته: «صيانة الإنسان عن وسوسة الشيخ دحلان»؛ و«البرهان العُجاب في مسألة فرضية أم الكتاب»، وغيرهما.

٤ ـ العلّامة المحدث الشيخ أبو الطيب شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ). ومن أهم مؤلفاته: «غاية المقصود في شرح سنن أبي داود» شرح مفصَّل لسنن الإمام أبي داود السجستاني، ولم يتمَّ. وقد طبع ما وجد منه في ثلاث مجلدات؛ و«عون المعبود لحل مشكلات سنن أبي داود» في أربع مجلدات في الطبعة الهندية؛ و«التعليق المغني على سنن الدارقطني»؛ و«إعلام أهل العصر بأحكام ركعتي الفجر»، وغيرها من المؤلفات النافعة التي تزيد على ستة عشر مؤلفاً. ولأخينا الأستاذ محمد عُزير شمس حفظه الله كتاب في سيرته وأعماله باسم «المحدث شمس الحق العظيم آبادي: حياته وآثاره». =

الفصل الثامن

[في كون الناس مختلفي الأغراض في تصانيفهم][١]

الناس[٢] في تصانيفهم التي جمعوها مختلفو الأغراض:

فمنهم من قصَر هِمَّته على تدوين الحديث مطلقاً، ليُحفَظَ لفظُه، وليُستَنبطَ منه[٣] الحُكمُ، كما فعله عُبيد الله بن موسى العبسي[٤]، وأبو داود الطَّيالسي، وغيرُهما من أئمة الحديث أولاً. وثانياً الإمام أحمد بن حنبل، ومن بعدَه؛ فإنهم أثبتوا الأحاديث في مسانيد رُواتها. فيذكرون مسند أبي بكر الصديق، مثلاً، ويُثبتون فيه كل ما رُوِيَ عنه، ثم يذكرون بعده الصحابة واحداً بعد واحدٍ، على هذا النسق[٥].

ومنهم من يُثبت الأحاديث في الأماكن التي هي دليلٌ عليها، فيضعون لكلِّ حديث باباً يختصُّ به. فإن كان في معنى الصلاة ذكروا في باب الصلاة، وإن كان في معنى الزكاة ذكروه في باب الزكاة، كما فعله مالك بن أنس في الموطأ، إلا أنه لقلَّة ما فيه من الأحاديث قَلَّت أبوابه. ثم اقتدى به من بعدَه. فلما انتهى الأمر إلى زمن البخاري ومسلم، وكثُرت الأحاديث المُودَعَةُ في كتابيهما، كثُرت أبوابُهما، واقتدى بهما من جاء بعدَهما[٦].

وهذا النوع أسهل مطلباً من الأول بوجهين:

---

(١) زيادة من فهرس الأصل لأن المؤلف لم يذكر عنواناً لهذا الفصل.

(٢) هذا المبحث موجود في الحطة ص١١٢ بتفصيل أكثر، نقلاً عن كشف الظنون ١/٦٣٨ ـ ٦٤٠.

(٣) في الأصل: «له» وما أثبته من الحطة.

(٤) تقدم ذكره في الفصل الرابع الخاص بتدوين الحديث.

(٥) انظر: الفصل الثالث عشر في ذكر المسانيد.

(٦) انظر: الفصل الثاني عشر في ذكر كتب السنن، والفصل العشرين في ذكر الكتب الستة، والفصل الثاني والعشرين في ذكر الكتب الصحاح التي هي غير الصحاح الستة.

الأول: أن الإنسان قد يعرف المعنى الذي يطلب الحديث لأجله، وإن لم يعرفْ راويه، ولا في مسند من هو؟ بل ربما لا يحتاج إلى معرفة راويه.

والوجه الثاني: أن الحديث إذا ورد في كتاب الصلاة، علم الناظر فيه أن هذا الحديث هو دليلُ هذا الحكم من أحكام الصلاة، فلا يحتاج أن يتفكَّر فيه.

ومنهم من استخرج أحاديث تتضمن ألفاظاً لغويةً، ومعانيَ مشكلةً فوضع لها كتاباً على حِدة، على شرح الحديث، وشرح غريبه، وإعرابه ومعناه، ولم يتعرَّض لذكر الأحكام، كما فعله أبو عبيد القاسم بن سلَّام، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة، وغيرهما[١].

ومنهم من أضاف إلى هذا ذكر الأحكام، وآراء الفقهاء، مثل أبي سليمان حَمْد بن محمد الخطَّابي وغيره[٢].

ومنهم من قصد ذكر الغريب، دون متن الحديث. واستخرج الكلمات الغريبة ودَوَّنها، كما فعله أبو عُبيد أحمد بن محمد الهَرَويّ، وغيره[٣].

ومنهم من قصد إلى استخراج أحاديثَ تتضمَّن ترغيباً وترهيباً، وأحاديث تتضمن أحكاماً شرعية، فَدوَّنها وأخرج متونها وحدها، كما فعله أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي في «كتاب المصابيح»[٤].

وغير هؤلاء المذكورين من أئمة الحديث، لو رُمْنَا أن نستقصيَ ذكر كتبهم واختلاف أغراضهم ومقاصدهم في تصانيفهم طال الخَطْب، ولم ينتهِ إلى حدٍّ[٥].

---

(١) انظر: الفصل الثامن والعشرين في ذكر كتب غريب الحديث.

(٢) في الأصل «غيرهم» والصواب ما أثبته. ولمثل هذه الكتب انظر: الفصل التاسع والعشرين في ذكر كتب شروح الأحاديث.

(٣) وهذا النوع أيضاً داخل في كتب غريب الحديث.

(٤) سيأتي ذكره وذكر كتابه وشروح كتابه في الفصل التاسع والعشرين الخاص بكتب شروح الأحاديث.

(٥) انظر: كشف الظنون ١/٦٣٨.

الفصل التاسع

في بيان طبقات كتب الحديث

[قول الشاه ولي الله الدهلوي]:

«اعلم[١] أنه لا سبيلَ لنا إلى معرفة الشرائع والأحكام إلَّا خبر النبي ﷺ، بخلاف المصالح؛ فإنها قد تُدرَكُ بالتجربة والنظر الصادق والحدس[٢] ونحو ذلك.

ولا سبيل لنا إلى معرفة أخباره ﷺ إلا تلقِّي الرِّوايات المنتهية إليه بالاتصال والعنعنة[٣]، سواء كانت من لفظه ﷺ، أو كانت أحاديثَ موقوفةً قد صحت الرواية بها عن جماعة من الصحابة والتابعين، بحيث يبعُد إقدامهم على الجزم بمثله، لولا النصُّ، أو الإشارةُ من الشارع. فمثل ذلك روايةٌ عنه ﷺ دلالةً.

وتَلَقِّي تلك الروايات لا سبيلَ إليه في يومنا هذا إلا تتبعُ الكتب المدونة في علم الحديث، فإنه لا يُوجَدُ اليوم روايةٌ يُعتمد عليها غيرُ مدونة.

وكتب الحديث على طبقاتٍ مختلفةٍ ومنازلَ متباينةٍ، فوجب الاعتناء بمعرفة طبقات كتب الحديث. فنقول:

هي باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات؛ وذلك لأن أعلى أقسام الحديث ما ثبت بالتواتر، وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به.

---

(١) من كلام الشاه ولي الله الدِّهلوي في كتابه «حجة الله البالغة» ١/٣٠٣ كما سيحيل إليه المصنف ﷺ عند نهاية المنقول منه.

(٢) أي: بالظن والتخمين.

(٣) أي: أن يبين كلُّ راوٍ من سمعها منه، سواء كان بلفظة «عن»، أو «سمعت»، أو «حدثنا»، أو غير ذلك.

ثم ما استفاض من طرق متعددةٍ لا يبقى معها شُبهةٌ يُعتدُّ بها. واتفق على العمل به جمهورُ فقهاء الأمصار، أو لم يختلفْ فيه علماء الحرمين خاصَّةً، فإن الحرمين محلُّ الخلفاء الراشدين في القرون الأولى. ومحَطُّ رحال العلماء طبقةً بعد طبقةٍ، يبعُد أن يُسَلِّموا منهم الخطأ الظاهر.

أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم، مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين.

ثم ما صحَّ أو حَسُنَ سندُه، وشهد به علماء الحديث، ولم يكن قولاً متروكاً، لم يذهب إليه أحدٌ من الأمة.

أمّا ما كان ضعيفاً موضوعاً، أو منقطعاً، أو مقلوباً في سنده أو متنه، أو من رواية المجاهيل، أو مخالفاً لِمَا أجمع عليه السلف طبقةً بعد طبقةٍ، فلا سبيل إلى القول به.

فالصحة: أن يشترط مؤلف الكتاب على نفسه إيرادَ ما صحَّ أو حسُن، غير مقلوبٍ ولا شاذٍّ، ولا ضعيفٍ، إلا مَعَ بيان حاله. فإنّ إيراد الضعيف مَعَ بيان حاله لا يقدح في الكتاب.

والشهرة: أن تكون الأحاديثُ المذكورةُ فيها دائرةً على ألسنة المحدثين قبل تدوينها وبعد تدوينها، فيكون أئمة الحديث قبل المؤلف روَوْها بطرق شتَّى، وأوردوها في مسانيدهم، ومجاميعهم. وبعد المؤلف اشتغلوا برواية الكتاب وحِفْظِه، وكشف مُشكِله، وشرحِ غريبه، وبيان إعرابه، وتخريج طُرق أحاديثه، واستنباط فِقهِها، والفحصِ عن أحوال رُواتها، طبقةً بعد طبقةٍ، إلى يومنا هذا، حتى لا يبقى شيءٌ مما يتعلق به غيرَ مبحوثٍ عنه إلا ما شاء الله. ويكون نُقَّادُ الحديث قبل المصنف وبعده وافقوه في القول بها، وحكموا بصحَّتها، وارتضَوْا رأي المصنف فيها، وتلقَّوْا كتابه بالمدح والثناء، ويكون أئمةُ الفقه لا يزالون يستنبطون عنها، ويعتمدون عليها، ويعتنون بها. ويكون العامَّةُ لا يَخلون عن اعتقادها وتعظيمها.

وبالجملة فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان كَمَلاً في كتاب، كان من الطبقة الأولى، ثم، وثم[١]. وإن فُقدتا رأساً لم يكن له اعتبار.

وما كان أعلى حَدٍّ في الطبقة الأولى، فإنه يصل إلى حدِّ التواتر، وما دون ذلك يصل إلى الاستفاضة، ثم إلى الصحة القطعية، أعني القطعَ المأخوذَ في علم الحديث المفيد للعمل، والطبقة الثانية إلى الاستفاضة أو الصحة القطعية أو الظنية، وهكذا ينزل الأمر.

فالطبقة الأولى: منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب:

«الموطأ».

«وصحيح البخاري».

«وصحيح مسلم».

[الموطأ]: قال الشافعي: أصح الكتب بعد كتاب الله **«موطأ مالك»**[٢].

واتفق أهل الحديث على أن جميع ما فيه صحيح على رأي مالك ومن وافقه. وأمّا على رأي غيره، فليس فيه مرسَلٌ ولا منقطع إلا قد اتَّصل السند به من طرق أخرى، فلا جَرَمَ أنها صحيحةٌ من هذا الوجه[٣].

وقد صنّف في زمان مالك موطآت كثيرة في تخريج أحاديثه، ووَصْل منقطعه؛ مثل كتاب ابن أبي ذئب[٤]، وابن عيينة، والثوري، ومعمر، وغيرهم مِمَّن شارك مالكاً في الشيوخ.

---

(١) أي: ثم في المرتبة الثانية، ثم في الثالثة، وهكذا دواليك، حسب قلة توفُّر هاتين الخصلتين في الكتاب.

(٢) رواه ابن عساكر في «كشف المغطا في فضل الموطا» ص٥٢ ـ ٥٤. بطرق وألفاظ عدة، منها: «ما في الأرض كتاب من العلم أكثر صواباً من موطأ مالك ﷺ» ولكن لم أرَ فيه كلمة «أصح» في أي رواية، وقريباً من هذا اللفظ الذي ذكرته أورده ابن الصلاح، ثم قال: «فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم». علوم الحديث ص١٤.

(٣) سيأتي الكلام عن الإمام مالك ﷺ وكتابه «الموطأ» بتفصيل أكثر في الفصل الثالث والعشرين في ذكر الكتب المعزوة إلى الأئمة الأربعة.

(٤) محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب، أبو الحارث القرشي، العامري، المدني، كان يشبَّه بابن المسيب، توفي (١٥٨هـ) أو (١٥٩هـ). سير أعلام النبلاء ٧/١٣٩.

وقد رواه عن مالك بغير واسطة أكثرُ من ألف رجل. وقد ضرب الناس فيه أكباد الإبل إلى مالك من أقاصي البلاد. كما كان النبي ﷺ ذكره في حديثه[(١)]. فمنهم المبرِّزون من الفقهاء؛ كالشافعي، ومحمد بن الحسن[(٢)] وابن وهب، وابن القاسم[(٣)]. ومنهم نحاريرُ المحدثين؛ كيحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وعبد الرزاق. ومنهم الملوك والأمراء كالرَّشيد[(٤)] وابنيه.

وقد اشتهر في عصره حتى بلغ على جميع ديار الإسلام، ثم لم يأت زمانٌ إلا هو أكثر له شهرةً، وأقوى به عناية، وعليه بنى فقهاء الأمصار مذاهبَهم، حتى أهل العراق في بعض أمرهم. ولم يزل العلماء يخرِّجون أحاديثه، ويذكرون متابعاتِه، وشواهدَه، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكِلَه، ويبحثون عن فقهه، ويفتِّشون عن رجاله إلى غايةٍ ليس بعدها غايةٌ. وإن شئت الحق الصُّراح، فقِس كتاب «الموطأ» بكتاب «الآثار» لمحمد[(٥)] و«الأمالي» لأبي يوسف[(٦)]، تجد بينه وبينهما بُعْدَ المشرقين. فهل سمعتَ أحداً من المحدثين والفقهاء تعرَّض لهما واعتنى بهما؟

---

(١) يشير إلى ما أخرجه أحمد ٢/ ٢٩٩؛ والترمذي ٥/ ٤٧، حديث (٢٦٨٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً: «يوشك أن يضرب الناسُ أكبادَ الإبل، يطلبون العلم، فلا يجدون أحداً أعلمَ من عالم المدينة»، وحسّنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، ولكن في إسناده ابن جريج، وأبو الزبير، وهما مدلسان وقد عنعنا، ولذلك ضعّفه الألباني في ضعيف الترمذي (٥٠٢).

(٢) الإمام محمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ). من تلامذة الإمام أبي حنيفة. قال الشافعي: قال محمد بن الحسن: أقمتُ عند مالك ثلاث سنين وكسراً، وسمعت من لفظه سبعمائة حديث. سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤.

(٣) عبد الرحمٰن بن القاسم بن خالد بن جُنادة العُتقي، أبو عبد الله المصري الفقيه صاحب مالك، ثقة، من كبار العاشرة، مات (١٩١هـ). التقريب (٥٩٥).

سير أعلام النبلاء ٩/ ١٢٠؛ الديباج المذهب ١/ ٤٦٥.

(٤) الخليفة العباسي، هارون بن المهدي (١٧٠ ـ ٢٠٣هـ) وابناه هما الأمين والمأمون.

(٥) سيأتي ذكره في الفصل الرابع والعشرين.

(٦) كذا في الأصل وفي الحطة وأصلهما: «حجة الله البالغة» ١/ ٣٠٦ «الأمالي». وقال صاحب =

[الصحيحان]: أما الصحيحان، فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتَّصل المرفوع صحيح بالقطع[١]، وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وأنه كل من يهوِّن أمرَهما فهو مبتدع، متَّبعٌ غيرَ سبيلِ المؤمنين. وإن شئت الحق الصُّراح، فقسهما بكتاب ابن أبي شيبة[٢]، وكتاب الطَّحاوي[٣]، ومسندِ الخوارزمي[٤]، وغيرهما، تجد بينها وبينهما بُعْدَ المشرقين.

وقد استدرك الحاكم عليهما أحاديثَ هي على شرطهما، ولم يذكراها. وقد تتبعتُ ما استدركَه، فوجدتُه قد أصابَ من وجه، ولم يُصِبْ من وجه؛ وذلك لأنه وجد أحاديثَ مرويةً عن رجال الشيخين بشرطهما في الصحة والاتصال، فاتَّجه استدراكُه عليهما من هذا الوجه[٥]. ولكن الشيخين لا يذكران إلا حديثاً قد تناظر فيه مشايخُهما، وأجمعوا على القولِ به، والتصحيحِ له، كما أشار مسلم؛ حيث قال: «لم أذكر ها هنا إلا ما أجمعوا عليه»[٦].

= «كشف الظنون»: أمالي الإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الحنفي المتوفى سنة ثلاث وثمانين ومائة (١٨٣هـ)، وهي في الفقه، يقال: أكثرُ من ثلاثمائة مجلد ١/ ١٦٤، وإن كان المقصود كتاب «الآثار» لأبي يوسف، فهو مطبوع وفيه أحاديث وآثار. والله أعلم.

(١) إلا مواضعَ يسيرة انتقدها الدارقطني وغيره، وأحصاها الحافظ ابن حجر في مقدمة «فتح الباري».

(٢) سيأتي ذكره في الفصل الثالث عشر.

(٣) سيأتي ذكره في الفصل الرابع والعشرين.

(٤) سيأتي ذكره في الفصل الثالث والعشرين.

(٥) سيأتي مزيد من الكلام عن الإمام الحاكم وكتابه «المستدرك» في الفصل الثاني والعشرين.

(٦) انظر: صحيح مسلم ١/ ٣٠٤، الصلاة، حديث (٦٣)، حيث ذكر راوي الكتاب عنه أن أبا بكر ابن أخت أبي النضر قال لمسلم: (فحديث أبي هريرة؟ فقال: هو صحيح، يعني: وإذا قرأ فأنصتوا، فقال: هو عندي صحيح، فقال: لِمَ لَمْ تضعْه هاهنا؟ قال: ليس كلُّ شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت هاهنا ما أجمعوا عليه).
وانظر أقوال العلماء في معنى هذه الجملة في كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في =

وجلُّ ما تفرَّد به «المستدرك» كالمُوكأ عليه[١] المُخفى مكانُه في زمن مشايخهما، وإن اشتهر أمرُه من بعدُ. أو ما اختلف المحدثون في رجاله، فالشيخان كأساتذتهما[٢] كانا يعتنيان بالبحث عن خصوص الأحاديث في الوصل، والانقطاع، وغير ذلك، حتى يتَّضحَ الحال. والحاكم يَعتمد في الأكثر على قواعدَ مخرَّجة من صنائعهم؛ كقوله: (زيادة الثقات مقبولة). و(إذا اختلف الناس في الوصل والإرسال، والوقف والرفع، وغير ذلك، فالذي حفظ الزيادة حُجَّةٌ على من لم يحفظ). والحقُّ أنه كثيراً ما يدخل الخلل في الحُفَّاظ من قِبَلِ الموقوف، ووصل المنقطع، لا سيما عند رغبتهم في المتَّصل المرفوع وتنويههم به. فالشيخان لا يقولان بكثيرٍ مما يقوله الحاكم. والله أعلم[٣].

وهذه الكتب الثلاثة التي اعتنى القاضي عياض في «المشارق»[٤]. بضبط مشكلها، وردِّ تصحيفها.

الطبقة الثانية: كتب لم تبلُغْ مبلغَ «الموطأ» والصحيحين، ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوُثوق والعدالة، والحفظ والتبحر في فنون الحديث. ولم يرضَوْا في كتبهم هذه بالتساهل فيما اشترطوا على أنفسهم، فتلقّاها من بعدَهم بالقَبول، واعتنى بها المحدِّثون والفُقهاء طبقةً بعدَ طبقة. واشتهرت فيما بين الناس، وتعلَّق بها القوم شرحاً لغريبها، وفحصاً عن رجالها، واستنباطاً لفقهها. وعلى تلك الأحاديث بناءُ عامَّة العلوم، كسُنن أبي داود، و«جامع الترمذي»، و«مجتبى النسائي».

= الصحيح وأثره في علم الحديث» للأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ٢/ ٤٠٧.

(١) كذا في حجة الله البالغة أيضاً. وفي الحطة: «كالموكى عليه». وَكى وأوكى الصُرَّة ونحوها، وأوكى على ما فيهما: شدَّها بالوِكَاء، والوِكاءُ: الخيط الذي تُشَدُّ به الصرة أو الكيسُ وغيرهما. المعجم الوسيط (١٠٥٥).

(٢) في الأصل: «كأساتذهما». وما أثبته من الحجة والحطة.

(٣) سيأتي مزيد من التفصيل عن «شرط الشيخين» في الفصل الحادي والعشرين.

(٤) وهو «مشارق الأنوار على صحاح الآثار». وسيأتي ذكره بالتفصيل في الفصل التاسع والعشرين.

وهذه الكتب ـ مَع الطبقة الأولى ـ اعتنى بأحاديثها رَزِين في «تجريد الصحاح»، وابن الأثير في «جامع الأصول»[(١)].

وكاد «مسند أحمد» يكون من جملة هذه الطبقة؛ فإن الإمام أحمد جعله أصلاً يعرف به الصحيح والسقيم. قال: «ما ليس فيه فلا تقبلوه»[(٢)].

الطبقة الثالثة: مسانيدُ وجوامعُ ومصنفاتٌ، صُنِّفت قبل البخاري ومسلم وفي زمانِهما وبعدَهما. جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف، والمعروف والغريب، والشاذِّ والمُنكر، والخطأ والصواب، والثابت والمقلوب. ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهارَ، وإن زال عنها اسم النَّكارة المطلقة، ولم يتداول ما تفردت به[(٣)] الفقهاءُ كثيرَ تداوُلٍ، ولم يفحص[(٤)] عن صحتها وسُقمها المحدثون كثيرَ فحصٍ. ومنه ما لم يخدُمْه لغويٌّ لشرح غريب، ولا فقيهٌ بتطبيقه بمذاهب السلف، ولا محدِّث ببيان مشكله، ولا مؤرخٌ بذكر أسماء رجاله. ولا أريد المتأخرين المتعمقين، وإنَّما كلامي في الأئمة المتقدمين من أهل الحديث، فهي باقية على استتارها واختفائها وخمولها؛ كـ«مسند أبي يعلى»[(٥)]، و«مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مسند عَبْد بن حُميد»، و«الطَّيالِسِي»، وكتب البيهقي، والطحاوي والطبراني[(٦)]. وكان قصدُهم جَمْعَ ما وجدوه، لا تلخيصَه وتهذيبَه وتقريبَه من العمل.

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جَمْعَ ما لم يُوجد في الطبقتين الأولَيَيْن، وكانت في المجاميع والمسانيد المختفية، فنوَّهوا بأمرها، وكانت على ألسنةِ من لم يكتب حديثَه المحدِّثون؛ ككثيرٍ من

---

(١) تقدم ذكرهما في الفصل الرابع.
(٢) سيأتي الحديث عن مسند الإمام أحمد بالتفصيل في الفصل الثالث والعشرين.
(٣) أي: ما تفردت به تلك الكتب.
(٤) في الأصل «تفحص»؛ وفي الحطة: «يتفحص» وما أثبته من حجة الله البالغة.
(٥) في الأصل وفي حجة الله البالغة: «أبي علي» وما أثبته من الحطة.
(٦) وسيأتي ذكر هذه الكتب ومؤلفيها في الفصول الخاصة بها.

الوعاظ المتشدِّقين، وأهل الأهواء[١]، والضُّعفاء، أو كانت من آثار الصحابة والتابعين، أو من أخبار بني إسرائيل، أو من كلام الحكماء، والوعَّاظ، خلطها الرواةُ بحديث النبي ﷺ سهواً، أو عمداً، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح، فرواها بالمعنى قومٌ صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعاني أحاديثَ مرفوعةً، أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديثَ مستبدَّةً[٢] برأسها عمداً، أو كانت جُمَلاً شتى في أحاديثَ مختلفة، جعلوها حديثاً واحداً بنَسَقٍ واحد.

ومظِنَّة هذه الأحاديث: كتاب «الضعفاء» لابن حبان، و«كامل» ابن عدي، وكتب الخطيب، وأبي نعيم، والجورقاني، وابن عساكر، وابن النجار، والدِّيلمي[٣]. وكاد «مسند الخوارزمي» يكون من هذه الطبقة[٤].

وأصلح هذه الطبقة ما كان ضعيفاً محتملاً، وأسوؤها ما كان موضوعاً، أو مقلوباً، شديدَ النَّكارة.

وهذه الطبقة مادةُ كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي[٥].

ها هنا طبقة خامسة: منها ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم، وليس له أصلٌ في هذه الطبقات الأربع.

ومنها ما دسَّه الماجنُ في دينه، العالمُ بلسانه، فأتى بإسنادٍ قويٍّ لا يمكن الجرح فيه، وكلامٍ بليغ لا يبعُد صدورُه عنه ﷺ، فأثار في الإسلام مصيبةً عظيمة، لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثلَ ذلك على المتابعات والشواهد، فتُهتَكَ الأستارُ، ويظهر العُوارُ.

---

(١) في الأصل: «الهواء». وما أثبته من حجة الله البالغة والحطة.
(٢) أي: مستقلة.
(٣) سيأتي ذكر هذه الكتب ومؤلفيها في الفصل السادس والعشرين وغيره.
(٤) سيأتي ذكره في الفصل الثالث والعشرين.
(٥) سيأتي ذكره في الفصل الثالث والثلاثين.

أما الطبقة الأولى والثانية، فعليهما اعتماد المحدثين، وحَوْمَ حماهما مرتعُهم ومسرحُهم[١]. وأما الثالثة، فلا يباشرها للعمل عليها والقول بها إلا النَّحارير الجهابذة، الذين يحفظون أسماء الرجال، وعِلَلَ الأحاديث. نعم، ربما يُؤخذُ منها المتابعاتُ والشواهدُ. وقد جعل الله لكلٍّ شيء قدراً. وأما الرابعة، فالاشتغال بجمعها أو الاستنباطُ منها نوع تعمُّق من المتأخرين. وإن شئتَ الحقَّ، فطوائفُ المبتدعين، من الرافضة والمعتزلة وغيرهم، يتمكّنون بأدنى عناية أن يلَخِّصوا منها شواهدَ مذاهبهم. فالانتصار بها غيرُ صحيح في معارك العلماء بالحديث. والله أعلم».

كذا في حجة الله البالغة للعلامة الشاه ولي الله رَحِمَهُ اللهُ. ١/ ١٠٥[٢].

[قول الشاه عبد العزيز الدهلوي]:

وقال الشاه عبد العزيز المحدث الدِّهلوي في رسالته «العجالة النافعة» ما لفظه[٣]:

---

(١) في الأصل: «مسرعهم». وما أثبته من حجة الله البالغة والحطة.

(٢) وانظر بداية هذا الاقتباس في أول هذا الفصل، وهو في حجة الله البالغة ١/ ٣٠٣ - ٣١٠، باب طبقات كتاب الحديث. وذكره أيضاً نقلاً عن حجة الله البالغة: السيد صديق حسن القنوجي في الحطة ص٢٠٦ - ٢٢١، ولكنه أدرج في أثنائه اقتباساتٍ من كلام الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي، وسيذكره المصنف بعد هذا مستقلاً.

(٣) وقد صرح الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي في «العجالة النافعة» أنه نقل هذا الكلام من عبارة والده - وهو الشاه ولي الله الدِّهلوي -. العجالة النافعة ص٢١، ترجمة الحافظ عبد الرشيد السلفي، طبعة المكتبة السعيدية، باكستان، وص٢٧، وترجمة عبد المنان المدني، طبعة دار الداعي، الرياض.

وذكر المترجمان أن هذه العبارة موجودة في كتاب «إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه» للشاه ولي الله الدِّهلوي ص٣ - ١٢ وهو باللغة الفارسية، ولكن بعد المقارنة بين الكلام الذي ذكره المصنف رَحِمَهُ اللهُ هنا معزُوّاً إلى الشيخ عبد العزيز نفسه بالفارسية، وبين كلام والده في «إتحاف النبيه» وجدت فروقاً عدة من حيث الزيادة أو النقص. فالظاهر أن الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي نقله بتصرف، وأضاف إليه فوائدَ من عنده. ويؤيد هذا أن السيد صديق حسن القنوجي رَحِمَهُ اللهُ لمَّا ذكر كلام الشاه ولي الله الدِّهلوي في كتابه «الحطة» أضاف في أثنائه فوائدَ صرَّح بنسبتها إلى الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي؛ وهي موجودة في هذا النص الذي ذكره المصنف هنا.

«اعلم أن كتب الحديث، من حيثُ الصحةُ والشهرةُ والقبولُ، على طبقات.

والمراد بالصحة: أن يشترط مؤلفُ الكتاب على نفسه إيرادَ أحاديثَ صحيحةٍ أو حسنةٍ لا غير، إلا مقروناً ببيان حالها من الضعف والغرابة، والشذوذ والعلة. فإن إيراد الضعيف والغريب والمعلول مع بيان حاله لا يقدح في الكتاب.

والمراد بالشهرة: أن يشتغلَ المحدثون برواية الكتاب وحفظه، وضبط مشكله، وشرح غريبه، وتخريج طرق أحاديثه، طبقةً بعد طبقةٍ، حتى لا يبقى شيءٌ مما يتعلق به غير مبحوث عنه.

والمراد بالقبول: أن يكون نقاد الحديث قد أثبتوا ذلك الكتاب، ورضوا به، ووافقوا المؤلف في الحكم على أحاديثه، وصوَّبوا رأيَه فيها، وتمسك بها الفقهاء بدون خلاف ولا نكير.

الطبقة الأولى: منحصرة في ثلاثة كتب: «الموطأ»، و«صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم».

وقد خص القاضي عياض كتابَه «مشارق الأنوار» لشرح أحاديث هذه الكتب الثلاثة.

وهذا «المشارق» غير «مشارق الأنوار» للصغاني[1] الذي اختصر فيه

= وأيّاً كان الأمر، فإن الاقتباسين المذكورين هنا صادران في الأصل من مؤلف واحد ـ وهو الشاه ولي الله الدِّهلوي ـ فإن بين هذا النص وبين ما سبق ذكره تشابهاً كبيراً، ولكن يبدو أن المصنف كَلَّلهُ ذكره كاملاً لاختلاف اللغة، ولِمَّا في النص الثاني من بعض الزوائد التي لا تُوجد في الاقتباس السابق، أو أن نسخته من «العجالة النافعة» لم تبيّن أن هذا الكلام مأخوذ في أصله من الشاه ولي الله نفسه.

ولقد أحسن السيد صديق حسن كَلَّلهُ إذ أدمج هذه الفوائد الزائدة في الكلام المنقول سابقاً عن الشاه ولي الله الدِّهلوي، مع إيضاح عزوه إلى الشاه عبد العزيز الدِّهلوي. وهكذا سلم من التكرار.

وتبعاً للمصنف كَلَّلهُ فإني أذكر النص كاملاً كما ذكره المصنف، ولكن مترجماً بالعربية ناقلاً عن ترجمة العجالة النافعة، طبعة دار الداعي بالرياض.

(١) رضي الدين حسن بن محمد الصَّغاني الحنفي (ت٦٥٠هـ). له ترجمة في: معجم الأدباء =

أحاديث الصحيحين وحذف أسانيدها[١].

وبالجملة كتاب «مشارق الأنوار»[٢] كافٍ وشافٍ لشرح هذه الكتب الثلاثة وضبطها[٣].

أما النسبة بينها «فالموطأ» كالأصل والأم للصحيحين، ونال الشهرة الفائقة، فقد رواه عن الإمام مالك من علماء عصره ألف رجل، أمثال الإمام الشافعي، والإمام محمد. ويحيى بن يحيى المصمودي[٤]، ويحيى بن يحيى التميمي، ويحيى بن بكير، وأبي مصعب، والقعنبي، رحمهم الله[٥].

واتفق أهل الحديث على عدالة جميع رجاله، وضبْطهم، وطار صِيتُه وذاع، حتى بلغ الديار الإسلامية؛ كالمدينة، ومكة، والعراق، والشام، واليمن، ومصر، والمغرب، وبلاد المشرق.

وبنى عليه فقهاءُ الأمصار في مذاهبهم، ولم يزَلِ العلماءُ في عصر الإمام مالك وبعده يخرِّجون أحاديثه، ويذكرون متابعاتِه وشواهِدَه، ويشرحون غريبه، ويضبطون مشكلَه، ويبحثون عن فقهه، ويعنون به من كلِّ الوجوه عنايةً تفوق التصوَّر والتخيل.

= ١٨٩/٩؛ بغية الوعاة ٥١٩/١؛ شذرات الذهب ١١٣/٥ وغيرها، وكتابه هو «مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية» سيأتي ذكره في الفصل التاسع والعشرين، وقد وقع في ترجمتي «العجالة»: الصنعاني، وهو خطأ.

(١) هذه الجملة ليست في إتحاف النبيه وكذلك الجملة التي بعدها.

(٢) أي: للقاضي عياض.

(٣) زاد هنا في إتحاف النبيه: «لأن أحاديث الموطأ، ولا سيّما المرفوعة المتصلة منها، أصح شيء في علم الحديث». وهذه الأمثلة من الزيادة أو النقص تدل على أن الشاه عبد العزيز الدهلوي لم ينقل كلام والده في «إتحاف النبيه» بنصه، بل بتصرف وزيادة ونقصان. وله أمثلة أخرى في هذا الاقتباس، ولكن لا أرى فائدة كبيرة في التنبيه على ذلك في كل موضع.

(٤) أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير الليثي البربري، المصمودي الأندلسي (١٥٢ ـ ٢٣٤هـ) سمع الموطأ من الإمام مالك سوى أبواب من الاعتكاف، وكان يفتي برأيه. سير أعلام النبلاء ٥١٩/١٠.

(٥) سيأتي ذكر الموطأ ورواياته في الفصل الثالث والعشرين.

والصحيحان، وإن كانا في كثرة الأحاديث وبَسْطِها عشرة أضعاف الموطأ، لكنهما قد عرفا طريقة الرواية، وتمييز الرجال، ووجوه الاعتبار والاستنباط من «الموطأ». ومع هذا قد خدمهما طوائفُ الأنام وجميعُ علماء الإسلام، فقد عمل طائفة من المحدثين مستخرجاتٍ عليهما؛ كالإسماعيلي(١)، وأبي عوانة(٢).

وتصدَّى جمع آخرون لشرح غريبهما، وضبط مشكلهما، وبيان فِقهِهما، وذِكرِ أحوال رواتهما، وفازا بالشهرة والتلقِّي بالقبول في الدرجة العليا، حتى نقل صاحب «جامع الأصول» عن الفِرَبْري أنه قد سمع «صحيح البخاري» عن البخاري بغير واسطة تسعون ألف رجل(٣).

والحاصل أن أحاديث هذه الكتب الثلاثة أصحُّ الأحاديث وأقواها، وإن كانت بعضُها أصح من بعض. ثم لو أمعنا النظر، يتبين أن غالبَ أحاديث «الموطأ» المرفوعة موجودةٌ في «صحيح البخاري»، فصحيح البخاري يشمله ضمن أحاديثه المرفوعة. نعم، آثار الصحابة والتابعين الموجودة في «الموطأ» تزيد عليه. فالكتب الثلاثة تستحقُّ أن تكون في الطبقة الأولى.

الطبقة الثانية: الأحاديث التي لم تبلغ في الصفات الثلاثة مرتبةَ أحاديثِ الصحيحين، لكنها تقاربها، وهي أحاديث «جامع الترمذي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن النسائي»، فقد كان مؤلفوها معروفين بالثقة والعدالة والحفظ والضبط والتبحُّر في فنون الحديث، ولم يرتضُوا في كتبهم بالتساهل

---

(١) أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ). من مؤلفاته: «المستخرج على صحيح البخاري» في أربع مجلدات.
له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٦/٢٩٣؛ البداية والنهاية ١١/٢٩٨ وغيرهما.

(٢) سيأتي ذكره في المستخرجات. في الفصل الرابع عشر.

(٣) لمعرفة مكانة صحيح البخاري وأهميته واعتناء الأمة الإسلامية به؛ يستحسن الرجوع إلى كتاب «سيرة الإمام البخاري» للعلامة المحدث الشيخ عبد السلام المباركفوري (١٢٨٩ ـ ١٣٤٢هـ). وقد وفّقني الله بنقله إلى اللغة العربية والتعليق عليه، وهو مطبوع في مجلدين، نشر دار عالم الفوائد بمكة المكرمة (١٤٢٢هـ).

والتسامح. وتكلَّموا على الأحاديث بقدر الإمكان، وبيَّنوا عِلَلَها. فاشتهرت هذه الكتب بين علماء الإسلام وتداولوها. وسُمِّيت مع كتب الطبقة الأولى بـ«الصحاح الستة»[١].

وتصدَّى ابنُ الأثير ﷺ في كتابه «جامع الأصول» لجمع أحاديث هذه الكتب، وشرح غريبها، وضبط مشكلها، والفحص عن رجالها، وغيرها مما يتعلق بها. فجاء كتابه «جامع الأصول» كالشرح للصحاح الستة المذكورة، كما أن «مشارق الأنوار» شرح للموطأ والصحيحين.

ولم يَعُدَّ ابنُ الأثير ـ صاحب «جامع الأصول» ـ «سنن ابن ماجه» من الصحاح الستة، بل جعل سادسَها «الموطأ»، والحق معه.

وقال أبي ـ قدس الله سِرَّه ـ: و«مسند الإمام أحمد» ـ عند هذا الفقير ـ من جملة الطبقة الثانية، فإنه أصلٌ في معرفة الصحيح والسقيم. وبه يُعرَفُ ما له أصل، وما ليس له أصل. إلا أن في «مسند الإمام أحمد» كثيراً من الأحاديث الضعاف، لم يتطرق الإمام إلى بيان أحوالها. فما صحَّحه المتأخرون منها فهو حسن صالح. وقد جعله علماءُ الحديث والفقهاء إمامَهم في هذا الشأن. والحقيقة أنه ركنٌ أعظم في فنِّ الحديث.

وكذلك ينبغي تعداد «سنن ابن ماجه» من هذه الطبقة، وإن كان بعضُ أحاديثها في غاية الضعف.

الطبقة الثالثة: الأحاديث التي رواها جماعة من العلماء المتقدمين ـ قبل البخاري ومسلم، أو من كان في عصرهما أو بعدهما ـ في مصنفاتهم، ولم يلتزموا بالصحة، ولم تبلغْ مصنفاتُهم في الشهرة والقَبول درجةَ الطبقتين الأولى والثانية، مع أن مصنفيها كانوا متَّصفين بالتبحُّر في علوم الحديث، والثقة، والعدالة والضبط. لكنهم جمعوا في كتبهم بين الصحيح والحسن والضعيف، بل ورواية المتَّهم بالوضع. ورجال تلك

---

(١) لمعرفة هذا الاصطلاح يمكن الرجوع إلى تعليقي على سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٥٤.

الكتب منهم موصوفون بالعدالة، ومنهم مستور الحال، ومنهم مجهول الحال. ولذا أكثرُ أحاديث هذه الكتب غيرُ معمول بها عند الفقهاء، بل انعقد الإجماع على خلافها[١]، وتتفاوت هذه الكتب في الصحة والقوة؛ فبعضها أقوى من البعض الآخر.

أسماء تلك الكتب كالتالي:

«مسند الشافعي»، و«سنن ابن ماجه»، و«مسند الدَّارمي»، و«مسند أبي يعلى المَوصلي»، و«مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف أبي بكر بن أبي شيبة»، و«مسند عبد بن حُميد»، و«مسند أبي داود الطيالسي»، و«سنن الدارقطني»، و«صحيح ابن حبان»، و«مستدرك الحاكم»، وكتب البيهقي، وكتب الطحاوي وتصانيف الطبراني[٢].

الطبقة الرابعة: الأحاديث التي لم يُعرف اسمُها ولا رسمُها في القرون السابقة، وإنما رواها المتأخرون، وهي لا تخلو من حالين: إما أنَّ السلف تفحَّصوا عنها، فلم يجدوا لها أصلاً، حتى يشتغلوا بروايتها، أو وجدوا أصلها، لكنهم اطَّلعوا فيها على قَدْح وعِلَّة، فرغبوا عنها وتركوها. وعلى كلا التقديرين، هذه الأحاديثُ لا تصلُح للاعتماد عليها والتمسك بها في إثبات العقائد والأعمال، ولَنِعْمَ ما قال بعض الشيوخ في أمثالها:

فإن كنتَ لا تدري فتلكَ مصيبةٌ   وإن كنتَ تدري فالمصيبةُ أعظمُ

وهذا الضرب من الأحاديث قد أضلَّ كثيراً من المحدثين عن طريق الصواب، حيث اغترُّوا بكثرةِ طرقها في كتب هذه الطبقة، وحكموا بتواترها، وتمسَّكوا بها في مقام القطع واليقين، حتى أحدثوا مذاهب خلاف

---

(١) هذا حكم عام على تلك الكتب قد يستفيد منه من لا يستطيع التمييز بين الصحيح والضعيف. أما من كان قادراً على ذلك من الناحية العلمية، أو وجد من دراسات وتحقيقات العلماء ما يمكّنه من ذلك، فلا شك أنه يجب الأخذ بالأحاديث الصحيحة والعمل بها من أي كتاب كان. أما انعقاد الإجماع على خلافها، فقد يكون خاصاً بالأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، ولو ذكر الشيخ بعضَ الأمثلة لكان أوضحَ. والله أعلم.

(٢) سيأتي ذكر هذه الكتب ومصنفيها في الفصول الخاصة بها. ويمكن معرفةُ ذلك من الفهارس في آخر الكتاب.

أحاديث الطبقة الأولى، والثانية، والثالثة. وقد أُلِّفَتْ في هذا القسم مؤلفاتٌ كثيرة، منها:

كتاب «الضعفاء» لابن حبان، وتصانيف الحاكم، وكتاب «الضعفاء» للعقيلي، وكتاب «الكامل» لابن عدي، وتصانيف ابن مَرْدَويه، وتصانيف الخطيب، وتصانيف ابن شاهين، و«تفسير ابن جرير»، و«فردوس الديلمي» بل سائر تصانيفه. وتصانيف أبي نعيم، وتصانيف الجوزقاني، وتصانيف ابن عساكر، وتصانيف أبي الشيخ، وتصانيف ابن النجار[1].

وأكثر ما وقع التساهل ووضعت الأحاديث في المناقب والمثالب، والتفسير، وبيان أسباب النزول[2]، وفي التاريخ، وذكر أحوال بني إسرائيل، وقصص الأنبياء السابقين، وذكر البلدان[3]، والأطعمة، والأشربة،

---

(١) سيأتي ذكر هذه الكتب ومصنفيها في الفصُول الخاصة بها. ويمكن معرفة ذلك من الفهارس في آخر الكتاب.

(٢) قال الإمام أحمد: «ثلاثة كتب ليس لها أصول، وهي: المغازي، والتفسير، والملاحم».

قال ابن حجر: وينبغي أن يُضاف إليها: الفضائل، فهذه أودية الأحاديث الضعيفة والموضوعة، إذ كانت العمدةُ في المغازي على مثل الواقدي، وفي التفسير على مثل المقاتل والكلبي، وفي الملاحم على الإسرائيليات. وأما الفضائل، فلا تُحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضَهم جَهَلةُ أهلِ السنّة بفضائل معاوية، وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبَتهما عنها. لسان الميزان ١/١٣. انظر أيضاً: تمييز الطيب من الخبيث ص٢٠٢.

(٣) قال الشوكاني: «وقد توسّع المؤرخون في ذكر الأحاديث الباطلة في فضائل البلدان، ولا سيّما بلدانهم، فإنهم يتساهلون في ذلك غايةَ التساهل، ويذكرون الموضوع، ولا ينبّهون عليه، كما فعل الدَّيبع في تاريخه الذي سماه «قرة العيون بأخبار اليمن الميمون»، وتاريخه الآخر الذي سماه «بغية المستفيد بأخبار مدينة زبيد»، مع كونه من أهل الحديث، وممن لا يخفى عليه بُطلان ذلك. فليحذَرِ المتديِّن من اعتقاد شيء منها، أو روايته، فإن الكذب في هذا قد كثُر، وجاوز الحدَّ. وسببه: ما جُبِلَتْ عليه القُلُوبُ من حب الأوطان والشغف بالمنشأ». الفوائد المجموعة ص٤٣٦.

والدَّيْبَع: هو عبد الرحمن بن علي بن محمد الشيباني الزَّبيدي اليمني (٨٦٦ ـ ٩٠٤)، محدث حافظ مؤرخ، ويعرف بابن الديبع. من مؤلفاته: «تمييز الطيب من الخبيث فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث». معجم المؤلفين ٥/١٥٩.

والحيوانات، وفي الطب والرُّقَى، والعزائم، والدعوات، وثواب النوافل. وقد ذكر هذه الكارثة أيضاً ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» وطعن في أكثر أحاديثه، وبيَّن زيفها، وبرهن على أدلة وضعها وكذبها. وكتاب «تنزيه الشريعة»[١] كافٍ وشافٍ لدفع تلك الغائلة.

* وجلُّ المسائل النادرة: كإسلام أبويْ رسول الله ﷺ، وروايات المسح على الرجلين عن ابن عباس رضي الله عنهما، وغيرها من الغرائب والنوادر، تأتي وتظهر من هذه الكتب.

حتى إن غالبَ بضاعةِ الشيخ جلال الدين السيوطي، ورأسَ مالِه في تصنيف الرسائل والنوادر هي الكتب المذكورة. فالاشتغال بأحاديثها، واستنباطُ الأحكام منها لا طائلَ تحتَه. ومع هذا، إن كانت لأحد رغبةٌ في تحقيقها، فليستعن بـ«ميزان الاعتدال» للذهبي، و«لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني لكشف أحوال رجالها، وكتاب «مجمع البحار»[٢] للشيخ محمد طاهر بوهرة الكجراتي يغني في شرح غريبها وتوجيه عباراتها عن جميع ما سواه.

انتهى ما في «العجالة»[٣].

[[٤]ولأبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري[٥] مقالةٌ في ترتيب

---

(١) سيأتي ذكره في الفصل الثالث والثلاثين.

(٢) سيأتي ذكره في الفصل التاسع والعشرين.

(٣) العجالة النافعة ص٢٧ ـ ٣٧ من الترجمة العربية لها. وكان المؤلف ذكر هذا النص بأصله الفارسي، ولكني أثبت الترجمة العربية لفائدة القرّاء.

(٤) من هنا إلى آخر هذا الفصل كتب في الأصل بين قوسين، وهذا يدل على أنه من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري الذي راجع هذه الفصول بعد وفاة مؤلفها.

(٥) أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الفارسي الأصل، ثم الأندلسي القرطبي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ). إمام مشهور، له مصنفات كثيرة، من أشهرها: «المحلىٰ». وذكر الكثير منها الذهبي في: سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٨٤ ـ ٢١٢. وذكر ولده أنه تجمَّع لديه بخط والده من تواليفه أربعمائة مجلد، وذكر عبد السلام هارون في مقدمة تحقيقه «جمهرة أنساب العرب» أسماء سبعة وثلاثين منها، وذكر محقق «أسماء الصحابة الرواة» ثلاثة وتسعين كتاباً.

كتب الحديث: جرى فيها على ما ظهر له في ذلك. ذكرها في كتابه «مراتب الديانة»[١]. وقد أورد السيوطي خلاصتها في «شرح التقريب»، فقال:

«وأما ابن حزم فإنه قال: أولى الكتب الصحيحان، ثم صحيح سعيد بن السَّكن، و«المنتقى» لابن الجارود، و«المنتقى» لقاسم بن أصبغ[٢].

ثم بعد هذه الكتب: كتاب «أبي داود»، وكتاب «النسائي»[٣]، و«مصنف قاسم بن أصبغ»[٤]، و«مصنف الطَّحاوي»، ومسانيد «أحمد»

---

(١) «مراتب الديانة» كذا في تدريب الراوي ١/١١١، ولكن الأستاذ عبد السلام هارون حينما ذكر في مقدمة جمهرة أنساب العرب ما عرف من مؤلفات ابن حزم، لم يذكر له كتاباً بهذا الاسم، إلا أنَّ محقق أسماء الصحابة الرواة ذكر من مؤلفاته: «مراتب العلماء وتواليفهم». وهذا العنوان قريب من موضوع هذا الاقتباس. والله أعلم.
وقد أحرق الكثيرُ من مؤلفات ابن حزم، ومنها ما أحرق حتى في حياته، فقال:

فإن تحرقُوا القرطاسَ لا تحرِقُوا الذي ... تضمَّنَه القِرطاسُ بل هو في صدري
يسيرُ معي حيثُ استقلَّت ركائبي ... وينزِلُ إنْ أنزِلْ ويُدْفَنُ في قبري
دَعوني من إحراق رَقٍّ وكاغدٍ ... وقولوا بعلمٍ كي يرى الناس من يدري
وإلَّا فعُودوا في المكاتب بَدْأةً ... فكم دون مَا تبغُون للّه من سَتْرِ
كذاك النصارى يحرِقُون إذا عَلت ... أكفُّهُمُ القرآنَ في مُدن الثَّغرِ

سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٥.
وقال الأستاذ عبد السلام هارون: «ويذكر التاريخ أن معظم كتب ابن حزم قد أُحرقَ علانيةً. ومعنى هذا أنه حدث عدوان على مكتبته ومراجعه، شمَل قدراً من مؤلفاته التي أكملها أو شرع فيها. ومع هذا قد استنقذ له التاريخ بقايا من ذلك النشاط العلمي». مقدمة تحقيق جمهرة أنساب العرب ص٨.

(٢) أبو محمد قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف القرطبي، الأندلسي (٢٤٤ ـ ٣٤٠هـ) سمع بقيَّ بن مخلَد وغيره. من مؤلفاته: «المنتقى في الآثار» وغيره. قال الذهبي: تواليف ابن حزم وابن عبد البر وأبي الوليد الباجي طافحة بروايات قاسم بن أصبغ.
له ترجمة في: تاريخ علماء الأندلس ١/٣٦٤؛ جذوة المقتبس ص٣٣٠؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٤٧٢ وغيرها.

(٣) قال الذهبي هنا: ما ذكر سنن ابن ماجه، ولا جامع أبي عيسى، فإنه ما رآهما، ولا أدخلا إلى الأندلس إلا بعد موته. سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٢.
قلت: وكذلك البيهقي، فقد قال الذهبي: ولم يكن عنده سنن النسائي، ولا سنن ابن ماجه، ولا جامع أبي عيسى. المصدر السابق ١٨/١٦٥.

(٤) و«مصنف قاسم بن أصبغ» هو غير كتابه «المنتقى» المذكور قبل قليل. قال الحُميدي: =

و«البزار»، و«ابنَي أبي شيبة أبي بكر وعثمان»، و«ابن راهويه»، و«الطيالسي»، و«الحسن بن سفيان»، و«المسنَدي»[(١)]، و«ابن سَنْجَر»[(٢)]، و«يعقوب بن شيبة»، و«علي بن المديني»، و«ابن أبي غَرَزَة»[(٣)]، وما جرى مجراها، التي أُفردت لكلام رسول الله ﷺ صرفاً».

ثم بعدها الكتب التي فيها كلامه وكلام غيره. (ثم ما كان فيه الصحيح

= صنف في السنن كتاباً حسناً... وله كتاب «المجتبى» على أبواب كتاب ابن الجارود «المنتقى». قال لنا أبو محمد علي بن أحمد: هو خيرٌ منه انتقاءً وأنقى حديثاً، وأعلى سنداً، وأكثرُ فائدةً. جذوة المقتبس ص٣٣١.

وقال الذهبي: فاته السماع من أبي داود، فصنف سنناً على وضع سننه، وصحيح مسلم فاته أيضاً، فخرَّج صحيحاً على هيئته، وألف... كتاب المنتقى في الآثار. سير أعلام النبلاء ١٥/٤٧٣.

ورواه ابن عطية مناولة عن الحافظ أبي علي الجَيَّاني عن أبي عمر بن عبد البر بإسناده إليه. قال ابن عطية: صنعه أبو محمد على كتاب «السنن» لأبي داود السجستاني؛ إذ كان أبو داود قصدَه، فلما فاته عمل على نحو كتابه. فهرس ابن عطية ص٨٧.

(١) وقع في الأصل: «المستدرك». وما أثبته من تدريب الراوي. وفي السير «مسند عبد الله بن محمد المُسْنَدي».

ولعله هو شيخ البخاري، المعروف. قال الحاكم: هو إمام الحديث في عصره بما وراء النهر بلا مدافعة. وقيل له: المسندي لكثرة اعتنائه بالأحايث المسندة، مات (٢٢٩هـ) وهو من أبناء التسعين. سير أعلام النبلاء ١٠/٦٥٨.

(٢) أبو عبد الله محمد بن سنجر ـ وقيل: محمد بن عبد الله بن سنجر ـ الجرجاني الحافظ. سمع الفريابي والحميدي وغيرهم، توفي بمصر سنة (٢٥٨هـ). صنف «المسند» في عشرين جزءاً، و«العين» في الحديث في ستة أجزاء. له ترجمة في: تاريخ جرجان ص٣٧٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٧٨؛ هدية العارفين ٢/١٦؛ الأعلام ٦/٢٢٣؛ و«مسند ابن سنجر» يرويه ابن عطية، وابن خير، وابن حجر، كلهم عن طريق ابن عبد البر بإسناده إلى مؤلفه. وذكر ابن خير أنه في عشرين جزءاً.

وأما كتاب «العين»، فيرويه ابن عطية عن طريق ابن حزم نفسه، وذكر أنه ستة أجزاء.

انظر: فهرس ابن عطية ص٩٠؛ فهرسة ابن خير ص١٤٢؛ المعجم المفهرس لابن حجر ص١٣٩.

(٣) ابن أبي غرزة، أحمد بن حازم بن محمد بن يونس بن قيس بن أبي غرزة الغِفاري الكوفي (ت٢٧٦هـ).

قال الذهبي: له مسند كبير، وقع لنا منه جزء. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٣٩، وروى له الحافظ ابن حجر «جزء ابن أبي غرزة». المعجم المفهرس ص٣٢٩.

فهو أجلُّ)[١]. مثل: «مصنف عبد الرزاق»، و«مصنف ابن أبي شيبة»، و«مصنف بقي[٢] بن مخلد»، وكتاب «محمد بن نصر المَرْوَزِي»[٣]، وكتاب «ابن المُنْذِر»[٤].

ثم «مصنف حماد بن سلمة»[٥]، و«مصنف سعيد بن منصور»، و«مصنف وكيع»[٦]، و«مصنف الفريابي»[٧]، و«موطأ مالك»، و«موطأ ابن

---

(١) ما بين القوسين ليس في سير أعلام النبلاء.

(٢) تحرّف في الأصل إلى: «تقي». وسيأتي ذكره في الفصل الثالث عشر.

(٣) أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (٢٠٢ ـ ٢٩٤هـ)، كان كثير التأليف، ولكن ما وصل إلينا من كتبه قليل. ومن أشهرها: «تعظيم قدر الصلاة»، وكتاب «السنّة» و«اختلاف العلماء»، وهي كلها مطبوعة.

له ترجمة في: تاريخ بغداد ٣/ ٣١٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٥٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٤٦ وغيرها، ومقدمة تحقيق «تعظيم قدر الصلاة» للأخ الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي.

(٤) أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت٣١٨هـ) نزيل مكة، وبها توفي. قال النووي: «له المصنفات المهمة النافعة في الإجماع والخلاف وبيان مذاهب العلماء، منها الأوسط، والإشراف، وكتاب الإجماع وغيرها».

قلت: وقد طبع العديد منها.

له ترجمة في: تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٩٦؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٨٢؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٩٠ وغيرها.

(٥) تقدم ذكره في أوائل من قاموا بتدوين الحديث، ومصنَّفه كان من مسموعات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص٥٠.

(٦) وكيع بن الجرّاح بن مليح الرؤاسي، ثقة حافظ عابد (ت١٩٧هـ). من مؤلفاته: «المصنف». وقد سمع منه الإمام أحمد عن وكيع كما ذكر في مسنده ٥/ ٢٢، حديث (٢٨٠٦) وهو من مرويات ابن عطية، فهرس ابن عطية ص٨٧؛ وابن خير، الفهرسة ص١٢٦؛ وابن حجر كما في المعجم المفهرس ص٥٠.

(٧) تحرّف في الأصل إلى «الزريابي» والتصويب من السير وتدريب الراوي. وفي الأول منهما «ومصنف محمد بن يوسف الفريابي».

والفريابي هذا من شيوخ البخاري (ت٢١٠هـ). سئل ابن معين: أيهما أحب إليك: كتاب قبيصة أو كتاب الفريابي؟ فقال: كتاب الفريابي. الجرح والتعديل ٨/ ١٢٠.

وقد سمع ابن حجر أجزاء من مسنده. المعجم المفهرس ص٣٣٤ وذكر أنه لم يرتبه على مسانيد الصحابة.

أبي ذئب»، و«موطأ ابن وهب»[١]، و«مسائل ابن حنبل»[٢]، و«فقه أبي عبيد»[٣]، و«فقه أبي ثور»[٤]. وما كان من هذا النمط مشهوراً كحديث شعبة[٥]، وسفيان[٦]، والليث[٧]، والأوزاعي، والحميدي، وابن مهدي، ومسدد، وما جرى مجراها. فهذه طبقة «موطأ مالك»، بعضها أجمعُ للصحيح منه، وبعضها مثلُه، وبعضها دونه. ولقد أحصيت ما في حديث

---

(١) عبد الله بن وهب القرشي، المصري (١٢٥ ـ ١٩٧هـ) قال الذهبي: «موطأ ابن وهب» كبير لم أره. وله كتاب «الجامع»، وكتاب «البيعة»، وكتاب «المناسك»، وكتاب «المغازي»، وكتاب «الردة»، وكتاب «تفسير غريب الموطأ»، وغير ذلك. سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٥. قلت: وقد طبع له كتاب «الجامع» وكذلك كتاب «القدر».

(٢) ورُويت عن الإمام أحمد مسائل عدة، منها: مسائل الإمام أحمد رواية ابنه عبد الله؛ ومسائل الإمام أحمد رواية ابنه صالح؛ ومسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ النيسابوري؛ ومسائل الإمام أحمد لأبي داود السجستاني صاحب السنن؛ ومسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وهي مطبوعة. وذكر الإمام الذهبي نحواً من خمسين شخصاً من تلامذة الإمام أحمد ممن دوّن عنه المسائل، ثم قال: وخَلْقٌ سوى هؤلاء سماهم الخلال في أصحاب أبي عبد الله نقلوا المسائل الكثيرة والقليلة. سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٣٠ ـ ٣٣١.

(٣) أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي (ت٢٢٤هـ). وله مؤلفات عدة، منها ما هو مطبوع؛ مثل: كتاب الإيمان، وكتاب الأموال، وكتاب غريب الحديث، وكتاب الطهور، وكتاب فضائل القرآن، وكتاب الناسخ والمنسوخ في القرآن.

(٤) إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي (ت٢٤٠هـ). قال ابن حبان: كان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وورعاً وفضلاً، صنّف الكتب، وفرّع على السنن، وذب عنها. رحمه الله تعالى. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٧٢.

(٥) شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثم البصري، ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتّش بالعراق عن الرجال، وذبّ عن السنّة، وكان عابداً، مات (١٦٠هـ). التقريب (٤٣٦).

(٦) ابن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ ـ ١٦١هـ)، له مؤلفات عدة؛ منها: «الجامع الكبير في الفقه والاختلاف» رواه محمد بن خير الإشبيلي ص١٣٦؛ و«جامع سفيان الثوري» من مرويات ابن حجر أيضاً. المعجم المفهرس ص٤٩، وطبع له كتاب «التفسير»، وكتاب «الفرائض».

(٧) الليث بن سعد الفهمي (ت١٧٥هـ) له عدة مصنفات، ذكرها ابن النديم في الفهرست ص٢٨١. وروى ابن حجر أجزاء من حديثه. المعجم المفهرس ص٣٤٥ ـ ٣٤٦، وطبع «جزء فيه مجلس من فوائد الليث بن سعد» برواية ابن اللبّاد.

شعبة من الصحيح، فوجدته ثمانمائة حديث ونيفاً مسندةً، ومرسلاً يزيد على المائتين. وأحصيت ما في «موطأ مالك»، وما في حديث سفيان بن عيينة، فوجدت في كل واحد منها من المسند خمسمائة ونيفاً مسنداً، وثلاثمائة مرسلاً ونيفاً، وفيه نيِّفٌ وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسُه العملَ بها. وفيها أحاديثُ ضعيفةٌ وهَّاها جمهور العلماء](١).

---

(١) تدريب الراوي ١/١١١ وقال: انتهى ملخصاً من كتاب «مراتب الديانة».
وذكر الحافظ الذهبي أيضاً هذا النص إلى قوله: (وفقه أبي ثور) مع بعض التقديم والتأخير. سير أعلام النبلاء ١٨/٢٠٢ - ٢٠٣.
وأفاد الحافظ الذهبي أن ابن حزم قال هذا الكلام تعقيباً على من قال: (أجلُّ المصنفات الموطأ). ثم قال الذهبي: ما أنصف ابن حزم، بل رتبة الموطأ أن يُذكَرَ تِلْوَ الصحيحين مع سنن أبي داود، والنسائي، لكنه تأدب وقدم المسندات النبوية الصرف، وإن للموطأ موقعاً في النفوس، ومهابة في القلوب لا يوازنها شيء. المصدر السابق ١٨/٢٠٣.

الفصل العاشر

في ذكر أنواع الكتب المصنفة في علم الحديث

قال العلّامة الشاه عبد العزيز المحدث الدهلوي رَحِمَهُ اللهُ في «العجالة النافعة» ما نصُّه بالعربية[١]:

«إن كتب الحديث لها طرق متنوعة، كالجوامع».

[القسم الأول: الجوامع][٢]:

والجامع في اصطلاح المحدثين: ما يُوجَدُ فيه جميع أقسام الحديث؛ أي: أحاديث العقائد، وأحاديث الأحكام، وأحاديث الرِّقاق، وأحاديثُ آداب الأكل والشرب، وأحاديث السَّفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير، والتاريخ والسِّيَر، وأحاديث الفتن، وأحاديث المناقب والمثالب.

وقد صنف أهل العلم بالحديث في كلِّ فنٍّ من هذه الفنون الثمانية تصانيفَ مفردةٍ.

* **فأحاديث العقائد** منها تسمَّى «علمَ التوحيد»، وفيه: كتاب «التوحيد» لأبي بكر بن خزيمة[٣]، وكتاب «الأسماء والصفات»

---

(١) هذا النص العربي مأخوذ من كتاب «الحطة» للسيد صديق حسن خان القنوجي رحمه الله ص١١٨ وبعدها. أما أصل كتاب «العجالة النافعة»، فقد ألفه مؤلفه بالفارسية، ثم تُرجِم إلى العربية وهو أيضاً مطبوع.
وانظر أيضاً كلاماً مفيداً حول طرق التصنيف عند المحدثين في نكت الزركشي على مقدمة ابن الصلاح ١/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦.

(٢) لم يذكر المصنف هذا العنوان. ولكن ذكره يتناسب مع أسلوبه عند ذكر الأقسام الأخرى الآتية.

(٣) (ت٣١١هـ). وسوف يترجمه المصنف في الفصل الثاني والعشرين. أما كتابه «التوحيد» =

للبيهقي[(١)].

= فقد طبع أكثر من مرة، منها بتحقيق الدكتور عبد العزيز الشهوان، نشر مكتبة الرشد بالرياض.

(١) أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) الإمام المشهور، صاحب السنن الكبرى، وكتابه «الأسماء والصفات» أيضاً مطبوع أكثر من طبعة. من أحسنها ما طبع بتحقيق وتخريج عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي بالرياض (١٤١٣هـ).

من كتب المحدثين في علم التوحيد:

وإضافة إلى ما ذكروه في جوامعهم ومصنفاتهم، لقد أفرد المحدثون رحمهم الله كتباً كثيرة لبيان العقيدة الإسلامية أو مسائل منها. ومما هو موجود منها الآن:

١ ـ كتاب «القدر، وما ورد في ذلك من الآثار» للإمام عبد الله بن وهب القرشي المصري (١٢٥ ـ ١٩٧هـ) تحقيق الدكتور عبد العزيز العثيم، دار السلطان للنشر والتوزيع، ط. أولى، ١٤٠٦هـ.

٢ ـ كتاب «الإيمان» للإمام أبي عُبيد القاسم بن سلّام (١٥٧ ـ ٢٢٤هـ) تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط. أولى، المطبعة العمومية بدمشق، دون تاريخ.

٣ ـ كتاب «الإيمان» للحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العبسي (١٥٩ ـ ٢٣٥هـ) تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة الغمومية، دمشق.

٤ ـ كتاب «الحَيْدة» للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني (ت ـ ٢٤٠هـ) مطبوع أكثر من طبعة.

٥ ـ «الرد على الجهمية والزنادقة» للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١) تحقيق الدكتور عبد الرحمٰن عميرة، دار اللواء، الرياض، ط. الثانية، ١٤٠٢هـ.

٦ ـ كتاب «السنّة» للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) أيضاً، تحقيق الشيخ إسماعيل الأنصاري، نشر إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض، دون تاريخ، ومعه الكتاب السابق أيضاً.

٧ ـ كتاب «الإيمان» للإمام أحمد بن حنبل أيضاً، يوجد مخطوطاً في المتحف البريطاني في ٢٠٢ ورقة، وصورة منه في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة برقم (٢٧٧٤).

٨ ـ كتاب «الإيمان» للحافظ محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني (١٥٣ تقريباً ـ ٢٤٣هـ) تحقيق حمد بن حمدي الجابري الحربي، الدار السلفية، الكويت، ط. أولى، ١٣٠٧هـ.

٩ ـ «خلق أفعال العباد» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) طبع أكثر من مرة.

١٠ ـ «أصول السنّة» للإمام أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (... ـ ٢١٩هـ) صاحب المسند المشهور، وهي رسالة وجيزة، مطبوعة في آخر مسنده.

١١ ـ «ما روي في الحوض والكوثر» للإمام أبي عبد الرحمٰن بقي بن مخلد القرطبي (٢٠١ أو قبلها بيسير ـ ٢٧٦هـ) تحقيق عبد القادر بن محمد عطا صوفي، نشر مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. أولى، ١٤١٣هـ. =

....

= ١٢ ـ كتاب «الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة» للإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣ ـ وله أيضاً: «تأويل مختلف الحديث» وكثير منه يتعلق بأحاديث العقيدة والرد على شبهات الفرق الباطلة، مطبوع بتصحيح محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، ١٣٩٣هـ.

١٤ ـ «الرد على الجهمية» للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي (٢٠٠ أو قبلها بيسير ـ ٢٨٠هـ) طبع عدة طبعات، منها بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن الأثير، الكويت، ط. الثانية، ١٤١٦هـ.

١٥ ـ «نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد، على المريسي الجهمي العنيد» له أيضاً، طبع عدة طبعات، منها بتحقيق الدكتور رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض، ط. أولى، ١٤١٨هـ.

١٦ ـ كتاب «السنّة» للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ) طبعه المكتب الإسلامي في بيروت، ط. أولى، عام ١٤٠٠هـ، وخرّج قسماً من أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ، ثم طبع طبعة أخرى بتحقيق الدكتور باسم بن فيصل الجوابرة، دار الصميعي، الرياض، ط. أولى، ١٤١٩هـ.

١٧ ـ كتاب «السنّة» للإمام أبي عبد الرحمٰن عبد الله ابن الإمام أحمد بن حنبل الشيباني (٢١٣ ـ ٢٩٠هـ) تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ط. أولى، ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ كتاب «السنّة» للإمام محمد بن نصر المروزي (٢٠٢ ـ ٢٩٤هـ). وفيه بحث نفيس حول ضرورة الأخذ بالسنّة؛ لأنها تفسير وبيان للقرآن الكريم، نشر دار الثقافة الإسلامية، الرياض، بدون تاريخ.

١٩ ـ كتاب «العرش وما روي فيه» للحافظ محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (... ـ ٢٩٧هـ) تحقيق محمد بن حمد الحمود، مكتبة المعلا، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ، وتحقيق الدكتور محمد بن خليفة التميمي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.

٢٠ ـ كتاب «القدر» للإمام أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المستفاض الفريابي (٢٠٧ ـ ٣٠١هـ) تحقيق عبد الله بن حمد المنصور، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط. أولى، ١٤١٨هـ.

٢١ ـ «صريح السنّة» للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ) تحقيق بدر بن يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٢٢ ـ «تبصيرُ أولي النهى معالمَ الهدى» أو «التبصير في معالم الدين» للطبري أيضاً، تحقيق علي بن عبد العزيز الشِّبل، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٢٣ ـ كتاب «التوحيد» للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (٢٢٣ ـ ٣١١هـ) =

....

= تحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الثانية، ١٤١١هـ.
٢٤ ـ «السنّة» للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلّال (٢٣٤ ـ ٣١١هـ) تحقيق الدكتور عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط. أولى، ١٤١٠هـ.
٢٥ ـ «البعث» للحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٦ ـ «قصيدة في العقيدة» له أيضاً.
٢٧ ـ «الإبانة عن أصول الديانة» للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (٢٦٠ ـ ٣٢٤ على الراجح) تحقيق الدكتورة فوقية حسين محمود، دار الأنصار، القاهرة، ط. أولى، ١٣٩٧هـ.
٢٨ ـ «رسالة إلى أهل الثغر» له أيضاً، تحقيق عبد الله شاكر محمد الجندي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. أولى، ١٤٠٩هـ.
٢٩ ـ «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» للأشعري أيضاً، تصحيح هلموت ريتر، ط. الثالثة، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٣٠ ـ كتاب «أصل السنّة واعتقاد الدين» للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) مطبوع ضمن كتاب «روائع التراث»، جمع وتحقيق محمد عزير شمس، الدار السلفية، بومبائي، ط. أولى، ١٤١٢هـ. وورد الكتاب بكامله ضمن كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة» للالكائي ١/١٧٦ ـ ١٧٩. وقال الذهبي: وله كتاب «الردّ على الجهمية» مجلد ضخم، انتخبت منه. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٤.
٣١ ـ «شرح السنّة» للإمام أبي محمد الحسن بن علي البَرْبَهاري (ت٣٢٩هـ) مطبوع بتحقيق خالد بن قاسم الردّادي، دار السلف، الرياض، ط. الثالثة، ١٤٢١هـ.
٣٢ ـ «الرد على من يقول: القرآن مخلوق» للإمام أبي بكر أحمد بن سلمان النجاد (٢٥٣ ـ ٣٤٨هـ) تحقيق رضاء الله محمد إدريس المباركفوري، مكتبة الصحابة الإسلامية، الكويت، ط. أولى، ١٤٠٠هـ.
٣٣ ـ كتاب «الشريعة» للإمام أبي بكر محمد بن الحسين الآجري (٢٨٠هـ وقيل غير ذلك ـ ٣٦٠هـ) طبع أكثر من مرة، منها بتحقيق الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.
٣٤ ـ كتاب «العظمة» للإمام أبي الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيّان الأصبهاني (٢٧٤ ـ ٣٦٩هـ) تحقيق الدكتور رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.
وله «كتاب السُنة» أيضاً في مجلد، كما قال الذهبي: (سير أعلام النبلاء ١٦/٢٧٨).
٣٥ ـ «اعتقاد أئمة الحديث» للإمام أبي بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي =

....

= (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ) تحقيق محمد بن عبد الرحمٰن الخميس، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٦ ـ «التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع» تأليف الفقيه المقرئ أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن المَلَطي (. . . ـ ٣٧٧هـ) تحقيق يمان بن سعد الدين المياديني، رمادي للنشر، الدمام، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٣٧ ـ كتاب «الرؤية» للإمام أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) تحقيق إبراهيم محمد العلي وأحمد فخري الرفاعي، مكتبة المنار، الأردن، ط. الأولى، ١٤١١هـ. وباسم «رؤية الله جلّ وعلا» تحقيق مبروك إسماعيل مبروك، مكتبة القرآن، القاهرة، بدون تاريخ.

٣٨ ـ كتاب «النزول».

٣٩ ـ كتاب «الصفات» كلاهما للدارقطني نفسه، تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٤٠ ـ «شرح مذاهب أهل السنّة» للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ) تحقيق عادل بن محمد، مؤسسة قرطبة، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٤١ ـ «الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة» للإمام أبي عبد الله عبيد الله بن محمد بن بطة العكبري (٣٠٤ ـ ٣٨٧هـ) تحقيق الدكتور رضا بن نعسان معطي وآخرين، دار الراية، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ فما بعدها.

٤٢ ـ «الشرح والإبانة على أصول السنّة والديانة» لابن بطة نفسه، وهو اختصار للكتاب السابق، ويعرف بـ«الإبانة الصغرى»، تحقيق الدكتور رضا بن نعسان معطي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٤هـ.

٤٣ ـ كتاب «الإيمان» للحافظ محمد بن إسحاق بن يحيى بن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ) تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠١هـ.

٤٤ ـ كتاب «التوحيد» لابن منده أيضاً، تحقيق الدكتور علي الفقيهي أيضاً، نشر مركز شؤون الدعوة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، بدون تاريخ.

٤٥ ـ «الرد على الجهمية» لابن منده أيضاً، تحقيق الدكتور علي الفقيهي، ط. الثانية، ١٤٠٢هـ.

٤٦ ـ «أصول السنّة» للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي، المعروف بابن أبي زَمَنِيْن (٣٢٤ ـ ٣٩٩هـ) تحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

٤٧ ـ «المنهاج في شعب الإيمان» لأبي عبد الله الحسين بن الحسن الحَليمي (٣٣٨ ـ ٤٠٣هـ) مطبوع. =

....

= ٤٨ ـ «رؤية الله تبارك وتعالى» للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن عمر، المعروف بابن النحاس (٣٢٣هـ ـ ٤١٦هـ) تحقيق الدكتور علاء الدين علي رضا، دار المعراج الدولية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.

٤٩ ـ «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة» للإمام أبي القاسم هبة الله بن الحسن، الطبري اللالكائي (؟ ـ ٤١٨هـ) تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر، الرياض، ط. الأولى، تم طبعه في ١٤١٢هـ.

٥٠ ـ كتاب «الإمامة والرد على الرافضة» للإمام أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) تحقيق الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٥١ ـ «الرسالة الوافية لمذهب أهل السنّة في الاعتقادات وأصول الديانات» للإمام أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (٣٧١ ـ ٤٤٤هـ) تحقيق الدكتور محمد بن سعيد بن سالم القحطاني، دار ابن الجوزي، الدمام، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

وله أيضاً: «الأرجوزة في أصول الديانة» ذكر الذهبي منها سبعة وثلاثين بيتاً، ثم قال: (وهي أرجوزة طويلة جداً). سير أعلام النبلاء ١٨/٨١.

٥٢ ـ «عقيدة السلف أصحاب الحديث» للإمام أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمٰن الصابوني (٣٧٣ ـ ٤٤٩هـ) الدار السلفية، الكويت، ١٣٩٧هـ.

٥٣ ـ «أحاديث في ذم الكلام وأهله» للإمام أبي الفضل عبد الرحمٰن بن أحمد المقرئ المكي (٣٧١ ـ ٤٥٤هـ) انتخبها من ردّ أبي عبد الرحمٰن السلمي على أهل الكلام، تحقيق الدكتور ناصر بن عبد الرحمٰن الجديع، دار أطلس، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.

٥٤ ـ «الأسماء والصفات» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي جدة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ، إلا أن البيهقي يميل في بعض المسائل إلى مذهب الأشعرية، وللتفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب «البيهقي وموقفه من الإلهيات» للدكتور أحمد بن عطية الغامدي.

٥٥ ـ «الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد» للبيهقي أيضاً، تحقيق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة، ط. الأولى، ١٤٠١هـ.

٥٦ ـ «القضاء والقدر» للبيهقي أيضاً، تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢١هـ.

٥٧ ـ «إثبات عذاب القبر» للبيهقي أيضاً، تحقيق الدكتور شرف محمود القضاة، دار الفرقان، الأردن، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٥٨ ـ «البعث والنشور» للبيهقي أيضاً، تحقيق عامر أحمد حيدر، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ، ويقال: إنها طبعة ناقصة.

٥٩ ـ «الجامع لشعب الإيمان» للبيهقي أيضاً، وهو مطبوع أكثر من طبعة. =

* **وأحاديث الأحكام**: من كتاب الطهارة إلى كتاب الوصايا على ترتيب الفقه، تُسمَّى سنناً. والكتب المصنفة فيها أكثرُ من أن تحصَرَ[1].

= ٦٠ ـ «حياة الأنبياء بعد وفاتهم» للبيهقي أيضاً، تحقيق أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

٦١ ـ «رسالة في الرؤية» للبيهقي أيضاً، توجد مخطوطة في حيدر آباد بالهند. كما في تاريخ الأدب لبروكلمان ٦/٢٣٣.

٦٢ ـ الرَّد على من يقول «ألم» حرف لينفي الألف واللام والميم عن كلام الله ﷻ. للإمام أبي القاسم عبد الرحمٰن، ابن منده الأصبهاني (٣٨٣ ـ ٤٧٥هـ) (وهو ولد ابن منده السابق ذكره) تحقيق: عبد الله بن يوسف الجُديع، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٦٣ ـ «المختار في أصول السنة» للإمام أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الله، ابن البنَّاء البغدادي (٣٩٦ على الراجح ـ ٤٧١هـ) تحقيق: عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.

٦٤ ـ «الرد على المبتدعة» له أيضاً، تحت التحقيق، كما جاء في مقدمة المحقق للكتاب السابق.

٦٥ ـ «ذم الكلام وأهله» للإمام أبي إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن مت الأنصاري الهروي (٣٩٦ ـ ٤٨١هـ) تحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنور، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.

٦٦ ـ كتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» للهروي أيضاً، تحقيق: الدكتور علي بن ناصر الفقيهي، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٦٧ ـ «الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» للإمام قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني (٤٥٧ ـ ٥٣٥هـ) تحقيق: الدكتور محمد بن ربيع هادي المدخلي ومحمد بن محمود أبو رُحَيِّم، دار الراية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

أما من جاء بعدَهم من العلماء، فإن مؤلفاتِهم كثيرةٌ يصعب حصرُها. ولا سيما شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ وتلامذته ومن نحا نحوهم واستفاد منهم. وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب التميمي ﷺ وأبناءه وتلامذته وأحفادهم ومن نهج منهجهم، فكتبهم ومؤلفاتهم كثيرة وشهيرة، والحمد لله.

ومعذرة إلى القراء، إن طالت هذه القائمة قليلاً، فذلك لأهميتها وحاجة طلبة العلم إليها، لا سيما أن المؤلف ﷺ لم يفرد فصلاً خاصاً لذكر مثل هذه الكتب، لأنها لم تكن مطبوعة في عصره، وهي نوع من أنواع الكتب المصنفة في علم الحديث.

(١) قال السيد صديق حسن خان: وذكرت قسطاً منها في كتابي المسمى بـ«جنان المتقين ذيل بستان المحدثين». الحطة ص١١٩.

وسوف يذكر المصنف ﷺ كثيراً منها في الفصل الثاني عشر.

* وأحاديث الرِّقاق: تسمى «علم السلوك والزهد»، وفيه: كتاب «الزهد» للإمام أحمد، وعبد الله بن المبارك، وجماعة أخرى(١).

---

(١) ١ ـ كتاب «الزهد والرقائق» للإمام عبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي (١١٨ ـ ١٨١هـ) مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، مجلس إحياء المعارف، ماليكاؤن، الهند، ١٣٨٥هـ.
٢ ـ كتاب «الزهد» للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) أيضاً مطبوع ومتداول.
ومما وصل إلينا من كتب المحدثين في الرِّقاق والزهد ما يلي:
٣ ـ كتاب «الزهد» للإمام المُعافى بن عمران المَوْصِلي (بعد ١٢٠ ـ ١٨٥هـ، وقيل: غيره) تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
٤ ـ كتاب «الزهد» للإمام وكيع بن الجراح الرُّؤاسي (١٢٩، وقيل غير ذلك ـ ١٩٧هـ) تحقيق: د. عبد الرحمٰن بن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.
٥ ـ كتاب «الزهد» للإمام أسد بن موسى، الملقب بأسد السنة القرشي الأموي (١٣٢ ـ ٢١٢هـ) تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر، ط. الأولى، ١٤١٣هـ. وأيضاً تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، المكتب الإسلامي بيروت، ط. أولى، ١٤٢٥هـ.
٦ ـ كتاب «الزهد» للإمام هَنَّاد بن السري الكوفي (١٥٢ ـ ٢٤٣هـ) تحقيق: الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي، دار الخلفاء، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.
٧ ـ كتاب «الزهد» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السنن (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) تحقيق: ضياء الحسن السلفي، الدار السلفية، بومبائي، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.
٨ ـ كتاب «الزهد» للإمام أبي حاتم محمد بن إدريس الحنظلي الرازي (١٩٥ ـ ٢٧٧هـ) تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٢٢هـ.
٩ ـ كتاب «الرقة والبكاء» للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (٢٠٨ ـ ٢٨١هـ) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.
١٠ ـ كتاب «الورع» لابن أبي الدنيا أيضاً، تحقيق: أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود، الدار السلفية، بومبائي، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.
وكثير من كتب ابن أبي الدنيا يمكن أن تدخل في هذا الباب.
١١ ـ كتاب «الزهد» للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ) تحقيق: الدكتور عبد العلي الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٢ ـ «زهد الثمانية من التابعين لعلقمة بن مرثد» رواية الإمام عبد الرحمٰن بن أبي حاتم =

* وأحاديث الآداب: يقال لها: «علم الأدب». وللبخاري كتاب مبسوط، موسوم بـ«الأدب المفرد»(١)(٢).

= الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) تحقيق: الدكتور الفريوائي، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.
١٣ ـ «الزهد وصفة الزاهدين» للإمام أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي (بعد ٢٤٠ ـ ٣٤٠هـ) تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٤ ـ «الرقائق والحكايات» للإمام خيثمة بن سليمان الأطرابلسي (٢٥٠ ـ ٣٤٣هـ) يوجد مخطوطاً، تاريخ التراث العربي ١/٢٩٩.
١٥ ـ كتاب «الزهد الكبير» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) تحقيق: الشيخ عامر أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.
١٦ ـ «المنتخب من كتاب الزهد والرقائق» للإمام أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت، الخطيب البغدادي (٣٩٠ ـ ٤٦٣هـ) تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٠هـ.
١٧ ـ «الرقة والبكاء» للإمام موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ) تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، ط. الأولى، ١٤١٥هـ.

(١) كتاب «الأدب المفرد» للإمام البخاري مطبوع عدة طبعات، منها بتحقيق وترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي.
وقد حقق الشيخ الألباني ﷺ أحاديثه وقسمه قسمين: صحيح الأدب المفرد، وضعيف الأدب المفرد، وهما أيضاً مطبوعان، نشر: دار الصديق، الجبيل، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.
(٢) وللإمام البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) أيضاً كتاب «الآداب» تحقيق: الشيخ عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرياض الحديثة، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.
ويدخل في هذا الموضوع ما ألف في «الأخلاق» عامة، وكذلك في «البر والصلة» ونحو ذلك. ومنها:
٣ ـ كتاب «البر والصلة» للإمام عبد الله بن المبارك الحنظلي (١١٨ ـ ١٨١هـ) أو لتلميذه الحسين بن الحسن المروزي (؟ ـ ٢٤٦هـ) تحقيق: الدكتور محمد سعيد البخاري، دار الوطن، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.
٤ ـ «الأدب» للإمام أبي بكر عبد الله بن إبراهيم، ابن أبي شيبة (١٥٩ ـ ٢٣٥هـ) مخطوط، تاريخ التراث العربي ١/١٦١.
٥ ـ «مكارم الأخلاق» للإمام عبد الله بن أبي الدنيا (٢٠٨ ـ ٢٨١هـ) تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٦ ـ «مكارم الأخلاق ومعاليها» للإمام أبي بكر محمد بن جعفر الخرائطي (٢٣٧ تقريباً ـ٣٢٧هـ) تحقيق: محمد مطيع الحافظ، غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.
٧ ـ «مساوئ الأخلاق ومذمومها» للخرائطي أيضاً، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الساعي، الرياض، ١٤٠٩هـ. =

* والأحاديث المتعلقة بالتفسير: تسمى علم «التفسير»، كـ«تفسير ابن مَرْدَويه»(١)، و«تفسير الدَّيْلَمي»(٢)، و«تفسير ابن جرير»(٣)، فإنها من مشاهير تفاسير الحديث، وكتاب «الدر المنثور»(٤) يجمعها كلَّها(٥).

= ٨ ـ «روضة العقلاء ونزهة الفضلاء» للإمام أبي حاتم محمد بن حبان البستي (؟ ـ ٣٥٤هـ) مطبوع بتحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وغيره. أكثر من مرة.

٩ ـ «مكارم الأخلاق» للإمام سليمان بن أحمد الطبراني (... ـ ٣٦٠هـ) تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

١٠ ـ كتاب «البر والصلة» للإمام أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي، ابن الجوزي البغدادي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ) تحقيق: عادل عبد الموجود وغيره، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤١٣هـ.

(١) أبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدويه، الأصبهاني (٣٢٣ ـ ٤١٠هـ). صاحب التفسير الكبير، قال الذهبي: وتفسيره للقرآن في سبع مجلدات. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣١٠، ولا يعرف لتفسيره وجود في الوقت الحاضر. وانظر: تاريخ التراث العربي ١/ ٣٧٥؛ كشف الظنون ١/ ٤٣٩.

(٢) أبو شجاع: شِيرويه بن شَهْردار بن فناخسرو الديلمي الهمداني، مؤلف كتاب الفردوس (٤٤٥ ـ ٥٠٩هـ). سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٩٤. ويعزو السيوطي بعض الأحاديث في «الدر المنثور» إلى الديلمي، ولكن لم يذكروا في ترجمته أنه ألف كتاباً خاصاً بالتفسير، والله أعلم. انظر: طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١١١؛ وطبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ١٠٤.

ولم يذكر صاحب الرسالة المستطرفة عند ذكره كتب التفسير ص٥٧ ـ ٥٩ تفسيراً بهذا الاسم، ولا صاحب كشف الظنون ١/ ٤٢٧ ـ ٤٦٢، ولا ترجمه الداودي ولا السيوطي في طبقات المفسرين.

(٣) أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (٢٢٤هـ ـ ٣١٠هـ) طبع أكثر من طبعة، منها بتحقيق الشيخ أحمد شاكر وأخيه محمود شاكر. وقد صدر منها ستة عشر مجلداً، وصلت إلى الآية: ٢٧ من سورة إبراهيم. ثم طبع كاملاً بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، القاهرة، ١٤٢٢هـ، في ستة وعشرين مجلداً.

(٤) للعلامة جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) مطبوع ومتداول. ومن طبعاته: طبعة دار هجر المذكورة آنفاً بتحقيق الدكتور عبد الله التركي في خمسة عشر مجلداً. ويجمع هذا التفسير كل رطب ويابس محذوف الأسانيد. وقد اختصره من كتابه الكبير «ترجمان القرآن وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ وأصحابه ﷺ»، كما ذكر في مقدمة الدر المنثور ١/ ٩ وفي آخر الإتقان ٢/ ١٨٣.

(٥) ومما يوجد من كتب المحدثين في التفسير، غير ما ذكر المصنف:

١ ـ «تفسير مجاهد» للإمام مجاهد بن جَبْر المكي (ت١٠١هـ أو بعدها) وله ثلاثة وثمانون =

....

= سنة، تحقيق: عبد الرحمٰن الطاهر بن محمد السورتي، مجمع البحوث الإسلامية، إسلام آباد، باكستان.
٢ ـ «تفسير عطاء بن أبي مسلم الخراساني» (٥٠ ـ ١٣٥هـ). قال ابن حجر: صدوق يهم كثيراً، يرسل ويدلس. ويوجد جزء من تفسيره مخطوطاً. تاريخ التراث العربي ١/ ٥٥.
٣ ـ «تفسير سفيان الثوري» للإمام أبي عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧هـ وقيل غير ذلك ـ ١٦١هـ) رواية أبي جعفر محمد عن أبي حذيفة النهدي عنه، مطبوع تحقيق: امتياز علي عرشي، مدير مكتبة رضا في رامبور بالهند.
٤ ـ «تفسير يحيى بن يمان العجلي» (صدوق عابد يخطئ كثيراً، وقد تغير) (ت١٨٩هـ). تاريخ التراث العربي ١/ ٦٤؛ ولابن أبي زمنين (ت٣٩٩هـ) مختصر له، يوجد مخطوطاً كما في تاريخ التراث العربي ١/ ٨٠.
٥ ـ «تفسير يحيى بن سلّام بن أبي ثعلبة البصري» (١٢٤ ـ ٣٠٠هـ). تاريخ التراث العربي ٦٦/١.
٦ ـ «تفسير القرآن» للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ ـ ٢١١هـ) تحقيق: الدكتور مصطفى مسلم محمد، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.
٧ ـ الجزء فيه تفسير القرآن ليحيى بن يمان، ونافع بن أبي نعيم، ومسلم بن خالد الزنجي، وعطاء الخراساني، رواية أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الرملي الفقيه (ت٢٩٥هـ) تحقيق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.
٨ ـ «الواضح في تفسير القرآن» لأبي محمد عبد الله بن محمد بن وهب الدينوري (ت٣٠٨هـ)، حافظ، لكنه متهم. قال الدارقطني: متروك الحديث. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٠٠. يوجد تفسيره مخطوطاً في أياصوفيا وغيرها. تاريخ التراث العربي ١/ ٧١.
٩ ـ «تفسير النسائي» للإمام أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النسائي، صاحب السنن المعروف (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ) تحقيق: سيد الجليمي وصبري الشافعي، مكتبة السنة، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ. وهو موجود في السنن الكبرى للنسائي أيضاً.
١٠ ـ «تفسير ابن المنذر» للإمام أبي بكر محمد بن إبراهيم المنذر النيسابوري (. . . ـ ٣١٨هـ). قال الذهبي: ولابن المنذر تفسير كبير في بضعة عشر مجلداً يقضي له بالإمامة في علم التأويل أيضاً. وسير أعلام النبلاء ٤٩٣/١٤. توجد قطعة من تفسيره، طبعت مؤخراً.
١١ ـ «تفسير القرآن العظيم» للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن محمد، ابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) توجد أجزاء متفرقة منه. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٨٧، وطبعت بتحقيق عدة أشخاص، نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة وغيرها.
١٢ ـ «شفاء الصدور المهذب في تفسير القرآن» لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش (٢٦٦ ـ ٣٥١هـ). قال الذهبي: «له كتاب كبير في التفسير نحو أربعين مجلداً». وقال أيضاً: قلبي =

* وأما «أحاديث التاريخ والسِّيَر»، فهي قسمان:

قسم يتعلق بخلق السماء والأرض، والحيوانات، والجِنّ والشياطين، والملائكة، والأنبياء الماضين، والأمم السابقين، ويُسمَّى «بدء الخلق»[(١)].

وقسم يتعلق بوجود النبي ﷺ، وأصحابه الكرام، وآله العظام، من بدء ولادته إلى وفاته، ويُسمَّى «سيرة»؛ كسيرة ابن إسحق[(٢)]، وسيرة ابن هشام[(٣)]، وسيرة ملّا عمر[(٤)].

= لا يسكن إليه، وهو عندي متَّهم، عفا الله عنه. السير ١٥/ ٥٧٣ ـ ٥٧٦ وكذَّبه بعضُهم. كما في ترجمته في الميزان ٣/ ٥٢٠. وتوجد قطع من تفسيره مخطوطة. تاريخ التراث العربي ١/ ٧٦.

١٣ ـ «الكشف والبيان في تفسير القرآن» للإمام أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري (... ـ ٤٢٧هـ) طبع مؤخراً.

١٤ ـ «معالم التنزيل» للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (... ـ ٥١٦هـ) مطبوع متداول.

(١) وفي الجزء الأول من تاريخ الطبري، والجزء الأول والثاني من البداية والنهاية للحافظ ابن كثير، وكذلك الجزء الأول من «الكامل» لابن الأثير أخبار كثيرة من هذا النوع. وفي المكتبة الظاهرية «كتاب فيه ذكر خلق آدم وخطيئته وتوبته وأبواب في ولادة النبي ﷺ وغير ذلك» للإمام محمد بن عثمان بن أبي شيبة (٢٩٧هـ). فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٣٤.

(٢) أبو بكر محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، مولاهم، المدني، نزيل العراق، ولد في حدود (٨٥هـ)، توفي سنة (١٥٠هـ) على الراجح. وكتابه يسمى «كتاب المبتدأ والمبعث والمغازي». واشتهر باسم «سيرة ابن إسحاق»، توجد قطعة منه، طبعت بتحقيق: الدكتور محمد حَمِيد الله، في فاس بالمغرب ١٣٩٦هـ. وأشار سزكين إلى وجود قطع أخرى منه مخطوطة. تاريخ التراث العربي ١/ ٤٦١.

(٣) أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الذهلي، وقيل الحِمْيَري، البصري، نزيل مصر، توفي (٢١٨هـ) على الراجح. سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٢٨.

وكتابه هو «تهذيب واختصار لسيرة ابن إسحاق»، ويعرف بسيرة ابن هشام، مطبوع ومتداول، وعليه جُلُّ اعتماد من أَلَّف في السيرة من بعده. ومن أشهر طبعاته، ما طبع بتحقيق: مصطفى السقا وآخرين، طبعه مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط. الثانية، ١٣٧٥هـ.

(٤) ذكره صاحب كشف الظنون باسم «سيرة الملا» ٢/ ١٠١٦ والملا عمر: هو عمر بن محمد بن خضر الأردبيلي المَوْصِلي الصوفي (ت٥٧٠هـ). له كتاب «وسيلة المتعبدين =

والكتب المصنَّفة في هذا الباب أيضاً كثيرةٌ جداً[١].

وكتاب «روضة الأحباب» للسيد جمال الدين المحدِّث[٢] أحسن السِّيَر، لكن إن تيسّرت نسخةٌ صحيحةٌ منه خاليةٌ عن الإلحاق والتحريف. و«مدارج النبوة» للشيخ عبد الحق الدِّهلوي[٣]، و«السيرة الشامية»[٤]، و«المواهب اللَّدُنيَّة»[٥] من مبسوطات السِّيَر[٦].

= في سيرة المرسلين». هدية العارفين ١/ ٧٨٤، وطبعته دائرة المعارف العثمانية في حيدر آباد بالهند سنة ١٣٩٠هـ كما ذكر محقق كتاب «الرياض النضرة» في مصادره، وينظر أيضاً: معجم ما أُلِّف عن رسول الله ﷺ ص٣٥١، ولكنه لم يذكر المطبوعة.

(١) قال السيد صديق حسن خان: «وجملتها مذكورة في كشف الظنون». الحطة ص١٢١. وانظر: كشف الظنون ٢/ ١٠١٢؛ وللدكتور صلاح الدين المنجد كتاب «معجم ما أُلِّف عن رسول الله ﷺ» يشتمل على أكثرَ من أربعمائة صفحة، ولكنه لم يرقم أسماء الكتب حتى يعرف عددها.

(٢) جمال الدين عطاء الله بن محمود الشيرازي، الحسيني، الدشتكي (ت٩٢٦هـ). وكتابه هو «روضة الأحباب في سير النبي عليه الصلاة والسلام والآل والأصحاب» باللغة الفارسية؛ كشف الظنون ١/ ٩٢٢؛ هدية العارفين ١/ ٦٦٤ وذكر أنه مطبوع؛ معجم المؤلفين ٦/ ٢٨٥.

(٣) عبد الحق بن سيف الدين الدِّهلوي (٩٥٨ ـ ١٠٥٢هـ) تقدمت ترجمته، وكتابه ذكره صاحب إيضاح المكنون ٢/ ٤٥٤، وأفاد أنه «فارسي في مجلدين».

(٤) هو: «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» لمؤلفه: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الشامي، الصالحي الدمشقي (ت٩٤٢هـ). وقيل: إنه جمع كتابه في السيرة مِنْ ألف كتاب، وأشار الدكتور صلاح الدين المنجد أنه طبع بالقاهرة سنة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥م. شذرات الذهب ٨/ ٢٥٠؛ هدية العارفين ٢/ ٢٣٦؛ معجم المؤلفين ١٢/ ١٣١؛ معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ص١١٢.

(٥) «المواهب اللدنية بالمنح المحمدية» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني المصري (٨٥١ ـ ٩٢٣هـ) طبع في مصر سنة ١٣٢٦هـ. الضوء اللامع ٢/ ١٠٣؛ الكواكب السائرة ١/ ١٢٦؛ معجم ما ألف عن رسول الله ﷺ ص١٢٨.

(٦) هذا وللمحدثين رحمهم الله تعالى اهتمام خاص بسيرة النبي ﷺ فالسنة النبوية كلُّها جزء من سيرته ﷺ. ومع ذلك فإنهم أفردوا كتباً كثيرةً في سيرته وشمائله وأخلاقه ودلائل نبوته، يصعُب حصرُها، ومن أشهر ما وصل إلينا منها:

١ ـ «المغازي» للإمام أبي بكر محمد بن مسلم بن عُبيد الله الزهري (٥٠ أو بعدها ـ ١٢٤هـ). توجد له مخطوطة ضمن مجموع في الظاهرية، كما ذكر سزكين ١/ ٤٥٣. وقد اكتشف =

....

= الدكتور سهيل زكار أن كتاب «المصنَّف» للإمام عبد الرزاق الصنعاني «يحوي كتاب المغازي للزهري مع زيادات طفيفة». فقام بتحقيقه مستخرجاً مِنَ «المصنَّف» نشرته دار الفكر بدمشق، سنة ١٤٠١هـ.

٢ ـ «المغازي» للإمام موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي (... ـ ١٤١هـ) أصح المغازي كما قال الإمام مالك وغيره. واختصره الإمام يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري (ت٤٦٣هـ) في كتابه «الدرر في اختصار المغازي والسير». وانظر: تاريخ التراث العربي لسزكين ١/٤٥٩.

٣ ـ كتاب «السير» للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري (... ـ ١٨٦هـ). وقد طبع قسم منه بتحقيق: الدكتور فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ. وهو إلى فقه أحكام الجهاد ومتعلقاته أقربُ منه إلى التاريخ.

٤ ـ «أمارات النبوة» للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (؟ ـ ٢٥٩هـ). وتوجد بضعة أوراق منه، سبق أن قمت بتحقيقه، وهو مطبوع في آخر كتاب «الشجرة في أحوال الرجال»، دار الطحاوي، الرياض، ١٤١١هـ.

٥ ـ «أعلام رسول الله ﷺ» المنزلة على رسله صلى الله عليهم في التوراة والإنجيل والزبور والقرآن وغير ذلك، ودلائل نبوته من البراهين النيرة والدلائل الواضحة، للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ). توجد نسخة منه ناقصة من آخرها، في المكتبة الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث بالظاهرية للشيخ الألباني ص١٣٣.

٦ ـ «الشمائل المحمدية» للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، صاحب السنن (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ) مطبوع ومتداول؛ وللشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ اختصار له، مطبوع باسم «مختصر الشمائل المحمدية» المكتبة الإسلامية، عمان، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧ ـ «دلائل النبوة» للإمام أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (٢٠٧ ـ ٣٠١هـ) تحقيق: عامر حسن صبري، دار حراء، مكة المكرمة، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

٨ ـ «أخلاق النبي ﷺ وآدابه» للإمام عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (... ـ ٣٦٩هـ) تحقيق: الدكتور صالح بن محمد الونيان، دار المسلم، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٩ ـ «دلائل النبوة» للإمام أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) مطبوع ومتداول.

١٠ ـ «أعلام النبوة» للماوردي (... ـ ٤٥٠هـ) مراجعة عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩١هـ.

١١ ـ «جوامع السيرة» للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم، الأندلسي القرطبي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ) مطبوع بتحقيق: الدكتور إحسان عباس وغيره مع خمس رسائل أخرى له. =

* وأحاديث الفتن: تُسمَّى «علم الفتن»، وفيه كتاب «الفتن» لنعيم بن حمَّاد[١]، وهو طويل عريض جداً. أورد فيه كلَّ رطب ويابس. ومصنفات أخرى للآخرين[٢].

* وأحاديث المناقب والمثالب: تُسمَّى «علم المناقب»، وفيها أيضاً تصانيف عديدة متنوعة. وقد أفرز[٣] بعض المحدِّثين مناقب بعضهم عن

= ١٢ ـ «دلائل النبوة» للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ). طبع دار الكتب العلمية، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.
١٣ ـ «الأنوار في شمائل النبي المختار» للإمام محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي (٤٣٢ ـ ٥١٦هـ) تحقيق: إبراهيم اليعقوبي، دار الضياء، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.
١٤ ـ «دلائل النبوة» للإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي الأصبهاني، الملقب «قوام السنة» (٤٥٧ ـ ٥٣٥هـ) تحقيق: مساعد بن سليمان الراشد الحميد، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

(١) نُعَيم بن حمَّاد بن معاوية الخزاعي المَرْوَزي (ت٢٢٨هـ). تقدَّم ذكره في أوائل مَنْ دوَّن الحديث.
وكتابه «كتاب الفتن» طبع في مجلدين، تحقيق: سمير أمين الزهيري، نشر مكتبة التوحيد، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٢هـ. وقد تحدثت عنه في كتابي «المهدي المنتظر» ص١٢، ١٢٠.

(٢) لقد ذكر الدكتور رضاء الله محمد إدريس المباركفوري ﷾ في مقدمة تحقيقه لكتاب «السنن الواردة في الفتن» لأبي عمرو الداني واحداً وعشرين كتاباً للعلماء السابقين أُفردت في موضوع الفتن. ولكنها أغلبها لا يُعرَفُ لها وجودٌ في الوقت الحاضر. ومن الكتب المشهورة الموجودة في هذا الموضوع للعلماء السابقين:
١ ـ «الفتن» للإمام أبي علي حنبل بن إسحاق بن حنبل الشيباني (ولد قبل ٢٠٠ ـ وتوفي ٢٧٣هـ)، وهو ابن عم الإمام أحمد بن حنبل ﵀، ولم يصل من كتابه إلا الجزء الرابع فقط، وهو في موضوع الدجال، وقد طبع بتحقيق: الدكتور عامر حسن صبري، نشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٩هـ.
٢ ـ «السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها» للإمام أبي عَمرو عثمان بن سعيد الداني (٣٧١ ـ ٤٤٤هـ) تحقيق: الدكتور رضاء الله محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٦هـ.
٣ ـ ومن الكتب المشهورة في هذا الباب كتاب «الفتن والملاحم» للحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر، ابن كثير الدمشقي (٧٠٠ أو بعدها بيسير ـ ٧٧٤هـ) مطبوع في مجلدين، بتصحيح: الشيخ إسماعيل الأنصاري، مؤسسة النور، الرياض، ط. الأولى، ١٣٨٨هـ.

(٣) كذا في الحطة أيضاً ص١٢٢. وهو بمعنى مَيَّزَ أو خصَّ.

بعض، سيّما مناقب الآل والأصحاب، لغرض تعلق به؛ كـ«مناقب قريش»، و«مناقب الأنصار»، ومناقب العشرة المبشَّرة المسمَّاة بـ«الرياض النضرة في مناقب العشرة» للمحب الطبري[١]، و«ذخائر العُقبى في مناقب ذوي القُربى»[٢]، و«حَلَبة الكُمَيْت في مناقب أهل البيت»[٣]، و«الدِّيباج في مناقب الأزواج»[٤]. وصُنِّفَتْ كتبٌ كثيرة في مناقب الخلفاء الراشدين؛ كـ«القول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب»[٥]، و«القول الجَلِيّ في مناقب علي»[٦]، وللنسائي رسالة طويلة الذيل في مناقبه كرّم الله وجهه[٧]. وعليها نال الشهادة في دمشق من أيدي نواصب الشام، لفرط تعصُّبهم وعداوتهم معه[٨] رضي الله عنه[٩].

---

(١) محب الدين أحمد بن عبد الله بن محمد الطبري المكي، (٦١٥هـ ـ ٦٩٤هـ) مترجم في: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٧٤، طبقات الشافعية للسبكي ٨/١٨؛ العقد الثمين ٣/٦٦ وغيرها.
وكتابه «الرياض النضرة» مطبوع أكثر من طبعة، وطبع الجزء الخاص منه بمناقب أبي بكر الصديق رضي الله عنه، بتحقيق عيسى بن عبد الله الحميري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٩٩٦م.

(٢) لمحب الدين الطبري نفسه، وهذا أيضاً مطبوع أكثر من طبعة، منها بتحقيق أكرم البلوشي، دار الصحابة، جدة، ١٤١٥هـ.

(٣) ينظر لمن هو؟

(٤) ينظر أيضاً لمن هو؟

(٥) ينظر لمن هو؟ ولعله يقصد كتاب «محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» للعلامة يوسف بن الحسن بن عبد الهادي الدمشقي (٨٤٠ ـ ٩٠٩هـ) وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد العزيز بن محمد الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ في ثلاث مجلدات.

(٦) ينظر لمن هو؟

(٧) وهو كتاب «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه» مطبوع أكثر من مرة، منها بتحقيق: أحمد ميرين البلوشي، مكتبة المعلا الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٦هـ.

(٨) ستأتي ترجمته في الفصل العشرين، إن شاء الله.

(٩) هذا، والكتب المفردة للمحدثين في تراجم الصحابة وفضائلهم ومناقبهم، ومنهم أهل البيت والخلفاء الراشدون رضي الله عنهم كثيرة، وسيأتي ذكر مجموعة منها في الفصل الثامن والثلاثين، إن شاء الله.

فالجامع: ما يوجد فيه أنموذجُ كلِّ فَنٍّ من هذه الفنون المذكورة؛ كـ«الجامع الصحيح» للبخاري، و«الجامع» للترمذي.

أما «صحيح مسلم»، فإنه وإن كانت فيه أحاديثُ تلك الفنون، ولكن ليس فيه ما يتعلق بفنِّ التفسير والقراءة. ولهذا لا يقال له: «الجامع» كما يقال لأختيه.

[القسم الثاني: المسانيد]:

القسم الثاني من المصنَّفات في الحديث: المسانيدُ. والمسند في اصطلاحهم: ذكر الأحاديث على ترتيب الصحابة ﷺ، بحيث يوافق حروف الهجاء، أو يوافق السوابق الإسلامية، أو يوافق شَرافة النسب.

فإن جُمِعَ على حروف التهجِّي، فالأحاديث المروية عن أبي بكر الصديق ﷺ تُقَدَّمُ، وكذا أحاديثُ أسامة بنِ زيد، وأنس بن مالك، ونحوهما على أحاديث الصحابة الأُخر.

وإن جُمع على السوابق الإسلامية، فتقدّم العشرةُ المبشَّرةُ بالجنة، وتذكر أحاديث الخلفاء الراشدين على الترتيب، ثم أحاديث أهل بدر، وأهل الحديبية، ثم مُسلِمة الفتح، ثم أحاديث النسوة الصحابيات، وتُقَدَّمُ الأزواج المطهَّرات على كلِّهن. ولم تقع رواية الحديث عن البنات الطاهرات إلا القدر اليسير من سيدة النساء[1] لأنهن مُتْنَ في حياة النبي ﷺ. وماتت سيدة النساء بعده بستة أشهر، ولم تجد ﷺ فرصةَ الرواية.

وإن جُمِعَ على القبائل والأنساب، فتُكتَبُ أولاً مسانيدُ بني هاشم، خصوصاً الحسن والحسين وعلي المرتضى، ثم أحاديث القبائل التي هي الأقرباء منه ﷺ في النسب، وحينئذ تقدَّمُ مروياتُ عثمان ذي النورين على أحاديث أبي بكرِ الصديق، وأحاديثُ الصِّدِّيقِ وطلحةَ بنِ عبيد الله على

(١) هي فاطمة بنت رسول الله ﷺ. ورضي الله عنها. وقد ذكرها ابن حزم من أصحاب الثمانية عشر حديثاً. بقي بن مخلد ص٩١.

أحاديث عمر بن الخطاب. قِسِ البواقي على هذا[١].

[القسم الثالث: المعاجم]:

القسم الثالث منها: المعاجم. والمعجم في اصطلاح المحدثين ما تذكر فيه الأحاديثُ على ترتيب الشيوخ، سواء يعتبر تقدُّمُ وفاة الشيخ، أم توافق حروف التهجِّي أو الفضيلة، أو التقدُّم في العلم والتقوى. ولكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء[٢].

ومن هذا القسم: المعاجم الثلاثة للطبراني[٣][٤].

---

(١) سوف يخصص المؤلف ﷺ الفصل الثالث عشر في ذكر كتب المسانيد.

(٢) قال الحافظ السخاوي في شرحه على الجزرية:
«المعاجم: الكتب المصنفة على حروف المعجم في شيوخ المصنف؛ كالمعجم الصغير والأوسط للطبراني، أو في أسماء الصحابة؛ كالمعجم الكبير له أيضاً، وهو أعظمها وأوسعها». نقله عنه الكتاني في فهرس الفهارس ٢/ ٦١٠.
وفي الرسالة المستطرفة: «المعجم» هو في اصطلاحهم ما تُذْكَرُ فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة، أو الشيوخ، أو البلدان، أو غير ذلك. والغالب أن يكونوا مرتَّبين على حروف الهجاء ص١٠١.

(٣) وكما سبق، فإن المعجم الكبير للطبراني هو على أسماء الصحابة، وليس على ترتيب الشيوخ. وسيفرد المصنف ﷺ فصلاً خاصاً بذكر كتب المعاجم، وهو الفصل السادس عشر.

(٤) قال السيد صديق حسن خان: والمشيخات في معنى المعاجم، إلا أن المعاجم يرتب المشايخ فيها على حروف المعجم في أسمائهم، بخلاف المشيخات. قاله الحافظ ابن حجر. كذا في ثبت شيخ شيوخنا محمد عابد السندي المدني ﷺ. الحطة ص١٢٥، وعنه الكتاني في فهرس الفهارس ٢/ ٦١٠، ثم ذكر عدداً من المعاجم؛ منها: معجم ابن الأعرابي؛ ومعجم ابن المقرئ؛ ومعجم ابن جميع، وغيرها. وهذه كلها مطبوعة.
ثم أعاد كلام ابن حجر عند ذكر المشيخات أيضاً، وذكر منها مجموعة، منها: مشيخة ابن الجوزي، ومشيخة ابن البخاري، وغيرها. وذكر كثيراً منها. ٢/ ٦٢٤ ـ ٦٥٥.
قلت: وبهذا المعنى تستعمل أيضاً كلمة «الفهرس» أو «الفهرست»؛ مثل: فهرس ابن عطية، والغنية: فهرست شيوخ القاضي عياض، وفهرسة ابن خير الإشبيلي، وكلها مطبوعة.
وكذا كلمة «البرنامج» مثل برنامج ابن جابر الوادي آشي، مطبوع. وأكثر من يستعمل هذه الكلمة أهل الأندلس، وينظر: فهرس الفهارس ١/ ٦٧.

[القسم الرابع: الأجزاء]:

القسم الرابع منها: الأجزاء. والجزء في اصطلاحهم. تأليف الأحاديث المروية عن رجل واحد، سواء كان ذلك الرجل في طبقة الصحابة أو من بعدَهم، كجزء حديث أبي بكر، وجزء حديث مالك، وقِسْ عليها. وهذا القسم أيضاً كثيرٌ جداً.

[القسم الخامس: الرسائل]:

وقد يختارون من المطالب الثمانية المذكورة في صفة «الجامع» مطلباً جزئياً، ويصنِّفون فيه مبسوطاً، كما صنف أبو بكر بن أبي الدنيا[1] في باب النية[2]، وذم الدنيا[3] كتابين مبسوطين. والآجُرِّيُّ[4] في باب رؤية الله[5]. وعلى هذا القياس صُنِّفت كتبٌ كثيرة في جزئيات تلك المطالب الثمانية، بحيث لا تطيق الطاقة البشرية إحصاءها. وللحافظ ابن حجر[6]، والحافظ

---

(١) أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا (٢٠٨ - ٢٨١هـ) وله أكثر من مائتي تصنيف، كلها من قبيل الأجزاء. وقد طبع منها حتى الآن أكثر من أربعين كتاباً.

(٢) كتاب «الإخلاص والنية» طبع بتحقيق: إياد خالد الطباع، دار البشائر، دمشق، ١٤١٣هـ.

(٣) مطبوع بتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٠٨هـ. وله أيضاً: وذم البغي؛ وذم المسكر؛ وذم الغيبة والنميمة، وغير ذلك.

(٤) أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله البغدادي الآجري (٢٨٠ - ٣٦٠هـ) من أشهر مؤلفاته كتاب «الشريعة».

(٥) طبع باسم، التصديق بالنظر إلى الله تعالى في الآخرة، بتحقيق: غياث الجنباز، دار عالم الكتب، الرياض، ١٤٠٦هـ، وهو جزء من كتاب «الشريعة» له.

(٦) وقد أحصى مؤلفات الحافظ ابن حجر، الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته». وقد ذكر له السخاوي في «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر ٢٧٣ كتاباً ثم قال: (هذا ما علمته منها) ٢/٦٥٩ - ٦٩٦. وذكر محققه أن لبرهان الدين البقاعي - تلميذ ابن حجر - جزءاً جمع فيه مصنفات الحافظ ابن حجر. مخطوط في لايدن. وذكر السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان» قائمة طويلة من مؤلفات ابن حجر ص٤٦ - ٥٠.

السيوطي يدٌ طُولى في تأليف الرسائل[١][٢].

[القسم السَّادس: أربعون حديثاً]:

والقسم الآخر منها: أربعون حديثاً، وهو يُجمع في باب واحد، أو أبواب شتى، بسند واحد، أو أسانيد متعددة.

وهو أيضاً كثير جداً[٣] كما يسمع ويرى.

فالحاصل أن أقسام التصانيف في علم الحديث ترجع إلى هذه الأنواع الستة المذكورة[٤]. ويقال للرسائل: الكتب أيضاً.

انتهى ما في «العجالة» معرباً[٥].

[القسم السابع: المستخرجات]:

قلت[٦]: ومن أنواع كتب الحديث: المستخرجات. قال العلامة الشاه عبد العزيز الدِّهلوي في البستان[٧]:

---

(١) وجمع الكثير من رسائل السيوطي في كتابه «الحاوي في الفتاوى» وهو مطبوع. وللأستاذ أحمد الشرقاوي إقبال كتاب «مكتبة الجلال السيوطي» ذكر فيه للسيوطي ٧٢٥ مؤلفاً بين كتاب ورسالة، طبع في الرباط عام ١٩٧٧م.

(٢) وسيخصص المصنف رحمه الله الفصل الثامن عشر لذكر «الأجزاء».

(٣) وسيذكر المصنف رحمه الله عدداً منها في الفصل التاسع عشر.

(٤) قال السيد صديق حسن خان: «وليس هذا على طريق الحصر، فإن من أقسامها أيضاً: الأفراد والغرائب، وهو في اصطلاحهم: عبارة عن الأحاديث التي تكون عند شيخ ولا تكون عند آخر؛ ككتاب الأفراد للدارقطني، .... ومنها المستخرج... وكذلك المستدرك.. إلخ. الحطة ص١٢٧. وسيذكر المصنف رحمه الله المستخرجات والمستدركات وأنواعاً أخرى بعد قليل.

(٥) الحطة ص١١٨ ـ ١٢٧؛ العجالة النافعة، طبعة دار الداعي ص٥٣ ـ ٦٠، «العجالة» طبعة باكستان ص٤٢ ـ ٤٩.

(٦) من هنا يبدأ استدراك المؤلف رحمه الله على ما ذكره نقلاً عن العجالة النافعة.

(٧) «بستان المحدثين» كتاب «بالفارسية» للشيخ عبد العزيز الدِّهلوي رحمه الله في التعريف ببعض المصادر الحديثية ومناهجها ومؤلفيها.

وكان المؤلف ذكر هذا الاقتباس بنصه بالفارسية، وما أثبته هو ترجمته بالعربية.

«المستخرج في اصطلاح المحدثين: عبارة عن كتاب يؤلَّف لإثبات أحاديث كتاب آخر مع رعاية ترتيب متونه وطرق إسناده، وينتهي سندُه إلى شيخ ذلك المصنف، أو شيخ شيخه وهَلُمَّ جراً، بحيث لا يحول ذلك المصنفُ بينه وبين هذا المستخرِج. وتزداد به روايةُ ذلك الكتاب وُثوقاً واعتماداً لوروده من طريق أخرى.

ولكن هذا المستخرج[١] يُسَمَّى أيضاً بـ«الصحيح» باعتبار أنه زاد طرقاً وأسانيدَ على صحيح مسلم، وقليلاً من المتون أيضاً، فكأنه أصبح كتاباً مستقلاً. وقد انتقى الذهبي من هذا الصحيح كتاباً مستقلاً يُعرف بمنتقى الذهبي[٢] وهو مائتان وثلاثون حديثاً». انتهى.

وقال السيوطي في التدريب[٣]: وموضوع المستخرج ـ كما قال العراقي[٤] ـ أن يأتي المصنف إلى الكتاب، فيخرِّج أحاديثَه بأسانيدَ لنفسِه من غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو مَنْ فوقَه.

قال شيخ الإسلام[٥]: «وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعدَ حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر، من عُلُوٍّ أو زيادة مهمة»[٦].

قال: «ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم بعد أن يسوق طرق مسلم كلها: «من هنا لمُخَرِّجِه». ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مَعَ مسلم في من فوق ذلك. وربما قال: «من هنا لم يخرجاه» قال: ولا يظن أنه يعني

(١) يعني به «مستخرج أبي عوانة»؛ لأن الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي ذكر هذا الكلام في صدد ذكره لمستخرج أبي عوانة.

(٢) «المنتقى من مسند أبي عوانة» للذهبي. ذكره الحافظ ابن حجر ضمن مسموعاته، وقال: «وهو جزء كبير يشتمل على مائتين وثلاثين حديثاً، مُخَرَّج من النصف الأول. المجمع المؤسس ٢/ ٩١.

(٣) تدريب الراوي ١/ ١١٢.

(٤) التبصرة والتذكرة للعراقي ١/ ٥٦ بشيء من الاختصار.

(٥) هو: الحافظ ابن حجر رحمه الله.

(٦) ونقل هذا الكلام عنه إلى هنا زكريا الأنصاري أيضاً في فتح الباقي ١/ ٥٧.

البخاري ومسلماً، فإني استقربتُ صِيَغَه في ذلك، فوجدته إنما يعني مسلماً وأبا الفضل أحمد بن سَلَمَة[(١)]، فإنه كان قرينَ مسلم، وصنَّف مثل مسلم».

وربما أسقط المستخرِج أحاديث لم يجدْ له بها سَنَداً يرتضيه، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب. انتهى[(٢)].

والمستخرجات على الصحيحين أو على أحدهما كثيرة.

فالمستخرج على صحيح البخاري:

للإسماعيلي[(٣)].

وللبَرْقاني[(٤)].

ولابن أحمد الغِطْرِيْفي[(٥)].

---

(١) النيسابوري، رفيق مسلم في الرحلة (ت٢٨٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٧٣.

(٢) أي المنقول من تدريب الراوي ١/ ١١٢.

(٣) أبو بكر أحمد بن إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ). وذكر الذهبي أن مستخرجه في أربع مجلدات. وقال ابن كثير: شملت على فوائد كثيرة وعلوم غزيرة. البداية والنهاية ١١/ ٢٩٨.
وهذا المستخرج مفقود الآن. وقد سمع الحافظ ابن حجر أجزاء منه. المجمع المؤسس ١/ ٣٣١، ٥٥٤، ٥٣٢.
واستفاد منه في فتح الباري في ألف وسبعمائة وأربعة وخمسين موضعاً. كما ذكره محقق كتابه «معجم الإسماعيلي» ١/ ١٧٠.
وقال الخليلي: «صنف على كتاب مسلم والبخاري». الإرشاد ٢/ ٧٩٤. فقد يفهم من هذا أن له مستخرجين. والله أعلم.

(٤) أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني، (٣٣٦ ـ ٤٢٥هـ). وهو من تلامذة الإسماعيلي، أما كتابه، فيقال له: «المسند» أيضاً. ويقال أيضاً: (الجمع بين الصحيحين). قال الخطيب في تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٤؛ وعنه الذهبي في السير ١٧/ ٤٦٥: «ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم».
ووقع عند الصفدي نقلاً عن الخطيب نفسه: «صنف مسنداً ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري». الوافي بالوفيات ٧/ ٣٣١. وعَدَّه ابن ناصر الدين ضمن الكتب المخرَّجة على صحيح البخاري، وسماه «صحيح» البرقاني. افتتاح القارئ ص٣٣٩. وتوجد نسخة منه في حيدرآباد. تاريخ التراث ١/ ٣٨٤.

(٥) أبو أحمد محمد بن أحمد بن حسين بن القاسم بن السَّري بن الغِطريف، الغطريفي الجرجاني. ولد سنة بضع وثمانين ومائتين، وتوفي (٣٧٧هـ).

=

ولأبي عبد الله بن أبي ذُهْلٍ(١).

ولأبي بكر بن مَرْدويه(٢).

والمستخرج على صحيح مسلم:

لأبي عوانة الإسْفراييني(٣).

= وكتابه يسمى «المسند الصحيح على كتاب البخاري» كما في الأنساب ١٠/٥٦. وقال السهمي: صنف المسند الصحيح على المسند على كتاب البخاري، وجمع الأبواب. تاريخ جرجان ص٤٣٠.

وفي العبر ٢/ ١٥٠؛ والسير ١٦/ ٣٥٥؛ «صنف المسند الصحيح». ولا يعرف لكتابه وجود في الوقت الحاضر، ولكن له «جزء حديث» و«أحاديث حسان» ذكرهما سزكين في تاريخ التراث ١/ ٣٣٢. وقد طبع الأول منهما.

(١) أبو عبد الله محمد بن العباس بن أحمد الضَّبِّي الهروي. ابن أبي ذُهْل العُصْمي (٢٩٤ ـ ٣٧٨هـ)، سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٨٠؛ التذكرة ٣/١٠٠٦، قال أبو النضر الفامي: له صحيح خرَّجه على صحيح البخاري. طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٠٠؛ السير ١٦/ ٣٨٠.

(٢) أبو بكر أحمد بن موسى بن مَرْدويه الأصبهاني (٣٢٣ ـ ٤١٠هـ) قال الذهبي: (من تصانيفه كتاب «المستخرج على صحيح البخاري» بعلوّ في كثير من أحاديث الكتاب، حتى كأنه لقي البخاري). السير ١٧/ ٣١٠، وذكره ابن عبد الهادي أيضاً باسم «المستخرج على صحيح البخاري». طبقات علماء الحديث ٣/٢٤٧.

ولا يعرف لكتابه وجود في الوقت الحاضر. وذكر له سزكين كتباً أخرى في تاريخ التراث العربي ٢/ ٣٧٥.

ومن المستخرجات على البخاري:

* كتاب أبي علي الحسين بن محمد الماسرجسي (٢٩٨ ـ ٣٦٥هـ) قال الحاكم: «خرَّج على صحيح البخاري كتاباً، وعلى صحيح مسلم» التذكرة ٣/٩٥٦، وسيذكره المصنف ضمن المستخرجين على الصحيحين كما سيأتي.

* و«المستخرج على البخاري» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) وله «المستخرج على صحيح مسلم» أيضاً. ولذلك يذكر له في بعض المراجع «المستخرج على الصحيحين». الوافي بالوفيات ٧/٨٣؛ ولكن في تذكرة الحفاظ ٣/١٠٩٧؛ وطبقات السبكي ٤/٢٢، ذُكر كلٌّ منهما على حدة. وعده ابن ناصر الدين ضمن الكتب المستخرجة على صحيح البخاري، وسماه «صحيح أبي نعيم»، افتتاح القاري ص٣٣٩. وقد طبع مستخرجه على صحيح مسلم كما سيأتي.

(٣) كتب في حاشية الأصل: «هو الحافظ يعقوب بن إسحاق الإسْفَراييني».

قلت: ولد بعد ٢٣٠، وتوفي (٣١٦هـ). والإسفَراييني. ضبطها السمعاني «بكسر الألف =

ولأبي جَعفر بن حَمْدَان[(١)].

ولأبي بكر محمد بن رَجَاء النَّيسَابُورِي[(٢)].

ولأبي بكر الجَوْزَقي[(٣)].

ولأبي حامد الشَّارَكِي[(٤)].

= وسكون السين المهملة وفتح الفاء والراء وكسر الياء المنقوطة باثنتين من تحتها». نسبة إلى «إسفرايين» بليدة بنواحي نيسابور. الأنساب ١/٢٢٣؛ اللباب ١/٢٥٥.

قال السمعاني: «صنف المسند الصحيح على صحيح مسلم بن الحجاج القشيري وأحسن». ١/٢٢٣. وقال الذهبي: «صاحب المسند الصحيح الذي خرجه على صحيح مسلم، وزاد أحاديث قليلة في أواخر الأبواب». السير ١٤/٤١٧. وعند ابن الصلاح والنووي «مختصر المسند الصحيح المؤلف على كتاب «مسلم». صيانة صحيح مسلم ص٨٨، مقدمة شرح مسلم للنووي ١/٢٦.

وقد طبعت منه خمسة أجزاء طبعة ناقصة. والكتاب في حاجة إلى تحقيق وطبع يليق بشأنه. وله نسخ كثيرة في مختلف مكتبات العالم. ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/٢٧٨.

(١) أبو جعفر أحمد بن حمدان بن علي بن سنان الحِيْرِيّ النَّيْسَابُورِيّ. ولد في حدود (٢٤٠هـ)، أو قبل ذلك. وتوفي (٣١١هـ).

قال الذهبي: صنف الصحيح المستخرج على صحيح مسلم. وكان من أوعية العلم. سير أعلام النبلاء (١٤/٢٩٩). وقال ابن عبد الهادي، «صنف الصحيح على شرط مسلم». طبقات علماء الحديث ٢/٤٧٩. وسماه ابن الصَّلاح: المُخَرَّج على صحيح مسلم، صيانة صحيح مسلم ص٨٧. وكذا النووي في مقدمة شرح مسلم ١/٢٦.

(٢) أبو بكر محمد بن محمد بن رجاء ابن السِّندي، الإسفراييني النيسابوري (ت٢٨٦هـ).

قال الذهبي: «مصنف الصحيح المخرج على كتاب مسلم». سير أعلام النبلاء ١٣/٤٩٢. وقال ابن الصلاح. المسند الصحيح... المصنف على شرط مسلم، وهو متقدم يشارك مسلماً في أكثر شيوخه. صيانة صحيح مسلم ص٨٨. وقال ابن عبد الهادي: «مصنف الصحيح ومخرجه على كتاب مسلم». طبقات علماء الحديث ٢/٤٠٤.

(٣) أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن زكريا الشيباني، المعدِّل، محدث نيسابور، وجَوْزَق: من قرى نيسابور، (ت٣٨٨هـ).

قال الذهبي: «صاحب الصحيح المخرج على صحيح مسلم». التذكرة ٣/١٠١٣؛ السير ١٦/٤٩٣. وكذا عند ابن الهادي. طبقات علماء الحديث٣/٢٠٨؛ وعند السمعاني. الأنساب ٣/٤٠٦؛ وابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص٨٩، «المسند الصحيح على مسلم».

(٤) في الأصل: «الشاذكي» تحريف. وهو: أبو عامر أحمد بن محمد بن شارَك الشارَكي، الهروي، توفي (٣٥٥هـ)، وقيل (٣٥٨هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/٢٧٣؛ صيانة صحيح مسلم ص٨٨ ـ ٨٩. =

ولأبي الوليد حَسَّان بن محمد القُرَشيّ[١].

ولأبي عمران موسى بن العبَّاس الجُوَينيّ[٢].

ولأبي نضر الطُّوسِيّ[٣].

ولأبي سعيد بن أبي عثمان الحِيري[٤].

= وقد ذكره النووي فيمن استخرج على صحيح مسلم، مقدمة شرح مسلم ١/٢٦؛ والذهبي في ترجمة مسلم ١٢/ ٥٧٠. وقال السبكي: وللحافظ أبي حامد الشاركي كتاب «المخرج على صحيح مسلم» ولم أقف عليه. طبقات الشافعية ٣/ ٤٥.

(١) النيسابوري، العابد، ولد بعد (٢٧٠هـ)، وتوفي (٣٤٩هـ).
قال الحاكم: صنف أبو الوليد «المستخرج على صيح مسلم». طبقات علماء الحديث ٣/ ٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٩٥؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٩٤. وانظر أيضاً: الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٤٢؛ صيانة صحيح مسلم ص٨٩؛ شرح مسلم للنووي ١/ ٢٧؛ العبر ٢/ ٨٠؛ شذرات الذهب ٢/ ٣٨٠.

(٢) الخراساني (ت٣٢٣هـ).
قال الحاكم: هو حسن الحديث بمرة، خرَّج على كتاب مسلم، وقال الذهبي: مؤلف المسند الصحيح الذي خرَّجه كهيئة صحيح مسلم. تذكرة الحفاظ ٣/ ٨١٨؛ السير ١٥/ ٢٣٥.
وانظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٢/ ٥٢٥؛ شذرات الذهب ٢/ ٣٠٠.

(٣) أبو النَّضر محمد بن محمد بن يوسف الطُّوسي. ولد في حدود (٢٥٠هـ)، وتوفي (٣٤٤هـ). قال الذهبي: جمع وصنف، وعمل مستخرجاً على صحيح مسلم، وكان من أئمة خراسان بلا مدافعة. السير ١٥/ ٤٩٠.
وانظر أيضاً: التذكرة ٣/ ٨٩٣؛ العبر ٢/ ٦٨؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٨٨.

(٤) أبو سعيد أحمد بن محمد بن أبي عثمان سعيد بن إسماعيل الحِيري النَّيسابوري، استشهد بطرسوس سنة (٣٥٣هـ).
قال الذهبي صنف... المستخرج على صحيح مسلم. السير ١٦/ ٢٩؛ وفي التذكرة: «الصحيح المخرج على كتاب مسلم» ٣/ ٩٢٠.
ينظر أيضاً: العبر ٢/ ٩١؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٣؛ طبقات المفسرين للداودي ١/ ٧٣؛ شذرات الذهب ٣/ ١٢؛ افتتاح القاري ص٣٣٩.
مستخرجات أخرى على صحيح مسلم:
* **لأبي الفضل أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري (ت٢٨٦هـ).** قال ابن عبد الهادي: «له مستخرج كصحيح مسلم». طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٤٣. وقال الذهبي: «له مستخرج كهيئة صحيح مسلم». التذكرة ٢/ ٦٣٧.
* **ولأبي الفضل محمد بن أحمد بن محمد بن عمَّار الشهيد، الهروي (ت٣١٧هـ).** قال الذهبي: «خرج صحيحاً على رسم صحيح مسلم». سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٤٠. =

....

= * ولأبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم الطوسي البلاذُري (ت٣٣٩هـ) (وهو غير أبي النضر الطوسي المذكور في الكتاب).
قال الحاكم: خرج صحيحاً على وضع صحيح مسلم. (سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٦)، وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٣/ ٨٧، التذكرة ٣/ ٨٩٢.
* ولأبي محمد قاسم بن أصبغ البَيَّاني القرطبي الأندلسي (٢٤٤ ـ ٣٤٠هـ) قال الذهبي: فاته السماع من أبي داود، فصنف سنناً على وضع سننه، وصحيح مسلم فاته أيضاً، فخرَّج صحيحاً على هيئته. (سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٧٣)؛ والتذكرة ٣/ ٨٥٤ بنحوه.
* ولأبي عبد الله محمد بن يعقوب، ابن الأخرم، النيسابوري، (٢٥٠ ـ ٣٤٤هـ). قال الحاكم: سأله أبو العباس السَّرَّاج أن يخرِّج له كتاباً على صحيح مسلم، ففعل. وسمعتُ أبا عبد الله بن يعقوب غير مرة يقول: ذهب عمري في جمع هذا الكتاب، يعني المستخرج على كتاب مسلم.
وله المستخرج على الصحيحين أيضاً كما سيأتي.
ينظر: طبقات علماء الحديث ٣/ ٥٦؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٦٥؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٧.
* ولأبي العباس محمد بن إسحاق السَّراج (ت٣١٣هـ) كتاب «الفوائد في المستخرج على صحيح مسلم» جمع ورواية زاهر بن طاهر الشحامي، حقق رسالة دكتوراة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. معجم ما طبع من كتب السنة ص٢٧٧.
* ولأبي علي محمد بن عبد العزيز، المعروف بابن الزغوري من أهل نيسابور، (ت٣٥٩هـ).
قال الحاكم: «وكان يطلب على كتاب مسلم بن الحجاج ويتعب في جمعه». ذكره السمعاني في الأنساب ٦/ ٣٠٧. قال محقق الأنساب الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي: «يعني ـ والله أعلم ـ أنه كان يعمل مستخرجاً على صحيح مسلم». ٦/ ٣٠٧.
وقال ابن الصلاح: كانت له عناية بصحيح مسلم والتخريج عليه. صيانة صحيح مسلم ص٧١.
* لأبي علي الحسين بن محمد الماسَرجَسِي ـ نسبة إلى أحد أجداده ـ يسمى ماسَرجس (٢٩٨ ـ ٣٦٥هـ).
سيذكره المصنف ﷺ فيمن خَرَّج على الصحيحين. ولكن في التذكرة نقلاً عن الحاكم... وخرج على صحيح البخاري كتاباً. وعلى صحيح مسلم ٣/ ٩٥٦. وذكر في السير أيضاً فيمن عمل مستخرجاً على صحيح مسلم (١٢/ ٥٧٠ ترجمة الإمام مسلم).
* ولأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ) ذكره ابن الصلاح باسم «المخرَّج على صحيح مسلم» صيانة صحيح مسلم ص١٦٠؛ ولكن ذكره السمعاني في التحبير ٢/ ١٤١ باسم «المسند المنتخب على الأبواب المستخرج من كتاب مسلم». وعده ابن ناصر الدين ضمن الكتب المستخرجة على صحيح مسلم. افتتاح القارئ ص٣٣٩. =

والمستخرج على كلٍّ منهما:

لأبي نعيم الأصبهاني(١).

وأبي عبد الله بن الأخْرَم(٢).

وأبي ذر الهَرَوي(٣).

= * **ولأبي عبد الله الحسين بن أحمد الشَّمَّاخي الهروي** (ت٣٧٢هـ) قال الذهبي: «صاحب المستخرج على صحيح مسلم». سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٦٠. وذكره الخطيب عن البرقاني أيضاً. تاريخ بغداد ٨/ ٩.

* **ولأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني** (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) وله «المسند المستخرج على صحيح مسلم» طبع طبعة غير لائقة به. نشر دار الكتب العلمية، بيروت، (١٤١٧هـ).

ويلحظ أن المخرجين على صحيح مسلم أكثر من المخرجين على صحيح البخاري، ولعل السبب في ذلك ما ذكره الذهبي عند وصفه صحيح مسلم: ليس في صحيح مسلم من العوالي إلا ما قلَّ... وهو كتاب نفيس كامل في معناه. فلما رآه الحفاظ أعجبوا به ولم يسمعوه لنزوله، فعمدوا إلى أحاديث الكتاب، فساقوها في مروياتهم عالية بدرجة وبدرجتين ونحو ذلك. حتى أتوا على الجميع هكذا. وسموه «المستخرج على صحيح مسلم». ثم ذكر عدة منهم. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٨ ـ ٥٦٩.

(١) تقدم ذكره تعليقاً في المخرجين على صحيح البخاري، ثم في المخرجين على صحيح مسلم؛ لأن له كتابين مستقلين في التخريج على كل واحد منهما. وقد صرح بذلك الذهبي في التذكرة ٣/ ١٠٩٧، حيث قال: «ولأبي نعيم تصانيف مشهورة... وكتاب المستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم». وكذا ذكره السبكي في طبقات الشافعية ٤/ ٢٢. وذكر ابن حجر كلاً منهما على حدة ضمن مسموعاته في المعجم المفهرس ص٤٤، ٤٥. وذكرهما ابن ناصر الدين أيضاً كتابين مستقلين. افتتاح القارئ ص٣٣٩.

(٢) أبو عبد الله محمد بن يعقوب بن يوسف الشيباني النيسابوري، ابن الأخرم (٢٥٠ ـ ٣٤٤هـ).

قال الحاكم: «صنف كتاب المستخرج على الصحيحين... وسأله أبو العباس السَّرَّاج أن يخرج له كتاباً على صحيح مسلم ففعل. ويظهر من هذا أنه صنف أولاً المستخرج على الصحيحين معاً، ثم صنف المستخرج على صحيح مسلم وحده. وقد تقدم ذكره تعليقاً هناك.

وينظر: طبقات علماء الحديث ٣/ ٥٦؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٦٤؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٧؛ العبر ٢/ ٦٨.

(٣) أبو ذر عبد بن أحمد الأنصاري الخراساني الهروي (٣٥٥ أو ٣٥٦ ـ ٤٣٤هـ). قال =

وأبي محمد الخَلَّال[١].

وأبي علي الماسَرْجِسِيّ[٢].

وأبي مسعود سليمان بن إبراهيم الأصبهاني[٣].

وأبي بكر اليَزْدِي[٤].

ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي[٥][٦].

= عبد الغافر بن إسماعيل: «أخرج على الصحيحين تخريجاً حسناً». المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص٤٠١. وقال القاضي عياض: له كتابه الكبير في المسند الصحيح المخرج على البخاري ومسلم. ترتيب المدارك ٧/ ٢٣٣. وقال الذهبي: له كتاب السنة... وكتاب الصحيح المسند المخرج على الصحيحين. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥٩. وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٩٩؛ التذكرة ٣/ ١١٠٦؛ طبقات المفسرين ١/ ٣٧٣.

(١) أبو محمد الحسن بن محمد البغدادي الخلال (٣٥٢ ـ ٤٣٩هـ).
قال الخطيب: كتبنا عنه، وكان ثقةً، وله معرفة وتنبُّه، وخرج المسند على الصحيحين، وجمع أبواباً وتراجم كثيرة. تاريخ بغداد ٧/ ٤٢٥.
ينظر أيضاً: الأنساب ٥/ ٢٤١؛ التذكرة ٣/ ١١٠؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٩٣.

(٢) أبو علي الحسين بن محمد بن أحمد الماسَرْجِسِي (٢٩٨ ـ ٣٦٥هـ).
قال الذهبي: وخرج على الصحيحين مستخرجاً حافلاً. السير ١٦/ ٢٨٨، وذكر في التذكرة نقلاً عن الحاكم: «... وخرج على صحيح البخاري كتاباً وعلى صحيح مسلم» ٣/ ٩٥٦. فهذا يدل على أن له مستخرجاً مستقلاً على كل واحد منهما.

(٣) المِلَنْجِي (٣٩٧ ـ ٤٨٦هـ) قال السمعاني: «كانت له معرفة بالحديث.... وخرج على الصحيحين». المنتظم ١٧/ ٦؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٣٨٩؛ التذكرة ٣/ ١١٩٧؛ السير ١٩/ ٢٢؛ العبر ٢/ ٣٥١؛ لسان الميزان ٣/ ٧٦.

(٤) أبو بكر أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم اليزدي الأصبهاني، نزيل نيسابور، المعروف بابن مَنْجُويه (ت٤٢٨هـ).
قال الذهبي: قد صنف ابن منجويه على الصحيحين مستخرجاً، وعلى جامع أبي عيسى، وسنن أبي داود، السير ١٧/ ٤٤٠.
وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٨١؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٦؛ العبر ٢/ ٢٥٨؛ شذرات الذهبي ٣/ ٢٣٣.

(٥) أبو بكر أحمد بن عبدان بن محمد بن الفرج الشيرازي، محدث الأهواز (٢٩٣ ـ ٣٨٨هـ). التذكرة ٣/ ٩٩٠.
قال ابن حجر: له مستخرج على الصحيحين. جمع بينهما ورتبه ترتيباً حسناً، يدل على معرفته. لسان الميزان ١/ ١٩٢.

(٦) انظر: تدريب الراوي للسيوطي ١/ ١١١. وجاء فيه أن لهم مستخرجاً على كل منهما =

فائدة:

اعلم أن نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبي عوانة (وهو الحافظ يعقوب بن إسحاق) المذكور، موجودة في خزانة الكتب الجرمنية(١)، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر العسقلاني، مصححة بتصحيحه(٢).

وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني المذكور موجودة فيها، مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي، مصححة بتصحيح الحافظ السيوطي(٣).

= ولأبي بكر بن عبدان الشيرازي عليهما في مؤلف واحد. والله أعلم.
ومن الذين خرجوا على الصحيحين:
* أبو بكر الجوزقي (ت٣٨٨هـ). وقد تقدم ذكره في المستخرج على صحيح مسلم، لكن له مستخرج على الصحيحين أيضاً.
قال ابن حجر: إن الحافظ أبا بكر محمد بن عبد الله الشيباني المعروف بالجوزقي ذكر في كتابه المسمى بـ«المتفق» أنه استخرج على جميع ما في الصحيحين حديثاً حديثاً، فكان مجموع ذلك خمسة وعشرين ألف طريق وأربعمائة وثمانين طريقاً. النكت ١/ ٢٩٧.
* أبو بكر البرقاني (ت٤٢٥هـ). وقد تقدم ذكره في المخرِّجين على صحيح البخاري.
قال الخطيب: صنف مسنداً ضمنه ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، تاريخ بغداد ٤/ ٣٧٤؛ وعنه الأنساب ٢/ ١٦٩؛ طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/ ٣٦٣؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٧٠؛ التذكرة ٣/ ١٠٧٤؛ السير ١٧/ ٤٦٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٧ وغيرهم.
وعده الكتاني ضمن الكتب المخرجه على الصحيحين. الرسالة المستطرفة ص٢٤. وذكر سزكين أنه ملخص لصحيح البخاري ومسلم. وله نسخة في الآصفية بالهند. تاريخ التراث ١/ ٣٨٤.
* أبو سعد علي بن موسى السُّكَّري النيسابوري (٤٠٩ ـ ٤٦٥هـ). «خرج على الصحيحين كتاباً». سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٢٣.
* أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (٥٤١ ـ ٦٠٠هـ).
ذكر الذهبي أن له: «كتاب «المصباح في عيون الأحاديث الصحاح»، مشتمل على أحاديث الصحيحين؛ فهو مستخرج عليهما بأسانيده في ثمانية وأربعين جزءاً». سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٤٦.

(١) تقدم الحديث عن هذه المكتبة ومحتوياتها في مقدمة التحقيق لهذا الكتاب.
(٢) وقد ذكر له سزكين نسخاً أخرى. تاريخ التراث ١/ ٢٧٨، وقد طبع معظمه في حيدرآباد منذ مدة.
(٣) له نسخ أخرى ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٧٧. وقد طبع مؤخراً طبعة =

وأيضاً نسخة كاملة صحيحة من كتاب المستخرج لابن منده، موجودة فيها، مكتوبة بخط عمر بن يحيى المصري، مصححة بتصحيح الحافظ ابن حجر العسقلاني[١].

فائدة أخرى:

اعلم أن هذه المستخرجات لم يُلْتَزم فيها موافقة الصحيحين في الألفاظ؛ لأنهم إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن شيوخهم، فحصل فيها تفاوتٌ قليل في اللفظ. وفي المعنى أقلُّ.

وكذا ما رواه البيهقي في السنن، والمعرفة، وغيرهما. والبغوي في شرح السنة وشِبْهِهِما، قائلين: رواه البخاري أو مسلم. وقع في بعضه أيضاً تفاوتٌ في المعنى وفي الألفاظ. فمرادُهم بقولهم ذلك أنهما إنما رَويا أصلَ الحديث دون اللفظ الذي أورده. وحينئذٍ، فلا يجوز لك أن تنقل من الكتب المذكورة من المستخرجات، وما ذُكِر، حديثاً، وتقول فيه هو كذا في الصحيحين، إلا أن تقابلَه بهما، أو يقول المصنف: أخرجاه بلفظه، بخلاف المختصرات من الصحيحين، فإنهم نقلوا فيها ألفاظَهما من غير زيادةٍ ولا تغييرٍ، فلك[٢] أن تنقُلَ منها وتعزُوَ ذلك للصحيح ولو باللفظ[٣].

= غير جيدة. وانظر أيضاً: فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٢٩٠ رقم ٧٧٢.

(١) لم يسبق أن ذكر المصنف «المستخرج لابن منده»، ولكن في كشف الظنون: «المستخرج من كتب الناس في الحديث» لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن مندة، المتوفى (٤٧٠هـ). استخرجه للتذكرة ٢/١٦٧١. فلعله هو المقصود هنا. والله أعلم. وانظر: الرسالة المستطرفة ص٢٥.

(٢) تحرف في الأصل إلى «فكذا»، والتصحيح من تدريب الراوي.

(٣) تدريب الراوي ١/١١٢ ـ ١١٣ بشيء من التصرف.

وينظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح ص١٩؛ التبصرة والتذكرة ١/٥٩؛ النكت لابن حجر ١/٢٩٢؛ فتح المغيث للسخاوي ١/٤٥ ـ ٤٨. وغيرها من كتب المصطلح.

[الكتب المخرَّجة على غير الصحيحين]:

ثم اعلم أن المستخرَج لا يختصُّ بالصحيحين؛ فقد استخرج محمد بن عبد الملك بن أيمن على سنن أبي داود(١).

وأبو علي الطُّوسي على الترمذي(٢).

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فَرَج القرطبي، رفيق قاسم بن أصبغ في الرحلة (٢٥٢ ـ ٣٣٠هـ).
قال ابن الفرضي: ألف مصنفاً في السنن على تصنيف أبي داود، أخذه الناس عنه. تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٥٠ ـ ٥١، قال ابن عبد الهادي: لأنه رحل إليه ففاته. طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٦.
وينظر أيضاً: جذوة المقتبس ص٦٧؛ بغية الملتمس ص١٠٢؛ التذكرة ٣/ ٨٣٧؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٤٢؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٤٨؛ نفح الطيب ٢/ ٢٣٧.
ومن المستخرجات على سنن أبي داود:
* أبو محمد قاسم بن أصبغ القرطبي (٢٤٤ ـ ٣٤٠هـ). وكان رفيق ابن أيمن في الرحلة.
قال الذهبي: «فاته السماع من أبي داود، فصنف سنناً على وضع سننه». السير ١٥/ ٤٧٣ وقد تقدم ذكره في المخرجين على صحيح مسلم.
وينظر أيضاً: فهرس ابن عطية ص٦٤؛ جذوة المقتبس ص٣٣١؛ بغية الملتمس ص٤٤٨؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٥٤؛ لسان الميزان ٤/ ٤٥٨؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١؛ نفح الطيب ٢/ ٤٨.
* أبو بكر أحمد بن علي بن محمد، ابن منجويه اليزدي (ت٤٢٨هـ). وقد تقدم ذكره في المخرجين على الصحيحين أيضاً.
قال الذهبي: قد صنف ابن منجويه على الصحيحين مستخرجاً، وعلى جامع أبي عيسى، وسنن أبي داود. السير ١٧/ ٤٤٠.
وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٨١ ـ ٢٨٢؛ تذكره الحفاظ ٣/ ١٠٨٥؛ طبقات الحفاظ ص٤٢١.

(٢) أبو علي الحسن بن علي بن نصر الخراساني الطوسي (٢٢٢ ـ ٣٠٨ أو ٣١٢هـ). وقد طبع قسم من كتابه باسم «مختصر الأحكام» في أربع مجلدات، بتحقيق الأستاذ أنيس بن أحمد بن طاهر الإندونوسي. نشر مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة (١٤١٥هـ).
ومن المستخرجات على سنن الترمذي:
* المستخرج على جامع الترمذي، لابن منجويه اليزدي (ت٤٢٨هـ) كما تقدم عن الذهبي قبل قليل.
وانظر: السير ١٧/ ٤٤٠؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٨١.

وأبو نعيم على التوحيد لابن خزيمة[١].

وأملى الحافظ أبو الفضل العراقي[٢] على المستدرك[٣] مستخرجاً لم يكمُلْ[٤].

[فوائد المستخرجات]:

ثم اعلم أن للكتب المخرجة على الصحيحين فوائد:

١ ـ منها: علو الإسناد؛ لأن مصنِّف المستَخرَج لو روى حديثاً مَثَلاً من طريق البخاري، لوَقَعَ أنزلَ مِنَ الطريق الذي رواه به المستخرج.

٢ ـ ومنها: القوة بكثرة الطرق؛ للترجيح عند المعارضة. ذكره ابن الصلاح في مقدمة شرح مسلم[٥]. وذلك بأن يَضُمَّ المستخرج شخصاً آخر

---

(١) أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ). تقدم ذكره في المخرِّجين على البخاري ومسلم.
وذكر كتابه هذا السيوطي في تدريب الراوي ١/١١٧؛ والكتاني في الرسالة المستطرفة ص٢٤.

(٢) أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي الكردي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) صاحب «الألفية» المشهورة في مصطلح الحديث.

(٣) للحاكم وسيأتي ذكره.

(٤) تدريب الراوي ١/١١٧، الرسالة المستطرفة ص٢٤.
وذكر السخاوي أنه أملاه في القاهرة سنة ٩٥ (أي بعد السبعمائة). كتب منه قدر مجيلدة إلى أثناء كتاب الصلاة في نحو ثلثمائة مجلس. أولها السادس عشر بعد المائة، ولكن تخللها يسير في غيره. الضوء اللامع ٤/١٧٤.
وقد طبع قسم من كتاب «المستخرج على المستدرك» للعراقي بتحقيق محمد عبد المنعم بن رشاد، مكتبة السنة، القاهرة، (١٤١٠هـ). وهو يُمثِّل سبعة مجالس فقط من الكتاب.
* لأبي نعيم أيضاً «مستخرج على كتاب علوم الحديث للحاكم». ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «نزهة النظر» ص٣، وسماه السمعاني «معرفة علوم الحديث على كتاب الحاكم». التحبير ١/١٨١؛ وسماه الذهبي بـ«علوم الحديث» في السير ١٧/٤٥٦.
* وكتاب «المنتقى لابن الجارود» ذكر الكتاني أنه «كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة» الرسالة المستطرفة ص٢٠، ولكن نفاه محقق صحيح ابن خزيمة ١/٢٣.

(٥) انظر: صيانة صحيح مسلم ص٨٧، والمذكور هنا بالمعنى.

فأكثر مَعَ الذي حدَّث مصنِّف الصحيح عنه. وربما ساق له طرقاً أخرى إلى الصحابي بعد فراغه مِنَ استخراجه، كما يصنع أبو عوانة.

٣ ـ ومنها: أن يكون مصنف الصحيح روى عمَّن اختلط، ولم يبيِّن: هل سماعُ ذلك الحديث في هذه الرواية قبلَ الاختلاط أو بعده؛ فيبينه المستخرِج إما تصريحاً، أو بأن يروِيَه عنه مِنْ طريقٍ منْ لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط.

٤ ـ ومنها: أن يروِيَ في الصحيح عن مدلِّسٍ بالعنعنة، فيرويه المستخرِج بالتصريح بالسماع.

٥ ـ ومنها: أن يروي عن مُبْهَمٍ؛ كحدثنا فلان، أو رجل، أو فلان وغيره، أو غيرُ واحد، فيعينه المستخرِج.

٦ ـ ومنها: أن يروِيَ عن مهمَلٍ؛ كمحمدٍ من غير ذكر ما يميزه عن غيره من المحمَّدين، ويكون في مشايخ من رواه كذلك من يشاركه في الاسم، فيميزه المستخرج.

قال شيخ الإسلام[1]: وكل علة أُعِلَّ بها حديث في أحد الصحيحين جاءت روايةُ المستخرِجِ سالمةً منها، فهي من فوائده. وذلك كثير جداً[2].

---

(١) هو: الحافظ ابن حجر.

(٢) تدريب الراوي ١/١١٤ ـ ١١٦ بشيء من الاختصار.

فوائد أخرى للمستخرجات:

٧ ـ زيادة ألفاظ صحيحة مفيدة. شرح مسلم للنووي ١/٢٦. كتتمة لمحذوف، أو زيادة شرح حديث، ونحو ذلك. وهي صحيحة أيضاً، وربما دلت على زيادة حكم. (افتتاح القارئ لصحيح البخاري لابن ناصر الدين ضمن رسائل ابن ناصر الدين ص٣٣٦). وينظر أيضاً: مقدمة ابن الصلاح ص١٩ ـ ٢٠.

٨ ـ وصل تعليق علقه الشيخان أو أحدُهما.

٩ ـ بيان مَنْ تابع مِنَ الرواة الراويَ مِنْ رجال الصحيحين على حديثه.

١٠ ـ معرفة اتفاقهما أو اختلافهما في الحرف أو الحرفين فصاعداً.

١١ ـ ذكر قصة في الحديث لم تقع في الصحيح، ووقعت في المستخرج.

١٢ ـ رفع إشكال وقع في لفظ الصحيحين أو أحدهما. =

[القسم الثامن: المستدركات]:

ومن أنواعها: المستدركات. والمستدرك كتاب استُدْرِكَ فيه ما فات من كتاب آخرَ على شريطته؛ كمستدرك الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وسيأتي الكلام عليه في موضعه مفصَّلاً(١).

[القسم التاسع: كتب العِلَل]:

ومن أنواعها: كتب العلل. وهي الكتب التي يجمع فيها الأحاديث

= ١٣ ـ من فاته سماع الصحيحين أو أحدهما ـ مثلاً ـ قد يصل إلى ذلك بأحاديثه وتراجمه بسماع أحد الكتب المستخرَجة على الكتاب الذي فاته سماعه.

وهذه الفوائد مأخوذة ـ باختصار ـ من كتاب افتتاح القارئ لصحيح البخاري ص٣٣٦ ـ ٣٣٩، وقد ذكر لها أمثلة من الصحيح والمستخرجات.

وذكر ابن حجر فوائدَ أخرى؛ منها باختصار:

١٤ ـ الحكم بعدالة مَنْ أخرج له فيه، وخاصة مَنْ لا يُعرَفُ له منهم توثيقٌ ولا تجريحٌ من قبلُ، فتخريج من يشترط الصحة لهم ينقلهم من درجة من هو مستورٌ إلى درجة من هو موثوق.

١٥ ـ ما يقع فيها من التمييز للمتن المحال به على المتن المحال عليه. وذلك في كتاب مسلم كثير جداً. فإنه يخرِّج الحديث على لفظ بعض الرواة. ويحيل بباقي ألفاظ الرواة على ذلك اللفظ الذي يورده، فتارة يقول: مثله. فيحمل على أنه نظير سواء، وتارة يقول: نحوه أو معناه. فتوجد بينهما مخالفةٌ بالزيادة والنَّقص، وفي ذلك من الفوائد ما لا يخفى.

١٦ ـ ما يقع فيها من الفصل للكلام المدرج في الحديث، مما ليس في الحديث، ويكون في الصحيح غير مفصَّل.

١٧ ـ ما يقع فيها من الأحاديث المصرَّح برفعها وتكون في أصل الصحيح موقوفة أو كصورة الموقوف.

وقد ضرب أمثلة على هذه الفوائد المذكورة، فيمكن الرجوع إلى كتابه «النكت» ١/ ٣٢١ ـ ٣٢٣ للاطلاع عليها.

ولمعرفة المزيد عن المستخرجات يمكن الرجوع إلى: الإرشاد للنووي ١/ ١٢٦، التقييد والإيضاح للعراقي ص ٣٠-٣١؛ فتح المغيث ١/ ٤٤ ـ ٤٨؛ توضيح الأفكار ١/ ٦٩؛ توجيه النظر ص١٤١.

(١) في الفصل الثاني والعشرين، في ذكر الكتب الصحاح التي هي غيرُ الصحاح الستة، وفي الفصل الرابع عشر في ذكر المستخرجات والمستدركات.

المعلولة مَعَ بيان عللها[١].

وممَّن صنَّف هذا النوعَ الإمامُ مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح[٢].

والإمام الحافظ أبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي[٣]. قال الذهبي في التذكرة: «وللسَّاجي كتابٌ جليلٌ في عِلَل الحديث، يدلُّ على تبحُّره في هذا الفن». انتهى[٤].

ومحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري صاحب المستدرك[٥].

وأبو علي حسن بن محمد الزَّجَّاجي[٦].

وألَّف فيه ابن الجوزي[٧].

---

(١) والعلة عبارة عن أسباب خفية غامضة. تقدح في صحة الحديث، مَعَ كونه ظاهره السلامة منها.
وقد تُطلَق على أيِّ سبب يؤدي إلى تضعيف الحديث.
وللتفصيل يستحسن الرجوعُ إلى كتب المصطلح؛ ومنها: فتح الغيث ١/٢٥٨؛ تدريب الراوي ١/٢٥١؛ الباعث الحثيث ص٦٥. وغيرها.

(٢) كتاب «العلل» للإمام مسلم، ذكره ابن الجوزي في المنتظم ١٢/١٧١؛ والنووي في شرح مسلم ١/١٠؛ وفي تهذيب الأسماء واللغات ٢/٩١؛ وابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ٢/٢٨٨؛ والذهبي في التذكرة ٢/٥٩٠؛ والسير ١٢/٥٧٩. وغيرهم. والكتاب مفقود في الوقت الحاضر.

(٣) أبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي البصري، (ت٣٠٧هـ).

(٤) التذكرة ٢/٧٠٩. ونحوه قال الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء ١٤/١٩٩.
وينظر أيضاً: الخطيب في تاريخ بغداد ١/٣٤٩. ترجمة محمد بن أحمد الأدمي. والشيرازي في طبقات الفقهاء ص١٠٤؛ وابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ٢/٤٣١؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/١٩١؛ تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣٠٠ وغيرها.

(٥) (ت٤٠٥هـ) ولكتابه هذا يُنظر: المنتخب من السياق في تاريخ نيسابور، ص١٧؛ طبقات علماء الحديث ٣/٢٤٠؛ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٤٣؛ سير أعلام النبلاء ١٧/١٦٢.

(٦) ذكره صاحب كشف الظنون ٢/١١٦٠.

(٧) أبو الفرج عبد الرحمٰن بن علي، ابن الجوزي البغدادي (٥٠٩ أو ٥١٠ ـ ٥٩٧هـ) وكتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» مطبوع في مجلدين بتحقيق الشيخ إرشاد الحق الأثري. دار نشر الكتب الإسلامية. لاهور (١٣٩٩هـ).

ويأتي الكلام فيما يتعلق بهذا النوع مبسوطاً في شرح العلل الصغير للترمذي(١).

---

(١) في آخر تحفة الأحوذي ٤٥٨/١٠.
هذا، ولأخينا الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي ﷺ بحث لطيف بعنوان «العلة ومباحثها» في مقدمته لتحقيق كتاب «العلل» للدارقطني. وقد ذكر فيها أسماء خمسين كتاباً أُلِّفت في العلل. وأكثرها مفقود الآن. ومنها ما يتعلق في الغالب بالجرح والتعديل؛ مثل كتاب «العلل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله بن أحمد، والعلل له أيضاً برواية المَرُّوذي وغيره. ومنها ما يدخل في المسانيد التي يبيِّنُ فيها مؤلفُها رأيه في الأحاديث؛ مثل: المسند الكبير المفصل المسمى بالبحر الزخار لأبي بكر البزار.
ومن أهم كتب العلل المطبوعة المتيسرة الآن:
١ ـ العلل للإمام علي ابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، ١٩٨٠م.
٢ ـ المسند الكبير المعلَّل لأبي يوسف يعقوب بن شيبة السدوسي (١٨٢ ـ ٢٦٢هـ). توجد منه قِطعة صغيرة، طبعت باسم «مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ﷺ». تحقيق كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، (١٤٠٥هـ).
٣ ـ العلل الصغير للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ) مطبوع ومتداول في آخر جامع الترمذي. وقد شرحه الحافظ ابن رجب شرحاً وافياً، وطبع بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي. بغداد. ثم طبع بتحقيق غيره أيضاً.
كما شرحه مؤلف تحفة الأحوذي في آخر شرحه باسم «شفاء الغلل في شرح كتاب العلل» (٤٥٨/١٠).
٤ ـ العلل الكبير للترمذي أيضاً بترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق حمزة ديب مصطفى. مكتبة الأقصى. (١٤٠٦هـ).
٥ ـ كتاب «العلل» لابن أبي حاتم عبد الرحمٰن بن محمد بن إدريس الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ) مطبوع بتحقيق محب الدين الخطيب. القاهرة (١٣٤٣هـ).
٦ ـ «المنتخب من كتاب العلل للخلّال» (٢٣٤ ـ ٣١١هـ) انتخاب موفق الدين عبد الله بن أحمد، الشهير بابن قدامة المقدسي (٥٤١ ـ ٦٢٠هـ). طبع القسم الموجود منه بتحقيق طارق بن عوض الله بن محمد، دار الراية، الرياض، (١٤١٩هـ).
٧ ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) تحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، الرياض، (١٤٠٥هـ) فما بعد. وصل إلى الجزء الحادي عشر. ثم توفي محققه ﷺ. وقد قام الدكتور عبد الله بن محمد حسن دمفو بإخراج مائة وخمسين حديثاً من مرويات الزهري الواردة فيه وتخريجها وتحقيقها. وكتابه مطبوع. نشر مكتبة الرشد، الرياض (١٤١٩هـ).
٨ ـ العلل المتناهية لابن الجوزي. وسبق ذكره.

[القسم العاشر: كتب الأطراف]:

ومن أنواعها: كتب الأطراف. قال في التدريب: ومن طرق التصنيف: جمْعُه على الأطراف، فيذكر طرف الحديث الدال على بقيته، ويجمع أسانيده إما مستوعباً، أو مقيَّداً بكتب مخصوصة. انتهى[١].

[[٢]ومثاله هكذا: أبو بردة بن أبي موسى الأشعري عن عائشة. حديث: د ت سي ق: إن النبي ﷺ كان إذا خرج من الخلاء قال: غفرانك.

د: في الطهارة، عن عمرو بن محمد الناقد، عن هاشم بن القاسم.

ت: فيه عن محمد بن إسماعيل، عن مالك بن إسماعيل.

كلاهما عن إسرائيل، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، به. وقال الترمذي: حسن غريب.

سي: في اليوم والليلة، عن أحمد بن نصر النيسابوري.

ق: في الطهارة، عن أبي بكر بن أبي شيبة:

كلاهما عن يحيى بن أبي بكير، عن إسرائيل به.

كذا في تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للحافظ المزي][٣].

[الكتب المصنفة في الأطراف]:

قلت: والكتب المصنفة في الأطراف كثيرة؛ منها:

١ ـ **الإشراف على معرفة الأطراف**: للحافظ ابن عساكر.

«ذكر فيه: أنه جمع أطراف سنن أبي داود، وجامع الترمذي، والنسائي، وأسانيدها. ورتب على حروف المعجم. ثم وصل إلى أطراف الستة للمقدسي[٤]، وقد أضاف إليها سننَ ابن ماجه، فاختبر وسبر إلى أن

---

(١) تدريب الراوي ٢/ ١٥٥.

(٢) ما بين المعقوفين من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري في الأصل.

(٣) تحفة الأشراف ١٢/ ٣٣٩، حديث (١٧٦٩٤).

(٤) أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ) التذكرة ـ

ظهر له فيه أمارات النقص، فأضاف إلى كتابه أطراف سنن ابن ماجه خشيةً من نقصه عنه. وترك أطراف الصحيحين لتمام ما صُنِّف فيها»[1].

قال في تذكرة النوادر ـ ص ٤٧ـ: نسخة من هذا الكتاب في خزانة أيا صوفية، تحت رقم ٤٥٥، و٤٥٦. انتهى[2].

قلت: . . .[3].

[ترجمة الحافظ ابن عساكر]:

والحافظ ابن عساكر هذا[4]: هو أبو القاسم علي بن أبي محمد الحسن بن هبة الله بن عبد الله بن الحسين الدمشقي، الملقَّب: ثقة الدين.

كان محدِّثَ الشام في وقته، ومن أعيان الفقهاء الشافعية، غلب عليه الحديثُ فاشتُهِرَ به، وبالغ في طلبه، إلى أن جمع منه ما لم يتَّفِقْ لغيره، ورحل وطوَّفَ، وجاب البلاد، ولقِيَ المشايخ. وكان رفيقَ الحافظ أبي سعد عبد الكريم ابن السمعانيِّ، في الرحلة.

وكان حافظاً ديِّناً، جمع بين معرفة[5] المتون والأسانيد. سمع ببغداد في سنة عشرين وخمسمائة من أصحاب البرمكيّ، والتَّنوخي، والجوهري، ثم رجع إلى دمشق، ثم رحل إلى خراسان، ودخل نيسابورَ، وهَراةَ، وأصبهان، والجبال.

وصنَّف التصانيفَ المفيدةَ، وخرَّج التخاريج، وكان حسنَ الكلام على الأحاديث، محظوظاً في الجمع والتأليف، صنَّف التاريخ الكبير لدمشق في

= ٤/١٢٤٢؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٦١.

(١) كشف الظنون: ١/١٠٣. (٢) تذكرة النوادر.

وذكره بروكلمان أيضاً. نقلاً عن «تذكرة النوادر» نفسه. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٧٢، وذكر له نسختين أخريين في القاهرة. وثالثة في المكتبة المحمودية بالمدينة.

(٣) جاء في حاشية الأصل: «ها هنا بياض في الأصل».

(٤) هذه الترجمة مأخوذة من وفيات الأعيان، كما سينبه المؤلف ﷺ في آخرها.

(٥) زيادة من وفيات الأعيان.

ثمانين مجلداً، أتى فيه بالعجائب. وهو على نسق تاريخ بغداد.

قال لي شيخنا الحافظ العلامة زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنذري حافظُ مصر، أدام الله به النفع ـ وقد جرى ذكرُ هذا التاريخ، وأخرج لي منه مجلداً، وطال الحديث في أمره واستعظامه ـ: «ما أظنُّ هذا الرجلَ إلا عزم على وضع هذا التاريخ من يوم عَقَلَ على نفسه، وشرع في الجمع من ذلك الوقت، وإلا فالعمر يقصُر عن أن يجمَعَ فيه الإنسانُ مثل هذا الكتاب بعد الاشتغال والتنبه»(١).

ولقد قال الحقَّ. ومن وقف عليه عرف حقيقةَ هذا القول، ومتى يتَّسعُ للإنسان الوقتُ حتى يضعَ مثلَه. وهذا الذي ظهر هو الذي اختاره، وما صحَّ له هذا إلا بعد مسوَّدات ما يكاد ينضبط حصرُها. وله غيرُه تواليفُ حسنةٌ. وأجزاءٌ ممتعةٌ. وله شعر لا بأس به؛ فمن ذلك قوله: [على ما قيل](٢):

ألا إنَّ الـحـديـثَ أجـلُّ عـلـم ... وأشـرَفُـه الأحـاديـثُ الـعـوالـي
وأنـفـع كـلِّ نـوع مـنـه عـنـدي ... وأحـسَـنُـه الـفـوائـدُ والأمـالـي
وإنَّـك لـن تَـرَى لـلـعـلـم شَـيـئـاً ... يـحـقِّـقـه كـأفـواهِ الـرِّجـالِ
فـكُـن يـا صـاحِ ذا حـرصٍ عـلـيـه ... وخُـذْه عَـنِ الـرِّجـالِ بـلا مَـلَالِ
ولا تـأخُـذْهُ عَـنْ صُـحُـفٍ فَـتُـرمـى ... مِنَ التَّصحيفِ بالدَّاءِ العُضالِ

وكانت ولادةُ الحافظ المذكور في أول المحرم سنة تسع وتسعين وأربعمائة، وتوفي ليلة الاثنين الحادي عشر(٣) من رجب سنة إحدى وسبعين وخمسمائة، بدمشق. ودفن عند والده وأهله بمقابر باب الصغير، رحمهم الله تعالى. وصلى عليه الشيخ قطب الدين النيسابوري، وحضر الصلاةَ عليه السلطانُ صلاح الدين.

---

(١) في الأصل: «التنبيه» وما أثبته من الوفيات.

(٢) زيادة من الوفيات. وهذه الأبيات في سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٦٩ أيضاً بدون شك.

(٣) في الأصل: «الحادي والعشرين». وما أثبته من وفيات الأعيان. وهو كذلك في العبر «ومعجم الأدباء» والسير وغيرها.

كذا في وفيات الأعيان(١).

[(٢)وقال الذهبي في التذكرة في ترجمته: «قال السَّمْعاني: أبو القاسم حافظ ثقة، متقن ديِّنٌ خيِّرٌ، حَسَنُ السَّمت، جمع بين معرفة المتن والإسناد، وكان كثيرَ العلم غزيرَ الفضل، صحيحَ القراءة، متثبِّتاً، رحل وتعِبَ وبالغ في الطلب، وجمع ما لم يجْمَعْه غيره، وأربى على الأقران، دخل نيسابور قبلي بشهر. سمعتُ معجمه، والمجالسة للدِّينوري، وكان قد شرع في التاريخ الكبير لدمشق(٣).

وقال أبو المواهب(٤): لم أر مثله، ولا من اجتمع فيه [ما اجتمع فيه](٥) من لزوم طريقةٍ واحدةٍ مدةَ أربعين سنة من لزوم الصلوات(٦) في الصف الأول إلَّا من عُذرٍ، والاعتكاف في شهر رمضان، وعشر ذي الحجة، وعدم التطلُّع إلى تحصيل الأملاك وبناء الدور، قد أسقط ذلك عن نفسه، وأعرض عن طلب المناصب من الإمامة والخطابة، وأباها بعد أن عُرِضت عليه، وأخذ نفسه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لا تأخذُه في الله لومةُ لائمٍ(٧).

وقال الحافظ عبد القادر(٨): «ما رأيتُ أحفظَ من ابنِ عساكر».

---

(١) وفيات الأعيان ٣/٣٠٩ ـ ٣١١.

(٢) من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٣) التذكرة ٤/ ١٣٣٠.

(٤) أبو المواهب الحسن بن هبة الله بن محفوظ، ابن صَصْرَى التغلبي الدمشقي، (٥٣٧ ـ ٥٨٦هـ). لازمَ الحافظَ ابن عساكر، وأكثر عنه، وتخرَّج به، وعُني بهذا الشأن جداً. سير أعلام النبلاء ٢١/ ٢٦٤.

(٥) زيادة من التذكرة.

(٦) في الأصل: «الصلاة» وما أثبته من التذكرة.

(٧) التذكرة ٤/ ١٣٣٢، والسير ٢٠/ ٥٦٥.

(٨) هو: الرُّهاوي كما نص عليه النعيمي في الدارس. وهو أبو محمد عبد القادر بن عبد الله الرُّهاوي (٥٣٦ ـ ٦١٢هـ). سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٧.

وقال ابن النجّار[١]: أبو القاسم إمام المحدثين في وقته، انتهت إليه الرياسة في الحفظ والإتقان، والنقل، والمعرفة التامَّةِ، وبه خُتِمَ هذا الشأنُ». انتهى][٢].

ومن كتب الأطراف:

٢ ـ **الإشراف**[٣]: أيضاً، للحافظ سراج الدين عمر بن علي، ابن المُلَقِّن[٤].

٣ ـ ومنها: **تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المِزِّي، المتوفى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة[٥].

[قال الذهبي في التذكرة في ترجمة الحافظ المزي: وعمل كتاب الأطراف في بضعة وثمانين جزءاً، خرَّج لنفسه، وأملى مجالسَ، وأوضحَ مشكلاتٍ ومعضلاتٍ ما سُبِقَ إليها في علم الحديث ورجاله. انتهى[٦].

---

(١) محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن، المعروف بابن النجار البغدادي (٥٧٨ ـ ٦٤٣هـ)، صاحب ذيل تاريخ بغداد. وقوله هذا ذكره الدمياطي في المستفاد من ذيل تاريخ بغداد بشيءٍ من الاختصار ص١٨٦، طبعة حيدرآباد. وص٣٣٢ طبعة بيروت.

(٢) أي المنقول من تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٣٣.

وينظر لترجمة ابن عساكر أيضاً: المنتظم ١٨/ ٢٢٤؛ معجم الأدباء ١٣/ ٧٣؛ الكامل لابن الأثير ١٢/ ٣٥٧؛ الروضتين ١/ ١٠، ٢/ ٢٦١؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٥٤؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢/ ٦٩٣ وغيرها.

(٣) في كشف الظنون: «الإشراف على أطراف الكتب» ١/ ١٠٣، وفي الرسالة المستطرفة «الإشراف على الأطراف» ص١٢٦.

(٤) سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد بن محمد الأنصاري (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ٦/ ١٠٠؛ لحظ الألحاظ ص١٩٧؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٣٧؛ حسن المحاضرة ١/ ٤٣٨؛ شذرات الذهب ٧/ ٤٤؛ البدر الطالع ٨/ ٥٠٨.

(٥) المِزّي: نسبة إلى «المِزَّة» بكسر الميم، قرية بظاهر دمشق. ولد (٦٥٤هـ)، وتوفي (٧٤٢هـ). تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٩؛ طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٤٦٤.

(٦) أي المنقول من تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٩؛ وينظر أيضاً لترجمة المزي: طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٧٥؛ المعجم المختص ص٢٩٩؛ معجم الشيوخ للذهبي ٢/ ٣٨٩؛ البداية والنهاية ١٤/ ١٩١؛ الدرر الكامنة ٤/ ٤٥٧؛ الرد الوافر ص١٢٨؛ النجوم الزاهرة ١٠/ ٧٦ وغيرها.

قال المِزّيُّ في خطبة الكتاب: «الحمد لله رب العالمين، ثم قال: أما بعدُ، فإني عزمت على أن أجمعَ في هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى، أطرافَ الكتب الستة التي هي عُمدَةُ أهل الإسلام، وعليها مدارُ عامَّةِ الأحكام، وهي: صحيح محمد بن إسماعيل البخاري، وصحيح مسلم بن الحجاج النيسابوري، وسنن أبي داود السجستاني، وجامع أبي عيسى التِّرمذي، وسنن أبي عبد الرحمن النَّسَائي، وسنن أبي عبد الله بن ماجه القَزْوِيني، وما يجري مجراها من[1] مقدمة كتاب مسلم، وكتاب المراسيل لأبي داود، وكتاب العلل للتِّرمذي، وهو الذي في آخر الجامع له، وكتاب الشمائل له، وكتاب عمل يوم وليلة للنَّسائي، معتمداً في عامَّة ذلك على كتاب أبي مسعود الدِّمشقي[2] وكتاب خَلَف الواسطي[3] في أحاديث الصحيحين. وعلى كتاب أبي القاسم ابن عساكر[4] في كتب السنن، وما تقدم ذكره معها.

ورتبتُه على نحو ترتيب كتاب أبي القاسم، فإنه أحسنُ الكلِّ ترتيباً، وأضفتُ إلى ذلك بعضَ ما وقع لي من الزيادات التي أغفلوها، أو أغفلها بعضهم، أو لم يقع له، من الأحاديث ومن الكلام عليها. وأصلحتُ ما عثرت عليه في ذلك من وهمٍ أو غلطٍ. وسميته «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»][5].

٤ ـ ومنها: «مختصر أطراف المِزِّي»[6] للحافظ شمس الدين محمد بن

---

(١) في الأصل: «في» والتصويب من تحفة الأشراف.

(٢) أبو مسعود إبراهيم بن محمد بن عُبيد الدمشقي. (ت٤٠١هـ). له كتاب «أطراف الصحيحين» تذكرة الحفاظ ٣/١٠٦٨؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٢٢٧. وسيأتي ذكر كتابه، إن شاء الله.

(٣) خلف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي. مات بعد عام (٤٠٠هـ). قال الذهبي، جوَّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبَّه، وهو أقل أوهاماً من أطراف أبي مسعود الدمشقي. التذكرة ٣/١٠٦٧. وسيأتي ذكر كتابه أيضاً.

(٤) وهو كتاب «الإشراف على معرفة الأطراف». وقد سبق ذكره قبل قليل.

(٥) تحفة الأشراف ١/٣ ـ ٤. وما بين المعقوفين من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٦) كشف الظنون ١/١١٧.

أحمد الذهبي(١)، المتوفى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة.

٥ ـ وللحافظ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحُسَيني الدمشقي(٢) أيضاً.

٦ ـ ومنها: «أطراف الكتب الستة»، للشيخ شمس الدين محمد بن طاهر بن أحمد المَقْدِسي، المتوفى سنة سبع وخمسمائة.

قال ابن عساكر في الإشراف: «وهو أطراف الستة أيضاً، جمع فيه أطراف السنن. وأضاف إليها أطراف الصحيحين، وابن ماجه، فزهدتُ فيما كنتُ جمعته، ثم إني سبرتُه واختبرتُه، فظهرتْ فيه أماراتُ النَّقص، وألفيته مشتملاً على أوهامٍ كثيرةٍ، وترتيبه مختَلٌّ، راعى الحروفَ تارةً، وطرَحها أخرى. انتهى.

ومن ثمَّ لخَّصَها الحافظُ شمس الدين محمد بن علي بن الحسن الحُسيني الدمشقي، ورتَّبَ أحسن ترتيب، ومات سنة خمس وستين وسبعمائة»(٣).

[(٤) وشمس الدين المقدسي صاحب «أطراف الكتب الستة» المذكور،

---

(١) الإمام المعروف، صاحب تذكرة الحفاظ، وسير أعلام النبلاء، وغيرهما من الكتب الشهيرة (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ).

(٢) قال ابن حجر في ترجمة الحسيني في الدرر الكامنة: «واختصر الأطراف، ورتبه على الألفاظ». وقال السيوطي في ذيل تذكرة الحفاظ. ص٣٦٥: ورتب الأطراف على الألفاظ. وكذا في طبقات الحفاظ ص٥٣٣. وكتابه يسمى «الكشاف في معرفة الأطراف». ويوجد منه جزءان في دار الكتب المصرية كما في فهرسها (١/ ٩٣) نقلاً عن مقدمة تحقيق إتحاف المهرة ١/ ٤٠.

(٣) كشف الظنون ١/ ١١٦.
والحافظ الحسيني (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ). من مؤلفاته أيضاً: «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذكر في تهذيب الكمال».
وكذلك «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة»، وغيره.
له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ٦١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة، ٣/ ١٣٠؛ لحظ الألحاظ لابن فهد المكي ص١٥٠؛ شذرات الذهب ٦/ ٢٠٥ وغيرها.

(٤) من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الحافظ: المعروف بابن القَيْسَراني، كان أحدَ الرَّحالين في طلب العلم والحديث، سمع بالحجاز والشام ومصر، والثغور والجزيرة، والعراق والجبال وفارس وخوزستان وخراسان، واستوطن هَمَذان، وكان من المشهورين بالحفظ والمعرفة بعلوم الحديث، وله في ذلك مصنفاتٌ ومجموعاتٌ تدلُّ على غزارة علمه وجودة معرفته. وصنَّف تصانيفَ كثيرةً؛ منها: أطراف الكتب الستة ـ وهي صحيح البخاري ومسلم وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه ـ وأطراف الغرائب تصنيف الدارقطني[(١)]، وكتاب الأنساب في جزء لطيف، وهو الذي ذيله الحافظ أبو موسى الأصبهاني[(٢)]، وغير ذلك من الكتب.

وكانت له معرفة بعلم التصوُّف وأنواعه، متفنناً فيه، وله فيه تصنيف أيضاً. وله شعر حسن. وكتب عنه غيرُ واحدٍ من الحفاظ، منهم أبو موسى المذكور.

وكانت ولادته في السادس من شوال سنة ثمان وأربعين وأربعمائة ببيت المقدس، وأول سماعه سنة ستين وأربعمائة. ودخل بغداد سنة سبع وستين وأربعمائة، ثم رجع إلى بيت المقدس، فأحرم من ثمّ إلى مكة. وتوفي عند قدومه من الحج آخرَ حَجَّاته يوم الجمعة لليلتين بقيتا من شهر ربيع الأول سنة سبع وخمسمائة ببغداد. ودُفن في المقبرة العتيقة بالجانب الغربي. وقيل: توفي يوم الخميس لعشرين من الشهر المذكور. رحمه الله تعالى][(٣)].

---

(١) سيأتي ذكره فيما بعد.

(٢) محمد بن عمر بن أحمد، أبو موسى المديني (٥٠١ ـ ٥٨١هـ). من مؤلفاته: «معرفة الصحابة»؛ طبقات الحفاظ ص٤٧٥. وسيأتي ذكره فيما بعد.

(٣) وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٧.
وله ترجمة أيضاً في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٤٢؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٦١؛ لسان الميزان ٥/ ٢٠٧؛ التاج المكلل ص١١٧ ـ ١١٨ وغيرها. وفصَّل الكلام في ترجمته وذكر مؤلفاته أخونا الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي في مقدمة تحقيق كتابه «ذخيرة الحفاظ»، وهو ترتيب لأحاديث الكامل لابن عدي. =

٧ ـ ومنها: «إتحاف المَهَرَة بأطراف العشرة» للحافظ ابن حجر العسقلاني. والمراد بالعشرة، الكتب الستة، والمسانيد الأربعة[١].

٨ ـ ومنها: «إطراف المُسْنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ ابن حجر أيضاً، وهو مجلدان، أفرده من كتاب «إتحاف المَهَرَة بأطراف العشرة»[٢].

٩ ـ وله[٣]: «أطراف المختارة» أيضاً[٤].

= ذكر بروكلمان أن لكتابه «أطراف الكتب الستة» نسخةً في جامع القرويين بفاس. برقم ٦٤٣.

(١) كذا في كشف الظنون ١/٧. وهو المتبادَر من كلمة العشرة. وعلى هذا المعنى سمَّى الحافظ الحسيني كتابَه «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة»، وبنى عليه الحافظ ابن حجر كتابه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة». والمسانيد الأربعة هي: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي خرَّجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة، تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٥.

ولكن الحافظ ابن حجر ﷺ في كتابه «إتحاف المهرة» ـ واسمه الكامل «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة» ـ يعني غير هذا. فالعشرة عنده هي:

موطأ الإمام مالك، مسند الإمام الشافعي، مسند الإمام أحمد، سنن الدارمي، المنتقى لابن الجارود، صحيح ابن خزيمة، مستخرج أبي عوانة، شرح معاني الآثار للطحاوي، صحيح ابن حبان، مستدرك الحاكم.

ثم أضاف إليها سنن الدارقطني، جبراً لِمَا فاته الوقوف عليه من صحيح ابن خزيمة حيث لم يطَّلعْ منه إلا على ما يقارب الربع منه.

وهكذا أصبحت في «إتحاف المهرة» أطراف أحدَ عشر كتاباً.

وقد أسدى مركز خدمة السنة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة معروفاً كبيراً إلى الأمة الإسلامية؛ إذ تبنى تحقيق ونشر هذا الكتاب العظيم بتحقيق عدد من الباحثين. وكان لي شرف تحقيق الجزء الحادي عشر منه، فالحمد لله.

(٢) هكذا في كشف الظنون ١/١١٧، ولكن تبين بعد العثور على الكتابين أن الحافظ ابن حجر ﷺ ألَّف كتابه «إطراف المسند المعتلي» قبل كتابه «إتحاف المهرة». ثم أضافه إلى الأخير، فوصل إلى الأقل من الثلث، ثم اخترمته المنية، فأكمله تلميذه الحافظ السخاوي. انظر: الجواهر والدرر للسخاوي ٢/٦٧٢؛ ومقدمة تحقيق إتحاف المهرة ١/ ١٣١.

وقد طبع «إطراف المسند المعتلي» أيضاً باسم: «أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل» بتحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، نشر دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق، ط. الأولى، (١٤١٤هـ).

(٣) أي للحافظ ابن حجر.

(٤) كشف الظنون ١/١١٧، وقال: (مجلد ضخم)؛ فهرس الفهارس ١/ ٣٣٤. واسمه =

وهذه «المختارة» يأتي ذكرها مع ترجمة مصنفها في الفصل الثاني والعشرين.

١٠ ـ ومنها: «أطراف الصحيحين» للشيخ الحافظ الإمام أبي مسعود إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي، المتوفى سنة أربعمائة(١).

١١ ـ ولأبي محمد خَلَف بن محمد بن علي بن حمدون الواسطي، المتوفى سنة إحدى وأربعمائة(٢).

ذكرهما الحافظ أبو القاسم ابن عساكر، في أول الإشراف، وقال: وكان كتابُ خلف أحسنَهما ترتيباً ورسماً، وأقلَّهما خطأً ووهماً(٣).

١٢ ـ ولأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفى سنة سبع عشرة وخمسمائة(٤).

١٣ ـ وللحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة(٥).

قال الذهبي في التذكرة في ترجمة خلف بن محمد الحافظ، ما لفظه: جوَّد تصنيف أطراف الصحيحين، وأفاد ونبَّه. وهو أقلُّ أوهاماً من أطراف

= «الإثارة في أطراف المختارة» للضياء، ابن حجر ودراسة مصنفاته ص٤١٧.

(١) تقدمت ترجمته قبل قليل.

(٢) تقدمت ترجمته أيضاً: وتوجد أجزاء من كتابه مخطوطة في الظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/٣٦٦؛ فهرست مخطوطات الظاهرية للألباني ص٣٧٠.

(٣) كشف الظنون ١/١١٦.

(٤) كذا في كشف الظنون ١/١١٦؛ وهدية العارفين ١/٧٤ ـ ٧٥. ولكن الصواب أن «أبا نعيم» الذي ألف «أطراف الصحيحين» هو أبو نعيم عبيد الله بن الحسن الأصبهاني الحدَّاد، (٤٦٣ ـ ٥١٧هـ). قال الذهبي في ترجمته: «جمع أطراف الصحيحين، وانتشرت عنه، واستحسنها الفضلاء». سير أعلام النبلاء ١٩/٤٨٧. وانظر: التعليق على سيرة الإمام البخاري ١/٤٤٨.

(٥) الجواهر والدرر ٢/٦٧٢. وسماه «أطراف الصحيحين على الأبواب مع المسانيد». وقال: (عجيب الوضع) كشف الظنون ١/١١٦؛ فهرس الفهارس ١/٣٣٤. وانظر أيضاً: ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ص٤١٨.

أبي مسعود الدمشقي. انتهى(١).

فائدة:

كتاب «تحفة الأشراف» للحافظ المِزِّي المذكور موجود في خزانة الكتب خدابخش خان في بلدة بانكي بور(٢).

وكتاب «الإشراف» للحافظ ابن عساكر موجود في خزانة الكتب الجرمنية في مجلدين.

والمجلد الأول من كتاب «إطراف المسند المعتلي» المذكور موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة.

ومنها «أطراف المختارة» للحافظ ابن حجر، وهو مجلد ضخم، ذكره صاحب الكشف، وغيره(٣).

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٦٨.

(٢) وقد طبع بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين ﷺ، في ثلاثة عشر مجلداً، سوى الكشاف والفهارس، نشرته الدار القيمة في بِهيْوَنْدِي، بومبائي، الهند، ثم صدرت منه طبعات مصورة.

(٣) سبق ذكره برقم (٩). وقال السخاوي: «علقه في غاية العجلة في رحلته بدمشق بها سنة (٨٠٢هـ). والأصل لم يكمله المصنف. وجد منه إلى آخر مسند ابن عمر في خمسة أسفار كبار. وهذا الكتاب من جملة ما غرق من الكتب التي كانت صحبته في الرحلة اليمنية سنة ست. الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٢.

كتب أخرى للأطراف:

ومن كتب الأطراف سوى ما ذكره المؤلف ﷺ:

١٤ ـ «اللوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع» للطَّرْقي (ت٥٢١هـ).

١٥ ـ «أطرف الستة» لقطب الدين محمد بن أحمد القسطلاني المصري (٦١٤ ـ ٦٨٦هـ).

١٦ ـ «الإشراف على الجمع بين النكت الظراف وتحفة الأشراف لمعرفة الأطراف»، لابن فهد (٧٨٧ ـ ٨٧١هـ).

١٧، ١٨ ـ «لم الأطراف وضم الأتراف» كلاهما للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ).

١٩ ـ «ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث» للنابلسي (١٠٥٠ ـ ١١٤٣هـ).

٢٠ ـ «أطراف الموطأ» للخطيب البغدادي.

٢١ ـ «أطراف الموطأ» لأحمد بن طاهر بن علي الأنصاري (٤٦٧ ـ ٥٣٢هـ).

٢٢ ـ «الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة» لابن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ).

....

= ٢٣ ـ «الإجزاء بأطراف الأجزاء» له.
٢٤ ـ «أطراف مسند الفردوس» له أيضاً.
٢٥ ـ «أطراف صحيح ابن حبان» للحافظ العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ).
٢٦ ـ «أطراف الغرائب والأفراد» للدارقطني لابن القيسراني. وهو مطبوع.
ومن مختصرات كتاب «تحفة الأشراف» للمزي سوى كتابي الذهبي والحسيني اللذين ذكرها المؤلف:
«ألطاف الأشراف بزهر الأطراف»: لأبي عبد الله محمد بن علي بن جعفر المعروف بابن قمر القاهري (ت٨٧٦هـ).
ومن التعقبات على كتاب المزي:
٢٨ ـ «النكت الظراف على الأطراف» لابن حجر (ت٨٥٢هـ) وهو مطبوع بحاشية تحفة الأشراف.
٢٩ ـ «الإطراف بأوهام الأطراف» لولي الدين أبي زرعة العراقي (ت٨٢٦هـ).
٣٠ ـ وللحافظ علاء الدين مغلطائي (٧٦٢هـ) مؤلف جمع فيه أوهام المزيّ في أطرافه.
ولمعرفة التفاصيل عن هذه الكتب ومؤلفيها يستحسن الرجوع إلى مقدمة تحقيق كتاب «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر. نشر مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، بالمدينة المنورة.
٣١ ـ «أطراف أحاديث مالك» للحافظ محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ).
٣٢ ـ «أطراف أحاديث أبي حنيفة» له أيضاً.
٣٣ ـ «أطراف سنن ابن ماجه» له.
٣٤ ـ «أطراف سنن النسائي» سبعة أجزاء له.
٣٥ ـ «أطراف سنن الترمذي» عشرة أجزاء له.
ذكر هذه الكتب صاحب هدية العارفين (٢/ ٨٢). وقد تكون الكتب الثلاثة الأخيرة واقعةً في «أطراف الكتب الستة» الذي سبق ذكره. والله أعلم.
أنواع أخرى لكتب الحديث:
ومما استدركه السيد صديق حسن خان القنوجي ﷺ على كلام الشاه عبد العزيز الدِّهلوي ﷺ من أنواع كتب الحديث:
القسم الحادي عشر: كتب الأفراد والغرائب:
والأفراد نوعان:
فرد مطلق: وهو ما تفرَّد به راوٍ بحيث لم يروه أحد غيره.
وفرد نسبي: وهو ما وقع التفرُّد فيه بالنسبة إلى جهة خاصة؛ كقولهم: تفرَّد به فلان عن فلان، أو تفرَّد به أهل مكة أو الشام أو غير ذلك.
وللتفصيل يمكن الرجوع إلى كتب المصطلح، مثل: اختصار علوم الحديث لابن كثير =

....

= ص٦١؛ النكت لابن حجر ٢/٧٠٣؛ فتح المغيث ١/٢٥٣؛ تدريب الراوي ١/٢٤٩ وغيرها.

ومن الكتب المؤلَّفة في هذا الفرع:

١ ـ كتاب «**التفرد**» للإمام أبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ).

وقد ذكره ابن خير في فهرسته (ص١٠٩) باسم «ما تفرد به أهل الأمصار من السنن الواردة». وذكره ابن حجر في التقريب ص٨٣؛ وفي المعجم المفهرس ص٥١؛ وإسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين ١/٣٩٥.

٢ ـ «**الأفراد والغرائب**» للدارقطني (٣٠٥ ـ ٣٨٥هـ) في مائة جزء. وهو من مسموعات الحافظ ابن حجر كما في المعجم المفهرس ص٢٢٨؛ والسخاوي كما في فتح المغيث ١/٢٥٧، وقد سمعا منه أجزاء. وتوجد منه أجزاء مخطوطة ذكر أماكنها سزكين في تاريخ التراث ١/٣٤١، باسم «الفوائد الأفراد». ورتَّب أطرافها الحافظ محمد بن طاهر المقدسي ابن القيسراني (ت٥٠٧هـ) كما سبق ذكره في الأطراف. وقد طبعت هذه الأطراف في بيروت، طبعة محرفة (١٤١٩هـ).

٣ ـ **الأفراد لأبي حفص عمر بن أحمد،** ابن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ) كما في المعجم المفهرس ص٢٢٩. وذكره سزكين باسم «الأحاديث الأفراد» ويوجد مخطوطاً في الظاهرية بدمشق. تاريخ التراث العربي ١/٣٤٤.

٤ ـ كتاب «**الأفراد والغرائب**» لأبي الحسن أحمد بن عبد الله الدلّال ابن رُزيق، البغدادي (ت٣٩١هـ). ومنه نسخة في الظاهرية بدمشق. تاريخ التراث العربي ١/٣٥٠، المنتخب من مخطوطات الظاهرية للألباني ص٨٠.

٥ ـ «**الأفراد والغرائب**» المخرجة من أصول الشيخ أبي الحسن أحمد بن عبد بن رُزيق البغدادي. لخلف بن علي الواسطي (ت٤٠١هـ). يوجد جزء منه مخطوطاً بالظاهرية، تاريخ التراث العربي ١/٣٦٦، فهرست مخطوطات الظاهرية للألباني ص٣٧٠.

وذكر سزكين كتاباً آخر له في الظاهرية باسم «الجزء الأول من الفوائد المنتقاة الأفراد عن الشيوخ الثقات (١/٣٦٦).

٦ ـ «**الأفراد**» لأبي علي الحسن بن أحمد بن إبراهيم. ابن شاذان البزاز، (٣٣٩ ـ ٤٢٦هـ).

يوجد مخطوطاً في الظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/٣٨٥؛ وفهرست مخطوطات الظاهرية للألباني ص٨٧. وذكر المعلق على هذا الفهرس أن الصواب أنه لابن شاهين نفسه. وقد طبع.

وذكر الحافظ ابن حجر أن من مظان الأحاديث الأفراد مسند أبي بكر البزار؛ فإنه أكثَرَ فيه من إيراد ذلك وبيانه. وتبعه أبو القاسم الطبراني في الأوسط.... ويقع عليهم التعقُّب فيه كثيراً بحسب اتساع الباع وضيقة. أو الاستحضار وعدمه. النكت ٢/٧٠٨. ومن مظانها =

....

= أيضاً «جامع الترمذي» فتح المغيث ١/٢٥٧. وذكر الذهبي «المعجم الأوسط للطبراني»، فذكر أنه يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، فهو نظير كتاب «الأفراد» للدارقطني. تذكرة الحفاظ ٣/٩١٢.

٧ ـ وللإمام البخاري كتاب يسمى «الوحدان». ذكر ابن حجر أنه «من ليس له إلا حديث واحد من الصحابة». مقدمة فتح الباري ص٤٩٢.

وذكره السيوطي أيضاً في تدريب الراوي (٢/٣٩٦) وقد فرق السيوطي بين من لم يرو إلا حديثاً واحداً، وبين من ليس له إلا راوٍ واحد، ولو روى أكثرَ من حديث. وهو أيضاً يسمى «الوحدان». ومنه كتاب «المنفردات والوحدان» للإمام مسلم وغيره.

٨ ـ وللإمام أبي يعلى أحمد بن علي المثنى الموصلي (٢١٠ ـ ٣٠٧) كتاب «المفاريد» مطبوع. ولكنه لم يذكر منهجه ولا ما يقصده من كلمة «المفاريد». ولا تعرَّض له محققُه عبد الله بن يوسف الجديع. دار الأقصى، الكويت (١٤٠٥هـ).

٩ ـ ومنها «غرائب أحاديث شعبة» لمحمد بن المظفر بن عيسى البزاز (٢٨٦ ـ ٣٧٩هـ). يوجد مخطوطاً في الظاهرية وغيرها. كما في فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٥٢٨؛ وتاريخ التراث العربي ١/١٣٣.

١٠ ـ «وغرائب حديث الإمام مالك» له أيضاً.

ويوجد مخطوطاً في الظاهرية أيضاً كما في المصدرين السابقين ص٥٢٩ و٢/١٣٢. وطبع بتحقيق رضا بن خالد الجزائري، دار السلف، الرياض، (١٤١٨هـ).

١١ ـ «وغرائب شعبة» تخريج أبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ). ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس ص٣٢٩ وغيرها.

ومن أنواع كتب الحديث:

القسم الثاني عشر: الفوائد:

والفوائد في اللغة جمع «فائدة». قال ابن فارس: الفائدة: استحداث مالٍ وخيرٍ. وقد فادت له فائدةٌ. ويقال: أفدتُ غيري، وأفدتُ من غيري. معجم مقاييس اللغة ٤/٤٦٤.

وقال الجوهري: الفائدة: ما استفدت من علم أو مال، تقول منه: فادت له فائدة. أبو زيد، أفدتُ المال: أعطيتُه غيري. وأفدتُه: استفدته. الصحاح ٢/٥٢١.

وعلى الرغم من كثرة الكتب الحديثية المؤلَّفة بهذا العنوان، فإني لم أجد له تعريفاً محدداً في مصطلحات المحدثين. ولكن توجد لهم أقوالٌ ترشد إلى مرادهم منه؛ ومنها:

* قال شعبة (ت١٦٠هـ): «أفادني الحسن بن عمارة عن الحكم، قال أحمد: «أحسب سبعين حديثاً. فلم يكن لها أصل». الكامل لابن عدي ٢/٦٩٨.

* وقال الإمام البخاري حينما حدَّث بالبصرة: «يا أهل البصرة، أنا شاب، وقد سألتموني أن أحدثَكم، وسأحدثُكم أحاديثَ عن أهل بلدكم تستفيدون الكلَّ». ثم أملى عليهم مجلساً، يقول بعد كل حديث: «روى شعبة هكذا. الحديث عندكم كذا، فأما من رواية =

....

= فلان فليس عندكم. أو كلاماً ذا معناه. تاريخ بغداد ٢/١٦؛ وكان في هذا المجلس آلاف من الفقهاء والمحدثين والحفاظ والنظار. ينظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ١٥٤ ـ ١٥٥.

* قال ابن عدي: وسمعت أبا عروبة (٣١٨هـ) يقول: «كان حديثه يعنى حسان بن إبراهيم الكرماني كلها فوائد، أي غرائب». الكامل ٢/٧٨٣.

* وقال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في ترجمة محمد بن الحسين بن موسى الكوفي: «كتبنا بعض فوائده سنة (٢٥٦هـ)، ولم يقدَّرْ لنا السماعُ منه». الجرح والتعديل ٧/ ٢٣٠.

* وقال المعلمي اليماني في تعليق له على حديث في الفوائد المجموعة للشوكاني نقله السيوطي عن إسماعيل بن الفضل الأخشيد في فوائده: «وإخراجه هذا الخبر في «فوائده» معناه، أنه كان يرى أنه لا يوجد عند غيره. فإن هذا معنى الفوائد في اصطلاحهم». الفوائد المجموعة ص٤٨٢.

ويظهر من هذه الأقوال وغيرها أن الفوائدَ تتضمَّن شيئاً من الغرابة والطرافة (في السند أو المتن) كأن يجد الراوي عند شيخه ما لم يكن عنده من قبل، فينتقيه من مروياته، أو يظنُّ الشيخ أنه لا يوجد عند مستمعيه فيفيدهم به. ولكنها ليست مساوِيةً للغرائب بالمعنى الاصطلاحي. والله أعلم.

هذا، والكتب المصنفة باسم «الفوائد» كثيرة. فقد ذكر الترمذي للبخاري كتاباً باسم «الفوائد» جامع الترمذي ٥/ ٦٤٥، حديث (٣٧٤٢)؛ وانظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٠١.

وفي مرويات الحافظ ابن حجر ورد ذكر نحو ثمانية وستين كتاباً بهذا الاسم كما في فهارس المعجم المفهرس ص٦٣٢ ـ ٦٣٤، وفي فهارس المجمع المؤسس له أيضاً نحو ١٣٧ كتاباً.

وفي فهارس مخطوطات كتب الظاهرية للشيخ الألباني ﷺ (ص٦٣١ ـ ٦٣٥) ذكر أكثر من مائة من كتب «الفوائد» توجد في تلك المكتبة. يسر الله تحقيق وطبع ما لم يطبع منها.

ومما رأيت مطبوعاً من كتب الفوائد:

١ ـ مجلس من فوائد الليث بن سعد (ت١٧٥هـ) تحقيق محمد رزق الطرهوني، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٠٧هـ.

٢ ـ فوائد يحيى بن معين، الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) تحقيق خالد بن عبد الله السبيت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٢م ـ فوائد خيثمة بن سليمان الأطرابلسي (٢٥٠ ـ ٣٤٣هـ)، طبع المنتخب من الجزء الأول منه. ضمن كتاب «من حديث خيثمة بن سليمان الأطرابلسي»، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي بيروت، (١٤٢٠هـ).

٣ ـ فوائد أبي بكر الشافعي (٢٦٠ ـ ٣٥٤هـ) الشهير بـ«الغيلانيات»، تحقيق حلمي كامل أسعد عبد الهادي، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٧هـ.

٤ ـ فوائد أبي علي محمد بن أحمد الصَّواف (٢٧٠ ـ ٣٥٩هـ)، تخريج محمد بن محمد الحدَّاد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٨هـ. =

....

= ٥ ـ الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، لأبي بكر القَطِيعي أحمد بن جعفر بن حمدان (٢٧٤ ـ ٣٦٨هـ) (المعروف بجزء الألف دينار) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس، الكويت، ١٤١٤هـ.

٦ ـ الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، لأبي الحسن علي بن عمر الحربي (٢٩٠ ـ ٣٨٦هـ) تحقيق تيسير بن سعد أبو حيمد، دار الوطن، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٧ ـ فوائد ابن ماسي: أبي محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب، ابن ماسي البغدادي (ت٣٦٩هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد السعدني، أضواء السلف (١٤١٨هـ).

٨ ـ فوائد تمّام الرّازي: أبي القاسم تمام بن محمد (٣٣٠ ـ ٤١٤هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٤هـ.

وطبع أيضاً باسم «الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام» تصنيف جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية. ١٤٠٨هـ.

٩ ـ فوائد العراقيين، لأبي سعيد محمد بن علي بن عمرو النقاش، الأصفهاني، (ت٤١٤هـ). تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن. القاهرة.

١٠ ـ الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب. (المهروانيات) لأبي القاسم يوسف بن محمد المهرواني. (ت٤٦٨هـ)، تحقيق خليل بن محمد العربي، دار الراية، الرياض، ١٤١٩هـ.

١١ ـ الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب، لأبي عبيد الله محمد بن علي الصوري (٣٧٦ ـ ٤٤١هـ)، تحقيق الدكتور عمر عبد السلام التدمري، دار الإيمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٢ ـ الفوائد لأبي عمرو بن منده. عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق الأصبهاني (٣٨٨ ـ ٤٧٥هـ)، تحقيق مسعد عبد الحميد، دار الصحابة، طنطا، ١٤١٢هـ.

وللإمام الدارقطني مجموعة من الكتب باسم «الفوائد المنتقاة» أو الفوائد المنتخبة، ذكرها محقق كتاب المؤتلف والمختلف ١/ ٥٠ ـ ٥٣.

القسم الثالث عشر: المراسيل:

ومن أنواع كتب الحديث: المراسيل. والمُرْسَل هو: أن يقول التابعي ـ سواء كان كبيراً أو صغيراً ـ: قال رسول الله ﷺ كذا، أو فعل كذا. أو فُعِل بحضرته كذا. أو نحو ذلك. (نزهة النظر ص١١٠، بتعليق علي الحلبي).

١ ـ وقد ألف في هذا النوع الإمام أبو داود السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) كتابه الشهير «المراسيل»، ويشتمل على خمسمائة وأربع وأربعين حديثاً مرسلاً. وهو مطبوع عدة طبعات. أحسنها بتحقيق الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ.

٢ ـ ويوجد بهذا الاسم أيضاً «كتاب المراسيل» للإمام أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ). وهو في ذكر الرواة الذين اشتهروا بالإرسال عمَّن فوقَهم سواء كانوا من التابعين أو من بعدهم. وهو مطبوع أكثر من طبعة. =

....

= ٣ ـ «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي (٦٩٤ ـ ٧٦١هـ). وذكر فيه أقوال العلماء وآراءهم في تعريف المرسل وحكم الاحتجاج به أو عدمه. ثم ذكر الرواة الذين عُرِفوا بالإرسال، وكذلك من عُرِفوا بالتدليس.

مطبوع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي. وزارة الأوقاف، العراق، ط. الأولى، ١٣٩٨هـ.

٤ ـ «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» للحافظ ولي الدين أبي زرعة العراقي (٧٦٢ ـ ٨٢٦هـ). مطبوع بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب وآخرين، مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٢٠هـ.

٥ ـ وجمع الإمام أبو الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ) في آخر كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» كتاب «المراسيل وما يجري مجراها»، جمع فيه أطراف ما جاء في كتاب «المراسيل» لأبي داود وغيره، وقال: «ولم نستقْص جميع ما في أثناء الكتب الستة من ذلك، وإن كان لم يفتنا منه إلا اليسيرُ». تحفة الإشراف ١٣/١٣٣ ـ ٤٥٦.

٦ ـ في آخر جمع الجوامع للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) عدد كبير من الأحاديث المرسلة. وهي في الجزء الثاني من مخطوطة جمع الجوامع من ص٧٦٧ إلى ٨٢٦.

٧ ـ ومن مظان الأحاديث المرسلة مصنفا عبد الرزاق وابن أبي شيبة أيضاً، في أبوابهما المتفرقة. والله أعلم.

القسم الرابع عشر: كتب الأحاديث القدسية.

والأحاديث القدسية: هي الأحاديث التي تُروى عن النبي ﷺ مضافةً إلى الله ﷻ. ومن أمثلة ذلك: ما رواه الشيخان وغيرهما عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: قال الله تعالى: «أعددتُ لعبادي الصالحين ما لا عينٌ رأت، ولا أذنٌ سمعت، ولا خَطَرَ على قلب بشر» الحديث. البخاري ٦/٣١٨، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في صفة الجنة إلخ، حديث (٣٢٤٤)، ومسلم ٤/٢١٧٤، كتاب الجنة، حديث (٢٨٢٤).

وقد تأخر إفراد هذا النوع بالتأليف. ومِمَّن ألف في هذا الشأن.

١ ـ أبو القاسم زاهر بن طاهر الشحامي النيسابوري (٤٤٦ ـ ٥٣٣هـ)، قال بروكلمان: له كتاب «الأحاديث الإلهية». تاريخ الأدب العرب ٦/٢٤٦.

٢ ـ أبو الحسن علي بن المفضَّل المقدسي ثم الإسكندراني (٥٤٤ ـ ٦١١هـ) له: «الأربعين الإلهية». الرسالة المستطرفة ص٦٠.

٣ ـ الصوفي المشهور محيي الدين، ابن عربي الحاتمي الأندلسي، نزيل دمشق (ت٦٣٨هـ)، سير أعلام النبلاء ٢٣/٤٨، له كتاب «الأربعين» جمع فيها الأحاديث المسندة إلى الله تعالى، ثم أضاف إليها أحاديثَ غيرَ مسندةٍ. وجاءت «مائة حديث وحديث إلهية». كشف الظنون ١/٥٨. =

....

= ٤ ـ ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ) صاحب «المختارة». له مصنف خاص في الأحاديث القدسية.
٥ ـ محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ) له «الأحاديث القدسية». مطبوع بتحقيق مصطفى عاشور، مكتبة الاعتصام، القاهرة، ١٣٨٨هـ (معجم ما طبع من كتب السنة ص٦).
٦ ـ أبو القاسم علي بن بَلَبَان المقدسي (٦١٢ ـ ٦٨٤هـ) له كتاب «المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية» مطبوع. نشر دار ابن كثير، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٨هـ.
وهو غير ابن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ) صاحب كتاب «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان».
٧ ـ أبو عبد الله عبد الرحمٰن بن علي بن الديبع الشيباني (٨٦٦ ـ ٩٤٤هـ) تحقيق يوسف صديق، الكويت. (معجم ما طبع من كتب السنة ص٦).
٨ ـ الملا علي القاري الهروي المكي (ـ ١٠١٤هـ) له رسالة في أربعين حديثاً من الأحاديث القدسية». مطبوع.
٩ ـ زين الدين عبد الرؤف بن علي المناوي القاهري (٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ) له «الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية». مطبوع وعليه «النفحات السلفية بشرح الأحاديث القدسية» للشيخ محمد منير الدمشقي الأزهري، ط. الرابعة، ١٢٩٣هـ، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، القاهرة.
١٠ ـ الشيخ محمد بن محمود الطربزوني، المغربي (ـ ١٢٠٠هـ). له أيضاً «الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية»، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة.
١١ ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة. قام بجمع أربعمائة حديث قدسي من الكتب الستة والموطأ، وهو مطبوع ومتداول.
هذا. ولكتب الحديث أنواع أخرى كثيرة؛ كالسنن، والمسلسلات، والموضوعات، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك. وسيذكر المؤلف ﷺ كثيراً منها في الفصول القادمة.

* * *

الفصل الحادي عشر

في ذكر الجوامع

وقد عرفت فيما تقدم معنى «الجوامع»(١).

ومُرادي بها هنا: الكتب التي قصد مصنفوها جَمْعَ الأحاديث النبوية فيها مطلقاً. أو جَمْعَ أحاديثَ كتب مخصوصة؛ كالستة، أو العشرة(٢) مثلاً. فمنها:

١ ـ **«جمع الجوامع»**(٣): لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(٤). وهو كبير. أوله: سبحان الذي(٥) مبدئ الكواكب اللوامع. إلخ. ذكر فيه أنه قَصَدَ استيعابَ الأحاديث النبوية. وقسمه قسمين:

الأول: ساق فيه لفظ الحديث بنصه. يذكر من خَرَّجه، ومن رواه، من واحد إلى عشرة أو أكثر، يعرف منه حال الحديث، مرتباً ترتيب اللغة على حروف المعجم(٦).

---

(١) انظر ص١٩٩ أول الفصل العاشر.

(٢) وهي الكتب الستة والموطأ ومسند الإمام أحمد ومسند الإمام أبي حنيفة الذي رتبه أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خسرو البلخي ومسند الإمام الشافعي الذي خرجه أبو العباس الأصم من مسموعه عن الربيع بن سليمان المرادي. وهذه الأربعة هي التي جمع زوائدَ رجالها على الستة الحافظُ ابن حجر في كتابه «تعجيل المنفعة». وجمع رجال العشرة كلهم الحافظُ الحسيني في كتابه «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة».
انظر: تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٥؛ والتذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة ١/ ٣.

(٣) انظر: كشف الظنون ١/ ٥٩٧، وسيحيل إليه المصنف ﷺ عند نهاية المنقول منه.

(٤) ولد (٨٤٩هـ) وتوفي (٩١١م). ترجم لنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» ١/ ٣٣٥ ـ ٣٤٤. وينظر لترجمته أيضاً: البدر الطالع ١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٥؛ الكواكب السائرة ١/ ٢٢٦ وغيرهما. وللدكتور مصطفى الشكعة كتاب «جلال الدين السيوطي» سيرته العلمية ومباحثه اللغوية.

(٥) كذا في كشف الظنون أيضاً. ولكن في جمع الجوامع «الله».

(٦) وهذا القسم يحوي من أول الكتاب إلى الصفحة ١٠٢١ من مصورة الكتاب.

والثاني: الأحاديث الفعلية المحضة، أو المشتملة على قولٍ وفعلٍ أو سبب، أو مراجعة، ونحو ذلك، مرتباً على مسانيد الصحابة. قدَّم العشرة، ثم بدأ بالباقي على حروف المعجم في الأسماء، ثم بالكُنى كذلك، ثم بالمُبْهَمات، ثم بالنساء، ثم بالمراسيل[١]. وطالَعَ لأجله كتباً كثيرةً.

قال في الجامع الصغير: «قصدت في «جمع الجوامع» جَمْعَ الأحاديث النبوية بأسرها»[٢].

قال شارحه المناوي[٣]: «هذا بحسب ما اطَّلع عليه المؤلف، لا باعتبار ما في نفس الأمر، لتعذُّر الإحاطة بها. وإنافتها على ما جمعه الجامعُ المذكور لو تَمَّ. وقد اخترمَتْه المنيةُ قبل إتمامه. وفي تاريخ ابن عساكر عن أحمد: صح من الحديث سبعمائة ألف وكسر. وقال أبو زرعة: كان أحمدُ يحفظ ألف ألف حديث. قال البخاري: أحفظُ مائةَ ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديثٍ غيرِ صحيح. وقال مسلم: صنفتُ الصحيحَ من ثلاثمائة ألف حديث[٤]. إلى غير ذلك»[٥]. انتهى[٦].

«أقول[٧]: هذه الأعداد المذكورة ليست على الحقيقة، وإنما المراد منها معنى الكثرة فقط[٨]. ومَعَ ذلك لا مجال إلى دعوى الإحاطة

---

(١) وهذا القسم الثاني يبدأ من الصفحة ١٠٢١ إلى الصفحة ١٣٠٠ من الجزء الأول، ويشغل الجزء الثاني كله المشتمل على ٨٢٦ صفحة.

(٢) الجامع الصغير بشرحه فيض القدير ١/ ٢٣.

(٣) زين الدين عبد الرؤوف بن علي المناوي (٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ). تقدم ذكره قبل قليل، وله ترجمة في: خلاصة الأثر للمحبي ٢/ ٤١٢؛ البدر الطالع ١/ ٣٥٧؛ معجم المؤلفين ٥/ ٢٢٠.

(٤) سيأتي تخريج هذه الأقوال عند ذكر مؤلفاتهم إن شاء الله.

(٥) فيض القدير ١/ ٢٤.

(٦) أي ما نقله صاحب كشف الظنون عن المناوي، كشف الظنون ١/ ٥٩٧.

(٧) القائل هو صاحب كشف الظنون.

(٨) لا يُوَافَقُ صاحبُ كشف الظنون على هذا القول، ولو أنه قال: إن هذه الأعدادَ محمولةٌ على كثرة الطرق والأسانيد كان ذلك أقربَ.

والاستيعاب، وإن كان من الكتاب، لتعذُّر الوصول إلى جميع المرويات والمسموعات.

ثم إن الشيخ العلامة علاء الدين علي بن حسام الدين الهندي، الشهير بـ«المتقي» المتوفَّى سنة (٩٧٥هـ)[١] رتَّب هذا الكتاب الكبير كما رتَّب الجامع الصغير، وسماه «**كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**». ذكر فيه أنه وقف على كثيرٍ مما دوَّنه الأئمة من كتب الحديث، فلم ير فيها أكثر جمعاً منه، حيث جمع فيه بين أصول الستة[٢] وأجاد، مَعَ كثرة الجدوى، وحسن الإفادة. وجعله قسمين، لكن كان عارياً عن فوائد جليلةٍ؛ منها أنه لا يمكن كشف الحديث إلا إذا حُفِظَ رأس الحديث إن كان قولياً، واسمُ راويه إن كان فعلياً. ومن لا يكون كذلك يعسُرُ عليه ذلك[٣].

فبوَّب أولاً كتاب الجامع الصغير وزوائده وسماه، «**منهج العمال في سنن الأقوال**».

ثم بوَّب بقية قسم الأقوال، وسماه «**غاية العمال في سنن الأقوال**»[٤].

ثم بوَّب قسم[٥] الأفعال من جمع الجوامع، وسماه «**مستدرك الأقوال**».

ثم جمع الجميع في ترتيب كترتيب جامع الأصول وسماه «**كنز العمال**»[٦].

---

(١) ولد في مدينة برهان فور بالهند سنة (٨٨٥هـ)، ومات بمكة المكرمة سنة (٩٧٥هـ). نزهة الخواطر ٤/ ٢٠٩؛ شذرات الذهب ٨/ ٣٧٩؛ أبجد العلوم ٣/ ٢٢١؛ هدية العارفين ٢/ ٧٤٦؛ معجم المؤلفين ٧/ ٥٩.

(٢) كذا في الأصل، وفي كشف الظنون. ولعل الصواب: «أصول السنة».

(٣) كذا ذكره صاحب كشف الظنون عنه، ولكني لم أجد هذا الكلام في مقدمة المطبوع من كنز العمال. والله أعلم.

(٤) في مقدمة كنز العمال «الإكمال لمنهج العمال» ثم مزج بينهما، وسماه «غاية العمال في سنن الأقوال».

(٥) في الأصل: «اسم الأفعال»، والتصويب: «من كشف الظنون».

(٦) الذي يظهر من مقدمة كنز العمال أن مرتبه الشيخ علي المتقي رتبه على عدة مراحل؛ وهي: =

ثم أنتخبه ولخصه، فصار كتاباً حافلاً في أربع مجلدات.

كذا في كشف الظنون[١].

٢ ـ ومنها: «الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور»[٢].

= ١ ـ جمع بين الجامع الصغير وزيادته، ورتَّبه على الأبواب، وسماه «منهج العمال في سنن الأقوال».

٢ ـ ثم بوَّب ما زاد عليه من قسم الأقوال في الجامع الكبيرِ، وسماه «الإكمال لمنهج العمال».

٣ ـ ثم مزج بينهما، وسماه «غاية العمال في سنن الأقوال».

٤ ـ ثم رتَّب قسم الأفعال من الجامع الكبير، وجمع بينه وبين الترتيب السابق، وسماه «كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال».

ولكن الصعوبة التي يواجهها القارئ في هذا الترتيب أن المرتِّب ﷺ لم يدمج أحاديث كل باب أو فصل في سياق واحد على غِرار كتب الصحاح أو السنن، بل حاول أن يحافظ على تميُّز كل كتاب من الكتب الثلاثةَ: منهج العمال، والإكمال، وقسم الأفعال، فيقسم الموضوعَ الواحدَ على عدة فصول، فيذكر في كل فصل الأحاديث القولية من منهج العمال. ثم من الإكمال، ويستمر هكذا حتى ينتهي من جميع فصول ذلك الباب، ثم يأتي بالأحاديث الفعليةِ مقسمةً على الفصول نفسها. وهكذا تفرقت أحاديثُ كل باب، وقلَّت الاستفادةُ من الترتيب. ولعلَّ كِبَرَ حجم الكتاب وعدمَ تيسر نظام البطاقات حال دون تحقيق ذلك.

هذا وقد قامت الهيئة المصرية العامة للكتاب بطبع «جمع الجوامع» مصوَّراً من المخطوطة بدار الكتب المصرية في مجلدين ضخمين. ثم صدرت له طبعاتٌ أخرى، ويعرف «جمع الجوامع» بالجامع الكبير أيضاً.

أما ترتيبه «كنز العمال»، فقد طبع قديماً في حيدرآباد في ثماني مجلدات. ثم طبعته مؤسسة الرسالة في بيروت سنة (١٣٩٩هـ) في ستة عشر مجلداً. وصنعت فهارس في مجلدين.

أما «منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال»، فهو مطبوع في حواشي مسند الإمام أحمد (مصورة المكتب الإسلامي في بيروت). وذكر مؤلفه أنه حذف فيه نحواً من خمسة عشر ألف حديث من الأحاديث المكررة في كنز العمال.

(١) حاشية المسند ١/٦؛ كشف الظنون ١/٥٩٧ ـ ٥٩٨.

(٢) ومؤلف الجامع الأزهر هو الشيخ عبد الرؤوف المناوي، صاحب فيض القدير شرح الجامع الصغير.

وقد طبع هذا الكتاب أيضاً مصوراً من مخطوطته بالقاهرة في ثلاث مجلدات من قِبَلِ الهيئة المصرية للكتاب. مثل «جمع الجوامع».

وقد قام الشيخ أحمد عبد الجواد بجمع «الجامع الصغير» و«زيادته» و«الجامع الكبير» =

قال مؤلفه في خطبة هذا الكتاب ما لفظه: «ومن البواعث على تأليف هذا الكتاب: أنَّ الحافظ الكبير الجلال السيوطي ادَّعى أنه جمع في كتابه «الجامع الكبير» الأحاديثَ النبويةَ، مَعَ أنه قد فاته الثلثُ فأكثرُ، وهذا فيما وصلت إليه أيدينا بمصرَ، وما لم يصل إلينا منها أكثرُ، وفي الأقطار الخارجة عنها من ذلك أكثرُ. فاغترَّ بهذه الدعوى كثيرٌ من الأكابر، فصار كلُّ حديث يُسألُ عنه، أو يريد الكشف عنه، يراجع الجامع الكبير، فإن لم يجده فيه، غلب على ظنِّه أنه لا وجود له، فربما أجاب بأنه لا أصل له.

فعَظُم بذلك الضَّرَرُ، لركون النفس إلى الثقة بزعمه الاستيعابَ، وتوهم أن ما زاد على ذلك لا يوجد في كتاب، فأردت التنبيه على ما فاته[1] في هذا المجموع.

فما كان في الجامع الكبير أكتبُه بالمداد الأسود، وما كان من المزيد فبالمداد الأحمر، وأجعلُ عليه مَدَّةً حمراءَ، ولم أورد فيه مما في الكتب الستة إلا النادرَ؛ لشهرتها، وكثرة تداولها. وسهولة الوقوف عليها، فعمدت إلى جمع الشوارد والاعتناء بالزوائد.

واعتمدت في بيان حال الأسانيد على ما حرَّره جدُّنا من قِبَلِ الأمهات واسطة عقد الحفاظ، زين الدين العراقي[2] وولده شيخ الإسلام ولي الدين العراقي[3]، والحافظ الكبير نور الدين الهيثمي[4]، ومن في طبقتهم؛ فهم

= و«الجامع الأزهر» في كتاب كبير، طبع باسم «جامع الأحاديث».
وقام الشيخ علي حسن علي عبد الحميد بنشر الأحاديث الزائدة من الجامع الأزهر على «الجامع الكبير» أو جمع الجوامع. آخذاً ذلك من طبعة الشيخ أحمد عبد الجواد، وسماه «الدرر اللوامع في زوائد الجامع الأزهر على جمع الجوامع». نشر دار الجيل، بيروت، ١٤٢١هـ.

(١) في الدرر اللوامع: «على بعض ما فاته».
(٢) زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ).
(٣) ولي الدين أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ) طبقات الحفاظ ص٥٤٣.
(٤) نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (٧٣٥ - ٨٠٧هـ). من مؤلفاته مجمع الزوائد وغيره. طبقات الحفاظ ص٥٤١.

المرجِعُ في ذلك والعمدة، وعليهم الاعتماد والعهدة.

ولَمَّا تمَّ هذا المطلبُ، على هذا النمط الأطيب، سميته بـ«الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور».

إلى أن قال: «وهذا أوانُ الشُّروع في المقصود، فأقولُ بعون الملك المعبود، مرتباً على حروف المعجم، لكونه أسهلَ كشفاً وأقومَ، ولأن كلاً من الطلاب لذلك آلَفُ». انتهى[١].

٣ ـ ومنها: «**جامع الأصول لأحاديث الرسول**».

لأبي السَّعَادات مبارك بن محمد، المعروف بابن الأثِير الجَزَرِي الشافعي، المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، ست وستمائة[٢]. أوله:

الحمد لله الذي أوضح لمعالم الإسلام سبيلاً، إلخ. ذكر أنَّ مبنى هذا الكتاب على ثلاثة أركان: الأول في المبادئ، والثاني في المقاصد، الثالث في الخواتيم، وأورد في الأول مقدمةً وأربعةَ فصول. وذكر في المقدمة أن علوم الشريعة تنقسم إلى فرض ونفل، والفرضُ فرضُ عينٍ وفرضُ كفايةٍ، وأنَّ من أصول فروض الكفايات علمَ أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام، وآثار أصحابه التي هي ثاني[٣] أدلة الأحكام، وله أصول وأحكام وقواعدُ واصطلاحاتٌ، ذكرها العلماء، يحتاج طالبُها إلى معرفتها.

كالعلم بالرجال وأساميهم، وأنسابهم وأعمارهم، ووقت وفاتهم.

والعلم بصفات الرواة وشرائطهم التي يجوز معها قَبول روايتهم.

---

(١) الدرر اللوامع في زوائد الجامع الأزهر على جمع الجوامع ص٣٠ ـ ٣١.

(٢) ولد (٥٤٤هـ).

وله ترجمة في: إنباه الرواة ٣/ ٢٥٧؛ التكملة للمنذري ٢/ ١٩١؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ٤٨٨، وغيرها.

وقد طبع «جامع الأصول» أكثر من مرة. منها بتحقيق الشيخ عبد القادر الأرناؤوط، نشر دار الفكر في بيروت، ط. الثانية، في أحد عشر مجلداً بالإضافة إلى مجلدين للفهارس. ويضم (٩٥٢٣) حديثاً.

(٣) في كشف الظنون: «ثانية».

والعلم بمستند الرواة [وكيفية أخذهم الحديث، وتقسيم طُرُقه، والعلم بلفظ الرواة][1] وإيرادهم بما سمعوه، وذكر مراتبه.

والعلمِ بجواز نقل الحديث [بالمعنى، ورواية][2] بعضه، والزيادة فيه، والإضافة إليه ما ليس منه.

والعلمِ بالسَّنَد[3] وشرائطه، والعالي منه والنازل.

والعلمِ بالمُرسَل، وانقسامه إلى المنقطع، والموقوف، والمعضل.

والعلمِ بالجرح والتعديل، وبيان طبقات المجروحين.

والعلمِ بأقسام الصحيح والكذب، والغريب والحسن.

والعلمِ بأخبار التواتُر والآحاد، والناسخ والمنسوخ، وغير ذلك.

فمن أتقنها أتى دار هذا العلم من بابها.

وذكر في الفصل الأول:

انتشار علم الحديث، ومبدأ جمعه وتأليفه.

وفي الفصل الثاني: اختلاف أغراض الناس ومقاصدهم في تصنيف الحديث.

وفي الفصل الثالث: اقتداء المتأخِّرين بالسَّالفين[4]، وسبب اختصار كتبهم وتأليفها.

وفي الفصل الرابع: خلاصة الغرض من جمع هذا الكتاب. قال:

ولَمَّا وقفت على الكتب، ورأيتُ كتاب رَزِين[5] وهو أكبرُها وأعمُّها، حيث حوى الكتب الستة، التي هي أمُّ كتب الحديث وأشهرُها، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع، فلمَّا تتبعتُه وجدتُه قد أودع أحاديثَ في أبوابٍ غيرُ تلك الأبواب أَوْلَى بها، وكرَّر فيه أحاديثَ كثيرةً، وترك أكثرَ منها.

---

(١)(٢) زيادة من كشف الظنون، وجامع الأصول ١/ ٣٧.

(٣) في جامع الأصول «المسند».

(٤) في كشف الظنون «السابقين» وكذا في جامع الأصول ١/ ٤٦.

(٥) رزين بن معاوية العبدري (ت٥٣٥هـ). تقدم ذكره.

فجمعت بين كتابه وبين ما لم يذكر من الأصول الستة. ورأيتُ في كتابه أحاديثَ كثيرةً لم أجدْها في الأصول لاختلاف النُّسَخ والطُّرق[١]. وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري، فناجَتْني نفسي أن أُهَذِّبَ كتابه، وأرتِّبَ أبوابَه، وأُضيفَ إليه ما أسقطه من الأصول، وأُتبِعَه شرحَ ما في الأحاديث من الغريب، والإعراب، والمعنى.

فشرعتُ، فحذفتُ الأسانيد، ولم أُثبت إلا اسمَ الصحابي الذي روى الحديثَ إن كان خبراً. أو اسمَ من يرويه عن الصحابي إن كان أثراً، وأفردتُ باباً في آخر الكتاب يتضمَّنُ أسماءَ المذكورين في جميع الكتاب على الحروف.

وأمَّا متون الحديث، فلم أُثبت منها إلا ما كان حديثاً أو أثراً. وما كان من أقوال التابعين والأئمة، فلم أذكُرْه إلا نادراً. وذكر[٢] رزين في كتابه فقه مالك. ورجَّحْتُ اختيارَ الأبواب على المسانيد، وبنيت الأبواب على المعاني، فكلُّ حديث انفرد بمعنى[٣] أثبته في بابه. فإن اشتمل على أكثر، أوردتُه في آخر الكتاب، في كتاب سميته «كتاب اللواحق».

ثم إنِّي عَمَدْتُ إلى كلِّ كتاب من الكتب المسمَّاة في جميع هذا الكتاب، وفصَّلتُه إلى أبوابٍ وفصول لاختلاف معنى الأحاديث، ولَمَّا كثُر عدد الكتب، جعلتها مرتبةً على الحروف، فأودعتُ كتاب الإيمان وكتاب الإيلاء في الألف. ثم عَمَدْتُ إلى آخر كلِّ حرف، فذكرت فيه فصلاً يُستَدَلُّ به على مواضعِ الأبواب من الكتاب، ورأيتُ أن أُثبِتَ أسماءَ رُواة كلِّ حديثٍ أو أثرٍ على هامش الكتاب حِذاءَ أولِ الحديث، ورَقَمْتُ عن[٤] اسم كل راوٍ علامةَ من أخرج ذلك الحديث من أصحاب الكتب الستة.

---

(١) قال الذهبي: أدخل في كتابه زياداتٍ واهيةً. لو تنزَّه عنها لأجاد. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٥٤.

(٢) في الأصل: «وذكره» وما أثبته من كشف الظنون.

(٣) كشف الظنون «المعنى».

(٤) في كشف الظنون «على» وكذا في جامع الأصول ١/ ٦٢.

وأما الغريب، فذكرته في آخر كلِّ حرف على ترتيب الكتب، وذكرتُ الكلماتِ التي في المتون المحتاجة إلى الشرح، بصورتها على هامش الكتاب، وشرحها حذاءها. انتهى ملخصاً»[١].

[مختصرات جامع الأصول][٢]:

«ولهذا الكتاب العظيم[٣] مختصرات، منها:

١ ـ مختصر أبي جعفر محمد المروزي الإِستَرابَاذِي[٤]، وهو على النسق الذي وُضِع الكتاب عليه. أتمَّه في ذي القعدة سنة اثنتين وثمانين وستمائة. وهو ابن تسع وستين سنة.

٢ ـ ومختصر شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم بن البَارِزِي، الحموي الشافعي، المتوفى سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة[٥].

جرَّدَه عن ما زاده على الأصول من شرح الغريب، والإعراب، والتكرار، وسماه «تجريد الأصول»[٦]. أوله: الحمد لله رب العالمين... إلخ.

ذكر فيه أن المتقدمين لَمَّا اشتغلوا بتصحيح الحديث، وهو الأهم، لم يأت تأليفُهم على أكملِ الأوضاع، فجاء الخَلَفُ الصالح، فأظهروا تلك الفضيلة؛ إما بإيداع ترتيب، أو بزيادة تهذيب؛ منهم الشيخ ابن الأثير، نظر

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦. وهو اختصار شديد لما جاء في مقدمة جامع الأصول ١/ ٣٤ ـ ٦٧.

(٢) إضافة من المحقق للإيضاح.

(٣) الكلام ما زال لصاحب كشف الظنون ١/ ٥٣٦.

(٤) عرف بالقُبَّة، لم يعرف تاريخ وفاته.

له ترجمة في: الجواهر المضيئة ٣/ ٤١٥؛ والطبقات السنية برقم (٢٤٠٠)؛ ومعجم المؤلفين ١٢/ ١٤.

(٥) يعرف بابن البارزي (٦٤٥ ـ ٧٣٨هـ).

له ترجمة في: طبقات الشافعية للسبكي ١٠/ ٣٨٧؛ وطبقات الشافعية للإسنوي ١/ ٢٨٢؛ والسلوك ٣/ ٢٥٠؛ والدرر الكامنة ٤/ ٤٠١؛ والبدر الطالع ٢/ ٣٢٤ وغيرها.

(٦) في الأصل: «تحرير الأصول». وما أثبته من كشف الظنون. ومعجم المؤلفين.

في كتاب رَزِين، واختار له وضعاً أجاد فيه. لكن كان قُصورُ هِمَمِ[١] الناس داعياً إلى الإعراض، فجرَّدَه.

٣ ـ ومختصر الشيخ صلاح الدين خَليل بن كَيْكَلْدِي العَلائي الدمشقي، ثم القدسي، المتوفى سنة إحدى وستين وسبعمائة[٢].

واشتُهر «بتهذيب الأصول».

٤ ـ ومختصر الشيخ عبد الرحمن بن علي، الشهير بابن الدَّيْبَع الشيباني اليمني، المتوفى سنة أربع وأربعين وتسعمائة تقريباً[٣].

وهو أحسنُ المختصرات. سماه «تيسير الوصول إلى جامع الأصول». أوله: الحمد لله الذي يسر الوصول، إلخ.

٥ ـ وللشيخ مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، المتوفى سنة سبع عشرة وثمانمائة[٤] زوائدُ عليه، سماه «تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول». ألَّفه للناصر بن الأشرف[٥]، صاحب اليمن.

٦ ـ وفي غريبه: كتاب لمحب الدين أحمد بن عبد الله الطَّبَرِي، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة[٦].

---

(١) في الأصل: «هم» وما أثبته من كشف الظنون.

(٢) صاحب كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل». وقد تقدم ذكره.

(٣) من تلامذة السخاوي، ولد بزَبيد في اليمن سنة (٨٦٦هـ)، وتوفي بها في رجب (٩٤٤هـ). كما ذكر الغزي في الكواكب السائرة ٢/ ١٥٨. وله ترجمة أيضاً في: شذرات الذهب ٨/ ٢٥٥، البدر الطالع ١/ ٣٣٥، وغيرهما.

(٤) صاحب كتاب «القاموس المحيط» ولد سنة (٧٢٩هـ) في بلدة كارِزين في فارس، ومات في زَبيد باليمن، سنة (٨١٧هـ).
له ترجمة في : إنباء الغمر ٧/ ١٥٩، طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٤/ ٧٩؛ الضوء اللامع ١٠/ ٧٩؛ درة الحجال ٢/ ٣١٧ وغيرها.

(٥) «وكان الأشرف قد تزوج ابنته لمزيد جمالها». الضوء اللامع ١٠/ ٢٨١.

(٦) (٦١٥ ـ ٦٩٤هـ) تقدم ذكره.

٧ ـ ومختصر الشيخ أحمد بن رزق الله الأنصاري الحنفي»[١].
كذا في كشف الظنون[٢].

٤ ـ ومنها: **«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»**، للشيخ الإمام نور الدين علي بن أبي بكر بن سُليمان الهيثمي[٣].

قال في خطبته ما لفظه: «وبعد، فقد كنت جمعت زوائد[٤] مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى المَوْصِلي، وأبي بكر البزَّار، ومعاجم[٥] الطبرانيِّ الثلاثة، رضي الله تعالى عن مؤلفيهم وأرضاهم، وجعل الجنةَ مثواهم، كلٌّ واحد منها في تصنيف مستقلٌّ، ما خلا المعجم الأوسط والصغير؛ فإنهما (في)[٦] تصنيف واحد. فقال لي سيدي وشيخي، شيخ الحُفَّاظ بالمشرق والمغرب، ومفيد الكبار والصغار ومن دونَهم، الشيخُ زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم (بن الحسين)[٧] بن العراقي رضي الله تعالى عنه وأرضاه، وجعل الجنةَ مثوانا ومثواه: «اجمَعْ هذه التصانيفَ واحذِفْ أسانيدها؛ لكي يجتمِعَ أحاديثُ كلِّ بابٍ منها في باب واحدٍ من هذا». فلمَّا رأيتُ إشارتَه إليَّ[٨] بذلك، صرفتُ هِمَّتي إليه، وسألتُ اللهَ تعالى تسهيلَه والإعانةَ عليه. وأسأل (تعالى)[٩] النفع به، إنه قريبٌ مجيبٌ». انتهى كلامه[١٠].

قلت: الحافظ نور الدين علي بن أبي بكر بن سُليمان هذا، «وُلِدَ في رجب سنة (٧٣٥هـ) بالقاهرة، ونشأ بها، وهو مُكثِرٌ سماعاً وشيوخاً، ولم يكن الزين[١١] يعتمدُ في شيءٍ من أموره إلا عليه، وزَوَّجه ابنتَه، ورُزِقَ منها

---

(١) لم أجد له ترجمة.
(٢) كشف الظنون ١/ ٥٣٦.
(٣) سيذكر المصنف ترجمته بعد قليل.
(٤) في الأصل: «بزوائد» وما أثبته من مجمع الزوائد.
(٥) في المجمع: «معاجيم».
(٦) «في» زيادة من المجمع.
(٧) ليس في المجمع.
(٨) في الأصل: «إني» وما أثبته من المجمع.
(٩) زيادة من المجمع.
(١٠) أي كلام الهيثمي في مقدمة مجمع الزوائد ١/ ٧.
(١١) أي زين الدين العراقي.

أولاداً عدةً. وكان عجيباً في الدين، والتقوى والزهد، والإقبال على العلم والعبادة، والمحبة للحديث وأهله. وحدَّث بالكثير، أخذ الناس عنه وأكثروا. مات في سنة (٨٠٧هـ)[١].

قال الحافظ ابن حجر: إنِّي تتبعتُ أوهامَه في مجمع الزوائد، فبلَّغتُه فعاتبني، فتركتُ التَّتَبُّع»[٢].

٥ ـ ومنها: «**جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد**»، للشيخ العلامة محمد بن محمد بن سليمان بن الفاسي بن طاهر السُّوسي، الرُّودَاني المغربي، المالكي، نزيل الحرمين الشريفين[٣].

قال في خطبته ما لفظه: «أما بعد، فهذا «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد». **الأول**: للإمام مجد الدين أبي السَّعَادات المبارك بن محمد بن الأثير الجَزَرِي الموْصلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. جمع فيه ما في تجريد رَزِين بن معاويةَ للأصول الستة بإبدال ابن ماجه بالموطأ، وما نقصه رزين منها. وعزا كلَّ حديث إلى مخرِّجه، سوى ما زاده، أعني ما في تجريد رزين، ولم يجدْه ابنُ الأثير في الأصول الستة، فإنه بيَّض له مكاناً، حتى إذا عثر على مُخرِّجه عزاه إليه فيه. ورتَّبه على ترتيبٍ بديعٍ، لكن لغموض دِقَّة وضعه، واتِّساع حجمه في جمعه، قل أن ينتفع به إلا ذو فكرة ذاكية، وحافظة واعية.

وأما **الثاني**: فللحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سُليمان الهيثمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ. جمع فيه ما في مسند الإمام أحمد، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزَّار، ومعاجم الطبراني الثلاثة، من الأحاديث

---

(١) التاج المكلل ص٣٩٧.
وينظر أيضاً لترجمة الهيثمي: إنباء الغمر ٥/ ٢٥٦؛ لحظ الألحاظ ص٢٣٩، الضوء اللامع ٥/ ٢٠٠؛ طبقات الحفاظ ٥٤١؛ شذرات الذهب ٧/ ٧٠؛ البدر الطالع ١/ ١٤٤١ وغيرها.
وكتابه «مجمع الزوائد» مطبوع ومتداول.

(٢) انظر الجواهر والدُرر ٣/ ١٠١٤.

(٣) سيذكر المصنف ترجمته بعد قليل.

الزائدة على ما في الأصول الستة بجعل ابن ماجه ههنا دون الموطأ. وعقَّبَ كلَّ حديث بالكلام على رُواته تعديلاً وتجريحاً، فجاء حجمُه في ست مجلدات، يتناهز بجامع الأصول.

فتجشَّمتُ هذا الجمع[1] منهما لضيق وُسْعِي عن الإحاطة بكل ما فيهما، فاقتضى الجمع أن أضيف إليهما سنن ابن ماجه. لكن لكونِ جامع الأصول أخرجه من الستة، فلم يذكر ما فيه، وكونِ مجمع الزوائد أدخله، فلم يذكر زوائده، لم يحسُنْ منِّي أن أضيفَ كلَّه إلى الجامع، أو زوائدَه إلى المجمع؛ لأن ذلك كجبرٍ لأحدهما على خلاف مُرادِه، فلهذا أفردتُ زوائدَه وعزوتُها إليه.

ولمَّا كان اختلافُ القوم في سادس الستة: أهو ابن ماجه؟ أو الموطأ؟ أو مسند الدارمي؟ راعيتُ هذا الخلاف، فأضفت لذلك أيضاً زوائد الدَّارمي مفردةً، إلا أن يتَّفق مع ابن ماجه، فأجمعهما. وتكلَّمت على رجالهما تجريحاً وتعديلاً بما في الكاشف للذهبي، وتهذيب التهذيب، والتقريب للحافظ ابن حجر، وغيرها.

ورتَّبته على ترتيب أُصوله، لكونه ألف طبعي، دون ترتيب الجامع، وأينما عثرت على حديث مكرَّر عندهم في أبواب أثبتُّه في أَلْيَقِ تلك الأبواب، وحذفتُه في غيرِها إلَّا لفائدةٍ، أو غفلةٍ منِّي، كما فعل مسلم رحمه الله. وأينما ورد في حكم أو معنى حديثان فأكثر، أو رِوايتا حديث فأكثر، فإني أقتصر فيه على ما هو أكثرُ فائدةً من تلك الأحاديث أو الروايات، وأحذف غيره، إلا إن اشتمل على زيادة، فإني أخلص منه تلك الزيادة، أو أذكره كلَّه. والحديث الذي تعدَّد من أخرجه، أذكرُه بلفظ أحدِهم وسياقه، ثم تارةً أذكر من له اللفظ، وتارةً لا أذكره.

وحيث قلت: «بضعفٍ» مثلاً، فمرادي أنَّ في إسناد ذلك الحديث من

---

(١) في الأصل: «المجمع» والمثبت من جمع الفوائد.

ضُعِّفَ من رُواتِه، لا أنَّ الحديث ضعيف من كلِّ وجه؛ إذ كثيراً ما يكون الرَّاوي ضعيفاً، والحديث يكتنف بما يُرَقِّيه عن الضعف، كتعدُّد طرقه، أو المتابعات، أو الشواهد. أو قلت: «بلينٍ»؛ فالمراد أنَّ فيه من اختُلف فيه: أهو مقبول أو مردود؟ أو «فيه فلان»، فالمراد ذكر اسمه ليُطلب في كتب الرجال لمعرفة حكمه عدالةً أو جرحاً أو جهلاً، ومن لم يذكر اسمه في مجمع الزوائد مِمَّن خفي عليه معرفة حاله، وقال فيه: «وفيه من لم أعرفه»، قلت أنا في عزوه «الفلان بخفاءٍ». وإن لم أذكر شيئاً بعد عزو حديث غير «الجامع»، فذلك الحديث مقبول: حَسَن أو صحيح برجال الصحيح، أو غيرهم.

وحيث قلت: «لأصحاب السنن»، فالمراد سنن أبي داود. والترمذي، والنسائي، دون ابن ماجه، لِمَا مرَّ. أو قلت: «للطبراني»؛ فالحديث في معاجمه الثلاثة: الكبير، والأوسط، والصغير. وما كان من حديث في المجمع أو الدارمي، أو ابنِ ماجه، وكان بعضُ رواته كذَّاباً أو متَّهماً، أو متروكاً، أو منكَراً، فإنِّي لا أُخرجه، لكونه في حكم العدم هنا.

وإذا عبَّر الراوي في صيغة أدائه بنحو: «سمعت النبي ﷺ»، أو «قال»، أو «عن»، قلت أنا بعد ذكر ذلك الراوي: «رفعه» إن كان صحابياً، و«أرسَلَه» إن كان غيره، وأكتبُ فوقَ كلِّ راوٍ «رضي الله عنه» بلا حِبْرٍ، فلا يترك القارئ قراءته، ولا الناسخ ملاحظته، وما سوى ذلك مِمَّا دعت إليه حاجة الاختصار، يكفي في معرفته ممارسة الكتاب إن شاء الله تعالى. انتهى كلامه[١].

ووُلد مؤلف جمع الفوائد سنة تسع وثلاثين وألف. وقيل: سنة سبع وثلاثين بعد الألف. وتوفي يوم الأحد حادي عشر من ذي القعدة سنة (١٠٩٤هـ)[٢].

---

(١) جمع الفوائد ١/٩ ـ ١٠.

(٢) ويعرف بـ الروداني، قال صاحب معجم المؤلفين: «أديب، محدث، مشارك في =

وقد طبع هذا الكتاب في الهند في المطبعة الخيرية الواقعة في ميرته. وقد كتب ناشره ترجمة مؤلف هذا الكتاب في أوله، نقلاً عن «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر» وغيره[1].

٦ - ومنها: «جامع المسانيد»، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر، المعروف بابن كثير الدمشقي، المتوفى سنة أربع وتسعين وستمائة[2].

وهو كتاب عظيم، جمع فيه أحاديث الكتب العشرة في أصول الإسلام، أعني الستةَ والمسانيدَ الأربعة[3].

= الرياضيات، والهيئة، والنحو، والمعاني، والبيان».
ولد بـ«تارودنت» من قرى السُّوس بالمغرب، وتعلم بالمغرب، ورحل إلى الشرق. وجاور بمكة والمدينة، وتوفي بدمشق. من مؤلفاته أيضاً: صلة الخلف بموصول السلف، وغيره. معجم المؤلفين ١١/ ٢٢١.
وينظر لترجمته أيضاً: خلاصة الأثر ٤/ ٢٠٤؛ هدية العارفين ٢/ ٢٩٨؛ إيضاح المكنون ١/ ٣٦٧.

(١) وكان طبعه في الهند سنة (١٣٤٥هـ). وطبع مرة أخرى في المدينة المنورة سنة (١٣٨١هـ)، ثم صدرت طبعة مصورة منها في باكستان في مجلدين. ويضم الكتاب عشرة آلاف ومائة وثلاثين حديثاً (١٠١٣٠) حسب ترقيم الناشر.

(٢) كذا ذكر المصنف تاريخ وفاته نقلاً عن كشف الظنون ١/ ٥٧٣. والصحيح أن الحافظ ابن كثير ولد سنة (٧٠٠هـ)، وتوفي في شعبان سنة (٧٧٤هـ). طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٠ - ٥٣٠.
وينظر أيضاً لترجمته: المعجم المختص للذهبي ص٧٥؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ٨٥؛ الدرر الكامنة ١/ ٣٧٣؛ الدارس في تاريخ المدارس ١/ ٣٦ وغيرها.

(٣) كذا في كشف الظنون ١/ ٥٧٣.
وقد طُبع كتاب الحافظ ابن كثير هذا عن نسخة فيها بعضُ الخرم في سبعة وثلاثين مجلداً، نشر دار الفكر في بيروت سنة (١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م). باسم «جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن». وقد بيَّن مؤلفه في مقدمته أنه جمع فيها أحاديث الكتب الستة ومسند الإمام أحمد ومسند الإمام أبي بكر البزار. ومسند الحافظ أبي يعلى الموصلي. والمعجم الكبير للطبراني وربما زاد عليها. ورتبها على مسانيد الصحابة، ورتبهم على حروف المعجم، وترجم للصحابي الذي له رواية عن رسول الله ﷺ. كما أنه بين الأحاديث التي فيها ضعف شديد. جامع المسانيد ٢/ ١٠. وتضم هذه الكتب حسب تقدير المؤلف أكثر من مائة ألف حديث، وقد أصبحت أقلَّ بعد ضم المكررات بعضها إلى بعض.
وآخر رقم لأحاديث الكتاب في النسخة المطبوعة هو (٣٧٩٧٥) حديثاً. والله أعلم.

٧ ـ [ومنها:[١] «إتحاف الخِيَرة بزوائد المسانيد العشرة»، لأحمد بن أبي بكر البُوصيري، المتوفى (٨٤٠هـ)[٢].

أفرد فيه زوائد مسانيد أبي داود الطيالسي، والحُميدي، ومُسَدَّدٍ، وابن أبي عُمر[٣]، وإسحاقَ بن راهويه، وابنِ أبي شيبة، وأحمدَ بن مَنِيع، وعَبْدِ بن حُمَيْدٍ، والحارث بن محمد بن أبي أسامة، وأبي يعلى الموصلي؛ أي ما زاد من أحاديثها على الكتب الستة. وهو مرتَّبٌ على مائة كتاب[٤].

٨ ـ ومنها: «بحر الأسانيد في صحاح المسانيد»[٥]، للحافظ الإمام الرَّحَّال أبي محمد الحسن بن أحمد السَّمرقندي، المتوفى سنة (٤٩١هـ)[٦].

جمع فيه مائة ألف حديث، لو رُتِّب[٧] وهُذِّب لم يقع في الإسلام مثلُه. وهو ثمانمائة جزء][٨].

---

(١) من هنا إلى آخر هذا الفصل كتب في الأصل بين قوسين، فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري، الكناني القاهري، ولد سنة (٧٦٢هـ) في قرية «أبوصير» في مصر، وتوفي سنة (٨٤٠هـ).
له ترجمة في: إنباء الغمر ٨/ ٤٣١؛ الضوء اللامع ١/ ٢٥١، حسن المحاضرة ١/ ٣٦٣؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٣٣.

(٣) في الأصل: «عمرو» وهو خطأ.

(٤) ذكرها في مقدمة كتابه (١/ ٣٥ ـ ٣٦).
ومؤلفه لما فرغ من تأليف كتابه هذا رأى «أنه طال على الهمم القاصرة تحصيله، وصدهم عنه بسطه وطوله، فاختصره وجرَّده من الأسانيد، وسمَّاه «مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة». وقد طبع هذ المختصر أكثرَ من طبعة. وكذلك الأصل، ولكنه لم يوجد كاملاً، فأكمله محققوه من المختصر.
ويضم الكتاب عشرة آلاف وثلاثمائة حديث (١٠٣٠٠) حسب ترقيم محققي الأصل. نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ في أحد عشر مجلداً.

(٥) في الأصل «الأسانيد» وما أثبته من سير أعلام النبلاء.

(٦) وكانت ولادته في (٤٠٩هـ).
له ترجمة في: المنتخب من تاريخ السياق لنيسابور ص١٨٨؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٣٠؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٠٥؛ طبقات الحفاظ ص٤٥٠؛ شذرات الذهب ٣/ ٣٩٤.

(٧) في السير: فرتب.

(٨) قاله عمر بن محمد النسفي في كتاب «القند في ذكر علماء سمرقند»، فيما ذكره عنه الذهبي =

....

= في السير ١٩/٢٠٦. ولم تقع ترجمته في المطبوع من «القند»؛ لأنه يبدأ من حرف الخاء، وينتهي بحرف الكاف. وهو ما وجد من الكتاب.

٩ ـ ومنها كتاب:

«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية».

للحافظ ابن حجر العسقلاني.

وقد جمع فيه زوائد مسانيد الطيالسي، والحميدي، وابن أبي عمر، ومُسَدَّد، وأحمد بن منيع، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حُميد، والحارث بن أبي أسامة.

وقد وقعت له هذه المسانيد كاملة.

ثم أضاف إليها زوائد مسند إسحاق بن راهويه. وقد وقع له منه على قدر النصف، وأضاف إليها ما فات الهيثمي في مجمع الزوائد من مرويات مسند أبي يعلى الكبير؛ لأن الهيثمي اقتصر على الرواية المختصرة لأبي يعلى. المطالب العالية المسندة ١/٤٧؛ المجردة ١/٤.

فأصبحت مصادرُه أيضاً عشرةً كالبوصيري، ولكنه جمع فيها الزوائد على «الكتب الستة ومسند أحمد» فقط.

ولم يذكر الحافظ ابن حجر زوائد مسند البزار، وأبي يعلى، ومعاجم الطبراني، لأن شيخه وعصريَّه الهيثميَّ سبقه إلى ذلك، «فلم يرد أن يزاحمه».

وقد طبع كتاب المطالب العالية مجرداً من الأسانيد منذ مدة بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، ثم طبعت النسخة المسندة أيضاً أكثر من طبعة. منها طبعة دار الوطن بالرياض، سنة (١٤١٨هـ). في خمس مجلدت، ويضم (٤٦٤١) حديثاً حسب ترقيم المحققين.

١٠ ـ ومن الكتب الحديثه الجامعة.

«المسند الجامع».

للدكتور بشار عواد معروف، جمع فيه أحاديث الكتب الستة ومؤلفات أصحابها الأخرى. فبلغت عشرين مجلداً، واشتملت على ١٧٨٠٢ حديثاً.

* * *

الفصل الثاني عشر

في ذكر كتب السنن

وهي كثيرة:

١ ـ فمنها: «سنن الترمذي».

ويقال لها: «الجامع». ويأتي ذكره مفصلاً في الباب الثاني[١].

٢ ـ ومنها: «سنن أبي داود».

٣ ـ و«سنن النَّسائي».

٤ ـ و«سنن ابن ماجه». وسيأتي ذكرها[٢].

٥ ـ ومنها: «سنن ابن حبان»، الحافظ.

ورتبه علي بن بَلْبَان الفارسي، ترتيباً حسناً، المتوفَّى سنة (٧٣٩هـ) تسع وثلاثين وسبعمائة[٣].

٦ ـ ومنها: «سنن الحافظ أبي علي سعيد بن عثمان بن السَّكَن»، المتوفى سنة (٣٥٣هـ)، ثلاث وخمسين وثلاثمائة[٤].

٧ ـ ومنها: «السنن الكبيرة».

---

(١) أي الباب الثاني من مقدمة تحفة الأحوذي. وقد خصَّه المصنف ﷺ لجامع الترمذي وما يتعلّق به من فوائدَ ومعارف. وانظر أيضاً: الفصل العشرين من هذا الكتاب، الخاص بالكتب الستة.

(٢) سيأتي ذكرها بالتفصيل في الفصل العشرين إن شاء الله تعالى.

(٣) كشف الظنون ١٠٠٣/٢، وكتاب ابن حبان هذا مشهور «بصحيح ابن حبان»، وسيأتي ذكره بالتفصيل في الفصل الثاني والعشرين في ذكر كتب الصحاح غير الستة، إن شاء الله.

(٤) (٢٩٤ ـ ٣٥٣هـ)، أحد رواة الجامع الصحيح عن الفِرَبْرِي، وأول من جلب الصحيح إلى مصر وحدَّث به. ويعرف كتابه «بالصحيح» أو «الصحيح المنتقى»، وسيأتي ذكره في الفصل الثاني والعشرين. وسيترجمه المصنف هناك.

٨ ـ و«الصغيرة» وهما كتابان لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي الخُسْرَوْجِرْدِي البَيْهَقي، المتوفى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة (٤٥٨هـ)[١].

وهما على ترتيب مختصر المُزَني[٢]، لم يصنَّف في الإسلام مثلهما[٣]، روى عنه أبو القاسم زاهر بن طاهر بن محمد الشَّحَّامِي[٤] وغيره[٥].

وصنف الشيخ علاء الدين علي بن عثمان، المعروف بابن التركماني،

---

(١) الخُسْرَوْجِردي، بضم الخاء المعجمة، وسكون السين المهملة، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء «نسبة إلى خُسْرَوجِرد»، قرية من ناحية بَيْهَق، الأنساب ١٢٦/٥ وكان تحرف في أصلنا إلى «الخروجردي».
وقد ولد الإمام البيهقي سنة (٣٨٤هـ). قال الذهبي: بورك له في علمه، وصنَّف التصانيف النافعة. ثم عد مؤلفاته، فقال: «فعمل «السنن الكبير» في عشر مجلدات، ليس لأحد مثله». سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٥ ـ ١٦٦.
ينظر أيضاً لترجمة البيهقي: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص١٠٣، طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/٣٣٢؛ وفيات الأعيان ١/ ٧٥؛ طبقات علماء الحديث لابن عبد الهادي ٣/٣٢٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ١١٣٢ وغيرها.

(٢) أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، المصري، تلميذ الشافعي (١٧٥ ـ ٢٦٤هـ). قال الذهبي: «امتلأت البلاد بمختصره في الفقه، وشرحه عدة من الكبار، بحيث يقال: كانت البكر يكون في جهازها نسخة لمختصر المزني».
له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٢/٤٩٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/٩٣؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ١٢٢ وغيرهما.

(٣) كذا في الرسالة المستطرفة أيضاً «مثلهما». ويبدو أن مصدرهما واحد. وفي كشف الظنون «مثله». وقال السبكي: أما السنن الكبير، فما صنف في علم الحديث مثله، تهذيباً وترتيباً وجودة. الطبقات ٤/ ٩.

(٤) تحرف في الأصل إلى: «الشجاعي» والتصويب من مصادر ترجمته. ولد (٤٤٦هـ)، وتوفي سنة (٥٣٣هـ).
له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٠/٩؛ ميزان الاعتدال ٢/ ٦٤؛ لسان الميزان ٢/ ٤٧٠ وغيرها.

(٥) وقد طبعت «السنن الكبرى» للبيهقي في دائرة المعارف بحيدرآباد في الهند بين (١٣٤٣ ـ ١٣٥٥هـ) في عشر مجلدات، ثم صدرت له طبعات أخرى مصورة منها.
كما طبعت «السنن الصغرى» له في باكستان سنة (١٤١٠هـ) في أربع مجلدات.

الحنفي المتوفى سنة (٧٥٠هـ) خمسين وسبعمائة[١] كتاباً سماه «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» في سِفْرٍ كبير، أوله:

(الحمد لله رب العالمين، والعاقبة للمتقين.. إلخ. ثم قال: هذه فوائد علَّقْتُها على «السنن الكبيرة» للبيهقي أكثرها اعتراضاتٌ عليه، ومناقشاتٌ له، ومباحثاتٌ معه..) إلخ[٢].

ثم لخصه[٣] زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا، الحنفي، المتوفى سنة تسع وسبعين وثمانمائة[٤]. وسماه «ترجيع الجوهر النقي»، ورتَّبه على ترتيب حروف المعجم، وصل فيه إلى حرف الميم[٥].

٩ ـ ومنها: «سنن الحافظ سعيد بن منصور الخراساني»، المتوفى سنة سبع وعشرين ومائتين[٦].

---

(١) له ترجمته في: الدر الكامنة ٣/ ٨٤؛ وتاج التراجم ص٢١١؛ حسن المحاضرة ١/ ٤٦٩، وترجمه تلميذه عبد القادر القرشي في الجواهر المضيئة، ولكنه لم يذكر لقبه «علاء الدين» ولا شهرته «ابن التركماني» ٢/ ٥٨١؛ الترجمة (٩٨٤).

(٢) في الأصل: «اعتراضات عليه ومباحث معه». وما أثبته من الجوهر النقي؛ وكشف الظنون.
وقد طبع كتاب «الجوهر النقي» في حاشية السنن الكبرى للبيهقي من طبعة حيدر آباد.

(٣) أي «الجوهر النقي».

(٤) ولد في محرم (٨٠٢هـ) بالقاهرة، ومات بها سنة (٨٧٩هـ).
له ترجمة في: الضوء اللامع ٦/ ١٨٤؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٢١؛ البدر الطالع ٢/ ٤٥.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٧، وسمى السخاوي كتابه «ترصيع الجوهر النقي» وقال: كتب منه إلى أثناء التيمم. الضوء اللامع ٦/ ١٨٧.

(٦) المكي المجاور، روى عنه الأئمة أحمد بن حنبل، ومسلم وأبو داود وغيرهم.
ترجمه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٨٦ وغيره. وتناول الدكتور سعد بن عبد الله آل حميِّد ترجمته والكلام عن سننه بتفصيل، في مقدمة تحقيقه سنن سعيد بن منصور، وتوسَّع في ذكر مصادر ترجمته. فيمكن الرجوع إليه ١/ ١٧ق ـ ٢٣٠ق.
أما كتابه، فقد وُجِدَ المجلد الثالث منه في إحدى مكتبات تركيا، ونُشر بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي منذ مدة، ثم عثر على هذا الجزء وما بعده إلى آخر الكتاب في مكتبة الشيخ محمد بن سعود الصبيحي بقرية الرين في المملكة العربية السعودية، ويقوم بتحقيقه الدكتور سعد بن عبد الله آل حميِّد بدءاً من حيثُ انتهى الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي. وقد أصدر منه حتى الآن خمس مجلدات، ولو بدأ من الأول لكان أحسنَ، =

١٠ ـ ومنها: «سنن الإمام أبي بكر محمد بن يحيى الهمداني الشافعي»، المتوفى سنة سبع وأربعين وثلاثمائة[١].

قال شيرويه: كأنَّ سننَه لم يُسْبَقْ إلى مثلها[٢].

١١ ـ ومنها: «سنن الحافظ أحمد بن محمد بن علي الهمداني»، المعروف بابن لال[٣].

١٢ ـ ومنها: «سنن القاضي يوسف بن يعقوب البغدادي»[٤]، المتوفى سنة ثمان عشرة وأربعمائة[٥].

١٣ ـ ومنها: «سنن أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله بن مسلم الكَجِّي

= حتى يخرجَ الكتابُ كلُّه على منهج واحد محقَّقاً ومدروساً.
قال صاحب الرسالة المستطرفة: «وهي من مظانِّ المعضَل والمنقطع والمرسَل، كمؤلفات ابن أبي الدنيا» ص٢٧.

(١) كشف الظنون ٢/١٠٠٧؛ الرسالة المستطرفة ص٢٨؛ هدية العارفين ٢/٤٢؛ معجم المؤلفين ١٢/١١٢.

(٢) كذا في الرسالة المستطرفة أيضاً ص٢٨. وشيرويه لعله هو الحافظ أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلمي، صاحب كتاب «الفردوس». ولكن الذهبي ذكر عن شيرويه قولاً يشبه في الكتاب الآتي بعده، والله أعلم.

(٣) في الأصل: «ابن الآل». والتصويب من كشف الظنون ومصادر ترجمته. ونسبه هكذا في كشف الظنون ٢/١٠٠٧ أيضاً.
وقد ترجمه الذهبي في السير، فسماه أحمد بن علي بن أحمد، أبو بكر بن لال الهمداني الشافعي (٣٠٨ ـ ٣٩٠هـ أو بعدها). من شيوخ الدارقطني والبرقاني وغيرهما، وهكذا نسبه في تاريخ بغداد وطبقات السبكي وغيرهما.
وفي ترجمته ذكر الذهبي عن شيرويه، قال: رأيتُ له كتاب السنن؛ ومعجم الصحابة، ما رأيت أحسن منه. سير أعلام النبلاء ١٧/٧٥ ـ ٧٦.
وله ترجمة أيضاً في: تاريخ بغداد ٤/٣١٨؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/١٩ وغيرهما.

(٤) كشف الظنون ٢/١٠٠٧.
وهو أبو محمد يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولاهم، البصري الأصل، البغدادي (٢٠٨ ـ ٢٩٧هـ). قال الذهبي: «صاحب التصانيف في السنن». وقال ابن عبد الهادي: «صاحب السنن». سير أعلام النبلاء ١٤/٨٥ ـ ٨٦؛ طبقات علماء الحديث ٢/٣٧١.

(٥) كذا ذكر تاريخ وفاته في الأصل، تبعاً لكشف الظنون ٢/١٠٠٧، ولكن الصواب أنه توفي في سنة (٢٩٧هـ). كما في تاريخ بغداد ١٤/٣١١ وغيره من مصادر ترجمته.

البصري»[١]، المتوفى سنة اثنتين وتسعين ومائتين[٢].

١٤ ـ ومنها: «سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم»[٣].

١٥ ـ ومنها: «سنن ابن الشجاع»[٤].

١٦ ـ ومنها: «سنن أبي قُرَّة موسى بن طارق»[٥]. ذكره البقاعي في حاشية الألفية[٦].

---

(١) الفهرست لابن النديم ص٣٢٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/٣٢٢؛ المعجم المفهرس لابن حجر ص٤٨؛ بستان المحدثين ص٧٣ وقال: يوجد في هذا الكتاب ثلاثيات كثيرة.
وقال فاروق الخطابي: لَمَّا فرغنا من سماع السنن على الكجِّي، عمل لنا مأدبةً أنفق عليها ألف دينار. سير أعلام النبلاء ١٣/٤٢٣، التذكرة ٢/٦٢٠.

(٢) والكجِّي: نسبة إلى «الكج»، وهو الجِصُّ، لُقِّبَ بذلك؛ لأنه كان بنى داراً بالبصرة، فكان يقول: هاتوا الكج، وأكثر من ذلك، فلقب بالكجي. الأنساب ١١/٥٠.
ولد سنة نيف وتسعين ومائة، وتوفي سنة (٢٩٢هـ) وقد قارب المائة.
له ترجمة أيضاً في: تاريخ بغداد ٦/١٢٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٢٠، وغيرهما.

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٠٧؛ المعجم المفهرس ص٥١.
قال ابن عبد الهادي، وله كتاب في العلل وكتاب في السنن. طبقات علماء الحديث ٢/٦٥. وقال الذهبي: مصنف السنن وتلميذ الإمام أحمد... وقع لنا جزء من البيوع من سننه، ولد في دولة الرشيد، حدث عنه النسائي وغيره. وقال الذهبي أيضاً: لم أظفر بوفاة الأثرم، ومات بمدينة إسكاف، في حدود (٢٦٠هـ) قبلها أو بعدها. سير أعلام النبلاء ١٢/٦٢٣.
وينظر أيضاً: الجرح والتعديل ٢/٧٢؛ تهذيب الكمال ١/٤٧٦؛ المقصد الأرشد ١/١٦١ وغيرها.

(٤) كشف الظنون ٢/١٠٠٧.

(٥) الزَّبيدي، قاضي زبيد. من شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، روى له النسائي. قال الذهبي: ألف سنناً، روى له النسائي وحده، وما علمته إلا ثقة. وقال ابن حجر: صنف كتاب السنن على الأبواب في مجلد رأيته. التهذيب ١٠/٣٥٠، وساق إسناده إليه في المعجم المفهرس ص٤٧.
تهذيب الكمال ٢٩/٨٠؛ سير أعلام النبلاء ٩/٣٤٦؛ الميزان ٤/٢٠٧؛ تهذيب التهذيب ١٠/٣٤٩.

(٦) كشف الظنون ٢/١٠٠٧؛ والنكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي (ت٨٨٥هـ) مخطوط بمكتبة الأوقاف في بغداد. ولها صورة في الجامعة الإسلامية، ولم يتيسر لي الاطلاع عليها.

١٧ ـ ومنها: «سنن الدَّارَقُطْنِيِّ»، وهو الإمام الحجة أبو الحسن علي بن عمر، الشهير بالحافظ البغدادي، المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة(١).

١٨ ـ ومنها: «سُنن الدَّارِميِّ»، [وهو الإمام الحافظ عبد الله بن عبد الرحمٰن بن الفضل بن بهرام التميمي السمرقندي، المتوفى سنة خمس وخمسين ومائتين، يوم التروية، ودفن يوم عرفة، يوم الجمعة، وهو ابن أربع وسبعين سنة](٢).

وقد عدَّ ابنُ الصَّلاحِ سننَ الدَّارميِّ في المسانيد، ووهم في ذلك؛ لأنه مرتَّب على الأبواب، لا على المسانيد. كذا في شرح الألفية(٣).

قال ابن حجر: وأمَّا كتاب السنن المسمَّى بمسند الدارمي، فإنه ليس دون السنن في المرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة، لكان أَوْلَى من ابن ماجه، فإنه أمثلُ منه بكثير(٤).

قال العراقي في «النكت»: واشتهر تسميتُه بالمسند، كما يُسمِّي البخاري «كتاب المسند الجامع» إلا أنَّ مسندَ الدارميِّ كثيرُ الأحاديث

---

(١) كان في الأصل: «وثمانمائة» والتصويب من مصادر ترجمته.
هذا، وسنن الدارقطني مطبوع ومتداول.
وللعلامة محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣ ـ ١٣٢٩هـ) تعليقات عليه، تسمى «التعليق المغني على الدارقطني»، وهي أيضاً مطبوعة مع السنن.
وقد أورد الحافظ ابن حجر أطراف سنن الدارقطني في كتاب «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة».

(٢) كان المصنف رحمه الله قال هنا: (وستأتي ترجمته في الباب الثاني) يعني من مقدمة تحفة الأحوذي. وتوجد للدارمي ترجمة مفصلة هناك. وأخذت منها هذه الترجمة المختصرة لإكمال الموضوع، وكان مولده سنة (١٨١هـ).
وله ترجمة مفصلة في: تهذيب الكمال ١٥/ ٢١٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢١٥؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٢٤ وغيرها. وانظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٥٢.

(٣) التبصرة والتذكرة ١/ ١٠٦؛ التقييد والإيضاح ص٥٦.

(٤) ذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٧٤.

المرسلة والمنقطعة، والمُعضَلة، والمقطوعة. ذكره البقاعي[١].

كذا في «الكشف» ٢/ ٤٣٣[٢].

ومنها السنن الموجودة قبل الصحيحين.

١٩ ـ ومنها: «سنن لابن جُرَيج»[٣].

٢٠ ـ و«سنن لابن إسحاق»، غير سيرته المشهورة[٤].

٢١ ـ و«سنن أبي قُرَّة»[٥]، وهو الحافظ موسى بن طارق الزَّبيدي[٦].

٢٢ ـ وعبد الرزاق بن همَّام الصنعاني، المتوفى سنة إحدى عشرة ومائتين[٧] وغيرها.

---

(١) وهو في التقييد والإيضاح للعراقي ص٥٦. وذكره عنه السيوطي في التدريب ١/ ١٧٤ بشيء من التصرف.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٢.

(٣) توفي سنة (١٥٠هـ) أو بعدها. سبق ذكره في أوائل من دوَّن الحديث.
وذكر له ابن النديم «كتاب السنن» ص٣١٦. وقال: «ويحتوي على مثل ما يحتوي عليه كتب السنن، مثل الطهارة والصيام، والصلاة والزكاة، وغير ذلك». وقال سزكين: «لم نعثر عليه بعد» ١/ ١٣٠.

(٤) قال الذهبي: ولد ابن إسحاق سنة (٨٠هـ). ورأى أنس بن مالك بالمدينة... وهو أول من دوَّن العلم بالمدينة، وذلك قبل مالك وذويه. وكان في العلم بحراً عجاجاً، ولكنه ليس بالمجوَّد كما ينبغي. سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٤.
وله ترجمة أيضاً في: تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٠٥؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٢٦٧ وغيرها.

(٥) تحرف في الأصل إلى: «ابن قرة» والتصويب من كشف الظنون ٢/ ١٠٠٨.

(٦) تقدم ذكره قبل قليل، برقم ١٦.

(٧) وكتابه معروف بـ«المصنف». وذكر سزكين مواضع وجود نُسَخِه ١/ ١٤٤. وقد طبع في الهند في أحد عشر مجلداً، كان أوله في عام ١٣٩٠هـ، ووعد محققه الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي بكتابة مقدمة له فيما بعد، تتضمَّن دراسةً مفصلةً عن الكتاب ومخطوطاته، ولكن لم تصدر المقدمة.
وقد أشار الدكتور سهيل زكَّار إلى هذه الطبعة في مقدمته لكتاب «المغازي» للزهري.
وذكر أن هذا الكتاب الجليل «مصنف عبد الرزاق» خرج محشواً بالأخطاء والتصحيفات، وأن المحقق عجز عن قراءة نص الكتاب.
وأضاف: «ثم قرأت قسم المغازي أكثرَ من مرةٍ، فوجدت أن هذا القسم أصابه تشويهٌ كامل، بحيث تكاد لا تخلو جملةٌ من جُمَلِه من تصحيف أو أكثر» ص٢٢. =

كذا ذكره صاحبُ «النُكت الوفية». كذا في «كشف الظنون»[١].

٢٣ ـ **قلت**: ومن كتب السنن **«سنن الدُّوْلَابي»**.

قال في «التذكرة»: الدُّولابي، الحافظ المتقن، أبو جعفر محمد بن الصَّبَّاح البزَّار، مولى مُزَيْنَة، مصنف «السنن»[٢].

سمع إسماعيل بن زكريا وشَرِيكَ بن عبد الله، وابن أبي الزِّناد، وإسماعيلَ بن جعفر، وهُشيماً، وغيرَهم.

وعنه أحمد وابنُه، وإبراهيمُ الحربي، والبخاري، ومسلم، وأبو داود. وحديثُه في الكتب الستة. . . . وثَّقه أحمدُ. وقال أبو حاتم: ثقة حُجَّة. وقال تمتام: حدَّثنا محمد بن الصبَّاح الدُّولابي الثقةُ المأمون.

وقال ابن حبَّان: وُلِدَ بقرية دَوْلَاب من الرَّيّ[٣].

وقال غيره: كان أحمدُ بنُ حنبل يعظِّمُه، وقال ابنُ معينٍ: ثقةٌ مأمونٌ. وقال يعقوبُ بن شيبةَ: ثقةٌ صاحبُ حديثٍ، عالمٌ بِهُشَيْمٍ.

وقال ابن سعد: مات بالكَرْخ في المحرم سنة سبع وعشرين ومائتين.

= وعلى هذا فإن الكتاب في حاجة إلى إعادة تحقيقه بعد المقارنة بين النسخ المتوفرة منه، وعسى أن تقوم بذلك بعض المراكز العلمية المهتمة بتحقيق كتب التراث ونشرها، وما ذلك على الله بعزيز.

(١) كشف الظنون ٢/١٠٠٨.

(٢) وقال في سير أعلام النبلاء: «مصنف السنن الذي نرويه، في مجيليد». ١٠/٦٧١، وقال ابن حجر: «هو في مجلد لطيف». ثم ذكر إسناده إليه. المعجم المفهرس ص٤٨.

وله ترجمة أيضاً في تهذيب الكمال ٢٥/٣٨٨؛ وطبقات علماء الحديث ٢/٩٦، وقد وصفوه «بمصنف السنن».

وهو غير «الدولابي» صاحب كتاب الكنى.

(٣) ذكره السمعاني فيمن نُسِبَ إلى «عمل الدولاب، أو إلى من كان له الدولاب». وضبطه بضم الدال المهملة، وفي آخرها الباء المنقوطة. وقال: والصحيح في هذه النسبة فتح الدال ولكن الناس يضمُّونها. الأنساب ٥/٤١١.

وقال الحموي: دَولاب بفتح أوله وآخره باء موحدة. وأكثر المحدثين يروونه بالضم، وقد رُوِيَ بالفتح. معجم البلدان ٢/٤٨٥.

رحمه الله تعالى. وقال ولده أحمد: عاش أبي سبعاً وسبعين سنة، غير شهر أو شهرين. انتهى(١).

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٤٤١ ـ ٤٤٢.
ومن كتب السنن أيضاً:
٢٤ ـ «السنن» لابن أبي ذئب، محمد بن عبد الرحمٰن بن المغيرة القرشي العامري، المدني الفقيه (ت١٥٨هـ). كان يُشبَّه بسعيد بن المسيب.
قال الذهبي: «قيل: ألَّف ابنُ أبي ذئب كتاباً كبيراً في السنن». سير أعلام النبلاء ٧/ ١٤٩.
٢٥ ـ «السنن» لأبي إسحاق الفَزَاري، إبراهيم بن محمد بن الحارث (ت١٨٥هـ)، أو بعدها.
ذكر الذهبيُّ في ترجمة محمد بن يعقوب الأصم أنه سمع «السنن» لأبي إسحاق الفزاري، من أبي بكر الصَّاغاني. سير أعلام النبلاء ١٥/٤٥٧.
٢٦ ـ «السنن» للمعافى بن عمران الموصلي.
ولد سنة نيف وعشرين ومائة، وتوفي سنة (١٨٥هـ).
قال الذهبي: قال الحافظ يزيد بن محمد الأزدي في تاريخ الموصل: «صنف المعافى في الزهد و«السنن»؛ والفتن والأدب وغير ذلك». سير أعلام النبلاء ٩/٨١.
٢٧ ـ «السنن» للشافعي، محمد بن إدريس القرشي المطلبي الإمام المعروف (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ). قال البيهقي: وللشافعي كتاب يُسمَّى «كتاب السنن» يشتمل على هذه الكتب (يعني الكتب التي ذكرها من الأم وغيره) وفيه زيادات كثيرة من الأخبار والآثار والمسائل، رواه عنه حرملةُ بن يحيى المصري، وأبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، رحمهم الله. مناقب الشافعي ١/٢٥٥، وفي توالي التأسيس: وحمل عنه حرملةُ كتاباً كبيراً يُسَمَّى «كتاب السنن» ص١٥٥. وسيتحدث المصنف ﷺ في الفصل الثالث والعشرين عن الكتب المعزوَّة إلى الأئمة الأربعة.
٢٨ ـ «السنن» لجعفر بن مبشِّر الثقفي المتكلم المعتزلي البغدادي (ت٢٣٤هـ).
قال الذهبي: كان ـ مع بدعته ـ يُوصَفُ بزهد وتألهُ وعِفَّةٍ. وله تصانيفُ جمَّةٌ وتبحُّرٌ في العلوم، وذكر من مؤلفاته: «كتاب السنن». سير أعلام النبلاء ١٠/٥٤٩، وله ترجمة أيضاً في تاريخ بغداد ٧/١٦٢؛ ولسان الميزان ٢/١٢١.
٢٩ ـ «السنن» للخلال، الحسن بن علي الحلواني، نزيل مكة المكرمة (ت٢٤٢هـ).
ذكر السمعاني في التحبير ١/١٠٤ في ترجمة إسماعيل بن الفضل، ابن الأخشيد السَّرَّاج أن من مسموعاته «كتاب السنن» للحسن بن علي الحلواني الخلال، ووصفه في الأنساب ٤/٢١٤، الحلواني «صاحب كتاب السنن»، وفي ٥/٢٣٩ الخلال «صاحب السنن»؛ سير أعلام النبلاء ١٩/٥٥٦.
=

....

= ٣٠ ـ «السنن الكبرى» للإمام النسائي، وسيأتي الحديث عنه في الفصل العشرين إن شاء الله.

٣١ ـ «السنن» لابن رَزِين الموصلي، العلاء بن أيوب بن رزين.

ترجمه الذهبي، وقال: «صاحب المسند والسنن وغير ذلك». ولم يذكر تاريخ وفاته، ولكن روى عنه يعقوب بن إبراهيم الدورقي (ت٢٥٢هـ) وغيره. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٠.

٣٢ ـ «السنن» للمحاملي، أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل الضبي البغدادي (٢٣٥ ـ ٣٣٠هـ). قال الذهبي: صنف السنن. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٥٩.

٣٣ ـ «السنن» لابن عُقدة، أبي العباس أحمد بن محمد بن سعيد الكوفي (٢٤٩ ـ ٣٣٢هـ) قال الذهبي: كان له كتاب السنن، عظيم، قيل: إنه حِمْلُ بهيمة. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٥٢.

٣٤ ـ «السنن» لابن أيمن، أبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن أيمن القرطبي، رفيق قاسم بن أصبغ في الرحلة (٢٥٢ ـ ٣٣٠هـ). قال ابن الفرضي: ألّف مصنفاً في السنن على تصنيف أبي داود، أخذه الناس عنه. تاريخ علماء الأندلس ٢/ ٥٠، وذكره الذهبي أيضاً في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٤٢.

٣٥ ـ «سنن الصَّفَّار» أبي الحسن أحمد بن عبيد بن إسماعيل البصري الصفار، المتوفى بعد (٣٤١هـ).

قال الذهبي: مؤلف كتاب السنن على المسند الذي يكثر أبو بكر البيهقي من تخريجه في تواليفه. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٣٩. وقد روى أبو الحسن النَّجَّاد عنه سننه. المصدر السابق ١٧/ ٢٤٠.

٣٦ ـ «سنن النَّجَّاد» أبي بكر أحمد بن سلمان البغدادي (٢٥٣ ـ ٣٤٨هـ).

قال الخطيب: «صنف في السنن كتاباً كبيراً». تاريخ بغداد ٤/ ١٩٠.

وقال الذهبي: «صنف ديواناً كبيراً في السنن». سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٣؛ ونحوه في التذكرة ٣/ ٨٦٨.

٣٧ ـ «سنن أبي الشيخ الأصبهاني»، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (٢٧٤ ـ ٣٦٩هـ). ذكر الذهبي من مصنفاته: «كتاب السنن» في عدة مجلدات. وقال: وقع لنا منه: كتاب الأذان، وكتاب الفرائض، وغير ذلك. سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٧٨.

٣٨ ـ «السنن» لأبي الموجه الفَزاري، محمد بن عمرو المروزي (ت٢٨٢هـ). ذكره السمعاني في التحبير ٢/ ٥٤، وقال الذهبي في السير: «صنف السنن والأحكام». ١٣/ ٣٤٨.

٣٩ ـ «سنن التحديث» لصالح بن أحمد الهمذاني (٣٠٣ ـ ٣٨٤هـ). ذكره السمعاني في التحبير ٢/ ١٠١ من جملة ما سمعه من أبي الفضل الأشناني. =

....

= ٤٠ ـ «سنن الهروي» أبي محمد حاتم بن أبي حاتم محمد بن يعقوب الهروي (ت٤٠٤هـ). قال الذهبي: «مؤلف السنن الكبير». سير أعلام النبلاء ١٧/٢٠٩.

٤١ ـ «السنن» للسُّلَمي، أبي عبد الرحمٰن محمد بن الحسين الخراساني النيسابوري الصوفي (٣٣٠ ـ ٤١٠هـ).

قال الخطيب: جمع شيوخاً وتراجمَ وأبواباً، وعمل دوُيرَةً للصوفية، وصنَّف سنناً وتفسيراً. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٥٠.

٤٢ ـ «السنن» للالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور الرازي الطبري (ت٤١٨هـ)، صاحب كتاب «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» المشهور. قال الخطيب البغدادي: «صنف كتاباً في السنن، وكتاباً في معرفة أسماء من في الصحيحين، وكتاباً في شرح السنة». تاريخ بغداد ١٤/ ٧٠.

هذا ولابن النديم توسُّعٌ كبير في ذكر كتب السنن، فهو قلَّما يذكر أحداً من المحدثين إلا ويذكر من مصنفاته «كتاب السنن في الفقه»، فلا أدري هل هذه التسميات من مؤلفيها، أم أنها تعبير من ابن النديم لمحتويات تلك الكتب، والله أعلم.

* * *

الفصل الثالث عشر

في ذكر المسانيد

وهي كثيرة:

١ ـ فمنها: «مسند ابن أبي أسامة» الحارث بن محمد التَّميمي، المتوفَّى سنة اثنتين وثمانين ومائتين[1].

---

(١) وكان مولده في سنة (١٨٦هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ٨/ ٢١٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٢١؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٨٨، وغيرها. وقد تحدث الدكتور حسين أحمد صالح الباكري عن حياته وكتابه «المسند» بالتفصيل في مقدمة تحقيقه للكتاب «بغية الباحث في زوائد الحارث» ١/ ١١ ـ ١٣٢.
أما مسنده، فقد قال الذهبي في ترجمته: «صاحب المسند المشهور، ولم يرتِّبْه على الصحابة، ولا على الأبواب». سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٨٨.
قال الذهبي: «سمعنا جملةً من مسنده». المصدر السابق ١٣/ ٣٨٩. وسمع ابن حجر أيضاً أجزاءً منه، وذكر إسناده إليه في المعجم المفهرس ص١٣٤، وقال: «وهو غير مرتب».
وقال الدكتور الباكري: «والحارث بن أبي أسامة ليس له شرط في مسنده، بل يروي عن الثقات والضعفاء، بل وعن الكذابين؛ مثل: داود بن المحبَّر، فإنه اعتمد عليه في باب ما جاء في العقل... رغم أنَّ حال داود بن المحبر معروفة آنذاك عند النقاد»، إلى أن قال: «ومسند الحارث غالب أحاديثه جياد، وفيه من الضعاف جملة، وفيه من الأحاديث الموضوعة؛ ككتاب العقل الذي وضعه داود بن المحبر. وقد اعتمد على كثير من الضعفاء؛ مثل: الخليل بن زكريا الشيباني، والواقدي وغيرهما». مقدمة تحقيق بغية الباحث ١/ ١٠٤.
ويوجد من مسند الحارث في الوقت الحاضر جزء بعنوان «مسند المشايخ» في المكتبة الظاهرية في أربع عشرة ورقة. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٥٣.
وذكره الشيخ الألباني أيضاً، وذكر له كتاباً آخر في الظاهرية، وهو «حديث علي بن عاصم عن شيوخه». فهرس مخطوطات الظاهرية ص٣٤٠.
واستخرج منه الحافظ أبو بكر أحمد بن يوسف بن خلاد (ت٣٥٩هـ) عوالي حديث الحارث. وهو مطبوع بعنوان «عوالي الحارث بن أبي أسامة»، ويضم (٦٨) حديثاً، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الهليل، طبع الرياض، ١٤١١هـ، ولم يذكر اسم الناشر.
وجمع الحافظ نور الدين الهيثمي (ت٨٠٧هـ) زوائده على الكتب الستة، وسماه =

٢ ـ ومنها: «مسند ابن أبي شيبة»، الإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الواسطي، الكوفي الحافظ، المتوفى سنة خمس وثلاثين ومائتين[1]، وهو كتاب كبير[2].

= «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث». وقد بيّن الهيثمي أن النسخة التي وجدها منه كانت ناقصةً بعض الشيء. بغية الباحث ١٤٦/١. وقد طبع كتاب «بغية الباحث» بتحقيق الدكتور حسين أحمد صالح الباكري، نشره مركز خدمة السنّة والسيرة النبوية بالمدينة المنورة، ط. أولى، ١٤١٣هـ، في مجلدين، وكانت النسخة التي اعتمد عليها المحقق ضاعت منها الأوراق الأخيرة، واستدرك المحقق بعض الأحاديث منها من مصادر اقتبست من مسند الحارث، وضعها في ملحق في آخر الكتاب ٢/ ١٠١٤.

كما جمع البوصيري (ت٨٤٠هـ) زوائده على الكتب الستة ضمن كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، وهو مطبوع.

وكذلك جمع زوائده الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ضمن كتابه «المطالب العالية في زوائد المسانيد الثمانية»، وهو أيضاً مطبوع. وذكر الحافظ إسناده إليه في مقدمته ١/ ٥٢؛ وكذلك في المعجم المفهرس ص١٣٤.

(١) من شيوخ البخاري ومسلم، كان مولده سنة (١٥٩هـ).

له ترجمة في: تهذيب الكمال ١٦/ ٣٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٨٤؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٢؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ١٢٢ وغيرها.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٨.

قال الخطيب: «صنف المسند والأحكام والتفسير». تاريخ بغداد ١٠/ ٦٦. ووصفه الذهبي بأنه «صاحب الكتب الكبار: المسند، والمصنف، والتفسير». سير أعلام النبلاء ١١/ ١٢٢.

وقد تبيّن من تصريح الذهبي أن ابن أبي شيبة له كتاب باسم «المصنف»، وآخر باسم «المسند». وقد روى كلاًّ منهما الحافظ ابن حجر بأسانيدَ مختلفةٍ. وذكرهما في موضعين مختلفين في معجمه؛ فذكر المصنف في ص٥٠، والمسند في ص١٣٥.

والظاهر أن الكتاب الكبير هو «المصنف»، وقد طبع في الهند في الفترة بين ١٣٨٥هـ إلى ١٤٠٣هـ.

ثم صدرت له طبعة أخرى في باكستان، وثالثة في بيروت، ولكن كل هذه الطبعات كانت لا تليق بهذا المصنف العظيم. و كان الكتاب في حاجة إلى إعادة تحقيق وطبع. فقام بذلك بعض طلبة العلم في الآونة الأخيرة وصدرت له طبعتان محققتان.

أما «مسند ابن أبي شيبة» فهو صغير، وقد طبع ما وجد منه مؤخراً عن نسختين ناقصتين، نشرته دار الوطن بالرياض سنة ١٤١٨هـ، ويضم (٩٩٨) حديثاً فقط، مرتباً على أسماء الصحابة. والظاهر أنه ناقص جداً؛ فلا توجد فيه حتى أحاديث المشهورين والمكثرين من الصحابة؛ من أمثال الخلفاء الراشدين وأبي هريرة وعبد الله بن عمر وعائشة رضي الله عنهم وغيرهم.

٣ ـ ومنها: «مسند ابن أبي عاصم» أبي بكر أحمد بن عمرو الشيباني، المتوفى سنة (٢٨٧هـ) سبع وثمانين ومائتين[١] وهو كبير نحو خمسين ألف حديث[٢].

٤ ـ ومنها: «مسند ابن أبي عمر»[٣] أبي عبد الله محمد بن يحيى العَدَني، المتوفى سنة (٢٤٣هـ) ثلاث وأربعين ومائتين[٤].

٥ ـ ومنها: «مسند ابن جُمَيْع»[٥] وهو أبو الحسن[٦] محمد بن

---

(١) صاحب كتاب «السنة» المشهور (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ).
له ترجمة في: الجرح والتعديل ٢/٦٧؛ ذكر أخبار أصبهان ١/١٠٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٤٠، سير أعلام النبلاء ١٣/٣٠ وغيرها.

(٢) قال أبو بكر بن مردويه: حافظ، كثير الحديث، صنف «المسند» والكتب. وقال الذهبي: «حافظ كبير، إمام بارع متَّبع للآثار، كثير التصانيف». السير ١٣/٤٣٠. وقال أيضاً: جُمع جزء فيها (أي في تصانيفه) فيه زيادة على ثلاثمائة مصنف.. من ذلك: «المسند الكبير» نحو خمسين ألف حديث... «المختصر من المسند» نيف وعشرون ألفاً.. إلخ ١٣/٤٣٦.
وقد وجدت لابن أبي عاصم عدة كتب مثل كتاب السنّة، والآحاد والمثاني، والجهاد، وغيرها. وقد طبعت، ولكن «المسند» لا يعرف له وجود في الوقت الحاضر. والله أعلم.

(٣) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «ابن أبي عمرو». وما أثبتُّه من مصادر ترجمته.
وله ترجمة في: التاريخ الكبير ١/٢٦٥؛ والصغير ٢/٣٧٩؛ والجرح والتعديل ٨/١٢٤؛ تهذيب الكمال ٢٦/٦٣٩؛ طبقات علماء الحديث ٢/١٧٠ وغيرها.

(٤) حدث عنه مسلم والترمذي وابن ماجه وغيرهم، توفي بمكة.
قال السمعاني «صاحب المسند» ٢/٥٠١؛ وفي التذكرة: «صنف المسند وعُمِّرَ دهراً، وحج سبعاً وسبعين حجة». ٢/٥٠١؛ وفي السِّير: «صنف المسند». ١٢/٩٦.
وينظر أيضاً: مرآة الجنان ٢/١٤٤؛ العقد الثمين ٢/٣٨٧؛ فتح الباري ٢/٤٠٥؛ فتح المغيث ١/١٠٣؛ طبقات الحفاظ ص٢١٨؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٨؛ هدية العارفين ٢/١٣ وغيرها.
وكان مسنده من مرويات الحافظ ابن حجر كما في المعجم المفهرس ص١٣٢، ولكن لا يعرف له وجود في الوقت الحاضر، ووجد له كتاب «الإيمان». وهو مطبوع.
وقد جمع البوصيري (ت٨٤٠هـ) زوائد مسنده في «إتحاف الخيرة المهرة» وكذا ابن حجر في «المطالب العالية»، وقد صرَّح بأنه وقع له المسند كاملاً ١/٤٧.

(٥) كشف الظنون ٢/١٦٧٨؛ هدية العارفين ٢/٥٩؛ الرسالة المستطرفة ص٥٥.

(٦) «أبو الحسن» هكذا في الأصل وهدية العارفين ومعجم البلدان. وبعض نسخ الأنساب، ولكن في المطبوع من الأنساب والسِّير وكشف الظنون: «أبو الحسين».

أحمد بن محمد بن أحمد بن (يحيى بن عبد الرحمٰن[١]) بن جُمَيْع الغَسَّاني. - وقيل: العسالي[٢] - الحافظ الصَيْدَاني[٣]، ولد سنة ست وثلاثمائة بصَيْدَا، وتوفي سنة اثنتين وأربعمائة[٤].

٦ - ومنها: «مسند ابن راهَوَيْه»[٥] للإمام الحافظ إسحاق، المتوفَّى سنة ثمان وثلاثين ومائتين[٦].

---

(١) كذا في الأنساب ومعجم البلدان واللباب وغيرها. ولكن في السِّير: «عبد الرحمٰن بن يحيى».

(٢) كذا في الأصل. ولم أجده في المصادر الأخرى، وقد يكون ذلك ناتجاً عن التصحيف في بعض المصادر.

(٣) نسبة إلى «صيدا» بلدة على ساحل بحر الروم مما يلي الشام، قريبة من صور. الأنساب ٨/ ٣٥٤. ويقال: «الصيداوي» أيضاً. الأنساب ٨/ ٣٥٧. وصيدا الآن بلدة في لبنان.

(٤) له ترجمة في: الأنساب ٨/ ٣٥٤؛ معجم البلدان ٣/ ٤٣٧؛ اللباب ٢/ ٢٥٣؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٥٢؛ شذرات الذهب ٣/ ١٦٤ وغيرها.
ووصفه الذهبي بـ«صاحب المعجم». السير ١٧/ ١٥٢؛ وفي تاج العروس «صاحب المسند» ٥/ ٧٠، فقيل: إن «المعجم» و«المسند» شيء واحد. وإليه مال محقق معجمه ص٢٩، ونفاه سزكين. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٦٦. وقال في هدية العارفين: صنف «معجم الشيوخ»؛ «مسند في الحديث» ٢/ ٥٩.
وقد طبع «المعجم» باسم «معجم الشيوخ» بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.
ويضم (٣٨٧) شيخاً لابن جميع. روى عن كل واحد منهم حديثاً أو حكايةً أو شعراً.

(٥) فتح المغيث ١/ ١٠٣؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٧٨؛ الرسالة المستطرفة ص٤٩؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٦٤.
وقال الذهبي: «سمع الحسنُ بن سفيان من ابن راهويه أكثر مسنده». سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٥٩، ترجمة الحسن بن سفيان.
وكان هذا المسند في ست مجلدات ضخمة. كما ذكر ابن حجر في المعجم المفهرس وقال: وقع لي شيء يسير منه بالسماع وسائره بالإجازة. ص١٣١. وقال في مقدمة المطالب العالية: إنه وقف منه على قدر النصف.

(٦) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، المروزي، نزيل نيسابور (١٦١ - ٢٣٨هـ) لقِّب أبوه إبراهيم براهويه؛ لأنه ولد في طريق مكة. و«راه» بالفارسية بمعنى «الطريق». و«ويه» أي «وجد».
له ترجمة في: التاريخ الكبير ١/ ٣٧٩؛ تاريخ بغداد ٦/ ٣٤٥؛ تهذيب الكمال ٢/ ٣٧٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٨٥؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٥٨ وغيرها. وللدكتور عبد الغفور =

٧ ـ ومنها: «مسند ابن شيبة» يعقوب الحافظ، وهو أبو يوسف السَّدُوسي[1]، المتوفى سنة (٢٦٢هـ مائتين واثنيتن وستين[2])[3].

جمع فيه مسند العشرة، وابن مسعود، وعمار، وعباس[4] وبعض الموالي، وقيل: إن مسند علي له في خمسة مجلدات، يذكر فيه الصحابيَّ ثم يسوق ترجمته بأسانيده، ثم يسوق أحاديثَه، ويذكر عِلَلَها، ويمكن جمعه على الأبواب مُعَلَّلاً، وهو أحسن؛ فإنه لا يأتي فيه تكرار؛ لأن[5] النظر فيه إلى المتن، فلا يضرُّ[6] الاختلاف في صحابِيِّه على الراوي، بخلاف الأول[7].

= البلوشي كتاب «الإمام إسحاق بن راهويه وكتابه المسند» مطبوع. وقد تناول فيه حياته وكتابه بدراسة مفصّلة.

وقد طبع ما وجد من مسند إسحاق بن راهويه بتحقيق الدكتور عبد الغفور البلوشي، وهو يشمل قطعة من مسند أبي هريرة (٥٤٣) حديثاً، ومسند أم المؤمنين عائشة ﵂ وفيه (١٢٧١) حديثاً، نشرته مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة، ط. أولى، عام ١٤١٠هـ.

وقد تتبّع البوصيري في: كتابه «إتحاف الخيرة المهرة» زوائده على الستة ١/ ٣٣؛ وابن حجر في المطالب العالية ١/ ٥٠ زوائده على الستة ومسند أحمد.

(١) تحرّف إلى الأصل: «الدوسي» والتصويب من مصادر ترجمته.

(٢) إضافة من كشف الظنون ومصادر ترجمته.

(٣) البصري، ثم البغدادي، مولده في حدود (١٨٠هـ).

له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨١؛ طبقات الحنابلة ١/ ٤١٦؛ الديباج المذهب ٢/ ٣٦٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٧٢؛ التذكرة ٢/ ٥٧٧؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٧٦؛ شذرات الذهب ٢/ ١٤٦ وغيرها.

(٤) في الأصل: «ابن عباس» وما أثبته من كشف الظنون وغيره.

(٥) في الأصل: «لأنه» والمثبت من كشف الظنون.

(٦) في الأصل: «فلا يغير» والتصويب من كشف الظنون.

(٧) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٨.

قال الذهبي في السير: «صاحب المسند» الكبير، العديم النظير، المعَلَّل، الذي تم من مسانيده نحوُ ثلاثين مجلداً، ولو كُمِّلَ لجاء في مئة مجلد.

وقال أيضاً: يُخرِّجُ العاليَ والنازل، ويذكر أولاً سيرة الصحابي مستوفاةً، ثم يذكر ما رواه. ويوضح علل الأحاديث، ويتكلم على الرجال، ويجرح ويعدِّل بكلام مفيد عذب شافٍ، بحيث إن الناظر في مسنده لا يَمَلُّ منه. ١٢/ ٤٧٨. =

٨ - ومنها: «مسند أبي داود»، وهو سُليمان بن داود الطَّيَالِسي، المتوفى سنة أربع ومائتين[١].

قيل: وهو أول من صنَّف في المسانيد.

والذي حمل قائل هذا القول تقدُّمُ عصرِه على أعصار من صنَّف المسانيد، وظن أنه هو الذي صنَّفه[٢]. وليس كذلك، فإنه ليس من تصنيف أبي داود، وإنما بعض الحفاظ الخراسانيين جمع فيه ما رواه يونس[٣] بن

= قال الخطيب: قال الأزهري: وبلغني أن يعقوب كان في منزله أربعون لحافاً، أعدَّها لمن كان يبيت عنده من الورَّاقين لتبييض المسند ونَقْلِه. ولزمه على ما خرج من المسند عشرةُ آلاف دينار. قال: وقيل لي: إن نسخةً بمسند أبي هريرة شُوهدت بمصر، فكانت مائتي جزء.

قال الأزهري: ولم يصنف يعقوب المسند كلَّه، وسمعت الشيوخ يقولون: لم يتم مسند معلَّلٌ قط.

قال الخطيب: والذي ظهر ليعقوب: مسند العشرة، وابن مسعود، وعمار، وعُتبة بن غزوان، والعباس، وبعض الموالي. هذا الذي رأينا من مسنده فحسب. تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨١؛ وعنه سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٧٨.

قال الذهبي: ما صُنِّفَ مسندٌ أحسن منه، ولكنه ما أتمَّه. التذكرة ٢/ ٥٧٧.

وقال أيضاً: وبلغني أنه شُوهد له مسند عليٍّ في خمسة أسفار. التذكرة ٢/ ٥٧٧؛ السير ١٢/ ٤٧٨. وقع لي جزءٌ واحدٌ من مسند عمار له. السِّير ١٢/ ٤٨٩.

وكان من مرويات الحافظ ابن حجر: الجزء الثاني من مسند طلحة بن عبيد الله منه. المعجم المفهرس ص١٤٣؛ والجزء الأول من مسند عمار بن ياسر. ص١٤٤.

قلت: وقد طبع جزء صغير من هذا المسند بعنوان «مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» في بيروت سنة ١٩٤٠م، ثم في سنة ١٤٠٥هـ. وهذه الطبعة الأخيرة بتحقيق كمال يوسف الحوت، نشرته مؤسسة الكتب الثقافية في بيروت، ويشتمل على (٣٨) حديثاً فقط.

ولا يعرف في الوقت الحاضر وجودٌ لأيِّ جزءٍ آخرَ من المسند سوى هذا المطبوع. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢٣.

(١) من شيوخ الإمام أحمد وعلي بن المديني وغيرهما.

له ترجمة في: معرفة الثقات للعجلي ١/ ٤٢٧؛ تهذيب الكمال ١/ ٤٢٧؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٥٠٦؛ سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٧٨ وغيرها.

(٢) في الأصل: «صنفها»، والتصويب من كشف الظنون.

(٣) في الأصل: «يوسف»، والتصويب من كشف الظنون والمصادر الأخرى.

ويونس هذا هو أبو بِشرٍ العجليُّ الأصبهاني، كتب عنه ابن أبي حاتم وآخرون ووثَّقه، مات (٢٦٧هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٩٦.

حبيب خاصَّةً عن أبي داود[١]. ولأبي داود من الأحاديث التي لم تدخل هذا المسند قَدْرُه أو أكثرُ، كما ذكره البقاعي في حاشية الألفية[٢].

٩ ـ «ولأبي عوانة» يعقوب بن إبراهيم بن يزيد الإسفرايني النيسابوري، المتوفى سنة ست عشرة[٣]، وثلاث مائة[٤].

١٠ ـ «ولأبي يَعلى المَوصلِي» المتوفى سنة سبع وثلاثمائة[٥].

---

(١) ذكر نحو هذا الكلام السيوطي أيضاً في تدريب الراوي ١/ ١٧٤، نقلاً عن العراقي، ثم قال: وشذَّ عنه كثير منه ١/ ١٧٥.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٩.
وقال الذهبي: سمع يونس بن حبيب عدَّةَ مجالس مفرَّقة، فهي المسند الذي وقع لنا.
وقال أبو بكر الخطيب: قال لنا أبو نعيم: صنف أبو مسعود الرازي ليونس بن حبيب مسند أبي داود. سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨٢ ترجمة الطيالسي.
وقال الزركشي: ليس المسندُ له، وإنما هو ليونسَ بن حبيب بن عبد القاهر العجلي، سمعه في أصفهان منه، فنسبه إليه... النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/ ٣٤٨.
وقال السخاوي: هذا المسند يسيرٌ بالنسبة لما كان عنده، فقد كان يحفظ أربعين ألف حديث. والسبب في ذلك عدم تصنيفه هو له، إنما تولَّى جمعه بعضُ الحُفَّاظ الأصبهانيين من حديث يونس بن حبيب الراوي عنه. فتح المغيث ١/ ١٠٣.
وقد طُبع مسند الطَّيالسي في حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢١هـ، ثم صدرت منه طبعاتٌ مصورة عديدة، ويضم (٢٧٦٧) حديثاً فقط حسب ترقيم الناشر.
ورتَّبه الشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن الساعاتي، على الأبواب الفقهية، وسمّاه «منحة المعبود بترتيب مسند أبي داود». مطبوع.
وأدخل البوصيري زوائدَ مسند الطيالسي على الكتب الستة في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» ١/ ٣٦؛ وكذا ابن حجر زوائده على الستة ومسند أحمد في كتابه «المطالب العالية» ١/ ٤٧.

(٣) في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «ثلاث عشرة»، والتصويب من مصادر ترجمته: سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤١٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٨٧ وغيرهما.

(٤) تقدم ذكره عند ذكر المستخرجات على صحيح مسلم.
ويضاف إلى ما ذكر هناك:
قال ابن عبد الهادي: صاحب الكتاب المخرَّج على صحيح مسلم، وله فيه زيادات. طبقات علماء الحديث ٢/ ٩١. وقال الذهبي في ترجمة الإمام مسلم ضمن ذكر المستخرجات على صحيحه، وأبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني. وزاد في كتابه متوناً معروفةً، بعضُها ليِّنٌ. السير ١٢/ ٥٦٩.

(٥) أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي المَوْصِلي، صاحب المسند والمعجم، =

قال إسماعيل بن محمد التَّيْمِيُّ[١]: المسانيد كلُّها كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر، فيكون مجمَعَ الأنهارِ[٢].

١١ ـ ومنها: «**مسند أبي العباس السَّرَّاج**»، محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحافظ النيسابوري، المتوفى سنة ثلاث عشرة وثلاث مائة[٣].

= من شيوخ ابن حبان وغيره (٢١٠ ـ ٣٠٧هـ).
له ترجمة في: ثقات ابن حبان ٨/ ٥٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٢٨؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٧٤ وغيرها.

(١) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «التميمي». والتصويب من المصادر الأخرى، وهو إسماعيل بن محمد بن الفضل التَّيميُّ الأصبهاني، الملقب بقوام السنّة (٤٥٧ ـ ٥٣٥هـ) صاحب كتاب «دلائل النبوة»، و«الترغيب والترهيب» وغيرهما. مترجم في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٠.

(٢) ذكره أيضاً ابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ٢/٤٢٨؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٨٠. قال أبو سعد السمعاني: سمعتُ إسماعيلَ بن محمد بن الفضل التيميَّ الحافظ يقول: قرأتُ المسانيدَ كمسند العدني، ومسند أحمد بن منيع وهي كالأنهار، ومسند أبي يعلى كالبحر يكون مجتمع الأنهار.
قال الذهبي: صدق، ولا سيّما «مسنده» الذي عند أهل أصبهان من طريق ابن المقرئ عنه، فإنه كبير جداً، بخلاف «المسند» الذي رويناه من طريق أبي عمرو بن حمدان عنه، فإنه مختصر. السير ١٤/ ١٨٠.
وقد طبع هذا المسند الصغير في أربعة عشر مجلداً بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد، نشر دار المأمون للتراث بدمشق، ويشتمل على (٧٥٥٥) حديثاً.
وجمع الإمام الهيثمي (ت٨٠٧هـ) زوائده على الكتب الستة، وأضاف إليه شيئاً من المسند الكبير لأبي يعلى أيضاً، وسماه «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي». وقد طبع أيضاً في مجلدين (أربعة أجزاء) بيروت سنة ١٤١٣هـ، ويضم (٢٠٣٠) حديثاً حسب ترقيم المحقق. ثم أدخلها الهيثمي في مجمع الزوائد أيضاً.
أما «المسند الكبير» لأبي يعلى، فقد تتبّع الحافظُ ابنُ حجر ما فات الهيثميَّ من زوائده، فأدخله في كتابه «المطالب العالية».
كما أدخل البوصيري «زوائد المسند الكبير» في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة» كما ذكر في مقدمته ١/ ٣٣.

(٣) وكان مولده في سنة (٢١٦هـ)، حدَّث عنه البخاري ومسلم بشيء يسير خارج الصحيحين.
له ترجمة في: تاريخ بغداد ١/٢٤٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٤٧؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٣٨٨ وغيرها.
قال ابن عبد الهادي: صاحب «المسند» و«التاريخ». وقال الذهبي: «صاحب المسند الكبير» على الأبواب، والتاريخ، وغير ذلك.

وهو على الأبواب، ذكره ابن حجر في المعجم[(١)].

١٢ ـ ومنها: «مسند أبي هريرة» للإمام المحدث أبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري، السِّمسار، المتوفى (بعد)[(٢)] سنة (٢٨٢هـ) اثنتين وثمانين ومائتين[(٣)].

١٣ ـ ومنها: «مسند الإمام أبي عبد الرحمٰن بَقِيِّ بن مَخْلَدٍ القُرطبيّ» الحافظ، المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين[(٤)].

قال ابن حزم: روى فيه عن ألفٍ وثلاثمائة صحابيٍّ ونيِّفٍ، ورتَّبه على أبواب الفقه، فهو مسندٌ ومصنَّفٌ، ليس لأحد مثلُه. انتهى[(٥)].

---

(١) كشف الظنون ٢/١٦٧٩؛ وهو في المعجم المفهرس ص٤٢. وقال: وهو مرتَّب على الأبواب أيضاً، ولم يُوجَدْ منه إلا الطهارةُ والصلاةُ، وما مَعَها في أربعةَ عشرَ جزءاً. وتوجد أجزاءٌ من مسنده في الظاهرية كما في فهرس الألباني ص٤٠٠، قد طبعت في باكستان بتحقيق الشيخ إرشاد الحق الأثري، حفظه الله.

(٢) زيادة من كشف الظنون ٢/١٦٧٩.

(٣) و«العسكري» نسبة إلى مدينة عسكر مُكْرَم، قريبة من البصرة، ترجمه الذهبي في السِّير، وقال: مؤلف مسند أبي هريرة. ولم يذكر تاريخ وفاته، إنما ذكر أنه قدم البصرة سنة ٢٨٢هـ. سير أعلام النبلاء ١٣/٣٠٥.

وجزء من «مسند أبي هريرة» كان من مسموعات الحافظ ابن حجر كما ذكر في المعجم المفهرس ص١٤٦. وقسم منه موجود بالمكتبة الظاهرية كما في تاريخ التراث العربي ١/٢٥٣؛ وفهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية للألباني ص٤٨٤.

(٤) وقع في الأصل: «سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة»، والتصويب من كشف الظنون ٢/١٦٧٩ ومصادر ترجمته الأخرى.

وولد في حدود سنة (٢٠٠هـ) أو قبلها بقليل. قال الذهبي: كان إماماً مجتهداً صالحاً ربانياً صادقاً مخلصاً، رأساً في العلم والعمل، عديمَ المثل، منقَطِعَ القرين، يُفتي بالأثر ولا يقلد أحداً. سير أعلام النبلاء ١٣/٢٨٦.

وقال ابن عبد الهادي: مولده في رمضان سنة (٢٠١هـ). طبقات علماء الحديث ٢/٣٣٤؛ وهو كذلك في تاريخ علماء الأندلس ١/٩٢.

(٥) كشف الظنون ٢/١٦٧٩؛ وكلام ابن حزم هذا ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء أيضاً ١٣/٢٩١، وآخره فيه: وما أعلم هذه الرتبةَ لأحدٍ قبلَه. وهو بنحوه في: جذوة المقتبس ص١٧٧؛ وبغية الملتمس ص٢٤٥؛ والصلة ١/١١٧.

وقال طاهر بن عبد العزيز الأندلسي: حملت مع نفسي جزءاً من مسند أبي عبد الرحمٰن =

١٤ ـ ومنها: «مسند الإمام أبي محمد عبد بن حُميد الكَشِّي»، المتوفى سنة (٢٤٩هـ) تسع وأربعين ومائتين(١).

١٥ ـ ومنها: «مسند الإمام أبي يوسف»(٢).

= بقي بن مخلد إلى المشرق، فأريته محمدَ بن إسماعيل الصائغ، فقال: ما اغترف هذا إلا من بحر علم، وعَجِبَ من كثرة علمه. تاريخ علماء الأندلس ١/ ٩٢؛ السير ١٣/ ٢٨٧.

وقال ابن الفَرَضي: ولبقيِّ بنِ مَخْلَدٍ تفسيرُ القرآن؛ ومسندُ النبي ﷺ ليس لأحد مثله. تاريخ علماء الأندلس ١/ ٩٢؛ وعنه السِّير ١٣/ ٢٨٧.

ووصفه الذهبي بـ«صاحب التفسير والمسند اللذَيْن لا نظيرَ لها». السِّير ١٣/ ٢٩٤، وذكر أن عنده «مجلدين من مسنده».

وذكر ابن حجر أيضاً إسناده إلى بقي بن مخلد لمسنده في المعجم المفهرس ص١٣٥.

وقد رتَّب ابن حزم أسماء الصحابة الذين روى بقي بن مخلد أحاديثَهم في مسنده حسب عدد مرويات كلِّ واحد منهم، مثل أصحاب الألوف، أصحاب الألف، أصحاب المائتين وغيرها، حتى أصحاب الواحد. وهو مطبوع ضمن كتاب «جوامع السيرة» الرسالة الثانية ص٢٧٥ ـ ٣١٥، ثم طبع باسم «بقي بن مخلد القرطبي ومقدمة مسنده» مع مقدمة للدكتور أكرم ضياء العمري، كما طبع مفرداً باسم «أسماء الصحابة الرواة وما لكل واحد من العدد».

(١) ولد بعد (١٧٠هـ). حدَّث عنه مسلمٌ والترمذي، والبخاري تعليقاً. قال ابن ماكولا: «الكِسِّي» بالسين المهملة، ينسبون إلى «كِس» بلد يقارب سمرقند، والعراقيون وغيرهم يقولونه بفتح الكاف، وربما صحَّفه بعضهم، فقاله بالشين المعجمة، وهو خطأ. الإكمال ٧/ ١٨٥؛ اللباب ٣/ ٩٨.

وقال الذهبي: الكِسِّي. ويقال له: الكَشِّي بالفتح والإعجام، ويقال: اسمه عبد الحميد.

له ترجمة في: تهذيب الكمال ١٨/ ٥٢٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢١٤؛ السِّير ١٢/ ٢٣٥.

قال ابن عبد الهادي: مصنف «المسند الكبير»، و«التفسير» وغير ذلك. وذكر الذهبي أنه وقع له المنتخب من مسنده. السِّير ١٢/ ٢٣٥ ثم قال: وقع لنا المنتخب عالياً، ثم لصغار أولادنا. ١٢/ ٢٣٦.

وقال ابن حجر: مسند عبد بن حميد بن نصر الكِسِّي، ويُسَمَّى المنتخب، وهو القدر المسموع لإبراهيم بن خُزيم من عنده، وهو أعلى المسانيد التي وقعت لي. المعجم المفهرس ص١٣٤.

وأفاد ابن حجر أن للذهبي منتخباً من المسند المذكور، وقد سمعه ابن حجر أيضاً. المصدر السابق ص١٣٤.

وقد طُبع المنتخب من مسند عبد بن حميد بتحقيق مصطفى بن العدوي شلباية، وكذلك بتحقيق صبحي البدري السامرائي، ويضم (١٥٩٢) حديثاً.

(٢) «مسند الإمام أبي يوسف». هكذا ذكره صاحب كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠ ولم يضف إليه شيئاً. =

١٦ ـ ومنها: «مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل»، المتوفى سنة (٢٤١هـ) إحدى وأربعين ومائتين، يشتمل على ثلاثين ألف حديث، في أربعة وعشرين مجلداً، من نسخة الوقف بالمستنصرية. وسيأتي ذكره مفصلاً[١].

١٧ ـ ومنها: «مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي»، المتوفى سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة[٢].

١٨ ـ ومنها: «مسند الإمام موسى بن جعفر الكاظم»[٣]. رواه أبو نعيم الأصبهاني، وروى عنه المسندَ موسى بنُ إبراهيم[٤].

١٩ ـ ومنها: «مسند أنس بن مالك» لأبي جعفر محمد بن الحسين بن موسى الحُنَيْنِي[٥].

= فإن كان يقصد الإمام أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، صاحب الإمام أبي حنيفة (١١٣ ـ ١٨٢هـ) فله كتاب «الآثار» مطبوع. وقد رواه يوسف بن أبي يوسف عن أبيه عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله، وأضاف مروياتهِ إلى مروياتِ الإمام، ولا سيّما إذا وافَقَه في شيوخه، واشتهر بكتاب «الآثار» لأبي يوسف، وبـ«مسند أبي يوسف»، ويسمَى «نسخة أبي يوسف».

وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٨/ ٥٣٥؛ الجواهر المضيئة ٣/ ٦١١ وغيرهما. ومِمَّن يُكنى بأبي يوسف من أصحاب المسانيد: أبو يوسف يعقوب بن شيبةَ. وقد تقدم ذكره برقم (٧)، وكذلك أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الدَّوْرَقي (ت٢٥٢هـ)؛ كما في الرسالة المستطرفة ص٥٢.

(١)(٢) سيأتي ذكرهما في الفصل الثالث والعشرين.

(٣) ولد سنة (١٢٨هـ) بالمدينة، ونزل بغداد ومات (١٨٣هـ).
له ترجمة في: تهذيب الكمال ٢٩/ ٤٣؛ سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٧٠؛ تهذيب التهذيب ١٠/ ٣٣٩ وغيرها.

(٤) كشف الظنون ٢/ ٣٦٨٢. وهو من مرويات الحافظ ابن حجر كما في المعجم المفهرس ص١٤٣، عن طريق موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن آبائه.

(٥) توفي سنة (٢٧٧هـ). قال الدارقطني: صنف مسنداً وحدَّث به، وكان ثقةً صدوقاً، حدَّث عنه جماعة من شيوخنا. تاريخ بغداد ٢/ ٢٢٦؛ الأنساب ٤/ ٢٩٣. وقال الذهبي: «صاحب المسند»: وقع لنا مسند أنس من مسنده. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٣، وهو من مرويات الحافظ ابن حجر في جزأين؛ المعجم المفهرس ص١٤٧.

٢٠ ـ ومنها: «مسند الأوزاعي»(١).

٢١ ـ ومنها: «مسند البزَّار»(٢). وزوائده على مسند أحمد والكتب الستة للحافظ ابن حجر العسقلاني، لخَّصه من تصنيف شيخه الحافظ أبي الحسن الهيثمي، أوله: «الحمد لله حمداً كثيراً..» إلخ. وبعدُ، فإنني لَمَّا علَّقتُ الأحاديثَ الزائدةَ على الكتب الستة في مسند الإمام أحمد من جَمْعِ شيخنا الإمام أبي الحسن الهيثمي، ووقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار لأبي الحسن المذكور على الكتب الستة. فرأيت أن أُفْرِدَ من تصنيفه ما أفرده أبو بكرٍ المذكورُ، عن الإمام أحمد، وفرغت منه في عشرين من شعبان سنة

(١) الإمام المعروف (٨٨ ـ ١٥٧هـ) تقدم ذكرُه؛ ومسنده هكذا ذكره صاحب كشف الظنون ٢/ ١٦٨٢، ولم يُضِفْ إليه شيئاً. وكان الأوزاعيُّ من أوائل من صنَّف في الحديث كما سبق. قال الوليد بن مسلم: احترَقَتْ كتبُ الأوزاعي زمن الرَّجفة، ثلاثة عشر قنداقاً.. إلخ. سير أعلام النبلاء ٧/ ١١٥.

(٢) أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، البزار، ولد سنة نيِّف وعشرة ومائتين، وتوفي بالرملة سنة (٢٩٢هـ).

له ترجمة في: طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٦٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤؛ ميزان الاعتدال ١/ ١٢٤؛ لسان الميزان ١/ ٢٣٧؛ شذرات الذهب ٢/ ٢٠٩ وغيرها.

قال الخطيب: صنَّف المسند، وتكلَّم على الأحاديث وبيَّن عِلَلَها. تاريخ بغداد ٢/ ٣٣٤؛ الأنساب ٢/ ١٩٥.

وينظر أيضاً: فهرسة ابن خير ص١٣٨؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٥٤ وسمَّاه «المسند الكبير المعلَّل» كما في التذكرة ٢/ ٦٥٤؛ الميزان ١/ ١٢٤، وفيه «المسند الكبير»، وقد سمع ابنُ حجر مسندَه الصغيرَ والكبيرَ كليهما. المعجم المفهرس ص١٣٩.

قال ابن كثير: ويقع في مسند الحافظ أبي بكر البزار من التعاليل ما لا يُوجَدُ في غيره من المسانيد. الباعث الحثيث ص٦٤.

وقال الهيثمي: رأيت مسند الإمام أبي بكر البزار المسمَّى بـ«البحر الزخار» قد حوى جملةً من الفوائد الغزار.. إلخ.

وقد بدأ الأخ الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله رحمه الله بتحقيق «البحر الزخار المعروف بمسند البزار» وصدر الجزء الأول منه في عام (١٤٠٩هـ)، نشر مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، حتى وصل إلى الجزء التاسع في عام ١٤١٨هـ.

وقد توفاه الله في ليلة التاسع والعشرين من شهر رمضان المبارك في سنة ١٤١٨هـ نفسها، ولم يتم طبع الكتاب بعد.

(٨٠٨هـ) ثمان وثمانمائة[(١)].

٢٢ ـ ومنها: «مسند الحسن بن سفيان»[(٢)].

٢٣ ـ ومنها: «مسند الحُلْوَاني»[(٣)]، [هو الحافظ أبو محمد الحسن بن علي الحُلْواني، المتوفى بمكة سنة (٢٤٢هـ)][(٤)].

٢٤ ـ ومنها: «مسند الحُمَيديِّ»، [هو الحافظ أبو بكر عبد الله بن الزُّبير المكي، المتوفى سنة (٢١٩هـ)][(٥)].

---

(١) وقد طبع كتاب الهيثمي «كشف الأستار عن زوائد البزار» بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، كما طبع كتاب ابن حجر «مختصر زوائد البزار» أيضاً بتحقيق صبري عبد الخالق أبو ذر، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٢هـ.

(٢) في الأصل: «حسن» وما أثبتُّه من مصادر ترجمته. وهو أبو العباس الشيباني الخراساني النَّسَوي (٢١٣ ـ ٣٠٣هـ).
له ترجمة في: الأنساب ١٣/ ٩٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٤؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٥٧ وغيرها.
قال السمعاني: صنف المسند الكبير، والجامع، والمعجم؛ الأنساب ٢/ ٦٠ «البالوزي»، وذكر مسنده أيضاً: ابن عبد الهادي؛ والذهبي في السِّير؛ وفي التذكرة ٢/ ٧٠٣؛ والميزان ١/ ٤٩٢ وغيرهم. وكان من مرويات الحافظ ابن حجر كما في المعجم المفهرس ص١٣٨.
ولم يذكر سزكين ١/ ٢٧٠ وجوداً لمسنده الآن، وإنما يُوجد له كتاب «الأربعين»، وقد طبع بتحقيق محمد بن ناصر العَجْمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

(٣) بضم الحاء المهملة وسكون اللام، والنون بعدِ الواو والألف، نسبة إلى بلدة حُلْوَان، وهي آخر حد عرض سواد العراق مِمَّا يلي الجبال. الأنساب ٤/ ٢١٤.

(٤) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٢.
وله ترجمة في: تاريخ بغداد ٧/ ٣٦٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ١٩٨؛ تهذيب الكمال ٦/ ٢٥٩؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٩٨ وغيرها.
قال السمعاني «صاحب كتاب السنن»، وقال ابن عدي: له كتاب صنَّفه في السنّة. أسامي من روى عنهم البخاري ص٩٨.

(٥) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٢. ولعلَّ هذه الزيادات في الطبعة الموجودة لدينا من كشف الظنون من الناشر أو المشرف على طبعه، ولم تكن موجودةً في الطبعة التي اعتمد عليها المؤلف ﷺ. ويوجد مثل هذا في مواضعَ كثيرةٍ، حيث تكتب بين قوسين أو واوين « ». والله أعلم.
وللحميدي ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٢/ ٤١٣؛ وسير أعلام النبلاء ١٠/ ٦١٦؛ وتهذيب التهذيب ٥/ ٢١٥.

=

٢٥ ـ ومنها: «مسند الخَوَارِزْمي»، وهو الحافظ الكبير، أبو بكر أحمد بن محمد البَرْقَاني الخوارزمي، المتوفى سنة خمس وعشرين وأربعمائة[1]. ضمنه ما يشتمل عليه الصحيحان[2].

٢٦ ـ ومنها: «مسند الدَّارِمِيّ»، وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن بن بِهْرام الدَّارِمِيّ السَّمَرْقندي، المتوفى سنة (٢٥٥هـ) خمس وخمسين ومائتين.

وقد عدَّه ابنُ الصَّلاح في المسانيد، ووهِمَ في ذلك؛ لأنه مرتَّبٌ على الأبواب، لا على المسانيد. كذا في شرح الألفية.

قال ابن حجر: وأمَّا كتاب «السنن» المسمَّى بمسند الدارمي، فإنه ليس دُونَ السنن في المرتبة، بل لو ضُمَّ إلى الخمسة، لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثلُ منه بكثيرٍ.

قال العراقي في «النكت»: واشتهر تسميتُه بالمسند كما يُسَمَّى البخاري كتاب المسند الجامع، إلا أن مسند الدارمي كثيرُ الأحاديثِ المرسَلَةِ

= ومسنده مشهور، ومطبوع في مجلدين بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي، ولكن وقع في هذه الطبعة تحريفٌ في بعض الأحاديث. وينظر: تحريف النصوص للدكتور بكر أبو زيد ص١٧٣.

وقد سمَّاه ابنُ خيرٍ الإشبيليُّ «مسند الحميدي عن سفيان بن عيينة ﷺ». الفهرسة ص١٤٤.

وينظر أيضاً: المعجم المفهرس لابن حجر ص١٣٢.

(١) وكان مولده سنة (٣٣٦هـ)، سكن بغداد، ومات بها.

(٢) قال الخطيب: صنَّف مسنداً ضمَّنه ما اشتمل عليه صحيحُ البخاري ومسلمٌ. تاريخ بغداد ٣٤٧/٤؛ ونحو هذا في الأنساب ١٦٩/٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٧٤؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٦٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٤٧ وغيرها.

وقال الذهبي: صنَّف التصانيف، وخرَّج على الصحيحين «التذكرة»، وعلى هذا فمسنده يكون مستخرجاً على الصحيحين. وقد تقدَّم ذكره تعليقاً في المستخرجات على الصحيحين، وله نسخة في الآصفية بحيدرآباد. سزكين ١/ ٣٨٤.

وروى ابن حجر «مسند الأحاديث في المصافحة» للبرقاني، وقال: وهو منتزَعٌ من مستخرَجِه على الصحيحين، مرتَّبٌ على مسانيد الصحابة، من عواليه. المعجم المفهرس ص١٤١. وقال الذهبي: قد سمعنا «المصافحة» له في مجلد بإسنادٍ عالٍ. السير ١٧/ ٤٦٧.

والمنقطعة، والمُعْضَلَة، والمقطوعة. ذكره البقاعي[١].

٢٧ ـ ومنها: «مسند الدَّيْلَمِي»[٢].

٢٨ ـ ومنها: «مسند الرَّامَهُرْمُزِي»[٣].

٢٩ ـ ومنها: «الرُّوْيَانِي»[٤].

---

(١) تقدم الحديث عنه في الفصل الثاني عشر في ذكر كتب السنن.

(٢) لعلّ المقصودَ كتابُ «مسند الفردوس» للدَّيلمي. وهو أبو منصور شَهْردار بن شِيرَوَيْه بن شهردار بن فناخسرو الدَّيلمي الهمذاني (٤٨٣ ـ ٥٥٨هـ)، خرّج فيه أحاديث كتاب والده «الفردوس بمأثور الخطاب».
قال في هدية العارفين ١/٤١٩: له مسند الفردوس في أسانيد فردوس الأخبار لوالده، وقد أسند فيه أبو منصور كتاب والده «الفردوس بمأثور الخطاب المخرج على كتاب الشهاب»، وكان مرتَّباً على حروف الهجاء محذوفَ الأسانيد. وينظر أيضاً: كشف الظنون ٢/١٢٥٤.
وتوجد لـ«مسند الفردوس» نسخ مخطوطة، ذكرها صاحب كتاب «ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنَّفاته» ص٣٧٩، وللحافظ ابن حجر كتاب «تسديد القوس زهر الفردوس» وهو مختصر مسند الفردوس، ويشتمل على الأحاديث المخرَّجة من غير الكتب المشهورة، وهو مرتَّب على حروف المعجم، وله أيضاً نسخ مصورة في دار الكتب المصرية وغيرها. كما في المصدر المذكور ص٣٨٠.
أما كتاب «الفردوس بمأثور الخطاب»، فهو مطبوع أكثر من طبعة.

(٣) كذا في كشف الظنون ٢/١٦٨٣. ولعله يقصد أبا محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلَّاد الرَّامَهُرْمُزِي (ت٣٦٠هـ) صاحب كتاب «المحدِّث الفاصل بين الراوي والواعي». ذكر الذهبي عدة مصنفات له، ولم يذكر فيها المسند، وقد أحصى الدكتور محمد عجاج الخطيب في مقدمة تحقيقه لكتاب «المحدث الفاصل» ص٢٢ـ٢٥ مؤلفاتِه، ولم يذكر فيها المسند.

(٤) أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت٣٠٧هـ).
قال الخليلي: ثقة وله مسند. الإرشاد ٢/٨٠١. وقال ابن نقطة: جمع مسنداً وقع إلينا بعضه بأصبهان. التقييد ١/١١٩، ١/٦؛ تكملة الإكمال ٢/٧٤٨. وورد ذكره أيضاً في: طبقات علماء الحديث ٢/٤٧٠؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٥٠٧؛ المُعين في طبقات المحدثين ص١٠٩؛ المعجم المفهرس لابن حجر ص١٣٩؛ المطالب العالية ١/٤٧؛ واستفاد منه البوصيري في إتحاف الخِيَرة ١/٢٥.
وتوجد لمسند الرُّوياني نسخةٌ في الظاهرية، وكذا منتقى منه. تاريخ التراث العربي ١/٢٧٢؛ فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية للألباني ص٣٩٣ ولكنها نسخة غير كاملة، وما وُجد منها طبع بمؤسسة قرطبة بمصر، بتحقيق أيمن علي أبو يماني، في مجلدين، =

٣٠ ـ ومنها: «مسند الشافعي»(١).

٣١ ـ ومنها: «مسند الشاميين» لأبي زرعة(٢).

٣٢ ـ ومنها: «مسند الشِّهاب»(٣).

٣٣ ـ ومنها: «مسند الصحابة الذين ماتوا في زمن النبي ﷺ» للسيوطي، ذكره في فهرست مؤلفاته(٤).

٣٤ ـ ومنها: «مسند العشرة»، جمعها الشيخ الإمام أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القَطيعي(٥).

= يضم (١٥٤٥) حديثاً. وأما المجلد الثالث، فهو مما جمعه المحقق من مرويات الرُّوْيَاني في مصادرَ مختلفة، ويضم (٣٢٨) حديثاً.

(١) سيأتي ذكره في الفصل الثالث والعشرين.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٣، وكتب فيه بين « » لعلَّه عبد الرحمٰن الأوزاعي، المتوفى سنة (١٥٧هـ).
والمتبادر من «أبي زرعة» هو أبو زرعة الرازي الإمام، عُبيد الله بن عبد الكريم، وإن كان يشترك معه في هذه الكنية أكثرُ من خمسين عَلَماً مِمَّن سبقه، أو عاصره، أو أتى بعده، كما ذكر الدكتور سعدي الهاشمي في كتابه «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبوية» ١/ ٤٨.
وورد ذكر «مسند الشاميين» لأبي زرعة في الجرح والتعديل في عدة مواضع منها: ٤/ ١٥٠، ٢١٠، ٦/ ٣٩٥، ٨/ ٤٤٠، ٤٥٨؛ وفي الإصابة ٢/ ٣٧٨ ترجمة عروة بن مغيث الأنصاري، ٢/ ١٤٣ ترجمة شرحبيل بن أوس الكندي.
وقد أفاد الدكتور سعدي الهاشمي أن اسم «مسند الشاميين» لأبي زرعة، ورد ذكره في بعض الفهارس، ولكن تبيَّن له بعد التتبُّع أنها أجزاء من مسند الإمام أحمد، ليس إلّا. أبو زرعة الرازي ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠٣، كما تبين له أن أبا زرعة كان له أكثرُ من مسند، فلينظر إليه.

(٣) لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي القُضاعي المصري (ت٤٥٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٨/ ٩٢.
ومسند الشهاب مطبوع في مجلدين، بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ ويضم (١٤٩٩) حديثاً.
ورتَّبه المناوي على الحروف، وأضاف إلى ذلك بيان المخرِّجين في مجلد، سمّاه «إسعاف الطلاب بترتيب الشهاب». الرسالة المستطرفة ص٥٧.
ولكتاب الشهاب شروح ومختصرات وترتيبات أخرى، ذكرها صاحب كشف الظنون ٢/ ١٠٦٧.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٣.

(٥) البغدادي (٢٧٤ ـ ٣٦٨هـ). راوي مسند الإمام أحمد، والزهد، وفضائل الصحابة له. =

٣٥ ـ ومنها: «مسند علي بن موسى الرضا[(١)] في فضل أهل البيت»[(٢)].

٣٦ ـ ومنها: «مسند علي رضي الله تعالى عنه» لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النَّسائي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ) ثلاث وثلاثمائة[(٣)].

٣٧ ـ ومنها: «مسند عمر بن الخطاب ﷺ» لأبي بكر أحمد بن سلمان النَّجَّاد[(٤)].

= له ترجمة في: تاريخ بغداد ٤/ ٧٣؛ طبقات الحنابلة ١/ ٦؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢١٠ وغيرها.
له «جزء الفوائد المنتقاة والأفراد والغرائب الحسان»، ويعرف بـ«جزء الألف دينار» مطبوع. وذكر ابن حجر كتابين آخرين له؛ هما: «أمالي القطيعي والوراق»، و«القطيعيات» في خمسة أجزاء. المعجم المفهرس ص٣٤٠.
أما «مسند العشرة» هذا، فقد ذكره صاحب كشف الظنون ٢/ ١٦٨٣.

(١) أبو الحسن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر الهاشمي العلوي (١٤٨ ـ ٢٠٣هـ).
قال الذهبي: كان عليٌّ الرِّضا كبيرَ الشأن، أهلاً للخلافة، ولكن كذبت عليه وفيه الرافضة. وقال أيضاً: وهو بريء من عهدة تلك النسخ الموضوعة عليه. سير أعلام النبلاء ٩/ ٣٨٧ ـ ٣٩٢؛ وذكر في الميزان ٣/ ١٥٨، بعض النسخ الموضوعة عليه.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤؛ وذكره الذهبي ضمن مؤلفات الإمام النسائي؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣؛ وأيضاً ١٠/ ٤٧٥، ١٢/ ٦١٤؛ وذكر رجاله المزيُّ في تهذيب الكمال، ويرمز إليهم بـ«عس». تهذيب الكمال ١/ ١٥٠؛ التقريب ص٨٣؛ التهذيب ١/ ٦.

(٤) البغدادي (٢٥٦ ـ ٣٤٨هـ). و«النَّجَّاد» بفتح النون والجيم المشددة، وفي آخرها الدال المهملة، حرفة مشهورة، نسبة إلى خياطة اللحف والحشايا. الأنساب ١٣/ ٣٠، ٣٢، وقد تحرّف في الأصل إلى «النجار».
له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٢؛ البداية والنهاية ١١/ ٢٣٤؛ طبقات الحفاظ ص٣٥٥. قال الذهبي: صنّف ديواناً كبيراً في السنن. «السير».
و«مسند عمر بن الخطاب» هذا من مرويَّات الحافظ ابن حجر، وذكر أنه في جزء. المعجم المفهرس ص١٤٢. وتوجد له نسخة في الظاهرية. فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية للألباني ص١٩٧؛ تاريخ التراث العربي ٢/ ٢١٦، وقد طبع بتحقيق زميلنا الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، ١٤١٥هـ، ويضم (٨٥) حديثاً.

٣٨ ـ ومنها: «مسند العنبري» أكثر من مائتي جزءٍ، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل الطوسي، محدِّث طوس الحافظ، المتوفى سنة (٢٨٠هـ) ثمانين ومائتين[١].

٣٩ ـ ومنها: «مسند الفردوس» لأبي منصور[٢] الدَّيلَمِي، اختصره الشيخ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، وسماه «تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس»[٣].

٤٠ ـ ومنها: «مسند القاسم بن سلَّام البغدادي»[٤]، وهو مشتمل على الغريب[٥].

٤١ ـ ومنها: «مسند القراءات» لإسماعيل بن إسحاق الأزْدِي، المتوفى سنة (٢٨٢هـ) اثنتين وثمانين ومائتين[٦].

---

(١) سمع إسحاقَ بن راهويه وغيرَه. قال الذهبي: موتُه تخميناً بعد (٢٨٠هـ). وقال في التذكرة: لعله توفي قبل (٢٩٠هـ).
تذكرة الحفاظ ٢/٦٧٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٣٧٧؛ شذرات الذهب ٢/٢٠٥.
قال الذهبي: قال أبو النَّضْر الفقيه: كتبتُ عنه مسندَه بخطِّي في مئتين وتسعين جزءاً. «السير». وينظر أيضاً: التذكرة؛ كشف الظنون ٢/١٦٨٤؛ الرسالة المستطرفة ص٥٢.

(٢) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون «أبي نصر»، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٣) تقدم ذكر هذا المسند ومختصره في هذا الفصل برقم (٢٧) باسم «مسند الديلمي».

(٤) ولد (١٥٧هـ) ومات (٢٢٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٠/٤٩٠.

(٥) كشف الظنون ٢/١٦٨٤. وهو كتاب مشهور في غريب الحديث. وقد ذكر مصنفه في الأول أحاديث النبي ﷺ دون مراعاة الصحابي الذي روى عنه. وذلك من أول الكتاب إلى ٣/٢٠٨، ثم قال: أحاديثُ أبي بكر ﷺ، ثم في ٣/٢٢٣ «أحاديث عمر بن الخطاب» وهكذا. والظاهر أنه في هذا القسم اعتنى بأقوال هؤلاء الصحابة وشَرَحها، ثم من ٤/٢٤٢ «أحاديث التابعين رحمهم الله»، وفي الأخير ٤/٤٨٨ «أحاديث لا يُعرفُ أصحابُها»، حتى نهاية الكتاب في ٤/٥٠١.
وقد طبع الكتاب قديماً في حيدرأباد بالهند في أربع مجلدات في سنة ١٣٨٤هـ، ثم صدرت له طبعات مصوَّرة منها.
ولأبي عبيد كتاب آخرُ باسم «الغريب المصنف في اللغة»، طبع القسم الأول منه في مجلة الجامعة الإسلامية العددين ١٠١ ـ ١٠٢ السنة ٢٦ عام ١٤١٤ ـ ١٤١٥هـ، بتحقيق صفوان عدنان داودي، وهو غير كتاب غريب الحديث.

(٦) كان في الأصل، تبعاً لكشف الظنون ٢/١٦٨٤: «المتوفى سنة (٨٢٠هـ) عشرين =

٤٢ ـ ومنها: «مسند القُضَاعِي»، [وهو أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون الشافعي، المتوفى سنة (٤٥٤هـ)][(١)].

٤٣ ـ ومنها: «المسند الكبير» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاريّ، المتوفى سنة (٢٥٦هـ) ست وخمسين ومائتين. ذكره الفِرَبْرِيُّ[(٢)].

٤٤ ـ ومنها: «مسند لأبي الحسن مُسَدَّد بن مُسَرْهَدٍ»، المتوفى سنة (٢٢٨هـ) ثمان وعشرين ومائتين[(٣)].

= وثمانمائة»، والتصويب من مصادر ترجمته.
وكان مولده سنة (١٩٩هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ٦/ ٢٨٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٣٠؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٣٩ وغيرها.
قال الخطيب: صنف «المسند» وكتباً عِدَّةً في علوم القرآن ٦/ ٢٨٤، ثم ذكر أيضاً كتبه في علوم القرآن حتى قال: ومنها كتابه في القراءات، وهو كتاب جليل القَدْر، عظيم الخَطَر ٦/ ٢٨٦؛ ونحوه في طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٣٠؛ وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤٠.
ويظهر من هذا أن «المسند» هو غيرُ كتاب «القراءات». وما جاء في كشف الظنون باسم «مسند القراءات» هو ناتج عن تحريف في بعض المصادر التي أخذ منها صاحب كشف الظنون. والله أعلم.

(١) هو: «مسند الشهاب» نفسه، وقد تقدم ذِكْرُه قبل قليل، وما بين القوسين هو زيادة من طبعة دار الفكر من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤.

(٢) «الفربري» تحرف في الأصل إلى «النُّويري»، والتصويب من كشف الظنون ٢/ ٦٨٤ وغيره من المصادر. والفِرَبْرِيُّ هو من تلامذة الإمام البخاري، وأشهر رُواةِ الصَّحيح عنه.
وينظر: مقدمة فتح الباري ص٤٩٢؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٠٧؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٢٩٥.

(٣) البصري: ولد في حدود (١٥٠هـ). قال ابن عدي: يقال: إنه أول من صنَّف المسندَ بالبصرة. تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٤٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٦٧؛ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥٩١؛ تهذيب التهذيب ١٠/ ١٠٧.
ولمسدَّد مسندان، أحدهما صغير. قال ابن حجر: وهذا المسند في مجلَّدة لطيفة، مرتَّب على أسماء الصحابة، وفي آخره جزء فيه فوائدُ أبي محمد بن السَّقَّاء. وعن مسدد مسندٌ آخرُ كبيرٌ، يجيء قدر هذا ثلاث مِرَارٍ، وفيه الكثيرُ من الموقوف والمقطوع، يرويه معاذ بن المثنى عن مسدد... المعجم المفهرس ص١٣٢؛ المجمع المؤسس ١/ ٥٧٥.
وقال الذهبي: وقع لي جزءٌ من مسنده. السير ١٠/ ٥٩٢؛ وذكر له المسندين ١٠/ ٥٩٤.
وذكر الدكتور صلاح الدين المنجد أنه يُوجدُ مخطوطاً في دار الكتب بمصر برقم (٢٢٤٠). معجم ما أُلِّفَ عن رسول الله ﷺ ص٢٦٥. وقد تتبَّع البوصيري زوائدَ مسند =

٤٥ ـ ولأبي إسحاق إبراهيم بن سعيد الجوهري البغدادي، [المتوفى سنة (٢٤٧هـ)[١]]، خرَّج فيه مسند أبي بكر الصديق ﷺ في نيف وعشرين جزءاً[٢].

٤٦ ـ ولهَيْثَم بن كُلَيب الشَّاشِي[٣].

٤٧ ـ ولأبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، المتوفى سنة (٢٩٧هـ)[٤].

= مسدَّد في كتابه «إتحاف الخيرة المهرة»، وكذا ابن حجر في كتابه «المطالب العالية».

(١) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤، وقد ولد بعد (١٧٠هـ)، وقيل: مات سنة (٢٤٧هـ)، وقيل: (٤٤ و٤٩ و٢٥٣هـ).

له ترجمة في: تهذيب الكمال ٢/ ٩٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ١٩٠؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٤٩.

(٢) قال الخطيب: كان ثقةً ثبتاً صنّف المسند. وقال الذهبي: صاحب المسند الأكبر. قال عبد الله بن جعفر بن خاقان المروزي السُّلَمي: سألتُ إبراهيمَ بنَ سعيدٍ الجوهري عن حديثٍ لأبي بكر الصديق، فقال لجاريته: أخرجي إليَّ الجزءَ الثالث والعشرين من مسند أبي بكر، فقلت له: لا يصحُّ لأبي بكر خمسون حديثاً، من أين ثلاثةٌ وعشرون جزءاً. فقال: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه، فأنا فيه يتيم.

تاريخ بغداد ٦/ ٩٤؛ تهذيب الكمال ٢/ ٩٧؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ١٩١؛ التذكرة ٢/ ٥١٦؛ سير أعلام الحديث ١٢/ ١٥٠.

(٣) أبو سعيد الهيثَم بن كُلَيب بن سُرَيْجٍ الشاشي ـ نسبة إلى «شاش» مدينة وراء نهر سيحون ـ المتوفى سنة (٣٣٥هـ).

الأنساب ٨/ ١٩؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٤٨؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٥٩. قال ابن ماكولا: (له مسند). الإكمال ٤/ ٢٧٦. وقال ياقوت: له مسند في مجلدين ضخمين سمعناه بمرو. معجم البلدان ١/ ٥٠٠. وينظر أيضاً: التقييد ٢/ ٢٩٨؛ التذكرة؛ السِّير، طبقات الحفاظ ص٣٥١؛ كشف الظنون ٢/ ٦٨٤؛ هدية العارفين ٢/ ٥١٢.

وهو من مرويات الحافظ ابن حجر كما في المعجم المفهرس ص١٣٩، ويوجد قسم منه في المكتبة الظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٩٥؛ فهرس الألباني ص٤٢٨. وقد طبع بتحقيق أخينا الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله السلفي ﷺ، في ثلاث مجلدات، يحتوي على (١٥٣٣) حديثاً، نشر مكتبة العلوم والحكم في المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

(٤) صاحب تاريخ مكة، وتاريخ وفاته زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤؛ ولكن في هدية العارفين (٢٢٣هـ)؛ وفي معجم المؤلفين (٢٤٤هـ) ١٠/ ١٩٨؛ وفي الأعلام (٢٥٠هـ)؛ ولم يذكر تاريخ وفاته في اللباب ١/ ٤٧.

٤٨ ـ ولأبي جعفر محمد بن خسرو البلخي الحنفي، المتوفى سنة (٥٢٣هـ) ثلاث وعشرين وخمسمائة(١).

٤٩ ـ ولأبي جعفر محمد بن مهدي المديني، المتوفى سنة (٢٧٢هـ) اثنتين وسبعين ومائتين(٢).

٥٠ ـ وللطَّيالِسي(٣).

٥١ ـ ولعَبد بن حُمَيد، المتوفى سنة تسع وأربعين وثلاثمائة(٤).

٥٢ ـ وللحُمَيدِيِّ وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزُّبير الحُمَيْدِيُّ، المتوفى سنة (٢١٩هـ) تسع عشرة ومائتين(٥). ومسنده أحدَ عشرَ جزءاً.

٥٣ ـ ولإبراهيم بن مَعْقِلٍ النَّسَفيِّ، المتوفى سنة خمس وتسعين ومائتين(٦).

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤؛ وعنه معجم المؤلفين ٩/ ٢٧٩، وكنيته فيهما «أبو عبد الله». هدية العارفين ٢/ ٨٥.
وهناك «الحسين بن محمد بن خسرو البلخي». وهو جامع «مسند أبي حنيفة»، مات (٥٢٢هـ)، وله ترجمة في: الميزان ١/ ٥٤٧؛ ولسان الميزان ٢/ ٣١٢؛ والجواهر المضيئة ٣/ ١٢٧؛ وتاج التراجم ص١٦١ وغيرها. فلعلّه هو. والله أعلم. وسيأتي ذكره.

(٢) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٦٨٤؛ هدية العارفين ٢/ ١٨؛ معجم المؤلفين ١٢/ ٦١. ولعلّ الصواب: «أبو جعفر أحمد بن مهدي المديني». وقد توفي سنة (٢٧٢هـ)، وقد صنّف «المسند»، كما في ترجمته في ذكر أخبار أصبهان ١/ ٨٥؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٩٧ وغيرهما.

(٣) تقدم ذكره برقم (٨).

(٤) تقدم ذكره برقم (١٤)، ووفاته هكذا وقع هنا في كشف الظنون أيضاً ٢/ ١٦٨٥، والصواب (٢٤٩هـ) كما سبق.

(٥) وقع في الأصل: «٢٩٥ خمس وتسعين ومائتين»، كما زاد فيه بعده «ولأبي بكر». تم التصحيح من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥، وغيره من المصادر. وقد تقدم ذكره برقم (٢٤).

(٦) من تلامذة الإمام البخاري، وأحد رواة الجامع الصحيح عنه، وتاريخ وفاته كذا ذكره ابن عبد الهادي، والذهبي في مختلف مؤلفاته. وقال السمعاني: توفي في سنة (٢٩٤هـ)؛ وكذا ذكره ابن حجر في فتح الباري ١/ ٥.
له ترجمة في: الإرشاد ٣/ ٩٦٨؛ والأنساب ١٣/ ٩٣؛ والوافي بالوفيات ٦/ ١٤٩؛ ومرآة الجنان ٢/ ٢٢٣ وغيرها. وينظر: سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٨٥.
=

٥٤ ـ ولأبي بكر بن هارون(١).

٥٥ ـ ولأبي علي الطُّوسي، شيخ أبي حاتم. وكان كتابهُ مُخَرَّجاً على كتاب الترمذي، لكنه شاركه في كثيرٍ من شيوخه(٢).

٥٦ ـ وللإمام أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الهِسِنْجَاني، المتوفى سنة إحدى وثلاثمائة، في مائة جزء(٣).

٥٧ ـ وللإمام أبي إسحاقَ إبراهيمَ بنِ نصرٍ الرَّازي، المتوفى في حدود سنة (٣٨٥هـ) خمس وثمانين وثلاثمائة(٤)، في نيف وثلاثين جزءاً. قاله الخليليُّ(٥).

٥٨ ـ ومنها: «مسند مالك» للإمام أحمد بن شُعيب النَّسائي، المتوفى

= قال السمعاني: جمع «المسند» و«التفسير» وحدَّث بهما. وقال الذهبي: له «المسند الكبير» و«التفسير». سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩٣. وينظر أيضاً: اللباب ٣/ ٣٠٨؛ معجم البلدان ٥/ ٢٨٥؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥؛ هدية العارفين ٢/ ٤.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥. ولعلّه أبو بكر محمد بن هارون الرُّوياني. وقد تقدم برقم (٢٩).

(٢) أبو علي الحسن بن علي الطوسي (ت٣٠٨هـ) أو (٣١٢هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٨٧. وأبو حاتم الرازي من شيوخه، وكتب عنه أيضاً. قال الذهبي: «كتب عنه شيخُه أبو حاتم». المصدر السابق.

وأما كتابه «المستخرج على الترمذي»؛ فهو موجود في المكتبة الظاهرية في اثني عشر جزءاً، بلغ فيه مصنِّفُه إلى كتاب الإيمان، ولم يستخرج على ما بعده. فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية للألباني ص٢٤٧، وقد طبع قسم منه باسم «مختصر الأحكام»، وسبق ذكره في كتب المستخرجات.

(٣) له ترجمة في: الأنساب ١٣/ ٤١٢؛ العبر ١/ ٤٤١؛ شذرات الذهب ٢/ ٢٣٥؛ تهذيب تاريخ دمشق ٢/ ٣١٤.

قال الخليلي: له مسند كبير زائد على مئة جزء، روى عنه مَيْسَرَةُ بنُ علي القزويني. الإرشاد ٢/ ٦٨٥، ٦٨٦.

ينظر أيضاً: التذكرة ٢/ ٦٩٢؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤١١؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١١٦؛ طبقات الحفاظ ص٣٠١؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥؛ هدية العارفين ٢/ ٤.

(٤) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥، وهو في هدية العارفين بدون كلمة «حدود»، ولكن في سير أعلام النبلاء توفي في حدود الثمانين ومئتين ١٣/ ٣٥٥؛ وكذا في غاية النهاية ١/ ٢٨.

(٥) الإرشاد ٢/ ٦٥٠؛ وعنه سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٦.

سنة (٣٠٣هـ) ثلاث وثلاثمائة[1].

٥٩ ـ [«مسند مسلم» لأبي بكر محمد بن عبد الله الجَوْزَقِي، المتوفى سنة (٣٨٨هـ) ثمان ثمانين وثلاثمائة][2] وهو المسند الصحيح على كتاب مسلم[3].

اختصره يعقوبُ بن إسحاقَ أبو عَوانَةَ الحافظ[4].

٦٠ ـ ومنها: «المسند المنتخب» لعلي بن عبد العزيز البَغَوي[5]، المتوفى سنة (٢٨٧هـ)[6].

---

(١) وقد ذكر رجاله المزي في تهذيب الكمال، ورمز لهم «كن» ١/ ١٥٠.
وينظر أيضاً: فهرسة ابن خير ص١٤٥؛ التقريب ص٨٣؛ التهذيب ١/ ٦١؛ المعجم المفهرس ص٣٤٨؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٥٠؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥؛ هدية العارفين ١/ ٥٦.

(٢) سقط من الأصل فاستدركته من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥.

(٣) قال الحاكم: صنّف المسند الصحيح على كتاب مسلم بن الحجاج. الأنساب ٣/ ٤٠٦.
وقال الذهبي: صاحب الصحيح المخرَّج على كتاب مسلم. التذكرة ٣/ ١٠١٣؛ السِّير ١٦/ ٤٩٣. وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٠٨؛ صيانة صحيح مسلم ص٨٩؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥؛ هدية العارفين ٢/ ٥٦، وسبق ذكره في المستخرجات.

(٤) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥، ولكن فيه نظر؛ لأن أبا عَوانَةَ يعقوبَ بنَ إسحاقَ الإسفرايينيَّ، توفي سنة (٣١٦هـ)، بينما الجوزقيُّ متأخرٌ عنه بكثير؛ حيث توفي في سنة (٣٨٨هـ). فلعل الصواب أن قوله: (اختصره..) إلخ، جملة منفصلة ليس لها علاقة بكتاب الجوزقي. أو أنه خطأ نشأ من تسمية كتاب أبي عوانة، فقد سبق أن ابن الصلاح سماه «مختصر المسند الصحيح المؤلف على كتاب مسلم». والله أعلم. وقد سبق ذكر كتاب أبي عوانة في المستخرجات.

(٥) نزيل مكة، ولد سنة بضع وتسعين ومائة، ومات سنة (٢٨٦هـ) وقيل: سنة سبع. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤٨.

(٦) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥.
قال الذهبي: جمع وصنّف المسند الكبير. السِّير ١٣/ ٣٤٨. وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٢٦؛ التذكرة ٢/ ٦٢٢؛ طبقات الحفاظ ص٢٧٤؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥؛ هدية العارفين ١/ ٦٧٤.
مسانيد أخرى:
هذا، والمسانيد التي أُلِّفَتْ في تاريخ الإسلام كثيرةٌ يصعُب حصرُها، إذ قلَّما سبق إمام من أئمة الحديث إلا وصنّف له مسنداً. وفي كتب التراجم والمشيخات والفهارس ذكر الكثير من المسانيد التي لم يردْ ذكرُها هنا. وقد حاول الدكتور حسين أحمد صالح =

....

= الباكري في مقدمة تحقيقه لـ«بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» استقصاءَ أسماء مصنفي المسانيد منذ ظهورها حتى منتصف القرن الخامس الهجري، فبلغت مائةً وتسعةً وعشرين اسماً. على الرغم من أنه ترك ذكر المسانيد التي تتعلق بمسندِ صحابيٍّ واحدٍ أو اثنين أو ثلاثة، أو تتعلق بمسند بلد؛ دون بلد؛ كـ«مسند الشاميين»، و«مسند أهل البيت»، وما أشبه ذلك ١/ ٥٢ ـ ٧١.

كما ذكر الدكتور عبد الغفور عبد الحق البلوشي في كتابه «الإمام إسحاق بن راهويه وكتابه المسند» ـ وهو مقدمة لتحقيقه مسند إسحاق بن راهويه ـ قائمةً بالمسانيد التي يُعرَفُ وجودُها في الوقت الحاضر، سواء أكانت مطبوعةً أم مخطوطةً، كاملةً أم ناقصةً. فذكر ثلاثين مسنداً. أذكر منها هنا ما لم يسبق ذكرُه في قائمة المؤلف ﷺ، مع إضافة بعض المعلومات إتماماً للفائدة:

٦١ ـ «مسند عبد الله بن المبارك» المَرْوَزي، المتوفى (١٨١هـ)، برواية الحسن بن سفيان بن عامر النَّسَوي، المتوفى سنة (٣٠٣هـ)، ويوجد منه بعضُ الأقسام. وقد طُبع بتحقيق صبحي السامرائي، وفيه (٢٧٢) حديثاً، نشر مكتبة المعارف، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٦٢ ـ «مسند عبد الله بن وهب»، المتوفى سنة (١٩٧هـ) يوجد الجزء الثامن منه (من ق ١٥٦ ـ ١٧١) في الظاهرية. فهرس الألباني ص٤٨٠. وتوجد منه صورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٦٣ ـ «مسند علي بن الجعد» أبي الحسن الجوهري البغدادي (١٣٤ ـ ٢٣٠هـ). وقد جمعه تلميذه أبو القاسم البغوي ممَّا سمعه عنه، مَعَ إضافات وزيادات أخرى. وانظر: مقدمة المحقق ١/ ٢٠٣. توجد منه أجزاء في القاهرة والظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/ ١٥٦. وقد طبع بتحقيق الدكتور عبد المهدي بن عبد القادر، نشر مكتبة الفلاح، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٦٤ ـ «مسند يحيى بن معين» الحافظ الناقد (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) برواية أبي بكر أحمد بن علي المروزي، المتوفى (٢٩٢هـ) يوجد منه تسعَ عشرةَ ورقةً في الظاهرية.

قلت: وقد سماه بعضُهم «مسند يحيى بن معين»، وسماه ابن حجر وغيره بـ«الفوائد»، ولكن أحاديثه ليست مرتبةً على مسانيد الصحابة كما بيّن محققه ص٣٦. وقد طبع باسم الجزء الثاني من «حديث يحيى بن معين»، تحقيق خالد بن عبد الله السبيت، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ.

٦٥ ـ «مسند أحمد بن إبراهيم بن كثير الدَّوْرَقي» (١٦٨ ـ ٢٤٦هـ) يوجد منه «مسند سعد بن أبي وقاص». وقد طبع بتحقيق عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦٦ ـ «مسند الطَّرَسُوسي» أبي أمية محمد بن إبراهيم (ت٢٧٣هـ)، ويوجد منه جزء يسير من مسند عبد الله بن عمر ﷺ. وقد طبع بتحقيق أحمد راتب عرموش، دار النفائس، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٨هـ.

٦٧ ـ «مسند ابن أبي غَرْزَة» أحمد بن حازم الغِفَارِي الكوفي (بعد ١٨٠ ـ ٢٧٦هـ)، ويوجد منه «مسند عابِس الغِفاري وجماعة من الصحابة». وقد طبع بتحقيق الدكتور =

....

= غالب بن محمد الحامضي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ.

٦٨ ـ «مسند عبد الرحمٰن بن عوف» للبَرْتِي أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي، (قبل ٢٠٠ ـ ٢٨٠هـ). وقد طبع بتحقيق صلاح بن عايض الشلاحي، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٦٩ ـ «مسند أبي بكر الصديق ﷺ» لأبي بكر المروزي، أحمد بن علي بن سعيد (٢٠٢ ـ ٢٩٢هـ)، مطبوع بتحقيق شعيب الأرناؤوط، ط. الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٧٠ ـ «مسند عائشة ﷺ» لأبي بكر بن أبي داود السجستاني، عبد الله بن سليمان بن الأشعث (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ)، مطبوع بتحقيق عبد الغفور عبد الحق البلوشي، دار الأقصى، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧١ ـ «مسند الحِبّ بن الحِبّ أسامة بن زيد» لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (٢١٠ ـ ٣١٧هـ)، طبع بتحقيق حسين بن أمين بن المندوه، دار الضياء، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٧٢ ـ «مسند أبي بكر الصديق ﷺ» لابن صاعد، أبي محمد يحيى بن محمد بن صاعد البغدادي (٢٢٨ ـ ٣١٨هـ). يوجد مخطوطاً بالظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٨٢؛ فهرس الألباني ص٩٣.

٧٣ ـ «مسند عبد الله بن أبي أوفى ﷺ» لابن صاعد نفسه، لم يذكره الدكتور البلوشي، ولا سزكين في ترجمة ابن صاعد في تاريخ التراث العربي ١/ ٢٨١، لكنه مطبوع عن نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، ضمن مجموع رقم (١٢٤/مجاميع) بتحقيق سعد بن عبد الله آل حمَيِّد، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٨هـ.

٧٤ ـ «مسند المُقِلِّين» لدَعْلَج بن أحمد السِّجْزي (٢٥٩ ـ ٣٥١هـ). يوجد المنتقى منه في المكتبة الظاهرية. فهرس الألباني ص٣٨٧. واستظهر الشيخ الألباني ﷺ أنه من انتقاء الذهبي. طبع بتحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، دار الأقصى، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٥هـ.

٧٥ ـ «المعجم الكبير» للطبراني سليمان بن أحمد (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ). سبق ذكره في المعاجم، وهو مرتب على أسماء الصحابة على طريقة المسانيد، وهو مطبوع.

٧٦ ـ «مسند علي بن أبي طالب ﷺ» لأبي محمد التميمي، عبد الرحمٰن بن عثمان الدمشقي (٣٢٧ ـ ٤٢٠هـ). يوجد مخطوطاً في الظاهرية. فهرس الألباني ص٤٨٦.

وهناك مصنفات في «العِلَل»، أو في «الأطراف» مرتبة حسب مرويات الصحابة، كما أن بعض الكتب سُمِّيَت بالمسانيد؛ لكون أحاديثها مسندةً كما سبق من كلام العراقي عند ذكر مسند الدرامي، لم أذكرها في هذا الاستدراك، وقد ورد ذكر بعض الكتب من هذا النوع فيما ذكره المؤلف ﷺ. والله أعلم.

الفصل الرابع عشر

في ذكر المستخرجات والمستدركات

وقد عرفت معناهما فيما تقدم[١].

فمن المستخرجات:

١ - «مستخرَج أبي عوانة»، الحافظ يعقوب بن إسحاقَ الإسفرائيني، المتوفى سنة (٣١٦هـ) ستَّ عشرةَ وثلاثمائة. (وهو)[٢] على صحيح مسلم[٣].

قال ابن حجر: إذا اجتمع المُسْتَخرِج مَعَ صاحبِ الأصل فيمن فوق شيخِه لا يسمّيه[٤] مستخرجاً، إلّا إذا لم يجدْ طريقاً يُوصِلُه إلى شيخه. وحاصله أنه: يُشترط أن لا يصِلَ إلى الأبعدَ مَعَ وجود السَّند إلى الأقرب إلا لعُذرٍ. وربما أسقط المستخرِجُ أحاديثَ لم يجد له بها سنداً يرتضيه. وربما ذكرها من طريقِ غيرِ طريقِ صاحب الكتاب[٥].

٢ - ومنها: «المستخرَج في الحديث» لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاقَ بن منده، المتوفى سنة (٤٧٠هـ) سبعين وأربعمائة[٦].

---

(١) في الفصل العاشر، في ذكر أنواع الكتب المصنفة في علم الحديث.

(٢) ليس في كشف الظنون. (٣) تقدم ذكره في الفصل العاشر.

(٤) في طبعتنا من كشف الظنون: «لا يسمى».

(٥) كشف الظنون ١/١٦٧١. وقوله: «من طريقِ غير طريق صاحب الكتاب» هكذا في الأصل هنا. ولكنه في طبعتنا من كشف الظنون: «من طريق صاحب الكتاب» وكذا ذكره المصنف ﷫ في الفصل العاشر ص٢٢٠. نقلاً عن السيوطي عن ابن حجر، وهو كذلك في تدريب الراوي ١/١١٢.

(٦) وكان مولده سنة (٣٨١هـ).

له ترجمة في: طبقات الحنابلة ٢/٢٤٢؛ تذكرة الحفاظ ١٣/١١٦٥؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٣٤٩ وغيرها.

جمعه من كتب الناس، واستخرجه للتذكرة(١).

٣ ـ ولأبي نُعَيْم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة (٤٣٠هـ) ثلاثين وأربعمائة. وهو مستخرَجٌ على البخاري، أسانيدُه ومُتونه؛ لأنه يبحث فيه عن كلٍّ منها(٢).

والمستخرجات كثيرة:

٤ ـ كـ«المستخرج على سنن أبي داود» لمحمد بن عبد الملك بن أيمن(٣).

٥ ـ وعلى «الترمذي» لأبي علي الطُّوسي(٤).

٦ ـ واستخرج أبو نُعَيْم على «التوحيد» لابن خُزَيمةَ(٥).

قال البقاعي: والمستخرج لم يلتزم الصحة. (وإنما جُلُّ قصدِه العُلُوُّ)(٦).

ومن المستدرَكات:

«(٧) المستدرك على الصحيحين» في الحديث للشيخ الإمام أبي عبد الله

---

(١) قال في الرسالة المستطرفة: «قد يُطْلَقُ المستخرجُ عندهم على كتابٍ استخرجه مؤلفه ـ أي جمعه ـ من كتب مخصوصة، كمستخرج الحافظ أبي القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق... جمعه من كتب الناس للتذكرة، والمستطرَف من أحوال الناس للمعرفة، جمع فيه فأوعى... وكثيراً ما ينقل عن مستخرجه المذكور الحافظ ابن حجر في كتبه، فيقول ذكر ابن منده في «مستخرجه»، وتارة يقول في «تذكرته» ص٢٤ ـ ٢٥.
قلت: وعلى هذا، فليس هو من المستخرجات بالمعنى الاصطلاحي. والله أعلم.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٧١.
وقد سبق ذكره في الفصل العاشر. والظاهر أنه ألَّف مستخرجاً منفصلاً لكلٍّ من الصحيحين. فقد قال الذهبي في التذكرة: «ولأبي نعيم تصانيفُ مشهورةٌ، ككتاب معرفة الصحابة... وكتاب المستخرج على البخاري، والمستخرج على مسلم». ٣/ ١٠٩٧.
وقد طُبع مستخرجُه على صحيح مسلم طبعةً رديئةً من نسخة خطية في دار الكتب المصرية، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٣) سبق ذكره في الفصل العاشر.

(٤) تقدم ذكره أيضاً.

(٥) سبق ذكره أيضاً. وقد ذكرت هناك مستخرجات أخرى لم يذكرها المصنف ﷺ.

(٦) زيادة من كشف الظنون. وقوله: والمستخرجات كثيرة إلى آخر هذه الفقرة وقع في طبعتنا من كشف الظنون في الحاشية ٢/ ١٦٧١.

(٧) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢ من هنا إلى آخر هذا الفصل.

محمد بن عبد الله، المعروف بالحاكم النَّيسابوري، الحافظ، المتوفَّى سنة (٤٠٥هـ) خمس وأربعمائة[١].

زاد[٢] فيه في عدد الحديث الصحيح على (ما) في الصحيحين، مِمَّا رآه على شرط الشيخين، وقد خرَّجا عن رُواته في كتابَيْهما، أو على شرط واحدٍ منهما، وما أدَّاه اجتهادُه إلى تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحدٍ منهما.

وهو واسع الخَطْوِ في شرط الصحيح، متساهِلٌ في التقاطه. كما ذكره ابن الصَّلاح[٣].

قال السَّمعاني في الأنساب: وكان فيه تشيُّعٌ[٤].

وذكر أبو بكر الخطيب عن أبي إسحاق الأُرْمَوِيُّ: أنه جمع أحاديثَ زعم أنها صِحاحٌ على شرط البخاري ومسلم، ويلزمُهما إخراجُها في صحيحيهما. منها «حديث الطير»، وحديث «من كنت مولاه [فعليٌّ مولاه»]. فأنكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله. انتهى[٥].

قال البُلْقِيني[٦]: وفيه ضعيف وموضوع أيضاً. وقد بيَّن ذلك الحافظ الذهبي، وجمع منه جزءاً من الموضوعات، يقارب مائةَ حديثٍ[٧].

---

(١) سيذكر المصنف كَلله ترجمته بتفصيل أكثر، ويبسُطُ الكلامَ عن مستدركه في الفصل الثاني والعشرين إن شاء الله.

(٢) في كشف الظنون: «اعتنى فيه».

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٨ بنحوه، والجملة الأخيرة فيه: (متساهل في القضاء به).

(٤) الأنساب ٢/ ٤٠٢: «البيع» وهو من قول أبي الفضل بن الفلكي الهمذاني وذكره عنه الخطيب أيضاً في تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٤. وفي آخره: (وكان ابن البيع يميل إلى التشيُّع).

(٥) الأنساب ٢/ ٤٠٣ نقلاً عن الخطيب، وهو في تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٤، وزاد في آخره: (ولا صوّبوه في فِعْلِه).

(٦) سراج الدين، أبو حفص، عمر بن رَسْلَان البُلْقِيني (٧٢٤ ـ ٨٠٥هـ). ولد ببُلْقينةَ في مصر. من مؤلفاته «العرف الشذي على جامع الترمذي».
البدر الطالع ١/ ٥٠٦؛ معجم المؤلفين ٧/ ٢٨٤.

(٧) محاسن الاصطلاح، مطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح ص٩٤.

قال ابن حجر: إنما وقع للحاكم التساهلُ؛ لأنه سوَّدَ الكتاب لينقِّحَه، فأعجَلَتْه المنيةُ، ولم يَتيسَّرْ له تحريرُه وتنقيحُه[١]. ثم قال: إني وجدت في قريب نصفِ الجزء الثاني من تجزئة ستةٍ من المستدرك: (إلى هنا انتهى إملاء الحاكم). قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة. والتساهل في القدر المُمْلَى قليلٌ بالنسبة إلى ما بعدَه[٢]. كذا في حاشية الألفية للبقاعي[٣].

واختصره شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ) ثمان وأربعين وسبعمائة[٤]. ونبَّه على تساهله وتصحيحه[٥].

واعترض على الأصل سراجُ الدين عمر بن علي، المعروف بابن المُلَقِّن الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٤هـ) أربع وثمانمائة[٦].

وعليه «توضيح المدرك في تصحيح المستدرك»[٧] لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) إحدى عشرة وتسعمائة. ذكر في فهرست مؤلفاته في فن الحديث أنه كتب منه اليسير،

---

(١) قوله: «ولم يتيسر» إلى هنا لا يوجد في كشف الظنون، وفيه بدله: (أو لغير ذلك). وقد ذكر السيوطي كلامَ ابن حجر هذا إلى قوله: (فأعجلته المنية). تدريب الراوي ١/١٠٦.

(٢) تدريب الراوي ١/١٠٦.

(٣) وله كلام نحو هذا ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٢/ ٨٩٥ ـ ٨٩٦.

(٤) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «٨٤٨ ثمان وأربعين وثمان مائة» وهو خطأ، كما هو معروف.

(٥) كتاب الذهبي هو المعروف بـ«تلخيص المستدرك»، وهو مطبوع مع المستدرك نفسه، طبعة حيدرآباد، بالهند.

(٦) له ترجمة في: إنباء الغمر بأبناء العمر ٥/ ٤١؛ ذيل تذكرة الحفاظ لابن فهد ص١٩٧؛ الضوء اللامع ٦/ ١٠٠؛ شذرات الذهب ٧/ ٤٤.
وقد طُبع كتابُه باسم «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم»، تحقيق عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله آل حمَيِّد، نشر دار العاصمة، الرياض، ط. أولى، ١٤١١هـ في ثمان مجلدات.

(٧) في الأصل: «... على المستدرك» وما أثبتُّه من كشف الظنون وحسن المحاضرة ١/ ٣٤٠.

وانتقى الأصل في مجلد[١].

ومنها: «المستدرك عليهما» ـ أي البخاري ومسلم ـ لأبي ذَرٍّ الهَرَوِي الحافظ عبد بن أحمد بن محمد المالكي، المتوفى سنة (٤٣٤هـ) أربع وثلاثين وأربعمائة[٢].

(١) انتهى المنقول من كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢.

(٢) وكان مولده سنة (٣٥٥هـ) أو (٣٥٦هـ) كما في سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥٥.
قال الذهبي: له مستدرك لطيف في مجلد على الصحيحين، علقت منه، يدل على معرفته. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٥٩.
وقال الداودي: له تواليفُ؛ منها: كتابه الكبير في المسند الصحيح المجرد على البخاري ومسلم، وله أيضاً مستدرك لطيف في مجلد على الصحيحين يدل على حفظه. طبقات المفسرين ١/ ٣٧٣.
وينظر أيضاً: كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢؛ هدية العارفين ١/ ٤٣٧؛ الرسالة المستطرفة ص١٩.
وللحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) كتاب «الإلزامات». قال الكتّاني: وهو أيضاً كالمستدرك على الصحيحين، جمع فيه ما وجده على شرطهما من الأحاديث، وليس بمذكور في كتابيهما، وألزمَهُما ذكرَه. الرسالة المستطرفة ص١٩ ثم ذكر أن «مستدرك أبي ذر الهروي» كالمستخرج على كتاب الدارقطني.
وكتاب «الإلزامات» للدارقطني مطبوع بتحقيق مقبل بن هادي الوادعي، نشر دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

الفصل الخامس عشر

في ذكر المُسَلْسَلات

قال في التدريب[(١)]:

المسلسل: وهو ما تتابع رجال إسناده واحداً فواحداً على صفة واحدة، أو حالة واحدة، للرُّواةِ تارةً، وللرِّوايةِ تارةً أخرى. وصفاتُ الرّوَاةِ وأحوالُهم أيضاً إما أقوال أو أفعال، أو هما معاً، وصفاتُ الرِّوَاية إما أن تتعلق بصيغ الأداء، أو بزمنها، أو مكانها.

وله أنواع كثيرة غيرهما:

فالمسلسل بأحوال الرواة الفعلية: كمسلسل التشبيك باليد، وهو حديث أبي هريرة: شبَّكَ بيدي أبو القاسم ﷺ وقال: خلق الله الأرض يوم السبت الحديث[(٢)]. فقد تسلسل لنا تشبيكُ كلِّ واحدٍ من رُواته بيدِ من رواه عنه.

---

(١) تدريب الراوي ١/١٨٧ ـ ١٨٩.
وينظر أيضاً لموضوع «المسلسل»: معرفة علوم الحديث للحاكم ص٢٩ ـ ٣٤؛ علوم الحديث لابن الصَّلاح ص٢٤٨؛ الإرشاد للنووي ٢/٥٥٤؛ الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص٢٠١ ـ ٢٠٥؛ الباعث الحثيث ص١٦٨؛ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح للأبناسي ٢/٤٥٦؛ التبصرة والتذكرة للعراقي ٢/٢٨٤؛ ومعه فتح الباقي على ألفية العراقي لزكريا الأنصاري؛ فتح المغيث للسخاوي ٤/٣٧ ـ ٤٥؛ توضيح الأفكار ٢/٤١٤ وغيرها.
وسيأتي من كلام السيوطي الذي يذكره المؤلف ﵀ أن المسلسل قلَّما يسْلَم من الخَلَل، وهو مأخوذ من كلام الحافظ ابن الصلاح في مقدمته: (وقلَّما تسلم المسلسلات من ضَعْفٍ، أعني في وصف التسلسُل، لا في أصل المتن) ص٢٤٩.
وقال الإمام الذهبي: وعامة المسلسلات واهيةٌ، وأكثرها باطلةٌ لكذب رواتها. الموقظة ص٤٤.

(٢) أخرجه بلا تسلسل التشبيك الإمام مسلم في صحيحه بإسناده عن أبي هريرة ﵁ قال: أخذ رسول الله ﷺ بيدي، فقال: خلق الله ﷻ التربة يوم السبت الحديث. صحيح مسلم ٤/٢١٤٩، حديث (٢٧٨٩)؛ والنسائي في الكبرى ١٠/٢٠، حديث (١٠٩٤٣)؛ وأحمد =

والعَدِّ فيها: وهو حديث «اللهم صَلِّ على محمد» إلى آخره، مسلسل بعَدِّ الكلمات الخمس في يد كل راوٍ(١).

وكذلك المسلسل بالمصافحة(٢).

= في المسند ١٤/٨٢، حديث (٨٣٤١)؛ وأبو يعلى ١٠/٥١٣، حديث (٦١٣٢)؛ وابن حبان ١٤/٣٠، حديث (٦١٦١)؛ والبيهقي في الأسماء والصفات ٢/٢٥٠، حديث (٨١٢) وغيرهم.

ورواه مسلسلاً بالتشبيك: الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣٣؛ وذكره السيوطي بإسناده في جياد المسلسلات ص١٢٣؛ وفي رسالته «حُسْنُ التَّسليك في حكم التَّشبيك» ضمن الحاوي للفتاوى ٢/١١. وقال الحاكم بعد ذكره مَعَ أحاديث مسلسلةٍ أخرى: إني لا أحكم لبعض هذه الأسانيد بالصحة، وإنما ذكرتُها ليستَدَلَّ بشواهدها عليها إن شاء الله ص٣٤. وقال السخاوي: متنه صحيح، والطريق بالتسلسل فيها مقال. فتح المغيث ٤/٤٠.

(١) أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣٢، بإسناده إلى علي بن أبي طالب ﷺ قال: عَدَّهن في يدي رسول الله ﷺ، وقال رسول الله ﷺ: «عدَّهن في يدي جبريل..» إلخ. وهكذا يقول فيه كلُّ راوٍ من رواة أسانيده، ويقبض خمس أصابعه؛ لأن الحديث يشتمل على خمس جملٍ، هي: اللهم صلِّ على محمد.. اللهم بارك.. اللهم ترَحَّم.. اللهم تحنَّنْ.. اللهم وسَلِّم.. الحديث.

وينظر أيضاً: الإرشاد للنووي ٢/٥٥٦؛ التبصرة والتذكرة ٢/٢٨٨؛ فتح المغيث ٤/٣٨؛ بغية الوعاة ٢/٣٩٩.

(٢) الحديث المسلسل بالمصافحة ذكره السيوطي في: جياد المسلسلات ص١٣٤، بإسناده إلى أبي هرمز، قال: دخلنا على أنس بن مالك نعودُه، فقال: صافحتُ بكفِّي هذه كفَّ رسول الله ﷺ، فما مَسِسْتُ خزّاً ولا حريراً ألْيَنَ من كفِّه ﷺ.

قال أبو هرمز: «فقلنا لأنس بنِ مالك: صافِحْنَا بالكفِّ التي صافَحْتَ بها رسول الله ﷺ، فصافَحَنا». وهكذا يقول فيه كلُّ راوٍ من رواته لشيخه.

وأصل الحديث ـ بدون ذكر هذا التسلسُل ـ أخرجه البخاري ٤/١١٥، حديث (١٩٧٣)، ٦/٥٦٦، حديث (٣٥٦١)؛ ومسلم ٤/١٨١٤، حديث (٢٣٣٠)؛ والترمذي ٣/٥٤٢، حديث (٢٠١٥) وغيرهم بنحوه.

أما التسلسُل؛ ففي إسناده أبو هرمز ـ واسمه نافع بن هرمز، وقال العقيلي: نافع بن عبد الواحد ـ ضَعَّفه أحمد وجماعةٌ، وكذَّبه ابنُ معين، وقال أبو حاتم: متروك ذاهب الحديث. لسان الميزان ٦/١٤٦.

روي أيضاً من طريق محمد بن كامل العمَّاني البلقاوي. حدثنا أبانُ العطارُ، عن ثابتٍ، عن أنس. قال ابن حجر في ترجمته: لا يعتمد أحدٌ عليه. روى عنه محمد بن محمد =

والأخذ باليد[١].

ووضع اليد على رأس الراوي[٢].

والمسلسل بأحوالهم القولية: كحديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ قال له: «يا معاذ إني أحبك، فقل في دُبُرِ كلِّ صلاة: اللهم أعِنِّي على ذكرك وشُكرك وحُسْنِ عِبادتك». تسلسَلَ لنا بقولِ كلٍّ من رُواته: «وأنا أُحِبُّكَ فقل»[٣].

والمسلسل بهما معاً: حديث أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يجدُ العبد حلاوَة الإيمان حتى يؤمِنَ بالقدر خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه»، وقبض رسول الله ﷺ على لحيته، وقال: «آمنت بالقدرِ خيرِه وشرِّه، حُلوِه ومُرِّه». وكذا كلُّ راوٍ من رُواته[٤].

والمسلسل بصفاتهم القولية: كالمسلسل بقراءة سورة الصف[٥] ونحوه.

= البخاري مجهول. لسان الميزان ٥/ ٣٥٠. وفي ترجمته ذكر ابن حجر هذا الحديث.
وللحافظ السلفي جزء صغير في حديث المصافحة، مطبوع ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية ص٣١٣.

(١) انظر: المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة ص٣٨١.

(٢) ذكره السيوطي في جياد المسلسلات ص١٤١؛ ومحمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة ص٧٠.

(٣) أصل الحديث أخرجه أبو داود ٢/ ٨٦، حديث (١٥٢٢)؛ والنسائي ٣/ ٥٣ وغيرهما. وللتفصيل في تخريجه يمكن الرجوع إلى صحيح سنن أبي داود للألباني ٥/ ٢٥٤، حديث (١٣٦٢)؛ وعُجالة الراغب المتمني ١/ ١٧٠، حديث (١١٩).
وأما التسلسُل، فينظر له: جياد المسلسلات للسيوطي ص٥٦؛ ظفر الأماني للَّكنْوي ص٢٨٥، ٣٠٢؛ والمناهل السلسلة ص٢٤.

(٤) ذكره مسلسلاً الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٣١؛ والعراقي في التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٨٦.
وينظر أيضاً: جياد المسلسلات ص٢٢٠، الحديث (١٩)؛ ظفر الأماني ص٢٨٧، ٣٠٥؛ المناهل السلسلة ص٦٦.

(٥) أخرجه مسلسلاً الدارمي في سننه ٣/ ١٥٤٥، حديث (٢٤٣٥) من حديث عبد الله بن سلام قال: قعدنا نفرٌ من أصحاب رسول الله ﷺ فتذاكرنا، فقلنا: لو نعلم أيُّ الأعمال أحبُّ إلى الله تعالى، لعملناه. فأنزل الله تعالى: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ =

قال العراقي: وصفات الرواة القولية، وأحوالهم القولية متقاربةٌ، بل متماثلةٌ(١).

والمسلسل بصفاتهم الفعلية: كاتفاق أسماء الرُّواة، كالمسلسل بالمحمَّدِين(٢)، أو صفاتِهم، أو نِسْبَتِهم. فالثاني: كأحاديثَ روينْاها كل رجالها دمشقيون(٣)، أو مصريون(٤)، أو كوفيون، أو عراقيون(٥).

والأول: كمسلسل الفقهاء مطلقاً(٦)، أو الشافعيين(٧)، أو

= [الصف] حتى ختمها. وعن الدارمي أخرجه الترمذي في سننه ٥/ ٣٣٦، حديث (٣٣٠٩)؛ وأخرجه أيضاً أبو يعلى في مسنده ١٣/ ٤٨٤، حديث (٧٤٩٧)، ١٣/ ٤٨٧، حديث (٧٤٩٩)؛ وابن حبان ١٠/ ٤٥٤، حديث (٤٥٩٤)؛ والطبراني قطعة من الجزء ١٣/ ١٦٩، ١٧٠، حديث (٤٠٦، ٤٠٧)؛ والحاكم في المستدرك ٢/ ٦٩، ٢٢٩، ٤٨٦؛ والبيهقي ٩/ ١٥٩، ١٦٠.

وذكره أيضاً مسلسلاً الذهبي في: سير أعلام النبلاء ٢/ ٤٢٤ في ترجمة عبد الله بن سلام؛ وابن كثير في التفسير ٤/ ٢٧٩ تفسير سورة الصف؛ والسيوطي في جياد المسلسلات ص١١١، الحديث السادس؛ واللكنوي في ظفر الأماني ص٢٨٥، ٣٠٠؛ والأيوبي في المناهل السلسلة ص١٦٠.

وقال ابن حجر في تفسير سورة الصف: وقد وقع لنا سماع هذه السورة مسلسلاً في حديث ذكر في أوله سَبَبَ نزولها، وإسناده صحيح. قلّ أن وقع في المسلسلات مثلُه مع مزيد علوه. فتح الباري ٨/ ٦٤١.

وقال السخاوي: وأصحُها مطلقاً المسلسلُ بسورة الصف، ثم بالأوَّلِيَّة. فتح المغيث ٤/ ٤٠.

وينظر أيضاً: جياد المسلسلات ص١١١، الحديث السادس؛ ظفر الأماني ص٢٨٥، ٣٠١؛ المناهل السلسلة ص١٦٠.

(١) التبصرة والتذكرة ٢/ ٢٨٧.

(٢) ينظر: الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع ص٢٣٩؛ جياد المسلسلات ص٢٠٢، الحديث السابع عشر؛ وظفر الأماني ص٢٨٨، ٣٠٠؛ المناهل السلسلة ص٢٢٧. وذكر الحافظ أبو موسى المديني في كتابه «نزهة الحُفَّاظ» عدةَ أحاديث، أكثر رواتها «محمدون»، يرويها بعضهم عن بعض ص٣٧ ـ ٤١، وكتابه هذا كله في المسلسلات بأسماء معينة؛ كإبراهيمَ وإسماعيلَ.. إلخ.

(٣) الإرشاد للنووي ٢/ ٨٠٧ ـ ٨١٥؛ ظفر الأماني ص٣١٦؛ المناهل السلسلة ص٢٨٦.

(٤) جياد المسلسلات ص٢٤٧، حديث (٢١)؛ تدريب الراوي ٢/ ٤٠٨؛ ظفر الأماني ص٢٨٩؛ المناهل السلسلة ص٢٨٣.

(٥) المناهل السلسلة ص٢٩٦.

(٦) ظفر الأماني ص٣٠١.

(٧) تدريب الراوي ٢/ ٤٠٦؛ جياد المسلسلات ص٨١، حديث (٢)؛ المناهل السلسلة ص٢٦٥ ـ ٢٦٧.

الحفَّاظ[١]، أو النُّحاة[٢]، أو الكُتَّاب، أو الشعراء[٣]، أو المُعَمَّرِين[٤].

وصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء: كالمسلسل بسمعت فلاناً[٥]، أو أخبرنا فلان[٦]، أو أخبرنا فلان والله[٧]، أو أشهد بالله لَسَمِعْتُ فلاناً[٨]. ويقول ذلك كلُّ راوٍ منهم.

والمتعلقة بالزمان: كالمسلسل بروايته يومَ العيد[٩]، وقصِّ الأظفار يومَ الخميس[١٠]، ونحو ذلك.

وبالمكان: كالمسلسل بإجابة الدعاء في المُلتزَم[١١].

وقد جمعتُ كتاباً فيما وقع في سماعاتي من المسلسلات بأسانيدها[١٢]، وجمع الناسُ في ذلك كثيراً.

---

(١) جياد المسلسلات ص٩٨، حديث (٤)؛ تدريب الراوي ٢/٤٠٧؛ الجواهر والدرر للسخاوي ١/٩٣؛ ظفر الأماني ص٣٠٦؛ المناهل السلسلة ص٢٤٥.

(٢) جياد المسلسلات ص٨٩، حديث (٣)؛ بغية الوعاة ٢/٣٩٧؛ المناهل السلسلة ص٣١٠.

(٣) المناهل السلسلة ص١٣٨.

(٤) جياد المسلسلات ص٢٥٢، حديث (٢٢)؛ المناهل السلسلة ص٣٧١.

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم ص٣٠؛ جياد المسلسلات ص١٦٣، حديث (١٢)؛ المناهل السلسلة ص٣٩٠ ـ ٣٩٣.

(٦) قال الحاكم: هذا النوع مِمَّا تكثُر شواهدُه في الحديث، أن يكون علامةُ السماع بين كل راويين ظاهراً، أو أن يكونَ بلفظ السماع، أو حدَّثنا، أو أخبرنا، إلى أن يصل مسلسلاً إلى النبي ﷺ. معرفة علوم الحديث ص٣١.

(٧) المناهل السلسلة ص١٨٢.

(٨) جياد المسلسلات ص١٧٠، حديث (١٣)؛ المناهل السلسلة ص١٩٥.

(٩) جياد المسلسلات ص١٨٧، حديث (١٥)، وقال: غريب بهذا السياق، وفي الإسناد مقال. ظفر الأماني ص٢٨٦، ٣٠٢؛ المناهل السلسلة ص١٢.

(١٠) المناهل السلسلة ص١٧. ويقول فيه كلُّ راوٍ عن شيخه: «ورأيته يقص أظفاره يوم الخميس». وذكر عن السخاوي أنه «ضعيف، رجاله لا تعرف، ونقل عن شيخه ابن حجر أنه لم يثبت في استحباب قص الأظفار يوم الخميس شيء».

(١١) جياد المسلسلات ص١٩٦، حديث (١٦)؛ المناهل السلسلة ص١٩، ووصف الذهبي أنه «موضوع». الميزان ٣/٥١٨ ترجمة محمد بن الحسن بن علي بن راشد الأنصاري. لسان الميزان ٥/١٣٠.

(١٢) الكلام ما زال للسيوطي. ومن مؤلفاته: «المسلسلات الكبرى». ثم انتقى منه كتاباً صغيراً طبع باسم «جياد المسلسلات».

وأفضله ما دلَّ على الاتصال في السماع، وعدم التدليس.

ومن فوائده: اشتمالُه على زيادة الضَّبْطِ من الرُّواة.

وقلَّما يسلَمُ عن خللٍ في التسلسُل. وقد ينقطع تسلسُلُه في وسطه، أو أولِهِ أو آخرِه. كمسلسل أول حديثٍ سمعتُه، وهو حديث عبد الله بن عمرو: الراحمون يرحمهم الرحمٰن»، فإنه انتهى فيه التسلسل إلى عمرو بن دينار، وانقطع في سماع عمرو من أبي قابوس، وسماع أبي قابوس من عبد الله بن عمرو، وفي سماع عبد الله من النبي ﷺ، على ما هو الصحيح فيه. وقد رواه بعضُهم كامل السلسلة، فوهم فيه[١].

فائدة: قال شيخ الإسلام[٢]: «من أصح مُسَلسلٍ يُروَى في الدنيا، المسلسلُ بقراءة سورة الصف».

قلت[٣]: والمسلسل بالحفاظ، والفقهاء أيضاً، بل ذكر في شرح النخبة أن المسلسل بالحفاظ مما يفيد العلم القطعي[٤].

انتهى ما في التدريب[٥].

وقال الحافظ في «شرح النُّخْبَة»[٦]: وإن اتفق الرُّواة في إسنادٍ من الأسانيد في صيَغِ الأداء؛ كسمعت فلاناً قال: سمعت فلاناً، أو حدثنا فلان قال: حدثنا فلان، وغير ذلك من الصِّيغ، أو غيرها من **الحالات القولية**؛ كسمعتُ فلاناً يقول: أشهد بالله لقد حدثني فلان إلى آخره. أو **الفعلية**؛ كقوله: دخلنا على فلان، فأطعمنا تمراً... إلى آخر[٧]، أو **القولية والفعلية**

---

(١) سيذكر المصنف ﷺ إسناده لهذا الحديث في آخر هذا الفصل، وللحافظ ابن ناصر الدين (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ) مجلس لإملاء هذا الحديث، مطبوع باسم «المجلس الأول من أمالي الحافظ.. ابن ناصر الدين». وهو أول حديث في كتاب الحافظ ابن حجر «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» ص٦١.

(٢) أي الحافظ ابن حجر. (٣) القائل هو السيوطي.

(٤) شرح نخبة الفكر ص٢٥. وقد ذكره ضمن ما يفيد العلم النظري بالقرائن.

(٥) تدريب الراوي ٢/١٨٩. (٦) ص١٣٣.

(٧) المناهل السلسلة ص٨٥. وفي إسناده عبد الله بن ميمون القدَّاح، وهو متروك.

معاً؛ كقوله: حدثني فلان ـ وهو آخذ بلحيته ـ قال: آمنت بالقدر... إلى آخره، فهو المسلسل، وهو من صفات الإسناد.

وقد يقع التسلسل في معظم الإسناد، كحديث المسلسل بالأولية، فإنَّ السلسلة ينتهي فيه إلى سفيانَ بن عُيينة فقط، ومن رواه مسلسلاً إلى منتهاه، فقد وهم. انتهى[١].

والكتب المصنَّفة في المُسَلْسَلات:

كثيرة؛ فمنها:

١ ـ «مسلسلات الإبراهيمي في الحديث»[٢] للشيخ أبي محمد عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمي[٣].

٢ ـ ومنها: «مسلسلات ابن أبي عَصْرُون»[٤].

٣ ـ وأبي القاسم عبد العزيز بن بُنْدَار الشِّيرازي[٥].

٤ ـ ومنها: «مسلسلات بحرف العين» المنتقاة من مسند الدَّارِمي[٦] ذكر في أسماء رُواتها حرف العين.

---

(١) شرح نخبة الفكر ص١٣٤.

(٢) المجمع المؤسس ٣/١٦؛ المعجم المفهرس ص١٦١؛ فتح المغيث ٤/٤٠؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٧؛ فهرس الفهارس ٢/٦٥٦.

(٣) المتوفى سنة (٤٧٦هـ)؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٤٥٢؛ العبر ٢/٣٣٥؛ شذرات الذهب ٣/٣٥٢. واسم أبيه «عطاء الله» هكذا في الأصل تبَعاً لكشف الظنون، لكنه في المصادر الأخرى «عطاء بن عبد الله».

(٤) فتح المغيث ٤/٤١؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٧. وهو أبو سعيد عبد الله بن محمد بن هبة الله التيمي، ابن أبي عصرون (٤٩٢ ـ ٥٨٥هـ).
له ترجمة في: طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/٥١٢؛ وفيات الأعيان ٣/٥٣؛ سير أعلام النبلاء ٢١/١٢٥.

(٥) نزيل مكة، والمتوفى بها سنة (٤٥١هـ). ترجمه هبة الله ابن الأكفاني في زياداته على ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لعبد العزيز الكتاني ص٢٠٩؛ وعنه الفاسي في العقد الثمين ٥/٤٤٥، ولكنهما لم يذكرا هذه المسلسلات، وإنما ورد ذكرها في كشف الظنون ٢/١٦٧٧.

(٦) هي خمسة أحاديث ذكرها الشيخ محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة ص٢٠٩ ـ ٢١٢ =

٥ ـ ومنها: «مسلسلات الدِّيبَاجي»[١]، وهو أبو علي حسين بن عبد الله بن عبد العزيز النهريُّ، البَلَنسي، المتوفى سنة (٦٦٩هـ) تسع وستين وست مائة[٢].

٦ ـ ومنها: «مسلسلات العلائي»[٣] وهو صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي العَلَائي، أولها المسلسل بالأولية... إلخ. وتوفي سنة (٦٩٤هـ) أربع وتسعين وستمائة[٤].

٧ ـ ومنها: «المسلسلات الكبرى»؛ وهي خمسة وثمانون حديثاً، لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السُّيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) إحدى عشرة وتسعمائة[٥].

٨ ـ ومنها: «مسلسلات بأولية كاد»[٦] لأبي الفتح المَيْدُومِي، محمد بن

= عن طريق الدارمي. وذكر السيوطي حديثاً منها عن طريق الدارمي أيضاً؛ جياد المسلسلات ص٢١٣.
وينظر أيضاً: فتح المغيث ٤/٣٨؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٧.

(١) فتح المغيث ٤/٤٠؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٧؛ فهرس الفهارس ٢/٦٥٨؛ الرسالة المستطرفة ص٦٢، وله نسخة مخطوطة في الظاهرية كما في فهرس الألباني ص٣٧٩.

(٢) كذا في الأصل تبعاً لكشف الظنون. ولكن عند السخاوي وغيره «أبو محمد الدِّيباجي» وهو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمٰن الأموي العُثماني الدِّيباجي الإسكندراني (٤٨٤ ـ ٥٧٢هـ) وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٩٦؛ العبر ٣/٦٢؛ شذرات الذهب ٤/٢٤١ وغيرها.

(٣) فتح المغيث ٤/٤١؛ كشف الظنون ٢/١٦٧٧؛ الرسالة المستطرفة ص٦٢.

(٤) كذا في الأصل تبعاً لكشف الظنون، والصحيح أن (٦٩٤) هو سنة ولادة العَلَائي، وأن وفاته كانت في سنة (٧٦١هـ).
وله ترجمة في: الدرر الكامنة ٢/٩٠؛ الوفيات لابن رافع ٢/٢٢٦؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٩ وغيرها.

(٥) أشار إليها السيوطي في التدريب ٢/١٨٨، وذكرها في جياد المسلسلات بهذا الاسم ص٧٣.
وينظر أيضاً: كشف الظنون ٢/١٦٧٧؛ فهرس الفهارس ٢/٦٦٠.

(٦) كذا في الأصل، ولكن في كشف الظنون ٢/١٦٧٧ «المسلسل بالأولية». والمَيْدُومي: هو أحد رواة الحديث المسلسل بالأولية «الراحمون يرحمهم الرحمن..» إلخ، كما سيذكر المصنف إسنادَه بعد قليل، وهو أعلى شيوخ العراقي من المصريين. الدرر الكامنة ٤/١٥٨. =

محمد المصري، المتوفى سنة (٧٥٤هـ) أربع وخمسين وسبعمائة.

٩ ـ ومنها: «مسلسل ما زلت بالأشواق». وهو حديث: «ما زال بالأشواق إلى الديك الأبيض...» إلخ[١].

[إسناد الحديث المسلسل بالأولية][٢]:

قلت[٣]: قد حدثني شيخنا العلامة محمد بن عبد العزيز، المدعوُّ بالشيخ محمد الهاشمي الجعفري بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه، وهو أولُ حديثٍ سمعتُه منه، قال: حدثني مسنِدُ الوقت العلامة أبو الفضل عبد الحق المحمَّدي بالحديث المسلسل بالأولية من لفظه، وهو أولُ حديث سمعتُه منه، قال: حدثني إمام المحدثين القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى، عن شيخه السيد عبد القادر بن أحمد، وهو عن شيخه محمد حياة السِّندي، وهو عن الشيخ سالم ابن الشيخ عبد الله بن سالم البَصْري المكيّ، عن أبيه، عن الشيخ محمد بن علاء الدين البابُلي المصري، عن الشهاب أحمد بن محمد بن الشَّلبي، عن يوسف بن زكريا

= وعنه روى العراقيُّ الحديثَ المسلسل بالأولية كما في المناهل السلسلة ص٧. والله أعلم.

(١) ذكره محمد عبد الباقي الأيوبي في المناهل السلسلة ص١٣٠، يقول فيه كلُّ راوٍ: «ما زلت بالأشواق إليه حتى سألت». من حديث أبي الدرداء مرفوعاً: «ما زلت بالأشواق إلى الديك الأبيض، مذ رأيتُ ديكَ الله تحت عرشه ليلةَ أسرى بي..» إلخ. وذكر عن السخاوي أنه حكم عليه بالبطلان.

(٢) زيادة من المحقق للإيضاح.

(٣) القائل هو المؤلف ﷺ.

كثرة التأليف في الأحاديث المسلسلة:

لقد سبق عن العلماء ابن الصلاح والذهبي وغيرهما أن المسلسلات قلَّما تسلم من الضعف، وعامَّتُها واهيةٌ وباطلةٌ، ومَعَ ذلك اعتنى كثيرٌ من العلماء ـ ولا سيّما المتأخرون منهم ـ بجمع الأحاديث المسلسلة وإخراجها في كتبٍ مستقلةٍ. ويُوجد ذِكْرُ كثير منها في فتح المغيث ٤/٤٠ ـ ٤١، وفهارس سير أعلام النبلاء والمعجم المفهرس، والرسالة المستطرفة، وفهرس الفهارس لعبد الحي الكتاني، وغيرها من الكتب. ولا أرى فائدةً كبيرةً في ذكرها هنا. وقد توسَّع محقق كتاب «جياد المسلسلات» للسيوطي في ذكرِ الكثيرِ منها، فبلغت (١١٢) مائة واثني عشر كتاباً. فمن أراد التوسُّعَ في ذلك، فبإمكانه الرجوعُ إليه.

الأنصاري، عن إبراهيم بن علي بن أحمد القَلَقْشَنْدِي[١] عن أحمد بن محمد بن المقدسي، عن محمد بن محمد بن إبراهيم المَيْدُومِي، عن عبد اللطيف بن عبد المنعم الحَرَّاني، عن أبي الفرج ابن الجوزي، عن إسماعيلَ بن أبي صالح النيسابوري، عن أبيه، عن محمد بن مَحْمِش الزِّيادي، عن أبي حامد محمد بن محمد البزَّاز، عن عبد الرحمٰن بن بِشْر بن الحكم النيسابوري، عن سفيان بن عُيَينه، عن عمرو بن دينار، عن أبي قابوس مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﵄، عن رسول الله ﷺ، قال:

«الراحمون يرحمهم الرحمٰن تبارك وتعالى، ارحموا من في الأرض، يرحَمُكم من في السماء».

وكلٌّ من هؤلاء يقول: «هو أولُ حديثٍ سمعتُه من شيخه»، إلى سفيانَ بن عيينة، رضي الله عنهم أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين.

ثم كتب بعدَما حدَّثني هذا الحديثَ بخطِّه الشريفِ هكذا: قلت: قد سمع مني أولاً هذا الحديثَ المسلسلَ بالأولية المولويُّ عبد الرحمٰن بن الحافظ عبد الرحيم، من أهل مباركبور، فأجزتُه أن يروِيَه عني بالشروط المعتَبَرَةِ عند مَهَرَةِ هذا الفن. وأوصِيه بتقوى الله في السِّرِّ والعلن، وعدم القول بالرأي في معنى الحديث، واتِّباع السلف الصالح في فهم مراده. وأسألُ اللهَ أن يوفِّقَه لذلك. ويختِمَ لي وله بخير. وكتبه محمد بن عبد العزيز المدعو بشيخ محمد بخطه في سنة ١٣١٣ من الهجرة. انتهى.

وقد طبع شيخنا العلامة الحديث المسلسل بالأولية هذا بإسناده، وسمَّاه «المكلَّل بالأولوية في المسلسل بالأولية».

---

(١) هكذا ضبط في الأصل شكلاً. ولكن في الأعلام ومعجم المؤلفين القَلْقَشَنْدِي ١/ ٦١.

الفصل السادس عشر

في ذكر المعاجم

وهو جمع «المُعجم». وقد عرفت معناه فيما تقدم[١].

قال صاحب كشف الظنون:

١ ـ ٣ ـ «المعجم الكبير، والصغير، والأوسط في الحديث» للإمام

---

(١) انظر الفصل العاشر.

و«المعجم» في اللغة: مصدرٌ ميميٌّ من «أعجم الكلام»: إذا أزال عُجْمَتَه وإبهامَهُ بالنُّقَطِ والشَّكْل، وهو مفرد جمعه معاجمُ ومُعجَمات.

قال ابن الأثير: حروف أ ب ت ث، سُمِّيت بذلك من التعجيم، وهو إزالةُ العُجْمَةِ بالنُّقَطِ. النهاية ٣/١٨٧.

وفي اصطلاح اللغويين: ترتيبُ مادة الكتاب على حروف الهجاء.

وفي اصطلاح المحدثين: ما تُذكَرُ فيه الأحاديثُ على ترتيب الصحابةِ، أو الشيوخ، أو البُلدانِ، أو غيرِ ذلك. والغالبُ أن يكونَ على حروف المعجم: الهجاء.

وقد وضعت لفظة «معجم» في الأصل لكتب اللغة المرتَّبة حسب حروف المعجم: الهجاء؛ مثل: «تهذيب اللغة»، و«القاموس»، و«مختار الصحاح» وغيرها من كتب اللغة.

ثم استُعيرت لفظةُ «المعجم» لأنواعٍ شتّى من المصنّفات؛ منها:

١ ـ الكتب التي تُستعمَلُ للكشفِ عن الآيات القرآنية والأحاديث النبوية بمعرفة لفظة منها؛ مثل: «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم»، و«المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي».

٢ ـ الكتب التي تضم الأحاديث وترتّب على أسماء الصحابة؛ كمعجم الطبراني.

٣ ـ الكتب التي تضم أسماء البلدان؛ مثل: «معجم ما استعجم»؛ و«معجم البلدان».

٤ ـ الكتب التي تضم أسماء الأدباء؛ مثل: «معجم الأدباء» لياقوت.

٥ ـ الكتب التي تضم أسماء المصنفين؛ مثل: «معجم المؤلفين» لكحالة.

٦ ـ ومنها معاجم الشيوخ؛ كـ«معجم الإسماعيلي»؛ و«معجم ابن الأعرابي»، وغيرها.

من مقدمة محقق كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» بشيء من الاختصار والتصرف. ص٢٢٣ ـ ٢٢٤.

وانظر أيضاً: مقدمات محققي معجم ابن الأعرابي؛ ومعجم ابن المقرئ.

أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني الحافظ، المتوفى سنة (٣٦٠هـ) ستين وثلاثمائة[١].

رتَّب في الكبير الصحابةَ على الحروف. وهو مشتمل على نحو خمسة[٢] وعشرين ألف حديث[٣].

ورتَّب في الأوسط، والصغير شيوخَه على الحروف أيضاً[٤].

---

(١) إمام مشهور، وكانت ولادته في سنة (٢٦٠هـ). وقد ألّف الحافظ أبو زكريا يحيى بن مندة كتاباً في سيرته سماه «جزء فيه ذكر أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ﷺ وبعض مناقبه ومولده ووفاته وعدد تصانيفه»، مطبوع بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، في آخر الجزء الخامس والعشرين من المعجم الكبير للطبراني ٢٥/٣٢٩ ـ ٣٦٨. وينظر أيضاً لترجمته ومصادر ترجمته: طبقات علماء الحديث ٣/١٠٧؛ سير أعلام النبلاء ١٦/١١٩، ومقدمة محقق كتاب «الدعاء» للطبراني.

(٢) وقع في الأصل: «خمسمائة وعشرين ألف» وهو خطأ تمَّ تصحيحه من كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.

(٣) قال ابن دحية: هو أكبر معاجم الدنيا، وإذا أُطلق في كلامهم «المعجم» فهو المرادُ، وإذا أريدَ غيرُه قُيِّد. الرسالة المستطرفة ص١٠١. وذكر ابن دحية «المعجم الكبير»، فقال: وهو سبعون ألف حديث. أداء ما وجب من بيان وضع الوضّاعين في رجب ص٦٣. وهذا العدد خلاف الواقع المعروف.
وقال الذهبي: من تواليفه (أي الطبراني): «المعجم الكبير»، وهو معجم أسماء الصحابة وتراجمهم وما روَوه، لكن ليس فيه مسند أبي هريرة. زاد في التذكرة: فكأنه أفرده في مصنف ٣/ ٩١٢. ولا استوعَبَ حديث الصحابة المكثرين. سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٢٢.
وقد طبع «المعجم الكبير» للطبراني بتحقيق الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، نشر وزارة الأوقاف في بغداد، في خمسة وعشرين مجلداً، لكن ينقص منها المجلدات ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ٢١؛ إذ لم يعثر على مخطوطاتها، ثم طبع قسم من الثالث عشر.
وعدد الأحاديث في المطبوع (٢١٥٤٦) حديثاً، وإذا قدر أن الأجزاء المفقودة تحوي خمسة آلاف حديث؛ أي ألف حديث لكل جزء، فإن العدد يكون مقارباً لما ذكره صاحب كشف الظنون.
وقد أفرد الإمام الهيثمي زوائد «المعجم الكبير» على الكتب الستّة في كتاب سماه «البدر المنير في زوائد المعجم الكبير» لم يُطبع بعد، ثم أدخلها في كتابه الشهير «مجمع الزوائد ومجمع الفوائد» بعد حذف أسانيدها.

(٤) قال الذهبي: «والمعجم الأوسط في ست مجلدات كبار على معجم شيوخه، يأتي فيه عن كلِّ شيخ بما لَهُ من الغرائب والعجائب؛ فهو نظير كتاب الأفراد للدارقطني، بيَّن فيه فضيلَته وسَعَةَ روايته». وكان يقول: «هذا الكتاب روحي؛ فإنه تَعِبَ عليه، وفيه كل نفيس وعزيز ومنكر. =

ثم رتَّب «الكبير» الأمير علاء الدين علي بن بَلَبَان الفارسي ترتيباً حسناً. وتوفي سنة (٧٣١هـ) إحدى وثلاثين وسبعمائة[١].

وقد أشار إلى القطب الحلبي بترتيبه، فرتَّب جميعَه أو أكثرَه[٢].

= وصنّف «المعجم الصغير» وهو عن كل شيخ حديث واحد. تذكرة الحفاظ ٣/ ٩١٢؛ ونحوه في سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٢٢.

هذا وقد طبع «المعجم الصغير» للطبراني عدة طبعات، كان أولُها في دهلي بالهند عام ١٣١١هـ، كما طبع «المعجم الأوسط» أيضاً في أحد عشر مجلداً، نشر مكتبة المعارف بالرياض ويضم (٩٤٨٥) حديثاً حسب ترقيم محققه.

وجمع الإمام الهيثمي أيضاً زوائد المعجمين الأوسط والصغير في كتاب سمّاه «مجمع البحرين بزوائد المعجمين الأوسط والصغير» وقد طبع بتحقيق أخينا الشيخ عبد القدوس محمد نذير في تسع مجلدات.

ثم أدخل الهيثمي هذه الزوائد أيضاً في كتابه «مجمع الزوائد» مع حذف أسانيدها.

وألّف الإمام الذهبي: «المنتقى من معجمي الطبراني الأوسط والكبير»، و«مسند المقلين» لدَعْلَج. قال الدكتور بشّار عواد: رأيتُ قطعة منه في الظاهرية، وهي مجموعة أحاديث انتقاها الذهبي من هذه الكتب الثلاثة، وتكلم عليها وعلى رُواتها. الذهبي ومنهجه في كتابه التاريخ ص٢٥٨.

وللذهبي أيضاً: «أربعون حديثاً بلدانية من المعجم الصغير» للطبراني، وله أيضاً: «ثلاثون حديثاً من المعجم الصغير» للطبراني يوجدان مخطوطين. المصدر السابق ص٢٦٦، ٢٧١.

وللذهبي أيضاً: «سيرة أبي القاسم الطبراني» كما جاء في مقدمة كتابه «الأربعين البلدانية من المعجم الصغير». المصدر السابق ص٢٠٨.

(١) تاريخ وفاته كذا في كشف الظنون أيضاً ٢/ ١٧٣٧؛ وكذا ذكره السيوطي في حسن المحاضرة ١/ ٤٦٨، ولكن السيوطي نفسه ذكره في بغية الوعاة (٧٣٩هـ) ٢/ ١٥٢، وهو ما قاله الذهبي في المعجم المختص ص١٦٤؛ وابن حجر في الدرر الكامنة ٣/ ٣٢؛ وابن رافع السُّلامي في الوفيات ١/ ٢٧٨، وغيرهم.

وقد رتّب ابن بلبان صحيحَ ابن حبان أيضاً. وهو مطبوع أكثر من طبعة.

تنبيه: هناك عالم آخر يعرف بـ«ابن بلبان»؛ وهو أبو القاسم علي بن بلبان المقدسي (ت٦٨٤هـ). ومن مؤلفاته: «المقاصد السنية في الأحاديث الإلٰهية»، وهو مطبوع.

(٢) هكذا في الأصل نقلاً عن كشف الظنون، ولكن في الطبعة التي لدينا من كشف الظنون: «وقد أشار القطب الحلبي إلى ترتيبه..» إلخ. والله أعلم.

والقطب الحلبي: هو قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، ثم المصري (٦٦٤ - ٧٣٥هـ).

له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٢؛ الدرر الكامنة ٢/ ٣٩٨ وغيرهما.

ولأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني كتاب «التحبير في المعجم الكبير»(١).

٤ ـ ٦ ـ ومنها: «المعجم الكبير، والصغير، والأوسط في القراءات وأسمائه» لأبي بكر محمد بن الحسن، المعروف بالنَّقَّاش المَوْصِلي، المتوفى سنة (٣٥١هـ) إحدى وخمسين وثلاثمائة(٢).

٧ ـ ٨ ـ ومنها: «المعجم الكبير والصغير» للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المتوفى سنة (٧٤٨هـ) ثمان وأربعين وسبعمائة(٣).

---

(١) كذا في كشف الظنون ٢/١٧٣٧، حيث ذكر هذا الكتاب ضمن ذكر معاجم الطبراني، فيظن منه أنه شيءٌ يتعلق بالمعجم الكبير للطبراني. وهكذا ظنَّ فؤاد سزكين أيضاً، فقال: وقد هذّب المعجم الكبير عبد الكريم بن محمد السمعاني المتوفى (٥٦٢هـ ـ ١١٦٧م) بعنوان «التحبير في المعجم الكبير». تاريخ التراث العربي ١/٣١٨.
والواقع أن كتاب «التحبير» للسمعاني هو في تراجم شيوخه، وقد طُبع بتحقيق منيرة ناجي سالم، في مجلدين، في بغداد عام ١٣٩٥هـ.

(٢) وكان مولده في سنة (٢٦٦هـ).
له ترجمة في: تاريخ بغداد ٢/٢٠٢؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٥٧٣. ذكر الذهبي مؤلفاته؛ ومنها: المعاجم الثلاثة: أوسط وأكبر وأصغر، فالأكبر في معرفة المقرئين. السِّير ١٥/ ٥٧٤. وقال أيضاً: اعتمد الداني في التيسير على رواياته للقراءات، فالله أعلم، فإن قلبي لا يسكن إليه، وهو عندي متَّهم. ١٥/٥٧٦. وقال في معرفة القرّاء الكبار: هو ـ مَعَ علمه وجلالته ـ ليس بثقة ١/٢٩٦.

(٣) وقد طبع «المعجم الكبير» للذهبي باسم «معجم الشيوخ» بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط. أولى، ١٤٠٨هـ، في مجلدين، ويضم ١٠٤٠ ترجمة من تراجم شيوخه، أو من أجازَه في صِغَره أو كِبَره. وقد ذكر في كلِّ ترجمة حديثاً عن طريق ذلك الشيخ ١/٢١. والذهبي ومنهجه ص٦٦.
و«المعجم الصغير» ـ وهو المعروف بـ«المعجم اللطيف» ـ ذكر فيه روايةً واحدةً عن كل شيخ من شيوخه دون أن يذكر شيئاً عن تراجمهم، وقد طبع أيضاً ضمن كتاب ست رسائل، بتحقيق جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.
وللذهبي معجم ثالث باسم «المعجم المختص» ـ أي بالمحدثين ـ قال في مقدمته ص٥: «هذا معجم مختص بذكر من جالسته من المحدثين، او أجازني مروياته من طلبة الحديث، وبعضُهم أمْيَزُ في هذا الشأن من غيره». وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ط. أولى، ١٤٠٨هـ.
ولذكر هذه المعاجم الثلاثة ينظر: الدرر الكامنة ٣/٣٣٧، قال: «وخرّج لنفسه المعجم =

٩ ـ ومنها: معجم لابن جُمَيْع[(١)].

١٠ ـ ولابن قَانِع[(٢)].

١١ ـ ولأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي. ذكره ابن حجر في المجمع المؤسس[(٣)].

= الكبير والصغير والمختص بالمحدثين، فذكر فيه غالب الطلبة من أهل ذلك العصر، وعاش الكثير منهم بعده إلى نحو أربعين سنة». وينظر أيضاً: الإعلان بالتوبيخ ص٦٠٦؛ ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص٣٤٨؛ البدر الطالع ٢/ ١١٠؛ فهرس الفهارس ١/ ٤١٧. وأضاف ابن العماد معجماً رابعاً له سماه «معجم الشيوخ الأوسط» ٦/ ١٥٦؛ وكذا الدكتور بشار عواد في كتابه الذهبي ومنهجه ص١٨٥.

(١) المجمع المؤسس ١/ ٦٠٣، ٢/ ٢٢٣ ومواضع أخرى؛ المعجم المفهرس ص١٦٣؛ كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.
وابن جُمَيْع: هو أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمٰن بن يحيى بن جُمَيع الصَّيْداوي، نسبة إلى مدينة صيدا (في لبنان) (٣٠٥ أو ٣٠٦هـ ـ ٤٠٢هـ).
له ترجمة في: الأنساب ٨/ ٣٥٥ الصيداني، ٨/ ٣٥٧ الصيداوي؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ١٥٢.
وقد طبع معجمه باسم «معجم الشيوخ» بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، نشر مؤسسة الرسالة، ببروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ. ويضم (٣٨٧) شيخاً، وذكر في كل ترجمة حديثاً أو حكايةً مستحسَنَةً من طريق ذلك الشيخ. مقدمة المؤلف ص٥٦.

(٢) المجمع المؤسس ١/ ٢٧١، ٢/ ١٣٨ ومواضع أخرى؛ المعجم المفهرس ص١٤١؛ كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.
وهو أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي، مولاهم، البغدادي (٢٦٥ ـ ٣٥١هـ). تاريخ بغداد ١١/ ٨٨؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٢٦. وقيل: توفي (٣٥٤هـ). الإكمال لابن ماكولا ٧/ ٢٩١.
وكتابه «معجم الصحابة» وهو ما يذكره مترجموه في ترجمته غالباً كالذهبي في السِّير ١٥/ ٥٢٦؛ والتذكرة ٣/ ٨٨٣، قد طبع في ثلاث مجلدات، نشر مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. أولى، ١٤١٨هـ، ويضم (١٢٢٦) ترجمة من تراجم الصحابة ويذكر في كل ترجمة حديثاً.
وذُكر له في كشف الظنون ٢/ ١٧٣٥؛ وهدية العارفين ١/ ٤٩٥ كتابٌ آخر أيضاً باسم «معجم الشيوخ»، ولم يذكر في هدية العارفين «معجم الصحابة». والله أعلم.

(٣) المجمع المؤسس ١/ ١٠٩؛ المعجم المفهرس ص١٩١؛ كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.
والإسماعيلي هو «صاحب المستخرج على الصحيح» (٢٧٧ ـ ٣٩١هـ).
له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٧؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٩٣. =

١٢ ـ ومنها: «معجم ما استعجم» للعلامة أبي عُبَيْدِ البَكْرِي[١]، ذكره في مرج البحرين[٢].

١٣ ـ ومنها: «المعجم المترجم» تخريج الشيخ الإمام الحاكم زكي الدين أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري[٣].

انتهى ما في الكشف[٤]. فائدة[٥]:

= وطبع كتابه هذا باسم كتاب «المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي» في مجلدين، بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٠هـ، ويضم (٤١٠) تراجم، وفي كل ترجمة حديث واحد يستغرب أو يُستفاد، أو يُستحسَنُ، أو حكايةٌ ١/٣٠٩.

(١) تحرّف في الأصل إلى «الكبيري»، وهو أبو عبيد عبد الله بن أبي مصعب عبد العزيز البكري ـ من بكر بن وائل، صَلِيبَةً ـ الأندلسي (ت٤٨٧هـ). الصلة لابن بشكوال ١/ ٢٨٧؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٥. وينظر أيضاً: مقدمة الأستاذ عبد العزيز الميمني لتحقيقه كتاب «سمط اللآلئ في شرح أمالي القالي» للبكري نفسه.
وكتابه «المعجم» مطبوع باسم «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» ويظهر موضوع الكتاب من اسمه. وقد قال مؤلفه في مقدمته: «هذا الكتاب ذكرت فيه إن شاء الله جملة ما ورد في الحديث والأخبار والتواريخ والأشعار من المنازل والديار والدارات والجِرار منسوبةً محددةً، ومبوَّبةً على الحروف» ١/١.

(٢) ذكر في كشف الظنون بهذا الاسم «مرج البحرين في أجوبة القاموس عن اعتراضات الجوهري» وكتاباً آخر باسم «مرج البحرين» لابن دحية اللغوي ٢/ ١٦٥٣.
أما كتاب البكري «معجم ما استعجم»، فقد ذكره غير واحد من المصنفين؛ فلينظر: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٥؛ بغية الوعاة ٢/ ٤٩. واستفاد منه غير واحد من أصحاب المعاجم اللغوية، كما ذكر محققه في مقدمته ١/و.

(٣) صاحب الترغيب والترهيب (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٩؛ وترجمه الدكتور بشار عواد في مقدمة تحقيقه لكتاب التكملة لوفيات النقلة ١/ ١٩ ـ ٢٣. وأحال إلى كتاب له باسم «المنذري وكتابه التكملة» ولم أطّلع عليه.
قال الذهبي في ترجمة المنذري: «عمل المعجم في مجلد». السِّير. وذكره ابن حجر أيضاً في: المعجم المفهرس ص١٩٣.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٧٣٧.

(٥) كتب في حاشية الأصل: «هاهنا بياض في الأصل».
معاجم أخرى:
لقد سبق أن ذكرتُ أن كلمةَ «معجم» تُطلق على كلِّ ما كان مرتَّباً على حروف الهجاء، فيطلق على المعاجم اللغوية، وفهارس الآيات والأحاديث، والكتب المرتَّبة على أسماء =

....

= الصحابة أو أسماء الشيوخ وغير ذلك.
ولكنها عند المحدثين تُطلق في الغالب على الكتب المؤلفة بأسماء الشيوخ، وفي الغالب يَذكُر المؤلف في كلِّ ترجمةٍ ،حديثاً أو أكثر. فالمعجم بهذا المعنى يشترك مع كلمات «المشيخة»، أو «الفهرس»، أو «البرنامج» وما شاكلها.
ومعاجم الشيوخ والمشيخات التي أُلِّفت في تاريخ الإسلام كثيرةٌ جداً، حتى قال السخاوي: «لست أستبعد زيادتهم على الألف». الإعلان بالتوبيخ ضمن كتاب علم التاريخ عند المسلمين ص٦٠٥.
ولم يرَ السخاوي فائدةً في استيفائهم، سيّما وجُلُّهم لم يترجم الشيوخ، ومَعَ ذلك ذكر السخاوي مجموعةً كبيرة منها. المصدر السابق ص٦٠٥ ـ ٦٠٩. وورد ذكر الكثير منها في المعجم المفهرس لابن حجر ص١٩١ ـ ٢٠٩؛ وفهرس الفهارس ٢/٦٠٩ ـ ٦٥٥؛ والرسالة المستطرفة ص١٠١ ـ ١٠٤؛ وفهرس المكتبة الظاهرية ص٦٤٢ وغيرها.
ومن المعاجم المشهورة التي ألفها القدماء:
١٤ ـ «معجم أبي يعلى الموصلي» (٢١٠ ـ ٣٠٧هـ) مطبوع بتحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل أباد، باكستان، ١٤٠٧هـ.
١٥ ـ «معجم أبي سعيد ابن الأعرابي»، وهو أحمد بن محمد بن زياد ابن الأعرابي (٢٤٥ ـ ٣٤١هـ) طبع منه مجلدان بتحقيق أحمد بن ميرين البلوشي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٢هـ، ثم طبع كاملاً بتحقيق عبد المحسن الحسيني، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٨هـ، في ثلاث مجلدات ويضم (٢٤٦٠) حديثاً.
١٦ ـ «معجم ابن المقرئ» أبي بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني (٢٨٥ ـ ٣٨١هـ) مطبوع، نشرته مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٩هـ ويضم (١٣٦٧) حديثاً.
١٧ ـ «معجم الحاكم أبي عبد الله» محمد بن عبد الله النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ). المعجم المفهرس ص١٩٣.
١٨ ـ «معجم أبي سعيد بن أبي صالح المؤذن» إسماعيل بن أحمد بن عبد الملك النيسابوري (٤٥١ أو ٤٥٢ ـ ٥٣٢هـ). المعجم المفهرس ص١٩٣.
١٩ ـ «معجم السَّفَر» للسِّلَفي، أبو طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني، نزيل الإسكندرية (٤٧٥ تقريباً ـ ٥٧١هـ) مطبوع أكثر من طبعة.
٢٠ ـ «معجم بغداد».
٢١ ـ «معجم أصبهان» كلاهما للسِّلَفي نفسه، ذكرهما السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٦٠٥.

* * *

الفصل السابع عشر

في ذكر كتب الأمالي

قال صاحب «كشف الظنون»[(١)]:

الأمالي: هو جمع الإملاء. وهو أن يقعُدَ عالمٌ وحولَه تلامِذَتُه بالمحابر والقراطيس، فيتكلَّم العالِم بما فتح الله ﷻ عليه من العلم، ويكتبُه التلامِذَةُ، فيصير كتاباً. ويُسمونه الإملاء والأمالي.

وكذلك كان السلف من الفقهاء والمحدِّثين، وأهلِ العربية وغيرِها، في علومهم، فاندرست لذهاب العلم والعلماء، وإلى الله المصير.

وعلماء الشافعية يسمُّون مثلَه «التعليق». انتهى[(١)].

قلت: وكتب الأمالي في الحديث كثيرةٌ؛ فمنها:

١ ـ «أمالي ابن حجر» أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلاني، الحافظ، المتوفى سنة (٨٥٢هـ) اثنتين وخمسين وثمانمائة. أكثرها حديثٌ أملاها[(٢)] بمدينة حلب[(٣)].

---

(١) ١/ ١٦١.

(٢) في الأصل: «أملا» وما أثبته من كشف الظنون.

(٣) ولذلك اشتهرت باسم «الأمالي الحلبية» وهي سبعة مجالس أملاها ابن حجر في حلب سنة (٨٣٦هـ). الجواهر والدرر ٢/ ٥٨٢؛ ابن حجر ومصنفاته ص٦٦٥. وقد وُجِدَتْ نسخة من المجالس الأربعة الأخيرة منها، وطبعت بتحقيق عواد الخلف، نشر مؤسسة الريان، بيروت، ط. أولى، ١٤١٦هـ، وتضم تسعة عشر حديثاً، يبيِّن بعدَ كلِّ حديث درجَته، ومن أخرجه من أصحاب الكتب الستة، وقد يذكُر غيرَهم أيضاً.
وللحافظ ابن حجر أمالٍ كثيرة. قال السخاوي: فجُملةُ ما أملى رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألف مجلسٍ ومائةٌ وخمسون مجلساً تزيد قليلاً أو تنقص قليلاً... وقد بلغت عِدَّةُ مجلدات الأمالي كلِّها في بعض النسخ عشر مجلدات.. إلخ. الجواهر والدرر ٢/ ٥٨٤.
ومن أماليه: «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع»، ومنها «عشاريات الصحابة =

٢ ـ ومنها: «أمالي ابن سمعون»[١] هو أبو الحسين محمد بن أحمد، أملاه في الحديث، ورتِّب على أجزاء[٢].

٣ ـ ومنها: «أمالي ابن عساكر» في الحديث. وهو أبو القاسم علي بن الحسين بن هبة الله الدمشقي، صاحب التاريخ الكبير، المتوفى سنة (٥٧١هـ) إحدى وسبعين وخمسمائة[٣].

٤ ـ ومنها: «أمالي أبي بكر يوسف بن القاسم بن يوسف بن فارس القاضي»، فيه أيضاً[٤].

= المسماة بالإصابة»؛ ومنها أيضاً: «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في مختصر ابن الحاجب الأصلي»؛ و«تخريج الأذكار». المصدر السابق ٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٨.
وطبع له أيضاً القسم الأخير من «الأمالي المطلقة» بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤١٦هـ، ويضم أماليه من المجلس الحادي والسبعين إلى المجلس الخمسين بعد المائة.

(١) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «شمعون» ١/ ١٦٢، وما أثبته من مصادر الترجمة. وضبطه ابن ماكولا بالسين المهملة. الإكمال ٤/ ٣٦٢. وهو لقب جده إسماعيل بن عَنْبَس البغدادي (٣٠٠ ـ ٣٨٧هـ).
له ترجمة في: تاريخ بغداد ١/ ٢٧٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٠٥ وغيرهما.

(٢) قال الذهبي: أملى عنهم (أي عن مشايخه) عشرين مجلساً، سمعناها عاليةً. السِّير. وينظر أيضاً: وفيات الأعيان ٤/ ٣٠٤؛ اللباب ٢/ ١٤٠؛ المعجم المفهرس ص٣٠٠؛ معجم المؤلفين ٨/ ٢٣٤.
وتوجد «أمالي ابن سمعون» مخطوطة بالظاهرية. تاريخ التراث العربي ٢/ ٤٩٠؛ فهرس الألباني المنتخب من مخطوطات الحديث ص٨٦.

(٣) المجمع المؤسس ١/ ١٣٢، ١٣٩ ومواضع أخرى؛ المعجم المفهرس ص٣٢٥؛ كشف الظنون ١/ ١٦٢؛ الرسالة المستطرفة ص١١٩.
وتوجد مجالس منه في الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث ص١١٣. وطبع بعض أجزائها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق كما ذكر محقق طبعة مكتبة المعارف من المنتخب.

(٤) المعروف بالمَيَانَجِي، نزيل دمشق (ت٣٧٥هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٦١، تاج العروس ٣/ ٤٩١، ولأماليه نسخة في الظاهرية؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٣١.
وينظر أيضاً: كشف الظنون ١/ ١٦٢؛ هدية العارفين ٢/ ٥٤٩.

٥ ـ ومنها: «أمالي[(١)] أبي جعفر محمد بن عمرو البَخْتَرِي»[(٢)] في الحديث.

٦ ـ ومنها: «أمالي[(٣)] أبي طاهر محمد بن محمد بن مَحْمِش[(٤)] الزِّيَادِي» في الحديث[(٥)].

٧ ـ ومنها: «أمالي أبي طاهر المُخَلِّص» في الحديث[(٦)].

٨ ـ ومنها: «أمالي أبي عبد الله حُسين بن هارون بن محمد[(٧)] الضَّبِّي» المتوفى سنة (٣٩٨هـ) ثمان وتسعين وثلاثمائة[(٨)]، في الحديث[(٩)].

---

(١) المجمع المؤسس ١/ ٥٩٠، ٢/ ١٥٦ ومواضع أخرى؛ المعجم المفهرس ص٢٤٠؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣؛ هدية العارفين ٢/ ٤١، وله نسخة في الظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٩٧؛ المنتخب من مخطوطات الحديث ص٢٠١.

(٢) البغدادي، الرَّزَّاز (٢٥١ ـ ٣٣٩هـ). وقد وقع اسم أبيه في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «القاسم». والتصويب من مصادر ترجمته: تاريخ بغداد ٣/ ١٣٢؛ الأنساب ٦/ ١٠٩؛ السِّير ١٥/ ٣٨٥ وغيرها.

(٣) المجمع المؤسس ١/ ٢٩٥، ٢/ ٤١٦؛ المعجم المفهرس ص٣٥٢؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣؛ هدية العارفين ٢/ ٥٩، وله نسخة في الظاهرية؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٧٢؛ المنتخب من مخطوطات الحديث ص٢٣٢.

(٤) بفتح الميم، وسكون الحاء المهملة، وكسر الميم والشين المعجمة. وقد وقع في الأصل وكشف الظنون: «مخمش» بالخاء المعجمة، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٥) ولد (٣٢٧هـ) وتوفي (٤١٠هـ). قال عبد الغافر بن إسماعيل: أملى نحواً من ثلاث سنين. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٧٦؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٩٨.

(٦) محمد بن عبد الرحمٰن بن العباس البغدادي، الذهبي، مُخَلِّص الذهب من الغِشِّ (٣٠٥ ـ ٣٩٣هـ). تاريخ بغداد ٢/ ٣٢٢؛ البداية والنهاية ١١/ ٣٣٣؛ السِّير ١٦/ ٤٧٨.
ولأماليه نسخة في الظاهرية: المنتخب ص٥٣٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٥٢.

(٧) تحرّف في الأصل وكشف الظنون إلى «جعفر»، والتصويب من مصادر ترجمته.

(٨) بياض في الأصل، تم سدّه من مصادر ترجمته.

(٩) له ترجمة في: تاريخ بغداد ٨/ ١٤٦؛ شذرات الذهب ٣/ ١٥١ وغيرهما.
قال الذهبي: أملى مجالسَ عِدةً. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٩٧، وتوجد لأماليه نسخةٌ في الظاهرية وغيرها. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٥٧؛ المنتخب من مخطوطات الحديث ص٤٣٩. وينظر أيضاً: المجمع المؤسس ٢/ ٥٢، ٢٤٤، ٣٠٧؛ المعجم المفهرس ص٣١٣؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣.

٩ ـ ومنها: «أمالي أبي عثمان إسماعيل بن محمد بن أحمد الأصفهاني الحافظ»(١) في الحديث.

١٠ ـ ومنها: «أمالي أبي الفضل محمد بن ناصر السَّلامي»، المتوفى سنة (٥٥٠هـ) خمسين وخمسمائة(٢)، وهي في الحديث أيضاً(٣).

١١ ـ ومنها: «أمالي أبي القاسم بن بِشْرانَ»(٤) وهي في الحديث.

١٢ ـ ومنها: «أمالي أبي القاسم عُبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حَبَابَة البَزّاز» في الحديث أيضاً(٥).

١٣ ـ ومنها: «أمالي الجَوْهَري» في الحديث. هو أبو محمد الحسن بن علي الحافظ، المتوفى سنة (٤٥٤هـ) أربع وخمسين وأربعمائة(٦).

---

(١) المعروف بابن مَلَّة (ت٥٠٩هـ). قال الذهبي: صاحب تلك المجالس المشهورة، أملى ببغداد. سير أعلام النبلاء ١٩/ ٣٨١.
ينظر أيضاً: المجمع المؤسس ١/ ٤١٤، ٢/ ٣٦٦؛ المعجم المفهرس ص٣٦٥؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣.

(٢) بياض في الأصل. وكان مولده في سنة (٤٦٧هـ). والسَّلامي نسبة إلى مدينة السلام بغداد. الأنساب ٧/ ٣٢٣.
وله ترجمة في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٣؛ ذيل طبقات الحنابلة ١/ ٢٢٥ وغيرهما.

(٣) كشف الظنون ١/ ١٦٣؛ الرسالة المستطرفة ص١٢٠.

(٤) أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بِشْران البغدادي (٣٣٩ ـ ٤٣٠هـ). تاريخ بغداد ١٠/ ٢٣٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٩٧؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٥٠.
وصفه الذهبي بـ«صاحب الأمالي الكثيرة». السِّير. وسمّاها ابن حجر بالبِشْرانيات، وقال: وهي مجلد ضخم. المعجم المفهرس ص٢٤٤ ـ ٢٤٦، ومنها أجزاء مخطوطة في الظاهرية. تاريخ التراث ١/ ٣٨٧؛ المنتخب ص٤٦. وقد طبعت بتصحيح عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ، ويشتمل المطبوع على (٩٧٣) رواية.

(٥) المَتُّوثِي البغدادي (٣٠٠ ـ ٣٨٩هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٠/ ٣٧٧؛ الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٣٧٢؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥٤٨ ولأماليه؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣؛ هدية العارفين ١/ ٦٤٧.

(٦) البغدادي، الجوهري، المُقَنِّعي (٣٦٣ ـ ٤٥٤هـ). تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٣؛ الأنساب ٣/ ٣٧٩؛ شذرات الذهب ٣/ ٢٩٢.
قال الذهبي: كان من بحور الرواية، روى الكثير، وأملى مجالسَ عدةً. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٨. وينظر أيضاً: المجمع المؤسس ١/ ٤١٩، ٢/ ٥٥ وغيرها؛ المعجم المفهرس =

١٤ ـ ومنها: «أمالي الزَّعفراني» في الحديث. هو الإمام أبو عبد الله حسن بن أحمد، قال الذهبي: رأيتُ مجلداً من أماليه في سنة سبع وستمائة وسنة تسع وثمانين وخمسمائة[١].

١٥ ـ ومنها: «الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة» للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرَّافعي[٢] الشافعي، المتوفى سنة (٦٢٣هـ) ثلاث وعشرين وستمائة، وهو ثلاثون مجلساً أملاها أحاديثَ بأسانيدها عن أشياخِه على سورة الفاتحة، وتكلَّم عليها[٣].

١٦ ـ ومنها: «أمالي القاضي المَارِسْتَاني» في الحديث. هو أبو بكر محمد بن عبد الباقي[٤].

١٧ ـ ومنها: «أمالي القُضَاعي» في الحديث. هو أبو عبد الله محمد بن سَلامة الشافعي، المتوفى سنة (٤٥٤هـ) أربع وخمسين وأربعمائة[٥].

١٨ ـ ومنها: «أمالي المُنذري» في الحديث[٦].

= ص٢٦٠؛ كشف الظنون ١/ ١٦٣، ولأماليه أجزاء في المكتبة الظاهرية؛ المنتخب ص٣٤٠.

(١) كشف الظنون ١/ ١٦٤. وينظر من ترجم له.

(٢) القَزويني، صاحب كتاب «التدوين في ذكر أهل العلم بقزوين» (٥٥٥ ـ ٦٢٣هـ). تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٧٧؛ فوات الوفيات ٢/ ٧؛ مرآة الجنان ٤/ ٥٦.
قال الذهبي: وله أمالي على ثلاثين حديثاً. السِّير ٢٢/ ٢٥٣.

(٣) كذا ذكره السبكي في طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ٢٨١ وقال: وقد وقفنا على هذه التصانيف كلِّها.

(٤) الأنصاري، البغدادي، قاضي المَرَسْتَان (٤٤٢ ـ ٥٣٥هـ). معجم البلدان ٥/ ٢٨٨؛ ذيل طبقات الحنابلة ١/ ١٩٢؛ لسان الميزان ٥/ ٢٤١.
قال الذهبي: وله مشيخة ثلاثة أجزاء، وأخرى خرّجها السمعاني في جزء. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٥.
وينظر أيضاً: المجمع المؤسس ١/ ٣٣٣، ٢/ ٥١٢؛ المعجم المفهرس ص٣٣٧؛ كشف الظنون ١/ ١٦٥.

(٥) صاحب كتاب «الشهاب» مجرداً ومسنداً. السِّير ١٨/ ٩٢؛ كشف الظنون ١/ ١٦٥.

(٦) المجمع المؤسس ٢/ ١١٣؛ المعجم المفهرس ص٣٦٧؛ كشف الظنون ١/ ١٦٥.
وهو: زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ) صاحب كتاب «الترغيب والترهيب» المشهور.

١٩ ـ ومنها: «أمالي نظام المُلْك» في الحديث[١]، هو أبو علي الحسن بن علي بن إسحاق[٢].

٢٠ ـ ومنها: «أمالي النَّقَّاش» في الحديث. هو أبو سعيد[٣].

٢١ ـ منها: «أمالي وليِّ الدين أبي زُرْعَةَ أحمد بن عبد الرحيم العراقي الحافظ»، المتوفى سنة (٨٢٦هـ) ست وعشرين وثمانمائة، وهو في الحديث[٤].

---

(١) المجمع المؤسس ٢/٤٧؛ المعجم المفهرس ص٣٧٣؛ كشف الظنون ١/١٦٦، ويوجد «مجلس من أماليه» في المكتبة الظاهرية. المنتخب ص٥٦٥. وقد طبع؛ معجم ما طبع من كتب السنّة ص٤٠.

(٢) نظام الملك الطوسي (٤٠٨ ـ ٤٨٥هـ). سير أعلام النبلاء ١٩/ ٩٤. ووقع اسمه في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «الحسين»، والتصحيح من مصادر ترجمته.

(٣) أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني النَّقَّاش (٣٣٠ ـ ٤١٤هـ). تاريخ أصبهان ٢/٣٠٨؛ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٥٩.
قال الذهبي: صنّف وأملى، وقال أيضاً: وقع لنا جزآن من أماليه. السِّير ١٧/٣٠٧؛ المجمع المؤسس ٢/٥٦٦؛ كشف الظنون ١/١٦٦، وتوجد ثلاثة مجالس منها في الظاهرية؛ المنتخب ص٥٦٧؛ تاريخ التراث العربي ٢/٥٠٥.

(٤) كشف الظنون ١/١٦٦؛ هدية العارفين ١/ ١٢٣.

كثرة كتب الأمالي:

هذا، وكتب «الأمالي» كثيرة يصعُب إحصاؤها؛ ففي المكتبة الظاهرية وحدَها نحو ثمانين كتاباً باسم «الأمالي» كما في فهرس المنتخب من مخطوطات الحديث للشيخ الألباني رحمه الله. مع العلم بأن هذه الأمالي كانت تتمُّ في مجالسَ تُعقَدُ لها، ولذلك عُرف الكثير من كتب الأمالي باسم «المجالس»، أو أسماء أخرى؛ مثل: «ثلاثة مجالس من أمالي ابن مردويه» (ت٤١٠هـ)؛ و«المجالس الخمسة» من أمالي السلفي (ت٥٧٦هـ) وغيرهما. وفي فهرس المكتبة الظاهرية العديدُ من هذا النوع أيضاً.

وقد أردت بادئ ذي بدء أن أذكر هنا ما عرفت منها مِمَّا لم يذكرْه المؤلف رحمه الله فزاد العدد على المائة، ولكن أحجمت عن ذكرها خوفاً من التطويل. ومما وقفت عليه مطبوعاً من كتب الأمالي:

٢٢ ـ «الأمالي من آثار الصحابة» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ ـ ٢٢٠هـ)، تحقيق مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن، القاهرة.

٢٣ ـ «مجلسان من إملاء الإمام النسائي» أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ) تحقيق أبي إسحاق الحُوَيني الأثري، دار ابن الجوزي، الدمام، ١٤١٥هـ. =

[استحباب عقد مجالس الإملاء][(١)]:

قال ابن الصَّلَاح في مقدمته[(٢)]: يُستحبُّ للمحدِّث العارف عقد مجلس لإملاء الحديث فإنه من أعلى مراتب الرِّواية[(٣)]، والسماع فيه أحسنُ وجوه التحمل وأقواها، وليتخذ مُستملياً يبلغ عنه إذا كثر الجمع، فذلك دأب أكابر المحدثين المتصدينَ لمثل ذلك. وممن يروى عنه ذلك مالك، وشعبة، ووكيع، وأبو عاصم، ويزيد بن هارون، في عدد كثير من أعلام السالفين.

وليكن مستمليه محصلاً متيقظاً[(٤)]، كيلا يقع في مثل ما رُوِينا أن يزيد بن هارون سئل عن حديثٍ فقال: (حَدَّثَنا به عِدَّةٌ). فصاح مستمليه: يا أبا خالد، عدة بن من؟ فقال له: عدة ابن فقدتك. وليستملِ على موضع مرتفع من كُرسِيٍّ أو نحوه. فإن لم يجد استملى قائماً. وعليه أن يتبع لفظ المُحدِّث فيؤديه على وجهه من غير خلاف.

= ٢٤ ـ «الجزء الأول من أمالي أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي» (ت٣٢٥هـ)، تحقيق د. عبد الرحيم القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٢٥ ـ «ثلاثة مجالس من أمالي أبي بكر بن مردويه» (٣٢٣ ـ ٤١٠هـ)، تحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمٰن الأعظمي، دار علوم الحديث، الفجيرة، ١٤١٠هـ.

٢٦ ـ «مجلس من أمالي أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني» (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) تحقيق ساعد بن عمر بن غازي، دار الصحابة، طنطا، ١٤٦٠هـ.

٢٧ ـ «أمالي الحسن بن محمد الخلال» (٣٥٢ ـ ٤٣٩هـ)، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ١٤١١هـ.

٢٨ ـ «المجالس الخمسة» لأبي طاهر أحمد بن محمد السلفي (. . . ـ ٥٧٦هـ). وتعرف باسم «السَلَمَاسِيَات» أيضاً، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٤هـ.

٢٩ ـ «أمالي الحافظ العراقي» زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) تحقيق محمد عبد المنعم رشاد، مكتبة السنّة، القاهرة، ١٤١٠هـ.

٣٠ ـ «المجلس الأول من أمالي ابن ناصر الدين» أبي عبد الله محمد بن أبي بكر (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ)، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٧هـ، وله مجالسُ أخرى مطبوعةٌ.

٣١ ـ ٣٢ ـ «الأمالي الحلبية» و«الأمالي المطلقة» لابن حجر، وقد سبق ذكرُهما.

(١) زيادة للإيضاح.

(٢) علوم الحديث ص٢١٨.

(٣) في علوم الحديث: «الرَّاوين».

(٤) في الأصل: «مستيقظاً» وما أثبته من ابن الصلاح.

والفائدة في استملاء المستملي توصُّلُ من يسمع لفظ المُمْلِي على بُعْدٍ منه إلى تفهُّمِه وتحقُّقِه بإبلاغ المستملي. وأما من لم يسمع إلا لفظَ المستملي، فليس يستفيد بذلك جوازَ روايته لذلك عن المُمْلي مطلقاً من غير بيانِ الحال فيه. وفي هذا كلام قد تقدم في النوع الرابع والعشرين(١).

ويُستحَبُّ افتتاحُ المجلس بقراءة قارئٍ بشيءٍ من القرآن العظيم، فإذا فرغ، استنصت المستملي أهلَ المجلس إن كان فيه لَغَطٌ، ثم يُبَسْمِلُ ويحْمَدُ اللهَ تبارك وتعالى، ويصلِّي على رسوله ﷺ.

(إلى أن قال): وكان من عادةِ غيرِ واحدٍ من المذكورين ختمُ الإملاء بشيءٍ من الحكايات والنوادر، والإنشادات بأسانيدها، وذلك حَسَنٌ. انتهى كلام ابن الصَّلاح(٢).

[ذكر بعض مجالس الإملاء]:

فائدة: لا بأس علينا أن نذكر هاهنا بعضَ مجالس الإملاء التي عُقِدَتْ في ذلك الزمان ليظهرَ شدَّةُ اعتناءِ الناس من أهل العلم وغيرهم بها، وكثرة رغبتهم في حضورها، والحرص على سماع الحديث فيها.

[مجلس لأبي مسلم الكَجِّي]:

قال الذهبي في «التذكرة» في ترجمة الحافظ أبي مُسلم إبراهيم بن عبد الله بن مُسلم الكَجِّي البصري، صاحب كتاب «السنن»(٣):

---

(١) من علوم الحديث لابن الصلاح، وهو معرفة كيفية سماع الحديث وتحمُّله وصفة ضبطه ص١٣٠.

(٢) علوم الحديث ص٢١٨ ـ ٢٢١.
وينظر أيضاً: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٥٥ ـ ١٣٨؛ الإرشاد للنووي ١/ ٥٠٤؛ الاقتراح ص٢٧٥؛ فتح المغيث ٣/٢٤٩ ـ ٢٧٣؛ نكت الزركشي على ابن الصلاح ٣/٦٤٦ وغيرها من كتب المصطلح. ولأبي سعد السمعاني (ت٥٦٢هـ) كتاب خاص في «أدب الإملاء والاستملاء» مطبوع.

(٣) تقدمت ترجمته.

قال أحمد بن جَعفر الخُتَّلِي: لَمَّا قدم الكَجِّيُّ بغداد أملى في رَحْبَةِ غسَّان، فكان في مجلسه سبعةُ مستملين، يُبَلِّغُ كلُّ واحد منهم الآخرَ، ويكتب الناس عنه قياماً، ثم مُسِحَتِ الرَّحبةُ، وحُسِبَ من حضر بِمحبرةٍ، فبلغ ذلك نيفاً وأربعين ألف مِحبرةٍ، سوى النَّظَّارة.

هذه حكاية ثابتة. رواها الخطيب في تاريخه عن بُشرى الفاتني أنه سمع الخُتَّلِيَّ يقولُها[1].

[مجلس لأبي بكر الفريابي]:

وقال في ترجمة الحافظ الفِرْيَابي أبي بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَفَاض[2]، عن أبي حفص الزيَّات، قال: لَمَّا ورد الفِرْيابيُّ إلى بغداد استُقْبِلَ بالطَّيَّاراتِ والزَّبازبِ[3]، ثم أُوعِدَ[4] له الناس إلى شارع المنار ليسمعوا منه، فحُزِرَ من حضر مجلسه لسماع الحديث، فقيل: كانوا نحو ثلاثين ألفاً، وكان المستملون ثلاثمائة وستةَ عشرَ[5].

قال أبو الفضل الزُّهريُّ: لَمَّا سمعتُ من الفريابيِّ، كان في مجلسه من أصحاب المحابر من يكتب نحوُ عشرة آلاف إنسان، ما بقي منهم غيري، هذا سوى من لا يكتب[6].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٢١؛ ونحوه في سير أعلام النبلاء أيضاً ١٣/ ٤٢٤.
وينظر أيضاً: تاريخ بغداد ٦/ ١٢١؛ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٥٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٢٣؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٥٧١.

(٢) قاضي الدينور (٢٠٧ ـ ٣٠١هـ). من مؤلفاته: دلائل النبوة، كتاب القدر، أحكام العيدين، كتاب الصيام، وهي مطبوعة.

(٣) في الأصل: «الربارب»، وفي الحاشية: «لعله الدبادب». وفي تذكرة الحفاظ: «الطنبارات و..» وما أثبته من سير أعلام النبلاء. وذكر محققه أنها ضرب من السفن ١٤/ ٩٨.

(٤) كذا في التذكرة. وفي السِّير: «ووُعِد له الناس».

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٣. وينظر أيضاً: تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٢؛ أدب الإملاء والاستملاء ص١٨؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤١٣.

(٦) تاريخ بغداد ٧/ ٢٠٢؛ أدب الإملاء والاستملاء ص١٧؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤١٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٣؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٩٨. =

قال الذهبي: وسماعه منه في سنة ثمان وتسعين ومائتين[(١)].

قال ابن عديٍّ: كنَّا نشهدُ مجلس الفِرْيَابِيِّ وفيه عشرةُ آلاف أو أكثرُ[(٢)].

[مجلس لعاصم بن علي الواسطي]:

وقال في ترجمة الحافظ عاصم بن علي بن عاصم بن صُهيب الواسطي التَّيْمِي[(٣)]: قدِم بغدادَ، وأملى بها، وتزاحموا عليه... قال أبو الحسين ابن المُنَادِي[(٤)]: كان مجلسه يُحزَرُ بأكثرَ من مائةِ ألفِ إنسان. وكان يستملي عليه هارونُ مُكْحَلَة[(٥)]. قال عمر بن حفص السَّدُوسيُّ[(٦)]: وجَّهَ المعتصمُ من يَحزِر مجلس شيخنا عاصم في رَحْبَة النخل ـ وكان يجلس على سطح، وينتشر الخَلْق حتى سمعته يوماً يقول: «حدَّثنا الليثُ بن سعد». وهم يستعيدونه، فأعاده أربعَ عشرةَ مرةً، والناس لا يسمعون[(٧)]. وكان هارون يركب نخلةً مُعوَجَّةً يستملي، فحُزِرَ المجلس بعشرينَ ومائةِ ألفٍ. انتهى[(٨)].

= وأبو الفضل الزُّهري: هو عُبيد الله بن عبد الرحمٰن الزُّهري البغدادي (ت٣٨١هـ)، له كتاب مطبوع باسم «حديث الزهري»، يُكثِرُ فيه من الرواية عن جعفر الفريابي.

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٦٩٣؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٩٨.

(٢) المصدران السابقان؛ وطبقات علماء الحديث ٢/٤١٤.

(٣) (ت٢٢١هـ). له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ١/٣٩٧؛ تهذيب التهذيب ٥/٤٩ وغيرهما.

(٤) تحرّف في الأصل إلى «بن المبارك» والتصويب من تذكرة الحفاظ. وهو أبو الحسين أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله بن أبي داود المنادي البغدادي (٢٥٧ تقريباً ـ ٣٣٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٥/٣٦١.

(٥) كذا ضبط شكلاً في نزهة الألباب ٢/١٩٤. وهو هارون بن سفيان بن راشد المُستملي (ت٢٤٧هـ). الأنساب ١٢/٢٤٦ «المستملي»؛ كشف النقاب عن الأسماء والألقاب ٢/٤٢٦.

(٦) (ت٢٩٣هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/٣٢.

(٧) في الأصل: «يسمعون» دون «لا»، والتصويب من التذكرة وغيرها.

(٨) تذكرة الحفاظ ١/٣٩٧. وينظر أيضاً: تاريخ بغداد ١٢/٢٤٨؛ أدب الإملاء والاستملاء ص١٧؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٨؛ سير أعلام النبلاء ٩/٢٦٣؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٥٧٠.

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: قال العِجْلِيُّ: شهدتُ مجلس عاصم بن عليٍّ، فحَزَرُوا من شهِدَه ذلك اليوم ستينَ ومائةَ ألفٍ. انتهى[١].

[مجلس لأبي عبد الله المَحَامِلي]:

وقال الذهبي في ترجمة المحاملي القاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد الضَّبِّيِّ البغدادي[٢]: قال أبو بكر الدَّاوُدِيُّ: كان يحضر مجلس المحامِلي عشرةُ آلافِ رجلٍ. انتهى[٣].

[مجلس لسليمان بن حرب الواشحي]:

[[٤] وقال في ترجمة الحافظ سليمان بن حرب الواشحيّ، الأزديّ، البصري قاضي مكة[٥]: قال أبو حاتم: إمامٌ لا يدلِّس. ويتكلَّم في الرِّجال والفقه، وليس هو بدون عفانَ. وقد ظهر من حديثه نحوُ عشرة آلاف حديث، وما رأيتُ في يده كتاباً قط. حضرتُ مجلسه ببغدادَ، فَحُزِر بأربعين ألفاً. بُنِيَ له شِبْهُ مِنبرٍ بجنب قصر المأمون فصعده، وحضر المأمونُ والأمراءُ، فأُرسل للمأمون سِترٌ شفَّافٌ[٦] وبقي يكتب ما يُملي. انتهى[٧].

---

(١) تهذيب التهذيب ٥/ ٥١.

(٢) (٢٣٥ ـ ٣٣٠هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٥٨؛ شذرات الذهب ٢/ ٣٢٦ وغيرهما.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٥. وينظر أيضاً: تاريخ بغداد ٨/ ٢٢؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١٣؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٦٠.

(٤) من هنا إلى آخر هذا الفصل كُتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٥) (١٤٠ ـ ٢٢٤هـ). تذكرة الحفاظ ١/ ٣٩٣؛ تهذيب التهذيب ٤/ ١٧٨.

(٦) في الأصل: «سير ساف» وما أثبته من التذكرة؛ وفي الجرح «ستر يشف»؛ في السِّير: «ستر شِفٌ».

(٧) التذكرة ١/ ٣٩٣. وينظر أيضاً: الجرح والتعديل ٤/ ١٠٨؛ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٣٣١.

[مجلس للسَّري بن خُزيمة النيسابوري]:

وقال في ترجمة حَيْكان المحدث الحافظ أبي زكريا يحيى بن محمد الذُّهلي النيسابوري: قال الحاكم: كان إمامَ نيسابورَ في الفُتيا والرِّياسة وابن إمامِها. وسمعتُ ابن هانئ[١] يقول: حضرنا الإملاءَ عند يحيى بن محمد في رمضانَ. وقُتِل في شوال سنة سبع وستين ومائتين[٢]، فرُفضت مجالس الحديث، وخُبِّئَتِ المحابرُ، حتى لم يقدِرْ أحدٌ يمشي بمِحْبَرة ولا كُرَّاس، ودام ذلك إلى سنة سبعين، فاحتال أبو عثمان سعيد بن إسماعيل الزاهد[٣] في وُرُود السَّرِيِّ بن خُزَيْمَة[٤] وعقد (له) مجلسَ الإملاء، وعلَّق المِحْبَرة بيده. واجتمع عليه خَلْقٌ عظيم. انتهى[٥].

ويأتي ذِكْرُ مجلس الإملاء الذي عقده الإمام البخاري ببغداد في ترجمته في الفصل العشرين][٦].

---

(١) أبو جعفر محمد بن صالح بن هانئ.

(٢) قتله أحمد بن عبد الله الخُجُسْتاني أحدُ الأمراء الظَّلَمة، لكَوْنِ حَيْكَانَ قام عليه مع جماعةٍ من القُرّاء والعُلماء لظُلمه وجَوره، ومنعَ الناسَ من حضور مجالس الحديث، ثم قُتل الخُجُسْتاني نفسُه في شوال سنة (٢٦٨هـ)، قتله غلامُه رامجور. الكامل في التاريخ ٧/ ٢٩٦ ـ ٣٠٤؛ تاريخ بغداد ١٤/ ٢١٧؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٨٥.

(٣) النيسابوري (٢٣٠ ـ ٢٩٨هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/ ٦٢.

(٤) الأبِيْوَرْدِي، محدث نيسابور. قال الذهبي: توفي ـ أظنُّه ـ في سنة خمس وسبعين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٥.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦١٧. ترجمة حَيْكان؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٨٨ ترجمة حيكان، و١٣/ ٢٤٩ ترجمة السَّرِي بن خزيمة، و١٤/ ٦٤.

(٦) وينظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ١/ ١٦٩.

الفصل الثامن عشر

في ذكر كتب الحديث التي صُنِّفت في أبواب خاصة ويقال لها: «الأجزاء»(١)

قال السيوطي في التدريب(٢):

ويجمعون الأبواب بأن يُفرَدَ كلُّ بابٍ على حِدَةٍ بالتصنيف، كـ«رؤية الله تعالى» أفرده الآجُرِّيُّ(٣)، و«رفع اليدين في الصلاة» و«القراءة خلف الإمام»

---

(١) «الجزء» في اللغة: البعض، والجمع: أجزاء. وفي الحديث: قرأ جزأه من الليل، الجزء: النصيب، والقطعة من الشيء. لسان العرب ١/ ٦٥.
ومن المشاهد لكلِّ من اطَّلع على شيء من المخطوطات القديمة، أنَّ المصنف أو الناسخ إذا كان حجم الكتاب كبيراً يجزئه أجزاءً، ليسهُلَ تناوُله عند القراءة أو التسميع أو النسخ، أو غير ذلك، فكتاب «المختارة» للضياء ـ مثلاً ـ وصفه الحافظُ ابنُ حجر بأنه كان في ستة وثمانين جزءاً. المعجم المفهرس ص١٤١. وذكر المترجمون أن مسند أبي هريرة ليعقوبَ بن شيبةَ شُوهِدَ في مصرَ في مائتي جزء كما سبق. وهكذا في كثيرٍ من الكتب.
ثم إنهم أطلقوا كلمة «الجزء» على كلِّ كتاب إذا كان صغيرَ الحجم، ولعلّ ذلك للإشارة إلى أنه كتابٌ صغيرٌ، يساوي جزءاً من أجزاء الكتب الكبيرة، وهذا أمرٌ مشاهدٌ من الأجزاء المطبوعة أو المخطوطة مِمَّا يُوجَدُ الآن.
فإن كان الكتاب خاصاً بموضوع معيَّن سمّوه بموضوعه؛ كجزء رفع اليدين وغيره، وإن لم يكن خاصاً بموضوع معيَّن سَمَّوْه باسم مصنفه أو راويه؛ كجزء ابن عَرَفَةَ، أو جزء فيه أحاديث يحيى بن معين، أو جزء أبي الجَهْم العلاء بن موسى الباهلي. ونحو ذلك.
فالجزء بهذا المعنى يشبه كلمة «الرسالة»، أو «الكتيب» مِمَّا نعرفه الآن؛ إذ لم نجد أن كلمة «الجزء» أطلقت على كتاب كبير أيّاً كان نوعُ ترتيبه. فلا يقال لكتاب الدعاء للطبراني مثلاً: «جزء الدعاء»، أو لكتاب الأدب المفرد للبخاري: «جزء الأدب المفرد».
والله أعلم.

(٢) تدريب الراوي ٢/ ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٣) مطبوع باسم «التصديق بالنظر إلى الله تعالى». وهو موجود في كتابه الكبير «الشريعة»، كما أفاد محقق هذا الجزء ص٣٠ ـ ٣١. وانظر: كتاب الشريعة ٢/ ٩٧٨ ـ ١٠٦٨ بعنوان الجزء السابع، كتاب التصديق بالنظر إلى الله ﷻ؛ وتعليق محققه ٢/ ٩٧٨.

أفردهما البخاري[١]، و«النية» أفرده ابنُ أبي الدنيا[٢]، و«القضاء باليمين والشاهد» أفرده الدارقطني[٣]، و«القنوت» أفرده ابن منده[٤]، و«البسملة» أفرده ابن عبد البر[٥]، وغيره. انتهى[٦].

ويقال لهذه التصنيفات: «أجزاء». وقد ذكر صاحب كشف الظنون في باب الجيم أجزاءً كثيرةً لأئمة الحديث.

[فمنها[٧]:

٨ ـ جزء ابن نُجَيْد[٨].

٩ ـ وجزء ابن بِشْران. هو أبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله المعدَّل[٩].

---

(١) وهما مطبوعان ومعروفان. وانظر: ذكر مؤلفات الإمام البخاري في كتاب «سيرة الإمام البخاري» للعلامة عبد السلام المباركفوري ١/ ٢٦١ ـ ٣١٤.

(٢) مطبوع باسم «الإخلاص والنية». ولابن أبي الدنيا كتب كثيرة من هذا النوع، حاول إحصاءَها عددٌ من محققي كتبه. وقد بلغت (٢٢٨) كتاباً حسب إحصاء مصطفى مفلح القضاة في مقدمة تحقيقه لكتاب «إصلاح المال» لابن أبي الدنيا ص٣٦ ـ ٥٢. وينظر أيضاً: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٠١؛ مقدمة تحقيق كتاب الصمت له للدكتور نجم عبد الرحمٰن خلف؛ مقدمة تحقيق كتاب الشكر لياسين السواس ص٢٤ ـ ٤٦؛ مقدمة تحقيق كتاب التهجد لمصلح بن جزاء الحارثي ص٢٧ ـ ٤٩، وقد طبع منها أكثرُ من أربعين كتاباً فيما أعلم.

(٣) ذكره أيضاً السخاوي في: فتح المغيث ٣/ ٣٢٦.

(٤) تدريب الراوي ٢/ ١٥٦؛ فتح المغيث ٣/ ٣٢٦.

(٥) لعلّه هو المطبوع باسم «الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف»، وقد طُبع بتحقيق عبد اللطيف بن محمد الجيلاني المغربي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٧هـ، وقد طُبع قبل ذلك في مجموعة الرسائل المنيرية ٢/ ١٥٣ ـ ١٩٤.

(٦) أي المنقول من تدريب الراوي ٢/ ١٥٦.

(٧) من هنا إلى آخر هذا الفصل كُتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٨) أبو عمرو إسماعيل بن نُجَيد بن أحمد السُّلَمي النيسابوري (ت٣٦٥هـ). قال الذهبي: له جزء من أعلى ما سمعناه. السِّير ١٦/ ١٤٦.
وينظر أيضاً: المجمع المؤسس ٢/ ٥٦١، ٦١٥؛ المعجم المفهرس ص٣٧٢؛ كشف الظنون ١/ ٥٨٣؛ الرسالة المستطرفة ص٦٦.

(٩) البغدادي (٣٢٨ ـ ٤١٥هـ). وهو أخو عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بِشْران، =

١٠ ـ وجزء ابن بَوْش[١]. هو [جزء] محمد بن إبراهيم السَّرَّاج[٢].

١١ ـ وجزء ابن دِيْزِيل، هو إبراهيم بن الحُسين الكِسائي[٣]، فيه حديث الإفك.

١٢ ـ وجزء ابن راهويه[٤]، هو الإمام إسحاق.

١٣ ـ وجزء ابن مَخْلَد محمد العَطَّار[٥].

١٤ ـ وجزء ابن منده، هو أبو جعفر محمد بن منده[٦].

= صاحب «الأمالي». نصّ عليه الذهبي في ترجمة الأخير ١٧/ ٤١٥؛ وابن حجر في المعجم المفهرس ص٢٤٧. وقبلهما السمعاني في الأنساب ١٢/ ٣٤٢.
وينظر لجزئه: المعجم المفهرس ص٢٤٧؛ كشف الظنون ١/ ٥٨٣؛ الرسالة المستطرفة ص٦٦؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٨٠. وقال الذهبي: وقع لنا عدة أجزاء من حديثه ومن طريقه. السِّير ١٧/ ٣١١.

(١) الرياض النضرة ١/ ١٥٣؛ كشف الظنون ١/ ٥٨٣.

(٢) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «جزء ابن بَوْش هو محمد بن إبراهيم السَّرَّاج». وهذا خطأ، فالسَّرَّاج ترجم في تاريخ بغداد ١/ ٤٠١؛ مشيخة النعال ص١٣٣؛ تكملة الإكمال ١/ ٤٣٢؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٢. ولم يذكروا في ترجمته أنه يُعرف بابن بَوْش. وقد توفي سنة (٣٠٦هـ)، وقيل: (٣٠٥هـ). أما ابن بَوْش (بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وبعدها شين معجمة) فهو أبو القاسم يحيى بن أسعد بن يحيى بن محمد بن بَوْش البغدادي الأَزَجيُّ الخَبَّاز (٥١٠ ـ ٥٩٣هـ).
وذكره المحب الطبري، فقال: (جزء من حديث محمد بن إبراهيم السَّرَّاج، يعرف بجزء ابن بوش). الرياض النضرة ١/ ١٥٣. ومنه أضفت ما بين المعقوفين.

(٣) الهمداني (قيل ٢٠٠ ـ ٢٨١هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٨٤. وقد طبع جزؤه بتحقيق عبد الله بن محمد عبد الرحيم البخاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ١٤١٣هـ. وحديث الإفك فيه في ص١ ـ ٨.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٨٣. وقد ذكره الحافظ في المجمع المؤسس باسم «جزء إسحاق، رواية الماسَرْجِسي» ٢/ ١٧٥، ٣/ ١٦٣؛ وفي المعجم المفهرس باسم «جزء الماسرجِسي ص٣٤٩.

(٥) الرياض النضرة ١/ ١٥٤؛ المجمع المؤسس ١/ ١١٨، ٣٥٦، ٢/ ١٥٢؛ المعجم المفهرس ص٣٥٦؛ كشف الظنون ١/ ٥٨٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٩١. وهو أبو عبد الله محمد بن مخلد الدُّوري البغدادي (٢٣٣ ـ ٣٣١هـ). السِّير ١٥/ ٢٥٦.

(٦) لعلّه أبو جعفر محمد بن مندة بن منصور بن الهيثم الأصبهاني، مولى ابن هاشم. يُوجد «حديثُه» في الظاهرية كما في المنتخب ص١٧٢.

١٥ ـ وجزء أبي بكر محمد بن القاسم بن أبي الهيثم الأنباري، ومنها «منتقاه الكبير» و«الصغير»(١).

١٦ ـ وجزء أبي الحسن محمد بن علي بن محمد الأزدي(٢) من حديث مالك بن أنس(٣).

١٧ ـ وجزء أبي الحسن علي بن محمد بن عُبيد، رواية المَحامِلي عنه(٤).

١٨ ـ وجزء أبي الحسن بن رَزْقَوَيْه(٥).

١٩ ـ وجزء أبي الحسن محمد بن حامد بن السَّرِيّ، وهو مترجم بكتاب السنة(٦).

٢٠ ـ وجزء أبي زرعة عبد الرحمٰن بن عمرو الضَّبِّي. وهو مترجم بكتاب العِلَل(٧).

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٨٤. وذكر المحبُ الطبري «جزء من حديث أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري». الرياض النضرة ١/ ١٦٤. ولعلّه أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار، ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ). السِّير ١٥/ ٢٧٤؛ غاية النهاية ٢/ ٢٣٠. ولم يذكروا في نسبه ابن أبي الهيثم. والله أعلم.

(٢) البصري، يعرف بابن صخر (ت٤٤٣هـ). سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٣٨.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٨٤. وسمّاه في الرياض النضرة ١/ ١٦٠، «جزء من حديث مالك بن أنس الأصبحي تخريج أبي الحسن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الأزدي».

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٨٤؛ الرياض النضرة ١/ ١٥٨.

(٥) (ت٤٩٢هـ). تقدم ذكره في الأمالي أيضاً. وينظر: المجمع المؤسس ٢/ ٢٥٦؛ المعجم المفهرس ص٢٨٦؛ كشف الظنون ١/ ٥٨٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٣٧٦.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥٨٤؛ الرياض النضرة ١/ ١٥١.

(٧) أبو زُرعة الدمشقي (ت٢٨١هـ) الإمام المعروف.

له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣١١؛ والتهذيب ٦/ ٢٣٦ وغيرهما، ونسبه عندهما «النصري». من مؤلفاته: «الفوائد والأحاديث والعِلل والسؤالات». فلعله هو المقصودُ هنا. يوجد منه جزء في الظاهرية، وآخر في المكتبة الفيضية بإستانبول؛ مقدمة محقق كتاب تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/ ٦١، ٦٣؛ والمنتخب من مخطوطات الظاهرية ص٢٢٥ باسم «حديثه» الجزء الثاني، وفيه إعلالُ بعض الأحاديث، وأسئلة منه لأحمد عن بعضها ص٢٢٥.

٢١ ـ وجزء أبي سعيد إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزُّهري[(١)].

٢٢ ـ وجزء أبي عبد الله أحمد بن الحسن الصُّوفي[(٢)] عن يحيى بن معين.

٢٣ ـ وجزء أبي مسلم إبراهيم بن عبد الله البصري[(٣)]، عن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن المثنَّى بن أنس بن مالك[(٤)].

٢٤ ـ وجزء أبي معاوية الضَّرير[(٥)].

٢٥ ـ وجزء أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنَّى التميمي[(٦)].

٢٦ ـ وجزء إسماعيل بن إسحاق القاضي[(٧)]، جمعه من حديث أيوب السَّخْتيانِي[(٨)].

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٨٥؛ وفي الرياض النضرة ١/ ١٨٥ «جزء من حديث إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري». ولكن إبراهيم هذا يكنى بأبي إسحاق، قيل: له رؤية، وسماعه من عمر أثبته يعقوبُ بن شيبة، توفي (٩٥هـ)، وقيل: (٩٦هـ). التقريب ص١١١؛ سير أعلام النبلاء ٤/ ٢٩٢.

(٢) البغدادي (في حدود ٢١٠ ـ ٣٠٦هـ). قال الذهبي: روى عن يحيى بن معين نسخة وقعت بعلوٍّ باهرٍ. سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٥٢.
ويوجد مخطوطاً في الظاهرية، كما ذكره محقق «الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين» رواية أبي بكر أحمد بن علي المروزي ص٣٠.

(٣) الكجِّي (ت٢٩٢هـ). وقد طبع بتحقيق سعد السعدني، أضواء السلف، الرياض، ط. ١٤١٨هـ، ويضم (٩٧) روايةً، وفي آخره فوائدُ ابن ماسي عن شيوخه، وفيها (٣٦) رواية.

(٤) الأنصاري البصري (ت٢١٥هـ). قال الذهبي: له جزء مشهور من العوالي، تفرَّد به التاج الكِندي، وجزء آخر رواه عنه أبو حاتم المهلب بن محمد المهلب المهلبي.
السِّير ٩/ ٥٣٧. وينظر: كشف الظنون ١/ ٥٨٥؛ الرياض النضرة ١/ ٥٩.

(٥) كشف الظنون ١/ ٥٨٥؛ الرياض النضرة ١/ ١٥٣؛ وأبو معاوية هو محمد بن خازم الضَّرير (ت١٩٥هـ). التقريب ص٨٤٠.

(٦) صاحب المسند المعروف. وينظر: كشف الظنون ١/ ٥٨٥؛ الرياض النضرة ١/ ١٦٢؛ المجمع المؤسس ٢/ ٤١٣؛ المعجم المفهرس ص٣٨٠.

(٧) (١٩٩ ـ ٢٨٢هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٤١.

(٨) أبو بكر أيوب بن أبي تميمةَ السَّخْتياني، البصري (ت١٣١هـ).
وينظر لجزئه: المجمع المؤسس ١/ ١٢١، ٢/ ٨٨ ومواضعَ أخرى؛ والمعجم المفهرس ص٢٣٧؛ كشف الظنون ١/ ٨٨٥. وقد طُبع بتحقيق الدكتور سليمان العريني، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ، ويضم واحداً وخمسين حديثاً.

٢٧ ـ وجزء البغوي، هو أبو القاسم[١].

٢٨ ـ وجزء بَكَّار بن قُتَيْبَة بن عبد الله[٢].

وغير ذلك. انتهى ما في الكشف ملخَّصاً][٣].

---

(١) أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المَرْزُبان البغوي، البغدادي (... ـ ٣١٧هـ). ويوجد له جزءٌ فيه ثلاثةٌ وثلاثون حديثاً من تخريج أبي طالب محمد بن علي العُشَاري (ت٤٥١هـ). مطبوع بتحقيق محمد ياسين محمد إدريس، مكتبة ابن الجوزي، الدمام، ١٤٠٧هـ.
وينظر: كشف الظنون ١/٥٨٦؛ المعجم المفهرس ص٢٤٨.

(٢) الرياض النضرة ١/١٥٧؛ المعجم المفهرس ص٢٤٨؛ كشف الظنون ١/٥٨٦.
وهو أبو بكرة بَكَّار بن قتيبة بن أسد بن عُبيد الله البَكراوي البصري،القاضي بمصر (١٨٢ ـ ٢٧٠هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/٥٩٩.

(٣) كشف الظنون ١/٥٨٥.
هذا. والأجزاء الحديثية كثيرةٌ جداً، يصعُبُ حصرُها. قال صاحب العُجالة النافعة: وصنفت في جزئيات تلك المطالب الثمانية (يعني ما جمعها في تعريف الجامع) بحيث لا تطيق الطاقة البشريةُ إحصاءَها ص٤٨ ـ ٤٩؛ وعنه الحطة ص١٢٥ ـ ١٢٦.
وقال صاحب الرسالة المستطرفة: والأجزاء الحديثية كثيرة جداً، تنُوفُ على آلافٍ بكثير، بل تبلغُ عشرةَ آلاف. بل نقل الذهبي في تذكرته عن أبي حازم عمر بن أحمد العَبْدَوي الحافظِ، قال: كتبتُ بخطِّي عن عشرةٍ من شيوخي عشرةَ آلاف جزء، كل واحدٍ ألفَ جزء. وقد ذكر طرفاً منها في كشف الظنون مرتَّباً لها على حروف المعجم، على ما فيه من التخليط والتحريف. وكذا ذكر شيئاً منها محبُّ الدين الطبري في أول الرياض النضرة، وابن سليمان المغربي في صلة الخلف بموصول السلف، فراجِعْها. الرسالة المستطرفة ص٧٠. وقول الذهبي في التذكرة ٣/١٠٧٣.
وفي فهارس المعجم المفهرس والمجمع المؤسس لابن حجر، وكذلك فهرس المنتخب من مخطوطات الظاهرية للشيخ الألباني، ذِكْرُ كثيرٍ من الأجزاء الحديثية، وقد طبع في الأونة الآخيرة بعض منها، ولكن لا زال الكثير منها مخطوطاً.

الفصل التاسع عشر

في ذكر الكتب المصنفة في الأربعينات في الحديث

اعلم: أنه قد ورد من طُرق كثيرةٍ برواياتٍ متنوعة أن رسول الله ﷺ قال:

«من حفِظَ على أُمتَّي أربعين حديثاً في أمرِ دينِها، بعثَه الله تعالى يوم القيامة في زُمرة الفقهاء والعلماء».

واتَّفقوا على أنه حديثٌ ضعيف، وإن كثُرت طُرُقُه.

وقد صنَّف العلماءُ في هذا الباب ما لا يُحصى من المصنَّفات. واختلفت مقاصدُهم في تأليفها وجمْعِها وترتيبِها؛ فمنهم من اعتمد على ذِكْرِ أحاديث التوحيد وإثبات الصفات، ومنهم من قصد ذِكْرَ أحاديث الأحكام. ومنهم من اقتصر على ما يتعلَّق بالعبادات، ومنهم من اختار حديثَ المواعظ والرَّقائق. ومنهم من قصد إخراج ما صَحَّ سندُه وسَلِمَ من الطّعن، ومنهم من قصد ما علا إسنادُه، ومنهم من أحبَّ تخريجَ ما طال متنُه وظهر لسامعه حين يسمعُه حُسْنُه، إلى غيرِ ذلك. وسمَّى كلُّ واحدٍ منهم كتابه «بكتاب الأربعين». كذا في الكشف[١].

قلت: وقال الإمام أحمد: هذا متنٌ مشهور فيما بين الناس، وليس له إسنادٌ صحيحٌ. ذكره صاحب المِشكاة[٢].

(١) كشف الظنون ١/ ٥٢.

(٢) مشكاة المصابيح ١/ ٨٦، حديث (٢٥٨). وذكر قول الإمام أحمد هذا ـ بعد ذكر حديثين آخرين ـ نقلاً عن البيهقي في شعب الإيمان، ولكنه فيه من قول البيهقي نفسه دون ذكر الإمام أحمد ٢/ ٢٧١، طبعة بيروت، ٤/ ٣٥٧، طبعة الهند؛ والبيهقي أيضاً اسمه «أحمد» فلعلّ صاحب المشكاة عناه هو. والله أعلم.

وقال الحافظ في التلخيص[١]: (حديث من حفظ على أُمَّتي أربعين حديثاً كتب فقيهاً).

رواه الحسن بن سفيان في مسنده وفي أربعينه من حديث ابن عباس[٢]. ورُوي من رواية ثلاثةَ عشرَ من الصحابة، أخرجها ابنُ الجوزي في العلل المتناهية، وبَيَّن ضعفَها كلَّها[٣]. وأفرد ابنُ المنذر[٤] الكلامَ عليه في جزء مفردٍ. وقد لخَّصتُ القولَ فيه في المجلس السادس عشرَ من الإملاء[٥]. ثم جمعتُ طرُقَه في جزءٍ ليس فيها طريقٌ تسلَمُ من عِلَّةٍ قادحةٍ. انتهى كلام الحافظ[٦].

وقال القاري في المرقاة: قال النووي: طرقُه كلُّها ضعيفةٌ. وقال الحافظ ابن حجر: جمعتُ طرقَه كلَّها في جزءٍ ليس فيها طريقٌ تسلَمُ من عِلَّةٍ قادحةٍ. قال ابن حجر المكيُّ[٧]: ولذا قال النووي: واتفق الحفَّاظ على أنه حديثٌ ضعيف، وإن كَثُرت طرقُه[٨]. . . . وقد اتفق الحفَّاظ[٩] على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال. انتهى[١٠]. وأنت خبيرٌ بأن

---

(١) التلخيص الحبير ٣/١٠٨، كتاب الوصايا، حديث (١٦).

(٢) «الأربعين» للحسن بن سفيان النسوي ص٨٦، حديث (٤٥)؛ وأخرجه قبله من حديث أنس بن مالك، حديث (٤٥).

(٣) العلل المتناهية ١/١١١ ـ ١٢٢، الأحاديث (١٦١ ـ ١٨٤)، باب ثواب من حفظ أربعين حديثاً.

(٤) وقع هنا في الأصل: «المنذري»، وذكر في الحاشية أنه في نسخة «ابن المنذر» وهو كذلك في التلخيص الحبير ٣/١٠٨.

(٥) انظر: الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع ص٢٨٩ ـ ٣٠١، وهو الحديث الخامس والأربعون.

(٦) التلخيص الحبير ٣/١٠٨.

(٧) أحمد بن محمد الهيتمي، ولد في محلة أبي الهيتم في إقليم الغربية بمصر، وتوفي بمكة (٩٠٩ ـ ٩٧٣هـ). معجم المؤلفين ٢/١٥٢.

(٨) الأربعون النووية ص٤؛ وذكره الحافظ ابن حجر في النكت ١/٤١٥ وأقرّه.

(٩) في الأربعين: «العلماء».

(١٠) أي ما ذكره الهيتمي من كلام النووي. وهو في مقدمة الأربعين للنووي ص٥. وفيه زيادة. وفي ذكر اتفاق العلماء على جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال نظر. =

قضية ما مَهَّدُوه في فنِّ الحديث أنَّ الحكم عليه بالضعف إنما هو بالنظر لكلِّ طريقٍ على حِدَتِه، وأما بالنظر إلى مجموع طرقه فحَسَنٌ لغيره، فيرتقي عن درجة الضعف إلى درجة الحسن[١]. انتهى ما في المرقاة[٢].

قلت: في تخريج الهداية للزَّيْلَعي[٣]: «وكم من حديث كثُرت روايتُه

= قال الشيخ الألباني ﷺ: إن كثيراً من الناس يفهمون من مثل هذا الإطلاق أنَّ العمل المذكورَ لا خِلافَ فيه عند العلماء، وليس كذلك، بل فيه خلافٌ معروفٌ، كما هو مبسوط في كتب مصطلح الحديث، مثل «قواعد التحديث» للعلّامة الشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، فقد حكى فيه ص١١٣ عن جماعة من الأئمة أنهم لا يرَوْن العملَ بالحديث الضعيف مطلقاً؛ كابن معين والبخاري ومسلم وأبي بكر بن العربي الفقيه وغيرهم. ومنهم ابن حزم؛ فقال في «الملل والنحل»: (ما نقل أهل المشرق والمغرب أو كافة عن كافة، أو ثقة عن ثقة حتى يبلُغ إلى النبي ﷺ، إلا أن في الطريق رجلاً مجروحاً بكَذِبٍ أو غفلة أو مجهول الحال، فهذا يقول به بعضُ المسلمين، ولا يحِلُّ عندنا القولُ به، ولا تصديقُه، ولا الأخذُ بشيءٍ منه). مقدمة صحيح الجامع الصغير ١/ ٤٥.

وقال الإمام الشافعي: وجماعُ هذا أنه لا يُقبَلُ إلا حديثٌ ثابتٌ كما لا يقبل من الشهود إلا من عُرِفَ عدلُه، وإذا كان الحديثُ مجهولاً، أو مرغوباً عمَّن حمله كان كما لم يأت، لأنه ليس بثابت. مناقب الشافعي للبيهقي ٢/ ٢٦.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: ولا يجوز أن يقال: هذا مستحبٌ أو مشروعٌ إلا بدليلٍ شرعي، ولا يجوز أن يثبُتَ شريعة بحديث ضعيف. ولكن إذا ثبت أن العمل مستحبٌّ بدليل شرعي، وروي له فضائلُ بأسانيدَ ضعيفةٍ جاز أن تُروى إذا لم يعلم أنها كذب، وذلك أن مقاديرَ الثواب غيرُ معلومة، فإذا رُوِيَ في تعداد الثوابِ حديث لا يعرف أنه كذب لم يَجُزْ أن يكذب به. وهذا هو الذي كان الإمام أحمد بن حنبلٍ وغيره يُرَخِّصون فيه، وفي روايات أحاديثِ الفضائل، وأما أن يُثبتوا أن هذا عمل مستحبٌّ مشروعٌ بحديثٍ ضعيف فحاشا لله. مجموع فتاوى ابن تيمية ١٠/ ٤٠٨.

وللتفصيل في هذا الموضوع يُستحسن الرجوع إلى: قواعد التحديث ص١٠٩ ـ ١٢١؛ مقدمة صحيح الجامع الصغير للألباني ١/ ٤٤ ـ ٥١؛ مقدمة صحيح الترغيب والترهيب ١/ ٤٧ ـ ٦٧.

(١) أشار الألباني إلى كلام القاري هذا، ثم قال: فلا تغترَّ بما في «المرقاة» من محاولة تأويل كلام النووي، والميل إلى رفع الحديث إلى درجة الحسن؛ لأنه ذُهولٌ عمَّا ذكره علماء المصطلح من أن شدة الضعف تمنع ذلك. التعليق على المشكاة ١/ ٨٦.

(٢) المرقاة ١/ ٢٥٣.

(٣) جمال الدين، أبو محمد، عبد الله بن يوسف الزَّيْلَعي (ت٧٦٢هـ). من مؤلفاته: «نصب الراية لأحاديث الهداية». معجم المؤلفين ٦/ ١٦٥.

وتعددت طرقُه، وهو حديثٌ ضعيفٌ كحديث «الطير»[(١)]، وحديث «الحاجم والمحجوم»[(٢)]، وحديث «من كنت مولاه فعليٌّ مولاه»[(٣)]، بل قد لا يزيد الحديثَ كثرةُ الطُّرقِ إلا ضَعْفاً». انتهى[(٤)].

وفي تدريب الراوي: «إذا روي الحديث من وجوه ضعيفة لا يلزم أن يحصل من مجموعها أنه حسن، بل ما كان ضعفه لضعف حفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر، وعرفنا بذلك أنه قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه، وصار الحديث حسناً بذلك» انتهى[(٥)].

---

(١) قال الزركشي: قال الحافظ أبو موسى المديني في كتاب الجهاد: كم من حديث له طرقٌ تُجمَعُ في جزءٍ لا يصحُّ منها حديثٌ واحدٌ؛ كحديث الطير، يُروى عن قريبٍ من أربعين رجلاً من أصحاب أنس، ويُروى عن جماعة من الصحابة غيره. وقد جمع غيرُ واحدٍ من الحفَّاظ طرقه للاعتبار والمعرفة؛ كالحاكم أبي عبد الله، وأبي بكر بن مردويه، وأبي نُعيم. النكت على ابن الصلاح للزركشي ١/٣٢٨. ولمعرفة التفصيل عن «حديث الطير» يمكن الرجوع إلى منهاج السنّة لابن تيمية ٧/٣٦٩ فما بعدها.

(٢) ينظر: إرواء الغليل ٤/٦٥، حديث (٩٣١). وقد ذهب إلى تصحيحه، ولكنه منسوخ.

(٣) ينظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة ٤/٣٣٠، حديث (١٧٥٠).

(٤) نصب الراية ١/٣٥٩ ـ ٣٦٠.

(٥) تدريب الراوي ١/١٧٦.

هذا وقد قام بعضُ العلماء بجمع طرق حديث الأربعين، والحديث عن أسانيده ومتنه.

ومنهم: أبو عمر يوسف بن عبد البر النَّمري (٣٦٢ أو ٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ) في كتابه «جامع بيان العلم وفضله» ١/١٩٢ ـ ١٩٩؛ وأبو القاسم ابن عساكر (ت٥٧١هـ) في كتابه «أربعون حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة» ص٢١ ـ ٢٧؛ وجمال الدين عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ) في كتابه «العلل المتناهية في الأحاديث الواهية» ١/١١١ ـ ١٢٢؛ وصدر الدين أبو علي الحسن بن محمد البكري (٥٧٤ ـ ٦٥٦هـ) في كتابه «الأربعين حديثاً» ص٢٨ ـ ٤٦؛ وشهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر الحافظ العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) في كتابه «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع» ص٢٨٩ ـ ٣٠١.

كما تحدث عنه من المعاصرين الأستاذ عبد الله بن يوسف في مقدمة تحقيقه لكتاب «الأربعون في الحث على الجهاد» لابن عساكر.

وقد ضعَّفه كثير من العلماء؛ فقد:

١ ـ قال أبو علي بن السكن (٢٩٤ ـ ٣٥٣هـ): ليس يُروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجه ثابت. جامع بيان العلم وفضله ١/١٩٨.

=

[كثرة كتب الأربعينات]:

وقد ذكر صاحب كشف الظنون في باب الألف أربعيناتٍ كثيرةً[1].

= ٢ ـ وقال الدارقطني: كل طرق هذا الحديث ضِعافٌ، ولا يثبتُ منها شيءٌ. العلل المتناهية ١/١٢١؛ الإمتاع ص٢٩٨.

٣ ـ وقال البيهقي: هذا متنٌ مشهورٌ فيما بين الناس، وليس له إسنادٌ صحيح. الجامع لشعب الإيمان ٢/٢٧١، طبعة بيروت.

وقال أيضاً: أسانيده كلُّها ضعيفة. الإمتاع ص٢٩٨.

٤ ـ وقال ابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ): أسانيده كلُّها فيها مقال، ليس فيها للتصحيح مجال. الإمتاع ص٢٩٨.

٥ ـ وقال ابن الجوزي (٥٩٧هـ): هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. العلل المتناهية ١/١١٩.

٦ ـ وقال عبد القادر الرهاوي: طرقه كلُّها ضِعافٌ، إذ لا يخلو طريق منها أن يكون فيها مجهولٌ لا يُعرَفُ أو معروف مضعَّف. الإمتاع ص٢٩٨.

٧ ـ قال ابن حجر: وقال الحافظان رشيد الدين العطار وزكيُّ الدين المنذري، نحو ذلك. الإمتاع ص٢٩٨.

٨ ـ وقال النووي ـ كما سبق ـ: اتفق الحفَّاظ على أنه حديث ضعيف، وإن كثُرت طرقُه. الأربعين ص٤.

٩ ـ وقد سبق عن ابن حجر أنه قال: ليس فيها طريقٌ تسلم من عِلَّةٍ قادحةٍ.

ومع ذلك مال بعضهم إلى تحسينه بسبب كثرة طُرُقه، أو رَكَنَ إلى ما يُذكر من جواز العمل في فضائل الأعمال بالحديث الضعيف. وقد سبق إيضاح ذلك. والله أعلم.

قال ابن الجوزي: وقد بنى على هذا الحديث الذي بيَّنَّا عِلَلَه جماعةٌ من العلماء، فصنف كلٌّ منهم أربعين حديثاً. ـ ثم ذكر أسماءَ عددٍ منهم ثم قال ـ وخَلْقٌ كثير، وأكثرهم لا يعرف علل الحديث. فإنَّا قد ذكرنا عن الدارقطني أنه قال: لا يثبُت منها شيءٌ. ومنهم من تسامح بعد العلم للحث على الخير. العلل المتناهية ١/١٢٢.

(١) كشف الظنون ١/٥٢ ـ ٦١. وهي تُنيف على الثمانين حسب تعداد أخينا الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد في مقدمة تحقيقه لكتاب «الإمتاع» للحافظ ابن حجر ص٦.

وقال الحافظ إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي (ت٥٠٤هـ): لمَّا رأيتُ اهتمام أصحاب الحديث بالأربعينات المصنفة اهتممت بجمعها فحصل عندي منها ما ينيف على سبعين. الأربعين البلدانية للسلفي ص٢٧؛ وعنه الإمتاع لابن حجر ص٢٨٩، ٢٩٠، وذكر السلفي أسماء عشرة منهم.

وذكر الحافظ ابنُ عساكر ثمانيةَ عشرَ من كتب الأربعينات، ثم قال: ولغيرِ من سمَّيتُ من قوم آخرين، من المتقدمين من أصحاب الحديث والمتأخرين في هذا المعنى ما كفى وأغنى، وقد وقع لي من أربعيناتهم نحوُ الثلاثين، ولولا خشية الإطالةِ لذكرتُ أسانيدها =

....

= بالتعيين. وقد ألَّف هو نفسُه أربعةَ كتب في الأربعينات: مقدمة كتاب «أربعون حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة» ص١٨.

وقال صدر الدين أبو علي البكري (ت٦٥٦هـ): سمعت من الأربعينات في رحلتي وتَطْوافي في البلاد ما يزيد على ستين منها. وقد اشترط هو في كتابه في «الأربعين» أن يجمع أربعين حديثاً من أربعين كتاباً، كلّ كتاب يسمى بالأربعين ص٢٧. وذكر أسماء عددٍ مِمَّن ألَّفوا فيها.

وذكر محقق كتاب «الأربعين في فضل الرحمة والراحمين» لابن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ) أنه صنف ستة وعشرين كتاباً في الأحاديث الأربعينية، أورد قائمة بها في كتابه «الفلك المشحون في أحوال محمد بن طولون» ص٥.

ومِمَّا يدل على كثرة كتب «الأربعين» أن ابن عبد الهادي الدمشقي، المعروف بابن المِبْرَدِ (٨٤٠ ـ ٩٠٩هـ) وحده ألّف خمسةً وثمانين كتاباً في الأربعينات. كما ذكروا في أسماء مؤلفاته. انظر: مقدمة محقق كتابه «محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» ٥٦/١ ـ ٥٧.

وفي المنتخب من مخطوطات الحديث بالظاهرية للشيخ الألباني ذكر ما لا يقل عن ثمانية وأربعين مخطوطاً من كتب الأربعينات.

من كتب الأربعينات المطبوعة:

وقد طُبعت في السنوات الأخيرة مجموعةٌ من كتب الأربعينات، ومِمَّا اطلعت عليه منها:

١ ـ كتاب «الأربعين» لأبي العباس الحسن بن سفيان النسوي (٢١٣ ـ ٣٠٣هـ) تحقيق محمد بن ناصر العَجْمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٤هـ.

٢ ـ كتاب «الأربعين حديثاً» لأبي بكر محمد بن الحسين الآجُرِّي (ت٣٦٠هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، مكتبة المعلا، الكويت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ. وله طبعات أخرى.

٣ ـ كتاب «الأربعين في شيوخ الصوفية» لأبي سعيد أحمد بن محمد الماليني (ت٤١٢هـ) تحقيق الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط. أولى، ١٤١٧هـ.

٤ ـ كتاب «الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية» لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، ط. الأولى، ١٤١٤هـ.

٥ ـ «الأربعون الصغرى المخرَّجة في أحوال عباد الله تعالى وأخلاقهم» لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ) تحقيق محمد نور المراغي، إدارة إحياء التراث الإسلامي، الدوحة، قطر.

٦ ـ كتاب «الأربعين في دلائل التوحيد» لأبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (٣٩٦ ـ ٤٨١هـ) تحقيق الدكتور علي بن ناصر الفقيهي، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ.

٧ ـ «الأربعون الوَدعانية الموضوعة» جمع القاضي محمد بن علي بن ودْعان الموصلي =

....

= (ت٤٩٤هـ) تحقيق علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٨ ـ «أربعون حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ) تحقيق مصطفى عاشور، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٤٠٩هـ.

٩ ـ «الأربعون في الحث على الجهاد» له أيضاً، تحقيق عبد الله بن يوسف، دار الخلفاء، الكويت، ١٤٠٤هـ.

١٠ ـ كتاب «الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين» ويعرف بـ«الأربعين البلدانية»، لأبي طاهر أحمد بن محمد السِّلَفي الأصبهاني (٤٧٥ ـ ٥٧٦هـ) تحقيق مُسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.

١١ ـ كتاب «الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين» لأبي سعد عبد الله بن عمر بن أبي نصر القُشيري (٥٠٨ ـ ٦٠٠هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، مكتبة المعلا، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٨هـ.

١٢ ـ كتاب «الأربعين في فضل الدعاء والداعين» الجزء الخامس، لأبي الحسن علي بن المفضل المقدسي (٤٤٤ ـ ٦١١هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٣ ـ كتاب «الأربعين في الجهاد والمجاهدين» لأبي الفرج محمد بن عبد الرحمٰن المقرئ (٥١٧ ـ ٦١٨هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٤ ـ كتاب «الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين»، لأبي منصور عبد الرحمٰن بن محمد ابن عساكر الدمشقي (٥٥٠ ـ ٦٢٠هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ، غزوة بدير، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

١٥ ـ كتاب «الأربعين حديثاً»، لأبي علي الحسن بن محمد البكري (٥٧٤ ـ ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٦ ـ كتاب «الأربعين العشارية» لأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ) تحقيق بدر بن عبد الله البدر، دار ابن حزم، ١٤١٣هـ.

١٧ ـ «الأربعون حديثاً، مشيخة ابن تيمية برواية الإمام الذهبي»، تحقيق عبد العزيز السِّيرَوان، دار القلم، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٨ ـ «الإمتاع بالأربعين المتباينة بشروط السماع»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.

١٩ ـ كتاب «الأربعين في فضل الرحمة والراحمين» لشمس الدين محمد بن علي بن طولون الصالحي (ت٩٥٣هـ)، تحقيق محمد خير رمضان يوسف، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ.

وفي باب الشين شروحها[١]. ومن شاء الوقوفَ عليها، فلْيراجِعْه[٢].

[كتاب الأربعين للنووي وشروحه]:

قال في ذكر «الأربعين» للنووي ما لفظُه[٣]:

الأربعين للنووي: وهو الإمام محدث الشام، محيي الدين يحيى بن شرف الدين النووي الشافعي، المتوفَّى سنة ست وسبعين وستمائة، قال فيه: «ومن العلماء من جمع الأربعين في أصول الدين، وبعضهم في الفروع، وبعضُهم في الجهاد، وبعضُهم في الزهد، وبعضُهم في الآداب، وبعضُهم في الخُطَب، وكلُّها مقاصدُ صالحةٌ. وقد رأيتُ جَمْعَ أربعين (أهمَّ) من هذا كله، وهي أربعون حديثاً مشتملةٌ على جميع ذلك. وكلُّ حديث منها قاعدةٌ عظيمةٌ من قواعد الدين. . . وقد وصفه العلماء بأن مدار الإسلام عليه، أو[٤] هو نصفُ الإسلام، أو ثلثُه، ونحو ذلك، والتزِمُ فيه أن تكون صحيحةً، معظمها من صحيح البخاري ومسلم، محذوفةَ الأسانيد. ثم أُتبِعُها ببابٍ في ضبط خَفِيِّ ألفاظها[٥].

أوله: الحمد لله رب العالمين، قيُّوم السماوات والأرَضين. إلخ.

وقد اعتنى العلماء بشرحه وحفظه، فكَثُرت شروحُه؛ منها:

١ ـ شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحمٰن بن أحمد، المعروف بابن رجب البغدادي الحنبلي المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة[٦] وهو

---

(١) انظر: كشف الظنون ٢/١٠٣٦ ـ ١٠٣٩.

(٢) وسيذكر المصنف رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروح الأربعين النووية بعد قليل.

(٣) كشف الظنون ١/٥٩.

(٤) في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «وهو» وما أثبته من «الأربعين».

(٥) وهو في الأربعين للنووي ص٣ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٦) له ترجمة في: الرد الوافر ص١٠٦؛ إنباء الغمر ٣/١٧٥؛ الدرر الكامنة ٢/٣٢١؛ المقصد الأرشد ٢/ ٨١؛ الجوهر المنضد ص٤٦؛ الدارس في تاريخ المدارس ٢/٧٦ وغيرها.

شرح كبير سماه «جامع العلوم والحكم في شرح أربعين[(١)] حديثاً من جوامع الكلم» أوله: الحمد لله الذي أكمل لنا الدين، إلخ، قال: وقد جمع العلماء جموعاً من كلمات النبي ﷺ الجامعة، كابن السُّنِّيِّ في الإيجاز[(٢)] والقُضَاعي في الشهاب[(٣)]، وأملى الحافظ أبو عَمرو بن الصَّلاح مجلساً سماه «الأحاديث الكُلِّيَّة»، يقال: إن مدار الدين عليها، وما كان في معناها من الكلمات الوجيزة الجامعة»، فاشتمل مجلسُه هذا على تسعةٍ وعشرين[(٤)] حديثاً، ثمَّ إنَّ النووي أخذَ هذه الأحاديث وزاد عليها تمام اثنين وأربعين حديثاً، وسماه بأربعين، فاشتهرت، ونفع الله سبحانه وتعالى بها ببركة نيَّةِ جامِعها، انتهى[(٥)].

٢ - وشرح نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي المتوفى سنة ٧١٠هـ عشرة وسبعمائة[(٦)].

٣ - وتاج الدين عمر بن علي الفاكهي، المتوفَّى سنة إحدى وثلاثين وسبعمائة[(٧)].

---

(١) كذا في كشف الظنون ١/٥٩، ولكن في المطبوع من جامع العلوم والحكم «خمسين». وهو ما صرح به مؤلفه في مقدمته ص٥٧، وكتابه «جامع العلوم والحكم» مطبوع ومعروف.

(٢) اسمه الكامل - كما في مقدمة جامع العلوم والحكم - «الإيجاز وجوامع الكلم من السنن المأثورة» ص٥٦. وابن السُّنِّي هو أبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق الدِّينوري (ت٣٦٤هـ) تلميذ الإمام النسائي، وصاحب كتاب «عمل اليوم والليلة». تذكرة الحفاظ ٣/٩٣٩.

(٣) في جامع العلوم والحكم: «الشهاب في الحكم والآداب» ص١٥٦، وكتابه مطبوع، وقد تقدم ذكره في المسانيد «مسند الشهاب».

(٤) في جامع العلوم والحكم: «ستة وعشرين».

(٥) كشف الظنون ١/٥٩؛ وهو مختصر من كلام ابن رجب في جامع العلوم والحكم ١/٥٦.

(٦) كذا تاريخ وفاته في كشف الظنون. ولكن في مصادر ترجمته (٧١٦هـ). الدرر الكامنة ٢/١٥٥؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٣٦؛ المقصد الأرشد ١/٤٢٦.
و«شرح الأربعين» هذا له نسختان في دار الكتب المصرية برقم (٣٢٨، ٤٤٦) حديث تيمور، كما في مقدمة تحقيق كتابه «شرح مختصر الروضة» ١/٢٧.

(٧) الديباج المذهب ٢/٨١؛ كشف الظنون ١/٥٩؛ معجم المؤلفين ٧/٢٩٩، وزاد: وسماه «المنهج المبين في شرح الأربعين».
ولقبه عندهم «الفاكهاني»، وكذا في الدرر الكامنة ٣/١٧٨.

٤ ـ وجمال الدين يوسف بن الحسن (بن محمود السّرائي الأصل)[١] التَّبريزي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة[٢].

٥ ـ والشيخ الإمام أبي العباس أحمد بن فَرح[٣] الأشبيلي، المتوفى سنة تسع وتسعين وستمائة[٤].

٦ ـ وأبي حفص عمر البَلْبيسي الشافعي، فرغ عنه في ربيع الآخر سنة خمس وخمسين وثمانمائة، وسمَّاه فيض المعين[٥].

٧ ـ وبرهان الدين إبراهيم بن أحمد الخُجَنْدِي الحنفي، المدني، المتوفَّى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة[٦].

٨ ـ والشهاب أحمد بن محمد بن أبي بكر الشيرازي الكازَرُوني، شرحها ممزوجاً، وسماه «الهادي[٧] للمسترشدين»، أوله: الحمد لله الذي صحَّح بصِحاحِ حديثِ من لا ينطق، إلخ[٨].

٩ ـ والشيخ زين الدين سَرِيْجَا[٩] بن محمد المَلْطي المتوفَّى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة، وسماه «نثر فرائد المربعين المنوية في نشر فوائد الأربعين النووية» أربعة أجزاء[١٠].

---

(١) ليس في طبعة دار الفكر لكشف الظنون ١/ ٥٩.

(٢) وقيل (٨٠٢هـ). الضوء اللامع ١٠/ ٣٠٩؛ معجم المؤلفين ١٣/ ٢٩٢ وذكراه من مؤلفاته.

(٣) بالحاء المهملة، وقد تصحف في الأصل إلى «فرج».

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٩؛ معجم المؤلفين ٢/ ٤٥؛ وله ترجمة أيضاً في: درة الحجال ١/ ٣٦؛ وشذرات الذهب ٥/ ٤٤٣.

(٥) وتوفي في شوال سنة (٨٧٨هـ). الضوء اللامع ٥/ ٧٢؛ كشف الظنون ١/ ٥٩.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥٩؛ وله ترجمة في الضوء اللامع ١/ ٢٤؛ نظم العقيان ص١٥، صنّف شرحاً على الأربعين النووية.

(٧) في الأصل: «هادياً للمسترشدين» والمثبت من كشف الظنون.

(٨) كشف الظنون ١/ ٦٠.

(٩) قال ابن حجر: سَرِيجَا: أوله مهملة، ثم جيم بوزن عظيم، وبعد الجيم ألف. الدرر الكامنة ٢/ ١٣٠.

(١٠) شذرات الذهب ٦/ ٣٠١؛ كشف الظنون ١/ ٦٠؛ هدية العارفين ١/ ٣٨٢؛ معجم المؤلفين ٤/ ٢٠٩.

١٠ ـ والشيخ ولي الدين، سماه «الجواهر البهيَّة»(١).

١١ ـ والحافظ مسعود بن منصور بن الأمير سيف الدين عبد الله العلوي أيضاً(٢). شرحه ممزوجاً، وسماه «الكافي». أوله: الحمد لله الذي نوَّرَ بسُبُحاتِ أنواره، إلخ.

١٢ ـ ومعين بن صَفِيٍّ، شرحه بالقول شرحاً صغيراً، أوله: الحمد لله والمِنَّة على أن أتمَّ علينا النعمة، إلخ(٣).

١٣ ـ وشرح العلامة مصلح الدين محمد السَّعدي العبادي اللَّاري، المتوفَّى سنة تسع وسبعين وتسعمائة، وهو أفضل ما دوَّنوا في بيانها، والحقُّ أنه بالنسبة إليه سائر الشروح كالأبدان الخالية عن الأرواح، أوله: أحسنُ حديثٍ ينطق به الناطقون بالحق المبين، إلخ(٤)، ألفه للوزير علي باشا.

١٤ ـ وشرح الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي، المتوفى سنة ثلاث وسبعين وتسعمائة، وهو ممزوج اسمه «فتح المبين». أوله: الحمد لله الذي وفَّق طائفةً من علماء كلِّ عصرٍ، إلخ(٥).

١٥ ـ وشرح نور الدين محمد بن عبد الله الإيجي، المُسَمَّى بـ«سراج الطالبين ومنهاج العابدين». وهو شرح فارسيٌّ في مجلد، أوله: الحمد لله بجميع محامده على جميع نِعَمِه، إلخ(٦).

---

(١) كشف الظنون ١/ ٦٠، وزاد فيه: «محمد المصري الشبشيري».

(٢) كشف الظنون ١/ ٦٠.

(٣) المصدر السابق ١/ ٦٠ واسمه فيه: معين الدين بن صفي الدين عبد الرحمٰن، المتوفى سنة ٩٠٥هـ؛ وعنه في معجم المؤلفين ١٢/ ٣١٢ بدون ذكر «صفي الدين».

(٤) كشف الظنون ١/ ٦٠؛ الكواكب السائرة ٣/ ٦٠؛ وله ترجمة أيضاً في: نزهة الخواطر ٤/ ٣١٦؛ معجم المؤلفين ١٢/ ٢٩٣.

(٥) كشف الظنون ١/ ٦٠. وتاريخ وفاته فيه (٩٧٤هـ). وله ترجمة أيضاً في: الكواكب السائرة ٣/ ١١١؛ البدر الطالع ١/ ١٠٩.

(٦) كشف الظنون ١/ ٦٠، ٢/ ٩٨٣.

١٦ ـ وشرح ملا علي القاري المكي الهروي الحنفي، المتوفَّى سنة أربع وأربعين وألفاً[١] (شرحاً لطيفاً جامعاً أنواع الفوائد، وأظنُّه فاقَ الجميع)[٢].

١٧ ـ وشرح آخر ممزوج أيضاً، أوله: الحمد لله رافعِ أعلام المِلَّة الزهراء، إلخ[٣].

١٨ ـ وتخريجه للإمام شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، خرَّجه بالأسانيد العالية[٤].

١٩ ـ ومِمَّن شَرَحَ: الشيخُ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي، المتوفى سنة أربع وثمانمائة[٥].

انتهى[٦].

---

(١) كذا ذكر تاريخ وفاته في: كشف الظنون ١/ ٦٠. وصحح في مصورة دار الفكر بين قوسين (١٠١٤هـ) وهو المذكور في مصادر ترجمته.

(٢) ما بين القوسين ليس في مصورة دار الفكر من كشف الظنون.
ينظر أيضاً: البدر الطالع ١/ ٤٤٥؛ كشف الظنون ١/ ٦٠؛ هدية العارفين ١/ ٧٥٣، وسماه «مبين المعين في شرح الأربعين»، وله أيضاً: «جمع الأربعين في فضل القرآن المبين». هدية العارفين ١/ ٧٥٢.

(٣) كأنه لعلي القاري نفسه.

(٤) سماه السخاوي «تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العالية». وقال: بيّضها في عدن سنة ثمانمائة. الجواهر والدرر ٢/ ٦٦٧.

(٥) كشف الظنون ١/ ٦٠.

(٦) أي: المنقول من كشف الظنون.
ومن شروح الأربعين النووية:
٢٠ ـ «شرح ابن دقيق العيد» أبي الفتح تقي الدين محمد بن علي القشيري المصري (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ). وهو مطبوع ومتداول.

الفصل العشرون

في ذكر الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة

وفيه وصلان:

الأول: في ذكرها إجمالاً.

والثاني: في ذكرها، وذكر تراجم مصنِّفيها تفصيلاً.

الوصل الأول:

اعلم أن أهل العلم قد دوَّنوا في الحديث ـ على اختلافِ أغراضِهم ومقاصِدِهم ـ كتباً كثيرةً، بحيث لا يُحصى عددُها، ولكن الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة؛ أعني: صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، وسنن النسائي، وسنن ابن ماجه[1] اشتهرت

---

(١) إن إطلاق «الصحاح الستة» على هذه الكتب الستة، أمرٌ شائع بين علماء الهند، على الرغم من أنهم يعلمون أنَّ أصحابَ السنن الأربعة لم يلتزموا بالصِّحَّةِ فيما أخرجوا من الأحاديث في كتبهم. وتُوجَدُ فيها بعضُ الأحاديث الضعيفة أيضاً، ولكن هذا الإطلاق من باب التغليب فقط، وقد سبقهم إلى ذلك عددٌ من العلماء؛ فقد أطلق الحاكم والخطيبُ لفظ «الصحيح» على الترمذي، وأطلق ذلك ابنُ منده وابنُ السَّكَن على كتابي أبي داود والنسائي. وكذلك الحاكم على كتاب أبي داود، وأبو علي النيسابوري، وأبو أحمد بن عَدِيٍّ، والدارقطنيُّ، والخطيب على كتاب النسائي، وكذا عبد الغني بن سعيد، وأبو يعلى الخليلي، وغيرُهم.

انظر: النكت لابن حجر ١/٤٨١؛ فتح المغيث للسخاوي ١/١٠٠؛ القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر للسخاوي أيضاً ص٤٩ ـ ٥٥؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦١٤.

وعدَّ ابن خلكان سنن ابن ماجه من الصحاح، فقال: وكتابه في الحديث أحدُ الصِّحاح الستة؛ وفيات الأعيان ٤/١٢٧٩.

وذكر الحافظ أبو طاهر السِّلَفي كتابَ أبي داود، فقال: فهو أحد الكتب الخمسة التي =

غاية الاشتهار، واختيرت للقراءة والإقراء، والسَّماع والإسماع، وذلك لِمَا فيها من الفوائد ما ليس في غيرها.

قال أبو جعفر ابن الزبير[١]: أول ما أرشد إليه ما اتفق المسلمون على اعتماده، وذلك الكتب الخمسة والموطأ الذي تقدَّمها وضعاً، ولم يتأخَّر عنها رُتبةً. وقد اختلفت مقاصدُهم فيها، وللصحيحين فيها شُفوفٌ، وللبخاري لِمَن أراد التفقُّهَ مقاصدُ جليلةٌ، ولأبي داود في حصر أحاديث الأحكام واستيعابها ما ليس لغيره، وللترمذي في فنون الصناعة الحديثية ما لم يُشارِكْه غيرُه، وقد سلك النَّسَائيُّ أعمضَ تلك المسالك وأجلَّها. انتهى[٢].

قال الحافظ ابن حجر: وحكى ابنُ عساكر أنَّ أولَ من أضاف ابن

= اتفق أهل الحل والعقد من الفقهاء، وحُفّاظ الحديث النُّبهاء على قبولِها والحكم بصحة أصولها، وما ذكره في أبوابها وفصولها. مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن ٨/ ١٤١. وَقال في موضع آخر: هو أحد الكتب الخمسة التي اتفق على صحتها علماءُ الشرق والغرب ٨/ ١٤٦.
واعترض عليه ابنُ الصلاح بأنه تساهُلٌ؛ لأن فيها ما صرحوا بكونه ضعيفاً أو مُنكراً أو نحو ذلك من أوصاف الضعيف. علوم الحديث ص٣٧.
قال النووي: مراد السِّلفي أن معظم الكتب الثلاثة سوى الصحيحين يُحتَجُّ به. والله أعلم. الإرشاد ١/ ١٤٣. وأقرّه ابن حجر في النكت ١/ ٤٨٩. وصرَّح ابن حجر في موضع آخر أن ذلك بمقتضى الغَلَبَة ١/ ٤٧٩. وكذا قال الزركشي: تسميةُ هذه الكتب صحاحاً إما هو باعتبار الأغلب؛ لأن غالبَها الصحاح والحسان، وهي ملحَقَةٌ بالصِّحاح. والضعيف منها ربما التحق بالحَسَن بإطلاق الصِحَّة عليها في باب التغليب. النكت للزركشي ١/ ٣٧٩. وكذا ذكر السيد صديّق حسن خان عن الشيخ عبد الحق الدَّهلوي تسميتَها بـ«الصحاح الستة بطريق الغَلَبَة». الحطّة في ذكر الصحاح الستة ص٤١٠؛ التعليقات السلفية على سنن النسائي ١/ ٣٢. وقد بيّنتُ ذلك في تعليقي أيضاً على سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٥٤.

(١) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الثقفي الغرناطي الأندلسي (٦٢٧ ـ ٧٠٨هـ). قال أبو حيان: كان محدِّثَ الأندلس، بل المغرب في زمانه. قال ابن القاضي في درة الحجال: له فهرسة جيدة. وذكر أبو إسحاق التّرعي أنه «أجمعُ الفهارس» وله أيضاً: ذيل على كتاب الصِّلَة لابن بشكوال، ومؤلفات أخرى.
له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨٤؛ الإحاطة في أخبار غرناطة ١/ ١٨٨؛ الدرر الكامنة ١/ ٨٤؛ درة الحجال ١/ ١١؛ بغية الوعاة ١/ ٢٩١؛ برنامج ابن جابر الوادي آشي ص١٠٣.

(٢) مقدمة شرح النسائي للسيوطي ١/ ٤؛ وتدريب الراوي ١/ ١٧٠.

ماجه إلى الخمسة أبو الفضلِ بن طاهر[١]، حيث أدرجه معها في «أطرافه»، وكذا في «شروط الأئمة الستة». ثم الحافظ عبد الغني في كتاب «الإكمال[٢] في أسماء الرجال» الذي هذَّبه الحافظُ المِزِّيُّ، وقدموه على «الموطأ» لكثرة زوائده على الخمسة، بخلاف الموطأ[٣]، وهو كما قاله ابن الأثير: كتابٌ مفيد قويُّ التبويب[٤] في الفقه، لكن فيه أحاديثُ ضعيفةٌ جداً، بل مُنْكَرَةٌ، بل نقل عن الحافظ المِزِّي: أنَّ الغالبَ فيما انفرد به[٥] الضَّعفُ. ولذا لم يُضِفْه غيرُ واحدٍ إلى الخمسة، بل جعلوا السادس الموطأ. منهم رَزِين[٦]، والمجدُ ابن الأثير.

وقال الحافظ [العلائي][٧]: وينبغي أن يُجْعَلَ مسندُ الدارمي سادساً للخمسة بدَلَه؛ فإنه قليلُ الرجال الضُّعفاء، نادرُ الأحاديث المُنْكَرَة والشَّاذة،

---

(١) النكت ١/٤٨٧. وقد حكى هذه الجملة عن الحافظ ابن عساكر. وانظر أيضاً: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٦٤.
وأبو الفضل هو: محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القَيْسَراني (ت٥٠٧هـ)، صاحب كتاب «الجمع بين رجال الصحيحين»، وله أيضاً: «أطراف الكتب الستة» كما سبق ذكره في الأطراف.
مترجم في: تذكرة الحفاظ ٤/١٢٤٤؛ وسير أعلام النبلاء ١٩/٣٦١، وغيرهما.

(٢) كذا وقع في الأصل والحطّة: «الإكمال». وفي المنتخب من فهرس مخطوطات الظاهرية: «الإكمال في معرفة الرجال». المنتخب ص٤٧٢. ولكن في النكت: «الكمال في أسماء الرجال» ١/٤٨٧. وهو الذي اعتمده المزيُّ، فسمّى كتابَه «تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٨٧ مع شيء من الاختصار. الحطّة ص٤٠٠.

(٤) في الحطة: «قوي النفع». (٥) الحطّة: «تفرد».

(٦) رزين بن معاوية العبدري.

(٧) في الأصل: «قال الحافظ». والمتبادر من إطلاق «الحافظ» هو الحافظ ابن حجر العسقلاني، ولكن ابن حجر نقل ذلك في كتابه «النكت على كتاب ابن الصلاح» ١/٤٨٦ عن الحافظ صلاح الدين العلائي. وكذا السخاوي في فتح المغيث ١/١٠٢.
والعلائي هو: أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي الدمشقي (ت٧٦١هـ)، صاحب كتاب «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» وغيره. مترجم في: تذكرة الحفاظ ٤/١٥٠٧، وغيرها.

وإن كان فيه أحاديثُ مرسلةٌ وموقوفةٌ، فهو ـ مع ذلك ـ أَوْلَى منه. انتهى[١].

وقال القاريُّ في «المرقاة شرح المشكاة»: إذا قالوا: «الكتب الخمسة»، أو «الأصول الخمسة»، فهي البخاري ومسلم وسنن أبي داود، وجامع الترمذي، ومجتنى النسائي. انتهى[٢].

الوصل الثاني:

في ذكر الكتب الستة، وذكر تراجم مصنِّفيها تفصيلاً.

أما صحيح البخاري وصحيح مسلم:

فقال الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم: «اتفق العلماء رحمهم الله تعالى على أن أصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقَّتهما الأمة بالقَبُول، وكتاب البخاري أصحُّهما[٣] وأكثرُهما فوائدَ ومعارفَ ظاهرةً وغامضةً، وقد صحَّ أن مسلماً كان مِمَّن يستفيدُ من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظيرٌ في علم الحديث.

وهذا الذي ذكرنا من ترجيح كتاب البخاري هو المذهبُ المختار الذي قاله الجماهيرُ وأهلُ الإتقانِ والحِذْقِ والغَوْص على أسرار الحديث. وقال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ[٤] شيخُ الحاكم أبي عبد الله بن البَيِّع[٥]: «كتاب مسلم أصحُّ». ووافقه بعضُ شيوخ المغرب، والصحيح الأول، انتهى[٦].

وقال الحافظ ابن الصَّلاح في علوم الحديث: أوَّلُ من صنَّف في الصحيح البخاريُّ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجُعفيُّ، مولاهم، وتلاه أبو الحسين مسلم بنُ الحجَّاج النيسابوري القُشَيْرِي، من أنفسهم. ومسلمٌ، مع

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٨٦. (٢) المرقاة ١/٢٣.

(٣) في الأصل: «أصحهما صحيحاً» وما أثبته من شرح مسلم للنووي.

(٤) أبو علي الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري (٢٧٧ ـ ٣٤٩هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/٥١.

(٥) صاحب المستدرك على الصحيحين. (٦) مقدمة شرح مسلم ١/١٤.

أنه أخذَ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في أكثر شيوخه[١]. وكتاباهما أصحُّ الكتب بعد كتاب الله العزيز. وأمَّا ما رَوَيْنا عن الشافعي ﷺ من أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثرَ صواباً من كتاب مالك. ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ[٢]، فإنَّما قال ذلك قبل وُجود كتابَيِ البخاري ومسلم.

ثم إنَّ كتاب البخاري أصحُّ الكتابين صحيحاً وأكثرُهما فوائدَ، وأمَّا ما رَوَيْنا عن أبي عليٍّ الحافظ النيسابوري أستاذ الحاكم أبي عبد الله الحافظ، من أنه قال: ما تحتَ أديم السماء كتابٌ أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج، (فهذا)[٣] وقول من فضَّل من شيوخ المغرب كتابَ مسلم على كتاب البخاريِّ، إن كان المراد به أنَّ كتابَ مسلم يترجَّح بأنه لم يمازِجْه غيرُ الصحيح، فإنه ليس فيه بعدَ خطبته إلا الحديثُ الصحيح مسروداً غيرَ ممزوج بمثل ما في كتاب البخاري في تراجم أبوابه من الأشياء التي لم يُسْنِدْها على الوصف المشروط في الصحيح، فهذا لا بأس به، وليس يلزم منه أنَّ كتاب مسلم أرجحُ فيما يرجع إلى نفس الصحيح على كتاب البخاري وإن كان المرادُ به أنَّ كتاب مسلم أصحُّ صحيحاً. فهذا مردودٌ على من يقولُه، انتهى[٤].

تنبيه:

قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن أبي جَمْرَة[٥]: قال لي من لَقِيتُ من

---

(١) في علوم الحديث: «كثير من شيوخه». (٢) تقدم تخريجه في الفصل التاسع.

(٣) زيادة من علوم الحديث.

(٤) علوم الحديث لابن الصَّلاح ص١٣، النوع الأول، معرفة الصحيح من الحديث، الفائدة الثالثة.

(٥) أبو محمد عبد الله بن سعد بن أبي جَمْرَة الأزدي الأندلسي المالكي (ت٦٩٥هـ) أو (٦٩٩هـ). له مختصر لصحيح البخاري باسم «جمع النهاية في بدء الخير والغاية» ـ على خلاف في اسمه في المصادر ـ نحو ثلاثمائة حديث، ثم شرح هذا المختصر باسم «بهجة النفوس وتحلِّيها ومعرفة ما عليها ولها». البداية والنهاية ٣٤٦/١٣؛ شجرة النور الزكية ص١٩٩؛ تاريخ التراث العربي ١٩٣/١؛ سيرة الإمام البخاري ٤٢٩/١.

العارفين عَمَّن لقيَه من السادة المقَرِّ لهم بالفضل: أنَّ صحيح البخاري ما قُرِئ في شِدَّة إلا فُرِجَت، ولا رُكِبَ به في مركب إلا نَجَت، قال: وكان مُجابَ الدعوة، وقد دعا لقاريه(١).

وقال الحافظ عماد الدين ابن كثير: وكتاب البخاري الصحيح يُسْتَسقَى بقراءته الغَمامُ، وأجمع على قَبُولِه وصِحَّةِ ما فيه أهلُ الإسلام(٢).

وقال الشيخ عبد الحق الدّهلوي في أشعة اللَّمعات: قرأ كثيرٌ من المشايخ والعلماء الثقات صحيحَ البخاري لحصول المُرادات، وكفاية المهمَّات، وقضاء الحاجات، ودَفعِ البَلِيَّات، وكشف الكُرُبات، وصحة الأمراض، وشفاء المرضى، وعند المضايق، والشدائد، فحصل مرادُهم وفازوا بمقاصدهم، ووجدوه كالتِّرياق مجرَّباً. وقد بلغ هذا المعنى عند عُلماء الحديث مرتبةَ الشُّهرة والاستفاضة.

ونقل السيد جمال الدين المحدِّث عن أستاذه السيد أصيل الدين أنه قال: قرأتُ صحيح البخاري نحو عشرين ومائة مرة في الوقائع والمهمَّات لنفسي وللناس الآخرين، فبأيِّ نيةٍ قرأتُه حصل المقصود وكفى المطلوب، انتهى مترجماً بالعربية(٣).

قلت: قد أجاز كثيرٌ من أهل العلم في هذا الزمان قراءة صحيح البخاري وختمه لشفاء الأمراض ودفع المصائب وحصُولِ المقاصد، فيجتمعون ويقرأ بعضُهم الجزءَ الأول منه مثلاً، وبعضُهم الجزء الثاني، وبعضُهم الثالث، وهكذا، فيختمونه باجتماعهم، ثم يدعون الله تعالى لشفاء مرضاهم أو لدفع مصائبهم، أو لحصول مقاصدهم، واستدلُّوا على ذلك بأن

---

(١) إرشاد الساري للقسطلاني ١/٤٢؛ وعنه قواعد التحديث ص٢٦٣، وفيه ردٌّ على هذا القول بقلم أحد الفضلاء الأزهريين ـ لم يذكر اسمه ـ نشر في إحدى المجلات العلمية بمصر عام ١٣٢٠هـ.

(٢) البداية والنهاية ١١/٢٤ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٣) تقدمت ترجمة الشيخ عبد الحق الدِّهلوي (ص١٥٢). وكتابه «أشعة اللمعات في شرح المشكاة» باللغة الفارسية في أربع مجلدات.

قراءته بتمامه رُقيةٌ لشفاء المرضى ودفعِ المصائب وحصولِ المقاصد. والرُّقيةُ بما ليس فيه شركٌ، ولا كلمةٌ لا يُفهم معناها جائزةٌ بالاتفاق.

فإن قيل: كيف علموا أن قراءته بتمامه رُقيةٌ، ولم يثبُت كونُه رُقيةً؛ لا بالكتاب ولا بالسنة ولا بالإجماع؟ يقال: كونُ شيءٍ من الآيات القرآنية أو ذكر أو دعاء من الأذكار والأدعية المأثورة رقيةً لشيء من الأمراض، وجواز الاسترقاء به لا يتوقَّف على ثُبوت كونه رقيةً من الكتاب والسنة، فقد روى البخاري في صحيحه عن أبي سعيد، قال: انطلق نفرٌ من أصحاب النبي ﷺ في سَفْرَةٍ سافروها حتى نزلوا على حيٍّ من أحياء العرب، فاستضافوهم، فأبوا أن يضيِّفُوهم، فلُدِغَ سيد ذلك الحيِّ، فسعَوْا له بكل شيءٍ، لا ينفعُه شيءٌ، الحديث، وفيه فقال: «وما يدريك أنها رُقيةٌ»[(١)].

قال الحافظ في الفتح: وزاد سليمان بن قَتَّةَ[(٢)] في روايته بعد قوله: وما يُدريك أنها رقيةٌ: قلت: أُلقِيَ في رُوعي. وللدارقطني من هذا الوجه: فقلت: «يا رسول الله، شيءٌ أُلقي في رُوعي»[(٣)].

وهو ظاهرٌ في أنه لم يكن عنده علم متقدِّمٌ بمشروعية الرُّقى بالفاتحة. ولهذا قال له أصحابه لَمَّا رجع: ما كنت تُحسنُ رقيةً. كما وقع في رواية معبدِ بن سيرين، انتهى[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري في عدة مواضع؛ منها ٤/ ٤٥٣، الإجارة، باب ما يعطى في الرقية على أحياء العرب بفاتحة الكتاب، حديث (٢٢٧٦). وينظر أيضاً: حديث (٥٠٠٧، ٥٧٣٦، ٥٧٤٩)؛ ومسلم ٤/ ١٧٢٧، السلام، باب جواز أخذ الأجرة على الرقية بالقرآن والأذكار، حديث (٢٢٠١).

(٢) سليمان بن قَتَّة. قال ابن حجر: وهو بفتح القاف وتشديد المثناة. فتح الباري ٤/ ٤٥٥. وله ترجمة في: تعجيل المنفعة ١/ ٦١٧. وقد روى عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما.

(٣) مسند أحمد ١٨/ ٥٠، حديث (١١٤٧٢)؛ وسنن الدارقطني ٣/ ٦٤. وفي إسناده عبد الرحمٰن بن النعمان الأنصاري، وقد اختُلف فيه. وقال الذهبي: ضعفه راجح.

(٤) فتح الباري ٤/ ٤٥٧.

قلت: والاستدلال بهذا الحديث على قراءة صحيح البخاري لدفع المصائب وحصول =

....

= المقاصد فيه نظر؛ لأن رُقية الصحابي ﷺ بالفاتحة كان باجتهادٍ منه، ولكنه لم يطمئن عليه، ولا قسم الجُعْلَ الذي تلقَّى من سيِّد الحيِّ إلا بعد ما وصل إلى النبي ﷺ وسأله عمَّا فعل. فلمَّا أقرَّه النبيُّ ﷺ على ذلك أصبحت سنةً لمن بعده بتقرير النبي ﷺ، ولو أن النبي ﷺ أنكر ذلك عليه كما أنكر على عُبادة بن الصامت ﷺ حينما تلقَّى قوساً مِمَّن علَّمه القرآن، فقال له النبي ﷺ: «جمرة بين كتفيك تقلَّدْتَها أو تعلَّقتها». أحمد ٥/ ٣٢٤؛ الحاكم ٣/ ٣٥٦. لكان ذلك منهياً عنه، وحيث إنه لم يعد بإمكان أحدٍ أن يسألَ النبيَّ ﷺ عن مثل هذه الاجتهادات بعد وفاته ﷺ فوجب الاقتصارُ على ما ثبت بالنصوص الشرعية.

ولا ينبغي إخضاعُ النصوص الشرعية للتجارب؛ لأن التجربة قد تنجح وقد تفشل. فإذا قال شخص: إن هذا ثبت بالتجربة، فبإمكان الآخر أن يقول: إنه لم يثبت ذلك عنده بالتجربة. فتعريض النصوص الشرعية المقدَّسة لمثل هذا الأخذ والردِّ أمرٌ غير جيد.

ورحم الله الإمامَ سفيان الثوري إذ قال: «إن استطعتَ أن لا تحُكَّ رأسك إلا بأثرٍ فافعل». الجامع للخطيب البغدادي ١/ ١٤٢.

* * *

ترجمة

[الإمام محمد بن إسماعيل البخاري]

أمَّا الإمام البخاري: فهو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرةَ الجُعْفي، أبو عبد الله البخاري، جبل الحفظ وإمامُ الدنيا في فقه الحديث[١]، من الحادية عشرة. قاله الحافظ في التقريب[٢].

---

(١) في الأصل: «في ثقة الحديث» والتصويب من تقريب التهذيب ص٨٢٥، تحقيق أبي الأشبال. وقال محققه في الحاشية: في أكثر النسخ المطبوعة: «ثقة». وفي بعضها: «في ثقة» وكلاهما خطأ مطبعي.

(٢) ينظر لترجمة الإمام البخاري:

الجرح والتعديل ٧/١٩١؛ ثقات ابن حبان ٩/١١٣؛ مقدمة الكامل لابن عدي ١/١٤٠؛ أسامي من روى عنهم البخاري لابن عدي ص٥٨ ـ ٦٨؛ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٢/٥٦٤؛ الإرشاد للخليلي ٣/٩٥٨؛ الفهرست لابن النديم ص٣٢١؛ تاريخ بغداد ٢/٤ ـ ٣٣؛ التعديل والتجريح للباجي ١/٣٠٧؛ الإكمال لابن ماكولا ١/٢٥٩؛ تقييد الهمل ١/١٠ ـ ٥٢؛ طبقات الحنابلة ١/٢٧١؛ الأنساب ٢/١٠٧ البخاري، ٣/٢٩١ الجعفي؛ تاريخ دمشق ١٥/٣٨/ب ـ ٥٤/ب؛ المعجم المشتمل ص٢٢٦؛ المنتظم لابن الجوزي ١٢/١١٣؛ مقدمة جامع الأصول ١/١٨٦؛ معجم البلدان ١/٣٥٥ بخارى؛ التقييد ١/٨؛ الكامل لابن الأثير ٥/٣٦٠؛ اللباب ١/١٢٥؛ مقدمة أسامي شيوخ البخاري للصغاني ١ ـ ٦؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٦٧ ـ ٧٦؛ وفيات الأعيان ٤/١٨٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/٢٤٣؛ تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٠ ـ ٤٦٧؛ تاريخ الإسلام حوادث (٢٥١ ـ ٢٦٠) ص٢٣٨ ـ ٢٧٤؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧٨؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٣٩١ ـ ٤٧١؛ العبر ١/٣٦٧؛ الكاشف ٣/١٨؛ الوافي بالوفيات ٢/٢٠٦؛ مرآة الجنان ٢/١٦٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٢ ـ ٢٤١؛ البداية والنهاية ١١/٢٤؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/٨٣؛ التقريب ص٨٢٥؛ تغليق التعليق ٥/٣٨٤ ـ ٤٤١؛ تهذيب التهذيب ٩/٤٧؛ مقدمة الفتح (هدي الساري) ص٤٧٧ ـ ٤٩٣؛ النجوم الزاهرة ٣/٢٥؛ المقصد الأرشد ٢/٣٧٥؛ طبقات الحفاظ ص٢٤٨؛ الخلاصة للخزرجي ص٣٢٧؛ مقدمة إرشاد السَّاري ١/٤١ ـ ٦١؛ المنهج =

....

= الأحمد للعليمي ١/ ٢٠٤؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/ ١٥٤؛ شذرات الذهب ٢/ ١٣٤؛ التاج المكلل ص١٠٦؛ الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٤٢٩ ـ ٤٤٤.

ومن الكتب المؤلفة في ترجمة البخاري:

١ ـ «شمائل البخاري» لوَرَّاقِهِ أبي جعفر محمد بن حاتم، جزء ضخم كما ذكر الذهبي في السِّير ١٢/ ٣٩٢، وهو يروي عنه بإسناده. وروى عنه ابن حجر أيضاً بإسناده. تغليق التعليق ٥/ ٣٨٩. وذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠، وقال: (في كرّاسين).

٢ ـ «الزيادات المذيَّلة على شمائل أبي عبد الله» للورَّاق نفسه. ذكره أيضاً: الذهبي في السِّير ١٢/ ٤١٦ وقال: ليست هي داخلةً في رواية ابن خلف الشيرازي.

٣ ـ «ترجمة البخاري» لأبي القاسم هبة الله بن جعفر بن سناء الملك المصري (ت٦٠٨هـ). مخطوط في المكتبة الظاهرية برقم (١١٤٨٣). إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري ص٣٩.

٤ ـ «سيرة البخاري» لأبي الربيع سليمان بن موسى الكَلَاعِي البَلَنْسِي (ت٦٣٤هـ). وهو في أربعة أجزاء. سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٣٧. وسمّاه ابن الأبَّار: «أخبار البخاري». المصدر السابق ٢٣/ ١٣٦.

٥ ـ «ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري» للنووي (ت٦٧٦هـ). وهي مقدمة لشرحه على صحيح البخاري، وقد طبعت مفردة.

٦ ـ «مناقب البخاري» لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ). قال الذهبي في التذكرة: قد أفردتُ مناقبَ هذا الإمام في جزء ضخم، فيها العجب ٢/ ٥٥٦. وأحال إليه في تاريخ الإسلام أيضاً ص٢٧٤؛ وذكره السخاوي فيمن أفرد ترجمة للبخاري. الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠.

٧ ـ «ترجمة البخاري» للحافظ ابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ). قال: ذكرنا له ترجمةً حافلةً في أول شرحنا لصحيحه. البداية والنهاية ١١/ ٢٤.

٨ ـ «ترجمة البخاري» لأبي حفص عمر بن علي، المعروف بابن الملَقِّن (ت٨٠٤هـ). ذكره السخاوي فيمن أفرد ترجمة للبخاري. الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠.

٩ ـ «تحفة الأخباري بترجمة البخاري» لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الدمشقي، المعروف بابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ). وهو مطبوع بتحقيق محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٠ ـ «هداية الساري ـ أو هدي الساري ـ لسيرة البخاري» للحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠، وقال: في نحو كراستين، وجدتها بخطه، حدَّث بها قديماً في سنة ٨٠٥هـ.

وقال ابن حجر نفسه في التهذيب في ترجمة البخاري: ومناقبه كثيرة جداً، قد جمعتُها في كتاب مفرد، ولخَّصتُ مقاصدَه في آخر الكتاب الذي تكلمت فيه على تعاليق الجامع =

....

= الصحيح ٩/ ٥٢. قلت: وهذا الملخَّص مطبوع في آخر كتاب تغليق التعليق ٥/ ٣٨٤ ـ ٤٤١.
١١ ـ «ترجمة البخاري» لعفيف الدين علي بن عبد المحسن الدواليبي (ت٨٥٨هـ تقريباً). له نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق. المنتخب ص٧٦؛ تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٤.
١٢ ـ «ترجمة البخاري» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي (ت٩٠٢هـ). ذكره صاحب كتاب «إتحاف القاري» ص٤٠. ولكن الظاهر أنه ليس كتاباً مفرداً في ترجمة البخاري. فقد ذكره السخاوي بنفسه، فقال: وعمل جامعه (يعني نفسه) جزءاً في ختم الصحيح، فيه نُبذةٌ من ذلك. الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠. وهذا الجزء مطبوع باسم «عمدة القارئ والسامع في ختم الصحيح الجامع» بتحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
١٣ ـ «الفوائد الدراري» لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (ت١١٦٢هـ). وله نسخة في مكتبة بانكيبور في بتنه بالهند، وقد استفاد منها الشيخ عبد السلام المباركفوري صاحب كتاب «سيرة الإمام البخاري». وله نسخة أخرى في مكتبة جامعة برسلاو. تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٤.
١٤ ـ وله أيضاً كتاب «إضاءة البدرين في سيرة الشيخين». سلك الدرر ١/ ٢٥٥.
١٥ ـ «رسالة في مناقب البخاري» لأبي بكر عبد القادر بن عبد الله العيدروس اليمني (ت١٠٣٨هـ). وله نسخة في مكتبة بوهار بالهند. تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٤.
١٦ ـ «رسالة في مناقب البخاري» لأحمد بن علي بن محمد البسكري، تلميذ العجلوني المذكور آنفاً، وله أيضاً نسخة في مكتبة بوهار. تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٥.
١٧ ـ «حياة البخاري» لجمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ). مطبوع في صيدا عام ١٣٣٠هـ. تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٩٤؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٥.
١٨ ـ «مواهب الباري في مناقب مسلم والبخاري» للسيد محمد البخاري بن الصادق الجزائري. إتحاف القاري ص٤١.
١٩ ـ «سيرة الإمام البخاري» للعلّامة الشيخ عبد السلام المباركفوري (ت١٣٤٢هـ). صدرت منه عدة طبعات باللغات الأردية والإنجليزية والعربية، آخرها الطبعة المحققة الأولى، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ، في مجلدين.
٢٠ ـ «الإمام البخاري وصحيحه» للشيخ عبد الغني عبد الخالق (ت١٤٠٣هـ) مطبوع دار المنارة، جدة، ١٤٠٥هـ.
٢١ ـ «الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً» تأليف الدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم رَحِمَهُ اللَّهُ مطبوع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ.
٢٢ ـ «الإمام البخاري» للدكتور تقي الدين الندوي، مطبوع، دار القلم، دمشق، ١٤٠٨هـ.
٢٣ ـ «البخاري وجامعه الصحيح» لحسين عيسى عبد الظاهر، مطبوع، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٠١هـ. إتحاف القارئ ص١٦٩.

وقال في «تهذيب التهذيب»:

روى عن: عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وعفَّان وأبي عاصم النبيل، ومَكِّي بن إبراهيم، وأبي المُغيرةَ، وأبي مُسْهِرٍ، وأحمد بن خالد الوَهْبي، وخلقٍ كثير سواهم مِمَّن سمع من التابعين فمن بعدهم، إلى أن كتب عن أقرانه وعن تلامذته.

روى عنه: الترمذي في الجامع كثيراً، ومسلمٌ في غير الجامع، وروى النسائي في الصيام عن محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن الحارث عن حماد حديثاً، هكذا وقع غيرَ منسوب في عامَّة الروايات عنه، وفي أصل الصُّوري الذي كتبه عن ابنَ النَّحَّاس عن حمزةَ عن النسائي: (ثنا محمد بن إسماعيل وهو أبو بكر الطبراني). ووقع في رواية ابن السِّنِّي وحده عن النسائي: (ثنا محمد بن إسماعيل البخاري)، وقد روى النسائيُّ الكثيرَ عن (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم) وهو ابن عُلَيَّةَ، وهو يشارك البخاري في كثيرٍ من شيوخه، وروى في كتاب الكنى عن عبد الله بن أحمد بن عبد السلام الخفَّاف، عن البخاري عدة أحاديث، فهذه قرينةٌ ظاهرة في أنه لم يَلْقَ البخاريَّ[1].

وروى عن البخاري أيضاً، أبو زرعة، وأبو حاتم، وإبراهيمُ الحربيُّ، وابنُ أبي الدنيا، وخلقٌ كثير.

قال بكر بن مُنير: سمعت الحسن بن الحسين البزَّاز[2] ببخارى يقول: رأيتُ محمدَ بن إسماعيل شيخاً نحيفَ الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، ولد في شوال سنة ١٩٤هـ، وتوفي يوم السبت لغُرَّةِ شوال سنة ٢٥٦هـ، عاش

---

(١) هذا ملخَّص كلام المِزِّي، ذكره ابنُ حجر، ولكنه ردّ عليه في آخر ترجمة البخاري ٩/٥٥، ثم في ترجمة محمد بن إسماعيل عن حفص بن عمر بن حارث ٩/٦٣، وأثبت روايةَ النسائي عن البخاري. وانظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ٢/٧٤٨.

(٢) في الأصل والتهذيب: «البزار». ولكن عند ابن عدي والخطيب وابن عساكر «البزاز» آخره زاي معجمة، وهو ما نص عليه النووي. وأوله في الأصل «بكير بن نمير»، وما أثبتُّه من تهذيب الكمال.

اثنتين وستين سنة إلا ثلاثةَ عشرَ يوماً[١]، انتهى[٢].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ:

وأولُ سماعه للحديث سنةَ خمسٍ ومائتين. وحَفِظَ تصانيفَ ابن المبارك وهو صبيٌّ، وهو نشأ يتيماً، ورحل مع أمه وأخيه سنة عشرٍ ومائتين بعد أن سمع مروياتٍ بلده من محمد بن سَلَام، والمُسْنَدِي، ومحمد بن يوسف البِيْكَنْدِيِّ.

وسَمِعَ ببَلْخٍ من مكّيِّ بن إبراهيمَ، وببغدادَ من عفَّان، وبمكةَ من المقرئ، وبالبصرة من أبي عاصم والأنصاري، وبالكوفة من عُبيد الله بن موسى، وبالشام من أبي المُغيرة والْفِرْيَابِي، وبعسقلانَ من آدم، وبِحِمْصَ من أبي اليَمان، وبدمشقَ من أبي مُسْهِر[٣].

وصنَّف وحدَّث وما في وجهه شعرةٌ، وكان رأساً في الذكاء، رأساً في العلم، رأساً في الورع والعبادة.

حدَّث عنه الترمذيُّ، ومحمدُ بنُ نصر المروزيُّ الفقيه، وصالحُ بن محمد جَزَرَةَ، ومُطَيَّنٌ، وابنُ خُزيمةَ، وأبو قريش محمد بن جمعة، وابن صاعد، وابن أبي داود، وأبو عبد الله الفِرَبْرِيُّ، وأبو حامدٍ بن الشَّرقي، ومنصور بن محمد البَزْدِوِيُّ، وأبو عبد الله المحامِلي، وخلقٌ كثير[٤].

وكان شيخاً نحيفاً ليس بطويل ولا قصير، إلى السُّمْرَةِ.

---

(١) تهذيب التهذيب ٩/٤٨. وروى أيضاً هذا القول عن الحسن البزاز الإمامُ ابنُ عديٍّ صاحب «الكامل» هكذا في أسامي من روى عنهم البخاري ص٦٠؛ وعن ابن عدي ذكر في تاريخ بغداد ٢/٦. وقال النووي: روينا من أوجه عن الحسن بن الحسين البزاز - بزائين - قال: فذكر الجملة الأولى منه ١/٦٨/١. وينظر أيضاً: وفيات الأعيان ٤/ ١٩٠؛ تهذيب الكمال ٢٤/٤٣٨؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤٥٢.

(٢) أي: المراد نقلُه من تهذيب التهذيب باختصار. وللبخاري ترجمة مطولة فيه.

(٣) زاد هنا في الأصل: «شيئاً» وهو خطأ، فينظر: تذكرة الحفاظ ٢/٥٥٥.

(٤) انظر: تراجم كبار تلامذة الإمام البخاري في كتاب «سيرة الإمام البخاري» ٢/٦٨٧ فما بعد.

كان يقول: لمَّا طعنت في ثماني عشرة سنة، جعلتُ أصنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقاويلَهم، في أيام عُبيد الله بن موسى، وحينئذٍ صنَّفت التاريخ عند قبر النبي ﷺ، في الليالي المُقمِرَة[١].

وعن البخاري، قال: كتبتُ عن أكثرَ من ألفِ رجل[٢].

ومن مناقبه: قال ورَّاقُه محمد بن أبي حاتم: سمعتُ حاشدَ بن إسماعيلَ وآخرَ يقولان: كان البخاريُّ يختلف معنا إلى السَّماع وهو غلام، فلا يكتبُ حتى أتى على ذلك أياماً، فكنَّا نقولُ له، فقال: إنكما قد أكثرتما عليَّ، فاعْرِضا عليَّ ما كتبتُما، فأخرجْنا إليه ما كان عندنا، فزاد على خمسةَ عشرَ ألف حديث، فقرأها كلَّها عن ظهر قلب، حتى جعلنا نُحْكِمُ كُتُبَنَا من حفظه، ثم قال: أترَوْن أنِّي أختلف هدْراً، وأُضَيِّعُ أيامي؟ فعرفنا أنه لا يتقدَّمُه أحد[٣].

وقال محمد بن خَمِيرويه[٤]: سمعتُ البخاريَّ يقول: أحفظُ مائة ألف حديثٍ صحيحٍ: وأحفظُ مائتي ألف حديثٍ غيرِ صحيحٍ[٥].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٧؛ تقييد المهمل ١/١٢؛ أسامي شيوخ البخاري ص٤؛ تهذيب الكمال ٢٤/٤٤٠؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢١٦؛ تحفة الأخباري ص١٨١؛ تغليق التعليق ٥/٣٨٦؛ مقدمة الفتح ص٤٧٨؛ سيرة الإمام البخاري ١/٩١.

(٢) انظر بحثاً مفيداً حول هذه الرواية في تعليقاتي على سيرة الإمام البخاري ١/٢٧٢ ـ ٢٧٦.

(٣) تاريخ بغداد ٢/١٤؛ طبقات الحنابلة ١/٢٧٦؛ تاريخ دمشق ١٥/٤٢/ب؛ المنتظم ١٢/١١٦؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨؛ طبقات السبكي ٢/٢٢١؛ تحفة الأخباري ص١٨٩؛ تغليق التعليق ٥/٣٩٠؛ مقدمة الفتح ص٤٧٨.

(٤) كذا في التذكرة والسِّير، وكان في الأصل: «محمد بن حميرويه»، وهو في الكامل وتاريخ بغداد وغيرهما: «محمد بن حمدويه». ولعله محمد بن حمدويه بن موسى السِّنجي المروزي (ت٣١٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/٢٥٣.

(٥) رواه ابن عدي في الكامل ١/١٤٠؛ وعنه في تاريخ بغداد ٢/٢٥؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٦٨/١؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٥ ومراجع أخرى. ولعلَّ هذا كان في أوائل أمره، وإلا فمن المعروف أن محفوظات البخاري كانت أكثرَ من هذا بكثير، وأنه أخرج صحيحَه من ستمائة ألف حديث. وورد عنه أنه قال: كتبت عن ألفِ شيخٍ وأكثرَ، عن كل واحد منهم عشرة آلاف وأكثر، ما عندي حديثٌ إلا أذكرُ إسنادَه. سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٧.

قال الذهبي: قد أفردتُ مناقبَ هذا الإمام في جزء ضخم فيها العجب[١].

وقال القاضي ابن خَلِّكَان:

رحل في طلب الحديث إلى أكثر محدثِّي الأمصار، وكتب بخراسان، والجبال، ومدن العراق، والحجاز، والشام، ومصرَ، وقدم بغدادَ، واجتمع إليه أهلُها، واعترفوا بفضله، وشهدوا بتفرُّده في علم الرواية[٢] والدراية.

وحكى أبو عبد الله الحُميدي في كتاب «جذوة المقتبس» والخطيب في «تاريخ بغداد»: أن البخاريَّ لَمَّا قدم بغدادَ سمع به أصحابُ الحديث، فاجتمعوا وعَمَدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدَها، وجعلوا متن هذا الإسنادِ لإسنادٍ آخر، ودفعوا إلى عشرة أنفس، إلى كلِّ رجل عشرةَ أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يُلْقوا ذلك على البخاري، وأخذوا الموعد للمجلسِ، فحضر المجلس جماعةٌ من أصحاب الحديث من الغُرباء من أهل خُراسان وغيرِها من البغداديين. فلمَّا اطمأنَّ المجلسُ بأهله، انتدب إليه واحدٌ من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه. فسأله عن آخرَ، فقال: لا أعرفه. فما زال يُلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه. فكان الفقهاءُ مِمَّن حضر المجلس يلتفت بعضُهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فَهِمَ. ومن كان منهم ضدَّ ذلك، يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقِلَّة الفَهْم.

ثم انتدب رجلٌ آخرُ من العشرة، فسأله عن حديثٍ من تلك الأحاديث المقلوبة. فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن الآخر، فقال: لا أعرفه، فلم يزلْ يُلقي عليه واحداً بعد واحدٍ حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، ثم انتدب الثالث، والرابع إلى تمام العَشَرة، حتى فرغوا كلُّهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاريُّ لا يزيدُهم على قوله: لا أعرفه.

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٥.

(٢) في الأصل: «الرواة» وما أثبته من وفيات الأعيان.

فلمَّا علم البخاري أنهم فرغوا، التفتَ إلى الأول منهم، فقال: أمَّا حديثُك الأول، فهو كذا، وحديثُك الثاني فهو كذا، والثالث، والرابع، على الولاء، حتى أتى على تمامِ العشرة، فردَّ كلَّ متن إلى إسنادِه، وكلَّ إسنادٍ إلى متنه، وفعل بالآخرين كذلك، وردَّ مُتون الأحاديثِ كلّها إلى أسانيدها، وأسانيدها إلى مُتونها، فأقرَّ له الناسُ بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل، انتهى[١].

قلت: ذكر الحافظ هذه الحكاية بسنده في مقدمة الفتح، ثم قال: هنا يُخْضَع للبخاريِّ، فما العجب من ردِّه الخطأ إلى الصواب، فإنه كان حافظاً، بل العجب من حفظه الخطأ على ترتيب ما ألْقَوْه عليه من مرةٍ واحدةٍ[٢].

ورُوينا عن أبي بكر الكَلْوَذَانِي[٣] قال: ما رأيتُ مثْلَ محمد بن إسماعيل؛ كان يأخذُ الكتابَ من العلم، فيطَّلِعُ عليه اطِّلاعةً، فيحفظ عامَّةَ أطراف[٤] الأحاديث[٥].

وقد سبق ما حكاه[٦] حاشدُ بن إسماعيل في أيام طلبهم بالبصرة معه،

---

(١) وفيات الأعيان ٤/١٨٩؛ وهي في جذوة المقتبس للحُميدي ص١٣٧، ترجمة أحمد بن عمر العذري، المعروف بابن الدَّلائي. تاريخ بغداد ٢/ ٢٠ ـ ٢١.

وقد روى هذه القصةَ ابن عديٍّ في أسامي من روى عنهم البخاري ص٦٢ ـ ٦٣، وعن طريقه رواها الآخرون. وينظر أيضاً: التعديل والتجريح ١/٨٠٨؛ المنتظم ١٢/١١٧؛ تقييد المهمل ١/٤٧؛ تاريخ دمشق ١٥/٤٤/أ؛ أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص٥؛ تهذيب الكمال ٢٤/٢٥٣؛ تاريخ الإسلام ص٢٤٦؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤٠٨؛ طبقات السبكي ٢/٢١٨؛ تحفة الأخباري ص١٩٢؛ تغليق التعليق ٥/ ٤١٤؛ النكت على ابن الصلاح ٢/٨٦٧؛ مرآة الجنان ٢/ ١٦٧، وعامة مقدمات شروح البخاري، وكتب المصطلح. ويذكرونها في باب «الحديث المقلوب» في الغالب.

(٢) مقدمة الفتح ص٤٨٦.

(٣) أبو بكر محمد بن رزق الله الكَلْوَذَاني من أهل بغداد (ت٢٤٩هـ). تاريخ بغداد ٥/٢٧٧؛ الأنساب ١١/ ١٤٠.

(٤) كتب في هامش الأصل: «ن: طرق».

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/٤١٦؛ تغليق التعليق ٥/ ٤١٥؛ مقدمة الفتح ص٤٨٦؛ وفي السِّير: «العلماء» بدل «العلم».

(٦) في الأصل: «عن محمد حاشدِ..» إلخ. وما أثبته من مقدمة الفتح.

وكونه كان يحفظ ما يسمع[١] ولا يكتب.

وقال أبو الأزهر: كان بسمرقَند أربعمائةُ محدِّثٍ، فتجمَّعوا[٢] وأحبوا أن يُغالِطُوا محمد بن إسماعيل؛ فأدخلوا إسنادَ الشام في إسنادِ العراق، وإسنادَ العراقِ في إسنادِ الحرم[٣]، وإسنادَ الحرمِ في إسنادِ اليمن، فما استطاعوا مع ذلك أن يتعلَّقوا عليه بسَقْطَةٍ[٤].

وقال غُنجار في تاريخه: سمعتُ أبا القاسم منصورَ بن إسحاق بن إبراهيم الأسدي يقول: سمعتُ أبا محمد عبد الله بن محمد بن إبراهيم يقول: سمعت يوسف بن موسى المَرُّوذي[٥] يقول: كنت بالبصرة في جامعها، إذ سمعتُ منادياً ينادي: يا أهل العلم، لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاريُّ، فقاموا إليه، وكنت معهم، فرأينا رجلاً شاباً ليس في لِحيته بياضٌ، فصلَّى خلف الأُسطوانةِ، فلمَّا فرغ أحدقوا به، وسألوه أن يعقِدَ لهم مجلساً للإملاء، فأجابهم إلى ذلك، فقام المنادي ثانياً في جامع البصرة، فقال: يا أهل العلم، لقد قدم محمد بن إسماعيل البخاري، فسألناه أن يعقِدَ مجلسَ الإملاء، فأجاب أن يجلسَ غداً في موضع كذا. فلمَّا كان بالغد حضر المحدِّثون، والحُفَّاظ، والفقهاء، والنَّظَّارة، حتى اجتمع قريبٌ من كذا كذا ألف نفس، فجلس أبو عبد الله للإملاء، فقال قبل أن يأخذ في الإملاء: يا أهل البصرة، أنا شابٌ، وقد سألتموني أن أحدِّثَكم، وسأحدِّثُكم بأحاديثَ عن أهل بلدكم تستفيدونها، يعني ليست عندكم، قال: فتعجَّب الناسُ من قوله. فأخذ في الإملاء، فقال:

---

(١) في الأصل: «سمع» والمثبت من مقدمة الفتح.

(٢) في الأصل: «فجمعوا» والمثبت من مقدمة الفتح.

(٣) في مقدمة الفتح: «الشام».

(٤) ينظر أيضاً: تاريخ الإسلام ص٢٥٢؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٤١١؛ تغليق التعليق ٥/٤١٩؛ مقدمة الفتح ص٤٨٦.

(٥) نسبة إلى مَرْو الرُّوذ، وقد مات بها (٢٩٦هـ). مترجم في الأنساب ١٢/٢٠٣. وقد وقع في الأصل ومقدمة الفتح: «المروزي».

حدثنا عبدُ الله بن عثمان بن جَبَلَةَ بن أبي روَّاد العَتَكِيُّ بلديُّكم[١] قال: ثنا[٢] أبي، عن شُعبةَ، عن منصورٍ وغيرِه، عن سالم بن أبي الجعد، عن أنسِ بن مالكٍ، أن أعرابياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله، الرَّجُل يحبُّ القومَ. الحديث.

ثم قال: هذا ليس عندَكم عن منصورٍ، إنَّما هو عندكم عن غير منصور.

قال يوسف بن موسى: فأملى عليهم مجلساً من هذا النَّسَقِ، يقول في كلِّ حديثٍ: روى فلانٌ هذا الحديث عندكم كذا، فأما من رواية فلان ـ يعني التي يسوقُها. فليست عندكم. انتهى[٣].

وقال القاضي ابن خَلِّكَان[٤]:

وكانت ولادتُه يومَ الجمعة بعد الصلاة، لثلاثَ عشرةَ خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة.

وقال أبو يعلى الخليلي في كتاب الإرشاد: إنَّ ولادته كانت لاثنتي عشرة خلت من الشهر المذكور[٥]. وتوفِّي ليلة السبت بعد صلاة العشاء، وكانت ليلةَ عيد الفطر، ودُفن يومَ الفطر بعد صلاة الظهر سنة ست وخمسين ومائتين بخَرْتَنْكَ. رحمه الله تعالى.

وكان خالدُ بن أحمد بن خالد الذُّهلي، أمير خراسان، قد أخرجه من بخارى إلى خَرْتَنْكَ، ثم حجَّ خالدٌ المذكور، فوصل إلى بغدادَ، فحبسه الموفَّقُ بنُ المتوكل، أخو المعتمد الخليفة، فمات في حبسه[٦].

---

(١) في مقدمة الفتح: «ببلدكم». (٢) في مقدمة الفتح: «حدثني».

(٣) مقدمة الفتح ص٤٨٧. وانظر أيضاً: تاريخ بغداد ٢/١٦؛ تاريخ الإسلام ص٢٤٦؛ سير أعلام النبلاء ١٢/٢٠٩؛ طبقات السبكي ٢/٢١٩؛ تغليق التعليق ٥/٤١٥؛ مقدمة القسطلاني ١/٢٩.

(٤) وفيات الأعيان ٤/١٩٠.

(٥) المصدر السابق، وهو في الإرشاد ٣/٩٥٩.

(٦) للتفصيل في هذا الموضوع ومعرفة خلفياته يستحسن الرجوع إلى «سيرة الإمام البخاري» ١/١٤٨ ـ ١٥٢.

وقد اختُلف في اسم جدِّه؛ فقيل: إنه «يَزْذِبَه» بفتح الياء المثنَّاة من تحتها، وسكون الزاي، وكسر الذَال المعجَمة، وبعدها باء موحَّدة، ثم هاء ساكنة.

وقال أبو نصر بن ماكولا في كتاب الإكمال: هو «يَزْدِزْبَه» بدال وزاي وباء معجمة بواحدة[١].

وقال غيره: كان هذا الجدُّ مجوسياً، مات على دينه، وأولُ من أسلم منهم «المغيرة».

ووجدتُه في موضعٍ آخرَ عِوَضَ «يزذبه»[٢] «الأحنف»، لعلَّ يزذبه كان أحنفَ الرِّجْلِ.

و«البُخَاريُّ»: بضم الباء الموحدة، وفتح الخاء المعجمة، وبعد الألف راء، هذه النسبةُ إلى بخارا[٣]. وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند مسافةُ ثمانية أيام.

و«خَرْتَنْك» بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء، وفتح التاء المثنّاة من فوقها، وسكون النون، وبعدها كاف، وهي قريةٌ من قرى سمرقند.

ونسبة البخاري إلى سعيد بن جعفر الجُعفي، والي خراسان، وكان له عليهم الولاءُ، فنُسِبُوا إليه[٤]، انتهى[٥].

---

(١) كذا ذكر ابن خلكان عن ابن ماكولا ولكنه في الإكمال (براء ودالٍ وزاي وباء معجمة بواحدة) ١/٢٥٩.

(٢) كتبت هذه الكلمة في الأصل بالرأي المهملة في المواضع الأربعة كلها، وما أثبته من وفيات الأعيان ٤/١٩٠. وللعلماء في ضبط هذه الكلمة خمسة أقوال، ذكرتها بالتفصيل في تعليقاتي على «سيرة الإمام البخاري» ١/٥٢ ـ ٥٣.

(٣) هكذا في الأصل وفي وفيات الأعيان: «بخارا» ٤/١٩١. ولكن في معجم البلدان وغيره «بخارى».

(٤) هكذا قال ابن خلكان. ولكن المصادر الأخرى ذكرت أن أبا جده «المغيرة» كان أسلم على يدي يمانٍ الجُعفي حاكم بخارى، فنُسب إليه.

(٥) وفيات الأعيان ٤/١٨٩ ـ ١٩٠ بشيء من الاختصار.

هذا ولمعرفة سيرة الإمام البخاري بالتفصيل وجهوده في خدمة العلوم الإسلامية، ومنزلته العُليا في الحديث والفقه، ومنهجه في كتابه ومؤلفاته الأخرى، وشهادات الأئمة والعلماء بفضله وعظيم منزلته، يُستحسنُ الرجوعُ إلى الكتاب العظيم الذي ألّفه العلّامة المحدث =

....

= الشيخ عبد السلام المباركفوري كَلَنهُ ويقع في مجلدين باسم «سيرة الإمام البخاري». وقد وفّقني الله لنقله إلى اللغة العربية وتحقيقه والتعليق عليه، نشرته دار عالم الفوائد بمكة المكرمة سنة ١٤٢٢هـ.

فائدة في أشهر رواة الجامع الصحيح عن البخاري:

لقد سمع الجامع الصحيح عن الإمام البخاري آلافٌ من الناس. وقد ورد عن تلميذه الفِرَبْرِي أنه سمع كتابَ الصحيح عن الإمام البخاري تسعون ألف شخص. سير أعلام النبلاء ١٥/١٢؛ مقدمة الفتح ص٤٩١. والذين اشتهرت روايتهم عنه هم:

١ ـ أبو عبد الله محمد بن يوسف الفِرَبْرِي (٢٣١ ـ ٣٢٠هـ)، وهو أشهرُ من روى الجامع عن مؤلفه، وقد سمعه منه مرتين: مرة في فِرَبْرَ سنة (٢٤٨هـ)، ومرة ببخارى سنة (٢٥٢هـ) وروايته للصحيح أتم الروايات.

ينظر لترجمته: التقييد ١/١٣١؛ وفيات الأعيان ٤/٢٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٣/٧٩٨؛ سير أعلام النبلاء ١٥/١٠؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٤٩ وغيرها.

٢ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفِي (ت٢٩٥هـ)، وقيل غير ذلك. سير أعلام النبلاء ١٣/٤٩٣. وذكر ابن حجر أنه فاته منه قطعة من آخره رواها بالإجازة. مقدمة الفتح ص٤٩١؛ تغليق التعليق ٥/٤٣٥.

وله ترجمة أيضاً في: الإرشاد ٣/٩٦٨؛ الأنساب ١٣/٩٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٠٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٨٦؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٨٥ وغيرها.

٣ ـ حمَّاد بن شاكر النَّسَوي (ت٣١١هـ). قال الذهبي: وهو أحدُ رُواة صحيح البخاري عنه. سير أعلام النبلاء ١٥/٥. وقال ابن حجر: روى عنه الصحيح إلا أوراقاً من آخره، رواها بالإجازة. تغليق التعليق ٥/٤٣٥.

وله ترجمة في: الإكمال لابن ماكولا ٤/٣٩٥؛ التقييد ١/٣١٤؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥ وغيرها.

٤ ـ أبو طلحة منصور بن محمد بن علي البَزْدَوِي (ت٣٢٩هـ)، وهو آخرُ من حدَّث بالجامع الصحيح عن البخاري.

له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧٩ وغيره، وذكر ابن حجر إسنادَه إليه في أول فتح الباري ١/٧٠٥؛ والمعجم المفهرس ص٢٧.

٥ ـ أبو حسان مَهِيب بن سُلَيم البخاري. (ولد سنة ٢٣٣هـ). ذكره ابن حجر في رواة الجامع الصحيح عن البخاري. تغليق التعليق ٥/٤٣٥.

وله ترجمة أيضاً في: الإرشاد ٣/٩٧٣؛ تكملة الإكمال ٥/٣٨٥، ٦/٢٦٧؛ توضيح المشتبه ٩/٣٤٣ وغيرها.

أهم رواة الجامع الصحيح عن الفِرَبْرِي:

١ ـ أبو زيد محمد بن أحمد المَرْوَزِي (ت٣٧١هـ). السِّير ١٦/٣١٣. =

....

= ٢ ـ أبو علي سعيد بن عثمان ابن السَّكَن المصري (ت٣٥٣هـ). وهو أولُ من جلب الصحيح إلى مصرَ وحدَّث به. السِّير ١٦/١١٧.
٣ ـ أبو الهيثم محمد بن مكي الكُشْمِيْهَني المروزي (ت٣٨٩هـ). السِّير ١٦/٤٩١.
٤ ـ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن حَمُّوية السَّرْخَسِي (ت٣٨١هـ)، وله جزء منفرد، فيه أبواب الصحيح، وما في كلِّ باب من أحاديث، فأورد ذلك النوويُّ في أول شرحه لصحيح البخاري. السِّير ١٦/٤٩٢.
٥ ـ أبو علي محمد بن عمر بن شَبُّوية الشَّبُّوِي المروزي، سمع الصحيح من الفِرَبْرِيِّ في سنة (٣١٦هـ)، وحدث في مَرْوَ سنة (٣٧٨هـ). السِّير ١٦/٤٨٨.
٦ ـ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المُسْتَمْلِي البلخي، سمع الصحيحَ سنة (٣١٤هـ)، وتوفي سنة (٣٧٦هـ). السِّير ١٦/٤٩٢.
٧ ـ أبو حامد أحمد بن عبد الله النُّعَيْمي (ت٣٨٦هـ). السِّير ١٦/٤٨٨.
٨ ـ أبو علي إسماعيل بن محمد بن أحمد بن حاجب الكُشَاني، السمرقندي. آخر من روى صحيح البخاري عالياً، سمعه من الفِرَبْرِي سنة (٣٢٠هـ)، وتوفي سنة (٣٩١هـ). السِّير ١٦/٤٨١. وهو آخر من حدث بالصحيح عن الفربري. فتح الباري ١/٥.
٩ ـ أبو نصر أحمد بن محمد بن أحمد الأَخْسِيكَثِي. فتح الباري ١/٥.
١٠ ـ أبو أحمد محمد بن محمد الجُرجاني. السِّير ١٥/١١؛ فتح الباري ١/٥.

* * *

ترجمة
[الإمام مسلم بن الحجاج القُشَيري النَّيْسَابُوري](١)

....

(١) ينظر لترجمة الإمام مسلم:
الجرح والتعديل ٨/ ١٨٢؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٣/ ٣٨٩؛ فتح الباب في الكنى والألقاب ص٢٤٥؛ معرفة علوم الحديث ص٧٨؛ الإرشاد ٣/ ٨٢٥؛ الفهرست لابن النديم ص٣٢٢؛ تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٠؛ السابق واللاحق ص٢٦٧؛ طبقات الحنابلة ١/ ٣٣٧؛ مقدمة إكمال المعلم للقاضي عياض ١/ ٧٨؛ الأنساب ١٠/ ٤٢٧؛ القشيري، المعجم المشتمل ص٢٩١؛ المنتظم ١٢/ ١٧١؛ فهرسة ابن خير ص١٩٨ ـ ٢٠٢؛ جامع الأصول ١/ ١٨٧؛ التقييد ٢/ ٢٥٠؛ اللباب ٣/ ٣٨؛ الكامل ٧/ ٢٨٩؛ صيانة صحيح مسلم ص٥٦؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٨٩؛ مقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ١٠؛ وفيات الأعيان ٥/ ١٩٤؛ تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٩٩؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٨٦؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٨؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٨٠؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٥٧؛ العبر ١/ ٣٧٥؛ الكاشف ٣/ ١٢٣؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٣؛ المقتنى في سرد الكنى ١/ ١٨٧؛ مرآة الجنان ٢/ ١٧٤؛ التقريب ص٩٣٨؛ التهذيب ١٠/ ٢٦؛ النجوم الزاهرة ٣/ ٣٣؛ المقصد الأرشد ٣/ ٣١؛ طبقات الحفاظ ص٢٦٠؛ الخلاصة ص٣٧٥؛ المنهج الأحمد ١/ ٤٢١؛ شذرات الذهب ٢/ ١٤٤؛ بستان المحدثين ص١٥٧؛ التاج المكلل ص١٣١؛ الحطة في ذكر الصحاح الستة ص٣٥١.
ومن الكتب المفردة لترجمة الإمام مسلم:
١ ـ كتاب «شهاب الدين أبي محمود» أحمد بن محمد المقدسي (ت٧٦٥هـ) ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦٠؛ وله ترجمة في معجم المؤلفين ٢/ ١٦٠.
٢ ـ كتاب «شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله» ابن ناصر الدين الدمشقي (ت٨٤٢هـ) ذكره السخاوي في المصدر السابق ٣/ ١٢٦٠.
٣ ـ «جزء في ختم صحيح مسلم» للسخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن (ت٩٠٢هـ) ذكره هو في المصدر السابق ٣/ ١٢٦١.
٤ ـ وللإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) «جزء في ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه» مأخوذ من كتابه «سير أعلام النبلاء»، ومطبوع منفرداً.
=

وأما الإمام مسلم: فهو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيري النيسابوري صاحب «الصحيح». أحد الأئمة الحُفَّاظ وأعلام المحدِّثين.

رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر.

وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمدَ بن حنبلٍ، وإسحاق بن راهويه، وعبدَ الله بن مَسْلَمَةَ القَعْنَبِي، وغيرَهم.

وقدِمَ بغدادَ غير مرةٍ، فروى عنه أهلُها، وآخرُ قدومه إليها في سنة تسع وخمسين ومائتين.

وروى عنه الترمذي[1]، وكان من الثقات.

= ٥ - وللضياء المقدسي أبي عبد الله محمد بن عبد الواحد (ت٦٤٣هـ) «جزء فيه الرواة عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري ﷺ». ذكر فيه عشرةً من الرواة عنه، وأخرج عن طريق كل واحد منهم عن مسلم حديثاً أو خبراً، مطبوع مع جزء الذهبي المذكور قبله.

٦ - ولإسماعيل العجلوني (ت١١٦٢هـ) صاحب «كشف الخفاء ومزيل الإلباس» كتاب «إضاءة البدرين في ترجمة الشيخين». ذكره المرادي في سلك الدرر ١/ ٢٥٥.

ومن الدراسات الحديثة:

٧ - كتاب «الإمام مسلم حياته وصحيحه» لمحمود الفاخوري.

٨ - وكتاب «الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه» لمحمد عبد الرحمٰن الأحمد.

٩ - ومن أشمل ما رأيت في ترجمة الإمام مسلم وجهوده في خدمة السنّة: كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» للأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، نشر دار الصميعي، الرياض، ١٤١٧هـ.

(١) روى عنه الترمذي حديثاً واحداً في جامعه، قال: حدثنا مسلم بن الحجاج، قال: حدثنا يحيى بن يحيى، قال: حدثنا أبو معاوية، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «أحصوا هلال شعبان لرمضان».

قال الترمذي: حديث أبي هريرة غريب، لا نعرفه مثل هذا إلا من حديث أبي معاوية. والصحيح ما رُوي عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تَقَدَّموا شهرَ رمضان بيوم ولا يومين». وهكذا رُوي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سَلَمَةَ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ نحو حديث محمد بن عمرو الليثي. الترمذي ٢/ ٦٦، أبواب الصوم، باب ما جاء في إحصاء هلال شعبان لرمضان، حديث (٦٨٧)، طبعة الدكتور بشّار عواد.

وهذا الحديث لم يخرِّجه مسلمٌ في صحيحه، وقد تفرَّد الترمذيُّ بإخراجه من بين الستة. =

وقال محمد المَاسَرْجِسِي: سمعتُ مسلمَ بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة(١).

وقال الحافظ أبو علي النيسابوري(٢): ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم في علم الحديث(٣).

وقال الخطيب البغدادي: كان مسلم يناضل عن البخاري حتى أوحش ما بينه وبين محمد بن يحيى الذُّهلي بسببه(٤).

وقال أبو عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ(٥): لمَّا استوطن البخاريُّ نيسابورَ أكثرَ مسلمٌ من الاختلاف إليه(٦) فلمَّا وقع بين محمد بن يحيى والبخاريِّ ما وقع في مسألة اللفظ، ونادى عليه ومَنَعَ الناسَ من الاختلاف

= انظر: تحفة الأشراف ١١/ ٢١، حديث (١٥١٢٣).
ولمزيد من التفصيل عن هذا الحديث وطُرقه: يُمكن الرجوع إلى: سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (٥٦٥).
وهذا الحديث نفسه ذكره الضياء المقدسي في ترجمة الترمذي في «الرواة عن مسلم» ص١٠٠.

(١) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١؛ طبقات الحنابلة ١/ ٣٣٨؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥.

(٢) أبو علي الحسين بن علي النيسابوري (٢٧٧ ـ ٣٤٩هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ٥١.

(٣) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠١؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٦ وغيرها.
وهو في شروط الأئمة لابن مندة عن النيسابوري «ما تحت أديم السماء أصحُّ من كتاب مسلم بن الحجاج» ص٧١ ـ ٧٢.
وجمهور العلماء يرَوْن ترجيحَ صحيح البخاري على صحيح مسلم. قال النووي: والذي ذكرنا من ترجيح كتاب البخاري هو المذهبُ المختار الذي قاله الجماهيرُ وأهل الإتقان والحِذْق والغوص على أسرار الحديث.. إلخ. مقدمة شرح مسلم ١/ ١٤. وللتفصيل في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى «سيرة الإمام البخاري» ١/ ٣٥٣، ٢/ ٦٥٦. وقال ابن عبد الهادي: فلعلَّ أبا علي ما وصل إليه صحيحُ البخاري. طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٨٨. وكذا قال الذهبي في التذكرة ٢/ ٥٨٩.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩؛ البداية والنهاية ١١/ ٣٤.

(٥) المعروف بابن الأخرم النيسابوري (٢٥٠ ـ ٣٤٤هـ)، شهد جنازة الإمام محمد بن يحيى الذهلي، وصلَّى عليه. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٦٧.

(٦) أي من الذهاب إليه وزيارته.

إليه حتى هُجِر وخرج من نيسابور في تلك المحنة، قطعه أكثرُ الناس غير مسلم، فإنه لم يتخلَّف عن زيارته، فأُنهي إلى محمد بن يحيى أن مسلم بن الحجَّاج على مذهبه قديماً وحديثاً، وأنه عُوتب على ذلك بالحجاز والعراق ولم يرجع عنه، فلمَّا كان يوم مجلس محمد بن يحيى قال في آخر مجلسه: ألا من قال باللفظ، فلا يَحِلُّ له أن يحضُرَ مجلسنا. فأخذ مسلم الرِّداء فوق عمامته، وقام على رؤوس الناس وخرج من مجلسه. وجمع كلَّ ما (كان)[1] كتب منه، وبعث به على ظهر حمَّال إلى باب محمد بن يحيى، فاستحكمت بذلك الوحشةُ، وتخلَّف عنه وعن زيارته[2].

قاله القاضي ابنُ خَلِّكان[3].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»:

«روى عن القعنبيِّ، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس، وداودَ بن عمرٍو الضَّبِّي، ويحيى بن يحيى النيسابوري، والهيثمِ بن خارجةَ، وسعيد بن منصورٍ، وشيبانَ بن فَرُّوخ، وخلقٍ كثير.

روى عنه الترمذيُّ حديثاً واحداً، عن يحيى بن يحيى، عن أبي معاويةَ، عن محمد بن عمرو، عن أبي سَلَمَة، عن أبي هريرة حديث: «أحصُوا هلالَ شعبانَ لرمضانَ». ما له في «جامع الترمذي» غيرُه.

وأبو الفضل أحمد بن سَلَمة، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو عمرو الخفاف، وحسين بن محمد القباني، وأبو عمرو المُستملي، وصالح بن محمد الحافظ، وآخرون.

---

(١) زيادة من وفيات الأعيان.

(٢) تاريخ بغداد ١٣/١٠٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٦٠، ٥٧٢. ولقد شرح الإمامُ ابنُ القيم ﷺ منهجَ الإمام البخاري وموقفَه في هذا الباب في «الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» كما في مختصره ص٤٨٧ ـ ٤٩١. وقد صرّح فيه أن البخاريَّ أعلمُ بهذه المسألة وأولى بالصواب فيها من جميع من خالفه.. إلخ ص٤٨٩. وينظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ٢/ ٥١٦ ـ ٥٢٥.

(٣) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٤ ـ ١٩٥.

قال أبو عمرو المستملي[١]: أملى علينا إسحاقُ بن منصور[٢] سنة إحدى وخمسين، ومسلم ينتخب عليه وأنا أستملي، فنظر إسحاقُ بن منصور إلى مسلم، فقال: لن نعدَم الخيرَ ما أبقاك اللهُ للمسلمين[٣].

وقال الحاكم: سمعتُ أبا الفضل محمدَ بن إبراهيم، سمعت أحمد بن سَلَمة يقول: عُقِدَ لمسلم مجلسُ المذاكرة، فذُكِرَ له حديث فلم يعرفه. فانصرف إلى منزله، وقُدِّمت له سَلَّةٌ فيها تمر، فكان يطلب الحديث ويأخذ تمرةً تمرةً، فأصبح وقد فَنِيَ التمرُ، ووجد الحديث.

زاد غيرُه: فكان ذلك سببَ موتِه[٤].

قال[٥]: حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيمٌ مُفرِطٌ، لم يحصُلْ لأحد مثلُه، بحيث إن بعض الناس كان يُفضِّلُه على صحيح محمد بن إسماعيل. وذلك لِمَا اختصَّ به من جمع الطرق، وجَوْدَةِ السِّياق، والمحافظةِ على أداء الألفاظ كما هي، من غير تقطيع، ولا روايةٍ بمعنى. وقد نسج على منواله خلقٌ من النيسابوريين، فلم يبلُغوا شأوَه. وحفظتُ منهم أكثرَ من عشرين إماماً مِمَّن صنَّف المستخرَج على مسلم[٦]. فسبحان المعطي الوهاب.

وله من التصنيف ـ غيرُ الجامع ـ كتاب «الانتفاع بجلود السباع»؛ و«الطبقات» مختصر، و«الكنى» كذلك. و«مسند حديث مالك».

وذكره الحاكم في المستدرك في كتاب «الجنائز» استطراداً. وقيل: إنه

(١) أبو عمرو أحمد بن المبارك المُسْتَمْلي النيسابوري، يعرف بحَمْكَويه (ت٢٨٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٧٣.

(٢) الكَوْسَج المروزي، نزيل نيسابور (بعد ١٧٠ ـ ٢٥١هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٥٨.

(٣) صيانة صحيح مسلم ص٦٤؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٣؛ تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٠٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٨٧.

(٤) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣؛ صيانة صحيح مسلم ص٦٤ ـ ٦٥؛ تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٠٧؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٤؛ البداية والنهاية ١١/ ٣٤.

(٥) القائل هو ابن حجر.

(٦) تقدم ذكر المستخرجات على صحيح مسلم في الفصل العاشر.

صنَّف مسنداً كبيراً على الصحابة لم يتم(١).

وقال الحاكم: كان تامَّ القامة، أبيض الرأس واللحية، يُرخي طرف عمامته بين كتفيه(٢).

قال فيه شيخه محمد بن عبد الوهاب الفَرَّاء(٣): كان مسلمٌ من علماء الناس وأوعية العلم(٤)، ما علمتُه إلا خيراً، وكان بزازاً، وكان أبوه الحجاج من المشيخة.

وقال ابن الأخرم: إنَّما خرَّجت مدينتا هذه من رجال الحديث ثلاثةً: محمدَ بن يحيى، وإبراهيمَ بن أبي طالب، ومسلماً(٥).

وقال ابن عُقدةَ: قلَّما يقع الغَلَطُ لمسلم في الرِّجال؛ لأنه كتب الحديث على وجهه(٦).

وقال أبو بكر الجارودي(٧): حدَّثنا مسلم بن الحجاج، وكان من أوعية العلم. وقال مسلمة بن قاسم: ثقةٌ جليلُ القدر من الأئمة.

---

(١) في الأصل: «لم ينشر». والمثبت من التهذيب. وينظر لمعرفة مصنفات الإمام مسلم الموجودة منها وأماكن وجودها وما لا يُعرف له وجودٌ: مقدمة كتاب التميز للدكتور مصطفى الأعظمي ص١٠٦ ـ ١١٠؛ مقدمة كتاب الكنى والأسماء للدكتور عبد الرحيم القشقري؛ مقدمة كتاب الطبقات للأستاذ مشهور حسن سلمان، وكتابه «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث» ١/ ٢٣٣. وقد طبعت كتبه الموجودة في الوقت الحاضر، وهي: «التمييز»، «الطبقات»، «الكنى والأسماء»، «المنفردات والوحدان»، «رجال عروة بن الزبير»، وفوق كلها «الصحيح»، وهو معروف ومشهور. وانظر: سيرة الإمام البخاري ٢/ ٦٩٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٠.

(٣) النيسابوري، يلقب بـ«حَمَك»، ثقة عارف (ت١٧٢هـ). التقريب ص٨٧٣.

(٤) إلى هنا في سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٩.

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥.

(٦) ينظر قوله في: تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٢؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٦٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩ مفصلاً.

(٧) محمد بن النضر بن سَلَمة بن الجارود، الجارودي النيسابوري. قال الحاكم: كان رحلته مع مسلم، يتبجَّح بذلك، ويعتمده في جميع أسبابه، إلى أن توفي مسلم (ت٢٩١هـ). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٤١.

وقال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وكان ثقةً من الحُفَّاظ، له معرفةٌ بالحديث. وسُئل أبي عنه، فقال: صدوق[١].

وقال بُنْدَار[٢]: الحُفَّاظ أربعةٌ: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارميُّ، ومسلم[٣]. انتهى[٤].

وقال ابن خَلِّكان:

وتوفي مسلم عشية يوم الأحد، ودُفن بنصر آباد، ظاهر نيسابور، يوم الاثنين لخمسٍ، ـ وقيل: لستٍّ ـ بقين من شهر رجب الفرد، سنة إحدى وستين ومائتين بنيسابور، وعمره خمس وخمسون سنة[٥]. هكذا وجدتُه في بعض الكتب، ولم أرَ أحداً من الحُفَّاظ ضبط[٦] مولدَه، ولا تقديرَ عمره، وأجمعوا على أنه ولد بعد المائتين. وكان شيخُنا تقي الدين أبو عمرو عثمان، المعروف بابن الصلاح يذكر مولده، وغالبُ ظنِّي أنه قال: سنة اثنتين ومائتين. ثم كشفتُ ما قاله ابنُ الصلاح[٧] فإذا هو في سنة ست ومائتين. نقل ذلك من كتاب «علماء الأمصار» تصنيف الحاكم أبي عبد الله بن البيِّع النيسابوري الحافظ[٨]، ووقفت على الكتاب الذي نقل منه، وملكتُ النسخةَ التي نقل منها أيضاً. وكانت مُلْكَه، وبِيعت في تركته، ووصلت (إليَّ)[٩]

---

(١) الجرح والتعديل ٨/ ٨٣.

(٢) محمد بن بَشَّار بن عثمان العبدي البصري، ثقة، عابد (ت٢٥٢هـ). التقريب ٨٢٨هـ.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٦؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٨؛ تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٤٩؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٢٣، ٥٦٥؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩.

(٤) تهذيب التهذيب ١٠/ ١٢٨.

(٥) تاريخ بغداد ١٣/ ١٠٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٨٩؛ تهذيب الكمال ٢٧/ ٥٠٧؛ سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩٠.

(٦) في وفيات الأعيان: «يضبط».

(٧) في الأصل: «ابن صلاح الدين»، وما أثبته من وفيات الأعيان.

(٨) هكذا ذكره ابن الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص٦٤، نقلاً عن كتاب «المزكين لرواة الأخبار» للحاكم.

(٩) زيادة من وفيات الأعيان.

وملكتها. وصورة ما قاله بأن مسلم بن الحجاج توفي بنيسابور لخمس بقين من شهر رجب الفرد، سنة إحدى وستين ومائتين، وهو ابن خمس وخمسين، فتكون ولادته في سنة ست ومائتين(١). انتهى(٢).

---

(١) ينظر أيضاً: صيانة صحيح مسلم ص٦٤.
(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٩٥.
رواية صحيح مسلم عنه:
اشتهر برواية «صحيح مسلم» عن مؤلفه: أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري المتوفى سنة (٣٠٨هـ).
قال ابن الصلاح: هذا الكتاب ـ مع شهرته التامة ـ صارت روايتُه بإسناد متصل بمسلم مقصورة على أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن سفيان.
غير أنه يروى في بلاد المغرب مع ذلك عن أبي محمد أحمد بن علي القلانسي عن مسلم. صيانة صحيح مسلم ص١٠٣. قال إبراهيم: فرغ لنا مسلم من قراءة الكتاب في شهر رمضان سنة (٢٥٧هـ). المصدر السابق ص١٠٤.
وكان ابن سفيان إماماً فقيهاً زاهداً ملازماً لمسلم راوياً له، توفي في رجب سنة (٣٠٨هـ). وله بعض الفَوْت في سماع الصحيح، رواه وِجادةً. كما ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣١١.
وله ترجمة أيضاً في: الكامل في التاريخ ٨/ ١٢٨؛ الوافي بالوفيات ٦/ ١٣٨؛ التقييد لابن نقطة ١/ ٢١٨؛ شذرات الذهب ٢/ ٢٥٢ وغيرها.
وأشهر من روى الصحيح عنه: أبو أحمد محمد بن عيسى الجُلُودي، المتوفى سنة (٣٦٨هـ)، وهو من شيوخ الحاكم وغيره.
وله ترجمة في: الأنساب ٣/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨ الجلودي؛ البداية والنهاية ١١/ ٢٩٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٨؛ شذرات الذهب ٣/ ٨٧ وغيرها.
وروى الصحيح عن الإمام مسلم أيضاً: أبو الحسن مَكّيُّ بن عَبْدَان النَّيسابوري. ذكر الحافظ ابنُ حجرٍ إسنادَه إليه في المعجم المفهرس ص٢٩؛ والشوكاني في إتحاف الأكابر ص١٦٩. وقال الحافظ: وهذا السند في غاية العُلُوِّ وهو جميعُه بالإجازات.. إلخ. المعجم المفهرس ص٢٩.
ومكي بن عبدان هذا محدِّثٌ ثقة متقن، سمع محمد بن يحيى الذهليَّ، ومسلماً، صاحب الصحيح وجماعة. روى عنه أبو بكر الجَوْزَقي، وأبو أحمد الحاكمَ وآخرون، توفي سنة (٣٢٥هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٣/ ١١٩؛ وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٧٠ وغيرهما.

[جامع الترمذي][1]

[قال الحافظ الذهبي في تذكرة الحفاظ، عن أبي علي منصور بن عبد الله الخالدي، قال: قال أبو عيسى الترمذي: صنفتُ هذا الكتاب، فعرضتُه على علماء الحجاز فرَضُوا به، وعرضتُه على علماء العراق فرَضُوا به، وعرضتُه على علماء خراسان فرَضُوا به. ومن كان في بيته هذا الكتابُ، فكأنَّما في بيته نبيٌّ يتكلَّم. انتهى[2].

وقال الحافظ ابنُ الأثير في «جامع الأصول»: كتابُه الصحيح أحسنُ الكتب، وأكثرُها فائدةً، وأحسنُها ترتيباً، وأقلُّها تكراراً. وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب، ووجوهِ الاستدلال، وتبيينِ أحوال[3] الحديث من الصحيح والسَّقيم[4] والغريب، وفيه جرحٌ وتعديلٌ. انتهى[5].

---

(١) قال المصنف هنا في الأصل: «وأما جامع الترمذي، فسيأتي ذكرُه مع ترجمة الإمام الترمذي في الباب الثاني».
أي: من مقدمة تحفة الأحوذي، وحيث إن هذا الكتاب لا يشمل الباب الثاني، فقد استقيتُ هذه المعلومات مِمَّا كتبه المؤلفُ هناك، ونقلتُه هنا بشيء من الاختصار. لكن دون أي تغيير أو تعديل.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤. وينظر أيضاً: طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٤٠؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤، ختم الجامع ص٥٩. ولكن هذه الرواية لا تثبت عن الإمام الترمذي؛ لأن منصور بن عبد الله الخالدي مُتَّهم. وقال الحاكم: ليس بثقة. وإنه لم يدركِ الإمام الترمذيَّ؛ فوفاةُ الترمذي في (٢٧٩هـ)، بينما وفاةُ الخالدي في (٤٠٢هـ). وللتفصيل يمكن الرجوعُ إلى مقدمة صحيح سنن الترمذي للشيخ الألباني ﷺ: ١/ط - ي، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ و١/ ١٥، طبعة المعارف الأولى ١٤٢٠هـ.

(٣) في جامع الأصول: أنواع الحديث.. إلخ.

(٤) في جامع الأصول: «الحسن» بدل «السقيم».

(٥) جامع الأصول ١/ ١٩٣ (وعنه الحطة ص٣٧٢).

وقال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي(١): كتاب أبي عيسى الترمذي عندنا أفْيَدُ من كتاب البخاري ومسلم. قيل: ولِمَ ذلك؟ قال: كان كتابُهما لا يصل إلى الفائدة منهما إلا من يكون من أهل المعرفة التامَّة. وهذا كتاب قد شرح أحاديثه وبيَّنها، فيصل إلى الفائدةِ كلُّ أحدٍ من الناس؛ من الفقهاء والمحدِّثين وغيرهما. انتهى(٢).

وقال السيوطي في قوت المغتذي: قال الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن رُشَيد(٣): الذي عندي أنَّ الأقرب إلى التَّحقيق، والأحرى على واضح الطريق أن يقال: إنَّ كتاب الترمذي يضمن الحديث مصنفاً على الأبواب، وهو عِلْمٌ برأسه. والفقه علم ثانٍ، وعِلَلُ الحديث ـ ويشتمل على بيان الصحيح من السقيم وما بينهما من المراتب ـ علمٌ ثالث، والأسماء والكنى رابعٌ، والتعديلُ والتجريحُ خامسٌ، ومن أدرك النبي ﷺ مِمَّن لم يدركه، ومن أسند عنه في كتابه سادسٌ. وتعديدُ من روى ذلك الحديثَ سابعٌ. هذه علومُه المُجْمَلَةُ، وأمَّا التفصيليَةُ متعدِّيةٌ. وبالجملة، فمنفعته كثيرةٌ، وفوائدُه غزيرة. انتهى(٤).

قال الحافظ فتح الدين ابن سيد الناس(٥): ومِمَّا لم يذكُرْه: ما تضمّنه من الشذوذ، وهو نوعٌ ثامنٌ، ومن الموقوف وهو تاسعٌ، ومن المُدْرَج وهو عاشرٌ. وهذه الأنواع مِمَّا تكثُر فوائدهُ، وأمَّا ما يقِلُّ فيه وجودُه من الوفيات والتنبيه على معرفة الطبقات. أو ما يجري مجرى ذلك، فداخلٌ فيما أشار إليه من فوائده التفصيلية. انتهى.

---

(١) أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري الهروي، صاحب كتاب «ذم الكلام وأهله». وقد تقدمت ترجمته.

(٢) شروط الأئمة الستة ص١٩؛ فضائل الكتاب الجامع ص٣٣؛ تهذيب الكمال ١/ ١٧٢؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧.

(٣) الفِهري السَّبْتي (٦٥٧ ـ ٧٢١هـ). الإحاطة ٣/ ١٣٥؛ الديباج المذهب ٢/ ٢٩٧؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٤.

(٤) قوت المغتذي ١/ ١٥.

(٥) أبو الفتح محمد بن محمد اليَعْمُرِي الأندلُسي المصري (٦٧١ ـ ٧٣٤هـ). وقد شرح قطعة من كتاب الترمذي. تذكرة الحفاظ ٤/ ١٥٠٣؛ طبقات السبكي ٩/ ٢٦٨.

وقال القاضي أبو بكر ابن العربي[١] في أول شرح الترمذي: اعلموا ـ أنار الله أفئدتكم ـ أن كتاب الجُعفي هو الأصل الثاني في هذا الباب، والموطأ هو الأول [واللباب][٢] وعليهما بنى الجميع؛ كالقشيري، والترمذي. وليس في قدر كتاب أبي عيسى مثلُه حلاوة مقطعٍ، ونفاسةَ منزَعٍ، وعُذوبةَ مشرعٍ. وفيه أربعةَ عشرَ علماً، على فوائد صنفٍ، وذلك أقربُ إلى العمل وأَسْنَدَ، وصحَّحَ وأَسْقَم، وعدَّدَ الطرقَ، وجَرَّح وعدَّل، وأسمَى وأكنَى، ووَصَلَ وقَطَعَ، وأوضح المعمولَ به والمتروكَ، وبَيَّن اختلاف العلماء في الرَّدِّ والقبول لآثاره. وذكر اختلافهم في تأويله. وكلٌّ من هذه العلوم أصلٌ في بابه، وفَرْدٌ في نِصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض مُونِقَةٍ، وعلوم متدَفِّقة. انتهى[٣].

وقال الشيخ إبراهيم البيجوري في المواهب اللدنِّيَّة على الشمائل المحمدية: وناهيك بجامعه الصحيحِ، الجامع للفوائد الحديثية والفقهية، والمذاهب السَّلَفية والخَلَفِية، فهو كافٍ للمجتهد، مغنٍ للمقلِّد. انتهى[٤].

وقال العَلَّامة الشاه ولي الله، محدث الهند في «حجة الله البالغة»: «وكان أوسعَهم علماً عندي، وأنفعَهم تصنيفاً، وأشهرَهم ذِكْراً رجالٌ أربعة متقاربون في العصر».

ثم ذكر البخاري ومسلماً وأبا داود، ثم قال: ورابُعهم أبو عيسى الترمذي، وكأنه استحسن طريقة الشيخين حيث بيَّنا وما أبهما، وطريقة أبي داود حيث جمع كلَّ ما ذهب إليه ذاهب، فجمع كلتا الطريقتين، وزاد عليهما بيان مذاهب الصحابة والتابعين وفُقهاءِ الأمصار، فجمع كتاباً جامعاً.

---

(١) أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبيلي، المعروف بابن العربي المالكي (ت٥٤٣هـ) على الراجح. تذكرة الحفاظ ٤/١٢٩٧؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٠٣.

(٢) زيادة من عارضة الأحوذي.

(٣) عارضة الأحوذي ١/٦٠٥ مع اختلاف في بعض الكلمات؛ ومقدمة تحقيق الترمذي لأحمد شاكر ١/٨٩ ـ ٩٠ مع تصحيح وتدقيق.

(٤) المواهب اللدنية ص٥. وينظر أيضاً: مرقاة المفاتيح ١/٢١؛ الحطة ص٣٧٣.

واختصر طريق الحديث اختصاراً لطيفاً، فذكر واحداً، وأومأ إلى ما عداه، وبيَّن أمْرَ كلِّ حديثٍ من أنه صحيحٌ أو حسنٌ أو ضعيف أو منكر، وبيَّن وجه الضَّعف، ليكونَ الطالبُ على بصيرة، فيعرف ما يصلُح للاعتبار دونه. وذكر أنه مستفيض أو غريب، وذكر مذاهب الصحابة وفقهاء الأمصار، وسمَّى من يحتاج إلى التَّسمية، وكنَّى من يحتاج إلى الكُنية، ولم يدع خفاءً لمن هو من رجال العلم، ولذلك يقال: (إنه كافٍ للمجتهد، مغنٍ للمقلِّد). انتهى[١].

وقال العلامة الشاه عبد العزيز في بستان المحدثين: تصانيف الترمذي في هذا الفن كثيرةٌ، وأحسنُها هذا «الجامع»، بل هو أحسنُ من جميع كتب الحديث من وجوه.

الأول: من جهة حُسن الترتيب وعدم التكرار.

والثاني: من جهة ذِكر مذاهب الفقهاء ووجوه الاستدلال لكلِّ أحدٍ من أهل المذاهب.

والثالث: من جهة بيان أنواع الحديث من الصحيح والحسن والضعيف والغريب والمعلل.

والرابع: من جهة بيان أسماء الرُّواة وألقابهم وكُناهم. والفوائد الأخرى المتعلِّقة بعلم الرجال. انتهى[٢].

[رواة الجامع عن الترمذي]:

قال الحافظ أبو جعفر بن الزبير في برنامجه:

روى هذاً الكتاب عن الترمذي ستةُ رجال فيما علمته:

١ ـ أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب[٣].

---

(١) حجة الله البالغة ١/ ٣٤٣.

(٢) الحطة ص٣٧٢، وهو في ترجمة «بستان المحدثين» ص١٦٤ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٣) المحبوبي المَرْوَزي، وكانت رحلتُه إلى تِرْمِذَ لِلُقِيِّ أبي عيسى في (٢٦٥هـ) وهو ابن ست عشرةَ سنةً. قال الحاكم: سماعه صحيح (ت٣٤٦هـ). الأنساب ١٢/ ١١٢؛ سير أعلام =

٢ ـ وأبو سعيد الهيثم بن كُليب الشَّاشِي[١].
٣ ـ وأبو ذَرٍّ محمد بن إبراهيم[٢].
٤ ـ وأبو محمد الحسن بن إبراهيم القَطَّان[٣].
٥ ـ وأبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر[٤].
٦ ـ أبو الحسن الوَاذَرِي[٥].

من شروح جامع الترمذي:

اعلم أن لجامع الترمذي شروحاً وتعليقات، وله مختصراتٌ، وعليه مستخرجاتٌ، فأذكر هنا ما وقفتُ عليه من ذلك. فمن شروحه:

١ ـ شرح للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله ابن العربي المالكي، المتوفى سنة (٥٤٣هـ) سمَّاه «عارضة الأحوذي»[٦]، و«العارضة»: القدرة على الكلام، يقال: فلانٌ شديدُ العارضة، إذا كان ذا قدرةٍ على الكلام. والأحوذيُّ: الخفيفُ على الشيء لِحِذقِه، وقال الأصمعي: الأَحْوَذِي: المشمِّر في الأمور. القاهِرُ لها، لا يشذُّ عليه منها شيءٌ. كذا قال ابن خَلِّكان[٧].

= النبلاء ١٥/٥٣٧، وروايته هي المتداوَلَةُ والمشهورة، وعن طريقه يروي الحافظ ابنُ حجر وغيرُه كتابَ الجامع للترمذي. المعجم المفهرس ص٣٢ ـ ٣٣؛ فهرسة ابن خير ص١١٨؛ فهرسة ابن عطية ص١٠٠.

(١) المتوفى سنة (٣٣٥هـ) صاحب «المسند». التذكرة ٣/٨٤٨؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٣٥٩؛ شذرات الذهب ٢/٣٤٢. وانظر: فهرسة ابن خير ص١١٩؛ الغنية للقاضي عياض ص١٩٥؛ فهرسة ابن عطية ص١٠٠.

(٢) أبو ذر محمد بن إبراهيم بن محمد الترمذي. فهرسة ابن خير ص١٢١؛ فهرس ابن عطية ص٧٠.

(٣) فهرسة ابن خير ص١٢١.

(٤) فهرسة ابن خير ص١٢٠ ـ ١٢١.

(٥) كذا في الأصل. وهو أبو الحسن علي بن عمر بن التقي الوَذَاري ـ بفتح الواو والذال المعجمة ـ يروي عن سليمان بن الأحوص الدَّبُوسي وأبي عيسى الترمذي. روى عنه ابنه أبو بكر محمد بن علي الوذاري المؤدب وغيره. الأنساب ١٣/٢٩٥.

(٦) كشف الظنون ١/٥٥٩؛ شذرات الذهب ٤/١٤٢؛ الحطة ص٣٧٦؛ تاريخ الأدب العربي ٣/١٩٠ وهو مطبوع.

(٧) وفيات الأعيان ٤/٢٩٧.

٢ ـ ومنها: شرحٌ للحافظ ابنُ سيِّد الناس، محمد بن محمد اليَعْمُري. سماه «المنقح الشَّذِي في شرح الترمذي»، ولم يكمله[١]، ثم كمَّله الحافظ زين الدين العراقي، وقد صرح الحافظ السيوطي أنَّ الحافظ زين الدين العراقي أيضاً لم يتم[٢].

٣ ـ ومنها: شرح للحافظ ابن المُلَقِّن عمر بن علي بن أحمد الأندلسي المصري، ولد سنة ثلاث وعشرين وسبع مائة، وتوفي سنة أربع وثمانمائة. وهو شرح زوائده على الصحيحين وأبي داود[٣].

٤ ـ ومنها شرح الحافظ زين الدين عبد الرحمٰن بن رجب البغدادي، المتوفَّى سنة خمس وتسعين وسبعمائة[٤].

٥ ـ ومنها: شرح الحافظ ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني ثم المصري، المتوفى (٨٥٢هـ). وقد أشار إليه في «فتح الباري» في شرح حديث حذيفة «أتى رسول الله ﷺ سُبَاطَةَ قومٍ». الحديث[٥].

وله أيضاً: شرحٌ نفيس لقول الترمذي: «وفي الباب» سماه «اللباب»[٦].

٦ ـ ومنها: شرح الحافظ عمر بن رسلان البُلقيني، المتوفَّى سنة خمس وثمانمائة. كتب منه قطعةً ولم يُكمِلْه، وسماه «العَرْفُ الشَّذِي»[٧].

٧ ـ ومنها: شرح الحافظ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي

---

(١) الدرر الكامنة ٤/٢٠٩؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٢٠؛ شذرات الذهب ٦/١٠٨، وسمّاه «النفح الشذي». معجم المؤلفين ١١/٣٦٩.

(٢) لعله في «قوت المغتذي». وانظر: نموذج من الأعمال الخيرية ص٥٩٠.

(٣) الضوء اللامع ٦/١٠٢؛ البدر الطالع ١/٥٠٩؛ كشف الظنون ١/٥٥٩؛ الحطة ص٣٧٦.

(٤) الجوهر المنضد ص٤٩؛ كشف الظنون ١/٥٥٩؛ الحطة ص٣٧٧. وقد احترق في بعض الفتن، ولم يبق منه إلّا «شرح العلل» وهو مطبوع.

(٥) فتح الباري ١/٢٣٠.

(٦) نظم العقيان ص٤٦؛ ابن حجر ودراسة مصنفاته. ص٣٩٥، وقد سمّاه «العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب». وذكره السخاوي في الجواهر والدُرر ٢/٦٦٦، وقال: كتب من أوائله قدرَ ستة كراريس، لو كَمُل، لجاء في مجلد ضخم.

(٧) كشف الظنون ١/٥٥٩؛ معجم المؤلفين ٧/ ٢٨٤.

بكر، المتوفَّى سنة إحدى عشرة بعد تسع مائة. سماه «قوت المُغْتَذي على جامع الترمذي»(١).

٨ ـ ومنها: شرح العلامة محمد طاهر الفَتَّنِي، المتوفى سنة ست وثمانين وتسعمائة، أشار إليه في «مجمع البحار»، ولم أقف على تعليقه، ولا علم لي أنه أتمَّه أم لا(٢).

٩ ـ ومنها: شرح أبي الطيب [محمد بن الطيب] السِّندي، وقد طُبعت قطعةٌ منه في المطبعة النظامية في الهند(٣).

١٠ ـ ومنها: شرح الشيخ سراج أحمد السَّرْهَندي، وهو بالفارسية(٤).

١١ ـ ومنها: شرح أبي الحسن بن عبد الهادي السِّندي المدني، المتوفَّى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف بالحرم النبوي، وهو شرح لطيف بالقول(٥). وقد طُبع هذا الشرحُ مع جامع الترمذي بمصر.

[مختصرات جامع الترمذي] ومنها:

١٢ ـ «مختصر الجامع» لنجم الدين محمد بن عَقِيل البالِسي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وسبعمائة(٦).

١٣ ـ «مختصر الجامع» أيضاً لنجم الدين سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي، المتوفّى سنة عشر وسبعمائة(٧).

---

(١) كشف الظنون ١/٥٥٩؛ الحطة ص٣٧٧؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٤٤؛ تاريخ الأدب العربي ٣/١٩١.

(٢) ينظر: مجمع بحار الأنوار ٢/٤.

(٣) تاريخ الأدب العربي ٣/١٩١؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٤٤، وقد طُبع جزء منه كما في تعليقات الشيخ عبيد الله المباركفوري على سيرة الإمام البخاري ٢/٧٢٥.

(٤) تاريخ الأدب العربي ٣/١٩١، وقد طبع في كانبور بالهند كما في تاريخ التراث العربي ١/٢٤٤.

(٥) الحطة ص٣٧٧؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٢٥.

(٦) طبقات السبكي ٩/٢٥٢؛ الدرر الكامنة ٤/٥٠؛ كشف الظنون ١/٥٥٩؛ الحطة ص٣٧٧؛ تاريخ الأدب العربي ٣/١٩١؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٤٥.

(٧) كشف الظنون ١/٥٥٩؛ الحطة ص٣٧٨. وتاريخ وفاته كذا في كشف الظنون، ولكن =

١٤ ـ مائة حديث منتقاة منه عوالٍ، للحافظ صلاح الدين خليل بن كَيْكَلْدِي العلائي[(١)].

[المستخرج على الترمذي]:

١٥ ـ استخرج على الترمذي أبو علي الطُّوسي[(٢)].

= الصواب (٧١٦هـ) كما في مصادر ترجمته؛ ومنها: ذيل طبقات الحنابلة ٢/٣٦٩؛ المقصد الأرشد ١/٤٢٦ وغيرهما.

(١) كشف الظنون ١/٥٥٩.

(٢) سبق ذكره في المستخرجات.

ومن شروح الترمذي والتعليقات عليه:

١٦ ـ «جائزة الشعوذي». وهي ترجمة مفسَّرةٌ بلغة أردو للشيخ بديع الزمان المتوفَّى (١٣١٠هـ).

١٧ ـ «هدية اللَّوْذَعي بنكات الترمذي» للشيخ محمد شمس الحق العظيم آبادي صاحب عون المعبود، ولم يتم. سيرة الإمام البخاري ٢/٧٢٧.

١٨ ـ «تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي» لمؤلف هذا الكتاب العلّامة الشيخ محمد عبد الرحمٰن المباركفوري (١٢٨٣ ـ ١٣٥٣هـ). وهو من أحسن شروح الترمذي وأوسعها.

ومن مميزات هذا الشرح العظيم: ما ذكره تلميذهُ العلّامة الشيخ عبيد الله المباركفوري ﷺ (١٣٢٧ ـ ١٤١٤هـ) إذ قال:

وقد راعى مؤلفُه العلّامةُ أبو العُلىٰ عبد الرحمٰن المباركفوري ـ نوَّرَ الله مرقده وبرَّد مضجعَه ـ أموراً مفيدة وضرورية، والتزمها مِمَّا يعزُّ وجودُها في أي شرح آخرَ. ولسنا الآن في صدد تفصيل هذه الأمور، ولا هذا المقام يحتمِلُه. ولكن نسْرد بعضها باختصار:

١ ـ أنه التزم ذكر ترجمة مناسبة لكل راوٍ في جامع الترمذي، ثم رتَّب فهرساً شاملاً لجميع الرواة على حروف الهجاء في مقدمة الشرح، مع بيان موضع ترجمته في أصل الكتاب.

٢ ـ التزم تخريجَ جميع أحاديث جامع الترمذي؛ أي: إنه بيَّن المصادر الأخرى والكتب التي أخرجت تلك الأحاديث غير جامع الترمذي.

٣ ـ لقد خرَّج الأحاديث التي أشار إليها الترمذي بقوله: «وفي الباب» تخريجاً مفصَّلاً، حتى ذكر ألفاظَها أيضاً في الغالب، وأضاف إليها أحاديثَ أخرى أيضاً لها صلةٌ بالموضوع.

٤ ـ لقد اشتهر الإمام الترمذي بالتساهل في تصحيح الأحاديث وتحسينها، ولذلك التزم المؤلف ذكر أقوال أئمة الحديث الآخرين في تلك الأحاديث وبيّن ما تساهل فيه الإمام الترمذي من تصحيح الأحاديث أو تحسينها في مواضعها.

٥ ـ اعتنى اعتناءً بالغاً بإيضاح وحل المشكلات في السند والمتن. =

[ترجمة الإمام الترمذي][1]:

[قال الحافظُ ابنُ الأثير في جامع الأصول:

= ٦ ـ اعتنى بتحقيق بالغ بشرح الأحاديث وتوضيحها، والردّ على التأويلات الباطلة الواهية التي اعتمد عليها المقلّدون الجامدون، أو أهل الهوى لحمل تلك الأحاديث على مذاهبهم وأهوائهم، وبيّن المعنى الصحيح لتلك الأحاديث حسبما اعتمده السلف الصالح والفقهاء والمحدثون من المعاني والمطالب.

٧ ـ وفيما يتعلق بالاختلاف بين المذاهب، ذكر أدلةَ كلِّ مذهبٍ، ورجَّح الحقَّ، ونصره وأيّده، وأجاب على شُبهات المذاهب المرجوحة باجوبة مقنعة شافية.

٨ ـ لقد اعتنى في بعض المواضع بنقدٍ لطيفٍ رائع لكتاب آثار السنن للنيموي وغيره نقداً جديراً بالنظر. من تعليقاته على سيرة الإمام البخاري ٢/٧٢٨.

وقد اطلع على هذا الشرح العلّامة أحمد محمد شاكر، فقال: وهو شرح نفيس جداً. مقدمة تحقيقه لجامع الترمذي ١/١٢.

وقال الدكتور بشار عواد معروف: هو من أحسن الشروح وأشهرها. مقدمة تحقيقه لجامع الترمذي ١/١٥.

١٩ ـ «صحيح سنن الترمذي» و«ضعيف سنن الترمذي» للعلّامة الألباني ﷫ (ت١٤٢٠هـ)، وقد حقّق أحاديثَه كلَّها، وقسّمها قسمين «الصحيح» و«الضعيف» مع اختصار السند. وقد طبع كلٌّ من القسمين في كتاب مستقل، وصدرت لهما طبعات عدة.

(١) قال المؤلف ﷫ هنا: وأما جامع الترمذي، فسيأتي ذكرُه مع ترجمة الإمام الترمذي في الباب الثاني. ويعني به الباب الثاني من مقدمة تحفة الأحوذي، ولكن إكمالاً للموضوع هنا قمت بنقل هذه الترجمة ملخصةً مما كتبه المصنف ﷫ هناك، بلفظه دون أي إضافة أو تعديل.

وينظر لترجمة الإمام الترمذي:

ثقات ابن حبان ٩/١٥٣؛ الفهرست لابن النديم ص٣٢٥؛ الإرشاد للخليلي ٣/٩٠٤؛ الأنساب ٢/٣٦١ «البوغي» و٣/٤٢ «الترمذي»؛ جامع الأصول ١/١٩٣؛ معجم البلدان ١/٥١٠، ٢/٢٧؛ الكامل في التاريخ ٧/٤٦٠؛ اللباب ١/١٨٧، ٢١٣؛ التقييد لابن نقطة ١/٩٢ ـ ٩٣؛ وفيات الأعيان ٤/٢٧٨؛ تهذيب الكمال ٢٦/٢٥٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/٣٣٨؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٣؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٠؛ العبر ١/٤٠٢؛ الكاشف ٣/٧٧؛ ميزان الاعتدال ٣/٦٧٨؛ الوافي بالوفيات ٤/٢٩٤؛ نكت الهميان ص٢٦٤؛ البداية والنهاية ١١/٦٦؛ التقريب ص٨٨٦؛ التهذيب ٩/٣٨٧؛ النجوم الزاهرة ٣/٨١؛ طبقات الحفاظ ص٢٧٨؛ الخلاصة ص٣٥٥؛، شذرات الذهب ٢/١٧٤؛ بستان المحدثين ص١٦٣؛ الحطة ص٣٧٠؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧١٢ ـ ٧٣٨.

وانظر أيضاً: فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي، تأليف أبي القاسم الإسعردي، وختم جامع الإمام الترمذي لعبد الله بن سالم البصري، ومقدمة تحفة الأحوذي ١/٣٣٧؛ =

هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضَّحَّاك السُّلَمي، الضَّرير البُوغي، الترمذي، الحافظ المشهور، مصنف «الجامع»، وكتاب «العِلَل الكبير» و«الشمائل». أحدُ الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث. وأحدُ العلماء الحُفَّاظ الأعلام، ولد سنة مائتين. انتهى[1].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»:

أحد الأئمة، طاف البلادَ، وسمع خلْقاً من الخُراسانيين والعراقيين والحجازيين... روى عنه أبو حامد أحمد بن عبد الله بن داود المَرْوزِي التاجر، والهيثمُ بن كُلَيْب الشَّاشي، ومحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المَرْوَزي، وأحمدُ بن يوسف النَّسَفي، وأبو الحارث أسدُ بن حَمْدَوَيْه، وداودُ بن نصر بن سُهيل البَزْدَوي، وعبدُ بن محمد بن محمود النَّسفي، ومحمود بن نُمَيْر، وابنُه محمد بن محمود، ومحمد بن مكّي بن نوح، وأبو جعفر محمد بن سفيان بن النضر النسفيون، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي، وآخرون. انتهى[2].

وقال العلامة البقاعي في «الكشف»:

أصلُه من مرو وانتقل جدُّه منها أيامَ الليثِ بن السيَّار، واستوطنَ مدينةَ تِرْمِذَ، ووُلد بها ونشأ. انتهى.

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»:

سمع الترمذيُّ قتيبةَ بنُ سعيدٍ، وأبا مصعب، وإبراهيمَ بن عبد الله الهروي... وطبقتَهم. وتفقَّه في الحديث بالبخاري[3].

= ومقدمة جامع الترمذي للعلّامة أحمد شاكر، والإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين، تأليف د. نور الدين عتر.

(١) جامع الأصول ١/١٩٣. وفي السِّير قال الذهبي: ولد في حدود سنة عشر ومائتين.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٣٨٧.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٤.

وحدث عنه[١] الإمامُ البخاريُّ أيضاً حديثين: أحدَهما: حديث ابن عباس في قول الله ﷻ: ﴿مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَآئِمَةً عَلَىٰٓ أُصُولِهَا﴾ [الحشر: ٥] قال: اللينة: النخلة. الحديث. قال الترمذي بعد إخراجه في تفسير سورة الحشر: سمع مني محمدُ بن إسماعيلَ هذا الحديثَ. انتهى[٢].

والثاني: حديث أبي سعيد: يا عليُّ، لا يحِلُّ لأحدٍ أن يُجْنِبَ في هذا المسجد غيري وغيرُك. قال الترمذي بعد إخراجه في مناقب علي: قد سمع محمد بن إسماعيل منِّي هذا الحديثَ[٣].

قلت: وسمع الترمذيُّ من الإمام مسلم صاحب الصحيح أيضاً، لكن لم يَرْوِ في جامعه عنه إلا حديثاً واحداً[٤]. قال الذهبي في «التذكرة» في ترجمة الإمام مسلم: روى عنه الترمذيُّ حديثاً واحداً. انتهى[٥].

قال الذهبي: قال ابن حبان في كتاب «الثقات: كان أبو عيسى مِمَّن جمع وصنَّف وحفظ وذاكَرَ[٦].

وقال أبو سعد الإدريسي[٧]: كان أبو عيسى يُضرَبُ به المثلُ في الحفظ. وقال الحاكم: سمعتُ عمر بن عَلَّك[٨] يقول: مات البخاريُّ، فلم

---

(١) الأفضل أن يقال: (سمع عنه) كما قال الترمذي: (سمع مني). وكذا في التذكرة ٢/ ٦٣٥: (وقد سمع من أبي عيسى..) إلخ. وقال الترمذي أيضاً: «قال لي محمد بن إسماعيل: ما انتفعتُ بك أكثرَ مِمَّا انتفعتَ بي». التهذيب ٩/ ٣٨٩. والتحديث يشمل السماع والرواية، فلعلّ المؤلفَ ﷺ أطلق الكلمة على جزء من معناها، وهو «السماع». والله أعلم.

(٢) الترمذي ٥/ ٣٣٢، حديث (٣٣٠٣).

(٣) المصدر السابق ٦/ ٨٩ حديث (٣٧٢٧). وزاد: «واستَغْرَبه».

(٤) سبق ذكره في ترجمة الإمام مسلم. (٥) التذكرة ٢/ ٥٨٨.

(٦) المصدر السابق ٢/ ٦٣٤، وهو في ثقات ابن حبان ٩/ ١٥٣.

(٧) أبو سعد عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي الأستراباذي (ت٤٠٥هـ). كان حافظَ وقتِه بسمرقندَ. سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٢٧.

(٨) أبو حفص عمر بن أحمد بن علي بن عَلَّك المروزي الجوهري، إمام حافظ (ت٣٢٥هـ). سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٤٣.

يخلف بخراسان مثلَ أبي عيسى في العلم والحفظ والورع والزهد. بكى حتى عَمِيَ، وبقي ضريراً سنين[١].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»:

قال الإدريسي: كان الترمذيُّ أحدَ الأئمة الذين يُقتدَى بهم في علم الحديث. صنَّف الجامعَ والتواريخَ والعِلَلَ، تصنيف رجل عالم متقن، كان يُضرَبُ به المثلُ في الحفظ[٢]. قال الإدريسيُّ: فسمعت أبا بكر أحمد بن محمد بن الحارث المروزي الفقيهَ يقول: سمعت أحمدَ بن عبد الله بن داود يقول: سمعت أبا عيسى الترمذي يقول: كنت في طريق مكةَ، وكنت قد كتبت جزأين من أحاديث شيخ، فمرَّ بنا ذلك الشيخ، فسألت عنه، فقالوا: فلان. فرحتُ إليه وأنا أظنُّ أن الجزأين معي، وإنما حملت في محملي جزأين غيرهما شِبْهَهُما، فلما ظفرت سألته السماعَ فأجاب، وأخذ يقرأ من حفظه، ثم لمح فرأى البياض في يدي، فقال: أما تستحيي مني؟ فقصصت عليه القصةَ. وقلت له: إني أحفظُه كلَّه. فقال: اقرأ، فقرأته عليه على الولاء. فقال: هل استظهرتَ قبل أن تجيء إليَّ؟ قلت: لا. ثم قلت له: حدِّثني بغيره. فقرأ عليَّ أربعين حديثاً من غرائبِ حديثه. ثم قال: هات. فقرأت عليه من أوله إلى آخره. فقال: ما رأيتُ مثلك. انتهى[٣].

قلت: أجلُّ تصانيفه وأنفعُها هو كتابُه «الجامع». وفي آخره كتاب «العلل»[٤]، وقد جمع فيه فوائدَ حسنةً، لا يخفى قَدْرُها على من وقف عليها. ومن تصانيفه: «العلل الكبير»[٥] وهو مستغنٍ عن التوصيف، وفيه

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٣.

(٢) شروط الأئمة الستة ص٢٠؛ فضائل الكتاب الجامع للإسعردي ص٣١.

(٣) التهذيب ٩/٣٨٦. وذكره أيضاً المقدسي في: شروط الأئمة الستّة ص٢١؛ والسمعاني في الأنساب ٢/٣٦٢؛ والإسعَرْدي في فضائل الكتاب الجامع ص٣١؛ وابن عبد الهادي في طبقات علماء الحديث ٢/٣٣٩؛ والذهبي في التذكرة ٢/٦٣٥؛ والسِّير ١٣/٢٧٣ بنحوه.

(٤) وهو الذي شرحه الحافظ ابن رجب. وهو وشرحه مطبوع ومعروف.

(٥) وقد رتّبه الفقيه أبو طالب القاضي، وقد ذكر الترمذي فيه العللَ الموجودةَ في الأحاديث =

معظم النقل عن شيخه البخاري. ومنها «شمائل النبي ﷺ». وهوأحسنُ الكتب المؤلَّفة في هذا الباب، كثيرُ الميامن والبركات.... وله كتابٌ جليل في التفسير، وله من التصانيف: «التاريخ»، و«الزهد»، و«الأسماء والكنى» كما في التدريب[١].

قال ابن خَلِّكان:

قال السمعاني: توفي بقريةِ بُوْغ سنة (٢٧٩هـ) تسع وسبعين ومائتين. وذكره في كتاب «الأنساب» في نسبة «البُوغي»، و«بُوغ» بضم الباء الموحَّدة، وسكون الواو، وبعدها عينٌ معجمةٌ. وهي قريةٌ من قرى تِرْمِذَ، على ستة فراسخَ منها. انتهى[٢].

وقال في ترجمة أبي جعفر محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الفقيه الشافعي: قال السمعاني في نسبة الترمذي: هذه النسبةُ إلى مدينةٍ قديمةٍ على طرف نهر بَلْخ، الذي يقال له: جَيْحُون. والناس يختلفون في كيفية هذه النسبة؛ بعضُهم يقول: بفتح التاء، وبعضُهم يقول: بضمِّها، وبعضُهم يقول: بكسرِها. والمتداوَل على لسان أهل تلك المدينة بفتح التاء وكسر الميم. والذي كنَّا نعرفه قديماً كسرُ التاء والميم جميعاً، والذي يقوله المتنوِّقون وأهلُ المعرفة: بضم التاء والميم، وكلٌّ واحدٍ يقول معنى لِمَا يدَّعيه. هذا كلُّه كلام السمعاني[٣]. وسألت من رآها: هل هي في ناحية خوارزم، أم في ناحية ما وراء النهر، فقال: بل هي في حساب ما وراء النهر من ذلك الجانب. انتهى كلام ابن خَلِّكان[٤].

وقال الحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ»: قال شيخنا ابنُ دقيق العيد: وتِرْمِذُ بالكسر هو المستفيضُ حتى يكونَ كالمتواترِ، وقال مؤتَمَنٌ

= التي ذكرها، معظم مادته مستفاد من الإمام البخاري ﷺ، طبع بتحقيق حمزة ذيب مصطفى، نشر مكتبة الأقصى في عمان، في مجلدين، ١٤٠٦هـ.

(١) تدريب الراوي ٢/ ٣٦٤.

(٢) وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٨؛ وانظر: الأنساب ٢/ ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(٣) وانظره في: الأنساب ٣/ ٤١.

(٤) وفيات الأعيان ٤/ ١٩٦.

الساجي: سمعت محمد بن عبد الله الأنصاري يقول: هو بضم التاء. انتهى[١].

تنبيه: اعلم أن الإمامَ أبا عيسى الترمذيَّ إمامٌ مشهورٌ ثقة حافظ متَّفَقٌ عليه. قال الحافظ في «التقريب»: أحد الأئمة، ثقة حافظ. انتهى[٢].

وقال الحافظ أبو يعلى[٣]: محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن شداد الحافظ، ثقة متَّفق عليه، له كتاب في «السنن»، وكلام في «الجرح والتعديل». روى عنه ابن محبوب وأجلَّاءُ، سمعنا سننَه من بعض المراوزة عنِ ابنِ محبوبٍ عنه. وهو إمامٌ مشهورٌ بالأمانة والعلم والديانة. انتهى[٤].

فائدة: كان أبو عيسى الترمذيُّ في آخر عمره ضريراً لا اختلافَ فيه. وإنَّما الاختلافُ في أنه هل وُلِدَ أكْمَهَ أو صارَ ضريراً بعد أن كان بصيراً. فقيل: إنه وُلِدَ أكْمَهَ. وقيل: بل أضرَّ في آخر عمره. والحق الثاني: قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: قال يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ: أضرَّ أبو عيسى في آخر عُمُرِه. وقال: وهذا مع الحكاية المتقدمة عن الترمذي (يعني في حفظه) يردُّ على من زعم أنه وُلِدَ أكْمَهَ. انتهى[٥].

فائدة: اعلم أنه ليس في جامع الترمذي ثُلاثِيٌّ غيرُ حديثِ أنس: (قال: قال رسول الله ﷺ: «يأتي على الناس زمانٌ الصابرُ فيهم على دينه كالقابض على الجمر»)[٦]. وأما في صحيح البخاري، فاثنان وعشرون ثلاثياً. قد أفردها العلماءُ بالتأليف؛ كعليٍّ القاري الهروي وغيره[٧].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٤.

(٢) التقريب ص٨٨٦.

(٣) أي: الخليلي.

(٤) الإرشاد ٣/ ٩٠٥.

(٥) التهذيب ٩/ ٣٨٩.

(٦) أخرجه الترمذي في ٤/ ١١٠، حديث (٢٢٦٠)، أبواب القدر، باب (٧٣)، وفي إسناده: «عمر بن شاكر»، وهو ضعيف. لكن الحديث صحيح لشواهده الكثيرة. وللتفصيل يمكن الرجوُع إلى سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (٩٥٧).

(٧) أما كتب مسلم وأبي داود والنسائي، فليس فيها أحاديثُ ثلاثيةٌ. وأما ابنُ ماجه، ففيه عدةُ ثلاثياتٍ، ولكنها من طريق جُبارة بن المُغَلِّس. ينظر: مقدمة تحفة الأحوذي ص١٧٣؛ والحطة ص٣٧٤. وجُبارةُ ضعيفٌ كما في التقريب.

[سنن أبي داود السجستاني]

وأما «سنن أبي داود»، فقال هو:

كتبت عن رسول الله ﷺ خمسمائة ألف حديث، انتخبتُ (منها ما ضمَّنتُه هذا الكتاب ـ يعني كتاب «السنن»[١] ـ) وجمعتُ في كتابي هذا أربعةَ آلاف حديث وثمانمائة حديثٍ من الصحيح وما يُشبِهُه ويُقارِبُه. ويكفي الإنسانَ لدينه من ذلك أربعةُ أحاديث:

أحدها: «إنما الأعمال بالنيات».

والثاني: «من حُسْنِ إسلام المرء تَرْكُه ما لا يَعنيه».

والثالث: «لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى لأخيه ما يرضاه لنفسه».

الرابع: «الحلالُ بيِّنٌ والحرامُ بيِّنٌ، وبين ذلك (أمور) مُشْتَبِهات» الحديث.

كذا في «مفاتيح الدُّجى شرح مصابيح الهدى»[٢].

قال الشاه عبد العزيز الدهلوي: ومعنى الكفاية: أنه بعد معرفة القواعد الكُلِّيَّة للشريعة ومشهوراتها، لا تبقى حاجةٌ إلى مجتهد ومرشد في جزئيات الوقائع؛ لأنَّ الحديث الأولَ يكفي لتصحيح العبادات، والثاني لمحافظة

---

(١) زيادة من تاريخ بغداد.

(٢) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ والحطة ص٣٧٩ ـ ٣٨٠. وينظر لكلام أبي داود هذا مع اختلاف بعض الألفاظ: تاريخ بغداد ٩/ ٥٧؛ طبقات الحنابلة ١/ ١٦١؛ مقدمة معالم السنن للسلفي ٨/ ١٤٩؛ التقييد ٢/ ٥؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٢٦؛ تهذيب الكمال ١/ ١٦٩، ١١/ ٣٦٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٩؛ البداية والنهاية ١١/ ٥٥.

أوقات العمر العزيز. والثالث: لمراعاة حقوق الجيران والأقارب وأهل التعارف والمعاملة. والرابع: لدفع الشَّكِّ والتردُّد الذي يحصُل باختلاف العُلماء أو اختلاف الأدلَّة. فهذه الأحاديثُ الأربعةُ عند الرجل العاقل كالشيخ والأستاذ. انتهى[١].

قال ابن السبكي في طبقاته: وهي من دواوين الإسلام، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحيح عليها وعلى سنن الترمذي. انتهى[٢].

وروى الحافظ أبو طاهر السِّلَفي بسنده إلى حسن[٣] بن محمد بن إبراهيم أنه قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ في المنام يقول: «من أراد أن يستمسِكَ بالسُّنن، فليقرأ «سنن أبي داود»»[٤].

ورَوَى عن أبي يحيى[٥] زكريا بن يحيى السَّاجي أنه قال: أصلُ الإسلام كتابُ الله ﷺ، وعِمادُه «سنن أبي داود»[٦].

---

(١) بستان المحدثين ص١٦٢؛ الحطة ص٣٨٠. وقال الذهبي: (قوله: يكفي الإنسانَ لدينه ممنوع، بل يحتاج المسلمُ إلى عددٍ كثيرٍ من السُّنن الصحيحة مع القرآن). سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٠.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ الحطة ص٣٨١. وزاد في الكشف: «ولا سيّما سنن أبي داود». أما السبكي، فلم أجد هذا القولَ في طبقات الشافعية الكبرى له في ترجمة أبي داود ٢/ ٩٣ ـ ٩٦. والله أعلم.

(٣) كذا في الحطة: «حسن»؛ ولكن في مقدمة السِّلَفي: معالم السنن ٨/ ١٤٧: المحسن بن محمد بن إبراهيم الوَاذَاري. وذكر أنه يكنى «أبا العلاء»، وأن «واذار» ضَيْعَةٌ كبيرةٌ من قطر أصبهانَ. وعند المنذري في مختصر السنن «أبو العلاء المحسن الواذاري» ١/ ٩، وضبطه الشيخ محمد منير الدمشقي ـ بتشديد السين المهملة ـ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٣٣؛ وعند السمعاني في الأنساب ١٣/ ٢٥٢ «الوَاذَاري». والمشهور بالنسبة إليها أبو العلاء المحسن بن إبراهيم بن أحمد الواذاري. روى عنه أبو علي الحسن بن عمر بن يونس الحافظ، توفي بعد الأربعمائة، وعنه اللباب ٣/ ٣٤٥ مختصراً.

(٤) معالم السنن ٨/ ١٤٧.

(٥) في الأصل: «يحيى بن زكريا..» إلخ، والتصويب من مقدمة السِّلَفي. وأبو يحيى زكريا بن يحيى السَّاجي: من أئمة الجرح والتعديل، مات (٣٠٧هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٩٧.

(٦) معالم السنن ١/ ١٤٨ عن محمد بن طاهر المقدسي، وهو في شروط الأئمة الستة ص٢٠؛ تهذيب الكمال ١/ ١٦٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٥؛ طبقات السبكي ٢/ ٢٩٥؛ تهذيب تاريخ دمشق ٧/ ٤٤٧ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

وقال ابن الأعرابي: إنْ حَصَلَ لأحدٍ علمُ كتاب الله و«سنن أبي داود» يكفيه ذلك في مقدمات الدين[(١)].

ولهذا مثَّلُوا في كتب الأصول لبضاعة الاجتهاد في علم الحديث بـ«سنن أبي داود»[(٢)]. وهو لَمَّا جَمَعَ كتاب «السنن» قديماً عَرَضَه على الإمام أحمد بن حنبل، فاستجادَه واستحسَنه[(٣)].

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب[(٤)]: كتاب «السنن» لأبي داود كتابٌ شريف، لم يصنَّفْ في علم الدين كتابٌ مثلُه، وقد رُزِقَ القَبولَ من كافَّة الناس، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، وعليه مُعَوَّلُ أهل العراق ومصرَ وبلاد المغرب، وكثيرٍ من أقطار الأرض. فكان تصنيف علماء الحديث قبل أبي داود الجوامعَ والمسانيدَ ونحوها، فيجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السُّنن والأحكام أخباراً وقصصاً، ومواعظَ وأدباً. فأمَّا السُّننُ المحضة، فلم يقصِدْ أحدٌ جمعَها واستيفاءَها على حسب ما اتفق لأبي داود.

---

(١) الحطة ص٣٨١. وقد رواه الخطابي عن ابن الأعرابي مباشرةً، فقال: وسمعت ابن الأعرابي يقول ـ ونحن نسمع منه هذا الكتاب، فأشار إلى النسخة وهي بين يديه ـ: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ الذي فيه كتاب الله، ثم هذا الكتاب، لم يحتَجْ معهما إلى شيءٍ من العلم البتة. قال الخطَّابي: وهذا كما قال، لا شك فيه.. إلخ. ثم فسّر كلامه. معالم السنن ١/ ١٢.
وينظر أيضاً: طبقات الحنابلة ١/ ١٩٢؛ مقدمة السلفي ٨/ ١٤٥؛ التقييد ٢/ ١١؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٢٦؛ تهذيب الكمال ١/ ١٧٠؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٦؛ تهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٢٧٤.

(٢) الحطة ص٣٨٢؛ وينظر: المستصفى للغزالي ٢/ ٣٨٤؛ البداية والنهاية ١١/ ٥٥؛ حجة الله البالغة ١/ ٣٤٣؛ قواعد التحديث للقاسمي ص٣٤٢.

(٣) تاريخ بغداد ٩/ ٥٦؛ طبقات الحنابلة ١/ ١٦٠؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٩؛ التهذيب ٤/ ١٧١.

(٤) كذا في الحطة أيضاً: أبو بكر الخطيب ص٣٨٢. ومنه أخذ المؤلف ﷺ هذا المبحث. والصواب أنه من كلام أبي سليمان الخطَّابي كما في مقدمة معالم السنن ١/ ١٠ ـ ١٣ مع شيء من الاختصار والتقطيع وإليه نسبه أوله المنذري أيضاً في مقدمة مختصره للسنن ١/ ٨؛ وكذا النووي في تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢/ ٢٢٧؛ والمزي في تهذيب الكمال ١/ ١٧٠؛ وطاهر الجزائري في توجيه النظر ص١٥٢.

ولذلك حلَّ هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر مَحَلَّ العجب. فضُرِبَتْ فيه أكبادُ الإبل، ودامت إليه الرحل.

قال ابن الأعرابي: لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصحفُ، ثم كتابُ أبي داود، لم يحتَجْ مَعَهُما إلى شيءٍ من العلم.

قال الخطَّابي: وهذا كما قال لا شكَّ فيه، فقد جمع في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم، وأمَّهات السنن، وأحكام الفقه ما لم يعلم متقدماً سبقه إليه ولا متأخراً لَحِقَه فيه(١).

قال النووي في القطعة التي كتبها من «شرح سنن أبي داود»: ينبغي للمتشاغل(٢) بالفقه وغيره الاعتبارُ بسنن أبي داود بمعرفته التامَّة، فإن معظمَ أحاديث الأحكام التي يُحتَجُّ بها فيه، مع سهولةِ تناوله، وتلخيصِ أحاديثه، وبراعةِ مصنِّفه، واعتنائه بتهذيبه.

وقال إبراهيم الحربيُّ لَمَّا صنف أبو داود كتاب «السنن»: أُلِين لأبي داود الحديثُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ.

وحكى أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الحافظ: أنَّ شرطَ أبي داود والنسائي إخراج أحاديث أقوام لم يُجْمَعْ على تركِهم، إذا صحَّ الحديثُ باتصالِ السندِ من غيرِ قطعٍ ولا إرسالٍ(٣).

وقال الخطابي: كتاب أبي داود جامعٌ لنوعَي الصحيحِ والحسن. وأما السقيمُ. فعلى طبقات، شرُّها الموضوعُ، ثم المقلوبُ، ثم المجهولُ،

---

(١) إلى هنا انتهى المأخوذ من كلام الخطابي ١٣/١.

(٢) في الأصل: «المشاغل» وما أثبته من الحطة.

(٣) شروط الأئمة الستة ص١٣؛ مقدمة معالم السنن للسلفي ١٤٩/٨. وفي شروط الأئمة لابن منده: سمعت محمد بن سعد الباوردي بمصر يقول: كان من مذهب النسائي أن يخرج عن كل من لم يُجمع على تركه. وكان أبو داود السجستاني كذلك يأخذ مأخذه ويخرج الإسناد الضعيف لأنه أقوى عنده من رأى الرجال ص٧٣، وذكره عنه ابن الصلاح في علوم الحديث ص٣٣ ـ ٣٤، ونص على أن الجملة الثانية من قول ابن منده.

وكتاب أبي داود خَلِيٌّ[١] منها، بريء من جملة وجهها، ويُحكى عنه أنه قال: ما ذكرتُ في كتابي حديثاً أجمعَ الناسُ على تركه[٢].

[رواة السنن عن أبي داود][٣]:

وقال الحافظ أبو جعفر بن الزُّبير[٤] في برنامجه:

روي هذا الكتاب عن أبي داود مِمَّن اتصلت أسانيدُنا به أربعة رجال:

١ ـ أبو بكر محمد بن بكر (بن محمد[٥]) بن عبد الرزاق التَّمَّار البصري، المعروف بابن داسَةَ، بفتح السين وتخفيفها، نصَّ عليه القاضي أبو

---

(١) في الأصل: «خلا» وما أثبته من المعالم والحطة.

(٢) معالم السنن ١/ ١١، وهو هنا بشيء من التصرف نقلاً عن الحطة ص٣٨٤.

(٣) لقد سبق أن الإمام أبا داود عرض كتابه بعد تصنيفه على الإمام أحمد، وتوفي الإمام أحمدُ سنة (٢٤١هـ)، وعاش أبو داود بعد ذلك نحواً من خمسة وثلاثين عاماً، حيث توفي في (٢٧٥هـ)، وكان الطلابُ يتوافدون عليه من كل جانب، حتى إن الأميرَ الموفَّق رأى ذلك وسيلةً لإعادة إعمار البصرة بعدما خرِبت في فتنة الزنج. فلا شك أن الذين سمعوا منه سُنَنه يبلغون الآلاف. ولذلك قال ابن كثير: «الروايات عن أبي داود لكتابه السنن كثيرة جداً». اختصار علوم الحديث ص٤١. ولكن عُرِفَ منهم تسعةٌ، ذكرهم العلماء في تراجم أبي داود، واشتهر منهم هؤلاء الأربعة الذين ذكرهم المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ هنا نقلاً عن أبي جعفر ابن الزبير، ويُضافُ إليهم «ابن العبد» كما سيأتي. وأما الروايات الأخرى، فقد قال العظيم آبادي: «لم أقف على روايتها إلا من كلام الحافظ الذهبي، ولم يذكرْ روايَتها أيضاً الحافظ المزيُّ في الأطراف». عون المعبود ٤/ ٥٤٧. وهم:
أبو أسامة محمد بن عبد الملك الرُّؤاسي، أبو سالم محمد بن سعيد الجُلودي، أبو عمرو أحمد بن علي بن الحسن البصري، أبو الطيب أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن الأشناني.
ينظر: تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٣؛ التهذيب ٤/ ١٧٠.

(٤) أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغَرناطي الأندلسي (٦٢٧ ـ ٧٠٨هـ). قال أبو حيان: «كان أفصح عالم رأيته». له فهرسة جيدة. له ترجمة في: الإحاطة في أخبار غرناطة ١/ ١٨٨؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٨٤؛ برنامج ابن جابر الوادي آشي ص١٠٣؛ الدرر الكامنة ١/ ٨٤؛ درة الحجال ١/ ١١، وغيرها

(٥) زيادة من السِّير.

محمد بن حَوْطَ[(١)] الله. وألفَيْتُه في أصل القاضي أبي الفضل عِياض بن موسى اليَحْصُبِي المالكي من كتاب «الغُنْيَة»[(٢)] مشَدَّداً. وكذا وجدتُه في بعضها ما قيدتُه عن شيخنا أبي الحسن الغافقي[(٣)] شكلاً من غير تنصيص[(٤)].

٢ - وأبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر، المعروف بابن الأعرابي[(٥)].

٣ - وأبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي البصري[(٦)].

٤ - وأبو عيسى إسحاق بن موسى بن سعيد الرَّمْلِي، ورَّاق أبي داود[(٧)]. ولم تتشعَّب طرقُه كما اتَّفق في «الصحيحين».

إلا أن رِواية ابنِ الأعرابي يسقُط منها كتابُ «الفتن والملاحم»، و«الحروف والخاتم»، ونحو النصف من كتاب «اللباس». وفاتَه أيضاً من كتاب «الوضوء» و«الصلاة» و«النكاح» أوراقٌ كثيرةٌ.

---

(١) في الأصل: «حوطة الله»، وما أثبته من تذكرة الحفاظ. وهو: عبد الله بن سليمان بن داود بن عبد الرحمٰن بن سليمان بن عمر بن حَوْطِ الله الأنصاري الأندلسي (ت٦١٢هـ). التذكرة ٤/١٣٩٧.

(٢) وهو في المطبوع من الغنية ص١٠٨ بدون تشكيل.

(٣) علي بن محمد بن علي الغافقي (ت٦٤٩هـ). فهرس الفهارس ٢/٨٨٤ مع تعليق المحقق.

(٤) و«ابن داسة» روى عنه الخطابيُّ وغيره. قال الذهبي: وهو آخر من حدَّث بالسنن كاملاً. وروايته أكملُ الروايات كما قال السيوطي، توفي سنة (٣٤٦هـ). سير أعلام النبلاء ١٥/٥٣٨؛ العبر ٢/٧٤؛ شذرات الذهب ٢/٣٧٣؛ عون المعبود ٤/٥٤٧.

(٥) البصري الزاهد (٢٤٦ ـ ٣٤٠هـ). ترجمته في: طبقات الصوفية للسلمي ص٤٢٧؛ حلية الأولياء ١٠/٣٧٥؛ تذكرة الحفاظ ٣/٨٥٢؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٤٠٧؛ طبقات الأولياء ص٧٧؛ لسان الميزان ١/٣٠٨.

(٦) نسبة إلى «اللؤلؤ»؛ لأنه كان يبيعُه، توفي سنة (٣٣٣هـ). ترجمته في: الأنساب ١١/٢٣٣؛ تذكرة الحفاظ ٣/٨٤٥؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٣٠٧؛ الوافي بالوفيات ٢/٣٩؛ شذرات الذهب ٢/٣٣٤.

(٧) قال في غاية المقصود: روى عنه الحافظ أبو عمر أحمد بن دُحيم بن خليل، قال: ثنا أبو عيسى الرَّملي سنة سبع عشرة وثلاثمائة. والرَّملي ـ بفتح الراء وسكون الميم وكسر اللام ـ منسوب إلى الرملة، مدينة بفلسطين ومحلة بسرخس ١/٤٠.

ورواية ابن داسَةَ أكملُ الروايات[١].

وروايةُ الرَّمْلي تُقارِبُها[٢].

ورواية اللؤلؤي من أصحِّ الروايات؛ لأنها من آخر ما أملى أبو داود، وعليها مات[٣].

وقال الشاه عبد العزيز الدهلوي: رواية اللؤلؤي مشهورةٌ في المشرق. ورواية ابن داسَةَ مروجةٌ في المغرب. وأحدهما يُقارِبُ الآخرَ، وإنما الاختلافُ بينهما بالتقديم والتأخير، دون الزيادة والنقصان[٤]، بخلاف رواية ابن الأعرابي؛ فإن نقصانَها بَيِّنٌ بالنسبة إلى هاتين النسختين. انتهى[٥].

---

(١) قال الذهبي: والزيادات التي في رواية ابن داسة، حذفها أبو داود آخراً لأمر رآه في الإسناد. سير أعلام النبلاء ١٥/٣٠٧.

(٢) ولكن لم يذكرها المزيُّ في تحفة الأشراف.

(٣) قال الذهبي: قال أبو عمر الهاشمي: كان أبو علي اللؤلؤي قد قرأ كتاب السنن على أبي داود عشرين سنة، وكان يُدْعَى: ورّاقَ أبي داود، والوراقُ في لغة أهل البصرة: القارئ للناس. سير أعلام النبلاء ١٥/٣٠٧.

وقال العظيم آبادي: نسخة السنن من رواية اللؤلؤي هي المروجة في ديارنا الهندية، وبلاد الحجاز، وبلاد المشرق من العرب، بل أكثر البلاد، وهي المفهومة من السنن لأبي داود عند الإطلاق... حتى قال السيوطي: إن رواية اللؤلؤي من أصح الروايات. والله أعلم. عون المعبود ٤/٥٤٧.

(٤) قال العظيم آبادي: قوله رحمه الله تعالى: دون الزيادة والنقصان، فهو مسامحة وسهوٌ من العلّامة الدّهلوي ﷺ؛ لأن كثيراً من الروايات موجودة في رواية ابن داسة. وليس هو في رواية اللؤلؤي، كما نبّهت على ذلك من مواضعها من هذا الشرح. عون المعبود ٤/٥٤٧.

(٥) بستان المحدثين ص١٦٠؛ وعنه الحطة ص٣٨٩.

رواية ابن العبد: ومن روايات سنن أبي داود المعروفة: رواية «ابن العبد». وهو أبو الحسن علي بن الحسن بن العبد الأنصاري، المتوفَّى سنة (٣٢٨هـ). تاريخ بغداد ١١/ ٣٨٢ قال: سمعتُ كتابَ السنن عن أبي داود ستَّ مِرارٍ بَقِيَتْ من المرة السادسة بقيةٌ لم يتمّه بالبصرة سنة إحدى واثنتين وثلاث وأربع وخمس وسبعين ومائتين وفيها مات. مقدمة رسالة أبي داود إلى أهل مكة ص١٣.

وقال ابن حجر: في رواية أبي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وإن كانت روايتُه أشهرَ. النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٤٤١.

[من شروح سنن أبي داود]:

ولسنن أبي داود شروحٌ عديدةٌ؛ فمنها:

١ ـ «معالم السنن»[(١)] للإمام الخَطَّابي[(٢)].

ولخَّصه الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي، المتوفى سنة تسع وستين وسبعمائة. وسمَّاه «عُجالة العالم من كتاب المعالم»[(٣)].

٢ ـ ومنها: «شرح الإمام النووي»[(٤)] لكنه لم يتمّ[(٥)].

٣ ـ ومنها: «شرح الحافظ ابن القيِّم»[(٦)]. ذكر فيه أن الحافظ زكيَّ الدين المنذريَّ قد أحسن في اختصاره: فهذبته نحو ما هذَّب هو به الأصلَ،

= ورواية ابن العبد موجودة في أطراف المزي، ويذكر روايته أيضاً الحافظ ابن حجر في فتح الباري. عون المعبود ٤/ ٥٤٧.

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ الحطة ص٣٩١؛ غاية المقصود ١/ ٤١ وهو مطبوع ومعروف.

(٢) أبو سليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب البُستي الخطَّابي (ت٣٨٨هـ). سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٣.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ وعنه الحطة ص٣٩١، وسيأتي ذكر شرح آخر له مع اختلاف في تاريخ الوفاة. والله أعلم.

(٤) أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِّي النَّوَوي، نسبة إلى «نَوَى» من قرى حوران في الشام. (ت٦٧٦هـ). تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٠؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٥٤.

(٥) ترجمة النووي لعلاءِ الدين بن العطار (ت٧٢٤هـ) المطبوعة في أول مختصر طبقات الفقهاء للنووي ص١٧؛ غاية المقصود ١/ ٤٣؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٥. وجاء فيها نقلاً عن السخاوي: أنه وصل فيها إلى أثناء الوضوء سماها «الإيجاز». وسمعت أن زاهد عصره الشهاب ابن رسلان أودعها برُمَّتها في شرحه الذي كتبه على السنن وبنى عليها.

(٦) شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعي الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ). الدرر الكامنة ٣/ ٤٠٠؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٤٧؛ الرد الوافر ص٦٨.

ويعرف كتابه هذا باسم «تهذيب مختصر السنن». وهو مطبوع مع مختصر السنن للمنذري ومعالم السنن للخطابي.

وزدت عليه من الكلام على عِلَلٍ سكت عنها أو لم يُكْمِلْها، وتصحيح أحاديثه والكلام على متون مشكلةٍ لم يفتح معظمها، وبسط الكلام على مواضعَ لعلَّ الناظر لا يجدُها في كتاب سواه[١].

٤ ـ ومنها: «شرح[٢] سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن»[٣] شَرَحَ زَوَائدَه على الصحيحين في مجلدين.

٥ ـ ومنها: «شرح[٤] الشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرَّمْلي المَقْدِسي الشافعي»، المتوفى سنة أربع وأربعين وثمانمائة[٥].

٦ ـ ومنها: «شرح[٦] الشيخ قطب الدين» أبي بكر بن أحمد اليمني الشافعي، المتوفى سنة اثنتين وخمسين وسبعمائة[٧]، في أربع مجلدات كبار.

٧ ـ ومنها: «شرح[٨] الإمام ولي الدين» أبي زرعة أحمد ابن الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي، المتوفَّى سنة ست وعشرين وثمانمائة. وهو شرح مبسوط لم يؤلَّفْ مثلُه. كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، وكتب مجلداً فيه الصيامُ والحجُّ والجهادُ. ولو كَمُلَ لجاء في أكثَرَ من أربعين مجلداً.

---

(١) انظر: مقدمة تهذيب السنن ١/ ٩ والمنقول هنا فيه شيء من التصرف والاختصار، الحطة ص٣٩٣.

(٢) إنباء الغمر ٥/ ٤٣؛ الضوء اللامع ٦/ ١٠٢؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ الحطة ص٣٩١.

(٣) الأندلسي المصري (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ). الضوء اللامع ٦/ ١٠٠.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ الحطة ص٣٩٢؛ غاية المقصود ١/ ٤٧؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٦. وقال السخاوي: وهو في أحد عشر مجلداً، وربما استمدَّ فيه من شيخنا (يعني ابن حجر) ببعض الأسئلة.. إلخ. الضوء اللامع ١/ ٢٨٥؛ البدر الطالع ١/ ٥١.

(٥) المعروف بابن رَسْلان. طبقات المفسرين للداودي ١/ ٣٨؛ الأنس الجليل ٢/ ١٧٤.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ الحطة ص٣٩٢؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٥.

(٧) في الأصل والحطة: «اثنتين وخمسين وستمائة». وما أثبته من كشف الظنون وهو كذلك في الشذرات.
وهو أبو العتيق أبو بكر بن أحمد بن دمسين، مات في زبيد كما في شذرات الذهب ٦/ ١٧١.

(٨) الضوء اللامع ١/ ٣٤٣؛ طبقات الحفاظ ص٥٤٣؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ البدر الطالع ١/ ٧٤؛ الحطة ص٣٩٢؛ غاية المقصود ١/ ٤٥؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٧.

٨ ـ ومنها: «شرح[١] الحافظ علاءِ الدين مُغَلطَائي بن قَلِيج»، المتوفَّى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[٢]، ولم يُكمِلْه.

٩ ـ ومنها: «شرح[٣] الشيخ شهاب الدين أبي محمد أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي، من أصحاب المِزِّيِّ، المتوفَّى بالقدس سنة خمس وستين وسبعمائة. وسماه «انتحاء السنن واقتفاء السنن». أوله: الحمد لله الذي أرسل رسولَه بالهدى.. إلخ.

١٠ ـ ومنها: «شرح الحافظ شهاب بن رَسْلان»[٤] وهو شرح حافل، ينقل فيه عن شيخه الحافظِ ابنِ حجرٍ.

حكى صاحبُ غاية المقصود عن الشيخ العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليماني أنه رأى شرحَ ابن رَسْلَان في بعض بلاد العرب، وأنه في ثمانِ مجلداتٍ كِبارٍ[٥].

---

(١) الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٣؛ لحظ الألحاظ ص١٣٩؛ طبقات الحفاظ ٥٣٤؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٥؛ البدر الطالع ٢/ ٣١٣؛ الحطة ص٣٩٢؛ غاية المقصود ١/ ٤٦؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٥.

(٢) وفيات ابن رافع ٢/ ٢٤٣؛ شذرات الذهب ٦/ ١٩٧؛ البدر الطالع ٢/ ٣١٢.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٦؛ وعنه الحطة ص٣٩٤؛ غاية المقصود ١/ ٤٨: وقد تقدم قبل قليل أنه اختصر «معالم السنن» للخطابي، وذُكرت كنيتُه هناك «أبو محمود»، وتاريخ وفاته (٧٦٩هـ)، فلعلّه ظن أنهما اثنان، وقد نبّه الشيخ محمد منير الدمشقي على خطأ صاحب كشف الظنون ومن تَبِعَه على ذلك في ذِكْرِه مرتين، ثم قال: ولا أدري من أين تسرّب هذا الوهم، ولعلّ له شرحين أحدهما تلخيص الخطابي، وإن كان مستبعداً جداً؛ لأن شرح الخطابي مختصر جداً، فلا معنى لاختصاره. والثاني: شرح مطوَّلٌ، وفيه ما لا يخفى. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٥.

وله ترجمة في: معجم المؤلفين ٢/ ٦٢ ذكر فيها هذا الشرح، ولكن لقبه «جمال الدين، أبو محمود» (ت٧٦٥هـ).

وذكر محقق الحطة أن لهذا الشرح نسخةً في مكتبة لاله لي بتركيا.

(٤) تقدم ذكره قبل قليل برقم (٥).

(٥) غاية المقصود ١/ ٤٧؛ وتوجد له نسخ مخطوطة، ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٦.

١١ ـ ومنها: شرح العيني[١]، صاحب عمدة القارئ، شرح قطعة من السنن.

١٢ ـ ومنها: شرح[٢] الحافظ السيوطي. وسماه «مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود».

١٣ ـ ومنها: شرح أبي الحسن السِّندي [محمد][٣] بن عبد الهادي المدني، المتوفى سنة تسع وثلاثين ومائة وألف، وهو شرح لطيف بالقول، سماه «فتح الودود على سنن أبي داود»[٤].

---

(١) كشف الظنون ٢/١٠٠٦؛ غاية المقصود ١/٤٧؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٦؛ وتوجد له نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية. تاريخ التراث العربي ١/٢٣٦.
وهو: بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، المتوفى سنة (٨٥٥هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ١٠/١٣١؛ شذرات الذهب ٧/٢٨٦؛ البدر الطالع ٢/٢٩٤ وغيرها.

(٢) حسن المحاضرة ١/٣٤٠؛ كشف الظنون ٢/١٠٠٥؛ الحطة ص٣٩١؛ غاية المقصود ١/٤٦؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٧؛ وله نسخ مخطوطة ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/٢٣٦.

(٣) زيادة من مصادر ترجمته: سلك الدرر ٤/٨١؛ معجم المؤلفين ١٠/٢٦٢؛ وتاريخ وفاته عندهم (١١٣٨هـ).

(٤) الحطة ص٣٩٤؛ غاية المقصود ١/٤٧؛ وله نسخ مخطوطة عديدة ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/٢٣٦ ـ ٢٣٧.
كتب أخرى تتعلق بسنن أبي داود:
١٤ ـ «مختصر سنن أبي داود» للمنذري (ت٦٥٦هـ). وهو بالإضافة إلى الاختصار تعرض لتخريج الأحاديث وبيان بعض علله أيضاً. ينظر: تهذيب ابن القيم ١/٨؛ غاية المقصود ١/٤٤ وهو مطبوع ومعروف.
وذكر له سزكين شرحاً آخر سمّاه «العد المودود في حواشي سنن أبي داود» ١/٢٣٦.
١٥ ـ «شرح لعمر بن رسلان بن عمر البلقيني» (ت٨٠٥هـ). يوجد مخطوطاً في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، كما في تاريخ التراث ١/٢٣٦.
١٦ ـ «مختصر سنن أبي داود» لمحمد بن الحسن بن علي البلخي، عاش في القرن السابع الهجري. تاريخ التراث ١/٢٣٧.
١٧ ـ «درجات مرقاة الصعود» لعلي بن سليمان الدِّمَنْتِي البُجُمْعَوِي (ت١٣٠٦هـ). وهو مختصر لـ«مرقاة الصعود» للسيوطي. نموذج من الأعمال الخيرية، طبع بالقاهرة سنة ١٢٩٨هـ. تاريخ التراث العربي ١/٢٣٦.
١٨ ـ «التعليق المحمود على سنن أبي داود» للشيخ فخر الحسن الكنكوهي (ت١٣١٥هـ) =

....

= طبع في كانبور سنة ١٩٠٥هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٧.
١٩ ـ «غاية المقصود في شرح سنن أبي داود» للعلّامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي (١٢٧٣ ـ ١٣٢٩هـ).

وهو شرح مفصَّلٌ لسنن أبي داود، ألّفه المؤلف رحمه الله، ثم اختصر منه كتابه الشهير «عون المعبود». ولكن لم يُوجَدْ من الأصل سوى جزءٍ صغير، طُبع في ثلاثِ مجلدات، نشره «حديث آكادمي» فيصل آباد، باكستان، عام ١٤١٤هـ. ويشتمل على كتاب الطهارة وبِضْعَةَ أحاديث من أبواب الصلاة. قال الشيخ محمد منير الدمشقي: كلُّ من جاء بعده من شيوخ الهند وغيرهم، استمدوا من شرحه هذا. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٧.

٢٠ ـ «عون المعبود لحلِّ مشكلات سنن أبي داود» للعظيم آبادي نفسه، وهو مختصر من الشرح السابق «غاية المقصود»، وهو أشهر شروح سنن أبي داود المتداوَلَة في العصر الحاضر. قال الشيخ محمد منير الدمشقي: وطُبعت هذه الحاشية في الهند سنة ١٣٢٤هـ، وراجت رواجاً عظيماً، ونفِدت نُسَخُها حتى أصبحت نادرةَ الوجود؛ وذلك لأن ما طُبع من سنن أبي داود وشروحه وحواشيه غيرُ كافٍ لمطالع هذه السنن؛ لأنها مختصرةٌ وغير منقّحة. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٨.

وقال الشيخ محمد حامد الفقي: إنه أجْمَعُ شرح لسنن أبي داود، بل لعلّه أنفعُ شرح للأحاديث مطبوع، وأوسعُها إذا استثنينا فتح الباري. خاتمة تحقيق مختصر السنن للمنذري ٨/ ١٢٣.

وذكر أستاذنا علّامة المغرب الدكتور محمد تقي الدين الهلالي أنَّ أحدَ كبار أساتذته في جامعة الأزهر بمصرَ الشيخ الزنكلوني رأى هذا الكتاب، فأُعجِبَ به، ونصحه للذهاب إلى الهند وتعلُّم علم الحديث هناك. ومن لفظه: ورأيتُ كتابَ «عون المعبود شرح سنن أبي داود» أُلِّفَ وطُبع في الهند، فظهر لي أنه لا تزال بقيةٌ من علماء الحديث في الهند. علماء ومفكرون عرفتهم للأستاذ محمد المجذوب ١/ ١٨٦.

٢١ ـ «بذل المجهود في حل سنن أبي داود» للشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت١٣٤٦هـ). وهو مطبوع ومعروف. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٨.

٢٢ ـ «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» للشيخ محمود محمد خطّاب السبُكي (ت١٣٥٢هـ) في عشرة أجزاء، طُبعت بالقاهرة سنة ١٣٥١هـ، ولم يكْمِلْه. ثم أصدر ابنُه أمين محمود السبكي أربعةَ أجزاء بعنوان «فتح الملك المعبود»، طبعت بالقاهرة أيضاً بين ١٣٧٥ ـ ١٣٨٣هـ. ولم يكْمِلْه. وقد وصل هذا الشرح مع تكملتِه إلى الحديث (١٣١٢) من طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد، وهو آخر كتاب الطلاق.

وقد تحدَّثَ الشيخ محمد منير الدمشقي عن هذا الشرح، وبيَّن ما له وما عليه. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٩ ـ ٦٣٤.

٢٣ ـ «حاشية عون الودود» للشيخ محمد بن عبد الله البنجابي الهزاروي (ت١٣٦٦هـ). وقد =

[ترجمة الإمام أبي داود السجستاني](١):

....

= طبعت في لكنؤ سنة (١٣١٨هـ). نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٨؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٣٧؛ تاريخ الأدب العربي ٣/١٨٨.
ومما أُلِّف حول سنن أبي داود:
٢٤ ـ «المستخرج على سنن أبي داود»، لمحمد بن عبد الملك بن أيمن القُرطبي الحافظ (ت٣٢٠هـ). قد تقدم ذكرُه في المستخرجات. وذكره الشيخ محمد منير الدمشقي ضمن الشروح، وذكر أنه لم يعثر عليه. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٣.
٢٥ ـ «المستخرج على سنن أبي داود»، لأبي محمد قاسم بن أَصْبَغ القرطبي (٢٤٤ ـ ٣٤٠هـ). وقد تقدم ذكره في المستخرجات.
٢٦ ـ «تسمية شيوخ أبي داود»، لأبي علي الحسين بن محمد الجيَّاني الأندلسي (ت٤٩٨هـ). وقد طُبع مؤخراً في بيروت ١٤١٨هـ.
٢٧ ـ «مختصر سنن أبي داود»، لمحمد بن الحسن بن علي البلخي، من القرن السابع الهجري. تاريخ التراث العربي ١/٢٣٧.
٢٨ ـ «رحمة الودود على رجال سنن أبي داود»، للشيخ رفيع الدين بن بهادر علي الصِّدِّيقيِّ البهاري (١٢٦١ ـ ١٣٣٨هـ). جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهّرة ص١٣٩؛ وله ترجمة في نزهة الخواطر ٨/١٦٨.
٢٩ ـ «ترجمة سنن أبي داود إلى اللغة الأردية»، للشيخ وحيد الزمان بن مسيح الزمان اللُّكْنوي (ت١٣٣٨هـ)، طبع في لاهور سنة ١٨٨٢م. مقدمة غاية المقصود ١/٤٨؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٢٧؛ تاريخ الأدب العربي ٣/١٨٨.
٣٠ ـ «صحيح سنن أبي داود»، و«ضعيف سنن أبي داود»، للعلّامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني كَلَله (ت١٤٢٠هـ).
وقد حقّق أحاديثَه وقسّمها قسمين: صحيح سنن أبي داود، وضعيف سنن أبي داود مع اختصار السند. وقد صدرت لهما طبعاتٌ عدةٌ في وقت قصير.
٣١ ـ «القسم الرابع من سنن أبي داود» من أول كتاب الصيد حتى نهاية كتاب الأطعمة، تحقيق وتخريج وتعليق، في أربع مجلدات، وهي الرسالة التي نال بها كاتبُ هذه السطور الفقير إلى رحمة ربه القوي عبد العليم بن عبد العظيم البستوي شهادة الدكتوراة من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر في عام ١٤٠٩هـ.

(١) ينظر لترجمة الإمام أبي داود:
الجرح والتعديل ٤/١٠١؛ الثقات لابن حبان ٨/٢٨٢؛ مقدمة معالم السنن ١/١١/١٢٠؛ ذكر أخبار أصبهان ١/٣٣٤؛ تاريخ بغداد ٩/٥٥؛ الإكمال لابن ماكولا ٤/٥٥٠؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٧١؛ طبقات الحنابلة ٩/١٥٩؛ الأنساب للسمعاني ٧/٨٤؛ المعجم المشتمل ص١٣٢؛ المنتظم ١٢/٢٦٨؛ جامع الأصول ١/١٨٩؛ معجم البلدان =

[(١) وأما أبو داود؛ فهو سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شدَّاد بن عَمِرو بن عِمِران الأزدي السجستاني(٢)، الإمام الحافظ العَلَم، أحدُ حُفَّاظ الحديث وعِلَلِه، وفي الدرجة العليا من النُّسك والصَّلاح وعلم الفقه والورع والإتقان، أحدُ من رحل وطَوَّف البلاد، وجمع وصنَّف، وسمع بخراسانَ، والعراق، والجزيرة، والشام، والحجاز، ومصر.

ولد سنة اثنتين ومائتين.

وقدم بغداد مراراً، ثم نزل إلى البصرة وسكنها(٣).

وأخذ الحديث عن أحمدَ بن حنبل، ويحيى بن معين، وقتيبةَ بن سعيد، وعثمانَ بن أبي شيبة، وعبدِ الله بن مَسْلَمَةَ، ومُسَدَّدِ بن مُسَرْهَدٍ،

= ٣/ ١٩٠؛ التقييد لابن نقطة ٢/ ٤؛ اللباب في تهذيب الأنساب ١/ ٥٥٣؛ مقدمة مختصر السنن للمنذري ١/ ٧ ـ ٨؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢٢٤؛ وفيات الأعيان ٢/ ٤٠٤؛ تهذيب الكمال ١١/ ٣٥٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٩١؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٣؛ العبر ١/ ٣٩٦؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٣؛ الوافي بالوفيات ١٥/ ٣٥٣؛ مرآة الجنان ٢/ ١٨٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٣؛ البداية والنهاية ١١/ ٥٤؛ التقريب ص٤٠٤؛ التهذيب ٤/ ١٦٩؛ المقصد الأرشد ١/ ٤٠٦؛ طبقات الحفاظ ص٢٦١؛ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد ١/ ٢٥٦؛ الخلاصة للخزرجي ص١٥٠؛ طبقات المفسرين للداودي ١/ ٢٠٧؛ شذرات الذهب ٢/ ١٦٧.؛ بستان المحدثين ص١٦٠؛ التاج المكلل ص٥٣؛ الحطة ص٤٤٨؛ عون المعبود ٤/ ٥٤٥؛ غاية المقصود ١/ ٣٥؛ تهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٢٤٦.

ولأبي علي الجيَّاني كتاب «تسمية شيوخ أبي داود» مطبوع. وممَّن أفرد ترجمة لأبي داود: ابن بشكوال، وتقي الدين بن فهد الهاشمي المكي، وللسخاوي جزء في ختم سننه. الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦١.

(١) من هنا إلى آخر ترجمة أبي داود كُتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) هذا هو المشهور في نسبه، وفيه أقوالٌ أخرى يمكن الاطِّلاعُ عليها في تهذيب الكمال ١١/ ٣٥٥؛ وسير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٠٣.

(٣) وكان استقراره في البصرة بعد القضاء على فتنة الزّنج. وقد تمّ القضاء عليهم في سنة (٢٧٠هـ) كما بيّنت في مقدمتي لسؤالات الآجُرّيِّ أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ١/ ٢٦، وكان ذلك بناءً على رغبة الأمير أبي أحمد الموفق، ولي عهد الخلافة في ذلك الوقت، كما سيأتي.

وموسى بن إسماعيل، والحسن بن عمرو السَّدوسي، وعمرو بن مرزوق، وعبد الله بن محمد النُّفَيْلي، ومحمد بن بشار، وزهير بن حرب، وعُبيد الله بن عمر بن مَيْسَرَة، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن العلاء، وغير هؤلاء من أئمة الحديث مِمَّن لا يُحصى كَثْرَةً.

قال المنذري: قال أحمد بن محمد بن ياسين[1] الهروي: سُلَيمان بن الأشعث السِّجزي كان أحدَ حُفَّاظ الإسلام لحديث رسول الله ﷺ، وعلمه، وعِلَلِه، وسندِه، في أعلى درجة النُّسُك والعفاف والصلاح والورع، من فُرسان الحديث[2].

وقال أحمد بن محمد بن الليث: جاء سهل بن عبد الله التُّسْتَرِي[3] إلى أبي داود السجستاني، فقيل: يا أبا داود، هذا سهلُ بن عبد الله جاءكَ زائراً. قال: فرحَّب به وأجْلَسه. فقال له: سهلٌ: يا أبا داود، لي إليك حاجةٌ. قال: وما هي؟ قال: حتى تقولَ قد قضيتُها مع الإمكان. قال: قد قضيتُها مع الإمكان. قال: أخرِج إليَّ لسانك الذي حدثتَ به أحاديث رسول الله ﷺ، حتى أقبِّلَه. قال: فأخرج إليه لسانَه، فقبَّله[4]. انتهى. كذا في مقدمة «غاية المقصود حل سنن أبي داود»[5].

وقال الحافظ الذهبي في «التذكرة» في ترجمته:

---

(١) في الأصل: «ياسر» والتصويب من مختصر السنن للمنذري ٧/١ وغيره من المراجع. وهو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن ياسين الهروي الحدّاد (ت٣٣٤هـ)، له كتاب «تاريخ هراة». ولكنه في الرواية ليس بعمدةٍ، كما قال الذهبي. سير أعلام النبلاء ٣٣٩/١٥.

(٢) مختصر سنن أبي داود ٧/١؛ وينظر أيضاً لقول الهروي: تاريخ بغداد ٥٨/٩؛ مقدمة السلفي لمعالم السنن ١٥١/٨؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢٢٥/٢/١؛ تهذيب الكمال ٣٦٥/١١؛ سير أعلام النبلاء ٢١١/١٣؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢٩٥/٢؛ تهذيب التهذيب ١٧٢/٤؛ تهذيب تاريخ دمشق ٢٤٧/٦.

(٣) من كبار الصوفية (ت٢٨٣هـ)، وقيل: (٢٩٣هـ)؛ طبقات الصوفية ص٢٠٦.

(٤) ينظر أيضاً: مقدمة معالم السنن للسلفي ١٥٣/٨؛ التقييد ٩/٢؛ وفيات الأعيان ٤٠٤/٢؛ تهذيب الكمال ٣٦٦/١١؛ سير أعلام النبلاء ٢١٣/١٣؛ تهذيب التهذيب ١٧٢/٤.

(٥) غاية المقصود ٣٦/١.

حدَّث عنه الترمذي، والنسائي، وابنه أبو بكر بن أبي داود، وأبو عوانةَ، وأبو بشرٍ الدُّولابي، وعلي بن الحسن بن العبد، وأبو أسامة محمد بن عبد الملك، وأبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللُّؤلؤي، وأبو بكر بن داسة، وأبو سالم محمد بن سعيد الجُلُودي، وأبو عمرو أحمد بن علي، فهؤلاء السبعة روَوْا عنه سُنَنَه.

وحدَّث أيضاً عنه محمد بن يحيى الصُّولي، وأبو بكر النَّجَّاد، ومحمد بن أحمد بن يعقوب المَتُّوثِيُّ[1] وغيرهم.

وكتب عنه شيخُه أحمدُ بن حنبلٍ حديثَ العَتيرة[2]. وأراه كتابَه فاستحسنه.

وقال محمد بن إسحاق الصاغاني: أُلِينَ لأبي داودَ الحديثُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ. وكذلك إبراهيم الحربي[3].

انتهى ما في «التذكرة»[4].

---

(١) في الأصل: «المنقري». والتصويب من التذكرة وغيرها من المصادر.

(٢) هو: حديث أبي العُشَراء عن أبيه: «أن النبي ﷺ سُئِلَ عن العَتيرة فحسَّنها». وفي إسناده: «عبد الرحمٰن بن قيس». وقد كذَّبه ابنُ مهدي وأبو زُرعةَ، وقال البخاري: ذهب حديثُه. وهذا الحديث لم يُدْخِله أبو داود في سننه، إنما رواه خارجَ سُننه، وكتبه أحمدُ استغراباً له؛ لأنه ما كان سمعه من قبلُ.

ينظر للتفصيل: تاريخ بغداد ٩/٥٧؛ التقييد ٢/٧؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢١١؛ ميزان الاعتدال ٢/٥٨٣.

(٣) ورد هذا القول عن الصَّاغانيِّ، وإبراهيمَ الحربيِّ كليهما. وذكره السلفي من قول إبراهيم الحربيِّ. ثم قال: ورُوي مثلُ هذا القول عن محمد بن إسحاق الصاغاني فيه. وقد يقع الحافرُ على الحافرِ، ويوافق قول الأول قول الآخر، ثم رواه بإسناده عنهما. مقدمة السلفي في آخر معالم السنن ٨/١٤٢، ١٤٥.

وينظر أيضاً لقولهما أو أحدهما: معالم السنن ١/١٢؛ طبقات الحنابلة ١/١٦٢؛ التقييد ٢/١٠؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٢٢٧؛ تهذيب الكمال ١١/٣٦٥؛ التذكرة ٢/٥٩٢؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٢، ٢١٣؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٩٥؛ تهذيب التهذيب ٤/١٧٢.

(٤) مما أريد نقله هنا؛ وانظر: تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٢.

وقال في مقدمة «غاية المقصود»: قال أبو سليمان: وحدثَّني عبد الله بن محمد المِسْكِيّ[١] قال: حدثني أبو بكر بن جابر خادم أبي داود، قال: كنت معه ببغدادَ، فصلَّينا المغربَ، إذ قُرِع البابُ، ففتحته، فإذا خادم يقول: هذا الأمير أبو أحمد الموفَّق يستأذن، فدخلتُ إلى أبي داود، فأخبرتُه بمكانه، فأذن له فدخل وقعد، ثم أقبل عليه أبو داود، وقال: ما جاء بالأمير في مثل هذا الوقت؟ قال: خِلالٌ ثلاثٌ. قال: وما هي؟ قال: تنتقل إلى البصرة، فتتخذها وطناً لترحل إليك طلبةُ العلم من أقطار الأرض. قال: هذه واحدة، هات الثانية. قال: تروي لأولادي كتاب «السنن». قال: نعم. هات الثالثة. فقال: تُفرِدُ لهم للرواية، فإنَّ أولادَ الخلفاء لا يقعُدون مع العامّةِ. فقال: أما هذه، فلا سبيلَ إليها، فإنَّ الناس شريفَهم ووضيعَهم في العلم سواءٌ. قال ابن جابر: فكانوا يحضُرون بعد ذلك ويقعُدون، ويُضرَبُ بينهم وبين الناس سَتْرٌ، فيسمعون مع العامة. انتهى[٢].

وفي «الإكمال»: قال أبو بكر الخلّال: أبو داود هو الإمام المقدَّم في زمانه، رجلٌ لم يَسبِقْه إلى معرفته بتخريجِ العلوم وبصرِه بمواضعها[٣] أحدٌ في زمانه. انتهى[٤].

وقال ابن حبَّان: أبو داود أحدُ أئمة الدنيا فِقْهاً وعِلْماً وحِفْظاً ونُسُكاً ووَرَعاً وإتقاناً. انتهى[٥].

---

(١) في الأصل: «السبكي» وما أثبته من غاية المقصود ١/ ٣٧.
(٢) غاية المقصود ١/ ٣٧. وينظر أيضاً: معالم السنن ١/ ١٢؛ طبقات الحنابلة ١/ ٩٦٢؛ مقدمة السلفي ٨/ ١٤٦؛ التقييد ٢/ ١٠؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١٦؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٥.
(٣) في الأصل: «بمواضعه»، وما أثبته من تاريخ بغداد وغيره.
(٤) الإكمال للتبريزي.
وينظر أيضاً: تاريخ بغداد ٩/ ٥٧ وفيه زيادة؛ وعنه التقييد ٢/ ٦؛ تهذيب الكمال ١١/ ٣٦٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢١١؛ طبقات السبكي ٢/ ٢٩٥؛ تهذيب التهذيب ٤/ ١٧١؛ تهذيب تاريخ دمشق ٦/ ٢٤٤.
(٥) ثقات ابن حبان ٨/ ٢٨٢. وزاد: مِمَّن جمع وصنَّف، وذبَّ عن السُّنن، وقمع من خالفها =

وقال الحافظ موسى بن هارون(١): خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث والآخرةِ للجنَّة. وما رأيتُ أفضلَ منه(٢).

تُوفِّي في البصرة يوم الجمعة منتصف شوال سنة خمس وسبعين ومائتين، ودفن بها(٣).

و«السِّجِسْتَاني» بكسر السين المهملة والجيم وسكون السين الثانية منسوب إلى «سجستان»، الإقليم المعروف بين خُراسان وكِرمان. وقيل: هو منسوبٌ إلى «سجستان» أو «سجستانة» قرية بالبصرة. والأول أكثر وأشهر، ويقال في النِّسبة إلى «سجستان»: «سِجْزِيّ» أيضاً. وقد نُسِبَ أبو داودَ وغيرُه كذلك، وهو عجيبُ التغيير في النسب.

قاله المنذري وابن خَلّكان(٤).

وأخذ الحديث عنه ابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود. وكان من أكابر الحفاظ ببغداد، عالماً متَّفقاً عليه، إمامٌ ابنُ إمامٍ. وشارك أباه في شيوخِ بمصرَ والشامِ، وسمع ببغداد وخُراسان وأصبهانَ وشِيرازَ، وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة. واحتجَّ به مِمَّن صنَّف الصحيح، أبو علي الحافظ النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني(٥).

= وانتحل ضدها. وينظر: تهذيب الكمال ١١/٣٦٥؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٢؛ تهذيب ٤/١٧٢.

(١) أبو عمران البزاز، محدث العراق (٢١٤ ـ ٢٩٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/١١٦.

(٢) تهذيب الكمال ١١/٣٦٥؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢١٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/ ٢٩٥؛ التهذيب ٤/١٧٢؛ تهذيب تاريخ دمشق ٦/٢٤٤.

(٣) النص على يوم الجمعة منتصف شوال في وفيات الأعيان ٢/٤٠٥؛ وفي التذكرة والسِّير سادس عشر شوال سنة (٢٧٥هـ) بالبصرة، وفي تاريخ بغداد وغيره: لأربع عشرة بقيت من شوال.

(٤) مختصر السنن للمنذري ١/١١ ـ ١٢؛ وفيات الأعيان ٢/٤٠٥ مع بعض التصرف.

(٥) وفيات الأعيان ٢/٤٠٥؛ وينظر لترجمة أبي بكر بن أبي داود: تاريخ بغداد ٩/٤٦٦؛ التذكرة ٢/٧٦٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢٢١؛ الميزان ٢/٤٣٦؛ لسان الميزان ٣/٢٩٦ وغيرها.

وأخذ عنه[١] الحافظُ أبو عبد الرحمٰن النَّسائي صاحبُ السنن المشهورة، وعبد الرحمٰن النيسابوري، وأحمدُ بن محمد الخلَّال، وأبو عيسى الترمذي.

وروى عنه السننَ: ابن داسَةَ، واللؤلؤي، وابنُ الأعرابي، وأبو عيسى الرَّملي، وأبو الحسن علي ابنُ العَبْد، وروى عنه خَلْقٌ سواهم[٢].

روى عنه أحمد بن حنبل فَرْدَ حديثٍ. وكان أبو داود يفتخِرُ بذلك[٣].

وعرض كتابه السننَ على أحمدَ بن حنبل، فاستجاده واستحسَنَه.

وأنشد الإمامُ الحافظ أبو طاهرٍ السِّلَفِي في حقِّه:

لان الحديثُ وعِلْمُه بكمالِه لإمامِ أهليه أبي داودا
مِثْلُ الذي لانَ الحديدُ وسَبْكُه لنَبِيِّ أهلِ زمانِه داودا[٤]][٥]

---

(١) أي: عن أبي داود.

(٢) سبق ذكر روايات السنن في كلام المصنف.

(٣) كانت هذه الجملة في الأصل بعد «الرملي» مباشرة.

(٤) مقدمة معالم السنن ٨/ ١٤٥.

(٥) غاية المقصود ١/ ٣٧ ـ ٣٨. وما بين المعقوفين من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

[سنن النَّسَائي]

وأمَّا «سُنَن النَّسائي» المسمَّى بـ«المُجْتَبى»، أو «المجتنى». فقال السيد جمال الدين[(١)]: «صنف في أول الأمر كتاباً يقال له: «السنن الكبير للنَّسائي». وهو كتابٌ جليلٌ، لم يُكتب مثلُه في جمع طرق الحديث وبيان مخرجه، وبعدَه اختصره، وسماه ـ بـ «المجتنى» بالنون ـ. وسبب اختصاره أن أحداً من أمراء زمانه سأله أنَّ جميع أحاديث كتابك صحيحٌ؟ فقال في جوابه: لا. فأمره الأميرُ بتجريدِ الصِّحاح وكتابة صحيحٍ مجرَّد، فانتخب منه «المجتنى»، وكلُّ حديث تُكُلِّم في إسناده أسقطَه منه. فإذا أطلق المحدثون بقولهم: (رواه النسائي)، فمرادُهم هذا المختصر المسمى بالمجتنى، لا الكتاب الكبير. كذا في «المرقاة»[(٢)].

وقال[(٣)] ابن الأثير: وسأله بعضُ الأمراء عن كتابه «السنن الكبرى»: أكُلُّه صحيحٌ؟ فقال: لا. قال: فاكتب لنا الصحيحَ منه مجرَّداً. فصنع المجتبى من السُّنن. ولخَّص منها «الصغيرة»، وترك كلَّ حديث أورده في «الكبيرة»[(٤)] مِمَّا تُكُلِّم في إسناده بالتعليل. رواه ابن عساكر[(٥)]، وسماه

(١) جمال الدين عطاء الله بن محمود الشِّيرازي الدَّشتكي (ت٩٢٦هـ). تقدمت ترجمته في الفصل العاشر، وله شرح أو تعليق على مشكاة المصابيح، يُكثر الملّا علي القارئ النقلَ عنه.

(٢) المرقاة ١/ ٢٣.

(٣) انظر: الحطة ص٣٩٦.

(٤) في جامع الأصول «السنن» بدل «الكبيرة» ١/ ١٩٧.

(٥) لم أهتدِ إليه في تاريخ دمشق. . . ؛ جامع الأصول ١/ ١٩٧ وليس فيه قوله: «ولخص منها الصغيرة»، وليس فيه «رواه ابن عساكر». ولم أجد له ترجمةً في المطبوع من تاريخ دمشق لابن عساكر. والله أعلم.

وينظر أيضاً: زهر الربى للسيوطي ١/ ٥؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٦؛ الحطة ص٣٦٦. وذكر الذهبي نحوَ هذه القصة نقلاً عن ابن الأثير، ثم قال: هذا لم يصحَّ، بل المجتبي من =

«المجتنى» بالنون، أو بالباء الموحَّدة، والمعنى قريبٌ، والأشهر هو الأخير. وإذا أطلَقَ أهلُ الحديث على أنَّ النسائي روى حديثاً، فإنما يريدون «المجتبى»، لا «السننَ الكبرى»، وهي إحدى الكتب الستة[1].

قال الحافظ أبو علي[2]: للنسائي شرط في الرِّجال أشدُّ من شرطِ

= اختيار ابن السني. سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١؛ وكذلك عزا الذهبي انتخابَ السنن الصغرى إلى ابن السني في السِّير ١٤/ ١٣٣، ١٦/ ٢٥٦؛ وتذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٠؛ وتَبِعَه السبكي في طبقات الشافعية ٣/ ٣٩ ترجمة ابن السني؛ وابن ناصر الدين كما في الشذرات ٣/ ٤٨ ترجمة ابن السني أيضاً.
وذهب الأستاذ المحقق عبد الصمد شرف الدين ﷺ إلى أن القصة التي ذكرها ابن الأثير واقعةٌ مزعومةٌ ص١٩. وأن الإمام الذهبي قد وهِم في قوله: إن المجتبى من اختيار ابن السني؛ وأن السبب في ذلك أن الإمام الذهبي لم يطَّلع على السنن الكبرى للنسائي.
(قلت: وقد صرح الذهبي بذلك في السِّير ١٤/ ١٣٣) والصواب فيه أن السنن الصغرى والكبرى كلاهما من تأليف النسائي نفسه.
ويؤيد ذلك قولُ الحافظ ابن كثير: وقد جمع السننَ الكبير، وانتخب منه ما هو أقلُّ حجماً منه بمرات، وقد وقع لي سماعُهما. البداية والنهاية ١١/ ١٢٣. وما ذكر الحافظ ابن حجر عن محمد بن معاوية ابن الأحمر الراوي عن النسائي: ما معناه: قال النسائي: كتاب السنن كلُّه صحيح، وبعضُه معلول، إلا أنه لم يبيّن علّته، والمنتخبُ منه المسمَّى بالمجتبى صحيحٌ كلُّه. النكت على ابن الصلاح ١/ ٤٨٤.
وعقد الشيخ عبد الصمد شرف الدين مقارنةً بين الكبرى والصغرى في كتاب الطهارة فقط فوجد أنَّ في كلِّ واحدٍ منهما أبوابٌ وأحاديثُ ليست في الثانية؛ ففي الصغرى مثلاً (١١٢) حديثاً لا توجد في الكبرى، وكذلك فيها (٩١) باباً لا يوجد في الكبرى. وهذا يدلُّ على أنهما من تأليف الإمام النسائي نفسه؛ إذ لو كان من ابنِ السُّنِّي لَمَا زاد شيئاً في الصغرى. وانظر: السنن الكبرى بتحقيق الشيخ عبد الصمد شرف الدين، الجزء الأول، المنشور سنة ١٣٩١هـ. وتعليقاتي على سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٤٥.
أما القول بأن كلَّ ما في السنن الصغرى فهو صحيح، فهذا فيه نظرٌ؛ لوجود بعض الأحاديث الضعيفة فيها، وإن كانت نسبتُها أقلَّ من غيرها من السنن الأربعة. وقد جمعها الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ في كتابه «ضعيف سنن النسائي» وهو مطبوع. وسيذكر المصنف قول الحافظ ابن كثير في هذا الشأن بعد قليل.

(١) جامع الأصول ١/ ١٩٧ إلى قوله: بالتعليل. سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١ باختصار. وينظر أيضاً: كشف الظنون ٢/ ١٠٠٦؛ الحطة ص٣٩٦.

(٢) كذا في كشف الظنون ٢/ ١٠٠٦؛ والحطة ص٣٩٦. ويبدو أن المؤلف ﷺ أخذه من الأخير، وهو الحافظ أبو علي الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري (٢٧٧ ـ ٣٤٩هـ) =

مسلم. وكذلك الحاكم والخطيب كانا يقولان: إنه صحيحٌ، وإن له شرطاً في الرِّجال أشدَّ من شرط مسلم، لكن قولهم غير مُسَلَّم(١).

قال البقاعي في «شرح الألفية» عن ابن كثير: إنَّ في النسائي رجالاً مجهولين؛ إمَّا عيناً أو حالاً، وفيهم المجروحُ، وفيه أحاديثُ ضعيفةٌ ومُعَلَّلَة ومنكَرة(٢).

= أحد الرواة عن النسائي. تهذيب الكمال ١/ ٣٣٠ ترجمة النسائي. ومن شيوخ الحاكم. السِّير ١٦/ ٥٢ ترجمة أبي علي النيسابوري و١٦/ ٥١ ترجمة الحاكم.
ولكن هذا القول: «للنسائي شرط في الرجال أشدُّ من شرط مسلم». ورد في المصادر الأخرى معزوّاً إلى أبي القاسم سعد بن علي الزَّنْجَاني المكي (ت٤٧١هـ)، وهو مترجم في السِّير ١٨/ ٣٨٥. فقد قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: سألت الإمامَ أبا القاسم سعدَ بن علي الزَّنْجَاني بمكة عن حال رجلٍ من الرواة، فوثَّقه. فقلت: إن أبا عبد الرحمٰن النسائي ضعَّفه. فقال: يا بني، إن لأبي عبد الرحمٰن في الرِّجال شرطاً أشدُّ من شرط البخاري ومسلم. شروط الأئمة الستة ص٢١. وعن ابن طاهر ورد في طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ تهذيب الكمال ١/ ١٧٢ المقدمة؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٥؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١؛ طبقات السبكي ٣/ ١٦؛ النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر ١/ ٤٨٣. وقال الذهبي: صدق، فإنه ليَّن جماعةً من رجال صحيحي البخاري ومسلم. السِّير. وذكر ابن حجر جزءاً معروفاً للبرقاني قال فيه: هذه أسماء رجال تكلَّم فيهم النسائيُّ مِمَّن أخرج له الشيخان في صحيحيهما، سألت عنهم أبا الحسن الدارقطني، فدوّن كلامَه في ذلك. النكت ١/ ٤٨٣. ولم أرَ هذا الكلام في سؤالات البرقاني للدارقطني، المطبوع، فقد يكون هذا جزءاً آخرَ. والله أعلم.

(١) كذا ذكره السيد صديق حسن خان في الحطة ص٣٩٦، وهو مأخوذ من كلام ابن كثير في اختصار علوم الحديث ص٣١.

(٢) المصدر السابق وزاد: كما نبهنا عليه في الأحكام الكبير. ص٣١.
أما إطلاق لفظ «الصحيح» على السنن الصغرى للنسائي، فقد ورد عن عدد من الأئمة؛ مثل: أبي علي النيسابوري (ت٣٤٩هـ). النكت لابن حجر ١/ ٤٨١؛ وابن السكن (ت٣٥٣هـ). اختصار علوم الحديث ص٣١؛ ومحمد بن معاوية بن الأحمر (ت٣٥٨هـ). النكت لابن حجر ١/ ٤٨٤؛ وابن عدي (ت٣٦٥هـ). النكت ١/ ٤٨١؛ والدارقطني (ت٣٨٥هـ)؛ التقييد ١/ ١٥٢؛ وابن منده (ت٣٩٥هـ). مقدمة السِّلَفي لمعالم السنن ٨/ ١٥١؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٥؛ زهر الربى ١/ ٥؛ والحاكم (ت٤٠٥هـ). علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٦؛ النكت لابن حجر ١/ ٤٨٢؛ وعبد الغني بن سعيد (ت٤٠٩هـ). النكت ١/ ٤٨١؛ وأبي يعلى الخليلي (ت٤٤٦هـ). نكت ابن حجر ١/ ٤٨١؛ زهر الربى ١/ ٥. والخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). مقدمة ابن الصلاح ص٣٦؛ فتح المغيث ١/ ١٠٠؛ =

وقال الشوكاني(١): وله مصنفات كثيرة في الحديث والعِلَل؛ منها: «السنن»، وهي أقلُّ السنن الأربع بعد الصحيح حديثاً ضعيفاً، قال الذهبي والتاج السبكيُّ: إن النسائي أحفظُ من مسلمٍ صاحبِ الصحيح(٢).

[من شروح سنن النسائي]:

وذكر في «كشف الظنون» من شروحه:

١ ـ شَرَحَ الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي زوائدَه على الأربعة ـ أعني: الصحيحين وأبي داود والترمذي ـ في مجلد(٣). وتوفي سنة أربع وثمانمائة.

٢ ـ وعلى السنن «تعليقة» لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة(٤).

= والسِّلفي (ت٥٧٦هـ). مقدمته على معالم السنن ٨/١٤١، ١٤٦.
قال ابن الصلاح: وهذا تساهل؛ لأن فيها ما صرَّحوا بكونه ضعيفاً أو منكراً، ونحو ذلك من أوصاف الضعيف. علوم الحديث ص٣٧.
وقال النووي بعد ذكر قول السِّلفي: مراد السِّلفي أن معظم الكتب الثلاثة سوى الصحيحين محتج به. والله أعلم. الإرشاد ١/١٤٣؛ وعنه فتح المغيث ١/١٠١؛ زهر الربى ١/٥. وذكر الزركشي وابن حجر وغيرهما أن هذا من باب التغليب، كما سبق ذكره في أول هذا الفصل، فيمكن الرجوع إليه.
وقد حقّق الشيخ الألبانيُّ ؒ السنن الأربعة؛ ومنها السنن الصغرى للنسائي، فكان الضعيفُ منها (٤٤٧) حديثاً فقط.

(١) نيل الأوطار ١/٢١.

(٢) ولفظ الذهبي في السِّير: ولم يكن أحدٌ في رأس الثلاثمائة أحفظَ من النسائي. وهو أحذَقُ بالحديث وعِلَله ورجِاله من مسلم ومن أبي داود ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاري وأبي زُرعةَ. سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.
وقال السبكي: سمعت شيخَنا أبا عبد الله الذهبي الحافظ وسألته: أيُّهما أحفظ: مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح أو النسائي؟ فقال: النسائي. ثم ذكرت ذلك للشيخ الإمام الوالد تغمّده الله برحمته، فوافق عليه. طبقات الشافعية ٣/١٦.

(٣) إنباء الغمر ٥/٤٣ ـ ٤٤؛ الضوء اللامع ٦/١٠٢؛ كشف الظنون ٢/١٠٠٦؛ الحطة ص٣٩٧.

(٤) كشف الظنون ٢/١٠٠٦؛ الحطة ص٣٩٧؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٦٧؛ نموذج =

٣ ـ وللشيخ أبي الحسن السِّندي أيضاً «تعليقة» بالقول، لكنها أبسطُ من تعليقة السيوطي بالقول[1].

= من الأعمال الخيرية ص٦٤٠. وهو مطبوع على حاشية سنن النسائي، ومتداول، وكذلك ضمن التعليقات السلفية على سنن النسائي للشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني.
ومنه مختصر يسمى «عرف زهر الرُّبى» لعلي بن سليمان الدِّمنتي البُجُمْعَوي (ت١٣٠٦هـ). وطبع بالقاهرة سنة ١٢٩٩هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٦٣؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٠.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٠٠٧؛ الحطة ص٣٩٧؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٠؛ التعليقات السلفية على سنن النسائي ١/ ١٩؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٦٧. وقد تقدمت ترجمته.
شروح أخرى لسنن النسائي:
٤ ـ «الإمعان في شرح سنن النسائي أبي عبد الرحمٰن» لعلي بن عبد الله بن خلف الأنصاري الأندلسي، المعروف بابن النعمة (ت٥٦٧هـ). قال الضَّبِّي: شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحاً لم يتقدَّمه أحد، وقفتُ عليه ببلنسية.. إلخ. بغية الملتمس ص٤٢٤. وقال ابن الأبَّار: وشرحه لمصنَّف النسائي مِمَّا يدلُّ على مكانه في العلم. المعجم ص٢٩٨. وقال الذهبي نقلاً عن ابن الأبار: بلغ فيه الغايةَ من الاحتفال والإكثار. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٨٥.
وينظر أيضاً: طبقات المفسرين للسيوطي ص٧٩؛ زهر الرُّبى ١/ ١٢؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٣٩.
٥ ـ «الحواشي الجديدة على سنن النسائي» للشيخ أبي عبد الرحمٰن محمد الفَنْجَابي (ت١٣١٥هـ). وقد وصل فيها إلى ثلثي الكتاب تقريباً، ثم أكملها الشيخُ أبو يحيى محمد بن كفاية الله الشاهجهانفوري (ت١٣٣٨هـ)، ولهما ترجمة في مقدمة التعليقات السلفية ١/ ٢٣، ٢٥. وهذه الحواشي داخلة في التعليقات السلفية.
٦ ـ «تعليقة لطيفة على المجتبى» للشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمني ثم البوفالي (١٢٤٥ ـ ١٣٢٧هـ). تقدمت ترجمته. وهذه التعليقة أيضاً داخلةٌ ضمن التعليقات السلفية على سنن النسائي للشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني.
٧ ـ «التعليقات السلفية على سنن النسائي» لأبي الطيب الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني، ولد (١٩٠٩م) أو (١٩١٠م) في بهوجيان بالهند، وتوفي سنة (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٧م) في لاهور بباكستان، له ترجمة في أول الكتاب المذكور.
وهي تعليقات جامعة ومفيدة جداً، استقاها المؤلف ﷺ من تعليقات السيوطي والسندي والفنجابي والأنصاري اليماني، بالإضافة إلى الشروح والمصادر الحديثية الأخرى. وقد طُبع الكتاب قديماً طبعةً حجرية، ثم طبع حديثاً طبعة جيدة في خمس مجلدات بتخريج وتعليق الأخوين الشيخ أبي الأشبال أحمد شاغف، والشيخ أحمد مجتبى السلفي، =

[ترجمة الإمام النسائي][1]:

وأما النَّسَائي مصنف هذا الكتاب؛ فهو:

= مع تقديم بقلم فضيلة الشيخ صالح اللحيدان حفظه الله رئيس مجلس القضاء الأعلى بالمملكة العربية السعودية، نشرته المكتبة السلفية في لاهور، سنة ١٤٢٢هـ.
٨ ـ «روض الرُّبَى عن ترجمة المجتبى» للشيخ وحيد الزمان اللكنوي سنة ١٣٣٨هـ. وهي ترجمة للسنن باللغة الأردية، طبعت في لاهور سنة ١٨٨٦م. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٦٩.
ومن مختصرات سنن النسائي:
٩ ـ «انتخاب السِّلفي من سنن النسائي». قال الذهبي: وقع لنا جزءٌ كبير، انتخبه السِّلَفي من السنن، سمعناه من الشيخ أبي المعالي ابن المنجا التنوخي. سير أعلام النبلاء ١٣/ ١٣٤.
١٠ ـ كتاب «الرباعيات من كتاب السنن المأثورة». تُوجد منه نسخة في تشستربيتي؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٦٩.
١١ ـ «صحيح سنن النسائي باختصار السند» و«ضعيف سنن النسائي» وقد قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله بتحقيق السنن الصغرى للنسائي. وهو مطبوع في قسمين: قسم خاص للصحيح، وقد نشره مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، ١٤٠٩هـ، والقسم الثاني باسم «ضعيف سنن النسائي» نشره المكتب الإسلامي في بيروت، ١٤١١هـ، ثم صدرت لكل منهما طبعات أخرى.

(١) ينظر لترجمة الإمام النسائي:
الكامل لابن عدي ١/ ١٤٦؛ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زَبْر ٢/ ٦٣٣؛ معرفة علوم الحديث للحاكم ص٨٢؛ سؤالات السهمي للدارقطني ص١٣٣؛ الإرشاد للخليلي ١/ ٤٣٥؛ الأنساب ١٣/ ٨٤؛ فهرسة ابن خير ص١١٠، ١١٧؛ المنتظم لابن الجوزي ١٣/ ١٥٥؛ جامع الأصول ١/ ١٩٥؛ التدوين في أخبار قزوين ٢/ ٩٧؛ معجم البلدان ٥/ ٣٨٢؛ التقييد لابن نقطة ١/ ١٥٠؛ الكامل لابن الأثير ٨/ ٩٦؛ اللباب ٣/ ٣٠٨؛ وفيات الأعيان ١/ ٧٧؛ تهذيب الكمال ١/ ١٧٢، ٣٢٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤١٨؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٨٥؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٥؛ العبر ١/ ٤٤٤؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٧؛ الوافي بالوفيات ٦/ ٤١٦؛ مرآة الجنان ٢/ ٢٤٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ١٤؛ طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٤٨٠؛ البداية والنهاية ١١/ ١٢٣؛ العقد الثمين ٣/ ٤٥؛ غاية النهاية ١/ ٦١؛ توضيح المشتبه ٥/ ١٧؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ٨٨؛ تقريب التهذيب ص٩١؛ تهذيب التهذيب ١/ ٣٦؛ النجوم الزاهرة ٣/ ١٨٨؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٤٩؛ طبقات الحفاظ ص٣٠٣؛ الخلاصة ص٧؛ شذرات الذهب ٢/ ٢٣٩؛ الحطة ص٤٥٦؛ التاج المكلل ص٣٠؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٣٦؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٣٩.
ولابن بشكوال كتاب «أخبار النسائي» ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٣/ ١٢٦١ وللسخاوي جزء يتعلق بختم كتابه. المصدر السابق. وسمّاه «بغية الراغب المتمني =

أحمد بن شعيب بن علي بن سِنان بن بحر بن دينار، أبو عبد الرحمٰن النسائي، القاضي الحافظ.

سمع من خلايقَ لا يُحْصَوْنَ. وروى القراءةَ عن أحمد بن نصر النيسابوري وأبي شعيب السُّوسِيّ.

[رواة السنن عن النسائي]:

وعنه، ابنه عبد الكريم(١).

وأبو بكر أحمد بن محمد بن إسحاق، ابن السُّنِّي(٢).

وأبو علي الحسن بن الخضر الأسْيُوطي(٣).

والحسن بن رشيق العسكري(٤).

وأبو القاسم حمزة بن محمد بن علي الكِناني الحافظ(٥).

وأبو الحسن محمد بن عبد الله بن زكريا بن حَيُّويَه(٦).

ومحمد بن معاوية بن الأحمر(٧).

ومحمد بن قاسم الأندلسي(٨).

= في ختم سنن النسائي رواية ابن السني» مطبوع. مؤلفات السخاوي ص٥٣، ٥٤؛ وكتاب آخر اسمه «القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر» مطبوع أيضاً.

(١) النسائي المصري (٢٧٧ ـ ٣٤٤هـ). الأنساب ١٣/ ٨٨.

(٢) الدِّينَوَري، ولد في حدود (٢٨٠هـ)، وتوفي (٣٦٤هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٥٥، وهو راوي المجتبى عن النسائي.

(٣) يروى عن النسائي سننه، مات في (٣٦١هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٥.

(٤) المصري، منسوب إلى عسكر مصر (٢٨٣ ـ ٣٧٠هـ). المصدر السابق ١٦/ ٢٨٠.

(٥) المصري، صاحب مجلس البطاقة (٢٧٥ ـ ٣٥٧هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/ ١٧٩.

(٦) النيسابوري ثم المصري (٢٧٣ ـ ٣٣٦هـ). المصدر السابق ١٦/ ١٦٠.

(٧) الأندلسي القرطبي (ت٣٥٨هـ). وهو الذي حمل السنن الكبرى معه، وسمع الناس منه. المصدر السابق ١٦/ ٦٨.

(٨) محمد بن القاسم بن محمد بن سيار القرطبي. تهذيب الكمال ١/ ٣٣٢.

وعلي بن أبي جعفر الطَّحَاوِي[1].

وأبو بكر أحمد بن محمد بن المهندس[2].

وهؤلاء رواة كتاب «السنن» عنه[3].

وأبو بِشْرٍ الدَّولابي، وهو من أقرانه، وأبو عَوانةَ في صحيحه، وأبو جعفرٍ الطَّحاوي، وأبو بكر بن الحَدَّاد الفقيه، وأبو جعفر العُقَيْلِي، وأبو علي بن هارون، وأبو علي النيسابوري الحافظ.

وأُمَمٌ لا يُحْصَوْن.

قال ابن عدي: سمعت منصوراً الفقيه وأحمدَ بن محمد بن سلامة الطَّحَاوي يقولان: أبو عبد الرحمٰن إمامٌ من أئمة المسلمين[4].

وقال محمد بن سعد الباوَرْدِي: ذكرتُ النسائيَّ لقاسمِ المُطَرِّز، فقال: هو إمامٌ، أو يستحقُّ أن يكون إماماً[5].

وقال أبو علي النَّيْسَابُوري: سألت النسائي ـ وكان من أئمة المسلمين ـ ما تقول في بقيَّة[6]؟

وقال في موضعٍ آخرَ: أنا النسائيُّ الإمامُ في الحديث بلا مُدافَعَة[7].

وقال في موضعٍ آخرَ: رأيتُ من أئمة الحديث أربعة في وطني

---

(١) أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (ت٣٥١هـ). الأنساب ٩/٥٤؛ الجواهر المضيئة ٢/٥٤١.

(٢) هكذا ذكره في تهذيب التهذيب ١/٣٧. وقال الذهبي: أخطأ من قال: إنه سمع من النسائي (ت٣٨٥هـ). سير أعلام النبلاء ١٦/٤٦٢.

(٣) تهذيب التهذيب ١/٣٧.

(٤) الكامل لابن عدي ١/١٤٦؛ التقييد ١/١٥١؛ تهذيب الكمال ١/٣٣٣؛ طبقات السبكي ٣/١٥.

(٥) الكامل ١/١٤٦؛ التقييد ١/١٥٢؛ تهذيب الكمال ١/٣٣٣ وزاد، أو كما قال.

(٦) في الأصل تبعاً للتهذيب: «نقيه»، والتصويب من تهذيب الكمال.

(٧) تهذيب الكمال ١/٣٣٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٢٠؛ سير أعلام النبلاء ١٤/١٣١؛ التذكرة ٢/٦٩٩؛ طبقات السبكي ٣/١٥.

وأسفاري، اثنان بنيسابور: محمد بن إسحاق وإبراهيم بن أبي طالب، والنسائي بمصر، وعبدان بالأهواز[(١)].

وقال مأمونٌ المصري[(٢)]: خرجنا إلى طرسوس، فاجتمع من الحُفَّاظ عبد الله بن أحمد، ومُرَبَّع[(٣)]، وأبو الآذان[(٤)]، وكِيْلَجَة[(٥)] وغيرهم، فكتبوا كلهم بانتخاب النسائي[(٦)].

وقال أبو الحسين بن المُظَفَّر[(٧)]: سمعت مشايخَنا بمصر يعترفون لأبي عبد الرحمٰن النسائي بالتقدُّم والإمامة، ويصفون من اجتهاده في العبادة بالليل والنهار، ومواظبته على الحج والجهاد. وإقامته السنن المأثورة، واحترازه عن مجالس السلطان. وأن ذلك لم يزل دأبَه إلى أن استشهد[(٨)].

وقال الحاكم: سمعتُ عليَّ بن عمر الحافظ[(٩)] غيرَ مرةٍ يقول: أبو عبد الرحمٰن مقدَّم على كلِّ من يُذكَرُ بهذا العلم من أهل عصره[(١٠)].

---

(١) التقييد ١/ ١٥١ بنحوه؛ تهذيب الكمال ١/ ٣٣٣.

(٢) في حاشية تهذيب الكمال من قول مؤلفه: «هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن داود». يروى عن محمد بن مجاهد بن هشام السدوسي. كشف النقاب لابن الجوزي ٢/ ٣٩٠؛ وفي نزهة الألباب «المُقرئ» بدل «المصري» ٢/ ١٤٧.

(٣) محمد بن إبراهيم بن بَسَّام الأنماطي الحافظ البغدادي. نزهة الألباب ٢/ ١٦٧. وله ترجمة في: تاريخ بغداد ١/ ٣٨٨، ثقة، مات (٢٥٦هـ). التقريب ص٨٢١؛ توضيح المشتبه ٨/ ١١٨.

(٤) عمر بن إبراهيم البغدادي، ثقة حافظ، مات (٢٩٠هـ)، وقيل: قبل ذلك، روى عنه النسائي في سننه. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٨١؛ التقريب ص٧١٣.

(٥) محمد بن صالح بن عبد الرحمٰن، أبو بكر البغدادي، ثقة حافظ، مات (٢٧١هـ). التقريب ص٨٥٤.

(٦) معرفة علوم الحديث ص٨٢؛ التقييد ١/ ١٥٣؛ تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٠.

(٧) أبو الحسين محمد بن مُظَفَّر البغدادي (٢٨٦ ـ ٣٧٩هـ) من شيوخ الدارقطني. السِّير ١٦/ ٤١٨.

(٨) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤ بأتمّ مما هنا؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٠٠؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١؛ طبقات السبكي ٣/ ١٦.

(٩) الدارقطني.

(١٠) معرفة علوم الحديث ص٨٣؛ المنتظم ١٣/ ١٥٦؛ التقييد ١/ ١٥٠؛ تهذيب الكمال ١/ ٣٣٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣١.

وقال مرة: سمعتُ عليَّ بن عمر يقول: النسائي أفقهُ مشايخِ مصرَ في عصره، وأعرفُهم بالصحيح والسقيم، وأعلمُ بالرجال، فلمَّا بلغَ هذا المبلغَ حسدوه، فخرج إلى الرَّملة، فسُئل عن فضائلِ معاويةَ، فأمسك عنه، فضربوه في الجامع. فقال: أخرجوني إلى مكةَ، فأخرجوه وهو عليلٌ، وتوفي[١] مقتولاً شهيداً[٢].

وقال الدَّارقطني أيضاً: سمعتُ أبا طالبٍ الحافظَ يقول: من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمٰن، كان عنده حديثُ ابنِ لهيعةَ ترجمةً ترجمةً. فما حَدَّث بها، وكان لا يرى أن يحدِّثَ بحديث ابن لهيعة[٣].

وقال الدارقطنيُّ: كان أبو بكر بن الحَدَّاد الفقيهُ[٤] كثيرَ الحديث، ولم يحدِّث عن أحدٍ غيرِ أبي عبد الرحمٰن النسائي فقط، وقال رضيتُ به حجةً بيني وبين الله تعالى[٥].

وقال أبو بكر المأموني[٦]: سألته عن تصنيفه كتاب «الخصائص». فقال: دخلت دمشقَ، والمنحرفُ بها عن عليٍّ كثيرٌ، وصنَّف[٧] كتاب «الخصائص» رجاءَ أن يهديَهم اللهُ، ثم صنَّف بعد ذلك كتاب «فضائل الصحابة». وقرأها[٨] على الناس. وقيل له وأنا حاضر: ألا تُخرِجُ فضائلَ معاويةَ؟ فقال: أيُّ شيءٍ أُخرج؟ «اللهم لا تُشبِعْ بطْنَه»؟[٩]

---

(١) كذا في التهذيب. وفي تهذيب الكمال: «توفي بها». وسيأتي الكلام عن موضع وفاته فيما بعد.
(٢) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ التذكرة ٢/ ٧٠٠؛ السِّير ١٤/ ١٣٢.
(٣) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ السِّير ١٤/ ١٣١.
(٤) أبو بكر محمد بن أحمد الكناني المصري (٢٦٤ ـ ٣٤٥هـ) صاحب كتاب «الفروع» وغيره في مذهب الشافعية. مترجَم في سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٤٥.
(٥) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٥؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٢، ١٥/ ٤٤٧؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ التذكرة ٢/ ٧٠٠؛ طبقات الشافعية ٣/ ٨٠.
(٦) في تهذيب الكمال: «أبو بكر محمد بن موسى بن يعقوب بن المأمون الهاشمي» ١/ ٣٣٥.
(٧) في تهذيب الكمال: «صنفت».
(٨) أي فضائل الصحابة.
(٩) يشير إلى حديث أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس، وفيه: أن رسول الله ﷺ قال: «اذهب وأدعُ لي معاوية». قال: فجئت. فقلت: هو يأكل. قال: ثم قال لي: «اذهب فادع لي =

وسكت السائل[(١)].

وقال النسائي: يشبه أن يكون مولدي في سنة (٢١٥هـ) (خمس عشرة ومئتين)؛ لأن رحلتي الأولى إلى قتيبةَ كانت في سنة (٣٠)[(٢)] (سنة ثلاثين ومائتين)، أقمتُ عنده سنة وشهرين[(٣)].

وقال ابن يونس: قدم مصرَ قديماً، وكتب بها وكُتِبَ عنه، وكان إماماً في الحديث، ثقةً ثبتاً حافظاً. وكان خروجُه من مصرَ في ذي القعدة سنة (٣٠٢هـ)، وتوفي بفلسطينَ يوم الاثنين لثلاث عشرة خلت من صفر سنة (٣٠٣هـ)[(٤)].

= معاوية». قال: فجئت فقلت: هو يأكل. فقال «لا أشبَعَ اللهُ بطنَه». مسلم (٢٦٠٤). قال الذهبي: لعلّ هذه منقبَةُ معاوية لقول النبي ﷺ: «اللهمَّ من لعنتُهُ أو شتمتُهُ، فاجعل ذلك له زكاةً ورحمةً». التذكرة ٢/ ١٩٩.

(١) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٨ بأتمَّ مما هنا. تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٩٨؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٩؛ طبقات السبكي ٣/ ١٥.

(٢) وقع في التهذيب هنا (٣٥) كذا رقماً. والتصويب من المصادر الأخرى، وما بين القوسين من تهذيب الكمال للإيضاح.
وقد كتب هنا في حاشية الأصل: «قال الذهبي في ترجمة النسائي: رحل إلى قُتيبةَ وله خمسَ عشرَة سنة، سنة ثلاثين، فقال: أقمت عنده سنة وشهرين». وهو في التذكرة ٢/ ٦٩٨.

(٣) تهذيب الكمال ١/ ٣٣٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤١٩؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٢٥.

(٤) تهذيب الكمال / ٣٤٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ التذكرة ٢/ ٧٠١؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٣.
وكذا قال الطحاوي أيضاً: تهذيب الكمال ١/ ٢٤٠. وهذا هو الراجح في تاريخ ومكان وفاته. وقد رجّحه الذهبي. السِّير ١٤/ ١٣٣. ولذلك لم يذكر ابن حجر القولَ الثاني.
وهو قول الدارقطني: إنه خرج حاجاً، فامتُحن بدمشقَ، وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكةَ، فحُمِلَ وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة، وكانت وفاتُه في شعبان سنة (٣٠٣هـ). طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٢٠؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٣٢ ـ ١٣٣.
وكذا روى الحاكم عن محمد بن إسحاق الأصبهاني عن مشايخه في مصر أنه مات بمكة ودفن هناك. تهذيب الكمال ١/ ٣٣٩؛ التقييد ١/ ١٥٤، ورواه ابن منده عن حمزة العقبي المصري وغيره.
ولكن قال الذهبي: صوابه «إلى الرملة». ورجّح روايةَ ابن يونس، فقال: هذ أصحُّ؛ فإن ابنَ يونس حافظٌ يحفظ. السِّير ١٤/ ١٣٣.

قال الحافظ: قال الذهبيُّ في مختصره: عاش ثمانياً وثمانين سنة. وكأنه بناه على ما تقدَّم من مولده، فهو تقريب[١].

كذا في «تهذيب التهذيب»[٢].

فائدة: قال القاضي ابن خَلِّكَان: ونِسْبَتُه إلى «نَسأ» بفتح النون وفتح السين المهملة وبعدها همزة. وهي مدينة بخُراسان. خرج منها جماعةٌ من الأعيان. انتهى[٣].

وقال القاري في «المرقاة»: «النَّسَائي» بفتح النون والمدِّ، كما في «جامع الأصول». واقتصر عليه المصنفُ. وبالقصر، كما في «طبقات الفقهاء»، نسبة إلى بلد بخراسان، قريب مَرْوَ. انتهى[٤].

وقال صاحب «مجمع البحار»: في «المغني»: «النَّسائي» بنون مفتوحة وخِفَّة سين مهملة، ومدٍّ وهمزة، نسبة إلى «نساء» مدينة بخراسان. انتهى[٥].

قلت: «النَّسَائي» بالمد، و«النَّسَإِي» بالقصر، كلاهما صحيحٌ؛ فإن الظاهرَ أن مدينة نساء التي هي بخُراسان. يقال لها: «نَسَاءٌ» و«نَسَأٌ» بالوجهين[٦]، والله تعالى أعلم[٧].

---

(١) قول الذهبي هذا في دول الإسلام ١/ ٢٧٤. وقال ابن كثير أيضاً: فكان عمره ثمانياً وثمانين سنة. البداية والنهاية ١١/ ١٢٤. وقال ابن ناصر الدين: وله ثمان وثمانون سنة. توضيح المشتبه ٥/ ١٨.

(٢) تهذيب التهذيب ١/ ٣٦ ـ ٣٧.

(٣) وفيات الأعيان ١/ ٧٨.

(٤) مرقاة المفاتيح ١/ ٢٢.

(٥) المغني في الضبط ص٨١.

(٦) ينظر لضبط كلمة «نسأ». الأنساب ١٣/ ٨٤؛ معجم البلدان ٥/ ٣٨٢؛ طبقات الشافعية للإسنوي ٢/ ٤٨٠؛ توضيح المشتبه ٥/ ١٧.

(٧) وللنسائي فضائل وأخبار أخرى توجد في مصادر ترجمته ولم يقصد المصنف ﷺ هنا الإحاطةَ بكلِّها.

[سنن ابن ماجه]

وأما «سنن ابن ماجه»؛ فهو سادس الصحاح الستة(١).

قال الذهبي في «تذكرة الحفاظ» عن ابن ماجه: قال: عرضتُ هذه السننَ على أبي زُرعةَ، فنظر فيه، وقال: أظنُّ إن وقع هذا في أيدي الناس تعطّلت هذه الجوامعُ، أو أكثرُها. ثم قال: لعلَّه لا يكونُ فيه تمامُ ثلاثين حديثاً مِمَّا في إسنادِه ضعف(٢).

قال(٣): سنن أبي عبد الله كتاب حسنٌ، لولا ما كَدَّر من أحاديثَ واهيةٍ ليست بالكثيرة، وعددُ سنن كتبه اثنان وثلاثون كتاباً(٤).

قال أبو الحسن القطّان(٥) صاحب ابن ماجه: في السنن ألف وخمسمائة باب، وجُملة ما فيها أربعةُ آلاف حديث.

---

(١) انظر ما سبق ذكره في أول هذا الفصل عن: وفيات الأعيان ٤/٢٧٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٦٣٦. وينظر قول أبي زرعة في: طبقات علماء الحديث ٢/٣٤١؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٨. وقال الذهبي في السِّير: وقول أبي زرعة ـ إن صح ـ فإنما عنى بثلاثين حديثاً: الأحاديث المطّرحة الساقطة، وأما الأحاديثُ التي لا تقوم بها حجةٌ فكثيرة، لعلّها نحوُ الألف. السِّير ١٣/٢٧٩.
وقال السيوطي: وأمّا ما حكاه ابنُ طاهر عن أبي زُرعة الرازي أنه نظر فيه، فقال: لعلّ لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثاً مِمَّا في إسناده ضعف، فهي حكاية لا تصحُّ لانقطاع سندها. وإن كانت محفوظةً، فلعلّه أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلّا جزءاً فيه هذا القدر.
وقد حكم أبو زُرعةَ على أحاديثَ كثيرةٍ منه بكونها باطلة أو ساقطة أو مُنكَرة، وذلك محكيٌّ في كتاب العلل لأبي حاتم. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٠. وقول السيوطي هذا في مقدمة زهر الرُّبى على المجتبى ١/٥.

(٣) أي: الذهبي.

(٤) التذكرة ٢/٦٣٦؛ وعدد الكتب والأبواب في سير أعلام النبلاء أيضاً ١٣/ ٢٨٠.

(٥) علي بن إبراهيم بن سَلَمة بن بَحْر القَزْوِيني، القطان (٢٥٤ ـ ٣٤٥هـ) راوي السنن عن ابن ماجه. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٥/٤٦٣ وغيره.

انتهى ما في «التذكرة»[(١)].

وقال ابن الأثير: كتابُه كتابٌ مفيدٌ. قوِيُّ النفع في الفقه، لكن فيه أحاديثُ ضعيفةٌ جداً، بل منكرةٌ، حتى نقل عن الحافظ المزي أن الغالب فيما تفرَّد به الضعفُ. ولذا لم يُضِفْه غيرُ واحدٍ إلى الخمسة، بل جعل السادس «الموطأ». وفيه عدةُ أحاديثَ ثُلاثيات من طريق جُبَارَة بن المُغَلِّس[(٢)].

وفيه حديثٌ في فضل قَزْوِيْنَ[(٣)]. منكرٌ، بل موضوع، ولذا طعنوا فيه وفي مصنِّفه. وواضعُه رجلٌ اسمه مَيْسَرةُ[(٤)(٥)].

[من شروح سنن ابن ماجه]:

قال صاحب «كشف الظنون»:

---

(١) تذكرة الحفاظ ٦٣٦/٢ مع تصرف يسير. وعدد أحاديث سنن ابن ماجه حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (٤٣٤١) حديثاً. وكثيراً ما يَحْدُثُ الفرقُ في مثل هذه الأعداد في كتابٍ واحد حسب مناهج المرقِّمين والمحققين.

(٢) الحِمَّاني، الكوفي، ضعيف، من العاشرة، مات (٢٤١هـ). التقريب ص١٩٤.

(٣) وهو حديث: «ستُفتَحُ عليكم الآفاقُ، وستُفتَحُ عليكم مدينةٌ يقال لها: قَزوينُ، من رابط فيها أربعين يوماً أو أربعين ليلةً، كان له في الجنة عمودٌ من ذهب» الحديث.
سنن ابن ماجه ٩٢٩/٢، كتاب الجهاد، باب ذكر الديلم وفضل قزوين، حديث (٢٧٨٠)؛ وقد أورده ابن الجوزي في الموضوعات ٣١٦/٢، حديث (٨٨٤) وقال: هذا حديث موضوع لا شك فيه.. إلخ. وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث (٣٧١).

(٤) وهو مَيْسَرةُ بن عبد ربه الفارسي، التَّرَّاس الأكّال. قال البخاري: يُرمى بالكذب واتَّهمه غيرُ واحدٍ من الأئمة بوضع الأحاديث. قال أبو حاتم: يُرمى بالكذب، وكان يفتعل الحديثَ. روى في فضل قزوينَ والثغورِ بالكذب. وقال أبو زرعة: ... وضع في فضل قزوينَ أربعين حديثاً، وكان يقول: إني أحتسب في ذلك. الجرح والتعديل ٢٥٤/٨؛ لسان الميزان ١٣٨/٦.
قلت: ولكن الإسناد الذي ذكره ابن ماجه ليس فيه ميسرة، ولكن فيه داودُ بنُ المحبَّر، وهو أيضاً متَّهم بوضع الأحاديث، وهو يروي عن ميسرةَ هذا، فلعله سرق منه، وركَّب عليه إسناداً آخر. والله أعلم.

(٥) مرقاة المفاتيح ٢٣/١. وذكره صديق حسن خان في الحطة ص٤٠٠، إلى قوله «الموطأ».

١ ـ شَرَح قطعةً منها في خمس مجلدات الحافظ علاء الدين مُغَلْطَائي بن قَلِيج، المتوفى سنة (٧٦٢هـ) اثنتين وستين وسبعمائة[١]،

٢ ـ ولجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ) إحدى عشرة وتسعمائة، ما سماه «مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه»[٢]. أوله: الحمد لله ذي الجلال والإكرام.

٣ ـ وشَرَحها[٣] الحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي، سبط ابن العجمي، المتوفى سنة (٨٤١هـ) إحدى وأربعين وثمانمائة[٤].

٤ ـ وشرَحها الشيخ كمال الدين بن موسى الدَّمِيْرِي الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٨هـ) ثمان وثمانمائة في نحو خمس مجلدات. سماه «الديباجة» مات قبل تحريره[٥].

٥ ـ وشَرَحَ الشيخُ سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي، المتوفى سنة (٨٠٤هـ) أربع وثمانمائة، زوائدَه على الخمسة ـ أعني ـ الصحيحين، وأبي[٦] داود والترمذي والنسائي في ثمان مجلدات، سماه «ما تَمَسُّ إليه الحاجةُ على سنن ابن ماجه». وأَلْحَقَ في خطبته بيانَ من وافقه من باقي الأئمة الستة، مع ضبط المشكل من الأسماء والكنى، وما يُحتاج إليه

---

(١) الدرر الكامنة ٤/٣٥٣؛ تاج التراجم ص٢٠٦؛ طبقات الحفاظ ص٥٣٤؛ كشف الظنون ٢/١٠٠٤؛ الحطة ص٤٠١؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٠. وقد طبع مؤخراً.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠، ولم يذكر اسمه؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ الحطة ص٤٠١. وتوجد له نسخ مخطوطة، وقد طبع على حاشية سنن ابن ماجه في دهلي سنة ١٢٨٢هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣١.
وله مختصر بعنوان «نور المصباح» لعلي بن سعيد الدِّمنتي البُجُمْعَوي (ت١٣٠٦هـ). وطبع بالقاهرة سنة ١٢٩٩هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣١؛ وانظر: نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٢.

(٣) الضوء اللامع ١/ ١٤١؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ الحطة ص٤٠١.

(٤) وله ترجمة مطولة في الضوء اللامع ١/ ١٣٨ ـ ١٤٥.

(٥) إنباء الغمر ٥/ ٣٤٨؛ الضوء اللامع ١٠/ ٦٠؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ الحطة ص٤٠١. وسيذكر المصنّف ترجمته بعد قليل.

(٦) كذا في الأصل وكشف الظنون. ولعلّ المقصود: وسنن أبي داود.

من الغرائب مِمَّا لم يُوافِقِ الباقين. ابتدأه في ذي القعدة سنة ثمانمائة، وفرغ في شوال من السنة التي تليها[١].

٦ ـ وشرحه الشيخ أبو الحسن السِّندي، ابن عبد الهادي المدني، المتوفى سنة (١١٣٩هـ) تسع وثلاثين ومائة وألف[٢]. وهو شرح لطيف بالقول[٣]. انتهى[٤].

٧ ـ قلت: وشرحه الشيخ الصالح التقيُّ عبد الغني ابن الشيخ أبي سعيد المُجَدِّدي الدِّهْلَوِي، نزيل المدينة المنورة على صاحبها الصلاة والتحية، وسماه: «إنجاح الحاجة»[٥].

وإني قد طالعتُ النصفَ الثاني من شرح المغلطائي. وهو موجود في خزانة الكتب لخدابخش خان، في بانكي بور[٦].

٨ ـ وشرحه العلامة أبو البقاء الدَّمِيْرِي[٧] صاحب «حياة الحيوان». قال الشوكاني في «البدر الطالع»:

---

(١) إنباء الغمر ٥/ ٤٤؛ الضوء اللامع ٥/ ١٠٢؛ كشف الظنون ٢/ ١٠٠٤؛ الحطة ص٤٠١. وقال السخاوي: وقفتُ عليه وعلى شرح زوائد أبي داود، وليس فيهما كبيرُ أمرٍ. الضوء اللامع ٥/ ١٠٢.

(٢) تقدمت ترجمته. وقيل في تاريخ وفاته (١١٣٨هـ).

(٣) واسمه «كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه». وقد طبع في القاهرة سنة ١٣١٣هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣١. ثم طبع غير مرة في مصر والهند. نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٢.

(٤) هكذا في الحطة أيضاً ص٤٠٢، ولكن ذِكْر شرح السندي لا يوجد في النسخة التي بين أيدينا من كشف الظنون. والله أعلم.

(٥) ذكره في الحطة أيضاً ص٤٠٢. وذكر أنه شَرْحٌ مختصر، وطبع في الدهلي على هوامش السنن المذكورة، وذكر سزكين أنه طبع في دهلي سنة ١٢٨٢هـ.
وينظر أيضاً: هدية العارفين ١/ ٥٩٥؛ إيضاح المكنون ١/ ١٣١؛ فهرس الفهارس ٢/ ٧٦٢. وله ترجمة في: أبجد العلوم ٣/ ٢٦٠. وذكر فيه هذا الشرح، وكان مؤلفه حياً آنذاك؛ وفي نزهة الخواطر أنه توفي سنة (١٢٩٦هـ) بالمدينة المنورة ٧/ ٣٢٠.

(٦) ذكرها سزكين أيضاً ١/ ٢٣٠.

(٧) سبق ذكره في كلام صاحب كشف الظنون. ولعلّ المصنف ﷺ خصّه بهذه الترجمة لشهرة كتابه «حياة الحيوان»، أو أنه ظنَّه شخصاً آخر؛ لأن صاحب كشف الظنون سمّاه «كمال الدين»، والشوكاني سمّاه «محمد». والله أعلم. وكمال الدين هو لقبه.

«محمد بن موسى بن عيسى بن (علي) الكمال، أبو البقاء الدَّمِيريُّ الأصل، القاهريُّ الشافعي. ولد في أوائل سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة تقريباً، كما كتب ذلك بخطه. ونشأ بالقاهرة، فتكسَّب بالخِياطة، ثم أقبل على العلم، فقرأ على التقيِّ السُّبكي، وأبي الفضل النُّوَيْري، والجمال الإسنوي، وابن المُلقِّن، والبُلقيني. وأخذ الأدبَ عن القِيراطي، والعربيةَ وغيرها عن البهاء بن عقيل. وسمع من جماعةٍ، وبرع في التفسير والحديث والفقه وأصوله، والعربية والأدب وغير ذلك. وتصدَّى للإقراء والإفتاء. وصنَّف مصنفاتٍ جيِّدةً، منها شرحُ سنن ابن ماجه في نحو خمس مجلدات، سماه «الدِّيباجة»، مات قبل تبييضِه، وشرح المنهاج في أربع مجلدات، سماه «النجم الوهَّاج» لخَّصه من شرح السُّبكي والإسنوي وغيرهما، وزاد على ذلك زوائدَ نفيسةً. ونظم في الفقه أُرجوزةً مفيدةً، وله تذكِرَةٌ حسنة. ومن مصنفاته: «حياة الحيوان» الكتاب المشهور، الكثيرُ الفوائد، مع كثرة ما فيه من المناكير. واختصر شرح الصفدي «لامية العجم»، وأفتى بمكةَ، ودرَّس بها في أيام مجاورته.

ومات في ثالث جمادى الأولى سنة ثمان وثمانمائة». انتهى[١].

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٢٧٢ بشيء من الاختصار. وما بين القوسين زيادة منه.

شروح وكتابات أخرى حول سنن ابن ماجه:

٩ ـ «شرح الحافظ ابن رجب الحنبلي» (ت٧٩٥هـ). أشار إليه أبو الحسن السِّندي في تعليقه. فقد قال في شرح حديث «من ترك الكذب وهو باطل»: يحتمل أنه على ظاهره، وجملة: «وهو باطل» حال من الكذب، وهو الذي ذكره ابن رجب في شرح الكتاب. ما تَمَسُّ إليه الحاجة ص١٩١.

١٠ ـ «ما تدعو إليه الحاجة على سنن ابن ماجه». تأليف شمس الدين أبي الرضي محمد بن حسن الزَّبيدي الشافعي، كُتب حوالي (٩١٣هـ)، توجد له نسخة في دار الكتب بالقاهرة، بخط المؤلف. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣١.

١١ ـ «مفتاح الحاجة». تأليف محمد بن عبد الله بنجابي هزاروي، طبع في لكنؤ بالهند سنة ١٣١٥هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣١.

١٢ ـ «رفع العجاجة عن سنن ابن ماجه» ترجمة باللغة الأردية، تأليف الشيخ وحيد الزمان اللكنوي (ت١٣٣٨هـ)، مطبوع سنة ١٣١٣هـ. المصدر السابق. وأخذ صاحب «ما تمس إليه =

[ترجمة الإمام ابن ماجه][1]:

وأما ابن ماجه[2]: فهو أبو عبد الله محمد بن يزيد ابن ماجه، الرَّبَعِي بالولاء، القَزْوِيني، الحافظ المشهور، كان إماماً في الحديث، عارفاً بعلومه وجميع ما يتعلق به.

ارتحل إلى العراق، والبصرة، والكوفة، وبغدادَ، ومكةَ، والشام، ومصر، والرَّيِّ، لكَتْب الحديث.

= الحاجة» على مؤلفه أنه كان في مبدأ أمره حنفياً، ثم تحوّل إلى مذهب أصحاب ظواهر الحديث، وأنكر تقليدَ الأئمة في الفروع. ص٢١٤.

١٣ ـ «ثلاثيات»، تُوجد منه نسخة في الظاهرية. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٣٢.

١٤ ـ «زوائده على الكتب الخمسة»، لنور الدين ابن حجر الهيثمي (ت٨٠٧هـ). توجد منه نسخة في المكتبة الآصفية بحيدر آباد في الهند. المصدر السابق ١/ ٢٣١.

١٥ ـ «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه»، تأليف أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل الكِناني البوصيري (ت٨٤٠هـ) مطبوع.

١٦ ـ «المجرَّد في أسماء رجال كتاب سنن ابن ماجه». كلّهم سوى من أخرج له منهم في أحد الصحيحين للذهبي (ت٧٤٨هـ)، مطبوع.

١٧ ـ «صحيح سنن ابن ماجه» و«ضعيف سنن ابن ماجه».

وقد قام العلّامة محمد ناصر الدين الألباني ﷺ بتحقيق ودراسة أحاديث سنن ابن ماجه، وفصَل الصحيح منها من الضعيف، مع اختصار السند، وهو مطبوع عدة طبعات.

(١) ينظر لترجمة الإمام ابن ماجه:

شروط الأئمة الستة ص١٩؛ تاريخ دمشق لابن عساكر ٥٦/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢؛ المنتظم ١٢/ ٢٥٨؛ التدوين في أخبار قزوين ٢/ ٤٩؛ معجم البلدان ٤/ ٣٤٤؛ التقييد ١/ ١٢٢؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٨٩؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٩؛ تهذيب الكمال ٢٧/ ٤٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٤١؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٦؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٧٧؛ العبر ١/ ٣٩٤؛ الكاشف ٣/ ٩٧؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٣؛ التذكرة للحسيني ٣/ ١٦١٧؛ مرآة الجنان ٢/ ١٨٨؛ البداية والنهاية ١١/ ٥٢؛ التقريب ص٩١٠؛ التهذيب ٩/ ٥٣٠؛ النجوم الزاهرة ٣/ ٧٠؛ طبقات الحفاظ ص٢٧٨؛ الخلاصة ص٣٦٥؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/ ٢٧٢؛ شذرات الذهب ٢/ ١٦٤؛ بستان المحدثين ص١٦٨؛ الحطة ص٤٦٠؛ التاج المكلل ص١١٣؛ نموذج من الأعمال الخيرية ص٦٤٠.

(٢) ترجمة ابن ماجه هذه مأخوذة من وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٧٩ بشيء من الاختصار، كما سيذكر المصنف في آخرها.

وله «تفسير القرآن الكريم»، و«تاريخٌ مليحٌ». وكتابُه في الحديث أحدُ الصِّحاح الستة.

وكانت ولادتُه سنة (٢٠٩هـ) تسع ومائتين، وتوفي يوم الاثنين، ودُفن يوم الثلاثاء لثمان بَقِينَ من شهر رمضانَ سنة ثلاث وسبعين ومائتين، رحمه الله تعالى، وصلَّى عليه أخوه أبو بكر، وتولَّى دفْنَه أخواه أبو بكر وعبد الله، وابنُه عبد الله(١).

و«مَاجَهْ» بفتح الميم والجيم وبينهما ألف وفي الآخر هاء ساكنة(٢).

و«الرَّبَعِي» بفتح الراء والباء الموحدة وبعدها عين مهملة. هذه النسبة إلى رَبِيْعَةَ، وهي اسم لعدة قبائلَ، لا أدري إلى أيِّها يُنسب المذكور.

و«القَزْوِيني» ـ بفتح القاف وسكون الزاي وكسر الواو وسكون الياء المثناة من تحتها، وبعدها نون ـ هذه النسبةُ إلى قَزْوِيْنَ، وهي من أشهر مدن عراق العجم. خرج منها جماعةٌ من العلماء(٣).

---

(١) ذكره أيضاً الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٩ نقلاً عن الحافظ محمد بن طاهر، وهو في شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص١٩، وزاد: ومات وله أربع وستون سنة.
ويبدو أن له أخاً ثالثاً ذكره الذهبي في سير أعلام النبلاء في ترجمة ابن ماجه: وقد حدَّث ببغداد أخوه أبو محمد الحسن بن يزيد ابن ماجه القزويني في حدود سنة ثمانين ومائتين.. إلخ ١٣/ ٢٨٠. وله ترجمة في: تاريخ بغداد ٧/ ٤٥٣.

(٢) وذكره عن ابن خلِّكان، الزَّبيديُّ في تاج العروس ٣/ ٤٩٠: «موج». وذكر العلامة المُعلِّمي في آخر مقدمته للإكمال لابن ماكولا أنه ثَمَّ أربعةُ أسماء صرَّح أهل العلم بأنه يبقى آخرها هاءً، وقفاً وأصلاً، وهي: ماجه، وداسه، ومنده، وسيده، وكأن وجه هذا أن الهاء في أواخر الأسماء الأعجمية تعتبر حرفاً أصلياً.. إلخ. الإكمال ١/ ٦٠.
وجرى محققا مختصر السنن للمنذري، العلّامتان أحمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، على اعتبار آخره تاءً «ابن ماجة». وجاء في حاشية في الكتاب المذكور ١/ ١٤٠ قولهما: اعتمدنا أن هذه الأسماء قد صارت بالاستعمال عربيةً، فعُومِلت معاملةَ غيرِها في التأنيث.
وذكر الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في آخر تحقيقه لسنن ابن ماجه مصادرَ عدةً لكلا الوجهين ضبطت فيها هذه الكلمة شكلاً ٢/ ١٥٢١.

(٣) ينظر أيضاً: الأنساب ١٠/ ٤١١؛ اللباب ٣/ ٣٤. وقال الحموي: مدينة مشهورة، بينها وبين الري سبعة وعشرون فرسخاً. معجم البلدان ٤/ ٣٤٢.

قاله القاضي ابن خَلِّكان(١).

وقال الذهبي في «التذكرة»: قال أبو يعلى الخليلي: ابنُ ماجه ثقةٌ كبيرٌ متَّفقٌ عليه، محتَجٌّ به، له معرفةٌ وحِفظٌ، ارتحل إلى العراقين ومكةَ والشام ومصرَ. انتهى(٢).

تنبيه: اختلف في «ماجه»؛ فقيل: إنَّه لقبُ والدِ محمدِ بن يزيدَ، وقيل: إنه اسمُ أمِّه. قال القاري في «المرقاة» في شرح قول صاحب «المشكاة»: (وأبي عبد الله محمد بن يزيدَ ابن ماجه القزويني) ما لفظه:

بإثبات ألف «ابن» خطأ، فإنه بدلٌ من «ابن يزيد»، ففي «القاموس»: ماجه: لقبُ والد محمد بن يزيد صاحب «السنن»، لا جَدِّه. وفي شرح الأربعين أن «ماجه» اسم أمه. انتهى(٣).

وقال صاحب الحطة: «والصحيح أن «ماجه» اسمُ أمِّه. وعلى كلا القولين يُكتب الألفُ على لفظ «ابن» في الرسم، ليُعلَمَ أنه وصفٌ لمحمد، لا لِمَا يليه. فهو مثلُ عبد الله بن مالك ابن بُحَينة، وإسماعيل بن إبراهيم ابن عُلَيَّة.

وفي إنجاح الحاجة «ماجه» على ما ذكر المجد في «القاموس»، والنوويُّ في «تهذيب الأسماء» لقبُ والده، لا جَدِّه. انتهى. والصحيح هو الأول».

انتهى ما في الحطة(٤).

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ٢٧٩.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٦؛ وهو في السِّير أيضاً ١٣/ ٢٧٩ مع اختلاف في بعض الكلمات، ولم أرَ ذكرَ ابن ماجه في المطبوع من كتاب «الإرشاد» للخليلي.

(٣) مرقاة المفاتيح ١/ ٢٣؛ وينظر: القاموس ص٢٦٣: «الموج».

(٤) الحطة ص٤٦١.

هذا، وقد اشتهر هذا القولُ عند كثيرٍ من علماء الهند؛ أي: إن «ماجه» أمُّه. ولعلهم اعتمدوا في ذلك على ما جاء في بستان المحدثين للشاه عبد العزيز الدِّهلوي من أن «ماجه» اسم أمه.

وقال صاحب تاج العروس بعد ذكر ما جاء في القاموس ٣/ ٤٩٠: «موج»: وهناك قولٌ آخر ذكره جماعة وصححوه، وهو أن «ماجه» اسمُ أمِّه.

وقد ذكر الشاه عبد العزيز الدِّهلوي نفسه في «العجالة النافعة» ما يخالف قوله هذا؛ =

....

= إذ قال: و«ماجه» لقبُ والد أبي عبد الله لا لقبُ جدِّه ولا اسمُ أمه، وهو بتخفيف الجيم لا بالتشديد، وقد وقع في ذلك أغلاطٌ كثيرة ص٩٩.

أما المتقدمون؛ فلم أجد عندَهم ذكراً لهذا القول: فقد قال الخليلي (ت٤٤٦هـ): كان أبوه يزيدُ يعرف بـ«ماجه». سير أعلام النبلاء ١٣/٢٧٨.

وقال الرافعيُّ (ت٦٢٣هـ): ماجه: لقب يزيد، والد أبي عبد الله. كذلك رأيته بخط أبي الحسن القطَّان، وهبة الله بن زاذان، وقد يقال: محمد بن يزيد بن ماجه، والأول أثبت. التدوين ٢/٤٩.

وقال النووي (ت٦٧٦هـ): ماجه هو يزيد. تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٨٩ ترجمة محمد بن علي ابن الحنفية.

وهو ما ذكره المزيُّ، والذهبيُّ، وابنُ حجر، ولم يذكروا فيه قولاً آخر.

ومن هنا يتبين أن الراجح في هذا أن «ماجه» لقب والد أبي عبد الله صاحب السنن. والله أعلم.

ولم أرَ من تعرّض لذكر معنى كلمة «ماجه» أو لماذا لقب به والده. والله أعلم.

رواية السنن عن ابن ماجه:

اشتهر برواية سننِ ابنِ ماجه عنه أبو الحسن علي بن إبراهيم بن سلمة بن بحر القزويني، القطَّان (٢٥٤ ـ ٣٤٥هـ) وكان إماماً عالماً في التفسير والفقه والنحو واللغة وغيرها. روى عنه الحافظ الزبير بن عبد الواحد، وأحمدُ بن فارسٍ اللغوي وآخرون.

له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٣/٨٥٦؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٤٦٣؛ وطبقات الحفاظ ص٣٥٣ وغيرها.

وللإسناد إليه يمكن أن ينظر: المعجم المفهرس، لابن حجر ص٣٥؛ إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه، للشاه ولي الله الدّهلوي ص٧٣ ـ ٧٥؛ العجالة النافعة ص٩٨ ـ ٩٩.

واشتهر بروايته عن القطان: أبو طلحة القاسم بن أبي المنذر الخطيب القزويني (ت٤٠٩هـ أو ٤١٠هـ).

وله ترجمة في: التقييد لابن نقطة ٢/٢٢٥؛ العبر ٢/٢١٧؛ شذرات الذهب ٣/١٨٩.

* * *

الفصل الحادي والعشرون

في بيان أن الأحاديث الصحاح ليست كلها متساوية في الصحة بل بعضها أعلى من بعض

قال الشيخ عبد الحق الدَّهلوي(١) في مقدمة شرح المشكاة:

اعلم أن الذي تقرَّر عند جمهور المحدِّثين: أنَّ صحيح البخاري مقدَّمٌ على سائر الكتب المصنَّفة، حتى قالوا: أصحُّ الكتب بعد كتاب الله صحيحُ البخاري. وبعضُ المغاربة رَجَّحوا صحيحَ مسلم على صحيح البخاري، والجمهورُ يقولون: إنَّ هذا فيما يرجِعُ إلى حُسْنِ البيان، وجَوْدَةِ الوضع والترتيب، ورعايةِ دقائق الإشارات، ومحاسنِ النُّكات في الأسانيد. وهذا خارجٌ عن المبحث والكلام في الصحة والقوَّة وما يتعلَّق بها، وليس كتابٌ يساوي صحيحَ البخاري في هذا الباب، بدليل كمال الصفات التي اعتبرت في الصحة في رجاله. وبعضُهم توقَّف في ترجيح أحدِهما على الآخر، والحقُّ هو الأول.

والحديثُ الذي اتَّفق البخاريُّ ومسلمٌ على تخريجه يُسمَّى متفقاً عليه. وقال الشيخ: بشرط أن يكون عن صحابيٍّ واحدٍ(٢). وقالوا: مجموع الأحاديث المتَّفق عليها ألفان وثلاثمائة وستة وعشرون.

وبالجملة، ما اتَّفق عليه الشيخان مقدَّمٌ على غيره، ثم ما تفرَّد به البخاري، ثم ما تفرَّد به مسلم، ثم ما كان على شرط البخاريِّ ومسلمٍ، ثم

---

(١) من علماء الهند (٩٥٨ ـ ١٠٥٢هـ). تقدمت ترجمته. وله «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح» بالعربية، وهو مطبوع؛ و«أشعة اللمعات»، وهو أيضاً شرح للمشكاة بالفارسية، و«جامع البركات منتخب شرح المشكاة». جهود مخلصة ص٦٠.

(٢) انظر: النكت لابن حجر ١/ ٣٦٤.

ما هو على شرط البخاري، ثم ما هو على شرط مسلم، ثم ما هو رواه من غَيرهم من الأئمة الذين التزموا الصحةَ وصحَّحوه. فالأقسام سبعةٌ(١).

والمرادُ بشرط البخاري ومسلم: أن يكون الرجالُ متَّصفينَ بالصفات التي يتَّصف بها رجالُ البخاري ومسلم من الضَّبط والعَدَالة، وعدمِ الشُّذوذ والنَّكارة والغَفلة.

وقيل: المرادُ بشرط البخاري ومسلم رجالهما أنفسهم. انتهى(٢).

وقال الحافظ في شرح النُّخبة:

وتتفاوت رُتَبُهُ؛ أي: رُتَبُ الصَّحيح بسبب تفاوت هذه الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة، فإنها لمَّا كانت مفيدةً لغَلَبَة الظَّنِّ الذي عليه مدارُ الصحة، اقتضت أن يكونَ لها درجاتٌ بعضُها فوق بعض بحسب الأمور المقوية، وإذا كان كذلك، فما يكونُ رواتُه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي تُوجِبُ التَّرجيح، كان أصحَّ مِمَّا دونَه.

إلى أن قال: فالصفات التي تدور عليها الصحة، في كتاب البخاري أتمُّ منها في كتاب مسلم وأشدُّ، وشرطُه فيها أقوى وأسدُّ، أمَّا رُجحانُه من حيثُ الاتصال، فلاشتراطه أن يكونَ الراوي قد ثبت له لقاءُ من روى عنه ولو مرةً، واكتفى مسلمٌ بمطلق المعاصَرة، وألزمَ البخاريَّ بأنه يحتاج أن لا يقبل العنعنة أصلاً. وما ألزمه به ليس بلازم؛ لأن الرَّاويَ إذا ثبت له اللقاءُ مرةً

---

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصَّلاح ص٢٣؛ وشرح نخبة الفكر ص٤٠.

(٢) لمعات التنقيح.

وقال ابن حجر: المراد به رواتُهما مع باقي شروط الصحيح. شرح النخبة ص٣٨. وذكر السخاويُّ أن المراد بقوله: «على شرطهما» عند النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعاً لابن الصلاح: هو أن يكونَ رجالُ ذلك الإسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرُّف الحاكم يقوِّيه، فإنه إذا كان عنده الحديث قد أخرجا معاً أو أحدهما لرواته قال: صحيح على شرطِهما أو أحدِهما. وإذا كان بعضُ رواتِه لم يخرِّجا له قال: صحيح الإسناد حسب.. إلخ. فتح المغيث ١/٥٦؛ وانظر: تدريب الراوي ١/٦٢٧؛ وينظر أيضاً ما سيذكر المصنف فيما بعد، وكذلك ما يأتي تعليقاً من كلام ابن القيم.

لا يجري في روايته احتمالُ أن لا يكون قد سمع؛ لأنه يلزم من جريانه أن يكون مدلّساً، والمسألة مفروضة في غير المدلِّس.

وأمَّا رُجحانه من حيثُ العدالةُ والضبطُ؛ فلِأنَّ الرجال الذين تُكُلِّم فيهم من رجال مسلم أكثرُ عدداً من الرجال الذين تُكُلِّم فيهم من رجال البخاري، مع أن البخاري لم يُكثر من إخراج حديثِهم؛ بل غالبُهم من شيوخه الذين أخذ عنهم ومارس حديثَهم، بخلاف مسلم في الأمرين.

وأمَّا رُجحانه من حيثُ عدمُ الشُّذوذ والإعلال؛ فلأن ما انتُقد على البخاري من الأحاديث أقلُّ عدداً مِمَّا انتُقد على مسلم.

هذا مع اتِّفاق العلماء على أن البخاريَّ كان أجلَّ من مسلم في العلوم، وأعرفَ منه بصناعة الحديث، وأنَّ مسلماً تلميذُه وخِرِّيجُه، ولم يزل يستفيد منه ويتبعُ آثارَه، حتى قال الدارقطني: لولا البخاريُّ لَمَا راحَ مسلمٌ ولا جاء.

ومن ثَمَّ؛ أي ومن هذه الجهة، وهي أرجَحِيَّةُ شرط البخاري على غيره قُدِّمَ صحيحُ البخاري على غيره من الكتب المصنَّفة في الحديث.

ثم صحيح مسلم؛ لمشاركته للبخاري في اتفاق العلماء على تلقِّي كتابه بالقبول أيضاً سوى ما عُلِّلَ.

ثم يقدَّمُ في الأرجحيَّة من حيثُ الأَصَحِّيَّةُ ما وافقه شرطُهما؛ لأن المراد به رواتُهما مع باقي شروط الصحيح. ورواتُهما قد حصل الاتفاقُ على القول بتعديلهم بطريق اللزوم، فهم مقدَّمون على غيرهم في رواياتهم.

وهذا أصلٌ لا يخرج عنه إلا بدليل. فإن كان الخبر على شرطهما معاً، كان دون ما أخرجه مسلم أو مثلَه. وإن كان على شرط أحدهما، فيقدَّمُ شرط البخاري وحدَه على شرط مسلم وحدَه، تبعاً لأصل كلٍّ منهما. فخرج لنا من هذا ستةُ أقسامٍ يتفاوت درجاتُها في الصحة. وثَمَّ قسمٌ سابعٌ، وهو ما ليس على شرطهما اجتماعاً وانفراداً. وهذا التفاوتُ إنَّما هو بالنظر

إلى الحيثية المذكورة. انتهى[١].

فظهر من هذا أنَّ مراتب الصحيح متفاوتةٌ، وأن الترجيح لصحيح البخاري حاصلٌ على سائر الكتب الحديثية عند جمهور العلماء من المحدِّثين والفقهاء.

وخالف هذا القولَ المجمَعَ عليه الشيخُ ابنُ الهُمَام[٢]، وقلَّده في ذلك الشيخُ عبد الحق الدِّهْلَوِي. وردَّ عليهما الشيخ العلامة محمد الملقَّب بالمُعِين[٣] في دراساته ردّاً حسناً، وأبطلَ قولَهما إبطالاً بالغاً، حيث قال:

الدراسة الحادية عشرة: في إبطال قول من يدَّعي مساواةَ حديثِ غيرِ الصحيحين بحديثِهما في الصحة.

قال كمال الدين بن الهُمام في التحرير: «كون ما في الصحيحين راجحاً على ما رُوي برجالهما في غيرهما، أو على ما تحقَّق فيه شرطهما، بعد إمامة المخرج تَحَكُّمٌ». زاد في «فتح القدير»: «تحكُّمٌ لا يجوز التقليد فيه؛ إذ الأصحيَّةُ ليست إلا لاشتمال رُواتِهما على الشروط التي اعتبراها، فإذا فُرِضَ وجودُ تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين، أفلا يكون الحكمُ بأصحِّيَّة ما في الكتابين عينَ التحَكُّم؟[٤] ثم حكمُهما أو أحَدِهما بأن

---

(١) شرح نخبة الفكر ص٣٣ ـ ٤١؛ وقد ذكر نحو ذلك في: مقدمة فتح الباري ص١١ ـ ١٢ بتفصيل أكثر.

(٢) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السواسي الأصل، الإسكندري، ثم القاهري الحنفي، المعروف بابن الهُمَام (٧٩٠ تقريباً ـ ٨٦١هـ). من مؤلفاته: شرح الهداية في فروع الفقه الحنفي وسمّاه «فتح القدير للعاجز الفقير»، و«التحرير في أصول الفقه».
له ترجمة في: الضوء اللامع ٨/ ١٢٧؛ البدر الطالع ٢/ ٢٠١؛ حسن المحاضرة ١/ ٢٧٠؛ معجم المؤلفين ١٠/ ٢٦٤.
وذكر الشيخ محمد أنور الكشميري أن ابن الهمام ﷺ منصف، غير أنه قد يخرج عن الاعتدال يسيراً حمايةً لمذهبه، نقله عنه محقق الرفع والتكميل ص٩٩.

(٣) محمد معين بن محمد أمين بن طالب الله السِّندي، أحد العلماء المبرِّزين في الحديث والكلام والعربية. من مؤلفاته: «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب». توفي سنة (١١٦١هـ). نزهة الخواطر ٦/ ٣٦١.

(٤) في الأصل: «فلا يكون الحكم إلا بأصحِّيَّة ما في الكتابين غير التحكم». وما أثبته من دراسات اللبيب ص٣٢٩.

الراوي المُعَيَّن مجتمِعٌ فيه تلك الشروط. ليس مِمَّا يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كونُ الواقع خلافَه، وقد أخرج مسلمٌ في كتابه عن كثيرٍ مِمَّن لم يَسْلَم من غوايلِ الجرح، وكذا في البخاري جماعة تُكُلِّم فيهم. فدار الأمر في الرُّواة على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط، حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر، يكون ما رواه الآخر مِمَّا ليس فيه ذلك الشرط عنده مكافياً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط. وكذا في من ضَعَّفَ راوياً ووثَّقه آخر. نعم، تسكُن نفس غير المجتهد ومن لم يختبر أمرَ الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثرُ، أما المجتهدُ في اعتبار الشروط وعدمه، والذي اختبر الراوي، فلا يرجع إلَّا إلى رأي نفسه». انتهى[١].

أقول[٢] ـ وبالله التوفيق ومنه السداد، وإليه التبرِّي، وعليه الاعتماد ـ: يريد بهذا الكلام الانقداحَ فيما تمالأت عليه كلمةُ المحدِّثين سلفاً وخلفاً، والفقهاءِ المتقدمين والمتأخرين ـ إلا الشيخ المذكور، ومن تبِعَه من تلامذته وبعض الحنفيَّة المتأخرين ـ من الترتيب المشهور بين صحاح الأحاديث، وأنها سبعةُ[٣] أقسام، أعلاها ما اتَّفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاريُّ، ثم ما انفرد به مسلمٌ، ثم صحيحٌ على شرطِهما، ولم يخرِّجه واحدٌ منهما. ثم صحيحٌ على شرط البخاري، ثم صحيحٌ على شرط مسلم، ثم صحيحٌ عند غيرِهما، مستوفىً فيه الشروطُ المعتبَرَةُ في الصحة.

وغرضُه من ذلك ـ كما قال الشيخ الدهلوي[٤] في مقدمة شرح سِفر السعادة. بعدما مشى ممشاه، ورضي بما ارتضاه ـ تأييد مصادمة الفقهاء الحنفية بالمحدِّثين ومعارضتهم إياهم. قال الشيخ الدهلوي: ومجال مقال

---

(١) أي: المنقول من كلام ابن الهمام. وينظر: فتح القدير ١/٣٨٨ ـ ٣٨٩.
وقد نقل بعضَه التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص٦٤؛ والأمير الصنعاني في توضيح الأفكار ١/٨٩ ثم ردّ عليه.

(٢) القائل هو صاحب دراسات اللبيب.

(٣) في الأصل «خمسة» والتصويب من دراسات اللبيب.

(٤) أي: الشيخ عبد الحق الدِّهلوي المذكور آنفاً.

الفقهاء فيما قرَّره المحدِّثون واسعٌ. وقال ـ مشيراً إلى كلام ابن الهُمام السابق ـ: (وهذا نافعٌ مفيدٌ في غرضنا من شرح هذا الكتاب ـ يعني السِّفر ـ وهو تأييدُ المذهب الحنفي). وهذا صريحٌ في إقرارهم بأنَّ تأييد مذهب الحنفية إنَّما يتأتَّى بصيرورة الصحيحين كغيرهما من الصِّحاح، بإبطال الخصوصية منهما صحةً وثقةً. وإن محاولة الانقداح المذكور في الترتيب المتقدِّم إنَّما هو لكون هذا المذهب في الأغلب على خلاف ما في الصحيحين. هذا [ما] حاولوا وأرادوا، ولكن الله ﷻ ما شاء كان وما لم يشأ لم يكن. وإنزالُ العالي من عُلُوِّه لَمَّا كان أحد القدحين، ليتَهُم لم يُقدموا على القدح في مَنيعِ مرتبة الصحيحين ورفيع قدْرِهما، وكونهما أصحَّ كتاب في الصحيح المجرَّد تحت أديمِ السماء، وأنَّهما أصحُّ الكتب بعد القرآن العزيز بإجماعِ من عليه التعويلُ في هذا العلمِ الشريف قاطبةً في كلِّ عصر. وإجماع كلِّ فقيهٍ مخالف وموافق، على ما لا يُوجَدُ مثلُ ذلك الإجماع على فضل أبي حنيفة رحمه الله على الفُقهاء الثلاثة من المعاند والمخالف، مع دعوى ذلك عن أكثرِ أهلِ المذهب.

ومن ثبوت الأصحية لهذين السِّفرين المباركين لا يلزم خلافُ الحديث الصحيح القادح على أبي حنيفة فيما خالف أحاديثَهما ـ على ما ستعرف إن شاء الله تعالى ـ حتى يُلجئَهم ذلك إلى الوقيعة فيهما بإبطال ما به اختصَّا، وصارا قريرةَ عينٍ من أقرَّ الله عينه. وبعد سلامة صاحب المذهب عنِ الطَّعن، أية مبالاة من وهن الروايات المخالفة لأحاديثهما[1]، وتركها لِمَّا صحَّ عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم؟ على أن المنصف البَطَلَ القائلَ بصريح الحق وطريه إذا رأى تمام الحُجَّةِ على إمامه في شيء ينفك عُقدةُ تقليده له فيه، وليس تمامُ الحجَّة عليه من الطعن في شيء. وهذا أبو جعفر الطحاوي ـ مع مبالغته المفرطة في نصرة المذهب ـ إذا تمَّت الحجةُ على أبي حنيفة، تراه في «معاني آثار»[2]

---

(١) في الأصل: «بأحاديثهما».

(٢) في الأصل: «آثار المعاني». والمثبت من دراسات اللبيب.

كيف يأتي بكلام جديد، حتى يقول في بعض المواضع: (فما قال أبو حنيفة باطلٌ)، وأمثال ذلك مِمَّا لا يرتضيه كلُّ مقلِّدٍ متعصِّب.

ولنشتغل بما أردنا الإفصاحَ عنه مِمَّا ظهر علينا بحمد الله سبحانه في إبطالِ قول المُبطِل لمنيع منزلتِهما في تجريد الصحيح، ولله الحجةُ البالغةُ. فاعلم واستمع وأنت تنفُضُ يديك عن لَوْثِ التقليد والتزليق[1]، وتمسحُ عينيك عن قذى العُصوبة[2] في نظرك إلى شواهقِ ذِرْوَةِ التَّحقيق:

إن الحُذَّاق الكُبَراء من هذا الفن تكلَّموا في تعيين شروط الشيخين في الصحيحين، على اختلاف كثير لم يقْضِ وطراً عن تعيين تلك الشروط، وآلت كلمتهم إلى أنَّ شرطَهما فيهما بذلَ جهدهم في التيقّظُ من كل وجه، في الأسانيد والمتون، من حيثُ ما أمكن لهم من صرف مجهودهما في كونهما سلطانَيْ سلاطين الصَّنعة. ولمَّا لم يَبْقَ ريبٌ بإجماع العلماء في تقديم البخاري على مسلم، ثم مسلمٌ على أهل عصره ومن بعده من أئمة هذا الفن في معرفة الصحيح والعلل ـ فإنهم لا يختلفون أن ابن المديني كان أعلمَ أقرانه بعلل الحديث، وعنه أخذ البخاريُّ ذلك. ومع ذلك كان ابن المديني إذا بلغه عن البخاري شيءٌ يقول: ما رأى مثلَ نفسه[3]، وعرض مسلمٌ كتابهَ على أبي زُرعةَ الرازي، فما أشار أنَّ له علةً تَرَكَه[4]. قاله شيخ الإسلام في مقدمة شرح البخاري[5] ـ لم يَبْقَ سبيلٌ إلى ضبط ما راعاه واحتاطاه على مبلغ كمالهما وخبرتهما في دقائق التصحيح والعِلَل في كتابيهما. وقد ثبت أنهما أخرجاهما عن أُلوفٍ من الصِّحاح الثابتة عندهما،

---

(١) زَلَقَ وزَلَّقَ فلاناً ببصره: نظر إليه نظر المُتَسَخِّط حتى كاد يزيلَه من موضعه. المعجم الوسيط ص٣٩٨.

(٢) العَصَبُ: لزوم الشيء، ويقال: عَصَبَ الرَّجُلُ بَيْتَه، أي: أقام في بيته لا يبرحه لازماً له. تاج العروس ٢/ ٢٣٦.

(٣) انظر: تاريخ بغداد ٢/ ١٨؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٦٩؛ تهذيب الكمال ٢٤/ ٤٥٤ وغيرها؛ وسيرة الإمام البخاري ١/ ٢١٥.

(٤) انظر: صيانة صحيح مسلم ص٦٨، ٩٦؛ وشرح مسلم للنووي ١/ ١٥.

(٥) ذكره عنه السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٣٥.

حتى قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح[١]. وقال مسلم: ليس كلُّ شيء عندي من الصحيح وضعتُه ها هنا، إنمَّا وضعتُ ما أجمعوا عليه[٢]. فدَقَّقا النظر في الصحيح عندهما وأخرجا منه اللُّبَّ، وكلُّ ما به وقع التدقيق فهو شرطُهما. فلا يُعرَفُ شرطهما إلا بتصريحِهما، ولم يُصَرِّحا، فلا مَحِيصَ إلى الفوز بشروطهما إلا الإخراجُ عن رجالهما بأعيانهم. ولهذا قال الإمام النووي وغيره مِمَّن نظر فيما فصَّلنا لك: إن المراد بقولهم: (على شرط الشيخين): أن يكون رجالُ إسناده في كتابيهما. وعَلَّلَ النوويُّ كلامه هذا بقوله: لأنه ليس لهما شرطٌ في كتابيهما ولا في غيرِهما. انتهى[٣]. يعني: لم يصرِّحا به، ولم يُوجَدْ بالإجماع - في عصرهما ولا فيما بعد ذلك - مثلُهما في هذا الفن وإمامته. فلا سبيلَ إلى إتيان مثلِ شُروطهما في حذاقتِهما من غيرِ الرواية عن رجالهما بالأعيان. وذلك أيضاً برواية غيرهما عنهم لا يوجب المساواةَ بهما، ولا يزولُ به خصوصُ أصحِّيَّةَ ما فيهما بالنسبة إلى غيرهما. وذلك من وجوه:

الوجه الأول: أن الشيخين لا يكتفيان في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظُران في حاله مع من روى عنه في كثرة ملازمته له أو قِلَّتها، أو كونه من بلده ممارساً لحديثه، أو غريباً من بلد من أخذ عنه[٤].

الوجه الثاني: وهو أدقُّ من الأول أنهما يرويان عن أُناسٍ ثقاتٍ ضُعِّفُوا في أُناسٍ مخصوصين من غير حديث الذين ضُعِّفُوا فيهم. فيجيء عنهم حديثُ عن[٥] من ضعَّفوا فيه برجالٍ كلِّهم في الكتابين أو في أحدهما

---

(١) تقدم تخريجه في ترجمة الإمام البخاري في الفصل السابق.

(٢) وقد صرّح بذلك مسلم في: صحيحه ١/ ٣٠٤، كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة، حديث (٦٣، ٤٠٤)؛ وينظر: صيانة صحيح مسلم ص٧٤؛ مقدمة ابن الصلاح ص١٦.

(٣) ذكره عنه السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٢٧؛ والعراقي في التبصرة والتذكرة ١/ ٦٦.

(٤) ينظر أيضاً: تدريب الراوي ١/ ١٢٨ نقلاً عن العراقي.

(٥) في الأصل: «غير» ولعلّه تحريف. وفي تدريب الراوي: «من طريق» ١/ ١٢٩. وكذا في الدراسات.

فنسبة أنه على شرطهما أو أحدهما غلطٌ؛ كأن يقال في هُشَيم[١] عن الزهري: وكلٌّ مِن هُشَيْمٍ والزُّهريِّ أخرجَا له. فهو على شرطهما. فيقال: بل ليس على شرط واحدٍ منهما؛ لأنهما إنما أخرجا لهُشيمٍ من غير حديث الزهريِّ، فإنه ـ يعني هشيماً ـ ضُعِّفَ فيه؛ لأنه كان دخل عليه، فأخذ عنه عشرين حديثاً، فلقيه صاحبٌ له وهو راجعٌ عنه، فسأله روايتَها، وكان ثَمَّ ريحٌ شديدةٌ، فذهبت بالأوراق من[٢] يد الرجل، فصار هُشيم يحدِّث بما عَلِق منها بذهنه، ولم يكن أتقَنَ حِفْظَها، فوهِمَ في أشياءَ منها، ضُعِّفَ في الزهري بسببها[٣].

وكذا هَمَّامٌ[٤] ضعيفٌ في ابن جُريج[٥]، مع أن كلّاً منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً[٦].

ولهذا قال ابن الصَّلاح في شرح مسلم: من حكم لشخصٍ بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح، فقد غَفَلَ وأخطأ، بل ذلك يتوقَّفُ على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أيِّ وجه اعتمد عليه[٧].

الوجه الثالث: من روى إسناداً مُلَفَّقاً[٨] من رجالهما؛ كسِمَاكٍ عن [عكرمة عن][٩] ابن عباس، فسِمَاكٌ على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به

(١) تحرّف في الأصل هنا وفي المواضع الآتية إلى «هيثم»، وهو هُشَيم بن بَشِير. مترجم في التهذيب ١٠/٥٩ وغيره.
(٢) تحرّف في الأصل: «فلقيه الرجل». والتصويب من دراسات اللبيب.
(٣) انظر: تدريب الراوي ١/١٢٩.
(٤) همام بن يحيى بن دينار العَوْذي. مترجم في التهذيب ١١/٦٧.
(٥) عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج المكي، ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. التقريب ص٦٢٤.
(٦) التدريب ١/١٢٩.
(٧) المصدر السابق ١/١٢٩، وهو في صيانة صحيح مسلم ص٩٩.
(٨) تحرّف في الأصل: «بلفظه»، والتصويب من التدريب ودراسات اللبيب.
(٩) سقط من الأصل. وانظر: تدريب الراوي ١/١٢٩. والدراسات.

البخاري، فالحقّ فيه أنه ليس على شرط واحد منهما(١).

الوجه الرابع: قد يُروى عن رجالِهما أو أحدِهما في حالة اختلاطهم التي ما رويا عنهم إلا قبلَها، كأحمدَ بن عبد الرحمٰن ابنِ أخي عبد الله بن وهب(٢)، اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر، وإنما أخذ عنه قبل ذلك(٣).

الوجه الخامس: أخرج مسلم عن بعض الضُّعفاء، ولا يضرُّه ذلك. فإنه يذكر أولاً الحديثَ بأسانيدَ نظيفةٍ ويجعلُه أصلاً، ثم يُتبعه بإسنادٍ أو أسانيدَ فيها بعضُ الضعفاء، على وجه التأكيد والمبالغة. فمن أتى بسند فيه هؤلاء، فقد أتى على رجال مسلم بعينه، وليس على شرط مسلم(٤).

الوجه السادس: ربَّما يُدخل مسلمٌ من حديثِ غيرِ الأثبات ما رواه الثقاتُ عن شيوخهم، إلا أنه بسندٍ نازل، فيعمَدُ إلى روايةِ غيرِهم للارتفاع، ولا يضرُّه؛ كروايته عن أسباطَ بنِ نصرٍ(٥)، وقَطَنٍ(٦)، وأحمد بن عيسى المصري(٧). ولَمَّا لامه أبو زرعةَ على روايته عن هؤلاء، قال له: إنَّما أدخلتُ من حديثهم ما رواه الثقات عن شيوخهم، إلا أنه ربما وقع إليَّ

---

(١) ينظر: تدريب الراوي ١/ ١٢٩؛ وانظر أيضاً: النكت لابن حجر ١/ ٣١٤، ولفظه: «فإنَّ مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتجَّ بعكرمة، واحتج البخاري بعكرمةَ دون سماكٍ.. إلخ. وهذا أوضحُ؛ لأن عكرمةَ من رُواة الجماعة، ولكن مسلماً أخرج له مقروناً، كما في التهذيب، نقلاً عن ابن منده ٧/ ٢٧٢.

(٢) صدوق تغير بأخرة/ م. التقريب ص٩٤.

(٣) ينظر: تدريب الراوي ١/ ٩٧؛ وقد فصّل القولَ فيه ابنُ الصلاح في صيانة صحيح مسلم ص٩٥ ـ ٩٧؛ وعنه النووي في شرح مسلم ١/ ٢٥.

(٤) ينظر: صيانة صحيح مسلم ص٩٥؛ مقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ٢٥؛ تدريب الراوي ١/ ٩٧.

(٥) صدوق كثير الخطأ يُغرِبُ، من الثانية/ خت م٤. التقريب ص١٢٤.

(٦) قَطَن بن نُسَير البصري، صدوق يُخطئ، من العاشرة/ م دت. التقريب ص٨٠٢.

(٧) صدوق، تُكُلِّم في بعض سماعاته. قال الخطيب: بلا حُجةٍ، من العاشرة/ خ م س ق. التقريب ص٩٦.

عنهم، بارتفاع، ويكون عندي بروايةِ أوثقَ منهم بنزول، فأقتصر على ذلك[١].

وليس من الحوامل على ذلك عُلُوُّ السند وحدَه، بل ربما يُوجَدُ محاسنُ كثيرةٌ في إسنادٍ فيه مبهمٌ؛ كمروانَ في بعض أسانيد البخاري، فيعمَدون إلى ذكر الحديث بذلك السند بعد الوقوف عليه من طريق آخر عندهم.

ومِمَّا يحمل على ذلك إلزام من يعتقد شخصاً وقع في رجال السند، فيسرُد الحاذقُ الخبيرُ ذلك الإسنادَ حين البحث مع من يحسن الظنَّ إليه. ومن هذا القبيل: روايةُ علي بن حسين بن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهم عن مروان بن الحكم، مع ما له من مُوبقات الأعمال وشنائع الأفعال، فعَدَّ من لا خبرةَ عنده مروانَ من مشايخه. وهذا والله لَجَفَاءٌ عظيم، ليؤاخذ[٢] الله سبحانه به الجاني.

والحاصل أن الحُذَّاق ربَّما يروُون عن رجالٍ ليسوا على بالة[٣] ولا يضرُّهم ذلك بما رُزقوا من البصارة في أمرهم، على ما رواه النوويُّ عن سفيانَ أنه كان يقول: حدَّثني فلان وهو كذاب. فقيل له: أنت تروي عنه وتقول: هو كذاب؟! قال: إني أعرفُ كذبَه من صدقه.

وهذا الذي بسطنا لك يعطيك أن روايةَ غيرِ الشَّيخين عن رجال الشيخين لا يُوجِبُ مساواةَ مروِيِّه بمروِيِّهما[٤].

---

(١) ينظر مفصلاً في: صيانة صحيح مسلم ص٩٧؛ مقدمة شرح مسلم للنووي ١/ ٢٥؛ وتدريب الراوي ١/ ٩٨.

(٢) في الدراسات وفي الأصل: «لا يؤاخذ». وأشير في الحاشية أنه في نسخة «ليؤاخذ».

(٣) ليسوا على بالةٍ: أي لا يكترث بهم.

(٤) وذكر الإمام ابن القيم أن «طريقة أئمة الحديث العالمين بعِلَله، يصحِّحون حديثَ الرجل، ثم يضعِّفونَه بعينه في حديثٍ آخرَ إذا انفرد أو خالف الثقات.
ومن تأملَّ هذا وتتبَّعه رأى منه الكثيرَ، فإنهم يصحِّحُون حديثَه لمتابعة غيرِه له، أو لأنه معروف الرواية، صحيح الحديث عن شيخ بعينه، ضعيفها في غيره.
وفي مثل هذا يعرف الغلط في طائفتين من الناس:
طائفة تجد الرجل قد خرج حديثه في الصحيح، وقد احتجَّ به فيه، فحيث وجدوه في حديث قالوا: هذا على شرط الصحيح، وأصحاب الصحيح يكونون قد انتقَوْا حديثه =

وقد أطال صاحبُ الدراسات ها هنا الكلامَ في عدة أوراق، وأجاد فيه.

ثم قال ما لفظُه:

قال (أي ابن الهُمام) رحمه الله تعالى: (تَحَكُّمٌ لا يجوز فيه التقليد؛ إذ الأصحِّية ليست إلا لاشتمال رواتهما...) إلخ.

أقول[1]: قد مرَّ الجوابُ عن ذلك ما مَرَّ، وعرفتَ إن شاء الله تعالى، وهو غيرُ بعيدٍ، فراجعه.

قال: (فإذا فُرِض وجود تلك الشروط في رواة حديث في غير الكتابين...) إلخ.

= ورووا له ما تابعه فيه الثقات، ولم يكن معلولاً، ويتركون من حديثه المعلولَ، وما شذَّ فيه، وانفرد به عن الناس، وخالف فيه الثقاتِ، أو رواه من غير معروف بالرواية عنه، ولا سيّما إذا لم يجدوا حديثَه عند أصحابه المختصِّين به، فإن لهم في هذا نظراً واعتباراً اختصوا به عمَّن لم يشارِكْهم فيه، فلا يلزم حيث وجد حديث مثل هذا أن يكون صحيحاً، ولهذا كثيراً ما يعلِّلُ البخاريُّ ونظراؤه حديث الثقة: بأنه لا يتابع عليه.
والطائفة الثانية: يرون الرجلَ قد تُكُلِّمَ فيه بسبب حديثٍ رواه، وضُعِّفَ من أجله، فيجعلون هذا سبباً لتضعيف حديثه أين وجدوه، فيضعفون من حديثه ما يجزم أهل المعرفة بالحديث بصحته.
وهذا باب قد اشتبه كثيراً على غير النقّاد.
والصواب: ما اعتمده أئمةُ الحديث ونُقَّادُه: من تنقية حديث الرجل وتصحيحه، والاحتجاج به في موضع، وتضعيفه وترك حديثه في موضعٍ آخر.
وهذا فيما إذا تعددت شيوخ الرجل ظاهر، كإسماعيلَ بن عياش في غير الشاميين، وسفيان بن حسين في غير الزهري، ونظائرهما متعددة.
وإنما النقد الخفيُّ: إذا كان شيخُه واحداً؛ كحديث العلاء بن عبد الرحمٰن مثلاً عن أبيه عن أبي هريرة، فإن مسلماً يصحِّحُ هذا الإسناد، ويحتجُّ بالعلاء، وأعرض عن حديثه في الصيام بعد انتصافِ شعبان، وهو من روايته، وعلى شرطه في الظاهر، ولم يرَ إخراجَه لكلام الناس في هذا الحديث وتفرُّده وحدَه به.
وهذا أيضاً كثيرٌ، يعرفه من له عنايةٌ بعلم النقد، ومعرفة العلل.
وهذا إمام الحديث البخاري: يعلل حديث الرجل بأنه لا يُتابَعُ عليه، ويحتجُّ به في صحيحه ولا تناقض منه في ذلك. تهذيب سنن أبي داود لابن القيم ٣٢٦/٥، باب في الطافي من السمك. وسيأتي في ص(٤٧٩ ـ ٤٨٠) كلام للزيلعي مفيد في هذا الموضوع.

(١) بعد الرد العام على كلام ابن الهمام يبدأ صاحب دراسات اللبيب من هنا الردَّ على بعض الفقرات الواردة في كلامه على وجه الخصوص.

أقول: فرضُ وجودِ تلك الشروط في حديثِ غيرِهما مُسَلَّمٌ، إذ لم يقم دليلٌ على الامتناع العقليِّ، وليس لإثباته[١] محاولٌ. لكن لا يلزم من تسليم فرضِ الوجودِ نفسُ ذلك الوجود. وإنَّما الكلام في وجود الشروط. وانتفاءِ ذلك في الغيرِ قد بَيَّنَّا دَليلَه، فلا معنى لكون رُجحان ما في الصحيحين تحكُّماً.

قال: (ثم حكمُهما أو أحدهما بأنَّ الراوي المعيَّن المجتمَعُ فيه تلك الشروط ليس مِمَّا يقطع فيه بمطابقة الواقع، فيجوز كونُ الواقع خلافه).

أقول: رُجحان ما في الصحيحين في الصحة على غيرهما ـ وهو المتنازَع فيه ـ لا يتوقَّف على القطع المذكور، وإنَّما يكفي فيه غَلَبَةُ الظَّنِّ بدليل يورث ذلك. وقد حكم الحُفَّاظ المُتقنون طبقةً بعد طبقةٍ حتى لم يَشِذَّ منهم واحدٌ بأن الشروط التي تُوجَدُ في رواتِهما لا تُوجَدُ في غيرِهم، وليس حكمُهم هذا بمجرَّد حُسْنِ الظَّنِّ إليهما إجمالاً من غير فحصٍ بليغ عن أحوال الرُّواة في كمال حَذاقة الحُفَّاظ في فن «الجرح والتعديل»، و«معرفة الأحوال»، مما يتعجَّب الناظر في كتب ذلك الفن من جملة الفنون الحديثية، فما زال إلا عن علمٍ تفصيليٍّ عن طريق تعيّن لحصوله، ولولا ذلك، لَمَا وقع الانتقادُ من رواتهما على مَن وَقَع. ومثل هذا عن كلِّ حافظ في الأمة، وعن كلِّ فقيه، موافق ومخالف أيضاً ـ إلا عن ابنِ الهمام وتوابِعه ـ لو لم يورث غلبَةَ الظَّنِّ، ولم يُقِمْ دليلاً على أرجحِيَّة ما في الكتابين على غيرهما لم يثبت في الشريعة المطهَّرة كثيرٌ مِمَّا ثبت من الظُّنون الغالبة[٢]، بل لا يثْبُت أبداً حديثٌ صحيحٌ، فإنَّ صحة الحديث بمعنى الظن الغالب في صدق صدوره عن النبي ﷺ في غيرِ الصَّحيحين، فإنها فيهما بمعنى القطع عند

(١) أي: لإثبات الامتناع العقلي، ومحاوِل من حاول حوالاً ومحاوَلَةً: رامه وقصده. تاج العروس ١٤/ ١٨٢.

(٢) في الأصل: «الغالب». والتصويب من دراسات اللبيب ص٣٥٧.

المحقِّقين[١]. فإنْ لم يثبُتْ الظنُّ الغالبُ بإجماع الحفَّاظ، فلأن لا يثبتُ بحكم المُخَرِّج الواحدِ الإمامِ في الفن بصحة سندٍ ـ كابن خزيمة مثلاً ـ أولى. وهذه مفسدةٌ يُتَعَوَّذُ منها إلى الله سبحانه؛ فإنها تَسدُّ[٢] باب إثبات الصحة في كلام الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم. وأيةُ مفسدةٍ أعظمُ؟ فإذا ثبتت غَلَبَةُ الظنِّ القريبِ[٣] من القطع بوجود شروط فيهما لا توجد في غيرهما إجمالاً ـ وإن لم يحصُل ذلك تفصيلاً في كلِّ شرط ادَّعاه بعض المشايخ وجوده فيهما من غير تصريح من الشيخين ـ ثبت الرجحان المطلوبُ في أغلب أحاديث الكتابين إلا الأحرُفَ اليسيرةَ التي عدَدْناها فيما تقدم[٤]. فلا تأييدَ لقوله: (وقد أخرج مسلم...) إلخ لِمَا أراد تأييدَه من إثبات التحكُّم في الحكم برُجحان ما في الصحيحين. على أنه قد مَرَّ من حكم ذلك المنتقد، وأنه مِمَّا تُعُقِّب الانتقادُ فيه، وأُثْبِتَ وجودُ الشرائط فيها بحكمِ الجمِّ الغفير من العلماء، بل كلِّهم، غير قلائل[٥] منهم حكموا بذلك من غير بصيرة. وقد تقرَّر عند من غلب عليه فنُّ الحديث من الحنفية أنَّ التعديل متى غلب على الجرح جعل الجرح كأنْ لم يكن. صرَّح بذلك الخوارزميُّ في مقدمة مسند أبي حنيفة[٦].

قال: (فدار الأمر في الرُّواة على اجتهاد العلماء فيهم في الشروط...) إلخ.

أقول: إن أراد بهذا التفريعِ تفريعَ دوران كون الرواة مجتمعاً فيهم الشروط على حكمهم، ويكون تفرُّعه على قوله: (فإذا فُرض وجودُ تلك

---

(١) ينظر لهذا الموضوع: علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٥؛ صيانة صحيح مسلم ص٨٥؛ الإرشاد للنووي ١/ ١٣٣؛ اختصار علوم الحديث لابن كثير ص٣٥؛ التقييد والإيضاح ص٤١؛ النكت لابن حجر ١/ ٣٧١ ـ ٣٨٠؛ فتح المغيث ١/ ٥٨. وغيرها من كتب المصطلح.

(٢) في الأصل: «تنسد».

(٣) في الأصل: «للقريب». والمثبت من الدراسات.

(٤) أي فيما تقدم من كتابه «دراسات اللبيب».

(٥) في الأصل. «قائل»، والتصويب من الدراسات.

(٦) جامع المسانيد ١/ ٣٩.

الشروط. . .) إلخ ـ وإن كان خلافَ الظاهر بالسباق والسياق ـ فالحكم بهذا الدوران مُسَلَّمٌ، لكن حصل العلمُ بوقوع الاجتهاد ووجدان الشروط في الصحيحين على ما لم يُوجدْ في غيره، فالرُّجحان ثابت بدليله.

وإن أراد بهذا التفريعِ تفريعَ دوران أمرِ الرُّواة في وجود شرط دون شرط على حكمهم، ويكون تفرُّعه على قوله: (ثم حُكمُهما أو أحدهما. . .) إلخ على ما هو الظاهر، بل المتعيِّن بدليلِ السياق، وهو قوله: (حتى إن من اعتبر شرطاً وألغاه الآخر، يكون ما رواه الآخر مِمَّا ليس فيه ذلك الشرط مكافياً لمعارضة المشتمل على ذلك الشرط. وكذا فيمن ضعَّف راوياً ووثَّقه آخر، انتهى). فهو وإن سلَّمنا صحَّته من حيث إن باختلاف الاشتراط والإلغاء في شرطٍ يكون الحكمُ عند كلٍّ من المشترط والمُلْغِي على ما بَيَّن من الكفاية للمعارضة. لكن لا نسلِّمُ أنَّ ذلك مِمَّا يثبت «التحكُّم» في رجحان الكتابين؛ وذلك لأنه ليس الكلامُ في الترجيح عند المشترط والمُلغي وحدهما؛ بل الكلام في الترجيح من الحُفَّاظ الناظرين في شرائط المُخَرِّج، بل وفي ترجيح الفقهاء المستدلين على دعاويهم بأحاديث الصحيحين وأحاديثِ غيرِهما. ولهذا قال ابن الهُمام في مبحث الترجيح في كتابه التحرير في عدِّ ما به ترجيحُ الحديث: (وكالمنسوب إلى كتاب عُرف بالصحة على ما لم يلتزمها). انتهى[1]. قال الشارح: أي كترجُّح المرويِّ في كتابِ عُرِفَ بالصحة كالصحيحين، على منسوبٍ إلى كتاب لم يلتزم الصحةَ. قال: (فلو أبدى سنداً اعتبر الأصحِّيَّة). انتهى. قال الشارح: أي أظهر من يلتزم الصحة سنداً لذلك المروي اعتبر الأصحِّيَّةَ بينهما طريقاً، فأيُّهما فاز بها، فاز بالتقديم. انتهى[2]. وهو صريحٌ في أنَّ الترجيح المتنازَع فيه هو ترجيحُ الناظرين في أحاديثِ كتبِ الحديث من الحُفَّاظ والفُقهاء، لا الترجيح الواقع بين المخرِّج المشترط لشرطٍ وبين الآخر المُلغي لذلك الشرط.

---

(١) ينظر: التحرير لابن الهمام.

(٢) ينظر: التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير لابن أمير حاج.

وإذا كان كذلك كان الأصحِّيَّةُ والرُّجحان عند الحُفَّاظ والفقهاء، بل كلِّ عاقل لِمَا ضُيِّق في شرائطه ودُقِّقَ فيها. فمرويُّ مسلم حيث ألغى اللقاء بعد المعاصرة لا يساوي مرويَّ البُخاريِّ مع اشتراط اللقاء بل الرواية أيضاً. فلو صحَّ عنعنةُ المعاصر عند مسلم وحدَه لمعارضة ما في البخاري مِمَّا فيه الرواية عن ذلك المعاصر، فهو ما لم يقبَلْه الحُفَّاظ والفقهاء قاطبةً، ولا يقبلُه أيضاً كلُّ ذي بُحَّة[1] صادقة. ولهذا قُدِّم صحيح البخاري على صحيح مسلم. هذا حال صحيح مسلم، فما ظنُّك مِمَّن[2] لم يضيِّق[3] على نفسه تضييقَه بالنسبة إلى صحيح البخاري؟

فهذا الكلام من شيخ الحنفيَّة وإمامِهم في «تحكم» القول برُجحان الصحيحين من المحدِّثين والحُفَّاظ مِمَّا يُتَعَجَّبُ منه، والله تعالى أعلم.

قال: (نعم، تسكُنُ نفسُ غيرِ المجتهد ومن لم يختبِرْ أمرَ الراوي بنفسه إلى ما اجتمع عليه الأكثرُ، وأمَّا المجتهد في اعتبار الشرط...) إلخ.

أقول: لا نُسَلِّمُ أنَّ المختبِر الممتحِن لحال الراوي ليس ممَّن تسكُن نفسُه إلى ما اجتمع عليه الأكثرُ، ولا يحكم[4] عليه اجتماعُ الأمة على عدالة رُواة الصحيحين، ولا يرجعُ إلا إلى ما اختبره بنفسه، فيقدِّم حديث الراوي الذي اختبره بنفسه على حديث الراوي المجتمِع على اختباره وامتحانِه ألوُف من جهابذة فن الجرح والتعديل؛ لأن اختبارَ الواحد ـ وإن كان إماماً في الفن ـ لا يعدِلُ اختبارَ آلاف من أئمَّته، وليس من ضرورة اختبارِه بنفسه أن لا يرى لاختبار الأمة فضلاً على اختباره، وهذا ظاهرٌ لا سُترة به، فالمختبر في ترجيح ما اجتمع عليه الأكثرُ كالعاميِّ الغير المختبِر، فكل من عَلِمَ أن

---

(١) البُحَّة: غلظ في الصوت وخشونة. ولعلّ المقصود هنا مجرد الكلام. وفي المطبوع من الدراسات «قريحة».

(٢) كتب هنا في حاشية الأصل: «كذا في الأصل».

(٣) في الأصل والدراسات: «لم يتضيق». ولعلّ الصواب ما أثبته.

(٤) كتب في حاشية الأصل: «ن» «ولا يحكم على ما حكموا عليه» من إلى... وهو كذلك في المطبوع من الدراسات.

حُفَّاظ[١] الأمة اختبروا أمرَ رُواة الصحيحين، وامتحنوهم، يرجِّح حديثَهما على حديثٍ غيرِهما، وإن اختبر فيه أمرَ رُواته بنفسه، فرُجحان الصحيحين عنده متحتِّمٌ من غير تحكُّم. وأما المجتهد في اعتبار الشرط وعدمه، فيلزم عليه رُجحان ما هو أضيقُ شرطاً في الواقع، لكونه أحوطَ وأقربَ إلى الصِّدق والصواب. وليس كتابٌ أضيقُ في الشروط على وجه الأرض من الصحيحين. فإن أنصف المجتهدُ في الشروط، لا يرجع إلى رأي نفسه بإلغاء الشروط، (بل) إلى ما هو أكثرُ شروطاً وأضيقُ، فيقبل حديثَه ويقدِّمه على حديثٍ ليس فيه تلك الشروط، وإن ألغاها باجتهاده ورأيه فيها. وأيضاً: ما اجتهد الشيخان فيه من الشروط ورأياه رآه أكثرُ المجتهدين في الشروط، فيتقوَّى لا محالةَ عند المُلْغي رأيُهما، كما أن مجتهداً في فرعٍ إذا رأى مائة مجتهد يقولون بخلافه يتقوَّى عنده القولُ المخالف له إن أنصف، فإنَّ لكثرة الظنون تأثيراً في الإصابة بصريحِ النصِّ من رسول الله ﷺ. فرُجحان الصحيحين على غيرِهما ليس بتَحَكُّمٍ عند من يُلغي كثيراً مِمَّا اشترطا أيضاً. انتهى ما في الدراسات[٢].

وقال العلامة سَلامُ الله الحنفي[٣] في مقدمة «المحلَّى شرح الموطَّا»، بعد نقل كلام ابن الهُمام المذكور ما لفظه:

«ويُمكن أن يُجابَ بأن للشيخين مزيةً على غيرِهما في معرفة عِلِلَ الحديث، وملازمةِ الرُّواة لمن رَوَوْا عنه وعدمِها، وكونِهم من بلد واحد أو بلدين. فقد يكون حديثٌ برجالٍ كلُّهم في الكتابين أو أحدهما مع كونه ضعيفاً، فقد يكون الراوي ثقةً مع كونه ضعيفاً في الرواية عن أناسٍ ثقات مخصوصين، مثاله: من هشيم والزُّهري أخرجا له من[٤] أن هشيماً ضعيف

(١) في الأصل: «الحفاظ». (٢) دراسات اللبيب ص٣٢٨ ـ ٣٦٢.

(٣) سلام الله بن شيخ الإسلام بن فخر الدين الدِّهلوي، من ذرية الشيخ عبد الحق الدِّهلوي. من مؤلفاته: «المحلى شرح الموطا في الحديث». صنّفه سنة ١٢١٥هـ. وتوفي سنة (١٢٣٣هـ). له ترجمة في: نزهة الخواطر ٧/ ٢٢٤.

(٤) كتب في حاشية الأصل: لعله «عن هشيم عن الزهري، أخرجا له مع أن هشيماً..» إلخ.

في الزهري؛ لأنه كان رحل إليه، فأخذ عنه عشرين حديثاً، فهبَّت ريحٌ شديدةٌ، فذهبت بالأوراق، فصار هُشَيْمٌ يحدِّثُ مِمَّا عَلِقَ منها بذهنه، ولم يكن أتقن حِفْظَها، فوَهِمَ في أشياءَ منها، وضُعِّفَ في الزهريِّ بسببها. وكذا هَمَّامٌ ضعيفٌ في ابن جريج، مع أن كلّاً منهما أخرجا له، لكن لم يخرِّجا له عن ابنِ جُريج شيئاً. انتهى كلامه(١).

---

(١) المحلى شرح الموطا.

الفصل الثاني والعشرون

في ذكر الكتب الصحاح التي هي غير الصحاح الستة

وهي عدة كتب، ومنها:

١ ـ صحيح ابن خُزَيمَة(١):

وهو الحافظ الكبير، إمامُ الأئمة، شيخُ الإسلام أبو بكر محمد بن إسحاق بن خُزَيمة بن المُغيرةِ بن صالح بن بكر السُّلَمي النَّيسابوري.

---

(١) ينظر لترجمة ابن خزيمة:
الجرح والتعديل ١٩٦/٧؛ ثقات ابن حبان ١٥٦/٩؛ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زَبْر ٦٤٠/٢؛ سؤالات السلمي للدارقطني ص٦٦ ضمن ترجمة أحمد بن محمد بن الأزهر؛ سؤالات السهمي للدارقطني ص١٣٣ مقارنة بينه وبين النسائي؛ علوم الحديث للحاكم ص٨٣؛ تاريخ جرجان للسهمي ص٤٥٦؛ الإرشاد للخليلي ٨٣١/٣؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٠٥؛ المنتظم ٢٣٣/١٣؛ التقييد ١٦/١؛ تهذيب الأسماء واللغات ٧٨/١/١؛ طبقات علماء الحديث ٤٤١/٢؛ ذكر من يعتمد قولهم في الجرح والتعديل ص١٨٨؛ سير أعلام النبلاء ٣٦٥/١٤؛ العبر ٤٦٢/١؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٨؛ الوافي بالوفيات ١٩٦/٢؛ مرآة الجنان ٢٦٤/٢؛ طبقات السبكي ١٠٩/٣؛ طبقات الشافعية للإسنوي ٤٧٢/١؛ البداية والنهاية ١٤٩/١١؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١٤٩/١١؛ غاية النهاية ٩٧/٢؛ طبقت الشافعية لابن قاضي شهبة ٩٩/١؛ النجوم الزاهرة ٢٠٦/٣؛ طبقات الحفاظ ص٣١٠؛ طبقات الشافعية لابن هداية الله ص٤٨ ـ ٤٩؛ شذرات الذهب ٢٢٢/١؛ التاج المكلل ص٢٩٧.
ومن الدراسات الحديثة عن الإمام ابن خزيمة: كتاب «الإمام ابن خزيمة ومنهجه في كتابه «الصحيح» للدكتور عبد العزيز شاكر الكُبَيْسي، ولكن فيه ما لا يوافقُ عليه ولم يكن مؤلفُه دقيقاً في بيان منهج الإمام ابن خزيمة في بعض الأمور، وخاصة فيما يتعلَّق بصفات الباري ﷻ، فقد زعم أن الإمام ابن خزيمة وقع فيما يقرُب من التشبيه والتجسيم عن غير قصد منه. فكأنه يزعُم أن ابن خزيمة كتب ما كتبه في كتابه «التوحيد» بدون وعي ولا فهم. ثم يزعُم أن ابن خزيمة رجع عمَّا جاء فيه. وقد دُسَّ عليه فيه ما لم يقلْه، إلخ.
كما غلا ـ سامحه الله ـ في وصف الإمام ابن خزيمة بالغلُوّ والتشدُّد، فهل إثباتُ ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسولهُ ﷺ غلوٌّ؟؟ كلا، بل هو المنهجُ العَدْل الذي كان عليه سلف هذه الأمة رضي الله عنهم وأرضاهم، وحشَرَنا معهم تحت لواء نبيه المصطفى ﷺ.

قال الذهبي في «التذكرة»: ولد سنة (٢٢٣هـ) ثلاث وعشرين ومائتين، وعُني بهذا الشأن في الحَدَاثة، وسمع من إسحاقَ بن راهويه ومحمد بن حُميد، ولم يحدِّث عنهما لصِغَرِه، ونَقْصِ إتقانِه إذْ ذاك.

وسمع من: محمود بن غَيْلان، وعُتبة بن عبد الله اليَحْمدي المروزي، ومحمد بن أبان المُستملي، وإسحاقَ بن موسى الخَطْمِي، وعلي بن حُجْر، وأحمد بن مَنِيع، وأبي قُدامة السَّرْخَسِي، وبِشر بن مُعاذ، وأبي كُرَيب، وعبد الجبار بن العلاء وطبقتهم، فأكثر وجَوَّدَ، وصنَّف، واشتهر اسمُه، وانتهت إليه الإمامةُ والحِفْظُ في عصره بخراسان.

حدَّث عنه: الشيخان خارج صحيحَيْهما، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم أحدُ شيوخه، وأحمدُ بن المبارك المُستملي، وإبراهيم بن أبي طالب، وأبو علي النيسابوري، وإسحاقُ بن سعيد النسوي، وأبو عمرو بن حمدان، وأبو حامد أحمد بن محمد بن بالويه، وأبو بكر أحمد بن مهران المقرئ، ومحمدُ بن أحمدَ بن بصير، وحفيده[1] محمد بن الفضل بن محمد، وخلْقٌ لا يُحْصَوْنَ.

قال أبو عثمان الحِيري[2]: حدثنا ابن خزيمة، قال: كنتُ إذا أردت أن أصنِّفَ الشيء دخلتُ في الصلاة مستخيراً حتى يقع لي فيها، [ثم أبتدئ][3].

ثم قال أبو عثمان الزاهد: إن الله ليدفَعُ البلاءَ عن أهل النيسابور بابن خُزيمةَ[4].

وقال أبو بكر محمد بن جعفر: سمعتُ ابنَ خزيمةَ، وسئل: من أين أوتيتَ هذا العلمَ؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «ماء زمزمَ لِمَا شُرب له»[5]،

---

(١) أي: حفيد ابن خزيمة.

(٢) سعيد بن إسماعيل بن سعيد النيسابوري الحيري (٢٣٠ ـ ٢٩٨هـ). مترجم في سير أعلام النبلاء ١٤/٦٢.

(٣) في السِّير: حتى يفتح لي، والزيادة من التذكرة ٢/٧٢١.

(٤) طبقات علماء الحديث ٢/٤٤٣؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٣٦٩.

(٥) حديث صحيح. أخرجه أحمد وابن ماجه وغيرهما. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل، حديث (١١٢٣).

وإنِّي لمَّا شربتُ ماءَ زمزم، سألتُ الله علماً نافعاً[١].

وقال أبو علي النيسابوري: كان ابنُ خزيمةَ يحفظ الفقهِيَّات من حديثه كما يحفظ القارئُ السورةَ[٢].

قال الذهبي: هذا الإمام كان فريدَ عصره. فأخبرني الحسنُ بن علي، أنا ابنُ اللَّتي، أنا أبو الوقت، أنا أبو إسماعيلَ الأنصاريُّ، أنا عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد بن صالح، أنا أبي، نا أبو حاتم محمد بن حِبَّان التَّميمي، قال: ما رأيتُ على وجه الأرض من يُحْسِنُ صناعةَ السُّنن، ويحفظُ ألفاظَها الصِّحاحَ وزياداتِها حتى كأنَّ السُّنَنَ [كلَّها][٣] بين عينيه، إلا محمدَ بن إسحاقَ بنِ خزيمة فقط[٤].

وقال الحاكم في كتاب «علوم الحديث»: فضائلُ ابن خزيمة مجموعةٌ عندي في أوراقٍ كثيرةٍ، ومصنَّفاتُه تزيد على مائةٍ وأربعين كتاباً، سوى المسائل، والمسائلُ المصنَّفة مائةُ جُزءٍ، وله فقهُ حديث بَرِيرةَ في ثلاثة أجزاء[٥].

قال الذهبيُّ: قد استوعب الحاكمُ سيرةَ ابن خزيمة وأحوالَه، وساق أنه عمل دعوةً عديمةَ النظير في بُستانٍ خرج إليه، يمرُّ في أسواق نيسابورَ، ويعزِمُ على الناس، ويُبادرون معه فرِحين مسرورين، حاملين ما أمكنهم من الشِّواء والحلوى والطَّيبات، حتى لم يترُكوا في المدينة شيئاً من ذلك. واجتمع عالَمٌ لا يُحْصَوْنَ، وهذه دعوةٌ لم يتهيأ مثلُها إلا لسلطان.

وكانت وفاتُه في ثاني ذي القعدة سنة (٣١١هـ) إحدى عشرة وثلاثمائة

---

(١) طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٤٢؛ التذكرة ٢/ ٧٢١؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٠.

(٢) التذكرة ٢/ ٧٢٣؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٢.

(٣) زيادة من التذكرة وغيرها.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٣؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٣٧٢؛ وهو في مقدمة كتاب المجروحين لابن حبان ١/ ٩٣ مع اختلاف يسير في بعض الكلمات.

(٥) التذكرة ٢/ ٧٢٩؛ وهو في علوم الحديث للحاكم ص٨٣ مع اختلاف في بعض الكلمات.

وهو في تسع وثمانين سنة[١].

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠ ـ ٧٣٠ بشيءٍ من الاختصار. ولمعرفة ثناء الأئمة على ابن خزيمة يمكن الرجوعُ إلى مصادر ترجمته المذكورة في أولها.
هذا، وقد فُقد القسمُ الأكبرُ من صحيح ابن خزيمة منذ عهد الحافظ ابن حجر ﷺ، حيث لم يقع له منه سوى مقدارُ الربع. وقد صرّح به في المعجم المفهرس ص٤٢، حيث قال: صحيح ابن خزيمة، والمسموع لنا منه القدر الذي حصل لزاهرِ بن طاهرٍ مسموعاً على عدة شيوخ، وعُدِمَ سائرُه.
ثم ذكر إسنادَه: قال في آخره: وقد وقع لي من هذا الكتاب الصحيح: كتاب التوحيد، وكتاب التوكل، وكتاب القَسامة، وسأذكُرها في المفردات.
وقال في إتحاف المهرة: ولم أقفْ منه إلا على ربع العبادات بكماله، ومواضعَ مفرقةٍ من غيره ١/ ١٥٩.
وقد طُبع ما وجد من صحيح ابن خزيمة بتحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، نشره المكتب الإسلامي في بيروت في أربع مجلدات، ويصل إلى أواخر موضوعات المناسك ولم تتم، ويشتمل على (٣٠٧٩) ثلاثة آلاف وتسعة وسبعين حديثاً.
وللدكتور عبد العزيز بن عبد الرحمٰن العثيم ﷺ، كتاب «النقط لِمَا وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط» ذكر فيه ما وقع من الأخطاء أو التصحيفات في أسانيد الأحاديث من النسخة المطبوعة، وترك التنبيه على الأخطاء الواقعة في المتون وتراجم الأبواب، لسهولة معرفة ذلك. وهو مطبوع، نشر دار السلطان في جدة ١٤٠٧هـ.
وقال ابن حجر: وسمَّى ابنُ خزيمة كتابَه «المسند الصحيح المتصل بنقل العَدْل عن العَدْل من غير قطع في السند ولا جرح في النقلة». النكت ١/ ١٩١.
وورد اسمُه في المطبوع: (مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ بنقل العَدْل عن العَدْل، موصولاً إليه ﷺ من غير قطع في أثناء الإسناد ولا جرح في ناقلي الأخبار) ١/ ٣.
وتسميتُه الكتابَ المطبوع «مختصر المختصر»، أو «المختصر من المختصر من المسند» كما في أكثر من موضع من كتابه تشير إلى أن له ثلاثةَ كتب، فالمسندُ الكبير اختصره، ثم اختصرَ منه «مختصر المختصر». والله أعلم.
وقد ذكر ابن الصلاح مظانَّ الأحاديث الصحيحة غير الصحيحين، إلى أن قال: «ولا يكفي في ذلك مجرَّدُ كونِه موجوداً في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره».
ثم قال: ويكفي مجرَّدُ كونِه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيحَ فيما جمعه ككتاب ابن خزيمة.. إلخ. علوم الحديث لابن الصلاح ص١٧.
وقال ابن حجر: ... لم يلتزم ابن خزيمة وابن حبان في كتابيهما أن يُخرجا الصحيحَ الذي اجتمعت فيه الشروطُ التي ذكرها المؤلف... فإذا تقرَّر ذلك، عرفتَ أن حكم الأحاديث التي في كتاب ابن خزيمة وابن حبان صلاحية الاحتجاج بها لكونها دائرةً بين =

ومنها:

٢ ـ صحيح ابن حِبَّان[(١)]:

= الصحيح والحسن ما لم يظهر فيهما علةٌ قادحة. وأمّا أن يكون مرادُ من يسمِّيها صحيحةً إنها جمعت الشروط المذكورة في حدِّ الصحيح، فلا؟ والله أعلم. النكت ١/ ٢٩١.

وقال ابن كثير: وقد التزم ابنُ خزيمة وابنُ حبانَ الصحةَ، وهما خيرٌ من المستدرك بكثير، وأنظفُ أسانيدَ ومتوناً. الباعث الحثيث ص٢٧.

وقال السخاوي: وعلى كلِّ حالٍ، فلا بدَّ من النظر للتمييز، وكم في كتاب ابن خزيمة أيضاً من حديث محكوم منه بصحته، وهو لا يرتقي عن رُتبة الحسن. فتح المغيث ١/ ٤٣؛ والجملة الأخيرة منه عند ابن حجر أيضاً في: النكت ١/ ٢٧٠.

وقال السيوطي: صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبةً من صحيح ابن حبان لشدَّة تحرِّيه، حتى إنه يتوقَّف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: (إن صحَّ الخبر) أو (إن ثبت كذا)، ونحو ذلك. تدريب الراوي ١/١٠٩.

وقد استعرض محققُ صحيحِ ابن خزيمة أقوالَ الأئمة في هذا الصدد، ثم قال: إنَّ صحيح ابن خزيمة ليس كالصحيحين، حيث يمكن القول: إن كلَّ ما فيه هو صحيح، بل فيه ما هو دونَ درجةِ الصحيح، وليس مشتملاً على الأحاديث الصحيحة والحسنة فحسب، بل يشتمل على أحاديثَ ضعيفةٍ أيضاً، إلا أن نسبتَها ضئيلةٌ جداً، إذا قورنت بالأحاديث الصحيحة والحسنة، وتكاد لا تُوجَدُ الأحاديثُ الواهية أو التي فيها ضَعْفٌ شديد إلا نادراً، كما يتبيَّن بمراجعة التعليقات. مقدمة التحقيق ١/ ٢٢.

وللمحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ تعليقاتٌ مختصَرةٌ على المطبوع من صحيح ابن خزيمة، بيّن فيها درجةَ كلِّ حديثٍ من حيث الصحةُ أو الحسن أو الضعف. فجزاه الله خيرَ الجزاء.

قال الكتاني: وكتاب المنتقى (يعني لابن الجارود) هو كالمستخرج على صحيح ابن خزيمة. الرسالة المستطرفة ص٢٠.

وقال الدكتور محمد مصطفى الأعظمي: لكن المقارنة بين الكتابين المذكورين لا تفيد هذا الاستنتاجَ. مقدمة تحقيق صحيح ابن خزيمة ١/ ٢٣.

وقد جمع ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) رجالَ ابن خزيمة في مختصر تهذيب الكمال مع التذييل عليه من رجال ستة كتب؛ وهي مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، والبيهقي. المصدر السابق.

كما جمع الحافظ ابنُ حجر أطراف ما وُجِدَ من صحيح ابن خزيمة ضمن كتابه «إتحاف المهرة». وقد طبع معظمُه.

أما كتاب «التوحيد»، لابن خزيمة؛ فقد سبق ذكرُه في كتب العقائد.

(١) ينظر لترجمة ابن حبان:

فتح الباب في الكنى والألقاب لابن منده ص٢٥٦؛ الإكمال لابن ماكولا ٢/ ٣١٦ =

وهو الحافظُ العلامةُ أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد بن حبان بن معاذ التَّميمي البُسْتي، صاحبُ التصانيف.

سمع: الحسينَ بن إدريسَ الهروي، وأبا خليفة الجُمَحِي، وأبا عبد الرحمٰن النسائي، وعمرانَ بن موسى بن مجاشع، والحسنَ بن سفيان، وأبا يعلى المَوْصِلي، وأحمدَ بن الحسن الصُّوفي، وجعفر بن أحمد الدمشقي، وأبا بكر بن خُزيمة، وأُمَمَاً لا يُحْصَوْن من مصر إلى خراسان.

حدَّث عنه: الحاكم، ومنصور بن[1] عبد الله الخالدي، وأبو معاذ عبد الرحمٰن بن محمد بن رزق الله، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن هارون[2] الزَّوْزَني، ومحمدُ بن أحمد بن منصور النَّوْقاني، وخَلْقٌ.

قال أبو سعد الإدريسي[3]: كان على قضاء سمرقندَ زماناً، وكان من فقهاء الدين وحُفَّاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم، وفنونِ العلم، صنَّف

= حِبَّان؛ الأنساب للسمعاني ٢/ ٢٢٥ البستي؛ إنباه الرواة ٣/ ١٢٢؛ معجم البلدان ١/ ٤١٥؛ بُسْت؛ التقييد ١/ ٥١؛ الكامل لابن الأثير ٨/ ٥٦٦؛ اللباب ١/ ١٥١؛ طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/ ١١٥؛ مقدمة الإحسان ١/ ٩٧؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١١٣؛ تاريخ الإسلام للذهبي، وفيات (٣٥٤هـ)؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٢٠؛ دول الإسلام ١/ ٣٢٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢؛ العبر ٣/ ٩٤؛ المشتبه ص٧٢؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٦؛ الوافي بالوفيات ٢/ ٣١٧؛ مرآة الجنان ٢/ ٣٥٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٣١؛ طبقات الإسنوي ١/ ٤١٨؛ البداية والنهاية ١١/ ٢٥٩؛ التوضيح ١/ ٤٩٦؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٣١؛ تبصير المنتبه ١/ ١٤٩؛ لسان الميزان ٥/ ١١٢؛ النجوم الزاهرة ٣/ ٣٤٢؛ طبقات الحفاظ ص٣٧٤؛ شذرات الذهب ٣/ ٦٦؛ التاج المكلل ص٢٩٦.

وفي مقدمة «صحيح موارد الظمآن» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، دراسة قيِّمة ومفيدة عن منهج ابن حبان في التوثيق أو التجريح.

وفي مقدمة تحقيق «موارد الظمآن» للأستاذ حسين سليم أسد الداراني، ومقدمة صحيح ابن حبان للشيخ شعيب الأرنؤوط، ترجمة مفصّلة لابن حبان، فيمكن الرجوعُ إليهما.

(١) «بن» تحرّفت في الأصل إلى «و».

(٢) في الأصل: «عبدون» وما أثبته من التذكرة والسِّير.

(٣) أبو سعد عبد الرحمٰن بن محمد الإدريسي، محدث سمرقند (ت٤٠٥هـ). من مؤلفاته: «تاريخ سمرقند»، و«تاريخ إستِراباذ».

المسند الصحيح، والتاريخ، وكتاب الضُّعفاء، وفَقَّهَ الناسَ بسمرقندَ[١].

وقال الحاكم: كان ابنُ حبانَ من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ، ومن عُقلاء الرجال، قدِمَ نيسابورَ، فسمِعَ من عبد الله بن شِيرَوَيْه وغيرِه، ورحل إلى بخارى، فلقِيَ عمرَ بن محمد بن بُجير، ثم ورد نيسابورَ سنة أربع وثلاثين، وسار إلى قضاء نسأ، ثم انصرف إلينا سنة سبع، فأقام بنيسابورَ، وبنى الخانقاه، وقُرِئَ عليه جملةٌ من مصنفاته، ثم خرج من نيسابورَ إلى وطنه سِجِستانَ عام أربعين، وكان الرحلةُ إليه لسماع كتبه[٢].

وقال الخطيب: كان ثقةً نبيلاً فَهِماً[٣].

قال الذهبي: مات أبو حاتم بن حبان في شوال سنة (٣٥٤هـ)، أربع وخمسين وثلاثمائة. وهو في عشر الثمانين[٤].

---

(١) طبقات علماء الحديث ٣/ ١١٤؛ التذكرة ٣/ ٩٢١؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٤.

(٢) الأنساب ٢/ ٢٢٥؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١١٥؛ التذكرة ٣/ ٩٢١؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٤.

(٣) المصادر السابقة سوى الأنساب.

(٤) التذكرة ٣/ ٩٢٢؛ السير ١٦/ ١٠٢؛ وكان في الأصل: «عشر المائتين». وقال في الحاشية: «كذا في الأصل. قال في هامش التذكرة ٣/ ١٢١، ط. الثانية، لعله في عشر الثمانين».

قلت: وهو على الصواب في طبعتنا من التذكرة والسِّير، وغيرهما.

هذا؛ وقد سمّى ابنُ حبان كتابَه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها».

وأطلِق عليه اختصاراً «التقاسيم والأنواع».

وقد قسّم الكتاب على خمسة أقسام:

أولها: الأوامر التي أمر الله عباده عنها.

والثاني: النواهي التي نهى الله عباده عنها.

الثالث: إخباره عما احتيج إلى معرفتها.

الرابع: الإباحات التي أبيح ارتكابها.

الخامس: أفعال النبي ﷺ التي انفرد بفعلها. مقدمة الإحسان ١/ ١٠٣. ثم نوّع كلَّ قسمٍ على أنواع حتى بلغت أربعمائة نوع. ١/ ١٤٩.

وتوجد من كتابه أجزاء متفرقةٌ مخطوطةٌ ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/ ٣٠٧. ولكنه يُوجَدُ كاملاً بترتيب علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ) باسم «الإحسان في =

ومنها:

٣ ـ صحيح أبي عوانة[1]:

وهو[2] الحافظ الثقة الكبير، يعقوبُ بن إسحاقَ بنِ إبراهيمَ بن يزيدَ

= تقريب صحيح ابن حبان»، وهو مطبوع ويضم (٧٤٩١) حديثاً.
وقد ذكر ابنُ حبان شروطَه في أول كتابه ١/ ١٥١. واعتبره ابنُ الصلاح قريباً من الحاكم في التساهُل؛ إذ قال: ويقارِبُه في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حبان البستي، رحمهم الله أجمعين. علوم الحديث ص١٨.
وقال العراقي: الحاكمُ أشدُّ تساهلاً. التبصرة والتذكرة ١/ ٥٦.
وقال السخاوي: وذلك يقتضي النظرَ في أحاديثه أيضاً؛ لأنه غيرُ متقيِّد بالمعدِّلين، بل ربما يخرِّجُ للمجهولين، لا سيّما ومذهبُه إدراجُ الحسن في الصحيح، مع أن شيخنا (يعني ابن حجر) قد نازع في نسبته إلى التساهل، إلا من هذه الحيثية. فتح المغيث ١/ ٤٢ ـ ٤٣. وقد ذكر هناك نصَّ كلام ابن حجر.
وقال الشيخ طاهر الجزائري: وقد رتَّبه بعضُ المتأخرين على الأبواب، وعمل له الحافظ أبو الفضل العراقي أطرافاً، وجرَّد أبو الحسن الهيثميُّ زوائدَه على الصحيحين في مجلد. توجيه النظر ص١٤٠.
قال ابن النحوي ـ المعروف بابن الملقِّن ـ: غالبُ صحيح ابن حبان منتزَعٌ من صحيح شيخه إمام الأئمة محمد بن خزيمة. توضيح الأفكار ١/ ٦٤ للصنعاني.
وذهب العلامة أحمد محمد شاكر إلى أن كتاب ابن حبان مستقلٌ، لم يبنِه على الصحيحين ولا على غيرهما. وهو ما أيَّدته الدراساتُ الحديثة بعد المقارنة بين صحيحي ابن خزيمة وابن حبان. ينظر: مقدمة صحيح ابن خزيمة للدكتور محمد مصطفى الأعظمي ١/ ٢٢؛ ومقدمة موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان لحسين سليم أسد الداراني ١/ ٥٦.
وقد جمع الحافظُ ابنُ حجرٍ أطرافَ صحيح ابن حبان ضمن كتابه «إتحاف المهرة»، كما جمع الهيثميُّ زوائدَه على الصحيحين باسم «موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»، وهو مطبوعٌ أكثرَ من طبعة.
وقام المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني بتحقيق أحاديثه، وطبع ذلك في قسمين: «صحيح موارد الظمآن»، و«ضعيف موارد الظمآن». ويحتوي قسم الضعيف على (٣٤٨) حديثاً فقط.
وللشيخ الألباني أيضاً كتاب «التعليقات الحِسان على صحيح ابن حبان، وتمييز سقيمه من صحيحه، وشاذِّه من محفوظه». بيّن فيه درجةَ كلِّ حديث من أحاديثِ صحيح ابن حبان، طبع حديثاً في عام (١٤٢٤هـ) في اثني عشر مجلداً مع الفهارس.

(١) تقدم ذكره في «المسانيد»، وفي «المستخرجات» أيضاً.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٧٩. وينظر لترجمة أبي عوانة أيضاً: =

الإسفراييني[١]، النيسابوريُّ الأصل، صاحب الصحيح المسند المخرَّج على صحيح مسلم، وله فيه زياداتٌ عِدَّةٌ.

طوَّفَ الدنيا، وعُنِي بهذا الشأن.

وسمع: يونسَ بنَ عبد الأعلى، وأحمدَ بن الأزهر، والزَّعْفَرانيَّ، وعليَّ بن حرب، وعمرَ بن شبَّةَ، ومحمد بن يحيى الذُّهليَّ، وعليَّ بن إشكاب، وطبقتَهم، ومن بعدَهم.

حدَّث عنه: الحافظ أحمدُ بن علي الرَّازي، وأبو علي النيسابوري ويحيى بن منصور القاضي، وابُن عديٍّ، والطبرانيُّ، والإسماعيليُّ، وحُسَينَك، وخَلْقٌ، وولدُه أبو مصعب محمد، وابنُ ابنِ أخته[٢] أبو نعيم عبدُ الملك بن الحسن الإسفراييني خاتمةُ أصحابِه.

قال الحاكم: أبو عوانةَ من علماء الحديث وأثباتِهم، سمعتُ ابنَه محمداً يقول: إنه توفي سنة (٣١٦هـ) ست عشرة وثلاثمائة. وقال غيره: قبر أبي عوانة عليه مشهدٌ مبنيٌّ[٣] بإسفرايين يُزارُ، وهو بداخلِ المدينة. وكان

= تاريخ جرجان ص٤٩٠؛ الأنساب ١/٢٢٣؛ معجم البلدان ١/٧٨؛ التقييد ٢/٣١٦؛ الكامل ٨/١٩٩؛ اللباب ١/٥٥؛ طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ٢/٦٧٩؛ وفيات الأعيان ٦/٣٩٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٩١؛ دول الإسلام ١/٢٨٤؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٤١٧؛ العبر ١/٤٧٣؛ المعين في طبقات المحدثين ص١٠٩؛ مرآة الجنان ٢/ ٢٦٩؛ طبقات السبكي ٣/٤٨٧؛ طبقات الإسنوي ٢/٢٠٣؛ البداية والنهاية ١١/١٥٩؛ طبقات الشافعية لابن كثير ١/٢٣٥؛ العقد المذهب لابن الملقن ص٤١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٠٤؛ النجوم الزاهرة ٣/٢٢٢؛ طبقات الحفاظ ص٣٢٧؛ شذرات الذهب ٢/٢٧٤؛ بستان المحدثين ص٥٨؛ التاج المكلل ص١٥٠.

(١) نسبة إلى «إسفرايين» بلدة من نواحي نيسابور، ضبطَها الحمويُّ بالفتح ثم السكون وفتح التاء وراء وألف وياء مكسورة وياء أخرى ساكنة ونون. معجم البلدان ١/١٧٧. وضبطها السمعانيُّ بكسرِ الألف في أولها. الأنساب ١/٢٢٣.

(٢) في الأصل: «أخيه» والتصويب من التذكرة والسِّير.

(٣) وهو من عمل العوام؛ لأن الرسول ﷺ أمر بتسوية القبور، ونهى عن البناء عليها. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب «تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد» للشيخ الألباني ﷺ.

أولَ من أدخل كتبَ الشافعيِّ ومذهبَه إلى إسفرايين. أخذ ذلك عن الربيع، والمُزَنيِّ، وهو ثقةٌ جليلٌ[(١)].

ومنها:

٤ ـ صحيح ابن السَّكَن[(٢)]:

وهو[(٣)] الحافظ [الحجَّة][(٤)] أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَنِ البغدادي، نزيلُ مصرَ.

ولد سنة (٢٩٤هـ) أربع وتسعين ومائتين[(٥)].

سمع: أبا القاسم البغويَّ، وسعيدَ بن عبد العزيز الحلبي، ومحمد بن محمد بن بدر الباهليَّ، وأبا عَروبةَ الحرَّاني، ومحمدَ بن يوسف الفِرَبْرِيَّ، وابن جَوْصا، وطبقتَهم، من جَيْحُونَ إلى النيل.

---

(١) «مسند أبي عوانة» ذكر له سزكين نسخاً عدةً مخطوطةً في مختلف مكتبات العالم. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٧٨. وقد طُبع قسم منه في حيدرأباد بالهند قديماً، ثم طُبع الجزء الثالثُ الناقصُ في الطبعة السابقة، بمصر، ولكن الكتاب ما زال في حاجة إلى تحقيق وطبع من جديد.
وأبو عوانة لم يقتصر على تخريج متون مسلم فقط، بل ـ كما قال الذهبي ـ: زاد في كتابه متوناً معروفةً، بعضها ليِّنٌ. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٧٠ ترجمة الإمام مسلم. وفي ترجمة أبي عوانة أنه: زاد (أي على مسلم) أحاديثَ قليلةً في أواخر الأبواب ١٤/ ٤١٧.
وقال ابن حجر: صحيح أبي عوانة، وهو مستخرَجٌ على صحيح مسلم، لكن زاد فيه طُرقاً في الأسانيد، وقليلاً من المتون. المعجم المفهرس ص٤٤.
وللذهبي منتقى منه، وهو مائتا حديث وثلاثون حديثاً. ذكره ابن حجر في المصدر السابق.
وذكر السخاوي أنه تقع فيه (أي في صحيح أبي عوانة) أحاديثُ كثيرةٌ زائدةٌ على أصله، وفيها الصحيح والحسن، بل والضعيف أيضاً، فينبغي التحرُّزُ في الحكم عليها أيضاً. فتح المغيث ١/ ٤٣.

(٢) في حاشية الأصل: «ويقال له: الصحيح المنتقى» كما في التذكرة. ويقال له أيضاً: الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ، كما في الكشف ٢/ ٧٢.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٧. وينظر لترجمة ابن السكن:
طبقات علماء الحديث ٣/ ١٣١؛ دول الإسلام ١/ ٣٢٤؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ١١٧؛ العبر ٢/ ٩٢؛ النجوم الزاهرة ٣/ ٣٣٨؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٥١؛ طبقات الحفاظ ص٣٧٨؛ شذرات الذهب ٣/ ١٢، تهذيب تاريخ دمشق ٦/ ١٥٦.

(٤) زيادة من تذكرة الحفاظ.

(٥) وقع في الأصل: «١٩٤هـ أربع وتسعين ومائة». والتصويب من تذكرة الحفاظ وغيره.

وعُنِيَ بهذا الشأن، وجمع وصنَّف، وبَعُدَ صيتُه.

روى عنه: أبو عبد الله بن منده، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدَّقَّاق، وعبد الله بن محمد بن أسد القرطبي، وأبو عبد الله محمد بن [أحمد بن](١) يحيى بن مفرِّج، وأبو جعفر بن عون الله، وآخرون.

ووقع كتابُه «الصحيح المنتقى» إلى أهل الأندلس.

تُوفِّي في المحرم سنة (٣٥٣هـ) ثلاث وخمسين وثلاثمائة(٢).

ومنها:

٥ ـ صحيح الإسماعيلي:

وهو(٣) الإمام الحافظ الثبت، شيخ الإسلام أبو بكر أحمد بن

---

(١) زيادة من التذكرة.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٣٧.

وقال الذهبي في السِّير ١٦/ ١١٧: جمع وصنّف، وجَرَّح وعَدَّل، وصحَّحَ وعلَّلَ، ولم نرَ تواليفه، هي عند المغاربة.

وقال أيضاً ١٦/ ١١٨: كان ابنُ حزم يُثني على صحيحه المنتقى.

قلت: وقد سبق في الفصل التاسع في بيان طبقات كتب الحديث أن ابن حزم ذكر «صحيح ابن السكن» بعد الصحيحين مباشرةً. وينظر: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٠٢؛ وتدريب الراوي ١/ ١١١.

وتوجد قطعة من «حديثه» في مكتبة سراي أحمد الثالث بتركيا، كما ذكر سزكين في تاريخ التراث ١/ ٣٠٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٤٧.

ينظر لترجمة الإسماعيلي:

تاريخ جرجان ص١٠٩؛ الإرشاد للخليلي ٢/ ٧٩٣؛ طبقات الفقهاء ص١١٦؛ الأنساب ١/ ٣٣٩ الإسماعيلي؛ تبيين كذب المفترى ص١٩٢؛ المنتظم ١٤/ ٢٨١؛ التقييد ١/ ١٣٤؛ الكامل ٩/ ١٦؛ اللباب ١/ ٥٨؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١٤٠؛ دول الإسلام ١/ ٣٣٧؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٩٢؛ العبر ٢/ ١٣٧؛ المعين ص١١٥؛ الوافي بالوفيات ٦/ ٢١٣؛ مرآة الجنان ٢/ ٣٩٦؛ طبقات السبكي ٣/ ٧؛ طبقات الإسنوي ١/ ٥٠؛ طبقات الشافعية لابن كثير ١/ ٣٠٥؛ البداية والنهاية ١١/ ٢٩٨؛ العقد المذهب ص٥٧؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٣٦؛ النجوم الزاهرة ٤/ ١٤٠؛ طبقات الحفاظ ص٣٨١؛ طبقات الشافعية لابن هداية الله ص٩٥؛ شذرات الذهب ٣/ ٧٢؛ بستان المحدثين ص٦٠، وتوجد له ترجمة موسعة ودراسة مفيدة عن مصنفاته في مقدمة محقق كتاب «المعجم» للإسماعيلي.

إبراهيم بن إسماعيل بن العباس الإسماعيلي الجُرجاني، كبير الشافعية بناحيته.

ولد سنة (٢٧٧هـ) سبع وسبعين ومائتين.

وسمع سنة تسع وثمانين وبعدها من: إبراهيم بن زهير الحَلْواني، وحمزة بن محمد الكاتب، ويوسف بن يعقوب القاضي، وأحمد بن محمد بن مسروق، ومحمد بن يحيى المروزي، والحسن بن عَلُّوية، وجعفر بن محمد الفِرْيَابيِّ، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، وابن أبي شيبة [ومحمد بن الحسن بن سَمَاعَةَ] وأبي خليفةَ الجُمَحِيِّ، وبهلول بن إسحاقَ الأنباري، وعبدانَ، وأبي يعلى، وابنِ خُزيمةَ، وخلْقٍ.

وله معجمٌ مرويٌّ، وصنَّفَ الصحيح، وأشياءَ كثيرةً، من جملتها مسند عمرَ ﷺ، هذَّبه في مجلدين.

قال الذهبي: طالعتُه وعلّقت منه، وابتهرتُ بحفظ هذا الإمام، وجزمتُ بأن المتأخرين على إياسٍ من أن يلحقوا المتقدِّمين في الحفظ والمعرفة.

حدث عنه: الحاكم، والبرقاني، وحمزةُ السَّهْميُّ، وأبو حازم العَبْدُويي[1]، والحسين بن محمد الباساني، وأبو الحسن محمد بن علي الطبري، والحافظ أبو بكر محمد بن إدريس الجَرْجَرائي، وعبد الواحد بن منير المعدِّل، وسِبْطُ الإسماعيلي أبو عمرو عبد الرحمٰن بن محمد الفارسي، وخَلْقٌ سواهم.

قال حمزة: وسمعت أبا محمد الحسن بن علي الحافظَ بالبصرة يقول: كان الواجبُ للشيخ أبي بكر أن يصنِّفَ لنفسه شيئاً، ويختار، ويجتهد، فإنه كان يقدِرُ عليه، لكثرة ما كان كتب، ولغزارة علمِه وفهمِه وجلالتِه. وما كان

(١) تحرّف في الأصل إلى «أبو القاسم العبدري». وما أثبته من التذكرة والسِّير، وهو عمر بن أحمد بن إبراهيم بن عَبْدُوَيه العَبْدُويي. مترجم في سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٣٣.

ينبغي له أن يتقيد بكتاب محمد بن إسماعيل، فإنه [كان][١] أجلُّ من أن يتبع غيرَه، أو كما قال[٢].

قال الحاكم: كان الإسماعيليُّ واحد عصره، وشيخ المحدثين والفقهاء، وأجلَّهم في الرياسة والمروءة والسَّخاء، ولا خلافَ بين علماء الفريقين وعقلائهم فيه[٣].

قال الذهبي: قد جمع ـ مع إمامته في علم الحديث والفقه ـ رفعةَ الإسناد، والتفرُّدَ ببلاد العجم[٤].

وقال حمزة: مات في رجب، في غُرَّتِه[٥] من سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، عن أربع وتسعين سنة[٦].

---

(١) زيادة من التذكرة.

(٢) تاريخ جرجان ص١١٠، وفيه: «ويختار على حسب اجتهاده» بدل «ويجتهد». سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢٩٤ مع اختلاف في بعض الألفاظ.

(٣) طبقات علماء الحديث ٣/ ١٤٢؛ السِّير ١٦/ ٢٩٤؛ التذكرة ٣/ ٩٣٨.

(٤) التذكرة ٣/ ٩٥٠.

(٥) تحرّف في الأصل إلى «غزنة»، والتصويب من التذكرة.

(٦) تاريخ جرجان ص١٠٩؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٥٠.

معجم الإسماعيلي: قلت: أما «معجم الإسماعيلي»، فقد طبع بتحقيق الدكتور زياد محمد منصور في مجلدين، نشرته مكتبة العلوم والحِكَم بالمدينة المنورة سنة ١٤١٠هـ.

صحيح الإسماعيلي: وأما «صحيح الإسماعيلي»، فقد اختلف المصنفون في تسميته، فمنهم من سمّاه «الصحيح» ـ كما سبق عن الذهبي ـ ومنهم من سمّاه «المستخرج على الصحيحين»، ومنهم من سمّاه «الصحيح على شرط البخاري»، ومنهم من سمّاه «المستخرَج على صحيح البخاري». وينظر: مقدمة محقق معجم الإسماعيلي ١/ ١٦٨.

ويؤيد التسميةَ الأخيرةَ ما سبق ذكره عن تاريخ جرجان ص١١٠. وسمّاه الذهبي «المستخرج على الصحيح». السِّير ١٦/ ٢٩٣. وقال ابن الجوزي: وصنّف كتاباً على صحيح البخاري، حدَّثنا به يحيى بن ثابت بن بندار.. إلخ. المنتظم ١٤/ ٢٨٢.

وكان هذا الكتاب من مسموعات ابن حجر أيضاً، وقد سمّاه «صحيح الإسماعيلي»، وقال: وهو مستخرَج على صحيح البخاري. المعجم المفهرس ص٤٣. واستفاد منه ابن حجر في فتح الباري كثيراً.

وقال ابن حجر: وأما كتاب «الإسماعيلي»، فليس فيه أحاديثُ مستقلةٌ زائدةٌ، وإنّما تحصُل الزيادة في أثناء بعض المتون، والحكم بصحتها متوقِّفٌ على أحوال رُواتها، فرُبَّ حديث =

فائدة:

اعلم أن نسخة قلمية من صحيح ابن خزيمة موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية[١]، وعلى هامشها حواشٍ للحافظ ابن حجر، مفيدةٌ نافعةٌ، والمجلدان الأخيران منها سالمان من النَّقص. والمجلد الأول ناقص.

ونسخةٌ صحيحةٌ كاملة من كتاب ابن حبَّان أيضاً موجودةٌ فيها، مكتوبةٌ بخط الحافظ ابن حجر. وله على هامشها أيضاً حواشٍ مفيدة. والمجلد الأول من هذا الكتاب موجود في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة.

ونسخة قلميَّةٌ كاملة صحيحة من كتاب صحيح أبي عوانة موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبة بخطِّ يحيى بن نُعيم الأنصاري، ونسخةٌ صحيحةٌ قلميَّةٌ نفيسة من هذا الكتاب موجودة في خزانة الكتب للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، مصنف «غاية المقصود»، و«عون المعبود»، رحمه الله تعالى وغفر له. وقد نقلتُ من هذه النسخة المباركة بعضَ الروايات في رسالتي «المقالة الحسنى في سُنِّيَّةِ المصافحة باليد اليمنى».

ونسخة قلميَّةٌ من كتاب «صحيح ابن السكن» موجودةٌ فيها[٢] أيضاً مكتوبةٌ بخط الحافظ السيوطي.

ونسخة قلميَّةُ صحيحة من كتاب «صحيح الإسماعيلي» موجودةٌ فيها أيضاً، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر.

= أخرجه البخاري من طريق بعض أصحاب الزهري عنه ـ مثلاً ـ فاستخرجه الإسماعيلي وساقه من طريق آخر من أصحاب الزهري بزيادة فيه، وذلك الآخر تُكُلِّمَ فيه، فلا يحتج بزيادته. النكت ١/ ٢٩٢.

ولا يعرف لـ«صحيح الإسماعيلي» أو مستخرجه وجودٌ في الوقت الحاضر، وله «حديث» مع أحاديث محدِّثين آخرين في الظاهرية، كما ذكر سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٣٢٩.

(١) سبق الحديث عن هذه الخزانة في المقدمة. وسيأتي ذكر بعض موجوداتها في (الفصل الحادي والأربعين) إن شاء الله.

(٢) الضمير راجع إلى خزانة الكتب الجرمنية. وما جاء قبله من ذكر خزانة كتب العلّامة العظيم آبادي هو استطراد يتعلق بصحيح أبي عوانة فقط.

ومنها:

٦ ـ صحيح المستدرك للحاكم[١]:

وهو[٢] الحافظ الكبير، إمام المحدِّثين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حَمْدويه بن نُعيم الضَّبِّي، الطَّهْماني، النَّيْسَابوري، المعروف بابنِ البَيِّع، صاحب التصانيف.

ولد سنة (٣٢١هـ) إحدى وعشرين وثلاثمائة، في ربيع الأول.

طلب الحديث من الصِّغر باعتناء أبيه وخالِه، فسمع سنة ثلاثين، ورحل إلى العراق، وهو ابنُ عشرين، وحجَّ، ثم جال في خراسان وما وراء النهر، فسمع[٣] بالبلاد من ألفيْ شيخٍ أو نحوِ ذلك، وقد رأى أبوه مسلماً.

روى عن: أبيه، ومحمد بن علي بن عمر المُذَكِّر[٤]، وأبي العباس الأصمّ، وأبي جعفرٍ محمد بن صالح بن هانئ، ومحمد بن عبد الله

---

(١) مِمَّن أطلق «الصحيح» على كتاب «الحاكم»: الإمامُ ابنُ القيم في أكثَر من موضع في كتابه «الوابل الصيب».

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩.

وينظر لترجمة الحاكم:

الإرشاد للخليلي ٣/ ٨٥١؛ تاريخ بغداد ٥/ ٤٧٣؛ المنتخب من السياق ص١٥؛ الأنساب ٢/ ٤٠٠ البيِّع؛ تبيين كذب المفتري ص٢٢٧؛ المنتظم ١٥/ ١٠٩؛ التقييد ١/ ٦٤؛ الكامل في التاريخ ٩/ ٢٥٢؛ اللباب ١/ ١٩٨؛ طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/ ١٩٨؛ مختصر طبقات الفقهاء للنووي ص٢٢٨؛ وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٠؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٣٧؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٣٩؛ دول الإسلام ١/ ٣٥٦؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٢؛ العبر ٢/ ٢١٠؛ المعين ص١٢٠؛ المغني في الضعفاء ٢/ ٦٠٠؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٦٠٨؛ الوافي بالوفيات ٣/ ٣٢٠؛ مرآة الجنان ٣/ ٤١؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١٥٥؛ طبقات الإسنوي ١/ ٤٠٥؛ وفيات ابن قنفذ ص٢٢٩؛ غاية النهاية ٢/ ١٨٤؛ البداية والنهاية ١١/ ٣٥٥؛ طبقات الفقهاء الشافعيين ١/ ٣٥٧؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٩٣؛ لسان الميزان ٥/ ٢٣٢؛ نزهة الألباب ١/ ١٣٨؛ النجوم الزاهرة ٤/ ٢٣٨؛ طبقات الحفّاظ ص٤٠٩؛ طبقات ابن هداية الله ص١٢٣؛ شذرات الذهب ٣/ ١٧٦؛ بستان المحدثين ص٦٤؛ التاج المكلل ص١١٣.

(٣) في التذكرة: «وسمع».

(٤) كان في الأصل وكذا في أصول التذكرة: «المذكور» والتصويب من المطبوع من التذكرة.

الصَّفَّار، وأبي عبد الله بن الأخرم، وأبي العباس بن محبوب، وأبي حامد بن حَسْنُوية[١]، والحسن بن يعقوب البخاري، وأبي النَّضْر محمد بن محمد بن يوسف، وأبي الوليد حسَّان بن محمد، وأبي عمرو بن السَّمَّاك، وأبي بكر النجَّاد، وابن دَرَسْتَوَيْه، وأبي سهل بن زياد، وعبد الرحمٰن بن حمدان الجلَّاب، وعلي بن محمد بن عُقبةَ الشيباني، وأبي علي الحافظ، وانتفع بصحبته. وما زال يسمع حتى سمع من أصحابه.

حدَّث عنه: الدارقطني، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء الواسطيُّ، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذَرٍّ الهرويُّ، وأبو يعلى الخليلي، وأبو بكر البيهقي، وأبو القاسم القُشيري، وأبو صالح المؤذن، والزكيُّ عبد الحميد البَحِيري، وعثمانُ بن محمد المَحْمِيُّ، وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشِّيرازي[٢].

قال الخطيب أبو بكر[٣]: أبو عبد الله الحاكم كان ثقةً. [كان][٤] يميلُ إلى التشيُّع، فحدثني إبراهيمُ بن محمد الأُرْمَوِيُّ ـ وكان صالحاً عالماً ـ قال: جمع الحاكمُ أحاديثَ، وزعم أنها صِحاحٌ على شرط البخاري ومسلم، منها حديث الطَّير[٥]: و«من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»[٦] فأنكرها عليه أصحاب الحديث، فلم يلتفِتُوا إلى قوله[٧].

---

(١) في الأصل: «حيويه»، وما أثبته من التذكرة والسِّير.

(٢) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٣٩.

(٣) تاريخ بغداد ٥/٤٧٣، ٤٧٤.

(٤) زيادة في التذكرة من النسخة المكية.

(٥) وهو حديث عن أنس بن مالك ﷺ وفيه: أن رسول الله ﷺ قُدِّم له (فرخٌ مشويٌّ) فقال: «اللهم ائتني بأحبِّ خلقك إليك يأكل معي هذا الطير..» الحديث. أخرجه الحاكم في المستدرك ٣/ ١٣٠ مطوَّلاً. وقد أخرجه الترمذي مختصراً برقم (٣٧٢١) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه من حديث السُّدِّي إلا من هذا الوجه.. إلخ. وضعّفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي (٧٧٣). وسيذكر المصنف كلامَ الذهبي عنه بعد قليل.

(٦) للتفصيل عن هذا الحديث يُمكن الرجوعُ إلى سلسلة الأحاديث الصحيحة، حديث (١٧٥٠).

(٧) التذكرة ٣/ ١٠٤٢؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٦٨؛ وهو في تاريخ بغداد ٤/ ١٧٤، وزاد في آخره: «ولا صوّبوا فِعْلَه». وعنه: الأنساب ٢/ ٤٠٢؛ والمنتظم ١٥/ ١٠٩.

قال الحسن بن أحمد السمرقندي الحافظ: سمعتُ أبا عبد الرحمٰن الشَّاذْيَاخي الحاكم[١] يقول: كنا في مجلس السيد أبي الحسن، فسُئل أبو عبد الله الحاكم عن «حديث الطير»، فقال: لا يصحُّ. ولو صحَّ لَمَا كان أحدٌ أفضلَ من عليٍّ ﷺ بعد النبي ﷺ[٢].

قال الذهبي: ثم تغيَّر رأيُ الحاكم، وأخرجَ حديث الطير في مستدركه، ولا ريب أنَّ في المستدرك أحاديثَ كثيرةً ليست على شرط الصحة، بل فيه أحاديثُ موضوعةٌ، شانَ المستدركَ بإخراجها فيه. وأمَّا حديثُ الطير، فله طرقٌ كثيرة جداً، أفردتُها بمصنَّفٍ، ومجموعها يُوجب أن يكونَ الحديثُ له أصلٌ[٣].

---

(١) في الأصل: «صاحب الحاكم» لكن كلمة «صاحب» لا توجد في التذكرة ولا السِّير..

(٢) وذكر الذهبي رواية الشاذياخي هذه في سير أعلام النبلاء أيضاً ١٧/ ١٦٩، ثم قال: فهذه حكايةٌ قوية، فما بالُه أخرج حديث الطير في «المستدرك»، فكأنه اختلف اجتهادُه، وقد جمعتُ طرق حديث الطير في جزء.

(٣) وعلّق الذهبي على الحديث المذكور في تلخيص المستدرك بقوله: ابن عِياضٍ لا أعرفُه. ولقد كنت زماناً طويلاً أظنُّ أنَّ حديثَ الطير لم يجسُر الحاكم أن يُودِعَهَ في مستدركه، فلمَّا علقتُ هذا الكتاب رأيتُ الهولَ من الموضوعات التي فيه، فإذا حديثُ الطير بالنسبة إليها سماءٌ.. إلخ. تلخيص المستدرك ١/ ١٣١.
وقال الذهبي أيضاً: وحديثُ الطير ـ على ضعفه ـ فله طرقٌ جمَّةٌ، وقد أفردُتها في جزء، ولم يثبُت، ولا أنا بالمعتقد بُطلانَه. سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٣٣.
وقال شيخُ الإسلام ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل. منهاج السنّة ٧/ ٣٧١.
وذكر ابنُ كثير كثيراً من طرق هذا الحديث، ثم قال: وقد جمع الناس في هذا الحديث مصنفاتٍ مفردةً، منهم: أبو بكر بن مردويه، والحافظ أبو طاهر محمد بن أحمد بن حمدان، فيما رواه شيخنا أبو عبد الله الذهبي، ورأيتُ فيه مجلداً في جمع طرقه وألفاظه لأبي جعفر بن جرير الطبري المفسِّر، صاحب التاريخ، ثم وقفتُ على مجلد كبير في ردّه وتضعيفه سنداً ومتناً للقاضي أبي بكر الباقلاني. وبالجملة، ففي القلب من صحة هذا الحديث نظرٌ، وإن كثُرت طرقُه. والله أعلم. البداية والنهاية ٧/ ٣٥٤.
ومن المعاصرين: فصَّل الكلامَ في هذا الحديثِ وطُرقِه الأستاذ أحمد ميرين البُلوشي في تحقيقه لكتاب «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ» للإمام النسائي ص٢٩ ـ ٣٦؛ والأستاذ سعد بن عبد الله آل حُمَيِّد في تحقيقه لـ«مختصر استدراك الحافظ الذهبي =

وأما حديث: «من كنت مولاه»، فله طرقٌ جيدةٌ، وقد أفردتُ ذلك أيضاً.

قال عبد الغافر بن إسماعيل[١]: أبو عبد الله الحاكم هو إمامُ أهل الحديث في عصره، العارفُ به حقَّ معرفته.... وقرأ على قُرَّاءِ زمانه، وتفقَّه على أبي الوليد، وأبي سهل الأستاذ، واختصَّ بصحبة إمام وقته أبي بكر الصِّبْغِي[٢] فكان يراجعُه في «السؤال»، و«الجرح والتعديل»، و«العِلَل»، وذاكَرَ مِثْلَ الجِعَابيِّ، وأبي علي الماسَرْجِسِي. واتفق له من التصانيف ما لعلَّه يبلُغ قريباً من ألفِ جزءٍ من تخريج «الصحيحين».....، و«تاريخ نيسابور»، وكتاب «مزكّي الأخبار»، و«المدخل إلى علم الصحيح»، وكتاب «الإكليل»، و«فضائل الشافعي»، وغير ذلك[٣].

قال الحافظُ أبو حازم العَبْدُوِيِ: سمعتُ الحاكمَ يقول ـ وكان إمامَ أهل الحديث في عصره ـ: شربتُ ماءَ زمزم، وسألت الله أن يرزُقَني حُسْنَ التصنيف[٤].

قال الحافظ أبو موسى: كان الحاكمَ دخل الحمَّامَ واغتسل، وخرج، فقال: آه. فقُبِضَ روحُه، وهو متَّزِرٌ لَم يلبَسْ قميصَه بعدُ، وصلىَّ عليه القاضي أبو بكر الحِيريُّ.

تُوفي الحاكم في صفرَ سنة (٤٠٥هـ) خمس وأربعمائة[٥].

= على مستدرك أبي عبد الله الحاكم» لابن الملقن ٣/١٤٤٦ ـ ١٤٧٩. فيمكن الرجوعُ إليهما. والله أعلم.

(١) صاحب كتاب «تاريخ نيسابور» (٤٥١ ـ ٥٢٩هـ). وانتخب منه إبراهيم بن محمد الصَّرِيفينيُّ، وهذا المنتخب مطبوعٌ باسم «المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور».

(٢) أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيوب الصِّبْغي (٢٥٨ ـ ٣٤٢هـ). مترجم في سير أعلام النبلاء ١٥/٤٨٣.

(٣) التذكرة ٣/١٠٤٣، وهو في المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص١٥ ـ ١٧؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/١٦٩ ـ ١٧٠ أكثر تفصيلاً.

(٤) التذكرة ٣/١٠٤٤. وينظر أيضاً: الأنساب ٢/٤٠١؛ تبيين كذب المفتري ص٢٢٨.

(٥) التذكرة ٣/١٠٣٩ ـ ١٠٤٥.

[تساهل الحاكم في تصحيح الحديث]:

قلت: تساهُلُ الحاكم في تصحيح الحديث مشهورٌ، كما أن تساهُلَ ابن الجوزي في تضعيف الحديث مشهورٌ[١]. قال السيوطيُّ في أول تعقُّباته على موضوعات ابن الجوزي:

«إن كتاب «الموضوعات»[٢]: جَمْعَ الإمام أبي الفرج ابن الجوزي قد نَبَّه الحُفَّاظ قديماً وحديثاً على أنَّ فيه تساهلاً كثيراً، وأحاديثَ ليست بموضوعة، بل هي من وادي الضَّعيف، وفيه أحاديثُ حِسانٌ، وأخرى صِحاحٌ، بل وفيه حديثٌ من صحيح مسلم، نَبَّه عليه الحافظ أبو الفضل بن حجر. وجدتُ فيه حديثاً من صحيح البخاري من رواية حماد بن شاكر، وآخر متنه من البخاري من رواية صحابيٍّ غيرِ الذي أورده عنه.

وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر: إنَّ تساهُلَه (أي تساهل ابن الجوزي) وتساهُلَ الحاكم في المستدرك أعدمَ النفع بكتابَيْهِما؛ إذ ما من حديث فيهما إلا ويُمكنُ أنه مِمَّا وقع فيه التساهُل. فلذلك وجب على الناقد الاعتناءُ بما ينقلُه منهما من غير تقليدٍ لهما. وقد اعتنى الحافظُ الذهبيُّ بالمستدرك، فاختصره معلِّقاً أسانيدَه، وأقرَّه على ما لا كلامَ فيه، وتعقَّب ما فيه الكلام[٣]. وجرَّد بعضُ الحُفَّاظ منه مائةَ حديثٍ موضوعة في جزء[٤].

وأما موضوعات ابن الجوزي، فلم أقف على من اعتنى بشأنها[٥]،

---

(١) قال الصنعاني: «ابن الجوزي والحاكم أبو عبد الله في طرفَيْ نقيض. هذا يُسارع إلى الإخبار بالصحة، وهذا يُسارع إلى الإخبار بالوَضْع». إرشاد النُّقَّاد إلى تيسير الاجتهاد ص١٢٢.

(٢) سيأتي الحديث عنه في الفصل الثالث والثلاثين إن شاء الله.

(٣) يشير إلى كتاب «تلخيص المستدرك» للإمام الذهبي، وهو مطبوع.

(٤) هو: الذهبي نفسُه. وقد ذكر ذلك في سير أعلام النبلاء ١٧/١٧٦؛ وابن كثير في اختصار علوم الحديث ص٢٩.

(٥) للذهبي أيضاً كتاب «تلخيص الموضوعات». فلعلَّ السيوطيَّ لم يطَّلِعْ عليه، وهو مطبوع أكثر من طبعة.

فاختصرتُها معلَّقاً أسانيدَها، وتعقبتُ منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبيُّ في المستدرك. ثم جمعتُ كتاباً حافلاً في الأحاديث المتعقَّبة خاصةً. بسطتُ فيه الكلام على كلِّ حديثٍ حديث، مع ذكر طُرقها وشواهدها، وما وقفتُ عليه من كلام الحُفَّاظ عليها، وما عثرتُ أنا عليه في ضِمْنَ المطالعة من المتابعات ونحو ذلك. غير أنَّ الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصرُ، وأهلُ هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلاً، فما ظنُّك بهم في هذا العصر الدابر، فأردتُ أنْ أُلخِّصَ الكتابَ المذكور في تأليف وجيز، أقتَصِرُ منه على إيراد الحديث على طريقة الأطراف. وأُعقِبُه بذكر من أعَلَّه، ثم أُردِفُه برَدِّه، إما بتوثيقه أو ذِكْرِ مُتابِعِه أو شاهده. وأُنبِّهُ على من خرَّجه من الأئمة المعتبرة في شيءٍ من كتبه الجليل. انتهى[1].

وقال في آخره:

أبو الفرج الجوزيُّ ألَّفَ مجمعاً ... تضمَّنَه الموضوعُ فاتَّسَع الوادي
وهذا كتابي فيه حَرَّرْتُ جُمْلَةَ ... ثلاثاً وستين منه تحريرَ نُقَّادِ
حديثٌ رواه مسلمٌ ثم آخرٌ ... رواه البخاريُّ في رواية حمَّادِ
وفي مسندٍ فوقَ الثلاثينَ ثمَّ في ... كتابِ أبي داود تسعٌ بتعدادِ
ثلاثون عندَ الترمذيِّ ولابن ماجـ ... ـةَ مثلُها عشرةٌ لدى النسائي السادِ
وستون في المستدرك مع تداخُلِ ... مرات ولم أقصِدْ بعدُ بإفرادِ
مجموعُ ما فيه من الكتُب التي ... نرى مائةٌ مع نحو ثلاثون[2] بآحادِ
كذا فيه مِمَّا أخرج الدارمي والبخـ ... ـاري في غيرِ الصَّحيح بإسنادِ
وما أخرج البُسْتِيُّ وابنُ خُزَيْمَةَ ... مع البيهقي والدارقطني وأندادِ
فدُونَك تأليفاً وجيزاً محرَّراً ... إذا أبهم الدَّاجي به يهتدي البادي
ويا طالما أنعَمْتُ فِكْراً ومُقْلَةً ... وأشغلتُ أوقاتي ببحثٍ وإجهادِ
ونقَّبْتُ عن طرق الأحاديثِ دائماً ... وأعملتُ إعمالَ المُجِدِّ بإسعادِ

(١) التعقبات على الموضوعات...

(٢) كذا في الأصل.

ولم أكُ ذا كَلٍّ على الناس آخذاً ... كلامهم من غير وُدٍّ ولا عادي
ولا ظفِرَتْ عيني بما أقتدي به ... فأرتاحُ مِمَّا أجتنيه بأكدادِ
فيا ربِّ فاجْعَلْهُ لِوجهِك مخلصاً ... فأنت مرامي منك أطلُب إرشادِ
وكلُّ عِلْمٍ أبني أن يُرادَ به ولي ... خسيسةُ قدرٍ ذات هَمٍّ وانفادِ
ومن كان ذا حظٍّ عظيمٍ يكن إلى ... جنابِ العُلى القدسيِّ يحدُو به الحادي

انتهى(١).

[(٢) وروى الخطيب وغيرُه عن أبي أُويس ـ واسمُه عبد الله بن أُويس ـ عن العلاء بن عبد الرحمٰن عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ: «كان إذا أمَّ الناسَ جهر ببسم الله الرحمٰن الرحيم». قال الزيلعي في «نصب الراية» بعد ذِكْرِ هذا الحديث والكلام على إسناده، ما لفظُه:

«(٣) ومجردُ الكلام في الرجل لا يُسقطُ حديثَه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظمُ السنة؛ إذ لم يسلَمْ من كلام الناس إلا من عصَمَهُ اللهُ، بل خُرِّجَ في الصحيح لخلق مِمَّن تُكُلِّم فيهم، ومنهم جعفر بن سُليمان الضُّبَعِي، والحارثُ بن عُبَيد(٤) الإيادي، وأيمنُ بن نابِل الحبشي، وخالدُ بن مَخْلَد القَطَوانِيّ وسُويدُ بن سعيد الحَدَثاني(٥) ويونس بن أبي إسحاق السَّبيعي، وغيرهم. ولكن صاحبا الصَّحيح رحمهما الله إذا أخرجا لِمَنْ تُكُلِّم فيه، فإنهم ينتقون(٦) من حديثه ما تُوبع عليه وظهرت شواهدُه، وعُلم أن له أصلاً، ولا يروون ما تفرد به، سيما إذا خالفه الثقات. كما أخرج مسلم لأبي أُوَيس

---

(١) التعقبات على الموضوعات...، وكان الأولى أن يذكر هذا عند الكلام في كتب الموضوعات، ولكن المؤلف ذكره هكذا.
(٢) من هنا إلى نهاية الكلام عن مستدرك الحاكم كتب في الأصل بين قوسين، فهو من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.
(٣) نصب الراية ١/ ٣٤١.
(٤) «بن» تحرّف في الأصل إلى «بل» و«عبيد» في الأصل وفي نصب الراية: «عبد»، والتصويب من التقريب وغيره.
(٥) في نصب الراية: «الحرثاني» خطأ.
(٦) تحرّف في الأصل إلى «ينطقون».

حديث: «قسمت الصلاة بيني وبين عبدي»[١] لأنه لم يتفرد به، بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عيينة، فصار حديثه متابعة.

وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين، فتساهلوا في استدراكهم. ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في كتابه «المستدرك». فإنه يقول: هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما، وفيه هذه العلة، إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه، لما بيناه، بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يخرَّج لغالب رواته[٢] في الصحيح كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه: هذا حديث على شرط البخاري، يعني لكون البخاري أخرج لعكرمة[٣]. وهذا أيضاً تساهل.

وكثيراً ما يخرج حديثاً بعضُ رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول: هذا على شرط الشيخين، وهذا أيضاً تساهل.

وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحبا الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ولم يخرجا حديثه عن غيره لضعفه فيه، أو لعدم ضبطه حديثه، أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه، أو لغير ذلك، فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ، ثم يقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري، أو مسلم، وهذا أيضاً تساهل، لأن صاحبي الصحيح لم يحتجا به إلا في شيخ معين لا في غيره. فلا يكون على شرطهما. هذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال

---

(١) صحيح مسلم ١/٢٩٦، حديث (٣٩٥). وفي إحدى طرقه: «أبو أويس» وقد أخرجه أيضاً عن طريق سفيان بن عيينة ومالك بن أنس، وابن جريج.

(٢) في نصب الراية: «رواية».

(٣) كذا في نصب الراية أيضاً ١/٣٤٢. وكأنه يعني إذا كان من دون عكرمة من غير رجال البخاري. والله أعلم. وقد مثل ابن حجر لذلك «سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس» ثم بيّن أن مسلماً احتج بحديث سماك ولم يحتج بعكرمة. واحتج البخاري بعكرمة دون سماك. للتفصيل ينظر: النكت ١/٣١٥.

وغيره، ولم يخرجا حديثه عن عبد الله بن المثنى، فإن خالداً غير معروف بالرواية عن ابن المثنى. فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنَّى: هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً.

وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف، أو متَّهم بالكذب، وغالب رجاله رجال الصحيح، فيقول: هذا على شرط الشيخين، أو البخاري أو مسلم. وهذا أيضاً تساهل فاحش.

ومن تأمَّل كتابه «المستدرك» تبيَّن له ما ذكرناه. انتهى كلام الزيلعي[1].

قال الجزائريُّ: قد اختُلِفَ في حكم ما انفرد الحاكم بتصحيحه. فقال ابنُ الصلاح: الأوْلى أن تتوسط في أمره، فتقول: ما حكم بتصحيحه ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قَبيل الصحيح، فهو من قبيل الحَسَنِ، يُحتج به ويُعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه. ويقاربه في حكمه صحيحُ أبي حاتم بن حبَّان البُستي. انتهى[2]. وظاهرُ هذا الكلام أنَّ ما انفردَ بتصحيحه ولم يكن لغيره فيه حُكْمٌ أن يجعلَ دائراً بين الصحيح والحسن احتياطاً. وقد ظنَّ بعضُهم أنَّ كلامه يدلُّ على أنه يحكم عليه بالحسن فقط فنسب إليه التحكُّم في هذا الحكم.

وقال كثيرٌ من المحدثين: إنَّ ما انفرد الحاكم بتصحيحه يبحث عنه ويحكم عليه بما يقضي به حالَه من الصِّحَّة أو الحسن أو الضعف. والذي حمل ابنَ الصلاح على ما قال، هو ما ذهب إليه من أن أمرَ التصحيح قد انقطع ولم يبْقَ له أهل، والصحيح أنه لم ينقطع، وأنه سائغ لمن كمُلت عنده أدواتُه، وكان قادراً عليه. انتهى[3]].

---

(١) نصب الراية ١/٣٤١ ـ ٣٤٢.

(٢) أي: كلام ابن الصلاح وهو في علوم الحديث ص١٨.

(٣) توجيه النظر ص١٣٩ ـ ١٤٠. وينظر للتعقيب على كلام ابن الصلاح التقييد والإيضاح ص٣٠؛ التذكرة والتبصرة ١/٥٦؛ فتح المغيث ١/٤٢.

....

= هذا؛ وقد ألّف الإمام الحاكمُ كتابَه كما بيّن في مقدمته ردّاً على جماعةٍ من المبتدعة نبَغُوا في عصره، وكانوا «يشمَتون برُواة الآثار بأنَّ جميع ما يصحُّ عندكم من الحديث لا يبلُغ عشرةَ آلاف حديث». المستدرك ١/ ٢. يقصدون ما رواه الشيخان في كتابَيْهما، فأراد الحاكمُ إخراجَ أحاديثَ رُواتُها ثقاتٌ، قد احتجَّ بمثلها الشيخان ﷺ أو أحدُهما. المستدرك ١/ ٣.

وقد وصف العلماء الحاكم بالتساهُل، ولكن بالَغ في ذلك أبو سعد الماليني أحمد بن محمد الأنصاري الهروي (ت٤١٢هـ)، فقال:

طالعت كتاب «المستدرك على الشيخين الذي صنَّفه الحاكم من أوله إلى آخره، فلم أرَ فيه حديثاً على شرطهما. سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥؛ طبقات السبكي ٤/ ١٦٥؛ النكت لابن حجر ١/ ٣١٢ نقلاً عن الذهبي.

وعلّق عليه الذهبيُّ قائلاً: هذه مكابرة وغُلُوٌّ، وليست رتبةُ أبي سعد أن يحكُم بهذا، بل في المستدرك شيءٌ كثير على شرطهما، وشيءٌ كثير على شرط أحدِهما. ولعلَّ مجموعَ ذلك ثلث الكتاب بل أقلّ، فإنَّ في كثير من ذلك أحاديثُ في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علَلٌ خفيَّةٌ مؤثرةٌ. وقطعة من الكتاب إسنادُها صالحٌ وحَسَنٌ وجيد، وذلك نحو رُبُعِه، وباقي الكتاب مناكيرُ وعجائبُ. وفي غضون ذلك أحاديثُ نحو المائة يشهد القلبُ ببطلانها، كنتُ أفردتُ منها جزءاً. وحديثُ الطير بالنسبة إليها سماء، وبكل حالٍ فهو كتاب مفيد، قد اختصرْتُه ويُعوز عملاً وتحريراً. سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٥ ـ ١٧٦؛ وذكره عنه السيوطي باختصار. تدريب الراوي ١/ ١٠٦.

ولابن حجر توضيحاتٌ وتعليقات مفصلة على كلام الماليني؛ فينظر: النكت ١/ ٣١٤، ٣٢٠.

وذكر السخاويُّ قول الماليني: وذكر أنه غيرُ مرضيٍّ، نعم وهو (يقصد الحاكم) معروف عند أهل العلم بالتساهل في التصحيح، والمشاهدةُ تدلُّ عليه. فتح المغيث ١/ ٤١.

وقال ابنُ الصلاح: هو واسعُ الخَطْوِ في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به. علوم الحديث ص١٨.

قال ابن حجر: إنّما وقع للحاكم التساهلُ؛ لأنه سوَّد الكتاب لينقّحه فأعجلَتْه المنيةُ، قال: وقد وجدتُ في قريبِ نصف الجزء الثاني من تجزئة ستةٍ من المستدرك : إلى هنا انتهى إملاء الحاكم. ثم قال: وما عدا ذلك من الكتاب لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة، فمن أكبرِ أصحابه وأكثرِ الناس له ملازمةً البيهقيُّ، وهو إذا ساق عنه في غير المُمْلىٰ شيئاً لا يذكُره إلا بالإجازة. قال: والتساهُل في القدر المُمْلَى قليلٌ جداً بالنسبة إلى ما بعده. ذكره السيوطيُّ في تدريب الراوي ١/ ١٠٦؛ وفي فتح المغيث للسخاوي كلام قريب من هذا دون عَزْوه إلى ابن حجر ١/ ٤١. وانظر: كلام الشيخ أحمد شاكر في مقدمة التعليقات الحسان ١/ ١٥.

وقال ابن حجر في النكت: والذي يسلم من المستدرك على شرطهما أو شرط أحدهما =

....

= مع الاعتبار الذي حرّرناه، دون الألف، فهو قليل بالنسبة إلى ما في الكتابين ١/ ٣١٩.
وللعلّامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي كلامٌ مفيدٌ ودقيقٌ عن أسباب وأنواع التساهل في مستدرك الحاكم يحسن الرجوع إليه في التنكيل ١/ ٤٥٥ ـ ٤٥٩.
من جهود العلماء حول المستدرك:
توجد لمستدرك الحاكم نُسَخٌ عِدَّةٌ مخطوطةٌ، ذكرها سزكين في تاريخ التراث ١/ ٣٦٧.
وقد طُبع في حيدرآباد سنة ١٣٣٤ ـ ١٣٤٢هـ، ثم صدرت منها طبعات مصورة. ولكنها طبعة سقيمة، والكتاب يحتاج إلى تحقيقٍ وتصحيحٍ بعد المقارنة بين النسخ.
وألّف الإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ) «تلخيص المستدرك» وتوجد له أيضاً نسخ مخطوطة ذكرها سزكين. تاريخ التراث ١/ ٣٦٨. وطُبع مع المستدرك في طبعة حيدرآباد، وهو أيضاً «يُعوز عملاً وتحريراً»، كما سبق عن الذهبي نفسه في السِّير ١٧/ ١٧٦؛ وينظر أيضاً كلام الشيخ أحمد شاكر في مقدمة التعليقات الحسان ١/ ١٥.
وألّف الذهبي أيضاً: «المستدرك على المستدرك» جمع فيه الأحاديثَ الموضوعةَ في المستدرك، وهي مائة حديث كما سبق ذكره عن الذهبي. وانظر: كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢؛ الذهبي ومنهجه في التاريخ ص١٤٣.
وألّف ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) «مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم». وقد طُبع بتحقيق الأستاذين عبد الله بن حمد اللحيدان، وسعد بن عبد الله الحُمَيِّد في (٨) مجلدات، دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ.
وجمع الحافظُ ابن حجر (ت٨٥٢هـ) أطرافَ المستدرك في كتابه «إتحاف المهرة»، وقد طبع معظمُه بعناية مركز خدمة السنّة والسِّيرة النبوية بالمدينة المنورة؛ وللحافظ العراقي (ت٨٠٦هـ) «أمالي» استخرج فيها بعض أحاديث الحاكم، مطبوعة مكتبة السنّة، القاهرة، ١٤١٠هـ.
المقارنة بين ابن خزيمة وابن حبان والحاكم:
قال الشيخ أحمد شاكر: «صحيح ابن خزيمة»، و«المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع» لابن حبان، و«المستدرك على الصحيحين» للحاكم. هذه الكتبُ الثلاثةُ هي أهمُّ الكتب التي أُلِّفَت في الصحيح المجرَّد بعد الصحيحين البخاري ومسلم.
وأضاف: وقد رتّب علماء هذا الفن ونُقَّاده هذه الكتب الثلاثة... على الترتيب الآتي: «صحيح ابن خزيمة»، «صحيح ابن حبان»، «المستدرك» للحاكم.
ترجيحاً منهم لكلِّ كتابٍ منها على ما بعدَه في التزام الصَّحيح المجرد، وإن وافق هذا مصادفة ترتيبُهم الزمنيُّ من غيرِ قصدٍ إليه. مقدمة الشيخ أحمد شاكر المطبوعة ضمن مقدمة التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان ص ١٣.
وينظر ما سبق من كلام ابن كثير والسيوطي عند ذكر صحيح ابن خزيمة، وكذلك كلام ابن الصلاح والعراقي عند ذكر صحيح ابن حبان.

ومن الكتب الصحاح:

٧ ـ المختارة:

للحافظ ضياء الدين محمد بن عبد الواحد المَقْدِسي الحنبلي.

التزم فيه الصحةَ، فصحَّحَ فيه أحاديثَ لم يُسْبَقْ إلى تصحيحها.

قال ابن كثير: وهذا الكتاب لم يتم. وكان بعض الحُفَّاظ من مشايخنا يرجِّحه على «مستدرك الحاكم». كذا في «الشذا[1] الفيَّاح»، ذكره صاحب الكشف[2].

وضياء الدين المقدسي هذا: هو الحافظُ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد السعدي المقدسي، ثم الدمشقي الصَّالحي، الحنبلي[3]، صاحب التصانيف النافعة.

ولد سنة تسع وستين وخمسمائة.

وأجاز له السِّلَفي وشُهْدَةُ[4]. وسمع من: أبي المعالي بن صابر، وأبي

(١) تحرّف في الأصل إلى «الشواذ»، وكتاب «الشذا الفيّاح من علوم ابن الصلاح» من تأليف الشيخ برهان الدين الأبناسي (٧٢٥ ـ ٨٠٢هـ)، مطبوع.

(٢) كشف الظنون ٢/١٦٢١. ولم أرَ قولَ ابن كثير هذا في الشذا الفيّاح في هذا الموضع ١/٩١، ولكنه موجودٌ في كتاب ابن كثيرٍ «اختصار علوم الحديث» ص٢٩؛ وتاريخ الصالحية ١/١٣٤؛ والتاج المكلَّل ص٢٤٠. وقال الشيخ أحمد شاكر: كأنه يعني شيخَه ابن تيمية ﷺ. الباعث الحثيث ص٢٩.

(٣) التذكرة ٤/١٤٠٥؛ وينظر أيضاً لترجمة المقدسي:

الذيل على الروضتين ص١٧٧؛ طبقات علماء الحديث ٤/١٨٨؛ تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٥؛ دول الإسلام ٢/١٥٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/١٢٦؛ العبر ٣/٢٤٨؛ الوافي بالوفيات ٤/٦٥؛ فوات الوفيات ٣/٤٢٦؛ البداية والنهاية ١٣/١٦٩؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٣٦؛ ذيل التقييد ١/١٧٠؛ النجوم الزاهرة ٦/٣٥٤؛ المقصد الأرشد ٢/٤٥٠؛ طبقات الحفاظ ص٤٩٤؛ الدارس في تاريخ المدارس ٢/٩٤؛ القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لابن طولون ١/١٣٠؛ شذرات الذهب ٥/٤٢٤؛ التاج المكلل ص٢٣٩.

(٤) شُهْدةُ بنت أحمد الدِّينوري البغدادي، مسندة العراق (بعد ٤٨٠ ـ ٥٧٤هـ). لها ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٠/٥٤٢.

المجد البانياسي، وأحمدَ بنِ الموازينيِّ، وعمرَ بن عليِّ الجُوَيْنِي، ويحيى الثقفي وطبقتهم بدمشق، وأبي القاسم البوصيريِّ وطبقته بمصر، والمبارك بن المعطوش، وابن الجوزي وطبقتِهما ببغدادَ، وأبي جعفرِ الصيدلانيِّ وطبقتِه بأصبهانَ، وعبد الباقي بن عثمان بهمَذَانَ، والمؤيدِ الطوسيِّ وطبقتِه بنيسابورَ، وعبدِ المُعزِّ بن محمد البزَّار بهراةَ، وأبي المظفرَّ بن السمعاني بمروَ، ورحلَ مرتين إلى أصبهانَ، وسمع بها ما لا يُوصَفُ كثرةً. وحصل أصولاً كثيرة، ونَسَخَ وصنَّف، وصَحَّحَ وليَّن، وجَرَّح وعَدَّل. وكان المرجوع إليه في هذا الشأن.

قال تلميذُه عمرُ بن الحاجب[1]: شيخُنا أبو عبد الله شيخُ وقتِه، ونسيجُ وحدِه علماً وحفظاً، وثقة وديناً، من العُلماء الربَّانيين، وهو أكبر من أن يَدُلَّ عليه مثلي[2]. كان شديدَ التحرِّي في الرواية، مجتهداً في العبادة، كثيرَ الذكر، منقطعاً متواضعاً، سهلَ العارِيَّة. رأيتُ جماعةً من المحدِّثين ذكروه، فأطنبوا في حقِّه[3]، ومدحوه بالحفظ والزُّهد، سألتُ الزَّكيَّ البِرْزَالي[4] عنه، فقال: ثقةٌ جبلٌ حافِظٌ دَيِّنٌ. قال ابنُ النَّجّار[5]: حافظٌ متقنٌ حُجَّةٌ عالِمٌ بالرجال، ورعٌ تقِيٌّ، ما رأيتُ مثلَه في نزاهته[6] وعفَّتِه وحُسْنِ طريقته. وقال الشرفُ ابن النابلسي[7]: ما رأيت مثلَ شيخِنا الضياء.

---

(١) عمر بن محمد بن منصور الأمين ابن الحاجب الجُندي (ت٦٣٠هـ). له: «المعجم الكبير» وقد توفي في حياة الضياء المقدسي. السِّير ٢٢/ ٣٧٠.

(٢) في الأصل: «وهو أكثر أن يدخل عليه مثل» وما أثبته من التذكرة.

(٣) في الأصل: «فقهه» والمثبت من التذكرة.

(٤) زكي الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي، استوطن دمشق، ومات بحماة سنة (٦٣٦هـ). سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٥٥.

(٥) محب الدين أبو عبد الله محمد بن محمود، البغدادي، ابن النجار (٥٧٨ ـ ٦٤٣هـ) صاحب «الذيل على تاريخ بغداد» وغيره. سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٣١.

(٦) في الأصل: «نباهته» وما أثبته من التذكرة.

(٧) شرف الدين أبو المظفر يوسف بن الحسن النابلسي الدمشقي (٦٠٣ ـ ٦٧١هـ)؛ التذكرة ٤/ ١٤٦٢.

ذكره الذهبي في «التذكرة». وقال: قد استوفيتُ سيرتَه وتواليفَه في «التاريخ الكبير» عاش أربعاً وسبعين سنة، وتُوفي إلى رضوان الله تعالى في جُمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة. انتهى[١].

فائدة:

اعلم أن نسخةً قلميَّةً من كتاب «المختارة» للحافظ ضياء الدين المقدسي هذا موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ ابن كثيرٍ[٢].

---

(١) التذكرة ٤/١٤٠٥ ـ ١٤٠٦ بشيء من الاختصار.

(٢) سبق الحديث عن هذه المكتبة في المقدمة.

أما «المختارة»؛ فقد ذكرها الذهبيُّ في مؤلفات الضياء المقدسي، وقال: عمل نصفها في ست مجلدات. السِّير ٢٣/١٢٨.

وقال ابن كثير: وألَّف كتباً مفيدةً حسنةً، كثيرةَ الفوائد، ومن ذلك... وكتابه «المختارة» وفيه علومٌ حَسَنَةٌ حديثيَّةٌ. وهي أجودُ من مستدرك الحاكم لو كَمُل. البداية والنهاية ١٣/ ١٧٠.

وقال السخاويُّ: وكذا من مظانِّ الصحيح «المختارة» مما ليس في الصحيحين أو أحدهما للضياء المقدسي الحافظ، وهي أحسنُ من المستدرك، لكنها مع كونها على المسانيد لا الأبواب، لم يكمُلْ تصنيفها. فتح المغيث ١/٤٣.

ونقل النُّعيمي عن الذهبي أنه ذكر مصنفاتِ المقدسي، ومنها «الأحاديث المختارة»، فقال: خرَّج منها تسعين جزءاً، وهي الأحاديثُ التي تصلُح أن يحتجَّ بها سوى ما في الصحيحين خرّجها من مسموعاته. الدارس في تاريخ المدارس ٢/ ٩٤؛ وهو كذلك في الوافي بالوفيات ٤/٦٦؛ ونحوه في ذيل طبقات الحنابلة بدون ذكر الذهبي ٢/ ٢٣٩.

وفي الرسالة المستطرفة: ذكر فيه أحاديثَ لم يُسْبَقْ إلى تصحيحها. وقد سلم له فيه إلا أحاديثَ يسيرةً جداً تُعُقِّبتْ عليه. وذكر ابنُ تيميةَ والزركشيُّ وغيرُهما أنَّ تصحيحَه أعلى مزيةً من تصحيح الحاكم. وفي اللآلي: ذكر الزركشيُّ في تخريج الرافعي أنَّ تصحيحَه أعلى مزيةً من تصحيح الحاكم، وأنه قريبٌ من تصحيح الترمذي وابن حبان. اهـ. وذكر ابن عبد الهادي في الصارم المنكي نحوَه. وزاد: فإن الغَلَطَ فيه قليلٌ. ليس هو مثلَ صحيحِ الحاكم، فإن فيه أحاديثَ كثيرةً يظهر أنها كذِبٌ موضوعة، فلهذا انحطَّت درجتُه عن درجة غيره. ص١٩ ـ ٢٠.

وقد طُبع الموجودُ من كتاب «المختارة» بتحقيق الشيخ عبد الملك بن عبد الله بن دهيش في مكة المكرمة ١٤١٠هـ وبعدها.

وكان محدِّثُ الشام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ يقوم بتحقيق هذا الكتاب، فلا أدري هل أكمل تحقيقهُ أم عاجلَتْه المنيةُ وحالت دون ذلك.

=

ونسخةٌ صحيحةٌ قلميَّةٌ من كتاب «صحيح المستدرك» للحاكم موجودةٌ فيها، مكتوبةٌ بخط الحافظ الذهبي، وعلى هامش هذه النسخة تلخيصُ الحافظ الذهبيِّ بخطه أيضاً. ونسخةٌ قلميةٌ من كتاب «تلخيص المستدرك» للذهبي أيضاً موجودةٌ فيها.

ونسخةٌ قلمية من المستدرك، ونسخةٌ قلمية من تلخيص الذهبي موجودةٌ أيضاً في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة.

وقد طُبع الآن «المستدركُ» مع «تلخيص الذهبي» في مطبعة دائرة المعارف ببلدة حيدر آباد الدَّكَن.

= ينظر: حياة الألباني للشيباني ٢/ ٥٧٢.

مصادر أخرى لمعرفة الأحاديث الصحيحة:

وفي هذا العصر اعتنى محدِّثُ الشام العلّامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ اعتناءً بالغاً بتحقيق الأحاديث وإفرادِ صحيحِها من ضعيفها، تقريباً لصحيح السنّة النبوية إلى الأمة، تيسيراً لمعرفتِها والعملِ بها. وقد أخرج ﷺ كتباً عدَّةً خاصَّةً بالأحاديث الصحيحة، ويشملها الأحاديث الحسَنةُ أيضاً، لأن الحديث الحسنَ كالأحاديث الصحيحة في قَبُوله والاحتجاجِ به، والعملِ به كما نصّ عليه العلماءُ. ينظر مثلاً: شرح نخبة الفكر لابن حجر.

وهذه الكتب هي:

١ ـ صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري.

٢ ـ صحيح سنن أبي داود.

٣ ـ صحيح سنن الترمذي.

٤ ـ صحيح سنن النسائي.

٥ ـ صحيح سنن ابن ماجه.

٦ ـ صحيح موارد الظمآن بزوائد ابن حبان.

٧ ـ صحيح الترغيب والترهيب للمنذري.

٨ ـ صحيح الجامع الصغير وزيادته.

٩ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة. وتضم أكثرَ من ثلاثة آلاف حديث. وقد جرّد متونَها الأستاذ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وهي مطبوعة أيضاً.

بالإضافة إلى ما يُوجَدُ في مؤلفاته في مختلف الموضوعات، كأحكام الجنائز، وصفة صلاة النبي، وحجة النبي، وغيرها؛ فقد التزم ﷺ أن لا يستدِلَّ في كتبه إلا بما صحَّ من الأحاديث.

الفصل الثالث والعشرون

في ذكر كتب الأحاديث المعزوة(١) إلى الأئمة الأربعة

الذين هم أصحاب المذاهب المتبوعة وذكر تراجمهم

[مسند الإمام أبي حنيفة]:

قال صاحب «كشف الظنون»(٢):

مسند الإمام الأعظم أبي حنيفة نعمان بن ثابت الكوفي، المتوفى سنة (١٥٠هـ) خمسين ومائة. رواه حسنُ بن زياد اللؤلؤيُّ(٣).

ورتَّب المسندَ المذكورَ الشيخُ قاسم بُن قُطْلُوبُغَا الحنفيُّ، [المتوفى سنة (٨٧٩هـ)(٤)] برواية الحارثيِّ(٥) على أبواب الفقه، وله عليه «الأمالي» في مجلدين(٦).

ومختصر المسند، المسمَّى «بالمعتمَد» لجمال الدين محمود بن أحمد القُونَوِيِّ الدمشقي(٧)، المتوفى سنة (٧٧٠هـ) سبعين وسبعمائة. ثم شرحه

---

(١) في الأصل: «المعزية». وفي الحاشية: «ن: المعزوة»، وكلاهما صحيح.
فيقال: عزا فلاناً إلى فلان (يعزو/ يعزي) عزواً وعزياً. نسبه إليه. ينظر: المعجم الوسيط.
وأثبت الواو؛ لأنه أشهرُ على الألسنة. والله أعلم.

(٢) ٢/ ١٦٨٠.

(٣) أبو علي الأنصاري مولاهم، الكوفي (ت٢٠٤هـ). له ترجمة في: تاريخ ابن معين ٢/ ١١٤؛ الشجرة في أحوال الرجال ص١٢٠؛ تاريخ بغداد ٧/ ٣١٤؛ ميزان الاعتدال ١/ ٤٩١؛ لسان الميزان ٢/ ٢٠٨ وغيرها.
ومسند الإمام أبي حنيفة من روايته ضمَّه الخوارزمي في مسند الإمام الأعظم، كما ذكر في مقدمته ١/ ٥.

(٤) زيادة من كشف الظنون.

(٥) سيأتي ذكره فيما بعد.

(٦) ينظر أيضاً: الضوء اللامع ٦/ ١٨٦؛ البدر الطالع ٢/ ٤٦.

(٧) يُعرف بابن السِّراج ـ بكسر المهملة وتخفيف الراء ـ. الدرر الكامنة ٤/ ٣٢٢. وقيل =

وسمَّاه «المستند»[١].

وجمع زوائدَه[٢] أبو المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي، المتوفَّى سنة (٦٦٥هـ) خمس وستين وستمائة[٣]، أوله: الحمد لله الذي سقانا بطَوْله من أصفى شرائع الشرائع.. إلخ. قال: وقد سمعتُ في الشام عن بعض الجاهلين بمقداره ما ينقصه ويستصْغِرُ ويستعظمُ غيرَه، وينسبه إلى قلةِ روايةِ الحديث. ويستدلُّ على ذلك ب«مسندِ الشافعي»[٤] وموطأ مالك. وزعم أنه ليس لأبي حنيفة مسندٌ. وكان لا يروي إلا عدة أحاديث. فلَحِقَتْني حَمِيَّةٌ دينية[٥] فأردت أن أجمعَ بين خمسةَ عشرَ من مسانيده التي جمعَها له فحول، علماء الحديث:

الأول: الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثيّ البخاري، المعروف بعبد الله الأستاذ[٦].

= في وفاته غير ذلك. الجواهر المضيئة ٣/ ٤٣٥.

(١) ينظر أيضاً: تاج التراجم ص٢٩٠. وأفاد أن اختصارَه من تخريج الحارثي.

(٢) كذا في كشف الظنون أيضاً ٢/ ١٦٨٠ مع وضع كلمة (زوائده) بين قوسين؛ مِمَّا يدلُّ على أنها زيادةٌ على أصله.
والمعروف أن أبا المؤيد الخوارزمي جمع خمسةَ عشرَ مسنداً مِمَّا جمعه العلماءُ من مرويات الإمام أبي حنيفة، مع حذف «المُعاد وتكرير الإسناد، إلا إذا كان الحديثُ الواحدُ مشتملاً على مسائلِ أبوابٍ مختلفةٍ، واختلفت أسانيدُه»، كما في مقدمته ١/ ٥ ـ ٦. وهو مطبوع.

(٣) وكان مولده سنة (٥٩٣هـ). له ترجمة في: تاج التراجم ص٢٧٨؛ الجواهر المضيئة ٣/ ٣٦٥؛ الفوائد البهية ص٢٠٠. وسيأتي الحديثُ عن هذه المسانيد فيما بعد.

(٤) في مقدمة جامع المسانيد للخوارزمي ١/ ٤ «باشتهار المسند الذي جمعه الإمام الشافعي». وهو كذلك في طبعة دار الفكر من كشف الظنون، ولكنه أشار أن في نسخة «مسند الشافعي» كما ذكر المصنف هنا.

(٥) زاد في جامع المسانيد: «ربانية، وغضبة حنفية نعمانية».

(٦) (٢٥٨ ـ ٣٤٠هـ). قال الذهبيُّ: قد ألّف مسنداً لأبي حنيفةَ الإمام وتعب عليه، ولكن فيه أوابد، ما تفوّه بها الإمامُ، راجت على أبي محمد. سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٢٥. وقال الحاكم: هو صاحبُ عجائبَ وأفرادٍ عن الثِّقات. وقال ابن الجوزي: قال أبو سعيد الرَّوّاسي: يُتّهم بوضع الحديث. وقال أحمد السُّليماني: كان يضعُ هذا الإسناد على هذا =

الثاني: الإمام الحافظ أبو القاسم طلحةُ بن محمد بن جعفرٍ الشاهد العدل[(١)].

الثالث: الإمام أبو الحسين محمد بن المظفرَّ بن موسى بن عيسى بن محمد[(٢)].

الرابع: الإمام الحافظ أبو نُعيم الأصبهانيُّ الشافعي[(٣)].

الخامس: الشيخ أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري[(٤)].

= المتن، وهذا المتن على هذا الإسنادِ، وهذا ضربٌ من الوضع. لسان الميزان ٣/٣٤٨.
له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٠/١٢٦؛ الأنساب ١/١٩٦ الأستاذ؛ ميزان الاعتدال ٢/٤٩٦؛ الجواهر المضيئة ٢/٣٤٤؛ شذرات الذهب ٢/٣٥٧؛ الفوائد البهية ص١٠٤ وغيرها.

(١) (٢٩١ ـ ٣٨٠هـ) قال محمد بن أبي الفوارس: كان طلحةُ سيِّئَ الحال في الحديث، وكان يذهب إلى الاعتزال، ويدعو إليه. ووصفه غيرُ واحد بالاعتزال. وقال الأزهريُّ: ضعيفٌ في روايته وفي مذهبه.
له ترجمة في: تاريخ بغداد ٩/٣٥١؛ ميزان الاعتدال ٢/٣٤٢؛ غاية النهاية ١/٣٤٢؛ لسان الميزان ٣/٢١٢؛ شذرات الذهب ٣/٩٧.

(٢) وقع في الأصل: «أبو الحسن محمد بن المطهر» إلخ. والتصويب من كشف الظنون وغيره (٢٨٦ ـ ٣٧٩هـ) روى عنه الدارقطنيُّ وغيرُه، وقد رمي بشيءٍ من التشيُّع. وقال الدارقطني: ثقة مأمون. وقال الخطيب البغدادي: كان ابنُ المظفر فهماً حافظاً صادقاً مُكثراً.
له ترجمة في: تاريخ بغداد ٣/٢٦٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/٩٨٠؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٣١٨، وفيه قصةٌ تفيد أنه كان ألَّف جزءاً في مثالبِ أصحابِ الحديث. ميزان الاعتدال ٤/٤٣؛ لسان الميزان ٥/٣٨٣ وغيرها.

(٣) في طبعة دار الفكر من كشف الظنون «الأصفهاني»، ولم تذكر كلمة «الشافعي»، وأبو نعيم هو صاحب «حلية الأولياء»، معروف، وقد سبق ذِكْرُه. وقد طُبع مسندُه هذا بتحقيق وتعليق: نَظَر محمد الفاريابي، نشر مكتبة الكوثر بالرياض، ط. أولى، ١٤١٥هـ.
وعنوانه في مخطوطته: ذِكر ما انتهى إلينا من مسانيد حديث الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، فقيه أهل العراق ومفتيهم رحمه الله تعالى.
ومع ذلك وصفه بعضُهم بالتعصُّب على الإمام أبي حنيفة!! انظر: التعليق على الرفع والتكميل ص٧٨؛ الإمام ابن ماجه وكتابه «السنن» ص١٦٣.

(٤) ويعرف بقاضي المرستان (٤٤٢ ـ ٥٣٥هـ). قال السمعاني: ما رأيتُ أجمعَ للفنون منه. وقال أيضاً: سمعتُه يقول: تبتُ من كل علمٍ تعلَّمتُه إلا الحديثَ وعِلْمَه. =

السادس: الإمام أبو أحمد عبد الله بن عَدِيٍّ الجُرجاني(١).

السابع: الإمام الحافظ عمر بن الحسن الشَّيباني(٢).

الثامن: أبو بكر أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي(٣).

التاسع: الإمام أبو يوسف القاضي يعقوب بن إبراهيم الأنصاري(٤)، والمرويُّ عنه يُسَمَّى بـ«نسخة أبي يوسف».

= له ترجمة في: الأنساب ١١٣/١٣ النصري؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٠؛ لسان الميزان ٢٤١/٥ وغيرها.

قال الحافظ ابن حجر في ترجمة حسين بن محمد بن خسرو البلخي: ومِمَّا يُستنكَرُ أنه نسب القاضي أبا بكر الأنصاري قاضي المَرستان إلى أنه خرَّج مسندَ أبي حنيفة من مروياته، ولم يصف أحدٌ من الحُفَّاظ القاضي المذكور أنه صنَّف في شيءٍ من فنون الحديث شيئاً، ولا خرَّج لنفسه، بل الموجودُ من مروياته تخريجُ من أخذ عنه؛ كابن السمعاني وغيره. لسان الميزان ٣١٢/١.

(١) الإمام المعروف، صاحب كتاب الكامل في الضعفاء (ت٣٦٥هـ). تقدمت ترجمتُه. ولم يَشْفَعْ تأليفُه هذا المسند في تبرئته من تهمة «التعصُّب المذهبي عن جهل مع سوء المعتقد». انظر: فقه أهل العراق وحديثهم ص٨٣.

(٢) في كشف الظنون: «الأُشْنَاني» وكلاهما صحيح. فهو عمر بن الحسن بن علي بن مالك الشيباني البغدادي الأُشْنَاني ـ نسبة إلى بيع الأشنان وشرائه ـ كما في الأنساب ٢٧٣/١، توفي (٣٣٩هـ). قال السمعاني: كان صاحبَ حديثٍ، مجوداً، حَسَنَ العلم به.

قال الذهبي: ضعَّفه الدارقطنيُّ والحسن بن محمد الخلال، ويُروى عن الدارقطني: أنه كذابٌ. ولم يصحَّ هذا. ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا. ميزان الاعتدال ١٨٥/٣؛ لسان الميزان ٢٩٠/٤.

وله ترجمة أيضاً في: الأنساب ٢٧٥/١؛ تاريخ بغداد ٢٣٦/١١؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠٦.

(٣) ينظر من ترجم له. وفي كتاب الصِّلة لابن بشكوال ترجمة باسم «أحمد بن محمد بن خالد بن أحمد بن مهدي الكلاعي المقري» يكنى أبا عمر (ت٤٣٢هـ). الصلة ٤٨/١. ولكنه يختلف عن هذا؛ فاسم جد أبيه «أحمد»، وهذا اسمُ جدِّ أبيه «خلي»، كما في جامع المسانيد ص٥، وهو يكنى أبا عمر، وهذا يكنى «أبا بكر»؛ فالظاهر أنه غير هذا المقصود هنا. والله أعلم.

(٤) ولد سنة (١١٣هـ)، وتوفي (١٨٢هـ).

له ترجمة في: تاريخ ابن معين ٢/ ٦٨٠؛ الشجرة في أحوال الرجال ص١١٨؛ تاريخ بغداد ٢٤٢/١٤؛ سير أعلام النبلاء ٥٣٥/٨؛ ميزان الاعتدال ٤٤٧/٤ وغيرها.

العاشر: الإمام محمد بن حسن الشيباني[1]، والمروي عنه يسمى بـ«نسخة محمد».

الحادي عشر: ابنُه الإمام حمَّاد[2]، ورواه عن أبي حنيفة.

الثاني عشر: الإمام محمد أيضاً، وروى معظمَه عن التَّابعين. وما رواه يُسَمَّى «الآثار»[3].

الثالث عشر: الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الله بن أبي العوَّام السَّعدي[4].

الرابع عشر: الإمام الحافظ أبو عبد الله حسين بن محمد بن خسرو البلخي، المتوفَّى سنة (٥٢٣هـ) ثلاث وعشرين وخمسمائة[5] وقد خرجه

---

(١) ولد سنة (١٣٢هـ) وتوفي (١٨٩هـ)، وله كتاب «الآثار» سيأتي ذكره.
له ترجمة في: طبقات ابن سعد ٧/٣٣٦؛ الشجرة في أحوال الرجال ص١١٩؛ الجرح والتعديل ٧/٢٢٧؛ تاريخ بغداد ٢/١٧٢؛ سير أعلام النبلاء ٩/١٣٤؛ لسان الميزان ٥/١٢١ وغيرها.

(٢) حمَّاد ابن الإمام أبي حنيفة النعمان بن ثابت ﷺ (ت١٧٦هـ).
قال الذهبي: ضعّفه ابنُ عديٍّ وغيرَه من قِبَلِ حفظه.
له ترجمة في: الجرح والتعديل ٣/١٤٩؛ الكامل لابن عدي ١/٦٦٩؛ وفيات الأعيان ٢/٢٠٥؛ ميزان الاعتدال ١/٥٩٠؛ لسان الميزان ٢/٣٤٦ وغيرها.

(٣) وكتاب «الآثار» مطبوع بتحقيق أبي الوفاء الأفغاني في مجلدين. وسيأتي ذكره مع ترجمة الإمام محمد بن الحسن في الفصل الآتي.

(٤) قال صاحب كتاب «مكانة الإمام أبي حنيفة بين المحدثين»: لم أعثُرْ له على ترجمة بعد البحث والسؤال ص٢٨٢. وانظر: طليعة التنكيل ص٢٧.
وقد ذكر أبو المؤيد الخوارزمي أنه عقد في الباب الأخير من كتابه «جامع المسانيد» فصلاً في معرفة أصحاب هذه المسانيد ١/١٢، ولكنه لم يذكر هناك سوى اثنين منهم؛ وهما: الحارثي وابن عدي ٢/٥٢٤.

(٥) في الجواهر المضيئة (٥٢٢هـ) ٢/١٢٨؛ وفي سير أعلام النبلاء (٥٢٦هـ) ١٩/٥٩٣.
وينظر أيضاً: ميزان الاعتدال ١/٥٤٧؛ تاج التراجم ص١٦١.
قال السمعاني: سألت عنه ابنَ ناصر، فقال: فيه لِينٌ، يذهب إلى الاعتزال. وسألتُ عنه ابنَ عساكر، فقال: ما كان يعرف شيئاً. سير أعلام النبلاء ١٩/٥٩٢.
قال ابن حجر: ورأيت بخط هذا الرجل جزءاً من جُملته نسخةٌ رواها عن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله الواسطي، ثنا أبو بكر محمد بن عمر بجامع واسط، ثنا الدُّقيقيُّ... =

تخريجاً حسناً، ولم يحدِّث إلا باليسير، وهو في مجلدين.

الخامس عشر: الإمام الماوَرْدِي، المتوفَّى سنة (٤٥٠هـ)[١].

فجمعتها[٢] على ترتيب أبواب الفقه، بحذف المُعادِ، وتركِ تكريرِ الإسناد.

واختصره الإمامُ شرف الدين إسماعيل بن عيسى بن دولة الأَوْغَاني المكِّي[٣]، وسمَّاه «اختيار اعتماد المسانيد في اختصار أسماء بعض رجال

= والنسخة كلها مكذوبة على الدُّقيقيِّ فمن فوقَه، ما حدَّثوا منها بشيء... وما أدري هي من صنعة الحسين أو شيخه أو شيخ شيخه... وهو الذي جمع مسند الإمام أبي حنيفة، وأتى فيه بعجائبَ. لسان الميزان ٢/ ٣١٢.
ومسنده هو الذي اعتمده الحسينيُّ في كتابه «التذكرة في معرفة رجال الكتب العشرة» باسم «مسند الإمام أبي حنيفة». التذكرة ١/ ٣؛ تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٥. فاعترض عليه ابنُ حجر بقوله: وقولُه كذلك «مسند أبي حنيفة» يُوهِمُ أنه جَمْعُ أبي حنيفة وليس كذلك. والموجود من حديث أبي حنيفة مفرداً إنما هو كتاب «الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه. ويُوجَدُ في تصانيف محمد بن الحسن وأبي يوسف قبله من حديث أبي حنيفة أشياءُ أخرى. وقد اعتنى الحافظُ أبو محمد الحارثي ـ وكان بعد الثلاثمائة ـ بحديث أبي حنيفة، فجمعه في مجلدةٍ، ورتَّبه على شيوخ أبي حنيفة. وكذلك خرَّج المرفوع منه الحافظ أبو بكر بن المقرئ، وتصنيفُه أصغرُ من تصنيف الحارثي. ونظيرُه مسند أبي حنيفة للحافظ أبي الحسين بن المظفَّر، وأما الذي اعتمد الحسينيُّ على تخريج رجالِه، فهو «ابن خسرو» كما قدّمت. وهو متأخر، وفي كتابه زياداتٌ على ما في كتاب الحارثي وابن المقرئ. تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.
وقال في إتحاف المهرة: إني أعتمد فيه على كتاب «شرح معاني الآثار» للطحاوي. وعلَّلَ ذلك بقوله: لأني لم أجد عن أبي حنيفة مسنداً يُعتمد عليه ١/ ١٥٩.

(١) زيادة من كشف الظنون، طبعة دار الفكر، وكتب فيه أيضاً بين قوسين.
هذا وقد ذكر اسم الماوردي في كشف الظنون ضمن مؤلِّفي مسانيد أبي حنيفة التي جمعها أبو المؤيد الخوارزمي. ولكن لم يردْ ذكرُه في مقدمة جامع المسانيد، وإنما ورد فيها ذكر «مسند الحسن بن زياد اللؤلؤي» ضمن الخمسة عشر. والله أعلم.
والماوردي هو: أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي، صاحب كتاب «الحاوي» وغيره من المصنفات. مترجم في: سير أعلام النبلاء ١٨/ ٦٤ وغيره.

(٢) من كلام الخوارزمي في مقدمة جامع المسانيد ١/ ٥ مع اختلاف في العبارة.

(٣) له ترجمة في: الضوء اللامع ٢/ ٣٠٤؛ هدية العارفين ١/ ٢١٧؛ معجم المؤلفين ٢/ ٢٨٤.
وذكر السخاوي كتابَه هذا، ثم قال: رأيتُه بخطِّه عند صاحبه عبد المعطي المغربي. وقال: إنه اختصرَه أيضاً الجمال محمود بن أبي العباس القُونَوِيُّ، وأبو البقاء بن الضياء، وأبدى في كلٍّ منهما عِلَّةً. وفي كتابه أيضاً «علل». الضوء اللامع ٢/ ٣٠٥.

الأسانيد»، وتُوفي سنة (٨٩٢هـ) اثنتين وتسعين وثمانمائة. ذكر فيه نُبذةً من مناقب الإمام[١].

واختصره أيضاً الإمامُ أبو البقاء أحمد بن أبي الضِّياء محمد القرشيُّ العدويُّ المكيُّ[٢]، المتوفَّى سنة. . .[٣]. أوله: الحمد لله رب العالمين. . إلخ، فهذا مختصرُ مسند الإمام الأعظم الذي جمعه الإمامُ أبو المؤيَّد الخوارزميُّ، حذفتُ الأسانيدَ منه، وما كان مكرَّراً عنه. وسميتُه «المستند في مختصر المسند».

واختصره محمد بن عَبَّاد الخِلَاطيُّ، المتوفَّى سنة (٦٥٢هـ) اثنين وخمسين وستمائة[٤]. وسمَّاه «مقصد المسند».

واختصره أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفي، المتوفَّى سنة . . . .[٥].

وجمع زوائدَه أيضاً: حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المعروف بابن البزَّازي[٦]، المتوفَّى سنة (٨٢٧هـ) سبع وعشرين وثمانمائة.

وشرحه جلال الدين السيوطيُّ، المتوفَّى سنة (٩١١هـ) إحدى عشرة وتسعمائة. وسماه «التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة».

---

(١) كشف الظنون ١/ ١٦٨١.

(٢) في الأصل: «المالكي» وما أثبته من كشف الظنون. ولم أجد له ترجمة.

(٣) بياض في الأصل وكذلك في كشف الظنون.

(٤) له ترجمة في: تاج التراجم ص٢٦٢. وضبط فيه «الخِلَاطِي» شكلاً. وكذا في: الجواهر المضيئة ٣/ ١٨٠؛ الفوائد البهية ص١٧٢ وفيه: الخِلاطي بكسر الخاء نسبة إلى بلد بالروم.

(٥) بياض في كشف الظنون أيضاً ٢/ ١٦٨١. وينظر من ترجم له.

(٦) في الأصل: «ابن البزار». وما أثبته من كشف الظنون ٢/ ١٦٨١. وفي هدية العارفين ٢/ ١٨٥؛ ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٢٣ «البزَّازِي» بدون «ابن»، ولكنهما لم يذكرا هذ الكتاب في ترجمته.

واختصره بعضُهم: أوله: الحمد لله الذي أكملَ [لنا][1] ديننا.. إلخ. قال: لمَّا رأى «المسند الكبير» لأبي المؤيَّد الخوارزمي، ووجده مطوَّلاً بالأسانيد فحذفه، ثم وجد مختصرَين من «المسند الكبير»: أحدهما للإمام جمال الدين محمود بن أبي العباس القُونَوِيِّ، والثاني للإمام أبي البقاء بن أحمد الضِّياء المكي. ورأى أنَّ الأولَ ما وفَّى المقصودَ، والثاني أتى به، لكنه ما حذف الحديثَ المكرَّر، [قال السخاوي: في كلٍّ من هذه المختصرات عِلَلٌ[2]]. انتهى.

وقال العلَّامة الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي في «البُستان» ما لفظه:

«فائدةٌ مهمةٌ: ينبغي أن يُعلَمَ أنَّه لا يُوجَدُ في أيدي الناس اليوم من مؤلفات الأئمة الأربعة رحمهم الله في علم الحديث سوى الموطأ. وما اشتهر من مسانيد الأئمة الآخرين، فليست من تصنيفهم[3]، بل جمَعَها آخرون قدِمُوا من بعدهم من مروياتهم، وسمَّوها بـ«مسند فلان»، ولا يخفى على العاقل أنَّ مرويات شخصٍ ما لا تخلو من رطب ويابس، حتى يقومَ ذلك الشخص نفسه - والذي نعتقد فيه الفضل والمنزلة - بتمييزها بعد النظر فيها مرات وكرات بتعمُّق وإمعان، ويعلم ذلك تلاميذَه، وإلا فكيف يمكن الاعتمادُ عليها؟

وتفصيلُ هذا الإجمالِ أنَّ ما اشتهر بالفعل بـ«مسند الإمام الأعظم» هو من تأليف قاضي القضاة أبي المؤيَّد محمد بن محمود بن محمد الخوارزمي، الذي روَّجها سنة (٦٧٤هـ)، جمع فيه مسانيدَ الإمام الأعظم التي كان ألَّفها العلماءُ السابقون. وحسب زعمه لم يترُكْ فيه شيئاً من مرويات الإمام الأعظم. وقبل ذلك كانت أُلِّفَتْ مسانيدُ عدةٍ لمروياتِ الإمام الأعظم، وقد ذكر بنفسه في مقدمته أسماءَ تلك المسانيد ومصنِّفيها وإسنادَه إلى أولئك المصنِّفين.

---

(١) زيادة من كشف الظنون.

(٢) زيادة أيضاً من كشف الظنون. وقد سبق ذكر كلام السخاوي تعليقاً.

(٣) هذا لا ينطبق على مسند الإمام أحمد، كما سيأتي الحديث عنه.

ولكن أكثَرها رواجاً وشُهرةً مسندان؛ وهما موجودان ومتداولان حتى الآن: الأول: مسند حافظ الحديث محمد بن يعقوب الحارثي. والثاني: مسند حافظ الوقت حسين بن محمد خسرو، رحمة الله عليه.

وقد حصل لكاتب هذه الحروف الإجازةُ لهذه المسانيد الثلاثة من شيوخه.

والخلاصة أن نسبة هذا المسند إلى الإمام الأعظم مثلُ نسبة مسند أبي بكر من مسند الإمام أحمد ـ مثلاً ـ إلى أبي بكر الصديق ﷺ وإظهار أنه من تصنيفه، وهي مَغْلَطَةٌ ليس إلا[(١)].

---

(١) هذا الاقتباس من الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي، ذكره المصنف في الأصل بالفارسية، وما أثبته هو ترجمة له. وانظر: بستان المحدثين ص٤٧.

قال العلامة الشيخ شِبْلي النعماني الحنفي ﷺ (١٢٧٤ ـ ١٣٣٢هـ) ـ والنعماني نسبة إلى الإمام أبي حنيفة النعمان ﷺ ـ في كتابه «سِيرة النعمان»: إن الذين يَروْنَ أنَّ من الضروري لإظهار كمال الإمام أبي حنيفة أن تُوجَدَ له مؤلفاتٌ ومصنفاتٌ، يستشهدون بهذه الكتب المذكورة، ولكن الحقَّ أن إثبات نسبتها إلى الإمام أبي حنيفة أمرٌ صعب جداً.

وقال أيضاً: إنَّ إطلاقَ مسند الإمام أبي حنيفة على مسند الخوارزمي إطلاقٌ مجازيٌّ، فقد كان الخوارزميُّ في القرن السابع. والمسانيدُ التي جمعها أغلبُها من القرن الثالث والرابع أو بعدَه، فحمَّادٌ والقاضي أبو يوسف، وإن كانا معاصرَين للإمام أبي حنيفة، ويمكن إطلاق «مسند أبي حنيفة» على مسندَيْهِما، إلا أن أحداً لم يذكُر هذه المسانيد سوى الخوارزميِّ، مع أن كتاب الحديث إن لم يكن معروفاً بالاستفاضة والأسانيد الصحيحة لا يصحُّ الاحتجاجُ به. ونرى أن حُكْمَ الشاه وليِّ الله كافٍ بهذا الصدد.

ثم ذكر كلام الشاه ولي الله الذي تقدَّم في هذا الكتاب في الفصل التاسع في بيان طبقات كتب الحديث، تحت عنوان «الطبقة الرابعة» ص١٨٥.

ثم قال الشيخ شِبلي النعماني:

والحقُّ أن المسانيدَ التي تُنسَبُ إلى تلاميذ الإمام أبي حنيفة لا تُوجدُ لها أدلةٌ تاريخية، ولا تُوجَدُ هي بنفسها. أمَّا المسانيدُ التي أُلِّفَتْ بعدَه بمدة طويلة، فهي موجودة. ولكن من المشتبه جداً أن تتَّصِلَ هذه الأحاديثُ بالإمام بأسانيدَ صحيحةٍ. وزيادةً على ذلك، إن هناك أدلةً داخليةً تبيِّن أنها لا عبرةَ بها. فهناك عدةُ أحاديث في مسند الحَصْكَفِي نُسبت إلى الإمام أبي حنيفة، ذكر فيها أنه سمعها من الصحابة بنفسه، ورواها عنهم، مع أنه لا يمكن ـ حسب قواعد النقد الحديثية ـ إثباتُ أنَّ الإمامَ روى عن الصحابة.

وأدخل الخوارزميُّ في مسانيدِ الإمام أبي حنيفة كتابَ «الآثار» للإمام محمد، ولا شكَّ أن =

[ترجمة الإمام أبي حنيفة]:

قال في «تهذيب التهذيب»[(١)]: النُّعمان بن ثابت التَّيْمِي، أبو حنيفةَ الكوفي، مولى بني تَيْمِ الله بنِ ثعلبَةَ، وقيل: إنه من أبناء فارس.

= أكثرَ مرويات هذا الكتاب عن الإمام أبي حنيفة نفسِه، فيحق للقرّاء أن يسمُّوه «مسند الإمام أبي حنيفة»، أو «الآثار» للإمام محمد، ولكن الجديرَ بالذكر أنَّ الإمام محمداً روى فيه أحاديثَ وآثاراً كثيرةً عن شيوخٍ آخرين، ولذلك نِسبةُ هذه المجموعة إلى الإمام أوْلى وأنسبُ. انتهى. سيرة النعمان ص٦٧ ـ ٦٨ وهو بالأردية. وقد ذكره عنه العلّامة الشيخ عبد السلام المباركفوري في كتابه «سيرة الإمام البخاري»، فيمكن الرجوع إليه للتفصيل ١/ ٢٦٢ ـ ٢٦٥.

والحصكَفِيُّ: هو موسى بن زكريا بن إبراهيم القاضي (٥٨٠ ـ ٦٥٠هـ). له ترجمة في: الجواهر المضيئة ٣/ ٥١٦. ولم يذكر له مسنداً. ولكن مسنده هو الذي شرحه الملّا علي القاري، وهو مطبوع.

(١) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩.

وينظر أيضاً لترجمة الإمام أبي حنيفة:

طبقات ابن سعد ٦/ ٣٦٨، ٧/ ٣٢٢؛ تاريخ ابن معين ٢/ ٦٠٧؛ ابن الهيثم ص١٢١؛ طبقات خليفة ص١٦٧، ٣٢٧؛ التاريخ الصغير ٢/ ٤٣؛ التاريخ الكبير ٨/ ٨١؛ الشجرة في أحوال الرجال ص١١٧؛ معرفة الثقات ٢/ ٣١٤؛ الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٩٦٣؛ أسامي الضعفاء لأبي زرعة ص٦٦٤؛ مسائل الإمام أحمد لابن هانئ النيسابوري ٢/ ٢٤٤؛ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد ١/ ٣٨٧؛ ٤٨٦ ومواضع أخرى كثيرة. ينظر: الفهرس ٤/ ٣٣٠؛ ورواية المروذي ص١٧٢؛ المعارف ص٢١٦؛ المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٤٦، ٣/ ٢٠، ٢١ وغيرها؛ الضعفاء للنسائي ص١٢٤؛ الكنى والأسماء للدولابي ١/ ١٥٩، ٢/ ٤٩٥ تحقيق الفاريابي؛ الضعفاء للعقيلي ق٤٣٣؛ الجرح والتعديل ٨/ ٤٤٩؛ المجروحين ٣/ ٦١؛ الكامل لابن عدي ٧/ ٢٤٧٢؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٤/ ١٧٥؛ سؤالات السهمي ص٢٦٣؛ ثقات ابن شاهين ص٢٤١؛ فتح الباب في الكنى والألقاب ص٢٧٧؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصَّيْمري؛ الانتقاء لابن عبد البر ص١٢٢، ١٧١؛ تاريخ بغداد ١٣/ ٣٢٣؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص٨٦؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ٢١٦؛ وفيات الأعيان ٥/ ٤١٥؛ تهذيب الكمال ٢٩/ ٤١٧؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٢٦٠؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٦٨؛ ديوان الضعفاء ص٣١٨؛ سير أعلام النبلاء ٦/ ٣٩٠؛ الكاشف ٣/ ١٨١؛ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ٧/ ٣٣؛ ميزان الاعتدال ٤/ ٢٦٥؛ مرآة الجنان ١/ ٣٠٩؛ الجواهر المضيئة ١/ ٤٩؛ البداية والنهاية ١٠/ ١٠٧؛ غاية النهاية ٢/ ٣٤٢؛ التقريب ص١٠٠٤؛ التهذيب ١٠/ ٤٤٩؛ طبقات الحفاظ ص٧٣؛ الخلاصة ص٤٠٢؛ الطبقات السنية ١/ ٨٦؛ شذرات الذهب ١/ ٢٢٧؛ التاج المكلل ص١٣٦.

رأى أنساً.

وروى عن: عطاءِ بن أبي رباح، وعاصم بن أبي النَّجُود، وعلقمةَ بن مَرْثَدٍ، وحمَّادِ بن أبي سُليمان، والحَكَم بن عُتيبة، وسَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ، وأبي جعفر محمد بن علي، وعليِّ بن الأَقْمَر، وزيادِ بن عِلَاقَةَ، وسعيد بن مسروق الثوريِّ، وعديِّ بن ثابتٍ الأنصاري، وعطيةَ بنِ سعدٍ العَوْفِيِّ، وأبي سفيانَ السَّعدي، وعبدِ الكريم بن أبي أُمَيَّةَ، ويحيى بن سعيدٍ الأنصاري، وهشام بن عُروةَ، في آخرين.

وعنه: ابنُه حمادٌ، وإبراهيمُ بن طَهْمَانَ، وحمزةُ بن حبيب الزَّيَّات، وزُفَرُ بنُ الهُذَيْل، وأبو يوسف القاضي، وأبو يحيى الحِمَّاني، وعيسى بن يونس، ووكيعٌ، ويزيدُ بن زُرَيعٍ، وأسدُ بن عمرو البَجَلِيُّ، وحَكَّام بن يعلى بن مسلم الرازي، وخارِجَةُ بن مصعب، وعبد المجيد بن أبي رَوَّاد، وعلي بن مُسْهِرٍ، ومحمد بن بِشْرٍ العبديُّ، وعبد الرزاق، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومصعبُ بن المِقْدام، ويحيى بن يَمان، وأبو عِصْمَةَ نُوح بن أبي مريم، وأبو عبد الرحمٰن المقري، وأبو نُعيم، وأبو عاصم، وآخرون.

قال العجِليُّ: أبو حنيفة، كوفيٌّ تيمِيٌّ من رَهْطِ حمزةَ الزَّيات، كان خزازاً يبيع الخزَّ.

ويُروى عن إسماعيل بن حمَّاد بن أبي حنيفة، قال: نحن من[1] أبناء فارس الأحرارِ، وُلِدَ جدِّي النعمان سنة ثمانين، وذهب جدِّي ثابتٌ إلى عليٍّ وهو صغير، فدعا له بالبركة فيه وفي ذُرِّيَّته.

وقال محمد بن سعد العَوْفيُّ: سمعتُ ابن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةً، لا يحدِّثُ بالحديث إلا بما يحفظُه، ولا يحدِّث بما لا يحفَظُ.

وقال صالحُ بن محمدٍ الأسديُّ عن ابن معين: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث.

---

(١) في الأصل: «ما» والتصويب من التهذيب.

وقال أبو وهب محمد بن مُزاحم: سمعت ابن المبارك يقول: أفقَهُ الناس أبو حنيفة، ما رأيتُ في الفقه مثلَه. وقال أيضاً: لولا أنَّ الله تعالى أغاثني بأبي حنيفةَ وسفيانَ، كنتُ كسائرِ الناس.

وقال ابنُ أبي خيثمةَ: ثنا سُليمانُ بن أبي شيخٍ، قال: كان أبو حنيفة وَرِعَاً سخِياً.

وعن ابن عيسى بن الطَّباع، سمعتُ رَوح بنَ عُبادةَ يقول: كنت عند ابن جُريج سنة خمسين ومائة، فأتاه موتُ أبي حنيفة، فاسترجع وتوجَّع، وقال: أيُّ علمٍ ذهب!

وقال أبو نعيم: كان أبو حنيفةَ صاحبُ غَوْصٍ في المسائل.

وقال أحمد بن علي بن سعيد القاضي: سمعتُ يحيى بنَ معين يقول: سمعتُ يحيى بنَ سعيدٍ القطَّان يقول: لا نكذِبُ اللهَ، ما سمعنا أحسنَ من رأي أبي حنيفةَ، وقد أخذنا بأكثرِ أقوالِه.

وقال الربيعُ وحَرْمَلَةُ: سمعنا الشافعيَّ يقول: الناسُ عِيالٌ في الفقه على أبي حنيفة.

ويُروى عن أبي يوسف، قال: بينما أنا أمشي مع أبي حنيفة، إذ سمعتُ رجلاً يقول لرجلٍ: هذا أبو حنيفة، لا ينامُ الليلَ. فقال أبو حنيفة: لا يُتَحدَّثُ عنِّي بما لم أفعَلْ. وكان يُحيي الليلَ، يعني بعد ذلك.

وقال إسماعيلُ بن حمَّاد بن أبي حنيفةَ عن أبيه، قال: لمَّا مات أبي سألنا الحسن بن عُمارةَ أن يتولَّى غسلَه فقبل، فلمَّا غسله قال: رحمك الله تعالى وغفر لك. لم تُفْطِرْ منذ ثلاثين سنة، ولم تتوسَّدْ يمينَك بالليل منذ أربعين سنة. وقد أتعبْتَ من بعدك، وفضحتَ القُرَّاء.

وقال عليُّ بن معبدٍ: ثنا عُبيدُ الله بن عمرو الرَّقِّيّ، قال: كلَّم ابنُ هبيرةَ أبا حنيفة أن يلِيَ قضاءَ الكوفة فأبى عليه، فضربَه مائةَ سوطٍ وعشرةَ أسواط، وهو على الامتناع. فلمَّا رأى ذلك خلَّى سبيلَه.

وقال ابن[١] أبي داود عن نصر بن علي، سمعتُ ابن داود ـ يعني الخُريبيَّ ـ يقول: الناسُ في أبي حنيفة حاسِدٌ وجاهلٌ.

وقال أحمدُ بن عَبْدَةَ قاضي الرَّيِّ، عن أبيه: كنَّا عندَ ابن عائشةَ، فذكر حديثاً لأبي حنيفة، ثم قال: أما إنكم لو رأيتُموه لأردتموه، فما مِثْلُه ومِثْلُكم إلا كما قيل:

أَقِلُّوا عليهم وَيْلَكُم لا أبا لَكُمْ … من اللَّوْمِ أو سُدُّوا المكانَ الذي سَدُّوا

وقال الصَّغاني عن ابن معينٍ: سمعتُ عُبيد بن أبي قُرَّةَ يقول: سمعتُ يحيى بن الضُّرَيس يقول: شهدتُ سفيانَ وأتاه رجلٌ، فقال: ما تنقِمُ على أبي حنيفةَ؟ قال: وما له؟ قال: سمعتُه يقول: آخُذُ بكتاب الله. فإن لم أجد، فبسُنَّةِ رسول الله، فإنْ لم أجد، فبقَوْلِ الصحابة، آخذُ بقول مَنْ شئتُ منه، ولا أخرجُ عن قولهم إلى قولِ غيرهم، فإذا انتهى الأمرُ إلى إبراهيمَ والشَّعبيِّ وابنِ سيرين وعطاءٍ، فقومٌ اجتهدوا، فأجتَهِدُ كما اجتهدوا.

قال أبو نعيم وجماعة: مات سنة خمسين ومائة.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمةَ عن ابنِ معينٍ: مات سنة إحدى وخمسين.

له في كتاب الترمذي مِنْ رواية عبد الحميد الحِمَّاني عنه، قال: ما رأيتُ أكذبَ من جابرٍ الجُعفيِّ، ولا أفضلَ من عطاءِ بنِ أبي رباح[٢].

وفي كتاب النسائي حديثُه عن عاصم بن أبي ذر عن ابن عباس، قال: ليس على من أتى بهيمةً حدٌّ[٣]. قلت[٤]: وفي رواية أبي علي الأسيوطي

---

(١) كذا في التهذيب ١٠/٤٥١. ولكن الخبر رواه الخطيب في تاريخ بغداد ١٣/٣٦٧؛ وعنه تهذيب الكمال ٢٩/٤٤١ بإسناده عن علي بن إسحاق المادرائي، قال: ذكر أبو داود يعني السجستاني، ولم أسمعه منه.. إلخ.

(٢) وهو في كتاب «العلل» في آخر سنن الترمذي كما نص عليه المزي في تهذيب الكمال ٢٩/٤٤٥. وانظر: سنن الترمذي ٦/٢٣٣، تحقيق بشار عواد.

(٣) قوله: «عاصم بن أبي ذر: كذا في الأصل تبعاً للتهذيب وهو تحريف صوابه» عاصم بن أبي رزين، كما في السنن الكبرى للنسائي كما في السنن الكبرى ٦/٤٨٦، حديث (٧٣٠١) وتحفة الأشراف ٥/١٥٨، حديث (٦١٧٦). وتهذيب الكمال ٢٩/٤٤٥.

(٤) القائل هو ابن حجر.

والمغاربة عن النسائي، قال: ثنا عليُّ بن حُجْرٍ، ثنا عيسى ـ هو ابن يونس ـ عن النُّعمان، عن عاصم، فذكره. ولم ينسُبِ النُّعمانَ. وفي رواية ابنِ الأحمر: «يعني أبا حنيفة». أورد عَقيبَ حديث الدَّراوَرْدِيِّ عن عمرو، عن عكرمةَ، عن ابن عباس مرفوعاً: «من وجدتُموه يعمَلُ عَمَلَ قومِ لوطٍ. فاقتلوا الفاعل والمفعولَ به» الحديث[١]. وليس هذا الحديثُ في رواية حمزة بن السُّنِّيِّ[٢]، ولا ابن حَيُّويَة عن النَّسائي. وقد تابع النعمانَ عليه عن عاصم، سفيانُ الثوري.

ومناقبُ الإمام أبي حنيفة كثيرة جداً، فرَضِيَ اللهُ تعالى عنه، وأسكنه الفردوس، آمين. انتهى[٣].

وقال الذهبيُّ في «التذكرة»[٤]:

رأى أنسَ بن مالك غيرَ مرةٍ، لَمَّا قَدِمَ عليهم الكوفة. رواه ابنُ سعد عن سيفِ بن جابرٍ أنه سمع أبا حنيفة يقوله.

وتفقَّه به زُفرُ بن الهُذيل، وداودُ الطائيُّ، والقاضي أبو يوسف، ومحمدُ بن الحسن، وأسدُ بن عمرو، والحسنُ بن زيادٍ اللُّؤلؤي، ونوحٌ الجامع، وأبو مُطيعٍ البلخيُّ، وعدةٌ.

وكان قد تفقَّه بحمادِ بن أبي سُليمان وغيرِه.

كان إماماً ورِعَاً، عالماً عاملاً، متعبِّداً، كبير الشأن، لا يقبَلُ جوائزَ السلطان، بل يتَّجِرُ ويتكسَّب.

قال ضرار بن صُرَدٍ: سُئل يزيدُ بن هارون: أيُّما أفقَهُ الثوري أو أبو حنيفة؟ فقال: أبو حنيفة أفقه، وسفيانُ أحفَظُ للحديث.

وقال يزيدُ: ما رأيتُ أحداً أورَعَ ولا أعقَلَ من أبي حنيفة.

وروى أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحْرِزٍ عن يحيى بن معين، قال:

---

(١) السنن الكبرى، الحديث (٧٣٠٠) ولكن لفظه: «من وجدتموه وقع على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة».
وينظر للتفصيل: إرواء الغليل ٨/ ١٣، حديث (٢٣٤٨).

(٢) كذا في التهذيب ولعل الصواب «حمزة وابن السني».

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤٩ ـ ٤٥٢.

(٤) التذكرة ١/ ١٦٨.

لا بأس به، لم يكن يُتَّهَمُ. ولقد ضربه يزيدُ بن عمر بن هُبيرةَ على القضاء، فأبى أن يكون قاضياً. انتهى[١].

قال ابن خلدون[٢]:

اعلم أنَّ الأئمةَ المجتهدين تفاوتوا في الإكثار من هذه الصناعة والإقلال، فأبو حنيفة يقال: بلغت روايتُه إلى سبعةَ عشرَ حديثاً أو نحوها. ومالكٌ إنَّما صحَّ عنده ما في كتاب «الموطأ»، وغايتُها ثلاثمائة حديثٍ ونحوها. وأحمدُ بن حنبل في مسنده خمسون ألف حديث[٣]. ولكلٍّ ما أدَّاه إليه[٤] اجتهادُه في ذلك.

وقد تقوَّلَ بعضُ المبغضين المتعسِّفين إلى أنَّ منهم من كان قليلَ البضاعة في الحديث، فلهذا قَلَّت روايتُه، ولا سبيلَ إلى هذا المعتقَد في كبار الأئمة؛ لأن الشريعةَ إنما تُؤخَذُ من الكتاب والسنة، ومن كان قليل البضاعة من الحديث، فيتعيَّن عليه طَلَبُه وروايتُه، والجَدُّ والتشميرُ في ذلك، ليأخذَ الدِّينَ عن أصول صحيحةٍ، ويتلقَّى الأحكامَ عن صاحبها المبلِّغ لها، وإنَّما قلَّلَ منهم من قلَّلَ الرواية لأجل المطاعن التي تعترضُه فيها، والعِلَلِ التي تعترض في طرُقها، سيّما والجرحُ مقدَّمٌ عند الأكثر، فيؤدِّيه الاجتهادُ إلى ترك الأخذ بما يعرِضُ مثل ذلك فيه من الأحاديث وطرقِ الأسانيد، ويكثُر ذلك، فتقِلُّ روايتُه لضعفٍ في الطرق. هذا مع أن أهلَ الحجاز أكثرُ روايةً للحديث من أهل العراق؛ لأن المدينةَ دارُ الهجرة ومأوى الصحابة، ومن انتقل منهم إلى العراق كان شغلُهم بالجهاد أكثرَ. والإمامُ أبو حنيفة إنَّما قلَّت روايتُه لَمَّا شدَّد في شُروط الرواية والتحمُّل، وضعَّفَ روايةَ الحديث اليقيني إذا عارضها الفِعْلُ النَّفسي، وقلَّت من أجلها روايتُه، فقلَّ حديثُه، لا أنَّه ترك رواية

(١) تذكرة الحفاظ ١/١٦٨ بشيء من الاختصار.
(٢) المقدمة ١/٤٧٥.
(٣) سيأتي الحديث عن الموطأ ومسند الإمام أحمد بعد قليل.
(٤) وقع في الأصل «ما» بدل «إليه».

الحديث متعمِّداً، فحاشاه من ذلك. ويدلُّ على أنه من كبار المجتهدين في علم الحديث اعتمادُ مذهبه بينهم، والتعويلُ عليه واعتبارُه رداً وقبولاً.

وأمَّا غيرُه من المحدثين ـ وهم الجمهور ـ فتوسَّعوا في الشروط، وكثُر حديثُهم، والكلُّ عن اجتهاد، وقد توسَّع أصحابُه من بعده في الشروط، وكثُرت رواياتُهم.

وروى الطحاويُّ فأكثرَ[1] وكتب مسندَه، وهو جليلُ القدر، إلا أنه لا يعدِلُ الصَّحيحين؛ لأن الشروط التي اعتمدها البخاريُّ ومسلم في كتابيهما مُجْمَعٌ عليها بين الأمة كما قالوه. وشروطُ الطحاويِّ غيرُ متَّفق عليها؛ كالرواية عن المستور الحال وغيره. فلذا قُدِّمَ الصحيحان، بل وكُتب السنن المعروفة[2] [قُدمت[3]] عليه لتأخُّر شرطه عن شروطهم. ومن أجل هذا قيل في الصحيحين بالإجماع على قبولهما من جهة الإجماع على صحة ما فيهما من الشروط المتَّفق عليها، فلا تأخُذك رِيبةٌ في ذلك. فالقومُ أحقُّ الناس بالظنِّ الجميل بهم، والتماسِ المخارجِ الصحيحة لهم. والله سبحانه وتعالى أعلمُ بحقائق الأمور.

انتهى كلامُ ابنِ خلدون[4].

وقال الجلال السيوطي: وقفتُ على فُتيا رُفعت إلى الحافظ الولي العراقيِّ[5]، صورتُها: هل روى أبو حنيفةَ عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ؟ وهل يُعَدُّ في التابعين أم لا؟

فأجاب بما نصُّه: الإمام أبو حنيفة لم تصِحَّ روايتُه عن أحدٍ من أصحاب النبي ﷺ. وقد رأى أنسَ بنَ مالكٍ. فمن يكتفي في التابعيِّ بمجرد

---

(١) سيأتي ذكره في الفصل القادم.

(٢) في الأصل: «المرفوعة» وما أثبته من مقدمة ابن خلدون.

(٣) زيادة من المقدمة.

(٤) تاريخ ابن خلدون، المقدمة ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦.

(٥) ولي الدين أبو زرعة ابن الحافظ عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ). طبقات الحفاظ ص٥٤٣.

رؤية الصحابة يجعله تابعياً، ومن لا يكتفي بذلك لا يعدُّه تابعياً.

ورُفع هذا السؤالُ إلى الحافظ ابن حجر العسقلاني، فأجاب بما نصُّه: أدرك الإمام أبو حنيفة جماعةً من الصحابة؛ لأنه وُلِدَ بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة، وبها يومئذٍ من الصحابة عبدُ الله بن أبي أوفى، فإنه مات بعد ذلك بالاتفاق[١]. وبالبصرة يومئذٍ أنسُ بن مالك، ومات سنة تسعين أو بعدَها. وقد أورد ابنُ سعدٍ بسندٍ لا بأس به أن أبا حنيفة رأى أنساً. وكان غيرُ هذين من الصحابة أحياءً في البلاد. وقد جمع بعضُهم جزءاً فيما ورد من رواية أبي حنيفة عن الصحابة، لكن لا يخلو إسنادُه من ضعف. والمعتَمَدُ على إدراكه ما تقدَّم، وعلى رؤيته لبعض الصحابة ما أورده ابن سعد في الطَّبقات[٢] فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين، ولم يثبُتْ ذلك لأحدٍ من أئمة الأمصار المعاصرين له؛ كالأوزاعي بالشام، والحمَّادَين بالبصرة، والثوريِّ بالكوفة، ومالكٍ بالمدينة، ومسلمِ بن خالدٍ الزَّنجي بمكةَ، والليثِ بنِ سعدٍ بمصرَ. انتهى[٣].

وقال السخاويُّ في شرحه لألفية العراقي: المعتمدُ أنَّه لا روايةَ له عن أحدٍ من الصحابة لِصِغَره في زمن إدراكه إياهم. انتهى[٤].

وقال ابنُ حجرٍ المكي[٥] في «شرح المشكاة»: «أخذ الفقه عن حمَّادِ بن أبي سُليمانَ، وأدرك أربعةً من الصحابة، بل ثمانيةً منهم: أنس وعبد الله بن أبي أوفى، وسهل بن سعد، وأبو الطفيل. انتهى. قيل: ولم يَلْقَ أحداً منهم.

---

(١) قال في التقريب: مات سنة (٨٧هـ) وهو آخر من مات بالكوفة من الصحابة ص٤٩٢.

(٢) لم أره في الموضعين من ترجمته في المطبوع من طبقات ابن سعد ٦/٣٦٨، ٧/٣٢٢ ولا في ترجمة أنس ٧/١٧ ـ ٢٦. ثم رأيت أن الشيخ المعلِّمي أيضاً نص على أنه لم يرَ ذلك في الطبقات المطبوع. التنكيل ١/١٧٩. والله أعلم.

(٣) ذكر فتوى ولي الدين العراقي، وكذلك إجابة الحافظ ابن حجر والسيوطي في تبييض الصحيفة ص١٣١ ـ ١٣٢، المطبوع بهامش كشف الأستار عن رجال معاني الآثار.

(٤) فتح المغيث.

(٥) أحمد بن محمد بن محمد، الهيتمي السعدي المكي (٩٠٩ ـ ٩٧٣هـ). معجم المؤلفين ٢/١٥٢.

قلت: لكن من حَفِظَ حُجَّةٌ على من لم يحفَظْ، والمثبتُ مقدَّمٌ على النافي»[١]. انتهى[٢].

وقال ابن خَلِّكَان: «أدرك أبو حنيفة أربعةً من الصحابة رضوان الله عليهم (أجمعين)[٣]. وهم: أنس بن مالك، وعبدُ الله بن أبى أوفى بالكوفة، وسهلُ بن سعدٍ السَّاعدي بالمدينة، وأبو الطّفيل عامر بن واثِلَةَ بمكة، ولم يلْقَ أحداً منهم ولا أخذ عنه، وأصحابه يقولون: لَقِيَ جماعةً من الصحابة وروى عنهم، ولم يثبُتْ ذلك عند أهل النَّقْل». انتهى[٤].

[[٥] وقال النووي في «تهذيب الأسماء»: قال الشيخ أبو إسحاق في «الطبقات»: هو النعمانُ بن ثابت بن زُوْطَى[٦] بن ماه، مولى تَيْمِ الله بن ثعلبةَ، ولد سنة ثمانين من الهجرة، وتُوفِّي ببغداد سنة خمسين ومائة وهو ابن سبعين سنة، أخذ الفقهَ عن حمَّاد بن أبي سُليمان، وكان في زمنه أربعةٌ من الصحابة: أنسُ بن مالك، وعبدُ الله بن أبي أوفى، وسهلُ بن سعد، وأبو الطُّفَيل، ولم يأخُذَ عن أحدٍ منهم. انتهى[٧].

وقال الحافظ في «التقريب»: النعمانُ بن ثابت الكوفي، أبو حنيفة الإمام، يقال: أصلُه من فارس. ويقال: مولى بني تَيْمٍ، فقيهٌ مشهور، من السادسة. انتهى[٨].

وقال الحافظ في أول «التقريب»: «السادسة»: طبقةٌ عاصروا الخامسة، لكن لم يثبُتْ لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة، كابنِ جُريج. انتهى[٩].

فظهر من كلام هؤلاء العلماء المحقِّقين المعتبَرين: أن الإمام أبا حنيفة لم يَلْقَ أحداً من الصحابة، ولا أخذ عن أحدٍ منهم].

---

(١) إذا ثبت ذلك بسند صحيح.
(٢) أي قول ابن حجر المكي الهيتمي.
(٣) ليس في الوفيات.
(٤) وفيات الأعيان ٥/٤٠٦.
(٥) من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.
(٦) بضم الزاي وفتح الطاء، كما في تهذيب الأسماء واللغات.
(٧) تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٢١٦؛ وهو في طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي ص٨٦. وقد ذكره النووي بشيء من الاختصار.
(٨) تقريب التهذيب ص١٠٠٤ ثم ذكر تاريخ وفاته.
(٩) المصدر السابق ص٨٢.

[موطأ الإمام مالك]

وللإمام مالك في الحديث كتاب مشهور بـ«الموطأ».

قال السيوطي في «تنوير الحوالك»(١): قال القاضي أبو بكر بن العربي في شرح الترمذي: الموطأ هو الأصلُ الأولُ واللُّباب، وكتاب البخاري هو الأصلُ الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميعُ؛ كمسلمٍ والترمذيِّ(٢).

وذكر ابن الهباب(٣) أن مالكاً روى مائة ألف حديث، جمع منه في الموطأ عشرة آلاف، ثم لم يزل يعرِضُها على الكتاب والسنة، ويختبِرُها بالآثار والأخبار حتى رجعت إلى خمسمائة.

وقال إِلْكِيا الهَرَّاسي(٤) في تعليقه في الأصول: إنَّ موطأ مالك كان اشتمل على تسعة آلاف حديث، ثم لم يزل ينتقي حتى رجع إلى سبعمائة.

وأخرج أبو الحسن بن فِهْر(٥) في فضائل مالك عن عتيق بن

---

(١) تنوير الحوالك ١/٦.

(٢) عارضة الأحوذي ١/٥؛ وعنه النكت لابن حجر ١/٢٧٩. وأفاد ابن حجر أنه إن إراد مجرَّدَ السَّبْق إلى التصنيف، فهو كذلك. وإن أراد الأصلَ في الصِّحَّة، فهو يصدُق على مالك باعتبار انتقائه وانتقادِه للرجال، فكتابه أصحُّ من الكتب المصنَّفة في هذا الفن من أهل عصره وما قاربه. النكت ١/٢٧٨، ٢٨٠.

(٣) كذا في تنوير الحوالك ١/٦. ولم أجد له ترجمة. وسيأتي كلامٌ قريب من هذا عن عتيق الزُّبيري. ولعل الصواب «ابن الحباب»، وهو «أبو نصر ابن الحباب الحافظ». كذا ذكره القاضي عياض في من أَلَّف في فضائل مالك. ترتيب المدارك ١/١٠.

(٤) أبو الحسن علي بن محمد بن علي الطبري الهرَّاسي، شيخ الشافعية، من تلاميذ إمام الحرمين الجُويني (ت٥٠٤هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٩/٣٥٠. من مؤلفاته: «أحكام القرآن»، مطبوع. وله كتاب في أصول الفقه، كما ذكر السبكي. طبقات الشافعية ٧/٢٣١. وإلكيا في اللغة العجمية: الكبير القدر، المقدَّم بين الناس.

(٥) علي بن الحسن بن محمد بن العباس بن فِهْر، فقيه مالكي، ألَّف فضائلَ مالك بن أنس =

يعقوب[١] قال: وضع مالك [الموطأ][٢] على نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينظُر فيه في كلِّ سنةٍ، ويُسقِطُ منه حتى بقِيَ هذا[٣].

وأخرج ابنُ عبد البَر عن عمرَ بن عبد الواحد[٤]، صاحبِ الأوزاعيِّ، قال: عرضنا على مالكٍ الموطأ في أربعين يوماً. فقال: كتابٌ ألَّفتُه في أربعين سنة أخذتُموه في أربعين يوماً، ما أقلَّ ما تفقَّهون فيه[٥].

= في اثني عشر جزءاً. الديباج المذهب ٢/ ١٠٤. قال السيوطي: رأيت تأليفه المذكور، ونقلت منه في شرح الموطأ. حسن المحاضرة ١/ ٤٥٢. ولم يذكرا تاريخ وفاته، وكان حياً سنة (٤٤٠هـ). معجم المؤلفين ٧/ ٦٩.

(١) الزُّبَيري ـ من سلالة الزُّبير بن العوام ـ المدني، روى عن مالك وغيره. ذكره ابنُ حبان في الثقات، ووثَّقه الدارقطني. وقال السَّاجي: روى عن هشام بن عُروةَ حديثاً منكراً. قال أبو زُرعة: بلغني أنه حفظ الموطأ في حياة مالك. لسان الميزان ٤/ ١٢٩، توفي سنة (٢٢٧هـ)، وقيل (٢٢٨هـ). إتحاف السالك ص٢٤٧.

(٢) سقط من الأصل.

(٣) زاد في ترتيب المدارك ٢/ ٧٣؛ والديباج المذهب ١/ ١١٩: ولو بقي قليلاً لأسقطه كلَّه.
وذكر الدكتور بشار عواد هذا القول عن القاضي عياض، ثم قال: وأخذ الناسُ هذا القول وآمنوا به. وفي قول القاضي عياض نظرٌ شديد. ذلك أن الموطآت أو القطع التي وصلت إلينا منها، وهي متفاوتةٌ في الزمان، لا تختلف من حيث الكمِّية اختلافاً شديداً واضحاً يصل المئات. فقُصارى الاختلافِ ربَّما لا يزيد عن عشراتٍ قليلة من الأحاديث بين جميع النسخ، بل إن آخر رواية ذُكرت عن مالك فيها زياداتٌ على الموطآت الأخرى.. فكيف يصحُّ أنه كان يُنقِصُ من حديثِه.
والأصحُّ في توجيه هذا الكلام أن لا يكون متصلاً بالموطأ، بل قد يكون ـ إن صحَّ ـ بما رواه مالك من الأحاديث عن شيوخه، حيث كان شديدَ العناية في انتقاء شيوخه، ثم انتقاءِ مروياتِه. وقد قال البخاري عن عليِّ بن المديني: إن حديثَه نحوُ الألف حديث، وهو أمرٌ معقول. مقدمة الموطأ، رواية أبي مصعب الزهري ١/ ٣٥.
وللشيخ الشاذلي النيفر أيضاً كلامٌ نحو هذا في مقدمة تحقيقه لموطأ ابن زياد ص٦٢.
أما الشيخ طاهر الجزائري فقد ذهب إلى أن هذه الرواية مكذوبة على مالك. فينظر: توجيه النظر ص ١٧.

(٤) أبو حفص السُّلَمي الدمشقي، ثقة، مات (٢٠٠هـ) أو بعدَها، د س ق. التقريب ص٧٢٤؛ التهذيب ٧/ ٤٧٩.

(٥) الاستذكار ١/ ١٦٨؛ التمهيد ١/ ٧٨؛ ترتيب المدارك ٢/ ٧٥؛ الديباج المذهب ١/ ١٢٠ وسقط منه ذكر «عمر بن عبد الواحد صاحب الأوزاعي».
وعند ابن عساكر في كشف المغطا: عن أبي خليل عُتبة بن حمَّاد عن مالك، نحوه، وفيه: «ستين سنة» بدل «أربعين سنة» ص٥٢.

وقال أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكِنانيُّ الأصفهانيُّ[١]: قلت لأبي حاتمٍ الرازيِّ: لِمَ سُمِّي موطأُ مالك بالموطأ؟ فقال: شيء قد صنفه ووطأه للناسِ حتى قيل: «موطأ مالك»، كما قيل: «جامع سفيان»[٢].

وقال أبو الحسن بن فِهْرٍ: أخبرنا أحمد بن إبراهيم بن فراس: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ عليَّ بن أحمد الخَلَنْجِي يقول: سمعتُ بعض المشايخ يقول: قال مالكٌ: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة، فكلُّهم واطأني عليه، فسمَّيْته الموطأ.

قال ابن فِهْرٍ: لم يسبِقْ مالكاً أحدٌ على هذه التسمية، فإنَّ من ألَّف في زمانه سمَّى بعضُهم بالجامع، وبعضُهم بالمصنف، وبعضُهم بالمؤلف، والموطأ: «الممهَّد المنقَّح».

وأخرج ابنُ عبد البر عن المفضَّل بن محمد بن حرب المدني[٣] قال: أول من عمل كتاباً بالمدينة على معنى الموطأ، من ذكر ما اجتمع عليه أهل المدينة عبدُ العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة الماجِشُون[٤]. وعمل ذلك كتاباً[٥] بغيرِ حديثٍ، فأُتِيَ به مالكاً، فنظر فيه، فقال: ما أحسنَ ما عمل هذا، ولو كنت أنا الذي عملتُ ابتدأتُ بالآثار، ثم شددت ذلك بالكلام. ثم إنه عزم على تصنيف الموطأ فصنَّفه، فعمل من كان بالمدينة يومئذٍ من العلماء الموطآت. فقيل لمالك: شغلتَ نفسك بعمل هذا الكتاب، وقد شركَكَ فيه الناسُ وعمِلُوا أمثالَه. فقال: ائتوني بما عملوا به، فأُتِيَ [بذلك[٦]] فنظر في ذلك[٧] ثم نبذَه، وقال: لتعلَمُنَّ إنه لا يرتفع إلا ما أريد

---

(١) ذكره أبو نعيم في أخبار أصبهان، وقال: حدَّث بهَراةَ سنة تسع وثمانين ومائتين، يروي عن يونس بن حبيب، روى عنه علي بن محمد الدخولي ٢/٢١٣.

(٢) تنوير الحوالك ١/٧.

(٣) ينظر من ترجم له.

(٤) المدني، نزيل بغداد، ثقة فقيه مصنف، مات (١٦٤هـ). التقريب ص٦١٣.

(٥) في تنوير الحوالك: كلاماً.

(٦) زيادة من التمهيد.

(٧) التنوير والتمهيد: «فنظر فيه».

به وجهُ الله. قال: فكأنما أُلقيتْ تلك الكتبُ في الآبار[١].

وقال الشافعي: ما على ظهر الأرض كتابٌ بعد كتابِ الله أصحُّ من كتاب مالك. أخرجه ابنُ فِهْرٍ من طريق يونسِ بنِ عبد الأعلى عنه.

وفي لفظ: ما وُضِعَ على الأرض كتابٌ هو أقربُ إلى القرآن من كتاب مالك.

وفي لفظ: ما في الأرض بعد كتاب الله أكثرُ صواباً من موطأ مالك.

وفي لفظ: ما بعد كتاب الله أنفعُ من الموطأ[٢].

وقال الحافظ مُغلطائي: أولُ من صنَّف الصحيح مالك[٣].

وقال في «كشف الظنون»:

الموطأ للإمام مالك بن أنس الحِمْيَرِيِّ، الأصبحيِّ المدني، إمام دار الهجرة، المتوفَّى سنة (١٧٩هـ) تسع وسبعين ومائة. وهو كتابٌ قديمٌ مبارك.

[من شروح الموطأ وما كتب حوله]:

١ ـ شرحه[٤] أبو محمد عبد الله بن محمد النحوي البَطَلْيُوسِيُّ،

---

(١) تنوير الحوالك ١/٧؛ وهو في التمهيد ١/٨٦، وزاد بعده: وما سُمع لشيء منها بعد ذلك ذكر. وانظر أيضاً: ترتيب المدارك ٢/٧٥؛ الديباج المذهب ١/١٢٠؛ النكت لابن حجر ١/٢٧٩.

(٢) ينظر لطرق هذا الخبر وألفاظه: الجرح والتعديل ١/١٢؛ حلية الأولياء ٦/٣٢٩؛ التمهيد ١/٧٦ ـ ٧٧؛ الاستذكار ١/١٦٦ ـ ١٦٧؛ كشف المغطا ص٥٣ ـ ٥٤؛ ترتيب المدارك ٢/٧٠؛ طبقات علماء الحديث ١/٣١٤.

وقال ابن الصلاح: إنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم. علوم الحديث ص١٤. وذكر الذهبي أيضاً قولَ الشافعي، ثم قال: هذا قاله قبل أن يؤلَّف الصحيحان. سير أعلام النبلاء ٨/١١١. وانظر: تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٧٢؛ النكت لابن حجر ١/٢٧٨؛ هدي الساري ص١٠؛ فتح المغيث السخاوي ١/٢٨ وغيرها.

(٣) إلى هنا انتهى المنقول من تنوير الحوالك مع شيء من التصرُّف في بعض الكلمات. وانظر مناقشة هذا القول في: النكت لابن حجر ١/٢٧٦ ـ ٢٧٧.

(٤) ما زال الكلام لصاحب كشف الظنون ٢/١٩٠٧. وقال الذهبي: شرح الموطأ. السير ١٩/٥٣٢. وقال أيضاً: له شرح كبير ٨/٨٧. وذكر القاضي عياض أنه سماه «المقتبس». ترتيب المدارك ٢/٨٤.

المتوفَّى سنة (٥٢١هـ) إحدى وعشرين وخمسمائة[١].

٢ ـ وأبو مروان عبد الملك بن حبيب المالكي، المتوفَّى سنة (٢٣٩هـ) تسع وثلاثين ومائتين[٢].

٣ ـ والشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، وسماه «كشف المغطا في شرح الموطا»[٣].

٤ ـ وله «تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك»[٤].

٥ ـ وجَرَّد أحاديثه في كتاب أيضاً[٥].

٦ ـ وله كتاب آخر، وهو المسمى بـ«إسعاف المبطأ في رجال الموطأ»[٦]، وتوفي سنة (٩١١هـ) إحدى عشرة وتسعمائة.

٧ ـ وصنف الحافظ أبو عمر بن عبد البَرّ، يوسف بن عبد الله القرطبي كتاباً سماه «التقصِّي لحديث الموطأ»[٧]، وتوفي سنة (٤٦٣هـ) ثلاث وستين وأربعمائة[٨].

---

(١) له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٣٢ وغيره. وبَطَلْيُوس: مدينة كبيرة في الأندلس. معجم البلدان ١/ ٤٤٧.

(٢) الأندلسي القرطبي: ولد في حياة الإمام مالك بعد (١٧٠هـ). من مؤلفاته: كتاب «تفسير الموطأ». مترجم في سير أعلام النبلاء ١٢/ ١٠٢. وينظر أيضاً: تاريخ علماء الأندلس ١/ ٢٧٠؛ ترتيب المدارك ٤/ ١٢٧؛ الديباج المذهب ٢/ ١١ وغيرها.

(٣) حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠؛ كشف الظنون ٢/ ١٩٠٧.

(٤) وهو مطبوع. تاريخ التراث العربي ٢/ ١٢٨.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٩٠٧.

(٦) حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠. تاريخ التراث العربي ٢/ ١٣٠. وهو مطبوع في آخر تنوير الحوالك.

(٧) تحرّف في الأصل إلى «التغطا». وفي كشف الظنون إلى «التفضي».
وهو مطبوع باسم «تجريد التمهيد لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد»، أو «التقصّي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك». وذكر مؤلفه في مقدمته أنه «جرّد في هذا الكتاب كلَّ ما في الموطأ من حديث النبي ﷺ مسندةً ومرسلةً ومتصلةً ومنقطعةً» ص١٠. وجاء في آخره: «كمُل كتاب التقصي». . وجميع أحاديثه ثمانمائة حديث وثلاثة وخمسون حديثاً. من رواية يحيى بن يحيى الأندلسي. ثم ذكر الأحاديثَ الأخرى من زيادات الروايات الأخرى عن مالك ص٢٥٨. وقد ذكره الذهبي أيضاً باسم «التقصي». السِّير ٨/ ٨٥.

(٨) له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٥٣ وغيره.

٨ ـ وله كتاب «التمهيد» لِمَا في الموطأ من المعاني والأسانيد، قال ابن حزم: وهو كتاب في «الفقه والحديث»، ولا أعلم نظيرَه[١].

٩ ـ واختصره[٢] وسماه «الاستذكار».

١٠ ـ و[٣] أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، المتوفَّى سنة (٤٧٤هـ) أربع وسبعين وأربعمائة[٤] سماه «المنتقى»[٥].

١١ ـ والشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشَّمَّاع الحلبي، المتوفَّى سنة [٩٣٦هـ][٦] انتقاه أيضاً[٧].

١٢ ـ وابن رشيق القَيْرَوانيّ، المتوفَّى سنة (٤٥٦هـ) ست وخمسين وأربعمائة[٨].

١٣ ـ ولإبراهيم بن محمد الأَسْلَمي، المتوفَّى سنة (٢٨٤هـ) أربع

---

(١) ذكر قول ابن حزم مع بعض الاختلاف في ألفاظه في: الصلة ٢/٦٧٨؛ بغية الملتمس ص٤٩٠؛ طبقات علماء الحديث ٣/٣٢٦؛ سير أعلام النبلاء ١٨/١٥٨. وكتاب التمهيد مطبوع ومعروف.

(٢) كذا جاء في طبقات علماء الحديث أيضاً. و«الاستذكار» وهو «اختصار التمهيد» ٣/٣٢٦. ولكن الذي يظهر من تصريح مؤلفه في مقدمته أنه كتاب مستقل؛ فالتمهيد مرتَّبٌ حسب شيوخ مالك ﷺ وفيه التركيز على الطرق والأسانيد والشواهد والاعتبارات وغيرها، بينما «الاستذكار» على أبواب الموطأ ونسَقِه، وفيه التركيز على مذاهب وأقوال علماء السلف أكثر منه، وإن كان يشتركان في بعض الأشياء؛ لأنهما شرحان للموطأ نفسه، وكتاب الاستذكار» أيضاً مطبوع في ثلاثين مجلداً.

(٣) في الأصل هنا «واختصره» وما أثبتُّه من كشف الظنون.

(٤) وكان مولده سنة (٤٠٣هـ). له ترجمة في: الصلة ١/٢٠٠؛ وفيات الأعيان ٢/٤٠٨؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٥٣٥؛ الديباج المذهب ١/٣٧٧ وغيرها.

(٥) وهو مطبوع.

(٦) زيادة من كشف الظنون. وله ترجمة في: شذرات الذهب ٨/٢١٨؛ ومعجم المؤلفين ٧/ ٢٧٤.

(٧) في الأصل: «انتقاء» وما أثبته من كشف الظنون، وقد سماه صاحب الشذرات «إتحاف العابد الناسك بالمنتقى من موطأ مالك». وله منتقيات من كتب الأئمة الأربعة كلهم.

(٨) صاحب كتاب «العمدة في معرفة صناعة الشعر ونقده وعيوبه». وقيل في تاريخ وفاته (٤٦٣هـ)، وقيل غير ذلك. له ترجمة في: وفيات الأعيان ٢/٨٥؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٣٢٤؛ بغية الوعاة ١/٥٠٤.

وثمانين ومائتين[١]. «موطأ» أضعاف موطأ مالك.

١٤ ـ وشرح موطأ الإمام مالك: القاضي الحافظ أبو بكر محمد بن العربي المغربي، المتوفَّى سنة (٥٤٦هـ) ست وأربعين وخمسمائة. وسماه «القبس»[٢].

قال القاضي أبو بكر فيه: هذا أول كتاب أُلِّفَ في شرائع الإسلام، وهو آخره؛ لأنه لم يؤلَّف مثلُه[٣]؛ إذ بناه مالكٌ رحمه الله[٤] على تمهيد الأصول للفروع، ونبَّه فيه على معظم أصول الفقه التي يُرْجَعُ إليها في مسائله[٥]، وفروعه[٦].

١٥ ـ وانتخبه الإمام الخطابيُّ أبو سليمان حَمْد[٧] بن محمد البُستي، المتوفَّى سنة (٣٨٨هـ) ثمان وثمانين وثلاثمائة.

١٦ ـ ولخَّصه أبو الحسن علي بن محمد بن خلف القابسي[٨]، وهو المشهور «بملَخَّص الموطأ»[٩]، مشتمل على خمسمائة وعشرين حديثاً،

(١) وقع في الأصل: «وسبعمائة»، وهو خطأ. والتصويب من كشف الظنون، ومصادر ترجمته، وهو أبو إسحاق المدني، متروك، من السابعة، وقيل في وفاته (٢٩١هـ). التقريب ص١١٥. قال ابن عدي: وله كتاب الموطأ، أضعاف موطأ مالك ونسخاً كثيرة. الكامل ١/ ٢٢٦. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٥٠: وصنف «الموطأ»، وهو كبير، أضعاف «موطأ الإمام مالك». وينظر أيضاً: تهذيب الكمال ٢/ ١٨٩؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٣٦٣.

(٢) وقد طبع كتاب «القبس» في ثلاث مجلدات، تحقيق الدكتور محمد عبد الله ولد كريم عام ١٩٩٢م.

(٣) وهذا الكلام لا يخلو من مبالغة.

(٤) في القبس: «رضي الله عنه».

(٥) في القبس: «ترجع إليها مسائله».

(٦) القبس ١/ ٧٥.

(٧) في الأصل: «أحمد» وما أثبته من كشف الظنون وهو الصواب، كما قال الذهبي في السير ٧/ ٢٦.

(٨) مولده في (٣٢٤هـ)، وتوفي (٤٠٣هـ). له ترجمة في: ترتيب المدارك ٧/ ٩٢؛ وفيات الأعيان ٣/ ٣٢٠؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٥٨ وغيرها.

(٩) قال ابن خلكان: وصنف في الحديث كتاب «الملخص»، جمع فيه ما اتَّصل إسناده من حديث مالك بن أنس رضي الله عنه في كتاب «الموطأ» رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري، وهو على صِغَرِ حجمه جيِّد في بابه... وكان يقرأ الملخِّص ـ بكسر الخاء ـ =

متصل الإسناد، واقتصر على رواية أبي عبد الله عبد الرحمٰن بن القاسم المصري[(١)]، من رواية أبي سعيد سُحْنُون بن سعيد[(٢)] عنه. قال: وهي عندي آثَرُ الروايات بالتقديم؛ لأن ابنَ القاسم امتاز[(٣)] بالاختصاص في صحبة مالك مع طولها، وحُسْنِ العناية[(٤)] بمتابعته، مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع، وسلامته من التكثُّر[(٥)] في النقل عن غير مالك.. إلخ[(٦)].

[نسخ الموطأ]:

قال أبو القاسم بن محمد بن حسين الشافعي[(٧)]: الموطآت المعروفة عن مالك أحدَ عشرَ، معناها متقارِبٌ، والمستعمَل منها أربعة:

١ ـ موطأ يحيى بن يحيى[(٨)].

= يجعله فاعلاً، يريد أنه يلخِّص المتصلَ من حديث مالك.. إلخ. الوفيات ٣/ ٣٢٠ ـ ٣٢٢. وانظر أيضاً: السِّير ١٧/ ١٥٩؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٧٧؛ التذكرة ٣/ ١٠٧٩؛ كشف الظنون ٢/ ١٨١٨.

(١) صاحب مالك، ثقة، من كبار العاشرة (ت١٩١هـ). التقريب ص٥٩٥؛ السِّير ٩/ ١٢٠.

(٢) أبو سعيد عبد السلام بن حبيب التَّنوخي، القَيْرواني، صاحب «المدوَّنة» و«سُحنون» لقب له، وهو بفتح السِّين وبضمها، (ت٢٤٠هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/ ٦٣.

(٣) في كشف الظنون: «مشتهر».

(٤) كذا في الكشف وكان في الأصل: «العنايات».

(٥) في الكشف: «التكثير».

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٩٠٨ مع شيء من الاختصار.

(٧) لم أجد له ترجمة. وفي «مسند الموطأ» تأليف أبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله بن محمد الجوهري أنه نظر في الموطأ من اثنتي عشرة رواية. ثم ذكرها ص٦٣٣.

(٨) هو: أبو محمد يحيى بن يحيى بن كثير بن وَسْلَاس المَصْمُودي ـ نسبة إلى مَصْمُودَة، قبيلة من البربر من أهل المغرب ـ اللَّيْثِي ولاءً ـ وكان أحدُ أجداده، أسلم على يد يزيد بن عامرٍ الليثي الأندلسي ـ (١٥٢ ـ ٢٣٤هـ). سمع الموطأ أولاً من الفقيه زياد بن عبد الرحمٰن شبطون، ثم ارتحل إلى المشرق، وسمع من مالك سوى أبوابٍ من الاعتكاف، شكَّ في سماعها عنه، فرواها عن زياد شبطون. وقد سمع يحيى الموطأ من مالك، في السنة التي توفي فيها مالك وحضر جنازته، ونسختُه هي المعنية عند إطلاق الموطأ.

قال ابن حجر: صدوق فقيه، قليل الحديث، وله أوهام، تمييز. التقريب ص١٠٦٩. ينظر لترجمته: تاريخ علماء الأندلس ٢/ ١٧٩؛ جذوة المقتبس ص٣٨٢؛ ترتيب المدارك ٣/ ٣٧٩؛ =

٢ ـ وموطأ ابن بُكَيْر[1].

٣ ـ وموطأ أبي مصعب، وهو أبو مصعب أحمد بن أبي بكر الزُّهري[2].

٤ ـ وموطأ ابن وهب[3].

= بغية الملتمس ص٥١٠؛ المغرب في حلى المغرب ١/١٦٣؛ سير أعلام النبلاء ١٠/٥١٩؛ إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك ص١٣٧؛ تهذيب التهذيب ١١/٣٠٠؛ بستان المحدثين ص٢٢ وغيرها.

(١) يحيى بن عبد الله بن بُكَير القُرشي المخزومي ـ مولاهم ـ المصري (١٥٥ ـ ٢٣١هـ). قيل: سمع الموطأ من مالك سبعَ عشرةَ مرةً. ولموطئه نسخٌ مخطوطة، ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ٢/ ١٢٤.

له ترجمة في: التاريخ الكبير ٨/ ٢٨٤؛ الجرح والتعديل ٩/ ١٦٥؛ ترتيب المدارك ٣/ ٣٧٩؛ تهذيب الكمال ٣١/ ٤٠١؛ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦١٣؛ إتحاف السالك ص١٣٢ وغيرها.

(٢) من أولاد الصحابي الجليل عبد الرحمٰن بن عوف الزهري (١٥٠ ـ ٢٤٢هـ). ذكر الخليليُّ أنه «آخر من روى عن مالك الموطأ من الثقات». وقال ابن حزم: آخر ما رُوِيَ عن مالك موطأ أبي مصعب وموطأ أبي حُذافةَ، وفيهما زياداتٌ على الموطآت نحوٌ من مئة حديث. وقد طُبع الموطأ بروايته في مجلدين، بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف ومحمود محمد خليل، بيروت، ١٤١٢هـ.

له ترجمة في: الإرشاد ١/٢٢٨؛ تهذيب الكمال ١/٢٧٨؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ١٤٥؛ التذكرة ٢/٤٨٢؛ سير أعلام النبلاء ١١/٤٣٦؛ إتحاف السالك ص١٧٣ وغيرها.

(٣) أبو محمد، عبد الله بن وهب الفِهْري ـ مولاهم ـ المصري (١٢٥ ـ ١٩٧هـ). قال الذهبي: «موطأ ابن وهب كبيرٌ لم أرَه». وله كتاب «الجامع» مطبوع؛ و«تفسير غريب الموطأ»، وغير ذلك. سير أعلام النبلاء ٩/ ٢٢٥. وذكر ابن ناصر الدين عدة مؤلفات له؛ منها: كتاب «سماعه من مالك، ثمانون كتاباً»؛ وكتاب «تفسير الموطأ»، و«موطأه الكبير» و«موطأه الصغير». إتحاف السالك ص٩٠ ـ ٩١.

له ترجمة في: ترتيب المدارك ٣/٢٢٨؛ تهذيب الكمال ١٦/ ٢٧٧؛ طبقات علماء الحديث ١/٤٣٧؛ تهذيب التهذيب ٦/ ٧١ وغيرها.

النسخ الأخرى للموطأ:

أما النسخ الأخرى للموطأ، فقد ذكرها السيوطيُّ في تنوير الحوالك ١/ ٩ نقلاً عن الغافقي، والشيخ عبد العزيز الدِّهلوي في بستان المحدثين ص٢٢ ـ ٤٣؛ وعنه الشيخ محمد الشاذلي النيفر في مقدمة تحقيقه لموطأ ابن زياد ص٦٥. وذكرها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لكتاب «الموطأ»، نقلاً عن التعليق المُمَجَّد للكنوي، وهي:

٥ ـ نسخة عبد الله بن مَسْلَمَةَ بن قَعْنَب القَعْنبي (بعد ١٣٠ ـ ٢٢١هـ). وذكر الشيخ النيفر أن قطعة منها كانت تُوجدُ في المكتبة الوطنية بتونس، وقد طبعت مؤخراً. ص٦٧؛ =

....

= ومعجم ما طبع من كتب السنّة ص٣٠٨.
٦ ـ نسخة عبد الرحمٰن بن القاسم العَتَقِيّ المصري (١٣٠ ـ ١٩١هـ). وذكر الشيخ محمد الشاذلي النيفر أن قطعاً من هذه النسخة تُوجدُ في المكتبة الوطنية بتونس ص٦٧. وقد طُبعت. معجم ما طبع من كتب السنّة ص٣٠٨.
٧ ـ نسخة مَعْنِ بن عيسى بن دينار القزَّاز المدني (ت ١٩٨هـ).
٨ ـ نسخة عبد الله بن يوسف التِّنّيسيّ (ت ٢١٨هـ).
٩ ـ نسخة سعيد بن كثير بن عُفَير الأنصاري المصري (١٤٦ ـ ٢١٦هـ).
١٠ ـ نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري (ت٢٣٦هـ).
١١ ـ نسخة محمد بن المبارك الصوري (ت٢١٥هـ).
١٢ ـ نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري (١٤٢ ـ ٢٢٦هـ). له ترجمة في: تهذيب الكمال ٣٢/ ٣١؛ سير أعلام النبلاء ١٠/ ٥١٢؛ التقريب ص١٠٦٩؛ إتحاف السالك ص٢٣٣؛ واسم جدِّه في هذه المراجع «بكر». وقد وقع عند الأستاذ فؤاد عبد الباقي والشيخ الشاذلي النيفر: يحيى بن يحيى بن بُكير المصري، ويعرف بابن بُكَيْر ص٦٧. فلم يذكر الأستاذ فؤاد عبد الباقي نسخةَ التميمي النيسابوري. أما نسخةُ ابنِ بُكير، فقد سبق ذِكْرُها، واسم أبيه «عبد الله» لا «يحيى» كما سبق.
١٣ ـ نسخة سليمان بن برد بن نَجيح التُّجيبي. ذكرها الشيخ الشاذلي النيفر نقلاً عن «بستان المحدِّثين»، وذكرها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي نقلاً عن «التعليق المُمَجَّد»، ولم أرها في الطبعة الموجودة عندي من «بستان المحدثين»، فلعلّ ذِكْرَها سقط من المترجم أو الناشر.
١٤ ـ نسخة أبي حُذافةَ السَّهمي أحمد بن إسماعيل (ت٢٥٩هـ).
١٥ ـ نسخة سُويد بن سعيد، الهَرَوي، الحَدَثاني (ت٢٤٠هـ) وعمره مائة سنة. وقد طُبعت رواية سُويدِ بن سعيدٍ هذه مؤخراً بتحقيق الأستاذ عبد المجيد تركي، نشر دار الغرب الإسلامي بيروت، سنة ١٩٩٤م.
١٦ ـ نسخة محمد بن الحسن الشيباني، صاحب الإمام أبي حنيفة (ت١٨٩هـ). وهي مطبوعة ومعروفة.
١٧ ـ نسخة علي بن زياد التُّونسي (ت١٨٣هـ). وهذه النسخة لم يذكُرْها صاحب «بستان المحدثين»، ولكن طبعت القطعةُ الباقيةُ منها بتحقيق الشيخ الشاذلي النيفر في تونس عام ١٣٩٩هـ.
رواة الموطأ الآخرون:
هذا، ورواية الموطأ ليست قاصرةً على هؤلاء، بل لقد رواه كثيرون. وقد عقد القاضي عياض في ترتيب المدارك باباً بعنوان «باب ذكر من روى الموطأ من الجِلَّةِ والأئمة والمشاهير والثقات عن مالك ﷺ وروي عن أكثرهم في المشرق والمغرب، ثم ذكرهم. =

ثم ضعُف الاستعمال إلا في «موطأ يحيى»، ثم في «موطأ ابن بُكَيْر».

وفي تقديم الأبواب وتأخيرها اختلافٌ في النسخ، وأكثرُ ما يُوجدُ فيها ترتيب «الباجي»، وهو أن يُعْقِبَ الصلاةَ بالجنائز، ثم الزكاة، ثم الصيام[١] ثم اتفقت النسخ إلى [آخر[٢]] الحج. ثم اختلفت بعد ذلك.

وروى أبو نُعيم في الحلية عن مالك بن أنس أنه قال: شاورني هارونُ الرشيد في أن يعلِّقَ الموطأ في الكعبة، ويحمِلَ الناس على ما فيه. فقلت: لا تفعلْ، فإنَّ أصحابَ رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم اختلفوا في الفروع، وتفرَّقوا في البُلدان[٣] وكلٌّ مصيبٌ[٤]، فقال: وفَّقك الله تعالى يا أبا عبد الله[٥].

وروى ابنُ سعد في «الطبقات»[٦] عن مالك بن أنس، قال: لمَّا حجَّ المنصورُ قال لي: قد عزمتُ على أن آمُرَ بكتُبك هذه التي وضعْتَها، فتُنسَخَ، ثم أبعثَ إلى كلِّ مصرٍ من أمصار المسلمين منها نسخةً، وآمرُهم أن يعملوا بما فيها، ولا يتعدَّوْه إلى غيرِه. فقلت: يا أميرَ المؤمنين، لا تفعَلْ هذا، فإن الناس قد سبقت إليهم أقاويلُ، وسمِعُوا أحاديثَ، ورَوَوْا رواياتٍ، وأخذ كلُّ قومٍ بما سبق إليهم، ودانوا به، فدَعِ الناسَ وما اختارَ أهلُ كلِّ بلدٍ منهم لأنفسهم. كذا في عقود الجمان[٧].

= وبلغ عددهم ـ حسب إحصاء الشيخ الشاذلي النيفر ـ ثمانية وستين راوياً. مقدمة موطأ ابن زياد ص٦٣؛ وهو في ترتيب المدارك ٢/ ٨٦ ـ ٨٨؛ وذكر معظمَهم الذهبيّ في سير أعلام النبلاء ٨/ ٨٣ ـ ٨٤. وذكر ابن ناصر الدين في كتابه «إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك» تسعة وسبعين شخصاً، وذكر تراجمَهم بإيجاز.

(١) وهو الترتيب الذي سار عليه الفقهاء من المالكية، ولكن عند الباجي في «المنتقى»: «الصيام» قبل «الزكاة» على عكس ما ورد عنه في كشف الظنون. مقدمة موطأ ابن زياد ص٧٠.

(٢) زيادة من كشف الظنون.

(٣) في الحلية: «الآفاق».

(٤) زاد في الحلية: «عند نفسه».

(٥) حلية الأولياء ٦/ ٣٣٢ وذكر أمرين آخرين.

(٦) طبقات ابن سعد، الجزء المتمم، ص٤٤٠، عن الواقدي، قال: سمعت مالك بن أنس.. إلخ. والمذكور هنا فيه شيء من الاختصار.

(٧) عقود الجمان...

[شروح أخرى للموطأ]:

١٧ ـ[١] وشرَحَه ـ أعني موطأ مالك ـ خاتمةُ المحدثين محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن علوان الزُّرْقاني المصري، المالكي، المتوفَّى سنة اثنتين وعشرين ومائة وألف[٢]، شرحاً بسيطاً في ثلاث مجلدات.

انتهى ما في الكشف[٣].

[[٤] وقال القاضي عياض في «المدارك»: لم يُعْتَنَ بكتابٍ من كتب الحديث والعلم اعتناء الناس بالموطأ[٥].

وقال ابن فرحون: أمَّا من اعتنى بالكلام على حديثه ورجاله، والتصنيف في ذلك، فعدَدٌ كثير من المالكيين وغيرِهم. وعَدَّ القاضي[٦] منهم نحواً من تسعين رجلاً[٧].

وذكر السيوطيُّ في «تنوير الحوالك»، وابنُ فرحون أسماءَ كثيرٍ مِمَّن شرح الموطأ[٨]].

---

(١) هكذا ذكر هذا الشرح في كشف الظنون بعد ذكر روايات الموطأ. وقد سبق ذكر ستة عشر كتاباً مما أُلِّف حول الموطأ.

(٢) له ترجمة في: سلك الدرر ٤/٤٨؛ ومعجم المؤلفين ١٠/ ١٢٤. وذكر أن شرحه يسمى «أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك»، وهو مطبوع. وانظر أيضاً: تاريخ التراث العربي ٢/١٢٨.

(٣) كشف الظنون ٢/١٩٠٨.

(٤) وضع في الأصل بين قوسين، فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٥) ترتيب المدارك ٢/ ٨٠. وفيه: «من كتب الحديث والفقه». وفي نسخة أخرى مثل ما ذكر هنا.

(٦) أي القاضي عياض، صاحب ترتيب المدارك.

(٧) الديباج المذهب لابن فرحون ١/ ١٢٤.

(٨) أي في مواضعَ متفرقةٍ من كتابه. أما هنا، فقد اكتفى ابن فرحون بالإشارة إلى من ذكرهم القاضي عياض، وقال: (تركت تسميتَهم وتسميةَ كتبهِم اختصاراً).
وينظر لمعرفة ذلك: ترتيب المدارك ٢/ ٨٠ ـ ٨٥. وذكر الذهبي كثيراً منهم في سير أعلام النبلاء ٨/ ٨٥ ـ ٨٨.

قلت: وقد شرح موطأ الإمام مالك:

١٨ ـ الشيخ سلام الله الحنفي، من أولاد الشيخ عبد الحقِّ المحدِّث الدهلوي، سماه «المحلَّى بأسرار الموطا»[(١)].

١٩ ـ ٢٠ ـ وللعلامة الشيخ الأجلِّ الشاه وليّ الله المحدِّث الدهلوي على موطأ مالك شرحان:

أحدهما بالفارسية، سماه «المُصَفَّى»، جرَّد فيه الأحاديث والآثار، وحذف أقوالَ مالك، وبعضَ بلاغاته، وتكلَّمَ فيه ككلام المجتهدين.

وثانيهما بالعربية، وسماه «المُسَوَّى»، اكتفى فيه على ذِكْرِ اختلاف المذاهب، وعلى قدرٍ من شرح الغريب وغيرِه مِمَّا لا بدَّ منه[(٢)].

[ترجمة الإمام مالك]:

وأما الإمام مالك؛ فهو[(٣)]: ابن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو بن

---

(١) تاريخ التراث العربي ٢/ ١٢٩.

(٢) وهما مطبوعان.
ولمعرفة المزيد عمَّا كُتِبَ حول الموطأ من شروح وغيرها، يمكن الرجوعُ إلى: ترتيب المدارك؛ وسير أعلام النبلاء ـ كما سبق ـ تنوير الحوالك ١/ ١٢؛ وكتاب «الموطآت» لنذير حمدان ص٩٢ ـ ٩٤؛ ومقدمة مسند الموطأ لأبي القاسم عبد الرحمٰن بن عبد الله الجوهري ص٤٨ ـ ٥٠؛ وتاريخ التراث العربي ٢/ ١٢٥ ـ ١٣٢.

(٣) هذه الترجمة مأخوذة من تذكرة الحفاظ وغيرها بشيء من الاختصار، كما سيشير المؤلف إلى ذلك فيما بعد.
وينظر أيضاً لترجمة الإمام مالك: طبقات ابن سعد، الجزء المتمم ص٤٣٣؛ تاريخ ابن معين ٢/ ٥٤٣؛ تاريخ الدارمي عن ابن معين ص١٤، ١٥٢؛ ابن الجنيد ص٣٠٨؛ ابن محرز ص١٢٠، ١٢١؛ طبقات خليفة ص٢٧٥؛ العلل ومعرفة الرجال ٣/ ٢٥٨ ومواضع أخرى؛ التاريخ الكبير ٨/ ٣١٠؛ التاريخ الأوسط ٢/ ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨؛ الكنى لمسلم ١/ ٤٨٢؛ معرفة الثقات ٢/ ٢٥٩؛ سؤالات الآجري ٢/ ١٠٧؛ المعارف ص٤٩٨؛ المعرفة والتاريخ ١/ ٦٨٢؛ الجرح والتعديل ١/ ١١، ٨/ ٢٠٤؛ مشاهير علماء الأمصار ص١٤٠؛ ثقات ابن حبان ٧/ ٤٥٩؛ مقدمة المجروحين ١/ ٤١؛ مقدمة الكامل لابن عدي ١/ ١٠١؛ ذكر أسماء التابعين فمن بعدهم ١/ ٣٥٤؛ ثقات ابن شاهين ص٢١٨؛ فتح الباب في الكنى والألقاب ص٤٨٠؛ رجال البخاري ٢/ ٦٩٣؛ رجال مسلم ٢/ ٢٢٠؛ =

الحارث، الحافظ، فقيه الأمة، شيخ الإسلام، أبو عبد الله الأصْبَحي المدني الفقيه، إمام دار الهجرة.

وهم حلفاءُ عثمانَ بن عبيد الله[١] التَّيمي أخي طلحةَ رضي الله عنهما.

حدث عن نافع، والمَقْبُري، ونُعَيم المُجْمِر، والزُّهري، وعامرِ بن عبد الله بن الزبير، وابنِ المنكدرِ، وعبدِ الله بن دينارٍ، وخلْقٍ كثيرٍ.

حدَّث عنه أممٌ لا يكادون يُحْصَوْنَ؛ منهم ابنُ المبارك، والقطَّان، وابنُ مهدي، وابنُ وهب، وابنُ القاسم، والقَعْنَبِيُّ، وعبد الله بن يوسف، وسعيدُ بن منصور، ويحيى بن يحيى النيسابوري، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ويحيى بن بُكَيرٍ، وقُتيبةُ، وأبو مصعب الزُّبيري[٢] وخاتمة أصحابه أبو حُذافةَ السَّهمِيُّ.

وقد رأى مالكٌ عطاءَ بن أبي رباح لَمَّا قدم المدينةَ.

قال عبد الله بن أحمد: قلت لأبي: من أثبتُ أصحابِ الزُّهريِّ؟ قال: مالك أثبتُ في كلِّ شيءٍ.

وقال عبد الرزاق في حديث: «يوشِكُ الناسُ أن يضرِبُوا أكبادَ الإبل في طلب العلم، فلا يجدون عالماً أعلمَ من عالمِ المدينة»[٣]، فَكنَّا نرى أنه مالكٌ.

= حلية الأولياء ٦/٣١٦؛ الإرشاد ١/٢٠٩؛ جمهرة أنساب العرب ص٤٣٦؛ الانتقاء ص٩؛ التمهيد ١/٦١ ـ ٩٢؛ طبقات الفقهاء ص٦٧؛ ترتيب المدارك الجزء الأول والثاني؛ الأنساب ١/٢٨١ الأصبحي؛ الكامل في التاريخ ٦/١٤٧؛ اللباب ١/٦٩؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/٢/٧٥؛ وفيات الأعيان ٤/١٣٥؛ تهذيب الكمال ٢٧/٩١؛ طبقات علماء الحديث ١/٣١٢؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧؛ سير أعلام النبلاء ٨/٤٨؛ مرآة الجنان ١/٣٧٣؛ البداية والنهاية ١٠/١٧٤؛ الديباج المذهب ١/٨٢ ـ ١٣٩؛ إتحاف السالك ١/٤٣ ـ ٧٧؛ تهذيب التهذيب ١٠/٥؛ طبقات الحفاظ ص٨٩؛ شذرات الذهب ٢/١٢؛ بستان المحدثين ص١٣؛ التاج المكلل ص٩٨ وغيرها.

(١) في الأصل: «عبد الله» وما أثبته من التذكرة ١/٢٠٧.

(٢) كذا في التذكرة. ولكنه في سير أعلام النبلاء ٨/٥٣ «الزهري». والظاهر أنه هو الصواب. وأبو مصعب الزهري أحدُ رواةِ الموطأ، وقد تقدمت ترجمته.

(٣) أخرجه أحمد ٢/٢٩٩، ١٣/٣٥٨، حديث (٧٩٨٠)؛ والترمذي ٤/٤١٢، حديث =

وكان عبد الرحمٰن بن مهدي لا يقدِّم على مالك أحداً.

وقال الشافعي: إذا ذُكِرَ العلماءُ، فمالكٌ النجمُ.

قال ابن مهدي: مالكٌ أفقهُ من الحَكَمِ، وحمَّادٍ.

وقال الشافعي: لولا مالكٌ وابنُ عيينة لذهب علم الحجاز.

وقال ابن وهب: لولا مالكٌ والليثُ لضللنا.

وقال شعبة: قدمتُ المدينةَ بعد موت نافعٍ بسنة، فإذا لمالك حلقةٌ.

قال أبو مصعب: سمعت مالكاً يقول: ما أفتيتُ حتى شهد لي سبعون أنِّي أهلٌ لذلك.

وقال أشهبُ: كان مالكٌ إذا اعتَمَّ جعل منها تحتَ ذقنه، ويُسدِل طرفها[1] بين كتفيه. وقال مصعبٌ: كان مالك يلبس الثياب العَدَنِيَّةَ الجِيادَ، ويتطيَّبُ.

وقال القَعْنَبِيُّ: كنتُ عند ابن عيينة، فبلغه نَعِيُّ مالك فحزن، وقال: ما ترك على ظهر الأرض مثله.

قال عبد الرحمٰن بن واقد: قد رأيتُ بابَ مالك بالمدينة كأنه باب الأمير.

وقال ابنُ معين: مالكٌ أحبُّ إليَّ في نافع من أيوبَ، وعبيد الله.

وقال وهيب: إمامُ أهلِ الحديث مالكٌ.

وقال أحمد بن الخليل: سمعت إسحاقَ بن إبراهيم يقول: إذا اجتمع الثوريُّ ومالكٌ والأوزاعيُّ على أمرٍ فهو سنةٌ، وإن لم يكن فيه نصٌّ.

= (٢٦٨٠) وغيرهم، وحسّنه الترمذي، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي. ولكن في إسناده ابن جريج وأبو الزبير، وهما مدلسان وقد عنعناه. ولذلك ضعَّفه الألباني كما في ضعيف الترمذي ومشكاة المصابيح ١/ ٢٨٢؛ والتعليقات الحسان ٥/ ٤٧٣، حديث (٣٧٢٨). وقد بسط القولَ فيه الأستاذ بدر عبد الله البدر في تعليقه على «جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر» لأبي الشيخ ص١٣٥ ـ ١٣٧.

(١) في التذكرة: «طرفيها»؛ وفي سير أعلام النبلاء ٨/ ٧٠: «وأرسل طرفها خلفه».

وقال أحمد بن حنبل: نا سُريج بن النعمان[١] عن عبد الله بن نافع، قال: قال مالك رَحِمَهُ اللهُ: اللهُ في السماء وعِلْمُه في كلِّ مكان[٢].

وصحَّ أيضاً عن مالك أنه قال: الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة[٣].

وروى سعيد بن أبي مريمَ عن أشهبَ بن عبد العزيز، قال: رأيت أبا حنيفةَ بين يديْ مالكٍ كالصبيِّ بين يدي أبيه.

قال الذهبيُّ: فهذا يدلُّ على حسن أدبِ أبي حنيفة وتواضعِه، مع كونه أسنَّ من مالك بثلاثَ عشرةَ سنةً[٤].

إسماعيل القاضي: حدثنا أبو مصعب، سمعت مالكاً يقول: دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين وهو على فراشه، وإذا[٥] صبيٌّ يخرج ثم

---

(١) في الأصل: «شُريح بن النعمان». وما أثبته من التذكرة والسِّير. ولسُريج هذا ترجمةٌ في التقريب ص٣٦٦ وأصوله.

(٢) رواه عبد الله بن أحمد عن أبيه في السنة ١٠٦/١؛ وكذا أبو داود في مسائل الإمام أحمد ص٢٦٣؛ والآجري في الشريعة ١٠٧٦/٣، حديث (٦٥٢)؛ واللالكائي في شرح أصول الاعتقاد ٤٠١/٣؛ حديث (٦٧٣)؛ وابن عبد البر في التمهيد ١٣٨/٧؛ وابن قدامة في إثبات صفة العلو ص١١٥، حديث (٩٢). وزادوا: «لا يخلو منه شيء». وقال الألباني: سنده صحيح. مختصر كتاب العلو للذهبي ص١٤٠.

(٣) أخرجه الدارمي في الرد على الجهمية ص٦٦؛ واللالكائي في شرح أصول إعتقاد أهل السنّة والجماعة ٣٩/٣، حديث (٦٦٤)؛ وأبو نعيم في الحلية ٢٣٥/٦، ٣٢٦؛ والصابوني في عقيدة أصحاب الحديث ص١٨ ـ ٢٠؛ وابن عبد البر في التمهيد ١٣٨/٧، ١٥١/٧؛ والبيهقي في الأسماء والصفات ٣٠٤/٢ ـ ٣٠٥، حديث (٨٦٦، ٨٦٧) بطرق وألفاظ. وقال الذهبي: هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعةَ شيخ مالكٍ. وهو قول أهل السنّة قاطبةً. العلو للذهبي ص١٠٤. وقال ابن حجر: أخرج البيهقي بسند جيد.. إلخ. فتح الباري ٤٠٦/١٣. وانظر: مختصر العلو للألباني ص١٤١؛ وعن طريق أبي نعيم أسنده الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٠٠/٨.

(٤) قال العلامة المعلّمي: هذه الحكاية خطأ، فإن أبا حنيفة تُوفِّي وأشهبُ صبيٌ له نحو خمس سنين، فإن صح السند، فلعلّ الصواب: رأيت محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. التعليق على تذكرة الحفاظ ٢٠٩/١.

(٥) في الأصل: «وإذا جاء» وما أثبته من التذكرة.

يرجع، فقال لي: أتدري من هذا؟ فقلت: لا. قال: ابني، وإنما يفزَعُ من هيبتِك. قال: ثم سألني عن أشياء منها حلال، ومنها حرام، ثم قال لي: أنت والله أعقَلُ الناسِ، وأعلَمُ الناسِ، قلت: لا، والله يا أمير المؤمنين. قال: بلى. ولكنك تكتُم، لئن بقيتُ لأكتبنَّ قولَك كما يكتب [المصاحف](١) ولأبعثنَّ به إلى الآفاق فأحمِلَهم عليه.

قال الحاكم: نا علي بن عيسى الحِيْرِيُّ، أنا(٢) أبو عبد الله محمد بن إبراهيم العبديُّ، أنا(٢) قُتيبةُ، سمعتُ معنَ بنِ عيسى [يقول](٣): قدم هارونُ أمير المؤمنين المدينةَ ليحُجَّ ومعه أبو يوسفَ، فأتى مالكٌ أميرَ المؤمنين، فقرَّبه، وأكرمه. فلمَّا جلس أقبل عليه أبو يوسف، فسأله عن مسألة، فلم يُجِبْه. ثم عاد فسأله فلم يُجِبْه. قال أمير المؤمنين: يا أبا عبد الله، هذا قاضينا يعقوبُ يسألُك، فأقبل عليه مالكٌ، فقال: يا هذا، إذا رأيتني جلستُ لأهلِ الباطلِ، فتعالَ أُجِبْك معهم.

كذا في «التذكرة»(٤).

وقال ابن خَلِّكان: كان مالك إذا أراد أن يُحدِّث توضأ، وجلس على صدرِ فراشه، وسرَّح لحيتَه، وتمكَّن في جلوسه بوقار وهيبةٍ، ثم حدَّث. فقيل له في ذلك. فقال: أحبُّ أن أُعَظِّمَ حديثَ رسول الله ﷺ. ولا أُحدِّثُ به إلا متمكناً على طهارة.

وكان يكره أن يحدِّثَ على الطريق، أو قائماً، أو مستعجلاً، ويقول: أحبُّ أن أتفهَّمَ ما أحدِّثُ به عن رسول الله ﷺ. وكان لا يركب في المدينة مع ضعفه وكِبَرِ سنه. ويقول: لا أركبُ في مدينة فيها جثةُ رسول الله ﷺ مدفونةٌ.

---

(١) زيادة من التذكرة.
(٢) في الأصل في الموضعين: «نا» وما أثبته من التذكرة.
(٣) زيادة من التذكرة.
(٤) تذكرة الحفاظ ١/٢٠٧ ـ ٢١٠ مع شيء من الاختصار.

وقال الشافعي: قال لي محمد بن الحسن: أيّهما أعلم؟ صاحبنا أم صاحبُكم؟ يعني أبا حنيفة ومالكاً رضي الله عنهما. قال: قلتُ: على الإنصاف؟ قال: نعم. قال: قلت: ناشدتُك اللهَ، من أعلمُ بالقرآن، صاحِبُنا أم صاحبُكم؟ قال: اللهم صاحبُكم. قال: قلت: ناشدتُك اللهَ، من أعلمُ بالسنة. صاحبنا أم صاحبُكم؟ قال: اللهم صاحبُكم. قال: قلت: ناشدتك اللهَ، من أعلمُ بأقاويلِ أصحاب رسول الله ﷺ المتقدِّمين، صاحبُنا أم صاحبُكم؟ قال: اللهم صاحبُكم. قال الشافعي: فلم يبْقَ إلا القياسَ، والقياسُ لا يكون إلا على هذه الأشياء. فعلى أيِّ شيءٍ يقيس(١). انتهى(٢).

قال عبد الله بن المبارك: كنت عند مالك وهو يحدِّثُنا بحديث رسول الله ﷺ فلدغته عقربٌ ستَّ عشرةَ مرةً، وهو يتغيَّر لونُه ويصفَرُّ وجهُه، ولا يقطعُ الحديثَ، فلمَّا تفرق الناس عنه قلت له: لقد رأيتُ اليوم منك عجباً. فقال: صبرتُ إجلالاً لحديث رسول الله ﷺ(٣).

قال الذهبي(٤): عاش ستاً وثمانين سنة. وقيل: ولد سنة ست وتسعين. وقال أبو داود: [ولد](٥) سنة ثنتين وتسعين. وأما يحيى بن بُكير، فقال: سمعتُه يقول: ولدتُ سنةَ ثلاثٍ وتسعين. فهذا أصحُّ الأقوال.

وأما وفاتُه، فقال أبو مصعب: لعشرٍ مضت لربيع الأولِ. وكذلك قال ابنُ وهب. وقال ابنُ سَحنون: في حادي عشر ربيع الأول. وكذلك قال ابن أبي أويس: في بكرة أربع عشرة منه. وقال مصعبٌ الزُّبيريُّ: في صفرَ. وكلُّهم قالوا: في سنة تسع وسبعين ومائة(٦).

---

(١) في الأصل: «نقيس». وما أثبته من وفيات الأعيان. وهذه القصة رواها أيضاً: ابن أبي حاتم في تقدمة الجرح والتعديل ص٤، ١٢؛ وفي آداب الشافعي ومناقبه ص١٥٩؛ وأبو نعيم في الحلية ٦/٣٢٩، ٩/٧٣؛ والبيهقي في مناقب الشافعي ١/١٨٣ وغيرهم.

(٢) وفيات الأعيان ٤/١٣٥ ـ ١٣٦.

(٣) ترتيب المدارك ٢/١٦؛ إتحاف السالك ص٤٥، عن الحاكم بسنده عن ابن المبارك.

(٤) التذكرة ١/٢١٢.

(٥) زيادة من التذكرة.

(٦) انتهى المنقول من التذكرة ١/٢١٣.

[مسند الإمام الشافعي]

ومسند الإمام الشافعي:

١ ـ رتَّبه[(١)] الأمير سَنْجَرُ بنُ عبد الله عَلَمُ الدين الجاولي[(٢)]. [المتوفَّى سنة (٧٤٥هـ). وشرحه في مجلدات][(٣)]

٢ ـ وشرحه (جماعة؛ منهم)[(٤)] أبو السعادات المبارك بن محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، المتوفَّى سنة ست وستمائة. وسماه كتاب «شافي العي في شرح مسند الشافعي»، وهو في خمسة مجلدات[(٥)].

٣ ـ وانتخبه[(٦)] الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشمَّاع الحلبي[(٧)]، وسماه «المنتخب المرضي من مسند الشافعي»[(٨)].

وجمع مسندَه أبو عبد الله [محمد][(٩)] بن يعقوب الأصم، الشافعي،

---

(١) كشف الظنون ٢/١٦٨٣.

(٢) ولد سنة (٦٥٣هـ) بآمد، ثم صار في مماليك جاول أحد أمراء الظاهر بيبرس، تولَّى نيابةَ غزةَ وعدةَ ولاياتٍ بمصرَ والشام، وتوفي بمصر. قال في الشذرات: روى مسند الشافعي عن قاضي الشوبك دانيال، وحدَّث به غير مرةٍ، ورتَّب مسند الشافعي ترتيباً حسناً، وشرحه في مجلدات بمعاونة غيره، جمع بين شرحيه لابن الأثير والرافعي، وزاد عليهما من شرح مسلم للنووي. . إلخ ٦/١٤٣. ورتَّب كتاب «الأم» للشافعي أيضاً. وتوجد لترتيبه وشرحه نسخٌ مخطوطة ذكرها سزكين. معجم المؤلفين ٤/٢٨٢؛ تاريخ التراث العربي ٢/١٧٣.

(٣) زيادة من كشف الظنون، طبعة دار الفكر.

(٤) لا يوجد في الطبعة المذكورة من كشف الظنون.

(٥) وتوجد له نسخ مخطوطة، ذكر أماكنها سزكين في تاريخ التراث العربي ١/١٧٢.

(٦) كذا في كشف الظنون أيضاً، ولعلّ الصواب: «انتخب منه».

(٧) توفي (٩٣٦هـ). تقدمت ترجمته.

(٨) شذرات الذهب ٨/٢١٩، ولم يذكره سزكين.

(٩) زيادة من كشف الظنون ومصادر ترجمته.

المتوفَّى سنة ست وأربعين وثلاثمائة[١].

٤ ـ وشرحه الإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القَزْوِيني الرافعي، عَقِيبَ الشرح الكبير[٢]. وابتدأه في رجب سنة اثنتي عشرة وستمائة. وهو في مجلدين. وتوفي سنة ثلاث وعشرين وستمائة[٣].

٥ ـ وصنف السيوطي كتاباً سماه أيضاً «الشافي العي[٤] على مسند الشافعي»، وتوفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة[٥].

كذا في «كشف الظنون»[٦].

وقال الشاه عبد العزيز، المحدث الدهلوي في البستان[٧]:

«مسند الإمام الشافعي عبارة عن الأحاديث المرفوعة التي رواها الإمام الشافعي بإسناده لتلاميذه. وما وقع من هذه الأحاديث في مسموعات أبي العباس محمد بن يعقوب الأصَمِّ عن الربيع بن سليمان في كتاب «الأم» و«المبسوط» قد جُمعت في مجموعة، وسُمِّيت «مسند الإمام الشافعي». والربيع بن سليمان[٨] هو تلميذ الإمام الشافعي ـ بدون واسطة ـ وسمع هذه

---

(١) وقع في الأصل: «ومائتين». والتصويب من كشف الظنون ومصادر ترجمته.
وله ترجمة في: الإرشاد ٣/ ٨٥٥؛ الأنساب ١/ ٢٩٠ الأصم؛ طبقات الفقهاء الشافعية لابن الصلاح ١/ ٢٩٢؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/ ٢٧٢؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٥٢ وغيرها.

(٢) وهو شرح على كتاب «الوجيز» في الفقه الشافعي للغزالي (ت٥٠٥هـ). وهذا الشرح هو الذي خرَّج الحافظ ابن حجر أحاديثه في كتابه الشهير «التلخيص الحبير».

(٣) تاريخ التراث العربي ٢/ ١٧٣؛ وللرافعي ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٥٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٢٨١ وغيرهما.

(٤) كذا في كشف الظنون. وكان في الأصل وكذا في تاريخ التراث العربي: «الشافي العيني».

(٥) يوجد مخطوطاً في رامبور بالهند. تاريخ التراث العربي ٢/ ١٧٣.

(٦) ٢/ ١٦٨٣.

(٧) النص المنقول عن الشيخ عبد العزيز، كان في الأصل بالفارسية، وقد أثبتُّه مترجماً إلى العربية. وانظر: ترجمة بستان المحدثين ص٤٧.

(٨) المرادي المؤذن (١٧٤ ـ ٢٧٠هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٨٧؛ طبقات السبكي ٢/ ١٣٢ وغيرهما.

الأحاديثَ من الإمام الشافعي سوى أربعةٍ منها في الجزء الأول، فقد رواها بواسطة البُوَيْطِيِّ[١] عن الشافعي.

وجامع وملتقط هذه الأحاديث رجلٌ من نيسابورَ كان يسمى «أبا جعفر محمد بن مطر»[٢]. وقد التقط هذه الأحاديث من أبواب «الأم» و«المبسوط»، وأفردها في كتاب. ولمَّا كان هذا العمل تم بطلب من أبي العباس الأصمِّ. اعتبروه مؤلِّفاً لـ«مسند الشافعي». وبعضهم يقول: إن أبا العباس بنفسه انتخب هذه الأحاديث، ومحمد بن مطر كان مجرَّدَ كاتبٍ.

وعلى كل حالٍ، فهذا المسند غير مرتَّب على ترتيب المسانيد، ولا على الأبواب. ولكن جُمِعَ كيف ما اتفق، وأُفرِدَ في كتاب. ولذلك يُوجَدُ فيه تكرارٌ كثيرٌ في عددٍ من المواضع. انتهى[٣].

وقال السيوطي في التدريب: «مسند الشافعي» ليس من تصنيفه وإنما لقطه بعض الحُفَّاظ النيسابوريين من مسموع الأصم من «الأم» وسمعه عليه. فإنه كان سمع «الأم» أو غالبها على الربيع عن الشافعي، وعُمِّر، وكان آخر من روى عنه. وحصل له صَمَمٌ، فكان في السَّماع عليه مشقةٌ. انتهى[٤].

---

(١) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البُويطي المصري، صاحب الإمام الشافعي، مات مسجوناً بالعراق في محنة خلق القرآن، سنة (٢٣١هـ). سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨.

(٢) قال السمعاني: أبو عمرو محمد بن جعفر بن محمد بن مطر العدل، النيسابوري، المطري، كان شيخاً عالماً فاضلاً زاهداً وَرِعاً، سمع الحديث الكثيرَ، وأفاد الناسَ. وانتقى أجزاء على أبي العباس الأصمِّ اشتهرت به.. إلخ (ت٣٦٠هـ). الأنساب ١٢/ ٣١٤. وهو من شيوخ الحاكم، وقد أثنى عليه الحاكم كثيراً فيما ذكر عنه السمعاني. وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٦/١٦٢ وكنيته عندهم هكذا «أبو عمرو».

(٣) أي: المنقول من بستان المحدثين.

(٤) تدريب الراوي ١/١٧٥، في أواخر مبحث الحديث الحسن.
وقال ابن الصلاح: و«مسند الشافعي» ليس من جمع الشافعي وتأليفه، وإنما جمعه من سماعات الأصمِّ بعضُ أصحابه. وكذلك لا يستوعب جميع حديث الشافعي؛ فإنه مقصور على ما كان عند الأصم من حديثه. طبقات الفقهاء الشافعية ١/٢٩٢ ترجمة الأصم؛ مختصر طبقات الفقهاء للنووي ص٢٩٦.
وقال الذهبي في ترجمة الربيع بن سليمان المُرادي: وقد سمعنا من طريقه «المسند» =

....

= للشافعي، انتقاه أبو العباس الأصم من كتاب «الأم» لينشط لروايته للرَّحالة، وإلا فالشافعيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ لم يؤلف مسنداً. سير أعلام النبلاء ١٢/٥٨٩.

وقال ابن كثير: وقع لنا من رواية الأصمِّ كتابُ «المسند» عن الشافعي، روايةً عن الربيع عنه، وليس هذا المسندُ صنّفه الشافعيُّ، وإنما انتخبه الإمام أبو جعفر محمد بن جعفر بن مطر من كتاب «المبسوط»، فكان يسمع على الأصم. طبقات الفقهاء الشافعيين ١/٢٧٢ ترجمة الأصم.

وقال ابن حجر: وهو عبارة عن الأحاديث التي وقعت في مسموع أبي العباس الأصم على الربيع بن سليمان من كتاب «الأم» و«المبسوط»، التقطها بعضُ النيسابوريين من الأبواب. المعجم المفهرس ص٣٩.

وقال ابن حجر أيضاً في مقدمة تعجيل المنفعة: إن الشافعي لم يعملْ هذا المسندَ، وإنما التقطه بعض النيسابوريين من «الأم» وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصمِّ التي كان انفرد بروايتها عن الربيع، وبقي من حديث الشافعي شيءٌ كثيرٌ لم يقع في هذا المسند، ويكفي في الدلالة على ذلك قولُ إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة: إنه لا يُعرَفُ عن النبي ﷺ سنّة لم يودِعْها الشافعيُّ في كتبه. وكم من سنّة وردت عنه ﷺ لا تُوجَدُ في هذا المسند، ولم يرتبِ الذي جمع أحاديثَ الشافعي أحاديثَه المذكورة، لا على المسانيد، ولا على الأبواب، وهو قصورٌ شديدٌ، فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب «الأم» وغيرها كيف ما اتفق. ولذلك وقع فيها تكرار في كثيرٍ من المواضع، ومن أراد الوقوف على حديث الشافعي مستوعباً، فعليه بكتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، فإنه تتبَّع ذلك أتمَّ تتَبّع، فلم يترك في تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلا ذكره، وأورده مرتباً على أبواب الأحكام. تعجيل المنفعة ١/٢٣٨ ـ ٢٣٩.

وقال السخاوي في ترجمة نفسه في «الضوء اللامع» عند ذكر مروياته ومسموعاته... وكالمسند للإمام الشافعي، وليس هو من جمعه، وإنما التقطه بعضُ النيسابوريين من الأم له. الضوء اللامع ٨/١٠.

و«مسند الإمام الشافعي» هذا مطبوع ومتداول.

كتب أخرى حول مسند الشافعي:

٦ ـ شرح لمؤلف مجهول، يوجد في دار الكتب بالقاهرة.

٧ ـ «مختارات منه»، لأبي الحسن رشا بن نظيف بن ما شاء الله (ت٤٤٤هـ). توجد في الظاهرية.

٨ ـ «ثلاثيات» مختارة منه تضم (٤٠) حديثاً.

٩ ـ مجموعة تضم (٤٧) حديثاً، اختارها عمر بن إبراهيم العجمي (ت٧٧٧هـ). وهذه الكتب ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ٢/١٧٣.

١٠ ـ «ترتيب مسند الإمام الشافعي»، للشيخ محمد عابد السندي (ت١٢٥٧هـ). وهو مطبوع. =

[ترجمة الإمام الشافعي]:

وأما ترجمة الإمام الشافعي: فهو(١): أبو عبد الله محمد بن إدريس بن

= ١١ ـ «بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن» مذيلاً بـ«القول الحسن شرح بدائع المنن»، للشيخ أحمد بن عبد الرحمٰن البناء الساعاتي، وهو أيضاً مطبوع.
١٢ ـ وجمع أطرافه الحافظُ ابن حجر ضمن كتابه «إتحاف المهرة». وقد طبع معظمه.
١٣ ـ كما ترجم لرجاله الحافظُ محمد بن علي الحسيني (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ) ضمن كتابه «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة»، وهو مطبوع.
١٤ ـ وكذلك ترجم لرجاله الحافظ ابن حجر ضمن كتابه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، وهو أيضاً مطبوع.
كتاب «السنن المأثورة».
وللشافعي أيضاً كتاب «السنن المأثورة»، وقد جمع فيه الطحاويُّ ما سمعه من المزنيِّ من أحاديث الشافعي ﷺ. ينظر: كتاب أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ص١٣٩.
وقد رتّبه الشيخ أحمد عبد الرحمٰن الساعاتي ضمن كتابه «بدائع المنن» كما سبق ذكره، وكتاب «السنن» أيضاً مطبوع.

(١) تذكرة الحفاظ ١/٣٦١.
وينظر أيضاً لترجمة الإمام الشافعي: العلل ومعرفة الرجال ١/٤٦١ ـ ٤٦٢؛ التاريخ الكبير ١/٤٢؛ التاريخ الأوسط ٢/٢١٣؛ الكنى لمسلم ١/٥٠٣؛ سؤالات الآجري ٢/١٧٧؛ الكنى للدولابي ٢/٨٣٠؛ الجرح والتعديل ٧/٢٠١؛ ثقات ابن حبان ٩/٣٠؛ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ٢/٤٥٣؛ حلية الأولياء ٩/٦٣؛ الإرشاد ١/٢٣١؛ الانتقاء لابن عبد البر ص٦٦؛ تاريخ بغداد ٢/٥٦؛ طبقات الفقهاء ص٧١؛ طبقات الحنابلة ١/٢٨٠؛ ترتيب المدارك ٢/١٩٢؛ الأنساب للسمعاني ٨/٢٠؛ المنتظم لابن الجوزي ١٠/١٣٤؛ معجم الأدباء ١٧/٢٨١؛ الكامل في التاريخ ٦/٣٥٩؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/١/٤٤؛ وفيات الأعيان ٤/١٦٣؛ تهذيب الكمال ٢٤/٣٥٥؛ طبقات علماء الحديث ١/٥١٧؛ سير أعلام النبلاء ١٠/٥؛ دول الإسلام ١/١٧٩؛ العبر ١/٢٦٩؛ الكاشف ٣/١٦؛ الوافي بالوفيات ٢/١٧١؛ التذكرة للحسيني ٣/١٤٦٩؛ مرآة الجنان ٢/١٣؛ طبقات الشافعية للسبكي ١/١٩٢؛ طبقات الشافعية للإسنوي ١/١١؛ البداية والنهاية ١٠/٢٥١؛ طبقات الفقهاء الشافعيين ١/١٢؛ الديباج المذهب ٢/١٥٦؛ العقد الثمين ١/٤١٨؛ غاية النهاية ٢/٩٥؛ التقريب ص٨٢٣؛ تهذيب التهذيب ٩/٢٥؛ النجوم الزاهرة ٢/١٧٦؛ حسن المحاضرة ١/٣٠٣؛ طبقات الحفاظ ص١٥٢؛ الخلاصة ص٣٢٦؛ طبقات الشافعية لابن هداية الله ص١١؛ شذرات الذهب ٢/٩؛ التاج المكلل ص١٠٢.
ومن الكتب المفردة في سيرة الشافعي: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي؛ مناقب الشافعي للبيهقي؛ مناقب الإمام الشافعي لفخر الدين الرازي؛ توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس لابن حجر.

العباس بن عثمان بن شافع بن السايب بن عُبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطَّلب بن عبدِ مناف بن قُصَيٍّ بن كلاب القُرشي المُطَّلبي، المكي.

نسيبُ رسول الله صلى الله عليه [وآله] وسلم، وناصرُ سنته.

ولد سنة خمسين ومائة بغزةَ، فحُمِل إلى مكة لَمَّا فُطِمَ، فنشأ بها، وأقبلَ على العلوم، فتفقَّه بمسلم الزّنجي وغيره.

حدث عن: عمِّه محمد بن علي، وعبد العزيز الماجشون، ومالكٍ الإمام، وإسماعيلَ بن جعفر، وإبراهيم بن أبي يحيى، وخلْقٍ.

وعنه: أحمد، والحُميدي، وأبو عُبيد، والبُوَيطيُّ، وأبو ثور، والربيع المراديُّ، والزَّعفرانيُّ، وأممٌ سواهم.

وكان من أحذق قريش بالرَّمي، كان يصيبُ من العشرةِ عشرةً(١) وكان أولاً قد برع في ذلك، وفي الشِّعر واللغة وأيامِ العرب، ثم أقبلَ على الفقه والحديث.

وجَوَّد القرآن على إسماعيلَ بن قُسطنطين، مقرىءِ مكة. وكان يختم في رمضانَ ستينَ مرةً.

ثم حفظ الموطأ، وعرضَه على مالك.

وأذن له مسلم بن خالد بالفتوى وهو ابن عشرين سنة، أو دونها. وكتب عن محمد بن الحسن الفقيه وِقْرَ بُخْتِيٍّ. روى ذلك ابن أبي حاتم عن الربيع عنه(٢).

وكان مع فرط ذكائه، وسيلان ذهنه، يستعمل اللبان ليقوِّي حفظَه، فأعقبه رميَ الدَّمِ سنةً.

---

(١) في السير: «من العشرة تسعة» ١٠/ ١١.

(٢) آداب الشافعي ومناقبه ص٣٣ بنحوه. وينظر: حلية الأولياء ٩/ ٧٨؛ مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ١٦٢؛ وتاريخ بغداد ٢/ ١٧٦؛ سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٥ وغيرها.
وروى ابن أبي حاتم عن الشافعي أيضاً قال: أنفقتُ على كتب محمد بن الحسن ستين ديناراً ثم تدبَّرتُها، فوضعتُ إلى جنب كل مسألةٍ حديثاً، يعني رداً عليه. آداب الشافعي ص٣٤؛ والحلية ٩/ ٧١؛ ومناقب الشافعي للبيهقي ١/ ١٦٣.

قال إسحاق بن راهويه: قال لي أحمد بن حنبل بمكة: تعال، حتى أريكَ رجلاً لم ترَ عيناك مثلَه. فأقامني على الشافعي.

وقال أبو ثور: ما رأيتُ مثلَ الشافعي، ولا رأى هو مثلَ نفسِه.

وقال حَرْمَلَةُ: سمعتُ الشافعيَّ يقول: سُمِّيتُ ببغدادَ: ناصرَ الحديث.

ووثّقه أحمدُ وغيرُه. وقال ابنُ معين: ليس به بأس.

قال الفضل بن زياد: سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: ما أحدٌ مَسَّ محبرة ولا قلماً إلا وللشافعي في عُنقه مِنَّةٌ.

وقال ابن راهويه: الشافعيُّ إمام، ما أحدٌ تكلَّم بالرأي إلا والشافعي أكثرُهم اتّباعاً وأقلُّهم خطأ.

وقال أبو داود: ما أعلم للشافعي حديثاً خطأ. وقال أبو حاتم: صدوق.

وصح عن الشافعي أنه قال: إذا صحَّ الحديث، فاضرِبُوا بقولي الحائطَ، وقال الربيع: سمعتُه يقول: إذا رويتُ حديثاً صحيحاً فلم آخُذْ به، فأشهِدُكم أنَّ عقلي قد ذهب.

توفي أول شعبان سنة أربع ومائتين بمصر، وكان قد انتقل إليها سنة تسع وتسعين ومائة رضي الله عنه.

كذا في «التذكرة»[1].

وقال الحافظ[2]: قال أبو نُعيم عبد الملك بن محمد[3] في قوله ﷺ: «اللهم اهْدِ قريشاً، فإنَّ عالِمَها يملأ طِباقَ الأرض عِلْمَاً» الحديث[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ ١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣.

(٢) أي ابن حجر وهو في التهذيب ٩/ ٢٦.

(٣) ابن عدي الجرجاني الإستراباذي (٢٤٢ ـ ٣٢٢هـ) قال الخطيب: كان أحدَ أئمة المسلمين، ومن الحُفَّاظ لشرائع الدين، مع صدق وتورُّعٍ وضبطٍ وتيقُّظ. تاريخ بغداد ٢/ ٦١؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٥٤١.

(٤) أخرجه الخطيب من طريق ابن عدي هذا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. تاريخ بغداد ٢/ ٦١. ولكن في إسناده عبد العزيز بن عبيد الله الحمصي، وهو متروك.

=

قال[١]: في هذا الحديث علامة بَيِّنَةٌ للمميز أن[٢] المراد بذلك رجلٌ من علماء هذه الأمة من قريش [قد] ظهر علمُه وانتشر في البلاد. وهذه صفةٌ لا نعلمها قد أحاطت إلا بالشافعيِّ؛ إذ كان كلُّ واحدٍ من قريش من الصحابة والتابعين ومن بعدهم وإن كان علمُه قد ظهر وانتشر، فإنه لم يبلُغْ مبلغاً يقع تأويلُ كل هذه الرواية عليه؛ إذ كان لكلِّ واحدٍ منهم نُتَفٌ وقِطَعٌ من العلم ومسائلُ، وليس في كل بلد من بلاد المسلمين مُدَرِّسٌ، ومفتٍ ومصنِّفٌ، يصنِّف على مذهب قرشيٍّ إلا على مذهب الشافعي، فعُلِمَ أنه يعنيه لا غيرَه.

وقال أبو سعيد الفريابي: قال أحمد بن حنبل: إنَّ الله يُقيِّضُ للناس في كلِّ رأس مائة سنة من يعلِّمُهم السُّننَ، وينفي عن رسول الله ﷺ الكذب. فنظرنا فإذا في رأس المائة عمرُ بن عبد العزيز، وفي رأس المائتين الشافعي[٣].

وقال المُزَنِيُّ: سمعتُ الشافعي يقول: حفظتُ القرآن وأنا ابنُ سبع سنين، وحفظتُ الموطأ وأنا ابنُ عشرٍ.

وقال الباغَنديُّ: حدثني الربيع بن سليمان الجِيزيُّ، ثنا الحُميديُّ

= وأخرجه الطيالسي ص٣٩، حديث (٣٠٩)؛ والعقيلي في الضعفاء ٤/٢٨٩؛ والهيثم بن كليب الشاشي ٢/١٧٠، حديث (٧٢٨)؛ وأبو نعيم في الحلية ٩/٦٥؛ والخطيب في تاريخ بغداد ٢/٦٠ من حديث عبد الله بن مسعود ﷺ مرفوعاً: «ولا تُسبُّوا قريشاً؛ فإن عالمها..» الحديث. وفي إسناده: النضر بن حُميد أو ابن معبد. قال فيه البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. ميزان الاعتدال ٤/٢٥٦.

وأخرجه ابن عدي في الكامل ١/٢٨١؛ وأبو نعيم في الحلية ٩/٦٥ من حديث ابن عباس. وفي إسناده: إسماعيل بن مسلم المكي، وهو أيضاً متروك.

وينظر للتفصيل: سلسلة الأحاديث الضعيفة، الحديثان (٣٩٨، ٣٩٩). وقال فيهما الألباني: ضعيف جداً.

(١) أي: ابن حجر.

(٢) في الأصل: «للميزان» والتصويب من التهذيب.

(٣) التهذيب ٩/٢٧؛ وكلام أحمد هذا في تاريخ بغداد ٢/٢٦.

سمعتُ مسلم بن خالد ومرَّ على الشافعي وهو يفتي، وهو ابن خمس عشرة سنة، فقال له: أفْتِ، فقد آن لك أن تُفتِيَ.

ورواه غيرُه عن الربيع، قال: سمعتُ الحُميديَّ يقول: قال مسلم: فذكره، وهو الصواب[١].

انتهى[٢].

---

(١) أي: إن الحميديَّ لم يحضر هذه الواقعة، ولا سمعها من مسلم. قال الذهبي: فإن الحميديَّ يصغُر عن السماع عن مسلم، وما رأينا له في مسنده عنه روايةً. ينظر: سير أعلام النبلاء ١٠/١٦ والتعليق عليه.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٢٧.

[مسند الإمام أحمد بن حنبل]

ومسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل[١] يشتمل على ثلاثين ألف حديثٍ، في أربعةٍ وعشرين مجلداً من نسخة الوقف بالمستنصرية[٢].

وهو كتابٌ جليلٌ من جملة أصول الإسلام. وقد وقع له فيه ما ينوف[٣] عن ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد.

ذكروا[٤] أن أحمد بن حنبل شرَطَ فيه أن لا يُخرج إلا حديثاً صحيحاً عنده. قاله[٥] أبو موسى المديني. وأُجيبَ بأن فيه أحاديثَ موضوعةً[٥]. [وقد ضعَّفَ الإمامُ نفسه[٦]] كما ذكره البقاعي.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠.

(٢) أحاديث المسند حسب ترقيم طبعة مؤسسة الرسالة هو (٢٧٦٤٧) حديثاً، ويُضاف إليها (٩٢) حديثاً في آخر مسند الأنصار بعد رقم (٢٤٠٠٨)، ذكر محققوها أنهم استدركوها من «جامع المسانيد» لابن كثير و«أطراف المسند» و«إتحاف المهرة» لابن حجر، لم تُوجَدْ في طبعات المسند، ولا في مخطوطاتها التي اعتمدوها. والله أعلم.

(٣) كشف الظنون: «نيف». (٤) الكشف: «ذكر».

(٥) في الأصل: «قال أبو موسى المديني: لكن يقال: إن فيه أحاديثَ موضوعة». وما أثبتُّه من كشف الظنون. وهو ما يظهر من كلام أبي موسى المديني في رسالته «خصائص المسند»؛ حيث قال فيه: ولم يخرِّج إلا عمَّن ثبت عنده صدقُه وديانتُه، دون من طُعِنَ في أمانته ص٢٢. وذكر أيضاً أن الإمام أحمد قد احتاط فيه إسناداً ومتناً، ولم يُورِدْ فيه إلا ما صحَّ عنده ص٢٤. وسيأتي الكلام عن هذا الموضوع فيما بعد.
وأبو موسى المديني هو: الحافظ محمد بن عمر بن أحمد بن عمر الأصبهاني المديني (٥٠١ ـ ٥٨١هـ). وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ. قال الذهبي: كان حافظ المشرق في زمانه. سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٥٢، وكتابه «خصائص المسند» مطبوع في أول الجزء الأول من مسند الإمام أحمد بتحقيق العلامة أحمد شاكر رحمه الله. وهو في تسع صفحات فقط.

(٦) زيادة من كشف الظنون، طبعة دار الفكر. وسيأتي الكلام في هذا الموضوع فيما بعد إن شاء الله.

وزوائده[١] لولده عبد الله[٢].

وجمع غريبَه أبو عمر محمد بن عبد الواحد، المعروف بغلام ثعلب، في كتاب، وتُوفِّي سنة (٣٤٥هـ) خمس وأربعين وثلاثمائة[٣].

---

(١) في الأصل: «زائده» وما أثبته من كشف الظنون.

(٢) أبو عبد الرحمٰن عبد الله ابن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢١٣ ـ ٢٩٠هـ).
له ترجمة في: تاريخ بغداد ٩/ ٣٧٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٣٧٧؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥١٦ وغيرها.
والزيادة في الكتب من قِبَل الرواة أمرٌ معروف ومشهورٌ. ولكن هذه الزيادات تكون واضحةً ولا تختلط مع أصل الكتاب. ومن أبرز الأمثلة على ذلك: موطأ الإمام مالك برواية الإمام محمد بن الحسن الشيباني؛ فقد زاد فيه زياداتٍ كثيرةً من مروياته عن غير مالك. قال الشيخ محمد زاهد الكوثري: كتاب الموطأ تدوينُ محمد من روايته عن مالك، وفيه ما يزيد على ألف حديث وأثر مرفوع وموقوف مِمَّا رواه عن مالك، وفيه نحو مائة وخمسة وسبعين حديثاً عن نحو أربعين شيخاً سوى مالك. بلوغ الأماني ص٦٦. وقد صرَّح الإمام محمد بن الحسن الشيباني أنه أقام على باب مالك ثلاث سنين، وسمع منه أكثرَ من سبعمائة حديث. مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص٥٣. وتوجد في موطئه المطبوع (١٠٠٨) أحاديث أو آثار. وهذا يعني أن زيادات محمد في الموطأ تقارب نصفَ ما سمعه من مالك، وهي نسبةٌ أعلى بكثير من زيادات عبد الله بن أحمد في مسند أبيه، وهي زياداتٌ واضحةٌ. قال الذهبي في ترجمة عبد الله: وله زيادات كثيرة في مسند والده واضحة عن عوالي شيوخه. السِّير ١٣/ ٥٢٤.
وقد جمع الدكتور عامر حسن صبري زوائدَ عبد الله بن أحمد في المسند، التي انفرد عبد الله به عن أبيه من حديث بتمامه، أو من حديث شاركه فيه وفيه زيادة عنده، أو من طريق صحابيٍّ آخر غيرِ الصحابيِّ الذي روى له الإمام أحمد، وإن كان المتنُ واحداً. زوائد عبد الله بن أحمد في المسند ص١١٥ فبلغت (٢٣٣) حديثاً فقط.
أما الأحاديثُ التي سمعها عبد الله من أبيه وغيره، فهي تزيد على تسعمائة حديث. المصدر السابق ص١١٨.
أي: إن عبد الله له شيخان أو أكثر في تلك الروايات «أبوه وغيره»، مع اشتراك في بقية الإسناد والمتن. فهذه في الحقيقة ليست زياداتٍ، إنَّما زيادةُ شيخ فقط.
وهناك أحاديثُ سمعها عبد الله عن أبيه خارج المسند، ثم نقلها عبد الله إلى المسند. وهو قليلٌ جداً. ص١١٩. ثم ذكر له مثالين فقط.
ومن هنا يتَّضح أن ما جاء في الرسالة المستطرفة ص١٦ من أن لعبد الله كتاب في زوائد مسنده هذا وهو نحو من ربُعه في الحجم، وقيل: إنه مشتمل على عشرة آلاف حديث. كلامٌ غير دقيق. والله أعلم.

(٣) وكان مولده سنة (٢٦١هـ). قال عبد الواحد بن برهان الأسدي: لم يتكلَّم في علم اللغة =

واختصره الشيخ الإمامُ سراجُ الدين عمرُ بن علي، المعروف بابن المُلَقِّن الشافعي، المتوفَّى سنة (٨٠٥هـ) خمس وثمانمائة[(١)].

وعليه تعليقةٌ للسيوطي في إعرابه، سماها «عقود الزبرجد»[(٢)].

وقد شرح المسندَ أبو الحسن بن عبد الهادي السِّندي، نزيل المدينة المنورة، المتوفَّى سنة (١١٣٩هـ) تسع وثلاثين ومائة وألف، شرحاً كبيراً نحواً من خمسين كُرَّاسة كبارٍ[(٣)].

واختصره الشيخ زين الدين عمر بن أحمد الشماع الحلبي، وسماه «الدر المنتقد من مسند أحمد»[(٤)].

كذا في «كشف الظنون»[(٥)].

وقال العلامة الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي في «البستان»: مسند الإمام أحمد بن حنبل، مع أنه تصنيفُ وتسويد الإمام المبجَّل نفسه، لكن فيه زياداتٌ كثيرة لولده عبد الله، وفيه بعضُ الزيادات أيضاً من أبي بكر القَطِيْعيّ[(٦)]، راويه من ولده[(٧)].

= أحد من الأولين والآخرين أحسنُ من كلام أبي عمرَ الزاهد، وله كتاب «غريب الحديث»، صنّفه على مسند أحمد بن حنبل. وجعل يستحسنه جداً. تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٩؛ طبقات الحنابلة ٢/ ٦٨٢؛ إنباه الرواة ٣/ ١٧٤؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٢؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥١٣؛ فتح المغيث ٤/ ٢٧.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠.

(٢) تاريخ التراث العربي ٢/ ٢٠٢ وهو مطبوع.

(٣) سلك الدرر ٢/ ٨١؛ كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠؛ الذب الأحمد ص٨.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠؛ وفي الكواكب السائرة ٢/ ٢٢٥: «الدر المنضد».

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠.

(٦) أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك البغدادي القَطِيعي (٢٧٤ ـ ٣٦٨هـ) راوي مسند الإمام أحمد، والزهد، والفضائل له. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٢١٠ وغيره.

(٧) لا يوجد في «مسند الإمام أحمد» المطبوع أيُّ زيادةٍ للقَطيعي سوى إسنادٍ واحد لحديث أخرجه الإمام أحمد نفسه في خمسة مواضعَ من المسند. وهو حديثُ أبي مسعود عُقبةَ بن عمرو البدري مرفوعاً: «إن مِمَّا أدرك الناسُ من كلام النُّبُوَّة الأولى: إذا لم تستحِ فاصنع =

ويشتمل هذا الكتاب المستطاب على ثمانيةَ عشرَ مسنداً.

الأول: مسند العشرة المبشرة ﷺ.

الثاني: مسند أهل بيت النبي ﷺ.

الثالث: مسند ابن مسعود.

الرابع: مسند ابن عمر.

الخامس: مسند عبد الله بن عَمرو بن العاص وأبي رِمْثَةَ.

السادس: مسند العباس وأبنائه الكرام.

السابع: مسند عبد الله بن عباس.

الثامن: مسند أبي هريرة.

التاسع: مسند أنس بن مالك خادمِ رسول الله ﷺ.

العاشر: مسند أبي سعيد الخدري.

الحادي عشر: مسند جابر بن عبد الله الأنصاري.

الثاني عشر: مسند المكيين.

= ما شئت». وقد أخرجه الإمام أحمد برقم (١٧٠٩٠، ١٧٠٩٨، ١٧١٠٧، ١٧١٠٨، ٢٢٣٤٥). وفي هذا الموضع الأخير قال القطيعي: حدثنا الفضل بن حُباب، حدثنا القَعْنَبِي، حدثنا شُعبةُ، حدثنا منصورٌ، عن رِبْعِيٍّ، عن أبي مسعودٍ، فذكره.

وذكر محقق المسند أنه وُجد في إحدى نسخ المسند المخطوطة بين الجزء الثامن وبين الجزء التاسع منها ورقة لعلّها طيارة فيها ما نصُّه: ومن فوائد أبي بكر أحمد بن جعفر بن حمدان أحاديثُ كانت في آخر الجزء الثامن.. إلخ ٥/ ١٣٠. ثم ذكر عشرةَ أحاديث.

وورد ذكر ثلاثة منها في أطراف المسند لابن حجر، ولكن قال محقق أطراف المسند: إنه لم يجدْها في المسند.

ومن المعروف أن القَطِيعيَّ له كتابٌ باسم «الفوائد المنتقاة» إلخ في خمسة أجزاء. وقد طبع جزء منه باسم «جزء الألف دينار» بتحقيق الأستاذ بدر عبد الله البدر.

فقد تكون هذه الأحاديثُ من كتاب «الفوائد» للقَطِيعيِّ دوّنها بعضُ رواة المسند في نسخته الخاصة، لا سيّما وأن ترتيبها لا يتفق مع ترتيب المسند؛ لأن المسند مرتّب على مسانيد الصحابة بينما هذه الأحاديثُ متفرّقةٌ لعددٍ من الصحابة. والله أعلم.

وللتفصيل في هذا الموضوع، يمكن الرجوعُ إلى كتاب «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد» للشيخ الألباني رحمه الله ص٣٦ فما بعدها.

الثالث عشر: مسند المدنيِّين.

الرابع عشر: مسند الكوفيِّين.

الخامس عشر: مسند البصريِّين.

السادس عشر: مسند الشاميِّين.

السابع عشر: مسند الأنصار.

الثامن عشر: مسند عائشةَ مع مسند النساء[١].

ويقع الكتاب كلُّه في مائتين وسبعين جزءاً وجزأين، وصاحبُ هذه التجزئة هو «حسن بن علي المُذْهِب[٢]». وهو يروي هذا الكتابَ عن القَطِيعيِّ.

وكان الإمام أحمد جمع هذا الكتابَ على طريقة «البياض»[٣] أما ترتيبُه وتهذيبُه، فلم يقع ذلك من الإمام نفسه، بل رتَّبه ولدُه عبد الله، ولكنه وقعت منه أخطاءٌ كثيرةٌ، حيث أدخل المدنيِّين في الشاميين، وبالعكس[٤].

---

(١) انظر: المعجم المفهرس لابن حجر ص١٢٩؛ وذكره ابن الجَزَري أيضاً في المصعد الأحمد ص٣٣ لكن بدون هذا الترتيب. وعلى الرغم من الاتفاق في عدد المسانيد، فإن ترتيب الحافظ ابن حجر في المجمع المؤسس ٢/ ٣٢ يختلف عما ذكر هنا بعد الحادي عشر (مسند جابر) ففيه: ١٢ ـ مسند المكيين والمدنيين، ١٣ ـ ومسند الشاميين، ١٤ ـ ومسند الأنصار، ١٥ ـ ومسند الكوفيين، ١٦ ـ ومسند البصريين، ١٧ ـ ومسند عائشة، ١٨ ـ ومسند النساء رضي الله عنهم أجمعين. نبّهت على ذلك للفائدة ٢/ ٣٢، ولكن ابن حجر نفسه ذكر في المعجم المفهرس ص١٢٩ «مسند الشاميين ومسند الأنصار» بعد «مسند البصريين».

(٢) أبو علي الحسن بن علي بن محمد التَّميمي البغدادي، المعروف بابن المُذْهِب (٣٥٥ ـ ٤٤٤هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ٧/ ٣٩٠؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٦٤٠ وغيرهما.

(٣) أي «المسودة».

(٤) عبد الله ابن الإمام أحمد «إمام حافظ ناقد». وكان على قدرٍ كبير من العلم والحفظ والأمانة والدِّقة، حتى شهد له أبوه بذلك، فقال: ابني عبد الله محظوظٌ من علم الحديث، لا يكاد يذاكرُني إلا بما لا أحفظ. التذكرة ٢/ ٦٦٥. بل قد بالغ بعضُهم حتَّى فضَّله على أبيه. فقد قال أبو الحسين ابن المنادي: ما زلنا نرى أكابر شيوخنا يشهدون له بمعرفة الرجال وعِلَلِ الحديث والأسماء والكنى والمواظبة على طلب الحديث في العراق وغيرها، ـ

....

= ويذكرون عن أسلافهم الإقرارَ له بذلك، حتى إن بعضَهم أسرف في تقريظه إياه بالمعرفة وزيادة السماع للحديث على أبيه. السِّير ١٣/ ٥٢١؛ التهذيب ٥/ ١٤٣. فلو قام عبد الله بترتيب المسند وتهذيبه لرتَّبه على أحسن ما يرام، ولكنه من شدَّة أمانته وتحرِّيه، رواه كما سمعه من أبيه دون أي تغيير أو تعديل، أو حذف، حتى إنه لم يُسقِط الأحاديث المكررة، بل حتى الأحاديث التي كان الإمام أحمد أمر بالضرب عليها لم يُسقِطْها عبد الله، بل رواها، ثم ذكر أن أباه أمر بالضرب عليها.

وما أشار إليه الشيخ عبد العزيز الدِّهلوي ﷺ تَبَعاً لبعض من سبقه من العلماء من وقوع بعض الأحاديث في غير مسانيد أصحابها، أو وقوع بعض المسانيد في غير مواضعها، فهو في أحاديثَ قليلةٍ جداً قد أحصاها الدكتور عامر صبري في تحقيقه لكتاب «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند»، ونقلها عنه محققو مسند الإمام أحمد ١/ ٦٤. ووقوع مثل هذا في كتاب ضخم في حجم مسند الإمام أحمد ـ أكبر مجموعة حديثية موجودة على ظهر الأرض ـ لا يُعدُّ أمراً كبيراً؛ فقد يقع مثلُ هذا حتى في الكتب الصغيرة، وقد سبق ذكرُ بعض الاختلاف في التقديم والتأخير بين روايات الموطأ للإمام مالك، على الرغم من صِغرِ حجمه وقِلَّة أحاديثه. ومسند الإمام أحمد ليس مرتَّباً على الأبواب، فوقوع بعض الأحاديث في غير مواضعها لا يؤثر في صحة الكتاب وأهميته، والوصول إليها الآن أصبح سهلاً ميسوراً بعد وجود الفهارس المتنوعة لكتب التراث.

وكان الإمام قد فرغ من تصنيف المسند في حياته، وأسمعَه لأولاده. وقد ورد ذلك عنه في نصوصٍ كثيرةٍ؛ منها:

قال حنبل بن إسحاق: جمَعَنا عمِّي: لي، ولصالح، ولعبد الله، وقرأ علينا «المسندَ»، وما سمعه منه ـ يعني تاماً ـ غيرُنا. وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعتُه وانتقيتُه من أكثرَ من سبع مائة وخمسين ألفاً، فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ﷺ فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا فليس بحجةٍ. خصائص المسند ص٢١؛ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٤٨؛ التقييد ١/ ١٨٢؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٩؛ المصعد الأحمد ص٣١؛ النكت لابن حجر ١/ ٤٤٨.

ومنها ما رواه عبد الله بن أحمد، قال: قلتُ لأبي ﷺ: لِمَ كرهتَ وَضْعَ الكتب وقد عملتَ المسند؟ فقال: عملتُ هذا الكتاب إماماً، إذا اختلف الناس في سنّة رسول الله ﷺ رُجِع إليه. خصائص المسند ص٢٢؛ التقييد ١/ ٨٢؛ المصعد الأحمد ص٣٠. وكان يقول لابنه عبد الله: احتفِظْ بهذا المسند، فإنه سيكون للناس إماماً. مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص٢٤٨؛ وعنه سير أعلام النبلاء ١١/ ٣٢٧.

وقال أبو بكر يعقوب بن يوسف المُطَّوِّعي: اختلفتُ إلى أبي عبد الله أحمد بن حنبل ثِنْتَيْ عشرةَ سنةً، وهو يقرأ «المسند» على أولاده.. إلخ. مناقب الإمام أحمد ص٢٧١؛ =

ولذلك رتَّبه الحفَّاظ المتقنون، فقد رتَّبه بعض المحدِّثين الأصفهانيين على الأبواب، ولكن تلك النسخة لم نطَّلع عليها(١).

كما رتَّبه على الأبواب الحافظُ ناصر الدين بن زُرَيق(٢). ولكن هذه النسخة أيضاً فُقدت في حادثة تيمور على دمشقَ(٣).

ورتَّبه الحافظ أبو بكر محبُّ الدين(٤) على حروف المعجم، لكن في

= خصائص المسند ص٢٥. والمُطَّوِّعي: ثقةٌ فاضلٌ مأمونٌ، كما قال الدارقطني، مات (٢٨٧هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ١٤/ ٢٨٩.

وقال الذهبي: وقدّر الله تعالى أن الإمام قطع الرواية قبل تهذيب المسند، وقبل وفاته بثلاثَ عشرةَ سنة، فتجد في الكتاب أشياءَ مكرَّرةً ودُخولَ مسنَدٍ في مسندٍ، وسندٍ في سندٍ، وهو نادر. ذكره ابن الجزري في المصعد الأحمد ص٣١.

وقال الذهبي أيضاً: سماعُ عبد الله بن أحمد لسائر كتاب المسند من أبيه كان بعدَ المحنة بسنوات، في حدود سبع وثمان وعشرين ومائتين. سير أعلام النبلاء ١١/ ١٨١. وقد توفي الإمام أحمد في (٢٤١هـ).

وذكر ابنُ عديٍّ أن الإمام قرأ مسندَه على عبد الله خصوصاً قبل أن يقرأه على غيره. السِّير ١٣/ ٥٢٣؛ المصعد الأحمد ص٣٩.

كل هذه النصوص تدلُّ دلالةً واضحةً على أن عبد الله بن أحمد لم يتصرَّف في المسند، بل حافظَ عليه، ورواه كما سمعه ووجده عن أبيه. وما يُقال عن التداخل في بعض الأحاديث، فهو من الأصل، ومع ذلك، فهو نادرٌ، كما نصَّ الذهبي. والله أعلم.

(١) قال ابن حجر: ورتَّبه بعضُ الحفَّاظ الأصبهانيين على الأبواب، ولم أقف عليه. المعجم المفهرس ص١٢٩.

(٢) قال الحافظ ابن حجر: ورتَّبه من أهل عصرنا الحافظُ ناصر الدين بن زُرَيق على الأبواب أيضاً، وأظنه عُدِم في الكائنة العظمى بدمشق. المعجم المفهرس ص١٢٩.

وقد ترجم الحافظُ لناصر الدين هذا في كتابه «إنباء الغمر» ٤/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦ فذكر أنه محمد بن عبد الرحمٰن بن محمد بن أحمد ابن التقي سليمان بن حمزةَ المقدسي ثم الصالحي، ناصر الدين، المعروف بابن زُرَيق ـ تصغير أزرق ـ تخرَّج بابن المحب، وتمهّر، وكان يقِظاً عارفاً بفنون الحديث، ذاكراً للأسماء والعِلَل.. إلخ. وذكر أنه رتَّب «المعجم الأوسط»، ورتَّب «صحيح ابن حبان»، توفي سنة (٨٠٣هـ). ولم يُكمل الخمسين. وذكره عنه السخاوي أيضاً في: الضوء اللامع ٧/ ٣٠٠، ولكن لم يذكرا في ترجمته ترتيبَه مسند الإمام أحمد. والله أعلم.

(٣) وكانت سنة (٨٠٣هـ) وتفاصيلها ذكرها ابن حجر في: إنباء الغمر ٤/ ١٨٩؛ وأتمَّها وأكملها محقِّقُه تعليقاً نقلاً عن النجوم الزاهرة ١٢/ ٢١٨.

(٤) محمد بن عبد الله بن أحمد المقدسي الصالحي، الشهير بابن المحب الصامت (٧١٢ ـ ٧٨٩هـ) =

أسماء المقلين فقط[١].

وأفرد الحافظُ أبو الحسن الهيثمي[٢] زوائدَ أحاديثِ مسند الإمام أحمد على الصِّحاح الستة، ورتَّبها على الأبواب.

[عدد أحاديث المسند]:

والمشهور[٣] أنَّ مسند الإمام أحمد في أصله ثلاثون ألف حديث وبزيادات ولده عبد الله أربعون ألف حديث. ولكن ذكر بعضُ المحدِّثين عن بعض الثقات من شيوخه أنَّ المجموعَ كلَّه ثلاثون ألف حديث، والله أعلم.

ويمكن الجمع بين القولين أنه مع المكرَّرات أربعون ألف، وبحذفها ثلاثون ألف، فيصحُّ القولان[٤]. انتهى[٥].

وقال النوويُّ في «التقريب»:

وأمَّا مسندُ الإمام أحمد بن حنبل وأبي داود الطيالسي وغيرهما من المسانيد، فلا تلتحق بالأصول الخمسة[٦] وما أشبهها في الاحتجاج بها،

= مترجم في: غاية النهاية ٢/ ١٧٤ وغيرها. وينظر: علماء الحنابلة للدكتور بكر أبي زيد ص٢٩٠.

(١) المعجم المفهرس لابن حجر ص١٢٩؛ وينظر أيضاً: ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص٦١، وفيه: ورتَّب رجالَ المسند؛ وغاية النهاية ٢/ ١٧٥ وفيه: ورتَّب مسندَ الإمام أحمد على الصحابة، فأحسنَ فيه ما شاء. وفي المصعد الأحمد ص٢٩: رتَّبه على معجم الصحابة، ورتَّب الرُّواةَ كذلك كترتيبِ كتاب الأطراف، تعِبَ فيه تعباً كثيراً. الجوهر المنضد ص١٢١.

(٢) (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ) تقدمت ترجمته. وينظر: المعجم المفهرس لابن حجر ص١٢٩، واسم كتابه «غاية المقصد في زوائد المسند» يُوجد مخطوطاً. تاريخ التراث العربي ٢/ ١٩٩.

(٣) ما زال الكلام للشيخ عبد العزيز الدِّهلوي.

(٤) ينظر في هذا الموضوع: خصائص المسند ص٢٣؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٢١؛ المصعد الأحمد ص٣٢. أما أحاديث المسند حسب ترقيم طبعة مؤسسة الرسالة فهي (٢٧٦٤٧) حديثاً.

(٥) أي المنقول من بستان المحدثين، وهو في الأصل بالفارسية، وما أثبتُّه ترجمةٌ له.

(٦) يعني الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي.

والركون إلى ما فيها[١].

قال السيوطي في «التدريب»[٢]: اعترض على التَّمثيل بمسند أحمد بأنه شرَطَ في مسنده الصحيحَ. قال العراقي[٣]: ولا نُسَلِّمُ ذلك. والذي رواه عنه أبو موسى المدينيُّ: أنه سُئل عن حديثٍ، فقال: انظُروه، فإن كان في المسند، وإلا فليس بحجةٍ[٤]. فهذا ليس بصريحٍ في أن كلَّ ما فيه حجةٌ. بل ما ليسَ فيه ليس بحُجَّةٍ. قال: عَلَى أنَّ ثَمَّ أحاديثَ صحيحة مخرَّجة في الصحيحين وليست فيه، منها: حديثُ عائشة في قصة أمِّ زرع[٥].

قال[٦]: وأمَّا وجود الضعيف فيه، فهو محقَّقٌ. بل فيه أحاديثُ موضوعةٌ جمعتُها في جزء.

ولعبد الله ابنه فيه زياداتٌ، فيها الضعيفُ، والموضوعُ. انتهى[٧].

---

(١) التقريب مع تدريب الراوي ١/١٧١. (٢) تدريب الراوي ١/١٧١.

(٣) قول العراقي هذا في التقييد والإيضاح ص٥٧ مع اختلاف قليل في بعض الألفاظ.

(٤) معناه في خصائص المسند لأبي موسى المديني ص٢١.

(٥) ينظر: صحيح البخاري ٩/٢٥٤، حديث (٥١٨٩)؛ وصحيح مسلم ٤/١٨٩٦، حديث (٢٤٤٨).

(٦) أي العراقي.

(٧) انتهى قول العراقي الذي ذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/١٧٢.

وقال ابن كثير: وأمَّا قول الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر المديني عن مسند الإمام أحمد: إنه صحيح، فقولٌ ضعيف. فإن فيه أحاديثَ ضعيفةً، بل وموضوعة، كأحاديث فضائل مَرْوَ وعسقلان، والبِرْث الأحمر عند حمص، وغير ذلك، كما قد نبّه عليه طائفةٌ من الحفّاظ. اختصار علوم الحديث ص٣١.

قال الشيخ أحمد شاكر: وللشيخ ابنِ تيميةَ كلامٌ حسنٌ في ذلك، ذكره في «التوسل والوسيلة» محصَّلُه: إن كان المرادُ بالموضوع ما في سنده كذّابٌ، فليس في المسند من ذلك شيءٌ. وإن كان المراد ما لم يقُلْه النبي ﷺ لغلَطِ راويه وسُوءِ حِفظه، ففي المسند والسُّنن من ذلك كثيرٌ. الباعث الحثيث ص٣٢. وينظر أيضاً: المصعد الأحمد ص٣٥.

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية أيضاً: وليس كلُّ ما رواه أحمد في المسند وغيرِه يكون حجةً عنده، بل يروى ما رواه أهلُ العلم، وشرطُه في «المسند» أن لا يروي عن المعروفين بالكذب عنده، وإن كان في ذلك ما هو ضعيفٌ. منهاج السنّة ٧/٩٧.

وقال الذهبي: فيه جملةٌ من الأحاديث الضعيفة مِمَّا يسوغ نقلُها، ولا يجب الاحتجاجُ بها، =

وقد ألَّف شيخُ الإسلام (يعني الحافظ ابن حجر) كتاباً في ردِّ ذلك سمَّاه «القول المسدد في الذب عن المسند». قال في خطبته: فقد ذكرتُ في هذه الأوراق ما حضَرَني من الكلام على الأحاديث التي زعم بعض أهل الحديث أنها موضوعةٌ. وهي في مسند أحمد، ذبّاً عن هذا التصنيف العظيم الذي تلقَّته الأمةُ بالقَبول والتكريم، وجعله إمامُهم حجةً يُرجَعُ إليه. ويُعوَّل عليه عند الاختلاف[1].

ثم سرد الأحاديث التي جمعها العراقيُّ، وهي تسعةٌ، وأضاف إليها خمسةَ عشرَ حديثاً، أوردها ابنُ الجوزيِّ في الموضوعات، وهي فيه، وأجاب عنها حديثاً حديثاً.

قلت[2]: وقد فاتَه أحاديثُ أُخَرُ أوردها ابنُ الجوزي، وهي فيه، وجمعتها في جزء سميته «الذيل الممهد»، مع الذَّبِّ عنها، وعِدَّتُها أربعةَ عشرَ حديثاً.

وقال شيخ الإسلام في كتابه «تعجيل المنفعة في رجال الأربعة»[3]:

= وفيه أحاديثُ معدودةٌ شِبْهُ موضوعةٍ، ولكنها قطرةٌ في بحر. سير أعلام النبلاء ١١/٣٢٩.
وأشار ابن حجر إلى هذ المبحث في كتابه «القول المسدد»، ثم قال: وظهر من ذلك أن غالبَها جِيادٌ، وأنَّه لا يتأتَّى القطعُ بالوضع في شيءٍ منها، بل ولا الحكمُ بكَوْنِ واحدٍ منها موضوعاً إلا الفردُ النادرُ مع الاحتمال القويِّ في دفع ذلك. تعجيل المنفعة ١/٢٤١.
وقال السخاوي: والحقُّ أن فيه أحاديثَ كثيرةً ضعيفةً، وبعضُها أشدُّ في الضعف من بعض، حتى أن ابن الجوزيِّ أدخل كثيراً منها في موضوعاته، ولكن قد تعقَّبه في بعضها الشارح، وفي سائرها أو جُلِّها شيخُنا. وحقّق - كما سمعته منه - نفيَ الوضع عن جميع أحاديثه، وإنه أحسنُ انتقاءً وتحريراً من الكتب التي لم تلتزم الصحةَ في جمعها. قال: وليست الأحاديثُ الزائدةُ فيه على ما في الصحيحين بأكثرَ ضعفاً من الأحاديث الزائدة في سنن أبي داود والترمذي عليهما. فتح المغيث ١/١٠٥.

(١) القول المسدد ص١٥. وقد ذكره السيوطي هنا بشيء من الاختصار.
(٢) القائل هو السيوطي.
(٣) جملة الأحاديث التي ذكرها ابن الجوزي في الموضوعات من مسند الإمام أحمد ثمانيةٌ وثلاثون حديثاً، كما قال السيوطي في النكت البديعات على الموضوعات. ذيل القول المسدد لصبغة الله المدراسي ص٦١. ذكر العراقي منها تسعةَ أحاديث، بعضُها من زيادات عبد الله، أضاف إليها ابنُ حجر خمسةَ عشرَ حديثاً. وذكر صبغةُ الله المدراسي اثنين وعشرين حديثاً أخرى، ملخِّصاً ذلك من موضوعات ابن الجوزي. وذكر أنه لم يطَّلع على «الذيل الممهد» ص١١٨. =

«ليس في المسند حديثٌ لا أصلَ له إلا ثلاثةُ أحاديثَ أو أربعةٌ، منها حديث عبد الرحمٰن بن عوف: «أنه يدخل الجنة زحفاً»[١]. قال: والاعتذارُ عنه أنه مِمَّا أمرَ أحمدُ بالضَّرب عليه، فتُرِك سهواً، أو ضُرِبَ وكُتِبَ من تحت الضَّرب»[٢].

وقال في كتابه «تجريد زوائد مسند البزار»: إذا كان الحديثُ في المسند لم يُعْزَ[٣] إلى غيرِه من المسانيد[٤].

وقال الهيثميُّ في «زوائد المسندِ»: «مسند أحمدَ أصحُّ صحيحاً من غيره».

وقال ابن كثير: «لا يوازي مسندَ أحمدَ كتابٌ مسندٌ في كثرته وحُسن سياقاته، وقد فاته أحاديثُ كثيرةٌ جداً، بل قيل: إنه لم يقع له جماعةٌ من الصحابة الذين في الصحيحين قريباً من مائتين»[٥].

وقال الحسيني في كتابه «التذكرة في رجال العشرة»[٦]: عِدَّةُ أحاديثِ المسند أربعون ألفاً بالمكرَّر. انتهى[٧].

= أما كتاب القول المسدَّد، فقد طبع في حيدرآباد سنة ١٤٠٠هـ، الطبعة الثالثة. ثم صدرت منه طبعات أخرى، وقد تحدث ابن حجر عن هذا الموضوع في النكت أيضاً ١/ ٤٥٠ ـ ٤٧٣.

(١) مسند أحمد ٤١/ ٣٣٧، حديث (٢٤٨٤٢).

(٢) انظر: تعجيل المنفعة ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤١. ولكن ليس هناك هذا النصُّ بعينه، فلعلّ السيوطي ذكر معناه. والله أعلم.

(٣) في زوائد البزار: «لم نعزه».

(٤) مختصر زوائد البزار ١/ ٥٩، والمذكور هنا بمعناه.

(٥) اختصار علوم الحديث ص٣٢.
وعقَّب عليه الشيخ أحمد شاكر بقوله: في هذا غُلُوٌّ شديدٌ، بل نرى أن الذي فات المسند من الأحاديث شيءٌ قليلٌ، وأكثرُ ما يفوتُه من حديث صحابيٍّ معيَّن يكون مروياً عنده معناه من حديث صحابيٍّ آخر. فلو أن قائلاً قال: إن المسند قد جمع السنّة وأوفى، بهذا المعنى، لم يبعُد عن الصَّواب والواقع.. إلخ. الباعث الحثيث ص٣٢.

(٦) ١/ ٣.

(٧) أي المنقول مِمَّا ذكره السيوطي في تدريب الراوي ١/ ١٧٢ ـ ١٧٣.

كتب أخرى مما أُلّف حول المسند:

لقد ورد ذِكْرُ عديدٍ من الكتب المؤلَّفة حول مسند الإمام أحمد فيما ذكره المؤلف رحمه الله من كلام العلماء. ولكن هناك كتب أخرى أُلّفت حول هذا المسند العظيم، أذكرها فيما يلي لفائدة القرّاء. =

....

= ١ ـ كتاب «المدخل إلى المسند»، لأبي عبد الله الحُسين بن أحمد الأسدي، ذكره أبو موسى المديني في «خصائص المسند» ص٢٣.
٢ ـ «خصائص المسند» لأبي موسى محمد بن عمر الأصبهاني المديني (٥٠١ ـ ٥٨١هـ) مطبوع في أول المسند، تحقيق العلّامة أحمد محمد شاكر.
٣ ـ «المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد»، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الدِّمشقي، المعروف بابن الجزري (٧٥١ ـ ٨٣٣هـ)، مطبوع مع الكتاب السابق.
٤ ـ «المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد»، لابن الجزري نفسه. ذكره في كتابه «المصعد الأحمد» ص٣١، ٣٤؛ والسخاوي في الضوء اللامع ٩/٢٥٧.
٥ ـ «القول المسدّد في الذب عن مسند الإمام أحمدٍ»، لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) سبق ذكره.
٦ ـ «الذيل الممهد على القول المسدد»، للسيوطي. سبق ذكره أيضاً.
٧ ـ «ذيل القول المسدد»، لمحمد صبغة الله المدراسي. سبق ذكره.
٨ ـ «الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد»، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، طبع دار الصديق، الجبيل، ١٤٢٠هـ.
ترتيب المسند وزوائده:
٨م ـ «جامع المسانيد» لابن الجزري (ت٥٩٧هـ)، أودع فيه أكثرَ متون المسند، ورتّب وهذّب، ولكن ما استوعب. ذكره الذهبي في السِّير ١٣/ ٥٢٥ ترجمة عبد الله بن أحمد.
٩ ـ «ترتيب المسند»، لأبي بكر ابن المحب الصامت (٧١٢ ـ ٧٨٩هـ)، سبق ذكره.
١٠ ـ «جامع المسانيد والسنن»، لابن كثير (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ). وهو يضمُّ أحاديثَ مسندِ أحمد، بالإضافة إلى الكتب الستة ومسندَيْ أبي يعلى والبزّار، ومعجمَي الطّبراني، مِمّا ليس في المسند. ذكره ابن الجزري في الصمعد الأحمد ص٣٩ ـ ٤٠، وهو مطبوع.
١١ ـ «ترتيب المسند»، لابن زُرَيْق (ت٨٠٣هـ) سبق ذكره.
١٢ ـ «غاية المقصد في زوائد المسند»، للهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ) سبق ذكره.
١٣ ـ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، للهيثمي نفسه. وقد جمع فيه زوائدَ مسند أحمد مع زوائد أبي يعلى والبزار ومعاجم الطبراني الثلاثة بعد حذف أسانيدها، مع تعليق مختصر حول درجة كل حديث، وهو مطبوع ومشهور.
١٤ ـ «الكواكب الدراري في ترتيب المسند على أبواب البخاري»، لأبي الحسن علي بن حسين بن عُروةَ الحنبلي الدمشقي (٧٥٨ ـ ٨٣٧هـ). ويقال له: ابن زَكْنون أيضاً. وكان يكره ذلك. ذكره ابن عبد الهادي في الجوهر المنضد ص٩٦؛ والسخاوي في الضوء اللامع ٥/ ٢١٤، ويوجد مخطوطاً في الظاهرية. المنتخب من مخطوطات الحديث ص١١١؛ تاريخ التراث العربي ٢/ ٢٠٢.
١٥ ـ «إتحاف الخيَرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، للبوصيري (٧٦٢ـ ٨٤٠هـ). ذكر فيه زوائدَ مسند أحمد وكتب أخرى في تصنيفين؛ أحدهما يذكر أسانيدهم، والآخر بدونها، مع الكلام عليها. =

....

= ينظر: الضوء اللامع ١/ ٢٥٢. قلت: والكتابان مطبوعان.
١٦ ـ «الفتح الرباني»، للساعاتي (ت١٣٧١هـ). وهو ترتيب للمسند على الأبواب الفقهية مع اختصار الأسانيد، مطبوع.
المنتخبات من المسند:
١٧ ـ «ما رواه أحمد عن الشافعي»، وهي أحاديث لا تبلُغُ عشرين حديثاً. ذكره ابن كثير في التاريخ ١٠/ ٣٢٦، ولم يذكرْ مؤلفه. الذب الأحمد ص١٩.
١٧م ـ «مختصر المسند»، لابن الملقن (٨٠٥هـ) سبق ذكره.
١٨ ـ «أحاديث منتخبة من مسند أنس بن مالك الأنصاري»، رواية أبي علي حنبل بن عبد الله بن الفرج الرّصافي، مخطوط في ظاهرية دمشق. الذب الأحمد ص١٩.
١٩ ـ «ثلاثيات المسند»، رواية يوسف بن عبد الهادي، من مخطوطات الظاهرية. المصدر السابق.
٢٠ ـ «ثلاثيات المسند»، رواية إسماعيل بن إسماعيل البعلبكي، من مخطوطات الظاهرية. المصدر السابق.
٢١ ـ «ثلاثيات المسند»، وفيها زياداتُ الحافظ ضياء الدين المقدسي، لإسماعيل بن عمر بن بكر المقدسي الحنبلي. المصدر السابق. طبعت مع شرحها للعلامة محمد بن أحمد السفاريني الحنبلي.
٢١م ـ «مختصر المسند»، لابن الشمَّاع الحلبي (ت٩٣٦هـ) سبق ذكره.
٢٢ ـ «زوائد عبد الله بن أحمد في المسند»، جمع الدكتور عامر حسن صبري وتحقيقه، طبع دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٠هـ.
٢٣ ـ «مرويات الإمام أحمد في التفسير»، وأكثرها من المسند، جمع الدكتور حكمت بشير ياسين ومساعديه، مطبوع.
الشروح والتعليقات على المسند:
٢٤ ـ «غريب الحديث»، لغلام ثعلب (٢٦١ ـ ٣٤٥هـ) سبق ذكره.
٢٥ ـ «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد»، للسيوطي (ت٩١١هـ) سبق ذكره.
٢٦ ـ «شرح المسند» لنور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت١١٣٨هـ) سبق ذكره.
٢٧ ـ «بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني»، للساعاتي (ت١٣٧هـ) شرح لترتيبه «الفتح الرباني» وهو مطبوع معه.
٢٨ ـ «شرح وتخريج المسند»، للعلامة أحمد محمد شاكر ﷺ، وقد أصدر منه خمسةَ عشرَ مجلداً، يبلغ أقلَّ من ثلث الكتاب.
أطراف المسند:
٣١ ـ «إطراف المُسْنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ أحمد بن علي، ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ) طبع باسم «أطراف مسند الإمام أحمد». =

....

= ٣٢ ـ «إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة»، لابن حجر نفسه. وقد جمع فيه أطراف مسند الإمام أحمد مع عشرة كتب أخرى، وقد سبق ذكره في كتب الأطراف.

رجال المسند:

٣٣ ـ «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمدُ بن حنبل في المسند» لابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ) مطبوع.

٣٤ ـ «الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال»، للحسيني (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ) مطبوع.

٣٥ ـ «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة»، للحسيني نفسه. أضاف فيه إلى رجال تهذيب الكمال: رجال الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند أبي حنيفة، جمع الحسين بن محمد بن خسرو. مطبوع.

٣٦ ـ «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، لابن الملقن (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ). ذكر فيه تراجمَ رجال كتب ستة؛ وهي: أحمد، وابن خزيمة، وابن حبان، والدارقطني، والحاكم، والبيهقي. الضوء اللامع ٦/١٠٢.

٣٧ ـ «جزء للهيثمي» في الاستدراك على ما فات الحسينيَّ من رجال أحمد، ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ١/٢٣٧.

٣٨ ـ «ذيل الكاشف» لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٧٦٢ ـ ٨٢٦هـ). ذكر فيه الأسماءَ التي في تهذيب الكمال وأهملها الذهبيُّ في الكاشف، وأضاف إليها رجالَ أحمد مما ذكره الحسينيُّ والهيثميُّ فيما استدرك على الحسيني. تعجيل المنفعة ١/٢٣٧.

٣٩ ـ «المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد»، لابن الجزري (٧٥١ ـ ٨٣٣هـ). وهو استدراك لِمَا فات الحسينيَّ من رجال المسند. ذكره مصنفه في كتابه المصعد الأحمد ص٤٠؛ والسخاوي في الضوء اللامع ٩/٢٥٧.

٤٠ ـ «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، للحافظ ابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، ويشتمل على رجال الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، ومسند أبي حنيفة. التقطه من كتاب «التذكرة» للحسيني، مع زيادات وإضافات كثيرة في التراجم.

٤١ ـ «التعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند»، لابن حجر أيضاً. ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٢/٦٨٥. وأشار إليه ابن حجر نفسه في مقدمة تعجيل المنفعة دون ذكر اسمه ١/٢٤٤. ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ص٥٣٧.

٤٢ ـ «فهرس رواة المسند» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ. ذكر فيه الصحابة الذين أخرج لهم في المسند على حروف المعجم، مع ذكر مواضع أحاديثِهم فيه. مطبوع في أول الجزء الأول من المسند، مصورة المكتب الإسلامي، وكان عمل هذا الفهرس قبل أن يطَّلع على كتاب ابن عساكر في هذا الباب، كما ذكر في الذب الأحمد ص١٩.

٤٣ ـ «معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل في المسند» للدكتور عامر حسن صبري، مطبوع. =

[ترجمة الإمام أحمد(١)]:

[هو الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشَّيباني المَروَزِي ثم البغدادي.

= نسخة المسند وطبعاته:
ذكر الشاه وليُّ الله الدِّهلوي ما معناه: أن الشيخ عبدَ الله بن سالم البصري (وهو أحد شيوخ شيخه أبي طاهر المكي) أحيى مسند الإمام أحمد بعدما كادَ أن لا تُوجَدَ منه نسخةٌ كاملةٌ على وجه الأرض. إتحاف النبيه ص٣٢.
وقال محقِّقه الشيخ محمد عطاء الله حنيف الفوجياني في الحاشية ما معناه: إنه (أي الشيخ عبد الله بن سالم البصري) جمع أطرافَه وأجزاءه من خزائن الكتب القديمة في مصر والعراق والشام، وكتب منها نسخةً وصحَّحها، وجعلها أصلاً، ثم قرأها بعد الجمْع والتصحيح عند رأس الرسول ﷺ المبارك في المسجد النبوي الشريف في ستة وخمسين يوماً (نقلاً عن إنسان العين ص١٩٧). التعليق على إتحاف النبيه ص٣٢.
وقد طُبع مسند الإمام أحمدَ طبعاتٍ عِدَّةً، أقدمُها طبعة القاهرة في ستة أجزاء سنة ١٣١٣هـ، وتُعرف بالطبعة الميمنية.
وأشهر الطبعات هي التي قام بتحقيقها الشيخ أحمد شاكر ؒ غير أنه تُوفي قبل أن يكمل.
وقد صدرت مؤخراً طبعة محقَّقه كاملة بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط ومساعديه، تحت إشراف الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، في خمسين مجلداً، منها خمسُ مجلدات فهارس، وقد تمَّ طبعها في عام ١٤٢١هـ.
٤٤ ـ ومن فهارس المسند «المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد» مع الفتح الرباني، شرح الأستاذ أحمد محمد شاكر، وهو فهرس أبجديٌّ لأحاديث المسند في أربع مجلدات، إعداد عبد الله ناصر عبد الرشيد الرحماني، من علماء باكستان، وهو مطبوع.

(١) لم يذكر المصنف ؒ ترجمة الإمام أحمد هنا. ولعلَّ ذلك كان اكتفاءً بما ذكره في الباب الثاني من كتابه عند ذكر تراجم فقهاء المحدِّثين وأئمة الحديث النُّقَّاد. ولكن جرياً على أسلوب المصنف ؒ عند ذكر الأئمة الآخرين المذكورين في هذا الفصل، فقد نقلتُ هذه الترجمة مِمَّا كتبه هناك، وهي مأخوذةٌ ـ كما صرَّح به المصنف ـ من تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر، وتذكرة الحُفَّاظ للذهبي، ووفيات الأعيان للقاضي ابن خلكان.
وينظر لترجمة الإمام أحمد: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٤؛ تاريخ ابن معين ٢/ ١٩؛ العلل ومعرفة الرجال ١/ ١٧٤ ومواضع أخرى؛ ينظر في: الفهارس ص٨٧ ـ ٩٠؛ التاريخ الكبير ٢/ ٥؛ التاريخ الأوسط ٢/ ٢٦٣، ٢٦٤؛ معرفة الثقات ١/ ١٩٤؛ الكنى والأسماء لمسلم ١/ ٥٠٣؛ المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٢؛ الكنى والأسماء للدولابي ٢/ ٨١١؛ الجرح والتعديل ١/ ٢٩٢، ٢/ ٦٨؛ ثقات ابن حبان ٨/ ١٨؛ المجروحين (المقدمة) ١/ ٥٥؛ الكامل لابن عدي (المقدمة) ١/ ١٢٧؛ تاريخ مواليد العلماء ووفياتهم لابن زَبْر ٢/ ٥٢٩؛ =

ولد سنة أربع وستين ومائة.

سمع هُشَيْماً، وإبراهيمَ بنَ سعدٍ، وسفيانَ بنَ عُيينةَ، وعَبَّادَ بنَ عَبَّادٍ، ويحيى بنَ أبي زائدةَ، وطبقتَهم.

وعنه البخاريُّ، ومسلم، وأبو داود، وأبو زُرعةَ، ومُطَيَّنٌ، وعبدُ الله بن أحمدَ، وأبو القاسم البغوي، وخلقٌ عظيمٌ.

قال القاضي ابن خَلِّكان: خرجت أمُّه من مَرْوَ وهي حاملٌ به، فولدته في بغدادَ في شهر ربيع الأول سنة أربع وستين ومائة. وقيل: إنه ولد بمرْوَ، وحُمل إلى بغدادَ وهو رضيعٌ.

وكان إمامَ المحدِّثين، صنَّف كتابَه «المسند»، وجمع فيه ما لم يتَّفق لغيره. وقيل: إنه كان يحفظ ألفَ ألفِ حديثٍ.

وكان من أصحاب الشافعي رضي الله تعالى عنهما وخواصِّه، ولم يزل مصاحبَه إلى أن ارتحلَ الشافعيُّ إلى مصرَ، وقال في حقِّه: «خرجتُ من بغدادَ وما خلَّفتُ بها أتقى ولا أفقهَ من ابنِ حنبلٍ».

= ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم للدارقطني ١/٩٦؛ فتح الباب ص٤٨٧؛ رجال صحيح البخاري ١/٤٢؛ تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم ص٧٢؛ رجال صحيح مسلم ١/ ٣٠؛ حلية الأولياء ٩/١٦١؛ الإرشاد ٢/٥٩٧؛ تاريخ بغداد ٤/٢١٢؛ طبقات الفقهاء ص٩١؛ طبقات الحنابلة ١/٤؛ المعجم المشتمل ص٥٨؛ التقييد لابن نقطة ١/١٧٦؛ الكامل في التاريخ ٧/٨٠؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/١/١١٠؛ وفيات الأعيان ١/ ٦٣؛ تهذيب الكمال ١/٤٣٧؛ طبقات علماء الحديث ٢/٨١؛ تاريخ الإسلام للذهبي، وترجمة الإمام أحمد منه مطبوعة في أول المسند تحقيق الشيخ أحمد شاكر؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٣١؛ سير أعلام النبلاء ١١/١١٧؛ العبر ١/٣٤٢؛ التذكرة للحسيني ١/٦٩؛ الوافي بالوفيات ٦/٣٦٣؛ مرآة الجنان ٢/١٣٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٧؛ البداية والنهاية ١٠/٣٤٥؛ غاية النهاية ١/١١٢؛ تهذيب التهذيب ١/٧٢؛ النجوم الزاهرة ٢/ ٣٠٤؛ المقصد الأرشد ١/٦٤؛ طبقات الحفاظ ص١٨٦؛ الخلاصة ص١١؛ طبقات المفسرين للداودي ١/٧٠؛ شذرات الذهب ٢/٩٦؛ بستان المحدثين ص٤٨؛ التاج المكلل ص٢٤؛ الحطة ص٤٦٢.

ومن الكتب المفردة المشهورة في سيرته: ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق، وسيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد بن حنبل، ومناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي، ومحنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي، وكلُّها مطبوعة.

ودُعِيَ إلى القول بخلْق القرآن فلم يُجِبْ، فضُرِبَ وحُبس وهو يُصرُّ على الامتناع. وكان ضربُه في العشر الأخير من شهر رمضانَ سنة عشرين ومائتين.

وكان حَسَنَ الوجه، رَبْعَةً، يخضِبُ بالحنَّاء خضباً ليس بالقاني، في لحيته شُعيراتٌ سودٌ.

أخذ عنه الحديثَ جماعةٌ من الأماثل؛ منهم: محمد بن إسماعيل، ومسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري، ولم يكن في آخر عصره مثلُه في العلم والورع.

تُوفِّي ضَحْوَةَ نهار الجمعة لثنتَيْ عشرةَ ليلة خلت من شهر ربيع الأول. وقيل: بل لثلاث عشرة ليلة بَقِينَ من الشهر المذكور، وقيل: من ربيع الآخر، سنة إحدى وأربعين ومائتين ببغداد. ودُفن بمقبرة باب حربٍ. وقبر أحمد بن حنبل مشهور بها يُزارُ، رحمه الله تعالى. وحُزِرَ من حضر جنازته من الرجال، فكانوا ثمانمائة ألف. ومن النساء ستين ألفاً.

وكان له ولدان عالمان، وهما: صالح وعبد الله.

فأما صالحٌ، فتقدمت وفاتُه في شهر رمضان سنة ست وستين ومائتين، وكان قاضي أصبهانَ، فمات بها. ومولدُه في سنة ثلاث ومائتين.

وأما عبدُ الله، فإنه بقي إلى سنة تسعين ومائتين، وتُوفي يوم الأحد لثمان بقين من جُمادى الأولى، وقيل: الآخرة، وله سبعٌ وسبعون سنة. وكنيتُه أبو عبد الرحمن، وبه كان يُكنَى الإمامُ أحمد، رحمهم الله تعالى أجمعين. انتهى(١).

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: قال الشافعي: خرجتُ من بغداد وما خلَّفتُ بها أفقهَ ولا أزهدَ، ولا أورعَ، ولا أعلمَ من أحمدَ بن حنبل.

---

(١) وفيات الأعيان ١/٦٣ ـ ٦٥ مع بعض الاختصار، كما أن في النسخة المطبوعة من الوفيات بعض الزيادات، ولم تكن في نسخة المؤلف.

وقال العباس العنبريُّ: حُجَّةٌ.

وقال ابنُ المدينيِّ: ليس في أصحابنا أحفظُ منه.

وقال قتيبةُ: أحمدُ إمامُ الدنيا.

وقال أبو عُبيد: لست أعلمُ في الإسلام مثلَه.

وقال يحيى بن معين: لو جلسنا مجلساً بالثَّناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها.

وقال العجليُّ: ثقةٌ ثبتٌ في الحديث، نَزِهُ النَّفس، فقيهٌ في الحديث، متَّبِعُ الآثار، صاحبُ سنة وخيرٍ.

وقال العباس بن وليد بن مَزْيَد: قلت لأبي مُسهِرٍ: هل تعرفُ أحداً يحفظ على هذه الأمة أمرَ دينها؟ قال: لا، إلا شابٌّ في ناحية المشرق، يعني: أحمدَ.

وقال بِشرُ بن الحارث: أُدْخِلَ الكيرَ، فخرج ذهباً أحمرَ.

وقال حجَّاج بنُ الشَّاعر: ما رأت عيناي رُوحاً في جسدٍ أفضلَ من أحمد بن حنبل.

وقال أحمد الدَّورَقيُّ: من سمعتموه يذكرُ أحمدَ بسوءٍ، فاتَّهموه على الإسلام.

وقال أبو زُرعةَ الرازي: كان أحمدُ يحفظ ألفَ ألفِ حديث، فقيل له: وما يُدريك؟ قال: أخذتُ عليه الأبوابَ.

وقال هلالُ بن العلاء: منَّ اللهُ على هذه الأمة بأربعةٍ في زمانهم: بالشافعيِّ، تفقَّه بحديث رسول الله ﷺ. وبأحمدَ ثبَت في المِحنة، ولولا ذلك لكفَرَ الناسُ، وبيحيى بنِ معينٍ نفى الكذبَ عن رسول الله ﷺ، وبأبي عُبيدٍ فسَّرَ الغريب[1]. انتهى ما في «تهذيب التهذيب»[2].

---

(١) أي: غريب الحديث. وسيأتي ذكره في الفصل الثامن والعشرين.

(٢) ١/٧٣ ـ ٧٥ مختصراً.

وقال الذهبي: سيرة أبي عبد الله (يعني الإمام أحمد) قد أفردها البيهقيُّ في مجلد[١]. وأفردها ابنُ الجوزي في مجلد[٢]. وأفردها شيخُ الإسلام الأنصاريُّ[٣] في مجلد لطيف[٤].

وقال الحافظ[٥]: لم يَسُقِ المؤلفُ (يعني مصنف التهذيب[٦]) قصةَ المحنة، وقد استوفاها ابنُ الجوزي في مناقبه في مجلد، وقبلَه شيخُ الإسلام الهرويُّ. وترجمتهُ في تاريخ بغداد مستوفاةٌ[٧]][٨].

[كلام للحافظ ابن حجر حول كتب الأحاديث المعزُوَّة إلى الأئمة الأربعة]:

[[٩] وقال الحافظ في تعجيل المنفعة[١٠]: قال الحسينيُّ في خطبة التذكرة مرغِّباً في كتابه[١١]: ذكرتُ رجالَ الأئمة الأربعة المقتدَى بهم؛ لأن عُمدَتَهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على ما رَوَوْه في مسانيدهم بأسانيدهم. فإنَّ الموطأ لمالك هو مذهبُه الذي يدين الله به أتباعُه،

---

(١) سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٦٦؛ كشف الظنون ٢/ ١٨٣٦.

(٢) وهو مطبوع باسم «مناقب الإمام أحمد بن حنبل».

(٣) هو: شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي (ت٤٨١هـ)، صاحب كتاب «ذم الكلام وأهله». وقد سماه في كتابه ٣/ ٢٩٥ بـ«مناقب أحمد بن حنبل»، وكذا في ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٣٦. وينظر أيضاً: الذيل على طبقات الحنابلة ٣/ ٥١؛ المنهج الأحمد ١/ ١٨٢ وغيرها.

(٤) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٢.

(٥) ابن حجر في تهذيب التهذيب ١/ ٨٥.

(٦) أي: المزي، صاحب تهذيب الكمال.

(٧) وكذلك حنبل بن إسحاق، وصالحُ بن أحمد والمقدسيُّ، وقد سبق ذكرُهم في مصادر ترجمة الإمام أحمد.

(٨) مقدمة تحفة الأحوذي، الباب الثاني ص٢١١.

(٩) من هنا إلى آخر هذا الفصل وُضع في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(١٠) تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٧.

(١١) التذكرة في رجال العشرة ١/ ٤ ـ ٥، مع اختلاف قليل في تقديم بعض الكلمات أو تأخيرها.

ويقلِّدونه، مع أنه لم يَرْوِ فيه إلا الصحيحَ عنده. وكذلك «مسند الشافعي» موضوعٌ لأدلَّته على ما صحَّ عنده من مرويَّاته. وكذلك مسند أبي حنيفة. وأمَّا مسندُ أحمدَ، فإنه أعمُّ من ذلك كلِّه وأشملُ[1]. انتهى كلامه. وفيه مناقشات:

الأولى: ليس الأمرُ عند المالكية كما ذكر. بل اعتمادُهم في الأحكام والفتوى على ما رواه ابنُ القاسم[2] عن مالكٍ. سواء وافق ما في الموطأ أم لا. وقد جمع بعضُ المغاربة كتاباً فيما خالف فيه المالكية نصوصَ الموطأ، كالرفع عند الركوع والاعتدال.

الثانية: قولُه: إن مالكاً لم يخرِّجْ في كتابه إلا ما صحَّ عنده في مقام المنع. وبيان ذلك يعرفه من أمعن النظر في كتابه.

الثالثة: ما نسبه لـ«مسند الشافعي» ليس الأمرُ فيه كذلك، بل الأحاديثُ المذكورةُ فيه منها ما يستدلُّ به لمذهبه، ومنها ما يُورِدُه مستدلّاً لغيره ويُوَهِّيه، ثمَّ إن الشافعيَّ لم يعمل هذا المسندَ، وإنَّما التقطَه بعضُ النيسابوريين من الأم وغيرها من مسموعات أبي العباس الأصمِّ التي كان انفرد برواياتها عن الرَّبيع. وبقي من حديث الشافعي شيءٌ كثير لم يقع في هذا المسند. ويكفي في الدلالة على ذلك قولُ إمام الأئمة أبي بكر بن خزيمة: «إنه لا يعرف عن النبي ﷺ سنةً لم يُودِعها الشافعيُّ كتابَه».

وكم من سُنَّةٍ وردت عنه ﷺ لا تُوجَدُ في هذا المسند، ولم يرتِّب الذي جمع حديثَ الشافعي أحاديثَه المذكورة؛ لا على المسانيد، ولا على الأبواب، وهو قصورٌ شديدٌ، فإنه اكتفى بالتقاطها من كتب الأم وغيرها كيف ما اتفق، ولذلك وقع فيها تكرارٌ في كثيرٍ من المواضع، ومن أراد الوقوفَ على حديث الشافعي، فعليه بكتاب معرفة السنن والآثار للبيهقي، فإنه تتبَّع ذلك أتم تتبُّع، فلمَّ يترك له في تصانيفه القديمة والجديدة حديثاً إلا

---

(١) في الأصل: «اشتمل»، والتصويب من تعجيل المنفعة.

(٢) الأصل: «أبو القاسم»، والتصويب من تعجيل المنفعة.

ذكره، وأورده مرتَّباً على أبواب الأحكام. فلو كان الحسينيُّ اعتبر ما فيه لكان أَوْلى.

الرابعة: قوله: (وكذلك مسند أبي حنيفة) يوهم[1] أنَّه جَمْعُ أبي حنيفةَ، وليس كذلك. والموجودُ من حديث أبي حنيفةَ مفرداً إنما هو كتاب «الآثار» التي رواها محمد بن الحسن عنه. ويُوجَدُ في تصانيف محمد بن الحسن، وأبي يوسف قبلَه، من حديث أبي حنيفةَ أشياءُ أخرى. وقد اعتنى الحافظُ أبو محمد الحارثي ـ وكان بعد الثلاثمائة ـ بحديث أبي حنيفةَ، فجمعه في مجلَّدة، ورتَّبه على شيوخِ أبي حنيفةَ. وكذلك خرَّج المرفوعَ منه الحافظُ أبو بكر بن المقرئ[2]. وتصنيفه أصغرُ من تصنيف الحارثي. ونظيرُه «مسند أبي حنيفة» للحافظ أبي الحُسين بن المظفَّر. وأما الذي اعتمد الحسينيُّ على تخريجِ رجالِه، فهو «ابن خسرو» كما قدَّمت[3]. وهو متأخِّرٌ، وفي كتابه زياداتٌ على ما في كتابي الحارثيِّ، وابنِ المقرئ. انتهى[4]].

---

(١) في الأصل: «توهم» والتصويب من تعجيل المنفعة.

(٢) أبو بكر محمد بن إبراهيم الأصبهاني (٢٨٥ ـ ٣٨١هـ) صاحب «معجم ابن المقرئ»، وهو مطبوع. سبق ذكره في المعاجم، ولم يدخل تصنيفُه في مروياتِ الإمام أبي حنيفة في «جامع المسانيد» للخوارزمي.

(٣) في تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٥، وصرَّح بذلك الحسينيُّ في أول مقدمة كتابه.

(٤) تعجيل المنفعة ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

الفصل الرابع والعشرون

في ذكر كتب الحديث التي صنفها الأئمة الحنفية وذكر تراجمهم

وهي قليلةٌ؛ فمنها:

«كتاب الآثار» للإمام محمد بن الحسن. وهو مختصرٌ على ترتيب الفقه، ذكر فيه ما روى فيه عن أبي حنيفةَ من الآثار[١].

وعليه شرحٌ للحافظ الطَّحاويِّ الحنفيِّ[٢].

[ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني]:

والإمام محمد هذا هو: أبو عبد الله[٣] محمد بن الحسن بن فَرْقَد

---

(١) وهو داخل ضمن «جامع المسانيد» للخوارزمي كما جاء في مقدمته ١/ ٥.

وقال الشيخ محمد زاهد الكوثري ضمن مؤلفات الإمام محمد بن الحسن: ومنها كتاب «الآثار»، يروى فيه عن أبي حنيفة أحاديثَ مرفوعةً، وموقوفةً، ومرسَلةً، ويُكثر جداً عن إبراهيمَ النَّخعي شيخِ الطريقة العراقية. ويروي فيه قليلاً عن نحو عشرين شيخاً سوى أبي حنيفة. بلوغ الأمانيِ ص٦٧.

وكتاب «الآثار» مطبوعٌ أكثرَ من مرةٍ، منها طبعة بتحقيق الشيخ أبي الوفا الأفغاني في مجلدين. وانظر أيضاً: تاريخ التراث العربي ٢/ ٦٧.

(٢) لم يذكره الكوثريُّ في بلوغ الأماني عندَ ذكر كتاب «الآثار»، ولا أضافه محققُ كتاب «الآثار» عند ذكره ذلك ص٢٣. وذكره صاحبُ كتاب «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص١٢٧. ولكنه لم يذكر مصدره.

وللحافظ ابن حجر كتاب «الإيثار بمعرفة رواة الآثار»، مطبوع.

(٣) وفيات الأعيان ٤/ ١٨٤.

وينظر أيضاً لترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٣٦؛ تاريخ ابن معين ٢/ ٥١١؛ رواية ابن مُحرز عن ابن معين ١/ ١٥٥؛ تاريخ خليفة ص٤٥٨؛ طبقات خليفة ص٣٢٨؛ العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٣/ ٢٩٩؛ الشجرة في أحوال الرجال ص١٢٠؛ المعارف =

الشيبانيُّ بالولاء، الفقيهُ الحنفيُّ. أصلُه من قريةٍ على باب دمشق في وسط الغُوْطَةِ اسمها[1] حَرَسْتَا. وقدِمَ أبوه من الشام إلى العراق، وأقام بواسطَ، فوُلِدَ له بها محمدٌ المذكور، ونشأ بالكوفةِ، وطلب[2] الحديثَ. ولقِيَ جماعةً من أعلام الأئمة.

وحضر مجلسَ أبي حنيفة سنتين[3]، ثم تفقَّه على أبي يوسفَ صاحبِ أبي حنيفة.

وصنَّف الكتب الكثيرةَ النادرةَ؛ منها: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، وغيرهما. وله في مصنَّفاته المسائلُ المُشكلةُ، خصوصاً المتعلقة بالعربية، ونشَرَ علمَ أبي حنيفة، وكان من أفصح الناس. وكان إذا تكلَّم خُيِّلَ إلى سامعه[4] أنَّ القرآن نزل بلُغته.

ولمَّا دخل الإمامُ الشافعيُّ ﷺ بغدادَ كان بها، وجرى بينهما مجالسُ ومسائلُ بحضرة هارونَ الرشيد. وقال الشافعي: ما رأيتُ أحداً يسأل عن مسألةٍ فيها نظرٌ إلا تبيَّنتُ الكراهةَ في وجهه إلا محمدَ بن الحسن.

وقال أيضاً: حملتُ من علم محمد بن الحسن وِقْرَ بعيرٍ...

= ص٢١٩؛ المعرفة والتاريخ ٢/ ٧٩١؛ الضعفاء والمتروكين للنسائي ص١٢٤؛ الضعفاء للعقيلي ٤/ ٥٥؛ الجرح والتعديل ٧/ ٢٢٧؛ المجروحين ٢/ ٢٧٥؛ الكامل لابن عدي ٦/ ٢١٨٣؛ سؤالات البرقاني ص٦٣؛ الضعفاء لابن شاهين ص١٦٣؛ أخبار أبي حنيفة وأصحابه ص١٢٠؛ الانتقاء ص١٧٤؛ تاريخ بغداد ٢/ ١٧٢؛ طبقات الفقهاء ص١٣٥؛ الأنساب ٨/ ٢٠٠؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٨٠؛ وفيات الأعيان ٤/ ١٨٤؛ دول الإسلام ١/ ١٦٨؛ ديوان الضعفاء ص٢٦٩؛ سير أعلام النبلاء ٩/ ١٣٤؛ العبر ١/ ٢٣٤؛ المغني في الضعفاء ٢/ ٥٦٧؛ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه للذهبي ص٥١؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٣؛ الوافي بالوفيات ٢/ ٣٣٢؛ مرآة الجنان ١/ ٤٢٢؛ الجواهر المضيئة ٣/ ١٢٢؛ البداية والنهاية ١٠/ ٢٠٢؛ تعجيل المنفعة ٢/ ١٧٤؛ لسان الميزان ٥/ ١٢١؛ تاج التراجم ص٢٣٧؛ شذرات الذهب ١/ ٣٢١؛ الفوائد البهية ص١٦٣.

(١) في الأصل: «اسمه» والتصويب من وفيات الأعيان.

(٢) في الأصل: «فطلب».

(٣) في الأصل: «سنين» وما أثبته من وفيات الأعيان.

(٤) في الوفيات: «لسامعه».

ورُويَ عن الشافعي أنه قال: ما رأيتُ سميناً ذكياً إلا محمدَ بنَ الحسن.

وكان الرشيدُ قد ولَّاه قضاءَ الرَّقَّةِ ثم عزله عنها، وقدِمَ بغدادَ.

وحكى محمد بن الحسن، قال: أتَوْا أبا حنيفة في امرأةٍ ماتت وفي جوْفها ولدٌ يتحرك. فأمرهم فشقُّوا جوفَها، واستخرجوا الولد، وكان غلاماً، فعاش حتى طلب العلم. وكان يتردَّدُ إلى مجلسِ محمد بن الحسن، وسُمِّيَ ابنَ أبي حنيفةَ.

ولم يزل محمدُ بن الحسن ملازماً للرشيد حتى خرج إلى الرَّيِّ خَرْجَتَه الأُولى فخرج معه، ومات برَنْبَوَيه، قريةٍ من قُرى الرَّيِّ، في سنة تسع وثمانين ومائة.

ومولدُه سنة خمس وثلاثين، وقيل: إحدى وثلاثين، وقيل: اثنتين وثلاثين ومائة.

كذا في «وفيات الأعيان» للقاضي ابن خَلِّكان[1].

وقال الذهبي في «الميزان»: محمد بن الحسن الشَّيباني، أبو عبد الله، أحدُ الفقهاء، لَيَّنَه النَّسائي وغيرُه من قِبَلِ حِفظِه، يروي عن مالكِ بن أنس وغيرِه. وكان من بحور العلم والفقه، قوياً في مالك. انتهى[2].

وقال الحافظ في «لسان الميزان»: هو «محمد بن الحسن بن فَرْقد الشيباني» مولاهم، الفقيه أبو عبد الله، وُلِدَ بواسطَ، ونشأ بالكوفة، وتفقَّه على أبي حنيفةَ رحمة الله عليه. وسمع الحديث من الثَّوري ومِسْعَرٍ، وعُمرَ بنِ ذَرٍّ، ومالك بن مِغْوَلٍ، والأوزاعيِّ، ومالك بن أنس، وزَمْعَةَ بن صالح، وجماعةٍ.

وعنه: الشافعيُّ، وأبو سُليمان الجُوْزَجَانِيُّ، وأبو عُبيد بن سَلَّام، وهشامٌ، وعُبيد الله الرازيُّ، وعلي بن مسلم الطُّوسي، وغيرهم.

وَلِيَ القضاءَ أيامَ الرشيد.

قال ابنُ سعدٍ: كان أبوه في جند أهل الشام، فقدِمَ واسطَ، فوُلِدَ محمدٌ بها سنة اثنتين وثلاثين ومائة[3].

---

(١) وفيات الأعيان ٤/ ١٨٥.

(٢) ميزان الاعتدال ٣/ ٥١٣.

(٣) طبقات ابن سعد ٧/ ٣٣٦.

قال ابنُ عبدِ الحَكَم: سمعتُ الشافعيَّ يقول: قال محمد بن الحسنِ: أقمتُ على باب مالكٍ ثلاثَ سنين، وسمعتُ من لفظِه أكثرَ من سبعمائة حديث[١].

وقال ابنُ المنذر: سمعتُ المُزَنِيَّ يقول: سمعتُ الشافعي يقول: ما رأيتُ سميناً أخفَّ روحاً من محمد بن الحسن، وما رأيتُ أفصحَ منه.

وقال عباسٌ الدُّوريُّ عن ابنِ مَعينٍ: كتبتُ «الجامع الصغير» عن محمد بن الحسن.

وقال الربيعُ: سمعتُ الشافعيَّ (يقول): حملتُ عن محمد وِقْرَ بعيرٍ كتباً.

ونقل ابن عدي عن إسحاق بن راهويه: سمعت يحيى بنَ آدمَ يقول: كان شريكٌ لا يُجَوِّزُ شهادةَ المرجئة، فشهد عنده محمدُ بن الحسن فَرَدَّ شهادته. فقيل له في ذلك. فقال: أنا لا أُجيز من يقول: الصلاةُ ليس من الإيمان.

ومن طريق أبي نعيم، قال: قال أبو يوسفَ: محمدُ بن الحسن يكذِبُ عليَّ.

قال ابنُ عديٍّ: ومحمد لم تكن له عنايةٌ بالحديث، وقد استغنى أهلُ الحديث عن تخريج حديثِه[٢].

وقال أبو إسماعيلَ الترمذيُّ: سمعتُ أحمدَ بن حنبل يقول: كان محمدُ بن الحسن في الأول يذهب مذهبَ جَهْمٍ.

وقال حنبل بن إسحاقَ عن أحمد: كان أبو يوسفَ مضعَّفاً في الحديث، وأمَّا محمدُ بن الحسن وشيخُه، فكانا مخالِفَيْنِ للأثرِ.

وقال سعيد بن عمرو البرذعي: سمعتُ أبا زُرعةَ الرازيَّ يقول: كان محمد بن الحسن جهمياً، وكذا شيخُه. وكان أبو يوسف بعيداً من التَّجهُّم.

قال زكريا السَّاجي: كان مُرجئاً. وقال محمد بن سعد الصُّوفي: سمعتُ يحيى بن مَعينٍ يرميه بالكذب، وقال الأحوص بن الفضل العلائي عن أبيه: حسنٌ اللؤلوي ومحمد بن الحسن ضعيفان.

---

(١) سبق ذكره في ترجمة مالك.
(٢) الكامل ٦/ ٢١٨٣ مختصراً.

وكذا قاله معاوية بن صالح عن ابن معين، وقال ابنُ أبي مريمَ عنه: ليس بشيءٍ، ولا يُكتَبُ حديثُه.

وقال عمرو بن علي: ضعيفٌ. وقال أبو داودَ: لا يستحقُّ التَّركَ، وقال عبد الله بن عليٍّ المدينيُّ عن أبيه: صدوق.

وقال ثعلبٌ: تُوفِّي الكسائيُّ ومحمد بن الحسن في يوم واحدٍ. فقال الناسُ: دُفِنَ اليومَ اللغةُ والفقهُ.

وذكره العقيليُّ في «الضعفاء». انتهى كلام الحافظ[١].

[شرح معاني الآثار]:

ومنها: «شرح معاني الآثار» للطحاوي الحنفي.

وهو أبو جعفر أحمدُ بن محمَّدِ الطَّحَاويُّ[٢]. ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين[٣]، وتوفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة.

ذكر فيه[٤] أنه سأله بعضُ أصحابه تأليفاً في الآثار المأثورة عن رسولِ الله ﷺ في الأحكام التي يتوهَّم أهلُ الإلحاد والزَّندقة[٥] أنَّ بعضَها ينقُضُ بعضَها، لقِلَّةِ عِلمهم بناسخها ومنسوخها. وجعلَه أبواباً، فذكر في كلٍّ منها ما فيه من الناسخ والمنسوخ، وتأويلِ العلماء، وإقامةِ الحُجَّةِ على الصَّحيح.

---

(١) لسان الميزان ٥/ ١٢٢ وفيه زيادات.

(٢) نسبة إلى «طحا». وهي قرية بأسفل أرض مصر من الصعيد. الأنساب ٩/ ٥٤؛ الجواهر المضية ١/ ٢٧٣.

(٣) كذا في كشف الظنون رقماً وحرفاً. وقيل: (٢٣٨هـ) كما في وفيات الأعيان وطبقات الشيرازي، وقيل: (٢٢٩هـ) كما في الوفيات وتاج التراجم. وقال الذهبي: مولدُه في سنة (٢٣٩هـ). سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٨. وهو الذي رجَّحه صاحب كتاب «أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث» ص٥٤.

(٤) قول الطحاوي هذا في شرح معاني الآثار ١/ ١١، وقد ذكره المؤلف هنا نقلاً عن كشف الظنون، وهو ليس نصَّ كلام الطحاوي، بل ذكره صاحب الكشف بالمعنى.

(٥) في كشف الظنون: «أهل الإلحاد والضعفة» ٢/ ١٧٢٨. وهو اختصارٌ مُخِلٌ لِمَا في شرح معاني الآثار، ففيه: «أهل الإلحاد، والضعفة من أهل الإسلام» ١/ ١١.

[من شروح شرح معاني الآثار وما كتب حوله]:

١ ـ ولأبي الحُسين محمد بن محمد الباهلي، المتوفَّى سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[١].

٢ ـ ولأبي محمد بدر الدين محمود بن محمد العَيني، المتوفَّى سنة خمس وخمسين وثمانمائة، شرح[٢] على شرح الآثار للطحاوي.

٣ ـ وللشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفيِّ كتابٌ في رجاله سماه «الإيثار برجال معاني الآثار»، وتوفِّي سنة تسع وسبعين وثمانمائة[٣].

---

(١) هكذا في كشف الظنون تحت عنوان «معاني الآثار» للطحاوي. والظاهرُ أن قصد مؤلفه أن الباهليَّ له أيضاً كتابٌ باسم «معاني الآثار»؛ لأن الباهليَّ توفي سنة (٣٢١هـ) وهي نفسها سنة وفاة الطحاوي، فيبعدُ أن يكون له شرحٌ على كتاب الطحاوي. وقد ذكر صاحب هدية العارفين ٢/ ٣٣ من مصنفاته «معاني الآثار»؛ وكذا صاحب معجم المؤلفين ١١/ ٢٣١، ذكر من مصنفاته: «مصنف في الآثار المأثورة عن رسول الله وأحكامها»، ولم يذكر له مرجعاً سوى كشف الظنون وهدية العارفين. والله أعلم.
وذكر سزكين في شروح معاني الآثار كتاباً باسم «تصحيح معاني الآثار»، توجد له نسخة ناقصة في بنكيبور بالهند. وقال: يحتمل أن يكون لمحمد بن محمد الباهلي المتوفَّى (٣١٤هـ). تاريخ التراث العربي ٢/ ٨٦. وللباهلي هذا ترجمةٌ في تاريخ بغداد ٣/ ٢١٤، ولكنه ذكر وفاته في سنة (٣١٤هـ).

(٢) في طبعة دار الفكر من كشف الظنون: «كتاب في شرح الآثار للطحاوي». وزاد: «سماه مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار، وقيل: مباني الأخبار في شرح معاني الآثار» ٢/ ١٧٢٨.
٤ ، ٥ ـ وذكر سزكين كتابين آخرين للعيني، الأول: «نُخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار»، والثاني: «معاني الأخبار في أساس رجال معاني الآثار». وذكر أماكن وجودهما. تاريخ التراث ٢/ ٨٧. وانظر أيضاً: أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ص١٣٧.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٢٨؛ وعنه أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ص١٣٧؛ وهو في شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦ باسم «رجال شرح معاني الآثار» للطحاوي؛ وكذا أشار إليه السخاوي. الضوء اللامع ٦/ ١٨٦.
ومما كتب أيضاً حول شرح معاني الآثار:
من الشروح:
٦ ـ «شرح معاني الآثار» لأبي الفضل بن نصر محمد الدِّهِسْتَاني. تاريخ التراث العربي ٢/ ٨٧.

=

[ثناء الأتقاني على كتاب الطحاوي]:

قال(١) الأتقاني(٢) في صوم «الهداية» عند مسألة قضاء المريض، حين ساق الخلاف عن الطحاوي فيها رادّاً على المشايخ باعتماد قوله: «فأقول: لا معنى لإنكارهم على أبي جعفر؛ لأنه مؤتَمَنٌ لا مُتَّهَمٌ، مع(٣) غزارة علمه واجتهاده، وورعه، وتقدُّمه في معرفة المذاهب وغيرها. (وإنه لا شك قد ذكر الخلاف بينهم بعد أن ثبت عنده)(٤) فإنكارهم عليه بعد تأخُّر زمانهم بكثيرٍ لا يجدي (نفعاً)(٥) في ذلك، لعدم بلوغهم إياه.

= ٧ - شرح لمؤلف مجهول. المصدر السابق.

٨ - «شرح الحافظ عبد القادر القُرشي». أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث ص١٣٦.

ومن المختصرات:

٩ - «تلخيص» لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ). المصدر السابق.

١٠ - «مختصر» لمحمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت٥٢٠هـ). تاريخ التراث العربي ٢/ ٨٧.

١١ - «مختصر» لعبيد بن محمد بن عبد العزيز السَّمَرقندي (ت٧٠١هـ). المصدر السابق.

١٢ - «مختصر» لعبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ). المصدر السابق.

ومن الرِّجال:

١٣ - «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار» للعيني، طُبع مؤخراً في ثلاث مجلدات.

١٤ - «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار تلخيص مغاني الأخيار» لأبي التراب رشد الله السّندهي، مطبوع أيضاً.

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٢٨.

(٢) قوام الدين أمير كاتب بن أمير عمر الفارابي (٦٨٥ - ٧٥٨هـ). وأتقان: قصبة من قصبات فاراب. شَرَحَ الهداية شرحاً حافلاً، سماه «غاية البيان ونادرة الأوان في آخر الزمان». قال ابن حجر: كان شديدَ التعصُّب، حتى إنه ألّف رسالةً في بيان بطلان صلاة من رفع يديه عند الركوع والرفع منه.

له ترجمة في: الدرر الكامنة ١/ ٤١٤؛ تاج التراجم ص١٣٨؛ الجواهر المضية ٤/ ١٢٨؛ البدر الطالع ١/ ١٥٨.

(٣) الكشف: «في...».

(٤) ما بين القوسين من كشف الظنون، وكان في الأصل: «ولأنه ما ذكره في الخلاف، إنما هو بعد ثبوته عنده بوجهه».

(٥) «نفعاً» ليس في الكشف.

فإن شككت في أمر أبي جعفر. فانظُر في كتاب «شرح معاني الآثار»، هل ترى له نظيراً في سائر المذاهب، فضلاً عن مذهبنا هذا»[١].

[كلام البيهقي في كتاب الطحاوي]:

وقال البيهقيُّ في كتاب «المعرفة»[٢] في أواخر باب «مولد الشافعي» قبيل باب «ما يكون به الطهارة من الماء»: «وحين شرعتُ في هذا الكتاب بعث إليَّ بعضُ إخواني من أهل العلم بالحديث بكتابٍ لأبي جعفرٍ الطحاويِّ، وشكا فيما كتبه إليَّ ما رأى فيه من تضعيف أخبارٍ صحيحةٍ عند الحُفَّاظ[٣] حين خالفَها رأيُه، وتصحيحِ أخبارٍ ضعيفةٍ عندهم حين وافقها رأيُه. وسألني أن أُجيبَ عمَّا احتجَّ به فيما حكم (به من التصحيح)[٤] فاستخرتُ الله تعالى في النظر فيه، وإضافةِ الجواب عنه إلى ما خرَّجته في هذا الكتاب، ففي[٥] كلام الشافعي عمَّا احتجَّ به أو ردَّه من الأخبار جوابٌ عن أكثر ما تكلَّف به هذا الشيخ من تسوية الأخبار على مذهبه، وتضعيف ما لا حِيلةَ له فيه بما لا يضعف به، والاحتجاج بما هو ضعيف عند غيره.. إلخ»[٦].

هذا لَعمري تحامُلٌ ظاهرٌ من هذا الإمام في شأن هذا الأستاذ الذي اعتمدَه أكابرُ المشايخ. كذا في «كشف الظنون»[٧].

---

(١) كشف الظنون ٢/١٧٢٨.
(٢) ما زال الكلام من كشف الظنون. وينظر: معرفة السنن والآثار للبيهقي ١/١٢٩ ـ ١٣٠.
(٣) في معرفة السنن والآثار: «عند أهل العلم بالحديث».
(٤) زيادة من كشف الظنون.
(٥) كذا في الكشف والمعرفة. وكان في الأصل: «من».
(٦) معرفة السنن والآثار ١/١٢٩ ـ ١٣٠ مع اختلاف في بعض الألفاظ.
(٧) كشف الظنون ٢/١٧٢٨. ولا أدري هل هذا كلُّه من كلام الأتقاني أم من كلام صاحب كشف الظنون.

[ترجمة الطحاوي]:

وقال الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[(١)]: الطحاوي، الإمامُ العلامة، الحافظُ صاحبُ التصانيف البديعةِ، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سَلَمَةَ الأزديُّ الحَجْرِيُّ المصري، الطَّحاويُّ، الحنفيُّ، وطحا من قرى مصرَ.

سمع هارونَ بن سعيدٍ الأيْلِيِّ، وعبدَ الغني بن رِفاعة، ويونس بن عبد الأعلى، وعيسى بن مَثْرود، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وبَحْرَ بن نَصْرٍ، وطبقتَهم.

روى عنه: أحمدُ بن القاسم الخشَّاب، وأبو الحسن محمد بن أحمد الأخمِيميُّ، ويوسف الميانَجِيُّ، وأبو بكر بن المقرئ، والطبرانيُّ، وأحمدُ بن عبد الوارث الزجَّاجُ، وعبد العزيز بن محمد الجوهري قاضي الصعيد، ومحمد بن بكر بن مطروح، وآخرون.

خرج إلى الشام سنةَ ثمان وستين ومائتين، فتفقَّه بالقاضي أبي خازم، وبغيرِه.

قال ابنُ يونس: وُلِدَ سنة سبع وثلاثين ومائتين، وكان ثقةً ثبتاً فقيهاً عاقلاً، لم يخلُفْ مثلَه.

قال أبو إسحاق الشيرازيُّ في «الطبقات»[(٢)]: انتهت إلى أبي جعفر

---

(١) ٣/٨٠٨. وينظر أيضاً لترجمة الطحاوي: الفهرست لابن النديم ص٢٩٢؛ طبقات الفقهاء للشيرازي ص١٤٢؛ الأنساب ٩/٥٣؛ المنتظم ١٣/٣١٨؛ معجم البلدان ٤/٢٢؛ اللباب ٢/٢٧٦؛ وفيات الأعيان ١/٧١؛ طبقات علماء الحديث ٢/٥١٦؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٠٨؛ دول الإسلام ١/٢٩٠؛ سير أعلام النبلاء ١٥/٢٧؛ العبر ٢/١١؛ الوافي بالوفيات ٨/٩؛ مرآة الجنان ٢/٢٨١؛ الجواهر المضيئة ١/٢٧١؛ البداية والنهاية ١١/١٧٤؛ غاية النهاية ١/١١٦؛ لسان الميزان ١/٢٧٤؛ النجوم الزاهرة ٣/٣٢٩؛ تاج التراجم ص١٠٠؛ حسن المحاضرة ١/٣٥٠؛ طبقات الحفاظ ص٢٣٧؛ طبقات المفسرين للداودي ١/٧٤؛ شذرات الذهب ٢/٢٨٨؛ الفوائد البهية ص٣١.

(٢) ص١٤٢.

رياسةُ (أصحابِ)[١] أبي حنيفةَ بمصرَ. أخذ العلم عن أبي جعفر بن أبي عمران، وأبي خازم القاضي، وغيرهما. وكان أولاً شافعياً، يقرأ على المُزَنِيِّ فقال (له يوماً)[٢]: واللهِ ما جاء منك شيءٌ، فغضب من ذلك، وانتقل إلى ابنِ أبي عمرانَ، فلمَّا صنَّف مختصرَه. فقال: رحم الله أبا إبراهيمَ، لو كان حياً لكفَّر عن يمينِه.

قال الذهبيُّ: صنَّفَ أبو جعفر في اختلاف العلماء، وفي الشُّروط، وفي أحكام القرآن العظيم، وكتاب «معاني الآثار»، وهو ابنُ أخت المُزَنِيِّ، وأمَّا ابنُ أبي عمرانَ الحنفيُّ، فكان قاضي الديارِ المصرية بعد القاضي بكَّار.

قال ابنُ يونس: مات أبو جعفر في مستهلِّ ذي القعدة، سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة عن بضع وثمانين سنة. انتهى[٣].

فائدة:

قال العلامة الشاه عبد العزيز الدهلوي في «بستان المحدثين»: «ينبغي أن يعلم أنَّ «مختصر الطحاوي» يدلُّ على أنه كان مجتهداً منتسباً. ولم يكن مقلِّداً محضاً للمذهب الحنفي، فإنه اختار في ذلك المختصرِ أشياءَ تخالف مذهب أبي حنيفة رحمة الله تعالى عليه. ولذلك فإنَّ هذا المختصرَ لم يَلْقَ رواجاً مطلقاً في فُقهاء هذا المذهب المقلِّدين تقليداً محضاً»[٤].

وقال في «دراسات اللبيب»: «الطحاوي، مع تصدِّيه لمذهب أبي حنيفة وتخريج متمسكه من المرفوع والموقوف أنه إذا خالف قوله الحديث يفرِّعُ ويقول: (فبطَلَ قولُ أبي حنيفة). ومن يرى قولاً من أقوال أحدٍ، كائناً من كان باطلاً، يرى العملَ به حراماً». انتهى[٥].

---

(١) زيادة من التذكرة والطبقات. (٢) زيادة أيضاً منهما.

(٣) التذكرة ٣/٨٠٩ ـ ٨١٠.

(٤) هذا الكلام في الأصل بالفارسية، وقد ترجمتُه إلى العربية. وقد ذكر بعضَه الشيخ أبو الحسنات محمد عبدُ الحيِّ اللكنوي في كتابه «التعليقات السنية على الفوائد البهية» ص٣١ ـ ٣٢، دون قوله: ولذلك فإن هذا المختصر.. إلخ.

(٥) كتب هنا في حاشية الأصل: «ها هنا بياض في الأصل».

الفصل الخامس والعشرون

في علم أسماء الرجال

اعلم أن علم «أسماء رجال الأحاديث» نصفُ علم الحديث، كما صرَّح به العراقيُّ في شرح الألفية عن عليِّ بن المدينيِّ؛ فإنه سندٌ ومتنٌ. والسندُ عبارة عن الرُّواة، فمعرفة أحوالها نصفُ العلم[١] على ما لا يخفى.

[أنواع الكتب المصنفة في أسماء الرجال]:

والكتب المصنَّفة فيه على أنواع.

منها: «المُؤتَلِف والمُخْتَلِف[٢]»:

لجماعة؛ كالدارقطنيِّ، والخطيب البغدادي، وابن ماكُولا[٣]، وابن نُقْطَةَ[٤]. ومن المتأخرين الذهبيّ، والمِزِّي، وابن حجر، وغيرهم[٥].

(١) كشف الظنون ١/٨٧. وأما قول ابن المديني؛ فقد ذكره الذهبيُّ في سير أعلام النبلاء بإسناده عن البخاري، قال: سمعتُ عليَّ بن المدينيِّ يقول: الفقهُ في معاني الحديث نصفُ العلم، ومعرفةُ الرجال نصفُ العلم ١١/٤٨، ترجمة ابن المديني.

(٢) المُؤتَلِف: اسم فاعل من الائتلاف، بمعنى الاجتماع والتلاقي.
و«المُخْتَلِف» اسم فاعل من الاختلاف، ضد الاتفاق.
واصطلاحاً هو: «ما يتَّفقُ في الخطِّ دون اللفظ»، مثل: سَلَام وسَلَّام، وسُرَيْج وشُرَيح، وحِبَّان وحَبَّان وحَيَّان. وغير ذلك. ويُنظر للتفصيل كتبُ المصطلح؛ ومنها: التقريب للنووي مع تدريب الراوي ٢/٢٩٧؛ شرح نخبة الفكر ص١٤٤؛ فتح المغيث ٤/٢٣٠ وغيرها.

(٣) أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر الأمير، المعروف بابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، وقيل بعد ذلك. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٦٩.

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، المعروف بابن نقطة (٥٧٩ ـ ٦٢٩هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٤٧.

(٥) سيأتي الحديث عن هذه الكتب وغيرها في الفصل التاسع والثلاثين. إن شاء الله. =

ومنها: **الأسماء والكنى معاً**[١]:

صنَّف فيه: الإمامُ مسلم[٢]، وعليُّ بن المدينيّ[٣]، والنَّسائي[٤]، وأبو

= وفائدة هذ العلم هو: التجنُّبُ من الخطأ في قراءة الأسماء. قال النوويُّ: وهو فنٌ جليلٌ يقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيّما أهل الحديث، ومن لم يعرفْه يكثُرُ خطؤه. التقريب مع التدريب ٢/ ٢٩٧. وقال ابن المدينيّ: أشدُّ التصحيف ما يقع في الأسماء. ووَجَّهَهُ بعضُهم بأنه شيءٌ لا يدخُلُه القياس، ولا قبلَه شيء يدلُّ عليه ولا بعدَه. شرح نخبة الفكر ص١٤٤؛ فتح المغيث ٤/ ٢٣٠.

وهكذا، فيشترك مع علم المؤتلف والمختلف كثيرٌ من الكتب المصنّفة في التصحيفات، أو الأنساب، أو المُتشابه، أو البلدان، وغير ذلك. وهي كثيرةٌ وقد تتبَّعها محقق كتاب «المؤتلف والمختلف» للدارقطني، فزادت على ثمانين كتاباً.

وكذلك ذكر محقِّق كتاب «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين خمسةً وخمسين كتاباً بالإضافة إلى ما أشار إليه من كتب الأنساب والبُلدان والكُنى والألقاب مِمَّا له علاقةٌ شديدة بهذا الموضوع. كما سيأتي في الفصل التاسع والثلاثين.

(١) وقع في الأصل: «الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى معاً»، وهو خطأ تمّ تصحيحه من كشف الظنون ١/ ٨٧.

و«الكُنْيَة» بالضم وسكون النون: قسم من العَلَم، وهو ما يكون مُصَدَّراً بلفظ الأب أو الابن، أو الأم، أو البنت. كشاف اصطلاحات الفنون ٤/ ٥٧. والمراد بهذه الترجمة، بيانُ أسماءِ ذوي الكُنى، والمصنِّفُ في ذلك يبوِّبُ كتابَه على الكنى، مبيناً أسماءَ أصحابها. علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٧. وقد ذكر له ابنُ الصلاح تسعةَ أنواع، وجعلها العراقيُّ وابنُ كثيرٍ وغيرُهما عشرةَ أنواع، فينظر: فتح المغيث ٤/ ٢١٥ وغيره من كتب المصطلح.

(٢) (ت٢٦١هـ). وكتابه «الكنى والأسماء» مطبوع في مجلدين بتحقيق عبد الرحيم محمد القشقري، نشر المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، ط. أولى، ١٤٠٤هـ.

(٣) (ت٢٣٤هـ)، و«كتاب الأسامي والكنى» له. ذكره الحاكم في معرفة علوم الحديث ص٧١. والخطيب في الجامع ٢/ ٣٠١، ط. الطحان. وذكره ضمن كتبه التي انقرضت. وينظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح ص٢٩٦؛ فتح المغيث ٤/ ٢١٣؛ تدريب الراوي ٢/ ٢٧٩.

(٤) (ت٣٠٣هـ). ومن مؤلفاته: كتاب «الكنى والأسامي»، كان من مسموعات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٧٤. ولكن لا يُعرفُ له وجودٌ في الوقت الحاضر.

وذكر العراقي أنه على ترتيبٌ غريب يختلف عن ترتيب عامَّة المؤلفين. وللتفصيل يمكن الرُّجوع إلى: التبصرة والتذكرة ٣/ ١١٦ - ١١٧. وقال الذهبيُّ: وقد جمع الحفّاظُ في الكنى كتباً كثيرة. ومن أجلِّها وأطولِها كتابُ النسائي. المقتنى ١/ ٤٧. وينظر أيضاً: فتح المغيث ٤/ ٢١٤؛ تدريب الراوي ٢/ ٢٧٩ وغيرهما.

بِشر الدُّولَابي[(١)]، وابن عبد البر[(٢)]، لكن أحسنَها ترتيباً كتابُ الإمام أبي أحمد الحاكم[(٣)]. وللذهبي «المقتنى في سرد الكُنى»[(٤)].

---

(١) محمد بن أحمد بن حمَّاد الدُّولابي (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ) نسبةً إلى عمل الدُّولاب. وكان بعضُ أجداده يقومُ بهذا العمل، أو إلى قريةِ الدُّولاب من قرى الرَّيِّ. قال ابن الأثير: الصحيحُ في هذه النسبة دَوْلاب ـ بفتح الدال ـ ولكن الناس يضمُّونها. اللباب ١/٥١٦.
وكتابه «كتاب الأسماء والكنى» طُبع في حيدرآباد بالهند سنة ١٣٢١هـ، ثم صدرت منه طبعات أخرى.

(٢) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرِّ النَّمري القرطبي (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ). وكتابه «الاستغنا في معرفة المشهورين من حَمَلَة العلم بالكنى». وهو يشتملُ على ثلاثة كتب: ١ ـ من عُرِفَ من الصحابة بكنيته. ٢ ـ أسماء المعروفين بالكُنى من حَمَلَة العلم مِمَّن اشتهر بكنيته، ولم يُذكر في أكثر أسانيد الحديث اسمُه، من التابعين ومن بعدهم. ٣ ـ من لم يُوقَفْ له على اسم، ولا عُرِف بغير كنيته من التابعين ومن بعدهم. ينظر: مقدمة محقق الكتاب ١/٤٧، وهو مطبوع في ثلاث مجلدات، بتحقيق الدكتور عبد الله مرحول السوالمة، نشر دار ابن تيمية، الرياض، ط. الثانية، ١٤١٢هـ.

(٣) وقع في الأصل تبعاً لكشف الظنون: «أبي عبد الله الحاكم»، وهو خطأ صوابه: «أبو أحمد الحاكم». فقد ذكره هكذا ابنُ الصلاح ص٢٩٦؛ والنوويُّ في الإرشاد ٢/٦٦٨؛ والسخاويُّ في فتح المغيث ٤/ ٢١٤؛ والسيوطيُّ في التدريب ٢/٢٧٩. زاد النووي: «وهو شيخ الحاكم أبي عبد الله». وزاد السيوطي: «وهو غيرُ أبي عبد الله صاحب علوم الحديث والمستدرك». وقال العراقي: وكتاب أبي أحمد الحاكم أجلُّ ما صُنِّف في ذلك وأكبرُه. التبصرة والتذكرة ٣/١١٦.
وأبو أحمد الحاكم: هو محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق، النيسابوري، الكرابيسي. وُلد في حدود (٢٨٥هـ)، وتوفي سنة (٣٧٨هـ). ويُعرف بالحاكم الكبير.
وقد طُبع قسمٌ من كتابه في أربع مجلدات، بتحقيق يوسف بن محمد الدُّخيل، وصل إلى حرف الخاء فقط، نشرته مكتبة الغرباء الأثرية، بالمدينة المنورة سنة ١٤١٤هـ.

(٤) وهو اختصارٌ وترتيبٌ لكتاب الإمام أبي أحمد الحاكم الكبير مع زيادات عليه. قال الذهبيُّ في مقدمته: وقد جمع الحُفَّاظ في الكنى كتباً كثيرة، ومن أجَلِّها وأطولها كتابُ النسائيُّ، ثم جاء بعدَه أبو أحمدَ الحاكم، فزاد وأفاد، وحرَّر وأجاد، وعمل ذلك في أربعةَ عشرَ سِفراً، يجيءُ بالخطِّ الرفيع خمسة أسفار أو نحوها، ولكنه يتعب الكشف عنه لعدم مراعاته ترتيبَ الكُنى على المعجم، فرتَّبتهُ واختصرتُه، وزدتُه وسهَّلتُه وشَهَّلتُه، ولا قوةَ إلا بالله تعالى. المقتنى في سرد الكنى ١/ ٤٧ ـ ٤٨.
وقال السخاوي: رتَّب الذهبيُّ كتاب الحاكم مجرَّداً عن المتون والتراجم وغيرها. فتح المغيث ٤/ ٢١٤.
=

ومنها الألقاب(١):

صنَّف فيه أبو بكر الشِّيرازي(٢)، ....

= كتب أخرى في الكنى:
ذكر السخاوي في فتح المغيث ٤/ ٢١٤، وكتبُ المصطلح الأخرى، عدداً كبيراً من كتب الكنى. وتُوجد قوائمُ كبيرةٌ لِمَا أُلِّفَ في الكنى في مقدمات محققي كتب الإمام مسلم، وأبي أحمد الحاكم، وابن عبد البر، وأبي بكر المقدَّمي، والذهبي.
ومن الكتب المطبوعة في الكنى مِمَّا لم يذكُرْه المصنفُ ﷺ:
٨ ـ «كتاب الأسامي والكنى»، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، تحقيق عبد الله بن يوسف الجديع، نشر دار الأقصى، الكويت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ.
٩ ـ «كتاب الكنى»، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، مطبوع في آخر التاريخ الكبير.
١٠ ـ «كتاب التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن أبي بكر المُقَدَّمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنّة، ط. أولى، ١٤١٥هـ.
١١ ـ «من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه من الصحابة»، لأبي الحسن محمد بن عبد الله بن حيوية (ت٣٦٦هـ)، تحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن القيم الدمام، ط. أولى، ١٤٠٩هـ.
١٢ ـ «أسماء من يُعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ».
١٣ ـ «كتاب الكنى لمن لا يُعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ»، كلاهما لأبي الفتح محمد بن الحسن الأزدي الموصلي (ت٣٧٤هـ)، تحقيق إقبال أحمد البِسْكُوهَرِي، الدار السلفية، بومباي، الهند.
١٤ ـ «فتح الباب في الكنى والألقاب»، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ) وصل فيه إلى حرف العين فقط، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ط. أولى، ١٤١٧هـ.
١٥ ـ «ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان»، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ، ضمن كتاب «ست رسائل» للذهبي.
١٦ ـ «المنى في الكنى» لجلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، وهو كتاب طريف يتحدث عن كنى الحيوانات والأجناس، مطبوع ضمن كتاب «روائع التراث»، جمع وتحقيق محمد عُزَيْرِ شمس، الدار السلفية، بومباي، الهند، ١٤١٢هـ.

(١) اللَّقَبُ: هو ما يُوضعُ علامة للتعريف، لا على سبيل الاسمية العَلَمية، مِمَّا دلَّ لرفعة كـ«زين العابدين»، أو صفة كـ«أنف الناقة». فتح المغيث ٤/ ٢٠٧. وقال ابن حجر: وتنقسم الألقاب إلى أسماءٍ وكنىً، وأنسابٍ إلى قبائل، وبُلْدان، ومواطنَ وصنائعَ، وإلى صفاتٍ في الملقَّب. نزهة الألباب ١/ ٣٦.

(٢) أبو بكر أحمد بن عبد الرحمٰن بن أحمد الشِّيرازي (ت٤٠٧هـ)، مترجَمٌ في تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٦٥؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٤٢. =

وأبو الفضل الفَلَكِي[(١)]، سماه «منتهى الكمال»[(٢)]، وابنُ الجوزي[(٣)].

ومنها: **المتشابه**[(٤)]:

= وكتابه «الألقاب» كان من مسموعات الذهبي (السِّير). ووقف عليه ابن حجر. نزهة الألباب ١/ ٣٦. وقال السخاوي: هو في مجلد، مفيدٌ كثيرُ النفع. فتح المغيث ٤/ ٢٢٢. وينظر أيضاً: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٠٥؛ التبصرة والتذكرة ٣/ ١٢٥؛ تدريب الراوي ٢/ ٢٨٩.
واختصره أبو الفضل ابنُ طاهرٍ، ابنَ القيسرانيّ، كما في نزهة الألباب.

(١) في الأصل: «الفكي»، والتصويب من كشف الظنون وغيره.
وهو علي بن الحسين بن أحمد الهَمَذَاني، المشهورُ بالفلكي، وكان جدُّه بارعاً في علم الفلك والحساب، ولذا قيل له: الفلكي. (ت٤٢٧هـ)، وقيل (٤٢١هـ). تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٢٥.

(٢) وسمّاه السمعانيُّ «معرفة ألقاب المحدثين»، وذكر أنه عنده، وهو كتابٌ حسنٌ مفيد. الأنساب ١٠/ ٢٤٣. وسمّاه ابنُ حجر «كتاب الألقاب». وقال: في مجلد. المعجم المفهرس ص١٧٤.
وورد ذكرُه أيضاً في: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٠٥؛ التذكرة والتبصرة ٣/ ١٢٥؛ وفتح المغيث ٤/ ٢٢٢؛ وتدريب الراوي ٢/ ٢٩٠، لكن بدون ذكر اسم الكتاب.
أما «منتهى الكمال»، فالظاهرُ أنه كتابٌ آخرُ. وقد فرّق بينهما السمعانيُّ، وابنُ الصلاح في الطبقات. وقال الذهبي: صنّف الكتبَ؛ منها: الطبقات الملقب بـ«المنتهى في معرفة الرجال» في ألف جزءٍ. السِّير ١٧/ ٥٠٣. وفي العبر: «المنتهى في الكمال في معرفة الرجال» في ألف جزءٍ ولم يبيِّضه ٢/ ٢٥٦. وعند السمعاني وابن الصلاح وغيرِهما: منتهى الكمال في معرفة الرجال.

(٣) (ت٥٩٧هـ) قال ابنُ حجر: وهو أوسعُها. نزهة الألباب ١/ ٣٦؛ وكذا السخاوي: فتح المغيث ٤/ ٢٢٢. وقد طُبع في مجلدين بعنوان «كشف النقاب عن الأسماء والألقاب» تحقيق الدكتور عبد العزيز راجي الصاعدي، مكتبة دار السلام، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٣هـ.
ومن أشهر الكتبِ المصنّفة في الألقاب: كتاب الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) «نزهة الألباب في الألقاب»، وهو ـ كما قال السيوطي ـ: أحسنُها وأخصرُها وأجمعُها. تدريب الراوي ٢/ ٢٩٠. لخّص فيه الكتبَ السابقة، وأضاف إليها شيئاً كثيراً مِمَّن فاتَ المذكورين ذكرُه مستدرِكاً عليه، وطائفة كثيرة مِمَّن حدث بعدهم مذيِّلاً عليهم، كما قال في مقدمته.
وقد طُبع في مجلدين بتحقيق عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري، نشر مكتبة الرشد، الرياض، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

(٤) قال ابن حجر: إن اتفقت الأسماءُ خطاً ونُطقاً، واختلفت الآباءُ نطقاً مع ائتلافهما خطاً كـ«محمد بن عَقِيل ـ بفتح العين ـ ومحمد بن عُقَيل بضمها... أو بالعكس؛ كأن تختلف الأسماء نطقاً وتأتلف خطاً، وتتفق الآباء خطاً ونطقاً كـ«شُرَيح بن النعمان»، و«سُرَيج بن النعمان»، فهو النوعُ الذي يقال له: «المتشابه»، وكذا إن وقع ذلك الاتفاقُ في الاسم واسم الأب، والاختلاف في النسبة. شرح نخبة الفكر ص١٤٧.
وذكر له السخاوي ستةَ أنواع: فتح المغيث ٤/ ٢٨٥ ـ ٢٨٩.

صنف فيه الخطيبُ كتاباً سماه «تلخيص المتشابه»[١]، ثم ذيَّله بما فاته[٢].

ومنها: **الأسماء المجرَّدة عن الألقاب والكنى:**

صنَّف فيه أيضاً غيرُ واحدٍ.

فمنهم: من جمع التراجمَ مطلقاً؛ كابنِ سعد في «الطبقات»[٣]، وابنِ أبي خَيْثَمةَ أحمدَ بنِ زُهَيرٍ[٤]، والإمامِ أبي عبد الله البخاري[٥] في تاريخيْهِما.

---

(١) قال ابن الصلاح: وهو من أحسن كُتبه، لكن لم يعرب باسمه الذي سمَّاه به عن موضوعه كما أعربنا عنه. علوم الحديث ص٣٣١. وأثنى على هذا الكتابِ عمومُ من ألّف في المصطلح؛ فلينظر: الإرشاد للنووي ٢/ ٧٤٤؛ التبصرة والتذكرة ٣/٢١٨؛ اختصار علوم الحديث ص٢٢٩؛ تدريب الراوي ٢/ ٣٣٠؛ فتح المغيث ٤/ ٢٨٥ وغيرها.
وهو مطبوع في مجلدين باسم «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» تحقيق سُكينة الشهابي، نشر دار طلاس، دمشق، ط. أولى، ١٩٨٥م.

(٢) باسم «تالي تلخيص المتشابه» وقد طُبع أيضاً في مجلدين بتحقيق مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٧هـ.
وحيث إنَّ هذا الموضوعَ قريبٌ من «المؤتلف والمختلف»، فإنه يدخُل في كثيرٍ من الكتب المذكورة هناك، وخاصةً كتب المتأخرين منهم؛ مثل: «المشتبه» للذهبي، و«توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين، و«تبصير المنتبه» لابن حجر.
وسيذكر المصنفُ كتباً أخرى من هذا النوع في الفصل التاسع والثلاثين كما سيأتي إن شاء الله.

(٣) محمد بن سعد بن مَنِيع البصري، نزيل بغداد، كاتبُ الواقدي، وُلد بعد (١٦٠هـ)، وتوفي (٢٣٠هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٦٦٤ وغيرها.
وكتابه «الطبقات الكبرى» مطبوع ومشهور.

(٤) أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب النَّسائي، ثم البغدادي، ولد سنة (١٨٥هـ) أو بعدها، وتوفي (٢٧٩هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٩٢ وغيرها. وكتابه «التاريخ الكبير» وصفه الذهبي بأنه «كثيرُ الفائدة»، وكان يقعُ في ثلاثين جزءاً كما ذكر ابن خير الأشبيلي. الفهرسة ص٢٠٦. وتوجد منه قطعٌ متفرقةٌ في مختلف المكتبات، وقد طُبع قسم منه باسم «أخبار المكيين»، بتحقيق إسماعيل حسن حسين، نشر دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

(٥) كتاب «التاريخ الكبير» للإمام البخاري مطبوع ومشهور، وكذا «التاريخ الأوسط»، أو «الصغير».

ومنهم: من جمع الثقات: كابن حِبَّان[١]، وابن شاهين[٢].

ومنهم من جمع الضعفاء؛ كابن عدي[٣].

ومنهم من جمع كليهما جرْحاً وتعديلاً[٤].

ومنهم من جمع رجال البخاري وغيرِه من أصحاب الكتب الستة والسنن، على ما بُيِّن في هذا المحل:

[رجال صحيح البخاري]:

١ ـ «أسماء رجال صحيح البخاري» مجلد، للشيخ أبي نصر أحمد بن محمد الكَلَاباذِي البخاري، المتوفَّى سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة[٥].

---

(١) أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّميمي البُستي (ت٣٥٤هـ)، وكتابه «الثقات» مطبوع ومعروف.

(٢) أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان، المعروف بابن شاهين (٢٧٩ ـ ٣٨٥هـ). وكتابه في الثقات مطبوع باسم «تاريخ أسماء الثقات» بتحقيق الأستاذ صبحي البدري السامرائي، نشر الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٤هـ.

(٣) أبو أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ). وستأتي ترجمتُه في الفصل التالي.
وكتابه «الكامل في ضعفاء الرجال» مطبوعٌ في سبع مجلدات، نشر دار الفكر، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ. وفي هذه الطبعة سقط نبَّه عليه أبو الفضل عبد المحسن الحسيني في كتابه «التراجم الساقطة من الكامل» ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١٣هـ.
وللمقريزيِّ تقيِّ الدين أحمد بن علي (٧٦٦ ـ ٨٤٥هـ) «مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث»، مطبوع بتحقيق أيمن بن عارف الدمشقي، مكتبة السنّة، القاهرة، ١٤١٥هـ.

(٤) وسيأتي فيما بعدُ ذكرُ أهمِّ الكتب المصنّفة في كلِّ هذه الأنواع.

(٥) وكان مولده سنة (٣٢٣هـ)، وكلاباذ: محلة ببخارىٰ. له ترجمة في: تاريخ بغداد ٤/ ٤٣٤؛ تذكرة الحفاظ ٣/٢١٦؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ٩٤ وغيرها.
ويسمى كتابهُ أيضاً بـ«الإرشاد في معرفة رجال البخاري»، و«الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه». سيرة الإمام البخاري ١/٤٣٨.
وهو مطبوع في مجلدين، بتحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.
ومن الكتب المصنّفة حول رجال البخاري:
٢ ـ «ذكر أسماء من اشتمل عليه كتابُ محمد بن إسماعيل البخاري الجامع للسنن الصحاح عن رسول الله ﷺ من التابعين فمَنْ بعدهم إلى شيوخه على حروف المعجم» =

[رجال صحيح مسلم]:

١ ـ «أسماء رجال صحيح مسلم» للشيخ الإمام أبي بكر أحمد بن علي بن محمد، المعروف بـ«ابن مَنْجُويَه» الأصفهاني، المتوفَّى سنة (٤٢٨هـ)[1].

= للدَّارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) وهو الجزء الأول من الكتاب المطبوع باسم «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم. .» إلخ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣ ـ «التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح»؛ لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (٤٠٣ ـ ٤٧٤هـ)، مطبوع في ثلاث مجلدات، تحقيق الدكتور أبي لُبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٤ ـ «المجتبى في معرفة أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنى»، لمحمد بن أحمد بن موسى الكَفيري العجلوني (ت٨٣١هـ)، يوجد مخطوطاً. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠١.

٥ ـ «غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام»، لمحمد بن داود البازلي الحموي (ت٩٢٥هـ). الكواكب السائرة ١/ ٤٧؛ شذرات الذهب ٨/ ١٣٨؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٤٤١؛ تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠١.

وذكر سزكين كتباً أخرى، فلينظر: تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٠ ـ ٢٠١. وكذلك محقق كتاب «أسامي من روى عنهم البخاري» لابن عدي، ومعظمها للمتأخرين.

ومِمَّا أُلِّف في شيوخ البخاري خاصةً في «جامعه».

٦ ـ «أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح»، لأبي أحمد عبد الله بن عديٍّ الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ) صاحب كتاب «الكامل في الضعفاء»، مطبوع بتحقيق بدر بن محمد العمَّاش، دار البخاري، المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

٧ ـ «أسامي مشايخ الإمام البخاري»، تأليف محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٢هـ.

٨ ـ «شيوخ البخاري»، لأبي علي أحمد بن البرداني البغدادي (٤٢٦ ـ ٤٩٨هـ) انظر: أسامي شيوخ البخاري للصغاني ص٢٢، ٧٢، ومواضعَ أخرى.

٩ ـ «التعريف بشيوخ حدَّث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم»، لأبي علي الحسين بن محمد الجَيَّاني الغساني (٤٢٧ ـ ٤٩٨هـ)، وهو جزء من كتابه «تقييد المهمل». وقد طبع مفرداً أيضاً.

١٠ ـ «أسامي شيوخ البخاري»، لرضي الدين الحسن بن محمد الصغاني (٥٧٧ ـ ٦٥٠هـ)، مطبوع مصوراً من مخطوطته، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

(١) نزيل نيسابور، وكان مولده في (٣٤٧هـ). له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٥؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٤٣٨ وغيرهما. =

[رجال الصحيحين معاً]:

١ ـ «أسماء رجال الصحيحين»، للإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر (بن علي بن أحمد)[١] المقدسي، المتوفَّى سنة سبع وخمسمائة. جمع فيه بين كتابَيْ أبي نصرٍ وابن مَنْجُويَه. وأحسنَ في ترتيبه على الحروف، واستدرك عليهما[٢].

= وكتابه مطبوع في مجلدين باسم «رجال صحيح مسلم» تحقيق عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

كتب أخرى حول رجال مسلم:

٢ ـ «ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب مسلم بن الحجاج الملقَّب بالصحيح من التابعين فمَنْ بعدهم على حروف المعجم»، للدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ). وهو المجلد الثاني من الكتاب المطبوع باسم «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم.. إلخ، نشر مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣ ـ «المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج»، لعبد الله بن أحمد بن سعيد بن يَرْبُوع الإشبيلي الشَّنتريني (ت٥٢٢هـ). ذكره ابنُ بشكوال في الصلة ١/٢٩٣؛ وعنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٩/٥٧٩.

٤ ـ «رجال مسلم بن الحجاج» لأبي العباس أحمد بن طاهر بن علي بن شبرين الأنصاري (٤٦٧ ـ ٥٣٢هـ). ذكره القاضي عِياض في الغُنية ص١٨٥؛ وابن فَرحون في الديباج المذهب ١/٢٠٢.

٥ ـ «تسمية رجال صحيح مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري»، للذهبي (ت٧٤٨هـ). ويوجد مخطوطاً في إستانبول. تاريخ التراث العربي ١/٢١٩؛ الذهبي ومنهجه في تاريخ الإسلام ص١٦٥.

٦ ـ «أسماء رجال مسلم» لعبد الله الطيب بن عبد الله بامخرمة» (٨٧٠ ـ ٩٤٧هـ). الأعلام ٤/٩٤.

٧ ـ «خُلاصة القول المفهم على تراجم جامع الإمام مسلم»، لمحمد أمين بن عبد الله الأثيوبي الهرري السلفي (معاصر). طُبع في مجلدين في جدة، ١٤٠٧هـ، وقد أخذها من التقريب والكاشف والخلاصة.

(١) ما بين القوسين ليس في مصورة دار الفكر من كشف الظنون، ولكنها زيادة صحيحة.

(٢) كشف الظنون ١/٨٨.

وهو المعروف بابن القَيْسَراني (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)، مترجم في: سير أعلام النبلاء ١٩/٣٦١؛ تذكرة الحفاظ ٤/١٢٤٢ وغيرهما.

واشتهر كتابه باسم «الجمع بين رجال الصحيحين». وطبع قديماً سنة ١٣٢٣هـ في حيدرآباد بالهند، ثم صدرت منها طبعاتٌ مصورة أخرى.

٢ ـ وجمع بينهما أيضاً الشيخ أبو القاسم هبة الله بن الحسن الطَّبَري (المعروف باللَّالَكائي)(١) المتوفَّى سنة ثمان عشرة وأربعمائة(٢).

---

(١) ليس في مصورة دار الفكر من كشف الظنون ١/٨٨.

(٢) صاحب الكتاب الشهير «شرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة». وكتابه في رجال الصحيحين. ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ١٤/ ٧٠. وينظر أيضاً: تذكرة الحفاظ ٣/ ١٠٨٣؛ شذرات الذهب ٣/ ٢١١؛ هدية العارفين ٢/ ٥٠٤؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٤٤٤.

ومما أُلّف عن رجال الصحيحين معاً:

٣ ـ «ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيْهما وضعَّفهم النسائيُّ في كتاب الضعفاء»، لعلي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ). يوجد مخطوطاً في تركيا. تاريخ التراث العربي ١/٢١٩، ٣٤١.

وعزا السخاوي إلى أبي بكر البرقاني: جزء هذه أسماء رجال تكلَّم فيهم النسائيُّ ممن أخرج لهم الشيخان في صحيحيهما. القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر ص٦٠؛ والبرقاني من تلاميذ الدارقطني، فلا أدري: هل هو كتابُ الدارقطني نفسُه أم غيرُ ذلك.

٤ ـ «أسماء الصحابة التي اتَّفق فيها البخاريُّ ومسلم وما انفرد كلٌّ منهما»، للدارقطني أيضاً. يوجد مخطوطاً في دار الكتب بالقاهرة. تاريخ التراث العربي ١/٢١٩، ٣٤١.

٥ ـ «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما»، لأبي عبد الله الحاكم، صاحب المستدرك (ت٤٠٤هـ). مطبوع بتحقيق كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٦ ـ «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، لأبي علي الحسين بن محمد الغساني الجيَّاني (٤٢٧ ـ ٤٩٨هـ). وهو يتعلق برجال الصحيحين بعدة نواحٍ، مطبوع بتحقيق علي بن محمد العمران، ومحمد عُزير شمس، دار عالم الفوائد، مكةَ المكرمة، ١٤٢١هـ.

٧ ـ «المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم»، لمحمد بن إسماعيل بن خَلْفون (ت٦٣٦هـ). يوجد مخطوطاً. تاريخ التراث العربي ١/٢١٩.

٨ ـ «رجال البخاري ومسلم»، لأحمد بن أحمد بن موسى الهَكَّاري (ت٧٦٣هـ). الدرر الكامنة ١/٩٨. يوجد مخطوطاً. تاريخ التراث العربي ١/٢١٩.

٩ ـ «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومُسَّ بضرب من التجريح»، لأبي زُرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ). وهو يتناول رجال الصحيحين كما أوضح مؤلفه في مقدمته، مطبوع، بتحقيق كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٠ ـ «الرياض المستطابة في جملة من روى في الصحيحين من الصحابة»، تأليف يحيى بن أبي بكر العامري (ت٨٩٣هـ). مطبوع. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢٠.

١١ ـ «قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين»، لعبد الغني بن أحمد البحراني، كان حياً سنة ١١٧٤هـ، طبع في حيدرآباد، ١٣٢٣هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٢٠.

[رجال سنن أبي داود]:

«أسماء رجال سنن أبي داود»، لأبي علي حسين بن محمد الجَيَّاني الغسَّاني الحافظ، المتوفَّى سنة ثمان وتسعين وأربعمائة[1].

---

(1) كشف الظنون ١/٨٨، وتاريخ وفاته فيه (٤٩٩هـ). وهو صاحب كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل» المتقدم ذكره. وكتابه المذكورُ هنا خاصٌّ بشيوخ أبي داود، وليس بجميع رجاله، وهو مطبوع باسم «تسمية شيوخ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الذين خرَّج عنهم في كتاب السنن على حروف المعجم»، بيروت، ١٤١٨هـ. وينظر: فهرسة ابن خير ص٢٢١؛ تاريخ التراث العربي ١/٢٣٧.

رجال جامع الترمذي:

١ ـ «جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسى الترمذي في مصنفه». تأليف أبي محمد عبد العزيز بن محمد بن معاوية الأنصاري الدَّوْرَقي الأطروش (ت٥٢٤هـ). ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص٢٢٢؛ ولمؤلفه ترجمةٌ في الصلة لابن بشكوال ٢/ ٣٧٣؛ ومعجم المؤلفين ٥/ ٢٦١.

٢ ـ ومؤلف هذا الكتاب العلّامة محمد عبد الرحمٰن المباركفوري خصَّصَ الفصل السادس عشر من الباب الثاني لمقدمة تحفة الأحوذي في «ذكر رُواة جامع الترمذي على ترتيب حروف التَّهجِّي مع ذكر صفحات تحفة الأحوذي التي وقعوا فيها». ولكن لم يَبْقَ مع الأسف ذكر الصفحات في الطبعة المصرية من تحفة الأحوذي.

رجال سنن النسائي:

١ ـ للنسائي نفسِه جزءٌ باسم «تسمية مشايخ أبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي النسائي الذين سمع منهم». ذكر فيه مائتين وواحداً وخمسين شيخاً، يذكر في كل ترجمة اسمَه ونسبَه وبلدَه ومنزلتَه من حيثُ الجرح والتعديل، ولكن لا يلزم من ذكره في هذا الجزء أنه روى عن ذلك الشيخ في كتاب «السنن» أو غيره من مصنفاته، كما نبّه عليه الحافظ. التهذيب ١/ ١٥، ٣/ ٢٦٩، ٤/ ١٢٩؛ وعنه مقدمة تحقيق الجزء المذكور ص٣٠ ـ ٣١، طبع بتحقيق الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٣هـ.

٢ ـ «جزء فيه تسمية شيوخ أبي عبد الرحمٰن النسائي»، جمع الشيخ أبي محمد عبد الله بن محمد بن أسد الجُهني الطُّليطلي (ت٣٩٥هـ). ذكره ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص٢٢١؛ ولمؤلفه ترجمة في بغية الملتمس ص٣٣١.

٣ ـ «شيوخ النسائي»، لأبي علي الحسين بن محمد الجيَّاني الغساني (٤٢٧ ـ ٤٩٨هـ). تهذيب التهذيب ١٠/٦٢؛ تعجيل المنفعة ١/ ٢٤٢؛ مقدمة تحقيق تقييد المهمل ١/ ٨٧.

٤ ـ «رجال النسائي»، لأبي محمد عبد العزيز بن محمد الأنصاري الدَّوْرقي الأطروش (ت٥٢٤هـ). ذكر صاحب الرسالة المستطرفة ص٢١٨ أن له في رجال كلٍّ من الترمذي والنسائي كتاباً منفرداً. مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة ص٨٩.

٥ ـ «شيوخ النسائي»، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأُونَبِي =

[رجال الكتب الستة]:

١ ـ «أسماء رجال الكتب الستة» للحافظ ابن النجَّار (محمد بن محمود بن الحسن بن هبة الله، صاحب ذيل تاريخ بغداد للخطيب، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وستمائة)[1]. وسماه «الكمال». قاله صاحب «كشف الظنون»[2] في باب الألف.

= الأزدي (ت٦٥٦هـ). مقدمة تحقيق عمل اليوم والليلة ص٨٩.

رجال سنن ابن ماجه:

«المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه كلهم سوى من أخرج له منهم أحد الصحيحين» للإمام الذهبي (ت٧٤٨هـ).

وهو مطبوع بتحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤٠٩هـ، ومطبوع أيضاً ضمن كتاب «ست رسائل» للحافظ الذهبي، بتحقيق جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت، ١٤٠٨هـ.

رجال موطأ الإمام مالك:

«إسعاف المبطأ برجال الموطأ»، للسيوطي (ت٩١١هـ). مطبوع في آخر كتابه «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك».

تراجم شيوخ أصحاب الكتب الخمسة أو الستة معاً:

١ ـ «تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي في مصنفاتهم عن الصحابة والتابعين إلى شيوخهم»، لأبي بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب البَرْقاني (ت٤٢٥هـ). ذكره ابن خير في الفهرسة ص٢٢٢.

٢ ـ «المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ).

مطبوع بتحقيق سُكينة الشِّهابي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠١هـ.

٣ ـ «تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي»، لعبد الله بن سليمان بن داود بن حَوْطِ الله الأنصاري (ت٥٤٩ ـ ٦٢٢هـ).

قال الذهبي نقلاً عن ابن الأبَّار: ألَّف كتاباً في ذكر شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي والترمذي، نزع فيه منزعَ أبي نصرٍ الكلاباذي، لكن لم يُكمِلْه. التذكرة ٤/ ١٣٩٨. ولكن في سير أعلام النبلاء ألَّف كتاباً في رجال الكتب الخمسة ٢٢/٤٢.

٤ ـ رجال الصحيحين وأبي داود والترمذي لبعض المغاربة، سماه «الزهرة». ذكره ابن حجر في تعجيل المنفعة ١/ ٢٤١ ـ ٢٤٢ وقال: وَيذكرُ عددَ ما لكلٍّ منهم عند من أخرج له، وأظنه اقتصر فيه على شيوخهم.

(١) ما بين القوسين ليس في مصورة دار الفكر من كشف الظنون.

(٢) ١/ ٨٨.

وقال في باب الكاف: «الكمال في معرفة الرجال»(١) للشيخ الإمام محبِّ الدين بن النجَّار، محمد بن محمود البغدادي، المتوفَّى سنة اثنتين(٢) وأربعين وستمائة.

٢ ـ وللشيخ(٣) سراج الدين عمر بن علي، المعروف بابن المُلَقِّن، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة.

٣ ـ و[الكمال في أسماء الرجال](٤) للحافظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي الجَمَّاعيلي، الحنبلي، المتوفَّى سنة ستمائة هـ(٥).

٤ ـ و«تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، للحافظ جمال الدين يوسف بن الزَّكيِّ المِزِّي، المتوفَّى سنة اثنتين وأربعين وسبعمائة.

وهو كتابٌ كبير، لم يؤلَّفْ مثلُه، ولا يُظَنُّ أن يُستطاعُ(٦).

---

(١) هكذا ورد اسمه في معجم الأدباء ١٩/ ٥٠؛ الوافي بالوفيات ٥/ ١٠؛ فوات الوفيات ٤/ ٣٧؛ طبقات الشافعية للأسنوي ٢/ ٥٠٣.
وسمّاه الذهبي «الكمال في الرجال». التذكرة ٤/ ١٤٢٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٣٣.

(٢) في كشف الظنون ٢/ ١٥٠٩: «ثلاث». وهو الصواب كما في ترجمته في السير ٢٣/ ١٣١ وغيره.

(٣) هذه الجملة كانت في الأصل ـ تبعاً لكشف الظنون ـ قبل قوله: قاله صاحب كشف الظنون.. إلخ. ولكن أخَّرتُها إلى هنا لتوحيد الكلام عن كتاب ابن النجار. وكتاب ابن الملقِّن (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ) يُسمَّى «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، اختصر فيه التهذيبَ، وأضاف إليه رجالَ ستةِ كتب أخرى، هي: مسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، والمستدرك للحاكم، والسنن للدارقطني، والسنن للبيهقي. ويوجد الكتاب مخطوطاً. تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩٠.

(٤) زيادة للتوضيح.

(٥) وصفه ابن حجر بأنه من أجلِّ المصنَّفات في معرفة حَمَلَةِ الآثار وَضْعاً، وأعظمِ المؤلفات في بصائر ذوي الألباب وَقْعاً. تهذيب التهذيب ١/ ٢.
يوجد مخطوطاً في برلين والقاهرة وغيرهما. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ١٨٨.

(٦) هذَّب فيه كتابَ المقدسيِّ، وأضاف إليه أشياء كثيرةً، حتى أصبح ثلاثةَ أضعاف الكمال تقريباً، طُبع بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف في خمسة وثلاثين مجلداً، وفي مقدمة المحقق دراسةٌ مفصّلةٌ عن الكتاب ومختصراته وعنايةِ العلماء به.
قال الصفدي: كسفَ به الكتبَ المتقدمة في هذا الشأن، وسارت به الرُّكبان، واشتهر في =

٥ ـ قيل: إنه لم يُكمِلْه[1] وكمَّله علاء الدين مُغلطائي بن قَليج، المتوفَّى سنة اثنتين وستين وسبعمائة في ثلاثة عشر مجلداً[2].

٦ ـ ثم لَخَّصه[3].

٧ ـ واختصره الحافظُ شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي، المتوفَّى سنة ثمان وأربعين وسبعمائة[4].

٨ ـ وأبو بكر بن أبي المجد الحنبلي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة[5].

٩ ـ وشمسُ الدين محمد بن علي الدمشقي الحافظ، المتوفَّى سنة خمس وستين وسبعمائة، وأضاف إليهم من[6] في الموطأ[7].

= حياته. وقال السبكي: وصنف تهذيب الكمال المجمع على أنه لم يُصَنَّف مثلُه. طبقات الشافعية ١٠/ ٤٠١؛ مقدمة تحقيق تهذيب الكمال ١/ ٤٨.

(١) وهو قولٌ غير صحيح، مبنيٌّ على التوهُّم من اسم كتاب مغلطاي، فكتابُ المزيِّ كاملٌ، وقد طُبع كاملاً، وقد استدرك عليه مغلطاي بعضَ الأسماء للتميز، أو بعض الأشياء مِمَّا كان المزيُّ تركه اختصاراً، كما أضاف بعضَ الأقوال المتعلِّقة بالجرح والتعديل. وللمغلطاي نفسِه أوهامٌ كثيرةٌ في هذه الاستدراكات. انظر: مقدمة تهذيب الكمال ١/ ٥٧ ـ ٦١. وقد استفاد ابنُ حجر في تهذيب التهذيب من إضافات مغلطاي بعد الرجوع إلى أصوله. مقدمة التهذيب ١/ ٨.

(٢) وسمّاه «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال». ويوجد مخطوطاً، ذكر أماكن وجوده بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٨٩.

(٣) أي لخَّص مغلطاي كتابَه بنفسه في مجلدين. الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٣؛ لحظ الألحاظ ص١٣٩. ثم اختصر المختصر في مجلد لطيف. المصدران السابقان.

(٤) وسمّاه «تذهيب التهذيب». يوجد مخطوطاً. تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٨٩.
ثم اختصره الذهبيُّ أيضاً في كتاب صغير سمّاه «الكاشف». وسيأتي ذكرُه بعد قليلٍ في كلام المصنف ﷺ.

(٥) عماد الدين أبو بكر بن أبي المجد بن ماجد بن أبي المجد بن بدر بن سالم السَّعدي الدمشقي، ثم المصري (٧٣٠ ـ ٨٠٤هـ). سمع من المِزِّيِّ والذهبي وغيرِهما. قال ابن حجر: له اختصارُ تهذيب الكمال. إنباء الغمر ٥/ ٣٢؛ الضوء اللامع ١١/ ٦٦ ـ ٦٧؛ شذرات الذهب ٧/ ٤٢. ويوجد مخطوطاً في الظاهرية وغيرها. تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩١.

(٦) في الأصل: «إليه ما» وما أثبته من كشف الظنون.

(٧) أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزةَ الحسيني الدمشقي (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ). وقد اختصر كتاب «تهذيب الكمال» أولاً، ثم حذف منه من كان المزيُّ ذكرَهم من رجال =

١٠ - وأبو العباس أحمد بن سعدٍ العسكري، المتوفَّى سنة خمسين وسبعمائة[(١)].

١١ - وعليه زوائدُ للسيوطي[(٢)].

- و«إكمال التهذيب» للسراج عمر بن علي بن المُلَقِّن، (المتوفَّى سنة ٨٠٤هـ أربع وثمانمائة)[(٣)].

- و«مختصر التهذيب» للحافظ الأَنْدَرِشِي، صاحب «العُمدة في مختصر الأطراف»[(٤)].

١٢ - ومختصرُه أيضاً للقاضي تقيِّ الدين أبي بكر أحمد بن شُهْبَةَ الدمشقي، المتوفَّى سنة إحدى وخمسين وثمانمائة[(٥)].

١٣ - ومختصرُ[(٦)] «تهذيب الكمال» للحافظ شهاب الدين أحمد بن

= المصنفات الأخرى لأصحاب الكتب الستة، وأضاف بدلاً منهم رجالَ مسند أبي حنيفة (ترتيب ابن خسرو البلخي) والموطأ ومسند الشافعي ومسند أحمد. وقد طُبع كتابُه باسم «التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة» بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، في أربع مجلدات.

(١) الغسَّاني الأندرشي. له ترجمة في: المعجم المختص للذهبي ص١٩؛ والدرر الكامنة ١/ ١٣٥ وغيرهما.
قال الذهبي: نسخ تهذيب الكمال كلَّه... جلستُ معه، اختصر تهذيب الكمال (المعجم المختص). وذكره أيضاً ابن حجر في: الدرر الكامنة ١/ ١٣٥؛ والسيوطي في بغية الوعاة ١/ ٣٠٩.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٥١٠. وذكر السيوطي ضمن مؤلفاته «زوائد الرجال على تهذيب الكمال». حسن المحاضرة ١/ ٣٤١. وذكر أيضاً: التهذيب في الزوائد على التقريب.

(٣) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٥١٠. وسبق ذكرُ كتابه «إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال».

(٤) هو: «العسكري» المذكور قبلَ ترجمة. وذكر كتابه صاحب كشف الظنون في موضعٍ آخرَ باسم «العُمدة في مختصر تهذيب الكمال والأطراف» ٢/ ١١٧٠.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٥١٠. وقال الدكتور بشار عواد معروف: لا أعرف عنه شيئاً. مقدمة تهذيب الكمال ١/ ٦٦.
وذكر بروكلمان مختصراً لابن الشِّحنة باسم «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، يوجد مخطوطاً في مكتبة قليج علي باشا. تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٩١.

(٦) في كشف الظنون، طبعة دار الفكر: «تهذيب». وهو المشهور.

علي بن علي، المعروف بابن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. وهو كبيرٌ في ستة مجلدات. انتهى[(١)].

قلت: قال الحافظ في خطبة «تهذيب التهذيب»:

«أما بعد، فإن كتاب «الكمال في أسماء الرجال» الذي ألَّفه الحافظ الكبير أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن سُرُورٍ المقدسيُّ، وهذَّبه الحافظُ الشهير أبو الحجاج يوسف بن الزَّكيِّ المِزِّيُّ، من أجَلِّ المصنَّفات في معرفة حَمَلَةِ الآثار وَضْعاً، وأعظم المؤلَّفات في بصائرِ ذوي الألباب وَقْعاً، ولا سيما «التهذيب»، فهو الذي وفَّق بين اسم الكتاب ومسمَّاه، وألَّف بين لفظه ومعناه، بيدَ أنه أطال وأطاب، ووجد مكانَ القول ذا سعةٍ، فقال وأصابَ، ولكن قصُرَتِ الهِمَمُ عن تحصيلِه لطُوله، فاقتصر بعضُ الناس على الكشف من «الكاشف» الذي اختصره منه الحافظُ أبو عبد الله الذهبي.

ولمَّا نظرتُ في هذه الكتب، وجدتُ تراجمَ «الكاشف» إنَّما هي كالعنوان، تتشوَّقُ النفوس إلى الاطِّلاع على ما وراءه. ثمَ رأيتُ للذهبيِّ كتاباً سماه «تذهيب التذهيب»، أطال فيه العبارةَ، ولم يَعْدُ ما في التهذيب غالباً، وإن زاد، ففي بعض الأحايين وفياتٍ بالظَّنِّ والتخمين، أو مناقبَ لبعض المترجمين. مع إهمالِ كثيرٍ من التوثيق والتجريح اللَّذَيْن عليهما مدارُ التضعيف والتصحيح.

هذا وفي التهذيب عددٌ من الأسماء لم يعرِّف الشيخ بشيءٍ من أحوالهم، بل لا يزيدُ على قوله: روى عن فلان، روى عنه فلان، أخرج له فلان، وهذا لا يُروِي الغُلَّة، ولا يشفي العِلَّة. فاستخرتُ الله تعالى في اختصار التهذيب على طريقةٍ أرجو اللهَ أن تكونَ مستقيمةً، وهو:

أنِّي أقتصرُ على ما يُفيد «الجرح والتعديل» خاصةً، وأحذف منه ما أطال به الكتابَ من الأحاديث التي يخرِّجها من مروياته العالية من الموافقات والأبدال.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٥١٠.

وغير ذلك من أنواع العُلُوّ، فإنَّ ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبَهُ منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلفَ من ذلك عابٌ. حاشا، وكلا، بل هو والله العديمُ النظيرِ، المُطَّلِعُ النِّحرير، لكن العمرَ يسير، والزمانَ قصيرٌ. فحذفتُ هذا جملةً، وهو نحو ثلث الكتاب».

انتهى بقدر الحاجة(١).

وقال صاحب الكشف(٢):

وللتهذيب مختصرات؛ منها:

١٤ ـ «الكاشف» للذهبي(٣).

١٥ ـ وذيله لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم، المتوفَّى سنة (٧٢٦هـ) ست وعشرين وسبعمائة(٤).

ـ ومختصر أبي بكر بن أبي المجد الحنبلي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة(٥).

ـ ومختصر ابن حجر العسقلاني ـ وهو المذكور آنفاً(٦) ـ المسمَّى بـ«تهذيب التهذيب»(٧).

١٦ ـ ثم اختصره ثانياً، وسماه «تقريب التهذيب»(٨).

١٧ ـ وله «فوائدُ الاحتفال في أحوال(٩) الرجال المذكورين في

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٣.

(٢) كشف الظنون ٢/١٥١١.

(٣) مطبوع. وقد ذكر الذهبي في مقدمته أنه مقتضب من «تهذيب الكمال»... اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في الكتب دون باقي تلك التواليف التي في التهذيب ودون من ذُكر للتمييز أو كُرِّر للتنبيه ١/١٠.

(٤) مطبوع باسم «ذيل الكاشف». وذكر فيه التراجمَ التي تركها الذهبي في «الكاشف»، وأضاف إليها رجالَ مسند أحمد وزيادات ولده عبد الله عليه. ذيل الكاشف ص٢٩.

(٥) سبق ذكره.

(٦) لعلّ هذه الجملة استطراد من المصنف ﷺ فلا تُوجَدُ في كشف الظنون.

(٧) سبق ذكره.

(٨) مطبوع ومتداول. ومن أحسن طبعاته: طبعة دار العاصمة، الرياض، بتحقيق الشيخ أبي الأشبال شاغف، وتقديم الشيخ بكر بن عبد الله أبي زيد.

(٩) في الأصل: «أفعال» وما أثبته من كشف الظنون.

البخاري زيادة على «تهذيب الكمال»[١].

ـ ومختصر أبي العباس أحمد بن سعد العسكري، المتوفَّى سنة خمس وخمسين وسبعمائة.

ـ واختصره شمسُ الدين محمد بن علي الدمشقي، مع ضمِّ رجال الموطأ وغيرِه إليه، وسماه «التذكرة في رجال العشرة».

ـ وللسيوطي «زوائد الرجال على تهذيب الكمال»[٢].

ثم قال ابن حجر[٣]: وقد كُتِبَتْ من هذا الكتاب غيرُ نسخةٍ. ثم إنني في زمن الاشتغال ألحقتُ فيه أشياءَ كثيرةً تظهر في هوامش هذه النسخة، وهي نسخةُ الأصل. فمن له نسخةٌ، فلْيُلْحِقْها بها، فإنِّي ألحقتُ فيها[٤] تراجمَ كثيرةً جداً في سنة ست وأربعين و(ثمانمائة)[٥] معظمُها مِمَّن جرى ذكرُه في التعاليق[٦]. وألحقتُ أيضاً من ذكره صاحبُ الكمال، وحذفه المصنِّفُ، لكونه لم يقَعْ له على روايةٍ، مع احتمال وجودِها، فزدت تراجمَهم. وألحقتُ من تراجم الترمذي، ومن «السنن الكبرى» للنسائي من أغفلهم المصنفُ. وأرجو أن أجرِّدَ جميعَ ما زاد على التهذيب. انتهى[٧].

وقال الحافظ في «تعجيل المنفعة»:

«ورجال الكتب الستة قد جُمعوا في عدةِ تصانيفَ؛ كـ«رجال الصحيحين»

---

(١) ويقال له أيضاً: «فوائد الاحتفال ببيان أحوال الرجال»، و«الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام». ويشتمل على تراجم الرجال المذكورين في البخاري زيادةً على تهذيب الكمال، ويقع في مجلد ضخم، مسودة. الجواهر والدرر ٢/٦٨٢؛ ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ص٥٣٣.

(٢) سبق ذكر هذه الكتب.

(٣) أي: بعدما سبق ذكره من كلام ابن حجر في كشف الظنون.

(٤) في الأصل: «منها» والمثبت من كشف الظنون.

(٥) ليس في طبعة دار الفكر من كشف الظنون، وفيه: «سنة ست وسبع وأربعين».

(٦) في الأصل: «التأليف» وما أثبته من كشف الظنون.

(٧) كشف الظنون ٢/١٥١١. ولم أرَ هذا الكلام في مقدمة المطبوع من تهذيب التهذيب، ولا في خاتمته. والله أعلم.

لأبي الفضل محمد بن طاهر، ومن قبله للحاكم، و«رجال البخاري» لأبي نصرٍ الكلاباذِيّ، ثم لأبي الوليدِ الباجيّ. و«رجال مسلم» لأبي بكر بن مَنْجويَه، و«رجال الصحيحين وأبي داود والترمذي» لبعض المغاربة، سمَّاه «الزَّهرة». وقد ذكر عِدَّةَ ما لكلٍّ منهم عندَ من أخرج له، وأظنُّه اقتصر فيه على شيوخهم. و«رجال أبي داود»، لأبي علي الغسَّاني. وكذا «رجال النسائي». ثم جمع الحافظُ عبد الغني بنُ عبد الواحد المقدسي رجالَ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في كتابه «الكمال». وكان سببُ ذلك أنَّ ابنَ طاهر عَمِلَ[1] أطرافَ هذه الكتب الستة، فأراد عبدُ الغني أن يُفرِدَ رجالَها بالذِّكر. وهو الذي هذَّبه المِزِّيُّ، وسماه «تهذيب الكمال»، ثم اختصره الذهبي في «تذهيب التهذيب»، ثم اختصره في «الكاشف»، واشتهرت هذه الكتبُ قديماً وحديثاً». انتهى[2].

---

(١) في الأصل: «أهمل» وما أثبته من كشف الظنون.

(٢) تعجيل المنفعة ١/٢٤٢.

ومن الكتب المتعلقة بتهذيب الكمال:

١٨ ـ «الكنى المختصر من تهذيب الكمال في أسماء الرجال»، لجمال الدين أبي محمد رافع بن هَجْرس السَّلامي (٦٦٨ ـ ٦٦٩هـ). يوجد مخطوطاً.

١٩ ـ «المجرد من تهذيب الكمال»، للذهبي، اقتصر فيه على رجال الكتب الستة، ورتَّبهم على الطبقات. يوجد مخطوطاً.

٢٠ ـ «المقتضب من تهذيب الكمال». وذكر فيه من أخرج لهم أصحابُ الكتب الستة في تواليفهم غير الستة مِمَّن لم يذكُرْهم في الكاشف.

٢١ ـ «التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، لابن كثير الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ). جمع فيه بين تهذيب الكمال للمزي وميزان الاعتدال للذهبي مع زيادات تحرير عليهما. يوجد مخطوطاً.

٢٢ ـ «بغية الأريب في اختصار التهذيب»، لإسماعيل بن محمد بن بَرْدِس البعلبَكّي (٧٢٠ ـ ٧٨٦هـ). يوجد مخطوطاً.

٢٣ ـ «نهاية السُّول في رُواة الستة الأصول»، لبرهان الدين أبي الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الأطرابُلسي، المعروف بسبط ابن العجمي (٧٥٣ ـ ٨٤١هـ). يوجد مخطوطاً في رامبور بالهند.

ولمعرفة المزيد عن هذه الكتب؛ يُمكن الرجوعُ إلى مقدمة تحقيق كتاب تهذيب الكمال للمزي.

[علم الثقات والضعفاء]:

وقال صاحب الكشف(١) في باب الثاء:

علمُ الثِّقات والضُّعفاء من رواة الحديث: وهو من أجلِّ نوع وأفخمِه من أنواع علم أسماء الرجال؛ فإنَّه المِرقاة إلى معرفة صحَّة الحديث وسُقمه، وإلى الاحتياط في أمور الدين، وتمييز مواقع الغَلَط والخطأ في هذا الأصل الأعظم، الذي عليه مبنى الإسلام وأساسُ الشريعة، وللحُفَّاظ فيه تصانيفُ كثيرةٌ.

[كتب الثقات]:

منها ما أفرد في الثقات:

١ ـ ككتاب «الثقات» للإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حِبّان البُسْتِي، المتوفَّى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة(٢).

---

(١) كشف الظنون ١/٥٢١، وهو مأخوذ من كلام ابن الصلاح في علوم الحديث ص٣٤٩ مع تصرُّف يسير.

(٢) تقدمت ترجمته. وكتابه هذا طبع قديماً في حيدرآباد بالهند في تسع مجلدات، ثم صدرت له طبعات أخرى.

وقد ذكر مؤلِّفه في المجلدين الأول والثاني منه سيرة النبي ﷺ ثم تاريخ الخلفاء الراشدين وبعض خلفاء بني أمية وبني العباس، ثم رتَّب الكتاب على الطبقات بدءاً بالصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم من روى عن أتباع التابعين، وهم «تَبَعُ الأتباع»، وبهم انتهى المجلد التاسع من الكتاب.

وقد رتَّب الأسماء في كلِّ طبقة على حروف المعجم ترتيباً غيرَ دقيق، إنما يراعي فيه الحرف الأول فقط.

وقد رتَّبه الحافظ نور الدين الهيثمي على الحروف. ويُوجَدُ مخطوطاً في مكتبة شهيد علي بتركيا. ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ص١٥٢.

ويُؤخذ على ابن حبان تساهلُه في توثيق المجاهيل، كما بيّن ذلك ابنُ حجر في لسان الميزان ١/١٤ وغيره. وللشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ دراسة موسَّعة في منهج ابن حبان في كتابه «الثقات». وذلك في مقدمة كتابه «صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان»، وفي «تمام المنة في التعليق على فقه السنّة» ص٢٠ ـ ٢٥.

وللشيخ الألباني أيضاً كتاب «تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان»، قال: رتبتُه على =

٢ ـ وكتاب «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»، للشيخ زين الدين قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي، المتوفَّى سنة تسع وسبعين وثمانمائة، وهو كبير، في أربع مجلدات[١].

٣ ـ وكتاب «الثقات»، لخليل بن شاهين[٢].

٤ ـ وكتاب «الثقات»، للعِجْلِي[٣].

= الحروف، مع اختصار شيوخ المترجمين، والاحتفاظ بأسماء الرواة عنهم ـ ولو بواحد منهم ـ مع الإشارة إلى غيره إذا وجد. والحرص على ذكر ما قاله المؤلف فيهم ـ وهذا منه نادر ـ وكذا الاحتفاظ على طبقاتهم، مع فوائدَ وتعليقاتٍ رائقاتٍ، غالبُها يتعلق بالتوثيق والتجريح، وهو على وشك التمام، أو قد تمَّ إن شاء الله تعالى. صحيح موارد الظمآن ١/ ١٨.

(١) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ٦/ ١٨٧؛ والشوكاني في البدر الطالع ٢/ ٤٦؛ وسماه في الشذرات «ثقات الرجال» ٧/ ٣٢٦.

(٢) كذا وقع اسمه هنا في كشف الظنون ١/ ٥٢٢. والصواب أنه «عمر بن شاهين». وقد تقدّمت ترجمته وذكر كتابه.

(٣) أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العِجْلي، الكوفي، نزيل طرابلس الغرب (١٨٢ ـ ٢٦١هـ). له ترجمة في: تاريخ بغداد ٤/ ٢١٤، ٥/ ٤٢٣؛ وتذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٠؛ وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٥٠٥ وغيرها من المراجع.

وتوجد قطعة من كتابه في المكتبة الآصفية بحيدرآباد في الهند، كما أنه يُوجد له ترتيب للسُّبكي، وآخرُ للهيثمي، قد وفّقني الله تعالى لتحقيق الكتاب بناءً على الترتيبين مع المقارنة بالقطعة المتبقية من الأصل وإضافات الحافظ ابن حجر عليهما في التهذيب، وهو مطبوع في مجلدين باسم «معرفة الثقات» نشر مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

ولقاسم بن قطلوبغا كتاب «الاهتمام الكليّ بإصلاح ثقات العجلي»؛ وله أيضاً: «زوائد العجلي»، ذكرهما السخاوي في الضوء اللامع ٦/ ١٨٧.

وقد ذكر العجليُّ فيه بعض الضعفاء أيضاً. والعجلي يميل إلى التساهل في التوثيق، وقد بيّنت كلَّ هذا في دراستي لـ«منهج الإمام العجلي في الجرح والتعديل» في مقدمتي لتحقيق الكتاب، فيمكن الرجوع إليها لمن أراد معرفة التفاصيل.

كتب أخرى في الثقات:

٥ ـ «الثقات»، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني التميمي (ت٣٣٣هـ). ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ. علم التاريخ عند المسلمين ص٥٨٥. وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٥/ ٣٩٤ وغيرها.

٦ ـ «مشاهير علماء الأمصار»، لابن حبان (ت٣٥٤هـ). اقتصر فيه على ذكر مشاهير الثقات مرتّباً على الطبقات، الصحابة، ثم التابعين، ثم أتباع التابعين، ثم على البلدان في كل طبقة، والكتاب مطبوع ومعروف.

=

[كتب الضعفاء]:

ومنها ما أفرد في الضعفاء:

١ ـ ككتاب «الضعفاء»، للبخاري[١].

٢ ـ وكتاب «الضعفاء»، للنسائي[٢].

٣ ـ و«الضعفاء»، لمحمد بن عمرو العُقيلي، المتوفَّى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[٣].

= ٧ ـ «الثقات» لمحمد بن علي بن أيبك السّروجي (٧١٤ ـ ٧٤٤هـ). قال ابن حجر: شرع في جمع الثقات، فرأيتُ بخطِّه مجلداً فيه أسماءُ الأحمدين خاصةً، لو كمُل لكان أكثرَ من عشرين مجلدة. الدرر الكامنة ٤/٥٩؛ الإعلان بالتوبيخ ص٥٨٥.

٨ ـ «ثقات الرجال ممن لم يذكر في تهذيب الكمال» لابن حجر، ولم يكمل. ذكره السخاوي في الجواهر والدرر ٢/٦٨٣؛ والإعلان بالتوبيخ ص٥٨٦.

(١) مطبوع ومعروف، وهو «الضعفاء الصغير». وله أيضاً: كتاب «الضعفاء الكبير»، استفاد منه المزي والذهبي وابن حجر وغيرهم. ولكن لا يُعرف له وجود الآن. وقد تحدَّثت عنه بالتفصيل في تعليقاتي على «سيرة الإمام البخاري» للعلّامة عبد السلام المباركفوري ١/٢٩١ ـ ٢٩٣.

(٢) مطبوع ومعروف باسم «الضعفاء والمتروكين».

(٣) طبع طبعةً محرفة في أربع مجلدات.

كتب أخرى في الضعفاء:

نظراً إلى أهمية معرفة الضعفاء من رُواة الحديث؛ أفرد كثيرٌ من الأئمة من المتقدمين والمتأخرين كتباً خاصةً بهذا الموضوع. وقد فُقد كثيرٌ من هذه الكتب، فلا يُوجَدُ منها إلا النقولُ والمقتبساتُ التي ذكرها من أتى بعدهم من أئمة هذا الشأن. وأذكر فيما يلي أهمَّ ما يُعرف له وجودٌ منها في الوقت الحاضر؛ فمنها:

٤ ـ «الضعفاء» ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ). ذكره السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٥٨٦. وتوجد أوراق منه في مكتبة أحمد الثالث ومكتبة صائب بأنقرة باسم «كلام يحيى بن معين في الرجال = كتاب المجروحين». تاريخ التراث العربي ١/١٥٩.

٥ ـ «الشجرة في أحوال الرجال» للجُوزجاني أبي إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السَّعدي الجوزجاني (ت٢٥٩هـ). وكثيراً ما يذكره الذهبي وابن حجر وغيرُهما باسم «الضعفاء». وهي تسمية تغليبيةٌ، فليس كلُّ من ذُكر في هذا الكتاب ضعيفاً.

وقد وفَّقني الله لتحقيق هذا الكتاب العظيم مع دراسة مفصلة عن «الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل». وقد بيّنت فيها أن ما يُنسبُ إلى الجوزجاني من النَّصب والتحامل على أهل الكوفة لم يثبُت عنه. وقد طُبع الكتاب بتحقيقي عام ١٤١١هـ، نشر مكتبة دار الطحاوي، الرياض. =

....

= ٦ ـ «أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين»، لأبي زرعة عُبيد الله بن عبد الكريم الرازي» (١٩٤ ـ ٢٦٤هـ).

٧ ـ كتاب «الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث»، لأبي عثمان سعيد بن عمرو البرذَعي (ت٢٩٢هـ) من أجوبة أبي زرعة وأبي حاتم الرازيَّين. وهما مطبوعان ضمن كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبوية»، للدكتور سعدي الهاشمي.

٨ ـ «كتاب المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين»، لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ). وهو من أحسن وأشمل ما ألّف في هذا الباب، مطبوع في ثلاثة أجزاء، بتحقيق محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

ولمحمد بن طاهر القيسراني المقدسي (ت٥٠٧هـ) كتاب «تذكرة الحفاظ» أطراف أحاديث كتاب «المجروحين لابن حبان» مطبوع.

٩ ـ «الكامل في ضعفاء الرجال»، لابن عدي الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ). وقد سبق ذكره في كلام المصنف في أول هذا الفصل. قال السخاوي: وهو أكملُ الكتب المصنّفة فيه وأجلُّها، ولكن توسَّع لذكرِهِ كلَّ من تُكلِّم فيه، وإن كان ثقةً، مع أنه لا يحسن أن يقال «الكامل» للناقصين. وذيّل عليه أبو الفضل بن طاهر في «تكملة الكامل». الإعلان بالتوبيخ ص٥٨٦.

وقام الحافظ محمد بن طاهر أيضاً بجمع وترتيب الأحاديث الواردة في كتاب الكامل باسم «ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ»، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي.

ولكتاب «الكامل» مختصرات وذيول ذكرها الدكتور زهير عثمان علي نور في كتابه «ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال» ١/١٣٦ ـ ١٣٨.

١٠ ـ كتاب «الضعفاء والمتروكين»، للدَّارَقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ). وهو مطبوع.

١١ ـ «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين»، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ)، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحيم محمد أحمد القشقري.

١٢ ـ «المدخل إلى الصحيح»، للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري صاحب المستدرك (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ). وقد ذكر فيه (٢٣٣) رجلاً مِمَّن يرى أنهم لا تحِلُّ الرواية عنهم إلا بعد بيان حالهم. وطُبع الكتاب بتحقيق الدكتور ربيع بن هادي المدخلي.

١٣ ـ كتاب «الضعفاء»، لأبي نُعيم الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ). وهو مقدمة لكتابه «المستخرج على صحيح الإمام مسلم»، وذكر فيه (٢٨٩) شخصاً أكثرُهم مِمَّن يرى أنه لا تجوز الروايةُ عنهم ولا الاحتجاجُ بحديثهم، وإنَّما يُكتَبُ حديثُ أمثالهم للاعتبار والمعرفة، كما صرَّح بذلك في آخر الكتاب. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور فاروق حمادة، في الدار البيضاء.

١٤ ـ كتاب «الضعفاء والمتروكين» لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ). مطبوع في مجلدين. =

[كتب جمعت بين الثقات والضعفاء]:

ومنها ما جمع بينهما:

١ - كـ«تاريخ[1] البخاري»[2].

٢ - و«تاريخ ابن أبي خيثمة»[3]. قال ابن الصلاح: وما أغزرَ فوائده[4].

٣ - وكتاب «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم[5]. انتهى[6].

= ١٥ - «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، للذهبي (٦٧٣ - ٧٤٨هـ). وهو من أوسع وأنفع ما أُلِّف في هذا الباب، وعليه جلُّ اعتماد أكثر طلبة العلم في هذا الشأن في هذا العصر، مطبوع في أربع مجلدات ضخام.

١٦ - «ديوان الضعفاء والمتروكين»، والذيل عليه للذهبي أيضاً مطبوع.

١٧ - «المغني في الضعفاء»، للذهبي أيضاً، مطبوع أيضاً في مجلدين.

١٨ - «ذيل ميزان الاعتدال»، للعراقي (٧٢٥ - ٨٠٦هـ). مطبوع بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد ربِّ النبي، نشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.

١٩ - «الكشف الحثيث عمَّن رُمي بوضع الحديث»، لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الحلبي، المعروف بسبط ابن العجمي (٧٥٣ - ٨٤١هـ). ذكر فيه (٨٨٠) شخصاً ممن اتُّهموا بوضع الحديث، مطبوع بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي.

٢٠ - «لسان الميزان»، لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢هـ). ذكر فيه من لم يرد ذكرهم في «تهذيب الكمال» من رجال «ميزان الاعتدال» للذهبي، وأضاف تراجمَ وفوائدَ كثيرةً. وهو أيضاً من أهم مراجع هذا العلم، مطبوع أكثر من طبعة، ولابن حجر أيضاً «تقويم اللسان»، و«تحرير الميزان» ذكرهما السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٥٨٧.

(١) في الأصل: «كتاب البخاري». والتصويب من كشف الظنون ١/ ٥٢٢.

(٢) وللبخاري «التاريخ الكبير»، مطبوع في تسع مجلدات. وله أيضاً: «التاريخ الصغير»، ويرى بعضُ الباحثين أن المطبوع باسم «التاريخ الصغير» هو «التاريخ الأوسط»، وقد طُبع بهذا الاسم أيضاً. وقد تحدثت في هذا الموضوع في تعليقاتي على سيرة الإمام البخاري ١/ ٢٨٥، فيمكن الرجوع إليه.

(٣) سبق ذكره في أول هذا الفصل.

(٤) علوم الحديث ص٣٤٩.

(٥) وهو من أعظم وأنفع ما أُلِّف في هذا الموضوع، وإن كان مبنياً أساساً على التاريخ الكبير للبخاري، لكنه أضاف إليه فوائدَ كثيرةً وغزيرةً، وهو مطبوع في تسع مجلدات.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥٢٢؛ علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٤٩.

كتب أخرى جمعت بين الثقات والضعفاء:

والكتب التي أُلِّفت في هذا الموضوع كثيرةٌ جداً. وعلى الرغم من أنَّ الكثير منها فُقدت مع =

....

= مرور الزمن، فإن الباقي منها أيضاً كثيرٌ والحمد لله. ومن أهمها ما يلي:

٤ ـ «الطبقات الكبرى»، لمحمد بن سعد، كاتب الواقدي (١٦٨ ـ ٢٣٠هـ). وهو مطبوع ومعروف.

٥ ـ «التاريخ»، لابن معين، أبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ) رواية عباس بن محمد الدُوري، مطبوع بتحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

٦ ـ «تاريخ عثمان بن سعيد الدَّارمي عن يحيى بن معين»، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

٧ ـ «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال»، رواية أبي خالد الدَّقاق يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي، تحقيق الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

٨ ـ «سؤالات ابن الجنيد»، لأبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق الدكتور أحمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٩ ـ «معرفة الرجال»، لابن معين، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، تحقيق محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ.

١٠ ـ «تاريخ أبي سعيد هاشم بن مَرْثد الطبراني عن يحيى بن معين»، تحقيق نظر محمد الفاريابي، الرياض، ١٤١٠هـ.

١١ ـ «العلل» لابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤هـ)، تحقيق الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، ط. الثانية، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٠م.

١٢ ـ «سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة»، لعلي بن المديني في الجرح والتعديل، تحقيق موفق بن عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.

١٣ ـ كتاب «الطبقات»، لخليفة بن خياط العُصْفُري (ت٢٤٠هـ)، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، دار طيبة، الرياض، ط. الثانية، ١٤٠٢هـ.

١٤ ـ «العلل ومعرفة الرجال»، للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) رواية ابنه عبد الله بن أحمد، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

١٥ ـ «العلل ومعرفة الرجال»، لأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، رواية المرُّوذي وغيره، نشر الدار السلفية، بومبائي، الهند، ١٤٠٨هـ، وكلاهما من تحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس.

١٦ ـ «سؤالات أبي داود السجستاني»، للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، تحقيق زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٤هـ.

١٧ ـ «التاريخ الأوسط» للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، تحقيق محمد بن إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٨هـ. =

....

= ١٨ ـ «سؤالات أبي عبيد الآجُرِّي أبا داود السجستاني» (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ) في الجرح والتعديل، مطبوع بتحقيقي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.
١٩ ـ «المعرفة والتاريخ»، لأبي يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ط. الثانية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
٢٠ ـ «تاريخ أبي زرعة الدمشقي = عبد الرحمٰن بن عمرو النَّصْري (قبل ٢٠٠ ـ ٢٨١هـ) تحقيق شكر الله بن نعمة الله القوجاني، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠٠هـ.
٢١ ـ «تاريخ واسط»، لأسلم بن سهل الرَّزَّاز الواسطي، المعروف ببحشل (ت٢٩٢هـ)، تحقيق كوركيس عواد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٢٢ ـ «طبقات علماء أفريقية وتونس»، لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم القَيْرَواني التميمي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق علي الشابي ونعيم حسن اليافي، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٥م.
٢٣ ـ «سؤالات البرقاني للدارقطني» (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري، طبع في لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.
٢٤ ـ «سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ»، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.
٢٥ ـ «سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل»، تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.
٢٦ ـ «سؤالات السُّلمي للدارقطني في الجرح والتعديل»، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ١٤١٣هـ.
٢٧ ـ «ذكر من اختَلف العلماء ونقّاد الحديث فيه»، لأبي حفص عمر بن أحمد، ابن شاهين (٢٩٧ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق الشيخ حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.
٢٨ ـ «تاريخ علماء الأندلس»، لابن الفرضي، أبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي (ت٤٠٣هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٦م.
٢٩ ـ «تاريخ جرجان»، لأبي القاسم حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ) ط. الثالثة، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـ.
٣٠ ـ «ذكر أخبار أصبهان»، لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ) مطبعة بريل، ليدن، ١٩٣٤م.
٣١ ـ «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، لأبي يعلى الخليل بن عبد الله الخليلي (٣٦٧ ـ ٤٤٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٣٢ ـ «تاريخ بغداد»، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ) مطبوع ومشهور. =

[المتكلمون في «الجرح والتعديل»]:

وقال[١] في باب الجيم: علم «الجرح والتعديل»: هو علم يُبحَثُ فيه عن جرح الرُّواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة، وعن مراتبِ تلك الألفاظ.

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكرْه أحدٌ من أصحاب الموضوعات، مع أنه فرع عظيم.

والكلام في الرجال جرحاً وتعديلاً ثابتٌ عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثيرٍ من الصحابة والتابعين، فمن بعدَهم[٢].

وجُوِّز ذلك تورُّعاً وصوناً للشريعة، لا طعناً في الناس. وكما جاز الجرحُ في الشُّهود جاز في الرواة، والتثبُّت في أمر الدين أوْلى من التثبُّت في الحقوق والأموال. فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلامَ في ذلك[٣].

وأولُ من عُنِيَ بذلك من الأئمة الحفَّاظ شعبةُ بنُ الحجَّاج، ثم تبِعَه يحيى بنُ سعيدٍ.

= ٣٣ ـ «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس»، لأبي عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الحميدي (قبل ٤٢٠ ـ ٤٨٨هـ).

٣٤ ـ «المنتخب من السياق من تاريخ نيسابور»، لأبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٥ ـ «الأنساب»، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد السمعاني (٥٠٦ ـ ٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآبادر، ١٣٨٢هـ.

٣٦ ـ «تاريخ دمشق»، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، المعروف بابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ). طبع مؤخراً في سبعين مجلداً.

أما من جاء بعدهم من المتأخرين، فكتبُهم كثيرةٌ ولله الحمد، وقد تقدم ذكرُ الكثير منها في الفصول السابقة.

(١) أي: صاحب كشف الظنون.

(٢) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٥٠؛ علم الجرح والتعديل وأهميته للمعلمي ص١٨.

(٣) بل قد نصّ عدد من العلماء على وجوبه. وقد تحدثتُ في هذا الموضوع في مقدمتي لتحقيق كتاب «الشجرة في أحوال الرجال» للجوزجاني. فيمكن الرجوع إليه.

قال الذهبي في «ميزان الاعتدال»[١]:

أول من جُمِعَ كلامُه في ذلك الإمامُ الذي قال فيه أحمد بن حنبل: ما رأيت بعيني مثلَ يحيى بن سعيد القطان.

وتكلم في ذلك بعده تلامذتُه: يحيى بنُ معين، وعليُّ بن المديني، وأحمدُ بن حنبل، وعمرو بنُ عليٍّ الفلَّاس، وأبو خيثمةَ[٢].

وتلامذتُهم؛ كأبي زرعة، وأبي حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني السعدي.

وخلْقٌ من بعدِهم؛ مثل النَّسائي، وابنِ خزيمةَ، والترمذيِّ، والدُّولابي، والعُقَيليِّ، وله مصنَّفٌ مفيدٌ في معرفة الضُّعفاء، ولأبي حاتم بن حبَّان كتاب كبيرٌ عندي في ذلك[٣]، ولأبي أحمد بن عدي كتاب «الكامل» هو أكملُ الكتب وأجلُّها في ذلك. وكتاب أبي الفتح الأزدي، وكتاب أبي محمد بن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»، و«الضعفاء» للدارقطني، و«الضعفاء» للحاكم، وغير ذلك.

وقد ذيَّلَ ابنُ طاهرٍ المقدسي على «الكامل» لابن عديٍّ بكتاب لم أرَه. وصنَّف أبو الفرج ابنُ الجوزي كتاباً كبيراً في ذلك، كنتُ اختصرتُه أولاً، ثم ذيَّلْتُ عليه ذيلاً بعد ذيلٍ. انتهى كلام الذهبي[٤].

ومن[٥] الكتب المصنفة فيه: كتاب «الجرح والتعديل»، لأبي الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلي الكوفي، نزيل طرابلس المغرب، المتوفَّى سنة إحدى وستين ومائتين[٦].

---

(١) ١/١ ـ ٢.

(٢) سيذكر المصنف ﷺ تراجمهم في الفصل القادم.

(٣) وهو كتاب «المجروحين» وقد سبق ذكره.

(٤) ميزان الاعتدال ١/١ ـ ٢. وكلام الذهبي هذا وقع في كشف الظنون مختصراً جداً. فالظاهر أنَّ المصنف ﷺ أخذه من الميزان مباشرةً. وللإمام الذهبي كتابٌ مفصَّلٌ في هذا الباب «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، مطبوع.

(٥) من هنا رجع النص إلى كشف الظنون.

(٦) والظاهر أنه هو كتابه المعروف بـ«الثقات»، كما بيَّنتُ ذلك في مقدمة تحقيقي له.

وكتاب «الجرح والتعديل»، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم محمد الرازي، المتوفَّى سنة سبع وعشرين وثلاثمائة، وهو كتاب كبير، أوله: «الحمد لله رب العالمين بجميع محامدِه كلها..» إلخ. ذكر فيه: (أنه لَمَّا لم يَجد[1] سبيلاً إلى معرفة شيءٍ من معاني كتاب الله ﷻ، ولا من سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إلا من جهة النقل والرواية، وجب أن يُمَيِّز[2] بين العدول النَّاقلة والرُّواة وثقاتهم وأهل الحفظ والتثبُّت والإتقانِ منهم، وبين أهل الغفلةِ والوَهْم وسُوء الحفظ والكذب، واختراع الحديث الكاذب والكذب»[3]. انتهى[4].

و«الكامل»، لابن عدي. وهو أكملُ الكتب فيه.

و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي. وهو أجمعُ ما جُمِعَ.

و«لسان الميزان»، لابن حجر. انتهى[5].

ومن الكتب المصنَّفة فيه «تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة»، للحافظ ابن حجر[6].

---

(١) في الجرح: «لم نجد».
(٢) في الجرح: «نميز».
(٣) في الجرح: «واختراع الأحاديث الكاذبة».
(٤) أي: كلام ابن أبي حاتم المذكور في كشف الظنون، وهو في الجرح والتعديل ١/ ٥.
(٥) أي: المنقول من كشف الظنون ١/ ٥٨٣.
(٦) سبق ذكره.

الفصل السادس والعشرون

في ذكر أئمة «الجرح والتعديل» و«أسماء الرجال» وذكر مصنفي الكتب التي ذكرها صاحب «كشف الظنون»(١)

....

(١) المتكلمون في الجرح والتعديل من أئمة الحديث كثيرون ـ والحمد لله ـ ولكن المؤلف كَلَّلهُ ذكر هنا أبرزَهم وأشهرَهم فقط.
وكان الإمام عليّ بن المديني أفرد كتاباً خاصاً في ذكر أسمائهم، سمّاه «أول من نظر في الرجال وفحص عنهم». ذكر ذلك الحاكمُ في معرفة علوم الحديث ص٧١، كما ألّف الحاكم نفسُه كتاب «المزكين لرواة الأخبار» على عشر طبقات، في كلِّ عصرٍ منهم أربعة، وهم أربعون رجلاً، فالطبقة الأولى منهم أبو بكر وعمر وعلي وزيد بن ثابت؛ فإنهم قد جَرَّحوا وعَدَّلوا، وبحثوا عن صحة الروايات وسُقمها، والطبقة العاشرة منهم: أبو إسحاق إبراهيمُ بن حمزةَ الأصبهاني، وأبو علي النيسابوري، وأبو بكر محمد بن عمر بن سالم البغدادي، وأبو القاسم حمزةَ بن علي الكِناني المصري. المصدر السابق ص٥٢.
ولمزيد من التوسع في هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى ما يلي:
١ ـ تقدمة المعرفة لكتاب «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ).
٢ ـ مقدمة كتاب «المجروحين»، لابن حبان (ت٣٥٤هـ).
٣ ـ مقدمة كتاب «الكامل في ضعفاء الرجال»، لابن عدي (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ).
٤ ـ ذكر من يُعتمدُ قولُه في «الجرح والتعديل»، للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ). وذكر فيه (٧١٥) رجلاً في (٢٢) طبقة.
٥ ـ «تذكرة الحفاظ»، للذهبي أيضاً. وقد قال في مقدمته: هذه تذكرة مُعدِّلي حَمَلَةِ العلم النبوي ومن يُرجع إلى اجتهادهم في التوثيق والتضعيف والتصحيح والتزييف ١/١. وذكر فيه (١١٧٦) رجلاً في (٢١) طبقة.
٦ ـ «المتكلمون في الرِّجال»، للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ). وهو ملخص لكتاب الذهبي «ذكر من يعتمد قوله..» إلخ. وذكره ضمن مبحث «معرفة الثقات والضعفاء» من كتابه «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (٣٥٦/٤ ـ ٣٦٠) و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ أهل التوريخ» (٧٠٦ ـ ٧٢١) مع بعض الإضافات، ثم طبع مفرداً.
٧ ـ «علم الرجال وأهميته»، للمعلمي اليماني ص٣٥ ـ ٤٨.

١ ـ [شعبة بن الحَجَّاج]:

فمنهم: شعبة بن الحجاج، وهو أول من تكلَّم في الرجال. قال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: «وهو أول من فتَّش بالعراق أمرَ المحدثين، وجانبَ الضعفاء والمتروكين، وصار عَلَماً يُقتدى به، وتَبِعَه بعده أهلُ العراق». انتهى[١].

وقال فيه: قال صالح جزَرة[٢]: «أول من تكلَّم في الرجال شعبةُ، ثم تَبِعَه القطَّان، ثم أحمدُ ويحيى». انتهى[٣].

[وهو[٤]: شعبةُ بن الحجَّاج بن الوَرْد، الحافظُ شيخ الإسلام، أبو بِسْطام الأزدي العَتَكِي، مولاهم، الواسطيُّ، نزيلُ البصرةِ ومحدِّثُها.

سمع من الحسن مسائلَ. وسمع من معاويةَ بنِ قُرَّةَ والحَكَمِ وسَلَمَةَ

---

(١) ذكره الحافظ في التهذيب ٤/ ٣٤٥ نقلاً عن أبي بكر بن منجويه، ثم قال: هذا بعينه كلام ابن حبان في الثقات، نقله ابن منجويه منه، ولم يعزُه إليه. وهو في رجال صحيح مسلم لابن منجويه ١/ ٢٩٩؛ وثقات ابن حبان ٦/ ٤٤٦.

(٢) صالح بن محمد بن عمرو بن حبيب الأسدي البغدادي، نزيل بخارىٰ، وجَزَرَةُ لقبٌ له (٢٠٥ ـ ٢٩٣هـ). سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٣.

(٣) تهذيب الكمال ١٢/ ٤٩٥؛ التهذيب ٤/ ٣٤٥.

(٤) في الأصل هنا: «وستأتي ترجمة شعبة في الباب الثاني». فلخَّصتُ هنا ما كتبه المصنف رحمه الله هناك، إتماماً للموضوع، والترجمة مأخوذة من تذكرة الحفاظ وتهذيب التهذيب، كما صرح المصنف هناك.

وينظر لترجمة شعبة: طبقات ابن سعد ٧/ ٢٨٠؛ تاريخ ابن معين ٢/ ٢٥٢؛ تاريخ خليفة ص٣٠١، ٤٣٠؛ طبقات خليفة ص٢٢٢؛ العلل ومعرفة الرجال لأحمد ٢/ ٥٣٩ ومواضع أخرى؛ التاريخ الكبير ٤/ ٢٤٤؛ التاريخ الأوسط ٢/ ١٠٣؛ معرفة الثقات للعجلي ١/ ٤٥٧؛ سؤالات الآجري ٢/ ١٣ ومواضع أخرى؛ المعارف ص٥٠١؛ المعرفة والتاريخ ٢/ ٢٨٣؛ الكنى للدولابي ١/ ٣٩١؛ الجرح والتعديل ١/ ١٢٦، ٤/ ٣٦٩؛ ثقات ابن حبان ٦/ ٤٤٦؛ مشاهير علماء الأمصار ص١٧٧؛ الكامل لابن عدي ١/ ٨١ المقدمة؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٢/ ٣٥٥؛ تاريخ مولد العلماء ووفياتهم ١/ ٣٧٣؛ ثقات ابن شاهين ص١١٢؛ فتح الباب ص١٦٨؛ حلية الأولياء ٧/ ١٤٤؛ تاريخ بغداد ٩/ ٢٥٥؛ الأنساب ٩/ ٢٢٩ العتكي؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٢٤؛ وفيات الأعيان ٢/ ٤٦٩؛ تهذيب الكمال ١٢/ ٤٧٩؛ طبقات علماء الحديث ١/ ٢٩٣؛ تذكرة الحفاظ ١/ ١٩٣؛ سير أعلام النبلاء ٧/ ٢٠٢؛ تهذيب التهذيب ٤/ ٢٣٨؛ طبقات الحفاظ ص٨٣ وغيرها.

وخَلْقٍ كثير. قال الحاكم: شعبةُ رأى أنسَ بن مالك، وعمرَ بنَ سَلَمَةَ الصحابيين، وسمع من أربعمائة من التابعين.

وحدَّث عنه من التابعين سعيدُ بن إبراهيم، ومنصورُ بن المعتمر، والأعمشُ، وأيوب السَّختياني، وعنه أيضاً: سفيانُ الثوريّ، وابن المبارك، وأممٌ لا يُحصَوْن.

قال ابن المديني: له نحو ألفي حديث.

وكان الثوريُّ يقول: شعبة أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الشافعي: لولا شعبةُ، لَمَا عُرِفَ الحديثُ بالعراق.

كان حماد بن زيد إذا حدث عن شعبة قال: حدثنا الضخمُ عن الضِّخام، شعبةُ الخيرِ أبو بسطام. قال أبو الوليد: قال لي حماد بن زيد: إذا خالفني شعبةُ تبعتُه؛ لأنه كان لا يرضى أن يسمعَ الحديثَ عشرين مرةً، وأنا أرضى أن أسمعَه مرةً.

قال أحمد بن حنبل: كان شعبةُ أُمةً وحده في هذا الشأن، يعني في الرجال وبصرِه بالحديث.

قال وكيعٌ: إني لأرجو أن يرفَعَ الله لشعبةَ في الجنة درجاتٍ لذبِّه عن رسول الله ﷺ.

وقال يحيى القطان: ما رأيتُ أحداً قطُّ أحسنَ حديثاً من شُعبةَ.

قال أبو زيد الهروي، سمعت شعبةَ يقول: لأن أَقَعَ من السماء فأنقَطِعَ، أحبُّ إلي من أن أدلِّسَ.

قال العجلي: ثقةٌ ثبت في الحديث، وكان يخطئ في أسماء الرجال قليلاً.

قال أبو بكر بن مَنْجُويَه: كان مولدُه سنة ثلاث وثمانين، ومات سنة ستين ومائة في أولها. وكان له يوم مات سبع وسبعون سنة. وكان من سادات أهل زمانه حفظاً وإتقاناً وورعاً وفضلاً. وهو أول من فتَّش بالعراق عن أمر المحدثين وجانبَ الضُّعفاء والمتروكين، وصار عَلَماً يُقتدى به.

وتبعه عليه بعده أهلُ العراق رَحِمَهُ ٱللَّهُ[(١)]].

٢ ـ [يحيى بن سعيد القطان]:

ومنهم: يحيى بن سعيد القطان. قال الذهبي في «التذكرة»: قال ابن المدينيِّ: ما رأيتُ أحداً أعلمَ بالرِّجال منه. انتهى[(٢)].

وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب»: قال ابن مَنْجُويَه: كان من سادات أهل زمانه حفظاً وورعاً وفهماً وفضلاً وديناً وعلماً. وهو الذي مَهَّد لأهل العراق رَسْمَ الحديث. وأمعَنَ في البحث عن الثقات وتَرْك الضعفاء. انتهى[(٣)].

[وهو[(٤)] يحيى بن سعيد بن فَرُّوخ، الإمام العَلَمُ، سيد الحُفَّاظ، أبو سعيد التميمي، مولاهم البصري، القطان.

ولد سنة عشرين ومائة.

---

(١) رجال صحيح مسلم ١/٢٩٩؛ وذكره عنه الحافظ في التهذيب ٤/٣٤٥ وأفاد أنه من كلام ابن حبان؛ وتاريخ مولده فيما نقله الحافظ (٨٢هـ).

(٢) تذكرة الحفاظ ١/٢٩٨.

(٣) تهذيب التهذيب ١١/٢٢٠، وأفاد الحافظ أنه مأخوذٌ من كلام ابن حبان. وانظر: رجال صحيح مسلم لابن منجويه ٢/٣٣٨؛ ثقات ابن حبان ٧/٦١١ وفيه زيادة.

(٤) أحال المصنف هنا أيضاً إلى ترجمته في الباب الثاني. وما ذكرته هنا هو ملخَّصٌ مِمَّا قاله المصنف هناك. وهو من حيث العموم مأخوذٌ من تذكرة الحفاظ.

وينظر لترجمة يحيى بن سعيد القطان:

طبقات ابن سعد ٧/٢٩٣؛ تاريخ ابن معين ٢/٦٤٥؛ تاريخ خليفة بن خياط ص٤٦٨؛ طبقات خليفة ص٢٢٥؛ العلل لأحمد ١/٥٠٥؛ التاريخ الكبير ٨/٢٧٦؛ التاريخ الأوسط ٢/١٩٩؛ معرفة الثقات ٢/٣٥٣؛ سؤالات الآجري ٢/١٥؛ المعارف ص٥١٤؛ المعرفة والتاريخ ١/١٨٨؛ تاريخ أبي زرعة الدمشقي ١/٤٦٢، ٤٧٤؛ الجرح والتعديل ١/٢٣٢، ٩/١٥٠؛ ثقات ابن حبان ٧/٦١١؛ مشاهير علماء الأمصار ص١٦١؛ الكامل لابن عدي ١/١٠٩؛ ثقات ابن شاهين ص٢٥٩؛ حلية الأولياء ٨/٣٨٠؛ الإرشاد ١/٢٣٧، ٢/٥٠٧؛ تاريخ بغداد ١٤/١٣٥؛ الأنساب ١٠/٤٤٩؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢/١٥٤؛ تهذيب الكمال ٣١/٣٢٩؛ طبقات علماء الحديث ١/٤٣١؛ تذكرة الحفاظ ١/٢٩٨؛ سير أعلام النبلاء ٩/١٧٥؛ تهذيب التهذيب ١١/١٦؛ طبقات الحفاظ ص١٢٥.

وسمع هشام بن عَروةَ وسليمانَ التَّيْمِيَّ والأعمش وطبقتَهم، فأكثرَ جداً. وعنه: ابنُ مهدي، ومسدَّدٌ وأحمدُ وإسحاقُ وأممٌ سواهم.

قال أحمد: ما رأيت بعيني مثلَ يحيى بن سعيد القطان.

وقال ابنُ المدينيِّ: ما رأيتُ أحداً أعلمَ بالرجال منه.

وقال بُندار: هو إمامُ أهل زمانه.

قال العِجليُّ: كان نقيَّ الحديث، لا يحدِّثُ إلا عن ثقةٍ.

قال النسائي: أُمناءُ الله على حديث رسول الله ﷺ مالكٌ وشعبةُ ويحيى القطّان.

توفِّيَ يحيى في صفر سنة ثمان وتسعين ومائة.

فائدة: اعلم أن يحيى القطان من أجِلَّةِ الأئمة في نقد الرجال، لكنه متعنِّتٌ. قال الحافظ الذهبي في «الميزان» في ترجمة سفيان بن عُيينة: إن يحيى القطان متعنِّتٌ جداً في الرِّجال. وقال في ترجمة سيف بن سليمان المكي: حدَّث يحيى القطان مع تعنّتِه[1] عن سيف. انتهى[2].

---

(١) التعنُّت: هو التشديد، والناقد «المتعنّت»: هو الذي يشترط لتوثيق الراوي شروطاً شديدةً يصعُب توفُّرها فيه.

وقد قسّم الذهبي أئمة الجرح والتعديل ثلاثةَ أقسام، ثم قال: قسم منهم متعنّت في الجرح، متثبت في التعديل، يغمز الراوي بالغلطَتَيْن والثلاث، ويلين بذلك حديثه. فهذا إذا وَثّقَ شخصاً فعَضَّ على قوله بناجذيك وتمسَّك بتوثيقه إلخ. ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٥٩. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى مقدمتي لتحقيق كتاب الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني.

(٢) ميزان الاعتدال ٢/ ٢٥٥.

وقال الذهبي أيضاً: كان يحيى بن سعيد متعنِّتاً في نقد الرجال، فإذا رأيتَه قد وثّق شيخاً فاعتمِدْ عليه، إما إذا ليَّن أحداً، فتأنَّ في أمرِه حتى ترى قولَ غيرِه فيه؛ فقد ليَّن مثلَ إسرائيلَ، وهمام، وجماعةٍ احتجَّ بهم الشيخان. وله كتاب في الضعفاء لم أقف عليه، ينقل منه ابن حزْم وغيره، ويقع كلامه في سؤالات عليٍّ، وأبي حفصٍ الصَّيرفيِّ، وابنِ معينٍ له. سير أعلام النبلاء ٩/ ١٨٣.

٣ ـ [يحيى بن معين]:

ومنهم: يحيى بن معين. قال أحمد بن حنبل: كلُّ حديث لا يعرفه يحيى بنُ معين، فليس هو بحديثٍ[1].

وكان يقول: ها هنا رجل خلقه اللهُ لهذا الشأن، يُظهِرُ كذِبَ الكذابين، يعني يحيى بنَ معين[2].

وقال حنبل عن أحمدَ: كان ابنُ معين أعلمَنا بالرجال.

وله كتاب «التاريخ في أحوال الرجال».

[وهو[3]: أبو زكريا يحيى بن معين بن عوْن بن زياد بن بِسطام بن عبد الرحمٰن المُرِّي البغدادي الحافظ المشهور. كان إماماً عالماً حافظاً متقناً.

قيل: إنه من قريةٍ نحوَ الأنبار تسمى «نَقَياي»[4] وكان أبوه كاتباً لعبد الله بن مالك. وقيل: إنه كان على خراج الرَّيِّ، فخلَّف لابنه يحيى المذكور ألفَ ألفِ درهم وخمسين ألف درهم، فأنفق جميع المال على الحديث.

وسُئل يحيى المذكورُ: كم كتبتَ من الحديث؟ قال: كتبتُ بيدي هذه ستمائة ألف حديث. وقال راوي هذا الخبر ـ وهو أحمد بن عُقبةَ ـ: وإنِّي أظن

---

(١) تاريخ بغداد ١٤/ ١٨٠.

(٢) تاريخ بغداد ١٤/ ١٨٠.

(٣) أحال المصنف هنا أيضاً إلى ترجمته في الباب الثاني، وما ذكرتُه هنا ملخَّصُ ما كتبه المصنف هناك، وهو مأخوذ أصلاً من وفيات الأعيان ٦/ ١٣٩، وتهذيب التهذيب.
وينظر أيضاً لترجمة يحيى بن معين:
طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٤؛ التاريخ الكبير ٨/ ٣٠٧؛ التاريخ الأوسط ٢/ ٢٥٤؛ معرفة الثقات ٢/ ٣٥٧؛ الكنى لمسلم ١/ ٣٣٧؛ سؤالات الآجري ٢/ ٧؛ الجرح والتعديل ١/ ٣١٤، ٩/ ١٩٢؛ ثقات ابن حبان ٩/ ٢٦٢؛ الكامل لابن عدي ١/ ١٣١؛ الإرشاد ٢/ ٥٩٥؛ تاريخ بغداد ١٤/ ١٧٧؛ تقييد المهمل ٢/ ٤٤٢؛ طبقات الحنابلة ١/ ٤٠٢؛ تهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١/ ١٥٦؛ وفيات الأعيان ٦/ ١٣٩؛ تهذيب الكمال ٣١/ ٥٤٣؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٧٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٩؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٧١؛ ميزان الاعتدال ٤/ ٤١٠؛ تهذيب التهذيب ١١/ ٢٨٠.

(٤) كذا في وفيات الأعيان، ولكن في تاريخ بغداد وغيره: «نقيا».

أن المحدثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف وستمائة ألف، وخلَّف من الكتب مائة قِمْطرٍ وأربع حِبَابٍ شرابية مملوءةً كتباً، وهو صاحب «الجرح والتعديل».

وروى عنه الحديثَ: كبارُ الأئمة؛ منهم أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وأبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري، وأبو داود السجستاني، وغيرُهم من الحُفَّاظ.

وقال أبو حاتم: إذا رأيتَ البغداديَّ يحبُّ أحمدَ، فاعلم أنه صاحب سنة، وإذا رأيتَه يبغِضُ ابنَ معين، فاعلم أنه كذَّاب.

وقال محمد بن هارون الفلَّاس: إذا رأيتَ الرجل يقع في ابنِ معين، فاعلم أنه كذَّاب، إنما يبغضُه لِمَا بيَّن من أمر الكذَّابين.

قال أبو بكر بن أبي خيثمةَ: وُلد يحيى بن معين سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بمدينة الرسول ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. وله سبع وسبعون سنة، إلا نحواً من عشرة أيام[1]].

٤ ـ [علي بن المديني]:

ومنهم: عليُّ بن المديني. قال أبو حاتم الرازي: كان عليٌّ عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعلل[2].

---

(١) ووضع على سرير النبي ﷺ. واجتمع في جنازته خلقٌ كثيرٌ.
وإذا رجل يقول: هذه جنازة يحيى بن معين الذابِّ عن رسول الله ﷺ الكذب، والناس يبكون. تقدمة الجرح والتعديل ص٣١٧.
وينظر أيضاً: الإرشاد ٢/ ٥٩٦؛ والمجروحين لابن حبان ١/ ٥٦؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٩٥.
وفي سير أعلام النبلاء عن ابن أبي خيثمةَ نفسِه: وقد استوفى خمساً وسبعين سنة، ودخل في الست، ودُفن بالبقيع ١١/ ٩١.
وقال الخليليُّ: عارفٌ بالرجال قديماً وحديثاً، وبأخبار النبي ﷺ والصحابة والتابعين قرناً بعد قرن، ومن كان في زمانه، إلى أن توفي... قال: لو لم نكتب الحديثَ من مائة وجه ما وقعنا على الصواب. الإرشاد ٢/ ١٥٩٥.

(٢) الجرح والتعديل ٦/ ١٩٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٧٨.

وقال عبد الرحمٰن بن مهدي: عليٌّ بن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ[(١)].

[وهو[(٢)]: حافظُ العصر، وقُدْوَةُ أرباب هذا الشأن، أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجيحٍ السَّعدي، مولاهم، المدينيُّ، ثم البصري، صاحبُ التصانيف.

ولد سنة إحدى وستين ومائة.

سمع أباه، وحمَّادَ بن زيدٍ، وهُشَيْماً، وابنَ عيينةَ، وطبقتَهم.

وعنه: الذهليُّ، والبخاريُّ، وأبو داود، وإسماعيلُ القاضي، وأبو يعلى، والبغويُّ، وأممٌ.

قال أبو حاتم: كان ابنُ المدينيِّ عَلَماً في الناس في معرفة الحديث والعِلَل. وما سمعتُ أحمدَ بن حنبل سمَّاه قط. إنما كان يكنيه تبجيلاً له.

وعن ابن عيينة قال: يلومونني على حبِّ علي بنِ المدينيِّ، والله لَمَا أتعلمُ منه أكثرُ مما يتعلَّم مني. وقال أحمدُ بن سيار: كان ابنُ عيينةَ يسمِّي علياً حيةَ الوادي.

---

(١) تاريخ بغداد ١١/ ١٦٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٧٨.

(٢) في الأصل هنا: «وستأتي ترجمته أيضاً في الباب الثاني». فنقلتُ ما أثبتَه المؤلف هناك إلى هنا إكمالاً للموضوع، وهو مأخوذٌ من تذكرة الحفاظ للذهبي كما صرح به المصنف هناك.

وينظر لترجمة ابن المديني:

طبقات ابن سعد ٧/ ٣٠٨؛ التاريخ الأوسط للبخاري ٢/ ٢٥٥؛ التاريخ الكبير ٦/ ٢٨٤؛ معرفة الثقات ٢/ ١٥٧؛ سؤالات الآجري ١/ ٤٠٢، ٢/ ١١٢؛ المعرفة والتاريخ ١/ ٢١٠؛ الجرح التعديل ١/ ٣١٩، ٦/ ١٩٣؛ ثقات ابن حبان ٨/ ٤٦٩؛ الكامل لابن عدي ١/ ١٢٩؛ تاريخ بغداد ١١/ ٤٥٨؛ طبقات الحنابلة ١/ ٢٢٥؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٣٥٠؛ تهذيب الكمال ٢١/ ٥؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٧٧؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٢٨؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٤١؛ ميزان الاعتدال ٣/ ١٣٨؛ تهذيب التهذيب ٧/ ٣٤٩ وغيرها.

وللدكتور إكرام الله إمداد الحق كتاب «الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال» مطبوع.

قال روح بن عبد المؤمن: سمعت عبدَ الرحمٰن بنَ مهديٍّ يقول: عليٌّ بن المديني أعلمُ الناس بحديث رسول الله ﷺ.

وقال القواريريُّ: سمعت يحيى القطانَ يقول: أنا أتعلمُ من عليٍّ أكثرَ ممَّا يتعلم مني.

قال النسائي: كأنَّ عليَّ بن المديني خُلِقَ لهذا الشأن.

وقال إبراهيم بن مَعْقِلٍ: سمعتُ البخاريَّ يقول: ما استصغرتُ نفسي عند أحدٍ إلا عند عليٍّ بن المديني.

وقال أبو داود: ابنُ المديني أعلمُ من أحمدَ باختلاف الحديث. انتهى[(١)]].

٥ ـ [أحمد بن حنبل]:

ومنهم أحمد بن حنبل.

[وقد تقدمت ترجمته في الفصل الثالث والعشرين][(٢)].

٦ ـ [عمرو بن علي الفَلَّاس]:

ومنهم عمرو بن علي الفلَّاس. قال الذهبيُّ في «التذكرة»[(٣)]: عمرو بن

---

(١) أي: المنقول من تذكرة الحفاظ.
وقد توفي ابن المديني في سامرا سنة أربعٍ وثلاثين ومئتين. طبقات علماء الحديث ٢/ ١٧٩.
قال ابن حبان: كان أعلمَ أهل زمانه بعِلَلِ حديث رسول الله ﷺ. الثقات ٨/ ٤٦٩.
قال البخاريُّ: سمعت عليَّ بن المديني يقول: التفقُّه في معاني الحديث نصف العلم، ومعرفة الرجال نصف العلم. سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨.

(٢) في الأصل: «وستأتي ترجمته في الباب الثاني». وقد سبق أن ذكرت ما كتبه المصنف هناك.
وقد دوَّن كلامَ الإمام أحمد في الجرح والتعديل عددٌ من تلامذته، فلعبد الله بن أحمد عنه «العلل ومعرفة الرجال»؛ وللمَرُّوذي «العلل ومعرفة الرجال» عنه؛ ولأبي داود السجستاني «سؤالات عنه في جرح الرواة وتعديلهم»؛ وفي مسائل عبد الله وابن هانئ النيسابوري، وأبي داود وغيرهم فوائدُ كثيرةٌ تتعلق بالجرح والتعديل؛ وليوسفَ بن حسن بن عبد الهادي كتاب «بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم». وكل هذه الكتب مطبوعة والحمد لله.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٧ ـ ٤٨٨. و«كنيز» ضبط في الأصل تبعاً للتذكرة بضم الكاف، ولكنه ضُبط في الإكمال وتبصير المنتبه بفتح الكاف وكسر النون.

علي بن بحر بن كُنَيْز، الحافظ الإمام الثبت، أبو حفص الباهلي البصري، الصَّيْرَفي الفَلَّاس[١]. أحد الأعلام.

مولده بُعيدَ السِّتين ومائة.

سمع يزيدَ بن زُريع، وعبدَ العزيز بن عبد الصمد العَمِّي، وسفيانَ بن عُيينةَ، ومعتمرَ بن سليمان، وطبقتَهم.

فأكثرَ وأتقنَ، وجَوَّدَ وأَحسنَ.

وحدَّث عنه الستةُ، والنسائيُّ أيضاً بواسطةٍ، وعفان، وهو من شيوخه، وأبو زُرعةَ، ومحمد بن جرير، وابنُ صاعد، والمحامليُّ، وأبو رَوْقٍ الهِزَّانيُّ، وأممٌ سواهم.

قال النسائي: ثقةٌ حافظٌ، صاحبُ حديثٍ.

وقال أبو حاتم: كان أرشقَ من عليِّ بن المديني.

وقال عباسٌ العنبريُّ: ما تعلمت الحديث إلا منه.

وقال حجَّاج بنُ الشاعرِ: عمرو بن علي لا يُبالي[٢] أحدَّثَ من حفظه أو من كتابه.

---

(١) و«الفلاس» هو من يبيع الفلوس، وكان صيرفياً. الأنساب للسمعاني ١٠/٢٧١. ولكن روى ابن ماكولا عنه أنه قال: روى عني عفانُ بنُ مسلم حديثاً، فسماني «الفلاس»، وما كنت فلاساً قطُّ. الأنساب ١٠/٣٧١؛ وهو في الإكمال لابن ماكولا ٧/٨٩.

وينظر لترجمة الفلاس:

التاريخ الكبير ٦/٣٥٥؛ الكنى لمسلم ١/٢١١؛ سؤالات الآجري ٢/١٤٢؛ تسمية مشايخ النسائي ص٦٠؛ الجرح والتعديل ٦/٢٤٩؛ ثقات ابن حبان ٨/٤٨٧؛ الكامل لابن عدي ١/١٣٨؛ رجال صحيح البخاري ٢/٥٤٦؛ رجال صحيح مسلم ٢/٧٣؛ ذكر أخبار أصبهان ٢/٢٩؛ الإرشاد ١/٣٥٧؛ تاريخ بغداد ١٢/٢٠٧؛ الأنساب ١٠/٢٧١؛ المعجم المشتمل ص٢٠٥؛ تهذيب الكمال ٢٢/١٦٢؛ طبقات علماء الحديث ٢/١٥٢؛ تذكرة الحفاظ ٢/٤٨٧؛ سير أعلام النبلاء ١١/٤٧٠؛ تهذيب التهذيب ٨/٨٠؛ طبقات الحفاظ ص٢١١ وغيرها.

(٢) في الأصل: «لا نبالي». وما أثبته من التذكرة والسِّير وغيرهما.

وقال أبو زرعة: ذاك من فرسان الحديث، لم يُرَ بالبصرة أحفظُ منه، ومن ابن المدينيِّ، والشَّاذَكُونيِّ.

وقال ابن إشكابٍ: ما رأيتُ مثلَ الفَلَّاس، وكان يُحسِنُ كلَّ شيء.

مات الفلَّاس بسامرا، في ذي القعدة سنة تسع وأربعين ومائتين. وقد تردَّد إلى أصبهانَ مراتٍ. انتهى[١].

وفي «تهذيب التهذيب»: حكى ابن مُكْرَمٍ[٢] بالبصرة، قال: ما قدم علينا بعد علي بن المديني مثلُ عمرو بن علي.

وقال أبو زُرعةَ: كان من فرسان الحديث.

وفي الترمذي: سمعت أبا زُرعةَ يقول: روى عفانُ عن عمرو بن علي حديثاً[٣].

وقال الدارقطني: كان من الحفَّاظ، وبعضُ أصحاب الحديث يفضِّلونه على ابنِ المدينيِّ، ويتعصَّبون له. وقد صنف المسندَ والعِلَل والتاريخ. وهو إمامٌ متقن[٤].

وذكره ابنُ حبان في «الثقات».

وقال الحسين بن إسماعيل المحامليُّ: ثنا أبو حفص الفلَّاس، وكان من نُبلاء المحدِّثين.

وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألتُ أبي عنه، فقال: قد كان يطلب، قلت: قد روى عن عبد الأعلى عن هشام عن الحسن «الشُّفعَةُ لا تُورَّثُ». قال: ليس هذا في كتاب عبد الأعلى.

قال الحاكم: وقد كان عمرو بن علي أيضاً يقول في علي بن المديني، وقد أَجَلَّ الله تعالى محلَّهما جميعاً عن ذلك. يعني أن كلام

---

(١) تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٨٧.

(٢) أبو بكر محمد بن الحسين بن مكرم البغدادي، نزيل البصرة. (ت٣٠٩هـ). تاريخ بغداد ٢/ ٢٣٣.

(٣) سنن الترمذي ١/ ٢٧٢، حديث (١٤٤) تحقيق أحمد شاكر.

(٤) سؤالات السلمي للدارقطني ص٩٧.

الأقران غيرُ معتبرٍ في حقِّ بعضهم بعضاً، إذا كان غيرَ مفسّرٍ لا يقدَحُ. انتهى[(١)].

٧ - [أبو خيثمة زهير بن حرب]:

ومنهم: أبو خَيْثَمة زُهَير بن حَرب بن شَدَّاد الحَرَشي النَّسَائي، نزيل بغداد، مولى بني الحرِيش بن كعب[(٢)].

روى عن عبد الله بن إدريس، وابن عيينةَ، وحفصُ بن غِياثٍ، وحُميد بن عبد الرحمٰن الرُّؤاسي. . . والقطانِ، وأبي النَّضر، وخَلْقٍ.

وعنه البخاريُّ ومسلم وأبو داود، وابن ماجه. وروى له النسائي بواسطة أحمد بن علي بن سعيد المروزيّ، وابنه أبو بكر بن أبي خيثمة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وبقيُّ بن مَخْلَدٍ، وإبراهيمُ الحربيُّ، وموسى بن هارون، وابنُ أبي الدنيا، ويعقوبُ بن شيبةَ، وأبو يعلى الموصلي، وجماعةٌ.

قال معاويةُ بن صالح عن ابن معين: ثقة.

وقال علي بن الجُنيد عن ابن معين: يكفي قبيلةً.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وقال يعقوب بن شيبةَ: زهيرٌ أثبتُ من عبد الله بن أبي شيبة، وكان في عبد الله تهاوُنٌ بالحديث، لم يكن يفصل هذه الأشياء، يعني الألفاظ.

وقال جعفرٌ الفريابيُّ: قلت لابن نُميرٍ: أيُّهما أحبُّ إليك؟ فقال: أبو خيثمةَ، وجعل يُطريه، ويضعُ من أبي بكر.

---

(١) أي: المنقول من تهذيب التهذيب ٨/ ٨١.

(٢) ينظر لترجمة أبي خيثمة: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٤؛ التاريخ الأوسط ٢/ ٢٥٥؛ التاريخ الكبير ٣/ ٤٢٩؛ الكنى لمسلم ١/ ٢٩٠؛ المعرفة والتاريخ ١/ ٢٠٩؛ الكنى للدولابي ٢/ ٥١٦؛ الجرح والتعديل ٣/ ٥٩١؛ ثقات ابن حبان ٨/ ٢٥٦؛ كنى أبي أحمد الحاكم ٤/ ٣٣٦؛ الإرشاد ٢/ ٥٩٦؛ الأنساب ١٣/ ٩٠ النسائي؛ تهذيب الكمال ٩/ ٤٠٢؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٨٩؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤٣٧؛ سير أعلام النبلاء ١١/ ٤٨٩؛ تهذيب التهذيب ٣/ ٣٤٢؛ شذرات الذهب ٢/ ٨٠ وغيرها.

وقال الآجُرِّيُّ: قلت لأبي داود: كان أبو خيثمة حُجَّةً في الرجال؟ قال: ما كان أحسنَ علمه.

وقال النسائي: ثقةٌ مأمونٌ.

وقال الحسين بن فَهم: ثقةٌ ثبتٌ.

وقال أبو بكر الخطيب: كان ثقةً ثبتاً حافظاً متقناً.

قال محمد بن عبد الله الحضرمي وغيرُه: مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. وقال ابنه أبو بكر: ولد أبي سنة (١٦٠هـ) ستين ومائة. ومات ليلة الخميس لسبع خلون من شعبان. وهو ابنُ أربع وسبعين سنة...

وقال صاحب «الزهرة»: روى عنه مسلم ألف حديث ومائتي حديث وإحدى وثمانين حديثاً.

كذا في «تهذيب التهذيب»[(١)].

٨ ـ [أبو زرعة الرَّازي]:

ومنهم: أبو زرعة الرَّازي، قال ابن وارَةَ: سمعتُ إسحاقَ بن راهويه يقول: كلُّ حديثٍ لا يعرفه أبو زُرعةَ، ليس له أصل.

[وهو[(٢)] عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فرُّوخ القرشي، مولاهم. سمع أبا نُعيمٍ، وقَبيصةَ، وخلَّادَ بن يحيى، ومسلمَ بن إبراهيم، والقعنبيَّ،

---

(١) ٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٤.

(٢) في الأصل هنا: «وستأتي ترجمته في الباب الثاني». وما ذكرته هنا هو ملخَّصٌ مِمَّا كتبه المؤلف رحمه الله هناك أخذاً من تهذيب التهذيب وتذكرة الحفاظ.

وينظر لترجمة أبي زرعة الرازي: الجرح والتعديل ١/ ٣٢٨، ٥/ ٣٢٤؛ ثقات ابن حبان ٨/ ٤٠٧؛ الكامل لابن عدي ١/ ١٤١؛ رجال صحيح مسلم ٢/ ١٤؛ الإرشاد ٢/ ٦٧٨؛ تاريخ بغداد ١٠/ ٣٢٦؛ طبقات الحنابلة ١/ ١٩٩؛ الأنساب ٦/ ٣٥ الرازي؛ المعجم المشتمل ص١٨٠؛ تهذيب الكمال ١٩/ ٨٩؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٤٦؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٥٧؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٦٥؛ تهذيب التهذيب ٧/ ٣٠؛ شذرات الذهب ٢/ ١٤٨ وغيرها؛ وللدكتور سعدي الهاشمي كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنّة النبوية»، مطبوع.

ومحمد بن سابق، وطبقتَهم بالحرمين والعراق والشام والجزيرة، وخراسانَ ومصرَ.

وكان من أفراد الدهر حِفظاً وذكاءً وديناً وإخلاصاً وعلماً وعملاً.

حدث عنه من شيوخه: حَرْمَلَةَ، وأبو حفص الفلَّاس وجماعةٌ، ومسلم، وابن خالتِه الحافظ أبو حاتم، والترمذي، وابن ماجه، والنسائي، وآخرون.

قال الحافظ: قال النسائي: ثقة.

وقال أبو حاتم: إمام. وقال الخطيب: كان إماماً ربَّانياً حافظاً مكثراً صادقاً.

قال عبد الله بن أحمد: لَمَّا قدم أبو زرعة نزل عند أبي، وكان كثيرَ المذاكرة له. فسمعتُ أبي يقول يوماً: ما صليتُ غير الفرض، استأثرتُ بمذاكرة أبي زرعة.

وقال عبد الله بن أحمد سمعت أبي يقول: ما جاوز الجسرَ أفقَهَ من إسحاقَ، ولا أحفَظ من أبي زرعة.

وقال أبو جعفر التُّستَري: سمعت أبا زرعة يقول: ما سمع أذني شيئاً من العلم إلا وعاه قلبي، وإن كنتُ لأمشي في سوق بغداد، فأسمع من الغُرف صوت المغنِّيات، فأضع أصبعي في إذني مخافةَ أن يعِيَه قلبي.

وقال أبو حاتم: حدثني أبو زرعة، وما خلَّفَ بعدَه مثلَه علماً وفقهاً، وفهماً وصيانة وصِدقاً، ولا أعلمُ في المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأنَ مثلَه.

[وفي «التذكرة»] عن أبي زرعة: أنَّ رجلاً استفتاه أنه حلف بالطلاق أنك تحفظ مائة ألف حديث. فقال: تمسَّك بامرأتِك.

وقال الإمام أحمد: صَحَّ من حديث رسول الله سبعمائة ألف حديث وكسر، وهذا الفتى ـ يعني أبا زرعة قد حفظ ستمائة ألف حديث ـ. قال البيهقيُّ: وإنما أراد ما صحَّ من حديث رسول الله ﷺ وأقاويلِ الصحابة

وفتاوى من أخذ عنهم من التابعين[١]. كان مولده سنة مائتين، ومات بالريِّ في آخر يوم من ذي الحجة سنة أربع وستين ومائتين.

٩ ـ [أبو حاتم الرَّازي]:

ومنهم: أبو حاتم الرازي، واسمه محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، الحافظ الكبير، أحد الأعلام[٢].

ولد سنة خمس وتسعين ومائة.

روى عن: محمد بن عبد الله الأنصاري، وعثمان بن الهيثم، وعفان بن مسلم، وأبي نُعيم، وعبيد الله بن موسى، وعبد الله بن صالح كاتبِ الليث، وعبد الله بن صالح العجليِّ، والأصمعيِّ، وعمرَ بنِ حفصِ بن غياثٍ وطبقتهم، وخلْقٍ مِمَّن بعدَهم.

روى عنه: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه في التفسير. وروى البخاري في الصحيح في باب المُحْصَر[٣] عن «محمد» عن يحيى بن صالح الوحاظيِّ، فذكر الكلاباذيُّ في ترجمة يحيى بن صالح أن ابن أبي سعيد السَّرَخسِيَّ أخبره أن «محمداً» هو ابن إدريس أبو حاتم الرازي، وذكر أنه رآه في أصلٍ عتيقٍ[٤]. وقال الحاكم أبو أحمد في «الكنى»: أبو حاتم محمد بن إدريس [الحنظلي الرَّازي] روى عنه محمد بن إسماعيل الجعفي[٥].

---

(١) قلت: وكثيراً ما يعدُّ المحدثون كلَّ إسناد حديثاً مستقلاً، ولو كان المتنُ واحداً. وكثير من المتون تُروى بعشرات الأسانيد. والله أعلم.

(٢) ينظر لترجمته: تسمية مشايخ النسائي ص٤٩؛ الجرح والتعديل ١/ ٣٤٩، ٧/ ٢٠٤؛ ثقات ابن حبان ٩/ ١٣٧؛ الكامل لابن عدي ١/ ١٤٢؛ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٤/ ٦٩؛ فتح الباب في الكنى والألقاب ص٢٥٦؛ الإرشاد للخليلي ١/ ٤٤٤، ٢/ ٦٨١؛ تاريخ بغداد ٢/ ٧٣؛ طبقات الحنابلة ١/ ٢٨٤؛ الأنساب ٤/ ٢٨٥ الحنظلي؛ تهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨١؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٦٠؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٦٧؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٤٧؛ تهذيب التهذيب ٩/ ٣١ وغيرها.

(٣) البخاري مع فتح الباري ٤/ ٤، باب إذا أحصر المعتمر، حديث (١٨٠٩).

(٤) رجال صحيح البخاري ٢/ ٧٩٥، وتحرّف «إدريس» فيه إلى «أبي آدر».

(٥) ٤/ ٦٩، الترجمة (١٧٣٦). وللعلماء أقوال أُخرى في ذلك، فلينظر: فتح الباري ٤/ ٧.

وابنه عبد الرحمٰن، وعبدة بن سليمان المروزي، والربيع بن سليمان المرادي، ويونس بن عبد الأعلى، ومحمد بن عوف الطائي، وهم من شيوخه، ورفيقُه أبو زُرعةَ الرازي، وأبو زُرعةَ الدمشقيُّ، وآخرون.

قال أبو بكر الخلال: أبو حاتم إمامٌ في الحديث، روى عن أحمد مسائلَ كثيرةً، وقعت إلينا متفرقةً، كلُّها غريبٌ.

وقال ابن خِراشٍ: كان من أهل الأمانة والمعرفة.

وقال النسائي: ثقة.

وقال أبو نُعيم: إمامٌ في الحفظ.

وقال اللالكائيُّ: كان إماماً عالماً بالحديث، حافظاً له، متقناً ثبتاً.

وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيتُ أحفظَ من والدك. قلت له: فرأيتَ أبا زرعة؟ قال: لا.

[قال(١)]: وسمعت يونس بنَ عبد الأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان. ودعا لهما. وقال: بقاؤهما صلاحٌ للمسلمين.

وقال الخطيب: كان أحدَ الأئمةِ الحُفَّاظِ الأثباتِ، مشهوراً بالعلم، مذكوراً بالفضل، وكان أولُ كَتْبِه الحديث سنةَ تسع ومائتين.

قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أولُ سنة خرجتُ في طلب الحديث أقمتُ سنينَ(٢). أحسب ومشيت على قدمي زيادةً على ألف فرسخٍ، فلمَّا زاد على ألف فرسخ تركتُه.

قال وسمعتُ أبي يقول: أقمتُ سنة أربع عشرة ومائتين بالبصرة ثمانية أشهرٍ، قد كنت عزمت على أن أُقيمَ سنةً، فانقطعَتْ نفقتي، فجعلت أبيعُ ثيابي شيئاً بعد شيء حتى بقيت بلا شيء.

---

(١) أي: ابن أبي حاتم.

(٢) كذا في تهذيب التهذيب ٩/ ٣٣؛ وتهذيب الكمال ٢٤/ ٣٨٦؛ ولكن في التذكرة ٢/ ٥٦٧؛ والسير ١٣/ ٢٥٥: «سبع سنين».

وقال أيضاً: سمعت أبي يقول: قلت على باب أبي الوليد الطيالسي: من أغربَ عليَّ حديثاً غريباً مسنداً صحيحاً لم أسمع به، فله عليَّ درهم يتصدق به. وهناك حِلَقٌ من الخَلْق، أبو زرعة فمَنْ دونه، وإنما كان مرادي أن أستخرِجَ منهم ما ليس عندي، فما تهيَّأ لأحدٍ منهم أن يُغْرِبَ عليَّ حديثاً.

وقال أحمد بن سَلَمَةَ النيسابوري: ما رأيتُ بعدَ إسحاق ومحمد بن يحيى أحفظَ للحديث، ولا أعلم بمعانيه من أبي حاتم.

قال ابنُ المُنادي، وغيرُ واحدٍ: مات في شعبان سنة سبع وسبعين ومائتين.

وقد ذكر ابنُ أبي حاتم في مقدمة «الجرح والتعديل» لوالده ترجمة مليحةً، فيها أشياءُ تدلُّ على عِظَمِ قدْرِه وجلالته وسَعَةِ حفظه رحمه الله.

منها ما قال أبو حاتم: قدِمَ محمدُ بن يحيى النيسابوريُّ الرَّيَّ، فألقيت عليه ثلاثةَ عشرَ حديثاً من حديث الزهري، فلم يعرف منها إلا ثلاثةً. وهذا يدلُّ على حفظٍ عظيمٍ، فإن الذهليَّ شهد له مشايخُه وأهلُ عصره بالتبحُّر في معرفة حديث الزهري، ومع ذلك، فأغرب عليه أبو حاتم.

كذا في «تهذيب التهذيب»[1].

وقال الذهبي في «التذكرة»[2]: قال (أي أبو حاتم): بقيتُ بالبصرة سنة أربع عشرةَ، فبعتُ ثيابي حتى نفِدَتْ، وجُعْتُ يومين. فأعلمتُ رفيقي. فقال: معي دينارٌ، فأعطاني نصفَه. وطلعنا مرةً من البحر وقد فرغ زادُنا، فمشينا ثلاثةَ أيام لا نأكل شيئاً، فألقينا بأنفسنا وفينا شيخٌ، فسقط مغشيّاً عليه، فجئنا نحرِّكُه وهو لا يعقِلُ، فتركناه ومشينا فرسخاً، فسقطتُ مغشياً عليَّ، ومضى صاحبي، فرأى [على] بُعدٍ سفينةً، فنزلوا بالساحل، فلوَّح بثوبه، فجاؤوه فسقَوْه، فقال: أدركوا رفيقين لي، فما شعرتُ إلا برجلٍ يرُشُّ على وجهي،

---

(١) ٩/٣١ ـ ٣٤ مختصراً.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٨.

ثم سقاني. ثم أتوا بالشيخ، فبقينا أياماً حتى رجعتْ إلينا أنفُسُنا. انتهى(١).

١٠ ـ [الإمام البخاري].

١١ ـ [الإمام مسلم]:

ومنهم: الإمام البخاري، والإمام مسلم، وقد تقدمت ترجمتُهما(٢).

---

(١) أي: المنقول من تذكرة الحفاظ ٢/٥٦٨.

(٢) تقدمت ترجمتهما في «الفصل العشرين». وللشيخ العلّامة عبد السلام المباكفوري (١٢٨٩ ـ ١٣٤٢هـ) كتاب عظيم ومفصَّل في «سيرة الإمام البخاري». وقد قمت بفضل الله بنقله إلى العربية وتحقيقه والتعليق عليه، وهو مطبوع في مجلدين.
والإمام البخاري: هو أولُ من توسّع في جمع وتدوين تراجم رواة الحديث حتى عصره، بل سعى لاستقصاء كلِّ من روى عنه الحديثَ، ولو كان حديثاً واحداً، وألّف في ذلك تواريخه الثلاثة المشهورةَ، وهي: «التاريخ الكبير»، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير»، بالإضافة إلى كتابيه في الضعفاء، وهما: «الضعفاء الصغير» و«الضعفاء الكبير».
وقد أدهش كتابُه «التاريخ الكبير» علماءَ عصره ومن بعدَهم، فأخذه الإمامُ إسحاق بن راهويه، وأدخله على عبد الله بن طاهر أمير الريِّ، فقال له كلمته الشهيرة: أيها الأمير ألا أُريك سحراً؟.
وقال أبو العباس أحمد بن عُقدةَ: لو أن رجلاً كتب ثلاثين ألفَ حديثٍ لَمَا استغنى عن تاريخ محمد بن إسماعيل.
وقال الإمام أبو أحمد الحاكم الكبير: وكتابُ محمد بن إسماعيل في «التاريخ» كتاب لم يُسبَقْ إليه، ومن ألّف بعده شيئاً من التاريخ أو الأسماء والكنى لم يستَغْنِ عنه.. إلخ. الأسامي والكنى ٢/٢٧٤؛ وعنه طبقات الشافعية للسبكي ٢/٢٢٥.
وقد بدأ اهتمامُ الإمام البخاري برجال الحديث وعلم الجرح والتعديل منذ صغره. ومن الدليل على ذلك: تصحيحُه لخطأ أستاذه الداخليِّ في ذكر رواية «أبي الزُّبير عن إبراهيم» بدلاً من «الزبير بن عدي عن إبراهيم». وكان البخاري إذ ذاك لم يتجاوز الحاديةَ عشرةَ من عمره.
وقال البخاري: فلمَّا طعنتُ في ثماني عشرة سنة، جعلتُ أُصنِّفُ قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم... وصنّفت كتاب التاريخ إذ ذاك عند قبر رسول الله ﷺ في الليالي المقمرة. تاريخ بغداد ٢/٧.
وكان يقول: لا أجيءُ بحديثٍ عن الصحابة والتابعين إلا عرفتُ مولدَ أكثرِهم ووفاتَهم ومساكنَهم. مقدمة الفتح ص٤٨٧.
وقال: قَلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصةٌ، إلا أني كرهت أن يَطُولَ الكتاب. تاريخ بغداد ٢/٧.

=

١٢ ـ [أبو إسحاق الجُوْزجاني]:

ومنهم: الجُوْزجاني[١]. وهو: الحافظُ الإمام أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب السَّعدي، نزيلُ دمشقَ ومحدِّثُها[٢].

سمع الحسينَ بن علي الجعفي، ويزيدَ بن هارون، وجعفرَ بن عونٍ، وشَبَابَةَ، وطبقتَهم، فأكثرَ.

= وذكر الحافظ أبو حامد الأعمشي قال: رأيت البخاري في جنازةِ أبي عثمان سعيد بن مروان، ومحمدُ بن يحيى الذهلي يسأله عن الأسماء والعِلَل، والبخاريُّ يمرُّ فيه مثل السهم، كأنه يقرأ: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾. تاريخ بغداد ٢/ ٣١.
وقال الإمام الترمذي في عِلَلِه الصغير: لم أرَ أحداً بالعراق ولا خراسانَ في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ من محمد بن إسماعيل. سنن الترمذي ٦/ ٢٢٩ تحقيق بشار معروف.
ولم تكن معرفةُ الإمام البخاري بالجرح والتعديل معرفةً نظريةً، بل كانت عمليةً تطبيقيةً، طبَّقها في جامعه الصحيح، ولذلك عُدَّ جامعُه أصحَّ الكتب بعد كتاب الله.
وللتفصيل في الموضوع يمكن الرجوع إلى كتاب «سيرة الإمام البخاري» ١/ ١٠٣ ـ ١٢٤، ٢٨٠ ـ ٢٩٤، مع تعليقاتي عليه.
وأما الإمام مسلم؛ فله في مجال أسماء الرجال كتاب «الكنى والأسماء»، وكتاب «الطبقات»، وكتاب «المنفردات والوحدان». وله أيضاً: كتاب «التمييز». وفي مقدمة صحيحه مباحثُ مفيدةٌ تتعلَّق بالجرح والتعديل. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى كتاب «الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث»، للأستاذ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، وهو مطبوع في مجلدين.

(١) كتب في حاشية الأصل: «بضم الجيم الأولى وزاي وجيم». التقريب ص١١٨.

(٢) ينظر لترجمة الجوزجاني: معرفة الثقات للعجلي ١/ ٢١٠؛ تسمية شيوخ النسائي ص٦٠؛ الجرح والتعديل ٢/ ١٤٨؛ ثقات ابن حبان ٨/ ٨١؛ طبقات الحنابلة ١/ ٩٨؛ الأنساب ٣/ ٢٦٤ الجريري؛ المعجم المشتمل ص٧١؛ معجم البلدان ٢/ ١٨٢؛ تهذيب الكمال ٢/ ٢٤٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٣٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٤٩؛ الكاشف ١/ ٥١؛ المعين في طبقات المحدثين ص٩٥؛ من اشتهر بكنيته من الأعيان للذهبي ص٣٢٥ ضمن مجموعة ست رسائل؛ من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٧٩؛ ميزان الاعتدال ١/ ٧٥، ٤/ ٤٤٨؛ الوافي بالوفيات ٦/ ١٧٠؛ البداية والنهاية ١١/ ٣١؛ العقد الثمين ٣/ ٢٧٤؛ تهذيب التهذيب ١/ ١٨١؛ لسان الميزان ٦/ ٣٠١؛ طبقات الحفاظ ص٢٤٤؛ شذرات الذهب ٢/ ١٣٩؛ تهذيب تاريخ دمشق ٢/ ٣١٣.
وفي مقدمتي لتحقيق كتابه «الشجرة في أحوال الرجال» دراسة مفصّلة عن الإمام الجوزجاني ومنهجه في «الجرح والتعديل»، مع ترجمة مفصّلة له.

وتفقه بأحمدَ بن حنبل(١).

حدث عنه أبو داود، والترمذي، والنسائي، وأبو زُرعة، ومحمد بن جرير، وابن جوصا، وأبو بشرٍ الدُّولابي، وآخرون.

وثَّقه النسائي.

وقال ابن عديٍّ: سكن دمشقَ، فكان يحدث على المنبر، ويكاتبه أحمد بنُ حنبل. فيتقوى بذلك. ويقرأ كتابه على المنبر. قال: وكان يتحامل على عليٍّ ﷺ.

وقال الدارقطنيُّ: كان من الحُفَّاظ الثقاتِ المصنِّفين، وفيه انحرافٌ عن عليٍّ(٢).

---

(١) وقد روى الجوزجاني في كتابه «المترجم» مسائلَ كثيرةً عن إسماعيل بن سعيد الشالَنْجِيِّ عن الإمام أحمد بن حنبل، وكنت أظنُّ عند تحقيقي لكتاب الشجرة أن كتاب «المترجم» وكتاب «الضعفاء» واحدٌ. ولكن تبيَّن لي فيما بعدُ من النقول التي نقلَها ابنُ رجب في شرحه للبخاري المسمَّى «فتح الباري» أن كتابَ «المترجم» كتابٌ في المسائل الفقهية مع أدلتها، ضمَّنها مسائلَ الشالنجي وعلّق عليها. والله أعلم. وعلى سبيل المثال يمكن الرجوع إلى فتح الباري لابن رجب ٣/ ٤٧٢، ٥/ ١٦٢، ٦/ ٣٢٥، نشر دار ابن الجوزي بالدمام.

(٢) لم يثبُت عن الجوزجاني أنه كان يتحامل على عليٍّ، أو كان فيه انحرافٌ عنه، وقصة الدجاجة المنسوبة إليه لم تثبُت، كما بيّنت بالتفصيل في مقدمتي لكتاب «الشجرة في أحوال الرجال» فيمكن الرجوع إليه.

وأما ما أشار إليه الحافظ ابن حجر من مبالغة الجوزجاني في جرح الروافض والمتشيِّعين من أهل الكوفة. لسان الميزان ١/ ١٦؛ هدي الساري ص٣٩٠؛ التهذيب ١/ ٩٣ ومواضع أخرى، فقد بيّنتُ هناك أن الجوزجانيَّ لم يتجاوزِ الحقيقةَ في هذا الباب أيضاً.

وذكرتُ أقوال بعض الأئمة الدالة على كثرة الكذب فيهم، ويُضاف إلى ما ذكرت هناك:

١ ـ قال الخليلي: ولأهل الكوفة من الضعفاء ما لا يمكن عدُّهم، قال بعض الحفاظ: تأملتُ ما وضعه أهلُ الكوفة في فضائلِ عليٍّ وأهل بيته، فزاد على ثلاثمائة ألف. الإرشاد ١/ ٤٢٠. وذكره عن الخليلي: ابنُ القيم في المنار المنيف ص١١٦، ثم قال: ولا تستبعدْ هذا، فإنك لو تتبعتَ ما عندهم من ذلك، لوجدت الأمرَ كما قال.

وقال ابنُ حجر نفسُه في ترجمة لِمازَة بن زَبَّار الأزدي: وقد كنتُ أستشكل توثيقَهم الناصبيَّ غالياً، وتوهينهم الشيعة مطلقاً، ولا سيّما أن علياً ورد في حقه «لا يحبه إلا مؤمن، ولا يبغضه إلا منافق». ثم ظهر لي في الجواب عن ذلك: أنَّ البُغض ها هنا مقيَّد =

قال أبو الدَّحْدَاح: مات في ذي القعدة سنة تسع. وقال غيره: سنة ست وخمسين ومائتين.

وله كتاب في الضعفاء[1].

كذا في «التذكرة»[2].

١٣ ـ [أبو عبد الرحمٰن النسائي][3].

= بسببٍ؛ وهو كونُه نصر النبي ﷺ، لأن من الطبع البشري بُغْضَ من وقعت منه إساءةٌ في حقِّ المبغض، والحبُّ بعكسه، وذلك ما يرجع إلى أمور الدنيا غالباً. والخبر في حب عليٍّ وبُغضه ليس على العموم؛ فقد أحبَّه من أفرط فيه، حتى ادّعى أنه نبيٌّ، أو أنه إلهٌ، تعالى الله عن إفْكِهم، والذي ورد في حق عليٍّ من ذلك، قد ورد مثلُه في حقِّ الأنصار، وأجاب عنه العلماء أن بُغضَهم لأجل النَّصر، كان ذلك علامةَ نفاقِه، وبالعكس. فكذا يقال في حق عليٍّ. وأيضاً فأكثرُ من يُوصَفُ بالنَّصب يكون مشهوراً بصدق اللهجة والتمسُّك بأمر الديانة، بخلاف من يُوصَفُ بالرفض؛ فإن غالبهَم كاذبٌ، ولا يتورَّعُ في الأخبار. تهذيب التهذيب ٨/٤٥٨.

(١) وهو كتاب «الشجرة في أحوال الرجال» المذكور آنفاً وهو مطبوع.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٥٤٩.

(٣) تقدمت ترجمة النسائي في الفصل العشرين.

والإمام النسائي من كبار أئمة الجرح والتعديل. قال الدارقطنيُّ: كان أفقَه مشايخِ مصرَ في عصره وأعلمَهم بالحديث والرجال.. سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

وقال ابنُ الصلاح: النسائيُّ إمامٌ حجةٌ في الجرح والتعديل. علوم الحديث ص٣٥١.

وقال الذهبي: لم يكن أحدٌ في رأسِ الثلاث مئة أحفظَ من النسائي، وهو أحذَقُ بالحديث وعِلَلِه ورجالِه من مسلم، ومن أبي داود، ومن أبي عيسى، وهو جارٍ في مضمار البخاريِّ وأبي زُرعةَ. سير أعلام النبلاء ١٤/١٣٣.

وللنسائي كتب عدةٌ في الجرح والتعديل، منها ما هو مطبوع؛ مثل كتاب الضعفاء والمتروكين، وتسمية الضعفاء والمتروكين، والثقات مِمَّن حُمل عنهم العلم من أصحاب أبي حنيفة، والكذّابون المعروفون بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وغيرها، وله أيضاً تسمية مشايخه، بيّن فيها درجة كلِّ شيخ، وأما كتبُه التي لم تُطبع؛ فمنها: الكنى، والتمييز، والجرح والتعديل، وغيرها.

وقد جمع الدكتور قاسم علي سعد كثيراً من أقوال الإمام النسائي في الجرح والتعديل في كتاب سمّاه «منهج الإمام أبي عبد الرحمٰن النسائي في الجرح والتعديل وجمع أقواله في الرجال». وهو مطبوع.

١٤ ـ [ابن خزيمة]:

ومنهم: النسائي، وابن خزيمة، وقد تقدمت تراجمهما[١].

١٥ ـ [أبو عيسى الترمذي]:

ومنهم: أبو عيسى الترمذي [وقد تقدمت ترجمته][٢].

---

(١) تقدمت ترجمة «ابن خزيمة» في الفصل الثاني والعشرين.
وذكره الذهبي فيمن يُعتمَدُ قولُه في الجرح والتعديل. وقال في السِّير: كان هذا الإمامُ جِهبذاً، بصيراً بالرجال ١٤/ ٣٧٣.
وقد عدّه الذهبيُّ فيمن ألّف في الضعفاء. واستفاد منه الذهبي. المغني ١/ ٤. وقد قام ابن خزيمةَ بتطبيق علم الجرح والتعديل تطبيقاً عملياً، فاختار من الأحاديث الصحيحة عنده، وذكرها في كتابه المعروف بـ«صحيح ابن خزيمة»، ولكن ليس كلُّ ما فيه صحيح؛ لأن ابن خزيمة قد يميل إلى التساهل كما سبق ذكرُه هناك. وينظر أيضاً: سلسلة الأحاديث الضعيفة ٣/ ٤٠٢.

(٢) في الأصل هنا: «وتأتي ترجمتُه مبسوطة في الباب الثاني». وقد سبق أن ذكرت ملخَّصها في الفصل العشرين.
أما من حيثُ الجرحُ والتعديلُ، فتذكر للترمذي كتبٌ عدةٌ مفردَةٌ في هذا الباب؛ مثل «كتاب في الجرح والتعديل». البداية والنهاية ١١/ ٦٧؛ و«التاريخ» ابن النديم ص٣٢٥؛ وله كتاب «العلل الكبير»، و«العلل الصغير». وهما مطبوعان. قال الإدريسي فيه: أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث، صنَّف الجامع والتواريخ والعِلَل تصنيفَ رجلٍ متقن، كان يُضرَبُ به المثلُ في الحفظ. تهذيب التهذيب ٩/ ٣٨٨.
وفي جامع الترمذي نفسِه فوائدُ كثيرةٌ تتعلق بالجرح والتعديل. وذكر الترمذي أنه ما كان فيه من ذِكرِ العلل في الأحاديث والرجال والتاريخ، فهو ما استخرجتُه من كتاب التاريخ، وأكثر ذلك ما ناظرت به محمد بن إسماعيل، ومنه ما ناظرتُ به عبدَ الله بن عبد الرحمٰن وأبا زرعة، وأكثرُ ذلك عن محمد، وأقلُّ شيءٍ فيه عن عبد الله وأبي زرعة.. إلخ. العلل الصغير المطبوع في آخر جامع الترمذي ٦/ ٢٢٩.
ولكن الإمام الترمذي ـ مع ذلك ـ يعدُّ من المتساهلين في التصحيح والتحسين. قال الذهبي في ترجمة كثير بن عبد الله المُزَني: وأما الترمذيُّ، فروى من حديثه وصحَّحه، فلهذا لا يعتمدُ العلماءُ على تصحيح الترمذي. الميزان ٢/ ١٣٥٤. وقال في ترجمة يحيى بن يمان: إن الترمذي حسّنه مع ضعف ثلاثةٍ فيه. فلا يُغترُّ بتحسين الترمذي. الميزان ٣/ ٣٠٧. وقال في ترجمة محمد بن الحسن: حسَّنه الترمذي، فلم يُحْسِن. الميزان ٣/ ٤٢.
وذكره أيضاً في من يعتمد قوله في الجرح والتعديل في المتساهلين ص١٥٩.

١٦ ـ [الدُّوْلَابي]:

وهو الحافظ المتقن أبو جعفر محمد بن الصَّبَّاح البزَّار، مولى مُزَينةَ، مصنف السنن[١].

سمع إسماعيلَ بن زكريا، وشريكَ بن عبد الله، وابنَ أبي الزناد، وإسماعيلَ بن جعفرٍ، وهُشَيْماً، وغيرَهم.

وعنه أحمدُ، وابنه، وإبراهيمُ الحربيُّ، والبخاري، ومسلم، وأبو داود. وحديثه في الكتب الستة.

وآخر من بقيَ من أصحابه: أبو العلاء محمد بن أحمد بن جعفر الوَكِيعي. وقد مرَّت ترجمتُه في ذكر السنن.

١٧ ـ [أبو جعفر العُقَيلي]:

ومنهم العقيلي[٢]: وهو الحافظ الإمام أبو جعفر محمد بن عمرو بن

---

(١) هكذا ترجمه المصنف ﷺ في الأصل، وهو في كشف الظنون ١/٥٨٢ الدُّولابي، بدون توضيح اسمه، نقلاً عن الذهبي في مقدمة الميزان. وهو فيه ١/٢ كذلك، بدون ذكر اسمه أيضاً. وقد ذكره الذهبي في مقدمة المغني أيضاً ١/٥ ضمن من لهم كتب في «الضعفاء»، واستفاد منها الذهبي.

فالظاهر أنَّ المقصودَ في كلام الذهبي هو أبو بشر الدُّولابي، صاحب كتاب «الكنى والأسماء»، وله أيضاً كتاب «الضعفاء». الرسالة المستطرفة ص١٠٨. أما الدولابي محمد بن الصباح، فهو قديمٌ من شيوخ الإمام أحمد بن حنبل، ولا يُعرَفُ له كتابٌ في الجرح والتعديل، ولم يذكرْه الذهبي في من يُعتَمَدُ قولُه في الجرح والتعديل. والله أعلم.

وأبو بِشر الدولابي هو: محمد بن أحمد بن حمَّاد بن سعيد الأنصاري الرَّازي (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ). وهو كثيرُ الرواية عن «الجوزجاني» في كتابه الكنى، كما أنَّ ابنَ عدي ينقل كثيراً من أقوال الجوزجاني عن طريق الدولابي نفسه.

وله ترجمة في: الأنساب ٥/٤١٣؛ وفيات الأعيان ٤/٣٥٢؛ طبقات علماء الحديث ٢/٤٧٦؛ تذكرة الحفاظ ٢/٧٥٩؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٣٠٩؛ ميزان الاعتدال ٣/٤٥٩؛ لسان الميزان ٥/٤١.

(٢) في حاشية الأصل: بضم العين المهملة وفتح القاف، منسوبٌ إلى عُقَيْلِ بن كعب، منه عبد الله بن شقيق، وأبو عطية، وأبو نصر لقيط بن عامر، والعُقَيلي صاحب تصنيف في معرفة الضعيف والقوي. «المغني».

موسى بن حماد العُقَيلي، صاحب كتاب «الضعفاء» الكبير[١].

سمع جدَّه لأمه[٢] يزيد بن محمد العُقيلي، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، وأبا يحيى بن أبي مَسَرَّة[٣]، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن بُرْدٍ الأنطاكي، ويحيى بن أيوب العلَّاف، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وإسحاقَ بن إبراهيم الدَّبَرِيَّ، وعليَّ بن عبد العزيز بن البغوي، ومحمد بن خُزيمةَ، ومحمدَ بن موسى البلخيَّ صاحب عبيد الله بن موسى، وخلقاً كثيراً.

وكان مقيماً بالحرمين.

حدث عنه: أبو الحسن محمد بن نافع الخُزاعي، ويوسفُ بن أحمد بن الدخيل[٤] المصري، وأبو بكر بن المقرئ، وآخرون.

قال مَسلمةُ بنُ القاسم: كان العقيليُّ جليلَ القدر، عظيمَ الخَطَر، ما رأيتُ مثلَه، وكان كثيرَ التصانيف. فكان من أتاه من المحدِّثين قال: اقرأ من كتابك، ولا يُخرِجُ[٥] أصلَه. فتكلَّمنا في ذلك، وقلنا: إما أن يكونَ أحفظَ الناس، وإما أن يكون من أكذب الناس. فاجتمعنا [فاتفقنا على أن نكتب له أحاديثَ من روايته. ونزيدَ فيها ونُنْقِصَ. فأتيناه لنمتحنَه، فقال لي: اقرأ، فقرأتُها عليه][٦] فلمَّا أتيتُ بالزيادة والنقص، فَطِن لذلك، فأخذَ القلم فأصلحَها من حفظه. فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفُسنا، وعلِمْنا أنه من أحفظِ الناس.

---

(١) ينظر لترجمته: طبقات علماء الحديث ٣/ ٢٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٣؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٩١؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٣٦؛ العبر ٢/ ١٧؛ الوافي بالوفيات ٤/ ٢٩١؛ طبقات الحفاظ ص٣٤٦؛ شذرات الذهب ٢/ ٢٩٥.

(٢) «لأمه» وقعت في الأصل بعد «العقيلي». والتصويب من التذكرة والسِّير وغيرهما.

(٣) في الأصل: «ميسرة». والتصويب من تذكرة الحفاظ وغيره.

(٤) في الأصل: «البرجيل». والتصويب من التذكرة والسِّير وغيرهما.

(٥) في الأصل: «لا تخرج». وما أثبته من التذكرة.

(٦) ما بين المعقوفين زيادة من سير أعلام النبلاء وطبقات علماء الحديث، ليس في الأصل ولا في التذكرة.

وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل القطّان: أبو جعفر ثقةٌ، جليلُ القدر، عالمٌ بالحديث، مقدَّمٌ في الحفظ.

تُوفي سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة.

كذا في «التذكرة»(١).

١٨ ـ [ابن حبان]:

ومنهم: ابن حِبَّان، وهو أبو حاتم محمد بن حِبَّان بن أحمد التَّميمي، البُستي، صاحبُ التصانيف. وقد تقدَّمت ترجمتُه(٢).

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٣٣.
وقال الذهبي في السِّير في وصف العُقيلي: الإمام الحافظ الناقد... مصنف كتاب «الضعفاء». ووصفه في العبر: الحافظُ، صاحبُ الجرح والتعديل. وقال في الميزان: له مصنّفٌ مفيدٌ في معرفة الضعفاء.
قلت: وكتاب «الضعفاء» للعُقيلي كتابٌ عظيم في بابه. وقد طُبع، لكن بكثيرٍ من التحريف والتصحيف.
وانتقد الذهبيُّ وابنُ حجر في بضعة مواضع من الميزان وهدي الساري ذِكْرَه بعض الثقات في كتابه. ولكن ذلك لا ينال من منزلته، ولا يقلِّلُ من أهمية كتابه في هذا الفن، فالكلُّ يُؤخَذُ من قوله ويُرَدُّ. وقد لا تجدُ إماماً في الجرح التعديل وغيرِه من أنواع العلم إلا وخُولِفَ في بعض أقواله وآرائه، رحمهم الله، وجزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

(٢) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني والعشرين. كما تقدم ذكر كتابيه «الثقات» و«المجروحين» في الفصل السابق.
ويُعَدُّ كتابا ابن حبان من أهم وأوسع ما أُلّف في الجرح والتعديل. ولكن أُخِذَ عليه التساهل في توثيق المجاهيل. قال فيه الحافظ ابن حجر: وهو معروف بالتساهل في باب النقد. النكت على كتاب ابن الصلاح ٢/ ٧٢٦.
وللتفصيل في هذا الموضوع: يمكن الرجوع إلى مقدمة لسان الميزان ١/ ١٤؛ والتنكيل ١/ ٤٣٦ ـ ٤٣٨. وقد بسط القولَ في هذا الموضوع الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﵀ في مقدمة كتابه «صحيح موارد الظمآن» ١/ ١١ ـ ٥٧.
قال العلّامة المعلميُّ في توثيق ابن حبان: والتحقيقُ أن توثيقَه على درجات:
الأولى: أن يصرح به، كأن يقول: «كان متقناً»، أو: «مستقيم الحديث». أو نحو ذلك.
الثانية: أن يكون الرجلُ من شيوخه الذين جالسهم وخَبَرَهم.
الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث، بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديثَ كثيرةٍ.

١٩ ـ [ابن عدي]:

ومنهم: ابن عدي. وهو: الإمام الحافظ الكبير، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن مبارك الجُرجاني، ويُعرف أيضاً بابن القطان، صاحب كتاب «الكامل في الجرح والتعديل»(١).

كان أحدَ الأعلام.

ولد سنة سبع وسبعين ومائتين.

وسمع سنة تسعين، وارتحل أولاً سنة سبع وتسعين. وسمع بُهْلُولَ بن إسحاق الأنباري، ومحمدَ بن عثمان بن أبي سُويد، ومحمدَ بن يحيى المروزيَّ، .... وخلائقَ.

وعنه: أبو العباس بن عُقدةَ شيخُه، وأبو سعد(٢) الماليني، والحسنُ بن

= الرابعــة: أن يظهرَ من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجلَ معرفةً جيدةً.
الخامسة: ما دون ذلك.
فالأولى لا تقلُّ عن توثيق غيرِه من الأئمة، بل لعلّها أثبتُ من توثيق كثيرٍ منهم. والثانية: قريبٌ منها. والثالثة: مقبولةٌ. والرابعةُ: صالحةٌ. والخامسة: لا يُؤمَنُ فيها الخَلَلُ. والله أعلم. التنكيل ١/٤٣٨.
وقال الشيخ الألباني: يمكن للعالم أو طالبِ العلم أن يعتمدَ ابتداءً على من كان في الثقات من الدرجة الأولى والثانية عند الشيخ اليماني دون البحث فيهم، إلا إذا كان هناك مخالِفٌ له من الحُفَّاظ والنقّاد المعروفين، وبخاصة إذا كانوا أقْعَدَ منه في علم الجرح والتعديل.
والتوقُّف عن الاحتجاج بما بعدَهما من الدرجات الثلاث إلا بعد البحث والنظر في القرائن التي تُساعد على تبنّي أحدِ طرفي القبول أو الردِّ؛ مثل كثرة الرُّواة عنه، أو كونِه من طبقة التابعين، أو غيرِ ذلك من القرائن التي سبقت الإشارةُ إليه فيما سبق. وضرب بعض الأمثلة، حتى يلقى في الصدر الاطمئنانَ لروايته، وتحصُل غَلَبةُ الظن بالعمل بها إن وُجدت أولاً. صحيح موارد الظمآن ١/٥٧.

(١) ينظر لترجمته أيضاً: تاريخ جرجان ص٢٦٦؛ الإرشاد ٢/٧٩٤؛ الأنساب ٣/٢٣٨ الجُرجاني؛ معجم البلدان ٢/١٢١؛ اللباب ١/٢١٩؛ طبقات علماء الحديث ٣/١٣٤؛ تذكرة الحفاظ ٣/٩٤٠؛ سير أعلام النبلاء ١٦/١٥٤؛ العبر ٢/١٢١؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣١٥؛ البداية والنهاية ١١/٢٨٣؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٤٠؛ طبقات الحفاظ ص٣٨٠؛ شذرات الذهب ٣/٥١ وغيرها.

(٢) في الأصل: «أبو سعيد». والتصويب من تذكرة الحفاظ وغيره.

رامين، ومحمد بن عبد الله بن عبدَكُويَه، وحمزةُ بن يوسف السَّهميُّ، وأبو الحسين أحمد بن العالي، وآخرون.

وهو مصنفٌ[١] في الكلام على الرجال، عارفٌ بالعِلَل.

قال أبو القاسم بن عساكر: كان ثقةً على لحنٍ فيه.

قال [حمزة[٢]] السهميُّ: سألتُ الدارقطنيَّ أن يصنِّفَ كتاباً في «الضعفاء»، فقال: أليس عندك كتابُ ابنِ عديٍّ؟ فقلت: بلى. قال: فيه كفاية لا يُزادُ عليه[٣].

قال حمزةُ السهميُّ: كان حافظاً متقناً، لم يكن في زمانه أحدٌ مثلَه، تفرَّد برواية أحاديثَ وهبَ منها لابنيه عديٍّ وأبي زُرعةَ، وتفرَّدا بها عنه[٤].

قال الخليليُّ: كان عديمَ النظير حفظاً وجلالةً. سألت عبدَ الله بن محمدٍ الحافظَ: أيُّهما أحفظُ: ابنُ عدي أو ابنُ قانع؟ فقال: زِرُّ قميصِ ابن عديٍّ أحفظُ من عبد الباقي بنِ قانع.

قال الخليليُّ: وسمعت أحمدَ بن أبي مسلم الحافظَ يقول: لم أرَ أحداً مثلَ أبي أحمد بن عديٍّ، فكيف فوقَه في الحفظ، وكان أحمدُ قد لقيَ الطبرانيَّ، وأبا أحمدِ الحاكم. وقد قال لي: كان حِفْظُ هؤلاء تكلُّفاً. وحفظُ ابن عدي طبعاً[٥]. زاد معجمه[٦] على ألف شيخ.

وقال أبو الوليد الباجي: ابنُ عديٍّ حافظٌ لا بأس به.

قال حمزةُ بن يوسف: توفِّي أبو أحمد في جمادى الآخرة

---

(١) في الأصل: «المصنف» وما أثبته من التذكرة. ولعلّ الصواب: «منصف».

(٢) زيادة من التذكرة.

(٣) تاريخ جرجان ص٢٦٧. ومع ذلك، فإن الدارقطنيَّ ألّف كتاباً مختصراً في «الضعفاء والمتروكين»، وهو مطبوع.

(٤) في تاريخ جرجان «البنيه». وزاد إليهما «ومنصور»، وهو كذلك فيما نقله عنه السمعاني في الأنساب.

(٥) الإرشاد ٢/ ٧٩٤.

(٦) في الأصل: «في معجمه» والمثبت من تذكرة الحفاظ.

سنة خمسٍ وستين وثلاثمائة، وصلى عليه الإمام أبو بكر الإسماعيليُّ[1].

٢٠ ـ [أبو الفتح الأزدي]:

ومنهم: أبو الفتح الأزدي[2]، وهو محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بُريدَةَ الموصليُّ.

حدَّث عن أبي يعلى، ومحمد بن جرير، والباغَنْديِّ، وأحمد بن الحسن[3] بن عبد الجبار الصُّوفيِّ، وأبي عروبةَ الحرَّاني، وطبقتِهم.

وعنه إبراهيم بن عمرَ البرمكيُّ، وأبو نُعيم الحافظ، وأحمد بن الفتح بن فَرغان، وآخرون.

قال الخطيبُ: كان حافظاً، صنَّف في علوم الحديث، وسألتُ البرقانيَّ عنه فضعَّفه. حدَّثني النجيبُ عبد الغفار الأُرمَوِيُّ، قال: رأيتُ أهل الموصلَ يُوَهِّنُونه، ولا يعدُّونه شيئاً.

---

(١) الترجمة من تذكرة الحفاظ مع شيء من الاختصار.
وقد تقدم ذكرُ كتابه «الكامل في ضعفاء الرجال»، وهو كتابٌ عظيم في بابه، اتفق العلماء في الثناء عليه، حتى قال السبكيُّ: وكتابُه الكامل طابَقَ اسمُه معناه، ووافق لفظُه فحواه، من عينه انتجع المنتجعون، وبشهادته حكم المحكِّمون، وإلى ما يقول رجع المتقدمون والمتأخرون. طبقات الشافعية ٣/ ٣١٥.

(٢) ينظر لترجمته: تاريخ بغداد ٢/ ٢٤٣؛ الأنساب ١/ ١٨١ الأزدي؛ المنتظم ١٤/ ٣٠٨؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٦٣؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣٤٨؛ العبر ٢/ ١٤٣؛ ميزان الاعتدال ٣/ ٥٢٣؛ لسان الميزان ٥/ ١٣٩؛ طبقات الحفاظ ص٣٨٦؛ شذرات الذهب ٣/ ٨٤ وغيرها.
وقال الذهبي في السِّير: صاحب كتاب الضعفاء وهو مجلَّدٌ كبير. وقال أيضاً: وعليه في كتابه في الضعفاء مؤاخذاتٌ، فإنه ضعَّف جماعةً بلا دليل، بل قد يكون غيرُه قد وثَّقهم ١٦/ ٣٤٨.
وقال في الميزان: له كتابٌ كبير في الجرح والتعديل، عليه فيه مؤاخذات ٤/ ٥٢٣.
وقد ردّ الحافظُ ابنُ حجر تضعيفَ الأزدي في أكثرَ من موضع في هدي الساري ص٣٨٦، ٣٩٣؛ والتهذيب ١/ ٣٦.

(٣) في الأصل: «الحسين» وما أثبتّه من التذكرة والسِّير.

قال الذهبي: له مصنَّف كبير في «الضعفاء»، وهو قويُّ النَّفس في الجرح، وهَّاهُ جماعةٌ بلا مستنَدٍ طائلٍ.

مات في سنة أربع وسبعين وثلاثمائة.

٢١ ـ [ابن أبي حاتم]:

ومنهم: ابنُ أبي حاتم. وهو الإمامُ الحافظ الناقد، أبو محمد عبد الرحمٰن ابن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التَّميمي، الحنظلي، الرازي، وقيل: إن «الحنظليّ» نسبةٌ إلى درب حنظلةَ بالرَّيِّ[١].

قال الذهبي: وُلد سنة أربعين، وارتحل به أبوه، فأدرك[٢] الأسانيد العالية.

سمع أبا سعيد الأشجّ، وعلي بن المنذر الطَّرِيقي، والحسن بن عَرَفَة، وأحمد بن سنان القطان، ويونسَ بن عبد الأعلى، ومحمد بن إسماعيل الأحْمَسِي، وحجَّاجَ بن الشاعر، ومحمد بن حسان الأزرق، ومحمد بن عبد الملك بن زَنْجَوَيْه، وابنَ وارَةَ، وأبا زرعة، وخلائقَ بالأقاليم. ولكنه لم يرحل إلى خُراسان.

روى عنه حُسَيْنَك التميميُّ، ويوسف المَيَانَجِيُّ، وأبو الشيخ ابن حيان[٣]، وعليُّ بن مدركٍ، وأبو أحمد الحاكم، وأحمد بن محمد البصير، وعبد الله بن محمد بن أسد، وآخرون.

---

(١) ينظر لترجمته: الإرشاد للخليلي ٢/٦٨٣؛ طبقات الحنابلة ٢/٥٥؛ الأنساب ٤/٢٨٦ الحنظلي؛ التقييد ٢/٧٨؛ الكامل في التاريخ ٨/٣٥٨؛ طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/٥٣٤؛ تذكرة الحفاظ ٣/٨٢٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/٢٦٣؛ العبر ٢/٢٧؛ ميزان الاعتدال ٢/٥٨٧؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٩١؛ فوات الوفيات ٢/٢٨٧؛ مرآة الجنان ٢/٢٨٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/٣٢٤؛ طبقات الشافعية للإسنوي ١/٤١٦؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ١/٢٥٤؛ البداية والنهاية ١١/١٩١؛ لسان الميزان ٣/٤٣٢؛ طبقات الحفاظ ص٣٤٥؛ طبقات المفسرين للسيوطي ص٦٢؛ وللداودي ١/٢٨٥ وغيرها.

(٢) في الأصل: «وأدرك»، وما أثبته من التذكرة.

(٣) في الأصل: «حبان»، وما أثبته من التذكرة.

قال أبو يعلى الخليليُّ: أخذ علمَ أبيه وأبي زُرعةَ، وكان بحراً في العلوم ومعرفة الرجال، صنَّف في الفقه، واختلافِ الصَّحابة والتابعين. وكان زاهداً يُعَدُّ من الأبدال[١].

قال الذهبيُّ: كتابُه في «الجرح والتعديل» يقضي له بالرُّتبة المُنيفة[٢] في الحفظ، وكتابه في التفسير عدةُ مجلدات. وله مصنفٌ كبيرٌ في الردِّ على الجهمية، يدلُّ على إمامته.

قال عليُّ بن أحمد الفرضي: ما رأيتُ أحداً مِمَّن عرف عبد الرحمٰن ذكر عنه جهالةً قطُّ. ويروى أن أباه كان يتعجَّبُ من تعبُّد عبد الرحمٰن. ويقول: من يقوى على عبادة عبد الرحمٰن، لا أعرف له ذنباً.

قال ابنُ أبي حاتم: لم يدعْني أبي أطلبُ الحديثَ حتى قرأتُ القرآن على الفضل بن شاذانَ.

قال أبو الحسن علي بن إبراهيم الرازي الخطيبُ في ترجمةٍ عملها لعبد الرحمٰن: كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد كساه الله بهاءً ونوراً يُسرُّ به من نظر إليه. سمعته يقول: رحل بي أبي سنة خمس وخمسين، ما احتلمتُ بعدُ، فلمَّا بلغنا ذا الحَليفة احتلمتُ. فسُرَّ أبي حيث أدركت حَجَّةَ الإسلام. قال: وسمعت في هذه السنة من محمد بن أبي عبد الرحمٰن المقرئ.

وسمعتُ علي بن أحمد الخوارزمي يحكي عن ابن أبي حاتم، قال: كنا بمصرَ سبعةَ أشهرٍ، لم نأكُلْ فيها مرقةً، نهارُنا ندور على الشُّيوخ، وبالليل ننسخ ونُقابِلُ، فأتينا يوماً أنا ورفيقٌ لي شيخاً، فقالوا: هو عليلٌ. فرأيتُ سمكةً أعجبتنا فاشتريناها، فلمَّا صرنا إلى البيت، حضر وقت مجلس بعض الشيوخ فمضينا. فلم يزل السمكة ثلاثةَ أيام، وكاد أن ينضي[٣] وأكلنا نيّاً لم نتفرَّغ نشويه. ثم قال: لا يُستطاعُ العلمُ براحة الجسدِ.

---

(١) لم يصحَّ حديثٌ في ذِكْرِ الأبدال. وللتفصيل ينظر: المنار المنيف لابن القيم ص١٣٦.

(٢) في الأصل: «المتقنة»، والمثبت من التذكرة.

(٣) في السِّير: «كاد أن يتغير».

ثم قال أبو الحسن: رحل مع أبيه، وحجَّ مع محمد بن حمَّاد الطهراني[١] [سنة ستين ومائتين][٢] ورحل بنفسه إلى الشام، ومصرَ، سنة اثنتين وستين، ثم رحل إلى أصبهانَ سنة أربع وستين.

وقال لي أبو عبد الله القزوينيُّ: إذا صليتَ مع ابن أبي حاتم، فسلِّمْ نفسك إليه يعمل بها ما شاء.

قال أبو الوليد الباجي: ابن أبي حاتم ثقةٌ حافظٌ.

عمر بن إبراهيم الهروي الزاهد: نا الحسين بن أحمد الصفَّار، سمعتُ ابن أبي حاتم يقول: وقع عندنا الغلاءُ، فأنفذ بعضُ أصدقائي حبوباً من أصبهانَ، فبعته بعشرين ألفاً[٣] وقال: اشترِ لي بها داراً، فأنفقتُها على الفقراء، وكتبتُ إليه: اشتريتُ لك بها قصراً في الجنة. فقال: رضيتُ إن ضمنتَ. فكتبتُ على نفسي صكّاً بالضمان. فأُرِيتُ في المنام: قد قبلنا ضمانَك، ولا تَعُد [لمثل هذا][٤].

قال الذهبي: الحسين ضعيف[٥].

قال محمد بن مهرويه: سمعتُ ابنَ الجنيد، سمعتُ يحيى بن معين يقول: إنا لنطعَنُ على أقوامٍ، لعلَّهم قد حطُّوا رحالَهم في الجنة من مائتي سنة[٦]. قال محمد: فدخلتُ على ابن أبي حاتم وهو يحدِّث بكتاب «الجرح والتعديل»، فحدثته بهذا فبكى، وارتعدَتْ يداه، وسقط الكتاب، وجعل يبكي، ويستعيدُني الحكايةَ.

قال الذهبي: مات في المحرم سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. انتهى[٧].

---

(١) في الأصل: «الظهراني»، والمثبت من التذكرة.
(٢) زيادة في التذكرة من المكية.
(٣) في الأصل: «بعشرين ألف وقال»؛ وفي التذكرة: «بعشرين ألف أو قال». وانظر: سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٦٧.
(٤) زيادة من التذكرة والسِّير.
(٥) أي راوي هذا الخبر عن ابن أبي حاتم.
(٦) قال الذهبي: لعلّها «من مئة سنة». فإن ذلك لا يبلُغ في أيام يحيى هذا القدر. السِّير ١٣/ ٢٦٨.
(٧) تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٢٩ ـ ٨٣١.

٢٢ - [الدَّارَقطني]:

ومنهم: الإمام الدارقطني. وهو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي، الحافظ الشهير، صاحبُ السُّنن(١).

مولده سنة ست وثلاثمائة.

سمع البغويَّ، وابنَ أبي داود، وابنَ صاعدٍ، والحضرميَّ، وابنَ دُريدٍ، وابنَ نَيروز، وعلي بن عبد الله بن مبشِّر، وخلائقَ ببغداد، والبصرة والكوفة، وواسطَ.

= وكتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم من أهمّ ما أُلِّفَ في هذا الشأن. جمع فيه أقوال أبيه وأبي زرعة وغيرِهما من أئمة الجرح والتعديل من قبلِهما، كما ذكر رأيهَ أيضاً في عدد من التراجم.

قال ابن كثير: وهو من أجلِّ الكتب المصنّفة في هذا الشأن. البداية والنهاية ١١/ ١٦١.

وقد حاول ابنُ أبي حاتم في هذا الكتاب استقصاءَ جميع الرواة، وذكر الراجح من أقوال الأئمة في كل راوٍ.

يقول في مقدمته: وقصدنا بحكايتنا الجرحَ والتعديلَ في كتابنا هنا إلى العارفين به، العالمين له، متأخراً بعد متقدم، إلى أن انتهت بنا الحكايةُ إلى أبي زرعةَ وأبي رحمهما الله، ولم نحكِ عن قوم قد تكلّموا في ذلك لقلة معرفتهم به. ونسبنا كلَّ حكاية إلى حاكيها والجوابَ إلى صاحبه. ونظرنا في اختلاف أقوال الأئمة في المسؤولين عنهم، فحذفنا تناقُضَ قولِ كلِّ واحد منهم، وألحقنا بكلِ مقولٍ عنه ما لاقَ به وأشبهَه من جوابهم.

على أنّا قد ذكرنا أساميَ كثيرةً مهملَةً من الجرح والتعديل، كتبناها ليشتمل الكتاب على كلِّ من روي عنه العلم رجاء وجود الجرح والتعديل فيهم، فنحن مُلحقوها بهم من بعدُ إن شاء الله تعالى ٢/ ٣٨.

(١) ينظر لترجمة الدارقطني: تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤؛ الأنساب ٥/ ٢٧٣؛ المنتظم ١٤/ ٣٧٨؛ معجم البلدان ٢/ ٤٢٢؛ التقييد ٢/ ٢٠٠؛ اللباب ١/ ٤٨٣؛ الكامل في التاريخ ٩/ ١١٥؛ طبقات الشافعية لابن الصلاح ٢/ ٦١٦؛ وفيات الأعيان ٣/ ٢٩٧؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١٨٣؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١؛ دول الإسلام ١/ ٣٤٥؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤٤٩؛ ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل ص١٩٥؛ العبر ٢/ ١٦٧؛ معرفة القراء الكبار ١/ ٣٥٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٣/ ٤٦٢؛ والإسنوي ١/ ٥٠٨؛ ولابن كثير ١/ ٣٢٣؛ البداية والنهاية ١١/ ٣١٧؛ وفيات ابن منقذ ص٢٢٠؛ غاية النهاية ١/ ٥٥٨؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/ ١٦١؛ طبقات الحفاظ ص٣٩٣؛ طبقات ابن هداية الله ص١٠٢؛ شذرات الذهب ٣/ ١١٦؛ التاج المكلل ص٨٢.

وارتحل في كهولته إلى مصرَ، والشام، وصنَّف التصانيفَ [الفائقة][١].

حدث عنه الحاكم، وأبو حامد الإسفرائيني، وتمَّامٌ الرَّازيُّ، والحافظ عبد الغني الأزديُّ، وأبو بكر البَرْقانيُّ، وأبو ذَرٍّ الهَرَويُّ، وأبو نُعيم الأصبهانيُّ، وأبو محمد الخلَّال، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأممٌ سواهم.

قال الحاكم: صار الدارقطنيُّ أوحدَ عصره في الحفظ والفهم والورع. وإماماً في القُرَّاء، والنحويين، وأقمتُ في سنة سبع وستين ببغدادَ أربعة أشهر وكثُر اجتماعُنا، فصادفتُه فوقَ ما وُصِفَ لي. وسألتُه عن العِلَلِ والشيوخ. وله مصنفات يطولُ ذكرُها. فأشهدُ أنه لم يُخْلَقْ على أديمِ الأرض مثلُه.

وقال الخطيب: كان فريدَ عصره، وإمامَ وقته. وانتهى إليه علمُ الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال، مع الصدق والثقة، وصِحَّة الاعتقاد، والاضطلاع[٢] من علوم كالقراءات؛ فإن له فيها مصنفاً سبق فيه إلى عقد الأبواب، قبل فرش[٣] الحروف، وتأسَّى القرَّاءُ به بعدَه. ومن ذلك: المعرفةُ بمذاهب الفقهاء، بلغني أنه درس الفقه على أبي سعيد الإصطخريِّ. ومنها: المعرفةُ بالآداب والشعر. فقيل: كان يحفظ دواوينَ جماعةٍ. وحدثني حمزةُ بن محمد بن طاهر: أنه كان يحفظ ديوان السيد الحِمْيَرِيِّ[٤]، ولهذا نُسِبَ إلى التشيع، قال ابن الذهبي: ما أبعدَه من التشيُّع.

قال الخطيب: وحدَّثني الأزهريُّ، قال: بلغني أن الدارقطنيَّ حضر في حداثته مجلسَ إسماعيل الصفَّارِ، فقعد ينسخ جزءاً، والصفارُ يُملي، فقال

---

(١) زيادة في تذكرة الحفاظ.

(٢) في الأصل: «والأخذ»، والمثبت من التذكرة.

(٣) في الأصل: «فهرس»، والمثبت من التذكرة.

(٤) أبو هاشم إسماعيل بن محمد الحِمْيَري، «من فحول الشعراء، لكنه رافضي جلد». (ت١٧٣هـ) وقيل (١٧٨هـ). سير أعلام النبلاء ٨/ ٤٤.

رجل: لا يصحُّ سماعُك وأنت تنسخ. فقال: فَهْمي للإملاء خلافُ فهْمِك. أتحفظ كم أملى الشيخُ؟ قال: لا أدري، قال: أملى ثمانيةَ عشرَ حديثاً: الحديث الأول عن فلان عن فلان ومتنُه كذا وكذا. والثاني عن فلان عن فلان ومتنه كذا وكذا. ومرَّ في ذلك حتى أتى على الأحاديثِ، فتعجَّب الناسُ منه. أو كما قال.

قال رجاء بن محمد المعدّل: قلت للدارقطنيِّ: هل رأيت مثلَ نفسِك؟ فقال: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ﴾ [النجم: ٣٢]. قال: فألححت عليه، فقال: لم أر أحداً جمع ما جمعتُ.

وقال أبو ذر الحافظ: قلت للحاكم: هل رأيتَ مثلَ الدارقطني؟ فقال: هو لم يَرَ مثلَ نفسه، فكيف أنا. رواها الخطيب في تاريخه عن أبي الوليد الباجي عن أبي ذرٍّ.

وكان عبدُ الغني إذا ذكر الدارقطني قال: أُستاذي.

قال القاضي أبو الطيب الطبري: الدارقطنيُّ أمير المؤمنين في الحديث.

وقال الخطيب: قال لي أبو القاسم الأزهريُّ: كان الدارقطني ذكيّاً، إذا ذكر(١) شيئاً من العلم أيِّ نوع كان، وُجد عنده منه نصيبٌ وافرٌ. لقد حدثني محمد بن طلحة النِّعاليُّ(٢) أنه حضر مع الدارقطني دعوةً، فجرى ذكر الأَكَلَةِ فاندفع الدارقطنيُّ يُوردُ نوادرَ الأَكَلَة حتى قطع أكثرَ ليلته بذلك.

قال الأزهريُّ: رأيتُ الدارقطنيَّ أجاب ابنَ أبي الفوارس عن عِلَّةِ حديث أو اسم. فقال: يا أبا الفتح، ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري.

قال الخطيب في ترجمة الدارقطني: سألتُ البرقانيَّ: هل كان أبو

---

(١) كذا في التذكرة والسير. ولكن في تاريخ بغداد: «ذوكر».

(٢) في الأصل: «البغالي»، والتصويب من التذكرة وتاريخ بغداد.

الحسن يُملي عليك العِلَلِ من حفظه؟ قال: نعم، وأنا الذي جمعتُها وقرأها الناسُ من نسختي.

وحدثنا العَتِيقيُّ[١]: حضرت مجلسَ الدارقطني، وجاءه أبو الحسن[٢] البيضاوي برجل غريب، وسأله أن يمليَ عليه أحاديثَ، فأملى عليه من حفظه مجلساً يزيد أحاديثُه على العشرين، ومتون جميعها «نِعْمَ الشيءُ الهديةُ أمام الحاجة»[٣]. فانصرف الرجل، ثم جاءه بعدُ وقد[٤] أهدى له شيئاً، فقرَّبه إليه، فأملى عليه من حفظه سبعةَ عشرَ حديثاً متونها «إذا جاءكم كريمُ قومٍ فأكرموه»[٥].

قال الذهبيُّ: هنا يُخضَعُ للدارقطني ولسَعةِ حفظه الجامع لقوة الحافظة ولقوة الفهم والمعرفة. وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام، فطالِعِ العِلَلَ له، فإنك تندهش ويطولُ تعجُّبك.

قال السُّلَمي: سمعت الدارقطنيَّ يقول: ما شيءٌ أبغضُ إليَّ من الكلام[٦].

قال ابن طاهر: اختلفوا ببغداد، فقال قوم: عليٌّ أفضلُ من عثمان ﵄. فتحاكموا إلى الدارقطنيِّ. قال: فأمسكتُ، وقلت: الإمساكُ خيرٌ. ثم لم أر لديني السكوتَ. وقلت: عثمانُ أفضلَ لاتفاق جماعةِ أصحاب رسول الله ﷺ على هذا. وهو قولُ أهل السنة، وهو أولُ عقد [يحل][٧] من الرَّفض[٨].

---

(١) في الأصل: «العقيقي»، والتصويب من التذكرة والسِّير ١٦/٤٥٦.

(٢) كذا في الأصل والتذكرة. ولكن في تاريخ بغداد والسيِّر: «أبو الحسين».

(٣) رواه الطبراني وغيره، ولكنه حديثٌ موضوع. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث (٧٥٤).

(٤) في الأصل: «من الغد»، والتصويب من التذكرة وتاريخ بغداد والسِّير.

(٥) ورد عن عدد من الصحابة. أخرجه ابن ماجه وغيره. وبعضُ أسانيدِه صالحةٌ للاستشهاد. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى السلسلة الصحيحة، حديث (١٢٠٥).

(٦) قال الذهبي: لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام والجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً. السِّير ١٦/٤٥٧.

(٧) زيادة في التذكرة.

(٨) للذهبي هنا أيضاً تعليق لطيف ينظر إليه في السِّير ١٦/٤٥٨.

قال عبد الغني: أحسنُ الناس كلاماً على الحديث ابنُ المديني في زمانه، وموسى بن هارون في وقته، والدارقطنيُّ في وقته.

توفي في ثامن ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة رَحِمَهُ اللَّهُ. انتهى[١].

قلت[٢]:

٢٣ ـ [أبو عبد الله الحاكم]:

ومنهم: الحاكم. وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الضبي النيسابوري، صاحب المستدرك.

وقد تقدم ترجمته[٣].

٢٤ ـ [ابن القطّان الفاسي]:

ومنهم: ابن القطان. وهو الحافظ الناقد أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن إبراهيم الحِمْيَري، الكُتَامِي[٤]، الفاسي، الشهير

---

(١) من تذكرة الحفاظ بشيء من الاختصار ٣/ ٩٩١ ـ ٩٩٥.

(٢) في حاشية الأصل: «ها هنا بياض في الأصل».
وللدارقطني كتب عدة في الجرح والتعديل طبع العديد منها؛ مثل كتاب «الضعفاء والمتروكين»، و«سؤالات البرقاني»، و«سؤالات السهمي»، و«سؤالات السلمي»، و«سؤالات الحاكم». وكتابه في «العلل» خيرُ دليل على مكانته السامية في هذا الفن.
وللتفصيل يمكن الرجوع إلى مقدمات محققي هذه الكتب.

(٣) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني والعشرين. وتقدم هناك ذكرُ أقوالٍ بعض الأئمة عن تساهُل الحاكم في تصحيح الأحاديث في كتابه «المستدرك على الصحيحين». وللحاكم كتاب «المدخل إلى كتاب الإكليل»، بحث فيه في عددٍ من الأمور المتعلقة بالجرح والتعديل. وفي مجال الرجال له كتاب «المدخل إلى الصحيح»، و«تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما»، وهي مطبوعة. ومن كتبه المفقودة: «مزكي الأخبار» و«تاريخ نيسابور». وللتفصيل عن هذه الكتب مجال آخر.

(٤) نسبة إلى كُتَامه ـ بضم الكاف وفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها ـ وهي قبيلة من البربر. الأنساب ١١/ ٤٣.

بـ«ابن القطَّان»[١].

قال الأبَّار في ترجمته: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظِهم لأسماء رجاله، وأشدِّهم عنايةً بالرواية، رَأسَ طلبة [العلم[٢]] بمراكش، ونال بخدمة السلطان دنيا عظيمةً. وله تواليفُ. حدَّث ودرَّس، إلى أن قال: ومات وهو على قضاء سِجِلْمَاسَة، في ربيع الأول سنة ثمان وعشرين وستمائة.

قال ابن مَسْدِي: كان معروفاً بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشأن: قصري الأصل[٣]، مراكشيُّ الدارِ، كان شيخَ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية[٤]، فتمكَّن من الكتب، وبلغ غايةَ الأمنية، وَلِيَ قضاءَ الجماعةِ. . . .

قال الذهبي: طالعتُ كتابه المسمى بـ«الوهم والإيهام» الذي وضعه على الأحكام الكبرى لعبد الحق[٥]. يدلُّ على حفظه وقوَّة فهمه، لكنه تعنَّت في أحوال رجالٍ، فما أنصفَ، بحيث إنه أخذ يُلَيِّنُ هشامَ بن عُروةَ ونحوَه. انتهى[٦].

وقال في «ميزان الاعتدال» في ترجمة حفص بن البغيل[٧]: قال ابن القطان: (لا يُعرف له حالٌ، ولا يعرف). قلت: لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا، فإن ابن القطان يتكلم في كلِّ من لم يَقُلْ فيه إمامٌ عاصر ذلك الرجل أو أخذ عمَّن عاصره ما يدلُّ على عدالته. وهذا شيءٌ كثير؛ ففي «الصحيحين» من هذا

---

(١) ينظر لترجمته: طبقات علماء الحديث ٤/ ١٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٧؛ سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٠٦؛ طبقات الحفاظ ص٤٩٤؛ نفح الطيب ٣/ ١٨٠؛ شذرات الذهب ٥/ ١٢٨: ومقدمة تحقيق كتابه «بيان الوهم والإيهام» ١/ ٦٣ ـ ١٥٦.

(٢) زيادة في التذكرة والسِّير.

(٣) في الأصل والتذكرة: «مصري الأصل»، والمثبت من السِّير وطبقات علماء الحديث.

(٤) نسبة إلى عبد المؤمن بن علي، تلميذ ابن تومرت وخليفته، مات (٥٥٨هـ).

(٥) الإشبيلي، وسيأتي الحديث عنه وعن كتابه في الفصل الثلاثين.

(٦) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٠٧، وهو بنحوه في: سير أعلام النبلاء ٢٢/٣٠٧.

(٧) في الأصل: «بعيل»، والمثبت من الميزان.

النمط خَلْقٌ كثيرٌ مستورون[١]، ما ضعَّفهم أحدٌ، ولا هم بمجاهيلَ. انتهى[٢].

وقال أيضاً في ترجمة مالك بن الخير[٣] الزَّبَادي المصري: قال ابن القطَّان: (هو مِمَّن لم يثبت عدالتُه) يريد أنه ما نصَّ أحدٌ على أنه ثقة. وفي رواة الصحيحين عددٌ كثير ما علمنا أنَّ أحداً نصَّ على توثيقهم. والجمهورُ على أن من كان من المشايخ قد روى عنه جماعةٌ، ولم يأت ما يُنكَرُ عليه، أنَّ حديثَه صحيحٌ. انتهى[٤].

٢٥ ـ [أبو عبد الله الذهبي]:

ومنهم: الحافظ الذهبي. وهو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، ولد سنة ثلاث وسبعين وستمائة[٥].

---

(١) في الأصل: «مستون»، والمثبت من الميزان.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٥٥٦.

(٣) في الأصل: «الحسير»، والمثبت من الميزان.

(٤) ميزان الاعتدال ٣/٤٢٦.

ونقل السخاوي قولَ الذهبي هذا، ثم قال: لكن قد تعقَّبه شيخُنا بقوله: ما نسبه إلى الجمهور لم يصرِّحْ به أحدٌ من أئمة النقد إلا ابنُ حبان. نعم، هو حقٌّ فيمن كان مشهوراً بطلب الحديث والانتساب إليه، كما قرَّرتُه في علوم الحديث. فتح المغيث ٢/١٣؛ وبعضُ كلام ابن حجر هذا في: لسان الميزان ٥/٣.

وقال ابنُ عبد الهادي: وقفتُ على كتابه المسمى بـ«بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق»، فرأيته يدلُّ على فرط ذكائه، وكثرة حفظه، وقوة فهمه، على أن له فيه عدةَ أوهام. طبقات علماء الحديث ٤/١٩٠.

هذا، وقد طبع كتابه «بيان الوهم والإيهام» في ست مجلدات مع الدراسة والفهارس، بتحقيق الدكتور الحسين آيت أحمد.

(٥) ينظر لترجمة الإمام الذهبي: الوافي بالوفيات ٢/١٦٣؛ فوات الوفيات ٣/٣١٥؛ ذيل تذكرة الحفاظ للحسيني ص٣٤؛ طبقات الشافعية للسبكي ٩/١٠٠؛ وللإسنوي ١/٥٥٨؛ البداية والنهاية ١٤/٢٢٥؛ غاية النهاية ٢/٧١؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/٥٥؛ الدرر الكامنة ٣/٣٣٦؛ النجوم الزاهرة ١٠/١٨٢؛ طبقات الحفاظ ص٥١٧؛ الدارس في تاريخ المدارس ١/٧٨؛ طبقات ابن هداية الله ص٢٣٢؛ شذرات الذهب ٦/١٥٣؛ البدر الطالع ٢/١١٠؛ التاج المكلل ص٤١١. وللدكتور بشار عواد معروف كتاب «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام».

قال في «البدر الطالع»[١]: وأجاز له في سنة مولده جماعةٌ بعناية أخيه من الرِّضاع.

أخذ عن الدمياطي، وابن الصوَّاف... ومَهَرَ في فن الحديث، وجمع فيه المجاميعَ المفيدةَ الكثيرةَ. قال ابن حجر: حتى كان أكثرَ أهل عصره تصنيفاً، وجمع «تاريخ الإسلام»، فأربى فيه على من تقدَّمه بتحرير أخبار المحدِّثين خصوصاً. انتهى[٢].

ولعل «تاريخ الإسلام» في زيادة على عشرين مجلداً، وقفت منه على أجزاء... وله «الميزان في نقد الرجال» جعله مختصاً بالضعفاء الذين قد تكلَّم فيهم متكلِّمٌ: (وإن كانوا غيرَ ضعفاء في الواقع، ولهذا ذكر فيه مثل ابن معين، وعلي بن المديني، باعتبار أنه قد تكلَّم فيهما متكلِّمٌ)[٣]. وهو كتاب مفيد.

وجميع مصنفاته مقبولةٌ، مرغوبٌ فيها، رحل إليه الناسُ لأجلها، وأخذوها عنه، وتداولُوها، وقرؤوها، وكتبوها في حياته. وطارت في جميع بقاع الأرض. وله فيها تعبيراتٌ رائقةٌ، وألفاظٌ رشيقةٌ غالباً، لم يستلك فيها مسلَكَه[٤] أهلُ عصره، ولا من قبلهم ولا من بعدهم.

وقد أكثرَ التشنيعَ عليه تلميذُه «السبكي»، وذكر[٥] في مواضعَ من طبقاته، ولم يأتِ بطائلٍ، بل غايةُ ما قال: إنه كان إذا ترجمَ الظاهريةَ والحنابلةَ أطال في تقريظهِم، وإذا ترجم غيرَهم من شافعيٍّ أو حنفيٍّ لم يستوْفِ ما يستحقُّه[٦].

وعندي[٧] أنَّ هذا مثل ما[٨] قال الأول:

وتلك شكاةٌ ظاهرٌ عنك عارُها.

---

(١) ٢/ ١١٠. (٢) أي: ما نقله الشوكاني عن ابن حجر.

(٣) ما بين القوسين ليس في البدر الطالع، طبعة دار المعرفة ٢/ ١١٠.

(٤) في الأصل: «مسلك»، والمثبت من البدر الطالع.

(٥) في الأصل «ذكره» والمثبت من البدر الطالع.

(٦) ومع ذلك حرص السبكي على ذكر «الذهبي» في طبقات الشافعية، ثم تبعه عليه آخرون.

(٧) القائل هو الشوكاني. (٨) في البدر الطالع: «كما».

فإنَّ الرجل قد مُلِئَ حباً للحديث وغَلَبَ عليه، فصار الناسُ عندهَ هم أهلَه، وأكثرُ محققيهم وأكابرُهم هم من كان يطيلُ الثناءَ عليه، لا من غلب عليه التقليدُ، وقطع عمرَه في الاشتغال بما لا يفيد.

ومن جملة ما قاله السبكي: «إنه كان إذا أخذ القلم غضب حتى لا يدري ما يقول». وهذا باطلٌ؛ فإن مصنفاتِه[١] تشهدُ بخلاف هذه المقالة، وغالبُها الإنصافُ، والذبُّ عن الأفاضل. وإذا جرى قلمُه بالوقيعة في أحد، فإن لم يكن من معاصريه، فهو إنَّما روى ذلك عن غيره. وإن كان من معاصريه، فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقُّه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً، فهذا شأن البشر. وكلُّ أحدٍ يُؤخَذُ من قوله ويُترَكُ إلا المعصومُ. والأهويةُ تختلف، والمقاصدُ تتباينُ، وربُّكَ يحكم بينهم فيما كانوا يختلفون[٢].

قال الصَّفديُّ: لم يكن عنده جمودُ المحدثين، بل كان فقيهَ النفس، له درايةٌ بأقوال الناس... مات رحمه الله تعالى في «٧٤٨هـ» سنة ثمان وأربعين وسبعمائة. انتهى[٣].

قلت: قال الحافظ ابن حجر في «شرح النخبة» في شأن الذهبي: هو من أهل الاستقراء التامِّ في نقد الرجال. انتهى[٤].

تنبيه:

اعلم أن الحافظَ الذهبيَّ صنَّف كتابه «ميزان الاعتدال» في الضعفاء، لكن ليس كلُّ من ذكره فيه ضعيفاً. بل ذكر فيه كثيراً من الثقات. وإنما صنع هذا تبعاً لابن عديٍّ في «الكامل»؛ فإنه قد شرط أنَّ كلَّ من تكلَّم فيه متكلِّمٌ يذكرُه فيه[٥] فتبعه في ذلك الذهبي في ميزانه.

---

(١) في البدر الطالع: «فمصنفاته».

(٢) ينظر للرد على كلام السبكي ما كتبه الدكتور بشار عواد معروف في كتابه «الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام» (ص٤٥٨ ـ ٤٦٥). وكذلك ما جاء في «التوبيخ» للسخاوي ص٥٦ ـ ٥٧؛ وتعليقاتي على «سيرة الإمام البخاري» ١/ ١٨٤ ـ ١٨٦.

(٣) البدر الطالع ٢/ ١١٠ ـ ١١٢ مع الاختصار.

(٤) شرح نخبة الفكر ص١٥٤.

(٥) وقد صرح ابن عدي بذلك في مقدمة كتابه، فلينظر نصّ كلامه هناك ١/ ١٥.

قال الحافظ [العراقي[١]] في شرح ألفيته[٢]: فيه ـ أي معرفة الثقات والضعفاء ـ لأئمة الحديث تصانيفُ، منها ما أُفرد في الضعفاء، وصنف فيه البخاريُّ، والنسائيُّ، والعُقيليُّ، والسَّاجيُّ، وابنُ حبان، والدارقطنيُّ، والأزديُّ، وابنُ عديٍّ، ولكنه ذكر في كتابه «الكامل» كلَّ من تُكُلِّم فيه وإن كان ثقةً. وتبِعَه على ذلك الذهبيُّ في «الميزان»، إلا أنه لم يذكر أحداً من الصحابة والأئمة المتبوعين. وفاتَه جماعةٌ، ذيَّلتُ عليه ذيلاً في مجلد. انتهى[٣].

وقال السخاويُّ في «فتح المغيث»: وجمع الذهبيُّ معظمَها في ميزانه، فجاء كتاباً نفيساً، عليه مُعَوَّلُ من جاء بعدَه، مع أنه تَبِعَ ابنَ عديٍّ في إيراد كل من تُكُلِّمَ فيه، ولو كان ثقةً. انتهى[٤].

وقال الذهبي في «الميزان» في ترجمة ثابت البُناني: ثابتٌ ثابتٌ كاسمه، ولولا ذِكْرُ ابنِ عديٍّ له، ما ذكرتُه. انتهى[٥].

وقال فيه في ترجمة حماد بن أبي سُليمان: تُكُلِّم فيه للإرجاء، ولولا ذِكْرُ ابن عديٍّ له في كامله لَمَا أوردْتُه. انتهى[٦].

---

(١) سقط من الأصل. والكلام المنقول هنا كلامه.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣/ ٢٦٠.

(٣) أي: كلام العراقي المنقول من المصدر السابق.

(٤) فتح المغيث ٤/ ٣٥٢.

(٥) ميزان الاعتدال ١/ ٣٦٣.

(٦) المصدر السابق ١/ ٥٩٥.

هذا وللإمام الذهبي مؤلفات عدة فيما يتعلق بعلم الرجال والجرح والتعديل، ومنها: تجريد أسماء الصحابة، وتاريخ الإسلام، وسير أعلام النبلاء، وتذكرة الحفاظ، والمعين في طبقات المحدثين، وذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل، وميزان الاعتدال، والمغني في الضعفاء، وديوان الضعفاء والمتروكين وغيرها. وعليها ـ بالإضافة إلى كتب المزي وابن حجر ـ جُلُّ اعتماد المشتغلين في علم الحديث في هذا العصر.

قال السيوطي: حُكي عن شيخ الإسلام أبي الفضل بن حجر أنه قال: شربت ماء زمزم لأصل إلى مرتبة الذهبي في الحفظ.

ثم قال السيوطي: والذي أقوله: إن المحدثين عِيالٌ الآن في الرجال وغيرها من فنون الحديث على أربعة: المزّي، والذهبي، والعراقي، وابن حجر. طبقات الحفاظ ص٥١٨ ترجمة الذهبي.

الفصل السابع والعشرون

في ذكر علم أصول الحديث

ويقال له: علمُ رواية الحديث. والأولُ أشهرُ(١).

«وهو علم يُبحث فيه عن كيفيَّة اتِّصال الأحاديث بالرسول عليه الصلاة والسلام، من حيثُ أحوالُ رُواتِها ضبطاً وعدالةً، ومن حيثُ كيفيةُ السند اتصالاً وانقطاعاً، وغير ذلك»(٢).

وقيل: هو علمٌ يُعرف به أحوالُ الراوي والمرويِّ، من حيثُ القبولُ والردُّ.

وموضوعُه: الراوي والمرويُّ من حيث ذلك.

وغايتُه: ما يُقبَلُ وما يُرَدُّ من ذلك.

ومسائلُه: ما يُذكَرُ في كتبه من المقاصد؛ كقولهم: زيادةُ الثقة مقبولةٌ ما لم تُنافِ روايةَ من هو أوثَقُ منه. وكقولهم: القويُّ لا يؤثِّرُ فيه مخالفة الضعيف.

[المصنفات في علم أصول الحديث]:

وقد صُنِّفَ في هذا العلم كتبٌ كثيرةٌ، قال الحافظ في «شرح النخبة»: «إنَّ التصانيفَ في اصطلاح أهلِ الحديث قد كثُرت للأئمة في القديم والحديث.

١ ـ فمن أولِ من صنَّف في ذلك: القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ كتابه «المحدث الفاصل»، لكنه لم يستوعِبْ(٣).

---

(١) ويقال له أيضاً: علم مصطلح الحديث. (٢) انظر: أبجد العلوم ٢/٣٠٦.

(٣) واسمه الكامل «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي». وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد عجاج الخطيب.

٢ ـ والحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري، ولكنه لم يهذِّب ولم يرتِّب[١].

٣ ـ وتلاه أبو نُعيم الأصبهاني[٢]، فعمِلَ على كتابه مستخرَجاً[٣]، وأبقى أشياءَ للمتعقِّب.

٤ ـ ثم جاء بعدَهم الخطيبُ أبو بكر البغدادي، فصنَّف في قوانين الرواية كتاباً سماه «الكفاية»[٤].

٥ ـ وفي آدابها كتاباً سماه «الجامع لآداب الشيخ والسامع»[٥]. وقلَّ فنٌّ من فنون الحديث إلا وقد صنَّف فيه كتاباً مفرداً. وكان ـ كما قال الحافظ أبو بكر بن نُقطة[٦] ـ: كلُّ من أنصفَ عَلِمَ أنَّ المحدثين بعدَ الخطيب عِيالٌ على كتبه[٧].

ثم جاء بعدهم بعضُ من تأخَّر عن الخطيب، فأخذ من هذا العلم بنصيب.

٦ ـ فجمع القاضي عياض كتاباً لطيفاً سماه «الإلماع»[٨].

٧ ـ وأبو حفص المَيَّانِجِيُّ جزءاً سماه «ما لا يسع المُحدِّثَ جَهْلُه»[٩].

---

(١) ويسمى «معرفة علوم الحديث» وهو أيضاً مطبوع.

(٢) في الأصل: «الأصفهاني»، وما اثبته من نزهة النظر.

(٣) سماه الذهبي «علوم الحديث». السِّير ١٧/ ٤٥٦. وذكره السمعاني فيما سمعه أبو علي الحداد من أبي نُعيم الأصبهاني باسم «معرفة علوم الحديث على كتاب الحاكم». التحبير ١/ ١٨١.

(٤) «الكفاية في علوم الرواية»، مطبوع.

(٥) مطبوع باسم «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع».

(٦) أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي، المعروف بابن نقطة (٥٧٩ ـ ٦٢٩هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٤٧.

(٧) في تكملة الإكمال لابن نقطة عند ذكر الخطيب البغدادي: وله مصنفات في علوم الحديث لم يُسبقْ إلى مثلها، ولا شُبهةَ عند كلِّ لبيب أن المتأخرين من أصحاب الحديث عِيَالٌ على أبي بكر الخطيب ١/ ١٠٣؛ وهو بلفظه في التقييد أيضاً ١/ ١٧٠.

(٨) واسمه الكامل «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»، مطبوع.

(٩) أبو حفص عمر بن عبد المجيد المَيَّانِجِيُّ. وفي العبر والسير وغيرهما: «الميانشي»، وهي كما قال الحموي نسبة إلى «مَيَّانِش» بالفتح وتشديد الثاني وبعد الألف نون مكسرة وشين معجمة، قرية من قرى المهدية بإفريقية. معجم البلدان ٥/ ٢٣٩. وكان أبو حفص نزل مكةَ، وتوفي بها سنة (٥٨١هـ). قال الذهبي: له كراسٌ في علم الحديث. العبر ٣/ ٨٣. وكتابه مطبوع. وينظر أيضاً: العقد الثمين للفاسي ٦/ ٣٣٤ ـ ٣٣٨.

وأمثال ذلك من التصانيف التي اشتُهِرت، وبُسِطَتْ ليتوفَّرَ علمُها، واختُصِرت ليتيَسَّر فهمُها.

٨ ـ إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقيُّ الدين أبو عمرو عثمان بنُ الصَّلاح عبد الرحمٰن الشَّهْرَزوري، نزيلُ دمشقَ. فجمع ـ لمَّا وَلِيَ تدريسَ الحديث بالمدرسة الأشرفية ـ كتابه المشهورَ، فهذَّب فنونَه. وأملاه شيئاً بعد شيءٍ، فلهذا لم يحصُل ترتيبُه على الوضع المناسب. واعتنى بتصانيف الخطيب المتفرِّقة، فجمع شَتات مقاصدها، وضمَّ إليها من غيرها نُخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرَّق في غيرِه، فلهذا عكف الناسُ عليه، وساروا بسيْرِه، فلا يُحصى كم ناظم له ومُختَصِرٍ، ومستدرِكٍ عليه، ومقتَصِرٍ، ومعارضٍ له ومُنتصِرٍ[1]. انتهى[2].

[ترجمة الرامهرمزي]:

قلت: أمَّا القاضي أبو محمد الرَّامَهُرْمُزِيُّ[3]. صاحب كتاب «المُحدِّث الفاصل»؛ فهو: الحافظ الحسن بن عبد الرحمٰن بن خَلَّاد الفارسي[4].

سمع أباه، ومحمدَ بن عبد الله الحضرميَّ الحافظ، والقاضي أبا حُصين الوادِعِيَّ، ومحمد بن حبَّان المازنيَّ، وعُبيدَ بن غنَّام النَّخعي، والحسنَ بن مثنى العنبريَّ، ومحمدَ بن عثمان بن أبي شيبةَ، ويوسف بن يعقوب القاضي، وموسى بن هارون، وأبا سعيد عبد الله بن الحسن

---

(١) وسيذكر المصنف كَلَلهُ عدداً منهم فيما بعد.

(٢) شرح نخبة الفكر ص٦.

(٣) نسبة إلى «رَامَهُرْمُز» بفتح الراء والميم بينهما ألف وضم الهاء وسكون الراء الأخرى وضم الميم وفي آخرها الزاي، إحدى كُوَرِ الأهواز من بلاد خوزستان. الأنساب ٦/ ٤٧.

(٤) ينظر لترجمته: يتيمة الدهر ٣/ ٤٩٠؛ الفهرست لابن النديم ص٢٢٠؛ الأنساب ٤٧٦؛ معجم الأدباء ٩/ ٥؛ اللباب ٢/ ١٠؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ١٠٠؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥؛ سير أعلام النبلاء ١٦/ ٧٣؛ العبر ٢/ ١٠٩؛ الوافي بالوفيات ١٢/ ٦٤؛ طبقات الحفاظ ص٣٦٩؛ شذرات الذهب ٣/ ٣٠؛ ومقدمة تحقيق كتابه «المحدث الفاصل»، للدكتور محمد عجاج الخطيب.

الحرَّاني، وأبا خليفة الجُمَحيَّ، وجعفر بن محمد الفريابيَّ، وعبدانَ بن أحمد الأهوازيَّ، وطبقتَهم.

وأولُ سماعه في سنة تسعين ومائتين.

حدث عنه: أبو الحسين محمد بن أحمد الصَّيداويُّ في معجمه، والحسن بن الليث الشيرازيُّ الحافظ، وأبو بكر أحمد [بن موسى(١)] بن مردَوَيْه، والقاضي أبو عبد الله [أحمد(١)] بن إسحاق النهاونديُّ، وطوائفُ من أهل فارسَ.

وكان من أئمة هذا الشأن. ومن تأمَّل كتابَه في علم الحديث لاح له ذلك.

قال الذهبي: لم أظفر [بتاريخ](١) موته. وأظنُّه بقي إلى حدود الخمسين وثلاثمائة. وأمَّا أبو القاسم بن منده، فذكر في كتاب «الوفيات» له أنه عاش إلى قُرب الستين وثلاثمائة، بمدينة رامَهُرْمُزَ(٢). انتهى(٣).

[أبو عبد الله الحاكم]:

وأما الحاكم أبو عبد الله النَّيسابوري، فقد تقدَّم ترجمته(٤). واسم كتابه «معرفة علوم الحديث».

قال صاحب الكشف: معرفة علوم الحديث: أول من تصدى له الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله، الحافظ النيسابوريُّ، المتوفَّى سنة خمس وأربعمائة.

---

(١) زيادات من تذكرة الحفاظ.

(٢) في الأصل: «رمهرمزة»، والمثبت من التذكرة.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥ ـ ٩٠٦ مع بعض الاختصار. وقال الذهبي في السِّير: مصنِّف كتاب «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» في علوم الحديث، وما أحسنَه من كتاب، قيل: إن السِّلَفِيَّ كان لا يكاد يفارِقُ كمَّه، يعني في بعض عمره. وقال أيضاً: كتابه المذكور ينبئ بإمامته. السِّير ١٦/ ٧٣.

(٤) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني والعشرين.

أوله: الحمد لله ذي المَنِّ والإحسان والقدرة.

وهو خمسةُ أجزاءٍ، مشتملةٌ على خمسين نوعاً. وتبِعَه في ذلك ابن الصلاح، فذكر من أنواع الحديث خمسةً وستين نوعاً. انتهى(١).

[أبو نعيم الأصفهاني]:

أما أبو نُعيم الأصفهاني(٢) فهو: الحافظ أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاقَ بن موسى بن مِهران الصُّوفي الأحول، سِبطُ الزاهد محمد بن يوسف البنَّاء(٣).

ولد سنة ست وثلاثين وثلاثمائة.

رحلتِ الحُفَّاظُ إلى بابه لعلمه وحِفْظِه، وعلُوِّ إسناده(٤). أول ما سمع في [سنة] أربع وأربعين وثلاثمائة من مسند أصبهان المعمَّر أبي محمد بن فارس، وسمع من أبي أحمد العَسَّال(٥)، وأحمد بن معبد السِّمْسار، وأحمد بن بُندار العشَّار، وأحمد بن محمد القَصَّار، وعبد الله بن الحسن بن بُندار، وأبي بكر بن الهيثم البُندار... وخلائقَ بخُراسان والعراق، فأكثرَ، وتهيأ له من لُقِيِّ الكبار ما لم يقع لحافظٍ.

---

(١) وكتاب «معرفة علوم الحديث» للحاكم. مطبوع ومعروف.

(٢) كذا في الأصل نسبة إلى «أصفهان» بالفاء، وهي لغة فيها. ينظر: القاموس المحيط، مادة: (أ ص ص). وهو المشهور عند أهلها. ينظر: مقدمة تحقيق طبقات المحدثين بأصبهان لأبي الشيخ ابن حيان.

(٣) ينظر لترجمة أبي نعيم: تبيين كذب المفتري ص٢٤٦؛ المنتظم ١٥/٢٦٨؛ معجم البلدان ١/٢١٠: التقييد ١/١٥٦؛ الكامل في التاريخ ٩/٤٦٦؛ وفيات الأعيان ١/٩١؛ طبقات علماء الحديث ٣/٢٨٨؛ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٩٢؛ سير أعلام النبلاء ١٧/٤٥٣؛ العبر ٢/٢٦٢؛ ميزان الاعتدال ١/١١١؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٤٤؛ الوافي بالوفيات ٧/٨١؛ مرآة الجنان ٣/٥٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/١٨؛ وللإسنوي ٢/٤٧٤؛ البداية والنهاية ١٢/٤٥؛ غاية النهاية ١/٧١؛ العقد المذهب لابن الملقن ص٨٧؛ طبقات الحفاظ ص٤٢٣؛ شذرات الذهب ٣/٢٤٥.

(٤) في التذكرة: «أسانيده».

(٥) تصحّف في الأصل إلى «الغسال».

روى عنه كُوشيار بن لياليروز الجيليُّ[١] ومات قبلَه ببضع وثلاثين سنة. وأبو بكر بن أبي علي الذَّكواني، وأبو سعد الماليني، والحافظ الخطيبُ، وأبو صالح المؤذنُ، وأبو علي الوَخْشِي[٢]، وخلْق كثيرٌ.

قال الخطيب: لم أر أحداً أُطلق عليه اسم الحفظ غير أبي نعيم وأبي حازم العبدُويي.

قال علي بن المفضَّل الحافظ: قد جمع[٣] شيخُنا السِّلَفي أخبارَ أبي نُعيم، فسمى نحواً من ثمانين نفساً حدَّثوه عنه [قال][٤]: ولم يُصَنَّف مثلُ كتابه حلية الأولياء.

قال أحمد بن محمد بن مردويه: كان أبو نُعيم في وقته مرحولاً إليه، لم يكن في أُفقٍ من الآفاق أحدٌ أحفظَ منه. ولا أسندَ [منه]، كان حُفَّاظ[٥] الدنيا قد اجتمعوا عنده، وكلُّ يوم نوبة واحد منهم[٦]، يقرأ ما يريده إلى قريبِ الظهر، فإذا قام إلى داره ربما كان يقرأ عليه في الطريق جزء [وكان لا يضجر] لم يكن له غِذاءٌ سوى التَّسميع والتصنيف.

وقال حمزةُ بن العباس العلوي: كان أصحابُ الحديث يقولون: بقي الحافظ [أبو نعيم] أربعَ عشرةَ [سنة] بلا نظيرٍ، لا يُوجَدُ لا شرقاً ولا غرباً أعلى إسناداً[٧] منه، ولا أحفظَ منه، وكانوا يقولون: لمَّا صنف كتاب «الحلية» حُمِلَ الكتابُ في حياته إلى نيسابور، فاشتَرَوْه بأربعمائة دينار.

---

(١) «لياليروز» كذا في الأصل بتقديم الراء على الزاي. وهو كذلك في الأنساب ٣/٤٦٢ الجيلي؛ ومعجم البلدان ٢/٢٠١ جيلان، ولكن في التذكرة: «ليايزور»، وأشار في الحاشية إلى ما في معجم البلدان، و«الجيلي» تصحّف في الأصل إلى «الجبلي».

(٢) تصحّف في الأصل إلى «الوحشي»، وما أثبته من التذكرة. وينظر: توضيح المشتبه ٩/١٧٦.

(٣) في الأصل: «ذكر» والمثبت من التذكرة.

(٤) ما بين المعقوفات زيادات في تذكرة الحفاظ من النسخة المكية.

(٥) في الأصل: «حافظ»، والمثبت من التذكرة.

(٦) في الأصل: «واحدهم»، والمثبت من التذكرة.

(٧) في الأصل: «أستاذاً»، والتصويب من تذكرة الحفاظ.

ولأبي نعيم تصانيفُ مشهورةٌ؛ ككتاب «معرفة الصحابة»، وكتاب «دلائل النبوة» في مجلدين، وكتاب «المستخرج على البخاري»، و«المستخرج على مسلم»، وكتاب «تاريخ أصبهان»، و«صفة الجنة»، وكتاب «الطب» وكتاب «فضائل الصحابة» وكتاب «المعتقَد» وأشياء صغار [سمعنا بعضها(١)] يعمل فيها الواهيات ويُكاسِرُ عنها، كدأب غيره من المحدثين، والله الموعد(٢).

[ابن الصَّلَاح]:

وأما ابن الصَّلَاح، صاحب كتاب «علوم الحديث»؛ فهو: الإمام الحافظ المفتي، شيخ الإسلام، تقي الدين أبو عمرو عثمان [ابن المفتي صلاح الدين عبد الرحمٰن بن عثمان بن موسى الكُردي(٣)] الشَّهْرَزُوري، الشافعي(٤).

ولد سنة سبع وسبعين وخمسمائة.

وتفقَّه على والده بشهرزور، ثم اشتغل بالمَوْصِل مدةً. قال القاضي(٥) شمس الدين: فبلغني أنه كرَّر عليه جميع «المهذَّب»، ولم يَطُرَّ شاربُه. ثم صار معيداً عند(٦) العلامة العماد بن يونس.

قال الذهبي: وسمع من عُبيد الله بن السَّمِين، ونصرِ الله بن سلامة، ومحمود بن علي الموصلي، وعبد المحسن بن الطُّوسي.

---

(١) زيادة من التذكرة.
(٢) تذكرة الحفاظ ٣/١٠٩٢ ـ ١٠٩٧ باختصار.
(٣) زيادة في التذكرة من النسخة المكية.
(٤) ينظر لترجمة ابن الصلاح: الذيل على الروضتين ص١٧٥؛ وفيات الأعيان ٣/٢٤٣؛ طبقات علماء الحديث ٤/٢١٤؛ تذكرة الحفاظ ٤/١٤٣٠؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/١٤٠؛ العبر ٣/٢٤٦؛ مرآة الجنان ٤/١٠٨؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/٣٢٦؛ وللإسنوي ٢/١٣٣؛ البداية والنهاية ١٣/١٦٨؛ طبقات الفقهاء الشافعيين لابن كثير ٢/٨٥٧؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١١٣؛ طبقات الحفاظ ص٤٩٩؛ الأنس الجليل ٢/١٠٤؛ طبقات المفسرين للداودي ١/٣٧٧؛ شذرات الذهب ٥/٢٢١؛ التاج المكلل ص٨٠.
(٥) في الأصل: «القاضي فتلقى شمس الدين»، والتصويب من تذكرة الحفاظ.
(٦) في الأصل: «على» وما أثبته من التذكرة.

وارتحل إلى بغدادَ، فسمع من أبي أحمدَ بن سُكَيْنَة، وعمرَ بن طَبَرْزَد، وبهمَذَان من أبي الفضل بن المُعَزِّم[١]، وبنيسابورَ من منصورٍ والمؤيدِ وزينبَ وطبقتِهم، وبمرْوَ من أبي المظفر بن السَّمعاني، وجماعةٍ، وبدمشقَ من القاضي جمال الدين عبد الصمد بن الحَرَسْتَاني[٢]، والشيخ موفَّق الدين المقدسي، والشيخ فخر الدين ابن عساكر، وبحَلَبَ من أبي محمد بن علوان، وبحرَّانَ من الحافظ عبد القادر.

ودرَّس بالمدرسة الصَّلاحية ببيت المقدس، فلمَّا هدم المعظَّم سورَ البلد قدِمَ دمشق ودرَّس بالرَّواحيةِ، ثم وَلِيَ مشيخةَ دار الحديث الأشرفية، ثم تدريسَ الشاميةِ الصغرى.

وصنَّف وأفتى، وتخرَّج به الأصحابُ، وكان من أعلام الدين.

قال ابن خَلِّكان: كان أحدَ فُضلاء عصره في التفسير [والحديث][٣] والفقه. وله مشاركة في عدة [فنون[٤]]. وكانت فتاواه مُسدَّدَةً. وهو أحد شيوخي[٥] الذين انتفعتُ بهم، وأقمتُ عنده مدةً للاشتغال، ولازمتُه سنةَ اثنتين وثلاثين، وله إشكالاتٌ على «الوسيط»[٦].

قال أبو حفص بن الحاجب في معجمه: إمامٌ وَرِعٌ، وافرُ العقل، حَسَنُ السَّمت، متبحِّرٌ في الأصول والفروع، بارعٌ في الطَّلب، حتى صار يُضرَبُ به المثلُ، واجتهدَ في نفسه في الطاعة والعبادة.

قال الذهبيُّ: وكان سلفياً حَسَنَ الاعتقادِ، كافّاً عن تأويل المتكلِّمين، مؤمناً بما ثبت من النصوص، غيرَ خائضٍ ولا معمِّقٍ، وكان وافرَ الجلالة، حَسَنَ البَزَّةِ، كثيرَ الهيبةِ، موقَّراً عند السلطان والأمراء، تفقَّه به الأئمةُ

(١) في الأصل: «المغرم»، والتصويب من التذكرة. وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٢٠.

(٢) في الأصل: «الخرستاني»، والتصويب من التذكرة. وله ترجمة في: السِّير ٢٢/ ٨٠.

(٣)(٤) زيادة من التذكرة، وهي موجودة في وفيات الأعيان أيضاً.

(٥) في الأصل: «أحد الشيوخ»، وما أثبته من التذكرة.

(٦) وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٤، وقد ذكره الذهبي باختصار وتصرف.

عبد الرحمٰن بنُ نوح، وكمالُ الدين سَلَّار[١] وكمال الدين إسحاق، وتقيُّ الدين بن رَزين القاضي[٢]، وغيرُهم.

وتُوفي في الخامس والعشرين من ربيع الآخر سنة ثلاث وأربعين وست مائة[٣].

[القاضي عِياض]:

وأما القاضي عياض، فستأتي ترجمتُه في الفصل التاسع والعشرين[٤].

[الخطيب البغدادي]:

وأما الخطيب البغدادي: فهو الحافظ الكبير، الإمام محدث الشام والعراق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي [البغدادي]، صاحب التصانيف[٥].

وُلد سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة.

وكان والدُه خطيبَ قريةِ «دَرْزِيجَان»[٦] من سواد العراق. مِمَّن سمع وقرأ القرآن على الكتَّانيِّ، فحرَص على ولده هذا، وأسمَعَه في الصِّغر سنةَ ثلاث وأربعمائة.

---

(١) في الأصل: «ابن سيار»، وما أثبته من التذكرة والسِّير وغيرهما.

(٢) في الأصل والتذكرة: «والقاضي»، وما أثبته من السِّير وطبقات علماء الحديث.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/ ١٤٣٠ ـ ١٤٣١ باختصار.

(٤) عند ذكر كتابه «مشارق الأنوار».

(٥) ينظر لترجمة الخطيب البغدادي: الأنساب ٥/ ١٦٦ الخطيب؛ تبيين كذب المفتري ص٢٦٨؛ المنتظم ١٦/ ١٢٩؛ معجم الأدباء ٤/ ١٣؛ تكملة الإكمال ١/ ١٠٣؛ التقييد ١/ ١٦٩؛ وفيات الأعيان ١/ ٩٢؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٣٣٢؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٣٥؛ سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٧٠؛ العبر ٢/ ٣١٤؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١٥١؛ مرآة الجنان ٣/ ٨٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٢٩؛ وللإسنوي ١/ ٢٠١؛ ولابن كثير ٢/ ٤٤١؛ البداية والنهاية ١٢/ ١٠١؛ طبقات الحفاظ ص٤٣٤؛ شذرات الذهب ٣/ ٣١١؛ التاج المكلل ص٣٢.

(٦) قرية كبيرة تحت بغداد على دجلة بالجانب الغربي. معجم البلدان ٢/ ٤٥٠. تصحفَّت في الأصل إلى «درزنجان».

ثم أُلهِمَ طلبَ هذا الشأن، ورحل فيه إلى الأقاليم، وبرع وصنَّف، وجمع، وسارت بتصانيفه الركبانُ، وتقدَّم في عامَّة فنون الحديث.

تفقَّه بأبي الحسن بن المحامِليِّ، وبالقاضي أبي الطيب.

وقال: أولُ ما سمعتُ في المحرم سنة ثلاث، واستشرتُ البرقانيَّ في الرحلة إلى عبد الرحمٰن بن النَّحَّاس بمصرَ، أو أخرج إلى نيسابور، فقال: إن خرجتَ إلى مصرَ إنَّما تخرُج إلى رجل واحدٍ، فإن فاتَك ضاعت رحلتُك، وإن خرجْتَ إلى نيسابورَ ففيها جماعةٌ. فخرجتُ إلى نيسابورَ، وكنت كثيراً أذاكِرُ البرقانيَّ بالأحاديث، فيكتبُها عني ويضمِّنُها جموعَه، وحدَّثَ عني وأنا أسمع.

قال ابن ماكولا: كان أبو بكر الخطيب آخرَ الأعيان مِمَّن شاهدناه معرفةً وحفظاً، وإتقاناً وضبطاً لحديث رسول الله ﷺ، وتفنُّناً في عِلَلِه وأسانيدِه، وعِلْماً بصحيحه، وغريبِهِ وفرْدِه، ومُنكَرِه ومطروحه. ثم قال: ولم يكن للبغداديين بعدَ الدارقطنيِّ مثلُ الخطيب[(١)].

وسألتُ الصُّوريَّ عن الخطيب وأبي نصر السِّجْزي، ففضَّل الخطيب تفضيلاً بيِّناً.

وقال المؤتَمنُ الساجِيُّ: ما أخرجتْ بغدادُ بعدَ الدارقطني مثلَ الخطيب.

وقال أبو سعد[(٢)] السمعاني: كان الخطيبُ مَهيباً وقوراً ثقةً متحرِّياً [حجة][(٣)] حسنَ الخطِّ، كثيرَ الضبط، فصيحاً، خُتِمَ به الحفَّاظُ. قال: وقرأ بمكةَ على كريمةَ[(٤)] الصحيحَ في خمسةِ أيام، وخرج من بغدادَ بعد فتنة البَسَاسِيري ـ لتشوُّشِ الحال ـ إلى الشام.

---

(١) تهذيب مستمر الأوهام لابن ماكولا ص٥٧ مع بعض التصرف.

(٢) في الأصل: «أبو سعيد»، تحريف. (٣) زيادة في التذكرة من النسخة المكية.

(٤) كريمة بنت أحمد المَروزية، توفيت بمكة المكرمة (٤٦٣هـ)، كانت تروي صحيح البخاري عن أبي الهيثم الكُشْمِيْهَني. سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٣٣.

قال مكيٌّ الرُّمَيْليُّ: مرض الخطيب في رمضانَ من سنة ثلاث وستين في نصفه، إلى أن اشتدَّ به الحالُ في أول ذي الحجة، ومات يوم سابعه، وأوصى إلى أبي الفضل بنِ خَيْرونَ، ووقف كتبَه على يدِه. وفرَّق مالَه في وجوه البِرِّ، وشيَّعه القُضاة والخَلْقُ. وأمَّهم أبو الحسين ابن المهتدي بالله، ودفن بجنب بِشْرٍ الحافي.

كذا في «التذكرة»[١].

[علوم الحديث لابن الصلاح: شروحه ومختصراته]:

ومن أجلِّ كتب أصول الحديث وأحسنها: كتاب «علوم الحديث»، للحافظ ابن الصَّلاح. قال صاحب الكشف:

«علوم الحديث» كتابٌ لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمٰن، المعروف بابن الصَّلاح، الشَّهْرَزُوريِّ، الحافظ، الشافعي الدمشقي، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وستمائة.

قال الشيخ برهان الدين الأَبْنَاسي[٢] في «الشذا الفَيَّاح[٣] من علوم ابن الصلاح»: إن كتابه هذا أحسنُ تصنيفٍ فيه، وحصر ذلك في خمسة وستين نوعاً. وقد اعتنى به العلماءُ في زمانه إلى هذا الزمان، منهم من اختصره، ومنهم من اعترضَ عليه.

١ ـ فجمع برهان الدين المذكورُ في كتابه كلامَ المصنف بنصِّه وكلامَ الحافظ زين الدين العراقي وغيره. كما مر في الشين[٤].

---

(١) ٣/ ١١٣٥ ـ ١١٤٦.

(٢) تحرّف في الأصل إلى «الإيناسي»، والصواب ما أثبته. وهو إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي ـ بفتح الهمزة وسكون الموحدة بعدها نون وفي آخره سين ـ نسبة إلى أبناس، قرية صغيرة بالوجه البحري في مصر (٧٢٥ ـ ٨٠٢هـ). له ترجمة في: إنباء الغمر ٤/ ١٤٤؛ والضوء اللامع ١/ ١٧٢؛ وشذرات الذهب ٧/ ٢ وغيرها. وقد طبع كتابه «الشذا الفياح من علوم ابن الصَّلاح» في مجلدين.

(٣) تحرّف في الأصل إلى «شرح المفتاح» والتصويب من كشف الظنون.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٠٢٨.

٢ ـ ومختصره أيضاً، لقاضي القضاة بدر الدين بن جَماعةَ[١].

٣ ـ وشرَحَه عزُّ الدين محمد بن أحمد بن جماعة، المتوفَّى سنة تسع عشرة وثمانمائة[٢].

٤ ـ واختصره الإمامُ أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفَّى سنة ست وسبعين وسبعمائة، وسماه «الإرشاد»[٣].

٥ ـ ثم اختصره، وسماه بـ«التقريب»[٤].

٦ ـ واختصره أيضاً عمادُ الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي المعروف بـ«ابن كثير»، المتوفَّى سنة أربع وسبعين وسبعمائة[٥].

٧ ـ واختصره علاء الدين علي بن عثمان المارديني، المتوفَّى سنة خمسين وسبعمائة[٦].

---

(١) هذه الجملة في كشف الظنون بعد ذكر تقريب النووي. وهو بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعةَ الكنانيُّ الحموي المصري (٦٣٩ ـ ٧٣٣هـ). له ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/ ٢٨١ وغيرها، وكتابه مطبوع باسم «المنهل الرَّوي في مختصر علوم الحديث النبوي».

(٢) محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني (٧٤٩ ـ ٨١٩هـ). من مؤلفاته: «شرح المنهل الروي في علوم الحديث»؛ البدر الطالع ٧/ ١٧١؛ معجم المؤلفين ٩/ ١١١.

(٣) طبع باسم «إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ» بتحقيق الشيخ عبد الباري فتح الله السلفي، في مجلدين.
وذكر بروكلمان أن على هذا المختصر شرح لعمر بن أحمد الدَّرماني ٦/ ٢٥٤.

(٤) «التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير»، وهو الذي شرحه السيوطي في كتابه «تدريب الراوي»، وكلاهما مطبوعان.

(٥) مطبوع بتحقيق العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر ﷺ وشرحه باسم «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث».
وقد زاد بعده في طبعة دار الفكر من «كشف الظنون»: «وأضاف إلى ذلك الفوائد الملتقطة من المدخل إلى كتاب السنن، كلاهما للبيهقي» ٢/ ١١٦٢.

(٦) المعروف بابن التركماني (٦٨٣ ـ ٧٥٠هـ). من مصنفاته: «الجوهر النقي»، و«مختصر ابن الصلاح».
له ترجمة في الدرر الكامنة ٣/ ٨٤؛ تاج التراجم ص٢١١ وغيرهما، ويوجد كتابه مخطوطاً. «تاريخ الأدب العربي» ٦/ ٢٠٤.

٨ ـ ونظمه شهاب الدين محمد بن أحمد خليل القاضي الخُوَيِّي[١]، المتوفَّى سنة ثلاث وتسعين وستمائة[٢].

٩ ـ وعلى الأصل نكت للشيخ بدر الدين محمد بن (بهادر بن)[٣] عبد الله الزَّرْكَشي، المتوفَّى سنة أربع وتسعين وسبعمائة[٤].

١٠ ـ ونكت الإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة.

أوله: الحمد لله الذي لا تنفَدُ مع كثرة الإنفاق خزائنُه.. إلخ. قال: وكنت قد بحثتُ على شيخِي العراقيِّ الفوائدَ التي جمعها[٥] على مصنف الشيخ ابن الصلاح. وكنت أثناء ذلك وبعده إذا وَقَعَتْ لي النكتةُ الغريبةُ، والنادرةُ العجيبةُ، والاعتراضُ القويُّ والضعيفُ، ربَّما علقتُه على هامش الأصل، وربما أغفلتُه، فرأيت الجمع[٦]، وضمَّ ما يليق به، فجمعت ورقمت على أول[٧] كل مسألةٍ إما «ص»، وإما «ع»: الأول لابن الصلاح، والثاني للعراقي[٨].

ثم كتب كراسة سماها بـ«الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح»[٩].

---

(١) لعلّه نسبة إلى «خُوَيّ»، بلد في أذربيجان. معجم البلدان ٢/٤٠٨.

(٢) ولد بدمشق في (٦٢٦هـ) وسمع منه المزي وغيره. له ترجمة في: معجم الشيوخ للذهبي ٢/١٤٤؛ وفوات الوفيات ٣/٣١٣ وغيرهما، وفيه: «نظم علوم الحديث» لابن الصلاح؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٢/١٩٣ وسمّاه بروكلمان «أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول» ٦/٢٠٧.

(٣) ليس في طبعة دار الفكر من كشف الظنون.

(٤) طبع في أربع مجلدات بتحقيق الدكتور زين العابدين بن محمد بلا فريج.

(٥) في الأصل: «بحثت على الفوائد التي جمعها شيخي العراقي على مصنف..» إلخ. وما أثبته من كشف الظنون ٢/١١٦٢، وهو الأقرب إلى ما في النكت ١/٢٢٢، وقد ذكره صاحب كشف الظنون بشيء من الاختصار.

(٦) في الأصل: «جمع». (٧) في الأصل: «أوله».

(٨) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح ١/٢٢٢. وقد طبع كتاب «النكت على ابن الصلاح» في مجلدين بتحقيق الشيخ الدكتور ربيع بن هادي المدخلي، وقد وصل فيه مؤلفه ﷺ إلى باب «معرفة المقلوب»، وهو النوع الثاني والعشرون من كتاب ابن الصلاح.

(٩) وسمّاه السيوطي «الإيضاح بنكت ابن الصلاح»، وقال: «لم يتم». نظم العقيان ص٤٧.

قال البقاعي في حاشية شرح الألفية: قيل: إن ابن الصلاح أملى كتابه إملاءً، فكتبه في حال الإملاء جَمْعٌ جمٌّ، فلم يقع مرتَّباً على ما في نفسه، وصار إذا ظهر له أنَّ غير ما وقع له أحسن ترتيباً يراعي ما كُتِبَ من النسخ، ويحفظ قلوب أصحابها، فلا يغيّرها وربما غاب بعضُها، فلو غيَّر ترتيب غيره تخالفت النسخ فتركها على أول حالها. انتهى[١].

١١ ـ واختصره الإمامُ شهابُ الدين[٢] أحمد بن سعد [الأندرشي] الأندلسي[٣]. ذكره البقاعي.

قال القاضي أبو البركات عبد العزيز البغدادي[٤] في «الفنون الجليَّة»[٥]: «وأنواع علوم الحديث كثيرة، وقد أطنب فيها الأئمةُ، حتى إن الضعيفَ ـ وهو نوع منها ـ قد بلغ به أبو حاتم بنُ حبانَ في تقسيمه خمسين قسماً إلا واحداً، فما ظنُّك بغيره».

١٢ ـ وشرَحَه الشيخُ الإمام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقيُّ، المتوفَّى سنة ست وثمانمائة. أوله: الحمد لله الذي ألهم لإيضاح ما أبهم.. إلخ. سماه **«التقييد والإيضاح لِمَا أطلق وأُغلق من كتاب ابن الصلاح»**. قال: فإنَّ أحسنَ ما صنَّف أهلُ الحديث في معرفة الاصطلاح كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، جمع فيه غُرَرَ الفوائد فأوعى، إلا[٦] أن فيه

---

(١) أي ما نقله صاحب كشف الظنون من كلام البقاعي. والظاهر أنه وقع في غير مكانه، فهو يتعلق بكتاب ابن الصلاح نفسه، فكان ذكره قبل ذكر الشروح المختصرات أولى. ولكنه هكذا في كشف الظنون ٢/ ١١٦٢.

(٢) في الأصل: «بهاء الدين أحمد بن سعيد الأندلسي». وما أثبتُّه من كشف الظنون ومصادر ترجمته.

(٣) ثم الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٥٠هـ). له ترجمة في: الدرر الكامنة ١/ ١٣٥؛ بغية الوعاة ١/ ٣٠٩ وغيرهما.

(٤) أبو البركات عز الدين عبد العزيز بن علي، البغدادي الأصل، ثم المقدسي المنشأ، البكري (٧٧٠ ـ ٨٤٦هـ). من مصنفاته: «الفنون الجلية في معرفة حديث خير البرية». معجم المؤلفين ٥/ ٢٥٤.

(٥) في الأصل: «الجليلة»، تحريف.

(٦) في الأصل: «فادعى أن فيه..» إلخ. تحريف.

غير موضعٍ قد خُولِفَ فيه، وأماكنَ أُخَرَ تحتاج إلى تقييدٍ وتنبيه، فأردت أن أجمع نكتاً عليه تقيِّدُ مُطلقَه، وتفتح مُغلَقَه، وردّاً على إيراد ما أورد عليه. وقد كان الشيخ علاء الدين مغلطائي أوقفني على شيءٍ جمعه عليه سمَّاه «إصلاحُ ابن الصَّلاح». وأيضاً قد اختصرَه جماعةٌ، وتعقَّبوه في مواضعَ منه، فحيث كان الاعتراضُ عليه غيرُ صحيحٍ ذكرته بصيغة «اعتُرِض». وسميته «التقييد والإيضاح لِمَا أطلق وأغلقَ من كتاب ابن الصلاح». فذكره بالقول.. إلخ[1].

وفرغ من تبييضه يوم الأحد الحادي والعشرين من ذي القعدة سنة ست وتسعين وسبعمائة[2].

---

(١) التقييد والإيضاح ص١٢. وقد ذكره صاحب كشف الظنون بشيء من الاختصار والتصرف ٢/١١٦٢.

(٢) كذا في كشف الظنون. ولكن في آخر التقييد والإيضاح: سنة اثنتين وثمانين وسبعمائة ص٤٧١.

هذا وقد أملى الحافظُ ابنُ الصَّلاح كتابَه هذا في فترات، أولها يوم الجمعة السابع من شهر رمضان سنة ٦٣٠هـ، وفرغ منه يوم الجمعة آخر المحرم سنة ٦٣٤هـ . ينظر: مقدمة تحقيق كتاب علوم الحديث ص٢٨.

وقد سمَّى ابنُ الصلاح كتابَه بـ«معرفة أنواع علم الحديث»، كما ذكر في مقدمته ص٤، وقد سمّاه الذهبيُّ في ترجمة ابن الصلاح من سير أعلام النبلاء. علوم الحديث ٢٣/ ١٤٤. واشتهر الكتاب كثيراً باسم «مقدمة ابن الصلاح».

وترى الدكتورة عائشة عبد الرحمٰن بنت الشاطئ محققةُ الكتاب باسم «مقدمة ابن الصلاح»: «أن اختلاف الاسم إنما يرجع إلى شُهرته، فمن سمَّاه كتاب «علوم الحديث»، أو «أنواع علوم الحديث»، نظر فيه إلى موضوعه. ومن سماه «المقدمة» نظر في هذه التسمية إلى أن علوم الحديث قد اختُصَّ كلُّ منها بمصنفاتٍ مفردةٍ قبل عصر ابن الصلاح، فجاءت مقدمةً جامعة لهذه العلوم يستصفي منها ما يتعلق بكل علم، فيقدمه في أحد الأنواع من كتابه» ص٣٨.

مختصرات وشروح ومنظومات أخرى لكتاب ابن الصلاح:

لقد ذكر المصنف ﷺ هنا كتباً عدةً من هذا القبيل. وسيذكر فيما بعد كتباً أخرى من كتب المصطلح وهي في أصلها مأخوذةٌ من كتاب ابن الصلاح. مثل: الاقتراح لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)؛ الخلاصة للطيبي (ت٧٤٣هـ)؛ إصلاح ابن الصلاح لمغلطائي (ت٧٦٢هـ)؛ =

قال ابنُ حجر: «وأول كتاب في علوم الحديث: كتاب «المحدث الفاصل» في غالب الظَّنِّ، وإن كان يُوجَدُ قبلَه مصنفاتٌ مفردَةٌ في أشياءَ من فنونه. لكن هذا أَجْمَعُ ما جُمِعَ في ذلك في زمانه، ثم توسَّعُوا فيه».

انتهى ما في الكشف(١).

[التقريب للنووي وشروحه]:

قلت: ومن أحسن مختصرات كتاب «علوم الحديث»: مختصرُ الإمام النووي، المسمَّى بـ«التقريب» المذكور. قال صاحب الكشف: «التقريب والتيسير لمعرفة سُنن البشير النذير» في أصول الحديث للشيخ الإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي، المتوفَّى سنة ست وسبعين وستمائة. لخَّص فيه كتابه «الإرشاد»، الذي اختصره من كتاب علوم الحديث لابن الصَّلاح، فصار زبدةَ خُلاصتِه، أوله: الحمد لله الفتَّاح المنَّان..» إلخ.

١ ـ وله شروح؛ منها شرح الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن

= التذكرة لابن الملقّن (ت٨٠٤هـ)؛ ألفية العراقي (ت٨٠٦هـ)؛ نخبة الفكر لابن حجر (ت٨٥٢هـ)؛ ألفية السيوطي (ت٩١١هـ).

ومِمَّا لم يذكر المصنّف ﷺ مما له صلة بكتاب ابن الصلاح:

١٣ ـ «مختصر للقسطلّاني» قطب الدين محمد بن أحمد القيسي المصري المكي (٦١٤ ـ ٦٨٦هـ). له ترجمة في: شذرات الذهب ٥/ ٣٩٧؛ ومعجم المؤلفين ٨/ ٢٩٩. قال الفاسي: من تأليفه: «المنهج المبهج عند الاستماع لمن رغب في علوم الحديث على الاطلاع». العقد الثمين ١/ ٣٢٢.

١٤ ـ «المنتخب في علم الحديث» لإبراهيم بن محمد الطبري المكي (٦٣٦ ـ ٧٢٢هـ). له ترجمة في: الدرر الكامنة ١/ ٥٤. وقال الفاسي: اختصر «شرح السنّة» للبغوي، و«علوم الحديث» لابن الصلاح. العقد الثمين ٣/ ٢٤٢. ويوجد مخطوطاً في الأسكوريال. بروكلمان ٦/ ٢١٠.

١٥ ـ «رسوم التحديث» لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري الخليلي (٦٤٠ ـ ٧٣٢هـ). الدرر الكامنة ١/ ٥٠. قال الذهبي في المعجم المختص: له مؤلف في علوم الحديث ص٦٠. وسيذكر المصنّف ﷺ كتباً أخرى فيما بعد.

(١) كشف الظنون ٢/ ١١٦٣.

حسين العراقي، المتوفَّى سنة ست وثمانمائة[(١)].

٢ ـ وشرح برهان الدين إبراهيم بن محمد القباقِبيّ الحلبي، ثم المقدسي، المتوفَّى في حدود سنة إحدى وخمسين وثمانمائة[(٢)].

٣ ـ وشرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، وسماه «**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**»[(٣)].

٤ ـ وله «التذنيب في الزوائد على التقريب»[(٤)].

٥ ـ وشرح الشيخ شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، المتوفَّى سنة اثنتين وتسعمائة. قرأه بمكةَ المكرمة، فسمعوا عليه[(٥)]. انتهى[(٦)].

[الاقتراح في بيان الاصطلاح]:

من كتب أصول الحديث: «الاقتراح» للشيخ تقيِّ الدين محمد بن علي بن وهب بن دقيق العيد المنفلوطي، الشافعي، المتوفَّى سنة اثنتين وسبعمائة، وهو مختصرٌ، ذكره الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

---

(١) كذا ذكره صاحب كشف الظنون. والمعروف أن كتاب الحافظ العراقي هو شرحُ كتاب ابن الصلاح نفسه. وقد تقدَّم ذكره باسم «التقييد والإيضاح»، والله أعلم.

(٢) ذكره صاحب هدية العارفين ١/ ٢٢ ـ ٢٣. وذكر من مؤلفاته: «شرح تقريب التيسير في الحديث»، ولكنه قال: توفي بعد سنة (٩٠١هـ). والله أعلم.

وله ترجمة مختصرة في: الضوء اللامع ١/١٣٧. ولم يذكر فيها شيئاً من مؤلفاته ولا تاريخ وفاته. وهناك «برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي»، توفي (٨٨٥هـ). وله «النكت الوفية على شرح الألفية» للعراقي، وسيأتي ذكره. والله أعلم.

(٣) هو: مطبوع ومشهور.

(٤) وذكره السيوطي في حسن المحاضرة ضمن مؤلفاته باسم «التهذيب في الزوائد على التقريب» ١/ ٣٤٠.

(٥) ذكره السخاوي ضمن مؤلفاته في: الضوء اللامع ٨/ ١٦ وقال إنه: في مجلد متقن.

(٦) كشف الظنون ١/ ٤٦٥.

٦ ـ ومن الشروح على تقريب النووي: «**المنهل الروي في اصطلاح الحديث للنووي**» لسالم بن يحيى بن علي المقبلي الأهدل. يوجد مخطوطاً في رامبور. بروكلمان ٦/ ٢٠٤.

العراقي، المتوفَّى سنة ست وثمانمائة في ألفيته[١] وأنه نَظَمَه.

كذا في الكشف[٢].

[ألفية الحديث للعراقي وشروحها]:

ومنها: «ألفية الحديث» للشيخ الإمام الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، المتوفَّى سنة ست[٣] وثمانمائة. أولها:

يقولُ راجي ربِّه المقتَدِرِ عبدُ الرَّحيم بن الحسينِ الأثري

لخَّصَ فيها كتاب «علوم الحديث» لابن الصلاح، وعبَّر عنه بلفظ «الشيخ» وزاد عليه، وفرغ منها بطيبةَ في جمادى الآخرة سنة (٧٦٨هـ) ثمان وستين وسبعمائة.

١ ـ ثم شرَحَها وفرغ عنه في خمس وعشرين رمضان سنة إحدى وسبعين وسبعمائة. وسماه[٤] **«فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»**. ذكر فيه

---

(١) في الأصل: «في الغنية»، والتصويب من كشف الظنون. وقد ذكره العراقي في البيت (٨٧) من ألفيته، حيث قال:

ولأبي الفتح في الاقتراحِ إن انفراد الحسن ذو اصطلاح

وعند شرحه في فتح المغيث قال السخاوي: الذي نظمه الناظم ـ يعني العراقي ـ وشرَحتُه ١/ ١١٠؛ وذكر ابن حجر في المعجم المفهرس ٢/ ١٨٣؛ وعنه السخاوي في الضوء اللامع ٤/ ٧٣ في ترجمة العراقي: «وله نظم الاقتراح لابن دقيق العيد». وذكر ابن فهد في لحظ الألحاظ أنه «في أربعمائة وسبعة وعشرين بيتاً»، وشرح منه مواضعَ متفرقةً ابنُه الحافظ أبو زرعة ص٢٣١.

وذكر السخاوي أن له كتابَ «الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح». الضوء اللامع ٨/ ٢٦.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٣٥. وقد طبع كتاب ابن دقيق العيد بتحقيق قحطان عبد الرحمن الدوري باسم «الاقتراح في بيان الاصطلاح وما أضيف إلى ذلك من الأحاديث المعدودة من الصحاح».

(٣) في الأصل: «خمس» والتصويب من كشف الظنون وغيره.

(٤) كتب هنا في حاشية الأصل بين قوسين: قوله سماه «فتح المغيث».. إلخ. في هذا القول نظر؛ فإن شرح الألفية للسخاوي هو الذي اسمه «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث». وأما شرح ناظمها، فليس اسمه فتح المغيث، كما لا يخفى على من فتَّش وبحث عن تسمية شرحي الناظم والسخاوي.

أنه شرع في شرح كبير، ثم استطال وعدلَ إلى شرح متوسط، وترك الأول. وبدأ بقوله: «الحمد لله الذي قبل بصحيح النية حُسْنَ العمل..» إلخ[(١)].

٢ ـ ملخَّص هذا الشرح للسيد الشريف محمد أمين، الشهير بأمير بادشاه البخاري، نزيل مكة المكرمة[(٢)]. أوله: الحمد لله الذي أسند حديث الوجود.. إلخ. فرغ عنه بمكة المكرمة في رمضان سنة (٩٧٢هـ) اثنتين وسبعين وتسعمائة.

٣ ـ وعلى هذا الشرح حاشيةٌ للشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي، المتوفَّى سنة تسع وسبعين وثمانمائة[(٣)].

٤ ـ وحاشية برهان الدين إبراهيم بن عمر البِقَاعي، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثمانمائة[(٤)].

بلغ إلى نصفه، وسماه **«النكت الوفية بما في شرح الألفية»**، أورد فيه ما استفاد من شيخه ابنِ حجر، أوله: الحمد لله الذي من أسند إليه.. إلخ[(٥)].

---

(١) وفتح المغيث للعراقي مطبوع مع ألفيته. وفي آخره ذكر مؤلفه تاريخ انتهائه من نظم الألفية. ولكن تاريخ انتهائه من شرحه فيه «التاسع والعشرين» من شهر رمضانَ المعظم قدره. ص٤٧٧، كما طبع الشرح باسم «التبصرة والتذكرة» أيضاً.

(٢) بيّض صاحب كشف الظنون تاريخ وفاته. وذكر بروكلمان أنه في حدود (٩٨٧هـ)، وكتابه يوجد مخطوطاً في مكتبة داماد زاده في تركيا. بروكلمان ٦/٢٠٩.

(٣) ذكره صاحب فهرس الفهارس ٢/٩٧٢. ويوجد مخطوطاً في دار الكتب المصرية، كما أفاد محقق تاج التراجم ص٢٧.

(٤) له ترجمة في: الضوء اللامع ١/١٠١؛ ونظم العقيان ص٢٤.

(٥) ذكره السيوطي باسم «النكت على شرح ألفية العراقي». نظم العقيان ص٢٤.
ويوجد مخطوطاً في العراق وغيره، كما أفاد الشيخ صبحي السامرائي في مقدمة تحقيقه لـ«الخلاصة» للطيبي ص١٥.
ومن الحواشي على شرح ألفية العراقي: حاشية للسَّخاوي. توجد مخطوطته في الأسكوريال وغيره كما ذكر بروكلمان ٦/٢٠٩. وذكرها السخاوي ضمن مؤلفاته باسم «النكت على الألفية وشرحها». وقال: بيّض منه نحو ربعه في مجلد. الضوء اللامع ٨/١٦
وحاشية أخرى لمحمد بن القاسم الغزِّي (ت٩١٨هـ)، توجد في الأسكوريال، كما ذكر بروكلمان ٦/٢٠٩.

٥ - ومن شروحها المشهورة: شرح القاضي زكريا بن محمد الأنصاري، المتوفَّى سنة ثمان وعشرين وتسعمائة.

وهو شرح مختصر ممزوج، سماه «فتح الباقي بشرح ألفية العراقي»، فرغ عنه في رجب سنة ست وتسعين وثمانمائة. أوله: «الحمد لله الذي وصل من انقطع..» إلخ. قال السخاوي: شرع في غيبتي فيه، مستمداً من شرحي، بحيث تعجَّب الفضلاءُ من ذلك. انتهى[١].

٦ - وشرح جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، المتوفَّى سنة إحدى عشرة وتسعمائة[٢].

٧ - وشرح الشيخ إبراهيم بن محمد الحَلَبي، المتوفَّى سنة خمس وخمسين وتسعمائة[٣].

٨ - وشرح زين الدين أبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي بكر العَيْني، المتوفَّى سنة (٨٩٣هـ) ثلاث وتسعين وثمانمائة[٤].

٩ - وشرح أبي الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعةَ الكِناني القدسي، المتوفَّى سنة إحدى وستين وثمانمائة. وهو شرح حَسَنٌ.

---

(١) الضوء اللامع ٣/ ٢٣٦. وقد طبع كتاب «فتح الباقي» هذا مع شرح العراقي لألفيته، والذي طبع باسم «التبصرة والتذكرة» مع مقدمة الأستاذ محمد بن الحسين الحسيني المدرس بكلية القرويين في فاس.
وعلى هذا الشرح حاشيتان توجدان مخطوطتين، ذكر بروكلمان أماكنَ وجودِهما. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٠٩؛ وهما:
حاشية لعلي العدوي الصعيدي (ت١١٨٩هـ).
وحاشية السلطان المَزَّاحي (ت١٠٧٥هـ).

(٢) وقد ذكره السيوطي ضمن مؤلفاته باسم «شرح ألفية العراقي». حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠. وهو غير شرح السيوطي لتقريب النووي، والمعروف باسم «تدريب الراوي» وغير شرح السيوطي لألفيته، هو المسمَّى «قطر الدرر»، كما ذكر في حسن المحاضرة.

(٣) له ترجمة في: الكواكب السائرة ٢/ ٧٧؛ وشذرات الذهب ٨/ ٣٠٨ (٩٥٦هـ)، ولكنهما لم يذكرا له شرحاً لألفية العراقي. والله أعلم.

(٤) له ترجمة في: الضوء اللامع ٤/ ٧١؛ والأعلام ٣/ ٣٠٠؛ ومعجم المؤلفين ٥/ ١٣١. وذكر الأخيران شرحاً له لألفية ابن مالك، في النحو. والله أعلم.

١٠ - وشرح قطب الدين محمد بن محمد الخَيْضَرِيِّ الدمشقي، المتوفَّى سنة أربع وتسعين وثمانمائة. سماه «صعود المراقي»(١).

١١ - وشرح شمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، المتوفَّى سنة اثنتين وتسعمائة. وهو شرح حسن، لعلَّه أحسنُ الشروح(٢).

كذا في الكشف(٣).

[الخلاصة في أصول الحديث للطِّيبي]:

ومنها: الخلاصة في أصول الحديث، لشرف الدين حسن بن محمد الطِّيبيِّ، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة(٤).

وهو مختصر على مقدمة وأربعة أبواب، وخاتمة.

ذكر أنه لخَّصه من «علوم الحديث» لابن الصلاح، ومختصر النووي، والقاضي ابنِ جماعة. وأضاف إلى ذلك زياداتٍ مهمةً من «جامع الأصول» وغيرِه(٥).

وعليه حاشيةٌ للعلامة السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني، المتوفَّى ست عشرة وثمانمائة(٦).

---

(١) له ترجمة في: الضوء اللامع ١١٧/٩؛ نظم العقيان ص١٦٢، وقد ذكرا شرحه لألفية العراقي، ولكن يظهر من كلام السخاوي أنه ما كان كمَّله عندما اطَّلع عليه السخاوي.

(٢) هو: مطبوع باسم «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث». وأصحُّ طبعاته - فيما علمت - طبعة الجامعة السلفية في بنارس بالهند بتحقيق الشيخ علي حسين علي، وفَّقه الله.

(٣) كشف الظنون ١٥٦/١ - ١٥٧.

(٤) له ترجمة في: بغية الوعاة ٥٢٢/١؛ وشذرات الذهب ١٣٧/٦ واسمه فيهما: الحسن بن محمد بن عبد الله الطيبي، ولكن في الدرر الكامنة ٦٨/٢؛ والبدر الطالع ٢٢٩/١ «الحسين بن محمد».. إلخ. وكتابه «الخلاصة في أصول الحديث، مطبوع بتحقيق الشيخ صبحي السامرائي.

(٥) ذكر ذلك في مقدمة كتابه ص٣١ - ٣٢.

(٦) له ترجمة في: الضوء اللامع ٣٢٨/٥؛ وبغية الوعاة ١٩٦/٢؛ والبدر الطالع ٤٨٨/١ وغيرها، وسيأتي ذكر مختصره في أصول الحديث بعد قليل.

[مختصر الجُرجَاني]:

ومنها: المختصر المنسوب إلى العلامة السيد علي بن محمد الشريف الجُرجاني. أوله: «الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين. وبعد، فهذا مختصرٌ جامعٌ لمعرفة علم الحديث، مرتَّب على مقدمةٍ ومقاصدَ..» إلخ.

وشرحه الفاضل اللَّكنوي(١)، صاحبُ التعليق الممجَّد(٢). وقال في آخره:

«وقد لخَّص من خلاصته (أي الطِّيبي) ومن مقدمته التي أدرجها في مَفْتَحِ حاشيته المسماة «بالكاشف عن حقائق السنن» تلخيصاً مجرداً مصنِّفُ هذا المختصر، كما لخَّص حاشيةَ المشكاة للطِّيبي تلخيصاً مجرَّداً، وهو المشهور «بحاشية السيد».

وقد اختلف أبناء عصرنا، ومن قبلنَا في مؤلِّف هذا المختصر، فقال بعضهم: [إنه] لكمال الدين بن أبي شريف القُدسي(٣)، تلميذ ابن الهُمام. وهو قولٌ باطلٌ، لا سنَد له.

وقال بعضهم: [إنه] للسيد جمال الدين المحدث(٤) مؤلف «روضة

---

(١) أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ) له ترجمة في: نزهة الخواطر ٨/ ٢٥٠.

(٢) وسمّاه «ظفر الأماني في مختصر الجرجاني». وقد طبع أكثر من مرة.

(٣) محمد بن محمد بن أبي بكر القدسي، يُعرف بابن أبي شَرِيف، ولد (٨٢٢هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ٩/ ٦٤.

(٤) جمال الدين عطاء الله بن محمود بن فضل الله الشِّيرازي الحسيني الدشتكي (ت٩٢٦هـ). من مؤلفاته: «روضة الأحباب في سيرة النبي ﷺ والآل والأصحاب» في التاريخ، فارسي مطبوع؛ هدية العارفين ١/ ٦٦٤. وفرّق صاحب معجم المؤلفين بين «عطاء الله بن محمود بن فضل الله» وبين «عطاء الله بن فضل الله» (ت٨٠٣هـ) مع اشتراكهما في بقية الأوصاف، وكلاهما يلقَّبان «جمال الدين». معجم المؤلفين ٦/ ٢٨٥.
وذكر الشيخ عبد الفتاح أبو غدة في تعليقاته على «ظفر الأماني» ص٥٨٣: أن للسيد جمال الدين هذا شرحاً أو حاشيةً على «مشكاة المصابيح»، ونقل منها الشيخُ عليٌّ القاري رحمه الله تعالى في «مرقاة المفاتيح». =

الأحباب» وإليه نُسب «مختصر حاشية المشكاة» للطِّيبي أيضاً. وهو أيضاً باطلٌ؛ لأن السيد جمال الدين قد نسب مختصر حاشية الطِّيبي إلى السيد الشريف عليٍّ الجرجانيِّ. على ما نقله عليٌّ القاريُّ المكيُّ في «المرقاة حاشية المشكاة» في شرح حديث أبي سعيد: خرج رسولُ الله ﷺ على حلقة، فقال: «ما أجْلَسَكم؟» قالوا: جلسنا نذكُرُ اللهَ. قال: «آللهِ ما أجلسكم إلا ذلك» الحديث، بقوله: قال السيد جمال الدين: الصواب بالجرِّ لقول المحقِّق الشريف في حاشيته: همزةُ الاستفهام وقعت بدلاً عن حرف القَسَم، ويجب الجر معها. انتهى(١). وكذا هو(٢) في أصل سماعنا من المشكاة وصحيح مسلم(٣). ووقع في بعض نسخ المشكاة بالنصب. انتهى(٤).

وهو يُشعر بأنَّ خُلاصة الطِّيبي «حاشية من السيد [الشريف](٥) علي الجُرجاني على المشكاة كما هو مشهور بين الناس، وهو بعيدٌ جداً، أمَّا أولاً؛ فلأنه غيرُ مذكور في أسامي مؤلفاته، وأما ثانياً؛ فبأنه مع جلالته كيف يختصر كلام الطِّيبي اختصاراً مجرداً لا يكون معه تصرُّفٌ أبداً(٦). انتهى كلامُ القاري(٧).

فهذا الكلام ـ كما تراه ـ يدلُّ على أن «مختصر حاشية الطيبي» ليس للسيد جمال الدين؛ فإنه قد نَقَل عنه بنفسه، ونسبه إلى «السيد الشريف». ومن المعلوم أن مؤلف ذلك المختصر وهذا المختصر واحد، على ما يُعلَمُ

= ولم يبين الشيخ عبد الفتاح هل أن «الجمالَيْن» اللذَيْن ذكرهما صاحبُ معجم المؤلفين واحدٌ أم اثنان؟ والله أعلم. وأفاد أن ولد السيد جمال الدين واسمه «ميرك شاه» له أيضاً: شرح أو حاشية على مشكاة المصابيح، وقد أكثر منه النقل علي القاري رحمه الله في مرقاة المفاتيح، وتنسب إليهما أمورٌ تدلُّ على غُلوِّهما في التشيُّع. والله أعلم.

(١) أي: كلام الشريف الجرجاني الذي نقله السيد جمال الدين.

(٢) في المرقاة: «كذا صحيح».

(٣) في المرقاة: «ومن صحيح مسلم».

(٤) في المرقاة: «انتهى كلامه»، ويعني كلام السيد جمال الدين.

(٥) زيادة من المرقاة وظفر الأماني.

(٦) في المرقاة: «لا يكون له تصرف فيه أبداً».

(٧) مرقاة المفاتيح ٣/١٦ ـ ١٧.

من حَوالة مؤلف هذا المختصر على ذلك المختصر كما مرَّ ذكرُه في بحث الموضوع، فعُلِمَ قطعاً أنَّ هذا المختصر ليس من مؤلفات السيد جمال الدين، وأنَّ مؤلف هذا المختصر في أصول الحديث «ومختصر حاشية الطيبي» واحد، والمشهور انتسابُهما إلى السيد الشريف، مؤلف التصانيف المشهورة في المعقول وغيره، المتوفَّى سنة ست عشرةَ بعد ثمانمائة. وما استبعدَه عليُّ القاري غيرُ لائقٍ، لأن يُعتَمَدَ عليه. أما أول وَجْهَي استبعاده: فلأن أسامي مؤلفاته ليست مضبوطةً منحصرةً في تأليف معتَمدٍ حتى يكونَ عدمُ ذكره فيها وجهاً لخروجه من مؤلفاته. وأما ثاني وجهَيْه: فلأن السيدَ الشريفَ، وإن كان ذا مهارةٍ في العلوم العقلية والأدبية وغيرها، لكن لم تكن له مهارةٌ في الفنون الحديثية، فلا يُستبعَدُ منه اختصارُ كلام الطِّيبي في هذا الفن اختصاراً مجرَّداً.

والحاصلُ أنَّ هذا المختصرَ ملَخَّصٌ من خُلاصة الطِّيبي ومن مقدمة حاشيته على المِشكاة، كما لا يخفى على من طالعهما. وهو مؤلِّف مُختصَرِ حاشية الطيبي، وليس واحدٌ منهما للسيد جمال الدين، ولا لابن أبي شريف. وقد صرَّح السخاوي في «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع» في ترجمة[1] السيد الشريف الجرجاني نقلاً عنه أن للسيد حاشيةً على المشكاة أيضاً. وذكر كثيراً من تأليفاته، فتعيَّن أن هذا المختصر أيضاً من تأليفاته، واندفع الترَدُّدُ والاستبعادُ. انتهى[2].

[نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر وشروحه]:

ومنها: «نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وهو متنٌ متينٌ في أصول الحديث.

---

(١) وقع هنا في ظفر الأماني «في ترجمة سبط السيد».. إلخ. والواقع أنها ترجمة السيد الجرجاني نفسه، وإنما ذكر فيها السخاوي قولَ ابنِ سبطِه. ينظر: الضوء اللامع ٥/٣٢٨.

(٢) أي المنقول من كلام أبي الحسنات اللكنوي من كتابه «ظفر الأماني» ص٥٢٢ ـ ٥٢٣، و«مختصر الجرجاني» مطبوع مفرداً، وكذلك مع شرحه.

١ - وشرحه المسمى «**بنزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**»، له أيضاً.

٢ - وشَرَحَ الشَّرْحَ عليُّ بن سلطان محمد الهروي القاري. وسماه «**مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر**»(١).

٣ - وشرح الشَّرح المسمى «**باليواقيت والدرر**»، للشيخ محمد المدعو بعبد الرؤوف المُناوي الحدَّادي، المتوفَّى سنة إحدى وثلاثين وألف، أوله: الحمد لله الذي جعل أهلَ الحديث في الحديثِ والقديم. . إلخ. قال: كنت سُئلت مراراً أن أضعَ شرحاً(٢) على شرح النُّخبة، فسوَّدتُ أكثرَه، ثم حال دون إتمامه وتبييضه حائلٌ، فبيضتُ ما كنت سودتُه، وأبرزت ما عن الناس كتمتُه، ضامّاً إليه ما لأسلافنا. فأورد أولاً ترجمة المصنف. وقال: قد انتهى شرح الشرح مع انتهاء المحرم، افتتاحَ عام سنة أربع وعشرين وألف(٣).

٤ - وشرح النخبة كمالُ الدين محمد، ابن مصنِّفها(٤) وسماه «**نتيجة النَّظر في شرح نخبة الفكر**».

٥ - ونظمها ابنُ الصَّيرفيِّ أحمدُ بن صَدَقَةَ، المتوفَّى سنة خمس وتسعمائة(٥).

٦ - وشرحه المولى محمد أكرم بن عبد الرحمٰن المكيُّ، شرحاً ممزوجاً، وسماه «**إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر**»(٦).

---

(١) وهذا الشرح وما ذكر قبله كله مطبوع. (٢) كشف الظنون: «في وضع شرح».
(٣) يوجد مخطوطاً ومطبوعاً. ينظر: تاريخ الأدب العربي ٦/٢٠٦.
(٤) في كشف الظنون: «المذكور، قبلَ المصنف» وكمال الدين هذا هو: محمد ابن الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨١٥ ـ ٨٦٩هـ) كما في هدية العارفين ٢/٢١٧. ترجم له: السخاوي في الجواهر والدرر ٣/١٢١٩؛ وفي الضوء اللامع ٧/٢٠، ولكنه لم يذكر له تأليفاً. وذكر لقبه «بدر الدين».
(٥) له ترجمة في: الضوء اللامع ١/١٧ واسم كتابه «عنوان معاني نخبة الفكر في أصول الحديث» كما في معجم المؤلفين ١/٢٥٣.
(٦) يوجد مخطوطاً في رامبور. تاريخ الأدب العربي ٦/٢٠٧.

٧ ـ وعليه حاشية للشيخ إبراهيم اللَّقَانِي[١]، المتوفَّى سنة أربعين وألف [وسماه نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر[٢]].

٨ ـ ونظمَها أيضاً محمد الشُّمُنِّيُّ[٣]، وفرغ منه في شوال سنة أربع عشرة وثمانمائة.

٩ ـ ثم شرح هذا النظمَ ولدُه تقيُّ الدين أحمد[٤] وسماه «العالي الرُّتبة في[٥] شرح نظم النخبة».

١٠ ـ وعليه تعليقةٌ للشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغَا الحنفي [مختصر[٦]].

١١ ـ ونظم النخبة الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الطُّوخي[٧]، المتوفَّى سنة ثلاث وتسعين وثمانمائة.

١٢ ـ ونظمها منصور، سبط الناصر الطَّبَلَاوِي. أوله: الحمد لله الذي[٨] علَّم السنن.. إلخ. وأتمَّه سنة عشر وألف[٩].

١٣ ـ ونظمها القاضي برهان الدين محمد بن أبي إسحاق المقدسي، المتوفَّى في حدود سنة تسعمائة.

---

(١) إبراهيم بن إبراهيم اللَّقَاني المصري (ت١٠٤١هـ). معجم المؤلفين ١/٢.

(٢) زيادة من كشف الظنون ٢/١٩٣٦، دار الفكر، ولكن بروكلمان سمّاه «قضاء الوطر». وذكر أماكن وجوده مخطوطاً ٦/٢٠٦. وفي معجم المؤلفين: «قضاء الوطر من نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر».

(٣) محمد بن محمد بن حسن المغربي، القاهري (٧٦١ ـ ٨٢١هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ٩/٧٤، قال فيها: وشرح نخبة الفكر، بل نظمها أيضاً. وينظر أيضاً: معجم المؤلفين ٩/٢١٩، ١١/٢٠٨.

(٤) أحمد بن محمد الشُّمُنِّي (٨٠١ ـ ٨٧٢هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ٢/١٧٤؛ وبغية الوعاة ١/٣٧٥ وغيرهما. وذكرا شرحه هذا.

(٥) «في» ليس في كشف الظنون.

(٦) زيادة من كشف الظنون. ويُوجدُ مخطوطاً في تونس والإسكندرية. بروكلمان ٦/٢٠٦.

(٧) في الأصل: «الطوفي». وفي الكشف «الطوحي»، والصواب «الطُّوخي» بالخاء المعجمة. له ترجمة في: الضوء اللامع ٢/١٢١، ويعرف بـ«ابن رجب».

(٨) في كشف الظنون: «على» بدل «الذي».

(٩) توفي (١٠١٤هـ). له ترجمة في: معجم المؤلفين ١٣/١٥. وتوجد منظومتهُ مخطوطةً في الإسكندرية. بروكلمان ٦/ ٢١٠.

كذا في الكشف[١].

[التذكرة لابن الملقِّن]:

ومنها: «التذكرة في علوم الحديث»، للحافظ سراج الدين عمر بن المُلَقِّن الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة. أولها: أحمَدُ الله[٢] على

(١) كشف الظنون ٢/١٩٣٦ ـ ١٩٣٧.
هذا، ومن شروح «النخبة» ممَّا ذكره بروكلمان، وذكر أماكنَ وجوده مِمَّا لم يذكره المؤلف ﷺ.
١٤ ـ شرح لأثير الدين، ألّفه (١٠٤٣هـ).
١٥ ـ لإبراهيم الكردي، المتوفَّى (١١٤٢هـ).
١٦ ـ حواشي إبراهيم الكردي مختلطة بحواشي ابن الصائغ، المتوفَّى سنة (١٠٦٠هـ).
١٧ ـ لسري الدين الدُّرودي، في حدود (١٠٤٢هـ).
١٨ ـ «منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة»، لمحمد بن عبد الله بن علي الخُرَشي البحيري (في القرن الحادي عشر).
١٩ ـ لعبد الله بن محمد بن فتح الله.
٢٠ ـ لمحمد بن يوسف الغزِّي.
٢١ ـ لأبي الحسن بن محمد سلوك، طبع بالهند طبعة حجرية.
٢٢ ـ لوجيه الدين الكُجْراتي (ت٩٩٨هـ) طبع بالهند سنة ١٢٧٢هـ.
٢٣ ـ «زبدة النظر» لتقي بن شاه محمد بن عبد الملك اللاهوري، صنّفه لفرُّوخ سير (١٧١٣ ـ ١٧١٩م).
٢٤ ـ لأبي الحسن محمد بن صادق السندي.
٢٥ ـ لأحمد بن محمد الكواكبي.
٢٦ ـ «تصحيح النظر»، ترجمه إلى الفارسية محمد حسين هزاروي، وطُبِعَ طَبْعَ حجرٍ في لاهور، ١٣٠٨هـ.
٢٧ ـ لمجهول، يوجد في مكتبة شهيد علي باشا.
٢٨ ـ للملا تقي بن شاه محمد اللاهوري.
٢٩ ـ «مصطلحات أهل الأثر» لعبد الله بن حسين خاطر العدوي المالكي، فرغ من تصنيفه ١٣٠٩هـ.
٣٠ ـ وترجمه إلى التركية: أحمد بن عبد الله بن علي الأغروسي الحميدي السامي سنة ١٢٧٠هـ.
ينظر لأماكن وجود هذه الكتب تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/٢٠٦ ـ ٢٠٧.

(٢) في كشف الظنون: «الله أحمد». وما بين القوسين ليس في طبعة دار الفكر من كشف =

نعمائه، (وأشكره على آلائه، وأصلي على أشرف الخلق محمد وآله وأسلم. وبعدُ، فهذه تذكرةٌ في علوم الحديث يتنبَّه بها المبتدي، ويتبصَّر بها المنتهي، اقتضبتُها من المقنع تأليفي. .) إلخ.

ثم شرحها شرحاً حسناً. كما في الكشف.

قلت: هذه «التذكرة» موجودةٌ عندنا، وهي قلميَّةٌ على نحو ورقتين، قال المؤلف في آخرها: فرغتُ من تحرير هذه التذكرة في نحو ساعتين من صبيحة يوم الجمعة سابع عشرين جمادى الأولى من سنة ثلاث وستين وسبعمائة[1].

[[2] ومنها: «بغية النُّقَّاد»، للإمام الحافظ عبد الله بن الموَّاق[3].

ومنها: «تنقيح الأنظار في علوم الآثار» للسيد العلامة محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير الصنعاني، المتوفَّى سنة أربعين وثمانمائة. كذا في «إتحاف النبلاء»[4].

ومنها: «الروض المكلَّل والورد المعلَّل في مصطلح الحديث»، للحافظ السيوطي[5].

ومنها: «رياض الأزهار في جلاء الأبصار».

= الظنون عند ذكر كتاب «التذكرة في علوم الحديث»، بل جاء فيه قوله: ذكر أنه لخَّصه من كتاب «المقنع وشرحه المسمى بفتح المغيث بشرح تذكرة الحديث»، للشيخ الإمام محمد المنشاوي. . إلخ ١/ ٣٩٢.

(١) وتوجد منها نسخة في المكتبة العمومية بإستانبول أيضاً. مقدمة الخلاصة في أصول الحديث ص١٥.

(٢) من هنا إلى آخر هذا الفصل كُتب في الأصل بين قوسين. وهذا يعني أنه من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٣) كشف الظنون ١/ ٢٠١ وزاد: «المغربي المتوفَّى سنة ٨٩٧هـ». وسيأتي ذكره في الفصل الثلاثين، تعليقاً عند ذكر كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي.

(٤) له ترجمة في: البدر الطالع ٢/ ٨١ وغيره، وكتابه هو الذي شرحه الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ) في كتابه «توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار»، وهو مطبوع.

(٥) كشف الظنون ١/ ٩٢٠؛ وذكره السيوطي في حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠.

أوله: «الحمد لله الذي وفَّق العلماء لتحصيل الأحاديث النبوية.. إلخ». وهو على مقدمة وستة أبواب وخاتمة: المقدمةُ في تحريض الطالب ببيان جُلِّ فائدته. الباب الأول: في الألفاظ المصطلحة لأهل الحديث. الثاني: في تحمُّل الأحاديث وروايتها. الثالث: في آداب المحدِّثين وغيرهم. الرابع: في آداب الطالبين واجتهادهم. الخامس: في معرفة الصحابة والتابعين. السادس: في تصنيفه بالجواز والوجوب وبيان شرائطه وطرقه. والخاتمة: في مسائلَ شتَّى تتعلَّق به[١].

ومنها «**الدرر في مصطلح أهل الأثر**»، ليونسَ بن يونس الرّشيدي الأترويِّ، وهو متنٌ مختصرٌ، تمَّ شرحه في سنة عشرين وألف. وسماه «تحفة أهل النظر». أول المتن: الحمدُ لله الذي بيَّن بصحيح حديث نبيِّنا.. إلخ. وأول الشرح: الحمدُ لله الذي شفى قلوبَنا.. إلخ[٢].

ومنها: «**الصفوة في أصول الأحاديث**».

مختصر. على مقدمة وأربعة أقسام لبعض المتأخِّرين[٣].

ومنها: «**معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب**».

«أرجوزة في أصول الحديث»، لأحمد بن بكر المقرئ، أولها:

يقول بعد الحمد ثمَّ الشُّكرِ   عبدُ الإله أحمدُ بنُ بَكْرِ

.. إلخ[٤].

ومنها: «**المختصر الجامع لمعرفة مصطلح الحديث النافع**».

وهو مرتَّبٌ على مقدمة، ومقاصدَ، والمقاصدُ مرتبةٌ على أربعةِ أبوابٍ: المقدمة في بيان أصول الحديث واصطلاحاته. والباب الأول: في أقسام

---

(١) كشف الظنون ١/ ٩٣٥، ولم يذكر اسم مؤلفه.
(٢) كشف الظنون ١/ ٧٥١؛ ومؤلفه ترجم له صاحب معجم المؤلفين نقلاً عن كشف الظنون وهدية العارفين ١٣/ ٣٥١.
(٣) كشف الظنون ٢/ ١٠٨٠.
(٤) المصدر السابق ٢/ ١٢٤١.

الحديث وأنواعه، والباب الثاني: في «الجرح والتعديل»، والباب الثالث: في تحمُّل الحديث، والباب الرابع: في أسماء الرجال.

ومنها: «المنظومة البيقونية»[(١)].

في مصطلح الحديث، في أربع وثلاثين بيتاً، أولها:

أبدأ بالحَمْدِ مصلياً على ... محمّدٍ خيرِ نَبِيٍّ أُرْسِلا

شرحها السيد العلامة صدِّيق بن حسن القنوجي، سماه «العُرجون في شرح البَيقون» أوله: الحمد لله الذي رفع أهلَ الحديث مكاناً عَلِيّاً.

وشرحها الشيخ محمد الزُّرقاني[(٢)]، أوله: الحمد لله العزيزِ القويِّ الغافر.. إلخ.

وعلى شرح الزُّرقاني حاشيةٌ للشيخ العلامة عطيةَ الأُجْهُوري[(٣)] الشافعي الأزهري. أولها: الحمدُ لله حمْداً يوافي نِعَمَه.. إلخ. قال: هذه حواشٍ على شرح الرسالة المسمَّاة «بمنظومة البيقوني» للعالم الرباني سيدي محمد الزُّرقاني. وهي مأخوذةٌ من شرحَيِ الحمويِّ والدِّمياطي لهذه المنظومة، ومن شرح شيخ الإسلام على ألفية العراقي، وبعضِ حواشيها، كحاشية الطُّوفي، والعلامة العدوي، ومن شرح النُّخبة للحافظ ابن حجر العسقلاني وبعضِ حواشيه، ومع يسيرٍ من القاموس والمختار، والمصباح، وتكملةِ أحاديثَ من «الجامع الصغير»، وغيره[(٤)].

ومنها: **منظومة ابن فرح شهاب الدين الأشبيلي**[(٥)] **في أصول الحديث.**

---

(١) نسبة إلى ناظمها طه بن محمد بن فتوح البيقوني، كان حياً قبل ١٠٨٠هـ. معجم المؤلفين ٥/ ٤٤ وهي مطبوعة.

(٢) محمد بن عبد الباقي الزُّرقاني (١٠٥٥ ـ ١١٢٢هـ)، صاحب مختصر المقاصد الحسنة. معجم المؤلفين ١٠/ ١٢٤.

(٣) عطية بن عطية الأُجهوري، البرهاني، الضرير (ت١١٩٠هـ) أو (١١٩٤هـ). معجم المؤلفين ٦/ ٢٨٧.

(٤) وحاشية الأجهوري أيضاً مطبوعة.

(٥) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٥ ـ ٦٩٩هـ). له ترجمة في: المعجم المختص للذهبي ص٣٢؛ وشذرات الذهب ٥/ ٤٤٣. وقصيدته مطبوعة.

لامية في ثلاثين بيتاً، أولها:

«غرامي صَحيحٌ والرَّجا فيك مُعْضَلُ»

.. إلخ.

شرحها عزُّ الدين محمد بن أحمد بن جماعَةَ، وسمَّاه «زوال التَّرَح»، وتوفي سنة ست وثمانمائة[١].

وله شرحان غيره.

وشرحها يحيى بن عبد الرحمٰن القَرافي، أوله: الحمدُ لله الذي قبل بصحيح النية.. إلخ[٢].

ومنها: «ألفية الحديث» للحافظ السيوطي.

أولها:

لِلَّهِ حمدي وإليهِ أستَنِدْ ... وما ينوبُ فعَلَيْهِ أعتَمِدْ
ثم على نبيِّه محمَّدِ ... خيرُ صلاةٍ وسلام سَرْمَدِ
وهذه ألفيةٌ تحكي الدُّرَرْ ... منظومَةٌ ضمَّنْتُها عِلْمَ الأثرْ
فائقةٌ ألفيةَ العِراقي ... في الجَمْعِ والإيجازِ واتِّساقِ

وقال في آخرها:

نظمتُها في خمسةِ الأيامِ ... بقُدْرةِ المهيمِنِ العَلَّامِ
ختمتُها يومَ الخميس العاشرِ ... يا صاحِ من شهرِ ربيعِ الآخرِ
من عامِ إحدى وثمانينَ التي ... بعدَ ثمانَ مائةٍ للهجرةِ[٣]

وقد طُبع هذا الكتاب بمصر سنة (١٣٥٢هـ).

ومنها: «توجيه النظر إلى أصول الأثر».

---

(١) سمّاه السيوطيُّ: محمدَ بن أبي بكر بن عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، وذكر أنه مات سنة (٨١٩هـ)، وله ثلاثة شروح على منظومة ابن فرح في الحديث. بغية الوعاة ١/ ٦٣ ـ ٦٦.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٨٦٥؛ وذكر في الرسالة المستطرفة ص٦٣ شروحاً أخرى لها.

(٣) ألفية الحديث للسيوطي ص٣ وص٢٤٩.

للشيخ طاهر بن صالح بن أحمد الجزائري الدمشقي[1]. قال مؤلفه: قد وقع الفراغُ من إتمامه في سَحَرِ ليلة الأربعاء لثلاثٍ بقيَتْ من ذي القعدة من شهور سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وعشرين من الهجرة. وذلك في مدينة مصر[2].

ومنها: «**قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث**»، للشيخ السيد محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم القاسمي الدمشقي[3]. فرغ من تصنيفه سنة عشرين بعد ألف وثلاثمائة].

---

(١) ولد سنة (١٢٦٨هـ)، وتوفي سنة (١٣٣٨هـ)، أصله من الجزائر، وكان والدُه هاجر إلى دمشق، وكتابه «توجيه النظر» مطبوع. له ترجمة في: الأعلام ٣/ ٢٢١؛ و«المعاصرون» لمحمد كرد علي ص٢٦٨.

(٢) توجيه النظر ص٤١٩.

(٣) ولد في دمشق سنة (١٢٨٣هـ)، وتوفي بها سنة (١٣٣٢هـ). ترجم له السيد رشيد رضا والأمير شكيب أرسلان وغيرهما، وتوجد في مقدمة كتابه «قواعد التحديث». وينظر: الأعلام ٢/ ١٣٥.

الفصل الثامن والعشرون

في ذكر كتب غريب الحديث

قال أبو سليمان حَمْد[١] بن محمد بن إبراهيم الخَطَّابي: «الغريبُ من الكلام إنَّما هو الغامض البعيدُ من الفهم، كما أنَّ الغريب من الناس إنَّما هو البعيدُ عن الوطن، المنقطِعُ عن الأهل.

والغريبُ من الكلام، يقال به على وجهين:

أحدهما: أن يُرادَ به أنَّه بعيدُ المعنى، غامِضُه، لا يتناوله الفهمُ إلا عن بعد ومُعاناةِ فِكْرٍ.

والوجه الآخر: أن يُرادَ به كلامُ من بَعُدت به الدارُ، من شواذِّ قبائل العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمةُ من كلامهم استغربناها. انتهى[٢].

وفي «التقريب وشرحه التدريب»:

غريب الحديث: وهو ما وقع في متن الحديث من لفظةٍ غامضةٍ بعيدةٍ من الفهم، لقلَّة استعمالِها. وهو فنٌّ مهمٌّ، يقبُحُ جهلُه بأهل الحديث،

---

(١) وقع في الأصل تبعاً لأصله: «أحمد بن محمد بن أحمد الخطابي». والتصويب من مصادر ترجمته. قال السِّلفي: الصوابُ في اسمه حَمْد، كما قال الجمُّ الغفير. سير أعلام النبلاء ٢٦/١٧. وقال الحاكم: سألتُ أبا القاسم المظفَّر بن طاهر بن محمد البُستيَّ الفقيهَ عن اسم أبي سليمان أحمد أو حَمْد؛ فإنَّ بعض الناس يقول: أحمد. قال: سمعته يقول: اسمي الذي سُمِّيت به «حَمْد»، ولكن الناس كتبوا «أحمد»، فتركتُه عليه. وفيات الأعيان ٢١٥/٢. ولد سنة بضع عشرة وثلاثمائة، وتوفي سنة (٣٨٨هـ).
ينظر لترجمته: يتيمة الدهر للثعالبي ٣٨٣/٤؛ الأنساب ٢٢٦/٣ البُستي؛ ١٥٩/٥ الخطَّابي؛ إنباه الرواة ١٦٠/١؛ معجم الأدباء ٢٤٦/٤؛ وفيات الأعيان ٢١٤/٢؛ طبقات علماء الحديث ٢١٤/٣؛ تذكرة الحفاظ ١٠١٨/٣؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/١٧ وغيرها.

(٢) كشف الظنون ١٢٠٣/٢؛ أبجد العلوم ٣٨٧/٢؛ وهو في غريب الحديث للخطابي ٧٠/١ ـ ٧١ مع بعض الاختلاف في بعض الكلمات.

والخوضُ فيه صعب، حقيقٌ بالتحرّي، جديرٌ بالتوقّي، فليتحرَّ خائضُه، وليتَّقِ اللهَ أن يُقدِمَ على تفسير كلامِ نبيِّه ﷺ بمجرد الظنون. وكان السلفُ يتثبتون فيه أشدَّ تثبُّتٍ. فقد روينا عن أحمد أنه سُئل عن حرف منه، فقال: سلُوا أصحابَ الغريب، فإني أكره أن أتكلَّمَ في قول رسول الله ﷺ بالظنِّ، وسُئل الأصْمَعِيُّ عن معنى حديث «الجارُ أحقُّ بسَقَبِه»[1] فقال: أنا لا أفسِّرُ حديثَ رسول الله ﷺ، ولكن العرب تزعُم أن السَّقَبَ: اللَّزيقُ.

وقد أكثرَ العلماءُ التصنيفَ فيه، قيل: أولُ من صنفه النَّضْرُ بنُ شُمَيل. قاله الحاكم[2].

وقيل: أبو عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى[3]، ثم النَّضر، ثم الأصْمَعِي[4]. وكتبُهما صغيرةٌ قليلةٌ.

وألَّف بعدَهما أبو عبيد القاسم بن سَلَّام كتابَه المشهور، فاستقصى وأجادَ، وذلك بعد المائتين.

ثم تتبَّع أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدِّينوريُّ ما فات أبا عُبيدٍ في كتابه المشهور.

ثم تتبَّع أبو سُليمانَ الخَطَّابيُّ ما فاتَهما، في كتابه المشهور، ونبَّه على أغاليطَ لهما.

فهذه أُمَّهاتُه؛ أي: أصولُه[5]. ثم أُلِّفَ بعدها كتبٌ كثيرةٌ، فيها زوائدُ

---

(١) أخرجه البخاري ٤/٤٣٧، كتاب الشفعة، باب عرض الشفعة على صاحبها قبل البيع، حديث (٢٢٥٨) ومواضع أخرى؛ وأخرجه آخرون. ينظر: إرواء الغليل، حديث (١٥٣٨).

(٢) معرفة علوم الحديث ص٨٨. وستأتي ترجمة النضر بن شُميل بعد قليل.

(٣) البصري، النحوي (١١٠ ـ ٢٠٩هـ) أو بعد ذلك. له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٩/ ٤٤٥. وقال ابن حجر: مات سنة (٢٠٨هـ)، وقيل بعد ذلك. وقد قارب المائة. التقريب ص٩٦٢.

(٤) أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب الباهلي الأصمعي، البصري، ولد سنة بضع وعشرين ومائة، ومات سنة (٢١٥هـ) أو (٢١٦هـ). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٠/ ١٧٥.

(٥) وسيأتي المزيد من التعريف بهذه الكتب ومؤلفيها بعد قليل.

وفوائدُ كثيرةٌ، ولا يقلد منها إلا ما كان مصنِّفُوها أئمةً أجلَّةً، كـ«مجمع الغرائب» لعبد الغافر الفارِسيّ[(١)]، و«غريب الحديث» لقاسم السَّرَقُسْطِي[(٢)]، و«الفائق» للزمخشري[(٣)]، و«الغريبين» للهروي، و«ذَيله» للحافظ أبي موسى المديني[(٤)]، ثم «النهاية» لابن الأثير، وهي أحسنُ كتب الغريب. وأجمعُها وأشهرُها الآن، وأكثرُها تداولاً. انتهى[(٥)].

[ابن الأثير الجزري وكلامه عن غريب الحديث والمؤلفات فيه]:

وقال ابن الأثير في النهاية:

وقد عرفتَ ـ أيَّدك اللهُ وإيانا بلطفه وتوفيقه ـ أنَّ رسول الله ﷺ كان أفصحَ العرب لساناً، وأوضحَهم بياناً، وأعذبَهم نُطقاً، وأسدَّهم لفظاً، وأبينهم لهجةً، وأقومَهم حُجةً، وأعرفَهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب، تأييداً إلهياً، ولُطفاً سماوياً، وعِنايةً ربَّانيةً، ورعايةً رُوحانيةً، حتى لقد قال له عليُّ بن أبي طالب ـ كرَّم الله وجهه ـ وسَمِعَه يخاطب وفد بني نَهْدٍ: يا رسول الله، نحن بنو أبٍ واحدٍ، ونراك تُكلِّمُ وفودَ العرب بما لا نفهم أكثرَه، فقال: أدَّبني ربي فأحسنَ تأديبي، ورُبِّيت في بني سعدٍ[(٦)].

---

(١) أبو الحسن عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي النيسابوري (٤٥١ ـ ٥٢٩هـ). من مؤلفاته: «السياق لتاريخ نيسابور»، وكتاب «مجمع الغرائب» وغيرهما. له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٥؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٦ وغيرهما.

ويوجد كتابه «مجمع الغرائب ومنبع الرغائب» مخطوطاً في عدة أماكن ذكرها بروكلمان. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٤٥.

(٢) قاسم بن ثابت بن حزم الأندلسيّ اللغوي. ذكره الذهبي في السِّير ١٤/ ٥٦٣ ضمن ترجمة والده. وذكر أنه مات بعد الثلاثمائة شاباً. وكان احتفل في تأليف كتابه «الدلائل في الغريب»، ومات قبل إكماله فأكمله أبوه، وكان أبو علي القالي يقول: لم يُوضَعْ بالأندلس مثلُه. وأثنى عليه الزُّبيديُّ الأندلسي في طبقات النحويين واللغويين ص٢٨٥؛ وينظر أيضاً: جذوة المقتبس ص٣٣١؛ ومعجم الأدباء ١٦/ ٢٣٧.

(٣) سيأتي ذكره. (٤) سيأتي ذكره.

(٥) تدريب الراوي ٢/ ١٨٤ ـ ١٨٥.

(٦) رواه العسكري عن علي ﷺ. وسنده ضعيف جداً كما في كشف الخفاء ١/ ٧٠. =

فكان ﷺ يخاطبُ العربَ على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتبايُن بطونهم وأفخاذِهم وفصائلهم، كُلّاً منهم بما يفهمون، ويحادثهم بما يعلمون، ولهذا قال ـ صَدَّق اللهُ قولَه ـ: «أُمِرْتُ أن أخاطبَ الناسَ على قَدْرِ عقولهم»[1].

فكأن الله ﷻ قد أعلمه ما لم يكن يَعْلَمُه غيرُه من بني أبيه، وجمع فيه من المعارف ما تفرَّق، ولم يُوجَدْ في قاصي العرب ودانيه، وكان أصحابُه ﷺ ومن يَفِدُ عليه من العرب يعرفون أكثرَ ما يقولُه، وما جهلوه سألوه عنه، فيوضِّحُه لهم.

واستمر عصرُه ﷺ إلى حين وفاته على هذا السَّنَن المستقيم، وجاء العصر الثاني ـ وهو عصر الصحابة ـ جارياً على هذا النمط، سالكاً هذا المنهجَ، فكان اللسان العربي عندهم صحيحاً محروساً، لا يتداخله الخلل، ولا يتطرَّقُ إليه الزَّلل، إلى أن فُتحت الأمصارُ، وخالط العربُ غيرَ جنسِهم من الروم والفرس والحبش والنَّبط، وغيرِهم من أنواع الأمم، الذين فتح الله على المسلمين بلادَهم، وأفاءَ عليهم أموالَهم ورقابهم، فاختلطتِ الفِرَقُ، وامتزجتِ الألسُن، وتداخلتِ اللُّغاتُ، ونشأ بينهم الأولادُ، فتعلموا من اللسان العربي ما لا بدَّ لهم في الخطاب منه، وحفظوا من اللغة ما لا غِنى لهم في المحاورة عنه، وتركوا ما عداه لعدم الحاجة إليه، وأهملوه لقلة الرغبة في الباعث عليه، فصار بعدَ كونه من أهم المعارف مُطَّرحاً مهجوراً، وبعد فرضِيَّته اللازمة كأنْ لم يكن شيئاً مذكوراً.

= وأما المتن بدون قصة علي ﷺ فقد ورد من طرق أخرى. وقال ابن تيمية: معناه صحيح، ولكن لا يعرف له إسناد ثابت. وأيّده السخاوي والسيوطي.
وللتفصيل؛ يمكن الرجوعُ إلى كشف الخفاء ١/ ٧٠؛ سلسلة الأحاديث الضعيفة، حديث (٧٢، ٢١٨٥)؛ كنز العمال، حديث (٣١٩٤٢).

(١) قال السخاوي: عزاه شيخنا لمسنَد الحسن بن سفيان من حديث ابن عباس، قال: وسنده ضعيف جداً. المقاصد الحسنة ص٩٣. وذكر رواياتٍ أخرى في هذا المعنى. وفي صحيح البخاري عن علي ﷺ موقوفاً قال: حدِّثوا الناس بما يعرفون، أتحبون أن يُكَذَّب اللهُ ورسولُه ١/ ٢٢٥. وينظر أيضاً: كشف الخفاء ١/ ١٩٦.

وتمادت الأيام، والحالة هذه، على ما فيها من التَّماسك والثبات، واستمرت على سُنَنٍ من الاستقامة والصلاح، إلى أنِ انقرض عصرُ الصحابة. والشأن قريبٌ، والقائمُ بواجبِ هذا الأمر لقلته غريبٌ، وجاء التابعون لهم بإحسان، فسلكوا سبيلَهم، لكنهم قلُّوا في الإتقان عدداً، واقتفوا هديَهم وإن كانوا مَدُّوا في البيان يداً. فما انقضى زمانُهم على إحسانهم إلا واللسان العربي قد استحال أعجمياً أو كاد، فلا ترى المستقلَّ به والمحافظ[1] عليه إلا الآحاد، هذا والعصر ذلك العصر القديم، والعهد ذلك العهد الكريم. فجَهِلَ الناس من هذا المهمِّ ما كان يلزمُهم معرفتُه، وأخَّروا منه ما كان يجب عليهم تقدِمتُه. واتخذوه وراءهم ظِهريّاً، فصار[2] نَسْيَاً منسياً، والمشتغل به عندهم بعيداً قصيّاً. فلمَّا أعضل الداءُ، وعزَّ الدواءُ، ألهم اللهُ ﷻ جماعةً من أُولي المعارف والنُّهي، وذوي البصائر والحِجَى أنْ صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم، وجانباً من رعايتهم، فشرَّعوا للناس مَوارداً، ومَهَّدوا فيه لهم مَعاهداً، حراسةً لهذا العلم الشريف من الضَّياع، وحفظاً لهذا المهمِّ العزيز من الاختلال.

[التأليف في غريب الحديث]:

١ ـ فقيل: إن أوَّل من جمع في هذا الفن شيئاً وألَّفَ: **أبو عبيدة معمر بن المُثَنَّى التيمي**[3]، فجمع في ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً، ذا أوراقٍ معدوداتٍ. ولم تكن قلَّتُه لجهلِه بغيرِه من غريب الحديث، وإنما كان ذلك لأمرين:

---

(١) في الأصل: «والحافظ»، والمثبت من النهاية.

(٢) في الأصل: «سار»، والتصويب من النهاية.

(٣) تقدمت ترجمته. وقد توفي سنة (٢٠٨هـ)، أو (٢٠٩هـ)، أو بعد ذلك.

ومِمَّن ألَّف في غريب الحديث من معاصريه، وتوفي قبلَه: أبو بكر الحسين بن عياش السُّلمي، المتوفَّى سنة (٢٠٤هـ). قال أبو بكر الخطيب: كان فاضلاً أديباً، وله كتاب مصنف في غريب الحديث. تهذيب الكمال ٦/ ٤٦٠.

أحدهما: أن كلَّ مبتدئٍ لشيءٍ لم يُسْبَق إليه، ومبتدعٍ لأمرٍ لم يُتَقَدَّم فيه عليه، فإنه يكون قليلاً. ثم يكثُر، وصغيراً ثم يكبر.

والثاني: أن الناس يومئذٍ كان فيهم بقيةٌ، وعندهم معرفةٌ، فلم يكن الجهلُ قد عمَّ، ولا الخَطْبُ قد طمَّ.

٢ ـ ثم جمع أبو الحسن النَّضْر بن شُمَيل المازني[1] بعده كتاباً في غريب الحديث أكبر من كتاب أبي عُبيدة، وشرح فيه وبسط على صِغَرِ حجمه ولطفه.

---

(١) جاء في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: أبو الحسن النضر بن شميل.. إلخ، قال القاضي ابن خَلِّكان في ترجمة النَّضر بن شُمَيْل هذا: كان عالماً بفنونٍ من العلم، صدوقاً ثقةً، صاحبَ غريبٍ وفقهٍ وشعرٍ ومعرفةٍ بأيام العرب، ورواية الحديث. وهو من أصحاب الخليل بن أحمد، ذكره أبو عبيدة في كتاب «مثالب أهل البصرة»، فقال: ضاقت المعيشةُ على النضر بن شُميل البصري بالبصرة، فخرج يريد خُراسانَ، فشيّعه من أهل البصرة نحوٌ من ثلاثة آلاف رجل، ما فيهم إلا محدثٌ أو نحويٌّ أو لُغويٌّ أو عروضيٌّ أو أخباريٌّ، فلما صار بالمِرْبَد، جلس وقال: يا أهل البصرة، يعزُّ عليَّ فِراقكم، والله لو وجدت كلَّ يوم كيلجة باقِلَّى ما فارقتُكم، قال: فلم يكن أحدٌ فيهم يتكلَّف له ذلك. فسار حتى وصل خراسانَ، فأفاد بها مالاً عظيماً، وكانت إقامتُه بمرْوَ.

وسمع من هشام بن عُروةَ، وإسماعيلَ بن أبي خالد، وحُميدٍ الطَّويل، وعبدِ الله بن عَوفٍ، وهشامِ بن حسَّانٍ، وغيرِهم من التابعين.

وروى عنه يحيى بن معين، وعليّ بن المديني، وكلُّ من أدركه من أئمة عصره، ودخل نيسابورَ غير مرةٍ، وأقام بها زماناً، وسمع منه أهلُها. وله مع المأمون بن هارون الرشيد لَمَّا كان مقيماً بمروَ حكاياتٌ ونوادرُ؛ لأنه كان يجالسُه.

وأخبار النَّضر كثيرةٌ، وله تصانيفُ كثيرةٌ، فمِنْ ذلك: كتاب في الأجناس على مثال «الغريب»، وسمّاه كتاب «الصفات»، وله كتاب «السلاح»، وكتاب «خلق الفرس»، وكتاب «الأنواء»، وكتاب «المعاني»، وكتاب «غريب الحديث»، وكتاب «المصادر»، وكتاب «المدخل إلى كتاب العين» للخليل بن أحمد، وغير ذلك من التصانيف.

وتُوفي في سلخ ذي الحجة سنة أربع ومائتين، وقيل: في أولها. وقيل: سنة ثلاث ومائتين بمدينة مروَ من بلاد خراسان، بها وُلِد، ونشأ بالبصرة، فلذلك نُسب إليها ـ رحمه الله تعالى ـ انتهى ملخصاً.]

قلت: وهو في وفيات الأعيان ٥/٣٩٧ ـ ٤٠٤.

وينظر لترجمة النَّضر بن شميل أيضاً: طبقات ابن سعد ٧/٣٧٣؛ التاريخ الكبير ٨/٩٠؛ المعارف ص٥٤٢؛ الجرح والتعديل ٨/٤٧٧؛ تهذيب الكمال ٢٩/٣٧٩؛ سير أعلام النبلاء ٩/٣٢٨، وغيرها.

٣ ـ ثم جمع عبد الملك بن قُرَيب الأَصْمَعِيُّ[١] ـ وكان في عصر أبي عُبيدةَ، وتأخر عنه ـ كتاباً أحسنَ فيه الصُّنعَ وأجادَ، ونيَّف على كتابه وزاد.

٤ ـ وكذلك محمد بن المستنير، المعروف بـ«قُطْرُب»[٢]، وغيرُه من أئمة اللغة والفقه؛ جمعوا أحاديثَ تكلَّموا على لُغتها ومعناها في أوراقٍ ذواتِ عددٍ. ولم يكد أحدُهم ينفردُ عن غيره بكبيرِ حديثٍ لم يذكره الآخر.

٥ ـ واستمرت الحال إلى زمن أبي عُبيدٍ القاسمِ بنِ سَلَّام[٣]، وذلك

---

(١) كتب هنا في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: عبد الملك بن قُريب الأصمعي، تأتي ترجمته في الباب الثاني، في الفصل الرابع عشر.] قلت: وقد تقدمت بإيجاز.

(٢) جاء هنا في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: محمد بن المستنير.. إلخ، قال ابن خَلِّكان: أبو علي محمد بن المستنير بن أحمد النحوي اللغوي، البصري، مولى سالم بن زياد، المعروف بـ«قُطْرُب». أخذ الأدب عن سيبويه وعن جماعةٍ من العلماء البصريين، وكان حريصاً على الاشتغال والتعلم، وكان يبكّرُ إلى سيبويه، قبل حضور أحدٍ من التلامذة. فقال يوماً: ما أنت إلا قطرُبُ ليلٍ. فبقي عليه هذا اللقبُ. وكان من أئمة عصره، وله من التصانيف كتابُ «معاني القرآن»، وكتاب «الاشتقاق»، وكتاب «القوافي»، وكتاب «النوادر»، وكتاب «الأزمنة»، وكتاب «الفرق»، وكتاب «الأصوات»، وكتاب «الصفات»، وكتاب «العلل في النحو»، وكتاب «الأضداد»، وكتاب «خلق الفرس»، وكتاب «خلق الإنسان»، وكتاب «غريب الحديث»، وكتاب «الهمزة»، وكتاب «فَعَلَ وأفعل»، وكتاب «الرد على الملحدين في تشابه القرآن»، وغير ذلك. وهو أول من وضع المثلَّث في اللغة، تُوفِّي سنة ست ومائتين. انتهى]. وينظر: وفيات الأعيان ٤/ ٣١٢.

وينظر لترجمته أيضاً: تاريخ بغداد ٣/ ٢٩٨؛ نزهة الألباء ص٩١؛ إنباه الرواة ٣/ ٢١٩؛ معجم الأدباء ١٩/ ٥٢؛ إشارة التعيين ص٣٣٨؛ شذرات الذهب ٢/ ١٥ وغيرها.

(٣) في حاشية الأصل هنا بين قوسين إحالةٌ إلى ترجمة أبي عبيد القاسم بن سلام في الباب الثاني.

قلت: وُلِدَ أبو عُبيدٍ الهرويُّ البغدادي سنة (١٥٧هـ)، ومات (٢٢٤هـ) بمكة، له بضعةٌ وعشرون كتاباً. قال الذهبي: صنَّف التصانيفَ المونقةَ التي سارت بها الركبان... وهو من أئمة الاجتهاد. قال أحمد بن يوسف: لمَّا عمل أبو عُبيدٍ كتاب «غريب الحديث» عُرِض على عبد الله بن طاهر فاستحسنه. وقال: إنَّ عقلاً بعثَ صاحبَه على عملِ مثلِ هذا الكتاب لحقيقٌ أن لا يُحوَجَ إلى طلب المعاش. فأجرى له عشرة آلاف درهم. وقال عبد الله بن أحمد: عرضتُ كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد على أبي فاستحسنه، وقال: جزاه الله خيراً.

له ترجمة مفصلة في: سير أعلام النبلاء ١٠/ ٤٩٠ ـ ٥٠٩، وفيه أخبار تدلُّ على أهمية =

بعد المائتين. فجمع كتابه المشهور «في غريب الحديث والآثار»، الذي صار ـ وإن كان أخيراً ـ أوَّلاً، لِمَا حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة، والمعاني اللطيفة، والفوائد الجَمَّة، فصار هو القُدوةَ في هذا الشأن. فإنه أفنى فيه عُمُرَه، وأطاب به ذِكْرَه، حتى لقد قال فيما يُروى عنه: «إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وهو كان خلاصة عمري».

ولقد صدق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فإنه احتاج إلى تتبُّعِ أحاديث رسول الله ﷺ على كثرتها، وآثارِ الصحابة والتابعين على تفرُّقها وتعدُّدها. حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها، وحفظ رُواتِها. وهذا فنٌّ عزيزٌ شريفٌ، لا يوفَّقُ له إلا السعداءُ.

وظن رَحِمَهُ اللَّهُ ـ على كثرة تعبِه وطولِ نصَبه ـ أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثرِ الآثار. وما علم أن الشوط بطينٌ، والمنهل مَعينٌ.

٦ ـ وبقي على ذلك كتابُه في أيدي الناس يرجعون إليه، ويعتمدون في غريب الحديث عليه، إلى عصر **أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري** رَحِمَهُ اللَّهُ[1]. فصنف كتابَه المشهور في غريب الحديث والآثار،

= كتابه في غريب الحديث ومنزلته عند الأئمة يحيى بن معين وابن المديني وأحمد بن حنبل وغيرهم.

وينظر أيضاً لترجمته: طبقات ابن سعد ٧/ ٣٥٥؛ تاريخ ابن معين ٢/ ٤٧٩؛ التاريخ الكبير ٧/ ١٧٢؛ الجرح والتعديل ٧/ ١١١؛ تاريخ بغداد ١٢/ ٤٠٣؛ طبقات الحنابلة ١/ ٢٥٩؛ تهذيب الكمال ٢٣/ ٣٥٤؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٦٢؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٤١٧ وغيرها؛ وكتابه «غريب الحديث» مطبوع في أربع مجلدات، ومشهور.

(١) جاء هنا في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: إلى عصر أبي محمد عبد الله بن مسلم.. إلخ. قال ابن خَلِّكان: أبو محمد عبد الله بن مُسلم بن قُتَيبة الدِّيْنَوَري، وقيل: المروزي، النحوي، اللغوي، صاحب كتاب المعارف، وأدب الكاتب، كان فاضلاً ثقة، سكن بغداد، وحدَّث بها عن إسحاق بن راهويه، وأبي حاتم السجستاني، وتلك الطبقة. وروى عنه ابنه أحمدُ، وابن دُرُسْتَوَيه الفارسي. وتصانيفُه كلُّها مفيدة، منها: «غريب القرآن الكريم»، و«غريب الحديث»، و«عيون الأخبار»، و«مشكل القرآن»، و«مشكل الحديث»، و«طبقات الشعراء»، و«الأشربة»، و«إصلاح الغلط»، وكتاب «التفقيه»، وغير ذلك.

وأقرأ كتبَه ببغدادَ إلى حين وفاته، وكانت ولادتُه سنة ثلاث عشرة ومائتين، وتوفي في =

حذا فيه حَذْوَ أبي عبيد، ولم يُودِعه شيئاً من الأحاديث المودَعة في كتاب أبي عُبيدٍ إلا ما دعت إليه حاجةٌ، من زيادة شرحٍ وبيانٍ، أو استدراكٍ أو اعتراضٍ. فجاء كتابُه مثلَ كتاب أبي عُبيدٍ أو أكبرَ منه.

وقال في مقدمته: وقد كنتُ زماناً أرى أن كتاب أبي عبيد قد جمع تفسيرَ غريب الحديث، وأنَّ الناظر فيه مستغنٍ به، ثم تعَقَّبْتُ ذلك بالنظر والتفتيش والمذاكرة، فوجدت ما ترك نحواً مِمَّا ذُكِرَ، فتتبعتُ ما أغفلَ، وفسَّرتُه على نحوٍ مِمَّا فسَّر، وأرجو أن لا يكون بَقِيَ بعدَ هذين الكتابين من غريبِ الحديث ما يكونُ لأحدٍ فيه مقال[1].

٧ ـ وقد كان في زمانه الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربيُّ رَحِمَهُ اللهُ[2].

= ذي القعدة سنة سبعين، وقيل: سنة إحدى وسبعين، وقيل: سنة ست وسبعين ومائتين، والأخير أصح الأقوال.

وكانت وفاتُه فجاةً، صاحَ صيحة سُمِعت من بُعد، ثم أُغمي عليه ومات. وقيل: أكل هريسةً فأصابته حرارةٌ، ثم صاح صيحةً شديدةً، ثم أُغمي عليه إلى وقت الظهر، ثم اضطربَ ساعةً، ثم هدأ، فما زال يتشهَّد إلى وقت السَّحَرِ، ثم مات ـ رحمه الله تعالى ـ انتهى ملخصاً.] وفيات الأعيان ٣/ ٤٢ ـ ٤٤.

وينظر أيضاً لترجمته: تاريخ بغداد ١٠/ ١٧٠؛ الأنساب ١٠/ ٣٤٠ القُتَبي؛ إنباه الرواة ٢/ ١٤٣؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٦٣٣؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٩٦ وغيرها.

(١) غريب الحديث لابن قتيبة ١/ ١٥٠؛ والجملة الأخيرة فيه في ١/ ١٥٢. وقد طُبع كتاب ابن قتيبة هذا في بغداد سنة ١٣٩٧هـ في ثلاث مجلدات كبار، بتحقيق الدكتور عبد الله الجبوري.

(٢) جاء هنا في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: الإمام إبراهيم بن إسحاق.. إلخ. هو الحافظ الشيخ إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير بن عبد الله بن دَيْسَم، أبو إسحاق الحربي، البغدادي، أحدُ الأعلام. ولد سنةَ ثمان وتسعين ومائة. سمع أبا نُعيم، وهَوْذَةَ بنَ خليفةَ، وعفانَ، وعبدَ الله بن صالح العجليّ، وأبا عُبيد، ومسدَّداً، وطبقتَهم، وتَفَقَّه على الإمام أحمدَ، فكان من جلَّةَ أصحابه.

حدَّث عنه أبو بكر النَّجَّاد، وأبو بكر الشافعي، وعمرُ بن جعفر الخُتلي، وخَلْقٌ. قال الخطيب: كان إماماً في العلم، رأساً في الزهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميِّزاً للعلَّة، قيِّماً بالأدب، جمَّاعة للغة، صنَّف «غريب الحديث» وكتباً كثيرة. أصلُه من مَرْوَ. =

وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث، وهو كتابٌ كبيرٌ، ذو مجلدات عِدَّة، جمع فيه، وبسط القول، وشرح واستقصى الأحاديث بطرق أسانيدها، وأطالَه بذكر مُتونها وألفاظِها، وإن لم يكن فيها إلا كلمةٌ واحدةٌ غريبةٌ،

= قال القِفطيُّ: «غريب الحديث» له، من أنفس الكتب وأكبرها[1]. قال ثعلبٌ: ما فقدت إبراهيمَ الحربيَّ من مجلس لغةٍ ولا نحوٍ من خمسين سنة. قال السُّلميُّ: سألت الدارقطنيَّ عن إبراهيمَ الحربيِّ، فقال: كان يُقاسُ بأحمدَ بن حنبل في زهده وعلمه وورعه، وقيل: إن المعتضدَ سيّرَ إلى الحربي عشرة آلاف فردَّها، ثم سيّر إليه مرةً أخرى فردها. قال عبدُ الله بن أحمد بن حنبل: قال لي أبي: امضِ إلى إبراهيمَ الحربيِّ حتى يُلقي عليك الفرائضَ. قال الحاكم: سمعتُ محمد بن صالح القاضي قال: لا نعلمُ أن ببغداد أخرجت مثلَ إبراهيمَ الحربيِّ في الفقه والحديث والأدب والزهد، يعني: من جميع هذه الأشياء. وقال الدارقطني: هو إمامٌ بارع في كلِّ علم، صدوق..

قال إبراهيمُ الحربيُّ: ما شكوتُ إلى أمي ولا إلى أختي، ولا إلى امرأتي، ولا إلى بناتي قطّ حمًّى وجدتُها، الرجل هو الذي يُدخِلُ غمَّه على نفسه، ولا يَغُمُّ عيالَه، وكان بي شقيقةٌ خمساً وأربعين سنة، ما أخبرتُ بها أحداً، ولي عشرون سنة أبصِرُ بفردِ عين ما أخبرتُ به أحداً قط، وأفنيتُ ثلاثين سنة من عمري برغيفٍ في اليوم والليلة، إن جاءتني به امرأتي أو أحدُ بناتي أكلتُه، وإلا بقيتُ جائعاً عطشانَ إلى الليلة الأخرى. والآن آكل نصفَ رغيفٍ وأربعَ عشرةَ تمرةً إن كان برنيّاً، أو نيفاً وعشرين إن كان دَقْلاً، ومرِضَت ابنتي، فمضتِ امرأتي، فأقامت عندها شهراً، فقام إفطاري في هذا الشهر بدرهم ودانقين ونصفٍ، ودخلتُ الحمامَ، واشتريت صابوناً بدانقين، فقام شهرُ رمضان كلُّه بدرهم وأربعة دوانقَ ونصفٍ.

مات ببغداد سنة خمس وثمانين ومائتين، وصلى عليه يوسفُ بن يعقوبَ القاضي، في شارع باب الأنبار، وكان الجمع كثيراً جداً، وكان يوماً في عَقِبَ مطرٍ ووَحْلٍ، ودُفن في بيته ـ رحمه الله تعالى ـ.] ينظر: المنتظم ١٢/ ٣٨١ ـ ٣٨٦؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤.

وله ترجمة أيضاً في: تاريخ بغداد ٦/ ٢٧؛ سؤالات السلمي للدارقطني ص٥٥؛ طبقات الحنابلة ١/ ٨٦؛ نزهة الألباء ص٢١٣؛ إنباه الرواة ١/ ١٩٠؛ طبقات علماء الحديث ٢/ ٢٨١؛ تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٤؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٦؛ طبقات الشافعية ٢/ ٢٥٦؛ شذرات الذهب ٢/ ١٩٠ وغيرها.

وقد وُجدت «المجلدة الخامسة» من كتاب غريب الحديث للحربي، وقد طُبعت في ثلاث مجلدات بتحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، نشره مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٥هـ.

---

(١) في الأصل: «أكثرها»، وما أثبته من تذكرة الحفاظ.

فطال لذلك كتابه. وبسبب طوله تُرك وهُجر. وإن كان كثيرَ الفوائد، جَمَّ المنافع. فإنَّ الرجل كان إماماً حافظاً مُتقناً، عارفاً بالفقه والحديث، واللغة والأدب. رحمة الله عليه.

ثم صنَّف الناسُ غيرُ من ذكرنا في هذا الفن تصانيفَ كثيرةً؛ منهم:

٨ ـ شَمِرُ بنُ حَمْدويه[١].

---

(١) جاء هنا في حاشية الأصل:

«قوله: شَمِر بن حمدويه، هو أبو عمرو شَمِر بن حَمدويه الهروي، كان ثقةً عالماً فاضلاً، حافظاً للغريب، راويةً للأشعار والأخبار.

رحل إلى العراق في شبيبته، وأخذ عن ابن الأعرابي، وعن جماعةٍ من أصحاب أبي عمرو الشيبانيِّ، والفرَّاء؛ منهم: الرِّياشيُّ، وأبو نصر، وأبو حاتم، وأبو عدنان.

ثم لمَّا رجع إلى خُراسانَ، أخذ عن أصحاب النَّضر بن شُمَيْلٍ، والليث بن المظفَّر، وألَّف كتاباً كبيراً على حروف المعجم، وابتدأ بحرف الجيم، لم يسبقه إلى مثله أحدٌ تقدَّمه، ولا أدركه من بعده، ولمَّا أكمل الكتاب، بخِل به، فلم ينسَخْه أحدٌ من أصحابه، فلم يبارَكْ له فيما فعلَه، حتى مضى لسبيله، فاختزن بعضُ أقاربه ذلكَ الكتاب، واتَّصل بيعقوب بن الليث، فقلِّد بعض أعماله، واستصحبه إلى فارس ونواحيها، فحمل معه ذلك الكتاب. فأناخ يعقوبُ بن الليث بالسِّيْب[١] من السواد، فجرى الماءُ من النهروان على عسكره، وغرق ذلك الكتابُ في جملة ما غرق من سواد العسكر.

قال ابن منصور الأزهري: أدركتُ أنا من ذلك الكتاب تفاريقَ أجزاءٍ بغيرِ خطِّ شَمِر، فتصفحت أبوابَها، فوجدتها على غايةٍ من الكمال، وتُوفي سنة خمس وخمسين ومائتين.

كذا في نزهة الألباء في طبقات الأدباء». ص١٩٦ ـ ١٩٧ (مع اختلاف في بعض الألفاظ).

وقال السيوطي في بغية الوعاة: شَمِر بن حَمْدَويه الهرويُّ، أبو عمرو اللغوي الأديب، رحل إلى العراق، وأخذ عن ابنِ الأعرابي، والفرَّاء، والأصمعيِّ، وأبي حاتمٍ، وسَلَمَةَ بن عاصم، وغيرهم.

وكتب الحديث، وألَّف كتاباً كبيراً في اللغة، ابتدأه بحرف الجيم، كان ضنيناً به، لم يُنْسَخْ في حياته، ففُقد بعد موته، إلا يسيراً، ذكره في البُلْغَة.

وقال غيره: كان كتابه «الجيم» في غاية الكمال، أودعه تفسيرَ القرآن وغريبَ الحديث. وله أيضاً: «غريب الحديث» كبير جداً، وكتاب «السلاح» و«الجبال»، و«الأودية».

انتهى.] بغية الوعاة ٢/ ٤ ـ ٥.

وينظر لترجمته أيضاً: إنباه الرواة ٢/ ٧٧؛ إشارة التعيين ص١٤١؛ معجم الأدباء ١١/ ٢٧٤.

---

(١) السِّيب: مجرى الماء كالنهر. وفي الأصل «السبب» تحريف. (حاشية إنباه الرواة)

٩ ـ وأبو العباس أحمد بن يحيى اللغوي، المعروف بثَعْلَب(١).

١٠ ـ وأبو العباس محمد بن يزيدَ الثُّمالي، المعروف بالمُبَرِّد(٢).

---

(١) جاء في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: وأبو العباس أحمد بن يحيى.. إلخ. كان إمامَ الكوفيين في النحو واللغة، سمع ابنَ الأعرابي، والزُّبيرَ بنَ بكارٍ، وروى عنه الأخفشُ الأصغرُ، وأبو بكر بن الأنباريِّ، وأبو عَمرو الزاهد، وغيرُهم. وكان ثقةً حُجةً صالحاً، مشهوراً بالحفظ وصِدقِ اللهجة والمعرفة بالعربية ورواية الشعر القديم، مقدَّماً عند الشيوخ منذ هو حَدَثٌ، وكان ابنُ الأعرابي إذا شكَّ في شيء قال له: ما تقولُ يا أبا العباس في هذا؟ ثقةً بغزارة حفظه.
وصنَّف كتابَ «الفصيح»، وهو صغير الحجم، كثيرُ الفائدةِ، وكان له شعرٌ.
وُلِدَ ثعلب في سنة مائتين لشهرين مضيا منها، وقيل: سنة أربع ومائتين، وقيل: إحدى ومائتين، وتُوفي يوم السبت لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الأولى، وقيل: لعشر خلَون منها سنة إحدى وتسعين ومائتين ببغداد، ودُفن بمقبرة باب الشام، رحمه الله تعالى.
وكان سببُ وفاته أنَّه خرج من الجامع يوم الجمعة بعد العصر، وكان قد لحقَه صَمَمٌ لا يسمع إلا بعد تَعَبٍ. وكان في يده كتابٌ ينظر فيه في الطريق، فصدمته فرسٌ فألقته في هُوَّةٍ، فأُخرج منها، وهو كالمختلط، فحُمِلَ إلى منزله على تلك الحال، وهو يتأوَّهُ من رأسه، فمات ثانيَ يومٍ.
ومن تصانيفه: كتاب «المصون»، وكتاب «اختلاف النحويين»، وكتاب «معاني القرآن»، وكتاب «ما تلحن فيه العامة»، وكتاب «القراءات»، وكتاب «معاني الشعر»، وكتاب «التصغير»، وكتاب «ما ينصرف وما لا ينصرفُ» وغير ذلك.] والترجمة مأخوذة من وفيات الأعيان باختصار ١/١٠٢ ـ ١٠٤.
ويُنظر لترجمة ثعلب: طبقات النحويين واللغويين ص١٤١؛ تاريخ بغداد ٥/٢٠٤؛ نزهة الألباء ص٢٢٨؛ إنباه الرواة ١/١٧٣؛ وفيات الأعيان ١/١٠٢؛ تذكرة الحفاظ ٢/٦٦٦؛ سير أعلام النبلاء ١٤/٥؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٦٥؛ بغية الوعاة ١/٣٩٦ وغيرها.

(٢) جاء في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: أبو العباس محمد بن يزيد.. إلخ. هو الشيخ العلامة أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي الثمالي البصري، المعروف بالمبّرد، النحوي.
نزل بغداد، وكان إماماً في النحو واللغة، وله التواليفُ النافعة في الأدب؛ منها كتاب «الكامل»، ومنها «الروضة»، و«المقتضَب»، وغير ذلك.
أخذ الأدبَ عن أبي عثمانَ المازنيِّ، وأبي حاتمِ السِّجستاني، وأخذ عنه نِفطويه، وغيرُه من الأئمة.
وكان المبردُ المذكورُ، وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقَّبُ بثعلب، صاحبُ =

١١ ـ وأبو بكر محمد بن القاسم الأنْبَاري(١).

= كتاب «الفصيح» عالِمَيْن متعاصِرَيْن(١)، قد خُتم بهما تاريخُ الأدباء، وفيهما يقول بعض أهل عصرهما من جملة أبيات، وهو أبو بكر بن أبي الأزهر:

أيا طالِبَ العلم لا تجهلَنّ ... وعُد بالمبرّدِ أو ثعلبِ
تجِدْ عندَ هٰذين علمَ الوَرى ... فلا تَكُ كالجَمَلِ الأجْرَبِ
عُلومُ الخلائِقِ مقرونَةٌ ... بهذين في الشَّرق والمغرب

وكانت ولادة المبرد يوم الاثنين عيد الأضحى سنة عشر ومائتين، وقيل: سنة سبع ومائتين، وتوفي يوم الاثنين ليلتين بقيتا من ذي الحجة، وقيل: ذي القعدة سنة ست وثمانين، وقيل: خمس وثمانين ومائتين، ببغداد، رحمه الله تعالى].

وينظر لترجمة المبرد: طبقات النحويين واللغويين ص١٠١؛ تاريخ بغداد ٣/ ٣٨٠؛ الأنساب ٣/ ١٤٦؛ نزهة الألباء ص٢١٧؛ إنباه الرواة ٣/ ٢٤١؛ معجم الأدباء ١٩/ ١١١؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣١٣؛ سير أعلام النبلاء ١٣/ ٥٧٦؛ طبقات القرّاء ٢/ ٢٨٠؛ لسان الميزان ٥/ ٤٣٠ وغيرها.

(١) جاء في حاشية الأصل بين قوسين [قوله: أبو بكر محمد بن قاسم.. إلخ. هو الحافظ شيخ الإسلام أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بَشَّار الأنْبَارِي، النحوي، صاحب التصانيف في النحو والأدب.

سمع أبا العباس الكديميَّ، وإسماعيلَ القاضي، وأحمدَ بن الهيثم البزَّار، وطبقتَهم.

صنّف التصانيفَ الكثيرةَ، ويروي بأسانيده، ويُملي من حفظه، وكان من أفراد الدهر في سعة الحفظ مع الصدق والدين.

قال الخطيبُ: كان صدوقاً ديّناً من أهل السنّة، صنّف في القراءات والغريب والمُشكل، والوقف والابتداء.

حدَّث عنه: أبو عمر بن حَيوية، وأحمدُ بن نصر الشَّذائي، وعبدُ الواحد بن أبي هاشم، والدارقطنيُّ، وأحمدُ بن محمد بن الجرَّاح، وآخرون:

قال أبو علي القالي: كان شيخنا أبو بكر ـ يحفظ فيما قيل ـ ثلاثمائة ألف بيت شاهداً في القرآن. وقال أبو علي التنوخي: كان ابنُ الأنباري يُملي من حفظه، وما أملى من دفتر قطّ.

حكى الدارقطنيُّ أنه حضره، فصحّف [في اسم] قال: فأعظمتُ له أن يُحمَلَ عنه وهمٌ، وهِبْتُه، فعرفت مستمليه، فلمّا حضرَتِ الجمعةُ الأخرى، قال ابن الأنباري: إنَّا صحَّفنا الاسمَ الفلاني، ونبّهنا عليه ذلك الشابُّ على الصواب.

قال محمد بن جعفر التَّميمي: ما رأيتُ أحداً أحفظَ من ابن الأنباري، ولا أغزرَ من علمه، وحدَّثوني أنه قال: أحفظُ ثلاثةَ عشرَ صندوقاً، وقيل: كان مِمَّن يحفظ عشرين =

---

(١) في الأصل: «متعارضين»، وما أثبته من وفيات الأعيان.

١٢ ـ وأحمد بن الحسن الكِندي(١).

١٣ ـ وأبو عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد، صاحب ثعلب(٢).

= ومائة تفسيرٍ بأسانيد. ومن جملة تصانيفه: «غريب الحديث». قيل: إنه خمسة وأربعون ألف ورقة.

وكانت ولادته يومَ الأحد لإحدى عشرةَ ليلةً خلت من رجب سنة إحدى وسبعين ومائتين، وتُوفي ليلة عيد النحر سنة ثمان وعشرين، وقيل: سنة سبع وعشرين وثلاثمائة.

والأنباريُّ ـ بفتح الهمزة وسكون النون وبعدها باء موحدة، وبعد الألف راء ـ هذه النسبة إلى «الأنبار»، بلدة قديمة على الفرات، بينها وبين بغداد عشرةُ فراسخَ.].

وينظر لترجمة الأنباري: طبقات النحويين واللغويين ص١٥٣؛ تاريخ بغداد ٢/ ٦٩؛ طبقات الحنابلة ٢/ ٦٩؛ نزهة الألباء ص٢٦٤؛ إنباه الرواة ٣/ ٢٠١؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣٤١؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٤٢؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٢٧٤؛ معرفة القراء الكبار ١/ ٢٨٠؛ شذرات الذهب ٢/ ٣١٥ وغيرها.

(١) كذا ذكره ابن الأثير في مقدمة النهاية ١/ ٧؛ وقبله الخطابي ١/ ٥٠. ولعله: أحمد بن الحسن بن إسماعيل السَّكوتي الكندي، نسّابة أديب، أخذ الأدب عن ثعلب. وله كتاب في أسماء مياه العرب، كان حياً قبل (٢٩١هـ). له ترجمة مختصرة في: معجم الأدباء ٣/ ٨؛ وعنه معجم المؤلفين ١/ ١٩١ والله أعلم.

(٢) في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: أبو عمر محمد بن عبد الواحد.. إلخ. هو الإمام محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم، أبو عمر اللغوي، الزاهد، المعروف بـ«غلام ثعلب».

سمع إبراهيمَ الحربيَّ، وأحمدَ بن عُبيد الله النَّرسي، وموسى بن سهلٍ الوشّاء، وإبراهيمَ بن الهيثم البلديَّ، وأحمدَ بن سعيد الجمّال، والكديمي، وطبقتَهم.

روى عنه أبو الحسن بن رِزقويه، والحاكمُ، وابن منده، والقاضي أبو القاسم بن المنذر، وأبو الحسين بن بشران، وعلي بن أحمد الرزّاز، وأبو علي بن شاذان، وعدّةٌ.

قال أبو القاسم عبد الواحد بن برهان الأسدي: لم يتكلّم في علم اللغة أحدٌ من الأولين والآخرين أحسنَ من كلام أبي عمر الزاهد، قال: وله كتاب «غريب الحديث» صنّفه على مسند أحمد بن حنبل، وجعل يستحسنه جداً.

قال علي بن [أبي] علي عن أبيه، قال: ومن الرواة الذين لم نرَ قطُّ أحفظَ منهم: أبو عمر، غلام ثعلب، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقةً لغةً، فيما بلغني. وجميعُ كتبه إنما أملاها بغيرِ تصنيف، ولسَعةِ حفظه اتُّهم، وكان يُسأل عن الشيء الذي يقدِّرُ السائل أنه وضعه، فيجيب، ثم يسأله عنه غيره بعد سنة، فيجيب بجوابه.

كان أبو عمر أحدَ أئمة اللغة المشاهير، المكثرين، صحِبَ أبا العباس ثعلباً زماناً، فعُرف به، ونُسب إليه، وأكثرَ من الأخذ عنه، واستدرك على كتابه «الفصيح» جزءاً لطيفاً سمّاه «فائت الفصيح»، وشرحه أيضاً في جزء آخر، وله كتاب «اليواقيت»، وكتاب «شرح الفصيح =

وغير هؤلاء من أئمة اللغة، والنحو، والفقه، والحديث.

ولم يخلُ زمانٌ وعصرٌ مِمنَّ جمع في هذا الفنِّ شيئاً، وانفرد فيه بتأليفٍ، واستبدَّ فيه بتصنيفٍ.

١٤ ـ واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمان **أحمد**[١] **بن محمد بن أحمد الخطابي البُستي** رَحِمَهُ اللَّهُ. وكان بعد الثلاثمائة والستين وقبلها، فألف كتابَه المشهور في «غريب الحديث». سلك فيه نهجَ أبي عُبيد، وابنِ قُتيبةَ، واقتفى هديَهما، وقال في مقدمة كتابه بعد أن ذكر كتابيهما وأثنى عليهما:

«وبقِيَتْ بعدَهما صُبَابَةٌ[٢] للقول فيها مُتَبَرَّضٌ[٣]، توليتُ جمعَها وتفسيرها، مسترسلاً بحسن هدايتِهما، وفضلِ إرشادهما، بعد أن مضى عليَّ زمانٌ وأنا أحسِب أنه لم يبْقَ في هذا الباب لأحد متَكَلَّم، وأنَّ الأول لم يترك للآخِر شيئاً. وأتَّكِلُ على قول ابن قُتيبةَ في خُطبة كتابه أنه لم يبْقَ لأحدٍ في غريب الحديث مقال»[٤].

وقال الخطَّابيُّ أيضاً، بعد أن ذكر جماعةً من مصنفي الغريب، وأثنى عليهم:

= لثعلب»، وكتاب «الجرجاني»، وكتاب «الموضح»، وغير ذلك.
توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة، في ذي القعدة، ومولده سنة إحدى وستين ومائتين.].
وينظر لترجمة غلام ثعلب: طبقات النحويين واللغويين ص٢٠٩؛ تاريخ بغداد ٢/ ٣٥٦؛ طبقات الحنابلة ٢/ ٦٧؛ نزهة الألباء ص٢٧٦؛ إنباه الرواة ٣/ ١٧١؛ معجم الأدباء ١٨/ ٢٢٦؛ وفيات الأعيان ٤/ ٣٢٩؛ طبقات علماء الحديث ٣/ ٦٥؛ تذكرة الحفاظ ٣/ ٨٧٣؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٥٠٨؛ لسان الميزان ٥/ ٢٦٨؛ بغية الوعاة ١/ ١٦٤ وغيرها.

(١) كذا في الأصل: «أحمد». وهو كذلك في النهاية. وقد سبق أن الصواب في اسمه «حَمْد»، لكن بعضهم قال: «أحمد».
وقد تقدمت ترجمته مع ذكر مصادر ترجمته بإيجاز.

(٢) الصُّبَابةُ: البقية القليلة من الماء ونحوه. (المعجم الوسيط).

(٣) أي مجال للرشف والأخذ قليلاً قليلاً.

(٤) ينظر: غريب الحديث للخطابي ١/ ٤٨.

«إلا أن هذه الكتب ـ على كثرة عددها ـ إذا حُصِّلَت، كان مآلُها كالكتاب الواحد؛ إذ كان مصنِّفوها إنما سبيلُهم فيها أن يتوالَوْا على الحديث الواحد، فيَعتَوِرُوه فيما بينهم، ثم يتبارَوْا في تفسيره، ويَدْخُل بعضُهم على بعضٍ. ولم يكن من شرط المسبوق أن يُفرجَ للسابق عما أحرزه، وأن يقتضِبَ الكلامَ في شيءٍ لم يفسَّر قبلَه، على شاكلة ابن قتيبة وصنيعه في كتابه الذي عقَّب به «كتابَ أبي عبيد». ثم إنَّه ليس لواحدٍ من هذه الكتب التي ذكرناها أن يكونَ شيءٌ منها على منهاج كتاب أبي عُبيد في بيان اللفظ، وصحة المعنى، وجَوْدة الاستنباط، وكثْرة الفِقه، ولا أن يكونَ من جنس كتاب ابن قتيبة في إشباع التفسير، وإيرادِ الحُجَّة، وذِكر النَّظائر، وتخليصِ المعاني، إنَّما هي ـ أو عامَّتُها ـ إذا تَقَسَّمَت وقعت بين مُقَصِّر لا يُورِدُ في كتابه إلا أطرافاً، وسواقطَ من الحديث، ثم لا يُوفيها حقَّها من إشباع التفسير وإيضاح المعنى، وبين مُطيل، يسرُدُ الأحاديثَ المشهورة التي لا يكاد يُشِكلُ منها شيءٌ، ثم يتكلَّفُ تفسيرَها ويُطنب فيها. وفي الكتابين غنىً ومندوحةٌ عن كلِّ كتاب ذكرناه قبلُ؛ إذ كانا قد أتيا على جِماع ما تضمَّنَتِ الأحاديثُ المودَعَةُ فيهما من تفسير وتأويل، وزادا عليه، فصارا أحقَّ به وأملَكَ له. ولعلَّ الشيءَ بعد الشيء قد يفوتُهما»(١).

قال الخَطَّابي: «وأمَّا كتابُنا هذا؛ فإني ذكرتُ فيه ما لم يَرِدْ في كتابَيْهما، فصرفتُ إلى جمعه عنايتي، ولم أزل أتتبَّعُ مظانَّها، وألتقط آحادَها حتى اجتمع منها ما أحبَّ اللهُ أن يوفِّقَ له، واتَّسق الكتاب، فصار كنحوٍ من كتاب أبي عُبيد، أو كتاب صاحبِه»(٢).

قال(٣): «وبلغني أن أبا عُبيدٍ مكث في تصنيف كتابه أربعين سنة، يسأل العلماءَ عمَّا أودعه من تفسير الحديث والأثر، والناسُ إذ ذاك

---

(١) غريب الحديث للخطابي ١/ ٥٠ ـ ٥١.

(٢) المصدر السابق ١/ ٤٨. وقد ذكره هنا ابن الأثير مع شيء من التصرُّف.

(٣) أي الخطابي نفسه.

متوافرون، والروضة أُنُفٌ، والحوضُ مَلآنُ، ثم قد غادر الكثيرُ منه لِمَنْ بعده، ثم سعى له أبو محمد[١] سَعْيَ الجواد[٢] فأسأر القَدْرَ الذي جمعناه في كتابنا، وقد بقي من وراء ذلك أحاديثُ ذواتُ عَدَدٍ، لم أتيسَّر لتفسيرها، تركتُها يفتَحُها الله على من يشاء من عباده. ولكلٍّ وقت قومٌ، ولكلٍّ نشءٍ علـم. قـال الله تـعـالـى: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ [الحجر: ٢][٣].

قلت[٤]: لقد أحسن الخطابيُّ رحمة الله عليه وأنصف، عرف الحق فقاله، وتحرَّى الصدق فنطق به، فكانت هذه الكتب الثلاثةُ في غريب الحديث والأثر أمَّهاتِ الكتب، وهي الدائرةُ في أيدي الناس، والتي يعوِّلُ عليها علماءُ الأمصار، إلا أنها وغيرَها من الكتب المصنفة التي ذكرناها أو لم نذكُرْها، لم يكن فيها كتابٌ صُنِّف مرتَّباً ومقفًى يرجع الإنسان عند طلب الحديث إليه إلا «كتاب الحربي»[٥] وهو ـ على طوله وعُسْرِ ترتيبه ـ لا يُوجَدُ الحديثُ فيه إلا بعد تعبٍ وعناءٍ، ولا خفاءَ بما في ذلك من المشقَّة والنَّصب مع ما فيه من كون الحديث المطلوب، لا يعرف في أيِّ واحدٍ من هذه الكتب هو، فيحتاج طالبُ غريبِ حديثٍ إلى اعتبار جميعِ الكتب أو أكثرِها، حتى يجدَ غرضَه من بعضها.

١٥ ـ فلما كان زمن **أبي عُبيد أحمد بن محمد الهروي**، صاحب الإمام أبي منصور[٦] الأزهري اللغوي، وكان في زمن الخطَّابي وبعدَه، وفي

---

(١) أبو محمد هو ابن قُتيبة.

(٢) في غريب الحديث للخطابي: «سعى الجواد إذا استولى على الأمَد. فأسأر... إلخ. وأسأر» أي أبقى بقيةً.

(٣) غريب الحديث للخطابي ١/ ٧٠.

(٤) القائل هو ابن الأثير في النهاية.

(٥) أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي، وقد تقدم ذكره.

(٦) جاءت هنا في حاشية الأصل بين قوسين ترجمة لأبي منصور الأزهري. وكان الأوْلى أن تُذكَرَ ترجمةُ أبي عبيد الهروي بدلاً منها؛ لأن أبا منصور الأزهري جاء ذكرُه هنا عرضاً وليس هو المقصودَ، وحفاظاً على الأصل أثبتُّ ما جاء: =

طبقته، صنَّف كتابَه المشهور، السائرَ في «الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث»، ورتَّبه مقفّى على حروف المعجم على وضعٍ لم يُسْبَقْ في غريب القرآن والحديث إليه، فاستخرج الكلماتِ اللغويةَ الغريبةَ من أماكنها، وأثبتها في حروفها، وذكر معانِيَها؛ إذ كان الغرضُ والمقصِدُ من هذا التصنيف معرفةَ الكلمة الغريبة لغةً وإعراباً ومعنىً، لا معرفة متون الأحاديث والآثار وطرق أسانيدها وأسماء رُواتها، فإنَّ ذلك عِلمٌ مستقلٌّ بنفسه، مشهورٌ بين أهله.

= [قوله: أبي منصور.. إلخ. هو الإمام أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي اللغوي، كان فقيهاً شافعيَّ المذهب، غلبَتْ عليه اللغةُ فاشتُهر بها، وكان متَفقاً على فضله وثقته ودرايته وورعه. روى عن أبي الفضل محمد بن أبي جعفر المنذري اللغوي عن أبي العباس ثعلب، وغيره.

ودخل بغداد، وأدرك بها أبا بكر بن دُرَيد، ولم يرْوِ عنه شيئاً. وأخذ عن أبي عبد الله إبراهيم بن عرفةَ الملقَّب نَفْطويه، وعن أبي بكر محمد بن السَّرِيِّ المعروف بابن السَّرَّاج النحوي، وقيل: إنه لم يأخذ عنه شيئاً، وكان قد رحل وطاف في أرض العرب في طلب اللغة، وكان جامعاً لشَتات اللغة، مطَّلعاً على أسرارها ودقائقها، وصنَّف في اللغة كتاب «التهذيب»، وهو من الكتب المختارة، يكون أكثرَ من عشر مجلدات. وله تصنيفٌ في غريب الألفاظ التي استعملها الفُقهاء في مجلد، وهو عُمدة الفقهاء في تفسير ما يشكل عليهم من اللغة المتعلقة بالفقه، وكتاب «التفسير».

ورأى ببغدادَ أبا إسحاق الزَّجَّاج، وأبا بكر بن الأنباريِّ، ولم يُنقل أنه أخذ عنهما شيئاً.

وكانت ولادتُه سنةَ اثنتين وثمانين ومائتين، وتوفي في سنة سبعين وثلاث مائة، في أواخرها، وقيل: سنة إحدى وسبعين بمدينة هراة.].

قلت: ولأبي منصور هذا ترجمة في وفيات الأعيان ٤/ ٣٣٤. وهذه الترجمة مختصرة منها. له ترجمة أيضاً في: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٣١٥ وغيرها.

وأما أبو عُبيدٍ الهرويُّ؛ فهو: أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن الهروي، صاحب كتاب «الغريبين»، المتوفّى سنة (٤٠١هـ).

ترجم له ابن خَلّكان، وقال: كان من العلماء الأكابر، وما قصّر في كتابه المذكور، ولم أقف على شيء من أخباره لأذكُرَه، سوى أنه كان يصحَبُ أبا منصورٍ الأزهري اللغوي... وعليه اشتغل وتخرّج، وكتابه المذكور جمع فيه بين تفسير غريب القرآن الكريم والحديث النبوي، وسار في الآفاق، وهو من الكتب النافعة.. إلخ. وفيات الأعيان ١/ ٩٥.

وينظر أيضاً: طبقات الشافعية لابن الصلاح ١/ ٤٠٢؛ معجم الأدباء ٤/ ٢٦٠؛ سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٤٦؛ طبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٨٤؛ بغية الوعاة ١/ ٣٧١ وغيرها.

وأما كتابه «الغريبين»، فيوجد مخطوطاً في مكتبات عدة ذكرها بروكلمان ٢/ ٢٧١، وقد طبع جزء منه قديماً في القاهرة سنة ١٩٧١م.

ثم إنه جمع فيه من غريب الحديث ما في كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وغيرهما مِمَّن تقدَّمَه عَصره من مصنِّفي الغريب، مع ما أضافه إليه مِمَّا تتبَّعه من كلماتٍ لم تكن في واحدٍ من الكتب المصنَّفة قبلَه. فجاء كتابُه جامعاً في الحُسْنِ بين الإحاطة والوضع. فإذا أراد الإنسانُ كلمةً غريبة وجدها في حرفها بغيرِ تعبٍ، إلا أنَّه جاء الحديثُ مفرَّقاً في حروفِ كلماتِهِ، حيث كان هو المقصودَ والغرضَ. فانتشر كتابُه بهذا التسهيل والتيسير في البلاد والأمصار، وصار هو العُمدةَ في غريب الحديث والآثار.

١٦ ـ وما زال الناس بعدُ يقتفون هديَه، ويتَّبعون أثره، ويشكُرون له سعْيَه، ويستدركون ما فاته من غريب الحديث والآثار، ويجمعون فيه مجاميعَ، والأيام تنقضي، والأعمارُ تفنى، ولا تنقضي إلا عن تصنيفٍ في هذا الفن إلى عهد الإمام **أبي القاسم محمود بن عمر الزَّمَخْشَرِي الخوارزمي**[1] رَحِمَهُ اللهُ. فصنَّف كتابه المشهور في غريب الحديث، وسماه «الفائق».

ولقد صادفَ هذا الاسمُ مسمىً، وكشف من غريب الحديث كلَّ مُعمَّى، ورتَّبه على وَضعٍ اختاره مُقفًّى، على حروف المعجم. ولكن في العثور على طلب الحديثِ منه كُلْفَةٌ ومشقَّةٌ، وإن كانت دون غيره من متقدِّم الكتب؛ لأنه جمع في التقفية بين إيراد الحديث مسروداً جميعُه أو أكثرُه أو

---

(١) ولد بزَمَخْشرَ ـ قرية من عمل خوارزم ـ في (٤٦٧هـ). جاورَ بمكة زماناً، فصار يقال له: جار الله. قال الذهبي في السِّير: كان رأساً في البلاغة والعربية والمعاني والبيان، وله نظم جيدٌ... وكان داعيةً إلى الاعتزال. الله يسامحه.
وقال في الميزان: صالح، لكنه داعيةٌ إلى الاعتزال، أجارنا الله، فكن حذِراً من كشافه.
من مؤلفاته: تفسير «الكشاف»، و«أساس البلاغة»، و«الفائق في غريب الحديث»، وغيرها.
قال ابن حجر: وكتابه «الفائق في غريب الحديث» من أنفس الكتب؛ لجمعه المتفرِّق في مكان واحد، مع حُسن الاختصار، وصحة النقل. توفي ليلة عرفة سنة (٥٣٨هـ).
ينظر لترجمته: الأنساب ٦/ ٣١٥؛ نزهة الألباء ص٣٩١؛ إنباه الرواة ٣/ ٢٦٥؛ وفيات الأعيان ٥/ ١٦٨؛ إشارة التعيين ص٣٤٥؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٥١؛ ميزان الاعتدال ٤/ ٧٨؛ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص٢٢٠؛ لسان الميزان ٦/ ٤ وغيرها؛ وكتابه «الفائق في غريب الحديث» مطبوع في أربع مجلدات.

أقلُّه. ثم شرح ما فيه من غريب، فيجيءُ شرحُ كلِّ كلمة غريبة يشتمل عليها ذلك الحديثُ في حرفٍ واحدٍ من حروف المعجم، فتردُ الكلمةُ في غير حرفها. وإذا تطلَّبها الإنسانُ تَعِبَ حتى يجدَها. فكان كتابُ الهرويِّ أقربَ متناولاً، وأسهلَ مأخذاً، وإن كانت كلماتُه متفرِّقَةً في حروفها، وكان النفعُ به أتمَّ، والفائدةُ منه أعمَّ.

١٧ ـ فلما كان زمن **الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني**(١)، وكان إماماً في عصره، حافظاً متقناً، تُشَدُّ إليه الرِّحالُ، وتُناطُ به من الطَّلبة الآمالُ، قد صنَّف كتاباً جمع فيه ما فات الهرويَّ من غريب القرآن والحديث، يناسِبُه قدراً وفائدةً، ويُماثله حجماً وعائدةً. سلك في وضعه مسلكَه، وذهب فيه مذهبَه، ورتَّبه كما رتَّبه، ثم قال:

«واعلم أنَّه سيبقى بعد كتابي أشياءُ لم تقع لي، ولا وقفتُ عليها؛ لأن كلامَ العرب لا ينحصر».

ولقد صدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فإنَّ الذي فاته مِنَ الغريب كثيرٌ. ومات سنة إحدى وثمانين وخمسمائة.

---

(١) جاء في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: الحافظ أبو موسى محمد بن أبي بكر.. إلخ. كان إمامَ عصره في الحفظ والمعرفة، وله في الحديث وعلومه تواليفُ مفيدةٌ... وصنَّف كتاب «المغيث» في مجلد، كَمَّلَ به كتابَ «الغريبين» للهروي، واستدرك عليه، وهو كتاب نافع، وله كتاب «الزيادات» في جزء لطيف، جعله ذيلاً على كتاب شيخه أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، سمّاه كتاب «الأنساب»، وذكر من أهمله، وما أقصر فيه.

ورحل عن أصبهانَ في طلب الحديث، ثم رجع إليها وأقام بها. وكانت ولادتُه في ذي القعدة سنة إحدى وخمسمائة، وتُوفي ليلة الأربعاء تاسع جمادى الأولى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة، وكانت وفاتُه ومولده بأصبهان، رحمه الله تعالى].

وينظر لترجمته: التقييد ١/٧٨؛ وفيات الأعيان ٤/٢٨٦؛ التذكرة ٤/١٣٣٤؛ سير أعلام النبلاء ٢١/١٥٢؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص١١٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٦/ ١٦٠؛ للأسنوي ٢/٤٣٩؛ طبقات الحفاظ ص٤٧٥؛ شذرات الذهب ٤/٢٧٣ وغيرها.

وقد طبع كتابه «المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث»، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٨ ـ وكان في زماننا أيضاً معاصِرُ أبي موسى، الإمام أبو الفرَج عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي[(١)] البغدادي رحمه الله. كان متفنِّناً في علومه، متنوِّعاً في معارفه، فاضلاً، لكنه كان يغلِبُ عليه الوعظ.

وقد صنَّف كتاباً في «غريب الحديث» خاصةً. نهَج فيه طريقَ الهرويِّ في كتابه، وسلَك فيه محجَّته مجرَّداً من غريب القرآن، وهذا لفظُه في مقدمته بعد أن ذكر مصنفي الغريب، قال:

(١) جاء هنا في حاشية الأصل بين قوسين: [قوله: أبو الفرج عبد الرحمٰن.. إلخ. كان علّامةَ عصره، وإمامَ وقته في الحديث وصناعة الوعظ، صنّف في فنونٍ عديدةٍ؛ منها: «زاد المسير في علم التفسير» أربعة أجزاء، أتى فيه بأشياء غريبة. وله في الحديث تصانيفُ كثيرةٌ؛ وله «المنتظم في التاريخ» وهو كبير؛ وله «الموضوعات» في أربعة أجزاء، ذكر فيها كلَّ حديث موضوع؛ وله «تلقيح فهوم [أهل] الأثر» على وضع كتاب «المعارف» لابن قتيبة؛ وله «لقط المنافع في الطب». وبالجملة، فكتبُه أكثرُ من أن تُعدَّ. وكتب بخطه شيئاً كثيراً، والناس يُغالون في ذلك، حتى يقولوا إن جُمِعَتِ الكراريسُ التي كتبها وحُسِبَت مُدةُ عُمره، وقسّمت الكراريسُ على المدة، فكان ما خَصَّ كلَّ يوم تسعَ كراريس. وهذا شيءٌ عظيم لا يكاد يقبله العقل. ويقال: إنَّه جُمعت برايةُ أقلامه التي كتب بها حديثَ رسول الله ﷺ فحصل منها شيءٌ كثيرٌ. وأوصى أن يُسَخَّنَ بها الماءُ الذي يغسلُ به بعد موته، ففُعل ذلك فكفت، وفضل منها. وله أشعارٌ كثيرةٌ، وكانت له في مجالس الوعظ أجوبةٌ نادرةٌ؛ فمن أحسن ما يُحكى عنه أنه وقع النزاع ببغدادَ بين أهل السنّة والشيعة، في المفاضلة بين أبي بكر وعلي رضي الله عنهما، فرضِيَ الكلُّ بما يُجيبُ به الشيخُ أبو الفرج، فأقاموا شخصاً سأله عن ذلك وهو على الكرسيِّ في مجلس وعظِه، فقال: (أفضلُهما من كانت ابنتُه تحتَه)، ونزل في الحال، حتى لا يراجَعَ في ذلك. فقال السنيةُ: هو أبو بكر؛ لأن ابنتَه عائشة تحت رسول الله ﷺ. وقالت الشيعة: هو عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه لأن فاطمةَ بنتَ رسول الله ﷺ تحتَه. وهذه من لطائف الأجوبة، ولو حصل بعد الفكر التامِّ وإمعانِ النظر، كان في غاية الحُسن فضلاً عن البديهة.

وله محاسنُ كثيرةٌ، يطولُ شرحُها. وتوفي ليلةَ الجمعة ثاني عشر رمضان سنة سبع وتسعين وخمسمائة ببغداد، ودفُن بباب حزب. ذكره ابن خَلِّكان. وأطال الحافظُ الذهبي ترجمته في التذكرة، فأجادَ وأحسنَ. وذكره أيضاً الحافظُ ابنُ رجب في طبقاته، والعماد الكاتب في الخريدة، والحموي، وابن النجار، وأبو شامة وغيرهم.] وهو مأخوذ من أول ترجمته في التاج المكلل ص٦٤.

وينظر لترجمته أيضاً: التقييد لابن نقطة ٢/٩٧؛ والتكلمة لوفيات النقلة ١/٣٩٤؛ مشيخة النعال البغدادي ص١٤٠؛ وفيات الأعيان ٣/١٤٠؛ طبقات علماء الحديث ٤/١١٩؛ سير أعلام النبلاء ٢١/٣٦٥؛ ذيل طبقات الحنابلة ١/٣٩٩ وغيرها.

«فقويت الظُّنونُ أنه لم يَبْقَ شيءٌ، وإذا قد فاتهم أشياء، فرأيتُ أن أبْذلَ الوُسْعَ في جمْع غريبِ حديثِ رسول الله ﷺ وأصحابِه، وتابعيهم. وأرجو أن لا يشِذَّ عنِّي مُهِمٌّ من ذلك. وأن يُغنِيَ كتابي عن جميع ما صُنِّفَ في ذلك».

هذا قوله، ولقد تتبعتُ كتابَه، فرأيته مختصَراً من كتاب الهروي، منتزَعاً من أبوابه، شيئاً فشيئاً، ووضْعاً فوضْعاً، ولم يزِدْ عليه إلا الكلمةَ الشاذَّة، واللفظةَ الفاذَّة، ولقد قايستُ ما زاد في كتابه على ما أخذه من كتاب الهرويِّ، فلم يكن إلا جزءاً يسيراً من أجزاءٍ كثيرةٍ.

وأما أبو موسى الأصفهاني رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه لم يذكر في كتابه مِمَّا ذكره الهرويُّ إلا كلمةً اضطر إلى ذِكْرِها؛ إمَّا لخلل فيها، أو زيادةٍ في شرحها، أو وجهٍ آخرَ في معناها. ومع ذلك، فإن كتابَه يُضاهي كتابَ الهرويِّ كما سبق؛ لأن وضعَ كتابِه استدراكُ ما فات الهرويَّ.

١٩ ـ [ابن الأثير الجزري وكتابه النهاية في غريب الحديث والأثر].

ولما وقفت[1] على كتابه الذي جعله مكمِّلاً لكتاب الهروي ومتمِّماً، وهو في غايةٍ من الحُسن والكمال. وكان الإنسانُ إذا أراد كلمةً غريبةً يحتاج إلى أن يتطلبَها في أحد الكتابين، فإن وجدَها فيه، وإلا طلبها من الكتاب الآخر، وهما كتابان كبيران، ذوا مجلداتٍ عِدَّةٍ. ولا خفاءَ بما في ذلك من الكُلفة، فرأيتُ أن أجمَعَ ما فيهما من غريب الحديث مجرَّداً من غريب القرآن، وأضيفَ كلَّ كلمة إلى أختِها في بابها، تسهيلاً لكُلفة الطَّلب، وتمادت بِيَ الأيامُ في ذلك، أُقدِّمُ رِجلاً وأؤخر أخرى، إلى أن قوِيَتِ العزيمةُ وخَلَصت النيةُ، وتحقَّقتُ في إظهار ما في القوة إلى الفِعل، ويَسَّر اللهُ الأمرَ وسهَّلَه وسَنَّاه، ووفَّق إليه، فحينئذٍ أمعنتُ النظرَ، وأنعمت الفِكر في اعتبار الكتابين، والجمع بين ألفاظهما، وإضافةِ كلٍّ منهما إلى نظيرِه في بابه

(١) الكلام ما زال لابن الأثير في مقدمة النهاية.

فوجدتها ـ على كثرة ما أُودِعَ فيهما من غريب الحديث والأثر ـ قد فاتهما الكثيرُ الوافرُ، فإنّي في بادئ الأمر وأولِ النظر مَرَّ بذكري كلماتٌ غريبةٌ من غرائبِ أحاديث الكتب الصحاح؛ كالبخاري ومسلم، وكفاك بهما شُهرةً في كتب الحديث، لم يرِدْ شيءٌ منها في هذين الكتابين. فحيث عرفتُ ذلك، تنبَّهت لاعتبار غيرِ هذين الكتابين من كتب الحديث المدوَّنة المصنَّفة في أول الزمان وأوسطِه وآخرِه، فتتبَّعتُها، واستقريتُ ما حضرني منها، واستقصيتُ مطالعتَها من المسانيد، والمجاميع، وكُتب السنن والغرائب، قديمِها وحديثها، وكتبِ اللغة على اختلافها، فرأيتُ فيها من الكلمات الغريبة مِمَّا فات الكتابين كثيراً. فصدَفْتُ حينئذٍ عن الاقتصار على الجمع بين كتابيهما، وأضفتُ ما عثرت عليه، ووجدتُه من الغرائب إلى ما في كتابيْهما في حروفها مع نظائرها وأمثالها.

وما أحسنَ ما قال الخطابيُّ وأبو موسى رحمة الله عليهما في مقدِّمَتَيْ كتابيهما. وأنا أقولُ أيضاً مقتدياً بهما: كم يكون قد فاتني من الكلمات الغريبة التي تشتمل عليها أحاديثُ رسولِ الله ﷺ وأصحابِه وتابعيهم ﷺ. جعلَها الله سبحانه ذخيرةً لغيري يُظهِرُها على يده، لِيُذكَرَ بها، ولقد صدق القائل الثاني: (كم ترك الأولُ للآخرِ).

إلى أن قال: «وقد سميتُه «النهاية في غريب الحديث والأثر». انتهى[(١)].

[[(٢)] قال صاحب «كشف الظنون»: «النهاية في غريب الحديث». وهي مجلدات، للشيخ الإمام أبي السعادات مبارك بن أبي الكرم محمد، المعروف بابن الأثير الجزري، المتوفَّى سنة ست وستمائة[(٣)].

---

(١) أي المنقول من مقدمة النهاية لابن الأثير ١/ ٤ ـ ١٢.

(٢) يوجد في الأصل بين قوسين فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٣) تقدمت ترجمته. وكتاب «النهاية في غريب الحديث والأثر» مطبوع في خمس مجلدات كبار.

أخذه من «الغريبين» للهروي، و«غريب الحديث» لأبي موسى الأصبهاني، ورتَّبه على حروف المعجم. بالتزام الأول والثاني من كلِّ كلمة، وإتباعهما بالثالث، وجعل على ما في كتاب الهروي «هاءً» بالحُمرة، وعلى ما كتاب أبي موسى «سيناً». وما أضافه من غيرهما جعله مُهمَلاً من غير علامة ليتميَّز ما فيهما.

أوله: أحمَدُ اللهَ على نِعَمِه بجميع محامِدِه.. إلخ.

٢٠ ـ ثم ذَيَّله صفيُّ الدين محمود بن أبي بكر الأُرمويُّ، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة[(١)].

٢١ ـ واختصره عيسى بن محمد الصُّفوي، المتوفَّى سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة في قريبٍ من نصف حجمه[(٢)].

٢٢ ـ واختصره جلال الدين السيوطي، وسماه «الدر النثير»[(٣)].

٢٣ ـ وله «التذييل والتذنيب على نهاية الغريب»[(٤)]. انتهى[(٥)]].

٢٤ ـ قلت[(٦)]: ومن كتب غريب الحديث: **«مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار»**، للعلامة محمد طاهر الهندي الفَتَّنِي.

٢٥ ـ وله عليه «ذيل» و«تكملة».

جرى فيه على طريق نهاية ابن الأثير. قال في خطبته بعد ذكر عُلُوِّ

---

(١) له ترجمة في: البداية والنهاية ١٤/١٠٨؛ ومعجم المؤلفين ١٢/١٥٦، وذكرا في ترجمته هذا الكتاب.

(٢) الإيجي (٩٠٠ ـ ٩٥٣هـ). له ترجمة في: الكواكب السائرة ٢/٢٣٣؛ وشذرات الذهب ٨/٢٩٧، وذكرا في ترجمته هذا الكتاب.

(٣) ويوجد مخطوطاً في أماكنَ ذكرها بروكلمان ٦/١٩٧، وطبع قديماً بالقاهرة.

(٤) يوجد أيضاً مخطوطاً في برلين وغيرها. بروكلمان ٦/١٩٧.

(٥) كشف الظنون ٢/١٩٨٩. وأضاف: أنه اختصره الشيخ علي بن حسام الدين الهندي الشهير بالمتقي. وأضاف بروكلمان أنه نظَمه إسماعيلُ بن محمد بن بَردِس البعلي، المتوفَّى سنة (٧٨٦هـ) في «الكفاية في نظم النهاية». بروكلمان ٦/١٩٧.

(٦) القول للمؤلف المباركفوري رحمه الله.

مرتبة علم الحديث وعظمة شأنه، والإشارة إلى ما صُنِّف في شرح الحديث وغريبه:

«وقد عنَّ لخاطري الفاترِ أنَّ هِمَمَ أهلِ البلاد إليه فاترةٌ، والأعمارَ قاصرةٌ، والعُدَّةُ معهم يسيرٌ، والأمرُ خطيرٌ، فمقتضى أحوالِهم أن يكون الكلامُ مقتصراً على حلِّ الغرائب للقرآن والأخبار، ومتضمِّناً لِمَا فيها من الرموز والأسرار، مشتملاً على وجوه العِبرَ ونظمِ الفرائد، محذوفاً عنه ما لا يحظى إلا من تبحَّر في هذا الفن وتأهَّل لتلك الزوائد. مرتَّباً على ترتيب حروف التهجِّي، ليسهُلَ الوصولُ إلى المعاني، ويسقُطَ التَّكرارُ، ويبين المواضع والمباني. فحرّكني ذلك أن أصرِفَ زُبدة أوقاتي، بعد مباحثة أصحابي إلى ذلك الجناب، ليكونَ ذلك من قُنية عمري ذخيرةً للمآب. فأسوِّد على ذلك المنهجِ شرحاً للصحيحين وجامعِ الأصول وآخرَ للمشكاة، ليسهُلَ الوصول. ثم استطلتُ أن أحمِلَ الأخِلَّة رفعَها، وأكلِّفَهم جمعَها، كراهةَ ما فيها من الأشياء المُعادَة، وإن كانت لا تخلو عن الإفادة، فأردت أن أستصفِيَ منها المختصَرَ، وأنقي عن كلِّ ما تكرَّر، فجلعت كتاب «النهاية» لابن الأثير أصلاً له. فلا أذكر منها إلا ما ليس له تعرض دونه(١)، ولم أغادِر منه إلا ما ندر، أو شاع بينهم وانتشر، وأضمُّ إلى ذلك ما في ناظر عين «الغريبين» من الفوائد، وما عثرت عليها من غير تلك الكتب من الزوائد، ليكونَ للطالب في أكثرِ الأحاديث ومعظمِها كافياً، بل لجليِّ العوائد في فنون العلم وغرائب القرآن وافياً»(٢).

٢٦ ـ [ومنها: «المجرد في غريب الحديث»، للشيخ أبي محمد عبد اللطيف بن يوسف بن محمد، الملقَّب بالمَطْحَن المَوصِلي، البغدادي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وستمائة(٣).

(١) قال محققه: أي عنده.
(٢) مقدمة مجمع بحار الأنوار ١/٢.
(٣) موفق الدين ابن اللبّاد (٥٥٧ ـ ٦٢٩هـ). ترجم له: الذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٢٠، وذكر من مصنفاته: «غريب الحديث».

أوله: الحمد لله ذي الأيْدِ.. إلخ.

ذكر فيه أنه لخَّص فيه كتابَه الكبير في غريب الحديث (على الحروف)[١].

٢٧ ـ ومنها: «جمل الغرائب» للقاضي بيان الحق شهاب الدين محمود بن أبي الحسن النيسابوري، جمع فيه غريب الحديث، ورتَّب على أربعة وعشرين باباً[٢].

أوله الحمد لله الذي بحمده ابتدأ كلُّ مقال.. إلخ.

٢٨ ـ منها: «مجمع الغرائب في غريب الحديث»، لعبد الغافر (الحنفي، المتوفَّى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة.

٢٩ ـ ولأبي[٣]) إسماعيل الفارسي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وخمسمائة.

٣٠ ـ ومنها: «التهذيب في غريب الحديث»، لأبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الشافعي[٤]].

---

(١) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٥٩٣.

(٢) في طبعة دار الفكر من كشف الظنون: «كتاباً» ١/ ٦٠١.

ولبيان الحق هذا ترجمةٌ في: معجم الأدباء ١٩/ ١٢٤؛ وطبقات المفسرين للداودي ٢/ ٣١١؛ وبغية الوعاة ٢/ ٢٧٧. وقال في معجم المؤلفين: توفي نحو (٥٥٠هـ). وذكروا في ترجمته كتابه هذا.

(٣) ما بين القوسين ليس في طبعة دار الفكر من كشف الظنون ٢/ ١٦٠٢، فيكون كتاب «مجمع الغرائب في غريب الحديث» لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي (ت٥٢٩هـ). وقد ذكر ذلك في ترجمته ابن خَلِّكان في وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٥؛ والذهبي في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ١٦ وغيرهما. فلعلّ ما جاء بين القوسين أُقحِمَ في بعض طبعات كشف الظنون خطأً. والله أعلم.

وقال بروكلمان: كتاب مجمع الغرائب ومنبع الرغائب، مجموعة أحاديث، فرغ من تصنيفه سنة (٥٢٧هـ)، ثم ذكر أماكنَ وجود نسخِه الخطية. تاريخ التراث العربي ٦/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٤) في الأصل وفي كشف الظنون ١/ ٥١٨: «أبي المحسن»، والتصويب من مصادر ترجمته =

....

= وهو عبد الواحد بن إسماعيل بن محمد بن أحمد، أبو المحاسن الرّوياني الطبري (٤١٥ ـ ٥٠١هـ).

له ترجمة في: المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور ص٣٤٠؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٦٠؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١٩٣ غيرها.

كتب أخرى في غريب الحديث:

هذا، والكتب المؤلَّفة في غريب الحديث كثيرةٌ يصعُب حصرُها. وقد ذكر المؤلف ﷺ هنا أمَّهات الكتب في هذا الفن. ومن الممكن الاطلاعُ على أسماء كتب أخرى من خلال الفهارس؛ كفهرسة ابن خير الإشبيلي، وفهارس وفيات الأعيان، وسير أعلام النبلاء، وفوات الوفيات، وغيرها. وقد ذكر محققا كتاب النهاية لابن الأثيرَ الكثير منها. ولا أرى حاجةً لإطالة هذه القائمة بسرد أسمائها، لا سيّما وإن معظمها لا يُعرف لها وجودٌ في الوقت الحاضر. والله أعلم.

* * *

الفصل التاسع والعشرون

في ذكر كتب شروح الأحاديث المشهورة

وهي كثيرة جداً، لا تسَعُ هذه المقدمةُ المختصرةُ إحاطتهَا. وأنا أكتفي على ذكرِ بعضِ الشُّروح المشهورة.

[أساليب الشرح]:

اعلم[١] أن أساليبَ الشرح على ثلاثة أقسام:

الأول: الشرح بـ«قال، أقول» كشرح المقاصد[٢]، وشرحِ الطَّوالع للأصفَهاني[٣]، وشرحِ العَضُد[٤]، وأمَّا المتْنُ. فقد يُكتبُ في بعض النسخ بتمامه. وقد لا يُكتبُ؛ لكونه مندرجاً في الشرح بلا امتياز.

الثاني: الشرح «بقوله». كشرح البخاري لابن حجر، والكِرماني، ونحوهِما. وفي أمثاله لا يُلتزَم المتنُ. وإنما المقصودُ ذِكْرُ المواضعِ المشروحة. ومع ذلك قد يكتب بعض النُّسَّاخ متنَه تماماً، إمَّا في الهامش، وإمَّا في المسطر، فلا يُنكرُ نفعُه.

والثالث: الشرح مزجاً. ويقال له: شرح ممزوج، يمزج فيه عبارة المتن والشرح. ثم يمتاز؛ إمَّا «بالميم والشين»، وإما بخط يُخَطُّ فوق المتن.

---

(١) هذا الكلام مقتبَس من كشف الظنون، كما سينبّه عليه المؤلف ﷺ عند نهايته.

(٢) «المقاصد» في علم الكلام لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩١هـ). وله عليه شرح أيضاً. ينظر: كشف الظنون ٢/ ١٧٨٠.

(٣) «طوالع الأنوار»: مختصر في الكلام، للقاضي عبد الله بن عمر البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، وشرحه شمس الدين محمود بن عبد الرحمٰن الأصفهاني (ت٧٤٩هـ). المصدر السابق ٢/ ١١١٦.

(٤) كأنه يشير إلى كتاب «المواقف في علم الكلام»، لعضد الدين عبد الرحمٰن بن أحمد الإيجي (٧٠٨ ـ ٧٥٦هـ)، وعليه شروح عِدَّةٌ، ذكرها صاحب كشف الظنون ٢/ ١٨٩١.

وهو طريقةُ أكثرِ الشُّرَّاح المتأخِّرين من المحقِّقين وغيرهم، لكنه ليس بمأمون عن الخلْط والغَلَط.

[آداب الشارح]:

ثم إنَّ من آداب الشارح وشرطِه أن يبذُلَ النُّصرة فيما قدِ التزمَ شرحَه بقدر الاستطاعة، ويذُبَّ عمَّا قد تكفَّل إيضاحَه بما يذبُّ به صاحب تلك الصناعة، ليكون شارحاً غيرَ ناقصٍ وجارح، ومفسِّراً غيرَ معترضٍ، اللهم إلا إذا عثر على شيء لا يمكن حملُه على وجهٍ صحيحٍ. فحينئذٍ ينبغي أن ينبِّه عليه بتعريض أو تصريح، متمسِّكاً بذيل العدل والإنصاف، متجنباً عن الغَيِّ والاعتساف؛ لأن الإنسان محَلُّ النسيان، والقلمَ ليس بمعصوم عن الطغيان، فكيف بمن جمع المطالب من محالِّها المتفرقة، وليس كلُّ كتابٍ ينقل المصنف عنه سالماً من العيب، محفوظاً له عن ظهر الغيب، حتى يُلام في خطئه. فينبغي أن يتأدَّبَ عن تصريح الطَّعن للسلف مطلقاً. ويكنى بمثل قيل، وظُنَّ، ووَهِم، واعترض، وأُجيب، وبعض الشراح، والمُحشِّي، أو بعض الشروح والحواشي، ونحو ذلك من غير تعيين، كما هو دأبُ الفضلاء من المتأخرين. فإنهم تأنَّقُوا في أسلوب التَّحرير، وتأدَّبوا في الرَّدّ والاعتراض على المتقدِّمين، بأمثال ما ذُكِرَ، تنزيهاً لهم عمَّا يُفسد اعتقادَ المبتدئين فيهم، وتعظيماً لحقِّهم، وربما حملوا هفواتِهم على الغلط من الناسخين، لا من الراسخين، وإن لم يكن ذلك قالوا: لأنه لفرط اهتمامهم بالمباحثة والإفادة لم يفرَغُوا لتكرير النَّظر والإعادة. وأجابوا عن لَمْزِ بعضهم (بأنَّ ألفاظ كذا وكذا ألفاظُ فلان بعبارته) بقولهم: إنَّا لا نعرف كتاباً ليس فيه ذلك؛ فإن تصانيف المتأخرين ـ بل المتقدمين ـ لا تخلو عن مثل ذلك. لا لعدم الاقتدار على التغيير، بل حذراً عن تضييع الزَّمان فيه، وعن مثالبهم بأنهم عزَوْا إلى أنفسهم ما ليس لهم بأنه إنِ اتَّفق، فهو من توارُد الخواطر، كما في تعاقُب الحوافر على الحوافر.

هكذا في «كشف الظنون»[(١)].

١ ـ فمنها: «مشارق الأنوار على صحاح الآثار».

للقاضي عِيَاض، وهو كتابٌ مفيدٌ جداً في تفسير غريب الحديث المختصِّ بالصِّحاح الثلاثةِ؛ وهي: الموطأ والبخاري ومسلم. وقد أكثَرَ شُرَّاحُ الصِّحاحِ الستة وغيرِها النقلَ عمَّا في هذا الكتاب المفيدِ من الفوائد في شروحهم. وقد يذكُرون اسمَه، ويقولون: (قال القاضي عياض). وقد يقولون: (قال القاضي) فقط.

قال العلامة الشاهُ عبد العزيز في «عُجالته النافعة» ما معرَّبُه:

«كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عِيَاض كافٍ شافٍ لشرح الموطأ وصحيح البخاري، وصحيح مسلم». انتهى[(٢)].

[ترجمة القاضي عِيَاض[(٣)]]:

قال ابن خَلِّكان في ترجمة القاضي عِياض هذا: هو أبو الفضل عِياض بن موسى بن عِياض... اليَحْصُبي السَّبتي. كان إمامَ وقته في الحديثِ وعلومه، والنحو واللغة، وكلام العرب وأيامِهم وأنسابهم، وصنَّف التصانيفَ المفيدةَ؛ منها: كتاب «الإكمال» في شرح كتاب مسلم، كمَّل به «المُعلِم في شرح كتاب مسلم» للمازَرِيِّ، ومنها: «مشارق الأنوار»، وهو كتابٌ مفيدٌ جداً في تفسير غريب الحديث المختصِّ بالصحاح الثلاثة؛ وهي: الموطأ، والبخاري، ومسلم. وشرح «حديثِ أمِّ زرع» شرحاً مستوفىً. وله

---

(١) ١/ ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) ينظر الترجمة العربية للعُجالة النافعة ص٦١، مع اختلاف المترجمين في بعض الألفاظ.

(٣) ينظر لترجمة القاضي عياض: الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤٥٣؛ بغية الملتمس ص٤٣٧؛ إنباه الرواة ٢/ ٣٦٣؛ المعجم لابن الآبار ص٣٠٦؛ وفيات الأعيان ٣/ ٤٨٣؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٠٤؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢١٣؛ الإحاطة في أخبار غرناطة ٤/ ٢٢٢؛ تاريخ قضاة الأندلس للنباهي ص١٠١؛ الديباج المذهب ٢/ ٤٦ وغيرها؛ وكتابه «مشارق الأنوار» مطبوع ومتداول.

كتاب سماه «التنبيهات»، جَمَعَ فيه غرائبَ وفوائدَ. وبالجملة، فكلُّ تواليفه بديعةٌ.

ذكره أبو القاسم بن بَشكُوال في كتاب «الصِّلة»، فقال: دخل الأندلس طالباً للعلم، فأخذ بقرطُبةَ عن جماعةٍ، وجمع من الحديث كثيراً، وكان له عنايةٌ كثيرةٌ به، والاهتمامُ بجمْعه وتقييده، وهو من أهل التفنُّن[1] في العلم والذكاء واليَقَظة[2] والفهم. واستُقضِيَ ببلده، يعني مدينة سبتة مدة طويلة، حُمِدَتْ سيرتُه فيها، ثم نُقِلَ منها إلى قضاء غرناطةَ، فلم يطُل أمدُه فيها. انتهى كلامه[3].

وذكره ابن الأبّار في أصحاب أبي علي الغسَّاني، فقال: من أهل «سبتَةَ»، وأصله من «بسطَةَ»: يُكنى أبا الفضل، أحدُ الأئمة الحفَّاظ الفقهاء المحدِّثين الأدباء، وتواليفُه وأشعارُه شاهدةٌ بذلك. كتب إليه أبو علي في جماعةٍ جِلَّةٍ، ولقِيَ أيضاً آخرين مثلَهم، وشيوخُه يقاربون المائة.

وكان مولدُ القاضي عياض بمدينة سَبْتَة في النصف من شعبان سنة ست وسبعين وأربعمائة.

وتوفي بمراكشَ، يوم الجمعة، سابع جمادى الآخرة، وقيل: في شهر رمضانَ، سنة أربع وأربعين وخمسمائة، رحمه الله تعالى.

ودُفن بباب إيلان، داخلَ المدينة.

وتولَّى القضاء بغرناطةَ سنة اثنتين وثلاثين وخمسمائة.

وعِيَاض: بكسر العين المهملة، وفتح الياء المثناة من تحتها، وبعد الياء ضادٌ معجَمَةٌ، واليَحْصُبِي: بفتح الياء المثنَّاة من تحتها، وسكون الحاء المهملة، وضمِّ الصاد المهملة وفتحها وكسرها، وبعدها باء موحدة.

---

(١) في الأصل: «اليقين»، وما أثبته من وفيات الأعيان.

(٢) في الأصل: «القطفة»، والمثبت من الوفيات.

(٣) أي: كلام ابن بشكوال الذي ذكره ابن خَلِّكان. وهو في الصلة ٢/ ٤٥٣ بنحوه.

كذا في «وفيات الأعيان» للقاضي ابن خَلِّكَان[١].

وقال الذهبي في ترجمته: أجازه القاضي الحافظُ أبو علي الغساني، وكان يُمكنه السماعُ منه وهو ابنُ عشرين سنة. وإنَّما دخل القاضي إلى الأندلس بعد موته، فأخذ عن محمد بن حمدين، وأبي علي بن سُكَّرة، وأبي الحسين [بن][٢] سراج، وأبي محمد بن عتَّاب[٣]، وهشام بن أحمد، وأبي بحرٍ بن العاص، وخلْقٍ.

وتفقَّه بأبي عبد الله محمد بن عيسى التَّميمي، والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله المَسِيلي.

وصنَّف التصانيف التي سارت بها الرُّكبان، واشتهر اسمُه، وبَعُدَ صيتُه. قال ابن بشكوال: هو من أهل العلم والتفنُّن[٤] والذكاء والفهم. استُقضي بسبتةَ مدةً طويلة، حُمِدَتْ سيرتُه فيها، ثم نُقل عنها إلى قضاء غرناطة، فلم تُطل مدته فيها، وقدِم علينا قرطبةَ، فأخذنا عنه.

وقال الفقيهُ محمد بن حَمادَةَ السبتيُّ: جلس القاضي للمناظرة وله نحوٌ من ثمان وعشرين سنة، ووَلِيَ القضاء وله خمسٌ وثلاثون سنة. فسار بأحسن سيرة، وكان هيِّناً من غير ضعفٍ، صلباً في الحق، تفقَّه على أبي عبد الله التَّميمي، وصحِبَ أبا إسحاق بن جعفرٍ الفقيه، ولم يكن أحدٌ بسبتةَ في عصره أكثرَ تواليفَ منه[٥].

وله كتابُ «الشفاء في شرف المصطفى»، وكتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك»، وكتاب «العقيدة»، وكتاب «شرح حديث أم زرع»، وكتاب «جامع التاريخ»، الذي أربى على جميع المؤلَّفات؛ جمَعَ فيه أخبارَ ملوك الأندلس والمغرب، واستوعب فيه أخبار

---

(١) ٣/ ٤٨٣ ـ ٤٨٥. (٢) زيادة من التذكرة.
(٣) في الأصل: «عثمان»، والمثبت من التذكرة.
(٤) في الأصل: «اليقين»، والمثبت من تذكرة الحفاظ.
(٥) في الأصل: «أكثر تواليفاً من تواليفه»، والمثبت من التذكرة.

سبتةَ وعلمائِها. وله كتاب «مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار» من الموطأ والصحيحين.

إلى أن قال: وحاز من الرياسة في بلده، ومن الرِّفعة ما لم يصل إليه أحدٌ قطُّ من أهل بلده، وما زاده ذلك إلا تواضُعاً وخشيةً لله.....

قال الذهبيُّ: روى عنه خلْقٌ كثيرٌ؛ منهم عبد الله بنُ محمد الأشيري[1] وأبو جعفر بن القصير الغَرناطي، وأبو القاسم خلف بن بشكُوال، وأبو محمد بن عُبيد[2] الحَجْري، ومحمد بن الحسن الجابري. انتهى[3].

٢ ـ ومنها: «مطالع الأنوار» لابن قُرقُول.

قال ابن خَلِّكان في ترجمته: هو أبو إسحاقَ إبراهيمُ بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله الحَمْزِي، المعروف بـ«ابن قُرقُول»[4]. صاحب كتاب «مطالع الأنوار»، الذي وضعه على مِثالِ كتاب «مشارق الأنوار» للقاضي عياض. كان من الأفاضل، وصحِبَ جماعةً من علماء الأندلس، ولم أقف على شيءٍ من أحواله سوى هذا القَدْر.

وكانت ولادتُه بالمَرِيَّة من بلاد الأندلس في صفرَ سنة خمسٍ وخمسمائة، وتوفي بمدينة فاس يوم الجمعة أولَ وقت العصر، سادس شوال سنة تسع وستين وخمسمائة.

وكان قد صلَّى الجمعةَ في الجامع، فلمَّا حضرَتْه الوفاةُ تلا سورةَ الإخلاص، وجعل يكرِّرها بسرعة، ثم تشهَّد ثلاثَ مراتٍ، وسقط على وجهه ساجداً، فوقع ميتاً رحمه الله.

---

(١) في الأصل: «عبد الله بن أحمد العصيري عمه»، والمثبت من تذكرة الحفاظ.

(٢) في الأصل: «أبو محمد عيسى بن الحجري»، وما أثبته من التذكرة.

(٣) تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٠٤ ـ ١٣٠٦، وما ذكره المؤلف مقتطفات منه.

(٤) ينظر لترجمة ابن قُرقُول: وفيات الأعيان ١/ ٦٢؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٥٢٠؛ الوافي بالوفيات ٦/ ١٧١؛ مرآة الجنان ٤/ ١٧٠؛ البداية والنهاية ١٢/ ٢٧٧؛ توضيح المشتبه ٢/ ٤٢٣؛ شذرات الذهب ٤/ ٢٣١.

وقُرقُول: بضم القافين وسكون الراء المهملة بينهما، وبعد الواو لام.

والمَرِيَّةُ: بفتح الميم، وكسر الرَّاء المهمَلة، وتشديد الياء المثنَّاة من تحتها وبعدها هاءٌ. وهي مدينةٌ كبيرة بالأندلس، على شاطئ البحر من مراسي المراكب.

وفاس: بالفاء والسين المهملة، وهي مدينةٌ عظيمةٌ بالمغرب، بالقُرب من سبتةَ.

ونسبته «الحَمْزِيُّ» ـ بفتح الحاء المهملة، وبعد الميم الساكنة زاي معجمة، إلى «حمزة آشير»، بمد الهمزة، وكسر الشين المثلَّثة، وسكون الياء المثناة من تحتها وبعدها راء مهملة. و«حمزة» هي بُلَيدَةٌ بأفريقية ما بين بَجايةَ وقلعةِ بني حمَّاد. كذا ذكر لي جماعةٌ من أهل تلك البلاد. انتهى[1].

---

(١) وفيات الأعيان ١/ ٦٢ ـ ٦٣. ويوجد كتاب «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» مخطوطاً. ذكر أماكنَه بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٧٧.

ومن مختصراته: «منتخب مطالع الأنوار» للحُسامي القريمي، صنفه سنة ٧٥٧هـ؛ و«تهذيب المطالع» لابن خطيب الدهشة (ت٨٣٤هـ). والتقريب في علم الغريب، و«مشكل الصحيحين من المطالع والمشارق» لعبد العزيز العصاري. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

[شروح صحيح البخاري]

ومنها: شروح صحيح البخاري، وهي كثيرةٌ. ذكر أكثَرها صاحب «كشف الظنون»(١). وقال:

١ ـ [فتح الباري]:

ومن أعظم شروح البخاري: شرح الحافظ العلَّامة شيخ الإسلام أبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العَسْقَلاني، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة. وهو في عشرة أجزاءٍ، ومقدِّمتُه في جزءٍ، وسمَّاه «فتح الباري». . . ومقدمتُه على عشرةِ فُصولٍ، سمَّاه «هدي الساري».

وشهرتُه وانفرادُه بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنُّكات الأدبية والفرائدِ الفقهية تُغني عن وصفه، سيَّما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربَّما يتبيَّن من بعضها ترجيحُ أحدِ الاحتمالات شرحاً وإعراباً.

وطريقتُه في الأحاديث المتكررة: أنه يشرح في كلِّ موضعٍ ما يتعلَّق بمقصد البخاري بذِكْرِه فيه، ويُحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه. وكذا ربما وقع له ترجيحُ أحد الأوجه في الإعراب أو غيره من الاحتمالات أو الأقوال في موضعٍ. وفي موضعٍ آخر غيره. إلى غيرِ ذلك مِمَّا لا طعن عليه بسببه، بل هذا الأمرُ لا ينفك عنه أحدٌ من الأئمة.

وكان ابتداءُ تأليفه في أوائل سنة سبعَ عشرة وثمانمائة(٢)، على طريق

---

(١) إن ما أُلِّفَ في شرح صحيح البخاري وما يتعلَّق به يُعدُّ بالمئات. وقد ذكر العلامة الشيخ عبد السلام المباكفوري رحمه الله في كتابه «سيرة الإمام البخاري» مائةً وستةً وأربعين كتاباً من هذا القبيل، فيمكن الرجوع إليه لمعرفة ذلك ١/ ٣٦٣ ـ ٤٥٨.

(٢) هكذا قال السخاوي في الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٥. ولكن ذكر الحافظ ابنُ حجر نفسُه =

الإملاء، بعد أن كمُلت مقدِّمتُه في مجلد ضخم في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة. وسبق منه الوعدُ للشرح. ثم صار يكتُب بخطِّه شيئاً فشيئاً، فيكتُبُ الكراسةَ، ثم يكتبُها جماعةٌ من الأئمة المعتبَرين، ويعارِضُ بالأصل، مع المباحثة في يوم من الأسبوع؛ وذلك بقراءة العلامة ابن خِضْرٍ[1]. فصار السِّفْرُ لا يكمُل منه إلا وقد قُوبِلَ وحُرِّرَ، إلى أن انتهى في أولِ يومٍ من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة. سوى ما ألحقه فيه بعد ذلك، فلمْ ينته إلا قُبيل وفاته.

ولما تمَّ، عمل مصنفُه وليمةً عظيمةً لم يتخلَّف عنها من وجوه المسلمين إلا نادرٌ، بالمكان المسمَّاة بـ«التاج والسبع وجوه» في يوم السبت ثاني شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة. وقُرئ في المجلس الأخير، وهناك حضرات[2] الأئمة؛ كالقاياتي[3]، والونائي[4]، والسَّعدِ الدِّيري[5]، وكان المصروفُ في الوليمة المذكورة نحوَ خمسمائة دينار. فطلبه ملوك الأطراف، بالاستكتاب، واشتُرِيَ بنحوِ ثلاثمائة دينار، وانتشر في الآفاق[6].

= في مقدمة انتقاض الاعتراض أنَّه شرع في الشرح في سنة ٨١٣هـ بعد الانتهاء من المقدمة. وكان قبل المقدمة أكملَ كتابَه «تغليق التعليق» في سنة ٨٠٤هـ. انتقاض الاعتراض ١/٧؛ وذكر السخاويُّ أن مسودة «تغليق التعليق» كانت كمُلَتْ في ٨٠٣هـ، وكمل تبييضه في ٨٠٧هـ. الجواهر والدرر ٢/ ٦٦٥.

(١) برهان الدين إبراهيم بن خِضر بن أحمد العثماني الصعيدي القصوري القاهري (٧٩٤ ـ ٨٥٢هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ١/ ٤٣؛ وذكره أيضاً في الجواهر والدرر ٢/ ٧٠٥ فيمن كان يكتب فتح الباري ويقرأه على المؤلف.

(٢) في الأصل: «حضرة»، وما أثبته من كشف الظنون.

(٣) شمس الدين محمد بن علي القاياتي القاهري (٧٨٥ ـ ٨٥٠هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ٨/ ٢١٢.

(٤) الونائي. كذا في الجواهر والدرر، وذكر أنه من علماء الشافعية.

(٥) سعد الدين سعد بن محمد الدِّيري (٧٦٨ ـ ٨٦٧هـ). له ترجمة في: البدر الطالع ١/ ٢٦٤؛ والضوء اللامع ٣/ ٢٤٩.

(٦) كشف الظنون ١/ ٥٤٧ ـ ٥٤٨؛ وهو ملخَّص من كلام السخاوي في الجواهر والدرر ٢/ ٦٧٥، ٧٠٢، ٧٠٨.

ومختصر هذا الشرح للشيخ أبي الفتح محمد بن الحُسين المراغي، المتوفَّى سنة تسع وخمسين وثمانمائة[١].

٢ ـ [عمدة القارئ]:

ومن[٢] الشروح المشهورة أيضاً: شرح العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي، المتوفَّى سنة خمس وخمسين وثمانمائة[٣].

وهو شرحٌ كبير أيضاً في عشرة أجزاء وأَزْيَد. وسمَّاه «عمدة القارئ» .... ذكر فيه أنَّه لمَّا دخل إلى البلادِ الشمالية، قبل الثمانمائة، مستصحباً فيه هذا الكتاب، ظفَر هناك من بعض مشايخه بغرائبِ النوادر المتعلِّقة بذلك الكتاب. ثم لمَّا عادَ إلى مصرَ شرحه، وهو بخطِّه في أحدٍ وعشرين مجلداً بمدرسته التي أنشأها بحارة «كتامة» بالقرب من الجامع الأزهر.

وشرع في تأليفه في أواخرِ شهر رجبَ سنة إحدى وعشرين وثمانمائة. وفرغ منه في[٤] نصف الثلث الأول من جمادى الأولى سنة سبع وأربعين وثمانمائة. واستمدَّ فيه من «فتح الباري»، بحيث ينقُل منه الورقةَ بكمالها، وكان يستعيره من البرهان بن خِضْر، بإذن من مصنفه له[٥]، وتعقَّبه في مواضعَ، وطوَّلَه بما تعمَّدَ الحافظُ ابن حجر حذفَه من سياق الحديث بتمامه، وإفراد كلٌّ من تراجم الرُّواة بالكلام. وبيان[٦] الأنساب واللغات، والإعراب والمعاني والبيان، واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة.

وحُكي أنَّ بعض الفُضلاء ذكر لابن حجر ترجيحَ شرحِ العيني مِمَّا اشتمل عليه من البديع وغيرِه. فقال بديهةً: هذا شيء نقله من شرح ركن

---

(١) له ترجمة في معجم المؤلفين (٩/ ١٠٨). وذكر السخاوي في الجواهر والدرر: أنه تصدَّى لاختصار الشرح المذكور، فلم يُصِبْ، حيث حذف منه ما يجبُ إثباتُه. إلخ (٢/ ٧٠٥).

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٤٨.

(٣) وكان مولده سنة (٧٦٢هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ١٠/ ١٣١؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٨٦؛ البدر الطالع ٢/ ٢٩٤ وغيرها.

(٤) في الأصل: «من»، وما أثبته من كشف الظنون.

(٥) الكلام لصاحب كشف الظنون. وينظر: الحطة ص٣٣٠؛ مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦.

(٦) في الأصل: «تباين»، والمثبت من كشف الظنون.

الدين[١] وقد كنتُ وقفت عليه قبلَه. ولكن تركتُ النقل منه لكونه لم يتِمَّ. إنما كتب منه قطعةً، وخشيتُ من تعبي بعد فراغِها في الإرسال. ولذا لم يتكلَّم العينيُّ بعد تلك القطعةِ بشيءٍ من ذلك. انتهى[٢].

وبالجملة، فإن شرحَه حافلٌ كاملٌ في معناه، لكن لم ينتشِرْ كانتشار «فتح الباري» في حياة مؤلِّفه، وهلمَّ جراً.

انتهى ما في الكشف[٣].

تنبيه:

اعلم أنَّ الحافظَ ابن حجرٍ قد أجاب عمَّا اعترض عليه العَينيُّ في شرحه «عمدةِ القارئ» في كتاب مستقلٍّ، سماه «انتقاض الاعتراض».

قال صاحبُ الكشف في ذِكْرِ هذا الكتاب: «بحث فيه عمَّا اعترض عليه العينيُّ في شرحه، لكنه لم يُجِبْ عن أكثرِها، ولكنه كان يكتبُ الاعتراضاتِ ويبيِّضُها ليُجيبَ عنها، فاخترمتْه المنيةُ».

أوله: اللهم إني أحمَدُك. . إلخ. ذكر فيه أنه لمَّا أكمل شرحه ـ يعني «فتح الباري» ـ كثُرت الرَّغبات فيه من ملوك الأطراف، فاستنسخت نسخة لصاحب المغرب أبي فارس عبد العزيز، وصاحب المشرق شاه رُخ، والملك الظاهر، فحسدَه العينيُّ، وادَّعى الفضيلةَ عليه، فكتب في ردِّه، وبيانِ غَلَطِه في شرحه.

وأجاب برمز «ح» و«ع» إلى «الفتح» و«أحمد» و«العيني« و«المعترض». انتهى[٤].

قلت: نسخةٌ قلمية من كتاب «انتقاض الاعتراض» موجودةٌ في خزانة الكتب في رامفور[٥].

---

(١) ركن الدين أحمد بن محمد القُربمي (ت٧٨٣هـ)؛ له ترجمة في شذرات الذهب ٣/ ٢٧٩؛ وانظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٩٢.

(٢) أي كلام ابن حجر.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٤٩.

(٤) المصدر السابق ١/ ٥٥١.

(٥) وقد طبع كتاب «انتقاض الاعتراض» بالاعتماد على ثلاث نسخ خطية أخرى غير التي =

٣ ـ [أعلام السنن]:

ومن شروح صحيح البخاري: «أعلام السنن» للإمام الخطَّابي، وهو شرحٌ لطيف، فيه نكتٌ لطيفةٌ، ولطائفُ شريفةٌ، أوله: الحمد لله المنعم.. إلخ. ذكر فيه أنه لمَّا فرغ عن تأليف «معالم السنن»[1] ببلخٍ، سأله أهلُها أن يصنِّفَ شرحاً للبخاري. فأجاب. وهو في مجلد[2].

[ترجمة الخطابي]:

والخَطَّابِي هذا: هو «أبو سُليمان حَمْد بن محمد بن إبراهيم بن خَطَّاب البُسْتي، الخَطَّابي، صاحب التصانيف.

سمع أبا سعيد بن الأعرابي بمكةَ، وإسماعيلَ بن محمد الصَّفَّار، وطبقتَه ببغداد، وأبا بكر بن داسَةَ بالبصرة، وأبا العباس الأصَمَّ وطبقتَه بنيسابورَ.

روى عنه الحاكمُ، وأبو حامد الإسفرائيني، وأبو نصر محمد بن أحمد البلخي الغزنويُّ، وأبو مسعود الحسين بن محمد الكرابيسي، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الرَّزْجَاهي[3]... وخلقٌ سواهم.

ووهِمَ أبو منصور الثعالبي في «اليتيمة»؛ حيث سمَّاه «أحمد بن محمد»[4].

= ذكرها المؤلف. وقد حقَّقه الأستاذ صبحي جاسم السامرائي، وحمدي عبد المجيد السلفي، ونشرته مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ في مجلدين.

(١) وهو شرح لسنن أبي داود، مطبوع.

(٢) كشف الظنون ١/٥٤٥. وذكر له سزكين نسخاً عِدَّةً في مكتبات العالم. تاريخ التراث العربي ١/١٧٧. وقد طُبع بتحقيق الدكتور الأمير محمد بن سعد بن عبد الرحمٰن آل سعود، نال بتحقيقه درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى بمكة المكرمة.
وقد ذكر محققه تعدُّدَ تسميات الكتاب، والتي وصلت إلى أحدَ عشر اسماً، وقد اختار اسم «أعلام الحديث». وطبع الكتابُ بهذا الاسم في أربع مجلدات، نشره مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، عام ١٤٠٩هـ.

(٣) بفتح الراء وسكون الزاي وفتح الجيم وفي آخرها الهاء، نسبة إلى رزجاه قرية من قرى بسطام. الأنساب ٦/١١١.

(٤) يتيمة الدهر للثعالبي ٤/٣٨٣.

أقام مدةً بنيسابورَ يصنِّفُ، فعمل «غريب الحديث»، وكتاب «معالم السنن»، وكتاب «شرح الأسماء الحسنى»، وكتاب «العُزلة»، وكتاب «الغُنية عن الكلام وأهله»، وغيرَ ذلك.

وكان ثقةً متثبِّتاً، من أوعية العلم، قد أخذ اللغة عن أبي عمرَ الزاهد ببغدادَ، والفقه عن أبي علي بن أبي هُريرةَ، والقَفَّال. وله شعرٌ جيد. ذكره الذهبيُّ[1].

وقال ابن خَلِّكان: «كان الخطابيُّ فقيهاً أديباً، محدِّثاً، له التصانيفُ البديعةُ، منها «غريب الحديث»، و«معالم السنن» في شرح سنن أبي داود، و«أعلام السنن» في شرح البخاري، وكتاب «الشِّحاح»، وكتاب «شأن الدعاء»، وكتاب «إصلاح غلط المحدثين»، وغير ذلك.

وكان يشبَّه في عصره بأبي عُبيد القاسم بن سَلَّام عِلْمَاً وأدباً، وزُهداً وورعاً، وتدريساً وتأليفاً.

وكانت وفاتُه في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، بمدينة بُسْت، رَحِمَهُ اللَّهُ.

والخَطَّابي: بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء المهملة، وبعد الألف باء موحَّدةٌ، هذه النسبة إلى جدِّه «الخطاب» المذكور. وقيل: إنه من ذرِّية زيد بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فنُسب إليه، والله أعلم.

والبُستيُّ: بضم الباء الموحدة، وسكون السين المهملة، وبعدها تاءٌ مثنَّاةٌ من فوقها. هذه النسبة إلى «بُستَ»، وهي مدينة من بلاد كابُل بين هَراةَ وغزنَة، كثيرةُ الأشجار والأنهار.

وقال الحاكم أبو عبد الله محمد بن البَيِّع: سألتُ أبا القاسم المظفَّرَ بن طاهر بن محمد البُستي الفقيه عن اسم أبي سُليمان الخطابي، «أحمد» أو «حَمْد»، فإن بعض الناس يقول: «أحمد». فقال: سمعتُه يقول:

(١) تذكرة الحفاظ ٣/١٠١٨.

اسمي الذي سُمِّيتُ به «حَمْد»، ولكن الناس كتبوا «أحمد»، فتركتُه عليه[١].

واعتنى الإمامُ محمد التميميُّ بشرح ما لم يذكُرْه الخطابيُّ، مع التنبيه على أوهامه[٢].

وكذا أبو جعفرٍ أحمدُ بن سعيد الداوُدي، وهو مِمَّن ينقلُ عنه «ابن التين»[٣] الآتي.

٤ ـ [شرح ابن بَطَّال]:

ومنها شرحُ ابن بَطَّال. وهو الإمام أبو الحسن علي بن خلف، الشهير بابن بَطَّال المغربي المالكي[٤].

وغالبه فقهُ الإمام مالك من غير تعرُّضٍ لموضوع الكتاب غالباً. كانت وفاتُه سنة (٤٤٤هـ)، أو سنة (٤٤٩هـ). أصلُه من قرطبةَ، وأخرجتْه الفتنةُ إلى بلنسيةَ. وكان عالماً فقيهاً. عُنِيَ بالحديث، ووَلِيَ قضاءَ «لُوْرَقَة». وروى عنه جماعةٌ. وله كتاب «الاعتصام» في الحديث.

٥ ـ ومنها: شرح ابن التين:

وهو الإمام عبد الواحد بن التِّين ـ بالتاء المثناة فوق، ثم بالياء التحتية ـ السَّفاقِسِي[٥].

---

(١) وفيات الأعيان ٢/ ٢١٤ ـ ٢١٥. وقد سبق ذكر مصادر أخرى لترجمته.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٤٥.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٤٥؛ مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٨٣.
ولم أجد ترجمةً لـ«أحمد بن سعيد الداوُدي». وهناك أبو جعفر أحمد بن نصر الداوُدي المالكي (ت٤٠٢هـ)، ذكره ابن فرحون في الديباج المذهب ١/ ١٦٥. وذكر من مؤلفاته: «النصيحة في شرح البخاري»؛ فقد يكون هو الذي ينقُل عنه ابنُ التِّين. ولعل اسمه تحرّف في كشف الظنون، أو فيما اعتمد عليه صاحب كشف الظنون. والله أعلم.

(٤) له ترجمة في: الصلة لابن بشكوال ٢/ ٤١٤، وقال: شرح صحيح البخاري في عدة أسفار، رواه الناس عنه. وسير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧؛ والديباج المذهب ٢/ ١٠٥، وذكروا وفاته في (٤٤٩هـ)؛ وفي شجرة النور الزكية ١/ ١١٥ وذكر القولين في تاريخ وفاته، وذكر سزكين نسخاً خطيةً عِدَّةً لكتابه. تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٨، وقد طبع مؤخراً.

(٥) المتوفى سنة (٦١١هـ). و«السَّفاقسي» نسبة إلى سَفَاقِس ـ بفتح أوله، وبعد الألف قاف، =

٦ ـ ومنها: شرح ابن المُنَيِّر:

وهو الإمام ناصر الدين علي بن محمد بن المُنَيِّر الإسكندرانيُّ[(١)].

وهو كبيرٌ في نحو عشرِ مجلدات. وله حواشٍ على شرح ابن بطَّال، وله أيضاً كلامٌ على التراجم، سماه «المتواري على تراجم البخاري»[(٢)].

٧ ـ ومنها: شرح مُغلطَاي:

وهو الإمام الحافظ علاء الدين مُغلطَاي بن قَلِيْج التُّركي المصري الحنفي، المتوفَّى سنة اثنتين وستين وسبعمائة[(٣)].

وهو شرحٌ كبيرٌ، سمَّاه «التلويح»، وهو شرح بالقول. أوله الحمد لله الذي أيقظ من خلقه.. إلخ[(٤)].

= وآخره سين مهملة ـ مدينة من نواحي أفريقية على ضفة الساحل. معجم البلدان ٣/ ٢٢٣. وفي شجرة النور الزكية: «الصفاقسي»، وقال: له شرح على البخاري مشهور، سمّاه «المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح»، له اعتناءٌ زائدٌ في الفقه، ممزوجاً بكثيرٍ من كلام المدونة وشرَّاحها، مع رشاقة العبارة، ولطف الإشارة، اعتمدَه الحافظُ ابن حجر في شرح البخاري، وكذلك ابنُ رُشَيْدٍ وغيرُهما ١/ ١٦٨.

(١) (٦٢٩ ـ ٦٩٥هـ) له ترجمة في: الوافي بالوفيات ٢٢/ ١٤٢؛ معجم المؤلفين ٧/ ٢٣٤. وقوله «ناصر الدين» هكذا في كشف الظنون ١/ ٣٦٥، وهو لقب أخيه أحمد بن محمد بن المنيِّر. أمَّا علي هذا، فيلقب «زين الدين». وقد صرح الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ص١٤ ـ وعنه القسطلاني ١/ ٣٥ ـ بأن هذا الشرح لزين الدين ابن المنيِّر. وقال القسطلاني: في نحو عشر مجلدات. وقال ابن فرحون في ترجمة زين الدين: وله شرح على البخاري في عدة أسفار، لم يُعمل على البخاري مثله، يذكر الترجمة ويُورد عليها أسئلةً مشكلةً حتى يُقال: لا يمكن الانفصالُ عنها، ثم يجيب عن ذلك، ثم يتكلم على فقه الحديث ومذاهب العلماء، ثم يرجِّح المذهب ويفرِّع. الديباج المذهب ٢/ ١٢٣. وقال السيوطي: وله شرح عظيم على البخاري. حسن المحاضرة ١/ ٣١٧.

(٢) كذا في كشف الظنون ١/ ٥٤٦. والصواب أن كتاب «المتواري» لأخيه أبي العباس أحمد بن محمد بن منصور بن المنيِّر الملقَّب بـ«ناصر الدين»، المتوفَّى سنة (٦٨٣هـ). تاريخ التراث العربي ١/ ١٩٨؛ مقدمة الفتح ص١٤. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى مقدمة محققه حيث طُبع الكتاب بتحقيق أخينا الشيخ صلاح الدين مقبول أحمد. وفقه الله.

(٣) تاريخ وفاته كان في الأصل تبعاً لكشف الظنون (٧٩٢هـ) وما أثبته من مصادر ترجمته: ينظر: الدرر الكامنة ٤/ ٣٥٢؛ تاج التراجم ص٣٠٤؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٥٣٤؛ البدر الطالع ٢/ ٢١٢.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٤٦؛ الحطة ص٣٢٥؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٧٣.

٨ ـ ومنها: شرح الكِرْماني:

وهو العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكِرْماني، المتوفَّى سنة ست وثمانين وسبعمائة[١].

وهو شرح وسط مشهورٌ بالقول، جامعٌ لفرائد الفوائد، وزوائد الفرائد، وسمَّاه «الكواكب الدراري» أوله: الحمد لله الذي أنعم علينا بجلائل النِّعم ودقائقِها.. إلخ.

ذكر فيه أن عِلْمَ الحديث أفضلُ العلوم، وكتابُ البخاري أجلُّ الكتب نقلاً، وأكثرُها تعديلاً وضبطاً، وليس له شرحٌ مشتمِلٌ على كشف بعض ما يتعلَّق به، فضلاً عن كلِّها. فشرحَ الألفاظ اللغويةَ، ووجَّه الأعاريب النحوية البعيدة، وضبَط الرواياتِ، وأسماءَ الرجال وألقابَ الرُّواة. ووفَّق بين الأحاديث المتنافية، وفرغ عنه بمكة المكرمةِ سنة خمس وسبعين وسبعمائة.

لكن قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»[٢]: وهو شرح مفيد على أوهامٍ فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذه إلا من الصُّحف. انتهى[٣].

٩ ـ ومنها: شرح ابن المُلَقِّن:

وهو الإمام سراج الدين عمر بن علي بن المُلَقِّن الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة.

وهو شرحٌ كبيرٌ في نحو عشرين مجلداً، أوله: ﴿رَبَّنَآ ءَاتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾ الآية، أحمَدُ اللهَ (سبحانه وتعالى) على توالي أنعامه.. إلخ.

قدَّم فيه مقدمةً مهمةً. وذكر أنه حصر المقصودَ في عشرة أقسام في كل حديث، وسمَّاه «شواهد التوضيح».

---

(١) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ٣١٠؛ البدر الطالع ٢/ ٢٩٢؛ معجم المؤلفين ١٢/ ١٢٩. وذكر بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٨؛ وسزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ١٧٩، وجود نسخ خطية كثيرة لهذا الشرح. وهو أيضاً مطبوع ومعروف.

(٢) ٤/ ٣١١.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٤٦؛ وينظر أيضاً: مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥؛ الحطة ص٣٢٥؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٧٤.

قال السخاوي: اعتمد فيه على شرح شيخه مُغلطائي، والقطب[1]، وزاد فيه قليلاً[2]، قال ابن حجر: وهو في أوائله أقعَدُ منه في أواخره. بل هو من نصفه الباقي قليلُ الجدوى. انتهى[3].

١٠ - ومنها: شرح الزَّرْكَشِي:

وهو الشيخ بدر الدين محمد بن بَهادر بن عبد الله الزَّرْكَشِي، الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وتسعين وسبعمائة[4].

وهو شرحٌ مختصرٌ في مجلد، قصد فيه إيضاحَ غريبِه. وإعرابَ غامضِه، وضبْطَ نسبٍ أو اسمٍ يُخشى فيه التصحيفُ، منتخباً من الأقوال أصحَّها، ومن المعاني أوضحَها، مع إيجاز العبارة، والرمزِ بالإشارة، وإلحاقِ فوائدَ يكاد يستغني به اللبيب عن الشروح؛ لأن أكثرَ الحديث ظاهرٌ لا يحتاج إلى بيان، كذا قال.

وسمَّاه «التنقيح»[5].

وعليه نكتٌ للحافظ ابن حجر، وهي تعليقةٌ بالقول، ولم تكمُل[6].

وللقاضي محب الدين أحمد بن نصر الله البغدادي الحنبلي، المتوفَّى سنة

---

(١) قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (ت٧٣٥هـ). وينظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٧٢.

(٢) الضوء اللامع ٦/ ١٠٢.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٤٧؛ الحطة ص٣٢٦؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٧٦.
وذكر سزكين وجود نسخ عدة له في مكتبات العالم. تاريخ التراث العربي ١/ ١٨١.

(٤) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/ ٣٩٧؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٣/ ١٦٧؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٣٥؛ معجم المؤلفين ٩/ ١٢١.

(٥) واسمه الكامل: «التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح».
وينظر أيضاً: كشف الظنون ١/ ٥٤٩؛ الحطة ص٣٣١؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٩٢؛ تاريخ الأدب العربي ٣/ ١٦٨؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٠.

(٦) مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦؛ كشف الظنون ١/ ٣٦٨؛ الحطة ص٣٣١؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٨١.

أربع وأربعين وثمانمائة[١] نكت أيضاً على تنقيح الزركشي[٢].

١١ ـ [شرح القسطلاني]:

[[٣] ومنها: شرح الفاضل العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلّاني، المصري، الشافعي، صاحب «المواهب اللَّدُنِّيَّة»، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة[٤].

وهو شرح كبير ممزوج، في نحو عشرة أسفارٍ كبارٍ.

أوله: الحمد لله الذي شرح بمعارف عوارف السنة النبوية صدور أوليائه.. إلخ. وسماه «إرشاد الساري».

قال الشاه عبد العزيز المحدِّث الدهلوي ﷺ في بستان المحدثين: «ومن أعظم مؤلفاته هذا الشرح «إرشاد الساري» الذي لخَّص فيه «فتح الباري» وشرْحَ الكرماني، واختصرَهما اختصاراً تاماً، وجعله وسطاً بين الإيجاز والإطناب»[٥].

١٢ ـ [شرح البِرمَاوِي]:

ومنها: شرح العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى البِرْمَاوِي، الشافعي، المتوفَّى سنة إحدى وثلاثين وثمانمائة[٦].

---

(١) له ترجمة في: المقصد الأرشد لابن مفلح ١/ ٢٠٢؛ الضوء اللامع ٢/ ٢٣٣؛ شذرات الذهب ٧/ ٢٥٠.

(٢) ينظر: مقدمة القسطلاني ١/ ٣٦؛ كشف الظنون ١/ ٣٦٨؛ الحطة ص٣٣٢؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٩٣؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٨١.

(٣) من هنا إلى نهاية ذكر شروح البخاري كتب في الأصل بين قوسين، فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٤) له ترجمة في: الكواكب السائرة ١/ ١٢٦؛ شذرات الذهب ٨/ ١٢١؛ البدر الطالع ١/ ١٠٢.

(٥) بستان المحدثين «الترجمة العربية» ص١٨٠.
وينظر لهذا الشرح: كشف الظنون ١/ ٣٧٠؛ الحطة ص٣٤١؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٤٠٣؛ تاريخ التراث العربي ١/ ١٨٧. وقد ذكر له نسخاً كثيرة في العالم، وهو مطبوع ومتداول.

(٦) والبِرْمَاوي: نسبة إلى بِرْمَة، بليدة ذات سوق في الكورة الغربية من أرض مصر في طريق الإسكندرية من الفسطاط. مراصد الاطلاع ١/ ١٨٩.
وله ترجمة في: الضوء اللامع ٧/ ٢٨٠؛ البدر الطالع ٢/ ١٨١.

الحنبلي، [المتوفى سنة خمس وتسعين وسبعمائة[(١)]] وهو شرح قطعة من أوله أيضاً، سماه «فتح الباري».

قال صاحب الكشف نقلاً عن صاحب «الجوهر المنضَّد في طبقات متأخري أصحاب أحمد»: وصل إلى كتاب «الجنائز»[(٢)].

١٦ ـ [شرح البُلْقِيني]:

ومنها: شرح العلامة سراج الدين عمر بن رَسْلَان البُلْقِيْنِي، الشافعي، [المتوفَّى سنة خمس وثمانمائة][(٣)]، وهو شرْحُ قطعةٍ من أوله أيضاً، إلى كتاب «الإيمان» في نحو خمسين كُراسةً، وسمَّاه «الفيض الجاري».

١٧ ـ [شرح المُهَلَّب بن أبي صُفْرَة]:

ومنها: شرح المهلَّب بن أبي صُفْرَةَ الأزدي [المتوفى سنة (٤٣٥هـ)[(٤)]] وهو من اختصر الصحيح][(٥)].

---

(١) زيادة من كشف الظنون ١/ ٥٥٠. ولكن آخره وقع فيه «تسعمائة» وهو خطأ، تم تصحيحه من مصادر ترجمته. له ترجمة في: إنباء الغمر ٣/ ١٧٥؛ الدرر الكامنة ٢/ ٣٢١؛ المنهج الأحمد ٢/ ١٣٢؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٣٩؛ البدر الطالع ١/ ٣٢٨ وغيرها. وأشار عامة مترجميه إلى شرحه قطعة من صحيح البخاري.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٥٠. وهو في الجوهر المنضد ليوسف بن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ) ص٥٠. ولفظه فيه: وشرح قطعة من البخاري إلى كتاب الجنائز، وهي من عجائب الدهر، ولو كَمُل كان من العجائب.
وقد طُبع مؤخراً بتحقيق محمود شعبان وآخرين، نشرته دار الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٩هـ في عشر مجلدات.

(٣) زيادة من كشف الظنون. وله ترجمة في: إنباء الغمر ٥/ ١٠٧؛ الضوء اللامع ٦/ ٨٨؛ البدر الطالع ١/ ٥٠٦؛ طبقات الحفاظ ص٥٣٨ وغيرها.
وذكر الشوكاني أنه كتب في شرح البخاري على نحو عشرين حديثاً مجلَّدين، وهو كذلك في إنباء الغمر والضوء اللامع، وتسمية كتابه من كشف الظنون ١/ ٥٥٠؛ والحطة ص ٣٣٤. وذكره السخاوي والقسطلاني ١/ ٣٦ بدون اسم. وله كتاب آخر في مناسبات تراجم أبواب البخاري، وله شرح زوائد مسلم على البخاري. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٠٣. وينظر: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٩٧.

(٤) زيادة من كشف الظنون ١/ ٥٤٥؛ وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٧٩ وغيره.
وينظر لشرحه: مقدمة القسطلاني ١/ ٣٥؛ الحطة ص٣٢٢؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٦٦.

(٥) وللاطلاع على شروح وتعليقات أخرى على صحيح الإمام البخاري يمكن الرجوع إلى «سيرة الإمام البخاري» للعلّامة الشيخ عبد السلام المباركفوري ﷺ.

[شروح صحيح مسلم]

ومنها: شروح صحيح مسلم، وهي كثيرة أيضاً.

١ ـ [شرح النووي]:

منها: شرح الإمام الحافظ أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي، المتوفَّى سنة ست وسبعين وستمائة(١).

وهو شرح متوسطٌ مفيدٌ، سماه «المنهاج في شرح (صحيح)(٢) مسلم بن الحجاج». قال: ولولا ضَعْفُ الهِمم وقلَّة الراغبين لبسطته، لبلغت به ما يزيد على مائةٍ من المجلدات، لكن أَقتصِرُ على التوسُّط. انتهى(٣).

وهو يكون في مجلدين أو ثلاث غالباً(٤).

ومختصر هذا الشرح للشيخ شمس الدين محمد بن يوسف القونوي الحنفي، المتوفَّى سنة ثمان وثمانين وسبعمائة(٥).

٢ ـ [شرح القاضي عياض]:

ومنها: شرح القاضي عِيَاض بن موسى اليَحْصُبي المالكي، المتوفَّى سنة أربع وأربعين وخمسمائة.

---

(١) له ترجمة في: التذكرة ٤/ ١٤٧٠؛ الوافي بالوفيات ٤/ ٢٦٤؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٩٥ وغيرها. وقد ترجم له تلميذه علاء الدين بن العطار ترجمة مفصلةً مطبوعة في أول مختصر طبقات الفقهاء ص٣ ـ ٦٤.

(٢) زيادة من الحطة ص٣٦٤، لا توجد في أصلنا ولا في كشف الظنون.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٥٧.

(٤) والطبعة المصرية منه تقع في ١٨ جزءاً في ست مجلدات مع متن صحيح مسلم كاملاً.

(٥) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ٢٩٢؛ والفوائد البهية ص٢٠٢ وغيرهما. ينظر لشرحه: كشف الظنون ١/ ٣٧٤؛ شذرات الذهب ٦/ ٣٠٦؛ الحطة ص٣٦٤؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٦٩٩.

سماه «الإكمال في شرح مسلم»، كمّل به المُعْلِم للمازَرِي[(١)].

٣ ـ [شرح المازري]:

وهو شرح أبي عبد الله محمد بن علي المازَرِي، المتوفَّى سنة ست وثلاثين وخمسمائة[(٢)]، وسماه «المُعلم بفوائد كتاب مسلم».

٤ ـ [شرح القُرطُبي]:

ومنها: شرح أبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القُرْطُبِي، المتوفَّى سنة ست وخمسين وستمائة[(٣)].

---

(١) توجد نسخٌ خطيةٌ عِدّةٌ لشرح القاضي عياض، ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٢١١.
وقد طُبع الكتاب باسم «إكمال المعلم بفوائد مسلم» في تسع مجلدات، نشر دار الوفاء في مصر ومكتبة الرشد بالرياض سنة ١٤١٩هـ.
وظهر من النظر في مقدمته أنه ليس تكملةً لشرح المازري في الكَمّ، وإنما هو في الكيف، وذلك أن القاضي عياضاً أثناء تدريس صحيح مسلم على طلبته لاحظ أن في كتاب الإمام المازري أحاديثَ مشكلةً لم يقع لها هناك تفسير، وفصولاً محتملة تحتاج معانيها إلى تحقيق وتقرير، ونكتاً مجملة لا بدّ لها من تفصيل وتحرير، وألفاظاً مهملة تضطر إلى الإتقان والتقييد، وكلمات غيرها النقلة من حقها أن نخرج صوابها إلى الوجود.
وذلك لأن كتاب «المعلم» لم يكن تأليفاً استجمع له مؤلفه، وإنما هو تعليقُ ما تضبطه الطلبة من مجالسه وتلقفه وكدات الألباء.
ورأى القاضي عياض أن إفراد كتاب مستقل في شرح مسلم يقطع عن كتاب المعلم، وما ضمّنه غير موفٍ بالغرض، وأن تأليف كتاب جامع لشرحه لا معنى له مع ما تقرّر في «المعلم» من فوائدَ جمّة لا تُضاهى، ونكتٍ متقنة وقف عندها حسن التأليف وتناهى... فاستتب الرأيُ بعد استخارة الله تعالى... أن يكون ما يذكر من ذلك كالتذييل لتمامه، والصلة لإكمال كلامه.
وهكذا استوعب شرح القاضي عياض كتاب المازري في شرحه، وأضاف إليه إضافاتٍ مهمة ومفيدة مع التمييز بين كلامه وكلام المازري، رحمهما الله.

(٢) والمازري: بفتح الميم وبعدها ألف ثم زاي مفتوحة وقد تُكسرُ أيضاً، ثم راء، نسبة إلى مازر، بليدة بجزيرة صقلية.
وله ترجمة في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٨٥؛ والديباج المذهب ٢/ ٢٥٠؛ وشذرات الذهب ٤/ ١١٢ وغيرها.
وشرحه تضمّنه كتابُ القاضي عِياض كما سبق، وقد طُبع مفرداً أيضاً في تونس، ثم في بيروت.

(٣) تاريخ وفاته في الأصل: «خمس وستين وستمائة» والتصويب من كشف الظنون ومصادر =

وهو شرح على مختصره له. ذكر فيه أنه لمَّا لخَّصه، ورتَّبه وبَوَّبه شرح غريبه، ونبَّه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه، وسماه «المفهم لِمَا أُشكل من تلخيص كتاب مسلم».

أول الشرح: الحمدُ لله كما وجب لكبريائه وجلاله.. إلخ[١].

٥ ـ [شرح الأُبِّي]:

ومنها: شرح الإمام أبي عبد الله محمد بن خِلْفَةَ[٢] الوَشْتَاتِي الأُبِّيِّ، المالكي، المتوفَّى سنة سبع وعشرين وثمانمائة[٣].

وهو كبيرٌ في أربع مجلدات.

أوله: الحمد لله العظيم سلطانه.. إلخ، سمَّاه [إكمالَ] «إكمال المعلم». ذكر فيه أنه ضمَّنه كُتُبَ شرَّاحه الأربعة: المازِريِّ، وعِياض والقرطبيِّ، والنووي، مَعَ زياداتٍ مكمِّلةٍ وتنبيهٍ.

ونقل عن شيخه أبي عبد الله محمد بن عَرَفَةَ أنه قال: ما يشقُّ عليَّ فَهْمُ شيء كما يشقُّ من كلام عِياضٍ في بعض مواضعَ من «الإكمال».

ولمَّا دار أسماءُ هذه الشروح[٤] كثيراً، أشار بالميم إلى المازِري،

= ترجمته، ولكن وقع في الديباج المذهب (٦٢٦هـ). والله أعلم.

وله ترجمة في: البداية والنهاية ٢١٣/١٣؛ الديباج المذهب ٢٤٠/١؛ حسن المحاضرة ٤٥٧/١؛ شذرات الذهب ٢٧٣/٥؛ معجم المؤلفين ٢٧/٢.

وشرحه توجد له نسخ خطية عديدة ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ٢١٢/١، وقد طبع مؤخراً.

(١) كشف الظنون ٥٥٧/١؛ الحطة ص٣٦٥؛ سيرة الإمام البخاري ٧٠١/٢.

(٢) بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام وبعدها فاء. البدر الطالع ١٦٩/٢. وقد وقع في الأصل وبعض المراجع الأخرى: «خليفة».

والأُبِّي: نسبة إلى قرية في تونس. المرجع السابق.

(٣) له ترجمة في: البدر الطالع ١٦٩/٢؛ الأعلام ١١٥/٦؛ معجم المؤلفين ٢٨٧/٩.

وقد طبع، هذا الشرح مع «مكمل إكمال الإكمال»، لأبي عبد الله محمد بن محمد السَّنُوسي (ت٨٩٥هـ) في بيروت.

(٤) في كشف الظنون: «هؤلاء الشراح».

والعين إلى عِياض، والطاء إلى القُرطبي، والدَّال لمحيي الدين النووي. ولفظ الشيخ إلى شيخِهِ ابنِ عَرَفَةَ.

٦ ـ ومنها: **شرح عماد الدين عبد الرحمٰن بن عبد العلي المصري**[١].

٧ ـ ومنها: **شرح غريبه:**

للإمام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وخمسمائة، سماه **«المفهم في شرح غريب مسلم»**[٢].

٨ ـ [شرح سبط ابن الجوزي]:

ومنها: شرح شمس الدين أبي المظفَّر يوسف بن قِزْ أُوغلي، **سبط ابن الجوزي**، المتوفَّى سنة أربع وخمسين وستمائة[٣].

٩ ـ [شرح الزَّواوي]:

ومنها: شرح أبي الفرج[٤] عيسى بن مسعود الزَّواوي، المتوفَّى سنة أربع وأربعين وسبعمائة[٥].

وهو شرح كبير، في خمس مجلدات، جمع من المُعلم والإكمال والمُفهم والمِنهاج.

١٠ ـ [شرح زكريا الأنصاري]:

ومنها: شرح القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري، الشافعي، المتوفَّى سنة ست وعشرين وتسعمائة.

---

(١) كشف الظنون ١/٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٦؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٠٣.

(٢) ينظر: تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٥؛ شذرات الذهب ٥/٩٣؛ الحطة ص٣٦٦.

(٣) كشف الظنون ١/٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٦؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٣.
ولمؤلفه ترجمة في: وفيات الأعيان ٣/١٤٢؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٩٦؛ ميزان الاعتدال ٤/٤٧١ وغيرها.

(٤) كذا في الأصل تبعاً لكشف الظنون. ولكن في مصادر ترجمته: «أبو الروح».

(٥) كشف الظنون ١/٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٧؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٠٣. والزواوي: نسبة إلى زواوة؛ بُليدةٌ بين أفريقية والمغرب. وله ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/٢١٠؛ حسن المحاضرة ١/٤٥٩، وكنيته عندهم: «أبو الروح»؛ البدر الطالع ١/٥٢٠؛ معجم المؤلفين ٨/٣٣، وتاريخ وفاته عندهم (٧٤٣هـ)؛ وفي الدرر الكامنة وصف لشرحه صحيح مسلم.

ذكره الشعراني. وقال: غالبُ مسوَّدِته بخطي[١].

١١ ـ [شرح السيوطي]:

ومنها: شرح الشيخ جلال الدين عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي، المتوفَّى سنة إحدى عشرةَ وتسعمائة، سماه **«الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجاج»**[٢].

١٢ ـ [شرح قوام السنة]:

ومنها: شرح الإمام قِوَامِ السُّنَّة، أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصبهاني الحافظ، المتوفَّى سنةَ خمس وثلاثين وخمسمائة[٣].

١٣ ـ [شرح تقي الدين الحِصْني]:

ومنها: شرح الشيخ تقي الدين أبي بكر محمد الحِصْني الدمشقي، الشافعي، المتوفَّى سنة تسعٍ وعشرين وثمانمائة[٤].

١٤ ـ [شرح القسطَلَّاني]:

ومنها: شرح الشيخ شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطَلَّاني الشافعي، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وتسعمائة.

وسماه «منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج». بلغ إلى نحو نصفه في ثمانيةِ أجزاءٍ كبارٍ[٥].

---

(١) كشف الظنون ١/ ٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٧.

(٢) كشف الظنون ١/ ٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٧؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٠٣ وذكر له سزكين نسخاً خطية عدة. تاريخ التراث العربي ١/ ٢١٥ وهو مطبوع.

(٣) كشف الظنون ١/ ٥٥٨. وله ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٨٠؛ طبقات الشافعية للأسنوي ١/ ٣٦٠؛ طبقات الحفاظ للسيوطي ص٤٦٤؛ طبقات المفسرين له ص٣٨؛ وللداودي ١/ ١١٤؛ وشذرات الذهب ٤/ ١٠٦ وغيرها، وقد أشار إلى هذا الشرح.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٨؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٠٥. ولمؤلفه ترجمة في: شذرات الذهب ٧/ ١٨٩؛ البدر الطالع ١/ ١٦٦؛ معجم المؤلفين ٣/ ٧٤. وقد أشاروا إلى هذا الشرح.

(٥) كشف الظنون ١/ ٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٨؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٠٦ وقد تقدمت ترجمته.

١٥ ـ [شرح القاري]:

ومنها: شرح مولانا علي القاري الهروي، نزيل مكةَ المكرمةِ، المتوفَّى سنة ست عشرة وألف في أربع مجلدات[١].

كذا في الكشف.

قلت: نسخةٌ قلميَّةٌ كاملةٌ من كتاب «المفهم شرح مسلم» للقرطبي موجودةٌ في خزانة الكتب الجرمنية. ونسخة قلميَّةٌ كاملةٌ من كتاب «المنهاج شرح مسلم بن الحجاج» للنووي أيضاً موجودة فيها. ونسخة قلميَّةٌ كاملة من كتاب «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي أيضاً موجودة فيها[٢].

١٦ ـ [شرح صديق حسن خان]:

ومن شروحِ صحيح مسلم «السراج الوهاج» للنواب صِدِّيق حسن خان، والي بهوبالَ، غفر الله له[٣].

[مختصرات صحيح مسلم]:

ولصحيح مسلم مختصراتٌ عديدةٌ، ذكرها صاحب الكشف[٤].

---

(١) كشف الظنون ١/٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٨؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٠٦.

(٢) تقدم الحديث عن هذه المكتبة في مقدمة التحقيق، وسيأتي ذكر بعض محتوياتها في الفصل الأخير من الكتاب إن شاء الله.

(٣) هو: شرح على مختصر صحيح مسلم للمنذري، وهو مطبوع؛ سيرة الإمام البخاري ٢/٧٠٩.

(٤) كشف الظنون ١/٥٥٨؛ الحطة ص٣٦٨.

[شروح السنن الأربعة]

أمَّا شروح جامع الترمذي[1] وشروح أبي داود والنسائي وابن ماجه، فقد تقدَّم ذِكْرُها في الفصل العشرين.

[شروح موطأ الإمام مالك]

ومن شروح كتب الحديث: شروح موطأ الإمام مالك.

وهي كثيرةٌ. وقد مرَّ ذكرُها في الفصل الثالث والعشرين.

---

(١) في الأصل: «أما شروح جامع الترمذي، فسيأتي ذكرُها في الباب الثاني». قلت: وقد سبق أن نقلتُ ملخَّصَ ما ذكره المصنف هناك في الفصل العشرين، أسوةً بأسلوب المصنف مع بقية كتب السنن.

[كتاب مصابيح السنة وشروحه]

ومن شروح كتب الحديث «شروح المصابيح» وهي كثيرةٌ. قال صاحب «كشف الظنون»:

«مصابيح السنة»، للإمام حسين بن مسعود الفَرَّاء البَغَوي، الشافعي، المتوفَّى سنة ست عشرة وخمسمائة(١).

قيل: عَدَدُ أحاديثه أربعةُ آلاف وسبعُمائة وتسعةَ عشرَ حديثاً؛ منها المختصُّ بالبخاري ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً، ولمسلم ثمانمائة وخمسةٌ وسبعون حديثاً. ومنها المتَّفقُ عليه ألفٌ وواحدٌ وخمسون حديثاً، والباقي من كتب أخرى.

أوله: الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى.. إلخ.

(قيل: المؤلف لم يُسَمِّ هذا الكتابَ بـ«المصابيح» نصاً منه، وإنما صار هذا الاسم علماً له بالغَلَبَة، من حيثُ إنه ذكر بعد قوله: أما بعدُ: إن هذا الكتاب مصابيح.. إلخ. لكن ذكر أنَّ عددَ الأحاديث المذكورة فيه أربعةُ آلاف وأربعمائة وأربعة وثمانون حديثاً. منها ما هو من الصِّحاح ألفان وأربعمائة وأربعة وثلاثون حديثاً، ومنها ما هو من الحِسان، وهو ألفان وخمسون حديثاً، قاله ابنُ المَلَك)(٢).

---

(١) ينظر لترجمته: تكملة الإكمال ١/ ٤٢١؛ التقييد ١/ ٣٠٥؛ وفيات الأعيان ٢/ ١٣٦؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ٣٠؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٥٧؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٤٣٩؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ٧٥؛ للإسنوي ١/ ٢٠٥؛ طبقات الحفاظ ص٤٥٧ وغيرها. ومن مؤلفاته العظيمة أيضاً: «معالم التنزيل»، و«شرح السنّة».

(٢) ما بين القوسين ليس في هذا المكان من طبعة دار الفكر من كشف الظنون ٢/ ١٦٩٨، وابن الملك هذا له شرح على المصابيح سيأتي ذكره فيما بعد.

قال المؤلف[١]: هذه ألفاظٌ صدرت عن صدْرِ النُّبُوَّة مِمَّا أورده الأئمةُ في كتبهم، جمعتُها للمنقطعين إلى العبادة لتكونَ لهم بعدَ كتابِ اللهِ حظاً من السُّنن. . إلخ.

وترك ذِكْرَ الأسانيد اعتماداً على نقْل الأئمة، وقَسم أحاديثَ كلِّ باب إلى صِحاحٍ وحِسان. وعنى بالصِّحاح ما أخرجه الشيخان، وبالحِسان ما أورده أبو داودَ والترمذيُّ وغيرُهما. وما كان فيه من ضعيف أو غريبٍ أشار إليه، وأعرض عن ذِكْرِ ما كان مُنكَراً أو موضوعاً. هذا هو المشروط في الخُطبة، ولكن ذَكَرَ في آخرِ بابِ مناقب قريش حديثاً، وقال في آخره: منكرٌ. و(لعله)[٢] قد ألحقه بعضُ المُحدِّثين[٣].

قال النووي في «التقريب»: وأمَّا تقسيمُ البغوي إلى حِسانٍ وصِحاحٍ؛ مُريداً بالصحاح ما في الصحيحين، وبالحِسان ما في السُّنن، فليس بصوابٍ؛ لأنَّ في السُّنن الصحيح، والحسن، والضعيف، والمُنكَر. انتهى[٤].

وأُجيبَ: بأنه اصطلح عليه في كتابه ولا مُشَاحَّةَ[٥] فيه[٦].

[شروح المصابيح]:

واعتنى بشأنه العُلماء بالقراءة والتعليق.

١ - فشرَحه الشيخُ الإمام القاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البَيْضَاوي، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وستمائة[٧].

---

(١) أي: مؤلف «المصابيح»، وهو البغوي.

(٢) «لعله» زيادة من كشف الظنون ٢/١٦٩٨.

(٣) كأنه يعني الحديث رقم (٥٩٨٧) من مشكاة المصابيح، رواه ميناء عن أبي هريرة، وفي آخره عن الترمذي أنه قال: ويُروى عن ميناء هذا أحاديثُ مناكيرُ ٣/١٦٩.

(٤) أي: كلام النووي الذي ذكره صاحب كشف الظنون، وهو في تقريب النووي ١/١٦٥ مع شرحه تدريب الراوي.

(٥) في الأصل: «مناقشة»، وما أثبته من كشف الظنون.

(٦) وقد ذكر بروكلمان نُسخاً خطيةً عِدةً لكتاب المصابيح. تاريخ الأدب العربي ٦/٢٣٥. وقد طُبع أيضاً، كما أنه مطبوع ضمن كتاب «مشكاة المصابيح»، منذ زمن بعيد.

(٧) البيضاوي: نسبة إلى البيضاء، قرية من عمل شِيراز.

[وسماه «تحفة الأبرار»[١].

٢ ـ وقاسم بن قُطلوبُغا الحنفي، المتوفَّى سنة (٨٧٩هـ)[٢]].

٣ ـ وشهاب الدين فضل الله بن حُسين التُّورْبِشْتِيّ الحنفيُّ[٣].

وسمَّاه «المُيَسَّر»، أوله: الحمد لله الذي شرع لنا الحقَّ، وأوضح دليله.. إلخ. [وتوفي سنة (٦٠٠هـ)[٤]].

٤ ـ وشمس الدين محمد بن مظفر الخَلْخَالِي، وسماه «التنوير». وتوفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة[٥].

٥ ـ وعلاء الدين علي بن محمد، الشَّهير بـ«مُصَنِّفَك»، المتوفَّى سنة خمس وسبعين وثمانمائة[٦]. ألفه بإشارة حضرة الرسالة ﷺ لابن قربان[٧] بقُونيةَ سنة خمسين وثمانمائة.

= وله ترجمة في: مرآة الجنان ٤/ ٩١؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٥٧؛ وللإسنوي ١/ ٢٨٣؛ البداية والنهاية ٣/ ٣٠٩؛ شذرات الذهب ٥/ ٣٩٢؛ وقيل في تاريخ وفاته: (٦٩١هـ)، و(٦٩٢هـ).

(١) وذكره السبكي باسم «شرح المصابيح». وذكر له بروكلمان نسخاً خطية ٦/ ٢٣٦.

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من كشف الظنون، وتاريخ وفاته فيه هنا (٨٧٥هـ). وما أثبته من الضوء اللامع ٦/ ١٨٩؛ والبدر الطالع ٢/ ٤٧ وغيرهما.
وذكر السخاوي ضمن مؤلفاته: «مجلد من شرح المصابيح للبغوي»؛ الضوء اللامع ٦/ ١٨٧.

(٣) له ترجمة في: طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٣٤٩، وقال: شَرَحَ مصابيحَ البغوي شرحاً حسناً. وقال: وأظن هذا الشيخ مات في حدود الستين والستمائة. وينظر: معجم المؤلفين ٨/ ٧٣.

(٤) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩، وذكر بروكلمان وجودَ نسخة خطية لشرحه في الآصفية، وأخرى في رامبور، ولكنه ذكر أنه ألّفه سنة ٧١٢هـ. والله أعلم.

(٥) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ٢٦٠؛ طبقات الشافعية للإسنوي ١/ ٥٠٥؛ بغية الوعاة ١/ ٢٤٧؛ شذرات الذهب ٦/ ١٤٤، وذكروا من تصانيفه «شرح مشكاة المصابيح».
وتوجد لشرحه نسخة خطية في كمبردج، كما ذكر بروكلمان ٦/ ٢٣٧.

(٦) لقب بذلك لاشتغاله بالتصنيف في حداثة سنه، والكاف للتصغير في لغة العجم. البدر الطالع.
وله ترجمة في: شذرات الذهب ٧/ ٣٢٠؛ والبدر الطالع ١/ ٤٩٧ وذكر أنه شرح المصابيح للبغوي.

(٧) في كشف الظنون: لابن فرمان.

٦ ـ و(غياث الدين[١]) محمد بن محمد الواسطي، البغدادي، مدرس المستنصرية، المعروف بابن العَاقُولي، المتوفَّى سنة سبع وتسعين وسبعمائة[٢].

٧ ـ وشمس الدين محمد بن محمد بن الجَزري... في ثلاثة مجلدات، وتوفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة.

ألَّفه بما وراء النهر، وسماه «تصحيح المصابيح»[٣].

٨ ـ وظهير الدين محمود بن عبد الصمد الفارقي[٤].

٩ ـ وقرا[٥] يعقوب بن إدريس الحنفي الرومي القَرماني، المتوفَّى سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة[٦].

١٠ ـ وقُطب الدين محمد الأزْنيقي، المتوفَّى سنة أربع وثمانين وثمانمائة[٧].

---

(١) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩.

(٢) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ١٩٤ وفيها سقط؛ وبغية الوعاة ١/ ٢٢٥. وتاريخ وفاته فيه (٧٩٨هـ). وذكر من مصنفاته: «شرح المصابيح»، وذكر بروكلمان ٦/ ٢٣٦ وجود نسخة خطية لشرحه في المدينة المنورة باسم «مفاتيح الرجاء».

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩، ولمؤلفه ترجمة ضمن كتابه «غاية النهاية في طبقات القراء» ٢/ ٢٤٧ جاء فيها أنه: ألّف شرح المصابيح في ثلاثة أسفار.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩.

(٥) في كشف الظنون «قره». وله ترجمة في الضوء اللامع ١٠/ ٢٨٢، ذكر فيها أنه كتب على المصابيح شرحاً يقال إنه وصل فيه إلى النصف وكذا ترجمه ابن حجر في أنباء الغمر ٨/ ٢٢٥، وذكر شرحه على المصابيح.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩.

(٧) المرجع السابق ٢/ ١٦٩٩ وكتب فيه بين واوين « » هو محيي الدين محمد بن قطب الدين الأزنيقي.
وله ترجمة في: معجم المؤلفين ١١/ ١٩١ باسم «محمد بن محمد الأزنيقي الرومي الحنفي، محيي الدين» نقلاً عن هدية العارفين وحدَه، وذكر من مؤلفاته: «تلفيقات المصابيح في شرح مصابيح السنّة للبغوي»، وذكر وفاته في (٨٨٥هـ).
وسيأتي بعد قليل فيما ذكره المؤلف رحمه الله عن كشف الظنون نفسه اسم هذا الكتاب مع شيء من الاختلاف في اسم مؤلفه. والله أعلم.

١١ ـ وشمس الدين أحمد بن سليمان، المعروف بابن كمال باشا، (المتوفى سنة (٩٤٠هـ))[١].

١٢ ـ وعلي بن عبد الله بن أحمد، المعروف بـ«زين العرب»[٢]، قيل: إنه نخجواني، والذي في شرح علي القاري أنه مِصري، والأول منقول من قاسم زاده.

والمفهوم من أول شرحه: أنَّه شَرَحَه ثلاث مرات، والمتداوَلُ الأوسطُ؛ فإنَّه مشهورٌ عَنِ الأول والثالث[٣].

١٣ ـ ومظهر الدين الحسين بن محمود بن الحسن الزَّيْدَاني، (المتوفى سنة (٧٢٧هـ)). سماه «المفاتيح في شرح المصابيح»[٤].

أوله: الحمد لله ملأ السمٰواتِ، وملأ الأرضَ.. إلخ.

أورد في أوله مقدمةً في اصطلاح[٥] أصحاب الحديث، وأنواعِ علومه. هكذا وجدت في ظهر نسخة منه[٦].

١٤ ـ ومن شروحه «الأزهار»[٧].

---

(١) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩.
وله ترجمة في: شذرات الذهب ٨/ ٢٣٨؛ الفوائد البهية ص٢١؛ معجم المؤلفين ١/ ٢٣٨ وذكر من مؤلفاته: «شرح مشكاة المصابيح».

(٢) له ترجمة مختصرة جداً في: الدرر الكامنة ٣/ ٨٠، وصفه «بأحد شارحي المصابيح»؛ ونحوه في معجم المؤلفين ٧/ ١٤٣.
وتوجد لشرحه نسخٌ خطية عديدةٌ ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٣٦.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩. وزاد فيه: «ذكر في أوسطه أنه ألّفه في حدود سنة خمسين وستمائة».

(٤) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون. وللمظهر هذا ترجمة في: معجم المؤلفين ٤/ ٦٠ بناءً على ما جاء في كشف الظنون نفسه. ولشرحه هذا نسخ خطية ذكر أماكنها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٣٦.

(٥) في الكشف: «اصطلاحات».

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩.

(٧) هكذا في كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩، ولم يزد شيئاً. وقال في حرف الألف: الأزهار في شرح المصابيح، سيأتي في الميم ١/ ٧٣، ولم يزد عليه شيئاً.

١٥ ـ واختصره[1] الشيخ أبو النَّجيب عبد القاهر بن عبد الله السُّهْرَوَرْدِي، المتوفَّى سنة ثلاث وستين وخمسمائة[2].

١٦ ـ (واختصره[3]) الشيخ تقيُّ الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي في كتاب سماه «ضياء المصابيح».

وتوفي سنة ست وخمسين وسبعمائة[4].

١٧ ـ وصنَّف الشيخُ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي كتاباً سماه «التخاريج في فوائد متعلقة بأحاديث المصابيح».

وتوفِّي سنة سبعَ عشرةَ وثمانمائة[5].

[مشكاة المصابيح وشروحه]:

١٨ ـ ثم إنَّ الشيخَ وليَّ الدين أبا عبد الله الخطيب، كمَّل «المصابيح» وذيَّلِ أبوابه، فذكر الصحابيَّ الذي روى الحديثَ عنه، وذكر الكتاب الذي أخرجه منه. وزاد على كلِّ بابٍ من صِحاحه وحِسانه ـ إلا نادراً ـ فصلاً ثالثاً. وسمَّاه «مشكاة المصابيح». فصار كتاباً كاملاً، فرغ من جمعه

---

(١) أي: اختصر «المصابيح»، كما في معجم المؤلفين ٥/ ٣١١.

(٢) له ترجمة في: الأنساب ٧/ ٣٠٧؛ وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٤؛ وسير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٧٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١٧٣؛ وشذرات الذهب ٤/ ٢٠٨ وغيرها.

(٣) كلمة «اختصره» ليست في طبعة دار الفكر من كشف الظنون ٢/ ١٦٩٩، بل فيه: وللشيخ... كتاب سمّاه.. إلخ.

(٤) ترجمه ابنه تاج الدين السبكي ترجمة مفصّلة في كتابه طبقات الشافعية الكبرى ١٠/ ١٣٩ ـ ٣٣٨. ويظهر مما سرده فيها من أسماء مؤلفاته أن كتاب «ضياء المصابيح» يتعلق بمسألة التراويح، ولفظه: «نور المصابيح في صلاة التراويح، ضياء المصابيح، ضوء المصابيح، إشراق المصابيح، تقييد التراجيح، ومصنفان آخران، تكملة سبعة» ١٠/ ٣٠٩، والله أعلم.

(٥) وهو صاحب المعجم اللغوي الشهير «القاموس المحيط». له ترجمة في: إنباء الغمر ٧/ ١٥٩؛ الضوء اللامع ١٠/ ٧٩؛ البدر الطالع ٢/ ٢٨٠؛ العقد الثمين ٢/ ٣٩٢ وغيرها.
وذكر السخاوي من مؤلفاته: «التجاريح في فوائد متعلقة بأحاديث المصابيح». الضوء اللامع ١٠/ ٨٢. ولكنه في كشف الظنون: «التخاريج» كما في أصلنا، وقد يكون ذلك تصحيفاً. والله أعلم.

آخرَ يوم الجمعة من رمضانَ سنة سبع وثلاثين وسبعمائة[١].

(وله أسماء رجال المشكاة)[٢].

١ ـ وشَرَحه[٣] العلامة حسن بن محمد بن الطِّيْبِي، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وسبعمائة[٤].

وسماه «الكاشف عن حقائق السنن».

أوله: الحمد للهِ مُشيِّدِ أركان الدين الحنيف.. إلخ.

قال: وكنتُ قبلُ قد استشرت الأخ في الدين، بقيةَ الأولياء قطب العلماء[٥] وليَّ الدين محمد بن عبد الله الخطيب، في جَمْعِ أصلٍ من الأحاديث، فاتَّفق رأيُنا على تكملةِ «المصابيح» وتهذيبِه، وتعيينِ روايته، فما قصَّر فيما أشرتُ إليه من جمعه[٦].. إلخ.

ثم إنَّه بذل وُسْعَه[٧]. فلمَّا فرغ من إتمامه، شمَّرتُ عن ساقِ الجدِّ في شرح مُعضَلِه، بعد تتبُّع الكتب، معلماً لكلِّ مصنف بعلامةٍ. فعلامةُ «معالم السنن وأحكامها» خط[٨]. وعلامة «شرح السنة» «حس»، وشرح مسلم

---

(١) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي. ترجم له صاحب معجم المؤلفين ١٠/ ٢١١، ولكنه لا يتجاوز ما ذكره صاحب كشف الظنون هنا. أمَّا كتابه «مشكاة المصابيح»، فقد حَظِيَ بشهرة عظيمة. وقد أُلفت له شروحٌ عدةٌ كما سيأتي ذكرها فيما بعد. وتُوجد له نسخٌ خطية كثيرة، ذكرها بروكلمان ٦/ ٢٣٨، وهو كتاب مطبوع ومتداوَل على نطاق واسع.

(٢) ليس في كشف الظنون هنا، وهو مطبوع. وينظر أيضاً: بروكلمان ٦/ ٢٣٩.

(٣) أي: شرح «مشكاة المصابيح» كما سيأتي.

(٤) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٢/ ٦٨؛ بغية الوعاة ١/ ٥٢٢؛ شذرات الذهب ٦/ ١٣٧؛ البدر الطالع ١/ ٢٢٩، وذكر معظمهم «شرح المشكاة» في ترجمته. ولكن اسمه في الدرر والبدر: «الحسين».

(٥) في كشف الظنون: «الصلحاء». وكذا في شرح الطيبي.

(٦) كان في الأصل: «فما قصرت فيما أشار إليه..» إلخ. وما أثبته من كشف الظنون وشرح الطيبي، وهو الصواب ـ إن شاء الله ـ لأن الجامع هو «الخطيب»، وليس «الطيبي».

(٧) في الكشف: «فبذل» وكذا في شرح الطيبي.

(٨) إشارة إلى «الخطابي» وفي شرح الطيبي: «وأعلامها» بدل «وأحكامها». والظاهر أنه الصواب؛ فـ«معالم السنن» و«أعلام السنن» كتابان معروفان للخطابي، وقد تقدم ذكرُهما.

«مح»، والفائق «فا»، و«مفردات الراغب» «غب»، ونهاية الجزري «نه»، والشيخ التُّورِبِشْتِي «تو»، والقاضي البيضاوي «قض»، والمظهر «مظ»، والأشرف[1] «شف»[2].

٢ ـ وشرحه أبو الحسن علي بن محمد، المعروف بعَلَم الدين السَّخاوي، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وستمائة[3].

٣ ـ وعبد العزيز (بن محمد بن عبد العزيز[4]) الأبهَرِي المتوفَّى في حدود سنة خمس وتسعين وثمانمائة[5]، لأمير عليشير.

وسماه «منهاج المشكاة»، وهو تاريخ تأليفه.

أوله: إنَّ أصحَّ حديث ترويه ثقاتٌ في الأعصار.. إلخ[6].

٤ ـ وعلى المشكاة حاشيةٌ للعلامة السيد الشريف[7].

٥ ـ وللشيخ نور الدين علي بن سُلطان محمد الهروي، المعروف بـ«القاري»، المتوفَّى سنة أربعَ عشرةَ وألفٍ[8]، شرْحٌ عظيمٌ ممزوجٌ على المشكاة

---

(١) الأشرف الفقاعي من شارحي المصابيح، سيأتي ذكرُه بعد قليل.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٧٠٠. وينظر: شرح الطيبي ١/ ٣٤ ـ ٣٥ وفيه بعض الزيادات. وقد ذكره هنا بشيء من التصرُّف والاختصار؛ ولشرح الطيبي هذا نسخٌ مخطوطة ذكر أماكنها بروكلمان ٦/ ٢٣٩، وقد طبع مؤخراً.

(٣) الهمداني المصري نزيل دمشق (٥٥٨ ـ ٦٤٣هـ) ـ وهو غير السخاوي المشهور بكتابه «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث».
له ترجمة في: «إنباه الرواة ٢/ ٣١١. وكان حياً آنذاك؛ ووفيات الأعيان ٣/ ٣٤٠؛ وسير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٢٢؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٨/ ٢٩٧ وغيرها.

(٤) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٧٠٠.

(٥) ترجمه صاحب معجم المؤلفين ٥/ ٢٥٩. ولم يزد على ما في كشف الظنون وهدية العارفين شيئاً.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٧٠٠.

(٧) الجرجاني، وقد تقدم ذكره في مؤلفي كتب أصول الحديث. وهذه الحاشية هي تلخيص مجرد لكتاب الطِّيبي السابق ذكره. وفي صحَّةِ نِسبته إلى الجرجاني نقاش.
فينظر: ظفر الأماني للكنوي ص٥٥٩. ولهذه الحاشية نسخ مخطوطة ذكر أماكنها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٣٩.

(٨) تقدم ذكره.

مسمى بـ«المِرْقاة» في أربعة مجلدات، جمع فيه جميع الشروح والحواشي(١).

(١) كشف الظنون ٢/ ١٧٠٠، وشرحه هذا مطبوع ومشهور.
كتابات أخرى حول مشكاة المصابيح:
ومن الكتب الأخرى حول «مشكاة المصابيح» مِمَّا لم يرِدْ ذكرُه في كلام المصنف ﷺ:
٦ ـ «شرح لعبد الله بن عمر البيضاوي» (ت٦٨٥هـ)، ذكره بروكلمان ٦/ ٢٤٠، ولكنه ذكر تاريخ وفاته (٧١٦هـ). وقد سبق أن ذكره المصنف فيمن شرح المصابيحَ، وهو الأقرب؛ لأن مؤلف مشكاة المصابيح فرغ من تأليفه سنة ٧٣٧هـ كما سبق، فكيف يكون الشرحُ قبل ذلك.
٧ ـ «شرح لابن حجر الهيتمي» (ت٩٧٤هـ).
٨ ـ «ترجمة فارسية مع شرح». بروكلمان ٦/ ٢٤٠.
٩ ـ «أشعة اللمعات»، شرح فارسي لمشكاة المصابيح.
١٠ ـ «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح»، بالعربية.
١١ ـ «جامع البركات منتخب شرح المشكاة».
١٢ ـ «أسماء الرجال الواردة في المشكاة».
وهذه الكتب الأربعة كلُّها للشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدِّهلوي (ت١٠٥٢هـ) من علماء الحديث في الهند، وقد سبق ذكرُه في الفصل السابع من هذا الكتاب.
وينظر: بروكلمان ٦/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠؛ جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة ص٦٠ ـ ٦١.
١٣ ـ «نجوم المشكاة»، للصدِّيق بن الشريف (بعد ١٠٣٣هـ). بروكلمان ٦/ ٢٤١.
١٤ ـ «حاشية مشكاة المصابيح»، لجلال الدين الكرلاني، أو الكرماني. المرجع السابق ٦/ ٢٤١.
١٥ ـ «الرحمة المهداة إلى من يريد ترجمة المشكاة»، للشيخ المحدث عبد الأول بن محمد بن عبد الله الغزنوي (ت١٣١٣هـ). جهود مخلصة ص١١٠؛ جماعت أهل حديث كي تصنيفي خدمات ص٦٧، وهي مطبوعة.
١٦ ـ «تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة»، للعلامة أحمد حسن الدِّهلوي (ت١٣٣٨هـ)، مطبوع. وينظر: بروكلمان ٦/ ٢٤١؛ جهود مخلصة ص١٣٨.
١٧ ـ «الملتقطات على ترجمة المشكاة»، للشيخ أحمد بن محيي الدين اللاهوري، فرغ من تأليفه سنة ١٣٢٠هـ مطبوع؛ جهود مخلصة ص٢١٨؛ تصنيفي خدمات ص٧٤.
١٨ ـ «الرحمة المهداة تكملة المشكاة»، لنور الحسن بن صديق حسن خان (١٢٧٨ ـ ١٣٣٠هـ)، طبع بالهند طبع حجر سنة ١٣٠١هـ. بروكلمان ٦/ ٢٤٢.
١٩ ـ «التعليق على مشكاة المصابيح» بالعربية، للشيخ عبد الوهاب الصَّدْري الملتاني (ت١٣٥١هـ)، مطبوع؛ تصنيفي خدمات ص٦٧.
٢٠ ـ «الحاشية اللامعة»، شرح لمجهول، طبع في كلكتا سنة ١٨٤٣هـ. بروكلمان ٦/ ٢٤١. =

....

=٢١ ـ «شرح فارسي» مجهول. المرجع السابق.
٢٢ ـ «التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح»، للشيخ محمد إدريس الكاندهلوي، طبع بدمشق سنة ١٣٥٤هـ. بروكلمان ٦/ ٢٤١.
٢٣ ـ وللشيخ عبد التواب الملتاني (ت١٣٦٦هـ) ترجمة وشرح للمشكاة بالأردية، جهود مخلصة ص١٥١؛ تصنيفي خدمات ص٤٧.
٢٤ ـ وللشيخ «أبي الحسن» السِّيالكوتي شرح للمشكاة بالأردية.
٢٥ ـ وللشيخ إبراهيم الآروي «طريق النجاة ترجمة الصحاح من المشكاة»، مطبوع؛ تصنيفي خدمات ص٥٧.
٢٦ ـ وللشيخ عبد العزيز الرحيم آبادي (١٢٧٠ ـ ١٣٣٦هـ) سواء الطريق في جمع أحاديث الصحيحين من المشكاة، باللغة الأردية، مطبوع في أربع مجلدات؛ جهود مخلصة ص١٣٤؛ تصنيفي خدمات ص٥٧.
٢٧ ـ وللشيخ محمد إسماعيل (١٣١٩ ـ ١٣٨٧هـ) ترجمة وتحشية على كتاب أبي الحسن السيالكوتي.
٢٨ ـ وللشيخ محمد إسماعيل السلفي أيضاً ترجمة وتوضيح الجزء الأول من «مشكاة المصابيح»، مطبوع؛ تصنيفي خدمات ص٦٥.
٢٩ ـ وللشيخ عبد السلام البستوي (١٣٢٦ ـ ١٣٩٤هـ). «أنوار المصابيح ترجمة مشكاة المصابيح» (باللغة الأردية)، مطبوع في ثلاثة عشرَ مجلداً. تصنيفي خدمات ص٦٢.
٣٠ ـ وللشيخ عبد الجليل السامرُودي (ت١٣٩٢هـ) تعليقات باللغة العربية على مشكاة المصابيح سمّاها «ضوء المصابيح» وصل فيها إلى كتاب الجنائز فقط. تصنيفي خدمات ص٦٣.
٣١ ـ «مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح»، للعلّامة المحدث الشيخ عبيد الله الرحماني المباركفوري (١٣٢٧ ـ ١٤١٤هـ)، وقد صدرت منه تسعةُ مجلدات، وصل فيها إلى نهاية كتاب المناسك، ولا أدري إن كان في مسوَّداته أجزاءُ أخرى لم تطبع حتى الآن.
وهو من أحسن وأتقن وأدق وأنفع ما كُتب في شرح «مشكاة المصابيح»، حيث يهتم مؤلفه ﷺ بتخريج الأحاديث تخريجاً علمياً، مع بيانِ درجتها من حيثُ الصحةُ أو الضعفُ، ثم شرحِ غريبِها وبيان معانيها واستنباطِ المسائل الفقهية منها، مع ذكرِ أقوال الأئمة في كل مسألة، ومن ثَمَّ ترجيح الراجح حسب الأدلة بدون تعصب لمذهب معين أو رأي خاص. كل ذلك في أسلوب سهل ميسّر واضح، يستفيد منه المبتدئ والمتخصص على حدّ سواء.
وبذلك يُعدُّ هذا الكتاب من أهم ما ألّف في فقه الكتاب والسنّة، بالإضافة إلى ما تضمَّن من الصناعة الحديثية والنكت العلمية البديعة في الجرح والتعديل وبيان العلل واختلاف الروايات والألفاظ. رحمه الله رحمةً واسعةً، وأسكنه فسيحَ جِنانه.
٣٢ ـ ولأخينا الشيخ عبد السلام بن أبي أسلم المدني «التعليق المليح على مشكاة المصابيح»، نفع الله به. =

[أنوار المشكاة]:

١٩ ـ ثم جاء بعدَه واحدٌ من الفضلاء، فزاد في كلِّ باب فصلاً آخر ـ فصارَ كلُّه أربعةَ فصول ـ مِمَّا وجد بعدَهما في الدواوين المعتبرة للأئمة السبعة ـ أعني: الحُميدي، وابنَ الأثير، والصَّغاني، والقُضاعي، والأُقليشي[1]، والنَّووي، والمديني ـ من كلِّ حديث استدل به مجتهد في مذهبه. فكان كالشرح لهذين الكتابين، وسماه «أنوار المشكاة»؛ فعدَدُ الكتب فيه تسعةٌ وعشرون، والأبواب ثلاثمائة وسبعة وعشرون. والفصول ألف وثمانية وثلاثون[2].

[شروح أخرى للمصابيح]:

٢٠ ـ ومن شروح «المصابيح» شرح الشيخ عبد المؤمن بن أبي بكر بن محمد الزعفراني[3].

= ٣٣ ـ «تحقيق أحاديث مشكاة المصابيح» لمحدث العصر العلّامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ). وهو من أحدث وأنفع الخدمات العلمية المتعلّقة بمشكاة المصابيح، وقد صدرت له طبعاتٌ عدة، ولكنها تحتوي على تعليقات موجزة جداً.
ولذلك قام الشيخ رحمه الله بتحقيق الكتاب مرةً أخرى، وكثيراً ما يُحيل إليه باسم «التحقيق الثاني»، ولكن هذا التحقيق الثاني لم يُطبع حتى الآن. يسّر الله طبعه.
ومن مختصرات مشكاة المصابيح ذكر بروكلمان المختصرين التاليَيْن:
أ ـ مختصر مع شرح فارسي بعنوان «سراج الهداية»، لسراج الدين حسين بن بهاء الدين شاهجهانابادي.
ب ـ مختصر لمجهول. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٤٢.

(١) أبو العباس أحمد بن مَعَدّ التُّجيبي الدَّاني (ت٥٥٠هـ) أو بعده، له كتاب «النجم من كلام سيد العرب والعجم».
له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٠/٣٥٨؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ١٨١ وغيرهما.

(٢) في كشف الظنون: «ألف وثمانية وثلاثمائة» ٢/ ١٧٠٠. ولم يذكر صاحب الكشف اسم مؤلف الكتاب.
ومن هذا القبيل ما سبق ذكرُه تعليقاً باسم «الرحمة المهداة تكملة المشكاة» للسيد نور الحسن بن صدِّيق حسن خان. وفي نزهة الخواطر: «الرحمة المهداة في الفصل الرابع من المشكاة» ٨/ ٥٣٣.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٠١.

٢١ ـ وشرحه خليل بن مُقبل الحلبي، شرحاً بسيطاً[١].

٢٢ ـ [وشرح السّخومي، ذكره شارح الشّفاء[٢]].

٢٣ ـ ومن شروح «المصابيح»: «مفتاح الفتوح».

أوله: الحمد لله الذي قصُرت أفهامٌ عمَّا يليق بكبريائه. . إلخ.

ذكر فيه أنه جمعه من «شرح السنة» و«الغريبين» و«الفائق» و«النهاية». ووضع حروف الرموز لتلك الكتب. وفرغ منه في إحدى وعشرين رمضان سنة سبع وسبعمائة[٣].

٢٤ ـ وشرَحَه الشيخ أبو عبد الله إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن عبد الملك بن عمر المدعُوُّ بالأشرف الفُقَّاعي[٤].

٢٥ ـ وشرَحَه الشيخ صدر الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم السُّلَمِي المُناويُّ الشافعي[٥].

وسماه «المناهج[٦] والتفاتيح في شرح أحاديث المصابيح».

أوله: الحمد لله كاشفِ مصابيح الهُدى. . إلخ.

---

(١) كان حياً سنة (٧٩٧هـ). له ترجمة في: الأنس الجليل ٢/ ٢١٩؛ ومعجم المؤلفين ٤/ ١٢٨.

(٢) زيادة من كشف الظنون ٢/ ١٧٠١. ومؤلفه هو: علي بن صلاح الدين السخومي، كان حياً سنة (٧٦٢هـ). من مؤلفاته: «شرح مصابيح السنّة» للبغوي، وسمّاه «منهل الينابيع». معجم المؤلفين ٧/ ١١١.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٠١ ولم يذكر اسم مؤلفه.

(٤) (٦٤٢ ـ ٧١٥هـ) له ترجمة في: الدرر الكامنة ١/ ٣٧٧؛ وغاية النهاية ١/ ١٦٧؛ ومعجم المؤلفين ٢/ ٢٨٩. وتوجد لشرحه نسخة في الإسكندرية. بروكلمان ٦/ ٢٣٦.

(٥) زاد هنا في كشف الظنون ٢/ ١٧٠١: «المتوفى سنة ٧٤٨هـ». وهو خطأ. فإن السُّلَمي هذا توفي سنة (٨٠٣هـ). كما في مصادر ترجمته، ومنها: إنباء الغمر ٤/ ٣١٥؛ الضوء اللامع ٦/ ٢٤٩؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٤.

(٦) هكذا في كشف الظنون، وكتب فيه بين « » كشف المناهيج و... وكان في أصلنا «المناهيج والتفاتيح». . إلخ. وفي الضوء اللامع: وخرّج أحاديث المصابيح، وتكلَّم على أماكنَ منه، وسمّاه «كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح» ٦/ ٢٤٩. وذكره بروكلمان باسم «كشف المناهج والتنقيح في تخريج أحاديث المصابيح»، وذكر أماكنَ وجودِ نسخها الخطية ٦/ ٢٣٧.

ذكر أن «المصابيح» هو الذي عكف عليه المتعبِّدون، لكنه لطلب الاختصار لم يذكُر كثيراً من الصحابة رُواةِ الآثار، ولا تعرَّض لتخريج تلك الأخبار، بل اصطلح على أنْ جعل الصِّحاحَ هو ما في الصحيحين أو إحداهِما، والحسانَ ما ليس في واحدٍ منهما. والتزم أنَّ ما كان من ضعيف نبَّه عليه، وأن ما كان مُنكراً أو موضوعاً لم يذكُرْه ولا يُشير إليه، فوقع له بعد ذلك أنْ ذكرَ أحاديثَ من الصحاح ليست في أحدٍ من الصحيحين، وأحاديثَ من الحسان وهي في أحدِ الصَّحيحين. وأدخل في الحِسان أحاديثَ ولم ينبِّهْ عليها، وهي ضعيفةٌ واهيةٌ. وربما ذكر أحاديثَ موضوعةً في غاية السقوط متناهية. فجعلتُ موضوعَ كتابي هذا لتخريج أحاديثِه، ونِسْبةِ كلِّ حديث إلى مخرِّجه من أصحاب الكتب الستة. فإنْ لم يكنِ الحديثُ في شيءٍ من الكتب الستة، خرَّجتُه من غيرها؛ كـ«مسند الشافعي»، و«موطأ» مالك، وغيرهما[(١)].

٢٦ ـ ومنها: «تلفيقات المصابيح» لقطب الدين محمد النكيدي الأزنيقي[(٢)].

([(٣)] قال: وسلكتُ في النقل منها طريقَ الاختصار، وكان جُلُّ اعتمادي وغايةُ اهتمامي بشرح مسلم للنووي؛ لأنه كان أجمَعها فوائدَ، وأكثرَها عوائدَ، وما لا ترى علامةً، فهو من نتائج خاطري، وذَكَرَ في أوله مقدمةً في أصول الحديث).

٢٧ ـ ومن شروحه «منهل الينابيع»[(٤)].

٢٨ ـ (وشرَحَه غياثُ الدين محمد بن محمد الواسطي، المتوفَّى سنة ثمان عشرة وسبعمائة)[(٥)].

---

(١) كشف الظنون ٢/١٧٠١.

(٢) سبق ذكره برقم (١٠) ضمن شروح المصابيح. بدون ذكر اسم كتابه.

(٣) ما بين القوسين هكذا وقع هنا في الأصل، ولكنه في كشف الظنون ضمن ذكر شرح الطِّيبي. والله أعلم.

(٤) كشف الظنون ٢/١٧٠١ ولم يذكر اسم مؤلفه.

(٥) ما بين القوسين ليس في كشف الظنون. وقد سبق ذكره برقم (٦) من شروح المصابيح =

٢٩ ـ وأبو ذر أحمد بن إبراهيم الحلبي، ولم يُكمِلْه[١].

٣٠ ـ ومن شروحه: شرح محمد بن عبد اللطيف، المعروف بابن المَلَك[٢]، وهو شرحٌ لطيف ممزوج، كشرح أبيه للمشارق.

أوله: الحمد لله الذي بصَّرنا بالصراط المستقيم.. إلخ[٣].

[ثناء صاحب الأنوار على كتاب المصابيح]:

قال صاحب «الأنوار»: ترتيبُ «الجمع من الصحيحين» على فضائل الصحابة الرُّواة، ورتَّبه ابن الأثير على حروف التهجِّي، والصَّغاني والقُضاعي، والأُقليشي رتَّبوه على ألفاظٍ متشابهات في أوائل الكلمات، والنَّووي والمديني وغيرُهما رتَّبوه باعتبار الأخلاق والصفات، والأزمنة والأوقات. و«المصابيح» أحسنُ ترتيباً من هذا الجمع؛ فإنه وضع دلائل الأحكام على نهجٍ يستحسنُه الفقيه، ووضَعَ الترغيب والترهيب على ما يقتضيه العلم ويرتضيه. ولو فكَّرَ أحدٌ في تغيير بابٍ عن موضعه، لم يجد له موضعاً أنسبَ ممَّا اقتضى رأيه[٤].

[ومن شروح المصابيح]:

٣١ ـ ومن شروحه: «تنوير المصابيح» وهو شرح ممزوج ـ كشرح ابن الملك ـ لعبد الرحمٰن بن خليل.

= وهو المعروف بابن العاقُولي. وإن وفاته في (٧٩٧هـ). والله أعلم.

(١) موفق الدين، الطرابلسي الأصل، ثم الحلبي المولد والدار، سبط ابن العجمي (٨١٨ ـ ٨٨٤هـ). من مؤلفاته ـ كما ذكر السخاوي ـ «شرح الشفا والمصابيح»، ولكنه لم يكمُل. الضوء اللامع ١/١٩٩؛ معجم المؤلفين ١/١٤٢.

(٢) الرُّومي، كان حياً قبل (٨٠٦هـ). من آثاره: «شرح مشكاة المصابيح» معجم المؤلفين ١٠/١٩٣. ولشرحه هذا نسخ خطية ذكر أماكنها بروكلمان ٦/٢٣٥، ولكن في بعض النسخ اسم الشارح «عبد اللطيف بن عبد العزيز بن مالك».

(٣) كشف الظنون ٢/١٧٠١.

(٤) كذا في كشف الظنون ٢/١٧٠١. ومن حق هذا الكلام أن يُذكَرَ عند بداية الكلام عن «مصابيح السنّة» للبغوي، وقبل ذكر الشروح وغيرها.

أوله: الحمد لله الذي جعلنا من وَرَثَةِ الأنبياء.. إلخ.

وهو من المتأخرين؛ لأنه ينقل عن شرح «زين العرب»[(١)]. وذكر أنه لم يكن له شرحٌ يحتوي متنَه، ولعلَّه لم يَرَ شرحَ ابن المَلَك، وذكر أن في النسخ اختلافاتٍ، فنبَّه عليها. وأنه أجاب كما ذهب إليه المجتهدون بظاهر الحديث، نُصرةً على أهل الرأي على نهج ما سلكوا إليه. وأنه جمع فوائدَ الشروح، ولم يذكر المنقول عنه، ولا رُواةَ كلِّ حديث بتمامهم[(٢)] مخافةَ الأطناب[(٣)].

٣٢ ـ «ضياء المصابيح» لفضل الله[(٤)] بن شمس السِّيواسي، وهي حاشيةٌ على شرح «ابن الملَك»، كتبها بإشارةٍ من مفتي عصره، وحلَّ فيها المواضعَ المشكلةَ من المتن.

أولها: الحمد لله الذي جعل العلم أعزَّ الأشياء.. إلخ.

وهي في مجلد، أتمَّه سنة تسعٍ وألفٍ. وقال فيه: قد تَمَّ هذا الكتاب[(٥)].

٣٣ ـ ومن شروح المصابيح: شرح عثمان بن الحاج محمد الهروي[(٦)].

أوله: الحمد لله الذي شرح صُدور العالمين.. إلخ.

وهو شرح مختصر متأخِّرٌ عن البيضاوي؛ لأنه ذكرَه فيه.

---

(١) تقدم ذكره برقم (١٢).

(٢) وقع في الأصل هنا: «ولا رواة أهل الرأي على نهج ضياء المصابيح».. إلخ. وهو خطأ مطبعي، والتصحيح من كشف الظنون.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٧٠٢.

(٤) في الكشف: «فضل بن شمس».
وفي معجم المؤلفين: فضل الله بن أحمد السِّيواسي الحنفي (ت١٠٣٢هـ). من آثاره: «ضياء المصابيح، وهي حاشية على شرح المصابيح» ٨/ ٧٣.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٧٠٢.

(٦) ذكره بروكلمان ٦/ ٢٣٧. وذكر له نسخةً خطيةً في الإسكندرية، ترجع إلى سنة ٨٥٨هـ. والله أعلم.

٣٤ ـ (وشرحه أيضاً القاضي البيضُاوي، قيل: اسمه «تحفة الأبرار»[١]). انتهى ما في الكشف[٢].

---

(١) ما بين القوسين لا يوجد هنا في كشف الظنون. وقد تقدم ذكر شرح البيضاوي برقم (١).

(٢) كشف الظنون ٢/١٦٩٨ ـ ١٧٠٢.

ومن الشروح الأخرى، لـ«المصابيح»: ما ذكره بروكلمان؛ وهي:

٣٥ ـ شرح لأحمد الرومي الآق حصاري»، المتوفَّى سنة (١٠٤١هـ).

٣٦ ـ شرح لمجهول يوجد في برلين وغيرها.

٣٧ ـ شرح للأردبيلي.

٣٨ ـ «غريب المصابيح» لعبد القاهر السُّهروردي.

٣٩ ـ «ترجمة الصحابة رواة المصابيح»، لمحمد بن عبد الله البخشي.

٤٠ ـ «المفاتيح»، ليعقوب العفوي، المتوفَّى سنة (١١٤٩هـ).

٤١ ـ «أسماء الصحابة والتابعين مما ذكره المصابيح»، لأبي محمد بن محمد بن حسين الفضالي الفَرغَري السكاداري، سنة (٧٧٧هـ).

انتقادات لأحاديث في المصابيح:

٤٢ ـ «موضوعات المصابيح»، لسراج الدين أبي حفص عمر بن علي القَزويني (ت٧٥٠هـ). استخرجها من كتاب «المصابيح»، وقال: إنها موضوعة، ولعلها ثمانيةَ عشرَ حديثاً. وسيذكر المصنف ﷺ هذا الكتاب في الفصل الثالث والثلاثين في ذكر الكتب التي أُلِّفت في الأحاديث الموضوعة.

٤٣ ـ «أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح». وهذه الرسالة مطبوعة في آخر مشكاة المصابيح (نشر المكتب الإسلامي بتحقيق الألباني)، وهي تتضمَّن الردَّ على القزويني بعد أن استُفتِي ابنُ حجر عن رأيه في إطلاق الوضع على تلك الأحاديث.

٤٤ ـ «النقد الصحيح لِمَا اعترض عليه من أحاديث المصابيح»، لصلاح الدين خليل بن كيلدي العلائي (ت٧٦١هـ).

وهو ردّ على ابن الجوزي في ذكره تسعةَ عشرَ حديثاً من أحاديث المصابيح، في كتاب الموضوعات. والأحاديث هي الأحاديث نُفسها التي تحدث عنها الحافظ ابن حجر في رسالته المذكورة آنفاً مع زيادة حديث واحد، مطبوع بتحقيق الدكتور عبد الرحيم القشقري بالمدينة المنورة سنة ١٤٠٥هـ.

الفصل الثلاثون

في ذكر كتب الحديث التي صُنِّفت في الأحكام

وهي كثيرة؛ فمنها:

١ - «بلوغ المرام من أدلة الأَحكام»:

للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ.

وهو مختصرٌ في الأحكام، نافعٌ جداً.

قال الحافظ في أوله ما لفظُه: «هذا مختصرٌ يشتمِلُ على أصولِ الأدلة الحديثيَّة للأحكام الشرعية، حررتُه تحريراً بالغاً؛ ليصيرَ من يحفظُه من بين أقرانه نابغاً، ويستعينَ به الطالبُ المبتدي، ولا يستغني عنه الراغبُ المنتهي». انتهى[1].

وقد طَبع هذا المختصرَ المبارَكَ شيخُنا العلامة محمد بن عبد العزيز المدعوُّ بالشيخ محمد الهاشمي الجعفري[2]، في المطبع الصدِّيقي الكائن في بَهُوبال، حين كان قاضياً بها، نقلاً عن نسخة صحيحة مقروءة على شيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري المصري الأزهري، تلميذِ المصنِّف الحافظِ ابنِ حجرٍ. وقد أعطاني نسخةً منه على سبيل المناولة المقرونة بالإجازة. ثم قرأتُ عليه أحاديثَ من أوله، وأجازني بروايته مشافهةً. وقد كتب الإجازةَ في آخر الكتاب بخطه الشريف هكذا:

«قد قرأ فيه من أولِه أحاديثَ، المولويُّ عبدُ الرحمٰن ابن الحافظ عبد الرحيم، وأجزتُه أن يروِيَه عني بالشروطِ المقرَّرةِ عند أهل الحديث

---

(١) بلوغ المرام ص١١.

(٢) من شيوخ المؤلف، تقدم ذكره في آخر الفصل الخامس عشر في ذكر المسلسلات.

وأئمتهم، ويُلزِمَ نفسَه الاتِّباعَ، ويجتنبَ الابتداعَ، وأسألُ [الله[1]] أن يعينَني وإياه على ذلك. وكتب هذه الأحرُفَ محمد بن عبد العزيز، المدعوُّ بالشيخ محمد سنة (١٣١٣هـ)». انتهى.

وقد طبع شيخُنا العلامة المذكورُ إسنادَ هذا الكتاب إلى المصنف الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ، هكذا:

بسم الله الرحمٰن، الحمد لله حقَّ حمدِه، والصلاةُ والسلام على من لا نبيَّ من بعدِه. أما بعد، فيقول خادم الحديث محمد بن عبد العزيز، المدعوُّ بالشيخ محمد الهاشمي الجعفري، والفاطمي الزَّينبي: إنِّي أروي بلوغ المرام لشيخ الإسلام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى، عن شيخي العلامة الثِّقةِ الثَّبتِ الشيخ أبي الفضل عبد الحق المُحمَّدي، عن الإمام محمد بن علي الشوكاني رحمه الله تعالى، عن الإمام السيد عبد القادر بن أحمد، عن السيد أحمد بن عبد الرحمٰن، عن السيد الحسين بن أحمد زَبَارةَ، عن عبد العزيز بن محمد الجَيْشي، عن إبراهيمَ بن عبد الله بن جُعْمان، عن محمد بن إبراهيم بن جُعْمان، عن إبراهيم بن محمد بن جُعْمان، عن السيد الطاهر الأهدل، عن عبد الرحمٰن بن الدَّيْبع، عن الحافظ السَّخاوي، عن مؤلِّفه الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللهُ[2].

ح وأرويه أيضاً عن شيخي أبي الفضل عبد الحق المُحَمَّدي في جملة ما أجازني مشافهةً، عن الإمام الشوكاني في إجازتِه العامَّةِ لسائر مروياته، عن السيد علي بن إبراهيم، عن حامد بن شاكر، عن السيد أحمد بن يوسف، عن السيد إبراهيم بن القاسم بن المؤيَّد، عن السيد الحسين بن أحمد زَبارة، عن القاضي أحمد بن صالح بن أبي الرِّجال، عن محمد البابلي، عن أبي النَّجا سالم، عن النجم محمد بن أحمد، عن صاحب هذه النسخة شيخ الإسلام زكريا،

---

(١) إضافة مني لعلّها سقطت من الطبع.

(٢) وينظر: إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر للشوكاني ص٩٦. وقد ذكر في مقدمته أنه اقتصر في الغالب على ذكر إسنادٍ واحدٍ لكل كتاب.

عن المؤلف الحافظ ابن حجر رحمهم الله تعالى[١] ورضي عنهم أجمعين، وأثابهم الجنةَ بفضله، آمين. وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم، والحمد لله رب العالمين. انتهى.

[شروح بلوغ المرام]:

قلت: ولكتاب بلوغ المرام شروح؛ منها:

١ - «البدر التمام».

للقاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي[٢].

٢ - ومنها: «سُبل السَّلام».

للعلامة السيد محمد بن إسماعيل الأمير الكَحْلاني[٣]، ثم الصَّنعاني[٤]. قال في أوله: هذا شرحٌ لطيفٌ على «بلوغ المرام»، تأليف الشيخ العلامة شيخ الإسلام أحمد بن علي بن حجر، أحلَّه الله دارَ السلام، اختصرتُه عن شرح القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن محمد المغربي، أعلى الله درجاتِه في عِلِّيِّين، مقتصراً على حلِّ ألفاظه، وبيانِ معانيه، قاصداً بذلك وجهَ الله، ثم التقريب للطالبين والناظرين فيه، مُعرِضاً عن ذكر

---

(١) ذكر الشوكاني هذا الإسناد ضمن أسانيده لصحيح البخاري. إتحاف الأكابر ص١٦١.

(٢) اللاعي: قاضي صنعاء وعالمها ومحدثها (١٠٤٨ - ١١١٩هـ، وقيل ١١١٥هـ). قال الشوكاني: وهو مصنف «البدر التمام شرح بلوغ المرام»، وهو شرح حافل، نقل ما في التلخيص من الكلام على متون الأحاديث وأسانيدها. ثم إذا كان الحديثُ في البخاري نقل شرحَه من فتح الباري، وإذا كان في صحيح مسلم نقل شرحه من شرح النووي، وتارةً ينقل من شرح السنن لابن رسلان، ولكنه لا ينسب هذه النقول إلى أهلها غالباً، مع كونه يسوقُها باللفظ... إلى أن قال: وعلى كلِّ حالٍ، فهو شرح مفيد، وقد اختصره السيد العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير، وسمى المختصر «سبل السلام». البدر الطالع ١/ ٢٣٠ - ٢٣١. وينظر أيضاً: هدية العارفين ١/ ٣٢٣؛ معجم المؤلفين ٤/ ٥١.

(٣) نسبة إلى «كَحْلان»؛ مدينة جبلية في الشرق الشمالي من اليمن.

(٤) وُلد بكحلان سنة (١٠٩٩هـ)، وتوفي بصنعاء سنة (١١٨٢هـ). له ترجمة في: البدر الطالع ٢/ ١٣٣؛ أبجد العلوم ٣/ ١٩١؛ فهرس الفهارس ١/ ٥١٣؛ وللدكتور أحمد محمد العُليمي كتاب «الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار»، مطبوع.

الخلافات والأقاويل، إلا أن يدعُوَ إليه ما يرتبط به الدليلُ، متجنباً للإيجاز المخلِّ، والإطناب المُمِلِّ. وقد ضممتُ إليه زياداتٍ جَمَّةً على ما في الأصل من الفوائد. انتهى[(١)].

٣ ـ ومنها: «فتح العلام».

للعلامة أبي الخير نور الحسن خان ابن السيد صِدِّيق بن حسن بن علي الحُسيني القنوجي رح[(٢)]. في مجلدين. فرغ من تأليفه سنة (١٣٠٢هـ)، وقد طبع بمصر بالمطبعة الأميرية، ونفِدَت نُسَخُه.

٤ ـ ومنها: «مسك الختام».

للسيد العلامة النواب صديق بن حسن خان رحمه الله تعالى[(٣)]، وهو بالفارسية. [[(٤)] قال في كتابه «إتحاف النبلاء»: «مسك الختام شرح بلوغ

(١) سبل السَّلام ١/ ٢١.
(٢) ترجمه أبوه السيد صِدِّيق حسن القنوجي في أبجد العلوم ٣/ ٢٨٠، ولد في بهوبال سنة ١٢٧٨هـ، وتوفي في لكناؤ سنة ١٣٣٦هـ.
وله ترجمة أيضاً في: نزهة الخواطر ٨/ ٥٣١؛ معجم المؤلفين ١٣/ ١١٩.
(٣) تقدمت ترجمته.
(٤) ما بين المعقوفين كُتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري، وهو في الأصل باللغة الفارسية، وما أثبتّه هو ترجمة له بالعربية. والله أعلم.
وينظر أيضاً: أبجد العلوم ٣/ ٢٧٨؛ السيد صديق حسن القنوجي وآراؤه الاعتقادية ص٩٠.
كتب أخرى حول «بلوغ المرام»:
٥ ـ «منظومة بلوغ المرام»، للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت١١٨٢هـ). وهو صاحب «سبل السلام» نفسه. وقد قام بنظمه، فوصل إلى أثناء باب العِدَّة من كتاب الطلاق، ثم أتمَّه وأكمله بعد وفاته تلميذُه الشيخ الحسين بن عبد القادر الرّوضي الصنعاني. وألّف الشيخ محمد بن محمد بن يحيى بن عبد الله زَبارة الحسني الصنعاني «الإلمام بتخريج أحاديث منظومة بلوغ المرام». وقد طُبعت هذه المنظومة مع تخريجها على نفقة الشيخ علي بن عامر الأسدي، المدرس بمدرسة دار الحديث بمكة المكرمة ﷺ عام ١٣٩٦هـ. رحمهم الله.
٦ ـ «شرح بلوغ المرام»، للشيخ عبد الله بن سليمان الجوهري (ت١٣٠١هـ) لم يكمله. ذكره السيد صِدّيق حسن القنوجي في أبجد العلوم ضمن علماء اليمن ٣/ ١٧٥. =

المرام»، لكاتب هذه الحروف عفا الله عنه.. وقد أُلهِمَ بهذا الاسمِ في المنام، يقع في مجلدين كبيرين. أوله: الحمد لله ﷻ. وقد جمعتُ فيه باختصارٍ وإيجازٍ بين «البدر التمام» و«سبل السلام» و«تلخيص المصنف العلام»، وجعلتُه باللغة الفارسية ليعُمَّ فهمُه، وحيث إنه من آخر الشروح، وأجمعِها للأصول والفروع، فإنَّ هذا الاسم مناسبٌ له تماماً. وهذا الشرح أحسنُ مؤلفاتِ هذا الفقير، ويجمع بين الرواية والدراية ما تكاد العيون تأكلُه، والقلوبُ تشربه].

٢ ـ [منتقى الأخبار]:

ومن المختصرات في الأحكام: «منتقى الأخبار» للشيخ الإمام العلامة أبي البركات مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرَّاني، المعروف بـ«ابن تيمية».

وقد يلتَبِسُ على من لا معرفةَ له بأحوال الناس، مصنفُ «منتقى الأخبار» ابنُ تيمية هذا بحفيدِه شيخ الإسلام تقيِّ الدين أحمد بن عبد الحليم شيخ ابن القيم، وليس الأمرُ كذلك؛ فإن «ابنَ تيمية» مصنف «منتقى الأخبار» جدُّ ابنِ تيمية الذي هو شيخُ ابنِ القيِّم. فلنا أن نذكر ترجمتَهما ها هنا؛ فنقول:

= ٧ ـ «شرح بلوغ المرام» للعلامة الشيخ أحمد حسن الدِّهلوي (ت١٣٣٨هـ) صاحب كتاب «تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة». وقد طبع في الهند وباكستان، كما طبع في بيروت. وينظر أيضاً: جهود مخلصة في خدمة السنّة المطهرة ص١٣٨؛ وجماعت أهل حديث كي تصنيفي خدمات ص٤٨.

٨ ـ «ترجمة بلوغ المرام والتعليق عليه» باللغة الأردية للشيخ عبد الغفور غزنوي، طبع قبل ١٩٢٩م. تصنيفي خدمات ص٧٣.

٩ ـ «ترجمة بلوغ المرام» باللغة الأردية للشيخ محيي الدين اللاهوري، مطبوع. المرجع السابق ص٧٤.

١٠ ـ «بلوغ المرام مع تعليقه إتحاف الكرام»، للشيخ صفي الرحمٰن المباركفوري، مطبوع، نشرته الجامعة السلفية في بنارس بالهند عام ١٩٧٤م. وينظر: جماعت أهل حديث كي تصنيفي خدمات ص٧٠.

١١ ـ «توضيح الأحكام من بلوغ المرام» للشيخ عبد الله البسّام ﷺ، وهو من أحسن وأوضح ما أُلف في شرح بلوغ المرام، مطبوع في ست مجلدات.

[مجد الدين ابن تيمية]:

قال الشوكاني في «النَّيْل»[1] في ترجمة مصنِّف المنتقى: «هو الشيخ الإمام، علَّامةُ عصرِه، المجتهدُ المطلق، أبو البركات، شيخ الحنابلة مجدُ الدين، عبد السلام بن عبد الله (بن أبي القاسم بن محمد[2]) بن الخَضِر بن محمد بن علي بن عبد الله الحرَّاني، المعروف بـ«ابن تيمية».

قال الذهبيُّ في «النبلاء»[3]: وُلد سنة تسعين وخمسمائة تقريباً. وتفقَّه على عمِّه الخطيب، وقدم بغدادَ وهو مراهقٌ، مع السيف ابن عمِّه، وسمع من أحمدَ بن سُكَيْنَة، وابنِ طَبَرْزَد، ويوسف بن كاملٍ، وعدَّةٍ.

وسمع بحرَّان من حنبلٍ، وعبد القادر الحافظ، وتلا بالعشر على الشيخ عبد الواحد بن سلطان.

حدث عنه ولدُه شهاب الدين، والدِّمياطيُّ، وأمينُ الدين ابن شُقيرٍ، وعبدُ الغني بن منصور، ومحمدُ بن القزاز[4]، والواعظ محمد بن عبد المحسن، وغيرُهم.

وتفقَّه وبرع واشتغل، وصنَّف التصانيف، وانتهت إليه الإمامة في الفقه، ودرس القراءات، وصنَّف فيها أُرجوزةً. تلا عليه الشيخ القيرواني. وحج في سنة إحدى وخمسين على درب العراق، وانبهر[5] علماءُ بغدادَ لذكائه وفضائله، والتمس منه أستاذُ دار الخلافة محيي الدين ابنُ الجوزي الإقامةَ عندهم، فتعلَّل بالأهل والوطن.

---

(١) نيل الأوطار ١/ ١٣.

(٢) ما بين القوسين ليس في سير أعلام النبلاء، ولا في طبقات علماء الحديث.

(٣) سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٩١، مع شيء من الاختصار.

وينظر لترجمته أيضاً: طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٢٦؛ دول الإسلام ٢/ ١٦٩؛ معرفة القرّاء الكبار ٢/ ٦٥٣؛ فوات الوفيات ٢/ ٣٢٣؛ البداية والنهاية ١٣/ ١٨٥؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٤٩؛ غاية النهاية ١/ ٣٨٥؛ المقصد الأرشد ٢/ ١٦٢؛ شذرات الذهب ٥/ ٢٥٧.

(٤) في الأصل والنيل: «البزّار». وما أثبته من سير أعلام النبلاء وطبقات علماء الحديث.

(٥) في الأصل والنيل: «ابتهر»، وما أثبته من المصدرين السابقين.

قال الذهبيُّ: سمعتُ الشيخ تقيَّ الدين أبا العباس يقول: كان الشيخ ابنُ مالك يقول: أُلِينَ للشيخ المجدِ الفِقهُ كما أُلِينَ لداودَ الحديدُ. قال الشيخ: وكانت في جدِّنا حِدَّةٌ، اجتمع ببعض الشيوخ، وأورد عليه مسألةً، فقال: الجواب عنها من ستين وجهاً: الأول كذا، والثاني كذا، وسردَها إلى آخرها. (وقال)[1]: قد رضِينا عنك بإعادةِ أجوبةِ الجميع، فخضع له وانبهر[2].

قال العلامة ابنُ حمدان: كنت أُطالِعُ على درس الشيخ، وما أبقي ممكناً، فإذا أصبحتُ وحضرت ينقل أشياءَ غريبةً لم أعرِفْها.

قال الشيخ تقيُّ الدين: كان جدُّنا[3] عجباً في سرد المتون وحفظ المذاهب بلا كُلْفةٍ.

وسافرَ مع ابنِ عمِّه إلى العراق ليخدُمَه، وله ثلاثَ عشرةَ سنة، فكان يبيت عنده ويسمعه يُكَرِّرُ[4] مسائلَ الخلافِ، فيحفظ المسألة.

وأبو البقاء شيخُه في النحو والفرائض، وأبو بكر بن غَنيمةَ شيخُه في الفقه.

وأقام ببغدادَ ستةَ أعوامٍ مكبّاً على الاشتغال، ثم ارتحل إلى بغدادَ قبل العشرين وستمائة، فتزيَّد من العلم، وصنَّف التصانيفَ، مع الدين والتقوى، وحُسنِ الاتِّباع.

وتوفي بحرانَ يومَ الفطر، سنة اثنتين وخمسين وستمائة.

وإنَّما قيل لجدِّه «تيميَّة»؛ لأنه حجَّ على درب تيماء، فرأى هناك طفلةً، فلمَّا رجع وجدَ امرأته قد وَلدت له بنتاً، فقال: يا تيميةُ، يا تيميةُ، فلُقِّبَ بذلك. وقيل: إنَّ أمَّ جدِّه كانت تُسمى «تيميَّة»، وكانت واعظةً.

---

(١) زيادة من السِّير.
(٢) هنا أيضاً في الأصل والنيل: «ابتهر»، وما أثبته من المصدرين السابقين.
(٣) في الأصل والنيل: «وجدناه»، وما أثبته من المصدرين.
(٤) في الأصل ونيل الأوطار: «ويكرر»، وهو خطأ، والتصويب من السِّير والطبقات.

انتهى ما في النَّيْل»[١].

[تقي الدين ابن تيمية]:

وأمَّا حفيدُه. فقال الذهبي في «التذكرة» ما لفظُه: «ابنُ تيميةَ: الشيخ الإمام العلامة الحافظ الناقد، المفسِّر المجتهد، البارع، شيخ الإسلام، عَلَمُ الزُّهَّاد، نادرةُ العصر، [تقي الدين][٢]، أبو العباس أحمد ابن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن الإمام المجتهد شيخ الإسلام مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم الحرَّاني، أحدُ الأعلام.

ولد في ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة.

وقدِمَ مع أهله سنة سبع، فسمع من ابنِ عبد الدائم، وابن أبي اليُسر، والكمال بن عبدٍ، وابنِ الصيرفي، وابنِ أبي الخير، وخَلقٍ كثيرٍ.

وعُني بالحديث، ونسخ الأجزاء، ودار على الشيوخ، وخرَّج وانتقى، وبرع في الرجال وعِلَلِ الحديث، وفقهِه، وفي علوم الإسلام، وعلم الكلام، وغيرِ ذلك. وكان من بحور العلم، و[مِنَ] الأذكياء المعدودين، والزُّهَّاد الأفراد، والشُّجعان الكبار، والكُرماء الأجواد. أثنى عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الرُّكبانُ، لعلَّها ثلاثُ مائة مجلَّدٍ.

حدَّث بدمشقَ، ومصرَ، والثَّغرِ، وقد امتُحن وأُوذِيَ مراتٍ، وحُبس بقلعةِ مصرَ، والقاهرةِ والإسكندريةِ، وبقلعة دمشقَ مرَّتين. وبها تُوفي في العشرين من ذي القعدة سنة ثمان وعشرين وسبعمائة في لعله «قلعةِ» معتقَلاً. [ثم جُهِّزَ،

---

(١) نيل الأوطار ١/ ١٣ ـ ١٤.

(٢) زيادة من تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٦.

ويُنظر أيضاً لترجمة شيخ الإسلام: طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٧٩؛ معجم الشيوخ للذهبي ١/ ٥٦؛ المعجم المختص له ص٢٥؛ فوات الوفيات ١/ ٧٤؛ البداية والنهاية ١٤/ ١٣٥؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٨٧؛ الدرر الكامنة ١/ ١٥٤؛ البدر الطالع ١/ ٦٣؛ التاج المكلل ص٤٢٠ وغيرها. وقد جمع الأخوان محمد عُزير شمس وعلي بن محمد العمران تراجمَ شيخ الإسلام ابن تيمية من ٦٨ مرجعاً، ونشروها بعنوان «الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون». فجزاهما الله خيراً.

وأُخرج إلى جامع البلد، فشهدَه أُمَمٌ لا يُحصَوْنَ، فحُزِرُوا بستين ألفاً[(١)]].

ودُفن إلى جنب أخيه الإمام شرف الدين [عبد الله] بمقابرِ الصُّوفية، رحمهما الله تعالى». انتهى[(٢)].

من شروح منتقى الأخبار:

قال صاحبُ «كشف الظنون» بعد ذِكرِ «المنتقى» لمجد الدين ابن تيمية هذا، ما لفظه: شرَحَهُ السِّراجُ عمرُ بن عليّ بن الملقِّن الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة، ولم يُكمِلْه، بل كتب منه قطعةً. انتهى[(٣)].

[وقال صاحب «البدر المنير»[(٤)]: وأحكام الحافظ مجد الدين عبد السلام ابن تيميةَ، المسمى بالمنتقى، هو كاسمه، وما أحسنَه لولا إطلاقُه في كثيرٍ من الأحاديث العَزْوَ إلى الأئمة دون التَّحسين والتضعيف، فيقول مثلاً: رواه أحمد، رواه الدارقطني، رواه أبو داود، ويكون الحديث ضعيفاً. وأشدُّ من ذلك كونُ الحديث في جامع الترمذي مبيَّناً ضعفُه، فيعزوه إليه من دون بيان ضعفِه. وينبغي للحافظ جَمْعُ هذه المواضع، وكَتْبُها على حواشي هذا الكتاب، أو جمْعُها في مصنَّفٍ يستكمل فائدة الكتاب المذكور. انتهى.

والحمد لله، قد بيَّن ذلك كلَّه وزاد عليه محدِّثُ اليمن ومجتهدُها محمد بن علي الشوكانيُّ، المتوفَّى سنة (١٢٥٠هـ) في كتابه **«نيل الأوطار»**، الذي شرح به المنتقى شرحاً وسطاً، بلغ ثمانيةَ أجزاء.

وقد جمع فيه من فقه الحديث ما لعلَّك لا تعثُر عليه في كتاب آخر][(٥)].

---

(١) ما ذكر بين المعقوفين زيادات من تذكرة الحفاظ.

(٢) تذكرة الحفاظ ٤/١٤٩٦ ـ ١٤٩٧.

(٣) كشف الظنون ٢/١٨٠١؛ وذكره السخاوي في الضوء اللامع ٦/١٠١.

(٤) البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، وهو من تآليف ابن الملقِّن نفسه. ينظر: كشف الظنون ٢/٢٠٠٣.

(٥) ما بين المعقوفين كتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

٣ ـ [الأحكام الكبرى للإشبيلي]:

ومنها: «الأحكام الكبرى»، للشيخ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمٰن الأزدي الإشبيلي، المتوفَّى سنة اثنتين وثمانين وخمسمائة، (ببجاية)(١).

وهو كتابٌ كبيرٌ في نحو ثلاث مجلَّدات، انتقاه من كتب الأحاديث(٢).

٤ ـ وله الأحكام الصغرى.

وشرَحَه الشيخ صدر الدين محمد بن عمر بن المُرَحَّل المصري، المتوفَّى سنة ست عشرة وسبعمائة(٣).

---

(١) ليس في كشف الظنون هنا، ولكنه ذكره عند ذكر الأحكام الصغرى، ومولده (٥١٤هـ)، وقيل: (٥١٠هـ)، كما قيل في وفاته: (٥٨١هـ).
ينظر لترجمته: بغية الملتمس ص٣٩١؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٢٩٢؛ عنوان الدراية ص٤١؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ١٢٥؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٥٠؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٩٨؛ فوات الوفيات ٢/ ٢٥٦؛ الديباج المذهب ٢/ ٥٩؛ شذرات الذهب ٤/ ٢٧١ وغيرها.

(٢) كشف الظنون ١/ ٢٠. هذا، ولكتاب «الأحكام الكبرى» نُسَخٌ مخطوطة، ذكر أماكنَها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٧٨.
وقد طُبع كتاب «الأحكام الكبرى» عن نسخة خطية بدار الكتب المصرية، كانت تتكوّن من ستة مجلدات، ولكن الموجود منها هو الأول والثاني، ثم الخامس والسادس، أما الثالث والرابع، فما زالا مفقودَيْن. ويتبيَّن من النظر في المطبوع من الأحكام الكبرى أن المؤلف جمع فيها الأحاديثَ بأسانيدها من الموطأ، ثم الصحيحين وسنن أبي داود والترمذي والنسائي، بالإضافة إلى بعض المصادر الأخرى أحياناً؛ كمصنف عبد الرزاق ومسند الطيالسي والبزار والدارقطني وغيرها، ورتَّبها على الأبواب.
ثم إنه اختصر منها «الأحكام الوسطى» بعد حذف الأسانيد، وتكلَّم في رجالها وعِلَلِها واستنبط منها المسائلَ الفقهيةَ، وزاد أحاديثَ أخرى، وقد طُبعت الأحكامُ الوسطى أيضاً بتحقيق الشيخين حمدي عبدالمجيد السلفي، وصبحي السامرائي، نشر مكتبة الرشد في الرياض سنة ١٤١٦هـ في أربعة مجلدات. كما أن الأحكام الصغرى له أيضاً مطبوعة. معجم ما طبع من كتب السنّة ص٩.
وذكر بعضُ العلماء أنه بعد تأليفه «الأحكام الوسطى» اضمحَلَّ أمرُ «الكبرى»، وأصبح الناس يُطلقون «الأحكام الكبرى» على هذه «الوسطى» نفسها، وذلك للتمييز بينها وبين الأحكام الصغرى. وللتفصيل في هذا الموضوع يُمكن الرجوع إلى مقدمات المحققين للأحكام الكبرى، والوسطى، والوهم والإيهام لابن القطان.

(٣) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ١١٥؛ طبقات الشافعية للسبكي ٩/ ٢٥٣؛ البدر الطالع ٢/ ٢٣٤ وغيرها.

كتب منه ثلاث مجلدات[1].

وإشبيلية، وبِجاية - بكسر أولهما - بلدتان بالأندلس[2].

(١) قال ابن حجر: شرع في شرح «الأحكام» لعبد الحق، فكتب منه ثلاثُ مجلداتٍ دالَّاتٍ على تبحُّره في الحديث والفقه والأصول. الدرر الكامنة ١١٩/٤.

(٢) كذا في كشف الظنون ١٩/١. ولكن في معجم البلدان ٣٣٩/١ أنَّ بجاية «مدينة على ساحل البحر بين أفريقية والمغرب» أي فيما يسمى بالجزائر الآن.

الأحكام الوسطى وعناية العلماء بها:

قال الإمام الذهبي في ترجمة عبد الحق الإشبيلي: سارت بأحكامه الصغرى والوسطى الركبان، وله أحكامٌ كبرى قيل: هي بأسانيدَ، فالله أعلم. سير أعلام النبلاء ١٩٩/٢١.

وأثنى عليه ابنُ القطان ثناءً بالغاً، وذكر أنه شاع الكتابُ وانتشر، وتُلقِّيَ بالقبول، وحُقَّ له ذلك لجودة تصنيفه، وبراعة تأليفه واقتصاده، وجَوْدَةِ اختياره.. فلذلك لا تجد أحداً ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية إلا والكتابُ المذكور عنده أو نفسُه متعلقةٌ به. بيان الوهم والإيهام ٧/٢.

١ - «بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»:

وهذا القبول العام لكتاب الأحكام الوسطى هو الذي حمل أبا الحسن علي بن محمد بن عبد الملك المعروف بابن القطان الفاسي (٥٦٢ - ٦٢٨هـ) على تأليف كتابه «الوهم والإيهام».. إلخ. للتنبيه على ما لاحظه في كتابِ عبد الحق في الأسانيد والمتون وغيرها.

وقد طُبع كتاب «الوهم والإيهام» في خمس مجلدات مع الدراسة والفهارس بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد، نشرته دار طيبة، في الرياض سنة ١٤١٨هـ.

٢ - «مختصر الوهم والإيهام لابن القطان»:

وقد قام الذهبيُّ باختصار كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان. ولكن رأى الذهبيُّ أن ابنَ القطان قد تعنَّت وأسرف في الرَّدِّ على عبد الحق، فأصاب في مواضعَ، ولكنه لم يُصب في مواضعَ أخرى. ينظر للتفصيل: مقدمة محقق الأحكام الوسطى ٦٢/١؛ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص١٧٣، ٢٥٠.

٣ - «الرد على ابن القطان»:

ولذلك ألَّف الذهبيُّ كتابَ «الرد على ابن القطان»، ويُوجَدُ في المكتبة الظاهرية بدمشق مختصرٌ لهذا الرد، وقد طبعه محققا الأحكام الوسطى في أولها ٧/١ - ٤٦. وينظر أيضاً: الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص١٧٣ - ١٧٥.

٤ - «رد ابن المَوَّاق على ابن القطان»:

كما تعقَّب على ابن القطان الحافظُ أبو عبد الله محمد بن أبي يحيى المَوَّاق (ت٥٨٣ - ٦٤٢هـ) - وهو من تلامذة ابن القطان - (ترجم له محقق كتابه «بُغية النُّقَّاد» إلخ، كما ترجم له محقق الوهم والإيهام نقلاً عن الإعلام بمن حَلَّ مراكشَ وأغماتَ من الأعلام ٢٣٢/٤) وسمَّى كتابهُ «المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال والإهمال». الرسالة المستطرفة ص١٣٣؛ ومقدمة بيان الوهم والإيهام ٧٩/١، ٣٢٨/١.

٥ ـ ومنها: «الأحكام الكبرى».

للشيخ محبُّ الدين أحمد بن عبد الله الطَّبري، المكي، الشافعي، المتوفَّى بمكةَ المكرمة سنة أربع وتسعين وستمائة[١].

وهو أيضاً كتابٌ كبير، جمع فيه الصِّحاحَ والحِسانَ، لكن ربما أورد الأحاديثَ الضَّعيفةَ ولم يبيِّنْ.

كذا قال تلميذه اليافعيُّ[٢].

= وقد طُبع كتابُ ابن المَوَّاق مؤخراً باسم «بغية النُّقَّاد النَّقلة فيما أخلَّ به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فما تمَّمه ولا كمَّلَه». بتحقيق الدكتور محمد خرشافي، نشر مكتبة أضواء السلف، الرياض ١٤٢٥هـ.

٥ ـ «تكملة ابن رُشيد لكتاب ابن المَوَّاق»:

ولكن ابن المَوَّاق تُوفي قبل تبييض كتابه، فتولَّى تكميلَ تخريجه مع زيادة تتماتٍ، وكتب ما تركه المؤلف بياضاً أبو عبد الله محمد بن عمر، المعروف بابن رُشَيد الفِهري (ت٧٢١هـ أو ٧٢٢هـ). الرسالة المستطرفة ص١٣٤.

ويقال: إن اسمُ كتابِ ابنِ المَوَّاق هو «بغية النقاد النقلة فيما أخلَّ به كتاب البيان وأغفله، أو ألمَّ به فما تممه»، وقيل: إنه هو تكمِلَةُ ابن رُشيد الفِهري. ينظر للتفصيل: مقدمة بيان الوهم والإيهام ١/ ٣٣٠. ومقدمة تحقيق «بغية النقاد».

٦ ـ «الجمع بين كتابي ابن المَوَّاق وابن القطَّان»:

وقام محمد بن محمد بن سعيد بن عبد الملك المراكشي، صاحب «الذيل والتكملة» (ت٧٠٣هـ)، بالجمع بين الكتابين، ورأى (أن كتابَه هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدةً، حتى لو قلتُ: إنه لم يؤلَّف مثلُه في بابِ مثلِه لم أبعد). مقدمة تحقيق بيان الوهم والإيهام ١/ ٣٢٩.

٧ ـ وألَّف الحافظ العراقي كتاب «ترتيب من له ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام»، لابن القطان، على حروف المعجم. لحظ الألحاظ ص٢٣٢.

٨ ـ «ترتيب الوهم والإيهام»:

للحافظ مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ). ذكره السيوطي في طبقات الحفاظ ص٥٣٤.

(١) له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٧٤؛ المعجم المختص للذهبي ص٢٢؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/ ١٨؛ العقد الثمين ٣/ ١٦ وغيرها.

(٢) مرآة الجنان ٤/ ٢٢٤. وأوله فيه: وله في الفقه مبسوطاتٌ ومختصراتٌ. ومن المبسوطات كتاب في الأحكام في عدة مجلدات، أجاد فيه وأفاد، وأكثر وأطنب؛ وجمع الصحيح و. . . إلخ.

وقال السبكي: وصنَّف التصانيف الجيدة، منها في الحديث: «الأحكام» الكتاب المشهور المبسوط، دلَّ على فضلٍ كبيرٍ ٨/ ١٩.

وذكره بروكلمان باسم «غاية الإحكام في الأحاديث والأحكام»، وتوجد له نسخٌ خطيةٌ، ذكر أماكن وجودها. تاريخ الأدب العربي ٦/ ٢٢٠.

٦ ـ وذكر جمال الدين في «المنهل الصافي» أنه له «الأحكام الوسطى» في مجلد كبير.

٧ ـ والصغرى أيضاً، تتضمَّن ألفَ حديثٍ وخمسةَ عشرَ حديثاً. انتهى[(١)].

٨ ـ [الأحكام الصغرى لابن كثير]:

ومنها: «الأحكام الصغرى»، للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وسبعين وسبعمائة[(٢)].

٩ ـ ومنها: «عمدة الأحكام عن سيد الأنام».

لتقيِّ الدين الشيخ الإمام أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سُرور[(٣)] الجَمَّاعيلي، المقدسي، المتوفَّى سنة ستمائة[(٤)].

في ثلاث مجلدات، عزَّ نظيره.

أوله: الحمد لله أتمَّ الحمد وأكملَه.. إلخ.

قال: وحصرتُ الكلام في خمسةِ أقسام: الأول: التعريف بمَنْ ذكر من رُواة الحديث إجمالاً. وله أسماءُ رجالها في مجلد. قال: أفردتُ هذا بكتاب سميته «العُدَّة». الثاني: في أحاديثه. الثالث: بيان ما وقع فيه من المهمَّات. الرابع: في ضبط لفظه. الخامس: الإشارة إلى بعض ما يُستنبَطُ[(٥)].

---

(١) أي: المنقول من كشف الظنون ١/ ٢٠ وقد بدأ ذلك من ذكر الأحكام الكبرى للإشبيلي. وما نقله عن المنهل الصافي هو فيه في ١/٣٢٦ ضمن ترجمة محبِّ الدين الطبري هذا ١/ ٣٢٠ ـ ٣٢٦.

(٢) في الأصل وكشف الظنون ١/ ١٩. «أربع وأربعين»، وهو خطأ، وقد أشارَ ابنُ كثير إلى كتابَيْه «الأحكام الكبير والصغير» في كتابه اختصار علوم الحديث ص٢٠٢؛ النوع الخامس والأربعون، رواية الأبناء عن الآباء.
وسيأتي الحديث عن «الأحكام الكبير» لابن كثير في نهاية هذا الفصل تعليقاً إن شاء الله.

(٣) وقع في الأصل: «مسرور»، وهو تحريف.

(٤) وهو صاحب كتاب «الكمال في أسماء الرجال»، الذي هذَّبه المزيُّ في كتابه «تهذيب الكمال»، وقد تقدم ذكره.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١١٦٤. وسوف يتحدَّثُ المؤلف عن مقدمة مؤلف عمدة الأحكام عند =

[شروح عمدة الأحكام]:

١ ـ وشرحه أبو عبد الله محمد بن المالكي، أحمد بن مرزوق التلمساني، المتوفَّى سنة إحدى وثمانين وسبعمائة[١]، في خمس مجلدات.

أوله: الحمد لله الجبار.. إلخ.

قال: سألني البعضُ اختصارَ جملةٍ من أحاديث الأحكام مِمَّا اتفق عليه الإمامان البخاري ومسلم، فأجبتُه.

قال الحافظُ ابن حجر العسقلاني: جمع فيه بين كلام ابن دقيق العيد، وابن العطار والفاكهاني وغيرهم[٢].

٢ ـ وشرحه سراجُ الدين عمرُ بن عليٍّ بن المُلَقِّن الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وثمانمائة. سماه بـ«الإعلام»، وهو من أحسن مصنفاته[٣].

٣ ـ وأبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، الشِّيرازي[٤]، وسمَّاه «عُدَّة الحُكَّام في شرح عُمدة الأحكام» مجلدان،

= انتهاء ذكر شروحه. فلينظر إليه.

وكتاب «عمدة الأحكام» مختصر من كتابٍ آخرَ له يسمى «الأحكام الكبرى». واقتصر في المختصر على ذِكْرِ أحاديثِ الأحكام التي اتفق عليها الشيخان البخاري ومسلم. وهو مطبوع ومتداول. ويضم ٤٢٠ حديثاً.

(١) محمد بن أحمد بن محمد بن محمد بن محمد بن أبي بكر بن مرزوق العَجِيسي التِّلِمْساني، شمس الدين أبو عبد الله. (٧١١ ـ ٧٨١هـ)، ويعرف بابن مرزوق الجد.
قال ابن حجر في: إنباء الغمر ١/ ٣٢٢: له شرح العمدة في خمس مجلدات، إلخ.
وله ترجمة أيضاً في: الدرر الكامنة ٣/ ٣٦٠؛ والمعجم المفهرس ٢/ ٦٣٦؛ والإحاطة في أخبار غرناطة ٣/ ١٠٣ وغيرها.
وشرحه هذا يوجد مخطوطاً في أيا صوفيا والقاهرة. (بروكلمان ٦/ ١٨٧).

(٢) كشف الظنون ٢/ ١١٦٥. وكلام ابن حجر هذا في إنباء الغمر.

(٣) المرجع السابق ٢/ ١١٦٥. وقد تقدمت ترجمتُه. وذكره السخاوي في الضوء اللامع ٦/ ١٠١.
ويوجد شرح ابن الملقن هذا مخطوطاً في القاهرة، كما ذكره بروكلمان، تاريخ الأدب العربي ٦/ ١٨٧.

(٤) تقدمت ترجمته.

المتوفَّى سنة سبعَ عشرةَ وثمانمائة(١).

٤ ـ وشرحه السيد تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن محمد بن حسن بن أبي الوفاء العَلَوي، المتوفَّى سنة خمس وسبعين وثمانمائة(٢).

أورد في أوله ستَّ مقالاتٍ.

أوله: الحمد لله الذي نوَّر بصائِرنَا بنورِ الإسلام.. إلخ.

سماه «عدة الحكام»(٣).

٥ ـ وشرحه عبدُ الرحمٰن بن علي بن خلف، الشيخ زين الدين، أبو المعالي الفارْسكُوري، و(شرح العمدة)(٤) شرحاً دلَّ على كثرة فضله.

ووَلِيَ قضاءَ المدينة النبوية، في سنة اثنتين وتسعين وسبعمائة، وتوفي في سنة ثمان وثمانمائة(٥).

لعلَّ ذلك «عمدة الفقه»(٦).

٦ ـ وشرحه الشيخ عمادُ الدين إسماعيل بن أحمد بن سعيد بن محمد بن الأثير الحلبي الشافعي (المتوفَّى سنة (٦٩٩هـ))(٧).

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١١٦٥.
وشرحه هذا ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ٧٩، لكن وقع فيه «عمدة الحكام».. إلخ؛ وكذا في البدر الطالع ٢/ ٢٨٢؛ والعقد الثمين ٢/ ٣٩٦.

(٢) له ترجمة مختصرة في الضوء اللامع ٥/ ١٠٧.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١١٦٥.

(٤) ليس في كشف الظنون طبعة دار الفكر.

(٥) ترجمه السخاوي في الضوء اللامع ٤/ ٩٦، وقال فيه: عمل شرحاً على شرح العمدة لابن دقيق العيد في مجلدات، جمع فيه أشياءَ حسنةً، ولكنه عُدِمَ، وقفت على كراريسَ منه، وفيه تحقيقٌ ومتانَةٌ، ويَستمِدُّ فيه من البُلقيني كثيراً.. إلخ. وأول هذا الكلام في إنباء الغمر ٥/ ٣٢٦ إلى قوله: أشياء حسنة.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١١٦٥.

(٧) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون. وله ترجمة في: معجم المؤلفين ٢/ ٢٥٩ ذكر فيها من مؤلفاته: «شرح عمدة الأحكام عن سيد الأنام» للجماعيلي.
وذكر بروكلمان نسخاً خطيةً عدةً لشرحه ٦/ ١٨٦، وأنه طبع في دهلي في ١٣١٣هـ وفي القاهرة ١٣٤٦هـ.
وذكر بروكلمان أن هذا الشرح نُسب في بعض نسخه إلى ابن دقيق العيد، وبالنظر إلى =

....

= المطبوع من كتاب «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» تُوجَدُ في أوله مقدمةٌ لابن الأثير الحلبي هذا، صرَّح فيها أنه لَمَّا حفظ كتاب «عمدة الأحكام» وجد أن أحاديثَها تحتاج إلى بحثٍ وتدقيق وكشفٍ وتحقيق، فطلب من شيخه ابن دقيق العيد شرْحَها، فأملاه ابنُ دقيق العيد عليه، وكتبه ابنُ الأثير الحلبي.

فالشرحُ في الحقيقة هو لابنِ دقيق العيد، ودَوْرُ ابن الأثير فيه هو الاستملاءُ والكتابةُ فقط، وهو مطبوع هكذا منسوباً إلى الشارح الحقيقي.

وعلى شرح ابن دقيق العيد هذا حاشيةُ الأمير الصنعاني «العُدَّة على شرح العمدة» كما سيأتي.

شروح أخرى لعمدة الأحكام:

٧ ـ «عمدة الأفهام»، أُلِّف بين ٦٠٠ ـ ٧٠٣هـ. ذكره بروكلمان ٦/ ١٨٧. ولم يذكر اسمَ مؤلفه. يوجد مخطوطاً في برلين.

٨ ـ «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام»، لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، مطبوع. وقد تقدم الحديث عنه آنفاً.

٩ ـ «شرح العمدة»، علاء الدين علي بن أبي داود العطَّار الدمشقي (٦٥٤ ـ ٧٢٤هـ). ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ٣/ ٦. ويوجد مخطوطاً كما ذكر بروكلمان ٦/ ١٨٨.

١٠ ـ «شرح لابن تيمية»، يوجد مخطوطاً في دمشق. بروكلمان ٦/ ١٨٧.

١١ ـ «شرح الفاكهاني» عمر بن علي بن سالم الإسكندراني (ت٧٣١هـ). قال ابن حجر: شرح العمدة وغيرها. الدرر الكامنة ٣/ ١٧٨.

وذكره بروكلمان باسم «رياض الأفهام»، وتوجد له نسخ مخطوطة ٦/ ١٨٧.

١٢ ـ شرح العمدة لابن النقاش، محمد بن علي بن عبد الواحد الدكالي (٧٢٠ ـ ٧٦٣هـ). ذكره ابن حجر، وقال: في ثماني مجلدات. الدرر الكامنة ٤/ ٧١. وله أيضاً: «أحكام الأحكام»؛ جعله تتميماً لعمدة الأحكام (مقدمة تحقيق الأحكام الكبرى لعبد الحق ١/ ٢٢).

١٣ ـ العدة في إعراب العمدة، لعبد الله بن محمد بن أبي القاسم فرحون اليَعمري التونسي المدني (٦٩٣ ـ ٧٦٩هـ). قال ابن فرحون في الديباج المذهب: وله في العربية: «العُدة في إعراب العمدة»، عمدة الأحكام في الحديث، أعربها إعراباً جامعاً لوجوه الإعراب واللغة والاشتقاقات، وسلك فيه مسلكاً غريباً لم يُسْبَقْ إلى مثله، وهو آخرُ ما ألَّف، وقرِئ عليه مراراً ١/ ٤٥٧. وذكره بروكلمان ٦/ ١٨٨، وذكر شرحاً آخر لمحمد بن فرحون اليعمري (ت٧٦٩هـ)، ولعلَّهما واحدٌ، والله أعلم. بروكلمان ٦/ ١٨٧.

١٤ ـ «شرح عمدة الأحكام» للزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر (٧٤٥ ـ ٧٩٤هـ). ذكره ابن حجر في إنباء الغمر ٣/ ١٤٠؛ والداودي في طبقات المفسرين ٢/ ١٦٣. وذكره بروكلمان باسم «تصحيح عمدة الأحكام»، يوجد مخطوطاً ٦/ ١٨٨.

١٥ ـ «عدة الأفهام» لعلاء الدين علي بن إبراهيم بن عمر البغدادي، المولود سنة (٧٤١هـ). بروكلمان ٦/ ١٨٨. =

أوله: الحمد لله منوِّرِ البصائر. إلخ.

ذكر فيه أنه حفظ العُمدةَ التي رتَّبها على أبواب الفقه، وفيها خمسمائة حديثٍ، فقرأ على الشيخ ابنِ دقيقِ العيدِ، ثم شرحه إملاءً، وسمَّاه «إحكام الأحكام في شرح أحاديث سيد الأنام».

كذا في الكشف[1].

قلت[2]: «كتاب «عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المذكور، الذي طُبع في المطبعة المنيرية مع شرحه لابن دقيق العيد، وقع في أوله:

«الحمد للهِ الملك الجبَّار، الواحدِ القهَّارِ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريكَ له، ربُّ السماوات والأرض وما بينهما العزيزُ الغفار، وصلى اللهُ على المصطفى المختار، وعلى آله وصحبه الأطهار.

أما بعدُ، فإنَّ بعضَ الإخوان سألني اختصارَ جُملةٍ من أحاديث الأحكام مِمَّا اتفق عليه الإمامان أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري ومسلم بن الحجاج القُشيري النيسابوريُّ، فأجبتُه إلى سؤاله رجاءَ المنفعة به. . » إلخ.

وقال مصحِّحُ هذا الكتاب في هامشه: «هذه خطبةُ المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ، ولم نجِدْها في نسخ الشُّروح الخطِّيَّة التي بين أيدينا، ووجدناها في نُسَخِ المتن

= ١٦ ـ «شرح لعلي بن ثابت»، كذا ذكره بروكلمان ٦/١٨٧. ولعله علي بن ثابت بن سعيد التِّلِمْساني (٧٧٢ ـ ٨٢٩هـ). له ترجمة في: معجم المؤلفين ٧/ ٥٠؛ وشجرة النور الزكية ص٢٥٢، ولكنهما لم يذكرا هذا الكتاب في ترجمته. والله أعلم.

١٧ ـ «العدة على شرح العمدة»، لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ). ذكره بروكلمان ٦/١٨٨، وهو مطبوع أيضاً مع إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، الذي جمعه ابنُ الأثير الحلبي المتقدم ذكره.

١٨ ـ «تيسير العلّام شرح عمدة الأحكام»، للشيخ عبد الله بن عبد الرحمٰن آل بسام حفظه الله وهو شرح مبسط وسهل الأسلوب، قريب المأخذ، مفصَّل المواضيع. يهتم المؤلف حفظه الله بشرح غريب الحديث، ثم يذكر المعنى الإجماليَّ، ثم ما يؤخذ ويُستنبَطُ من الحديث، وقد صدرت للكتاب طبعاتٌ عِدةٌ.

(١) كشف الظنون ٣/ ١١٦٥.

(٢) القائل هو المباركفوري مؤلف الكتاب.

مثبوتةً، فأثبتناها في هذه النسخة، حفظاً للأصل. ولعلَّ الشُّرَّاح لم يتعرَّضوا لها، اقتصاراً على المُهِمِّ المقصود». انتهى كلامُ المصحِّح.

١٠ ـ [المنتقى في الأحكام].

ومنها: «المنتقى في الأحكام»، لابن الجارود.

وهو الحافظ الإمام الناقد، أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري، المجاورُ بمكةَ.

سمع أبا سعيدِ بنِ الأشجِّ، ومحمدِ بن آدمَ، وعلي بن خَشْرَم، ويعقوبَ بن إبراهيمَ الدَّورقيَّ، وعبدَ الله بن هاشم الطُّوسي، والحسنَ بن محمدٍ الزَّعفرانيّ، وخلْقاً.

حدث عنه: أبو حامد بن الشَّرقي، ومحمدُ بن نافعٍ المكِّيُّ، ويحيى بن منصور، ودَعْلَجٌ السِّجزيُّ، وآخرون.

وكان من العلماء المتقنين المجوِّدين، توفِّي سنة سبع وثلاثمائة[1].

---

(١) تذكرة الحفاظ ٣/ ٧٩٤.
ولد ابن الجارود في حدود (٢٣٠هـ)، وتوفي سنة (٣٠٧هـ). قال الذهبي: صاحب كتاب «المنتقى من السنن» مجلد واحد في الأحكام، لا ينزِلُ فيه عن رتبة الحسن أبداً، إلا في النادر في أحاديثَ يختلف فيها اجتهادُ النقاد. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٢٣٩.
وله ترجمة أيضاً في: طبقات علماء الحديث ٢/ ٤٦٨، وكتابه «المنتقى» مطبوع ومشهور، وللشيخ أبي إسحاق الحُويني الأثري كتاب «غوث المكدود بتخريج منتقى ابن الجارود»، مطبوع في مجلدين، ويضم المنتقى ١١١٤ حديثاً، فقط.
كتب أخرى في الأحكام:
إذا ألقينا نظرةً شاملةً على كتب السنّة المشرّفة، نرى أن معظمَ ما أُلِّف فيها مرتبٌ على الأبواب الفقهية ـ كالجوامع والصِّحاح والسُّنن والمصنفات وغيرها ـ يمكن أن يُطْلَقَ عليها «كتب الأحكام»؛ لأن معظم ما تحويه تلك الكتب يتعلق بالأحكام، ولكن نظراً إلى كثرة تلك الكتب، وتشعُّب أسانيد الأحاديث الواردة فيها، وتنوُّع ألفاظها، وتَكرار كثيرٍ من الأحاديث في معظم تلك الكتب، لجأ عدد من المتأخرين إلى تجريد أحاديث الأحكام التي يتم الاستدلالُ بها في معظم الأحكام الفقهية، ليسهُل تناولُها وفهمُها وحِفظُها لِمَنْ أرادَ ذلك. والسِّمَةُ الغالبة على مُعظم كتب الحديث التي تُعرف بكتب الأحكام هي: الاختصار، والتجريد من الأسانيد، والاقتصار على لفظٍ واحدٍ.
ثم تختلف مناهجُ ومحتويات كلِّ كتاب؛ فمنهم من اقتصر على أحاديثِ الصحيحين، =

....

= ومنهم من تجاوزها إلى الكتب الستة، ومنهم من تجاوز الستّةَ إلى الكتب الحديثية الأخرى. ثم إنَّ منهم مَنْ بيَّن درجة أحاديثها، وأبان ما قد يُوجَدُ فيها من ضعف أو عِلَّةٍ، ومنهم من اكتفى بالجمع، وترك الأمورَ الأخرى لفهم العلماء واجتهاداتهم.
وقد ذكر المؤلف ﷺ لنا عدداً من تلك الكتب. وقد قام محقق كتاب «الأحكام الكبرى» لعبد الحق الإشبيلي بذكر مجموعة منها. وأنا أكتفي بذكر أسمائها وأسماء مؤلِّفيها هنا، إتماماً للفائدة. ومن أراد مزيداً من التفاصيل عن تلك الكتب، فمِنَ الممكن الرجوعُ إليه وإلى المصادر التي أحال إليها؛ ومنها:
١١ ـ كتاب «أبي القاسم الزَّيدوني». وقد ذكره عبدُ الحق في مقدمة الأحكام الوسطى، يسجل بعض ملحوظاته عليه ١/٦٨.
١٢ ـ «المنتخب المنتقى»، لأبي جعفر أحمد بن عبد الملك بن محمد الأنصاري الإشبيلي، (ت٥٤٩هـ). وهو من شيوخ عبد الحق الإشبيلي.
قلت: وله ترجمة في: سير أعلام النبلاء، وفيها عن ابن الأبار: أنه كان حافظاً محدثاً فقيهاً ظاهرياً. له كتاب «المنتخب المنتقى» في الحديث، وعليه بنى عبدُ الحق أحكامَه. السِّير ٢٠/٢٤٩.
١٣ ـ «الأحكام الكبرى»، لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، صاحب «عمدة الأحكام». ذكره الذهبي في السِّير ٢١/٤٤٨؛ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/١٩، وذكر أنه في ستة أجزاء.
١٤ ـ «دلائل الأحكام» لبهاء الدين يوسف بن رافع بن تميم، المعروف بابن شداد، مطبوع في مجلدين.
١٥ ـ «الأحكام»، للضياء المقدسي، صاحب المختارة (ت٦٤٣هـ) ذكره الذهبي في السِّير ٢٣/١٢٨؛ وقال: لم يتم، في ثلاث مجلدات؛ وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٢٣٨ وقال: يُعوِزُ قليلاً، في نحو عشرين جزءاً، في ثلاث مجلدات.
١٥ ـ «الأحكام الكبرى»، لمجد الدين ابن تيمية (ت٦٥٢هـ)، صاحب المنتقى. ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/٢٥٢، وذكر أنه في عدة مجلدات، ومنه انتقى كتاب «المنتقى من أحاديث الأحكام».
١٦ ـ «خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام»، للنووي (ت٦٧٦هـ). مطبوع في مجلدين إلى كتاب الزكاة.
١٧ ـ «المحرر للملك المظفر»، لمحب الدين الطبري (ت٦٩٤هـ). ذكره ابن تغري بردي في المنهل الصافي ١/٣٢٦، وقال: جمع فيه أحكام الصحيحين.
١٨ ـ «العمدة»، له أيضاً. وهو مختصر من كتاب المحرر. المنهل الصافي ١/٣٢٦.
١٩ ـ «الإمام في معرفة أحاديث الأحكام»، لتقي الدين ابن دقيق العيد (ت٧٠٣هـ).
قلت: وهو كتابٌ كبيرٌ في الأحكام. قال ابن حجر: وجمع كتاب الإمام في عشرين =

....

= مجلدة، عُدِم أكثرُه بعدَه. الدرر الكامنة ٤/ ٩٢. وتوجد إفادةٌ مفصَّلة عن هذا الكتاب في مقدمة الأستاذ قحطان عبد الرحمٰن الدوري على كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد ص١١٧ ـ ١٢٣.

٢٠ ـ «الإلمام بأحاديث الأحكام»، له أيضاً، وهو مختصر من الكتاب السابق، ومطبوع أكثر من طبعة، في مجلدين.

٢١ ـ «الإعلام بأحاديث الأحكام»، لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن جماعة (ت٧٣٣هـ).

٢٢ ـ «الاهتمام بتلخيص الإلمام»، لقطب الدين عبد الكريم بن عبد النور بن منير الحلبي (ت٧٣٥هـ)، وهو مختصر من كتاب «الإلمام» لابن دقيق العيد. ذكره ابن حجر في الدرر الكامنة ٢/ ٣٩٨، وهو مطبوع.

٢٣ ـ «المُطلع على جملة من الأحاديث النبوية على تبويب المُقنع»، لزين الدين عبد الرحمٰن بن محمود بن عبيدان (ت٧٣٤هـ). يوجد مخطوطاً في الظاهرية.

٢٤ ـ «الإحكام لأحاديث الإلمام»، لعلاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت٧٣٩هـ)، وهو مختصر من كتاب «الإلمام» لابن دقيق العيد. يوجد مخطوطاً.

٢٥ ـ «المحرر في أحاديث الأحكام»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي (ت٧٤٤هـ)، صاحب كتاب «الصارم المنكي في الرد على السبكي». قال ابن حجر: اختصره من «الإلمام» فجوَّده جداً. الدرر الكامنة ٣/ ٣٣٢. وهو مطبوع. وله أيضاً «حواشي على كتاب الإلمام»، ذكره ابن رجب في طبقات الحنابلة ٢/ ٤٣٩.

٢٦ ـ «الأحكام الكبرى»، لابن عبد الهادي أيضاً في ثمان مجلدات ولم يكمُل. الوافي بالوفيات ٢/ ١٦١.

٢٧ ـ «تعليقة على الأحكام لأبي البركات ابن تيمية»، لابن عبد الهادي أيضاً. ذكره ابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٤٣٩ وقال: لم يكمل.

٢٨ ـ «الأحكام الكبير» لبهاء الدين محمد بن علي بن سعيد الأنصاري، ابن إمام المشهد (ت٧٥٣هـ). المعجم المختص للذهبي ص٢٤٥؛ الوفيات لابن رافع السلامي ٢/ ١٥٤.

٢٩ ـ «الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم»، لعلاء الدين مغلطاي بن قليج (ت٧٦٢هـ). مطبوع.

٣٠ ـ «الانتصار في أحاديث الأحكام»، الجمال الدين يوسف بن محمد المَرْدَاوِي المقدسي (ت٧٦٩هـ). الجوهر المنضد ص١٧٧؛ المقصد الأرشد ٣/ ١٤٧.

٣١ ـ «الأحكام الكبرى»، لابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي (ت٧٧٤هـ). أشار إليه في اختصار علوم الحديث ص٢٠٢؛ المجمع المؤسس ٢/ ٦٠٦؛ شذرات الذهب ٦/ ٢٣١، ولم يكمُلْ.

٣٢ ـ «البُلغة في أحاديث الأحكام»، لابن الملقِّن، سراج الدين علي بن عمر (ت٨٠٤هـ). الضوء اللامع ٦/ ١٠١. ويوجد مخطوطاً في الظاهرية.

٣٢ ـ «الإعلام بأحاديث الأحكام»، لزين الدين زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٥هـ) وشرحه بنفسه باسم «فتح العلّام لشرح الإعلام بأحاديث الأحكام»، مطبوع.

الفصل الحادي والثلاثون

في ذكر المختصرات في الحديث

وهي كثيرةٌ.

[مشارق الأنوار للصَّغَاني]:

منها: «مشارق الأنوار النبوية من صِحاح الأخبار المصطفوية» للإمام رضِيِّ الدين حسن بن محمد الصَّغَاني[١]، المتوفَّى سنة خمسين وستمائة.

جمع فيه من الأحاديث الصِّحاح عدداً على تَعدادِ الشَّارح الكازَرُوني، وهو ألفان ومائتان وستةٌ وأربعون حديثاً.

وبيَّن في أول[٢] كلِّ بابٍ أو نوعٍ عَدَدَ أحاديثِه. وقال:

«هذا كتابُ أرتضيه وأستضي　　بضيائه والعَقْلُ هذا يقتضي[٣]
أَلَّفْتُه لِخِزَانِةِ المُسْتَنْصِرِ بنِ الظّا　　هرِ بنِ النَّاصر بنِ المُسْتَضِي

(العباسي)[٤]. أوله: الحمدُ لله محيي الرِّمَمِ، ومُجري القلم.. إلخ.

ذكر أنه لَمَّا فرغ من «مِصباح الدُّجى»[٥] و«الشَّمس المنيرة» ضمَّ[٦]

---

(١) في حاشية الأصل: بفتح الصاد المهملة، وتخفيف الغين المعجمة. ويقال: الصَّاغاني، نسبةً إلى «صاغان»، قرية بمرْوَ، يقال لها: جاغانه. مُعرب.

(٢) في كشف الظنون مصورة دار الفكر: «آخر».

(٣) كذا في كشف الظنون. وكان في الأصل: «والعمل بمقتضاه».

(٤) ليس في الكشف.

(٥) «مصباح الدُّجى في حديث المصطفى»: كتاب للصَّغَاني محذوف الأسانيد. كشف الظنون ٢/ ١٧٠٥، و«الشمس المنيرة» له أيضاً في الحديث. المرجع السابق ٢/ ١٠٦٢.

(٦) في الأصل «ضممت».

إليهما ما في كتابَي «النجم»[١] و«الشهاب»[٢] لتجتَمِعَ الصِّحاح.

قال: وهذا الكتاب حجةٌ بيني وبين الله في الصِّحَّة والرضا به[٣].

ورمز فيه بالحروف؛ فالخاءُ إشارةٌ للبخاري، والميمُ لمسلمٍ، والقافُ لِمَا اتَّفقا عليه.

ورتَّبه بترتيبٍ أنيقٍ، جعله اثْنى عشرَ باباً.

الأول: في فصلين، الأول (فيما)[٤] ابتداؤه بمَن الموصولة، والثاني (فيما) ابتداؤه بمَن الاستفهامية.

الثاني: في «إن». وفيه عشرةُ فصول.

الثالث: في «لا».

الرابع: في «إذ» و«إذا».

الخامس: في فصلين[٥]. الأول: في «ما» وأنواعها. والثاني: في «يا» وأقسامها.

السادس: فيه اثنا عشر فصلاً، في بعض الكلمات كـ«قد»، و«لو» و«بين»، وهكذا.

السابع: فيه سبعةُ فصول[٦]، كالمبتدأ، والمعرف باللام[٧] وما أشبه ذلك.

الثامن: فيه ستة فصول.

---

(١) كتاب «النجم من كلام سيد العرب والعجم»، لأحمد بن مَعدٍّ بن عيسى التُّجيبي الأُقْلِيشي (ت٥٤٩هـ). وتوجد له نسخٌ مخطوطة، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٠٢هـ. فيما ذكره بروكلمان ٦/ ٢١٣، ٢٧٦؛ وللأقليشي هذا ترجمةٌ في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٣٥٨. وفيه: مات بعد (٥٥٠هـ).

(٢) يعني مسند الشهاب للقضاعي (ت٤٥٤هـ). بروكلمان ٦/ ٣١٣ وهو مطبوع.

(٣) في كشف الظنون: «الرصانة».

(٤) «فيما» لا توجد في الكشف في الموضعين.

(٥) في الكشف: «فيه فصلان».

(٦) في الكشف: «سبعة عشر فصلاً».

(٧) في الأصل: «والمعروف». وما أثبته من الكشف.

التاسع: في الماضي ونحوه[١].
العاشر: في لام الابتداء والعدد.
الحادي عشر: في الكلمات القدسية.
الثاني عشر: في جوامع الأدعية.
كذا في الكشف[٢].

[ترجمة الصَّغَاني]:

والصَّغاني هذا: هو أبو الفضائل[٣]، الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر بن علي العدوي العُمري، الحنفي، حاملُ لواء اللغة في زمانه.

قال الذهبي: ولد بمدينة «لاهور» سنة سبع وسبعين وخمسمائة. ونشأ بغزنةَ، ودخل بغدادَ سنة خمس عشرة وستمائة، وذهب منها بالرياسة الشريفة إلى صاحب الهند، فبقي هناك مدةً، وحجَّ ودخل اليمنَ، ثم عاد إلى بغدادَ، ثم إلى الهند، ثم إلى بغداد.

وكان إليه المنتهى في اللغة، وله من التصانيف: «مجمع البحرين» في اللغة، و«تكملة الصِّحاح»، و«العُباب»؛ وصل فيه إلى فصل «بكم»، حتى قيل:

إنَّ الصَّغانيَّ الذي ... حازَ العلومَ والحِكَمْ
كان قُصارَى أمرِه ... أنِ انْتَهى إلى بكَمْ

و«النوادر في اللغة»، و«التراكيب»، و«أسماء القادة»[٤] و«أسماء الأسد»

---

(١) في الأصل: «التاسع: في العدد ونحوه، العاشر في الماضي، الحادي عشر: في لام الابتداء، الثاني عشر: في الكلمات القدسية». وما أثبته من كشف الظنون مصورة دار الفكر.

(٢) كشف الظنون ٢/١٦٨٨. وقد طُبع كتاب «مشارق الأنوار» عدة طبعات. وينظر: بروكلمان ٦/٢١٣.

(٣) بغية الوعاة ١/٥١٩ باختصار. وله ترجمة أيضاً في: معجم الأدباء ٩/١٨٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/٢٨٢؛ فوات الوفيات ١/٣٥٨؛ الجواهر المضيئة ٢/٨٢؛ شذرات الذهب ٥/٢٥٠؛ أبجد العلوم ٣/٢١٦ وغيرها.

(٤) في الأصل: «القارة». وما أثبته من بغية الوعاة.

و«أسماء الذئب»، و«مشارق الأنوار»، و«شرح البخاري»، و«دَرُّ السحابة في وفيات الصحابة»، و«العَروض»، «شرح أبيات المفصَّل»، و«نقعة[1] الصَّدْيان»، وغير ذلك.

[شروح مشارق الأنوار]:

وشروح «مشارق الأنوار» كثيرةٌ؛ منها:

١ - شرح الشيخ أكمل الدين محمد بن محمود البَابَرْتِي، الحنفي، سماه **تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار**. وتوفي سنة ست وثمانين وسبعمائة[2].

٢ - والشيخ مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشيرازي، المتوفَّى سنة سبع عشرة وثمانمائة[3].

وهو في أربعة مجلدات، سماه **«شوارق الأسرار العلية في شرح مشارق الأنوار النبوية»**[4].

٣ - وخير الدين خضر بن عمر العَطُوفي، من علماء الدولة العثمانية، سماه **«الكشف الشارق»** في ثلاثة مجلدات[5].

٤ - والشيخ الإمام سعيد بن محمد بن مسعود الكازَرُوني.

سماه **«المطالع المصطفوية»**.

وتوفي سنة ثمان وخمسين وسبعمائة. ذكر في آخرِ كلِّ فصلٍ وبابٍ

---

(١) في الأصل: «بغية الصديان»، وما أثبته من بغية الوعاة. وهذا الكتاب مطبوع.

(٢) له ترجمة في: الدرر الكامنة ٤/ ٢٥٠؛ تاج التراجم ص٢٧٦. واسمه فيه «محمد بن محمد بن محمود». بغية الوعاة ١/ ٢٣٩ وغيرها. وذكروا في ترجمته شرح المشارق هذا. وتوجد له نسخ خطية، ذكر أماكنها. بروكلمان ٦/ ٢١٤.

(٣) تقدمت ترجمته.

(٤) ذكره السخاوي في الضوء اللامع ١٠/ ٨٢؛ والفاسي في العقد الثمين ٢/ ٣٩٥؛ والشوكاني في البدر الطالع ٢/ ٢٨٢.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩؛ معجم المؤلفين ٤/ ١٠١، ويوجد شرحُه هذا مخطوطاً في عدة مكتبات في تركيا. ذكرها بروكلمان ٦/ ٢١٥. وقد توفي المؤلف سنة (٩٤٥هـ).

عدد الأحاديث، فجمع على أن يكون ألفين ومائتيْ حديثٍ وستةً وأربعين حديثاً[١].

٥ ـ والشيخ عبد اللطيف بن عبد العزيز، المعروف بابن المَلَك[٢].

شرحه شرحاً لطيفاً سماه «مبارق[٣] الأزهار في شرح مشارق الأنوار».

أوله: الحمدُ لله على هدية الهداية والإسلام. . إلخ.

واعلمْ أنَّ الشارح ابنَ المَلَك التزم أن يبيِّنَ في كلِّ حديث أنه مِمَّا انفرد به أحدُ الشيخين، أو اتَّفقا عليه، لاختلاف نسخ «المشارق» في العلامات، وعدَمِ العِلْمِ بما هو الأصحُّ. ونبَّه على ما وقع من المصنف في بعض المواضع من علامات غيرِ مُطابقةٍ للواقع، بأنه نسب الحديثَ إلى الصحيحين ولم يكن إلا في أحدِهما، أو أخرجه غيرُهما، أو لم يوافق اسمَ الراوي لِمَا فيهما. وذكر أحوالَ راوي الحديث، واقتصر على ذِكْرِه مرةً.

٦ ـ وعلى شرح ابن المَلَك حاشيةٌ لمولانا إبراهيم بن أحمد المعيد، (أولها: الحمدُ لله الذي خلق أرْواح[٤]) ذوي العقول. . إلخ.

سماها «صواب الأفكار»[٥].

٧ ـ وحاشيةٌ أخرى لمحمد بن أحمد الأزنيقي، الشهير بـ وحي زادة،

---

(١) كشف الظنون ٢/١٦٨٩؛ وذكره صاحب هدية العارفين أيضاً ١/٣٩٢. ولكنه أفاد أنه شرح «مشارق الأنوار النبوية» للقاضي عياض. والله أعلم. وله ترجمة في: معجم المؤلفين ٤/٢٣١.

(٢) المتوفى (٨٠١هـ). وقيل في وفاته غير ذلك، واسم جده هو «فِرِشتا»، وكأنه كان يترجم ذلك، فيكتب نفسه «ابن المَلَك».
له ترجمة مختصرة جداً في: الضوء اللامع ٤/٣٢٩؛ البدر الطالع ١/٣٧٤؛ شذرات الذهب ٧/٣٤٢؛ معجم المؤلفين ٦/١١، وذكروا جميعاً من مصنفاته: «شرح مشارق الأنوار» للصغاني.

(٣) في الأصل: «مبارك»، والتصحيح من كشف الظنون، ولشرحه هذا نسخ خطية عديدة، ذكر أماكنها بروكلمان ٦/٢١٤.

(٤) ما بين القوسين مكرر في الأصل، والمثبت من كشف الظنون.

(٥) كشف الظنون ٢/١٦٨٩، وفيه: «صوائب الأفكار».

المتوفَّى سنة ثمان عشرة وألف[١].

أولها: الحمد لله الذي هدانا لهذا.. إلخ.

٨ ـ ورتَّب المولى إبراهيمُ بن مصطفى شَرْحَ ابنِ المَلَك على فصول وأبوابٍ كالمصابيح، وسماه «أنوار[٢] البوارق في ترتيب شرح المشارق».

أوله: نحمَدُك يا من أشرق قلوبنا.. إلخ.

قال: رتَّبتُه كترتيب المصابيح بلا تغيير (لعبارته)[٣] إلا في محلٍّ الاحتياج. وربَّما ألحقتُ به شيئاً من المصابيح. وتمَّ ترتيبُه في أول شعبان سنة سبع وثمانين وتسعمائة[٤].

٩ ـ وشرَحَه المولى شمسُ الدين أحمدُ بن سُليمانَ، المعروفُ بابن كمال باشا مكرَّراً. ولم يشتَهِرْ، وتوفي سنة أربعين وتسعمائة[٥].

١٠ ـ وشرحه وجيهُ الدين عمر بن عبد المحسن الأَرْزَنْجَانِي.

وسماه «حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار»[٦]. أوله: الحمد لله على تواتُر فضْلِه وآلائِه.. إلخ.

قال: جميع ما أوردته فيه من شرح السنة، ونوادر الأصول، والفائق، والنهاية، ومجمع الغرائب، ومطالع الأنوار، وشرح البيضاوي، والتُّحفة، لبدر الدين الإِرْبِلي[٧].

---

(١) له ترجمة في: معجم المؤلفين ٨/ ٢٣٠. وذكر فيها هذه الحاشية.

(٢) في الأصل: «أنواع البوارق» وما أثبته من كشف الظنون، وتوجد لهذا الترتيب نسخ خطية ذكرها بروكلمان ٦/ ٢١٥.

(٣) زيادة من كشف الظنون. وأعاد ترتيبه أيضاً علي بن حسن، وفرغ منه سنة ٩٣٦هـ. بروكلمان ٦/ ٢١٥.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩. وتقدم ذكره ضمن شراح «المصابيح».

(٦) هدية العارفين ١/ ٧٩٤. وقال: فرغ منها سنة ٨٧١هـ. معجم المؤلفين ٧/ ٢٩٥.

(٧) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٩. وتوجد لهذا الشرح نُسَخٌ خطية، ذكرها بروكلمان ٦/ ٢١٤. ولكنه ذكر اسم مؤلفه: وجيه الدين عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد العزيز الأرزَنجاني، المتوفَّى (٦٤٣هـ).

١١ ـ وشرحه شمسُ الدين بنُ الصَّانع، محمد بن عبد الرحمٰن الزُّمُرِّدي الحنفي، المتوفَّى سنة ست وسبعين وسبعمائة[١].

١٢ ـ والمولى محمد بن مصلح الدين القوجوي، المعروف بـ«شيخ زادة» المحشِّي، المتوفَّى سنة إحدى وخمسين وتسعمائة[٢].

١٣ ـ وجلال الدين رسولا بن أحمد التَّبَّاني، المتوفَّى سنة ثلاث وتسعين وسبعمائة[٣].

كتب عليه قطعةً، ولم يُكمِلْها.

١٤ ـ وشرحه وحيدُ الدين.

كذا في «كشف الظنون»[٤].

[الجامع الصغير من حديث البشير النذير]:

ومنها: «الجامع الصغير من حديث البشير النذير» للحافظ السيوطي، قال في أوله:

«هذا كتاب أودعتُ فيه من الكَلِمِ النبويةِ أُلوفاً، ومن الحِكَمِ المصطفوية صُنوفاً، اقتصرتُ فيه على الأحاديث الوجيزة، ولخَّصتُ فيه من معادن الأثر إبْريزَه، وبالغتُ في تحرير التخريج، فتركتُ القشرَ وأخذت اللُّباب، وصُنْتُه عمَّا تفرَّد به وَضَّاعٌ أو كذَّاب. ففاق بذلك الكتبَ المؤلفةَ في

---

(١) كشف الظنون ٢/١٦٨٩. وترجمه ابن حجر في: الدرر الكامنة ٣/٤٩٩، وفيها: «وشرح المشارق في الحديث».

(٢) محمد بن مصطفى مصلح الدين القوجوي الحنفي الرومي. له ترجمة في: الكواكب السائرة ٢/٥٩؛ البدر الطالع ٢/٢٦٩؛ ومعجم المؤلفين ١٢/٣٢، ولكنهم لم يذكروا هذا الشرح في ترجمته، وتاريخ وفاته في الكواكب والمعجم (٩٥٠هـ).

(٣) له ترجمة في: الضوء اللامع ١٠/٢٨٢. وقال: «شرع في شرح المشارق». البدر الطالع ١/١٨٦؛ شذرات الذهب ٦/٣٢٨، وفي اسمه أقوال.

(٤) ٢/١٦٨٨ ـ ١٦٩٠. وذكر صاحب كشف الظنون شروحاً ومختصراتٍ وترتيباتٍ أخرى أيضاً لكتاب «مشارق الأنوار». ويبدو أن المؤلف ﷺ ترك ذكرَها رغبةً في الاختصار، كما ذكر بروكلمان أيضاً ٦/٢١٤ ـ ٢١٦ نسخاً لبعض الشروح والمختصرات، فيمكن الرجوعُ إليهما لِمَنْ أراد ذلك.

هذا النوعِ؛ كـ«الفائق» و«الشِّهاب». وحوى من نفائس الصناعة الحديثية ما لم يُودَعْ قبلَه في كتاب. ورتبتُه على حروف المعجم، مراعياً أولَ الحديث فما بعدَه، تسهيلاً على الطُّلَّاب. وسميتُه «الجامع الصغير من حديث البشير النذير»؛ لأنه مقتضبٌ من الكتاب الكبير الذي سميته «جمع الجوامع»، وقصدتُ فيه جَمْعَ الأحاديث النبوية بأسرها. انتهى(١).

[شروح الجامع الصغير]:

وله شروح عديدة؛ منها:

١ ـ شرْح الشيخ شمس الدين محمد بن (عبد الرحمٰن)(٢) العَلْقَمِي الشافعي، تلميذِ المصنِّف، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وتسعمائة(٣).

وهو شرحٌ بالقول، في مجلدين. وسمَّاه «**الكوكب المنير**»، لكنه ترك أحاديثَ بلا شرحٍ، لكونها غيرَ محتاجةٍ إليه.

قال: حيث أقول: «شيخنا»، فمرادي المصنف، وحيث أقول: في الحديث علامة الصِّحَّة أو الحسن، فمِنْ تصحيح المؤلِّف، برمزٍ صورتُه «صح»، أو «ح» بخطه. وحيث أقول: «وكتَبَا»، فالمراد بهما السيد الشريف يوسف الأرسُوفي، وابنُ مغلتاي(٤).

٢ ـ وشرْح الشيخ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد المتبولي الشافعي.

---

(١) ينظر: الجامع الصغير مع شرحه فيض القدير ١/ ١٩ ـ ٢٣. والجامع الصغير مطبوع ومشهور و«جمع الجوامع» أو «الجامع الكبير» أيضاً مطبوع، وهو الذي رتّبه علي المتقي الهندي في كتابه «كنز العمال». وهو أيضاً مطبوع ومعروف.

(٢) زيادة من مصادر ترجمته.

(٣) كذا ذكر تاريخ وفاته في كشف الظنون ١/ ٥٦٠ ولكن في شذرات الذهب ومعجم المؤلفين (٩٦٣) تقريباً.
وينظر لترجمته: الكواكب السائرة ٢/ ٤١؛ شذرات الذهب ٨/ ٣٣٨؛ معجم المؤلفين ١٠/ ١٤٤، وأشاروا إلى هذا الكتاب في ترجمته.

(٤) كشف الظنون ١/ ٥٦٠.

وسماه «بالاستدراك النَّضير على الجامع الصغير».

أوله: الحمد لله شارحِ صُدورِ أهل السنة.. إلخ. ذكر فيه أنَّ ابنَ العلقمي أطال فيما لا يحتاج إليه، واختصر فيما يحتاج، بل ترك أحاديثَ. فشرحها مفصَّلاً، وقدَّم مقدمةً في أُصول الحديث. في مجلد[١].

٣ ـ وشرْح الشيخ شمس الدين محمد، المدعوّ بعبد الرؤوف المُنَاوِي، الشافعي، المتوفَّى سنة ثلاثين وألف (تقريباً[٢])[٣].

شرح أولاً بالقول كابن العلقمي، فاستحسنَه المغاربةُ، فالتمسوا منه أن يَمْزِجَه، فاستأنف العملَ، وصنَّف شرحاً كبيراً ممزوجاً في مجلدات، وسمَّاه «فيض القدير».

أوله: الحمدُ لله الذي جعل الإنسانَ هو الجامع الصغير.. إلخ.

قال: ويليق أن يُدعى «بالبدر المنير». وذكر أن مرادَه من القاضي هو البيضاوي، ومن العراقي هو الزين، ومن جَدِّي هو القاضي يحيى المناوي[٤].

٤ ـ ثم اختصره بعضُهم، وسماه «التيسير». أوله: الحمد لله الذي علَّمنا من تأويل الأحاديث.. إلخ[٥].

٥ ـ وشرْح العلامة نورِ الدِّين علي القاري، نزيل مكة المكرمة[٦].

كذا ذكر هذه الشروحَ صاحبُ «كشف الظنون»[٧].

---

(١) المرجع السابق.

(٢) «تقريباً» ليس في كشف الظنون. وقيل في تاريخ وفاته: (١٠٣١هـ، ١٠٢٩هـ) أيضاً.

(٣) له ترجمة في: البدر الطالع ١/ ٣٥٧ (مختصرة جداً)؛ وفهرس الفهارس ٢/ ٥٦٠ وغيرهما. وله ترجمة مفصّلة في مقدمة تحقيق كتابه «الفتح السماوي بتخريج أحاديث تفسير القاضي البيضاوي» للأخ أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي، طبع دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

(٤) فيض القدير ١/ ٣ مع الاختصار، وهو مطبوع ومتداول.

(٥) وهو مطبوع أيضاً.

(٦) تقدمت ترجمته.

(٧) كشف الظنون ١/ ٥٦١. وذكر فيه أيضاً أن «علي المتقي» رتَّبه على الأبواب والفصول، سماه «منهاج العمال في سنن الأقوال».. إلخ.

قلت: وقوله: (ثم اختصره ـ يعني «فيض القدير» ـ بعضُهم وسماه التيسير) فيه نظر، فإنَّ المصنِّفَ عبدَ الرؤوف المناوي هو الذي اختصَره، وسماه هو بـ«التيسير» لا غيرُه. كما صرَّح به في أول التيسير.

٦ ـ وشرْح الشيخ علي بن الشيخ نور الدين بن محمد بن إبراهيم، المعروف بالعَزِيزي[1].

أوله: الحمد لله الذي وفَّقنا للاشتغال بسنة رسوله، وتبليغها من رَغِبَ فيها، وإجابة لمسؤوله.

وهو شرح صغير ممزوج، سماه بـ«السراج المنير».

قال فيه: جمعتُه من شروح الكتاب، فحيث قلت: قال الشيخ، فمُرادي به شيخي خادمُ السنة محمد الحجازيُّ الشعرانيُّ، المشهور بالواعظ، وإذا لم أعزُ الكلامَ لأحدٍ، فهو عن الشيخ عبد الرؤوف المناوي. انتهى.

٧ ـ وشرح العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني.

وهو شرح موجزٌ ممزوج في مجلدين[2].

---

(١) علي بن أحمد بن محمد بن إبراهيم العزيزي البُولاقي (ت١٠٧٠هـ). معجم المؤلفين ٧/ ٢٤. وذكر فيه كتابه هذا، وهو مطبوع أيضاً.

(٢) ينظر: الصنعاني وكتابه «توضيح الأفكار» ص٣٤.

كتب أخرى حول الجامع الصغير وزيادته:

٨ ـ «زيادة الجامع». واستدرك الحافظ السيوطي أحاديثَ أخرى لم يذكُرْها في «الجامع الصغير»، فجمعها في كتاب منفصل، سمّاه «زيادة الجامع» رموزه كرموزه، والترتيب كالترتيب.

٩ ـ «الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير» للشيخ يوسف بن إسماعيل النبهاني (ت١٣٥٠هـ). وقد قام بضم «زيادة الجامع» إلى «الجامع الصغير» ليكونا كتاباً واحداً، مع إصلاح ما كان فيهما من خلل في الترتيب الأبجدي.

١٠ ـ «صحيح الجامع الصغير وزيادته». وقد قام محدث الشام العلّامة الشيخ محمد =

....

= ناصر الدين الألباني ﷺ (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ) بتحقيق أحاديث الجامع الصغير وزيادته، وبيان درجة كلِّ حديث من حيثُ الصحةُ أو الحُسْنُ أو الضَّعْفُ، وقسّمه قسمين: الأول: «صحيح الجامع الصغير وزيادته» في ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات كبار، وتضم (٨٠٥٨) حديثاً.

١١ ـ «ضعيف الجامع الصغير وزيادته»، وهو القسم الثاني من تحقيق الشيخ الألباني ﷺ، ويشتمل على الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة الواردة في الجامع الصغير أو زيادته، ويقع هذا القسم أيضاً في ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات، ويضم (٦٤٦٩) حديثاً.

١٢ ـ وللشيخ أحمد بن محمد بن الصِّدِّيق الغُماري (ت١٣٨٠هـ) كتاب «المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير» مطبوع.

١٣ ـ وله أيضاً: «المُداوي لعِلَلِ الجامع الصغير وشرحَي المناوي». وقد طبع في ست مجلدات كبيرة.

* * *

الفصل الثاني والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في تخريج الأحاديث

وهي كثيرة.

١ ـ فمنها: «نصب الراية لأحاديث الهداية»، للعلَّامة الزَّيْلَعي.

٢ ـ ومنها: «الدراية في تخريج أحاديث الهداية»، للحافظ ابن حجر العسقلاني.

قال صاحب «كشف الظنون» في ذكر كتاب «الهداية»:

«وخرَّج الشيخُ جمالُ الدين يوسف[١] الزيلعيُّ، المتوفَّى سنة (٧٦٢هـ) سنة اثنتين وستين وسبعمائة، أحاديثَه، وسمَّاه «نصب الراية لأحاديث الهداية».

«ولخَّصه الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، المتوفَّى سنة اثنتين وخمسين وثمانمائة، وسمَّاه «الدراية في منتخب أحاديث الهداية». وذكر فيه أن الزيلعيَّ استوعب ما ذكره من الأحاديث والآثار. ثم اعتمد ذِكْرَ أدلة المخالفين في كلِّ باب. وهو كثيرُ الإنصاف، يحكي ما وجده من غير اعتراضٍ، فكثُرَ الإقبالُ عليه»[٢].

قلت[٣]: قال الحافظ ابن حجر في أول «الدِّراية»: «إنِّي لمَّا لخَّصتُ تخريجَ الأحاديث التي تضمَّنها «شرح الوجيز»[٤] للإمام أبي القاسم

---

(١) كذا ذكره المصنف عن كشف الظنون، وكذا نقل اللكنوي أيضاً في الفوائد البهية عن كشف الظنون، ولكنه في مصوَّرة دارِ الفكر من الكشف «جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي». وسوف يذكُر المصنف ترجمتَه والاختلافَ في اسمه بعد قليل.

(٢) كشف الظنون ٢/٢٠٣٦.

(٣) القائل هو المصنف المباركفوري.

(٤) «الوجيز» في فروع الشافعية لأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ).

الرافعي[(١)]. وجاء مع اختصاره جامعاً لمقاصد الأصل مع مزيد كثير، كان فيما راجعتُ عليه «تخريج أحاديث الهداية» للإمام جمال الدين الزيلعي، فسألني بعضُ الأحبابِ الأعِزَّةِ أن ألخِّصَ الكتاب الآخر لينتفع به أهلُ مذهبه، كما انتفع أهلُ المذهب، فأجبتُه إلى طلبه، وبادرتُ إلى وَفقِ رغبته، فلخَّصتُه تلخيصاً حسناً، مبيَّناً غيرَ مخلٍّ من مقاصد الأصل، إلا ببعض ما قد يُستغنى عنه». انتهى[(٢)].

قلت[(٣)]: لو ذكر الحافظُ «أحاديث الخصوم»[(٤)] أيضاً بالاختصار، لكان أحسنَ وأجودَ، وأتمَّ فائدةً.

[ترجمة الحافظ الزَّيلعي]:

والحافظ الزيلعي هذا هو[(٥)]: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن محمد، ـ وقيل: ابن يوسف[(٦)] بن محمد ـ الحنفي، أحدُ حفاظ الحديث.

سمع من أصحاب النجيب: وأخذ عن الفخر الزيلعيِّ شارحِ الكنز، والعلاءِ ابن التُّركُماني، وابنِ عقيل.

وألَّف تخريجَ أحاديثِ الهداية، سماه بـ«نصب الراية لأحاديث الهداية»، وتخريجَ أحاديث الكشاف سمَّاه بـ «الكاف الشاف» وغيرَ ذلك.

وكانت وفاتُه في المحرم سنة اثنتين وستين وسبعمائة. وفي «الدرر

---

(١) أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرَّافعي (ت٦٢٣هـ). معجم المؤلفين ٦/ ٣. وذكر له «فتح العزيز على كتاب الوجيز» للغزالي في (١٦) مجلداً. وسيذكره المصنف ﷺ بعد قليل.

(٢) الدراية ص١٠.

(٣) القائل هو المؤلف المباركفوري.

(٤) مصطلح للزيلعي يطلقه على الأحاديث التي احتجَّ بها المخالفون للمذهب.

(٥) ينظر لترجمة الزيلعي: الدرر الكامنة ٢/ ٣١٠؛ حسن المحاضرة ١/ ٣٥٩؛ البدر الطالع ١/ ٤٠٢؛ الفوائد البهية ص٢٢٨.

(٦) كذا في الأصل، ولعل الصواب «ابن يونس».. إلخ. فقد جاء اسمه في الفوائد البهية: «يوسف بن عبد الله بن يونس بن محمد جمال الدين الزيلعي، ومن المعلوم أن «الفوائد البهية» هو تلخيص لكتاب «كتائب أعلام الأخيار» للكفوي.

الكامنة» للحافظ ابن حجر: ذكر لي شيخُنا الزين العراقي أنه كان مُرافِقَ الزيلعيِّ في مطالعة الكتب الحديثيَّة لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنيا بتخريجِها، فالعراقيُّ لتخريج «أحاديث الإحياء» والأحاديث التي يشير إليها الترمذيُّ في كلّ باب. والزيلعيُّ لتخريجِ أحاديثِ «الهداية» و«الكشاف»، وكلٌّ منهما يعينُ الآخرَ. انتهى[١].

تنبيه:

اعلم أنَّه قد وقع الاختلافُ في تسمية الزيلعي، صاحب «نصب الراية»؛ فسماه الكفويُّ[٢]: يوسفَ بنَ عبد الله، ووافقه كلامُ صاحب الكشف عند ذِكْرِ الهداية كما تقدَّم. وكلامُه عند ذكر الكشاف يدلُّ على عكس ذلك؛ حيث قال: ومِمَّنْ خرَّج أحاديثَه جمالُ الدين عبد الله بن يوسفَ الزيلعي.. إلخ. وكذا سمَّاه الشيخُ محمد بن علي الشَّنْوَانِي[٣] المصريُّ في رسالته «الدرر السنية في ما علا من الأسانيد الشنوانية»، والشيخ عابدٌ السِّندي[٤] المدني في رسالته «حصر الشارد» وغيرُهما. وهو الموافق لِمَا ذكره السيوطي في حُسن المحاضرة[٥].

٣ ـ ومنها: **«تخريج أحاديث الهداية»**، لابن التُّركُماني.

وهو علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، علاء الدين، الشهير بابن التُّركُماني[٦]، أستاذ الحافظ الزيلعي.

---

(١) الدرر الكامنة ٢/ ٣١٠.

(٢) محمود بن سليمان الكفوي صاحب «كتائب أعلام الأخيار» في تراجم الحنفية (ت٩٩٠هـ) معجم المؤلفين ١٢/ ١٦٨.

(٣) المتوفى سنة (١٢٣٣هـ). معجم المؤلفين ١١/ ٦٣.

(٤) محمد عابد بن أحمد الأنصاري السندي المدني (ت١٢٥٧هـ). معجم المؤلفين ١٠/ ١١٣.

(٥) ١/ ٣٥٩ وكذا في الدرر الكامنة، والبدر الطالع. وينظر: الفوائد البهية ص٢٢٩ ـ ٢٣٠.
قلت: ونصب الراية للزيلعي، والدراية لابن حجر، كلاهما مطبوعان ومعروفان، ولهما نسخ خطية عديدة ذكرها بروكلمان ٦/ ٣١٨.

(٦) ينظر أيضاً لترجمته: الجواهر المضيئة ٢/ ٥٨١؛ الدرر الكامنة ٣/ ٨٤؛ تاج التراجم ص٢١١؛ حسن المحاضرة ١/ ٤٦٩ وغيرها، ووقع تاريخ وفاته في هذا الأخير (٧٤٥هـ).

كان إماماً في الفقه، والأصول، والحديث، ملازماً للاشتغال والإفادة. له تصانيفُ بديعةٌ؛ منها: «بهجة الأعاريب بما في القرآن من الغريب»، و«المنتخب في الحديث»، و«المؤتلف والمختلف»، وكتاب «الضُّعفاء والمتروكين»، و«الجوهر النقي في الرد على البيهقي»، و«المعدن في أصول الفقه»، و«مختصر المحصَّل في الكلام»، و«مختصر رسالة القشيري»، و«تخريج أحاديث الهداية»، وغيرُ ذلك.

مات يوم عاشوراء سنة خمسين وسبعمائة.

٤ ـ ومنها: تخريج أحاديث إحياء العلوم للإمام الغزالي.

قال صاحبُ «كشف الظنون» في ذكر كتاب إحياء العلوم:

«وقد صنَّف الحافظُ زينُ الدين عبد الرحيم بن حسين العراقي، المتوفَّى سنة ست وثمانمائة، كتابين في تخريج أحاديثه، أحدَهما كبير. وهو الذي صنَّفه سنة إحدى وخمسين وسبعمائة. وقد تعذَّر الوقوفُ فيه على بعض أحاديثِه. ثم ظَفَر كثيراً مِمَّا عزَب عنه إلى سنة ستين وسبعمائة. فصنَّف صغيرَه المسمَّى «المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار».

أوله: الحمد لله الذي أحيى علومَ الدين.. إلخ.

اقتصر فيه على ذِكرِ طُرق الحديث وصحابيِّه، ومخرِّجه، وبيانِ صِحَّتِه وضَعْفِ مخرجه. وحيث كرَّر المصنفُ ذِكْرَ الحديث اكتفى بذكرِه في أول مرة. وربما أعادَ لغرضٍ[1].

(١) كشف الظنون ١/ ٢٤. وكتاب «المغني عن حمل الأسفار» مطبوع في حاشية إحياء العلوم للغزالي. والكتاب الكبير اسمه «إخبار الأحياء بأخبار الإحياء». وقد ذكر الكتابين ابنُ حجر في المجمع المؤسس ٢/ ١٨٢؛ والسخاوي في الضوء اللامع ٤/ ١٧٣؛ وابن فهد المكي في لحظ الألحاظ ص٢٢٩؛ والسيوطي في ذيل طبقات الحفاظ ص٣٧١ وغيرهم.

وله تخريج متوسط أيضاً سماه «الكشف المبين عن تخريج إحياء علوم الدين». لحظ الألحاظ ص٢٣٠.

ثم إنَّ تلميذَه الحافظَ ابنَ حجر العسقلاني استدرك على ما فاته في مجلد[١].

وصنف الشيخُ زين الدين قاسم بن قُطلُوبغا الحنفيُّ المصريُّ، المتوفَّى بها سنة تسع وسبعين وثمانمائة أيضاً كتاباً سماه «تحفة الأحياء في ما فات من تخاريج أحاديث الإحياء»[٢].

انتهى ما في الكشف[٣].

قلت: تأتي ترجمةُ الحافظ زينِ الدين العراقي، والحافظِ ابن حجر في الفصل التاسع من الباب الثاني من هذه المقدمة[٤].

[ترجمة ابن قطلوبغا]:

وأما زينُ الدين قاسم بن قُطْلُوبغا؛ فهو «أبو العدل قاسم بن قُطْلُوبغا»، المعروف بقاسمِ الحنفي.

وُلِدَ في المحرم سنة (٨٠٢هـ) اثنتين وثمان مائة بالقاهرة، ومات أبوه وهو صغيرٌ، فنشأ يتيماً، وحفظ القرآن وكتباً، وعرض بعضَها على العزِّ بن جماعةَ. ثم أقبل على الاشتغال على جماعةٍ من علماء عصره؛ كالعلاء البخاري، والشَّرف السبكي، وابنِ الهُمام، وقرأ في غالب الفنون.

وتصدَّر للتدريس والإفتاء قديماً. وأخذ عنه الفضلاءُ في فنون كثيرة، وصار المُشارَ إليه في الحنفيَّة، ولم يخلف بعده مثله.

---

(١) كشف الظنون ١/ ٢٤؛ الجواهر والدرر ٢/ ٦٦٧؛ نظم العقيان ص٥٠.

(٢) وله أيضاً كتاب «منية الألمعي بما فات الزيلعي» مطبوع في آخر نصب الراية في ستين صفحة، ولعلّه غير «تحفة الأحياء» حيث ذكر السخاوي كلًّا منهما على حدة في مؤلفات القاسم. والله أعلم.

(٣) كشف الظنون ١/ ٢٤ .

(٤) يعني الباب الثاني من مقدمة تحفة الأحوذي. وحيث إنه تقدَّم ذكرُهما مراراً قبل هذا، فلم أرَ حاجةً إلى نقل ما كتبه المؤلف ﷺ هناك إلى هنا، فشهرتُهما تغني عن ذلك.

وله مؤلفات: منها «شرح منظومة ابن الجزري» في مجلَّدين، و«حاشية شرح الألفية» للعراقي، و«شرح النخبة» لابن حجر.

وخرَّج أحاديثَ «عوارف المعارف» للسَّهرَوَرْدِي، وأحاديثَ «الاختيار شرح المختار» في مجلدين. وكذلك خرَّج «أحاديثَ البزدوي في أصول الفقه»، و«تفسير أبي الليث»، و«منهاج العابدين»، و«الأربعين في أصول الدين»، و«جواهر القرآن»، و«بداية الهداية»، و«الشفا»، و«إتحاف الأحياء بما فات من تخريج أحاديث الإحياء»، و«منية الألمعي بما فات الزيلعي»، و«بغية الرائد في تخريج أحاديث شرح العقائد»، و«نزهة الرائض في أدلة الفرائض».

ورتَّب مسندَ أبي حنيفة لابن المقرئ، وبوَّب مسندَ أبي حنيفة أيضاً للحارثيِّ، والأمالي على مسند أبي حنيفة في مجلدين، والموطأ برواية محمد بن الحسن، ومسندَ عقبة بن عامر الصحابي، وعوالي كلٍّ من الليث[1]، والطحاوي، وتعليق مسند الفردوس، وأسئلة الحاكم للدارقطني، ومن روى عن أبيه عن جده في مجلد. و«الاهتمام الكلي بإصلاح ثقات العجلي» في مجلد، وزوائد رجال كل من الموطأ ومسند الشافعي، وسنن الدارقطني على الستة، والثقات مِمَّن لم يقع في الكتب الستة في أربع مجلدات، و«تقويم اللسان في الضعفاء» في مجلدين، و«فضول اللسان»، و«حاشية على كلٍّ من المشتبه والتقريب» لابن حجر، و«الأجوبة على اعتراض ابن أبي شيبة على أبي حنيفة» في الحديث، و«تبصرة الناقد في كبت الحاسد في الدفع عن أبي حنيفة»، و«ترصيع الجوهر النقي» كتب منه إلى أثناء التيمُّم، و«تلخيص سيرة مغلطائي»، و«تلخيص دولة الترك»، وكتاب ترجم فيه لِمَنْ صنَّف من الحنفية، وسماه «تاج التراجم»، وكتاب ترجم فيه مشايخ مشايخه ومشايخ شيوخ العصر، و«معجم شيوخه».

وشرح كتباً من كتب فقه الحنفية؛ كالقدوري، والنقاية، ومختصر المنار، ودُرَر البحار في المذاهب الأربعة، وأجوبة على اعتراضات العز بنُ

(١) في الأصل والبدر الطالع: «أبي الليث»، وفي الضوء اللامع: «الليث» والكتاب مطبوع باسم عوالي «الليث بن سعد».

جماعة على أصول الحنفية، وتعليقة على الأندلسية في العروض، ومختصر تلخيص المفتاح، وشرح منار النظر في المنطق لابن سيناء.

وله مصنفاتٌ غيرُ هذه. وقد برع في عدة فنون، ولم يَنَلْ ما يليق بجلاله من المناصب، حتى التدريسَ في الأمكنة التي صار يدرس بها من هو دونه في جميع الأوصاف.

وله نظمٌ كنظمٌ العُلماء، فمنه راداً على من قال:

إن كنتِ كاذِبَة الذي حدَّثتني ... فعلَيْكِ إثمُ أبي حنيفةَ أو زُفَرْ
الواثِبين على القِياسِ تَمَرُّداً ... والرَّاغبين عن التَّمَسُّك بالأثَرْ

فقال:

كَذَبَ الذي نَسَبَ المآثم للَّذي ... قاسَ المسائِلَ بالكتابِ وبالأثَرْ
إنَّ الكتابَ وسُنَّةَ المختارِ قد ... دَلَّا عليه فَدَعْ مَقَالَةَ من فَشَرْ

وتوفِّي في ليلة الخميس رابع ربيع الآخر سنة (٨٧٩هـ) تسع وسبعين وثمانمائة[(١)].

٥ ـ ومنها: تخريج أحاديث تفسير البيضاوي.

قال صاحب «كشف الظنون» في ذِكرِ هذا التفسير: والشيخ عبد الرؤوف المُناوي خرَّج أحاديثَهَ في كتابٍ أولُه: اللهَ أحمدُ أن جعلني من خُدَّام أهلِ الكتاب.. إلخ.

وسماه «الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي». انتهى[(٢)].

---

(١) البدر الطالع ٢/ ٤٥ ـ ٤٧.
وينظر أيضاً لترجمته: الضوء اللامع ٦/ ١٨٤؛ شذرات الذهب ٧/ ٣٢٦؛ فهرس الفهارس ٢/ ٩٧٢؛ معجم المؤلفين ٨/ ١١٠.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٩٣.
وقد طبع الكتاب بتحقيق الأستاذ أحمد مجتبى بن نذير عالم السلفي، في ثلاث مجلدات، ويضم (١٠٥١) حديثاً حسب ترقيم المحقق.
والبيضاوي هو: القاضي عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، البيضاوي، نسبة إلى «البيضاء» مدينة قرب شيراز، توفي سنة (٦٨٥هـ)، وقيل: (٦٩١هـ)، وقيل: (٦٩٢هـ). له ترجمة في: معجم المؤلفين ٦/ ٩٧ وغيره، وقد سبق ذكره.

وقال في ذكر حواشي هذا التفسير:

حاشية الفاضل القاضي زكريا بن محمد الأنصاري المصري، المتوفَّى سنة عشرة وتسعمائة[١].

وهي في مجلد، سماها «**فتح الجليل ببيان خفيِّ أنوار التنزيل**».

أولها: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب.. إلخ.

نبه فيها على الأحاديث الموضوعة التي في أواخر السور. انتهى[٢].

٦ - ومنها: **تخريج أحاديث الكشاف للعلامة الزمخشري**.

قال صاحب الكشف: ومِمَّن خرَّج أحاديثَه الإمامُ المحدث جمال الدين عبد الله بن يوسف الزَّيلَعي الحنفي [المتوفى سنة (٧٦٢هـ)].

ولخَّص كتابَه الحافظُ الكبير شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر في كتاب سماه «**الكافي الشاف في تحرير أحاديث الكشاف**» في مجلد، واستدرك عليه في مجلد آخر. [وتوفي سنة (٨٥٢هـ)].

قال ابن حجر: استوعب[٣] ما فيه من الأحاديث المرفوعة، فأكثَرَ من تبيين طرقها وتسمية مخرِّجيها على نمطِ ما في أحاديث الهداية. لكنه فاته كثيرٌ من الأحاديث المرفوعة التي[٤] يذكرها الزَّمَخْشَرِي بطريق الإشارة. ولم يتعرَّض غالباً لشيء من الآثار الموقوفة[٥]. انتهى[٦].

---

(١) كذا في كشف الظنون هنا ١/١٨٨. ولكن كتب بعده في مصورة دار الفكر من كشف الظنون بين معقوفين [٩٢٦هـ]، وهو المشهور في تاريخ وفاته، وقيل: (٩٢٥هـ) أيضاً. انظر: معجم المؤلفين ٤/١٨٢.

(٢) كشف الظنون ١/١٨٨.

(٣) أي: الزيلعي.

(٤) في الأصل: «فالتي»، والتصويب من كشف الظنون.

(٥) في الأصل: «المرفوعة»، والتصويب من الكشف.

(٦) كشف الظنون ٢/١٤٨١. وقد طبع كتاب الزيلعي هذا باسم «تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري» باعتناء سلطان بن فهد الطبيشي، نشرته دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤٦٤هـ، في أربع مجلدات. كما أن «الكافي الشاف» لابن حجر، طبع في آخر المجلد الرابع من تفسير الكشاف في ١٩٠ صفحة.

٧ ـ ومنها: **تخريج أحاديث كتاب الطريقة المحمدية.**

قال صاحب الكشف في ذِكر هذا الكتاب: وتخريج أحاديثه «إدراك الحقيقة في تخريج أحاديث الطريقة»، للإمام العالم علي بن حسن بن صَدَقَة المصري الأصل، ثم اليمانيُّ، إمامُ جامع محمد آغا، المعروف بإمام بيرام باشا، وفرغ من تأليفه في رمضانَ سنة (١٠٥٠هـ) خمسين وألف[١].

أوله: الحمد لله المنَّان الذي حقه.. إلخ.

وهو تأليف مفيد نافع. انتهى[٢].

٨ ـ ومنها: **التلخيص الحبير.**

للحافظ ابن حجر العسقلاني. قال في أوله: قد وقفتُ على تخريج أحاديث شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرَّافعي، شكرَ اللهُ سعيَه، لجماعة من المتأخرين؛ منهم: القاضي عزُّ الدين بن جماعة، والإمامُ أبو أمامة ابن النَّقَّاش[٣]، والعلامةُ سراج الدين عمر بن علي الأنصاري، والمفتي بدُر الدين محمد بن عبد الله الزَّركشي، وعند كلٍّ منهم ما ليس عند الآخر من الفوائد والزوائد. وأوسعُها عبارةً، وأخلصُها إشارةً كتابُ شيخنا سراج الدين، إلا أنَّه أطاله بالتَّكرار، فجاء في سبع مجلدات. ثم رأيتُه لخَّصه في مجلدة لطيفة، أخلَّ فيها بكثيرٍ من مقاصد المطوَّل وتنبيهاتِه، فرأيت تلخيصَه في قدْرِ ثلُث حجمه، مع الالتزام بتحصيل مقاصدِه، فمَنَّ اللهُ بذلك. ثم تتبعتُ عليه الفوائدَ الزوائدَ من تخاريجِ المذكورين معه، ومن تخريج أحاديثِ الهداية في فقه الحنفية، للإمام جمال الدين الزَّيلعي؛ لأنه ينبِّهُ فيه على ما يحتجُّ به مخالفوه. وأرجو الله إن تمَّ هذا التتبُّعُ أنْ يكون

---

(١) ترجم له في: معجم المؤلفين ٧/ ٦٣، نقلاً عن كشف الظنون، وهدية العارفين.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١١١٢.

(٣) أبو أمامة محمد بن علي الدُّكالي، المصري، المعروف بابن النقاش (ت٧٦٣هـ). من مؤلفاته: «شرح العمدة» في ثماني مجلدات، و«تخريج أحاديث الرافعي» وغيرهما. معجم المؤلفين ١١/ ٢٥.

حاوياً لجُلِّ ما يستدلُّ بها الفُقهاء في مصنَّفاتهم في الفروع. وهذا مقصِدٌ جليل. انتهى[١].

قلت: «الوجيزُ في الفروع» للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الشافعي، المتوفَّى سنة خمس وخمسمائة، أخذه من «البسيط» و«الوسيط» له. وزاد فيه أموراً. وهو كتابٌ جليلٌ، عُمدَةٌ في مذهب الشافعي، وقد اعتنى به الأئمةُ؛ فشرحه الإمامُ فخر الدين محمد بن عمر الرازي، والقاضي سراجُ الدين أبو الثناء محمود بن أبي بكر الأُرموي، وعمادُ الدين أبو حامد محمد بن يونس الأربِلي. وأبو الفتوح أسعد بن محمود العِجلي الشافعي، صنَّف كتاباً في شرح مشكلات الوجيز، والبسيط[٢]. تكلَّم على المواضع المشكلة فيهما، ونقل من الكتب المبسوطة عليهما.

والإمام أبو القاسم عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي، الشافعي، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وستمائة؛ شرحه شرحاً كبيراً، سماه «فتح العزيز على كتاب الوجيز». . . وهو الذي لم يصنَّف في المذاهب مثلُه. وله شرح آخرُ أصغرُ منه وأخصرُ[٣].

قال السلفاني[٤]: وقفت للوجيز على سبعين شرحاً. وقد قيل: لو كان الغزاليُّ نبياً، لكان معجزتَه «الوجيز»[٥].

٩ ـ ومنها: تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العالية.

---

(١) التلخيص الحبير ١/٢، وهو مطبوع ومعروف.

(٢) في كشف الظنون: «الوسيط».

(٣) كشف الظنون ٢/٢٠٠٢ مع شيء من الاختصار.

(٤) كذا في كشف الظنون، ولم أجد له ترجمة. وقد ذكر الزَّبيدي هذا القول بنحوه دون أن ينسبه إلى قائل معين. إتحاف السادة المتقين ١/٥٩. ولكن هذا الأسلوب من المبالغة في المدح غير مناسب؛ لأن النبوة قد انتهت بخاتم النبيين ﷺ، فلا حاجة إلى هذا «اللو» المستحيل.

(٥) المرجع السابق ٢/٢٠٠٤.

للحافظ ابن حجر، ذكره صاحب الكشف. وهو مذكور أيضاً في فهرست تصانيف الحافظ ابن حجر(١).

١٠ ـ ومنها: هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة.

للحافظ ابن حجر أيضاً. ذكره صاحب الكشف. وهو أيضاً مذكور في فهرست تصانيف الحافظ(٢).

١١ ـ [(٣) ومنها: تخريج أحاديث الخلاصة.

للعلامة الزيلعي. قال في الكشف: «خلاصة الفتاوى» للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري، المتوفَّى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة(٤). وهو كتاب مشهور معتمد، في مجلد. وللزيلعي المحدث تخريج أحاديثه. انتهى مختصراً(٥).

١٢ ـ ومنها: تخريج أحاديث منهاج الوصول إلى علم الأصول.

للشيخ الإمام سراج الدين عمر بن علي بن الملقن. في جزء. وللشيخ شمس الدين عبد الرحيم بن حسين [العراقي، المتوفَّى سنة ست وثمانمائة(٦).

قلت: «منهاج الوصول إلى علم الأصول» مختصر للقاضي الإمام ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وستمائة. وهو مرتب على مقدمة وسبعة كتب. أوله: تقدس من تمجد بالعظمة والجلال.. إلخ(٧).

---

(١) كشف الظنون ١/ ٦٠. وذكره السخاوي أيضاً في الجواهر والدرر ٢/ ٦٦٧.
(٢) كشف الظنون ٢/ ٢٠٣٠، الجواهر والدرر ٢/ ٦٦٧ وقال: (لخصه من كتاب الصدر المناوي شيخه).
(٣) من هنا إلى آخر هذا الفصل كتب في الأصل بين قوسين. فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.
(٤) له ترجمة في: الجواهر المضيئة ٢/ ٢٧٦؛ تاج التراجم ص١٧٢؛ معجم المؤلفين ٥/ ٣٢.
(٥) كشف الظنون ١/ ٧١٨.
(٦) المرجع السابق ٢/ ١٨٨٠. وقد طبع «تخريج أحاديث مختصر المنهاج» للعراقي بتحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، سنة (١٣٩٧هـ).
(٧) كشف الظنون ٢/ ١٨٧٨.

١٣ ـ ومنها: تخريج أحاديث شرح عقائد النسفي.

للشيخ جلال الدين السيوطي، والمولى علي بن محمد القاري المكي[(١)].

١٤ ـ ومنها: تخريج أحاديث الكفاية.

قال في الكشف: وللشيخ شمس الدين محمد بن ظهير الحموي كتاب «الكفاية» في الفقه. خرج السيوطي أحاديثه لكنه لم يتم. ذكره في فهرست مؤلفاته في فن الحديث[(٢)].

١٥ ـ ومنها: مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا.

أي الشفا في تعريف حقوق المصطفى للعلامة الإمام القاضي عياض رحمه الله للحافظ جلال الدين السيوطي[(٣)].

١٦ ـ ومنها: نشر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير.

للحافظ السيوطي أيضاً[(٤)].

١٧ ـ ومنها: «الوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل».

قال في الكشف: وشرحه (أي مختصر القدوري) حسام الدين علي بن أحمد المكي الرازي، وسماه «خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل» وتوفي

---

(١) المرجع السابق ٢/١١٤٩، وذكر السيوطي تخريجه في حسن المحاضرة ١/٣٤١.

(٢) هكذا في الأصل. ولكن في كشف الظنون ٢/١٤٩٨ ذكرت الجملة الثانية: خرج السيوطي.. إلخ. قبل قوله: وللشيخ شمس الدين.. إلخ. وذلك عند ذكر الكفاية في فروع الشافعية. لأبي حامد محمد بن إبراهيم السُّهْلِي الجَاجَرْمي (ت٦٢٣هـ) وذكر أن السيوطي سماه «العناية». أي أن تخريج السيوطي هو لكتاب السهلي وليس لكتاب الحموي وإن كان كلاهما يعرفان بـ«الكفاية».

وذكره السيوطي ضمن مؤلفاته في حسن المحاضرة باسم «تخريج أحاديث الكفاية يسمى تجربة العناية» ١/٣٤١ وللجاجَرْمي ترجمة في: سير أعلام النبلاء ٢٢/٦٢ وذكر تاريخ وفاته (٦١٣هـ).

(٣) كشف الظنون ٢/١٠٥٤، وفي حسن المحاضرة «مناهج الصفا».. إلخ ١/٣٤١ وهو مطبوع عدة طبعات.

(٤) كشف الظنون؛ حسن المحاضرة ١/٣٤١.

سنة ثمان وتسعين وخمسمائة. وهو شرح مفيد مختصر نافع. وعليه ثلاثُ تعليقات لابن صبيح أحمد بن عثمان التُّركماني: الأولى: في حلِّ مشكلاته، والثانية: فيما أهمله من مسائلِ الهداية[1]، والثالثة: في أحاديثه والكلام عليها، وتوفِّي سنة أربع وأربعين وسبعمائة. (وخرَّج الشيخ عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي أحاديثَه). وسمَّاه «الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل»، فرغ من تبييضه سنة ثلاثين وسبعمائة[2]].

---

(١) في كشف الظنون ـ مصورة دار الفكر ـ من المسائل، دون ذكر الهداية.

(٢) المرجع السابق ٢/ ١٦٣٢، وما بين القوسين زيادة من كشف الظنون؛ أي: إن التخريج للشيخ عبد القادر القرشي (٦٩٦ ـ ٧٧٥هـ)، وهو صاحب كتاب «الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية». وقد أشار فيه إلى كتابه هذا في ترجمة حسام الدين الرازي ٢/ ٥٤٣. وينظر أيضاً مقدمة محققه ١/ ٥١.

كتب أخرى في تخريج الأحاديث:

الكتب المؤلَّفة في تخريج الأحاديث كثيرة، يصعب حصرُها، ولكن أذكر بعضاً منها ـ مما لم يرد ذكره عند المؤلف ـ ومنها:

١٨ ـ «تخريج أحاديث الأم» للبيهقي (ت٤٥٨هـ). ويوجد مخطوطاً في القاهرة. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ٢٣٢.

١٩ ـ «إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه»، لابن كثير (ت٧٧٤هـ). يوجد مخطوطاً في تركيا، ومنه نسخة في مكتبة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. مقدمة تحقيق تحفة الطالب ص٣٥.

٢٠ ـ تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب، لابن كثير أيضاً، مطبوع بتحقيق عبد الغني بن حميد الكبيسي. دار حراء، مكة (١٤٠٦هـ).

٢١ ـ الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز، للزركشي (ت٧٩٤هـ). ذكره الزركشي في كتابه «المعتبر» ص٨٠، كما ذكره مترجموه، ويوجد مخطوطاً في تركيا، الزركشي وكتابه النكت ص٩٥.

٢٢ ـ المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر، للزركشي أيضاً. مطبوع بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، دار الأرقم، الكويت، ١٤٠٤هـ.

٢٣ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن (ت٨٠٤هـ). مطبوع، دار حراء، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٢٤ ـ البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، لابن الملقن أيضاً، وقد حقق في رسائل جامعية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة.

٢٥ ـ تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار، لابن الملقن أيضاً.

....

= ٢٦ ـ تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، له أيضاً.
٢٧ ـ تخريج أحاديث المهذب (في الفقه الشافعي)، له أيضاً.
٢٨ ـ التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار، لقاسم بن قطلوبغا (ت٨٧٩هـ).
٢٩ ـ تخريج أحاديث الشفا، له أيضاً.
٣٠ ـ تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي، له أيضاً.
٣١ ـ تخريج أحاديث أصول البزدوي، له أيضاً.
٣٢ ـ موافقة الخُبر الخبرَ في تخريج آثار المختصر، لابن الحاجب، لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) مطبوع، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٢هـ.
٣٣ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، له أيضاً، مطبوع قسم منه أيضاً في مجلدين.
٣٤ ـ تخريج أحاديث العادلين (لأبي نعيم)، تأليف السخاوي (ت٩٠٢هـ)، مطبوع بتحقيق مشهور حسن آل سلمان، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
٣٥ ـ أحاديث شرح المواقف، للسيوطي (ت٩١١هـ)، مطبوع بتحقيق الأستاذ صبحي السامرائي، بيروت، ١٤٠٦هـ.
وغيرها كثير.

التخريج في الوقت الحاضر:

لقد توسعت في عصرنا الحاضر أعمال التخريج توسعاً كبيراً؛ وذلك مع توفر وسائل تصوير المخطوطات وتحقيقها ونشرها. وقد أدى ذلك إلى تحقيق وطبع مئات من الكتب القديمة في التفسير والحديث والفقه والجرح والتعديل وغيرها. وقد أسهمت الأبحاث والرسائل الجامعية في هذا الباب إسهاماً كبيراً. ومن الملحوظ أن كل باحث أو محقق لكتاب مخطوط يسعى جاهداً لتخريج أحاديثه وآثاره تخريجاً موسعاً، وهذه الكتب المحققة والمخرَّجة تخريجاً علمياً قد تبلغ المئات، يصعُب حصرها وإحصاؤها.

ومن أبرز أعمال التخريج وأوسعها في الوقت الحاضر:
٣٦ ـ تخريج وتحقيق مسند الإمام أحمد، للعلامة أحمد محمد شاكر ﷺ، وقد طبع منه ستة عشر مجلداً، ولم يتم.
٣٧ ـ تخريج وتحقيق أحاديث جامع الترمذي له أيضاً، وقد صدر منه مجلدان فقط، ولم يتم.
٣٨ ـ تخريج أحاديث وآثار تفسير الطبري، له أيضاً.
وقد استمر ذلك إلى المجلد العاشر منه، ثم اكتفى بالمراجعة إلى المجلد الثالث عشر. ثم انقطع، ولم يتم.

وتمتاز أعمال الشيخ أحمد شاكر ﷺ بالدقة والإتقان، سواء من الناحية الحديثية، أو اللغوية، أو في المراجعة والتصحيح والفهرسة، وغير ذلك مما يتطلَّبه عمل التحقيق، رحمه الله رحمة واسعة. =

....

= ٣٩ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للعلامة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ﷺ. وهو مطبوع في ثمانية مجلدات ويضم نحواً من ثلاثة آلاف حديث. انظر ٨/ ٣٢٢.

٤٠ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة.

وقد طبعت في سبعة أجزاء (أحد عشر مجلداً). وتضم ٣٧٠٤ أحاديث مخرجة تخريجاً موسعاً ودقيقاً، مع بيان درجتها وشيء من فقهها وفوائدها.

وقد رتبها الأستاذ أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان على الأبواب الفقهية مجردة عن التخريج. وهو مطبوع أيضاً.

٤١ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

وهي أيضاً على غرار السلسلة السابقة، لكنها خاصة بالأحاديث الضعيفة والموضوعة، وقد طبعت في أربعة عشر مجلداً (عشرين جزءاً)، ورقم آخر حديث فيها هو (٧١٦٢).

٤٢ ـ ظلال الجنة في تخريج السنة (لابن أبي عاصم)، للألباني أيضاً.

٤٣ ـ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام، له أيضاً.

٤٤ ـ تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، له أيضاً.

بالإضافة إلى مؤلفاته الأخرى، والتي ضمت أكثر من أربعين ألف حديث، خرَّجها الشيخ تخريجاً علمياً دقيقاً، وبيَّن درجاتِها من حيث الصحة والضعف. رحمه الله رحمة واسعة.

٤٥ ـ مسند الإمام أحمد.

تخريج وتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، وأصحابه. وقد طبع في خمسين مجلداً مع الفهارس. ويحتوي على تخريج مفصل لجميع أحاديث المسند التي وصلت ٢٧٦٤٧ حديثاً حسب آخر رقم في هذه الطبعة.

٤٦ ـ صحيح ابن حبان ترتيب ابن بلبان.

تخريج وتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ويضم ٧٤٩١ حديثاً.

٤٧ ـ شرح مشكل الآثار للطحاوي.

تخريج وتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط أيضاً، ويضم ٦١٧٩ حديثاً.

٤٨ ـ المعجم الكبير للطبراني.

تحقيق وتخريج الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي، ويضم نحواً من عشرين ألف حديث.

٤٩ ـ مسند أبي يعلى الموصلي.

تحقيق وتخريج حسين سليم أسد، ويضم ٧٥٥٥ حديثاً.

وهناك كتب أخرى كثيرة تبلغ المئات، لا أستطيع حصرها. وأسأل الله أن يجزيَ كل القائمين بخدمة سنة نبيه ﷺ أحسن الجزاء، ويبارك في عملهم، ويوفقنا جميعاً للعمل بها، إنه قريب مجيب.

الفصل الثالث والثلاثون

في ذكر الكتب التي صُنِّفت في الأحاديث الموضوعة

وهي كثيرة.

١ ـ منها: الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة.

للقاضي الشوكاني رحمه الله تعالى[1] قال في خطبته:

«الحمد لله رب العالمين، وبه نستعين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وآله الطاهرين. وبعد.

فلمَّا كان تمييز الموضوع من الحديث على رسول الله ﷺ من أجَلِّ الفنون، وأعظم العلوم، وأنبل الفوائد من جهاتٍ تكثُر تعدادُها، (و[2]) لو لم يكن منها إلا تنبيهُ المقصِّرين في علم السنة على ما هو مكذوب على رسول الله ﷺ ليجتنبوه، ويحذَرُوا من العَمَل به، واعتقاد ما فيه، وإرشاد الناس إليه، كما وقع لكثيرٍ من المصنفين[3] في الفقه، والمتصدِّين للوعظ، والمشتغلين بالعبادة، والمتعرِّضين للتصنيف في الزهد، فيكون لمن بَيَّنَ لهؤلاء ما هو مكذوب من السنة أجرُ من قام بالبيان[4] الذي أوجبه الله. مع ما في ذلك من تخليص عباد الله من معرَّة العمل بالكذب، وأخذه على يد

---

(١) القاضي أبو عبد الله محمد بن علي الشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٠هـ). من مؤلفاته الكثيرة: «فتح القدير الجامع بين فن الرواية والدراية من علم التفسير»؛ و«نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار»؛ «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع»، وغيرها. له ترجمة في: البدر الطالع ٢/ ٢١٤؛ أبجد العلوم ٣/ ٢٠١؛ التاج المكلل ص٤٤٣؛ نيل الوطر لابن زبارة ٢/ ٢٩٧، وغيرها.

(٢) زيادة من الفوائد المجموعة.

(٣) في الأصل: «ما وقع كثيراً للمصنفين».. إلخ. والمثبت من الفوائد المجموعة.

(٤) في الأصل: «للبيان» وما أثبته من الفوائد.

المتعرِّضين لِمَا ليس من شأنهم من التأليف والاستدلال، والقيل والقال.

وقد أكثر العلماءُ - رحمهم الله - من البيان للأحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذَّابين، ونفَوْا عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم انتحالَ المبطلين، وتحريفَ الغالين، وافتراءَ المفترين، وزُورَ المزوِّرين. وهم رحمهم الله تعالى قسمان:

قسمٌ جعلوا مصنَّفاتِهم مختصةً بالرجال الكذَّابين، والضعفاء، ؛ وما هو أعمُّ من ذلك، وبيَّنوا في تراجمهم ما روَوْه من موضوع وضعيف؛ كمصنف ابن حبان، والعُقيلي، والأزدي في الضعفاء، وأفراد الدارقطني، وتاريخ الخطيب، والحاكم، وكامل ابن عدي، وميزان الذهبي.

وقسمٌ جعلوا مصنفاتِهم مختصةً بالأحاديث الموضوعة؛ كموضوعات ابن الجوزي، والصَّغَاني، والجَوْزَقاني، والقزويني[(١)]، ومن ذلك مختصر المجد صاحب القاموس[(٢)]، ومقاصد السخاوي، وتمييز الطيب من الخبيث للدَّيْبَع[(٣)]، والذيل على موضوعات ابن الجوزي للسيوطي، وكذلك كتاب الوجيز له[(٤)]، واللآلئ المصنوعة له، وتخريج الإحياء للعراقي، والتذكرة لابن طاهر الفَتَّنِي.

وها أنا - بمعونة الله وتيسيره - أجمع في هذا الكتاب جميعَ ما تضمَّنته هذه المصنفات من الأحاديث الموضوعة.

وقد أذكر ما لا يصحُّ إطلاقُ الموضوع عليه، بل غايةُ ما فيه أنه ضعيفٌ بمرّةٍ، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك. والحامل على ذِكْرِ ما كان هكذا التنبيه على أنه قد عَدَّ ذلك بعضُ المصنفين

---

(١) سيأتي ذكره عند ذكر تذكرة الموضوعات للفتني.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ذكر المعلمي أن له: «مختصر تخريج أحاديث الأحياء» للعراقي. مقدمة الفوائد المجموعة ص٧. وذكر السخاوي من مؤلفاته: «الأحاديث الضعيفة»، وهو في مجلدات. الضوء اللامع ١٠/ ٨٢.

(٣) تحرف في الأصل إلى: «الرَّبيع». والتصويب من الفوائد المجموعة.

(٤) (الوجيز) للسيوطي.

موضوعاً كابن الجوزي؛ فإنه تساهل في موضوعاته، حتى ذكر فيها ما هو صحيحٌ، فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقَّبه السيوطي بما فيه كفايةٌ. وقد أشرتُ إلى تعقُّباته تارةً منسوبة إليه، وتارة منسوبةً إلى كتبه. واختصرتُها اختصاراً لا يخِلُّ بالمراد، ودفعت ما يستحقُّ الدفع منها، وأهملت ما لا يتعلق به فائدةٌ.

وسميتُ هذا الكتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة». انتهى(١).

٢ ـ [الموضوعات لابن الجوزي].

ومنها: «الموضوعات الكبرى» في أربعة مجلدات، وهي «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات».

أوله: الحمد لله على التعليم حمداً.. إلخ.

ذكر في أوله أربعة أبواب: الأول: في ذم الكذب، الثاني: في حديث من كذب عليَّ. الثالث: في الوصية بانتقاد الرجال. الرابع: فيما اشتمل عليه هذا الكتاب. وهو خمسون كتاباً من الكتب، ثم شرح المقصود.

وهو للشيخ أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي المعروف بابن الجوزي، البغدادي، المتوفَّى سنة سبع وتسعين وخمسمائة(٢).

ذكر فيه كلَّ حديث موضوع. وقد نصَّ ابنُ الصلاح ومن تَبِعَه في علوم الحديث على أن ابن الجوزي معتَرَضٌ عليه في كتابه الموضوعات؛ فإنه أورد فيه أحاديثَ كثيرةً، وحكم بوضعها، وليست بموضوعة، بل هي ضعيفةٌ فقط، وربما تكون حسنةً أو صحيحةً(٣).

---

(١) الفوائد المجموعة ص٣ ـ ٤. وقد طبع قديماً في الهند، ثم حققه الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني كَلَلهُ. وطبع في مصر سنة ١٣٨٠هـ على نفقة الشيخ محمد نصيف كَلَلهُ.

(٢) وكان مولده سنة (٥١٠هـ)، وقيل غير ذلك. وينظر لترجمته: التكملة للمنذري ١/ ٣٩٤؛ وفيات الأعيان ٣/ ١٤٠؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ١١٩؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ٣٦٥ وغيرها.

(٣) ينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٨٩؛ النكت لابن حجر ٢/ ٨٤٧ ـ ٨٥٠؛ فتح المغيث ١/ ٢٩٦؛ تدريب الراوي ١/ ٢٧٨.

وقال (العراقي) في ألفيته (في فصل الموضوع)[١]:

وأكثرَ الجامعُ فيه إذ خرجْ   لمطلق الضعف عنى أبا الفرج[٢]

وقد أورد ابنُ حجر في «الذب عن مسند أحمد» جملةً من الأحاديث التي أوردها ابنُ الجوزي في الموضوعات. وهي في مسند أحمد، وردَّ عنها أحسنَ الرَّدّ[٣].

وأبلغُ من ذلك أن منها حديثاً مخرَّجاً في صحيح مسلم[٤]، حتى قال شيخ الإسلام: هذه غفلةٌ شديدةٌ من ابن الجوزي، حيث حكم على هذا الحديث بالوضع[٥].

---

(١) ما بين القوسين زيادة من كشف الظنون.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/ ٢٦١، وأبو الفرج هو ابن الجوزي.

(٣) في كشف الظنون طبعة دار الفكر، ودرأ عنها أحسن الدرء.

(٤) هو: حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن طالت بك مدةٌ أوْشَكَ أن ترى قوماً يغدُون في سخط الله ﷻ ويروحون في لعنته، في أيديهم مثلُ أذناب البقر». الموضوعات ٣/ ٣٠٩، كتاب الأحكام السلطانية، باب ذم الشرط، حديث (١٥٤٤). وقد ذكره ابن الجوزي عن طريق أحمد (٨٠٧٣، ٨٢٩٣) وليس عن طريق مسلم. ثم قال: قال ابن حبان: هذا خبر بهذا اللفظ باطل، وأفلحُ كان يروي عن الثقات الموضوعات، لا يحلُّ الاحتجاج به.
وقول ابن حبان هذا في المجروحين له ١/ ٦٧٦ في ترجمة أفلح بن سعيد. فتبعه ابن الجوزي ولم يستحضر أن الحديث موجود عند مسلم أيضاً ٤/ ٢١٩٣، حديث (٢٨٥٧). والله أعلم.

(٥) ينظر: القول المسدد ص٧٧، طبعة دار اليمامة، بيروت، وقال فيه ابن حجر: ولم أقف في كتاب الموضوعات لابن الجوزي على شيء حكم عليه في الوضع، وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث.
وقيل: إنه ذكر حديثاً في الموضوعات وهو في صحيح البخاري، وهو حديث ابن عمر: كيف يا ابن عمر إذا عُمِّرت بين قوم يخبئون رزق سنتهم. لكن قال السيوطي: هذا الحديث أورده الديلمي في مسند الفردوس، وعزاه للبخاري وذكر سنده إلى ابن عمر. ورأيت بخط العراقي أنه ليس في الرواية المشهورة، وأن المزي ذكر أنه في رواية حماد بن شاكر. تدريب الراوي ١/ ٢٨٠.
وسبق للمؤلف ؒ كلام مفصّل في هذا الموضوع في الفصل الثاني والعشرين عند ذكر «المستدرك» للحاكم، فيحسُن الاطلاع عليه.

وقد شرع ابن حجر في تأليف «**تعقُّبات على الموضوعات**»[(١)].

وقد تتبَّع جلالُ الدين السيوطي جملةً من الأحاديث ليست بموضوعة، منها ما هو في السنن الأربعة والمستدرك، في تأليف سماه «**النكت البديعات على الموضوعات**»، ولخَّصها أيضاً في كتاب مع زيادات وتعقُّبات، سماه «**اللآلئ المصنوعة في الأخبار الموضوعة**».

كذا في الكشف[(٢)].

٣ ـ ومنها: «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة».

للحافظ جلال الدين السيوطي.

قال في أوله بعد الحمد والصلاة: «إن من مهمَّات الدين التنبيهَ على ما وُضع من الحديث، واختُلِق على سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحابته أجمعين.

وقد جمع في ذلك الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي كتاباً، فأكثر فيه من إخراج الضعيف الذي لم ينحطَّ إلى رُتبة الوضع، بل ومن الحسن، ومن الصحيح، كما نبَّه على ذلك الأئمةُ الحفَّاظ، ومنهم ابنُ الصلاح في «علوم الحديث» وأتباعه.

وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقادُه واختصارُه، لينتفع به مرتادُه، إلى أن استخرتُ اللهَ تعالى، وانشرح صدري لذلك. وهيَّأ لي إلى أسبابه المسالك.

فأُورِدُ الحديث من الكتاب الذي أورده هو منه، كتاريخ الخطيب،

---

(١) قال ابن حجر في النكت ٢/ ٨٥٠: (وقد أفردت لذلك تصنيفاً). وذكر السخاوي من مؤلفاته: «التعليق على الموضوعات» لابن الجوزي، لم يكمل شرحه فيه؛ والجواهر والدرر ٢/ ٦٦١.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٠٧، وقد طبع كتاب الموضوعات لابن الجوزي أكثرَ من طبعة، وحققه أيضاً الدكتور نور الدين بن شكري بوياجيلار، نشرته مكتبة أضواء السلف في أربع مجلدات مع الفهارس، ١٤١٨هـ.

والحاكم، وكامل ابن عدي، والضعفاء للعُقيلي، ولابن حبان، وللأزدي، وأفراد الدارقطني، والحلية لأبي نعيم وغيرهم بأسانيدهم، حاذفاً إسناد أبي الفرج إليهم.

ثم أعقِبُهم بكلامه، ثم إن كان متعقَّباً نبهت عليه، وأقول في أول ما أزيده: «قلت»، وفي آخره: «والله أعلم».

ورمزت لِمَا أورده الحافظ أبو عبد الله الحسين بن إبراهيم الجوزقاني[1] صورة «ج» إعلاماً بتوافُق المصنِّفين على الحكم بوضع الحديث.

وسميته «اللالئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة».

قال[2]: وإنِّي كنتُ شرعتُ في هذا التأليف في سنة سبعين وثمانمائة. وفرغت منه في سنة خمس وسبعين. وكانت التعقُّبات فيه قليلةً، وعلى وجه الاختصار. وكُتب منه عدةُ نسخٍ، ومنها نسخة راحت إلى بلاد «التكرور»[3].

ثم بدا لي في هذه السنة، وهي سنة خمس وتسعمائة، استئنافُ التعقُّبات على وجه مبسوط، وإلحاقُ موضوعاتٍ كثيرةٍ فاتت أبا الفرج، فلم يذكرْها، ففعلتُ ذلك. فخرج الكتاب عن هيأته التي كان عليها أولاً، وتعذَّر إلحاقُ ما زدته في تلك النسخ التي كتبت إلا بإعدام تلك، وإنشاء نسخٍ مبتدأةٍ، فأبقيت تلك على ما هي عليه، ويطلق عليه «الموضوعات الصغرى» وهذه «الكبرى»، وعليها الاعتماد. انتهى كلام السيوطي[4].

---

(١) صاحب كتاب «الأباطيل والمناكير» وقد بين محققه أن الصواب فيه «الجورقاني» بالراء المهملة.

(٢) أي السيوطي.

(٣) تكرور براءين مهملتين، بلاد تُنسب إلى قبيل من السودان، في أقصى جنوب المغرب. مراصد الاطلاع ١/ ٢٦٨.

(٤) اللآلئ المصنوعة ١/ ٢.

٤ ـ وله «ذيل على اللآلئ»[١].

٥ ـ وله أيضاً «النكت البديعات على الموضوعات»[٢].

٦ ـ وله أيضاً «التعقُّبات على موضوعات ابن الجوزي»[٣].

وقد ذكرت ما قال في أول هذا الكتاب وآخره في الفصل الثاني والعشرين من هذا الباب[٤].

٧ ـ ومنها كتاب «الموضوعات الكبرى».

للعلامة علي بن محمد سلطان القاري الهَرَوي[٥].

٨ ـ ومنها: «تذكرة الموضوعات».

للعلامة محمد طاهر بن علي الفَتَّنِي.

قال في خطبته: «ومِمَّا بعثني إليه: أنه اشتهر في البلدان موضوعاتُ الصَّغاني وغيره، وظنِّي أنَّ أمامهم كتاب ابن الجوزي ونحوه». إلى أن قال: وأنا أُورِدُ بعضَ ما وقع في مختصر الشيخ محمد بن يعقوب الفيروز آبادي من كتاب «المغني من حمل الأسفار في الأسفار» للشيخ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي في تخريج الإحياء، وفي «المقاصد الحسنة»، للشيخ العلامة أبي الخير شمس الدين السخاوي، وفي كتاب «اللآلئ»، للشيخ جلال الدين السيوطي، وفي كتاب الذيل له، وفي كتاب «الوجيز» له. و«موضوعات الصغاني»، وموضوعات المصابيح التي جمعها الشيخ سراجُ الدين عمر بن علي القَزْوِيني[٦]، ومؤلف الشيخ علي بن إبراهيم العطَّار، وغير ذلك.

---

(١) طبع قديماً في لكناؤ بالهند (١٣٠٣هـ) معجم ما طبع من كتب السنة ص١٣٩.

(٢) حسن المحاضرة ١/ ٣٤٠.

(٣) طبع قديماً في لكناؤ بالهند سنة (١٣٠٣هـ)، وفي لاهور سنة (١٨٨٦م). معجم ما طبع من كتب السنة ص٨٣؛ ومقدمة الفوائد المجموعة للمعلمي ص٥.

(٤) انظر ص٤٧٧ ـ ٤٧٩.

(٥) طبع قديماً في تركيا، ثم حققه الأستاذ محمد الصباغ، وطبع باسم «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» بيروت، ١٣٩١هـ.

(٦) ولد سنة (٦٨٣هـ)، وتوفي سنة (٧٥٠هـ)، صنَّف التصانيف، وعمل الفهرست، له ترجمة =

فأجمع أقوال العلماء في كلِّ حديث، كي يتَّضِحَ لك الحقُّ الحقيق بالقبول. انتهى[١].

٩ ـ [[٢]ومنها: التذكرة في الأحاديث الموضوعة.

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي، المعروف بابن القَيْسَراني.

رتَّبها على الحروف[٣].

١٠ ـ ومنها: تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة.

للشيخ أبي الحسن علي بن محمد ابن عَرَّاق الكناني، المتوفَّى سنة ثلاث وستين وتسعمائة[٤].

أوله: الحمد لله الذي مَنَّ بتنزيه الشريعة.. إلخ.

جمع فيه بين موضوعات ابن الجوزي، والسيوطي، ورتَّب على ترتيبه. وأهداه إلى السلطان سليمان خان[٥].

١١ ـ ١٢ ـ ومنها: رسالتان للصَّغَاني[٦].

= في: الدرر الكامنة ٣/ ١٨٠؛ معجم المؤلفين ٧/ ٣٠٠.

(١) تذكرة الموضوعات ١/ ٣ ـ ٤، وهو مطبوع ومعروف.

(٢) من هنا إلى آخر هذا الفصل وضع في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٣) كشف الظنون ١/ ٣٩٣، والكتاب مطبوع. وهو مرتب على حروف المعجم، وفي آخره ما دخله الألف واللام على ترتيب حروف المعجم أيضاً. ويشتمل على ١١١٣ حديثاً، ذكر بعد كل حديث من اتُّهم بوضعه.

(٤) الشامي الحجازي (٩٠٧ ـ ٩٦٣هـ). ولد في بيروت ومات بالمدينة. له ترجمة في: الكواكب السائرة ٣/ ١٩٧؛ شذرات الذهب ٨/ ٣٣٧.

(٥) وهو مطبوع في مجلدين ومعروف.

(٦) تقدمت ترجمته، وله رسالتان في هذا الباب: إحداهما: «الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط». وتوجد مخطوطة في الجزائر والإسكندرية كما ذكر بروكلمان ٦/ ٢١٦.

وذكر له بروكلمان أيضاً «رسالة في الحديث الموضوع في فضائل القراءة سورة سورة المروية عن أبي أمامة». =

جمع فيهما الأحاديث الموضوعة، وأدرج فيهما كثيراً من الأحاديث غير الموضوعة، فعُدَّ لذلك من المشدِّدين كابن الجوزي وغيره، قال السخاوي في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»(١):

ذكر (أي الصَّغاني) فيها أحاديثَ من «الشهاب» للقُضَاعِي، و«النجم» للأُقْلِيشي، وغيرهما؛ كـ«الأربعين» لابن ودعان(٢)، وفضائل العلماء لمحمد بن سرور البلخي، والوصية لعلي بن أبي طالب، وخطبة الوداع وآداب النبي ﷺ، وأحاديث أبي الدنيا الأشَجِّ، ونسطور، ويَغْنَم بن سالم، ودينار الحبشي، وأبي هدبة إبراهيم بن هدبة، ونسخة سمعان عن أنس، والفردوس للديلمي، وفيها الكثيرُ أيضاً من الصحيح والحسن، وما فيه ضعف يسير. انتهى](٣).

= أما الرسالة الثانية في «الموضوعات»، فهي التي تحدث السخاوي عنها كما يأتي.

(١) فتح المغيث ١/٢٩٨. وقد سقط هنا في الأصل بعض الكلمات والنص الذي أثبته من فتح المغيث.

(٢) كتاب «الأربعون الودعانية الموضوعة» للقاضي محمد بن علي بن ودعان الموصلي (ت٤٩٤هـ) مطبوع بتحقيق علي حسن علي عبد الحميد، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٣) وقد طبعت «موضوعات» الصَّغاني بتحقيق الدكتور نجم عبد الرحمٰن خلف سنة ١٤٠١هـ، وتضم ١٤٥ حديثاً، وفي آخرها أسامي الضعفاء والمتروكين عند أئمة الحديث. فذكر خمسة عشر رجلاً.

كتب أخرى في الأحاديث الموضوعة:

١٣ ـ الموضوعات لابن النَّقَّاش، أبي سعيد محمد بن علي الأصبهاني الحنبلي (ت٤١٤هـ). ذكره الذهبي في الميزان ١/١١٨، ٢/١١٧؛ وابن حجر في اللسان ١/٢٢٠، ٤/٣٥٩، ومواضع أخرى.

١٤ ـ الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني، أبي عبد الله الحسين بن إبراهيم الهمداني (ت٥٤٣هـ). مطبوع بتحقيق أخينا الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي، نشر الجامعة السلفية في بنارس ١٤٠٣هـ.

١٥ ـ المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصحَّ شيء في هذا الباب، للموصلي أبي حفص عمر بن بدر (٥٥٧ ـ ٦٢٢هـ) مطبوع. وانظر: فتح المغيث ١/٢٩٩.

١٦ ـ العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة.

له أيضاً. مقدمة الفوائد المجموعة ص٦.

١٧ ـ رسالة في أحاديث ضعيفة وموضوعة لابن عبد الهادي، أبي عبد الله محمد بن أحمد الحنبلي (ت٧٤٤هـ). فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص١٠٢ مأخوذة من كلام =

....

= شيخ الإسلام ابن تيمية. ولم يسمِّها المؤلف.
طبعت أكثر من مرة، منها بتحقيق محمد عيد العباسي بعنوان «رسالة لطيفة في أحاديث متفرقة ضعيفة».
١٨ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف، لابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ). مطبوع.
١٩ ـ «فوائد حديثية»، لابن القيم أيضاً. وفيه كلام مفصَّل عن حديث الغمامة وحديث الغزالة، والضب وغيرها من الأحاديث.
مطبوع بتحقيق مشهور حسن سلمان، دار ابن الجوزي، الرياض، ١٤١٦هـ.
٢٠ ـ ترتيب «الموضوعات لابن الجوزي»، للذهبي (ت٧٤٨هـ)، طبع أكثر من طبعة، منها بتحقيق الدكتور عبد الرحمٰن الفريوائي.
٢١ ـ تلخيص الأباطيل للجورقاني، للذهبي أيضاً. مخطوط. الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام ص٢١٥.
٢٢ ـ المستدرك على مستدرك الحاكم، للذهبي أيضاً. جمع فيه الأحاديث الموضوعة في المستدرك، وهي مائة حديث. أشار إليه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٧/ ١٧٦. وينظر أيضاً: كشف الظنون ٢/ ١٦٧٢؛ الذهبي ومنهجه في التاريخ ص١٤٣.
٢٣ ـ «تلخيص الموضوعات»، لجلال الدين إبراهيم بن عثمان بن درباس. تنزيه الشريعة ١/ ٥.
٢٤ ـ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لشمس الدين محمد بن يوسف الدمشقي الصالحي (ت٩٤٢هـ). شذرات الذهب ٨/ ٢٥١.
٢٥ ـ «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع»، لعلي القارئ (ت١٠٤١هـ). مطبوع بتحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.
٢٦ ـ «الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة»، لمرعي بن يوسف الكرمي المقدسي (ت١٠٣٣هـ). مطبوع بتحقيق الأستاذ محمد الصباغ، سنة ١٣٩٧هـ.
٢٧ ـ مختصر اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي، تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الفاسي الحريشي (ت١١٤٣هـ). الرسالة المستطرفة ص١١٢.
٢٨ ـ الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي، لمحمد بن محمد الحسيني الطرابلسي السندروسي (ت١١٧٧هـ). مطبوع بدار العليان، بريدة، ١٤٠٨هـ.
٢٩ ـ الدرر المصنوعات في الأحاديث الموضوعات، لمحمد بن أحمد السَّفَّاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ).
٣٠ ـ الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (ت١٣٠٤هـ). مطبوع أكثر من طبعة.
٣١ ـ اللؤلؤ المرصوع فيما قيل: لا أصل له أو بأصله موضوع، لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي (ت١٣٠٥هـ) مطبوع، دار البشائر الإسلامية ١٤١٥هـ. =

....

= ٣٢ - تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين، لمحمد بن البشير ظافر الأزهري (ت بعد ١٣٢٩هـ)، مطبوع.

وكتب أخرى غيرها.

ملحوظة: ينبغي أن يُعلَمَ أنَّه ليس كلُّ ما ورد في هذه الكتب فهو موضوع، باتفاق أهل العلم، بل فيها عددٌ غيرُ قليل من الأحاديث مِمَّا ذكر للضِّدِّيَّة. أو مِمَّا فيه مجال للبحث والتحقيق للعلماء والمتخصصين.

وتوجد كتبٌ أخرى كثيرةٌ تجمع بين الأحاديث الضعيفة والواهية والموضوعة؛ ومن بينها:

تذكرة الحُفَّاظ، لمحمد بن طاهر القيسراني المقدسي، وهو ترتيب لأحاديث كتاب المجروحين لابن حبان. مطبوع.

وذخيرة الحُفَّاظ، له أيضاً. وهو ترتيب لأحاديث كتاب الكامل لابن عدي، وهو أيضاً مطبوع.

ومن أوسع المراجع في هذا الباب:

ضعيف الجامع الصغير وزيادته، للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

وضعيف الترغيب والترهيب له أيضاً.

وسلسلة الأحادث الضعيفة والموضوعة له أيضاً. وفيه كلام مفصل عن كل حديث وعِلَلِه التي استوجبت تضعيفَه أو الحكمَ بوضعه.

ويدخل في هذا الباب كثيرٌ من الكتب التي أُلِّفت في أحاديث القُصَّاص، أو الأحاديث المشتهرة على الألسنة، ونحو ذلك، وذِكْرُها يطولُ.

* * *

الفصل الرابع والثلاثون

في ذكر الكتب المصنَّفة في الأحاديث الناسخة والمنسوخة

قال ابن خَلدون في كتاب «العبر»: قد ثبت في شريعتنا جوازُ النسخ، ووقوعُه لطفاً من الله بعباده، وتخفيفاً عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفَّل لهم بها. قال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَآ أَوْ مِثْلِهَآ﴾ [البقرة: ١٠٦].

فإذا تعارض الخبران بالنفي والإثبات، وتعذَّر الجمعُ بينهما ببعض التأويل، وعُلِمَ تَقدُّمُ أحدِهما، تعيَّنَ أنَّ المتأخرَ ناسخٌ. ومعرفة الناسخ والمنسوخ من أهم علوم الحديث وأصعبِها. قال الزهريُّ: أعيى الفقهاءَ وأعجزَهم أن يعرفوا ناسخَ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه. وكان للشافعيِّ ﵁ فيه قدَمٌ راسخةٌ. انتهى[1].

[المؤلفون في الناسخ والمنسوخ]:

وقال صاحب «كشف الظنون»:

ألَّف في ناسخ الحديث ومنسوخه جَمْعٌ كثير؛ منهم:

١ ـ أبو محمد قاسم بن أصبغ القُرطُبي، النحوي، المتوفَّى سنة أربعين وثلاثمائة[2].

٢ ـ وأبو بكر محمد بن عثمان المعروف بالجَعْد الشيباني ـ أحد

---

(١) مقدمة ابن خلدون ١/ ٤٧١ ـ ٤٧٢ مع شيء من الاختصار.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠. وقد تقدمت ترجمته.

أصحاب ابن كَيْسان ـ، المتوفَّى سنة (٣٠١هـ)[١].

٣ ـ **وأحمد بن إسحاق الأنباري**، المتوفَّى سنة ثمان عشرة وثلاثمائة[٢].

٤ ـ وأبو جعفر **أحمد بن محمد النَّحَّاس النحوي**، المتوفَّى سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة[٣].

٥ ـ وأبو بكر **محمد بن موسى الحازمي الهَمَذَاني**، المتوفَّى سنة أربع وثمانين وخمسمائة[٤].

٦ ـ وأبو القاسم **هبة الله بن سَلامة النحوي**، المتوفَّى سنة عشرة وأربعمائة[٥].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠. وله ترجمة في: تاريخ بغداد ٣/ ٤٧؛ ونزهة الألباء ص٣٠٩؛ إنباه الرواة ١/ ٣٠٤ «الجعد» و٣/ ١٨٤ «محمد بن عثمان»؛ بغية الوعاة ١/ ١٧١ وغيرها. وذكروا أنه صنف كتاباً في «ناسخ القرآن ومنسوخه». قال القِفطي: (وهو من أحسن الكتب وأجودها). والله أعلم.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠. وفي الجواهر المضيئة: له «الناسخ والمنسوخ».. إلخ.
وله ترجمة في: تاريخ بغداد ٤/ ٣٠؛ المنتظم ١٣/ ٢٩٢؛ سير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٩٧؛ الجواهر المضيئة ١/ ١٣٧، وغيرها.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠؛ هدية العارفين ١/ ٦١، وله كتاب «الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ»، مطبوع أكثر من طبعة، ومنها بتحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم، وذكر في مقدمة تحقيقه أن كتاب «ناسخ الحديث ومنسوخه» لم تذكره جُلُّ كتب تراجمه، خاصة المتقدم منها ١/ ٩٥، والله أعلم.
وله ترجمة في: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص٢٢٠؛ وفيات الأعيان ١/ ٩٩؛ سير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٠١؛ شذرات الذهب ٢/ ٣٤٦ وغيرها.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠، وكتابه «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» مطبوع ومشهور.
وله ترجمة في: وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٤؛ سير أعلام النبلاء ٢١/ ١٦٧؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١٣؛ شذرات الذهب ٤/ ٢٨٢ وغيرها، ومات وله ست وثلاثون سنة.

(٥) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠. وذكر له بروكلمان «الناسخ والمنسوخ في القرآن»، وذكر له نسخاً خطية. تاريخ الأدب العربي ٤/ ١٨. وكذا سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ٨١، وهو مطبوع أيضاً.
وله ترجمة في: تاريخ بغداد ١٤/ ٧٠؛ غاية النهاية ٢/ ٣٥١؛ طبقات المفسرين للسيوطي ص١٢٣ وغيرها.

٧ ـ وأبو حفص عمر بن شاهين البغدادي، الواعظ، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[١].

٨ ـ وقد اختصر كتاب ابن شاهين إبراهيمُ بن علي، المعروف بابن عبد الحق، في مجلد. وتوفي سنة أربع وأربعين وسبعمائة[٢].

٩ ـ وللإمام عبد الكريم بن هوازن القُشيري[٣] فيه كتاب.

١٠ ـ وألف محمد بن بحر الأصبهاني، المتوفَّى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة[٤] فيه كتاباً أيضاً. انتهى.

١١ ـ [[٥] فمن الكتب المصنفة في «ناسخ الحديث ومنسوخه»: «إخبار أهل الرسوخ بمقدار الحديث المنسوخ»، للإمام أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي الجوزي[٦].

١٢ ـ ومنها: عدة المنسوخ من الحديث.

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠، وذكر سزكين له نسخاً خطيةً عدةً. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٤٤. وقد طبع بتحقيق سمير أمين الزهيري باسم «ناسخ الحديث ومنسوخه»، نشر مكتبة المنار، الأردن ١٤٠٨هـ.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٩٢٠، وذكره أيضاً ابن تغري بردي في المنهل الصافي ١/ ١٠٩؛ والقرشي في الجواهر المضية ١/ ٩٤؛ وابن قطلوبغا في تاج التراجم ص٩١. وله ترجمة أيضاً في: الدرر الكامنة ١/ ٤٦، وغيرها.

(٣) أبو القاسم النيسابوري (٣٧٥ ـ ٤٦٥هـ) له ترجمة في: تاريخ بغداد ١١/ ٨٣؛ وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٥؛ سير أعلام النبلاء ١٨/ ٢٢٧، وغيرها.

(٤) أبو مسلم المعتزلي (٢٥٤ ـ ٣٢٢هـ) من مؤلفاته: «جامع التأويل لمحكم التنزيل» على مذهب المعتزلة في ١٤ مجلداً.

له ترجمة في: معجم الأدباء ١٨/ ٣٥؛ لسان الميزان ٥/ ٨٩؛ بغية الوعاة ١/ ٥٩. وذكروا في مؤلفاته: «الناسخ والمنسوخ» دون إيضاح ما إذا كان في القرآن أو في الحديث. والله أعلم.

(٥) من هنا إلى آخر هذا الفصل كتب في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٦) مطبوع عدة طبعات باسم «إخبار أهل الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ في الحديث». ويضم واحداً وعشرين حديثاً.

للشيخ حسين بن عبد الرحمٰن الأهدل اليمني[١]، وهو مختصر «إخبار أهل الرسوخ» لابن الجوزي[٢].

١٣ ـ ومنها: «إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ».

أي ناسخ القرآن والحديث ومنسوخهما، للسيد العلامة الشيخ أبي الطيب صديق بن حسن القنوجي رح[٣].

وهي بالفارسية، رتَّبها على مقدمة وبابين وخاتمة.

المقدمة: في بيان معاني النسخ وأحكامه، والباب الأول: في ناسخ القرآن ومنسوخه على ترتيب السور. والثاني: في ناسخ الحديث ومنسوخه. والخاتمة: في ذكر فوائد مهمة.

قال في أول الباب الثاني ما لفظه: ومجموعها[٤] (أي الأحاديث المنسوخة) ـ بحسب استقراء الشيخ الإمام أبي الفرج عبد الرحمٰن بن علي الجوزي وغيره من أجِلَّة أهل الحديث وأكابر هذا الفن ـ واحد وعشرون حديثاً. وعند شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحرَّاني عشرة أحاديث. وعند الحافظ ابن القيم أقلُّ من عشرةٍ.

وقال أبو الفرج ابن الجوزي في «إخبار أهل الرسوخ» الذي ألَّفه في هذا الباب:

«لمَّا رأيت تخليطَ أكثر القُدماء في علم ناسخ القرآن ومنسوخه، جمعتُ فيه كتاباً مهذَّباً عن زَلَلِهم، سليماً عن خلْطِهم، يبين عوَارَ مذهبهم، ويُستغنى به عن كتبهم، ثم اختصرتُ منه جزءاً لطيفاً للحفظ يجمع عيونه ويحصل مضمونه.

ثم رأيتُ تخليطَهم في علم ناسخ الحديث ومنسوخه، فألَّفتُ فيه كتاباً

---

(١) (٧٧٩ تقريباً ـ ٨٥٥هـ) له ترجمة في: الضوء اللامع ٣/ ١٤٥؛ والبدر الطالع ١/ ٢١١.

(٢) الضوء اللامع ٣/ ١٤٦.

(٣) أبجد العلوم ٣/ ٢٧٥.

(٤) النص المنقول في الأصل بالفارسية. وما أثبته هو ترجمته بالعربية. أما كلام ابن الجوزي، فقد أخذته بنصه من مقدمة كتابه.

على نحو ما وصفت في الفن الأول. إلا أنه احتوى على كثيرٍ من مذكور أغلاطهم فطال. فرأيت أن أُفرِدَ في هذا الكتاب قدر ما صحَّ نسخه أو احتمل، وأُعرِضَ عمَّا لا وجهَ لنسخه ولا احتمال. فمن سمع بخبر يدعى عليه النسخ وليس في هذا الكتاب، فليعلم وَهْيَ تلك الدعوى. وها أنا أذكر ذلك عارياً من الأسانيد، ليكون عُجالةً للحافظ. وقد تدبَّرتُه، فإذا هي واحد وعشرون حديثاً»[١]. انتهى.

١٤ ـ ومنها كتاب «الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار»[٢].

للحافظ الإمام أبي بكر محمد بن موسى الحازمي. وهو زين الدين محمد بن أبي عثمان موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازم الحازمي الهَمَذاني، أحد الحُفَّاظ المتقنين، وعبادِ الله الصالحين، حفظ القرآنَ الكريم. وحضر بهَمَذان أبا الوقت عبد الأول بن عيسى السِّجزي، وسمع بها من أبي منصور شهردار بن شيرويه الديلمي، وأبي زُرعةَ طاهر بن محمد المقدسي، وأبي العلاء الحسن بن أحمد الحافظ، وجماعةٍ كثيرةٍ.

وتفقَّه ببغداد على الشيخ جمال الدين واثقِ بن فضلان، وغيرِه. وسمع الحديثَ ببغداد من أبي الحسين عبد الحق، وأبي نصر عبد الرحيم ابني عبد الخالق بن أحمد بن يوسف وأبي الفتح عُبيد الله بن عبد الله بن شاتيل، وغيرهم.

ثم عُنِيَ بنفسه، فارتحل في طلبه إلى عدة بلاد من العراق ثم إلى الشام، والموصل، وبلاد فارس، وأصبهان، وهمَذَان، وكثيرٍ من بلاد أذربيجان. وكتب عن أكثر شيوخ هذه البلاد.

وغلب عليه الحديثُ، وبرع فيه، واشتهر به، وصنَّف فيه وفي غيره كتباً مفيدة؛ منها: «الناسخ والمنسوخ في الحديث»، وكتاب «الفيصل في مشتبه

---

(١) إخبار أهل الرسوخ، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت ص١١ ـ ١٣.
(٢) سبق أن ذكر المؤلف ﷺ اسم مؤلفه نقلاً عن كشف الظنون دون ذكر اسم كتابه، فهو مكرر هنا.

النسبة»، وكتاب «العُجالة في النسب»، وكتاب «ما اتفق لفظه وافترق مسماه[١] في الأماكن والبلدان المشتبهة في الخط»، وكتاب «سلسلة الذهب فيما [روى الإمام أحمد بن حنبل عن[٢]] الإمام الشافعي»، و«شروط الأئمة»، وغير ذلك من الكتب النافعة.

واستوطن بغدادَ، وسكن بالجانب الشرقي. ولم يزل مواظبَ الاشتغال. ملازمَ الخير، إلى أن اخترمته المنية، وغُصْنُ شبابه نضير، وذلك في ليلة الاثنين الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة أربع وثمانين وخمسمائة بمدينة بغداد، ودفن في المقبرة الشُّونيزية.

وفرَّق كتبَه على أصحاب الحديث.

وكانت ولادته في سنة ثمان أو تسع وأربعين وخمسمائة بطريق هَمَذَانَ، وحُمِلَ إليها، ونشأ بها [رحمه الله تعالى][٣].

والحازمي ـ بفتح الحاء المهملة وبعد الألف زاء مكسورة، وبعدها ميم ـ هذه النسبة إلى جده حازم المذكور[٤]].

---

(١) في الأصل: «معناه» وما أثبته من وفيات الأعيان.

(٢) زيادة من وفيات الأعيان. (٣) زيادة أيضاً من الوفيات.

(٤) وفيات الأعيان ٤/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ مع شيء من الاختصار. وقد سبق ذكر بعض المصادر الأخرى لترجمته.

مؤلفات أخرى في ناسخ الحديث ومنسوخه:

١٥ ـ كتاب «الناسخ والمنسوخ»، للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ). فهرست ابن النديم ص٣٢٠؛ تاريخ بغداد ٩/ ٣٧٥.

١٦ ـ «ناسخ الحديث ومنسوخه»، لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الطائي الأثرم (ت٢٧٣هـ وقيل غير ذلك). وهو من تلامذة الإمام أحمد.

ويوجد من كتابه «الجزء الثالث» فقط، وقد حققه الدكتور أحمد بن عبد الله الزهراني، وطبع في مجلة الجامعة الإسلامية (العددين ١٠١ ـ ١٠٢) سنة ١٤١٤/ ١٤١٥هـ.

١٧ ـ «الناسخ والمنسوخ»، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، صاحب السنن (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ). ذكره ابن حجر في التهذيب ٤/ ١٧٠؛ والسخاوي في فتح المغيث ٤/ ٥٠. وذكره إسماعيل باشا البغدادي بعنوان «ناسخ القرآن ومنسوخه». هدية العارفين ١/ ٣٩٥.

=

....

= ١٨ ـ «الناسخ والمنسوخ في الحديث»، لأبي الشيخ الأصبهاني، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان (٢٧٤ ـ ٣٦٩هـ). ذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص٤٧٣؛ والعجلوني في كشف الخفاء ٢/ ٣٧٩.

١٩ ـ «إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه»، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ). وهو الكتاب الكبير الذي أشار إليه ابن الجوزي في كتابه الصغير الذي تقدم ذكره.

ويوجد مخطوطاً، وقد حقق لنيل درجة الماجستير في جامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٣٩٨/٩٧هـ.

٢٠ ـ «الناسخ والمنسوخ في الحديث»، لأبي حامد أحمد بن محمد بن مظفر بن المختار الرازي (ت بعد ٦٣٠هـ) مخطوط. الأعلام ١/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

٢١ ـ «رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار»، لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر الجعبري، (٦٤٠هـ تقريباً ـ ٧٣٢هـ). مطبوع بتحقيق الدكتور حسن محمد مقبول الأهدل، ١٤٠٩هـ.

* * *

الفصل الخامس والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في التلفيق والتوفيق بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً[(١)]

[قال في «التدريب»: النوع السادس والثلاثون: معرفة مختَلَفِ الحديث وحكمه، هذا فنٌ من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميعُ العلماء من الطوائف.

وهو أن يأتيَ حديثانِ متضادَّان في المعنى ظاهراً، فيوفِّقُ بينهما أو يرجِّح أحدُهما، فيعمل به دون الآخر. وإنما يكمُل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغوَّاصون على المعاني الدقيقة.

[التصنيف في مختلف الحديث]:

١ ـ وصنَّف[(٢)] فيه الإمام الشافعي (رحمه الله تعالى). وهو أولُ من تكلَّم فيه، ولم يقصد رَحِمَهُ ٱللَّهُ استيفاءَه. ولا إفرادَه بالتأليف، بل ذكَرَ جملةً منه في كتاب الأم، ينبِّه بها على طريقه؛ أي: الجمع في ذلك[(٣)].

٢ ـ ثم صنف فيه ابنُ قتيبةَ، فأتى فيها بأشياءَ حسنةً، وأشياءَ غيرَ حسنةٍ، قصُر فيها باعُه، لكونِ غيرِها أولى وأقوى منها. وترك معظم

---

(١) هذا الفصل بكامله كتب في الأصل بين قوسين. فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) الكلام لا زال للسيوطي في تدريب الراوي.

(٣) تدريب الراوي ٢/١٩٦، وقال السخاوي: وله ـ أي الشافعي ـ فيه مجلدٌ جليل من جملة كتاب الأم. فتح المغيث ٤/٦٥.
قلت: وكتاب الإمام الشافعي هذا معروف باسم «اختلاف الحديث». وهو مطبوع ضمن كتاب الأم ٨/٥٨٧ ـ ٦٧٩، كما أنه مطبوع مفرداً أيضاً. =

المختلف[1].

٣ ـ ثم صنف في ذلك ابنُ جرير[2].

٤ ـ والطحاوي كتابه «مشكل الآثار»[3].

= ويتناول كتاب الإمام الشافعي القضايا الفقهية العملية، ولكنه ليس على ترتيب الكتب الفقهية المعروفة. ولعلَّ السببَ في ذلك أنه أملاه في أوقات متفرقة، والله أعلم.

(١) ابن قتيبة هو: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قُتَيبة الدِّيَنَورِي (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ). وقد تقدمت ترجمتُه عند ذكر كتب غريب الحديث. وابن قتيبة هذا: مِنْ كبار أئمة اللغة والأدب، ومن محبي السنة وأهلها. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وابن قتيبة هو من المنتسبين إلى أحمد وإسحاق، والمنتصرين لمذاهب السنة المشهورة، وله في ذلك مصنفات متعددة. قال فيه صاحب كتاب «التحديث بمناقب أهل الحديث»: هو أحد أعلام الأئمة، والعلماء الفضلاء، أجودُهم تصنيفاً، وأحسنُهم ترصيفاً، له زهاءُ ثلاثمائة مصنف. وكان يميل إلى مذهب أحمد وإسحاق، وكان معاصراً لإبراهيمَ الحربيِّ، ومحمد بن نصر المروزي. وكان أهلُ المغرب يعظِّمونه، ويقولون: من استجاز الوقيعةَ في ابن قتيبة يُتَّهم بالزندقة. ويقولون: كل بيت ليس فيه شيء من تصنيفه، فلا خير فيه.
قلت: (ابن تيمية) ويقال: هو لأهل السنة مثل الجاحظ للمعتزلة. فإنه خطيبُ السنة، كما أن الجاحظ خطيب المعتزلة». تفسير سورة الإخلاص ضمن مجموع الفتاوى ١٧/ ٣٩١.
قلت: وكتابه «تأويل مختلف الحديث» مطبوع ومتداوَل. وأكثرُ اهتمامه بأمور العقيدة، فيرد على المعتزلة وغيرهم تشنيعَهم على أهل الحديث، ويذكر فضلَ أهل الحديث وشرَفهم وسلامةَ منهجهم وطريقتهم.

(٢) الطبري، المفسر والمؤرخ المشهور. وقد ذكر السخاوي أيضاً كتاباً له في هذا الموضوع. فتح المغيث ٤/ ٦٦، غير أنهما لم يذكرا اسم الكتاب.

(٣) وقد طبع بتحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط في ستة عشر مجلداً، مع الفهارس. نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ.
وقال السخاوي: «وهو من أجلِّ كتبه، ولكنه قابلٌ للاختصار، وقد اختصره ابنُ رشد. هذا مع قول البيهقي: إنه بيَّن في كلامه أن علم الحديث لم يكن من صناعته، وإنما أخذ الكلمة بعد الكلمة من أهله، ثم لم يُحْكِمْها». فتح المغيث ٤/ ٦٦.
وابن رشد هذا هو الجدُّ أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (ت٥٢٠هـ). ومن مؤلفاته: «اختصار مشكل الآثار للطحاوي». الصلة لابن بشكوال ٢/ ٥٧٧؛ سير أعلام النبلاء ١٩/ ٥٠٢.
ولأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ) أيضاً مختصر لمشكل الآثار للطحاوي. تاريخ التراث العربي ٢/ ٨٨.
ولجمال الدين يوسف بن موسى بن محمد الحنفي (ت٨٠٣هـ) مختصر لهذا المختصر =

وكان ابن خزيمة من أحسن الناس كلاماً فيه، حتى قال: لا أعرف حديثين متضادَّين، فمن كان عنده، فليأتِني به لأؤلِّفَ بينهما.

ومن جمع ما ذكرنا من الحديث والفقه والأصول، والغوص على المعاني الدقيقة لا يُشْكِلُ عليه من ذلك إلا النادرُ في الأحيان. انتهى[١].

٥ ـ ومِمَّن ألَّف فيه: الحافظُ الإمام أبو يحيى زكريا بن يحيى البصري الساجي، المتوفَّى سنة (٣٠٧هـ)[٢].

٦ ـ ولأبي الفرج ابن الجوزي «التحقيق في أحاديث الخلاف»[٣].

٧ ـ وقد اختصره إبراهيم بن علي بن عبد الحق[٤]].

= يسمى «المعتصر من المختصر»، له نسخ خطية عديدة، وقد طُبع بحيدر آباد سنة ١٣٠٧هـ. تاريخ التراث العربي ٢/ ٨٨.

(١) تدريب الراوي ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٢) ذكره صاحب كشف الظنون ١/ ٣٢. وقد ذكروا في مؤلفاته: «اختلاف العلماء». سير أعلام النبلاء ١٤/ ١٩٨، والله أعلم.

(٣) مطبوع في مجلدين. وهو في الخلافات الفقهية، وما يستدل به صاحب كل مذهب.

(٤) تاج التراجم ص٩٠؛ الجواهر المضيئة ١/ ٩٤؛ المنهل الصافي ١/ ١٠٩ ولخصه أيضاً الذهبي باسم «تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق»، وهو مطبوع أيضاً.
ولخصه أيضاً ابنُ عبد الهادي، صاحب الصارم المنكي. قال ابن حجر: اختصر التعليق لابن الجوزي وزاد عليه وحرَّره. الدرر الكامنة ٣/ ٣٣٢. ومما ألف في اختلاف الحديث:
ذكر الذهبي في مصنفات ابن حزم (أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد الأندلسي ٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ)، كتاب «الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها»، يكون عشرةَ آلاف ورقة، لكن لم يتمه. سير أعلام النبلاء ١٨/ ١٩٤.
وللدكتور أسامة عبد الله خياط بحث بعنوان «مختلف الحديث وموقف النقاد المحدثين منه». وهو بحث اصطلاحيٌ يبين منهج المحدثين في دفع التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث. مطبوع، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

الفصل السادس والثلاثون

في ذكر الكتب المصنَّفة في أنساب أهل الحديث ورجاله

قال صاحب «كشف الظنون»: علمُ الأنساب: وهو علم يُتَعَرَّفُ منه أنسابُ الناس وقواعده الكلية والجزئية.

والغرض منه: الاحترازُ عن الخطأ في نسب شخص.

وهو علمٌ عظيمٌ النفع، جليلُ القدر، أشار الكتاب العظيم في ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓا۟﴾ [الحجرات: ١٣] إلى تفهُّمه، وحثَّ الرسول الكريم في «تعلَّموا أنسابَكم تَصِلُوا أرحامَكم»[١] على تعلُّمه.

والعرب[٢] قد اعتنى في ضبط نسبه، إلى أن كثر أهل الإسلام واختلط نسبهم بالأعجام، فتعذر ضبطه بالآباء. فانتسب كل مجهول النسب إلى بلده، أو حرفته، أو نحو ذلك، حتى غلب هذا النوع.

قال صاحب الكشف: وهذا العلم من زياداتي على «مفتاح السعادة»[٣]. والعجب من ذلك الفاضل كيف غَفَلَ عنه مع أنه علم مشهور، طويل الذيل، وقد صنفوا فيه كتباً كثيرة.

---

(١) تعلموا من أنسابكم ما تصلوا به أرحاكم، فإنَّ صِلَةَ الرَّحم محبَّةٌ في الأصل، مثراةٌ في المال، منسَأةٌ في الأثر، أخرجه الترمذي ٣/ ٥٢١، حديث (١٩٧٩)؛ وأحمد ١٤/ ٤٥٦، حديث (٨٨٦٨)؛ والحاكم ٤/ ١٦١.
وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. وصححه الألباني. صحيح سنن الترمذي. وللتفصيل يمكن الرجوعُ إلى سلسلة الأحاديث الصحيحة، الحديث (٢٧٦).

(٢) كذا في الأصل وفي كشف الظنون.

(٣) جاء في حاشية الأصل: قال صاحب الكشف في باب الميم: «مفتاح السعادة ومصباح السيادة» في موضوعات العلوم للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده، المتوفَّى سنة اثنتين وستين وتسعمائة. ذكر فيه مائة وخمسين فنّاً وأجاد، ثم ترجمه ابنه المولى كمال الدين محمد، المتوفَّى سنة اثنتين وثلاثين وألف. بإلحاقات كثيرة في مجلد كبير، فبلغ فيه من العلوم خمسمائة فن.

١ ـ والذي فتح هذا الباب وضبط علم الأنساب هو الإمام النَّسَّابة **هشام بن محمد بن السائب الكلبي**، المتوفَّى سنة أربع ومائتين[١]؛ فإنَّه صنَّف فيه خمسةَ كتب: «المنزلة»[٢] و«الجمهرة»[٣] و«الوجيز» و«الفريد» و«الملوك»[٤].

ثم اقتفى أثرَه جماعةٌ أوردنا آثارَهم هنا.

٢ ـ منها: **أنساب الأشراف.**

لأبي الحسن أحمد بن يحيى البَلاذُري[٥]. وهو كتاب كبير، كثير الفائدة، كتب منه عشرين مجلداً، ولم يتمَّ.

٣ ـ **وأنساب السمعاني.**

هو الإمام أبو سعد عبد الكريم بن محمد المروزي الشافعي الحافظ، المتوفَّى سنة اثنتين وستين وخمسمائة[٦].

---

(١) قال الذهبي: تصانيفه جمَّةٌ، يقال: بلغت مائة وخمسين مصنفاً.
أخباريٌّ علَّامة، لكنه متروك في الحديث، له ترجمة في: الضعفاء للعقيلي ٤/٣٣٩؛ تاريخ بغداد ١٤/٤٥؛ سير أعلام النبلاء ١٠/١٠١؛ ميزان الاعتدال ٤/٣٠٤ وغيرها.

(٢) في كشف الظنون: «المنزل»، ولم يذكر ابنُ النديم أيّاً منهما ص١٤٠ ـ ١٤٣، وفي «طبقات النسابين» للدكتور بكر أبي زيد «المنزل وهو كتاب النسب الكبير» ص٦٦.

(٣) «جمهرة النسب» مطبوع بتحقيق الدكتور ناجي حسن، بيروت، ١٤٠٧هـ.

(٤) كشف الظنون ١/١٧٨ ـ ١٧٩. وقد سرد ابنُ النديم أسماءَ مؤلَّفاته في قائمة طويلة ص١٤٠ ـ ١٤٣؛ وعنه ياقوت في معجم الأدباء ١٩/٢٨٨ ـ ٢٩٢ وزاد ياقوت: ولهشام أيضاً «الفريد في الأنساب» صنَّفه للمأمون، و«الملوكي في الأنساب أيضاً»، صنَّفه لجعفر بن يحيى البرمكي، والموجز في النسب، وغير ذلك ١٩/٢٩٢.

(٥) البغدادي (ت٢٧٩هـ). له ترجمة في معجم الأدباء ٥/٨٩؛ سير أعلام النبلاء ١٣/١٦٢؛ فوات الوفيات ١٠/١٥٥؛ لسان الميزان ١/٣٢٢ وغيرها.
وكتابه «أنساب الأشراف» طبع منه مجلد بتحقيق الدكتور محمد حَميد الله، بمصر سنة ١٩٥٩م، وتوجد له أجزاءٌ أخرى مخطوطة ذكرها محققه في مقدمته.

(٦) سيذكر المؤلف ترجمتَه بعد قليل، وكتابه «الأنساب» من أشهر وأوسع ما أُلِّف في هذا الفن، وقد طُبع في حيدر آباد بالهند في ثلاثة عشر مجلداً (بين ١٣٨٢ ـ ١٤٠١هـ) بتحقيق الشيخ عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي، ثم صدرت له طبعات أخرى.

وهو كتاب عظيم في هذا الفن، وتمامُه يكونُ في ثمانِ مجلدات، لكنه قليلُ الوجود.

٤ ـ ولمَّا كان كبيرَ الحجم لخَّصه عزُّ الدين أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجَزَري، المتوفَّى سنة ثلاثين وستمائة[١].

زاد فيه أشياءَ، واستدرك على ما فاته. وسمَّاه «اللباب»، وهو في ثلاث مجلدات. وفرغ في جمادى الأولى سنة خمسَ عشرةَ وستمائة. وهو أحسن من الأصل على قولِ ابنِ خَلِّكان[٢].

(أوله: الحمد لله الذي أحسن كلَّ شيء خَلَقَهَ، وبدأ خَلْقَ الإنسان من طين)[٣].

٥ ـ ثم لخَّصه السيوطي، وجرَّدَه عن المنتسبين، وزاد عليه أشياءَ، وسماه «لب اللباب في تحرير الأنساب».

أوله: الحمد لله المنزَّه عن الأشباه.. إلخ.

قال: وقد استقصيتُ كثيراً مِمَّا فاتهما، واستدركتُ منه جميعاً، غالبُه من «معجم البلدان» لياقوت.

وهو في مجلدٍ صغير الحجم، فرغ منه في صفر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة[٤].

٦ ـ ولخَّص أيضاً القاضي قطب الدين محمد بن محمد الخيْضَري،

---

(١) صاحب كتاب «الكامل» في التاريخ؛ وأسد الغابة في معرفة الصحابة. له ترجمة في: وفيات الأعيان ٣/٣٤٨؛ طبقات علماء الحديث ٤/١٧٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٢/٢٥٣؛ طبقات الشافعية للسبكي ٨/٢٩٩ وغيرها.

(٢) وفيات الأعيان ٣/٣٤٩، ولفظه فيه: «وهو كتاب مفيد جداً، أكثر ما يُوجد اليوم بأيدي الناس هذا المختصر». قلت: وهو مطبوع ومعروف باسم «اللباب في تهذيب الأنساب».

(٣) ليس في كشف الظنون ١/١٧٩.

(٤) كشف الظنون ١/١٧٩، وكتاب «لب اللباب في تحرير الأنساب» مطبوع عدة طبعات، منها طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١١هـ.

الشافعي، المتوفَّى سنة أربع وتسعين وثمانمائة[١]، أنساب السَّمعاني، وضمَّ إليه ما عند ابن الأثير، والرُّشَاطِي[٢] وغيرِهما من الزيادات، وسماه «الاكتساب»[٣].

٧ - و«أنساب المحدِّثين» للحافظ محبِّ الدين محمد بن محمود بن النَّجَّار البغدادي، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين وستمائة[٤].

٨ - وصنَّف فيه أيضاً: أبو الفضل محمد بن طاهر، المعروف بابن القَيْسَراني، المقدسي، المتوفَّى سنة سبع وخمسمائة[٥].

٩ - ثم ذيَّله تلميذُه أبو موسى محمد بن عمر الأصبهاني، المتوفَّى سنة إحدى وثمانين وخمسمائة[٦] في جزء ذكر فيه ما أهمله[٧].

١٠ - والذيلُ على الذيلِ المذكورِ للحافظ محمد بن محمد بن نُقطةَ الحنبلي البغدادي، المتوفَّى سنة تسع وعشرين وستمائة[٨].

---

(١) له ترجمة في: الضوء اللامع ٩/١١٧، وقد تقدَّم ذكره ضمن شُرَّاح «ألفية العراقي» في مصطلح الحديث.

(٢) عبد الله بن علي اللخمي الرُّشَاطي (ت٥٤٢هـ). من مؤلفاته: «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار» في ستة أسفار، ويُعرف بأنساب الرُّشاطي. سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٥٩؛ معجم المؤلفين ٦/ ٩٠.

(٣) كشف الظنون ١/ ١٧٩. وذكره السخاوي باسم «الاكتساب في تلخيص الأنساب». الضوء اللامع ٩/١١٩.

(٤) كشف الظنون ١/١٧٩، وهو صاحب كتاب «ذيل تاريخ بغداد» وقد تقدم ذكره. ومن مؤلفاته: «أنساب المحدثين إلى الآباء والبلدان». وينظر مقدمة محقق «المستفاد من ذيل تاريخ بغداد» ص٢١.

(٥) تقدم ذكره. وله كتاب «الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط»، مطبوع. معجم ما طبع من كتب السنة ص٤٥.

(٦) هو: المعروف بأبي موسى المديني. تقدم ذكره ضمن المؤلفين في غريب الحديث.

(٧) كشف الظنون ١/ ٨٠. ويقال له: الزيادات على كتاب الأنساب للمقدسي. طبع في ليدن عام ١٨٦٥م. طبقات النسابين ص١٦٦.

(٨) كشف الظنون ١/ ٨٠، وله ترجمة في: وفيات الأعيان ٤/ ٣٩٢؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤١٢؛ سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٣٤٧؛ ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ١٨٢ وغيرها.

١١ ـ وفيه «البيان والتبيين في أنساب المحدِّثين» لأبي عبد الله محمد بن أحمد الزُّهري، المتوفَّى سنة سبع عشرة وستمائة[١].

انتهى بقدْر الحاجة. وذكر صاحب «الكشف» ها هنا كتباً كثيرةً في الأنساب. من شاء الوقوف عليها، فليراجِعْه[٢].

[ترجمة السمعاني]:

والسَّمْعَاني هو: «تاج الإسلام أبو سعد، ويقال: أبو سعيد، عبد الكريم بن أبي بكر محمد بن أبي المظفَّر المنصور التَّميمي المَروزي، الفقيه الحافظ.

رحل في طلب العلم والحديث إلى شرق الأرض وغربها، وشمالها وجنوبها، وسافر إلى ما وراء النهر، وسائر بلاد خراسان عدة دفعات. وإلى

---

(١) كشف الظنون ٢/ ٢٦٢؛ الأعلام ٥/ ٣٢٠.
وله ترجمة في التكملة لوفيات النقلة ٣/ ١٩؛ بغية الوعاة ١/ ٢٥ وذكر هذا الكتاب ضمن مؤلفاته.

(٢) كشف الظنون ١/ ١٧٨ ـ ١٨٠. وقد أحصاها وغيرَها فضيلة الدكتور بكر بن عبد الله أبو زيد في كتابه الجامع «طبقات النسابين»، فذكر فيه كلَّ من اشتهر بمعرفة الأنساب، أو ألَّف فيها منذ عصر الصحابة ﷺ حتى عصرنا الحاضر.
ومن أهم ما رأيته مطبوعاً في هذا الباب:
١٢ ـ كتاب النسب؛ لأبي عبيد القاسم بن سلّام (١٥٤ ـ ٢٢٤هـ). بتحقيق الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، ١٤١٠هـ.
١٣ ـ نسب قريش، لمصعب بن عبد الله الزبيري (١٥٦ ـ ٢٣٦هـ)، تحقيق ليفي بروفنسال، دار المعارف، مصر، ط. الثالثة، ١٩٨٢م.
١٤ ـ جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار (١٧٢ ـ ٢٥٦هـ) الجزء الأول، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، ١٣٨١هـ.
١٥ ـ جمهرة أنساب العرب، لابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط. الرابعة، مصر، ١٩٧٧م.
١٦ ـ التبيين في أنساب القرشيين، لموفق الدين ابن قدامة المقدسي، تحقيق محمد نايف الدليمي. المجمع العلمي العراقي ١٤٠٢هـ.
١٧ ـ نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب، لأحمد بن علي القلقشندي (٧٥٦ ـ ٨٢١هـ) بيروت، ١٤٠٥هـ.

قُوْمِس والرَّي وأصبهانَ، وهمَذَانَ، وبلادِ الجبال، والعراق، والحجاز، والموصل والجزيرة والشام، وغيرها من البلاد التي يطولُ ذِكرُها، ويتعذَّر حَصْرُها. ولقِيَ العلماء، وأخذ عنهم، وجالسهم، وروى عنهم، واقتدى بأفعالهم الجميلةِ وآثارِهم الحميدة. وكان عدةُ شيوخِه تزيدُ على أربعة آلاف شيخ.

وصنف التصانيفَ الحسَنَةَ، الغزيرَة الفائدة؛ فمن ذلك: «تذييل تاريخ بغداد»، الذي صنَّفه الحافظ أبو بكر الخطيب، وهو نحو خمسةَ عشرَ مجلداً. ومن ذلك «تاريخ مرو»، يزيد على عشرين مجلداً. وكذلك «الأنساب» نحو ثمان مجلدات.

وكانت ولادةُ أبي سعدٍ بمرْوَ، يوم الاثنين الحادي والعشرين من شعبان سنة ست وخمسمائة.

وتوفِّي بمروَ، ليلة غُرَّة ربيع الأول سنة اثنتين وستين وخمسمائة رحمه الله تعالى.

والسَّمْعَاني ـ بفتح السين المهملة، وسكون الميم، وفتح العين المهملة، وبعد الألف نون ـ هذه النسبة إلى «سمعان»، وهو بطن من تميم. قال بعض العلماء: ويجوزُ بكسر السين أيضاً»[1].

[أبناء الأثير الجزريون]:

فائدة: اعلم أنَّ المعروف بابنِ الأثيرِ الجَزَرِي ثلاثةُ إخوةٍ:

أحدهم: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، الملقَّب عز الدين.

---

(١) وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٩ باختصار. وينظر لترجمته: المنتظم ١٨/ ١٧٨، (سنة ٥٦٣هـ)؛ وفيات الأعيان ٣/ ٢٠٩؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ٩٢؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ٣١٦؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٤٥٦؛ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص٣٠٨؛ طبقات الشافعية للسبكي ٧/ ١٨٠؛ وللإسنوي ٢/ ٥٥؛ طبقات الحفاظ ص٤٧١؛ شذرات الذهب ٤/ ٢٠٥ وغيرها.

وهو الذي لخَّص كتاب «الأنساب» للسمعاني، وسمَّاه «اللُّباب»، وهو الذي صنَّف الكتابَ الكبيرَ في التاريخ، وسمَّاه بـ«الكامل». وصنَّف «أُسد الغابة في معرفة الصحابة» ﷺ[1].

وثانيهم: أبو السعادات المبارك بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقَّب **«مجد الدين»**.

وله المصنَّفاتُ البديعةُ؛ منها: «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، وكتاب «النهاية في غريب الحديث»، وكتاب «الإنصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في تفسير القرآن الكريم»[2].

وثالثهم: أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقَّب **«ضياء الدين»**[3].

وله مصنفات عجيبة؛ منها «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر»، و«الوشي المرقوم في حل المنظوم»، وكتاب «المعالي المخترعة في صناعة الإنشاء». وله مجموعٌ اختارَ فيه شعر أبي تمام، والبحتري، وديكِ الجِنِّ، والمتنبي. وهو في مجلد واحد كبير.

فائدة أخرى:

قال السيوطي في «التدريب»[4]: صنَّف في «الأنساب» الحازمي،[5] كتاب «العجالة» وهو صغير الحجم.

---

(١) تقدم ذكره قبل قليل.

(٢) تقدم ذكره أيضاً عند ذكر المؤلفات في غريب الحديث.

(٣) (٥٥٨ ـ ٦٣٧هـ). له ترجمة في: وفيات الأعيان ٥/ ٣٨٩؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٧٢؛ بغية الوعاة ٢/ ٣١٥ وغيرها.

(٤) ٢/ ٣٨٥.

(٥) أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤هـ) تقدم ذكره. وله كتاب «عجالة المبتدي في الأنساب». طبع في مجمع اللغة العربية بمصر، عام ١٣٨٤هـ، ثم عام ١٣٩٣هـ. =

والرُّشَاطيُّ.

ثم الحافظ أبو سعد السمعاني، كتاباً ضخماً حافلاً.

واختصره ابنُ الأثير في ثلاث مجلدات، وسماه «اللباب». وزاد فيه شيئاً يسيراً.

وقد اختصرتُه أنا في مجلدة لطيفة، وزدت فيه الجمَّ الغفير، وسميتُه «لب اللباب». انتهى[(١)].

فائدة أخرى:

قال في «التدريب»: قد كانتِ العربُ إنَّما تنتسب إلى قبائلها، فلمَّا جاء الإسلام، وغلَب عليهم سُكنى القُرى، انتسبوا إلى القرى والمدائن كالعجم. ثم من كان ناقلة من بلد إلى بلد، وأراد الانتساب إليهما، فليبدأ بالأول. فيقول في ناقلةِ مصرَ إلى دمشق: «المصري الدمشقي». والأحسن «ثم الدمشقي»؛ لدلالة «ثمَّ» على الترتيب. وله أن ينتسِبَ إلى أحدِهما فقط، وهو قليل. قاله المصنف[(٢)] في تهذيبه[(٣)].

ومن كان من أهل قريةِ بَلدةٍ ـ بإضافة قريةٍ إليها ـ فيجوزُ أن يُنْسَبَ إلى

= طبقات النسابين ص١٦٧؛ معجم ما طُبِعَ من كتب السنة ص٢٠٠.

(١) جاء في حاشية الأصل هنا: قال ابن خَلّكان: أبو محمد عبد الله بن علي بن عبد الله بن خلف بن أحمد بن عمر اللخمي، المعروف بالرُّشاطي الأندلسي المَريِيّ، كانت له عناية كثيرة بالحديث والرجال والرواة والتواريخ. وله كتاب حسن سماه كتاب «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب الصحابة ورواة الآثار». أخذه الناسُ عنه وأحسنَ فيه. وجمع وما أقصر، وهو على أسلوب كتاب أبي سعد السمعاني الحافظ الذي سماه بالأنساب.
ومولد الرُّشاطي صبيحة يوم السبت لثمان خلون من جمادى الآخرة سنة ست وستين وأربعمائة. وتوفي شهيداً بالمريّة عند تغلُّب العدو عليها، صبيحةَ يوم الجمعة لعشرين من جمادى الأولى سنة اثنتين وأربعين وخمسمائة، ﷺ.
والرُّشَاطي: بضم الراء وفتح الشين المعجمة وبعد الألف طاء مهملة مكسورة، ثم ياء مثنّاة من تحتها. وفيات الأعيان ٣/١٠٦ ـ ١٠٧.

(٢) أي النووي مصنف «التقريب»، الذي شرحه السيوطي في «التدريب».

(٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/١٣ بنحوه.

القرية فقط، وإلى البلدة فقط، وإلى الناحية التي فيها تلك البلدة فقط. زاد المصنف[١]: وإلى الإقليم فقط. فيقول فيمن هو من «حَرَسْتَا» مثلاً ـ وهي قرية من قرى الغُوْطَةِ» التي هي كُوْرَةٌ من كُوَرِ دمشق: الحَرَسْتَائي أو الغُوطِي والدمشقي أو الشامي. وله الجمع فيبدأ بالأعمِّ، وهو الإقليم، ثم الناحية[٢] ثم البلد، ثم القرية، فيقال: الشامي الدمشقي الغُوطي الحَرَستائي[٣].

وكذا في النسب إلى القبائل، يبدأ بالعام قبل الخاص، ليحصُل بالثاني فائدةٌ لم تكن لازمةٌ في الأول. فيقال: «القرشي»، ثم «الهاشمي». ولا يقال: «الهاشمي القرشي»؛ لأنه لا فائدةَ للثاني حينئذٍ؛ إذ يلزم من كونِه هاشمياً كونُه قرشياً، بخلاف العكس. ذكره المصنفُ في تهذيبه[٤].

قال: فإن قيل: فينبغي أن لا يُذْكَرَ الأعمُّ، بل يقتصر على الأخصِّ.

فالجواب: أنه قد يخفى على بعض الناس كونُ الهاشمي قرشياً، ويظهر هذا الخفاءُ في البطون الخفيَّة؛ كالأشهل من الأنصار؛ إذ لو اقتصر على الأشهل، لم يعرِفْ كثيرٌ من الناس أنه من الأنصار أم لا. فذكر العام ثم الخاص لدفع هذا الوهم. قال: وقد يقتصرون على الخاصِّ، وقد يقتصرون على العام. وهذا قليل.

قال: وإذا جَمع بين النسب إلى القبيلة والبلد، قدَّمَ النسبَ إلى القبيلة. انتهى[٥].

---

(١) أي النووي كما سبق.
(٢) في التدريب: «الناس» وهو تحريف واضح.
(٣) في تهذيب الأسماء واللغات: «الحرستاني» في الموضعين.
(٤) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١٣.
(٥) تدريب الراوي ٢/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.
وقيل في حاشية الأصل: «ها هنا بياض في الأصل».

الفصل السابع والثلاثون[1]

في ذكر الكتب المصنفة في وَفَيَات المحدثين

[قال السيوطي في «التدريب»: النوع الستون: التواريخ لمواليد الرُّواة والسماع، والقدوم للبلد الفلاني، والوفيات لهم. هو فن مهم به يعرف اتصال الحديث وانقطاعه. وقد ادَّعى قومٌ الرِّواية عن قومٍ، فنُظِرَ في التاريخ، فظهر أنهم زعموا الروايةَ عنهم بعد وفاتهم بسنين.

كما سأل إسماعيلُ بن عياش رجلاً اختباراً: أيَّ سنة كتبتَ عن خالد بن مَعْدانَ؟ فقال: سنة ثلاث عشرة ومائة. فقال: أنت تزعمُ أنك سمعتَ منه بعد موتِه بسبع سنين، فإنه مات سنة ستٍّ ومائة، وقيل: خمسٍ، وقيل: أربع، وقيل: ثلاث، وقيل: ثمانٍ[2].

وسأل الحاكمُ محمدَ بن حاتم الكِسِّيَّ[3] عن مولده لَمَّا حدَّث عن عبدِ بن حُمَيدٍ[4]. فقال: سنة ستين ومائتين. فقال: هذا سمع من عبدٍ بعد موته بثلاث عشرة سنة.

قال حفصُ بن غياث القاضي[5]: إذا اتَّهمتُمُ الشيخَ، فحاسبوه بالسنين، يعني سِنَّه وسِنَّ من كتب عنه. انتهى[6].

---

(١) من هذا الفصل إلى نهاية الفصل التاسع والثلاثين كتب في الأصل بين قوسين فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) خالد بن مَعدان الكلاعي الحِمصي، ثقة عابد، يرسل كثيراً. التقريب (٢٩١).

(٣) كذاب روى عن عبد بن حُميد. ينظر: المغني في الضعفاء ٢/٥٦٣.

(٤) ثقة حافظ، مات (٢٤٩هـ). التقريب ص٦٣٤.

(٥) النخعي، ثقة فقيه، تغير حفظه قليلاً في الآخر، مات سنة (١٩٤هـ أو ١٩٥هـ). التقريب ص٢٦٠.

(٦) تدريب الراوي ٢/٣٥٠، وينظر أيضاً: فتح المغيث للسخاوي ٤/٣١٠ ـ ٣١١.

وكثيرٌ من الكتب الجامعة لرجال الحديث يتعرَّض - في الأكثر - لِذِكرِ الوفيات.

[المؤلفون في الوفيات]:

وقد أفرد الوفياتَ بالتأليف جَمْعٌ من العلماء.

١ - فقد ابتدأ أبو سليمان محمد بن عبد الله الحافظ[١] بجمع وفيات النَّقَلَةِ من وقت الهجرة، فوصل إلى سنة (٣٣٨هـ)[٢].

٢ - ثم ذيَّل على كتابه الإمامُ أبو محمد عبد العزيز بن أحمد الكَتَّانِي الدمشقي الصوفي، المتوفَّى سنة ست وستين وأربعمائة[٣].

٣ - ثم ذيَّل على الكتَّاني أبو محمد هبةُ الله بن أحمد الأكفاني[٤]، ذيلاً صغيراً يشتمل على نحوِ عشرين سنةً. وصل فيه إلى سنة خمس وثمانين وأربعمائة.

٤ - ثم ذَيَّل على الأكفاني: الحافظُ العلامة علي بن المُفَضَّل المقدسي، ثم الإسكندراني، المالكي، المتوفَّى سنة إحدى عشرة وستمائة[٥].

---

(١) المعروف بابن زَبْر الرَّبَعي الدمشقي (٢٩٨ - ٣٧٩هـ).
له ترجمة في: طبقات علماء الحديث ٣/١٨٧؛ تذكرة الحفاظ ٣/٩٩٦؛ سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٠؛ طبقات الحفاظ ص٣٩٥؛ شذرات الذهب ٣/٩٥.

(٢) مطبوع في مجلدين، بتحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض ١٤١٠هـ. وآخر عنوان فيه: «سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة وغيرها». وتحت هذا العنوان ذكرت بعض الوفيات حتى ٣٥٧هـ.

(٣) وكان مولده في (٣٨٩هـ). له ترجمة في: الإكمال لابن ماكولا ٧/١٨٧؛ الأنساب ١١/٤٥ الكتاني؛ طبقات علماء الحديث ٣/٣٦٤؛ تذكرة الحفاظ ٣/١١٧٠؛ سير أعلام النبلاء ١٨/٢٤٨؛ شذرات الذهب ٣/٣٢٥ وغيرها.
وكتابه أيضاً مطبوع باسم «ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم»، بتحقيق الدكتور عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

(٤) الدمشقي (٤٤٤ - ٥٢٤هـ). وله ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/١٢٧٥؛ سير أعلام النبلاء ١٩/٥٧٦؛ شذرات الذهب ٤/٧٣ وغيرها.
وكتابه مطبوع أيضاً بتحقيق محقق الكتابين السابقين، الرياض، ١٤٠٩هـ.

(٥) وكان مولده في (٥٤٤هـ). له ترجمة في: التكملة لوفيات النقلة ٢/٣٠٦؛ وفيات الأعيان =

وصل إلى سنة إحدى وثمانين وخمس مائة[١].

٥ ـ ثم ذَيَّل على ابن المفضَّل: عبدُ العظيم بن عبد القوي المنذري[٢]، ذيلاً كبيراً في ثلاث مجلدات. سماه «التكملة لوفيات النقلة»[٣].

٦ ـ ثم ذيَّل على المنذريِّ: تلميذهُ الشريفُ عزُّ الدين أحمد بن محمد الحُسيني[٤] إلى سنة أربع وسبعين وستمائة[٥].

٧ ـ وذيَّل على عزِّ الدين: المحدِّثُ أحمدُ بن أيْبَكَ الدِّمياطيُّ[٦] إلى سنة تسع وأربعين وسبع مائة.

٨ ـ وذيّل على ابنِ أيبَكَ: الحافظُ أبو الفضل عبد الرحيم العراقيُّ[٧].

= ٣/ ٢٩٠؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٩٠؛ سير أعلام النبلاء ٢٢/ ٦٦؛ شذرات الذهب ٥/ ٤٧؛ التاج المكلل ص٨٢، وغيرها.

(١) كشف الظنون ٢/ ٢٠١٩؛ فتح المغيث ٤/ ٣١٤؛ تدريب الراوي ٢/ ٣٥٠.

(٢) الشامي المصري (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ). له ترجمة في: ذيل مرآة الزمان لليونيني ١/ ٢٤٨؛ طبقات علماء الحديث ٤/ ٢٢١؛ تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٦؛ سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٣١٩؛ البداية والنهاية ١٣/ ٢١٢، وغيرها.

(٣) مطبوع بتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، في أربع مجلدات، ط. الثانية، بيروت، ١٤٠١هـ.

(٤) ابن الحلبي المصري (٦٣٦ ـ ٦٩٥هـ). له ترجمة في: الوافي بالوفيات ٨/ ٤٤؛ الدليل الشافي ١/ ٧٨؛ المنهل الصافي ٢/ ١١٩؛ شذرات الذهب ٥/ ٤٣٠.

(٥) الإعلان بالتوبيخ ص٧٠١؛ فتح المغيث ٤/ ٣١٥؛ تدريب الراوي ٢/ ٣٥١، وسماه «صلة التكملة لوفيات النقلة»، ولخَّصه الذهبي. وذكر الدكتور بشار عواد معروف أن لديه صورةً من نسخته الفريدة المحفوظة في مكتبة كوبريلي باستانبول. الذهبي ومنهجه ص٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٦) (٧٠٠ ـ ٧٤٩هـ). وقال ابن حجر: ذيَّل على ذَيْلِ الوفيات التي جمعها المنذري، ثم الحسيني. الدرر الكامنة ١/ ١٠٨، وينظر أيضاً: العقد الثمين ١/ ٢٥؛ الإعلان بالتوبيخ ص٧٠٢؛ فتح المغيث ٤/ ٣١٥؛ تدريب الراوي ٢/ ٣٥١.

(٧) العقد الثمين ١/ ٢٥ وفيه: «أنه ذيَّل بها على عِبَرِ الذهبي». الإعلان بالتوبيخ ص٧٠٢؛ فتح المغيث ٤/ ٣١٥؛ تدريب الراوي ٢/ ٣٥١. =

والكل مرتَّب على حسب وفياتهم في السنين والشهور، لا على ترتيب حروف الهجاء.

٩ ـ ومن الكتب المفردة بوفيات النَّقَلَةِ: تاريخُ الإمام الحافظ القاسم بن محمد البِرْزَالي الإشبيليّ، ثم الدمشقي، الشافعي[١].

١٠ ـ وقد ذيَّل عليه الحافظُ تقيُّ الدين بنُ رافعٍ من سنة (٧٣٧هـ) إلى سنة (٧٧٤هـ)[٢].

١١ ـ وذَيَّلَ الذَّيلَ تقيُّ الدين بن حَجِّي[٣].

١٢ ـ ومنها: «وفيات الشيوخ»، لمبارك بن أحمد الأنصاري[٤].

١٣ ـ ولإبراهيم بن سعيد، المعروف بالحَبَّال، كتابُ «الوفيات»][٥].

---

(١) (٦٦٥ ـ ٧٣٩هـ) له ترجمة في: طبقات الشافعية للسبكي ١٠/ ٣٨١؛ الدرر الكامنة ٣/ ٢٣٧؛ البدر الطالع ٢/ ٥١ وغيرها.
ويعرف كتابه «بالوفيات» أيضاً «ذيَّل به على ذيل الروضتين لأبي شامة»، وينظر لذلك: العقد الثمين ١/ ٢٤؛ الذكرر الكامنة ٣/ ٢٣٨؛ الإعلان بالتوبيخ ص٧٠٢.

(٢) السَّلامي (٧٠٤ ـ ٧٧٤هـ). له ترجمة في: المعجم المختص للذهبي ص٢٢٩؛ والدرر الكامنة ٤/ ٥٩؛ وشذرات الذهب ٦/ ٢٣٤، وغيرها.
وكتابه «الوفيات» مطبوع في مجلدين بتحقيق صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.

(٣) «حجّي» تحرف في الأصل إلى «حجر»، والتصويب من مصادر ترجمته. وهو: شهاب الدين، أحمد بن حجِّي بن موسى السعدي الدمشقي (٧٥١ ـ ٨١٦هـ). له ترجمة في: الضوء اللامع ١/ ٢٦٩؛ وشذرات الذهب ٧/ ١١٦؛ معجم المؤلفين ١/ ١٨٨. وذكر «ذيله» هذا السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٧٠٢.

(٤) أبو المعمر الأزجي (٤٧٥ ـ ٥٤٩هـ). له ترجمة في سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٦٠، وقال: (عمل المعجم في مجلد)، وينظر أيضاً: العقد الثمين ١/ ٢٦؛ كشف الظنون ٢/ ٢٠١٩؛ وشجرة النور الزكية ١/ ٥١٨.

(٥) وقع في الأصل: «إبراهيم بن إسماعيل»، والتصويب من كشف الظنون ٢/ ٢٠١٩؛ ومعجم المؤلفين ١/ ٣٤، وهو النُّعماني المصري (٣٩١ ـ ٤٨٢هـ). ونشر كتابه الدكتور صلاح الدين المنجد في مجلة معهد المخطوطات (م٢، ج٢، ص٢٨٦ ـ ٣٣٧)، كما في كتاب الذهبي ومنهجه ص٤٠٠.
كتب أخرى في الوفيات:
١٤ ـ «تاريخ وفاة الشيوخ» للبغوي، أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، (٢١٣ =

....

= ـ ٣١٧هـ). مطبوع بتحقيق محمد عُزَير شمس، الدار السلفية، بومبائي الهند ١٤٠٩هـ.
١٥ ـ كتاب «الوفيات»، لأبي العباس أحمد بن محمد، المعروف بابن عُقدَة، المتوفَّى سنة (٣٣٢هـ). الذهبي ومنهجه ص٣٩٩.
١٦ ـ «وفيات الشيوخ»، لأبي عمرو عثمان بن أحمد بن السَّمَّاك (ت٣٤٤هـ). فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٨٥.
١٧ ـ الوفيات، لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (٢٦٥ ـ ٣٥١هـ). وهو من مصادر الخطيب البغدادي في تاريخه. وينظر: العقد الثمين ١/٢٦؛ الإعلان بالتوبيخ ص٧٠١.
١٨ ـ «وفيات الشيوخ»، لأبي الحسن محمد بن العباس بن الفرات (ت٣٨٤هـ). الذهبي ومنهجه ص٣٩٩.
١٩ ـ «الوفيات»، لأبي الفتح محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفوارس البغدادي (ت٤١٢هـ). الذهبي ومنهجه ص٤٠٠.
٢٠ ـ «تاريخ» أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم السَّرخسي، ثم الهروي، القَرَّاب (ت٤٢٩هـ). قال الذهبي: «وله تاريخ السنين، الذي صنفه في وفاة أهل العلم من زمان رسول الله ﷺ إلى سنة وفاته». الذهبي ومنهجه ص٤٠٠، وينظر أيضاً: سير أعلام النبلاء ١٩/١٢٥، ١٧/٥٧١.
٢١ ـ كتاب «الوفيات»، لابن منده الأصبهاني (ت٤٧٠هـ). قال الذهبي: «لم أرَ أكثر استيعاباً منه»، وينظر أيضاً: سير أعلام النبلاء ١٦/٧٥، ١٩/١٢٥.
٢٢ ـ «الوفيات»، لأبي الفضل أحمد بن الحسن بن خَيْرون البغدادي (٤٠٤ ـ ٤٨٨هـ). الذهبي ومنهجه ص٤٠٠.
٢٣ ـ «تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة»، لأبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت٥٦٢هـ). هدية العارفين ١/٦٠٩.
٢٤ ـ «الوفيات»، لأبي مسعود عبد الرحيم بن علي، الحاجِّي الأصبهاني (ت٥٦٦هـ). الذهبي ومنهجه ص٤٠١.
٢٥ ـ «الوفيات»، لضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ). المرجع السابق.
٢٦ ـ «الوفيات»، لابن قُنفذ القُسطنطيني (ت٨٠٩هـ). مطبوع بتحقيق عادل نويهض، بيروت، ١٩٧١م.
وغيرها كثير، وذكر السخاوي أنه ألَّف فيها كتاباً حافلاً، اشتمل على القرنين الثامن والتاسع، سماه «الشفاء من الألم». الإعلان بالتوبيخ ص٧٠٢. وانظر: مؤلفات السخاوي ص١٠٣.
ومن الكتب المشهورة بهذه التسمية: «وفيات الأعيان»؛ و«فوات الوفيات»؛ و«الوافي بالوفيات»، ولكنها كتبُ تراجم عامة، وليست مرتبةً على الوفيات.

الفصل الثامن والثلاثون[(١)]

في ذكر الكتب المصنفة في أسماء الصحابة

[١ ـ فأولُ من يُعرف عنه التصنيفُ في هذا النوع: أبو عبد الله[(٢)] محمد بن إسماعيل البخاري؛ أفرد أسماءَ الصحابة في مؤلف[(٣)].

وجمعها مضمومةً إلى من بعدَهم جماعةٌ من طبقة مشايخه، كخليفةَ بنِ خياط المحدِّث النَّسَّابة. ومحمدِ بن سعدٍ الذي بلغ مؤلَّفُه خمسة عشر مجلداً.

ومن قرنائه؛ كالإمام الحافظ أبي يوسف يعقوب بن سفيان الفارسي الفسوي، المتوفَّى سنة سبع وسبعين ومائتين، والإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن أبي خَيثمةَ زهير بن حرب، المتوفَّى سنة تسع وسبعين ومائتين.

وصنف في الصحابة خاصةً جمعٌ بعدَهم.

---

(١) هذا الفصل أيضاً من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) وقع في الأصل: «أبو محمد عبد الله» وهو تحريف.

(٣) وبنحوه قال الحافظ ابن حجر في مقدمة كتابه «الإصابة» ١/٣. وقد ورد ذكر بعض الكتب في الصحابة لِمَنْ هم في طبقة مشايخ الإمام البخاري؛ كالصحابة لأبي عُبيدة معمر بن المثنى (ت٢٠٨هـ)، والصحابة لخليفة بن خياط (ت٢٣٠هـ)، ومعرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان لابن المديني (ت٢٣٤هـ). الإعلان بالتوبيخ ص٥٤٠. فلعلها أجزاء من كتب أخرى لهم، مضمومة إلى من بعدَهم، كما قال الحافظ: وليست مفردةً في الصحابة، والله أعلم. وعلى الرغم من أنَّ ابنَ المديني تُوفِّي قبل البخاري، ولكن ورد عن البخاري أنه بدأ يؤلِّفُ التاريخَ وقضايا الصحابة والتابعين وهو في الثامنة عشرة من عمره. فالظاهر أنه أسبقُ تأليفاً في هذا الموضوع من شيخه ابنِ المديني أيضاً، والله أعلم. ينظر تعليقي على: سيرة الإمام البخاري ١/٢٩٧.

وكتاب البخاري في أسامي الصحابة لا يُعرف له وجودٌ الآن، ولكن ينقُل عنه أبو عبد الله بن منده في كتابه «معرفة الصحابة»، وكذلك البغويُّ في «معجم الصحابة». سيرة الإمام البخاري ١/٢٩٦.

٢ ـ كالحافظ الكبير أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي الأصل، البغدادي[١].

٣ ـ والحافظ الكبير أبي بكر عبد الله بن أبي داود السجستاني[٢].

٣ ـ ثم [أبي][٣] علي بن السَّكَن.

٥ ـ وأبو بكر[٤] عمر بن أحمد، المعروف بابن شاهين، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[٥].

٦ ـ وأبو منصور الباوَرْدِي[٦].

٧ ـ والحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، المتوفَّى سنة ستين وثلاث مائة[٧].

قال السيوطي في «التدريب»:

النوع التاسع والثلاثون: معرفةُ الصحابة. هذا علمٌ كبير، جليل، عظيمُ الفائدة. وبه يُعرَفُ المتَّصِلُ من المرسَل، وفيه كتبٌ كثيرة مؤلَّفةٌ.

٨ ـ ككتاب الصحابة لابن حبَّان، وهو مختصرٌ في مجلد[٨].

---

(١) ولد سنة (٢٦٣هـ)، وتوفي سنة (٣١٧هـ). له ترجمة في: الأنساب ٢/ ٢٧٤؛ وسير أعلام النبلاء ١٤/ ٤٤٠ وغيرهما؛ وكتابه «معجم الصحابة»، توجد منه قطعة مخطوطة في الظاهرية وغيرها. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٨٠.

(٢) الإصابة ١/ ٣؛ فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٧٥؛ الإعلان بالتوبيخ ص٥٤٠. ومصنفه (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ) له ترجمة في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٢٢١ وغيره.

(٣) «أبي» سقطت من الأصل. والتصويب من الإصابة وفتح المغيث.
وهو أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَنْ البغدادي، ثم المصري (٢٩٤ ـ ٣٥٣هـ). تقدمت ترجمته. وكتابه ذكره الذهبي في التذكرة ٣/ ٩٣٧؛ وابن حجر في الإصابة ١/ ٣؛ والسخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٥٤٠؛ وفتح المغيث ٤/ ٧٥.

(٤) عطفاً على الجملة السابقة: وصنف.. إلخ.

(٥) الإصابة ١/ ٣؛ الإعلان بالتوبيخ ص٤٥٠؛ فتح المغيث ٤/ ٧٥. وقد تقدمت ترجمته.

(٦) في الأصل والإعلان بالتوبيخ: «البارودي». وما أثبته من الإصابة ١/ ٣، وهو أبو منصور محمد بن سعد الباوَرْدِي. من شيوخ أبي عبد الله محمد بن يحيى بن منده، كما في الرسالة المستطرفة ص٩٦.

(٧) وهو «ضمن معجمه الكبير»، كما في الإصابة ١/ ٣.

(٨) محمد بن حبان البستي، صاحب الصحيح (٢٧٠ ـ ٣٥٤هـ). وكتابه هذا جزء من كتاب =

٩ ـ وكتاب أبي عبد الله بن منده، وهو كبير جليل[(١)].

١٠ ـ وذيَّل عليه أبو موسى المديني[(٢)].

١١ ـ وكتاب أبي نعيم الأصبهاني[(٣)].

١٢ ـ وكتاب العسكري[(٤)].

١٣ ـ ومن أحسنها وأكثرها فوائد: «الاستيعاب» لابن عبد البر[(٥)]، لولا ما شانَه بذكر ما شجَرَ بين الصحابة، وحكايتِه عن الأخباريين، والغالبُ عليهم الإكثار والتخليط فيما يروونه.

١٤ ـ وذيَّل عليه ابن فتحون[(٦)].

قال المصنف (يعني النووي) زيادةً على ابن الصلاح:

١٥ ـ وقد جمع أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير الجَزَري في الصحابة كتاباً حسناً سماه «أُسد الغابة». جمع فيه كتباً كثيرة، وهي كتاب

= «الثقات» له. وقد طبع منفرداً عنه أيضاً. باسم «تاريخ الصحابة الذين روي عنهم الأخبار»، تحقيق بوران الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

(١) أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ). وكتابه «معرفة الصحابة» يوجد مخطوطاً في الظاهرية، ومكتبة عارف حكمت بالمدينة المنورة. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٥٤.

(٢) محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني (٥٠١ ـ ٥٨١هـ). تقدمت ترجمته. وكتابه من مصادر ابن الأثير في أسد الغابة. كما ذكره في مقدمته ١/ ١٠.

(٣) أحمد بن عبد الله الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ). وقد طُبع كتابه «معرفة الصحابة»، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، ط. الأولى، ١٤١٩هـ في ستة مجلدات.

(٤) أبو أحمد الحسن بن عبد الله العسكري (٢٩٣ ـ ٣٨٢هـ). وهو مرتب على القبائل كما ذكر السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٥٤٢. وذكره العسكري في تصحيفات المحدثين باسم «كتاب القبائل فيمن روى عن النبي ﷺ» ٢/ ٤٢٩.

(٥) أبو عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي (٣٦٨ أو بعدها ـ ٤٦٣هـ). وكتابه «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» مطبوع ومتداول.

(٦) أبو بكر محمد بن أبي القاسم، المعروف بابن فتحون الأندلسي (ت٥٢٠هـ). ومن مؤلفاته: «الاستلحاق على الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر» في مجلدين؛ و«أوهام كتاب الاستيعاب». معجم المؤلفين ٩/ ٢٨٤.

ابن منده، وأبي موسى، وأبي نعيم، وابن عبد البر، وزاد من غيرها أسماء، وضَبَطَ، وحقَّق أشياء حسنةً على ما فيه من التَّكرار، بحسب الاختلاف في الاسم، أو الكنية[(١)].

قال المصنف[(٢)]: «وقد اختصرتُه بحمد الله».

ولم يشتهر هذا المختصر.

١٦ ـ وقد اختصره الذهبيُّ أيضاً في كتاب لطيف، سماه «التجريد»[(٣)].

١٧ ـ ولشيخ الإسلام (يعني الحافظ ابن حجر) في ذلك «الإصابة في تمييز الصحابة»، كتاب حافل[(٤)].

وقد اختصرتُه. انتهى[(٥)].

وقد ألَّف كلٌّ من:

١٨ ـ البخاري[(٦)].

١٩ ـ ومسلم كتاباً في أسماء «الوِحْدان»؛ أي: الصحابة الذين ليس لهم إلا حديثٌ واحد[(٧)].

٢٠ ـ وكذلك ألَّف يحيى بن عبد الوهاب بن منده الأصبهانيُّ، المتوفَّى سنة إحدى عشرة وخمس مائة، كتاباً في «من عاش من الصحابة

---

(١) وكتاب «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، لعز الدين ابن الأثير الجزري (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ) مطبوع ومتداول.

(٢) أي النووي.

(٣) مطبوع باسم «تجريد أسماء الصحابة» في مجلدين. وذكر الذهبي في مقدمته أنه زاد على ابن الأثير «طائفة كثيرة» من مصادر أخرى ١/ ٢٠.
وبالإضافة إلى النووي والذهبي؛ اختصره «الكاشغري» أيضاً، وزاد عليه العراقيُّ عدة أسماء. ذكر ذلك السخاوي في الإعلان بالتوبيخ ص٥٤٢.

(٤) مطبوع ومشهور.

(٥) أي المنقول من تدريب الراوي ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح ص٤٩٢؛ وعنه سيرة الإمام البخاري ١/ ٢٩٨.

(٧) كتاب مسلم مطبوع باسم «المنفردات والوحدان»، وهو في ذكر من لم يرْوِ عنه إلا راوٍ واحدٍ من الصحابة وغيرهم.

عشرين سنة ومائة»][(١)].

---

(١) طبع في القاهرة بتحقيق مجدي السيد إبراهيم. وذكر فيه أربعةَ عشرَ شخصاً.

كتب أخرى في تراجم الصحابة وفضائلهم:

والكتب المفردة للمحدثين في تراجم الصحابة وفضائلهم ومناقبهم كثيرةٌ. ولكن معظمها في حكم المفقود الآن.

ومن أشهر ما وصل إلينا منها مِمَّا لم يرد ذكره في كلام المصنف ﷺ:

٢١ ـ منتخب من كتاب «أزواج النبي ﷺ»، لمحمد بن الحسن بن زَبَالَةَ (ت١٩٩هـ). مطبوع بتحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري ١٤٠١هـ. ومؤلفه «ابنُ زَبَالَة» من المتروكين. وله ترجمة في: «الميزان ٣/ ٥١٤.

٢٢ ـ «فضائل الصحابة»، للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ). تحقيق الدكتور وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٣هـ.

٢٣ ـ «عدد ما لكل واحد من الصحابة من الحديث»، لبقِيِّ بن مَخْلَد القرطبي (٢٠١ ـ ٢٧٦هـ)، بترتيب ابن حزم الأندلسي، تحقيق الدكتور أكرم ضياء العمري، ط. ١٤٠٤هـ.

٢٤ ـ تسمية أصحاب رسول الله ﷺ، للإمام الترمذي، أبي عيسى محمد بن عيسى، (. . . ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق عماد الدين حيدر، دار الجنان، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٥ ـ «الآحاد والمثاني»، للإمام أبي بكر أحمد بن عمرو، ابن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ)، تحقيق الدكتور باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط. الأولى، ١٤١١هـ.

٢٦ ـ «الذرية الطاهرة النبوية»، للإمام أبي بِشْرٍ محمد بن أحمد بن حماد الدّولابي (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ)، تحقيق سعد المبارك الحسن، الدار السلفية، الكويت، ط. الأولى، ١٤٠٧هـ.

٢٧ ـ «المنتقى من كتاب الطبقات»، لأبي عَرُوبةَ الحسين بن محمد الحرّاني (بعد ٢٢٠ ـ ٣١٨هـ)، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ١٩٩٤م.

٢٨ ـ فضائل الصحابة، للإمام أبي الحسن خَيثمةَ بنِ سُليمان الأطرابلسي (٢٥٠ ـ ٣٤٣هـ) يوجد الجزء الثالث منه، مطبوع ضمن كتاب «من حديث خيثمة بن سليمان الأطرابلسي»، تحقيق الدكتور عمر بن عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٩ ـ «فضائل أبي بكر الصديق»، له أيضاً. مطبوع ضمن الكتاب السابق.

٣٠ ـ «معجم الصحابة»، لابن قانع، أبي الحسين عبد الباقي (٢٦٥ ـ ٣٥١هـ)، تحقيق صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤١٨هـ.

٣١ ـ «أسماء الصحابة»، لأبي أحمد عبد الله بن عديٍّ الجرجاني (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ)، مخطوط. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٢٣.

٣٢ ـ «من وافقت كنيتُه كنيةَ زوجه من الصحابة»، لأبي الحسن محمد بن عبد الرحمٰن بن =

....

= حيويه النيسابوري (ت٣٦٦هـ)، تحقيق، مشهور حسن سلمان، دار ابن القيم، الدمام، ط. الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٣ ـ «أسماء من يعرف بكنيته من أصحاب رسول الله ﷺ»، لأبي الفتح محمد بن الحسين الأزدي الموصلي (. . . ـ ٣٧٤هـ)، تحقيق إقبال أحمد بِسكُوهَرِي، الدار السلفية، بومبائي، الهند، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٤ ـ كتاب «الكنى لمن لا يعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ»، للأزدي أيضاً، تحقيق إقبال أحمد بِسكُوهَرِي، الدار السلفية، بومبائي، ط. الأولى، ١٤١٠هـ.

٣٥ ـ «فضائل الصحابة»، لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ) توجد قطعة منه. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٤٣.

٣٦ ـ «أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كلٌّ منهما»، للدارقطني أيضاً. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٣٩.

٣٧ ـ «فضائل سيدة النساء بعد مريم، فاطمة بنت رسول الله ﷺ ورضي عنها»، لابن شاهين، أبي حفص عمر بن أحمد (٢٧٩ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق أبي إسحاق الحُوَيني، مكتبة التربية الإسلامية، القاهرة، ١٤١١هـ.

٣٨ ـ «فضائل أبي بكر الصديق»، للعُشَاري أبي طالب محمد بن علي بن الفتح الحربي (٣٦٦ ـ ٤٥١هـ)، مطبعة أنصار السنة المحمدية، مصر، ١٣٥٨هـ.

٣٩ ـ «ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثَهم أحمد بن حنبل في المسند»، لابن عساكر، أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ)، تحقيق د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٤٠ ـ «مناقب عمر بن الخطاب»، لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ)، مطبوع أكثر من طبعة.

٤١ ـ كتاب «الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين»، لأبي منصور، عبد الرحمٰن بن محمد بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (٥٥٠ ـ ٦٢٠هـ)، تحقيق محمد مطيع الحافظ وغيره، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦هـ.

٤٢ ـ «نقعة الصديان» في الصحابة الذين في صحبتهم نظر.. إلخ؛ للصَّغَاني (٥٧٧ ـ ٦٥٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد خان، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤٠٧هـ.

* * *

الفصل التاسع والثلاثون[١]

في ذكر الكتب المصنفة في «المخُتَلِف والمُؤتَلِف» و«المتَّفِق والمُفْتَرِق» والمشتبه من الأسماء والألقاب والأنساب، ونحوها

[المُؤتَلِف والمُخْتَلِف]:

[قال السيوطي في «التدريب»:

هو فنٌّ جليل، يقبُح جهلُه بأهل العلم، لا سيما أهلُ الحديث. ومن لم يعرفه يكثُرُ خطؤه، ويُفتَضَحُ بين أهله.

وهو: «ما يتَّفق في الخطِّ دون اللفظ»[٢].

وفيه مصنَّفاتٌ لجماعة من الحُفَّاظ:

١ ـ وأول من صنَّف فيه: عبدُ الغني بن سعيد[٣].

---

(١) هذا الفصل أيضاً من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري.

(٢) مثل «سَلَام» و«سَلَّام»، و«حِبَّان» و«حَبَّان»، وغيرها. وينظر أيضاً: فتح المغيث ٤/ ٢٣٠؛ شرح نخبة الفكر ص١٤٤ وغيرهما.

(٣) الأزدي، المصري (٣٣٢هـ ـ ٤٠٩هـ). له ترجمة في: وفيات الأعيان ٣/ ٢٢٣؛ وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٦٨ وغيرهما.

وذكر الذهبيُّ عن الحافظ عبد الغني أنه قال: «ابتدأتُ بعمل كتاب «المؤتلف والمختلف»، فقدِمَ علينا الدارقطني، فأخذتُ عنه أشياءَ كثيرةً منه، فلمَّا فرغتُ من تصنيفه، سألني أن أقرأه عليه ليسمعَه مني، فقلت: عنك أخذتُ أكثرَه، فقال: لا تقُل هكذا، فإنك أخذتَه عنِّي مفرَّقاً، وقد أوردتَه فيه مجموعاً، وفيه أشياءُ كثيرةٌ أخذتَها من شيوخك، قال: فقرأته عليه». سير أعلام النبلاء ١٧/ ٢٧٠.

وقد طُبع كتابه «المؤتلف والمختلف» في إله آباد بالهند سنة ١٣٢٧هـ، باعتناء محمد محيي الدين جعفري، ثم صدرت له طبعات أخرى.

٢ ـ ثم شيخُه الدارقطني[١].

وتلاهما الناسُ.

٣ ـ ولكنَّ أحسنَها وأكملَها «الإكمال» لابن ماكولا[٢]. قال ابن الصَّلاح: على إعوازٍ فيه[٣].

٤ ـ قال المصنِّف (يعني النووي): وأتَمَّه الحافظُ أبو بكر بن نُقْطَةَ بذيلٍ مفيدٍ[٤].

٥ ـ ثم ذَيَّل على ابنِ نقطةَ الحافظُ جمالُ الدين ابنُ الصَّابوني[٥].

---

(١) وقد طُبع كتابه «المؤتلف والمختلف» بتحقيق الدكتور موفق بن عبد الله بن عبد القادر، في خمس مجلدات، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٦هـ.

(٢) أبو نصر، علي بن هبة الله بن جعفر الأمير، المعروف بابن ماكولا (ت٤٧٥هـ، وقيل بعد ذلك). له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٨/٥٦٩ وغيره.
وكتابه «الإكمال في رفع عارض الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب» مطبوع في سبع مجلدات، ستة منها بتحقيق العلامة عبد الرحمٰن بن يحيى المعلمي اليماني رحمه الله.
قال ابن حجر: «وكتابه من أجمع ما جمع في ذلك، وهو عمدةُ كلِّ محدث بعده». شرح النخبة ص١٤٥، وقال السخاوي: «كتابه أكمَلُ التصانيف فيه بالنسبة لمن قبلَه، وكتابه في ذلك عمدةُ كلِّ محدث بعده». فتح المغيث ٤/٢٣١.
وله أيضاً «تهذيب مستمرِّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأحلام». مطبوع في مجلد.

(٣) علوم الحديث ص٣١٠.

(٤) أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي، الحنبلي، المعروف بابن نُقْطة (٥٧٩ ـ ٦٢٩هـ). ينظر لترجمته: وفيات الأعيان ٤/٣٩٢؛ وسير أعلام النبلاء ٢٢/٣٤٧ وغيرهما.
وقد عُرف كتابه بعدة أسماء؛ منها «المستدرك»، و«الاستدراك». وقد طبع باسم «تكملة الإكمال» بتحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، في سبع مجلدات، نشره مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

(٥) جمال الدين أبو حامد محمد بن علي بن محمود، ابن الصابوني (٦٠٤ ـ ٦٨٠هـ). له ترجمة في: تذكرة الحفاظ ٤/١٤٦٤.
وقال فيها الذهبي: له مجلد مفيد في المؤتلف والمختلف، ذيَّل به على ابنِ نُقطةَ، وليس هو بالبارع في هذا الشأن. التذكرة ٤/١٤٦٤.
وذكر المعلِّمي أن كتابَه طُبع ببغداد سنة ١٣٧٧، بتحقيق الدكتور مصطفى جواد. مقدمة الإكمال لابن ماكولا ١/١٠ وهو غير الصابوني صاحب الكتاب الشهير «عقيدة السلف أصحاب الحديث»، المتوفَّى (٤٤٩هـ).

٦ ـ والحافظ منصور بن سَلِيم[١].

٧ ـ ثم ذيَّل عليهما الحافظُ علاء الدين مُغلطائي، بذيل كبير[٢].

٨ ـ وجمع فيه الحافظُ أبو عبد الله الذهبي مجلداً أسماه «مشتبه النسبة»، فأجحفَ في الاختصار، واعتمد على ضبط القلم[٣].

٩ ـ فجاء شيخُ الإسلام أبو الفضل بنُ حجر، فألَّف «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه». فضمَّنه وحرَّره، وضبطَه بالحرف. واستدرك ما فاتَه في مجلد ضخم[٤].

وهو أجلُّ كتب هذا النوع، وأتمُّها. انتهى[٥].

١٠ ـ ومن الكتب المؤلفة في ذلك **«تلقيح الأفهام في المختلف والمؤتلف»** للحافظ الإمام المؤرِّخ كمال الدين أبي الفضائل عبد الرزاق بن أحمد بن محمد الصَّابوني، المعروف **بابن الفُوطي**، المتوفَّى سنة ثلاث وعشرين وسبعمائة[٦].

١١ ـ ومنها: كتاب **«المؤتلف والمختلف»**، للعلَّامة علي بن عثمان بن إبراهيم المارديني، علاء الدين، الشهير **بابن التُّركماني**، المتوفَّى سنة خمس

---

(١) بفتح السين. فتح المغيث ٤/ ٢٣١. وهو الهمداني الإسكندراني، محتسب الثغر (٦٠٧ ـ ٦٧٧هـ). له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٦٧. وتوجد نسخة لكتابه في دار الكتب المصرية.

(٢) ذكره ابن حجر في مقدمة تبصير المنتبه، وقال: «وهو ذيل كبير، لكنه كثيرُ الأوهام، والتنكرات، والإعادة والإيراد لِمَا لا تمَسُّ الحاجة إليه غالباً» ١/ ٢. وذكره السخاوي أيضاً وما يُلحظ عليه. فتح المغيث ٤/ ٢٣١.

(٣) وكتاب الذهبي (ت٧٤٨هـ) مطبوع في مجلدين باسم «المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم» بتحقيق علي محمد البجاوي، مصر، ١٩٦٢م.

(٤) مطبوع في أربع مجلدات، بتحقيق علي محمد البجاوي أيضاً، مصر، ١٣٨٣هـ، وينظر أيضاً: فتح المغيث للسخاوي ٤/ ٢٣١.

(٥) أي المنقول من تدريب الراوي ٢/ ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٦) وكان مولده سنة (٦٤٢هـ). له ترجمة في تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٩٣؛ وطبقات الحفاظ للسيوطي ص٥١٥، وغيرهما. وقد ذكرا كتابه باسم «المؤتلف والمختلف»، وقالا: (رتبه مجدولاً). وذكره السخاوي ضمن من صنَّف في هذا الموضوع. فتح المغيث ٤/ ٢٣١.

وأربعين وسبعمائة[١].

١٢ ـ ومنها: كتاب «المؤتلف والمختلف»، لأبي القاسم يحيى بن علي الحضرمي بن الطَّحَّان» المصري، المؤرِّخ، المتوفَّى سنة ست عشرة وأربعمائة[٢].

١٣ ـ ومنها: كتاب «المختلف والمؤتلف»[٣] لأبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، صاحب التصانيف المفيدة. كانت ولادتُه يوم الخميس لستَّ عشرةَ ليلةً خلت من شوال سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وتوفِّي يوم الجمعة لسبعٍ خلون من ذي الحجة سنة اثنتين وثمانين وثلاثمائة[٤].

١٤ ـ ومنها: كتاب «المختلف والمؤتلف»، لأبي المظفر محمد بن أحمد المُعَاوِي الأَبِيْوَرْدِي، الشاعر المشهور، المتوفَّى سنة سبع وخمسمائة[٥].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٣٧؛ الفوائد البهية ص١٢٣؛ وتاريخ وفاته في كشف الظنون (٧٥٠هـ)؛ وفي الفوائد البهية ذكر القولين.

(٢) كشف الظنون ٢/ ١٦٣٧، وله ترجمة في: الأعلام ٨/ ١٥٧؛ ومعجم المؤلفين ١٣/ ٢١٣، وينظر لكتابه أيضاً: فهرسة ابن خير ص٢١٨؛ تبصير المنتبه ٣/ ٩٧٢؛ الإعلان بالتوبيخ (٦٠٥).

(٣) ذكره بهذا الاسم: القفطي في «إنباه الرواة» ١/ ٣٤٦؛ وابن خَلِّكان في وفيات الأعيان ٢/ ٨٤، وغيرهما. وهو مشهورٌ أيضاً باسم «تصحيفات المحدثين». وقد طبع بهذا الاسم. وهو مع ذلك قسم من كتابه الكبير الذي أَلَّفه في سائر ما يقع فيه التصحيف من أصحاب اللغة والشعر، أو من رواة الأحاديث، ثم جعله كتابين. ولذلك عُدَّ عبدُ الغني بن سعيد أولَ من أفرد هذا الفن بالتأليف على الرغم من أنه متأخر عن العسكري. قال السخاوي: صنَّف فيه أبو أحمد العسكري، لكنه أضافه إلى كتاب التصحيف له، ثم أفرده بالتأليف عبدُ الغني بن سعيد، ولذا كان أولَ من صنَّف فيه. فتح المغيث ٤/ ٢٣٠.

(٤) له ترجمة في: سير أعلام النبلاء ١٦/ ٤١٣؛ وبغية الوعاة ١/ ٥٠٦ وغيرهما.

(٥) «المُعَاوي»ـ نسبة إلى معاوية الأصغرـ أحد أجداده. الأنساب ١٢/ ٣٣٢ و«الأبِيْوَردي» نسبة إلى «أبِيْوَرد»؛ بلدة في خراسان، ويقال في النسبة إليها: «البَاوَرْدي» أيضا. المصدر السابق ١/ ١٠٧. وله ترجمة في: وفيات الأعيان ٤/ ٤٤٤؛ وسير أعلام النبلاء ١٩/ ٢٨٣، وغيرهما. ولكتابه ذكر في إنباه الرواة ٣/ ٤٩؛ ووفيات الأعيان؛ والسير؛ وكشف الظنون ٢/ ١٦٣٧ وغيرها.

[المتفق والمفترق]:

وأما المتفق والمفترق، فهو: ما يتفق خطه ولفظه ولكن يفترق شخصه. كالخليل بن أحمد. اسم لعدة أشخاص[1].

= كتب أخرى في المؤتلف والمختلف:

«والتصانيف فيه كثيرة» كما قال السخاوي، ومِمَّا يخصُّ علم الحديث منها مِمَّا لم يرد ذكره هنا، ومن غير ما صُرِّح عنه بأنه في البلدان أو القبائل أو الشعراء ونحوها:

١٥ ـ المؤتلف والمختلف، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَضِي (ت٤٠٣هـ). جذوة المقتبس ص٢٥٦؛ تذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٧؛ بغية الملتمس ص٣٣٥.

١٦ ـ «المؤتلف والمختلف»، لأبي سعد أحمد بن محمد المالِينيّ (ت٤١٢هـ). فتح المغيث ٤/ ٢٣١. وقال: (لكن في الأنساب خاصة).

١٧ ـ «الزيادات في كتاب المؤتلف والمختلف»، لأبي العباس جعفر بن محمد المستغفِري النسفي (ت٤٣٢هـ)، وهي زيادات على كتاب عبد الغني الأزدي. ذكره السخاوي في فتح المغيث ٤/ ٢٣١. ويوجد مخطوطاً في الظاهرية. فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٥٤٥.

١٨ ـ «المختلف والمؤتلف في الأسماء»، لأبي حامد أحمد بن محمد بن ماما المامايي الأصبهاني (ت٤٣٦هـ). الأنساب للسمعاني ١٢/٥٨.

١٩ ـ «المؤتنف لتكملة المؤتلف والمختلف»، للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ). وهو تكملة لكتاب الدارقطني، ويوجد منه نسخة في برلين. تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٦/ ٦٠.

٢٠ ـ «المؤتلف والمختلف» لأبي علي الحسين بن محمد الغَسَّاني الجيَّاني (ت٤٩٨هـ). وهو قسم من كتاب «تقييد المهمل وتمييز المشكل»، وخاصٌ «بما يأتلف خطُّه ويختلف لفظُه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين، ممن ذكر في الكتابين الصحيحين» ١/ ٣ أي: البخاري ومسلم، وهو مطبوع ضمن الكتاب المذكور.

٢١ ـ «الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام»، لأبي محمد عبد الله بن علي بن عبد الله الرُّشاطي (ت٥٤٢هـ) تذكرة الحفاظ ٤/١٣٠٧؛ سير أعلام النبلاء ٢٠/٢٥٩.

٢٢ ـ «المؤتلف والمختلف» لأبي الفضل محمد بن ناصر السلامي (ت٥٥٠هـ). ذكره السخاوي ضمن المؤلِّفين في هذا الفن. فتح المغيث ٤/٢٣١.

٢٣ ـ «المؤتلف والمختلف»، لأبي عبد الله محمد بن محمود البغدادي، المعروف بابن النجار (ت٦٤٣هـ)، وهو ذيل على كتاب الأمير ابن ماكولا. سير أعلام النبلاء ٢٣/ ١٣٣.

٢٤ «هداية المعتسف في المؤتلف والمختلف»، لابن الأبَّار القُضاعي (ت٦٥٨هـ). ذكره في كتابه المعجم ص٧٥.

وكثيراً ما تجمع المؤلفات بين هذا الفن وبين «المشتبه»، ولذلك يُنظر ما سيأتي من المؤلَّفات في المشتبه أيضاً.

(١) ينظر لهذا الموضوع: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٢٤؛ التقييد والإيضاح ص٤٠٤؛ =

ومِمَّن أَلَّف فيه: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب، كتابه «المتفق والمفترق»[١].

[المشتبه]:

وأما «المشتبه»[٢] فهو: ما تتفق فيه الأسماء خطّاً ونُطقاً، وتختلف الآباء والنِّسب نُطقاً، مع ائتلافها خطّاً، أو بالعكس، كمحمد بن عَقِيل ـ بكسر القاف ـ ومحمد بن عُقَيل ـ بفتحها ـ. و«شُريح بن النعمان» و«سُريج بن النعمان»؛ الأول بالشِّين المعجمة والحاء المهملة، والثاني بالسين المهملة والجيم.

ومن الكتب المصنَّفة في ذلك:

١ ـ كتاب «مشتبه النسبة» للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري[٣].

= شرح نخبة الفكر ص١٤٣؛ فتح المغيث للسخاوي ٤/٢٦٨، وغيرها من كتب المصطلح.

(١) وهو الكتاب الوحيد الموجود في هذا الفن. وقد طُبع بتحقيق الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، في ثلاث مجلدات، ١٤١٧هـ.
وذكره الحافظ ابن حجر في شرح النخبة ص١٤٤، ثم قال: «وقد لخَّصتُه وزدتُ عليه أشياء كثيرةً» وعنه السخاوي في فتح المغيث ٤/٢٦٩، وأضاف: «فكتب منه ـ حسبما وقفت عليه ـ يسيراً». . . . ثم قال السخاوي: «وقد شرعتُ في تكملته مع أشياء فاتته».
وللخطيب البغدادي كتابٌ آخر هو «الموضح لأوهام الجمع والتفريق»، له صلة بهذا الموضوع، وإن لم يكن خاصّاً به، وهو مطبوع. وذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة ص٨٦ كتابين آخرين في هذا الفن؛ وهما:
«المتفق والمفترق»، لابن النجار البغدادي.
و«المتفق والمفترق»، لأبي بكر الجَوْزَقي.
ولا يعرف لهما وجودٌ في الوقت الحاضر، والله أعلم.
وعلى الرغم من أن الهروي عُبيد الله بن عبد الله بن أحمد (ت٤٠٥هـ) سمَّى كتابه «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين»، فإن عامَّة مضمون كتابه يتعلق بـ«المتفق والمفترق»، وهو مطبوع.

(٢) ويقال له: «المتشابه» أيضاً. وله أنواع، فينظر: علوم الحديث لابن الصلاح ص٣٣١؛ شرح نخبة الفكر ص١٤٧؛ فتح المغيث ٤/٢٨٥؛ تدريب الراوي ٢/٣٢٩، وغيرها.

(٣) وقد طبع في آله آباد بالهند، سنة ١٣٢٧هـ مع كتابه الآخر «المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث».

أوله: الحمد لله الذي بنعمته تتمُّ الصالحات، وصلى الله على سيدنا محمد رسوله، وعلى أبرار عِترَتِه، وسلَّم تسليماً. أما بعد، فإني لمَّا صنفتُ كتابي في مؤتلف أسماء المحدِّثين ومختلفِها، فنظرتُ، فإذا من يُنسبُ منهم إلى قبيلةٍ، أو بلدةٍ، أو صنيعةٍ، قد يقع فيها من التَّصحيف والتحريف مثلُ ما يقع في الأسماء والكُنى التي حواها كتابُ المؤتلف والمختلف، الذي تقدم تصنيفي إياه، قبل هذا الكتاب وغيرِه. فاستخرتُ الله تعالى، وألَّفت كتاباً في المنسوب منهم إلى قبيلةٍ أو بلدةٍ أو صنيعةٍ، يشتبه انتسابُه في الخطِّ، ويفترق في اللفظ والمعنى، على من ليس له بذلك عِلْمٌ، ولا له به دَرْيَةٌ(١)(٢).

٢ ـ ومنها: «تلخيص المتشابه» للخطيب، وهو من أحسن كُتبه(٣)](٤).

---

(١) أي دراية. (٢) مشتبه النسبة ص٢.

(٣) طبع في مجلدين، بتحقيق سكينة الشهابي، دمشق، ١٩٨٥م.

(٤) من أول الفصل السابع والثلاثين إلى هنا نهاية الفصل التاسع والثلاثين وُضع في الأصل بين قوسين؛ فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري ﷺ.

٣ ـ ثم إن الخطيب أتبعه بكتاب آخر سماه «تالي تلخيص المتشابه»، ذكر فيه ما تقع فيه زيادةُ حرف واحدٍ من الأسماء المتشابهة؛ مثل «زياد بن جُبير، وزيد بن جُبير»، و«حماد بن زياد، وحماد بن زيد». وقد طبع أيضاً في مجلدين في الرياض عام ١٤١٧هـ.

كتب أخرى في المتشابه:

على الرُّغم من بعض الفرق بين نوعي «المؤتلف والمختلف» و«المتشابه»، فإن عامة الكتب المؤلَّفة في أحد هذين القسمين تشتمل على القسم الآخر أيضاً. وإنما الفرق يأتي في التسمية فقط في الغالب. وقد سبق أن ذكرتُ مجموعةً مِمَّا أُلِّفَ في «المؤتلف والمختلف» فيما يخصُّ رُواةَ الحديث. وأذكر هنا بعضَ الكتب المؤلَّفة في «المشتبه» أو «المتشابه»؛ ومنها:

٤ ـ «المتشابه في أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم»، لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف الفَرَضي (ت٤٠٣هـ). ورد ذكره في: فهرسة ابن خير ص٢١٨، وباسم «مشتبه النسبة» في وفيات الأعيان ٣/١٠٥؛ وتذكرة الحفاظ ٣/١٠٧٧.

٥ ـ «المعجم في مشتبه أسامي المحدثين»، لعُبيد الله بن عبد الله الهروي (ت في حدود ٤٠٥هـ). وقد طبع في الرياض سنة ١٤١١هـ. وأغلب مادته في «المتفق والمفترق»، كما سبق.

٦ ـ «المعجم في المشتبه»، لأبي محمد عبد الله بن يوسف الجرجاني (ت٤٨٩هـ)، ذكره ابن ناصر الدين، كما في مقدمة تحقيق كتابه «تبصير المنتبه» ١/٢٧.

....

= ٧ ـ «مشتبه الأسماء»، لأبي الغنائم محمد بن علي، أُبَيّ النَّرْسي (ت٥١٠هـ). تكملة الإكمال لابن نقطة ١/٤٣٩؛ توضيح المشتبه ٥/٢٤٦.
٨ ـ متشابه أسامي الرواة، لأبي القاسم محمد بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ). وفيات الأعيان ٥/١٦٨؛ تبصير المنتبه ٤/١٥١١؛ فتح المغيث ٤/٢٣١.
٩ ـ «الفيصل في مشتبه النسبة»؛ لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي (ت٥٨٤). وفيات الأعيان ٤/٢٩٥؛ فهرس مخطوطات الظاهرية للألباني ص٣٤٢.
١٠ ـ «مشتبه النسبة»، لأبي المجد إسماعيل بن هبة الدين سعيد بن باطِيش (ت٦٥٥هـ). مطبوع.
١١ ـ «مشتبه النسبة»، لأبي العلاء محمود بن أبي بكر الفَرَضي (ت٧٠٠هـ). المشتبه للذهبي ١/١؛ تبصير المنتبه ٤/١٥١٢؛ فتح المغيث ٤/٢٣١؛ وتسمية الكتاب في الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ٣/٤٥٤.
١٢ ـ «المشتبه في الرجال أسمائهم وأنسابهم»، للذهبي. سبق ذكره في المتن في موضوع المؤتلف والمختلف.
١٣ ـ ذيل مشتبه النسبة للذهبي، لأبي المعالي محمد بن رافع السَّلَّامي، مطبوع بتحقيق صلاح الدين المنجد، بيروت، ط. الثانية ١٣٩٦هـ.
١٤ ـ توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين محمد بن عبد الله الدمشقي (ت٨٤٢هـ). كتاب عظيم، مطبوع في عشر مجلدات.
١٥ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»، لابن حجر العسقلاني، وسبق ذكره في الكتاب في موضوع «المؤتلف والمختلف».

* * *

الفصل الأربعون

في ذكر بعض الأصول التي ذكرها الحنفية أو غيرهم لرد الأحاديث الصحيحة والكلام عليها

١ ـ [قولهم بأن عمل أحد الأئمة بحديثٍ ما يكفي لتصحيحه]:

فمنها: ما قال بعضُهم في مقدمة شرحه للموطأ: «إنَّ عملَ أحدٍ من الأئمة المعروفين على حديثٍ يكفي لتصحيح الحديث، سيَّما لموافقيه ومقلِّديه، بل هو فوقَ تصحيح المحدِّثين». انتهى.

قلت: عَمَلُ إمامٍ من الأئمة المعروفين على وَفْقِ حديثٍ رواه لا يكفي لتصحيح ذلك الحديثُ البتَّة، ولا يكونُ عملُه وفُتياه على وَفْقِه حكماً منه بصحته، وهذا هو الحقُّ.

وأما عملُه وفتياه على وَفقِ حديثٍ لم يَرْوِه، فعدمُ كفايته لتصحيح ذلك الحديث، وعدمُ كونه حكماً منه بصحته أظهرُ وأبينُ، لاحتمالِ أنه لم يبلُغْه.

قال النوويّ في «التقريب»: وعملُ العالم وفُتياه على وَفْقِ حديث رواه ليس حُكماً بصحَّته، ولا مخالفتُه قدحٌ في صحته ولا في رواته. انتهى[١].

وقال السيوطي في «التدريب»: وعمل العالم وفتياه على وَفْقِ حديث رواه ليس حكماً منه بصحته، ولا بتعديلِ رُواته، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً، أو لدليل آخرَ وافق ذلك الخبرَ، وصحَّحَ الآمديُّ وغيرُه من الأصوليين أنه حُكْمٌ بذلك.

(١) التقريب للنووي ١/ ٣١٥.

وقال إمام الحرمين: إنْ لم يكن في مسالكِ الاحتياط.

وفرَّق ابنُ تيميةَ بين أن يعمَل به في التَّرغيب وغيرِه.

ولا مخالفتُه له[١] قدْحٌ منه في صحَّته، ولا في رُواته، لإمكانِ أنْ يكون ذلك لمانعٍ من مُعارضٍ أو غيرِه. وقد روى مالكٌ حديثَ الخِيارِ[٢] ولم يعملْ به لعملِ أهلِ المدينة بخلافِه، ولم يكن ذلك قدحاً في نافعٍ راويه.

وقال ابن كثير: في القسم الأول نظرٌ إذا لم يكن في الباب غيرُ ذلك الحديث، وتعرَّض للاحتجاج به في فُتياه أو حُكْمِه، أو استشهد به عند العملِ بمقتضاه[٣].

قال العراقيُّ: والجوابُ[٤] أنه لا يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غيرُ هذا الحديث أن لا يكون ثمَّ دليلٌ آخرُ من قياسٍ أو إجماعٍ: ولا يلزم المفتي أو الحاكم أن يذكُرَ جميعَ أدلَّته، بل ولا بعضَها، ولعلَّ له دليلاً آخر واستأنس بالحديث الوارد في الباب. وربَّما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمه على القياس، كما تقدم. انتهى ما في التدريب[٥].

ومن ها هنا ظهر أنَّ **قول الشعراني في كشف الغمة**[٦]: «لولا ما صحَّ (أي الحديث) عنده (أي عند المجتهد) ما استدلَّ به، ولا يقدَحُ فيه تجريحُ

---

(١) أي مخالفة العالم لحديثٍ ما.

(٢) وهو حديث: نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «المتبايعان كلُّ واحدٍ منهما بالخِيار على صاحبه، ما لم يتفرَّقا، إلا بيعَ الخِيار». الموطأ ٢/٦٧١، باب بيع الخيار. وقد أخرجه الشيخان وغيرهم. ينظر للتفصيل: التمهيد ١٤/٦ ـ ٣٤؛ وفتح الباري ٤/٣٢٨ ـ ٣٣٢.

(٣) ينظر: الباعث الحثيث ص٩٦ ـ ٩٧.

(٤) أي جواب ما قاله ابن كثير، وقد صرح العراقي باسمه. ينظر: التقييد والإيضاح ص١٤٤.

(٥) ١/٣١٥ ـ ٣١٦.

(٦) «كشف الغمة عن جميع الأمة»، لعبد الوهاب بن أحمد الشعراني (ت٩٧٣هـ) (صاحب كتاب الطبقات). وهو كتاب في الحديث، جمعه من مصادر السنة المختلفة مرتباً على أبواب الفقه دون ذكر مخرِّجيها. ينظر للتفصيل: كشف الظنون ٢/١٤٩٢.

غيرِه من المحدثين والمجتهدين من طريق روايتهم». انتهى. وكذا قوله فيه في موضع آخر: ولم أعزُ أحاديثه إلى من خرَّجها من الأئمة؛ لأني ما ذكرت فيه إلا ما استدلَّ به الأئمةُ المجتهدون لمذاهبهم، وكفانا صحةً لذلك الحديث استدلالُ مجتهدٍ به. انتهى. مجرَّد دعوى لا دليلَ عليها، ألا ترى أنَّ الإمامَ أبا حنيفة قد عمل وَفْقَ حديث: «لا مَهْرَ أقلَّ من عشرة دراهمَ»، وقد صرَّح الحنفية بأنه حديثٌ ضعيفٌ.

قال في الهداية: ولنا قوله ﷺ: «ولا مهرَ أقل من عشرةٍ».

قال الزيلعي الحنفي في «نصب الراية»: قال ﷺ: «لا مَهْرَ أقلّ من عشرة دراهمَ». قلت: تقدَّم في الكفاءة حديثُ مبشِّر بن عُبيد، حدثني الحَجَّاج بن أرطاة عن عطاء، وعمرو بن دينار[1] عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تُنكِحُوا النساءَ إلا الأكفاءَ، ولا يُزَوِّجُهُنَّ إلا الأولياءُ، ولا مهرَ دون عشرةِ دراهم». انتهى. وهو حديثٌ ضعيف، تقدَّم الكلامُ عليه. انتهى ما في «نصب الراية» بلفظه[2].

وقال الفاضل اللكنوي[3] في عُمدة الرعاية، في شرح قوله: «أقلُّه عشرةُ دراهم»، هذا عندنا؛ أي: تعيين الأقل بعشرة دراهمَ مذهبُنا؛ لأحاديثَ وردت بذلك، ثم ذكرها، ثم قال: إنَّ هذه الأحاديث كلَّها أسانيدُها مجروحةٌ، غيرُ قابلة لأن يُحتَجَّ بها. وأجاب عنه العَيْنيُّ في «البناية»[4] بأنه إذا رُوِيَ الحديثُ من طرقٍ، مفرداتُها ضعيفةٌ يصيرُ حسناً ويُحتَجُّ به.

أقول[5]: لا يخفى ما فيه؛ فإن بكثرة الطرق إنَّما يصيرُ الحديث حسناً

---

(١) هكذا في الأصل: «عن عطاء وعمرو بن دينار»، ولكن وقع هنا في نصب الراية ٣/ ١٩٩: «عن عطاء، وعمر، وابن دينار»، ولكنه في كتاب الكفاءة كما في الأصل، وبيَّن الزيلعي هناك أن مبشرَ بنَ عُبيد متَّهمٌ بالوضع والكذب. قال فيه أحمد: أحاديثُ مبشر بن عُبيد موضوعة كذب، وكذَّبه غيرُه أيضاً. وللتفصيل ينظر: نصب الراية ٣/ ١٩٦.

(٢) ٣/ ١٩٩.

(٣) أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ). ومن مؤلفاته: «عُمدة الرعاية في حل شرح الوقاية».

(٤) البناية شرح الهداية للعيني، مطبوع.

(٥) القائل هو اللكنوي.

إذا كان الضعْفُ فيه يسيراً فينجبِرُ بالتعدُّدِ، لا إذا كانت شديدةَ الضعف بأن لا يخلو واحدٌ منها عن كذَّاب أو متَّهم، والأمر فيما نحن فيه كذلك. انتهى ملخصاً(١).

٢ ـ [زعمهم تصحيح الأحاديث وتضعيفها بالمنام والكشف والإلهام]:

ومنها: أنه لو رأى أحدٌ رسولَ الله ﷺ في المنام، وسأله عن حديث لا يعلم صحَّتَه: هل هو صحيحٌ أم لا؟ فقال: هو حديثٌ صحيح. فهذا الحديثُ يكون صحيحاً قابلاً للاحتجاج. وكذا تثبُت صحَّةُ الحديث بالكشف والإلهام. ويجوزُ الاحتجاج به.

قال الشيخ محيي الدين محمد بن علي، المعروف بابن عربي الطائي المالكي، المتوفَّى سنة ثمان وثلاثين وستمائة: بلغني عن النبي ﷺ: «أنَّ من قال: لا إله إلا الله سبعين ألفاً غُفِرَ له، ومن قيل له غُفر له أيضاً». فكنت ذكرتُ التهليلةَ بالعدد المرويِّ من غيرِ أنْ أنوِيَ لأحدٍ بالخُصوص، بل على الوجه الإجمالي، فحضرت طعاماً مع بعض الأصحاب، وفيهم شابٌّ مشهور بالكشف، فإذا هو في أثناء الأكل أظهر البكاءَ، فسألته عن السبب. فقال: «أرى أُمِّي في العذاب». فوهبت في باطني ثوابَ التَّهليلة المذكورة لها، فضحك، وقال: إني أراها الآن في حُسن المآب. قال الشيخ: فعرفتُ صِحَّةَ الحديث بصحةِ كشفه، وصحةَ كشفِه بصحةِ الحديث. انتهى.

وقد عقد الشيخ باباً في «الفتوحات المكية» للعارفين والأولياء الآخذين عن باطن رسول الله ﷺ، وبَيَّن ما خُصُّوا به من طريقٍ معهودٍ في أخذ الأحكام عن النبي ﷺ، فقال: «إنَّ أحدَهم إذا احتاج في واقعةٍ أو سؤال عن حديثٍ، رأى النبيَّ صلى الله تعالى عليه وسلم»، فينزل عليه جبرائيلُ عليه السلام فيسأله عمَّا احتاج إليه الوليُّ، فيجيبُه النبيُّ صلى الله تعالى

(١) عمدة الرعاية، وينظر أيضاً: ظفر الأماني ص١٧٢ ـ ١٧٤، طبعة المطبوعات الإسلامية، بحلب.

عليه وسلم، ويسمع هذا الوليُّ، فيعي ما قال صلى الله تعالى عليه وسلم.

قال: وهذا كما سأل جبرائيل عليه السلام من الإيمان وشرائعِ الإسلام، فأجابه صلى الله تعالى عليه وسلم، ووعَوْه.

قال: ونُصَحِّحُ من هذا الطريق أحاديثَ النبيِّ صلى الله تعالى عليه وسلم. فرُبَّ حديثٍ صحيحٍ عند أهل الفن لا يثبُت عندنا من هذا الطريق، ورُبَّ موضوعٍ عندهم يصحُّ بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم: هذا حديث قلته. انتهى(١).

قلت(٢): إنَّ الحديثَ الذي لا يُعلمُ صحَّته لا يكون صحيحاً بتصحيحه ﷺ في المنام، ولا بالكشف والإلهام؛ فإن أمثالَ هذا الحكم لا تثبُت بقوله ﷺ في المنام، وإنَّما تثبُت بقوله في حياته في الدنيا، ولأن مدار تصحيح الحديث على الإسناد.

قال القاري في شرح «شرح النخبة»: وأمَّا الكشف والإلهام، فخارجان عن المبحث لاحتمال الغلط فيهما. انتهى(٣).

وقال العينيُّ في بعض أسئلته وأجوبته ما لفظُه: منها ما قيل: إنَّ رؤيا النبي عليه الصلاة والسلام إذا كانت حقّاً، فهل يُطلَقُ عليه الصحابيُّ أم لا؟ أجيب بلا؛ إذ لا يصدُق عليه حدُّ الصحابي ـ وهو: مسلمٌ رأى النبي عليه الصلاة والسلام ـ إذ المراد منه الرؤيةُ المعهودةُ الجاريةُ على العادة، والرؤيةُ في حياته في الدنيا؛ لأن النبيَّ عليه الصلاة والسلام هو المُخبِرُ عن الله، وهو ما كان مخبراً عنه للناس في الدنيا، لا في القبر.

ومنها: ما قيل: الحديثُ المسموع منه في المنام هل هو حجةٌ يستدل به أم لا؟ أجيب بلا؛ إذ يُشترَطُ في الاستدلال به أن يكون الراوي ضابطاً عند السماع. والنومُ ليس حالَ الضَّبطِ.

---

(١) أي المنقول من الفتوحات المكية.

(٢) القائل هو مؤلف الكتاب.

(٣) شرح شرح النخبة ص...؟

٣ ـ [تقرير بعض المشايخ: أنَّ حديث غير البخاري قد يكون أصحَّ من حديث البخاري]:

ومنها: التقرير الذي نقله بعضُ الحنفيَّة في آخر مقدمة شرحه للموطأ عن بعض مشايخه؛ وهو: أنَّ المشهور على ألسنة العلماء أن «صحيح البخاري» أصحُّ الكتب بعد كتاب الله، وهذا صار كالمُجْمَع عليه فيما بينهم. فإذا عمل أحدُ الأئمة بحديثٍ خالفَ ظاهرُه حديثَ البخاري، قالوا: يلزم المخالفةُ بين المشهور وبين هذا العمل، خصوصاً الحنفية، فإنهم متَّهمون بهذا أكثرَ من غيرهم. فلهذا تحتاج المَقُولَةُ المشهورةُ إلى التوضيح والتشريح. وطريقته إيضاح معناها بحيثُ يزول الاشتباه.

وأيضاً قد اشتهر عند المحدثين ـ بناءً على المقولة المشهورة ـ أن أقسامَ الصحيح سبعةٌ، أصحُّها ما اتَّفق عليه الشيخان، ثم ما أخرجه البخاري.. إلخ. فإذا وقع العملُ بما يخالف حديثَ البخاري ألزموا العاملَ بما لا يلزم. وقد تكلَّم صاحب «فتح القدير» في هذا المقام في انحصار أصحِّ الحديث في البخاري، لكن المقام بعدُ في خفاءٍ.

وطريقُ الإيضاح: أن يبين أن المرادَ بكونه أصحَّ الكتب أنَّ مصنفه في هذا الكتاب اشترط في صحة الحديث ما لم يشترط غيرُه من المحدثين، وشدَّد فيها. وإن خالف بعضُ تلاميذه في هذا الاشتراط كالمُسْلِم[1] على ما لا يخفى على القارئين. ومعناه: أنَّ الكتاب بمجموعه أصحُّ من بقية الكتب من حيث المجموع، وليس معناه أنَّ كلَّ حديث في البخاري فهو أصحُّ من كلِّ حديث مِمَّا في غيره من الكتب، كما فهموا. وهذا لا ينافي أن يُعْمَلَ بحديث خالف حديثاً مِمَّا في البخاري؛ فإن الفرقَ بين أحكام الكلِّ الإفرادي والمجموعي مِمَّا لا يخفى على الواقف، فرُبَّ موضعٍ يصحُّ الحكمُ على الكلِّ الإفرادي ولا يصحُّ على المجموعي، ورُبَّ موضعٍ بالعكس. كما

(١) هكذا في الكتاب الذي نقل منه المؤلف هذا الكلام. وسيأتي تعليق المؤلف عليه.

يقال: كلُّ إنسان يُشبِعُه هذا الرغيفُ، فها هنا إنْ أُريد أنَّ هذا الفردَ من الرغيف يُشبع مجموعَ أفرادِ الإنسان، فلا يصحُّ، وإنْ أُريد أنه يُشبِعُ واحداً من أفراد الإنسان، أيّ فردٍ كان، فهو صحيحٌ لا محالةَ. ومثال العكس: كلُّ إنسان يحمل هذا الحجر المخصوصَ، إلى غيرِ ذلك من الأمثلة.

والطريق الثاني: أنَّه لا يخفى أن في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق، وضعافٌ بالاتفاق، ومختَلَفٌ فيها. حتى إن البخاريَّ بنفسه صرَّح في الكتاب بالنسبة ببعض الأحاديث أنه لا يصحُّ، فكيف يُدَّعى كلُّ حديث مِمَّا في البخاري أصحُّ مِمَّا في غيره من الكتب، فلا محالةَ يضطر إلى التخصيص ببعض الأحاديث التي ليست في التراجم. وقد تكلَّم الدارقطنيُّ على أحاديث البخاري حديثاً حديثاً، واعترض على كثيرٍ من أحاديثه، وإن أجاب عن أكثرها صاحبُ «فتح الباري» في مقدمة الصحيح، لكن اضطر إلى الاعتراف بكون بعضِ أحاديثه ضعيفاً، وأنصفَ، وإن كان مُولعاً بتصحيح أحاديثه.

والطريق الثالث: بعد تسليم أصحِّيَّةِ أحاديثه أنَّ العمل على حديث غيره لا ينافي أصحِّيَّتَه، فقد يُوجَدُ في المَفُوق ما يفوق به الفائق، ويجعل المفضول فاضلاً بل أفضلَ، ونظائرُه في الشريعة غيرُ قليلة. كما أن القياس ظنِّيٌّ، لكن ما كان بعِلَّةٍ منصوصةٍ فهو قطعيٌّ، وكذا خبرُ الواحد ظنيٌّ، لكن المحفوف بالقرائن قد يكون قطعياً، صرح به الشيخ صاحب «فتح الباري» في «شرح النخبة» في حديث تحويل قبلة أهل قباء. وكذا لا يخفى على من نظر في كتب الحديث أنَّ أهل الحديث يصرِّحُون بصحة حديث، مع كون العمل على خلافه إجماعاً. فبهذا التقرير ظهر أنَّ أصحِّيَّة الحديث لا ينافي العملَ على خلافه. وهذا ليس بخلافية، بل إجماعٌ من العلماء، كما إذا صار الحديثُ الصحيحُ منسوخاً. فهذا ليس فيه خلافٌ أنَّ العمل ها هنا متحقِّقٌ بخلاف المنسوخ، مع كونه صحيحاً إجماعاً. فلو سلَّمنا أنَّ البخاريَّ أصحُّ الأحاديث، لكن فيه المنسوخ والعمل بخلافه لا محالة، فقد انحَلَّ الإشكال وزال الاشتباه.

الطريق الرابع: إنَّ الحكم بصحة الحديث إنَّما يكون بالاجتهاد، لا بالقطع؛ فيمكن أن يخالِفَ اجتهادُه اجتهادَ غيره في تصحيح الأحاديث، كما هو المشاهَد فيما بين العلماء، فرُبَّ حديثٍ ضعيفٍ عند واحد من المحدثين وهو صحيحٌ عند غيره. انتهى.

[مناقشة المؤلف لِمَا جاء في هذا التقرير]:

قلت: هذا التقرير وإن ذكره هذا البعضُ مفتخراً به، وإظهاراً لجلالة شأن بعض مشايخه، حيث قال في أوله: (تقريرٌ أنيقٌ أفاده بعضُ مشايخي أدام الله عُلُوَّه، نختم به هذه المقدمة، وإن جاء بعضُ معانيه في الأوراق المتقدمة بمواضعَ شتى، لكن جلالةً لكلامه ذكرناه بدون التغيير في ألفاظه). وقال في آخره: (انتهى بلفظه الشريف). لكنه مخدوشٌ من جهة اللفظ والمعنى.

أما من جهة اللفظ:

فقوله: «كالمسلم» بالألف واللام ليس بصحيح، والصحيح «كمُسْلِم» بغير الألف واللام، لأنَّ مسلماً صاحبَ الصحيح لا يقال له: «المسلم»، بل يقال له: «مسلم» بدون الألف واللام، فإن كنت في شكٍّ منه، فانظر: «بلوغ المرام»، و«مشكاة المصابيح»، و«المنتقى»، و«الترغيب والترهيب» للمنذري، و«تلخيص السنن» له، و«آثار السنن» للنيموي، و«شرح مسلم» للنووي، و«فتح الباري»، و«عمدة القاري»، وغير ذلك من الكتب التي وقع فيها ذكر الإمام مسلم صاحب الصحيح رحمه الله تعالى. هل وقع فيها «المسلم» بالألف واللام، أم وقع فيها «مسلم» بدون الألف واللام؟ فإن طالعتَ هذه الكتب وغيرها من أولها إلى آخرها لا تجدُ «المسلم» بالألف واللام ألبتة. فالعجب من صاحب هذا التقرير الأنيق أنه كيف قال: «كالمسلم».

[فإن قال قائل: «المسلم» كالحارث، ويجوز فيه الوجهان: دخولُ اللام عليه ونزعُها عنه. فكذا في مسلم يجوز دخولُ اللام ونزعُها عنه.

قلنا: دخول الألف واللام على مثل «الحارث» موقوفٌ على السماع.

قال ابن هشام في «مغني اللبيب»: «أل» على ثلاثة أوجه. ثم قال بعد ذِكْرِ الوجهين الأولين: الوجهُ الثالث: «أن تكون زائدةً. وهي نوعان: لازمة وغير لازمة». ثم قال بعد ذِكْرِ النوعِ الأول: والثانية نوعان. كثيرة واقعة في الفصيح وغيرها؛ فالأولى: الداخلةُ على عَلَمٍ؛ فنقول من مجرَّد صالح لها ملموح أصلُه كحارث، وعباس، وضحَّاك، منقول فيها الحارث، والعباس، والضَّحَّاك، ويتوقَّف هذا النوع على السماع. ألا ترى أنه لا يُقال مثل ذلك في نحو محمد، ومعروف، وأحمد. انتهى[١].

ولا شكَّ أنه ليس «مسلم» من نحو حارث، وعباس، ولم يُنقَلْ عن أحدٍ من المتقدمين إدخالُ الألف واللام على مسلم. ولا وقع في كتاب من كتبهم «المسلم» بالألف واللام. فلا يصحُّ قولُ صاحب هذا التقرير: «كالمسلم» بالألف واللام][٢].

وأما قوله: (لا يخفى أن في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو صحيحٌ بالاتفاق وضِعاف بالاتفاق). ففيه أن قوله: «ضعاف» إما معطوف على ما الموصولة أو على قوله: «صحيح». وعلى الأول: يجب أن يكون قوله: «ضعاف» بالنصب دون الرفع؛ لأن «ما» في محلِّ النصب، على أنه اسم «أن». وعلى الثاني: يجب أن يكون قولُه: «ضعاف» بالإفراد، دون الجمع، وإلا يكون تقدير الكلام أنَّ في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو ضعاف، وهو فاسد لعدم المطابقة بين المبتدأ ـ وهو لفظ «هو» ـ وبين خبره، وهو لفظة «ضعاف».

وأما قوله: «ومختلف فيها»؛ ففيه أيضاً أنه إما معطوف على ما الموصولة، وإما معطوف على قوله «صحيح». وعلى الأول: يجب أن يكون «مختلفاً فيها» بالنصب كما عرفتَ. وعلى الثاني: يجب أن يكون «مختلف فيه» بتذكير الضمير المجرور، لا بتأنيثه.

---

(١) مغني اللبيب ١/ ٥٢.

(٢) ما بين المعقوفين كتب في الأصل بين قوسين، فهو من زيادات الشيخ عبد الصمد المباركفوري رحمه الله.

وأما قوله: (حتى إن البخاري بنفسه صرح في الكتاب). ففيه أنه لا حاجة إلى زيادة الباء في قوله: «بنفسه»؛ بل كان عليه أن يقول: (حتى إن البخاريَّ نفسَه صرَّح في الكتاب)؛ فإنه لا يقال: جاء زيد بنفسه، بل يقال: جاء زيد نفسُه.

وأما قوله: (بالنسبة ببعض الأحاديث)؛ ففيه أنه كان عليه أن يقول: (بالنسبة إلى بعض الأحاديث)، فإن صلة النسبة تأتي بإلى لا بالباء. قال في المنجد: يقال: (بالنسبة إلى كذا)؛ أي: بالنظر إليه، وبالقياس عليه.

وأما قوله: (فكيف يُدَّعى كلُّ حديث مِمَّا في البخاري أصحُّ مِمَّا في غيره من الكتب). ففيه أنه كان عليه أن يقول: (فكيف يُدَّعى أنَّ كلَّ حديث مما في البخاري أصحُّ مِمَّا في غيره من الكتب) بزيادة أن بعد قوله: فكيف يُدَّعى.

وأما قوله: (وإن أجاب عن أكثرها صاحبُ «فتح الباري» في مقدمة الصحيح). ففيه مسامحة ظاهرة؛ فإن؛ الحافظَ ابن حجر العسقلاني إنَّما أجاب عن اعتراض الدارقطني في مقدمة «فتح الباري»، لا في مقدمة «الصحيح»، بل ليس للحافظ ابن حجر مقدمةٌ للصحيح. فكان لصاحب التقرير أن يقول: (وإن أجاب عن أكثرها صاحب «فتح الباري» في مقدمته).

وأما قوله: (وهذا ليس بخلافية، بل إجماع من العلماء). ففيه أن اسم ليس ـ وهو الضمير المستكن فيه الراجع إلى هذا ـ مذكر، وخبره ـ وهو قوله: «بخلافية» ـ مؤنثٌ، فلا مطابقةَ بينهما، فكان عليه أن يقول: (وهذا ليس فيه خلاف، بل عليه إجماعُ العلماء) أو يقول: هذه المسألة ليست بخلافيةٍ، بل عليها إجماع العلماء.

وفيه[1] خدشات أخرى لا تخفَى على المتأمل.

(١) أي في التقرير المذكور سابقاً.

وأما كونه مخدوشاً من جهة المعنى:

فقوله: (المشهور أنَّ صحيح البخاري أصحُّ الكتب بعد كتاب الله، وهذا صار كالمُجْمَع عليه فيما بينهم)؛ ففيه أنَّ قوله هذا صحيح، وبه صرح علماءُ الحنفية أيضاً، قال العينيُّ في شرح البخاري: اتفق علماء الشرق والغرب على أنه ليس بعد كتاب الله أصحُّ من صحيحي البخاري ومسلم، فرجَّح البعضُ ـ منهم المغاربة ـ صحيحَ مسلم على صحيح البخاري، والجمهورُ على ترجيح البخاري على مسلم. انتهى(١).

وقال القاري في «المرقاة»: اتفقتِ العلماءُ على تلقِّي الصحيحين بالقبول، وأنهما أصحُّ الكتب المؤلَّفة، ثم الجمهور على أنَّ صحيحَ البخاري أرجحُهما وأصحُّهما. انتهى(٢).

لكن قوله الآتي: [«ومعناه أن الكتاب بمجموعه أصحُّ من بقية الكتب من حيث المجموعُ، وليس معناه أنَّ كلَّ حديثٍ في البخاري فهو أصحُّ من كلِّ حديث مِمَّا في غيره من الكتب كما فهموا»](٣) فباطلٌ جداً، بل الحقُّ والصحيحُ هو ما فهموه من أنَّ معناه أنَّ كلَّ حديثٍ مسندٍ في البخاري أصحُّ من كلِّ حديث في غيره من الكتب على سبيل الكلِّ الإفرادي، كما فهموا. فتوضيحُه أنَّ المراد بقول العلماء: (صحيحُ البخاري أصحُّ الكتب بعد كتاب الله) أنَّ كلَّ حديثٍ مسندٍ في صحيح البخاري الذي هو على شرطه أصحُّ من كلِّ حديث في غيره من الكتب. وليس معناه أنَّ كلَّ حديثٍ في صحيح البخاري مطلقاً مسنداً كان أو معلقاً، وسواءٌ كان على شرطه أو لم يكن هو أصحُّ من كلِّ حديث في غيره من الكتب.

قال الحافظ في مقدمة «الفتح»: الجواب عمَّا يتعلق بالمعلَّق سهلٌ، لأن موضوع الكتابين إنَّما هو للمسندات، والمعلَّق ليس بمسندٍ.

---

(١) عمدة القارئ ١/٥. (٢) مرقاة المفاتيح ١/١٥.

(٣) كتب في الأصل بين قوسين وهو جزء من نص التقرير الذي يرد عليه المؤلف.

ولهذا لم يتعرَّض الدارقطني فيما تتبَّعه[(١)] على الصحيحين إلى الأحاديث المعلَّقة التي لم تُوصَلُ في موضعٍ آخرَ، لعلمه بأنها ليست من موضوع الكتاب، وإنما ذكرت استيناساً واستشهاداً. انتهى[(٢)].

والدليل على صحة ما فهموه: أنَّ هذا الحكمَ بُنِيَ على شدَّة شرط البخاري في صحيحه، واشتراطِه فيه ما لم يشترِطْ أحدٌ من أئمة الحديث في كتابه. وقد راعى الإمامُ البخاريُّ شرطَه الشديدَ، والتزمه في كلِّ حديث من مسنداتِ صحيحهِ على سبيل «الكلِّ الإفرادي»، لا في مجموعِ أحاديثه من حيثُ المجموعُ. فظهر بهذا كلِّه أنَّ المرادَ بقول العلماء: (أصحُّ الكتب بعد كتاب الله صحيحُ البخاري): هو أنَّ كلَّ حديثٍ مسند في صحيح البخاري أصحُّ من غيره على سبيل «الكل الإفرادي»، دون «الكلِّ المجموعي» كما فهم صاحبُ التحرير.

وأمَّا شرطُ البخاري الذي راعاه في كلِّ حديث مسند من مسنداته والتزمه، فقد بيَّنه الحافظُ في مقدمة «الفتح» مفصلاً. قال:

وأمَّا من حيث التفصيل، فقد قرَّرنا أنَّ مدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقانِ الرجال، وعدمِ العِلَلِ. وعند التأمُّل يظهر أن كتاب البخاري أتقنُ رجالاً، وأشدُّ اتصالاً. وبيان ذلك من أوجه:

أحدها: أنَّ الذين انفرد البخاريُّ بالإخراج لهم دون مسلم أربعُمائةٍ وبضعةٌ وثلاثون رجلاً، المتكلَّم فيه بالضَّعْفِ منهم ثمانون رجلاً، والذين انفرد مسلم بالإخراج لهم دون البخاري ستُّمائةٍ وعشرون رجلاً، المتكلَّم فيه بالضعف منهم مائةٌ وستون [رجلاً][(٣)]. ولا شكَّ أنَّ التخريج عمَّن لم يُتكَلَّم فيه أصلاً أوْلى من التخريج عمَّن تُكُلِّمَ فيه، وإن لم يكن ذلك الكلامُ قادحاً.

ثانيها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاريُّ مِمَّن تُكُلِّم فيه لم يُكثِرْ من تخريج أحاديثِهم، وليس لواحدٍ منهم نسخةٌ كبيرة أخرجَها كلَّها، أو أكثرَها، إلا

(١) في الأصل: «يتبعه»، وما أثبته من مقدمة الفتح ص٣٤٦.
(٢) مقدمة فتح الباري ص٣٤٦.
(٣) زيادة من مقدمة الفتح ص١١.

ترجمةَ عكرمة عن ابن عباس، بخلاف مسلم؛ فإنه أخرج أكثرَ تلك النسخ؛ كأبي الزُّبير عن جابر، وسُهيلٍ عن أبيه، والعلاءِ بن عبد الرحمٰن عن أبيه، وحمّادِ بن سلمةَ عن ثابتٍ، وغير ذلك.

ثالثها: أنَّ الذين انفرد بهم البخاري مِمَّن تُكُلِّم فيه أكثرُهم من شيوخه الذين لَقِيَهم، وجالَسَهم، وعرف أحوالهم، واطَّلع على أحاديثهم، وميَّز جيدَها من موهونِها[(١)]. بِخلاف مسلم؛ فإنَّ أكثرَ من تفرَّد بتخريج حديثه مِمَّن تُكُلِّمَ فيه مِمَّن تقدَّم عن عصره؛ من التابعين، ومن بعدَهم. ولا شك أن المحدِّثَ أعرفُ بحديثِ شيوخه مِمَّن تقدَّم عنهم[(٢)].

رابعها: أنَّ البخاريَّ يخرِّج من أحاديث أهل الطبقة الثانية اتفاقاً[(٣)]، ومسلم يخرِّجها أصولاً، كما تقدَّم ذلك من تقرير الحافظ أبي بكر الحازمي[(٤)].

فهذه الأوجه الأربعة تتعلَّق بإتقان الرواة. وبقي ما يتعلق بالاتصال؛ وهو:

الوجه الخامس: وذلك أن مسلماً كان مذهبُه ـ على ما صرَّح به في مقدمة صحيحه وبالَغ في الرَّدِّ على من خالفه ـ: أنَّ الإسناد المعنعَنَ له حُكم الاتصال إذا تعاصَرَ المُعَنعِنُ ومن عَنعنَ عنه، وإن لم يثبت اجتماعُهما إلا[(٥)] إن كان المُعَنعِنُ مدلِّساً. والبخاريُّ لا يحمل ذلك على الاتصال حتى يثبُتَ اجتماعُهما ولو مرةً. وقد أظهر البخاريُّ هذا المذهب في تاريخه، وجرى عليه في صحيحه، وأكثرَ منه، حتى إنه ربَّما خرَّج الحديثَ الذي لا تعلُّقَ له بالباب جملةً إلا ليبيِّنَ سماعَ راوٍ من شيخه، لكونه قد أخرج له قبل ذلك

(١) في مقدمة الفتح: «موهومها». (٢) في مقدمة الفتح: «منهم».
(٣) في مقدمة الفتح: «انتقاء».
(٤) أبو بكر محمد بن موسى الحازمي (٥٤٨ ـ ٥٨٤هـ)، صاحب كتاب «شروط الأئمة الخمسة». وكلامه في ص٩ من مقدمة الفتح.
(٥) في الأصل: «لا»، والمثبت من مقدمة الفتح.

شيئاً معنعناً. . . . وهذا مِمَّا يرجِّحُ[(١)] به كتابُه؛ لأنا وإن سلَّمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى أنَّ شرط البخاري أوضحُ في الاتصال.

وأمَّا ما يتعلق بعدم العِلَّة، وهو:

الوجه السادس: فإنَّ الأحاديث التي انتُقِدت عليهما بلغت مائتي حديثٍ وعشرةَ أحاديثَ، اختصَّ البخاريُّ منها بأقلَّ من ثمانين، وباقي ذلك مختصٌّ بمسلم. ولا شكَّ أنَّ ما قلَّ الانتقادُ فيه أرجَحُ مِمَّا كثُر. انتهى ما في مقدمة «الفتح»[(٢)].

وأما قوله[(٣)]: (والطريق الثاني: أنه لا يخفى أنَّ في صحيح البخاري من الأحاديث ما هو صحيح بالاتفاق، وضِعاف بالاتفاق، ومختلف فيها). ففيه أنَّه خلافٌ لِمَا عليه جمهورُ المحدثين، ولِمَا نُقِلَ عن البخاري. فقد رُوي عنه أنه قال: كنَّا عند إسحاقَ بن راهويه، فقال: لو جمعتم كتاباً مختصراً لصحيح سنةِ النبي ﷺ، فوقع ذلك في قلبي، فأخذتُ في جمع الجامع الصحيح[(٤)].

وعن محمد بن سليمان بن فارس، قال: سمعتُ البخاري يقول: رأيتُ النبي ﷺ، وكأنني واقفٌ بين يديه وبيدي مِروحةٌ أذُبُّ عنه. فسألتُ بعض المعبِّرين، فقال لي: أنت تذُبُّ عنه الكذبَ. فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح[(٥)].

وروى الإسماعيليُّ[(٦)] عنه، قال: لم أخرِّجْ في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركتُ من الصحيح أكثرُ[(٧)].

---

(١) في مقدمة الفتح: «ترجح». (٢) مقدمة الفتح ص١٢.

(٣) أي: قول صاحب التقرير الذي يرد عليه المؤلف.

(٤) مقدمة الفتح ص٧. وينظر تخريجه في: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٣١.

(٥) مقدمة الفتح ص٧؛ تهذيب الأسماء واللغات ١/ ١/ ٧٤؛ تغليق التعليق ٥/ ٤٢٠؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٣٢.

(٦) أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل الإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ) صاحب المستخرج على البخاري.

(٧) مقدمة الفتح ص٧.

وقال إبراهيم بن مَعقِل النَّسَفي[(١)]: سمعتُ البخاريَّ يقول: ما أدخلتُ في كتاب الجامع إلا ما صحَّ، وتركتُ من الصحيح حتى لا يطولَ[(٢)].

وقال أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي: لَمَّا ألَّفَ البخاريُّ كتاب الصحيح، عرضه على أحمدَ بن حنبلٍ، ويحيى بنِ معينٍ، وعليِّ بن المدينيِّ، وغيرِهم. فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحةِ إلا في أربعةِ أحاديثَ. قال العقيليُّ[(٣)]: والقولُ فيها قولُ البخاريِّ. ذكره الحافظ[(٤)].

فعُلِمَ من هذا أنَّ جميعَ ما في البخاري صحيحٌ، وليس فيه حديثٌ ضعيفٌ، ولا مختَلَفٌ فيه، وأمَّا التعليقات، فهي خارجةٌ عن موضوع الكتاب ومقاصدِه، ومع ذلك هي محكومةٌ بالصِّحَّة، إلا ما ورد بصيغة التمريض. فظهر بطلانُ هذا القول[(٥)].

---

(١) حافظ ثقة، من تلامذة الإمام البخاري (ت٢٩٥هـ)، مترجم في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٤٩٣؛ سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٨٥.

(٢) مقدمة الفتح ص٧. نقلاً عن ابن عدي، وهو في أسامي من روى عنهم البخاري ص٦٨، وأسنده أيضاً الخليلي في الإرشاد ٣/ ٩٦٢؛ والخطيب في تاريخ بغداد ٢/ ٨ ـ ٩.

(٣) في الأصل: «الفضل». وكتب في الحاشية: «ن العقيلي»، وما أثبته من مقدمة الفتح.

(٤) المصدر السابق ص٧، وقد أسنده ابن خير الإشبيلي في فهرسته ص٩٥. وينظر أيضاً: تغليق التعليق ٥/ ٤٢٣؛ سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٣٨.

(٥) هنا في الأصل تعليقٌ طويلٌ، كتبه مصحِّح الطبعة الأولى للكتاب الشيخ أبو الفضل عبد السميع المباركفوري. ونصه كما يلي:
(هاهنا بياض في الأصل. وقد أجبتُ عن الطريق الثالث والرابع، فقلت: قوله: (والطريق الثالث، بعد تسليم أصحِّيَّة أحاديثه: أنَّ العمل على حديث غيرِه لا ينافي أصحيته) مخالف للحقِّ والصواب، فإن بين تسليم أصحِّيَّة أحاديث البخاري وبين العمل بحديث غيره منافاة جداً؛ لأنه لَمَّا سَلَّمَ أن أحاديث البخاري أصحُّ الصِّحاح مطلقاً، وجب تقديمُ أحاديثه وترجيحُها على غيرها عند التعارض، ولَزِمَ العملُ بها. ولا يجوز العدولُ إلى أحاديث غيره بتأويلاتٍ واهيةٍ، محاباةً للمذهب، كما هو دأبُ الحنفيةِ. فإن في هذا الصنيع إباءً عن تسليم أصحية أحاديث البخاري وخروجاً عن الإجماع.
قال أبو إسحاق الإسفراييني[(١)]: (أهلُ الصنعة مُجمعون على أنَّ الأخبار التي اشتمل عليها =

---

(١) ركن الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران الإسفراييني، فقيه شافعي أصولي (ت٤١٨هـ). مترجم في سير أعلام النبلاء ١٧/ ٣٥٣؛ وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ٢٥٦.

....

= الصحيحان مقطوعٌ بصحة أصولها ومُتونها، ولا يحصُل الخلافُ فيها بحالٍ. وإن حصل، فذاك في طُرقها ورُواتها.
قال: فمن خالف حُكمَه خبراً منها، وليس له تأويلٌ سائغ للخبر، نقضْنا حُكمَه؛ لأن هذه الأخبار تلقَّتها الأمةُ بالقَبول). انتهى[1].
والحاصلُ أنه يُؤخَذُ من حديث رسول الله ﷺ بالأصحِّ فالأصحِّ، ويُعمل به، ويُتمسَّكُ بما هو أقوى وأسنَد من سنته.
وأما قولُه[2]: (فقد يُوجَدُ في المفوق ما يَفُوقَ به الفائقَ، ويجعل المفضول فاضلاً، بل أفضلَ)؛ فحاصلُه: أنَّ حديث غيرِ البخاريِّ قد يعرِضُه ما يفوق به حديثَ البخاري، ويترجَّح به عليه. وفيه أنه لا بد حينئذٍ من أن يكونَ الحديثُ المَفُوقُ ـ أي حديث غير البخاري ـ في المرتبة العليا من جميع الجهات، وحديث البخاري في المرتبة السفلى من جميع الجهات؛ أي: لا بد بعد وجود شروط الترجيح وتحقُّقها من أن يُوجَدَ في حديث غير البخاري المرجِّحات باعتبار الإسناد والمتن، والمرجِّحات بحسب الأمور الخارجية التي اعتبرها المحققون من فقهاء أهل الحديث.
قال الحافظ في شرح النخبة في ذكر درجات الصحيح: وهذا التفاوُتُ إنَّما هو بالنظر إلى الحيثية المذكورة، أمَّا لو رجح قسمٌ على ما فوقَه بأمورٍ أخرى تقتضي الترجيحَ على ما فوقه، فإنه يُقدَّمُ على ما فوقَه؛ إذ قد يعرِضُ للمَفوق ما يجعله فائقاً. كما لو كان الحديث عند مسلم مثلاً، وهو مشهورٌ، قاصر عن درجة التواتر، لكن حَفَّتْه قرينةٌ صار بها يفيدُ العلمَ؛ فإنه يُقدَّمُ على الحديث الذي يخرِّجه البخاري إذا كان فرداً مطلقاً. وكما لو كان الحديثُ الذي لم يخرِّجاه من ترجمة وُصفت بكونها أصحَّ الأسانيد؛ «كمالك عن نافع عن ابن عمر»، فإنه يقدَّمُ على ما انفرد به أحدهما. انتهى[3].
وحاصل كلامه[4] أنه إنَّما يحكم بتقديم حديثِ غيرِ صحيح البخاري ـ إذا كان في المرتبة العليا من جميع الجهات ـ على حديث البخاري إذا كان في المرتبة السفلى من جميع الجهات. ولا شكَّ في أن الأمور التي تجعل حديثَ غير البخاري في المرتبة العليا من جميع الجهات، وتقتضي رُجحانَه وتقديمَه على حديث البخاري لم تُوجد في حديثٍ من الأحاديث التي رجَّحها الحنفيةُ على أحاديث البخاري، ولم يصرِّح أحدٌ من الأئمة النُّقَّاد المتقدِّمين بتحقُّقها في حديثٍ من أحاديث غيره التي تمسَّك بها الحنفيةُ وقدَّموها. كما لا يخفى على من له ممارسةٌ بدلائل المسائل الاختلافية، فمجردُ إمكانِ وُجودِ الأمورِ المقتضية للترجيح، =

---

(١) ذكره عنه السبكي في الطبقات الوسطى، كما في حاشية الطبقات الكبرى ٤/ ٢٦١، وذكره أيضاً السخاوي في فتح المغيث ١/ ٥٩، وذكره بنحوه ابن حجر في النكت ١/ ٣٧٧، وأشار إليه في نزهة النظر ص٢٤. وذكره جمال الدين القاسمي في قواعد التحديث ص٨٥.
(٢) أي: قول صاحب التقرير المذكور سابقاً.
(٣) شرح نخبة الفكر ص٤١.
(٤) أي كلام ابن حجر.

....

= واحتمال تحقُّقها لا يُجدي شيئاً، ولا يكفي لإثبات ما رامه صاحبُ هذا التقرير.

وأمّا دعوى الحنفية أنهم إنما خالفوا أحاديثَ البخاري إذا وجدوا في أحاديثِ غيرِه ما ترجَّحت به على أحاديثِ البخاري وفاقَتْها، فبُطلانُها ظاهرٌ على من له خبرةٌ بالمسائلِ الاختلافية؛ فقد خالفوا غيرَ قليلٍ من الأحاديث المخرَّجة في الصحيحين التي هي صريحةٌ في مقصودها، ومُحكَمَةٌ غيرُ منسوخةٍ بتأويلاتٍ فاسدةٍ، نُصرةً لمذهبهم.

وأما قولُه: (كما أنَّ القياس ظنيٌّ، لكن ما كان بعلةٍ منصوصةٍ، فهو قطعيٌّ). ففيه أنَّ هذا النوعَ من القياس أيضاً لم يقُلْ به أحدٌ مِمَّن أنكر القياس مطلقاً، كما بُيِّن في محلِّه، فكيف يكون قطعياً عنده.

وأما قوله: «وكذا خبرُ الواحد ظنيٌّ، لكن المحفوف بالقرائن قد يكون قطعياً). ففيه: أن كونَ الخبر المحَتّف بالقرائن مفيداً للعلم اليقينيِّ مما لا نُنكره، لكن لا يلزم منه أن يكون حديثُ غيرِ البخاريِّ أرجحَ من حديثه، قال الحافظ في النخبة وشرحها:

وقد يقع في أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهورٍ، وعزيزٍ، وغريبٍ ما يفيدُ العلمَ النظريَّ بالقرائن، على المختار، خلافاً لِمَنْ أبى ذلك. والخلافُ في التحقيق لفظيٌّ؛ لأنَّ من جَوَّزَ إطلاقَ العلم قيَّده بكونه نظرياً ـ وهو الحاصل عن الاستدلال ـ ومن أبى الإطلاق خصَّ لفظَ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده ظنيٌّ، لكنه لا ينفي أنَّ ما احتَفَّ بالقرائن أرجحُ مِمَّا خلا عنها. والخبرُ المحتَفُّ بالقرائن أنواع:

منها: ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما مِمَّا لم يبلُغْ حَدَّ التواتر، فإنه احتَفَّ به قرائن؛ منها:

١ ـ جلالتُهما في هذا الشأن.

٢ ـ وتقدُّمهما في تمييز الصحيح على غيرهما.

٣ ـ وتلَقِّي العلماء لكتابيهما بالقبول. وهذا التلقِّي وحدَه أقوى في إفادة العلم من مجرد كثرة الطُّرق القاصرة عن التواتر. إلا أنَّ هذا يختصّ بما لم ينتقده[1] أحدٌ من الحفَّاظ مِمَّا في الكتابين، وبما لم يقع التجاذُب[2] بين مدلولَيْه مِمَّا وقع في الكتابين، حيث لا ترجيحَ =

---

(١) جاء في حاشية الأصل: «قلت: الأحاديث المنتقدة أيضاً، صحيحة، داخلة تحت التلقِّي، والإجماعُ على صحتها موجودٌ. فإنَّ الانتقاد في أكثرِها واردٌ على خصوصية السند أو المتن. وقد أجابوا عن ذلك بما جعلوه هباءً منثوراً، حتى حكم المُتقنون حكماً كليّاً أنَّ كلَّ ما ضُعِّفَ من أحاديثها، فهو مبنيٌّ على عللٍ ليست بقادحة».

(٢) في الأصل: «التخالف» والمثبت من شرح النخبة. وقد جاء هنا في حاشية الأصل: «قلت: هذا الاستثناء غيرُ مسلَّم؛ فإن المتناقضَيْن في كلام الشارع متناقض عندنا، وعدمُ الترجيح عند من فرض عدمه عنده ـ كائناً من كان ـ لا يدلُّ على عدم الترجيح في نفس الأمر. وعدمُ ظهور الجمع عند من لم يظهر له ذلك لا يدلُّ على عدم وجود وجه الجمع في الواقع. وربما يظهر كلا الأمرين عند من حكم بامتناعهما بحكم حاله، فضلاً عن غيره. وأيضاً الجهل بالتوفيق والنسخ لا يُنافي العلم، كما لا يخفى، فالتناقضُ في الظاهر لا ينافي العلم بالمدلول».

....

= لاستحالة أن يُفيد المتناقضان العلمَ بصدقِهما من غير ترجيحٍ لأحدهما على الآخر. وما عدا ذلك، فالإجماع [حاصل] على تسليم صحته.

فإن قيل: إنَّما اتفقوا على وجوب العمل به، لا على صحَّته، منعناه. وسنَدُ المنع أنَّهم متَّفقون على وجوب العمل بكلِّ ما صحَّ، ولو لم يخرِّجه الشيخان، فلم يَبْقَ للصحيحين فيها مزيةٌ، والإجماعُ حاصلٌ على أن لهما مزيةً فيما يرجعُ إلى نفس الصحة. ومِمَّن صرَّح بإفادة ما أخرجه الشيخان العلمَ النظريَّ الأستاذُ أبو إسحاق الإسفرائيني، ومِن أئمة الحديث أبو عبد الله الحميديُّ، وأبو الفضل بنُ طاهر، وغيرُهما. ويحتمل أن يقال: المزيةُ المذكورة كونُ أحاديثِهما أصحُّ الحديث[1]. انتهى[2].

وجملة الكلام: أن كونَ خبرِ الواحدِ المحفوفِ بالقرائن مفيداً للعلم لا يقتضي ترجيحَ حديثِ غيرِ البخاري، بل يدلُّ كلام الحافظِ على خلافِ ما رامه صاحبُ التقرير، كما لا يخفى على من له أدنى تأمل.

وأما قولُه: (كما إذا صار الحديثُ الصحيحُ منسوخاً ـ إلى قوله ـ فلو سلَّمنا أن البخاريَّ أصحُّ الأحاديث، لكن فيه المنسوخ، والعمل بخلافه لا محالةَ، انحلَّ الإشكالُ وزال الاشتباه). ففيه أن الكلام إنَّما هو في الحديث غيرِ المنسوخ[3] لا المنسوخ، فالتنظيرُ به هو في غير محلِّه، فلا يُلتَفَتُ إليه. مع أن الحنفية قد خالفوا أحاديثَ البخاري التي هي صريحةٌ في مُرادها، مُحكَمَةٌ غيرُ منسوخةٍ بتأويلاتٍ باطلة وأهواءٍ زائفةٍ، وآراء فاسدة، محاماةً للمذهب، وهو ظاهرٌ على من له أدنى اطِّلاع على المسائل الاختلافية.

وأما قوله: (وكذا لا يخفى على من له نظر في كتب الحديث أن أهل الحديث يصرحون بصحة حديثٍ مع كون العمل على خلافه إجماعاً). فهو مردودٌ على قائله؛ فإن أئمةَ الحديث قاطبةً قد صرَّحوا، وأمروا بالعمل بالحديث الصحيح. وقالوا: لا يُلتفتُ إلى قول أحدٍ ورأيه مع وُجود السنة النبوية الصحيحة الثابتة. «إذا جاء نهرُ الله بطل نهر مَعْقِل».

وأما قوله: (الطريق الرابعُ: أنَّ الحكم بصحة الحديث إنَّما يكون بالاجتهاد، لا بالقطع، فيُمكن أن يخالفَ اجتهادُه اجتهادَ غيرِه في تصحيح الأحاديث..) إلخ. فباطلٌ من وجوه: =

---

(١) جاء هنا في حاشية الأصل ما نصه: «قلت: الإجماع على كون أحاديثهما أصحَّ الأحاديث والتلقِّي لأحاديثهما بالقَبول كافٍ لكونها مقطوعةَ الصحة والثبوت مفيدة للعلم اليقيني. قال الشاه ولي الله المحدث الدهلوي كَلَله: (أمَّا الصحيحان، فقد اتفقَ المحدثون على أنَّ جميع ما فيهما من المتَّصل المرفوع صحيحٌ بالقطع). انتهى. حجة الله البالغة ٣٠٦/١. وأول من أنكر كونَ الإجماع مفيداً للعلم ابنُ الهُمَام، مع تسليمه الإجماعَ على أصحية أحاديثِ الصحيحين. ولَمَّا لم يكن هذا واضحاً، مالَ تلميذُه شارحُ التحرير إلى إنكار التلقِّي. فقال: (لم يقعِ الإجماعُ على أنَّ أحاديثَهما أصحُّ الصحاح). وهو أولُ من خرق هذا الإجماعَ. وسببُه مخالفةُ أحاديثِهما للمذهب الحنفيِّ. وقد بسط الردَّ على ابن الهُمام وتلميذِه صاحبُ «دراسات اللبيب». فعليك أن تراجِعَه».

(٢) شرح نخبة الفكر ص٢٠ ـ ٢٤.

(٣) تحرف في الأصل إلى «المغير المنسوخ».

....

= ١ ـ الأول: أنَّ تصحيحَ الحديث أو تضعيفَه ليس من الأمور الاجتهادية(١). فإنَّ بناءَ هذا الحكم ليس على اجتهاد العلماء واستنباطاتهم، كما يكون بناءُ الأحكام الشرعية الغير المنصوصة في الكتاب والسنة على اجتهادِ الفقهاء واستخراجاتهم؛ فصحةُ الحديث أو ضعفُه يدور على أوصافٍ تقتضي هذا الحكمَ، وهي من الأمور المحسوسة التي تُدْرَك بالحسِّ من السمع والبصر، فكونُ الراوي ثقةً أو ضعيفاً، وكونُه جيدَ الحفظ، تامَّ الضَّبط أو سَيِّئَ الحفظ، قليلَ الضَّبط، وكذا معرفةُ المعاصَرة بين الراوي والمرويِّ عنه، وثُبوتُ اللقاء والسماع مثلاً، ليس مِمَّا يُحتاج فيه إلى الاجتهاد والقياس والظنِّ والتَّخمين. فبين اجتهادات الفقهاء وبين الحكم بصحةِ الحديث وضعفِه بَوْنٌ بعيدٍ، فإنَّ المحدث يجزِمُ بصحةِ الحديث أو ضعفه إذا اختبرَ الحديث، ويرى ما حكم عليه بصحتِه واجبَ العمل. فقد اتفقوا على أنه يجبُ العملُ بكلِّ ما صَحَّ من الحديث، بخلاف ما استنبطَه الفقيه، فإنَّه لا يجزِمُ به، ولا يحكُمُ على سبيل الجزم بأنه يجبُ العمل بما استخرجه.

وأما اختلافُ أئمةِ الحديثِ في حديثٍ واحدٍ، فيصحِّحه بعضُهم، ويضعِّفُه البعضُ الآخر، فلا يدلُّ على كونِه من الأمور الاجتهادية؛ لأن هذا الاختلافَ إنَّما ينشأ لأمورٍ لا ترجِعُ إلى الاجتهادِ والقياس والظن:

فمنها: أن للحديث إسنادين ـ مثلاً ـ أحدُهما ضعيف، والآخرُ صحيح. وبلغ بعضَهم بالطريق الضعيف، فحكم عليه بالضعف، وبلغ آخرَ بالطريق الصحيح، فجزم بصحَّته.

ومنها: أنه بلغ كلَّ واحدٍ منهما بسندٍ ضعيف، لكن اطَّلع واحدٌ منهما على شواهدِه أو متابعاته، فصحَّحه، أو حسَّنه لشواهده أو متابعاتِه، ولم يطَّلع على هذه الشواهد والمتابعات الآخرُ، فاستمرَّ على تضعيفه.

ومنها: أنه وقف كلٌّ واحدٍ منهما على شواهده أو متابعاته، لكن ضعَّف من ضَعَّفه بالنسبة إلى سندٍ خاص ومتنٍ خاص.

ومنها: أنه ضعَّف الحديثَ لَمَّا رأى في سنده راوياً جرَّحه إمامٌ من أئمة الجرح والتعديل، ثم وإنَّه رجعَ الإمامُ الجارحُ عن جرحه لَمَّا تفحَّص وبحث عن حاله مرةً أخرى، وتحقَّق عنده عدالتُه، لكن لم يقف على رجوعه عن جرْحه من ضعَّفه، معتمداً على جرْحه.

وكذا اختلافُهم في حقِّ راوٍ واحد؛ فإنه قد يكون لاختلاف كيفية السؤال. وقد يكون لأنه لم يجدْ فيمن اختبره وبحث عن حاله ما يجرحه بسببه، فوثَّقه لسلامته عن غوائلِ الجرح. ثم إنه تغيَّر حالُه، وارتكب أموراً تقتضي الجرْحَ فجرَّحه، وسمع منه أصحابُه الجرحَ والتعديلَ كليهما، وسمعَ بعضُ أصحابه الجرحَ فقط، فنقلوا عنه الجرحَ، وسمع البعضُ الآخرُ تعديلَه وتوثيقَه، فنقلوا التعديل، مع أن التعديل والجرح كانا في زمانين. وقد يكون لأنه لم يقف الباحثُ عن حاله على ما يجرحه بسببه لقصورِ تصفُّحه، فعدَّله، ثم وقف إمامٌ =

---

(١) أي إنه مبنيٌ على حُجج وبراهينَ وقواعدَ علميةٍ، وليس مجردَ رأيٍ أو استحسانٍ. كما يفسره الكلام الآتي بعده.

[قولهم: إن موافقة قول أحد الأئمة حديثاً ضعيفاً دليلٌ على أن الضعف في الحديث طرأ متأخراً]:

٤ ـ ومنها أن القارئ قال في «المِرْقاة» (ج٢ص٣٢٤): «جَهْلُ الراوي المتأخرُ لا يضرُّ للمجتهد، حيث ثبت الحديثُ عنده، وقال به». انتهى[1].

وقال بعضهم: «إنَّ ضعفَ الراوي المتأخر عن المجتهد لا يدلُّ على كون حديثه ضعيفاً عند المجتهد، إذا عمل به، بل عمَلُه به يدلُّ على كونه صحيحاً عنده. وأمثالُ هذا الحديث ضعيفةٌ عند المحدث المتأخر، لوقوع الراوي الضعيف بينه وبين النبي ﷺ. وهي صحيحةٌ عند المجتهد المتقدِّم لأجل عمله به، ولعدم وُقوع الراوي الضعيف بينه وبين النبي ﷺ.

مثال جهل الراوي المتأخر: ما رواه الترمذيُّ في جامعه، قال: حدثنا محمودُ بن غَيْلَان، نا وهبُ بن جريرٍ، عن شُعبةَ، عن يحيى إمام بني

= آخرُ على أوصافٍ فيه تقتضي جرْحه لتصفُّحه التامِّ، وبحثِه البالغ عن أحواله فيجرِّحه.
٢ ـ والثاني: أنَّ مدارَ تصحيح الحديث على وجود الأوصاف المقتضية للتصحيح، وهي العدالة، والضبط، والإتقان، واتصالُ السند، والسلامةُ من الشُّذوذ والعِلَّة، فما كان رواتُه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي تُوجب الترجيحَ، كان أصحَّ مِمَّا دونه. ومن المعلوم أنَّ هذه الصفات المذكورةَ التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتمُّ وأشدُّ منها في غيره. وشرطُه فيه أقوى وأسدُّ. فبمجرد إمكان مخالفةِ اجتهادِه اجتهادَ غيرِه في تصحيح الأحاديث لا يثبت صحَّةَ ما في غيرِ الصحيح، وضعفَ ما في الصحيح، فضلاً عن التَّرجيح على ما فيه.
٣ ـ والثالث: أنَّ تصحيح الحديث أو تضعيفَه إنَّما يُقبَلُ مِمَّن له عنايةٌ بعلوم الحديث، ومهارةٌ تامةٌ، ومَلَكَةٌ قويةٌ في معرفة الرجال وأحوال الرواة وعِلَلِ الحديث. ومن الظاهر البيِّن أنَّ جميعَ من كانوا من أئمة الحديث على هذا الوصف قد رجَّحوا أحاديثَ صحيح البخاري على أحاديثِ سائرِ الكتب ولم يخالِف اجتهادُهم اجتهادَ البخاريِّ في تصحيح أحاديث جامعِه، بل وافقوه. فمجرَّدُ إمكانِ المخالفة لا يضرُّ صحتَه، ولا ينافي في أصحِّيته، فافهم.
وهذان الجوابان بعد ثبوت ما ادَّعاه صاحبُ التقرير من أنَّ الحكم بصحة الحديث إنَّما يكون بالاجتهاد، لا بالقطع. ودونه خَرْطُ القَتَاد وقُلَل الجبال. أبو الفضل المباركفوري، المصحح.

(١) مرقاة المفاتيح ٢/ ٣٦٤.

تَيْمِ الله، عن أبي ماجِدٍ، عن عبد الله بن مسعود، قال: سألنا رسولَ الله ﷺ عن المشي خلفَ الجِنازة، فقال: «ما دُون الخَبَبِ، فإن كان خيراً عجَّلْتُموه، وإن كان شرّاً فلا يُبَعَّدُ إلا أهلُ النار، الجنَازَةُ متبوعةٌ ولا تَتْبَع، وليس معها من تقدّمها»(١).

فهذا الحديث ضعيفٌ عند الترمذي، وعند البخاري أيضاً، كما ذكره الترمذي، لوقوع أبي ماجد ـ وهو رجل مجهول ـ بينهما وبين النبي ﷺ، وهو صحيحٌ عند أبي حنيفة رحمه الله لعمَله به، وعدم وقوع أبي ماجد بينه وبين النبي ﷺ.

ومثالُ الراوي الضعيف المتأخر: ما رواه الترمذيُّ أيضاً: قال: حدثنا يحيى بن موسى، نا أبو معاويةَ، نا خالدُ بن إياس ـ ويقال: خالد بن إلياس ـ عن صالح مولى التَّوْأَمَةِ، عن أبي هريرة، قال: كان النبيُّ ﷺ ينهض في الصلاة على صُدور قدميه(٢).

فهذا الحديث ضعيف عند الترمذي؛ لوقوع خالد بن إياس بينه وبين النبي ﷺ. وهو صحيحٌ عند أبي حنيفة لعملِه به، ولعدم وقوع خالد بن إياس بينه وبين النبي ﷺ.

قلت(٣): قد عرفتَ ـ فيما تقدَّم ـ أنَّ عمل المجتهد على حديث ليس تصحيحاً له، فعملُه به لا يدلُّ على أنه كان صحيحاً عنده، لإمكان أن يكون ذلك منه احتياطاً، أو لدليلٍ آخرَ وافق ذلك الخبرَ.

---

(١) الترمذي ٢/ ٣٢٢، حديث (١٠١١). وأخرجه أيضاً أبو داود (٣١٨٤)؛ وابن ماجه (١٤٨٤) وآخرون بطرق عن يحيى المُجَبِّر عن أبي ماجد به. وقوله: «ليس معها»، في بعض النسخ: «ليس منا».

قال ابن حجر: ضعَّفه البخاري وابن عدي والترمذي والنسائي والبيهقي وغيرهم. التلخيص الحبير ٢/ ١٢٠. أما للتفصيل في المسألة نفسها، فيمكن الرجوع إلى أحكام الجنائز للألباني ص٩٤ ـ ٩٦.

(٢) سنن الترمذي ١/ ٣١٩، حديث (٢٨٨). وقال الترمذي: وخالد بن إياس ضعيف عند أهل الحديث.. إلخ. وللتفصيل يمكن الرجوع إلى إرواء الغليل ٢/ ٨١، حديث (٣٦٢).

(٣) القائل هو المصنف رحمه الله.

قال الحافظ ابن الصَّلاح: إنَّ عمل العالم أو فُتياه على وَفْقِ حديث ليس حكماً منه بصحةِ ذلك الحديث. وكذلك مخالفتُه للحديث ليس قدحاً منه في صحته، ولا في رُواته، والله أعلم[١].

[الحديث لا يُصَحَّح ولا يُضَعَّف لمجرد الاحتمال]:

٥ ـ ومنها: أن الشيخ عبد الحق الدهلوي[٢] قال في «اللمعات»: عدمُ صحة أحاديث الضَّربتين[٣] في زمن الأئمة الذين استدلُّوا بها مَحَلُّ منع؛ إذ يحتمل أن تطرُّقَ الضعفِ والوهنِ فيها بعدَهم من جهة لِينِ بعض الرُّواة الذين روَوْها بعد زمن الأئمة، فالمتأخرون من المحدثين الذين جاؤوا بعدَهم أوردوها في السنن دون الصحاح، فلا يلزم من وجود الضعف في الحديث عند المتأخرين وجودُه عند المتقدمين، مثلاً: رجال الإسناد في زمن أبي حنيفةَ كان واحداً من التابعين يروي عن الصحابي، أو اثنين أو ثلاثة إن لم يكونوا منهم، وكانوا ثقاتاً من أهل الضبط والإتقان. ثم روى ذلك الحديث من بعده من لم يكن في تلك الدرجة، فصار الحديثُ عند علماءِ الحديث ـ مثلَ البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم ـ ضعيفاً. ولا يضرُّ في الاستدلال عند أبي حنيفة، فَتَدبَّر. وهذه نكتةٌ جيدة. انتهى كلام الشيخ[٤].

قلت[٥]: قد تدبَّرنا، فعلمنا أنه لا يثبُتُ بهذه النكتة صحةُ أحاديث الضَّربتين الضعيفة البتة:

أما أولاً: فلأنا سلَّمنا أنه يُحتمَلُ أن يطرُقَ الضعفُ في أحاديث الضربتين بعد زمن الإمام أبي حنيفة وغيرِه من الأئمة المتقدِّمين القائلين بالضربتين. ولكن هذا احتمالٌ مَحْضٌ. وبالاحتمال لا يثبُت صحةُ هذه

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص١٠٠.

(٢) تقدمت ترجمته عند ذكر علم الحديث في الهند.

(٣) أي حديث: «التيمُّم ضربتان، ضربةٌ للوجه، وضربةٌ لليدين إلى المِرْفقين». وللتفصيل يمكن الرجوع إلى نصب الراية ١/ ١٥٠ فما بعدها. والتلخيص الحبير ١/ ١٦٠.

(٤) «اللمعات» شرح للمشكاة طُبع قديماً في الهند ولم يتيسر لي الاطلاع عليه في الوقت الحاضر.

(٥) القائل هو المؤلف رحمه الله.

الأحاديث الضعيفة التي ثبت ضعفُها عند المتأخرين من حُفَّاظ الحديث الماهرين بفنون الحديث؛ مثلَ البخاري ومسلم والترمذي وأمثالهم.

وأما ثانياً: فلأنا لا نُسَلِّمُ أنَّ من قال بالتيمُّم بالضربتين ـ كالإمام أبي حنيفة وغيره ـ استدلَّ بهذه الأحاديث الضعيفة حتى يثبُتَ باستدلاله بها صحَّتُها. بل نقول: يحتمل أنَّ هذه الأحاديث الضعيفةَ لم تبلُغه، وإنما استدلَّ ببعض آثارِ الصحابة ﷺ. فما لم يثبُت استدلالُه بهذه الأحاديث الضعيفة لا يثبُت بالنكتة المذكورة صحَّةُ هذه الأحاديث الضعيفة.

وأما ثالثاً: فلأنه لو سُلِّم أنه استدلَّ بهذه الأحاديث الضعيفة، فعلى هذا التقديرِ أيضاً لا يلزمُ صحَّتُها؛ لجوازِ أنَّه لم يبلُغه في هذا الباب غيرُ هذه الأحاديث الضِّعاف، فاستدل بها، وعمِلَ بمقتضاها، مع العلم بضعْفها.

قال النووي في «التقريب»: «وعمَلُ العالم وفُتياه على وَفْقِ حديثٍ ليس حكماً بصحَّته، ولا مخالفتُه قَدْحٌ في صحته ولا في رُواته»[1].

قال السيوطي في «التدريب»: «وقال ابنُ كثير: في القسم الأول نظرٌ إذا لم يكن في الباب غيرُ ذلك الحديث، فتعرّض للاحتجاج به في فُتياه أو حُكمه، أو استشهد به عند العمل بمقتضاه. قال العراقي[2]: والجوابُ أنه لا[3] يلزم من كون ذلك الباب ليس فيه غيرُ هذا الحديث أن لا يكون ثَمَّ دليلٌ آخرُ من قياسٍ أو إجماعٍ. ولا يلزمُ المفتي أو الحاكمَ أن يذكُرَ جميعَ أدلَّته، بل ولا بعضَها، ولعـلَّ له دليلاً آخرَ، واستأنس بالحديث الوارد في الباب، وربما كان يرى العمل بالضعيف وتقديمَه على القياس». انتهى[4].

وأما رابعاً: فلأن هذه النكتة ليست بجيدةٍ، بل هي فاسدةٌ، فإن

---

(١) التقريب للنووي ١/ ٣١٥.

(٢) تحرف في الأصل إلى «القاري»، والتصويب من تدريب الراوي؛ وكلام العراقي هذا موجود في التقييد والإيضاح ص١٤٤.

(٣) «لا»، سقطت من تدريب الراوي، (طبعة النمنكاني)، وهي موجودة في أصلنا، وكذلك في التقييد والإيضاح للعراقي.

(٤) تدريب الراوي ١/ ٣١٥ ـ ٣١٦.

حاصلَها أنه لا يلزم من وجود الضعف في الحديث في الزمن المتأخر وجودُه فيه في الزَّمن المتقدم. وعلى هذا يلزم صحّة كلّ حديث ضعيف ثَبَتَ ضعْفُه في الزمن المتأخر لضعف بعض رُواته. فإنَّ الراوي الضعيفَ إمَّا أن يكون تابعيّاً أو غيرَه مِمَّن دونه؛ فعلى الأول يقال: إنَّ الحديث كان في زمن الصحابة صحيحاً، والضعْفُ إنَّما حدَث في زمن التابعي. وعلى الثاني يقال: إن الحديث كان صحيحاً في زمن التابعي، والضعفَ إنَّما حَدَثَ في زمن غيرِ التَّابعي مِمَّن دُونَه. واللازم باطلٌ، فالملزوم كذلك. فتدبَّر وتَفَكَّر.

[حقيقة المناظرة المزعومة بين الإمامين أبي حنيفة والأوزاعي حول رفع اليدين عند الركوع والرفع منه]:

٦ ـ ومنها: ما ذكره الشيخ العلامة محمد الملقَّب بالمُعين في كتابه «دراسات اللبيب»(١):

«ومن الإغراب البديع مُعارضَةُ حديثِ الرَّفعات من أكثرِ الحنفية بما حكى ابنُ عيينةَ أنه اجتمع أبو حنيفةَ مع الأوزاعيِّ بمكةَ في دار الحَنَّاطين، فقال الأوزاعيُّ: ما بالُكم لا ترفعون عندَ الركوع والرفعِ منه؟

قال: لأجل أنه لم يصِحَّ عن رسول الله [صلى الله](٢) تعالى عليه وسلم فيه شيء. فقال الأوزاعي: كيف لم يصحَّ؛ وحدَّثني الزهريُّ عن سالمٍ، عن أبيه: أنَّ رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يرفَعُ يديه إذا افتتحَ الصلاةَ، وعند الركوع، وعندَ الرفع منه(٣).

فقال أبو حنيفة: حدَّثنا حمادٌ، عن إبراهيم، عن علقمةَ، عن الأسود، عن عبدِ الله بن مسعود ﷺ: أنَّ رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان لا يرفَعُ يديه إلا عندَ افتتاح الصَّلاة، ثم لا يعودُ بشيءٍ من ذلك(٤). فقال

---

(١) دراسات اللبيب ص٢٠٤ ـ ٢٠٨. (٢) لعله سقط من أصلنا.

(٣) أخرجه البخاري ١/٢١٨، حديث (٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٣٩)؛ ومسلم ١/٢٩٢، حديث (٣٩٠)، وآخرون.

(٤) أخرجه أبو داود ١/١٩٩، حديث (٧٤٨) وقال: ليس هو بصحيح على هذا اللفظ =

الأوزاعي: أُحَدِّثك عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وتقول: حدَّثني حماد، عن إبراهيم؟

فقال أبو حنيفة: كان حمادٌ أفقَه من الزُّهري، وكان إبراهيمُ أفقهَ من سالم، وعلقمةُ ليس بدونِ ابنِ عمرَ في الفقه، وإن كان لابن عمرَ صحبةٌ. وله فَضلُ صُحبةٍ، وللأسود فضلٌ كثيرٍ، وعبدُ الله عبدُ الله. قال ابنُ الهمام: فرَجَّح بفقه الرُّواة، كما رجَّحَ الأوزاعيُّ بعلوِّ الإسناد. انتهى[١].

وذلك الإغرابُ من وجوه؛ فذكرها[٢]. ومنها: أنَّ هذه الحكاية عن ابن عُيينة مُعَلَّقةٌ، ولم أرَ من أسندها. ومن عنده السندُ، فليأت به، حتى ننظُرَ في رجاله. والمعلَّقاتُ من أمثالها ليس من الاحتجاج في شيءٍ. ولهذا لم يتعرَّض لها الحافظ الزيلعيُّ في تخريج الهداية، مع استيفائه حُجَجَ المسألة من كلِّ قويٍّ وضعيفٍ يُعتبَرُ به ويُشهَدُ له؛ وذلك لأن المعلَّق من غير الجامع الصحيح كما لا يُحتَجُّ به لا يصلُح للاعتبار والشهادة مطلقاً. وليس في ذلك كالضِّعاف التي تنقسم إلى ما يعتَبر بها، وإلى ما لا يُعتَبَرُ. ومن هذا سقط ما أشار إليه ابنُ الهمام من الاعتبار والشهادة بقوله: ويؤيدُ صحةَ هذه الزيادة ـ يعني زيادة بعض الرواة في حديث ابن مسعود: (ثم لا يعودُ) ـ روايةُ أبي حنيفة من غير الطريق المذكور. وذلك أنه اجتمع مع الأوزاعي بمكةَ في دار الحنَّاطين، كما حكى ابنُ عيينةَ إلى آخرها، لِمَا عرفتَ من تعليقها وحكمِ التعاليق.

ومنها: أنَّ فقه الرُّواة لا أثرَ له في صحة المرويِّ، وإنَّما مدارُها على العدالة والضَّبط، وكلِّ ما اشترط في صحة الحديث؛ إذ قلَّةُ الفقه لا يُوجب الوهنَ في شرائط التحمُّل، وما يلازمه الوثوق بالرواية. وإذا انتفى ذلك بقي العلُو لسند ابن عمرَ، مع ما له من الصِّحَّةِ. والحنفية لا يعتقدون أيضاً أن قلَّةَ فقه الراوي مِمَّا يتطرَّق به الوهن إلى مرويِّه، بل يرَوْن أنَّ روايه قليل

= والترمذي ١/ ٢٩٧، حديث (٢٥٧) وقال: حديث حسن، وينظر: مرعاة المفاتيح ٣/ ٨٢.

(١) أي كلام ابن الهمام.

(٢) أي صاحب دراسات اللبيب ص٢٠٥.

الفقه من الصحابة إذا خالفها القياسُ من كلِّ وجه، يُقَدَّمُ القياسُ عليها، من غير أن يتطرَّق عندهم وهْنٌ بعدم فقه الراوي في صحة مرويِّه، أو يحصُلُ زيادةُ وثوق بفقه الراوي لصحة مرويِّه من مرويٍّ من دونه في الفقه. وما ذهبوا إليه من تقديم القياس على رواية مثل أبي هريرة، وأنس بن مالك، وجابر بن سَمُرَةَ، وهم عندهم مِمَّن يقلُّ فِقهُهم من الصَّحابة، قد وقع عليهم بذلك الطعنُ الشديد، لا سيما في حكمهم على أبي هريرة ﷺ بقلَّة الفقه، حيث نسبوهم بعِظَمِ الجسارة بهذا القول. ثم ذكر صاحبُ الدراساتِ ها هنا كلاماً طويلاً، وهو مفيدٌ، نافع جداً، فعليك أن تراجِعَه.

[لا حجة لأحد أمام رسول الله ﷺ]:

٧ ـ ومنها: ما قال صاحبُ الدراساتِ في الدراسة السابعة: اعلم ـ سدَّدك الله سبحانه على سواء السبيل؛ وأذاقك حلاوةَ صفوة الدَّليل ـ أنك إذا عرفت ما قدَّمنا في المباحث السابقة من أنَّه لا حُجَّةَ لأحدٍ مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم، وترسَّخ (عندك) أساسُ ما بيَّناه من الدلائل، علمتَ أنه كما يجبُ تركُ قولِ إمامٍ واحدٍ مخالفٍ بالحديث، كذلك يجب تركُ قول مائةِ إمامٍ مثلاً إذا كان مخالفاً بالحديث الصحيح. فلو وجدنا حديثاً صحيحاً خالفه الأئمة الأربعةُ رحمهم الله تعالى، وجب علينا تركُ أقوالِهم فوراً، بعين ما ذكرنا من الدراسات المتقدِّمة، إلى أن يظهرَ عندنا معارضةٌ منهم لهذا الحديث بحديث آخرَ رجَّحُوه عليه، أو جوابٍ يتسترون به عن ورود الحديث حُجَّةٌ عليهم. واحتمال أنه لم يبلُغْهم الحديثُ كائنٌ هاهنا أيضاً، ولو على ضعْفٍ، لاستيفاء المذاهب الأربعة أكثرَ ما ثبت من السنة الصحيحة. وكذلك احتمال أنَّ واحداً منهم أو أكثرَ أخذ بهذا الحديث بعد العلم به في قوله الجديد، ورجَع عمَّا خالفه لم يرتفع بعدم نقله[١] إلينا، بل ولا بعد وصول ذلك إلى أتباعه جميعاً. والشافعي لا يتحقَّق لقوله خلافٌ

(١) قوله: «لم يرتفع بعدم نقله»، تكرر في الأصل.

بالحديث الصحيح بعدما قال وصحَّ عنه: «إذا وُجِدَ الحديثُ الصحيح، فهو مذهبي»(١). وبهذا القول اتَّخذ أصحابُه. فيَنسِبون إليه ما ثبت في الصحيح، أنه مذهبُه. وذلك في عدة مواضع.

وكذلك الأئمةُ الثلاثةُ صحَّ عنهم ما صحَّ عن الشَّافعي، لكن أتباعه قد خُصُّوا من بين أتباعهم بإقرارِ ذلك، وترْكِ ما خالف الحديثَ من أقواله. وعلى كلِّ حالٍ، نعتقدُ أن للأئمة الأربعة أعذاراً مُوجَّهة عن هذا الحديث. وذلك مِمَّا أوجب حُسْنَ الظنِّ إليهم، لا ترْكَ الحديث لقولهم، فيُعمَلُ بالحديث ويُتْرَكُ قولُهم. وذلك لو تحقَّقْتَ الأمرَ على ما هو عليه تركتَ أقوالَهم بقولهم عند صحَّة الحديث أنه يجبُ ترْكُ قولِهم. وخلاف الأئمة الأربعة ليس مما عُدَّ دليلاً على عِلَّةٍ خفيَّةٍ في الحديث، بل ولا خلافُ أكثر منهم من العلماء، ولا عدمُ أخذهم للحديث إذا ثبت من حُذَّاق الفنِّ الحكم عليه بالصحة أو بالحُسْنِ. وليس أحدٌ من المحدِّثين يلتفت في صحة الحديث وحُسنه إلى اشتراط أخذِ أهلِ العلم له.

وأمَّا ما استمرَّ عليه دأبُ الإمام الجليل أبي عيسى [محمد] بن عيسى بن سَوْرَةَ الترمذيِّ في أكثرِ الأحاديث من قوله: والعملُ على هذا عند أهل العلم أو أكثرِه، أو بعضِه. يأتي بعد الفراغ عن الحكم على الحديث بالصحة أو الحُسن، أو بهما، أو غيرِ ذلك مِمَّا يُحكم به على اصطلاحه، فهو ليس عنده مِمَّا يُشترَطُ في صُلب ما حكم به. ولا شكَّ في أنَّ كونَ الحديث معمولاً به عند الصحابة ومن بعدَهم مِمَّا يؤيد أمرَ ثبُوته. وليس الكلامُ في ذلك، وإنَّما الكلامُ في أنه ليس مِمَّا يُشترط في الحسن والصحة،

---

(١) ينظر لأقوال الإمام الشافعي في هذا المعنى: آداب الشافعي ومناقبه لابن أبي حاتم الرازي ص٩٣؛ مناقب الشافعي للبيهقي ١/ ٤٧٢ ـ ٤٧٧؛ معرفة السنن والآثار للبيهقي ١/ ١٢٨؛ ذم الكلام وأهله للهروي ٤/ ٣٠١؛ المجموع للنووي ١/ ٦٣، وينظر أيضاً كتاب إيقاظ همم أولي الأبصار للشيخ صالح بن محمد الفلاني، ومقدمة صفة صلاة النبي للشيخ محمد ناصر الدين الألباني.

حتى إذا لم يأخذ به أجِلَّةُ القوم منهم، يُعدُّ بذلك معلولاً. وإن كان الترمذيُّ يرى ذلك، فهو مِمَّا اختص به، على خلاف جماهير العلماء[١].

قلت[٢]: قولُ صاحب «الدراسات»: (أمَّا ما استمر عليه دأب الإمام أبي عيسى الترمذيِّ في أكثر الأحاديث من قوله: «والعمل على هذا عند أهل العلم، أو أكثرِه، أو بعضِه» إلى قوله: (فهو ليس عنده مِمَّا يشترط في صلب ما حكم به). هو الظاهرُ، وهو الحقُّ والصوابُ.

(١) دراسات اللبيب ص٢٦٧ ـ ٢٧١.

(٢) القائل هو المؤلف المباركفوري ﷺ.

الفصل الحادي والأربعون

في تذكرة كتب الحديث القلمية النادرة وبيان أمكنة وجودها ليستفيد منها من استطاع إليها سبيلاً

١ ـ فمنها: صحيح ابن حبان.

للحافظ أبي حاتم محمد بن حِبَّان البُسْتي، المتوفَّى سنة أربع وخمسين وثلاثمائة[(١)].

ويُوجَدُ هذا الكتابُ في مواضعَ عديدةٍ. فنسخةٌ صحيحةٌ نفيسةٌ منه، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، في خزانة الكتب الجرمنية[(٢)]. وقد كتب الحافظ على هامشها حواشِيَ مفيدةً نافعةً جداً[(٣)].

والمجلد الأول منه في خزانة الكتب المحمودية بالمدينة المنورة[(٤)].

٢ ـ ومنها: صحيح ابن خزيمة.

للحافظ الإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خُزيمة النَّيْسَابُوري، المتوفَّى سنة إحدى عشرة وثلاثمائة[(٥)].

---

(١) مترجم في سير أعلام النبلاء ١٦/ ٩٢ وغيره كما سبق.

(٢) تقدم الحديث عن هذه المكتبة في مقدمة التحقيق تحت عنوان «الجواهر المفقودة في ألمانيا».

(٣) ذكره الحافظ ابن حجر ضمن مسموعاته. المعجم المفهرس ص٤٥. وذكر أطرافه في كتابه إتحاف المهرة. ينظر ١/ ١٦٣. وذكره السخاوي ضمن ما نسخه ابن حجر بخطه، بترتيب ابن بلبان. الجواهر والدرر ٢/ ٧١٤. وذكر السخاوي أنه كان ابن حجر يطالع المصنف ويقيد عليه بخطه الفوائد النفيسة. المصدر السابق ١/ ٣٧٦.

(٤) تقدم الحديث عن ابن حبان وكتابه في الفصل الثاني والعشرين، وتوجد لكتابه «التقاسيم والأنواع»، أجزاء متفرقة في مكتبات عديدة في العالم؛ منها قطعة في برلين. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٠٧. ويوجد كاملاً مطبوعاً بترتيب ابن بلبان الفارسي، كما سبق ذكره هناك.

(٥) تقدمت ترجمته في الفصل الثاني والعشرين.

يوجد هذا الكتابُ أيضاً في مواضعَ؛ فنسخةٌ كاملةٌ منه موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، لكن المجلد الأول منها ناقص[(١)]، والمجلدان الأخيران منها سالمان عن النقص.

وقد كتب الحافظُ ابن حجر على هامشها أيضاً حواشِيَ نافعةً[(٢)].

٣ ـ ومنها: صحيح أبي عوانةَ.

للحافظ أبي عوانةَ يعقوبَ بنِ إسحاقَ بن إبراهيمَ بن يزيدَ الإسفرايينيِّ، النَّيْسَابوريِّ الأصل، المتوفَّى سنة ست عشرة وثلاثمائة[(٣)].

ويُوجَدُ هذا الكتابُ أيضاً في مواضعَ، فنسخةٌ كاملةٌ منه مكتوبة بخط يحيى بن نُعيم الأنصاري، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٤)].

---

(١) يؤيد هذا ما قاله محقق المطبوع: «ويمكن القول بأن جزءاً ضئيلاً من المجلد الأول من الكتاب من ناحية مؤخرته قد فُقد» ١/ ٢٤.

(٢) ذكره ابن حجر ضمن مسموعاته في المعجم المفهرس ص٤٢، وقال: المسموع لنا منه القدر الذي حصل لزاهر بن طاهر مسموعاً على عدة شيوخ، وعُدِم سائرُه ص٤٢.
وذكر ابن حجر أطرافَه ضمن كتابه إتحاف المهرة، وقال: ولم أقف منه إلا على ربع العبادات بكماله، ومواضعَ متفرقةٍ من غيره ١/ ١٥٩.
وقد طُبع ما يُوجَدُ من الكتاب في أربع مجلدات ـ ينتهي في أبواب من كتاب المناسك ـ بتحقيق الدكتور مصطفى الأعظمي من نسخة مكتبة أحمد الثالث في تركيا، مسجلة برقم (٣٤٨). وقال محققه: «ولم تظهر لنا نسخة ثانية من هذا الكتاب حتى الآن. وأما ما ذكره الأستاذ المباركفوري في مقدمة تحفة الأحوذي من وجود نسخة منه بمكتبات أوروبا، فيبدو أنه كلام غير دقيق». ١/ ٢٣.
قلت: واتِّفاقُ هذا الوصف مع ما ذكره المحقق من النقص في المجلد الأول ـ على الرغم من أن إسناد النسخة المطبوعة هو غير إسناد الحافظ ابن حجر ـ دليلٌ على دقة هذه المعلومة.

(٣) تقدمت ترجمتُه والحديثُ عن كتابه في الفصل الثاني والعشرين. وقسم كبير من كتابه مطبوع، لكنه في حاجة إلى إعادة تحقيقه وطبعه.
والكتاب من مسموعات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص٤٤، وذكر أطرافه في كتابه «إتحاف المهرة». ينظر ١/ ١٦٢.

(٤) وذكر سزكين نسخاً أخرى له توجد في تركيا ومصر وغيرهما. تاريخ التراث العربي ١/ ٢٧٨.

ونسخةٌ صحيحةٌ نفيسةٌ منه، موجودة في خزانة الكتب للعلامة أبي الطيب شمس الحق العظيم آبادي، مصنف «غاية المقصود» و«عون المعبود»، رحمه الله تعالى وغفر له. وقد نقلْتُ من هذه النسخة المباركة بعضَ الروايات في رسالتي «المقالة الحسنى في سنية المصافحة باليد اليمنى»[١].

٤ ـ ومنها: **الصحيح المنتقى.**

للحافظ أبي عليٍّ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكن البغدادي، المتوفَّى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة[٢].

لم أقف على وجوده إلا في الخزانة الجرمنية؛ فنسخةٌ منه مكتوبةٌ بخط الحافظ السيوطي موجودةٌ فيها[٣].

٥ ـ **ومنها صحيح الإسماعيلي.**

وهو «مستخرج على صحيح البخاري»، للحافظ الإمام أبي بكر [أحمد][٤] بن إبراهيم بن إسماعيل الجُرجاني، المتوفَّى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة[٥].

نسخة منه بخط الحافظ ابن حجر موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٦].

---

(١) باللغة الأردية، ثم ترجمها باللغة العربية أخونا الدكتور وصي الله محمد عباس، وطبعت في باكستان.

(٢) تقدمت ترجمتُه والحديث عن كتابه في الفصل الثاني والعشرين، وأن الكتاب كان معروفاً عند المغاربة، وأثنى عليه ابنُ حزم.

(٣) هكذا جاء في فهرس الخزانة الجرمنية المذكور ص٣.

(٤) زيادة من مصادر ترجمته.

(٥) تقدمت ترجمتُه في الفصل الثاني والعشرين، كما تقدم الحديثَ عن كتابه هذا هناك.

(٦) ذكر الحافظ ابن حجر ضمن مسموعاته «صحيح الإسماعيلي»، وقال: «وهو مستخرَجٌ على صحيح البخاري». المعجم المفهرس ص٤٣.

وكان ابن حجر يملك نسخةً من هذا الكتاب. واستفاد منه كثيراً في فتح الباري ومقدمته؛ حيث بلغت النصوصُ التي أخذها ابنُ حجر من المستخرج ودوَّنها في فتح الباري ألفاً وسبعمائة وأربعة وخمسين نصاً. مقدمة محقق معجم الإسماعيلي ١/ ١٧٠. وصرح في موضع قائلاً: «لم أرَ الحديث في نسختين من مستخرج الإسماعيلي». المرجع السابق ١/ ١٦٩.

وقد اختصر الحافظُ هذا الكتابَ ولخَّصه، وسماه «المنتقى»[(١)].

٦ ـ ومنها: **المستخرج على صحيح مسلم.**

للحافظ أبي عَوانَةَ يعقوبَ بنِ إسحاقَ المذكور.

نسخةٌ صحيحةٌ من هذا الكتاب، مكتوبة بخط الحافظ ابن حجر، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٢)].

٧ ـ ومنها: **المستخرج لابن منده.**

وهو الحافظ أبو القاسم عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن منده، المتوفَّى سنة سبعين وأربعمائة[(٣)].

نسخةٌ صحيحةٌ منه، مصححةٌ من الحافظ ابن حجر. مكتوبةٌ بخط عمرَ بن يحيى المصري، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٤)].

٨ ـ ومنها: **المستخرج.**

لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني، المتوفَّى سنة ثلاثين وأربعمائة[(٥)].

نسخةٌ من هذا الكتاب مكتوبةٌ بخط إبراهيم الأفندي، مصحَّحَةٌ من الحافظ السيوطي، موجودة في الخزانة الجرمنية[(٦)].

---

(١) يؤيده ما ذكر ابن حجر في المعجم المفهرس؛ إذ قال: وقرأتُ جزءاً انتقيتُه من هذا الكتاب، يشتمل على تعاليقِ البخاري عالياً، على العماد أبي بكر بن إبراهيم.. إلخ. ص٤٣، وذكره السخاوي أيضاً ضمن مؤلفاته: «الجواهر والدرر ٢/٦٦٨.

(٢) سبق ذكرُه باسم «صحيح أبي عوانة». ولكن هكذا ورد ذكرُه مكرراً في فهرس الخزانة الجرمنية المذكورة. فلعلَّ المكتبة المذكورة كانت تحوي نسختين من الكتاب باسمين مختلفين. وكانت هذه النسخةُ بخط ابن حجر. وقد ذكره ابنُ حجر في مسموعاته، فسماه «صحيح أبي عوانة»، ثم قال: وهو مستخرَجٌ على صحيح مسلم.. إلخ. المعجم المفهرس ص٤٤.

(٣) تقدم ذكره وذكر كتابه في الفصل الرابع عشر.

(٤) ذكره صاحب الرسالة المستطرفة، وقال: كثيراً ما ينقل من مستخرجه المذكور الحافظُ ابن حجر في كتبه، فيقول: ذكر ابنُ منده في مستخرجه، وتارة يقول: في تذكرته ص٢٥.

(٥) سبق ذكره في الفصل الرابع عشر.

(٦) لأبي نعيم «المستخرج على البخاري»، وعلى «مسلم» أيضاً. وكلاهما من مسموعات =

٩ ـ ومنها: مسند ابن أبي أسامة.

وهو الإمام الحارث بن محمد بن أبي أسامة، أبو محمد التَّميمي البغدادي، المتوفَّى سنة اثنتين وثمانين ومائتين.

ومسنده هذا مرتَّب على الشيوخ، لا على الصحابة ﷺ.

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(١)].

١٠ ـ ومنها: مسند ابن أبي عمر.

وهو الحافظ أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أبي عمر[(٢)] العَدَني الدَّرَاوَردي، المتوفَّى سنة ثلاث وأربعين ومائتين.

نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخط المُلَّا علي القاري، موجودة في الخزانة الجرمنية[(٣)].

١١ ـ ومنها: مسند الطيالسي.

وهو الإمام سليمان بن داودَ بن الجارود، أبو داود الطيالسي البصري، المتوفَّى سنة أربع ومائتين. نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبة بخط إبراهيم الأفندي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٤)].

= الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص٤٤، ٤٥، وذكر أن المستخرج على مسلم في ٣٢ جزءاً، في خمسة أسفار ص٤٥. وذكر له بروكلمان نسخاً عدةً، منها نسخة في المتحف البريطاني. تاريخ الأدب العربي ٦/٢٢٦، وقد طُبع في أربع مجلدات طبعة محرَّفة رديئة.

(١) الجواهر المفقودة رقم (٣٤). وقد تقدم ذكرُ الكتاب ومصنِّفه في الفصل الثالث عشر في ذكر المسانيد، وإفادات الذهبي وابن حجر والهيثمي تتفق مع ما جاء هنا من أن الكتاب مرتَّب على الشيوخ، لا على الصحابة.

(٢) في الأصل: «عمرو»، وما أثبته من مصادر ترجمته.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٣٥). وقد تقدَّم ذِكرُ الكتاب ومؤلفِه في الفصل الثالث عشر. والكتاب من مرويات الحافظ ابن حجر. وقد جمع هو زوائدَه في المطالب العالية، وكذا البوصيريُّ في إتحاف الخيرة.

(٤) الجواهر المفقودة رقم (٣٦). وقد سبق الحديثُ عنه وعن مؤلِّفه في الفصل الثالث عشر. وهو من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٣٣. وقد جمع زوائدَه البوصيريُّ في إتحاف الخِيَرة، وابنُ حجر في المطالب العالية. ويُوجَدُ مخطوطاً في الآصفية بالهند، ومكتبة سراي في تركيا. سزكين ١/١٤٢. وهو مطبوع ومعروف.

١٢ ـ ومنها: مسند أبي عوانةَ.

وهو الحافظ يعقوبُ بنُ إسحاقَ المذكور.

نسخة كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبة بخطِّ الحافظِ ابن حجر، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية(١).

١٣ ـ ومنها: مسند ابن أبي شيبة.

وهو الحافظ أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، إبراهيم بن عثمان، الواسطيُّ الأصل، الكوفيُّ، المتوفَّى سنة خمس وثلاثين ومائتين.

وهو كتابٌ كبيرٌ، نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية(٢).

١٤ ـ ومنها: مسند أبي يعلى.

وهو الحافظُ أحمد بن علي بن المثنَّى الموصلي، التميمي، المتوفَّى سنة سبع وثلاثمائة.

نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الإمام الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية(٣).

قال الذهبيُّ في «تذكرة الحفاظ»: قال السمعانيّ: سمعتُ إسماعيلَ بن محمدِ بنِ الفضلِ الحافظ يقول: قرأتُ المسانيدَ كمسند العَدَنِيِّ، ومسندِ ابن منيعِ، وهي كالأنهار، ومسندُ أبي يعلى كالبحر يكونُ مجتَمَعَ الأنهارِ.

١٥ ـ ومنها: مسند بقيِّ بن مَخْلدٍ القُرطبيِّ.

---

(١) الجواهر المفقودة رقم (٣٧). وقد سبق ذكرُه باسم «صحيح أبو عوانة»، ثم باسم «المستخرج على صحيح مسلم» وهو كتاب واحدِ وقد ذكره ابن حجر في المعجم المفهرس باسم «صحيح أبي عوانة»، ثم قال: وهو مستخرَجٌ على صحيح مسلم.

(٢) الجواهر المفقودة رقم (٣٨). وقد سبق ذِكرُه في الفصل الثالث عشر. وقد طُبع قسمٌ منه مؤخراً. ولابن أبي شيبة أيضاً كتاب «المصنَّف»، وكلاهما من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص٥٠، ١٣٥. وسيأتي ذكره فيما بعد. وقد جعلهما سزكين كتاباً واحداً. وذكر أماكنَ وجودِه. تاريخ التراث العربي ١/ ١٦١.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٣٩). كما سبق ذكره في الفصل الثالث عشر. وهو مطبوع.

المتوفى سنة ست وسبعين ومائتين[١].

نسخةٌ من هذا الكتاب موجودةٌ في الخزانة الجرمنية.

قال في «كشف الظنون»: مسنُد الإمام أبي عبد الرحمٰن بقيِّ بن مَخْلَدٍ القرطبيِّ، الحافظ، المتوفَّى سنة ست وسبعين ومائتين. قال ابنُ حزمٍ: روى فيه عن ألفٍ وثلاثمائة صحابيٍّ ونيِّفٍ. رتَّبه على أبوابِ الفقه، فهو مسندٌ ومصنَّفٌ، ليس لأحدٍ مثلُه. انتهى[٢].

١٦ ـ ومنها: مسند البزَّار.

وهو الحافظُ أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، المتوفَّى سنة اثنتين وتسعين ومائتين.

ونسخة صحيحةٌ حسنةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ الهيثميِّ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية.

وقد كانت هذه النسخةُ عند الحافظ ابنِ حجرٍ[٣].

ومسند البزار هذا مُعَلَّلٌ.

١٧ ـ ومنها: مسند الفردوس.

وهو عبارة عن «فردوس الأخبار» للدَّيْلَمِي.

وهو الحافظ شِيرَوَيْه بن شَهردار بن شِيرويه بن فناخسرو الدَّيلمي،

---

(١) وقع في الموضعين «سنة اثنتين وسبعين وسبعمائة»، وهو خطأ تمَّ تصويبه من كشف الظنون ٢/١٦٧٩ ومصادر ترجمته.

(٢) كشف الظنون ٢/١٦٧٩. وقد سبق ذكرُ هذا الكتاب ومؤلِّفه في الفصل الثالث عشر.
ولم يرد في فهرس الخزانة الجرمنية، الجواهر المفقودة رقم (٤٠) أيُّ تفصيل عن هذه النسخة وناسخها. وذكر الذهبيُّ أن عنده «مجلدان من مسنده». سير أعلام النبلاء ١٣/٢٩٤. والكتاب من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٣٥، ويوجد كتاب «المنتقى من حديث بقي بن مخلد وآخرين» في الظاهرية بدمشق. تاريخ التراث العربي ١/٢٣٩.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٤٢). وقد تقدم الحديث عنه في الفصل الثالث عشر. وهو من مسموعات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٣٩ وذكر زوائدَه في المطالب العالية ١/٤٧، وله أيضاً مختصر زوائد البزار، مطبوع.

المتوفَّى سنة (٥٠٩هـ) تسع وخمسمائة[١].

نسخة كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٢].

قال صاحبُ الكشف: «فردوس الأخبار بمأثور الخطاب المخرَّج على كتاب الشهاب» في الحديث، لأبي شُجاع شِيرويه بن شَهردار بن شِيرويه بن فناخسرو الهمَذَاني، الدَّيلمي، المتوفَّى سنة [٥٠٩هـ][٣]. أوله: إنَّ أحسن ما نطق به الناطقون.. إلخ[٤]. ذكر فيه أنه أورد فيه عشرة آلاف حديث. وذكر أنه أورد القضاعيُّ فيه أيضاً عشرةَ آلاف حديث. وذكر في الفردوس رُواتِها، ورتَّبها على حروف المعجم. مجردةً عن الأسانيد، ووضع علاماتِ مخرِّجه بجانبه، وعدَدُ رموزه عشرون[٥]. واقتفى السيوطيُّ أثرَه في جامعه الصغير، ثمَّ جمع ولدُه الحافظ شَهردار، المتوفَّى سنة ثمان وخمسين وخمسمائة أسانيدَ كتابِ الفِردوس، ورتَّبها ترتيباً حسناً في أربعِ مجلدات، وسماه «مسند الفردوس». انتهى بلفظه[٦].

---

(١) الجواهر المفقودة رقم (٤٣). ووقع تاريخ وفاته في فهرس الخزانة المذكورة (٥٥٨هـ)، وهو تاريخ وفاة ولده. وهو صاحب «مسند الفردوس»، كما ذكر صاحب كشف الظنون فيما نقل عنه المؤلف هنا.
وقد سبق الحديثُ عن الكتاب ومؤلِّفه في الفصل الثالث عشر.

(٢) الكتاب من مصادر السيوطي في جمع الجوامع، كما ذكر في مقدمته، وعدَّه من الكتب التي يُستغنى بالعزو إليها أو إلى بعضها عن بيان ضعفه.

(٣) زيادة من كشف الظنون، سقط من أصلنا.

(٤) الفردوس بمأثور الخطاب ١/ ٥.

(٥) لم أر في المطبوع من «الفردوس بمأثور الخطاب»، تحقيق الزغلول، علامات المخرِّجين ولا رموزَهم. وعددُ أحاديثه حسب ترقيم المحقق (٩٠٥٦) حديثاً. وقد طُبع مسند الشهاب أيضاً في مجلدين، ويحتوي (٩١١) نصاً فقط، ولكنه ذكر بعضَ النصوص بأكثرَ من إسناد، فبلغت أحاديثُه حسب ترقيم المحقق (١٤٩٩) حديثاً، والله أعلم.
كما أنِّي لم أرَ هذا المعنى الذي ذكره صاحب كشف الظنون، في مقدمة المطبوع من الفردوس بمأثور الخطاب، بل جاء فيها أن القضاعيَّ ذكر ألفَ كلمةٍ ومائتي كلمةٍ، ولم يذكر رُواتها ١/ ٧، والله أعلم.

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٢٥٤.

١٨ ـ ومنها: **المسند الكبير**.

للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، صاحب الصحيح[(١)].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظِ ابنِ تيميةَ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٢)].

١٩ ـ ومنها: **مسند عَبْد بن حُميد بن نَصْر**.

الإمام الحافظ، الكَشِّي، المتوفَّى سنة (٢٤٩هـ) تسع وأربعين ومائتين[(٣)].

نسخة كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبة بخطِّ الإمام الشوكاني، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[(٤)].

٢٠ ـ ومنها: **مسند الحميدي**.

وهو الإمام أبو بكر عبد الله بن الزُّبير بن عيسى القُرَشيُّ، الأسديُّ الحُميديُّ، المكي، المتوفَّى سنة (٢١٩هـ) تسع عشرة ومائتين[(٥)].

والحُميديُّ هذا غيرُ الحميديِّ صاحبِ الجمع بين الصحيحين[(٦)].

نسخةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظِ ابنِ حجرٍ في أحد عشر

---

(١) من مؤلفات الإمام البخاري: «المسند الكبير». ذكره الفَربرِيُّ. فينظر: مقدمة الفتح ص٤٩٢؛ طبقات المفسرين للداودي ٢/١٠٧؛ كشف الظنون ٢/١٦٨٤؛ سيرة الإمام البخاري ١/٢٩٥. ولكن لا يعرف له وجود الآن سوى ما ذُكر في هذا الفهرس، والله أعلم.

(٢) الجواهر المفقودة رقم (٤٤).

(٣) تقدم الحديث عنه وعن مؤلِّفه في الفصل الثالث عشر. وقد طُبع المنتخب منه.

(٤) الجواهر المفقودة رقم (٤٥). وذكر سزكين وجود أجزاء متفرقة منه في مختلف مكتبات العالم، منها نسخة في برلين برقم (١٢٦١) في ١٤١ ورقة، كتبت في حوالي ٥٥٠هـ. تاريخ التراث العربي ١/١٦٩ ـ ١٧٠.

(٥) سبق ذكره في الفصل الثالث عشر. وهو مطبوع ومعروف.

(٦) هو: أبو عبد الله محمد بن فُتوح بن عبد الله الحُميديُّ القُرطُبي الأندلسي (قبل ٤٢٠ ـ ٤٨٨هـ). وكتابه «الجمع بين الصحيحين» مطبوع.

جزءاً، موجودة في الخزانة الجرمنية[١].

٢١ ـ ومنها: مسند الخُوَارِزْميّ.

وهو الإمام الحافظ أبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخُوارزمي، البَرقاني، المتوفَّى سنة (٤٢٥هـ) خمس وعشرين وأربعمائة[٢].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخط الإمام يحيى بن ناصر، موجودة في الخزانة الجرمنية[٣].

٢٢ ـ ومنها: مسند ابن أبي عاصم.

وهو الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن عمرو النَّبيل، أبي عاصم، الشَّيباني، المتوفَّى سنة (٢٨٧هـ) سبع وثمانين ومائتين[٤].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخط الحافظ المنذريِّ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٥].

قال في «كشف الظنون»: (وهو كبيرٌ، نحوُ خمسين ألف حديث). انتهى[٦].

٢٣ ـ ومنها: مسند ابن جُمَيع.

أبي الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن جُمَيع، المتوفَّى سنة (٤٠٢هـ) اثنتين وأربعمائة[٧].

---

(١) الجواهر المفقودة رقم (٤٦). وكان «مسند الحميدي»، من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ١٣٢، وجمع زوائده في كتابه «المطالب العالية»، وكذا البوصيريُّ في «إتحاف الخيرة المهرة».

(٢) تقدم ذكره والحديث عن كتابه في الفصل الثالث عشر، وقبلَه في الفصل العاشر ضمن المستخرجات على الصحيحين. فكتابه هذا مستخرَجٌ عليهما.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٤٨). وتُوجَدُ منه نسخةٌ في المكتبة الآصفية بالهند، نُسخت سنة ١١٣١هـ. تاريخ التراث العربي ١/ ٣٨٤.

(٤) سبق ذكره وذكر كتابه في الفصل الثالث عشر، وذَكَرَ مترجموه أنَّ مسنده كان على نحو خمسين ألف حديث.

(٥) الجواهر المفقودة رقم (٤٩).

(٦) كشف الظنون ٢/ ١٦٧٨.

(٧) سبق ذكره في الفصل الثالث عشر.

نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبة بخطِّ الحافظ ابن حجر، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية. وقد كتب الحافظ على هامش هذه النسخة حواشِيَ مفيدةً[١].

٢٤ ـ ومنها: مسند ابن راهويه.

وهو الإمامُ إسحاقُ بن إبراهيم بن مخلد، أبو يعقوبَ الحنظليُّ، المعروف بابن راهويه، المروزيُّ، المتوفَّى سنة ثمان وثلاثين ومائتين[٢].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية.

وللحافظ الذهبي تصنيفٌ في نقد رجال هذا الكتاب. ونقلَه السيوطيُّ على هامش هذه النسخة[٣].

٢٥ ـ ومنها: [مسند ابن نصر الرازي][٤].

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن نصر الرَّازي، المتوفَّى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة[٥].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبة بخط الإمام السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٦].

---

(١) الجواهر المفقودة رقم (٥٠). وكان الكتاب من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٩٣ والمعروف من عادة ابن حجر أنه كان إذا قرأ كتاباً يعلِّقُ عليه فوائدَ وحواشِيَ.

(٢) سبق ذِكْرُه وذِكْرُ مسنده في الفصل الثالث عشر. وكان من مرويات الحافظ ابن حجر، وقد وقف على قدْرِ النصف منه. وذكر زوائدَه في المطالب العالية ١/ ٤٧ وكذا البوصيريُّ في إتحاف الخيرة ١/ ٣٣ وقد طُبع ما وُجِدَ منه.

(٣) الجواهر المفقودة (٥١). والكتاب من مصادر السيوطي في الجامع الكبير. ينظر: صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٤.

(٤) هذا العنوان زيادة من فهرس الخزانة المذكورة، جرْياً على عادة المؤلف في الفصل بين اسم الكتاب واسم المؤلف.

(٥) تقدم ذِكْرُه وذِكْرُ مسنده في الفصل الثالث عشر، ووفاتُه كانت في حدود (٣٨٥هـ).

(٦) الجواهر المفقودة رقم (٥٣). وأفاد (أن النسخة مأروضة). وكان ذلك قبل أكثرَ من مائة سنة. أما الآن، فالله أعلم.

قال صاحب «كشف الظنون»: وللإمام أبي إسحاق إبراهيمَ بنِ نصرٍ الرازيِّ، المتوفَّى في حدود سنة خمس وثمانين وثلاثمائة «مسند» في نيِّفٍ وثلاثين جزءاً. قاله الخليليُّ. انتهى[١].

٢٦ ـ ومنها: **مسند أبي هريرة.**

للإمام المحدث أبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السِّمْسَار، المتوفَّى سنة اثنتين وثمانين ومائتين[٢].

نسخة كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ العلامة الإمام ابن تيمية، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٣].

٢٧ ـ ومنها: **مصنف ابن أبي شيبة.**

للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبةَ العبسي، المتوفَّى سنة خمس وثلاثين ومائتين[٤].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الحافظ السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٥].

---

(١) كشف الظنون ٢/ ١٦٨٥. وكلام الخليلي هذا في الإرشاد ٢/ ٦٥٠؛ وعنه في سير أعلام النبلاء ١٣/ ٣٥٦.

(٢) تقدم ذِكرُه أيضاً في الفصل الثالث عشر. وكانت وفاتُه بعد هذا التاريخ المذكور هنا.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٥٤). وأفاد (أن النسخة مأروضة جداً، ولكن من عجائب قدرة الله أن الحروف كلَّها باقيةٌ، وما أكَلَتِ الأَرَضَةُ إلا الورقَ). وكان ذلك قبل أكثر من مائة عام، فالله أعلم. ولكنَّ قسماً من هذا المسند موجودٌ في المكتبة الظاهرية، كما سبق.

(٤) تقدم ذِكْرُه في الفصل الثالث عشر، وله «مسند»، أيضاً سبق ذكره.

(٥) الجواهر المفقودة رقم (٥٦). وكان هذا المصنَّف من مراجع السيوطي في كتابه «الجامع الكبير»، وغيره. صحيح الجامع الصغير ١/ ٣٥. وتُوجَدُ له أو لأجزاءٍ منه نُسَخٌ مخطوطة عديدةٌ في مكتبات العالم. ذكرها سزكين في تاريخ التراث العربي ١/ ١٦١، وتحدَّث عن بعضها بتفصيل الدكتورُ عبد العزيز بن إبراهيم العُمري في مقدمة تحقيقه لكتاب «المغازي» من المصنف ص٤٢.

«ومصنف ابن أبي شيبة» مطبوعٌ أكثرَ من طبعة، لكنه في حاجة إلى تحقيق علمي وطبعة تليق به.

ومجلدان كاملان من هذا الكتاب موجودان في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة[١].

قال في «كشف الظنون»: مصنَّف في الحديث، للإمام أبي بكر عبد الله المذكور. وهو كتابٌ كبيرٌ جداً، جمع فيه فتاوى التابعين، وأقوالَ الصحابة، وأحاديثَ الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم، على طريقة المحدِّثين بالأسانيد، مرتباً على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه.

ولعبد الرزاق بن همام بن نافع الحِمْيَرِيِّ، الصنعانيِّ، أحدِ الأعلام، المتوفَّى سنة إحدى عشرة ومائتين. وهو أصغرُ من مصنف ابن أبي شيبة. وهو كذلك مرتَّبٌ على الكتب والأبواب على ترتيب الفقه.

ولأبي عليٍّ الحافظِ سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَنِ، البغدادي، المتوفَّى سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. انتهى[٢].

٢٨ ـ ومنها: مصنف عبد الرزاق.

وهو الإمامُ عبد الرزاق بن همام بن نافع الحِمْيري، الصَّنعانيُّ، المتوفَّى سنة إحدى عشرة ومائتين[٣].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الإمام الشوكانيِّ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٤].

٢٩ ـ ومنها: مصنف ابن السَّكَن.

وهو الإمامُ الحافظ أبو علي سعيد بن عثمان بن سعيد السَّكَن البغداديُّ، المذكورُ في كلام صاحب الكشف[٥].

---

(١) لم يذكر سزكين نسخة المحمودية.

(٢) كشف الظنون ٢/١٧١١.

(٣) له ترجمة في: طبقات علماء الحديث ١/٥٢٠؛ تهذيب الكمال ١٨/٥٢؛ سير أعلام النبلاء ٩/٥٦٣ وغيرها.

(٤) الجواهر المفقودة رقم (٥٧). وذكر له سزكين نسخاً عدة. تاريخ التراث العربي ١/١٤٤ وهو مطبوع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمٰن الأعظمي. ولكنه ما زال في حاجة إلى تحقيقه تحقيقاً علمياً بعد المقارنة بين النسخ.

(٥) أي المذكور قبل قليل، عند ذكر مصنف ابن أبي شيبة.

نسخة كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الإمام السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[١].

٣٠ ـ ومنها: معجم ابن قانِع.

وهو الإمام الحافظ أبو الحُسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي، المتوفَّى سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة[٢].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبةٌ بخطِّ الإمام الشوكاني[٣].

٣١ ـ ومنها: معجم أبي نُعيم الأصفهاني.

وهو الإمامُ الحافظ أبو نُعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني، المتوفَّى سنة ثلاثين وأربعمائة[٤].

وهو معجمُ شيوخه.

قال في «كشف الظنون»: وجَمَعَه[٥] الحافظ أبو بكر محمد بن

---

(١) سبق في هذا الفصل ذِكْرُ «الصحيح المنتقى» له. فلا أدري هل هذه نسخة أخرى منه أو كتابٌ آخر له، وسبق عن الذَّهبي أنه قال: لم نَرَ تواليفه، هي عند المغاربة. السير ١١٧/١٦. وقال أيضاً: كان ابنُ حزمٍ يُثني على صحيحه المنتقى، وفيه غرائبُ. المصدر السابق ١١٨/١٦، والله أعلم.
وتقدم ذِكرُه أيضاً في الفصل الثاني عشر في ذكر كتب السنن.

(٢) وكان مولدُه في (٢٦٥هـ). وله ترجمة في: تاريخ بغداد ٨٨/١١؛ سير أعلام النبلاء ٥/ ٥٢٦، وغيرهما.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٥٩). وذكر أن الورقةَ الأخيرة منها ساقطةٌ. ولابن قانع هذا كتاب «معجم الصحابة»، استفاد منه ابنُ عبد البر في الاستيعاب، والخطيبُ البغدادي، وغيرُهما. وهو مطبوعٌ في ثلاث مجلدات. وقد سبق ذكره تعليقاً في الفصل العشرين.
وله أيضاً: «معجم الشيوخ»، ذكره صاحب كشف الظنون ١٧٣٥/٢؛ وعنه هدية العارفين ٤٩٥/٥، والله أعلم.

(٤) تقدمت ترجمته.

(٥) هكذا في الأصل. ويبدو أنه تحريفٌ وقع في النسخة التي اعتمد عليها المؤلفُ ﷺ من كشف الظنون. فأصبح المعنى أنَّ معجم أبي نُعيم الأصفهاني جَمَعَه ابنُ مسدي.. إلخ. ولكن بعد الرجوع إلى كشف الظنون ١٧٣٥/٢، تبيَّن أنه ذكر تحت عنوان «معجم الشيوخ» =

يوسف بن موسى الغرناطي، المعروف بابنِ مَسْدِي، المتوفَّى سنة ثلاث وستين وستمائة في ثلاث مجلدات، وهو كثيرُ الفوائد، إلا أنه لا يكاد يذكُرُ أحداً من الأعيان إلا ثَلَبَه[1]. انتهى ما في الكشف.

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخطِّ الإمام الحافظِ المنذريِّ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[2].

٣٢ ـ ومنها: سنن أبي مسلم الكَشِّي.

وهو الإمام الحافظُ إبراهيمُ بن عبد الله بن مسلم البصري، المتوفَّى سنة اثنين وتسعين ومائتين[3].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبةٌ

= أسماء كثير من العلماء مِمن ألفوا معاجمَ لشيوخهم، وذكر منهم أبا نعيم الأصبهاني. ثم قال: وجَمَعَ الحافظُ أبو بكر. . . بن مَسدي. . إلخ. فهو كتابٌ آخرُ «معجم شيوخ ابن مسدي»، ولا علاقة له بأبي نُعيم، والله أعلم.

(١) في الأصل: «ثلبه»، والتصويب من كشف الظنون.

(٢) الجواهر المفقودة رقم (٦٠). وقد ذكره في هذا الفهرس برقم (٣٦) التي تحتوي عليها «غرفة المخطوطات الحديثية النادرة الواقعة جهة الباب الشمالي»، ونصُّه هكذا: معجم أبي نُعيم الأصفهاني، للحافظ أبي بكر محمد بن يوسف بن موسى الغرناطي، المتوفَّى سنة (٦٦٣هـ). بخط الإمام المنذري ﷺ، النسخة كاملة.
وبالرجوع إلى ترجمة أبي نُعيم الأصبهاني، وجدتُ أنَّ الذهبيَّ قال في ترجمته في سير أعلام النبلاء: (وعمِلَ معجمَ شيوخِه) ١٧/ ٤٥٥. وأما ابن مَسْدي، فقد قال ابن عبد الهادي في ترجمته في طبقات علماء الحديث: (وعمل معجماً في ثلاث مجلدات) ٤/ ٢٣٥، زاد الذهبي في التذكرة ٤/ ١٤٤٨: رأيتُه وطالعتُه وعلَّقت منه كراريسَ.
ولكن ما علاقة ابن مَسْدِي «بمعجم أبي نعيم الأصفهاني»، وكيف تكونُ النسخةُ بخط المنذريِّ، والمنذريُّ توفي في (٦٥٦هـ)، أي: قبل ابن مسدي بنحو سبع سنوات. ويبدو أن العلاقات بينهما لم تكن على ما يُرام، فقد جاء في كشف الظنون بعد الكلام الذي ذكره المؤلف (المباركفوري ﷺ هنا): إلا أنَّه لا يكاد يذكُرُ أحداً من الأعيان إلا ثَلَبَه، ولَمَّا ذكر المنذريَّ ولم يُوَفِّ حقَّه، رماه جَمْعٌ من أصحابِ المنذريِّ كلٌّ منهم بنَبْله، ووضَعَ من قدْرِه ونُبْلِه. والدنيا دارُ قِصاصٍ. كشف الظنون ٢/ ١٧٣٥، والله أعلم.

(٣) تقدم ذكره وذكر سُننه في الفصل الثاني عشر.

بخطِّ الشيخ يحيى أفندي[١].

٣٣ ـ ومنها: السنن الكبرى.

للإمام النَّسَائي[٢].

نسخةٌ كاملةٌ منها، مكتوبةٌ بخطِّ الإمام السيوطي، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٣].

٣٤ ـ ومنها: سنن سعيد بن منصور.

وهو الحافظُ سعيد بن منصور الخُراساني، المتوفَّى سنة سبع وعشرين ومائتين[٤].

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبةٌ بخط الإمام الشوكاني[٥].

٣٥ ـ ومنها: المبسوط في الحديث[٦].

للإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ. وهو مكتوب بخط الحافظ ابن منده.

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[٧].

---

(١) الجواهر المفقودة رقم (٦٣). وذكر له سزكين «جزء فيه حديث أبي مسلم»، يوجد مخطوطاً في أنقرة، وفي الظاهرية في ١٦ ورقة نسخ في ٦٤٢هـ. تاريخ التراث العربي ١/٢٥٦.

(٢) تقدم ذكر الإمام النسائي وسننه «الكبرى»، و«المجتبى» في الفصل العشرين في ذكر الكتب الستة.

(٣) الجواهر المفقودة رقم (٦٤). أما السنن الكبرى، للإمام النسائي، فقد تم العثورُ على عدة نسخ منها ـ بعضها كاملة وبعضها ناقصة ـ وصدر للكتاب أكثرُ من طبعةٍ، أحسنُها طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت. وقد صدرت ضمن الموسوعة الحديثية التي يشرف عليها الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، جزاه الله خيراً. وتقع هذه الطبعةُ في اثني عشر مجلداً مع الفهارس، وتحتوي على (١١٩٤٩) حديثاً حسب ترقيم المحقق.

(٤) تقدم ذكره في الفصل الثاني عشر.

(٥) الجواهر المفقودة رقم (٦٦). وقد تم العثور على نسخة من سننه، وطبعت أجزاءٌ منه، كما سبق ذكره.

(٦) ذكره الخليلي في الإرشاد ٣/٩٧٣؛ وابن ناصر الدين في تحفة الأخباري ص١٨٢؛ وابن حجر في تغليق التعليق ٥/٤٢٠. وينظر: سيرة الإمام البخاري ١/٢٩٩.

(٧) الجواهر المفقودة رقم (٧٢).

قال في «كشف الظنون»: المبسوط[١] في الحديث، للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ذكره الخليليُّ في «الإرشاد». وأن مَهِيب بن سُلَيم[٢] رواه عنه في كتاب «العِلَل»[٣]. وذكره أبو القاسم ابنُ مندَه أيضاً، وأنه يرويه عن محمد بن عبد الله بن حَمْدُون، عن أبي محمد عبد الله بن الشَّرقي عنه. انتهى[٤].

٣٦ ـ ومنها: **المختارة في الحديث.**

للإمام الحافظ ضياء الدين المقدسي.

نسخةٌ كاملةٌ من هذا الكتاب، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية، وهي مكتوبة بخط الحافظ ابن كثير[٥].

٣٧ ـ ومنها: **كتاب العلل.**

للإمام الدارقطني[٦].

---

(١) في الأصل في الموضعين: «مبسوط»، والتصويب من كشف الظنون.

(٢) في الأصل تَبَعاً لنسخة كشف الظنون التي اطَّلع عليها المؤلفُ ﷺ «وهب بن سليم». وكذلك أشار إليها صاحبُ سيرة الإمام البخاري ١/ ٢٩٩، والصواب «مَهِيْب بن سُلَيم»، كما في الإرشاد؛ وتاريخ بغداد ٢/ ٣٤؛ ومقدمة الفتح (٤٩٢). وهو مترجم في الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٧٣. وينظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ٢/ ٧٨٧.

(٣) كشف الظنون ٢/ ١٥٨١، ولكن ليس في الإرشاد للخليلي ٣/ ٩٧٣ ذِكْر لكتاب العلل لمَهيب بن سليم، والله أعلم.
أما كتاب «العلل»، الذي ذكره أبو القاسم ابن منده.. إلخ. فهو كتابٌ للإمام البخاريِّ نفسِه. وذكره ابنُ حجر ضمن مؤلفات الإمام البخاري، في مقدمة الفتح بعد ذكر المبسوط مباشرة، ونصه فيها: (وكتاب المبسوط.... وأن مَهيب بن سُليم رواه عنه، وكتاب العِلَل..) إلخ. فالظاهرُ أنَّ كتاب «العلل» تحرَّف في نسخة صاحب كشف الظنون إلى: «في كتاب «العلل»»، فنشأ هذا الخطأ العجيبُ، والله أعلم. ينظر أيضاً: سيرة الإمام البخاري ١/ ٣٠٠.

(٤) كشف الظنون ٢/ ١٥٨١.

(٥) تقدم ذكر «المختارة»، وترجمةُ مؤلِّفه في الفصل الثاني والعشرين. وانظر: الجواهر المفقودة رقم (٧٣) وقد تم طبع كتاب «المختارة»، والحمد لله.

(٦) تقدم ذكر كتاب العلل للإمام الدارقطني تعليقاً في الفصل العاشر.

نسخة كاملة من هذا الكتاب، مكتوبةٌ بخط الحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ، موجودةٌ في الخزانة الجرمنية[١].

قد تمَّ [الكتابُ][٢] بعون الله وحسن توفيقه.

والحمد لله أولاً وآخراً، وظاهراً وباطناً
وصلى الله تعالى على صفوة خلقه
محمد وآله وصحبه وسلم

(١) الجواهر المفقودة رقم (٧٥). وكان الكتابُ من مرويات الحافظ ابن حجر. المعجم المفهرس ص١٥٩. وذكر سزكين وجودَ نُسَخ أخرى منه، تاريخ التراث العربي ١/ ٣٤٠. وقد طُبع قسم كبير منه بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمٰن زين الله رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٢) في الأصل «الباب الأول»، فعدَّلته إلى ما ترى، لأنه أصبح الآن كتاباً مستقلاً.

إلى هنا انتهى تحقيقُ المراد من هذا الكتاب المستطاب
فالحمدُ لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلى الله وسلم على سيد المرسلين
نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وذلك يوم التروية الثامن من شهر ذي الحجة الحرام ١٤٢٥هـ

الفهارس

* فهرس الآيات القرآنية
* فهرس الأحاديث والآثار
* فهرس الأعلام المترجمين
* فهرس الكتب ومؤلفيها
* فهرس مراجع التحقيق
* فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية
(حسب ورودها في الكتاب)

طرف الآية	الصفحة
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ﴾	٥
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾	٥
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾	٥
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	٦
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	٦
﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾	٧
﴿وَلِكُلِّ أُمَّةٍ رَسُولٌ فَإِذَا جَاءَ رَسُولُهُمْ﴾	٦٦
﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾	٧٨
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾	١٣٠
﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾	١٣٢
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾	١٣٢
﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾	١٣٢ت
﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾	١٣٢ت
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	١٣٣، ١٣٥ت
﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾	١٣٤
﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	١٣٥
﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾	١٣٥
﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	١٣٥
﴿إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَّوْقُوتًا﴾	١٣٥ت
﴿فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ﴾	١٣٦ت
﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾	١٣٦ت
﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾	١٣٤ت

طرف الآية	الصفحة
﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾	١٣٦ت
﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٣٧
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ﴾	١٣٨
﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ﴾	١٣٨
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١٣٩
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾	١٣٩
﴿لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١٤٠
﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا﴾	١٤١
﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾	١٤١
﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾	١٤١، ١٤٢
﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا﴾	١٤٢
﴿ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾	١٤٢
﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم﴾	١٤٣ت
﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾	١٤٣ت
﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٤٣ت
﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	١٤٣ت
﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	١٤٤ت
﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا﴾	١٤٤ت
﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ﴾	١٤٤ت
﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾	١٤٤ت
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾	١٤٤ت
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ﴾	١٥١ت
﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾	٣١٣ت
﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾	٨٠٣

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
آية الإيمان حب الأنصار	٦
إذا فسد أهل الشام فلا خير فيكم	٧٧
اذهب ادع لي معاوية	٤٢٩ت
اكتب فوالذي نفسي بيده ما يخرج منه إلا الحق	٩٢
اكتبوا لأبي فلان (أبي شاه)	٩٢
اللهم ارحم خلفائي	٧٢
اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل	١٢
أما إن الله قد كتب لك من كل إنسان منهم كذا وكذا	١٠٥
انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه، (عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم)	١٢٧
إن الرجل يقتل بالمرأة. . . وفي النفس الدية	٩٩
إن الله حبس عن مكة القتل أو الفيل	٩٢
إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع به آخرين	١٤٥ت
إن من اعتبط مؤمناً قتلاً فإنه قود يده	٩٩
إني اتخذت خاتماً من ذهب. . . . إني لن ألبسه أبداً	٧
أولى الناس بي يوم القيامة أكثرهم علي صلاة	٦٧
بلِّغوا عني ولو آية	٧٢
بلى فاكتبوها	٩١
بم تحكم (قاله لمعاذ)	١٣٩
تركت فيكم شيئين لن تضلوا ما تمسكتم بهما	١٠١، ١٣٨ت
ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان	٦
جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم	١٣٨ت
الجار أحق بسقبه	٦٦٧
الحمد لله الذي وفَّق رسولَ رسولِ الله بما يرضي رسول الله ﷺ	١٣٩

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
خلق الله التربة يوم السبت	٣١١ت
إلا إني أُوتيت القرآن ومثله معه	١٣٢ت
اللهم من لعنتُه أو شتمته، فاجعل ذلك ذكاةً ورحمةً	٤٣٠ت
حديث الطير	٤٧٤
رأيت أبا الدرداء دخل المسجد ومعه من الأتباع مثل ما يكون مع السلطان	١٣
الراحمون يرحمهم الرحمن	٢١٦
ستفتح عليكم الآفاق، وستفتح عليكم مدينة يقال لها قزوين	٤٣٣ت
صافحت بكفي هذه كفَّ رسول الله ﷺ	٣١٢ت
صدق. (حديث ضمام بن ثعلبة)	١٠
صدقت صدقت، أنا أمرتُها	١٠
العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر	٩٦
فرائض الصدقة	٩٨
فقد أخذنا عن رسول الله ﷺ أشياء ليس لكم بها علم (عمران بن حصين)	١٣٢ت
في النفس الدية	٩٩
قد أخبرتك أني إن كنت حدثتك فهو مكتوب عندي (أبو هريرة)	٩٥
قسمت الصلاة بيني وبين عبدي	٤٨٠
كان أبو بكر إذا ورد عليه الخصم (ميمون بن مهران)	٨
كان رسول الله ﷺ قد كتب الصدقة ولم يخرجها إلى عماله	١٠١
كان (ابن عباس) يُحدثني بالحديث، فأكتبه في واسطة الرحل (سعيد بن جبير)	١٠٣
كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى	١٣٨ت
كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة (بشير بن نهيك)	١٠٢
لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم (علي)	١٢، ٩٦
لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته	١٣٢
لا تزال طائفة من أمتي منصورين	٧٧
لا تسبوا أصحابي	٦
لا تفتاتوا على رسول الله ﷺ بشيء (مجاهد)	١٤٠
لا تقضوا أمراً دون الله ورسوله (الضحاك بن مزاحم)	١٤١
لا تكتبوا عني، ومن كتب عني غير القرآن فليمْحُه	١٠٦
لا والذي نفسي بيده حتى أكون أحب إليك	٦
لا يجد العبدُ حلاوةَ الإيمان	٣١٣

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
لا يؤخذ العلم عن أربعة (مالك)	٥٨
لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده والناس أجمعين	٥، ١٣٣ت
لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحبُّ لنفسه	٦
لعن الله من ذبح لغير الله	٩٨
لعن الله الواشمات والمستوشمات	١٣١
ماء زمزم لما شرب له	٤٦٠
ما حملكم علىٰ إلقاء نعالكم	٧
ما خصَّنا رسول الله ﷺ بشيء (عليّ)	٩٨
ما دون الخبب، فإن كان خيراً عجلتموه	٨٥١
ما رأيت معاوية ولا ابنه إلا مطلقِي أزرارهما	٨
ما رأيت من الناس أحداً يحب أحداً كحب أصحاب محمد محمداً (أبو سفيان بن حرب)	٧
ما زلت بالأشواق إلى الديك الأبيض	٣١٩ت
ما عندنا شيء نقرأه إلا كتاب الله وهذه الصحيفة (علي)	٩٧
ما من أصحاب النبي ﷺ أكثر حديثاً عنه مني إلا (أبو هريرة)	٩٣
ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا	١٣١
ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط (عبد الله بن عمرو)	١٠٣
المدينة حرم	٩٧
من حفظ على أمتي أربعين حديثاً	٣٤٦
من عمل عملاً ليس عليه عملنا فهو رد	١٣٣ت
من كنت مولاه فعلي مولاه	٤٧٤
من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين	١٢
المؤمنون تتكافأ دماؤهم	٩٨
نَضَّرَ الله امرءاً سمع منا شيئاً فبلَّغه	٦٩
نعم، فإني لا أقول فيهما إلا حقاً	٩١
نهى عن الدُّباء والحنتم والمزفت والمقيَّر	١٣١ت
هذا ما سمعت منك. قال نعم (أبو هريرة)	١٠٣
هذا هو مكتوب عندي (أبو هريرة)	٩٥
والذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبعاً لما جئت به	١٤١، ١٤٢
والله ما أحب أن محمداً الآن. . . تصيبه شوكة (زيد بن الدثنة)	٧

طرف الحديث أو الأثر	الصفحة
وما يدريك أنها رُقْيَةٌ	٣٦٤
يا أبا بكر قل اللهم فاطر السموات والأرض	١٠٢
يا أيها الناس ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد	١٥١ت
يا معاذ، إني أحبك، فقل في دبر كل صلاة	٣١٣
يحمِل هذا العلم من كل خلف عدولُه	٧٣
يوشك أن يضرب الناس أكبادَ الإبل فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة	١٨١ت
يوشك أن يضربوا أكبادَ الإبل	٥١٩

فهرس الأعلام المترجمين(1)

العلم	الصفحة
إبراهيم بن إبراهيم اللقاني	٦٥٩
إبراهيم بن أحمد الخُجندي	٣٥٥
إبراهيم بن أحمد المستملي	٣٧٨
إبراهيم بن إسحاق الحربي	٦٧٤
إبراهيم بن إسماعيل الطوسي	٢٩٨
إبراهيم بن أيوب أبو مسلم الكجي	٢٧٤
إبراهيم بن حرب العسكري السمسار	٢٨٩
إبراهيم بن حسين ابن ديزيل	٣٤٢
إبراهيم بن خالد أبو ثور البغدادي	١٩٧
إبراهيم بن خضر العثماني	٧٠١
إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج	١٤٧
إبراهيم بن سعد الله بن جماعة	٦٤٥
إبراهيم بن سعيد الجوهري	٣٠٠
إبراهيم بن سعيد الحبَّال	٨١٥
إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري	٣٤٤
إبراهيم بن علي ابن عبد الحق	٧٩٥
إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الدِّيلي	١٥٨
إبراهيم بن محمد، أبو مسعود الدمشقي	٢٤٠
إبراهيم بن محمد الأسلمي	٥١٢
إبراهيم بن محمد الباجوري	٥٢
إبراهيم بن محمد الحلبي	٤٣٤
إبراهيم بن محمد بن سفيان النيسابوري	٣٨٦
إبراهيم بن محمد بن عبيد الدمشقي	١٢٣
إبراهيم بن معقل النسفي	٣٠١ ـ ٣٧٧ ـ ٨٤٥
إبراهيم بن موسىٰ الأبناسي	٦٤٤
إبراهيم بن نصر الرازي	٣٠٢
إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي	١٤٩
إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني	٦١١
إبراهيم بن يوسف الحمزي، ابن قُرْقُول	٦٩٨
إبراهيم بن يوسف الهسنجاني	٣٠٢
ابن الهباب	٥٠٦
أبو بكر بن أبي المجد السعدي	٥٧٧
أبو بكر بن أحمد دمسين	٤٠٩
أبو بكر حميد القرطبي	٨٥
أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري	١٢٨
أبو خيثمة زهير بن حرب النسائي	٦٠٤
أبو القاسم بن محمد الشافعي	٥١٣
أبو قبيل حُيي بن هاني المعافري	١٠١
أبو محمد إبراهيم الآروي	١٧٤
أبو بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي	١٨٩ ـ ٤٦٩

(1) يستحسن الرجوع أيضاً إلى فهرس الكتب ومؤلفيها.

العلم	الصفحة
أحمد بن إبراهيم، أبو جعفر ابن الزبير	٣٥٩
أحمد بن إبراهيم الجرجاني الإسماعيلي	٢٢٠
أحمد بن إبراهيم الحلبي، سبط ابن العجمي	٧٣٣
أحمد بن أبي بكر، أبو مصعب الزهري	٥١٤
أحمد بن أبي بكر البوصيري	٢٦٨
أحمد بن أبي الضياء المقدسي	٤٩٤
أحمد بن إسحاق الأنباري	٧٩٤
أحمد بن إسحاق الصِّبغي	٤٧٦
أحمد بن أيبك الدمياطي	٨١٤
أحمد بن جعفر، ابن المنادي	٣٣٧
أحمد بن حازم، ابن أبي غرزة الغفاري	١٩٥
أحمد بن حجي السعدي الدمشقي	٨١٥
أحمد حسن الدهلوي	١٧٥
أحمد بن الحسن الكندي	٦٧٩
أحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي	٢٠٠ ـ ٢٧١
أحمد بن حمدان، أبو جعفر القطيعي	٢٢٢
أحمد بن حموية السرخسي	٣٧٨
أحمد بن زهير بن حرب النسائي	٥٦٩
أحمد بن سعد العسكري الأندرشي	٥٧٨ ـ ٦٤٧
أحمد بن سلمان النجاد	٢٩٧
أحمد بن سلمة بن عبد الله النيسابوري	٢٢٣
أحمد بن سليمان ابن كمال باشا	٧٢٤
أحمد بن سنان القطان	٧٦
أحمد بن عبد الله، أبو بكر الشيرازي	٢٢٦
أحمد بن عبد الحليم، تقي الدين بن تيمية	٧٤٣
أحمد بن عبد الرحمن، ابن أخي عبد الله بن وهب	٤٥٠
أحمد بن عبد الرحمن، أبو بكر الشيرازي	٥٦٧
أحمد بن عبد الرحيم، أبو زرعة العراقي	٢٥٧
أحمد بن عبد الرحيم، ولي الله الدهلوي	١٥٤
أحمد بن عبد الله أبو نعيم الأصفهاني	٦٣٨
أحمد بن عبد الله التاجر	٣٩١
أحمد بن عبد الله بن سعيد الديلي	١٥٨
أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي	٥٨٤
أحمد بن عبد الله، محيي الدين الطبري	٢١٤ ـ ٧٤٧
أحمد بن عبد الله النُّعيمي	٣٧٨
أحمد بن علي، أبو بكر اليزدي	٢٢٦
أحمد بن علي، أبو يعلى الموصلي	٢٨٧
أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي	٦٤٢
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني	٦٠
أحمد بن علي، ابن منجويه البغدادي	٥٧١
أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي	٧١٤
أحمد بن عمرو، ابن أبي عاصم الشيباني	٢٨٣

العلم	الصفحة
أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار	٢٩٢
أحمد بن فرْح الإشبيلي	٣٥٥ ـ ٦٦٣
أحمد بن المبارك المستملي، حمكويه	٣٨٣
أحمد بن محمد الأخسيكثي	٣٧٨
أحمد بن محمد بن إسحاق، ابن السني	٤٢٦
أحمد بن محمد البرقاني	١٢٣
أحمد بن محمد، ابن حجر الهيتمي	٣٤٧
أحمد بن محمد الحسيني	٨١٤
أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني	٥٤٧
أحمد بن محمد الحميدي	٢٢٣
أحمد بن محمد بن خالد الكلاعي	٤٩١
أحمد بن محمد بن زياد، ابن الأعرابي	٤٠٦
أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي	٥٦٢
أحمد بن محمد بن شارك الشاركي	٢٢٢
أحمد بن محمد الشمني	٦٥٩
أحمد بن محمد الشيرازي الكازروني	٣٥٥
أحمد بن محمد بن صالح المنصوري	١٥٧
أحمد بن محمد الطوسي البلاذري	٢٢٤
أحمد بن محمد بن عبد الرحمن، أبو عُبيد الهروي	٦٨٣
أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي البرقاني	٢٢٠
أحمد بن محمد القُرَيمي	٧٠٣
أحمد بن محمد القسطلاني	٧١٠
أحمد بن محمد الكلاباذي	٥٧٠
أحمد بن محمد، ابن لال الحرَّاني	٢٧٣
أحمد بن محمد ابن المهندس	٤٢٧
أحمد بن محمد النجمي العزفي	٧١
أحمد بن محمد النحاس النحوي	٧٩٤
أحمد بن محمد بن ياسين الهروي	٤١٥
أحمد بن معد التجيبي الأقليشي	٧٣٠
أحمد بن مهدي المديني	٣٠١
أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني	٢٠٨ ـ ٢٢١
أحمد بن يحيىٰ البلاذري	٨٠٤
أحمد بن يحيىٰ ثعلب اللغوي	٦٧٧
أسباط بن نصر	٤٥٠
إسحاق بن إبراهيم، ابن راهويه	٢٨٤
إسحاق بن منصور الكوسج	٣٨٣
إسحاق بن موسىٰ الرملي	٤٠٦
إسرائيل بن موسى البصري	١٥٧
إسماعيل بن أحمد، ابن الأثير الحلبي	٧٥٠
إسماعيل بن دولة الأوغاني	٤٩٣
إسماعيل اللاهوري	١٥٨
إسماعيل بن محمد. ابن مَلَّة الأصبهاني	٣٣١
إسماعيل بن محمد الأشرف الفقاعي	٧٣١
إسماعيل بن محمد، السيد الحميري الشاعر	٦٢٥
إسماعيل بن محمد، قوام السنة الأصبهاني	٧١٧
إسماعيل بن محمد الكشاني	٣٧٨
إسماعيل بن يحيىٰ المزني	٢٧١
أمير كاتب بن أمير عرب الأتقاني	٥٦٠

العلم	الصفحة
بقي بن مخلد القرطبي	٢٨٩
بكار بن قتيبة البصري	٣٤٥
تقي الدين بن رافع السَّلَّامي	٨١٥
ثناء الله الأمر تسري	١٧٥
ثناء الله الباني بتي	١٦٣
جبارة بن المغلس الحماني	٤٣٣
جرير بن عبد الحميد الضبيّ	١١٤
جمال الدين عطاء الله بن محمد الشيرازي	٤٢٠
الجهم بن صفوان الراسبي	١١٨
الحارث بن محمد ابن أبي أسامة	٢٨١
حسان بن محمد القرشي	٢٢٣
الحسن بن إبراهيم القطان	٣٩١
الحسن بن أحمد، أبو علي الفارسي	١٤٦
الحسن بن أحمد السمرقندي	٢٦٨
الحسن بن الخضر السيوطي	٤٢٦
الحسن بن رشيق العسكري	٤٢٦
حسن بن زياد اللؤلؤي	٤٨٨
الحسن بن سفيان النسوي	٢٩٣
الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد الرامهرمزي	٢٩٥ ، ٦٣٦
الحسن بن عبد الله العسكري	٨١٩ ، ٨٢٦
الحسن بن علي التميمي، ابن المذهب	٥٣٧
الحسن بن علي الجوهري	٣٣١
الحسن بن علي الحلواني	٢٩٣
الحسن بن علي الطوسي	٣٠٢
الحسن بن علي، نظام الملك الطوسي	٣٣٣
الحسن بن محمد الخلال	٢٢٦

العلم	الصفحة
الحسن بن محمد، رضي الدين الصغاني	١٥٨، ٧٥٨
حسن بن محمد الطيبي	٦٥٤ ، ٧٢٦
الحسن بن هبة الله، ابن صصرى الدمشقي	٢٣٨
الحسن بن يسار البصري	١٤٩
الحسين بن إسماعيل المحاملي	٣٣٨
حسين بن عبد الرحمن الأهدل	٧٩٦
حسين بن علي، أبو علي النيسابوري	٣٦١
حسين بن محسن الأنصاري الخزرجي	١٧١
حسين بن محمد بن خسرو البلخي	٤٩٢
الحسين بن محمد بن داود، مأمون المصري	٤٢٩
الحسين بن محمد الماسرجسي	٢٢٦
الحسين بن محمد المغربي	٧٣٨
الحسين بن محمود، مظهر الدين الزيداني	٧٢٤
حسين بن مسعود البغوي	٧٢٠
حسين بن هارون الضبي	٣٣٠
حفص بن غياث النخعي	٨١٢
حماد بن أبي حنيفة	٤٩٢
حماد بن سلمة بن دينار	١١٣
حماد بن شاكر النسوي	٣٧٧
حَمْد بن محمد الخطابي	٤٠٨، ٦٦٦ ، ٧٠٤
حمزة بن محمد الكناني	٤٢٦
خالد بن معدان الكلاعي	٨١٢
خضر بن عمر العطوفي	٧٥٩
خلف بن محمد الموازيني الديلي	١٥٨

العلم	الصفحة
خلف بن محمد الواسطي	٢٤٠
خليل بن كيكلدي العلائي	٧٥، ٣١٨، ٣٦٠
الربيع بن سليمان المرادي	٥٢٥
الربيع بن صبيح السعدي	١٥٧
رجاء بن السندي النيسابوري	١٥٧
رزين بن معاوية العبدري	١٢٣
رسولا بن أحمد التباني	٧٦٢
رضاء الله محمد إدريس المباركفوري	٢٨
رفيع الدين بن ولي الله الدهلوي	١٦٢
زكريا بن محمد الأنصاري	٥٥
زين العابدين بن محسن الأنصاري	١٧١
السري بن خزيمة النيسابوري	٣٣٩
سَريجا بن محمد الملطي	٣٥٥
سعد بن محمد الديري	٧٠١
سعيد بن إسماعيل الزاهد	٣٣٩
سعيد بن عثمان بن السكن البصري	٣٧٨
سعيد بن عثمان، أبو علي ابن السكن	٤٦٨
سعيد بن مسعود التفتازاني	٧٦
سعيد بن المسيب بن حزن القرشي	١٥٠
سعيد بن منصور الخراساني	٢٧٢
سفيان بن سعيد الثوري	٧٣، ١١٣، ١٤١، ١٩٧
سكندر بيكم رئيسة بوفال	١٧١
سلام الله بن شيخ الإسلام الدهلوي	٤٥٧
سليمان بن إبراهيم، أبو مسعود الأصبهاني	٢٢٦
سليمان بن أحمد الطبراني	٣٢٢
سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني	٤١٤
سليمان بن خلف الباجي	٥١١
سليمان بن داود الطيالسي	٢٨٩
سليمان بن عبد القوي الطوخي	٣٥٤
سليمان بن قتة	٣٦٤
سليمان بن يسار الهلالي	١٥١
سنجر بن عبد الله علم الدين الجاولي	٥٢٤
سهل بن عبد الله التستري	٤١٥
شاه جهان بيكم ملكة بوفال	١٧١
شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي	١٩٧، ٥٩٤
شعيب بن محمد. ابن أبي قطوان الديبلي	١٥٨
شمر بن حمدويه	٦٧٦
شمس الحق العظيم آبادي	١٧٤
شهردار بن شيرويه الديلمي	٢٩٥
شيرويه بن شهردار الديلمي	٢٠٨
صديق حسن خان القنوجي البخاري	٥٢، ١٣٧، ١٧٢
صفي الرحمٰن المباركفوري	٢٨
الضحاك بن مزاحم الهلالي	١٤١، ١٤٩
طارق بن شهاب البجلي الأحمسي	٩٨
طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخاري	٧٧٧
طاهر بن صالح الجزائري	٥١، ٦٦٥
طاووس بن كيسان	١٤٨
طلحة بن محمد الشاهد العدل	٤٩٠
عاصم بن علي الواسطي	٣٣٧
عامر بن شراحيل الشعبي	١٥٠
عامر بن واثلة الليثي	٩٨
عبد بن أحمد، أبو ذر الهروي	٢٢٥، ٣١٠
عبد بن حميد الكشي	٢٩٠

العلم	الصفحة
عبد الأول بن علي الجونبوري	١٥٨
عبد الأول الغزنوي	٢٧٤
عبد الباقي بن قانع الأموي	٣٢٥
عبد الحق بن سيف الدين الترك الدهلوي	١٥٢
عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي .	٧٤٥
عبد الحق بن فضل الله البنارسي	١٧٣
عبد الحي بن هبة الله البدهانوي	١٦٥
عبد الرحمٰن بن أبي بكر السيوطي	٤٩، ٢٠٨
عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي ...	٦٢١
عبد الرحمن بن أحمد، ابن رجب البغدادي	٣٥٣، ٧١١
عبد الرحمٰن بن زيد بن أسلم المدني	١٥٠
عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم المباركفوري	١٧٥
عبد الرحمٰن بن علي ابن الجوزي	٦٨٦، ٧٨٤
عبد الرحمٰن بن علي الدَّيبع الشيباني	١٩٢، ٢٦٢
عبد الرحمٰن بن علي الفارسكوري ...	٧٥٠
عبد الرحمٰن بن عمرو الأوزاعي	١١٣
عبد الرحمٰن بن عمرو، أبو زرعة الدمشقي	٣٤٣
عبد الرحمٰن بن القاسم المصري	١٨١، ٥١٣
عبد الرحمٰن بن محمد، أبو سعد الإدريسي	٣٩٧، ٤٦٤
عبد الرحمٰن بن محمد بن إسحاق بن مندة	٣٠٦
عبد الرحيم بن حسين العراقي	٦٠

العلم	الصفحة
عبد الرحيم المباركفوري والد المؤلف	٢٩
عبد الرحيم بن محمد الموصلي	٥٧
عبد الرزاق بن أحمد ابن الفوطي	٨٢٥
عبد الرؤوف بن علي المناوي	٢٥٤
عبد السلام بن حبيب سحنون	٥١٣
عبد السلام بن عبد الله، مجد الدين ابن تيمية	٧٤١
عبد السلام المباركفوري	٢٨، ٣٣، ١٧٥
عبد السميع المباركفوري	٤٣
عبد الصمد بن عبد الوهاب، ابن عساكر الدمشقي	٦٩
عبد الصمد المباركفوري	٤٥
عبد العزيز بن أحمد الكتاني	٨١٣
عبد العزيز بن بندار الشيرازي	٣١٧
عبد العزيز الرحيم آبادي	١٧٥
عبد العزيز بن عبد الله الماجشون	٥٠٨
عبد العزيز بن علي البغدادي البكري	٦٤٧
عبد العزيز بن محمد الأبهري	٧٢٧
عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي	١٦١
عبد العظيم بن عبد القوي المنذري .	٨١٤
عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي	٤٧٦، ٦٦٨
عبد الغني بن سعيد الأزدي	٨٢٣
عبد الغني بن أبي سعيد المجددي ...	١٦٦
عبد الغني بن ولي الله الدهلوي	١٦١
عبد القادر بن ولي الله الدهلوي	١٦٢
عبد القاهر بن عبد الله السهروردي ..	٧٢٥
عبد الكريم بن أحمد النسائي	٤٢٦
عبد الكريم بن عبد النور، قطب الدين الحلبي	٣٢٣

العلم	الصفحة
عبد الكريم بن محمد، الرافعي القزويني	٥٧، ٣٣٢
عبد الكريم بن محمد، أبو سعد السمعاني	٨٠٧
عبد الكريم بن هوازن القشيري	٧٩٥
عبد اللطيف بن عبد العزيز، ابن الملك	٧٦٠
عبد اللطيف بن يوسف المَطْحَن	٦٩٠
عبد الله بن أحمد، زين العرب	٧٢٤
عبد الله بن أبي العوام السعدي	٤٩٢
عبد الله بن الزبير الحميدي	٢٩٣
عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأزدي	٣٦٢
عبد الله بن سليمان، ابن حوط الله	٤٠٦
عبد الله بن سليمان، أبو بكر بن أبي داود السجستاني	٨٤، ٤١٨، ٨١٨
عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي	٢٧٥
عبد الله بن عبد الرحمن الديباْجي	٣١٨
عبد الله بن عدي، أبو أحمد الجرجاني	٦١٨
عبد الله بن عطاء الله الإبراهيمي	٣١٧
عبد الله بن علي بن الجارود	٧٥٣
عبد الله بن علي الرشاطي	٨١٠
عبد الله بن عمر البيضاوي	٧٣، ٧٢٢، ٧٧٣
عبد الله بن المبارك المروزي	١١٤
عبد الله بن محمد، ابن أبي عصرون	٣١٧
عبد الله بن محمد، أبو إسماعيل الهروي	٣٨٨
عبد الله بن محمد، أبو بكر بن أبي شيبة	٢٨٢
عبد الله بن محمد، أبو القاسم البغوي	٨١٨
عبد الله بن محمد البطليوسي	٥٠٩
عبد الله بن محمد، الهروي، أبو إسماعيل	٥٥١
عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري	٦٧٣
عبد الله بن وهب القرشي	١٩٧
عبد الله بن وهب الفهري	٥١٤
عبد الله بن يوسف الزيلعي	٣٤٨، ٧٦٨
عبد الملك بن حبيب المالكي	٥١٠
عبد الملك بن قُريب الأصمعي	٦٦٧
عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي المكي	١١٢
عبد الملك بن محمد، ابن بشران البغدادي	٣٣١
عبد الملك بن محمد، ابن عدي الجرجاني	٥٣٠
عبد الملك بن مروان الأموي	١٤٧
عبد الملك بن هشام، صاحب السيرة	٢١٠
عبد المؤمن بن خلف الدمياطي	٥٩
عبد النبي بن أحمد الكنكوهي	١٥٨
عبد الواحد بن إسماعيل الروياني	٦٩٢
عبد الواحد بن التين السفاقسي	٧٠٦
عبد الوهاب بن محمد العلوي	٧٥٠
عبد الوهاب بن نصر البغدادي المالكي	٥٨
عبيد الله بن عبد السلام الرحماني المباركفوري	٢٨، ١٧٥

العلم	الصفحة
عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي	٦٠٥
عبيد الله بن موسى العَبسي	١١٤
عتيق بن يعقوب الزبيري	٥٠٧
عثمان بن أبي العاص الثقفي	١٥٦
عثمان بن صلاح الدين، أبو عمرو الشهرزوري	١٤٧، ٦٤٠
عطاء بن رباح القرشي المكي	١٤٨
عطاء الله بن محمود، جمال الدين الدشتكي	٢١١، ٦٥٥
عطية بن سعد العوفي	١٤٠
عطية بن عطية الأجهوري	٦٦٣
علي بن إبراهيم بن سلمة، أبو الحسن القطان	٤٣٢، ٤٤٠
علي بن أبي بكر، نور الدين الهيثمي	٢٥٧، ٢٦٣
علي بن أحمد، أبو الحسن الطحاوي	٤٢٧
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي	١٩٣
علي بن بلبان الفارسي	٣٢٣
علي بن حسان الدين، المتقي الهندي	١٥٩، ٢٥٥
علي بن الحسن، ابن فهد	٥٠٦
علي بن الحسن، أبو الحسن بن العبد	٤٠٧
علي بن حسن، بن صدقة المصري اليماني	٧٧٥
علي بن الحسن بن هبة الله، أبو القاسم بن عساكر	٢٣٥
علي بن الحسين الهمداني الفلكي	٥٦٨
علي بن خلف، ابن بطَّال المغربي	٧٠٦
علي بن طلحة	١٤٠
علي بن عبد العزيز البغوي	٣٠٣
علي بن عبد الكافي السبكي	٥٨ ـ ٧٢٥
علي بن عبد الله، ابن المديني	٦٠٠
علي بن عثمان، ابن التركماني	٢٧٢، ٧٦٩
علي بن عمر، أبو الحسن الواذري	٣٩١
علي بن عمر الدارقطني	٦٢٤
علي بن المفضَّل المقدسي	٨١٣
علي بن محمد، ابن بشران	٣٤١
علي بن محمد ابن القطان الفاسي	٦٢٨
علي بن محمد الجرجاني	٦٥٤
علي بن محمد بن حبيب الماوردي	٤٩٣
علي بن محمد، ابن عراق الكناني	٧٨٩
علي بن محمد، عز الدين ابن الأثير	٨٠٨
علي بن محمد، علم الدين السخاوي	٧٢٧
علي بن محمد، ابن المنير الإسكندراني	٧٠٧
علي بن محمد مصنفك	٧٢٢
علي بن معبد، إلكيا الهراسي	٥٠٦
علي بن موسى الرضا	٢٩٧
علي بن نور الدين العزيزي	٧٦٥
علي الهاشمي اللكنوي	١٦٦
علي بن هبة الله، الأمير ابن ماكولا	٥٦٤، ٨٢٤
عمر بن إبراهيم البغدادي، أبو الأذان	٤٢٩
عمر بن أحمد الشماع الحلبي	٥١١

العلم	الصفحة
عمر بن أحمد، ابن الملك المروزي	٣٩٧
عمر البلبيسي	٣٥٥
عمر بن الحسن الشيباني	٤٩١
عمر بن رسلان البلقيني	٧١٢
عمر بن عبد الواحد السلمي	٥٠٧
عمر بن علي، ابن الملقن	٢٣٩، ٣٠٩، ٤٠٩
عمر بن علي الفاكهاني	٣٥٤
عمر بن محمد بن خضر الأردبيلي «ملا عمر»	٢١٠
عمر بن محمد، ابن الحاجب	٤٨٥
عمرو بن عبيد بن باب التميمي	١١٧
عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي، سيبويه	١٤٦
عمرو بن علي الفلاس	٦٠١
عياض بن موسى اليحصبي القاضي ...	٦٩٥
عيسىٰ بن محمد الإيجي	٦٨٩
عيسىٰ بن مسعود الزواوي	٧٠٦
القاسم بن أبي المنذر، الخطيب القزويني	٤٤٠
قطب الدين بن محيي الدين الدهلوي	١٦٧
قطن بن نسير البصري	٤٥٠
فضل الرحمٰن بن أهل الله الكنج مراد آبادي	١٦٧
فضل الله بن أحمد السيواسي	٧٣٤
فضل الله بن حسين التوربشتي	٧٢٢
قاسم بن أصبغ القرطبي	١٩٤
قاسم بن ثابت السرقسطي	٦٦٨
القاسم بن سلام، أبو عبيد الهروي	١٩٧، ٦٧٢
قاسم بن قطلوبغا	٧٧١
القاسم بن محمد البرزالي	٨١٥
قرة يعقوب بن إدريس الرومي	٧٢٣
كريمة بنت أحمد المروزية	٦٤٣
الليث بن سعد الفهمي	١٩٧
مالك بن أنس الأصبحي	١١٢ ـ ٥١٨
مبارك بن أحمد الأنصاري	٨١٥
المبارك بن محمد مجد الدين ابن الأثير الجزري	١١٥، ٨٠٩
مجاهد بن جبر المكي	١٤٠
محمد بن إبراهيم الأصبهاني، أبو بكر ابن المقرئ	٥٥٣
محمد بن إبراهيم، ابن الأكفاني	٥١
محمد بن إبراهيم، أبو ذر الترمذي ..	٣٩١
محمد بن إبراهيم بن بسام الأنماطي	٤٢٩
محمد بن إبراهيم الديبلي	١٥٨ ـ ٧٣١
محمد بن إبراهيم الكناني	٥٠٨
محمد بن إبراهيم، بن المنذر النيسابوري	١٩٦
محمد بن إبراهيم، ابن الوزير الصنعاني	٦٦١
محمد بن أبي بكر، ابن جماعة الكناني	٥٦، ٦٤٥
محمد بن أبي بكر ابن القيم	٤٠٨
محمد بن أبي بكر، أبو موسى المديني	٦٨٥
محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي ..	١٢٣
محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري	٦٨٣

العلم	الصفحة
محمد بن أحمد بن أبي بكر البناء المقدسي	١٥٧
محمد بن أحمد الأزنيقي وحي زاده	٧٦١
محمد بن أحمد التلمساني	٧٤٩
محمد بن أحمد، ابن جميع الصيداوي	٢٨٤، ٣٢٥
محمد بن أحمد بن حماد الدولابي	٥٦٦، ٦١٥
محمد بن أحمد بن خليل الخُوَيِّي	١١٧
محمد بن أحمد الزهري	٨٠٧
محمد بن أحمد، ابن سمعون	٣٢٩
محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي	٦٣٠
محمد بن أحمد بن عمار الشريف	٢٢٣
محمد بن أحمد الكناني، أبو بكر بن الحداد	٤٢٨
محمد بن أحمد، أبو زيد المروزي	٣٧٧
محمد بن أحمد الغطريفي	٢٢٠
محمد بن أحمد اللؤلؤي	٤٠٦
محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي	٣٩٠
محمد بن أحمد الوراق الديلي	١٥٨
محمد بن إدريس الشافعي	٥٢٨
محمد بن إدريس، أبو حاتم الرازي	٦٠٧
محمد بن إسحاق بن خزيمة	٤٥٩
محمد إسحاق الدهلوي	١٦٥
محمد بن إسحاق بن منده الأصبهاني	٨١٩
محمد بن إسحاق بن يسار المطّلبي	٢١٠، ٢٧٦
محمد بن إسحاق أبو العباس السراج	٢٨٨
محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الحنفي	٤٩٤
محمد بن إسماعيل، الأمير اليماني	٨٢، ٧٣٨
محمد بن إسماعيل البخاري	٣٦٦
محمد بن إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي	١٦٤
محمد بن بحر الأصبهاني المعتزلي	٧٩٥
محمد بن بشار، بندار	٣٨٥
محمد بشير السهسواني	١٧٤
محمد بن بكر، ابن داسة التمار	٤٠٥
محمد بن بهادر الزركشي	٧٠٩
محمد تقي الدين الهلالي المغربي	٣٣، ٨٦
محمد بن جرير الطبري	١٣٣، ٢٠٨
محمد بن جعفر، ابن مطر النيسابوري	٥٢٦
محمد بن حاتم الكِسِّي	٨١٢
محمد بن حبان البستي	٤٦٤
محمد بن الحسن الشيباني	١٨١، ٤٩٢، ٥٥٤
محمد بن الحسن، ابن النقاش الموصلي	٣٢٤
محمد بن الحسين، أبو الفتح الأزدي	٦٢٠
محمد بن الحسين الحنيني	٢٩١
محمد الحِصْني الدمشقي	٧١٧
محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير	٣٤٤
محمد بن خِلْفَة الوشْتاني الأُبّي	٧١٥
محمد بن رزق الله، أبو بكر الكلوذاني	٣٧٣
محمد بن سعد، أبو منصور الباوردي	٨١٨

العلم	الصفحة
محمد بن سعد، كاتب الواقدي	٥٦٩
محمد بن سلامة القضاعي	٢٩٦ ـ ٢٩٩
محمد بن سليمان الكافيجي	٤٩
محمد بن سَنْجَر الجرجاني	١٩٥
محمد بن صالح، البغدادي، كيلجة .	٤٢٩
محمد بن الصباح البزار الدولابي	٢٧٧، ٦١٥
محمد الفتني الكجراتي	١٥٩
محمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني	٢٣٥، ٥٧٢
محمد بن عباد الخلاطي	٤٩٤
محمد بن العباس، ابن أبي ذهل العصمي	٢٢١
محمد بن عبد الباقي الزرقاني	٥١٧، ٦٦٣
محمد بن عبد الباقي، قاضي المرستان	٣٣٢، ٤٩٠
محمد بن عبد الدائم البرماوي	٧١٠
محمد بن عبد الرحمن، ابن زريق ...	٥٣٩
محمد بن عبد الرحمن، أبو طاهر المخلص	٣٣٠
محمد بن عبد الرحمن الزمردي	٧٦٢
محمد بن عبد الرحمن العلقمي	٧٦٣
محمد بن عبد الرحمن القزويني، خطيب دمشق	٧٦
محمد عبد الرحمن المباركفوري مؤلف الكتاب	٢٧، ٣٩
محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة، ابن أبي ذئب	١٨٠
محمد عبد الرؤوف المناوي	٧٦٤
محمد بن عبد الغني، ابن نقطة البغدادي	٥٦٤، ٨٢٤
محمد بن عبد اللطيف، ابن الملك ..	٧٣٣
محمد بن عبد الله الأزرقي	٣٠٠
محمد بن عبد الله الإشبيلي، أبو بكر ابن العربي	٧١، ٣٨٩
محمد بن عبد الله الزركشي	٥٩
محمد بن عبد الله الحارثي الأستاذ ..	٤٨٩
محمد بن عبد الله الحاكم	٧٦، ٤٧٣
محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي	٧٢٦
محمد بن عبد الله، ابن زبر الربعي ..	٨١٣
محمد بن عبد الله بن زكريا بن حيُّوية	٤٢٦
محمد بن عبد الله، ابن المثنى الأنصاري	٣٤٤
محمد بن عبد الله المقدسي، ابن المحب	٥٣٩
محمد بن عبد الملك، ابن أيمن القرطبي	٢٢٩
محمد بن عبد الهادي، أبو الحسن التستري	٤١١
محمد بن عبد الواحد السواسي، كمال الدين ابن الهمام	٤٤٤
محمد بن عبد الواحد المقدسي	٤٨٤
محمد بن عبد الواحد، غلام ثعلب ..	٦٧٩
محمد بن عبد الوهاب الفراء	٣٨٤
محمد بن عثمان الجعد الشيباني	٧٩٤
محمد بن علي، ابن صخر الأزدي ..	٣٤٣
محمد بن علي بن محمود، ابن الصابوني	٨٢٤
محمد بن علي، ابن نقطة البغدادي .	٦٣٥
محمد بن علي، أبو سعيد النقاش ...	٣٣٣

العلم	الصفحة
محمد بن علي بن الحسين ابن حمزة الحسيني الدمشقي	٥٧٧
محمد بن علي الشوكاني	٧٨٢
محمد بن علي القاياتي	٧٠١
محمد بن علي المازري	٧١٤
محمد بن علي بن وهب القشيري، ابن دقيق العيد	٥٩
محمد بن عمر بن الحسن، فخر الدين الرازي	١٣٠
محمد بن عمر، أبو موسىٰ المديني .	٢٤٢
محمد بن عمر بن رُشَيد الفهري	٣٨٨
محمد بن عمر بن شبوية الشبوي	٣٧٨
محمد بن عمر بن المرحِّل المصري ...	٧٤٥
محمد بن عمرو البختري	٣٣٠
محمد بن عمرو، أبو جعفر العقيلي .	٦١٥
محمد بن عمرو، ابن النجار	٤٨٥
محمد بن عيسى الجلودي	٣٨٦
محمد فاخر زائر الإله آبادي	١٥٩
محمد بن الفضل البلخي، ميرك	٦٨
محمد بن القاسم الأنباري	٣٤٣، ٦٧٨
محمد بن القاسم الأندلسي	٤٢٦
محمد بن أبي القاسم، ابن فتحون الأندلسي	٨١٩
محمد قُبَّة المروزي	٢٦١
محمد القرشي العدوي	٤٩٤
محمد بن قطب الدين الأزنيقي	٧٢٣
محمد بن محمد بن أحمد، أبو أحمد الحاكم	٥٦٦
محمد بن محمد، ابن البزازي	٤٩٤
محمد بن محمد الجرجاني	٣٧٨
محمد بن محمد، ابن الجزري	٧٢٣
محمد بن محمد، جمال الدين القاسمي	٦٦٥
محمد بن محمد بن حسن المغربي ..	٦٥٩
محمد بن محمد الخيضري	٨٠٥
محمد بن محمد بن رجاء، ابن السندي	٢٢٢
محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمري	٦٠، ٣٣٨
محمد بن محمد بن مَحْمِش الزيادي .	٣٣٠
محمد بن محمد المديني	٨٢
محمد بن محمد، مرتضى الزبيدي ...	٨٠
محمد بن محمد بن يوسف الطوسي	٢٢٣
محمد بن محمد الواسطي، ابن العاقولي	٧٢٣
محمد بن محمود البابرتي	٧٥٩
محمد بن محمود، ابن النجار البغدادي	٢٣٩
محمد بن مخصوص الله بن رفيع الدين الدهلوي	١٦٥
محمد بن مخلد الدوري	٣٤٢
محمد بن المستنير قطرب	٦٧٢
محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري	١٢٨
محمد بن مصطفى القوجوي، شيخ زاده المحشِّي	٧٦٢
محمد بن مظفر الخلخالي	٧٢٢
محمد بن المظفر بن موسى	٤٩٠
محمد بن معاوية، ابن الأحمر	٤٢٦
محمد بن المعاوي الأبيوَرْدي	٨٢٦

العلم	الصفحة
محمد معين بن محمد، أمين السندي	١٦٢، ٤٤٤
محمد بن مكي الكشميهني	٣٧٨
محمد بن مندة الأصبهاني	٣٤٢
محمد بن مهدي المديني	٣٠١
محمد بن المواق	٧٤٦
محمد بن موسىٰ، أبو بكر المأموني	٤٢٩
محمد بن موسىٰ الحازمي	٧٩٤، ٧٩٧
محمد بن موسىٰ الدميري	٤٣٦
محمد بن ناصر الحازمي	١٦٧
محمد بن ناصر السلامي	٣٣١
محمد نذير حسين الدهلوي	٢٦٨
محمد بن نصر المروزي	١٩٦
محمد بن النضر الجارودي	٣٨٤
محمد بن هارون الروياني	٢٩٥
محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني	٢٨٣
محمد بن يزيد الثمالي، المبرِّد	٦٧٧
محمد بن يزيد بن ماجه القزويني	٤٣٧
محمد بن يعقوب، ابن الأخرم	٢٢٥، ٣٨١
محمد بن يعقوب الأصم	٥٢٥
محمد بن يعقوب الفيروزآبادي	٢٦٢، ٧٢٥
محمد بن يوسف البرزالي	٤٨٥
محمد بن يوسف الفربري	٣٧٧
محمد بن يوسف الفريابي	١٩٦
محمد بن يوسف القونوي	٧١٣
محمد بن يوسف الكرماني	٤٩، ٧٠٨
محمود بن أبي بكر الأرموي	٦٨٩
محمود بن أبي الحسن، بيان الحق النيسابوري	٦٩١
محمود بن أحمد العيني	٧٠٢

العلم	الصفحة
محمود بن أحمد القونوي	٤٨٨
محمود بن عمر الزمخشري	٦٨٤
مسدد بن مسرهد	٢٩٩
مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري	٣٧٩
مصلح الدين محمد السعدي	٣٥٦
مظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني	٧٣
معمر بن راشد الأزدي	١١٣
معمر بن المثنى، أبو عبيدة البصري	٦٦٧
معين الدين بن صفي الدين	٣٥٦
مغلطائي بن قليج التركي	٧٠٧
المفضل بن محمد بن حرب المديني	٥٠٨
مقاتل بن سليمان البلخي	١١٨
مكحول أبو عبد الله الشامي	١٤٨
مكي بن عبد الله النيسابوري	٣٨٦
منصور سبط الناصر الطبلاوي	٦٥٩
منصور بن سليم الهمداني	٨٢٥
منصور بن عبد الله الخالدي	٣٧٨
منصور بن محمد، أبو طلحة البزدوي	٣٧٧
المهلب بن أبي صفرة الأزدي	٧١٢
مهيب بن سليم البخاري	٣٧٧
موسىٰ بن جعفر الكاظم	٢٩١
موسىٰ بن طارق، أبو قرة الزبيدي	٢٧٤
موسىٰ بن العباس الجويني	٢٢٣
موسىٰ بن هارون، أبو عمران البزاز	٤١٨
ميرزا مظهر جانجانان الدهلوي	١٦٠
ميرك شاه بن جمال الدين الدشتكي	٦٨
ميمون بن مهران الجزري	١٤٨

العلم	الصفحة
نافع بن هرمز، أبو هرمز	٣١٢
نجيح بن عبد الرحمن السندي	١٥٧
نذير أحمد الرحماني الأملوي	٣٣
نصر الله بن محمد، ضياء الدين ابن الأثير	٨٠٩
النضر بن شميل المازني	٦٧١
نظام الدين البدابوني	١٥٥
النعمان بن ثابت، أبو حنيفة	٤٩٧
نعيم بن حماد الخزاعي	١١٤
نور الحق الدهلوي	١٥٣
هارون الرشيد العباسي	١٨١
هارون بن سفيان مُكْحَلة	٣٣٧
هبة الله بن أحمد الأكفاني	٨١٣
هبة الله بن الحسن الشيرازي	٨٤
هبة الله بن الحسن اللالكائي	٥٧٣
هبة الله بن سلامة النحوي	٧٩٤
هبة الله بن عبد الرحيم البارزي	٢٦١
هشام بن محمد بن السائب الكلبي	٨٠٤
هُشيم بن بشير الواسطي	١١٣
همام بن يحيى بن دينار العوذي	٤٤٩
هيثم بن كليب الشاشي	٣٠٠، ٣٩١
واصل بن عطاء المخزومي	١١٧
وحيد الزمان اللكنوي	١٧٥
وكيع بن الجراح الرؤاسي	١٩٦
وهب بن عبد الله، أبو جحيفة السوائي	٩٦
يحيىٰ بن أسعد، ابن بوش	٣٤٢
يحيىٰ بن سعيد القطان	٥٩٦
يحيىٰ بن شرف، محيي الدين النووي	٧٥، ٤٠٨، ٧١٣
يحيىٰ بن عبد الله بن بكير	٥١٤
يحيىٰ بن عبد الوهاب بن منده الأصبهاني	٨٢٠
يحيىٰ بن علي الحضرمي، ابن الطحان	٨٢٦
يحيىٰ بن محمد الذهلي، حَيْكان	٣٣٩
يحيىٰ بن معين	٥٩٨
يحيىٰ بن يحيىٰ بن كثير الليثي المصمودي	١٨٨، ٥١٣
يزيد بن أبي حبيب المصري	١٤٨
يعقوب بن إبراهيم، أبو يوسف القاضي	٤٩١
يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني، أبو عوانة	٢٢١، ٤٦٧
يعقوب بن شيبة السدوسي	٢٨٥
يوسف بن الحسن التبريزي	٣٥٥
يوسف بن الحسن النابلسي	٤٨٥
يوسف بن عبد الرحمٰن المزني	٥٩، ٢٣٩
يوسف بن القاسم المَيَانَجي	٣٢٩
يوسف بن قزأوغلي، سبط ابن الجوزي	٧١٦
يوسف بن موسى المروزي	٣٧٤
يوسف بن يحيىٰ البويطي	٥٢٦
يوسف بن يعقوب القاضي	٢٧٣
يونس بن حبيب العجلي	٢٨٦

فهرس الكتب ومؤلفيها[1]

الكتاب	الصفحة
(أ)	
الآثار التي ظاهرها التعارض ونفي التناقض عنها لابن حزم	٨٠٢
الآثار لمحمد بن الحسن الشيباني	١٨١، ٤٩٢، ٥٥٤
الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة للكنوي	٧٩١
الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم النبيل	٨٢١
الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير للجورقاني	٧٩٠
الآداب للبيهقي	٢٠٧
الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري	٢٠٢
الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة	٢٠٣
أبكار المنن في تنقيد آثار السنن للمباركفوري	٣٥
إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة للبوصيري	٢٦٨، ٥٤٤
الإتحافات السنية في الأحاديث القدسية للطربزوني	٢٥٢
الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للمناوي	٢٥٢
إتحاف المهرة بأطراف العشرة لابن حجر	٢٤٣، ٥٤٦
إثبات عذاب القبر للبيهقي	٢٠٤
الإجزاء بأطراف الأجزاء لابن حجر	٢٤٦
أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح	٧٣٥
الأحاديث الإلهية للشحامي	٢٥١
أحاديث شرح المواقف للسيوطي	٧٨٠
أحاديث في ذم الكلام وأهله	٢٠٤
الأحاديث القدسية لابن الدَّيبع	٢٥٢
الأحاديث القدسية للمقدسي	٢٥١
الأحاديث القدسية للنووي	٢٥٢
أحاديث منتخبة من مسند أنس بن مالك الأنصاري	٥٤٥
الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لابن بلبان	٤٦٦

(١) ذكرت في هذا الفهرس مواضع الأهمية فقط، وليس كلما تكرر ذكر الكتاب، ولا كل كتاب ورد ذكره فيه، فهي كثيرة جداً. والحمد لله.

الكتاب	الصفحة
إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد	٧٥١
الأحكام الصغرىٰ للإشبيلي	٧٤٥
الأحكام الصغرىٰ لابن كثير	٧٤٨
الأحكام الصغرىٰ لمحب الدين الطبري	٧٤٨
الأحكام الكبرىٰ للإشبيلي	٧٤٥
الأحكام الكبرىٰ لابن عبد الهادي	٧٥٥
الأحكام الكبرىٰ لابن كثير	٧٥٥
الأحكام الكبرىٰ لعبد الغني المقدسي	٧٥٤
الأحكام الكبرىٰ لمجد الدين ابن تيمية	٧٥٤
الأحكام الكبرىٰ لمحب الدين الطبري	٧٤٧
الأحكام الكبير لابن إمام المشهد	٧٥٥
الإحكام لأحاديث الإلمام لابن بلبان الفارسي	٧٥٥
الأحكام للضياء المقدسي	٧٥٤
الأحكام الوسطى لمحب الدين الطبري	٧٤٨
إخبار أهل الرسوخ بمقدار الحديث المنسوخ لابن الجوزي	٧٩٥
أخبار النسائي لابن بشكوال	٤٢٥
اختصار تهذيب الكمال لابن أبي المجد	٥٧٧
اختصار علوم الحديث لابن كثير	٦٤٥
اختصار مشكل الآثار لابن رشد الجد	٨٠٩
اختلاف الحديث للشافعي	٨٠٠
اختلاف العلماء للساجي	٨٠٢
الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة	٢٠١
اختيار اعتماد المسانيد للأوغاني	٤٩٣
الإخلاص والنية لابن أبي الدنيا	٢١٧
أخلاق النبي ﷺ وآدابه لابن حيان الأصبهاني	٢١٢
الأدب لابن أبي شيبة	٢٠٧
الأدب المفرد للبخاري	٢٠٧
إدراك الحقيقة في تخريج أحاديث الطريقة لإمام بيرام باشا	٧٧٥
الأربعون البلدانية للسلفي	٣٥٢
أربعون حديثاً لأربعين شيخاً من أربعين بلدة لابن عساكر	٣٥٢
أربعون حديثاً من الأحاديث القدسية للملا علي القاري	٢٥٢
الأربعون الودعانية الموضوعة لابن ودعان الموصلي	٣٥١، ٧٩٠
الأربعون حديثاً للآجري	٣٥١
الأربعون حديثاً مشيخة ابن تيمية للذهبي	٣٥٢
الأربعون الصغرى للبيهقي	٣٥١
الأربعون في الحث على الجهاد لابن عساكر	٣٥٢
الأربعين الإلهية لابن المفضل المقدسي	٢٥١
الأربعين حديثاً للبكري	٣٥٢
الأربعين العشارية للعراقي	٣٥٢
الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية لأبي نعيم الأصبهاني	٣٥١
الأربعين في دلائل التوحيد للهروي	٢٠٥، ٣٥١
الأربعين في شيوخ الصوفية للماليني	٣٥١
الأربعين في فضل الدعاء والداعين لعلي بن المفضل المقدسي	٣٥٢

الكتاب	الصفحة
الأربعين في فضل الرحمة والراحمين لابن طولون	٣٥٢
الأربعين في مناقب أمهات المؤمنين لابن عساكر	٣٥٢، ٨٢٢
الأربعين لابن عربي	٢٥١
الأربعين للنسوي	٣٥١
الأربعين للنووي	٣٥٣
الأربعين المستغني بتعيين ما فيه عن المعين للسلفي	٣٥٢
الأربعين من مسانيد المشايخ العشرين عن الأصحاب الأربعين للقشيري	٣٥٢
الأرجوزة في أصول الديانة لأبي عمرو الداني	٢٠٤
الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث للخليلي	٥٨٩
إرشاد الساري للقسطلاني	٧١٠
إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق للنووي	٦٤٥
إرشاد الفقيه إلى أدلة التنبيه لابن كثير	٧٧٩
إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني	٧٨١
الأزهار في شرح المصابيح	٧٢٤
أسامي شيوخ البخاري للصغاني	٥٧١
أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين لأبي زرعة الرازي	٥٨٦
أسامي مشايخ الإمام البخاري لابن منده	٥٧١
أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح لابن عدي	٥٧١
الأسامي والكنى لابن المديني	٥٦٥
الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم	٥٦٦
الأسامي والكنى للإمام أحمد بن حنبل	٥٦٧
الاستدراك النضير على الجامع الصغير للمتولي	٧٦٣
الاستذكار لابن عبد البر	٥١١
الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنىٰ لابن عبد البر	٥٦٦
الاستلحاق على الاستيعاب لابن فتحون	٨١٩
الاستيعاب لابن عبد البر	٨١٩
أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن الأثير	٨٢٠
إسعاق المبطأ في رجال الموطأ للسيوطي	٥١٠، ٥٧٥
أسماء رجال سنن أبي داود للجياني	٥٧٤، ٥٨٢
أسماء رجال صحيح البخاري للكلاباذي	٥٧٠، ٥٨٢
أسماء رجال صحيح مسلم لابن منجويه	٥٧١، ٥٨٢
أسماء رجال الصحيحين لابن طاهر المقدسي	٥٧٢، ٥٨٢
أسماء رجال الكتب الستة لابن النجار	٥٧٥
أسماء رجال مسلم لبامخرمة	٥٧٢
أسماء رجال المشكاة للخطيب التبريزي	٧٢٦
أسماء الرجال الواردة في المشكاة لعبد الحق الدهلوي	٧٢٨

الكتاب	الصفحة
أطراف الموطأ للخطيب البغدادي	٢٤٥
الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الأخبار للحازمي	٧٩٧
اعتقاد أئمة الحديث للإسماعيلي	٢٠٢
الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي	٢٠٤
الإعلام بأحاديث الأحكام لبدر الدين ابن جماعة	٧٥٥
الإعلام بأحاديث الأحكام لزكريا الأنصاري	٧٥٥
الإعلام بما في المؤتلف والمختلف للدارقطني من الأوهام للرُّشاطي	٨٢٧
أعلام رسول الله ﷺ لابن قتيبة	٢١٢
أعلام السنن للخطابي .... ١٢٢،	٧٠٤
الإعلام شرح عمدة الأحكام لابن الملقن	٧٤٩
إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه لابن الجوزي .	٧٩٩
أعلام النبوة للماوردي	٢١٢
إفادة الشيوخ بمقدار الناسخ والمنسوخ للسيد صديق حسن خان القنوجي	٧٩٦
الأفراد لابن شاذان	٢٤٧
الأفراد لابن شاهين	٢٤٧
الأفراد والغرائب لخلف الواسطي ...	٢٤٧
الأفراد والغرائب للدارقطني	٢٤٧
الإفصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح لابن حجر	٦٤٦
الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد	٦٥٠
أقصى الأمل والسول في علوم حديث الرسول للخويي	٦٤٦
الاكتساب في تلخيص الأنساب للخيضري	٨٠٦
إكمال إكمال المعلم للابي	٧١٥
إكمال تهذيب الكمال لمغلطائي	٥٧٧
إكمال تهذيب الكمال لابن الملقن .... ٥٤٦، ٥٧٦،	٥٧٨
الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال للحسيني	٥٤٦
الإكمال في شرح مسلم للقاضي عياض	٧١٤
الإكمال لابن ماكولا	٨٢٤
الإلزامات للدارقطني	٣١٠
إلطاف الأشراف بزهر الأطراف لابن قمر القاهري	٢٤٦
ألفية الحديث للسيوطي	٦٦٤
ألفية الحديث للعراقي	٦٥١
الألقاب للشيرازي	٥٦٧
الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع للقاضي عياض ...	٦٣٥
الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد	٧٥٥
أمارات النبوة للجوزجاني	٢١٢
أمالي ابن بشران	٣٣١
أمالي ابن حبابة البزار	٣٣١
أمالي ابن حجر العسقلاني	٣٢٨
أمالي ابن سمعون	٢٢٩

الكتاب	الصفحة
أمالي ابن عساكر في الحديث	٣٢٩
أمالي ابن مَخْمِش الزيادي	٣٣٠
أمالي ابي زرعة العراقي	٣٣٣
أمالي أبي طاهر المخلص في الحديث	٣٣٠
أمالي أبي عثمان الأصفهاني	٣٣١
أمالي البختري	٣٣٠
أمالي الجوهري	٣٣١
الأمالي الحلبية لابن حجر	٣٢٨
أمالي الزعفراني في الحديث	٣٣٢
أمالي السَّلامي	٣٣١
الأمالي الشارحة على مفردات الفاتحة	٣٣٢
أمالي الضبي	٣٣٠
الأمالي على مسند أبي حنيفة لابن قطلوبغا	٤٨٨
أمالي القاضي المارستاني	٣٣٢
أمالي القضاعي	٣٣٢
الأمالي لأبي يوسف	١٨١
أمالي المنذري	٣٣٢
أمالي الميانجي	٣٢٩
أمالي نظام الملك	٣٣٣
أمالي النقاش	٣٣٣
الإمام البخاري للدكتور تقي الدين الندوي	٣٦٨
الإمام البخاري محدثاً وفقيهاً للدكتور الحسيني عبد المجيد هاشم	٣٦٨
الإمام البخاري وصحيحه لعبد الغني عبد الخالق	٣٦٨
الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين للعتر	٣٩٦
الإمام في معرفة أحاديث الأحكام لابن دقيق العيد	٧٥٤
الإمام مسلم بن الحجاج ومنهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث لمشهور بن حسن آل سلمان	٣٨٠
الإمام مسلم حياته وصحيحه لمحمود الفاخوري	٣٨٠
الإمام مسلم ومنهجه في صحيحه لعبد الرحمن الأحمد	٣٨٠
الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع لابن حجر العسقلاني	٣٢٨، ٣٥٢
إمعان النظر في توضيح نخبة الفكر لمحمد أكرم المكي	٦٥٨
انتخاب السلفي من سنن النسائي	٤٢٥
الانتصار في أحاديث الأحكام للمرداوي	٧٥٥
انتقاض الاعتراض لابن حجر	٧٠٣
إنجاح الحاجة شرح سنن ابن ماجه لأبي سعيد المجددي	٤٣٥
أنساب الأشراف للبلاذري	٨٠٤
الأنساب للسمعاني	٥٩٠، ٨٠٤
الأنساب المتفقة في الخط لابن القيسراني	٨٠٦
أنساب المحدثين لابن النجار البغدادي	٨٠٦
الإنصاف فيما بين علماء المسلمين في قراءة بسم الله الرحمٰن الرحيم في فاتحة الكتاب من الاختلاف لابن عبد البر	٣٤١

الكتاب	الصفحة
أنوار البوارق في ترتيب شرح المشارق لإبراهيم بن مصطفى ...	٧٦١
أنوار المشكاة	٧٣٠
أنوار المصابيح ترجمة مشكاة المصابيح لعبد السلام البستوي ..	٧٢٩
الاهتمام بتلخيص الإلمام للحلبي	٧٥٥
أول من نظر في الرجال وفحص عنهم لابن المديني	٥٩٣
أوهام أطراف المِزّي لمغلطائي	٢٤٦
أوهام كتاب الاستيعاب لابن فتحون	٨١٩
الإيثار برجال معاني الآثار لابن قطلوبغا	٥٥٩
الإيضاح في شرح نظم العراقي للاقتراح	٦٥١
الإيمان لابن أبي شيبة	٢٠٠
الإيمان لابن أبي عمر العدني	٢٠٠
الإيمان لابن منده	٢٠٣
الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام ..	٢٠٠
(ب)	
بحر الأسانيد في صحاح المسانيد للسمرقندي	٢٦٨
البخاري وجامعه الصحيح لحسين عيسى عبد الظاهر	٣٦٨
بدائع المنن في جمع وترتيب «مسند الشافعي» والسنن للساعاتي	٥٢٨
البدر التمام شرح بلوغ المرام لمحمد المغربي	٧٣٨
البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير لابن الملقن	٧٧٩
بذل المجهود في حل سنن أبي داود لخليل أحمد السهارنفوري	٤١٢
البر والصلة لابن الجوزي	٢٠٨
البر والصلة لابن المبارك	٢٠٧
البسملة لابن عبد البر	٣٤١
البعث لابن أبي داود	٢٠٢
البعث والنشور للبيهقي	٢٠٤
بغية الراغب المتمنّي في ختم سنن النسائي رواية ابن السني	٤٢٦
بغية النقاد النقلة. . . إلخ لابن الموافق	٦٦١، ٧٤٧
البلغة في أحاديث الأحكام لابن الملقن	٧٥٥
بلوغ الأماني من أسرار الفتح الرباني للساعاتي	٥٤٥
بلوغ المرام مع تعليقة إتحاف الكرام لصفي الرحمٰن المباركفوري	٧٤٠
بلوغ المرام في أدلة الأحكام لابن حجر	٧٣٦
البيان والتبيين في أنساب المحدثين لمحمد بن أحمد الزهري	٨٠٧
البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح ومس بضرب من التجريح لابن العراقي	٥٧٣
بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، لابن القطان الفاسي	٧٤٦
(ت)	
تاريخ ابن أبي خيثمة	٥٨٧
تاريخ أبي زرعة الدمشقي	٥٨٩
تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني عن يحيىٰ بن معين	٥٨٨

الكتاب	الصفحة
تاريخ أبي يعقوب السرخسي	٨١٦
التاريخ الأوسط للبخاري ٥٦٩، ٥٨٧،	٥٨٨
تاريخ بغداد للخطيب البغدادي	٥٨٩
تاريخ جرجان للسهمي	٥٨٩
تاريخ دمشق لابن عساكر	٥٩٠
التاريخ الصغير للبخاري .... ٥٦٩،	٥٨٧
تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيىٰ بن معين	٥٨٨
تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ..	٥٨٩
التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة	٥٦٩
التاريخ الكبير للبخاري .... ٥٦٩،	٥٨٧
التاريخ لابن معين رواية الدوري	٥٨٨
تاريخ مولد العلماء ووفياتهم لابن زبر الربعي	٨٩٣
التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم للمقدمي	٥٦٧
تاريخ واسط لبحشل	٥٨٩
تاريخ وفاة الشيوخ للبغوي	٨٩٥
تاريخ الوفاة للمتأخرين من الرواة للسمعاني	٨١٦
تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي .... ٥٦٩،	٨٢٩
تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ٢٠١،	٨٠١
التبصرة والتذكرة للعراقي	٦٥٣
تبصير أولي النهي معالم الهدى للطبري	٢٠١
تبصير المنتبه بتحرير المشتبه لابن حجر .... ٨٢٥،	٨٣٠
تجريد أحاديث الموطأ للسيوطي	٥١٠
تجريد أسماء الصحابة للذهبي	٨٢٠
التحبير في المعجم الكبير للسمعاني	٣٢٤
تحذير المسلمين من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لابن ظافر	٧٩٢
تحرير الميزان لابن حجر	٥٨٧
تحفة الأبرار للبيضاوي .... ٧٢١،	٧٣٥
تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي للمباركفوري .... ٣٤،	٣٩٤
تحفة الأحياء في ما فات من تخاريج أحاديث الإحياء لابن قطلوبغا	٧٧١
تحفة الأبرار في شرح مشارق الأنوار للبابرتي	٧٥٩
تحفة الأخباري بترجمة البخاري لابن ناصر الدين الدمشقي	٣٦٧
تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للمزي	٢٣٩
تحفة أهل النظر شرح الدرر للأتروي	٦٦٢
تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل لأبي زرعة العراقي	٢٥١
تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب لابن كثير .	٧٧٩
تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج لابن الملقن .... ٧٧٩،	٧٨٠
تحقيق أحاديث مشكاة المصابيح للألباني	٧٣٠
التحقيق في أحاديث الخلاف لابن الجوزي	٨٠٢
تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام للمباركفوري	٣٦

الكتاب	الصفحة
التخاريج في فوائد متعلقة بأحاديث المصابيح للفيروزآبادي	٧٢٥
تخريج أحاديث أصول البزدوي لابن قطلوبغا	٧٨٠
تخريج أحاديث إحياء العلوم للعراقي	٧٧٠
تخريج أحاديث الأم للبيهقي	٧٧٩
تخريج أحاديث تفسير أبي الليث السمرقندي لابن قطلوبغا	٧٨٠
تخريج أحاديث الخلاصة للزيلعي	٧٧٧
تخريج أحاديث شرح عقائد النسفي للسيوطي	٧٧٨
تخريج أحاديث شرح مشكل الآثار للطحاوي لشعيب الأرناؤوط	٧٨١
تخريج أحاديث صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان لشعيب الأرناؤوط	٧٨١
تخريج أحاديث العادلين للسخاوي	٧٨٠
تخريج أحاديث الكفاية للسيوطي	٧٧٨
تخريج أحاديث مسند أبي يعلىٰ الموصلي لحسين سليم أسد	٧٨١
تخريج أحاديث مسند الإمام أحمد لأحمد شاكر	٧٨٠
تخريج أحاديث مسند الإمام أحمد لشعيب الأرناؤوط وأصحابه	٧٨١
تخريج أحاديث مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام للألباني	٧٨١
تخريج أحاديث المعجم الكبير للطبراني، لحمدي بن عبد المجيد السلفي	٧٨١
تخريج أحاديث منهاج الوصول إلى علم الأصول لابن الملقن	٧٧٧
تخريج أحاديث منهاج الوصول للعراقي	٧٧٧
تخريج أحاديث المهذب لابن الملقن	٧٨٠
تخريج أحاديث الهداية لابن التركماني	٧٦٩
تخريج أحاديث وآثار تفسير الطبري لأحمد شاكر	٧٨٠
تخريج وتحقيق أحاديث جامع الترمذي لأحمد شاكر	٧٨٠
تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العالية لابن حجر	٣٥٧، ٧٧٧
تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي	٦٥٠
تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار لابن الملقن	٧٧٩
التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة للحسيني	٥٤٦، ٥٧٧، ٥٨١
تذكرة الحفاظ، أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن طاهر المقدسي	٥٨٦، ٧٩٢
التذكرة في الأحاديث الموضوعة لمحمد بن طاهر المقدسي	٧٨٩
تذكرة الموضوعات للفتني	٧٨٨
تذكرة الحفاظ للذهبي	٥٩٣
التذكرة في علوم الحديث لابن الملقن	٦٦٠
تذكرة النوادر	٢٣٦
التذنيب في الزوائد على التقريب للسيوطي	٦٥٠

الكتاب	الصفحة
تذهيب التذهيب للذهبي	٥٧٧
التذييل والتذنيب على نهاية الغريب للسيوطي	٦٨٩
ترتيب أسماء الصحابة الذين أخرج حديثهم أحمد بن حنبل في المسند لابن عساكر	٥٤٦، ٨٢٢
ترتيب مسند أبي حنيفة لقاسم بن قطلوبغا	٤٨٨
ترتيب «مسند الشافعي» للسندي	٥٢٧
ترتيب «مسند الشافعي» لعلم الدين الجاولي	٥٢٤
ترتيب المسند لابن زريق	٥٣٩
ترتيب المسند لابن المحب الصامت	٥٣٩، ٥٤٤
ترتيب المسند لبعض الأصبهانيين	٥٣٩
ترتيب المعجم الكبير لابن بلبان الفارسي	٣٢٣
ترتيب من ذكر بتجريح أو تعديل في بيان الوهم والإيهام لابن القطان للعراقي	٧٤٧
ترتيب موضوعات ابن الجوزي للذهبي	٧٩١
ترتيب الوهم والإيهام لمغلطائي	٧٤٧
ترجمة الإمام مسلم لشهاب الدين أبي محمود المقدسي	٣٧٩
ترجمة الإمام مسلم لابن ناصر الدين الدمشقي	٣٧٩
ترجمة الإمام مسلم ورواة صحيحه للذهبي	٣٧٩
ترجمة البخاري لابن سناء الملك	٣٩٧
ترجمة البخاري لابن كثير الدمشقي ..	٣٦٧
ترجمة البخاري لابن الملقن	٣٦٧
ترجمة البخاري للسخاوي	٣٦٨
ترجمة البخاري لعفيف الدين الدواليبي	٣٦٨
ترجمة بلوغ المرام لمحيي الدين اللاهوري	٧٤٠
ترجمة سنن أبي داود إلى اللغة الأردية لوحيد الزمان اللكنوي ...	٤١٣
ترجمة بلوغ المرام والتعليق عليه للغزنوي	٧٤٠
ترجمة الصحابة رواة المصابيح للبخشي	٧٣٥
ترجمة فارسية للمشكاة	٧٢٨
ترجمة وشرح للمشكاة بالأوردية لعبد التَّواب الملتاني	٧٢٩
ترجمة نخبة الفكر بالتركية للأغروسي	٦٦٠
ترجيع الجوهر النقي لابن قطلوبغا ...	٢٧٢
تسمية أصحاب رسول الله ﷺ للترمذي	٨٢١
تسمية شيوخ أبي داود للجياني	٤١٣
تسمية رجال مسلم الذين انفرد بهم عن البخاري للذهبي	٥٧٢
تسمية شيوخ أبي داود للجياني	٥٧٤
تسمية شيوخ البخاري ومسلم. . . إلخ لابن حوط الله	٥٧٥
تسمية شيوخ البخاري ومسلم. . . إلخ للبرقاني	٥٧٥
تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن النسائي. . . إلخ للنسائي ..	٥٧٤، ٥٨٢

الكتاب	الصفحة
تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم. . . إلخ للحاكم .	٥٧٣، ٥٨٢
تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول للفيروزآبادي	٢٦٢
تصحيح المصابيح لابن الجزري	٧٢٣
تصحيح النظر ترجمة نخبة الفكر بالفارسية لمحمد حسين هزاروي	٦٦٠
تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة لابن حجر	٥٤٦
التعديل والتجريح لمن خرَّج له البخاري في الجامع الصحيح للباجي	٥٧١، ٥٨٢
التعريف بشيوخ حدث عنهم محمد بن إسماعيل البخاري في كتابه وأهمل أنسابهم للجياني	٥٧١
التعريف الأجود بأوهام من جمع رجال المسند لابن حجر	٥٤٦
التعريف والإخبار بتخريج أحاديث الاختيار لقاسم بن قطلوبغا	٧٨٠
التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان للألباني	٤٦٦
التعليقات السلفية على سنن النسائي للفوجياني	٤٢٤
التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح للكاندهلوي	٧٢٩
التعليق على مشكاة المصابيح لعبد الوهاب الصدري	٧٢٨
التعليق المليح على مشكاة المصابيح لعبد السلام المدني	٧٢٩
التعليق المحمود على سنن أبي داود للكنكوهي	٤١١
تعليقة على الأحكام لأبي البركات ابن تيمية	٧٥٥
تعليقة على سنن النسائي لأبي الحسن السندي	٤٢٤
تعليقة على سنن النسائي للسيوطي	٤٢٣
تعليقة لطيفة على المجتبىٰ للحسين بن محسن الأنصاري	٤٢٤
التعليقة المنيفة على مسند أبي حنيفة للسيوطي	٤٩٤
تعليقة على نخبة الفكر لابن قطلوبغا	٦٥٩
التفرد لأبي داود السجستاني	٢٤٧
تفسير ابن جرير الطبري	٢٠٨
تفسير ابن مردويه	٢٠٨
تفسير ابن المنذر	٢٠٩
تفسير الديلمي	٢٠٨
تفسير سفيان الثوري	٢٠٩
تفسير عطاء بن أبي مسلم الخراساني	٢٠٩
تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم الرازي	٢٠٩
تفسير القرآن لعبد الرزاق الصنعاني	٢٠٩
تفسير مجاهد	٢٠٨
التفسير المظهري	١٦٣
تفسير النسائي	٢٠٩
تفسير يحيىٰ بن سلام البصري	٢٠٩
تفسير يحيىٰ بن يمان العجلي	٢٠٩
تكملة الإكمال لابن نقطة	٨٢٤
التعقبات على الموضوعات لابن حجر	٧٨٦

الكتاب	الصفحة
تقريب التهذيب لابن حجر	٥٨٠
التقريب والتيسير في معرفة سنن البشير النذير للنووي	٦٤٥
التقصي لأحاديث الموطأ لابن عبد البر	٥١٠
تقويم اللسان لابن حجر	٥٨٧
تقييد المهمل وتمييز المشكل للجياني .	٥٧٣
التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح للعراقي ..	٦٤٧
التكملة لوفيات النقلة للمنذري	٨١٤
تلخيص الأباطيل للجوزقاني للذهبي	٧٩١
التلخيص الحبير لابن حجر	٧٧٥
تلخيص شرح معاني الآثار لابن عبد البر	٥٦٠
تلخيص المتشابه للخطيب البغدادي	٥٦٩، ٨٢٩
تلخيص المستدرك للذهبي	٣٠٩، ٤٨٣
تلخيص الموضوعات لابن درباس ...	٧٩١
تلفيقات المصابيح للأزنيقي	٧٣٢
تلقيح الأفهام في المختلف والمؤتلف لابن الفوطي	٨٢٥
تمام المنة في التعليق على فقه السنة للألباني	٥٨٣
التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر	٥١١
التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي	٢٠٣
تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني	٧٨٩
تنقيح الأنظار في علوم الآثار لابن الوزير الصنعاني	٦٦١
تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق للذهبي	٨٠٢
تنقيح الرواة في تخريج أحاديث المشكاة لأحمد حسن الدهلوي ...	٧٢٨
التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح للزركشي	٧٠٩
التنوير شرح المصابيح للخلخالي	٧٢٢
تنوير الحوالك على موطأ الإمام مالك للسيوطي	٥١٠
تنوير المصابيح لابن الملك	٧٣٣
توضيح الأحكام من بلوغ المرام لعبد الله البسام	٧٤٠
تهذيب الأصول للعلائي	٢٦٢
تهذيب التهذيب لابن حجر	٥٧٩
التهذيب في الزوائد على التقريب للسيوطي	٦٥٠
التهذيب في غريب الحديث لعبد الواحد بن إسماعيل	٦٩١
تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي	٥٧٦، ٥٨٢
تهذيب مختصر السنن لابن القيم	٤٠٨
تنوير الأبصار بتأكيد نور الأبصار للمباركفوري	٣٦
توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري	٦٦٥
التوحيد لابن خزيمة	١٩٩، ٢٠١
التوحيد لابن منده	٢٠٣

الكتاب	الصفحة
توضيح المدرك في تصحيح المستدرك للسيوطي	٣٠٩
توضيح المشتبه لابن ناصر الدين	٨٣٠
تيسير انتفاع الخلان بثقات ابن حبان للألباني	٥٨٣
تيسير العلام شرح عمدة الأحكام لعبد الله البسام	٧٥٢
التيسير مختصر فيض القدير للمناوي	٧٦٤
تيسير الوصول إلى جامع الأصول لابن الديبع	٢٦٢
(ث)	
ثبوت الحق الحقيق للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ث
ثقات الرجال ممن لم يذكر في تهذيب الكمال لابن حجر	٥٨٥
الثقات لابن أيبك السروجي	٥٨٥
الثقات لابن حبان	٥٧٠، ٥٨٣
الثقات لابن شاهين	٥٧٠، ٥٨٤
الثقات لابن أبي العرب	٥٨٤
الثقات للعجلي	٥٨٤
الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة لابن قطلوبغا	٥٨٤
ثلاثيات مختارة من «مسند الشافعي»	٥٢٧
ثلاثيات المسند رواية البعلبكي	٥٤٥
ثلاثيات المسند للمقدسي	٥٤٥
(ج)	
جائزة الشعوذي في ترجمة جامع الترمذي بالأوردية لبديع الزمان	٣٩٤
الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور للمناوي	٢٥٦
جامع الأصول لابن الأثير الجزري	١٢٤، ١٩٠، ٢٥٨
جامع البركات منتخب شرح المشكاة	٧٢٨
جامع التحصيل في أحكام المراسيل	٢٥١
جامع الترمذي	٣٨٧
الجامع الصغير من حديث البشير النذير للسيوطي	٧٦٢
جامع العلوم والحكم في شرح أربعين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب	٣٥٣
الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي	٦٣٥
الجامع لشعب الإيمان للبيهقي	٢٠٤
الجامع لمعمر بن راشد	١١٣
جامع مسانيد أبي حنيفة للخوارزمي	٤٨٩
جامع المسانيد لابن الجزري	٥٤٤
جامع المسانيد لابن كثير الدمشقي	٢٦٧
جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس للحميدي	٥٩٠
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي	٥٨٧
الجرح والتعديل للعجلي	٥٩١
جزء إبراهيم بن عبد الرحمن الزهري	٣٤٤
جزء إبراهيم بن عبد الله البصري	٣٤٤
جزء ابن بشران	٣٤١
جزء ابن يونس	٣٤٢

الكتاب	الصفحة
جزء ابن ديزيل	٣٤٢
جزء ابن راهويه	٣٤٢
جزء ابن السُّري	٣٤٣
جزء ابن مخلد العطار	٣٤٢
جزء ابن منده	٣٤٢
جزء ابن نجيد	٣٤١
جزء أبي بكر الأنباري	٣٤٣
جزء أبي الحسن الأزدي	٣٤٣
جزء أبي الحسن بن رزقويه	٣٤٣
جزء أبي الحسن بن عبيد	٣٤٣
جزء أبي زرعة الضبي	٣٤٣
جزء أبي القاسم البغوي	٣٤٥
جزء أبي معاوية الضرير	٣٤٤
جزء أبي يعلى الموصلي	٣٤٤
جزء أحمد بن الحسن الصوفي	٣٤٤
جزء بكار بن قتيبة	٣٤٥
جزء في ختم صحيح مسلم للسخاوي	٣٧٩
جزء في تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن النسائي للطليطلي	٥٧٤
جزء فيه تسمية شيوخ أبي عيسىٰ الترمذي للأطروش	٥٧٤
الجزء فيه تفسير القرآن ليحيىٰ بن يمان وغيره	٢٠٩
جزء للهيثمي في الاستدراك على ما فات الحسيني من رجال أحمد	٥٤٦
جزء من حديث أيوب السختياني	٣٤٤
جمع الأربعين في فضل القرآن المبين لعلي القاري	٣٥٧
الجمع بين غريبي القرآن العزيز والحديث لأبي عبيد الهروي	٦٨٣

الكتاب	الصفحة
الجمع بين كتابي ابن المواق وابن القطان للمراكشي	٧٤٧
جمع الجوامع للسيوطي	١٢٤، ٢٥٣
جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد للروداني	٢٦٤
جمل الغرائب لبيان الحق	٦٩١
الجمهرة لهشام الكلبي	٨٠٤
الجهاد لابن المبارك	١١٤ت
جوامع السيرة لابن حزم	٢١٢
الجواهر البهية شرح الأربعين النووية لولي الدين	٣٥٦
الجوهر النقي في الرد على البيهقي لابن التركماني	٢٧٢
(ح)	
حاشية الأجهوري على شرح الزرقاني للبيقونية	٦٦٣
حاشية على خلاصة الطيبي للشريف الجرجاني	٦٥٤
حاشية على شرح ابن الملك للأزنيقي	٧٦٠
حاشية على شرح الألفية للعراقي لابن قطلوبغا	٦٥٢
حاشية على فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، لعلي الهروي	٦٥٣
حاشية على فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للمزّاحي	٦٥٣
حاشية على كتاب السيالكوتي لمحمد إسماعيل السلفي	٧٢٩
حاشية على المشكاة للشريف الجرجاني	٧٢٧
حاشية عون الودود للبنجابي	٤١٢

الكتاب	الصفحة
الحاشية اللامعة شرح المشكاة لمجهول	٧٢٨
حاشية مشكاة المصابيح لجلال الدين الكرلاني	٧٢٨
الحاوي للفتاوي للسيوطي	٢١٨
الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم التيمي	٢٠٥
حدائق الأزهار شرح مشارق الأنوار للأرزنجاني	٧٦١
حلبة الكميت في مناقب أهل البيت .	٢١٤
الحواشي الجديدة على سنن النسائي لمحمد الفنجابي	٤٢٤
حواشي على النخبة لإبراهيم الكردي	٦٦٠
حياة البخاري لجمال الدين القاسمي	٣٦٨
حياة الأنبياء بعد وفاتهم للبيهقي	٢٠٥
الحيدة لعبد العزيز بن يحيىٰ الكناني	٢٠٠
(خ)	
ختم جامع الترمذي لعبد الله بن سالم البصري	٣٩٥
خصائص أمير المؤمنين علي رضي الله عنه للنسائي	٢١٤
خصائص المسند لأبي موسىٰ المديني	٥٤٤
خلاصة الأحكام للنووي	٧٥٤
خلاصة الدلائل في تنقيح المسائل لحسام الدين الرازي	٧٧٨
الخلاصة في أصول الحديث للطيبي	٦٥٤
خلاصة القول المفهم على تراجم جامع الإمام مسلم لمحمد أمين الهرري	٥٧٢
خلق أفعال العباد للبخاري	٢٠٠
خير الماعون في منع الفرار من الطاعون للمباركفوري	٣٦
(د)	
درجات مرقاة الصعود للدمنتي	٤١١
الدراية في تخريج أحاديث الهداية لابن حجر	٧٦٧
الدرر في مصطلح أهل الأثر للأتروي	٦٦٢
الدرر المصوغات في الأحاديث الموضوعات لمحمد بن أحمد الحنبلي	٧٩١
الدر الملتقط في تبيين الغلط ونفي اللغط للصغاني	٧٨٩
الدر المنثور للسيوطي	٢٠٨
الدر المنظوم من كلام المصطفى المعصوم لمغلطائي	٧٥٥
الدر النثير في مختصر النهاية للسيوطي	٦٨٩
دلائل الأحكام لابن شداد	٧٥٤
دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني	٢١٢
دلائل النبوة للفريابي	
الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج للسيوطي	٧١٧
الديباج في مناقب الأزواج	٢١٤
ديوان الضعفاء والمتروكين والذيل عليه للذهبي	٥٨٧

الكتاب	الصفحة
(ذ)	
ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث للنابلسي	٢٤٥
ذم الدنيا لابن أبي الدنيا	٢١٧
ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى للمحب الطبري	٢١٤
ذخيرة الحفاظ ترتيب أحاديث الكامل لابن طاهر المقدسي ...... ٥٨٦،	٧٩٢
ذيل الكاشف لأبي زرعة العراقي	٥٨٠
ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحيهما وضعَّفهم النسائي في كتاب الضعفاء، للدارقطني ..	٥٧٣
ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب البخاري. . . إلخ للدارقطني	٥٧٠
ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان للذهبي	٥٦٧
ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب مسلم. . . إلخ للدارقطني	٥٧٢
ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل لحنبل بن إسحاق	٥٤٨
ذم الكلام وأهله للهروي	٢٠٥
ذيل الكاشف للعراقي	٥٤٦
الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد للألباني	٥٤٤
ذيل القول المسدد للمدراسي	٥٤٤
الذيل الممهد على القول المسدد للسيوطي .... ٥٤٢،	٥٤٤
الذيل علىٰ اللآلي المصنوعة للسيوطي	٧٨٨
الذهب الأبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز للزركشي	٧٧٩
الذيل على ابن نقطة لمغلطائي	٨٢٥
ذيل كتاب مشتبه الأسماء والنسب لابن نقطة، لمنصور بن سليم	٨٢٥
ذيل مشتبه النسبة للذهبي لابن رافع السَّلامي	٨٣٠
الذرية الطاهرة النبوية للدولابي	٨٢١
ذيل الأكفاني على الكتاني	٨١٣
ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم للكتاني	٨١٣
الذيل على الذيل لابن نقطة	٨٠٦
الذيل والتكملة لمجمع بحار الأنوار للفتني	٦٨٩
الذيل على النهاية في غريب الحديث للأرموي	٦٨٩
ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل للذهبي	٥٩٣
ذكر أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني	٥٨٩
ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه لابن شاهين	٥٨٩
ذيل ميزان الاعتدال للعراقي	٥٨٧
(ر)	
الرباعيات من كتاب السنن المأثورة .	٤٢٥
رجال للبخاري ومسلم للهكّاري	٥٧٣
رجال الصحيحين للالكائي	٥٧٣
رجال مسلم بن الحجاج لابن شِبْرَين الأنصاري	٥٧٢
رجال النسائي للأطروش	٥٧٤
الرحمة المهداة إلى من يريد ترجمة المشكاة لعبد الأول الغزنوي	٧٢٨

الكتاب	الصفحة
الرحمة المهداة تكملة المشكاة لنور الحق بن صديق حسن خان	٧٢٨
رحمة الودود على رجال سنن أبي داود لرفيع الدين الصديقي	٤١٣
الرد على ابن القطان للذهبي	٧٤٦
الرد على الجهمية لابن منده	٢٠٣
الرد على الجهمية والزنادقة لأحمد بن حنبل	٢٠٠
الرد على الجهمية لعثمان بن سعيد الدارمي	٢٠١
الرد على المبتدعة لابن البناء	٢٠٥
الرد على من يقول «ألم» حرف لابن منده	٢٠٥
الرد على من يقول القرآن مخلوق للنجاد	٢٠٢
رسالة إلى أهل الثغر لأبي الحسن الأشعري	٢٠٢
رسالة في إبطال عمل المولد للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ت
رسالة في أحاديث ضعيفة وموضوعة لابن عبد الهادي	٧٩٠
رسالة في تحلي النساء بالذهب للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ت
رسالة في مناقب البخاري لأحمد بن علي البسكري	٣٦٨
رسالة في مناقب البخاري لعبد القادر العيدروس	٣٦٨
رفع اليدين في الصلاة للبخاري	٣٤٠
الرواة عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري للضياء المقدسي	٣٨٠
رسالة في الرؤية للبيهقي	٢٠٥
رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار للجعبري	٧٩٩
رسوم التحديث لبرهان الدين الجعبري	٦٤٩
الرقائق والحكايات لخيثمة بن سليمان	٢٠٧
الرقة والبكاء لابن أبي الدنيا	٢٠٦
الرقة والبكاء لابن قدامة المقدسي	٢٠٧
الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام لجاسم بن سليمان الدوسري	٢٥٠
رواة جامع الترمذي على ترتيب حروف التهجي للمباركفوري	٥٧٤
الروض المكلل والورد المعلّل في مصطلح الحديث للسيوطي	٦٦١
روضة الأحباب لجمال الدين الدمشقي	٢١١
روضة العقلاء ونزهة الفضلاء لابن حبان	٢٠٨
الرؤية للدارقطني	٢٠٣
رؤية الله للآجري	٢١٧، ٣٤٠
رؤية الله تبارك وتعالى لابن النحاس	٢٠٤
رياض الأزهار في جلاء الأبصار	٦٦١
الرياض المستطابة في جملة من دُوِّن في الصحيحين من الصحابة للعامري	٥٧٣
الرياض النضرة في مناقب العشرة للمحب الطبري	٢١٤

الكتاب	الصفحة
(ز)	
زبدة النظر شرح نخبة الفكر لتقي اللاهوري	٦٦٠
زوائد مسند البزار لابن حجر	٢٩٢
زهد الثمانية من التابعين لعلقمة بن مرثد	٢٠٦
الزهد لابن أبي عاصم النبيل	٢٠٦
الزهد لابن حنبل	٢٠٦
الزهد لأبي حاتم الرازي	٢٠٦
الزهد لأبي داود السجستاني	٢٠٦
الزهد لأسد بن موسى	٢٠٦
الزهد الكبير للبيهقي	٢٠٧
الزهد لمعافى بن عمران	٢٠٦
الزهد لهناد بن السري	٢٠٦
الزهد لوكيع بن الجراح	٢٠٦
الزهد والرقائق لعبد الله بن المبارك	١١٤، ٢٠٦
الزهد وصفة الزاهدين لابن الأعرابي	٢٠٧
الزهرة في رجال الصحيحين... إلخ لبعض المغاربة	٥٧٥، ٥٨٢
زوائد الرجال على تهذيب الكمال للسيوطي	٥٧٨، ٥٨١
زوائد عبد الله بن أحمد في المسند لعامر صبري	٥٤٥
زوائد مسند أبي حنيفة لابن البزازي	٤٩٤
زوائد المسند لعبد الله بن أحمد	٥٣٤
زوال الترح في شرح منظومه ابن فرح لعز الدين ابن جماعة	٦٦٤
الزيادات على كتاب الأنساب لأبي موسى المديني	٨٠٦
الزيادات في كتاب المؤتلف والمختلف للمستغفري	٨٢٧
الزيادات المذيلة على شمائل أبي عبد الله لوراقه محمد بن حاتم	٣٦٧
زيادة الجامع للسيوطي	٧٦٥
(س)	
سبل السلام للصنعاني	٧٣٨
سبيل الهدىٰ والرشاد في سيرة خير العباد للصالحي	٢١١
سراج الطالبين ومنهاج العابدين في شرح الأربعين للإيجي	٣٥٦
سراج الهداية لشاهجان آبادي	٧٣٠
السراج الوهاج شرح مختصر صحيح مسلم بن الحجاج لصديق حسن خان	٢٠١
سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني	٤٨٧، ٧٨١
سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني	٧٨١، ٧٩٢
السنة لابن أبي عاصم النبيل	٢٠١
السنة لابن السري	٣٤٣
السنة لأبي الشيخ بن حيان	٢٠٢
السنة لأحمد بن حنبل	٢٠١
السنة للخلال	٢٠٢
السنة لمحمد بن نصر المروزي	٢٠١
سنن ابن حبان	٢٧٠
سن ابن السكن	٢٧٠
سنن ابن الشجاع	٢٧٤
سنن ابن لال	٢٧٣
سنن ابن ماجه	٢٧٠، ٤٣٢

الكتاب	الصفحة
سنن أبي بكر الأثرم	٢٧٤
سنن أبي بكر الهمداني	٢٧٣
سنن أبي داود السجستاني	٢٧٠، ٤٠١
سنن أبي الشيخ الأصبهاني	٢٧٩
سنن أبي قرة الزبيدي	٢٧٤، ٤٧٦
سنن أبي مسلم الكشي	٢٧٣، ٨٧٢
السنن لأبي الموجه الفزاري	٢٧٩
سنن التحديث لصالح بن أحمد الهمداني	٢٧٩
سنن الترمذي	٢٧٠
سنن الدارقطني	٢٧٥
سنن الدارمي	٢٧٥
سنن سعيد بن منصور	٢٧٢، ٨٧٤
السنن الصغيرة للبيهقي	٢٧١
سنن الصفار	٢٧٩
سنن القاضي يوسف البغدادي	٢٧٣
السنن الكبرى للنسائي	٢٧٩، ٨٧٤
السنن الكبرى للبيهقي	٢٧٠
السنن لابن أبي ذعب	٢٧٨
السنن لابن إسحاق	٢٧٦
السنن لابن أيمن القرطبي	٢٧٩
السنن لابن جريج	٢٧٦
السنن لابن عقدة	٢٧٩
السنن لأبي إسحاق الفزاري	٢٧٨
السنن لأبي رزين الموصلي	٢٧٩
السنن لجعفر بن مبشر	٢٧٨
السنن للخلال	٢٧٨
السنن للأركاني	٢٨٠
السنن للمحاملي	٢٧٩
السنن للمعافي بن عمران	٢٧٨

الكتاب	الصفحة
السنن المأثورة للشافعي	٢٧٨، ٥٢٨
سنن محمد بن الصبَّاح الدولابي	٢٧٧
سنن النجاد	٢٧٩
سنن النسائي	٢٧٠، ٤٢٠
سنن الهروي	٢٨٠
السنن الواردة في الفتن لأبي عمرو الداني	٢١٣
سواء الطريق في جمع أحاديث الصحيحين من المشكاة لعبد العزيز الرحيم آبادي	٧٢٩
سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيىٰ بن معين	٥٨٨
سؤالات أبي داود السجستاني للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم	٥٨٨
سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني	٥٨٩
سؤالات البرقاني للدارقطني	٥٨٩
سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني	٥٨٩
سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني	٥٨٩
سؤالات السلمي للدارقطني	٥٨٩
سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لابن المديني	٥٨٨
السير لأبي إسحاق الفزاري	٢١٢
سيرة ابن إسحاق	٢١٠
سيرة ابن هشام	٢١٠
سيرة الإمام أحمد بن حنبل لصالح بن أحمد	٥٤٨

الكتاب	الصفحة
سيرة الإمام البخاري للمباركفوري ...	٣٦٨
السيرة الشامية	٢٢١
سيرة ملّا عمر	٢١٠
(ش)	
شافي العي في شرح «مسند الشافعي» لابن الأثير الجزري ...	٥٢٤
الشافي العي على «مسند الشافعي» للسيوطي	٥٢٥
الشجرة في أحوال الرجال للجوزجاني	٥٨٥
الشذى الفياح في علوم ابن الصلاح للأبناسي	٦٤٤
الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة لابن بطة	٢٠٣
شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد	٣٥٧
شرح الأربعين النووية لابن فرح الإشبيلي	٣٥٥
شرح الأربعين النووية لابن الملقن ..	٣٥٧
شرح الأربعين النووية للتبريزي	٣٥٥
شرح الأربعين النووية للخجندني	٣٥٥
شرح الأربعين النووية للطوفي	٣٥٤
شرح الأربعين النووية للفاكهي	٣٥٤
شرح الأربعين النووية لمصلح الدين اللاري	٣٥٦
شرح الأربعين النووية للملا علي القاري	٣٥٧
شرح أصول اعتقاد أهل السنة في الاعتقادات وأصول الديانات لأبي عمرو الداني	٢٠٤
شرح ألفية الحديث للعراقي لأمير باد شاه	٦٥٢
شرح ألفية العراقي لأبي الفداء ابن جماعة الكناني	٦٥٣
شرح ألفية العراقي لإبراهيم الحلبي .	٦٥٣
شرح ألفية العراقي للخيضري	٦٥٣
شرح ألفية العراقي للسيوطي	٦٥٣
شرح ألفية العراقي للعيني	٦٥٣
شرح بلوغ المرام لأحمد حسن الدهلوي	٧٤٠
شرح بلوغ المرام للجوهري	٧٣٩
شرح البيقونية للزرقاني	٦٦٣
شرح تقريب النووي للسيوطي	٦٥٠
شرح تقريب النووي للعراقي	٦٤٩
شرح تقريب النووي للقباقبي	٦٥٠
شرح جامع الترمذي لابن حجر	٣٩٢
شرح جامع الترمذي لابن رجب البغدادي	٣٩٢
شرح جامع الترمذي لأبي الحسن السندي	٣٩٣
شرح جامع الترمذي بالفارسية لسراج أحمد السرهندي	٣٩٣
شرح جامع الترمذي لأبي الطيب السندي	٣٩٣
شرح جامع الترمذي للفتني	٣٩٣
شرح الجامع الصغير للصنعاني	٧٦٥
شرح الجامع الصغير للعزيزي	٧٦٥
شرح الجامع الصغير لعلي القاري ...	٧٦٤
شرح زوائد الترمذي على الصحيحين وأبي داود لابن الملقن	٣٩٢

الكتاب	الصفحة
شرح زوائد سنن ابن ماجه على الخمسة لابن الملقن	٤٣٤
شرح زوائد سنن أبي داود على الصحيحين لابن الملقن	٤٠٩
شرح زوائد النسائي على الأربعة لابن الملقن	٤٢٣
شرح سنن ابن ماجه لأبي الحسن السندي	٤٣٥
شرح سنن ابن ماجه للدميري	٤٣٤، ٤٣٥
شرح سنن ابن ماجه لسبط ابن العجمي	٤٣٤
شرح سنن ابن ماجه لمغلطائي بن قليج	٤٣٤
شرح سنن أبي داود لابن رسلان البلقيني	٤١١
شرح سنن أبي داود للرملي	٤٠٩
شرح سنن أبي داود لابن القيم	٤٠٨
شرح سنن أبي داود لشهاب بن رسلان	٤١١
شرح سنن أبي داود لشهاب الدين المقدسي	٤١٠
شرح سنن أبي داود للعيني	٤١١
شرح سنن أبي داود لقطب الدين اليمني	٤٠٩
شرح سنن أبي داود لمغلطائي بن قليج	٤١٠
شرح سنن أبي داود للنووي	٤٠٨
شرح سنن أبي داود لولي الدين العراقي	٤٠٩
شرح السنة للبربهاري	٢٠٢

الكتاب	الصفحة
شرح معاني الآثار للعيني	٥٥٩
شرح صحيح البخاري لابن بطال	٧٠٦
شرح صحيح البخاري لابن كثير	٧١١
شرح صحيح البخاري لابن المنير	٧٠٧
شرح صحيح البخاري للبلقيني	٧١٢
شرح صحيح البخاري لمغلطائي	٧٠٧
شرح صحيح البخاري للنووي	٧١١
شرح صحيح البخاري للمهلب بن أبي صفرة	٧١٢
شرح صحيح مسلم لتقي الدين الحصني	٧١٧
شرح صحيح مسلم لزكريا الأنصاري	٧١٦
شرح صحيح مسلم للنووي	٧١٦
شرح صحيح مسلم لسبط ابن الجوزي	٧١٦
شرح صحيح مسلم لعماد الدين المصري	٧١٦
شرح صحيح مسلم للقاري	٧١٨
شرح صحيح مسلم لقوام السنة	٧١٧
شرح عمدة الأحكام لأبي نصر العلوي	٧٥٠
شرح عمدة الأحكام لابن الأثير الحلبي	٧٥٠
شرح عمدة الأحكام لابن تيمية	٧٥١
شرح عمدة الأحكام لابن النقاش	٧٥١
شرح عمدة الأحكام للتلمساني	٧٤٩
شرح عمدة الأحكام للزركشي	٧٥١
شرح عمدة الأحكام للعطار الدمشقي	٧٥١
شرح عمدة الأحكام لعلي بن ثابت	٧٥١

الكتاب	الصفحة
شرح لشرح معاني الآثار للقرشي	٥٦٠
شرح لشرح معاني الآثار لمجهول ...	٥٦٠
شرح مختصر مسند أبي حنيفة للقونوي	٤٨٨
شرح مذاهب أهل السنة لابن شاهين ..	٢٠٣
شرح المسند لأبي الحسن السندي ٥٣٥،	٥٤٥
شرح «مسند الشافعي» للقزويني	٥٢٥
شرح «مسند الشافعي» لمؤلف مجهول	٥٢٧
شرح المشارق لابن كمال باشا	٧٦١
شرح المشارق لجلال الدين رسولا .	٧٦٢
شرح المشارق للزمردي	٧٦٢
شرح المشارق لشيخ زاده المحشي ..	٧٦٢
شرح المشارق لوحيد الدين	٧٦٢
شرح المشكاة بالأردية لأبي الحسن السيالكوتي	٧٢٩
شرح المشكاة بالفارسية لمجهول	٧٢٩
شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي	٧٢٨
شرح مشكاة المصابيح لعلم الدين السخاوي	٧٢٧
شرح مشكل الآثار للطحاوي	٨٠١
شرح المصابيح لابن كمال باشا	٧٢٤
شرح المصابيح للأزنيقي	٧٢٣
شرح المصابيح لزين العرب	٧٢٤
شرح المصابيح للقرماني	٧٢٣
شرح المصابيح للأشرف الفقاعي	٧٣١
شرح المصابيح لأبي ذر الحلبي	٧٣٣
شرح المصابيح لابن العاقولي	٧٢٣
شرح المصابيح لابن قطلوبغا	٧٢٢
شرح المصابيح لابن الملك	٧٣٣
شرح المصابيح لأحمد الرومي	٧٣٥
شرح المصابيح للأردبيلي	٧٣٥
شرح المصابيح لخليل الحلبي	٧٣١
شرح المصابيح للزعفراني	٧٣٠
شرح المصابيح للسخومي	٧٣١
شرح المصابيح لعثمان الهروي	٧٣٤
شرح المصابيح للفارقي	٧٢٣
شرح المصابيح لمجهول	٧٣٥
شرح المصابيح لمصنفك	٧٢٢
شرح معاني الآثار للدهستاني	٥٦٠
شرح معاني الآثار للباهلي	٥٥٩
شرح معاني الآثار للطحاوي	٥٥٨
شرح منظومة ابن فرح للقرافي	٦٦٤
شرح المنهل الروي في علوم الحديث لعز الدين ابن جماعة ..	٦٤٥
شرح الموطأ لابن حبيب المالكي ...	٥١٠
شرح الموطأ للبطليوسي	٥٠٩
شرح الموطأ للزرقاني	٥١٧
شرح النخبة لأبي الحسن بن محمد سلوك	٦٦٠
شرح النخبة لإبراهيم الكردي	٦٦٠
شرح النخبة لأثير الدين	٦٦٠
شرح النخبة لسري الدين الدرودي ...	٦٦٠
شرح النخبة لعبد الله بن محمد بن فتح الله	٦٦٠
شرح نخبة الفكر للكواكبي	٦٦٠
شرح نخبة الفكر لمجهول	٦٦٠
شرح نخبة الفكر لمحمد صادق السندي	٦٦٠

الكتاب	الصفحة
شرح النخبة لمحمد بن يوسف الغزي	٦٦٠
شرح نخبة الفكر للملا تقي شاه اللاهوري	٦٦٠
شرح النخبة لوجيه الدين الكجراتي ..	٦٦٠
شرح وتخريج المسند لأحمد محمد شاكر	٥٤٥
الشريعة للآجري	٢٠٢
شفاء الصدور المهذب في تفسير القرآن لأبي بكر النقاش	٢٠٩
شفاء الغلل شرح كتاب العلل للمباركفوري	٣٥
الشفاء من الألم للسخاوي	٨١٦
شمائل البخاري لوراقه محمد بن حاتم	٣٦٧
الشمائل المحمدية للترمذي	٢١٢
شوارق الأسرار العلية في شرح مشارق الأنوار النبوية للفيروزآبادي	٧٥٩
شواهد التوضيح شرح الجامع الصحيح لابن الملقن	٧٠٨
شيوخ البخاري للبرداني	٥٧١
شيوخ النسائي لابن خلفون	٥٧٤
شيوخ النسائي للجياني	٥٧٤

(ص)

الكتاب	الصفحة
صريح السنة للطبري	٢٠١
الصحابة لابن حبان	٨١٨
صحيح الأدب المفرد للبخاري للألباني	٤٨٧
صحيح ابن حبان	٤٦٣، ٨٥٩
صحيح ابن السكن	٤٦٨، ٨٦١
صحيح أبي عوانة	٤٦٦، ٨٦٠
صحيح الإسماعيلي	٤٦٩، ٨٦١
صحيح البخاري	١٨٠، ٣٦١
صحيح الترغيب والترهيب للألباني ..	٤٨٧
صحيح الجامع الصغير وزيادته	٤٨٧، ٧٦٦
صحيح سنن ابن ماجه للألباني	٤٨٧
صحيح سنن أبي داود للألباني	٤١٣، ٤٨٧
صحيح سنن الترمذي للألباني	٣٩٥، ٤٨٧
صحيح سنن النسائي للألباني	٤٢٥، ٤٨٧
صحيح المستدرك للحاكم	٤٧٣
صحيح مسلم	١٨٠، ٣٦١
صحيح موارد الظمآن للألباني ..	٤٦٦، ٤٨٧
صحيفة أبي هريرة	٩
صحيفة سمرة بن جندب	٩
صحيفة عبد الله بن عمرو بن العاص	٩
صحيفة علي بن أبي طالب	٩
صحيفة عمرو بن حزم	٩
صعود المراقي بشرح ألفية العراقي للخيضري	٦٥٤
صلة التكملة لوفيات النقلة للحسيني ..	٨١٤
صواب الأفكار لإبراهيم المعيد	٧٦٠

(ض)

الكتاب	الصفحة
الضعفاء لابن معين	٥٨٥
الضعفاء لأبي نعيم الأصبهاني	٥٨٦
الضعفاء للأزدي	٦٢٠، ٦٢١
الضعفاء للبخاري	٥٨٥
الضعفاء للجوزجاني	٦١٣
الضعفاء الكبير للعقيلي	٥٨٥، ٦١٦

الكتاب	الصفحة
الضعفاء للنسائي	٥٨٥
الضعفاء والكذابين والمتروكين من أصحاب الحديث للبرذعي	٥٨٦
الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي	٥٨٦
الضعفاء والمتروكين للدارقطني	٥٨٦
ضعيف الجامع الصغير وزيادته للألباني	٧٦٦، ٧٩٢
ضعيف سنن أبي داود للألباني	٤١٣
ضعيف سنن الترمذي للألباني	٣٩٥
ضعيف سنن النسائي للألباني	٤٢٥
ضعيف موارد الظمآن للألباني	٤٦٦
ضم الأتراف للسيوطي	٢٤٥
ضوء المصابيح لعبد الجليل السامرودي	٧٢٩
ضياء المصابيح للسبكي	٧٢٥
ضياء المصابيح للسيواسي	٧٣٤
(ط، ظ)	
الطبقات الكبرى لابن سعد	٥٦٩، ٥٨٨
طبقات علماء أفريقية وتونس لأبي العرب	٥٨٩
الطبقات لخليفة بن خياط	٥٨٨
الطرق والوسائل إلى معرفة أحاديث خلاصة الدلائل لعبد القادر القرشي	٧٧٩
ظفر الأماني بمختصر الجرجاني للكنوي	٦٥٥
ظلال الجنة في تخريج السنة للألباني	٧٨١
(ع)	
العالي الرتبة في شرح نظم النخبة لتقي الدين الشمني	٦٥٩
عجالة العالم من كتاب المعالم لشهاب الدين المقدسي	٤٠٨
عجالة المبتدي في الأنساب للحازمي	٨٠٩
عدة الأفهام لعلاء الدين البغدادي	٧٥١
عدة الحكام شرح عمدة الأحكام للفارسكوري	٧٥٠
عدة الحكام شرح عمدة الأحكام للفيروزآبادي	٧٤٩
العدة على شرح العمدة للصنعاني	٧٥٢
العدة في إعراب العمدة لابن فرحون اليعمري	٧٥١
عدة ما لكل واحد من الصحابة من الحديث لبقي بن مخلد القرطبي	٨٢١
عدة المنسوخ من الحديث لحسين الأهدل	٧٩٦
العرجون في شرح البيقون لصديق حسن خان	٦٦٣
العرش وما ورد فيه لمحمد بن عثمان بن أبي شيبة	٢٠١
العرف الشذي في شرح الترمذي للبلقيني	٣٩٢
عشاريات الصحابة لابن حجر	٣٢٨
العظمة لأبي الشيخ بن حيان	٢٠٢
عقود الزبرجد للسيوطي	٥٣٥، ٥٤٥
عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني	٢٠٤

الكتاب	الصفحة
العقيدة الصحيحة في الأحاديث الموضوعة الصريحة للموصلي ...	٧٩٠
العلل لابن أبي حاتم	٢٣٤
العلل لابن المديني .... ٢٣٤،	٥٢٨
العلل للحاكم النيسابوري	٢٣٣
العلل للدارقطني	٨٧٥
العلل للزجاجي	٢٣٣
العلل لزكريا الساجي	٢٣٣
العلل الصغير للترمذي	٢٣٤
العلل للضبي	٣٤٣
العلل الكبير للترمذي	٢٣٤
العلل لمسلم	٢٣٣
العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي	٢٣٣
العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني	٢٣٤
العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل رواية ابنه عبد الله	٥٨٨
العلل ومعرفة الرجال لابن حنبل رواية المروذي	٥٨٨
علم الرجال وأهمية للمعلمي اليماني	٥٩٣
علوم الحديث لابن الصلاح	٦٤٤
عمدة الأفهام شرح عمدة الأحكام لمؤلف مجهول	٧٥١
عمدة الأحكام عن سيد الأنام للمقدسي	٧٤٨
العمدة في مختصر الأطراف للأندرشي	٥٧٨
عمدة القاري شرح صحيح البخاري ..	٧٠٢
العمدة لمحب الدين للطبري	٧٥٤
عنوان معاني نخبة الفكر، نظم نزهة النظر لابن الصيرفي	٦٥٨
عون المعبود لحل مشكلات أبي داود للعظيم أبادي	٤١٢

(غ)

الكتاب	الصفحة
غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للألباني	٧٨١
غاية المرام في رجال البخاري إلى سيد الأنام للبازلي	٥٧١
غاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي .... ٥٤٠،	٥٤٤
غاية المقصود في شرح سنن أبي داود للعظيم أبادي	٤١٢
غرائب حديث الإمام مالك لابن المظفر	٢٤٨
غرائب أحاديث شعبة لابن المظفر ...	٢٤٨
غرائب شعبة لابن مندة	٢٤٨
غريب جامع الأصول للمحب الطبري	٢٦١
غريب الحديث لابن الجوزي	٦٨٦
غريب الحديث لابن قتيبة	٦٧٣
غريب الحديث لأبي بكر الأنباري ...	٦٧٨
غريب الحديث لأبي عبيدة معمر بن المثنى	٦٧٠
غريب الحديث لأبي عمر الزاهد	٦٧٩
غريب الحديث لأحمد الكندي	٦٧٩
غريب الحديث للأصمعي	٦٧٢
غريب الحديث لثعلب	٦٧٧
غريب الحديث للحربي	٦٧٤
غريب الحديث للخطابي	٦٨٠

الكتاب	الصفحة
غريب الحديث لشمر بن حمدوية	٦٧٦
غريب الحديث لغلام ثعلب	٥٤٥
غريب الحديث لقطرب	٦٧٢
غريب الحديث للمبرد	٦٧٧
غريب الحديث للنضر بن شميل المازني	٦٧١
غريب الحديث والآثار لأبي عبيد القاسم بن سلام	٦٧٢
غريب المسند لغلام ثعلب	٥٣٤
غريب المصابيح للسهروردي	٧٣٥
الغيلانيات لأبي بكر الشافعي	٢٤٩

(ف)

الكتاب	الصفحة
الفائق في غريب الحديث للزمخشري	٦٨٤
الفتاوى النذيرية للسيد نذير حسين الدهلوي	١٧٠
فتح الباب في الكنىٰ والألقاب لابن منده	٥٦٧
فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن رجب الحنبلي	٧١١
فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر	٧٠٠
فتح الباقي بشرح ألفية العراقي لزكريا الأنصاري	٦٥٣
فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل لزكريا الأنصاري	٧٧٤
الفتح الرباني للساعاتي	٥٤٥
الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي للمناوي	٧٧٣
فتح العلام لشرح الإعلام لزكريا الأنصاري	٧٥٥
فتح العلام لنور الحسن بن صديق حسن القنوجي	٧٣٩
الفتح الكبير في ضم الزيادة إلىٰ الجامع الصغير للنبهاني	٧٦٥
فتح المبين شرح الأربعين لابن حجر الهيتمي	٣٥٦
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي للسخاوي	٦٥٤
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي	٦٥١
فتح الودود على سنن أبي داود لأبي الحسن السندي	٤١١
الفتن لحنبل بن إسحاق	٢١٣
الفتن لنعيم بن حماد .... ١١٥،	٢١٣
الفتن والملاحم لابن كثير	٢١٣
الفريد لهشام الكلبي	٨٠٤
فضائل أبي بكر الصديق لخيثمة بن سليمان	٨٢١
فضائل أبي بكر الصديق للعشاري ...	٨٢٢
فضائل سيدة النساء بعد مريم فاطمة بنت رسول الله ﷺ لابن شاهين	٨٢٢
فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل	٨٢١
فضائل الصحابة لخيثمة بن سليمان الأطرابلسي	٨٢٠
فضائل الصحابة للدارقطني	٨٢٢
فضائل كتاب الجامع لأبي عيسىٰ الترمذي للإسعردي	٣٩٥
فهرس رواة المسند للألباني	٥٤٦

الكتاب	الصفحة
فوائد ابن ماسي	٢٥٠
فوائد أبي بكر الشافعي	٢٤٩
فوائد أبي علي الصواف	٢٤٩
فوائد الاحتفال في أحوال الرجال لابن حجر	٥٨٠
فوائد تمام الرازي	٢٥٠
فوائد حديثية لابن القيم	٧٩١
الفوائد الدراري للعجلوني	٣٦٨
الفوائد للبخاري	٢٤٩
فوائد خيثمة بن سليمان الأطرابلسي	٢٤٩
فوائد العراقيين للنقاش	٢٥٠
الفوائد العوالي للصوري	٢٥٠
الفوائد لابن منده	٢٥٠
الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة لابن حجر	٢٤٥
الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني	٧٨٢
الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة لمرعي بن يوسف الكرمي	٧٩١
الفوائد المنتخبة الصحاح والغرائب للمهرواني	٢٥٠
الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي لأبي الحسن الحربي	٢٥٠
الفوائد المنتقاة للدارقطني	٢٥٠
الفوائد المنتقاة للقطيعي	٢٥٠
فوائد يحيىٰ بن معين	٢٤٩
الفيصل في مشتبه النسبة للحازمي	٨٣٠
فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي	٧٦٤
فيض المعين شرح الأربعين للبلبيسي	٣٥٥
(ق)	
القبائل فيمن روى عن النبي ﷺ للعسكري	٨١٩
القبس لابن العربي	٥١٢
القدر لابن وهب	٢٠٠
القدر لأبي بكر الفريابي	٢٠١
القراءة خلف الإمام للبخاري	٣٤٠
قرة العين في ضبط أسماء رجال الصحيحين للبحراني	٥٧٣
القسم الرابع من سنن أبي داود تخريج وتحقيق وتعليق للبستوي	٤١٣
قصيدة في العقيدة لابن أبي داود	٢٠٢
القضاء باليمين والشاهد للدارقطني	٣٤١
القضاء والقدر للبيهقي	٢٠٤
قضاء الوطر في نزهة النظر للَّقَّاني	٦٥٩
القنوت لابن منده	٣٤١
قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث للقاسمي	٦٦٥
قوت المغتذي على جامع الترمذي للسيوطي	٣٩٣
القول الجلي في مناقب علي	٢١٤
القول السديد فيما يتعلق بتكبيرات العيد للمباركفوري	٣٦
القول الصواب في مناقب عمر بن الخطاب	٢١٤
القول المسدد في الذب عن المسند لابن حجر	٥٤٢، ٥٤٤
القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر للسخاوي	٤٢٦

الكتاب	الصفحة
(ك)	
الكاشف للذهبي	٥٨٠
الكاشف عن حقائق السنن للطيبي ...	٧٢٦
الكافي الشاف في تحرير أحاديث الكشاف للزيلعي	٧٧٤
الكافي في شرح الأربعين النووية لمسعود العلوي	٣٥٦
الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي	٥٧٠، ٥٨٦
كتاب ابن جريج	١١٢، ١١٥، ١٢٠
كتاب أبي القاسم الزيدوني في الأحكام	٧٥٤
كتاب الجنائز للمباركفوري	٣٦
الكشاف الشارق للعطوفي	٧٥٩
كشف الأستار عن رجال معاني الآثار للسندهي	٥٦٠
الكشف الإلهي عن شديد الضعف والموضوع والواهي للسندروسي .	٧٩١
كشف النقاب عن الأسماء والألقاب لابن الجوزي	٥٦٨
الكشف والبيان في تفسير القرآن للثعلبي	٢١٠
الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث لسبط ابن العجمي	٥٨٧
كشف المغطا في شرح الموطأ للسيوطي	٥١٠
الكفاية في علوم الرواية للخطيب البغدادي	٦٣٥
كلام الولي باتباع النبي للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ت
الكمال في أسماء الرجال للمقدسي	٥٧٦، ٥٨٢
الكمال في معرفة الرجال لابن النجار	٥٧٦
كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال لعلي المتقي	٢٥٥
الكنى ممن لا يعرف له اسم من أصحاب رسول الله ﷺ للأزدي	٥٦٧، ٨٢٢
الكنىٰ للبخاري	٥٦٧
الكنىٰ والأسماء للنسائي	٥٦٥
الكنىٰ والأسماء لمسلم	٥٦٥
الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري للكرماني	٧٠٨
الكواكب الدراري في ترتيب المسند على أبواب البخاري لابن عروة	٥٤٤
الكوكب المنير شرح الجامع الصغير للعلقمي	٧٦٣
(ل)	
اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة للسيوطي	٧٨٦
اللامع الصبيح شرح الجامع الصحيح للبرماوي	٧١٠
العجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي وفي الباب لابن حجر ...	٣٩٢
اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير الجزري	٨٠٥
اللباب في قول الترمذي وفي الباب لابن حجر	٣٩٢

الكتاب	الصفحة
لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي	٨٠٥
لسان الميزان لابن حجر	٥٨٧
لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح لعبد الحق الدهلوي	٧٢٨
لم الأطراف للسيوطي	٢٤٥
اللوامع في الجمع بين الصحاح الجوامع للطرقي	٢٤٥
اللؤلؤ المرفوع فيما قيل: لا أصل له أو بأصله موضوع للقاوقجي	٧٩١
(م)	
المآخذ الحفال السامية... إلخ لابن المَوَّاق	٧٤٦
ما روي في الحوض والكوثر لبقي بن مخلد القرطبي	٢٠٠
مائه حديث منتقاة عوالي من جامع الترمذي للعلائي	٣٩٤
ما تَمَسُّ إليه الحاجة على سنن ابن ماجه لابن الملقن	٤٣٤
ما تَمَسُّ إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري للنووي	٣٦٧
ما رواه أحمد عن الشافعي	٥٤٥
ما لا يسع المحدث جهله للميَّانجي	٦٣٥
مبارق الأزهار في شرح مشارق الأنوار لابن الملك	٧٦٠
المبسوط في الحديث للبخاري	٧٨٤
متشابه أسامي الرواة للزمخشري	٨٣٠
المتشابه في أسماء الرواة... إلخ لابن الفرضي	٨٢٩
المتفق والمفترق لابن النجار البغدادي	٨٢٨
المتفق والمفترق لأبي بكر الجوزقي	٨٢٨
المتفق والمفترق للخطيب البغدادي	٨٢٨
المتكلمون في الرجال للسخاوي	٥٩٣
المتواري على تراجم البخاري لابن المنير	٧٠٧
المجتبىٰ في أسماء من ذكرهم البخاري بالأنساب والألقاب والكنىٰ للكفوي	٥٧١
المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه للذهبي	٥٧٥
المجرد في غريب الحديث للمطحن الموصلي	٦٩٠
المجروحين لابن حبان	٥٨٦
مجلس من فوائد الليث بن سعد	٢٤٩
مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار للفتني	٦٨٩
مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي	٢٦٣، ٥٤٤
مجمع الغرائب في غريب الحديث لعبد الغافر الفارسي	٦٩١
المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث لأبي موسىٰ المديني	٦٨٥
مجموعة مختارة من «مسند الشافعي»	٥٢٧
المحدث الفاصل للرامهرمزي	٦٣٤
المحرر في أحاديث الأحكام لابن عبد الهادي	٧٥٥
المحرر لمحب الدين الطبري	٧٥٤
المحلى بأسرار الموطأ لسلام الله الحنفي	٥١٨

الكتاب	الصفحة
محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل لعبد الغني المقدسي	٥٤٨
المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح لابن التين	٧٠٦
مختارات من مسند الشافعي لرشأ بن نظيف	٥٢٧
المختارة للضياء المقدسي .... ٤٨٤،	٨٧٥
المختار في أصول السنة لابن البناء .	٢٠٥
مختصر ابن الصلاح لابن التركماني	٦٤٥
مختصر ابن الصلاح للأندرشي	٦٤٧
مختصر الأحكام للطوسي	٢٢٩
مختصر استدراك الذهبي على مستدرك الحاكم لابن الملقن .... ٣٠٩،	٤٨٣
مختصر أطراف المزي للحسيني	٢٤١
مختصر أطراف المزي للذهبي	٢٤٠
مختصر التحقيق لإبراهيم بن علي	٨٠٢
مختصر تهذيب الكمال لابن أبي المجد	٥٨٠
مختصر تهذيب الكمال لابن شهبة ...	٥٧٨
مختصر تهذيب الكمال للأندرشي	٥٨٧
مختصر تهذيب الكمال للعسكري ٥٧٨،	٥٨١
مختصر جامع الأصول لابن البازري	٢٦١
مختصر الأصول لأبي جعفر المروذي	٢٦١
مختصر جامع الأصول لأحمد بن رزق الله	٢٦٣
مختصر جامع الترمذي للبالسي	٣٩٣
مختصر جامع الترمذي للطوفي	٣٩٣
المختصر الجامع لمعرفة مصطلح الحديث النافع	٦٦٢
مختصر الجرجاني	٦٥٥
مختصر سنن أبي داود للبلخي ٤١١،	٤١٣
مختصر سنن أبي داود للمنذري	٤١١
مختصر شرح النووي للقونوي	٧١٣
مختصر الكامل في الضعفاء وعلل الحديث للمقريزي	٥٧٠
مختصر اللآلي المصنوعة للفاسي	٧٩١
مختصر لشرح معاني الآثار لابن رشد	٥٦٠
مختصر لشرح معاني الآثار للزيلعي ..	٥٦٠
مختصر لشرح معاني الآثار للسمرقندي	٥٦٠
مختصر مسند أبي حنيفة للأوغاني ...	٤٩٣
مختصر مسند أبي حنيفة لمحمد بن إسماعيل الحنفي	٤٩٤
مختصر المسند لابن الشماع الحلبي .... ٥٣٥،	٥٤٥
مختصر المسند لابن الملقن .. ٥٣٥،	٥٤٥
مختصر لمشكل الآثار للباجي	٨٠١
مختصر المشكاة لمجهول	٧٣٠
مختصر المصابيح للسهروردي	٧٢٥
مختصر النهاية في غرائب الحديث للصفوي	٦٨٩
مختصر الوهم والإيهام لابن القطان للذهبي	٧٤٦
مختلف الحديث وموقف النقاد المحدثين لأسامة عبد الله خياط	٨٠٢
المختلف والمؤتلف في الأسماء لابن ماما	٨٢٧
المختلف والمؤتلف لأبي أحمد العسكري	٨٢٦

الكتاب	الصفحة
المختلف والمؤتلف للأبيوردي	٨٢٦
مدارج النبوة لعبد الحق الدهلوي	٢١١
المداوي لعلل الجامع الصغير وشرح المناوي للغماري	٧٦٦
المدخل إلى الصحيح للحاكم	٥٨٦
المدخل إلى المسند للأسدي	٥٤٤
مراتب الديانة لابن حزم	١٩٤
المراسيل لابن أبي حاتم	٢٥٠
المراسيل لأبي داود	٢٥٠
مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعبيد الله المباركفوري	٧٢٩
مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود للسيوطي	٤١١
مرقاة المفاتيح لعلي القاري	٧٢٧
مرويات الإمام أحمد في التفسير حكمت بشير ياسين	٥٤٥
المزكون لرواة الأخبار للحاكم	٥٩٣
مساوئ الأخلاق ومذمومها للخرائطي	٢٠٧
المسائل الأربعة للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ت
مستخرج أبي عوانة	٣٠٦
المستخرج على البخاري لابن مردويه	٢٢١
المستخرج على البخاري للإسماعيلي .	٢٢٠
المستخرج على البخاري للبرقاني	٢٢٠
المستخرج على البخاري للغطريفي ..	٢٢٠
المستخرج على البخاري للماسرجسي	٢٢١
المستخرج على جامع الترمذي لابن منجويه	٢٢٩
المستخرج على جامع الترمذي للطوسي	٢٢٩، ٣٩٤، ٣٠٧
المستخرج على سنن أبي داود لابن أيمن القرطبي	٢٢٩، ٤١٣، ٣٠٧
المستخرج على سنن أبي داود لقاسم بن أصبغ القرطبي	٢٢٩
المستخرج على سنن أبي داود لابن منجويه	٢٢٩
المستخرج على صحيح البخاري لأبي نعيم الأصبهاني	٢٢١، ٣٠٧
المستخرج على صحيح مسلم لابن الزغوري	٢٢٤
المستخرج على البخاري لابن أبي ذهل	٢٢١
المستخرج على صحيح مسلم لابن عمار الشهيد	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم لأبي بكر بن رجاء	٢٢٢
المستخرج على صحيح مسلم لأبي جعفر بن حمدان	٢٢٢
المستخرج على صحيح مسلم لأبي سعيد الحيري	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم لأبي الشيخ بن حيان	٢٢٤
المستخرج على صحيح مسلم لأبي العباس السراج	٢٢٤
المستخرج على صحيح مسلم لأبي عبد الله الأخرم	٢٢٤
المستخرج على صحيح مسلم لأبي محمد الطوسي	٢٢٤

الكتاب	الصفحة
المستخرج على صحيح مسلم لأبي علي الماسرجسي	٢٢٤
المستخرج على صحيح مسلم لأبي عمران الجويني	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة	٢٢١
المستخرج على صحيح مسلم لأبي نَصْر الطوسي	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم لأبي الوليد القرشي	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم لأحمد بن سلمة النيسابوري	٢٢٣
المستخرج على صحيح مسلم للجوزقي	٢٢٢
المستخرج على صحيح مسلم للشاركي	٢٢٢
المستخرج على صحيح مسلم لقاسم بن أصبغ	٢٢٤
المستخرج على صحيح مسلم للهروي	٢٢٥
المستخرج على الصحيحين لابن الأخرم	٢٢٥
المستخرج على الصحيحين لابن عبدان الشيرازي	٢٢٦
المستخرج على الصحيحين لأبي بكر اليزدي	٢٢٦
المستخرج على الصحيحين لأبي ذر الهروي	٢٢٥
المستخرج على الصحيحين لأبي سعيد السكري	٢٢٧
المستخرج على الصحيحين لأبي علي الماسرجسي	٢٢٦
المستخرج على الصحيحين لأبي مسعود الأصبهاني	٢٢٦
المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم الأصبهاني	٢٢٥
المستخرج على الصحيحين للبرقاني	٢٢٧
المستخرج على الصحيحين للجوزقي	٢٢٧
المستخرج على الصحيحين للخلال	٢٢٦
المستخرج على الصحيحين للمقدسي	٢٢٧
المستخرج على علوم الحديث للحاكم لأبي نعيم الأصبهاني	٢٣٠
المستخرج على كتاب التوحيد لابن خزيمة لأبي نعيم الأصبهاني	٢٣٠
المستخرج على «مستدرك الحاكم» للعراقي	٢٣٠
المستدرك على الصحيحين للحاكم	٣٠٧
المستدرك على الصحيحين للهروي	٣١٠
المستخرج على كتاب التوحيد لأبي نعيم الأصبهاني	٣٠٧
المستخرج في الحديث لابن منده	٣٠٦
المستند في مختصر المسند لأبي البقاء القرشي	٤٩٤
مسك الختام لصديق حسن خان	٧٣٩
مسلسلات الإبراهيمي في الحديث	٣١٧
مسلسلات ابن أبي عصرون	٣١٧
مسلسلات أبي القاسم الشيرازي	٣١٧
المسلسل بالأولية للميدومي	٣١٨
مسلسلات بحرف العين المنتقاة من سنن الدارمي	٣١٧

الكتاب	الصفحة
مسلسلات الدياجي	٣١٨
مسلسلات العلائي	٣١٨
المسلسلات الكبرى للسيوطي	٣١٨
مسلسل ما زلت بالأشواق	٣١٩
مسند إبراهيم بن معقل النسفي	٣٠١
مسند إبراهيم بن نصر الرازي	٣٠٢
مسند ابن أبي أسامة	٨٦٤
مسند ابن أبي شيبة	٢٨٢، ٨٦٣
مسند ابن أبي عاصم	٢٨٣، ٨٦٨
مسند ابن أبي عمر العدني	٢٨٣، ٨٦٣
مسند ابن جميع	٢٨٣
مسند ابن راهويه	٢٨٤، ٨٦٩
مسند ابن شيبة	٢٨٥
مسند ابن نصر الرازي	٨٦٩
مسند أبي حنيفة لابن أبي العوام	٤٩٢
مسند ابن جميع	٨٦٨
مسند ابن خسرو البلخي	٣٠١
مسند ابن أبي غرزة الغفاري	٣٠٤
مسند أبي إسحاق الهسنجاني	٣٠٢
مسند أبي بكر بن هارون	٣٠٢
مسند أبي بكر الصديق لابن صاعد	٣٠٥
مسند أبي بكر الصديق لأبي بكر المروزي	٣٠٥
مسند أبي بكر الصديق للجوهري	٣٠٠
مسند أبي جعفر المديني	٣٠١
مسند أبي حنيفة لابن خسرو البلخي	٤٩٢، ٤٩٦
مسند أبي حنيفة لابن عدي الجرجاني	٤٩١
مسند أبي حنيفة لابن المظفر	٤٩٠
مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني	٤٩٠
مسند أبي حنيفة للأشناني	٤٩١
مسند أبي حنيفة للحارثي	٤٩٦
مسند أبي حنيفة للشاهد العدل	٤٩٠
مسند أبي حنيفة لحماد بن أبي حنيفة	٤٩٢
مسند أبي حنيفة لعبد الله الأستاذ	٤٨٩
مسند أبي حنيفة للكلاعي	٤٩١
مسند أبي حنيفة لقاضي المرستان	٤٩٠
مسند أبي حنيفة للماوردي	٤٩٣
مسند أبي حنيفة لمحمد بن الحسن الشيباني	٤٩٢
مسند أبي العباس السرَّاج	٢٨٨
مسند أبي علي الطوسي	٣٠٢
مسند أبي عوانة	٢٨٧، ٨٦٤
مسند أبي هريرة للعسكري	٢٨٩، ٨٧٠
مسند أبي الوليد الأزرقي	٣٠٠
مسند أبي يعلىٰ الموصلي	٢٨٧، ٨٦٤
مسند أحمد بن إبراهيم الدورقي	٣٠٤
المسند الأحمد فيما يتعلق بمسند أحمد لابن الجزري	٥٤٤
مسند الإمام أبي حنيفة	٢٩١، ٤٨٨
مسند الإمام أبي يوسف	٢٩٠
مسند الإمام أحمد بن حنبل	١٢١، ٢٩١، ٥٣٣
مسند الإمام الشافعي	٥٢٤
مسند أنس بن مالك للحُنيني	٢٩١
مسند الأوزاعي	٢٩٢
مسند البزار	٢٩٢، ٨٦٥
مسند بقي بن مخلد القرطبي	٢٨٩، ٨٦٤
المسند الجامع لبشار عواد معروف	٢٦٩

الكتاب	الصفحة
مسند الحارث بن أبي أسامة	٢٨١
مسند الحب بن الحب أسامة بن زيد	٣٠٥
مسند الحسن بن سفيان	٢٩٣
مسند الحلواني	٢٩٣
مسند الحميدي	٢٩٣، ٣٠١، ٨٦٧
مسند الخوارزمي	١٨٢، ٢٩٤، ٨٦٨
مسند الدارمي	٢٧٥، ٢٩٤
مسند الديلمي	٢٩٥
مسند الرامهرمزي	٢٩٥
مسند الروياني	٢٩٥
«مسند الشافعي»	٢٩٦
مسند الشاميين	٢٩٦
مسند الشهاب	٢٩٦
مسند الصحابة الذين ماتوا في زمن النبي ﷺ للسيوطي	٢٩٦
المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع لابن حبان	٤٦٥
مسند الطرسوسي	٣٠٤
مسند الطيالسي	١١٤، ١٢١، ٢٨٦، ٣٠١، ٨٦٣
مسند عائشة لأبي بكر بن أبي داود	٣٠٥
مسند عبد بن حميد الكشي	٢٩٠، ٣٠١، ٨٦٧
مسند عبد الرحمن بن عوف للبرتي	٣٠٥
مسند عبد الله بن أبي أوفى لابن صاعد	٣٠٥
مسند عبد الله بن المبارك	١١٤، ٣٠٤
مسند عبيد الله بن موسى العبسي	١١٤، ١٢١
مسند عبد الله بن وهب	٣٠٤
مسند علي بن الجعد	٣٠٤
مسند العشرة للقطيعي	٢٩٦
مسند علي بن أبي طالب للتميمي	٣٠٥
مسند علي بن موسى الرضا	٢٩٧
مسند علي للنسائي	٢٩٧
مسند عمر بن الخطاب	٢٩٧
مسند العنبري	٢٩٨
مسند الفردوس للديلمي	٢٩٨، ٨٦٦
مسند القاسم بن سلام البغدادي	٢٩٨
مسند القراءات لإسماعيل بن إسحاق	٢٩٨
مسند القضاعي	٢٩٩
المسند الكبير للبخاري	٢٩٩، ٨٦٧
المسند الكبير المعلل ليعقوب بن شيبة	٢٣٤
مسند مالك للنسائي	٣٠٢
مسند مسدد بن مسرهد	٢٩٩
مسند مسلم	٣٠٣
مسند المقلّين لدعلج السجزي	٣٠٥
المسند المنتخب للبغوي	٣٠٢
مسند موسىٰ بن جعفر الكاظم	٢٩١
مسند نعيم بن حماد الخزاعي	١١٤
مسند هيثم بن كليب الشاشي	٣٠٠
مسند يحيى بن معين	٣٠٤
المسوىٰ شرح الموطأ لولي الله الدهلوي	٥١٨
مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض	١٨٣، ١٨٧، ١٩٠، ٦٩٥
مشارق الأنوار للصغاني	٧٥٦
مشتبه الأسماء لأبيّ النرسي	٨٣٠
المشتبه في الرجال: أسمائهم وأنسابهم للذهبي	٨٢٥، ٨٣٠
مشتبه النسبة لابن باطيش	٨٣٠

الكتاب	الصفحة
مشتبه النسبة لأبي العلاء الفرضي	٨٣٠
مشتبه النسبة لعبد الغني بن سعيد الأزدي	٨٢٨، ٨٢٩
مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي ..	٧٢٥
مصابيح السنة للبغوي	١٢٢، ٧٢٠
مصباح الزجاجة على سنن ابن ماجه للسيوطي	
المصباح في عيون الأحاديث الصحاح لعبد الغني المقدسي ...	٢٢٧
مصطلحات أهل الأثر للعدوي للمالكي	٦٦٠
مصطلحات أهل الأثر على شرح نخبة الفكر للملا علي القاري ...	٦٥٨
المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد لابن الجوزي	٥٤٤
المصفى شرح الموطأ لولي الله الدهلوي	٥١٨
مصنف ابن أبي شيبة	٨٧٠
مصنف ابن السكن	٨٧١
مصنف الربيع بن صبيح	١١٥، ١٢٠
مصنف عبد الرزاق	٨٧١
المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية لابن حجر	٢٦٩
مطالع الأنوار لابن قرقول	٦٩٨
معالم التنزيل للبغوي	٢١٠
معالم السنن للخطابي	١٢٢، ٤٠٨
مبين المعين في شرح الأربعين لعلي القاري	٣٥٧
مشاهير علماء الأمصار لابن حبان ..	٥٨٤
المصنف لعبد الرزاق الصنعاني	٢٧٦
المطالع الصفوية للكازروني	٧٥٩
المطلع على جملة من الأحاديث النبوية... إلخ لابن عبيدان	٧٥٥
المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر للزركشي	٧٧٩
المعتصر من المختصر ليوسف بن موسى	٨٠٢
المعتمد مختصر مسند أبي حنيفة لجمال الدين القونوي	٤٨٨
معجم ابن قانع	٨٧٢
معجم ابن المقرىء	٣٢٧
معجم أبي سعيد بن الأعرابي	٣٢٧
معجم أبي سعيد المؤذن	٣٢٧
معجم أبي نعيم الأصبهاني	٨٧٢
معجم أبي يعلى الموصلي	٣٢٧
المطالع الصفوية للكازروني	٧٥٩
معجم الإسماعيلي	٤٧١
معجم أصبهان للسلفي	٣٢٧
المعجم الأوسط للطبراني	٣٢١
معجم الحاكم	٣٢٧
معجم السفر للسلفي	٣٢٧
معجم شيوخ الإمام أحمد بن حنبل عامر حسن صبري	٥٤٦
معجم الصحابة لابن قانع	٨٢١
معجم الصحابة للبغوي	٨١٨
المعجم في مشتبه أسامي المحدثين للهروي	٨٢٨، ٨٢٩
المعجم في المشتبه للجرجاني	٨٣٠
المعجم لابن جميع الصيداوي	٣٢٥
المعجم لابن قانع	٣٢٥
المعجم للإسماعيلي	٣٢٥

الكتاب	الصفحة
المعجم الأوسط في القراءات للنقاش	٣٢٤
المعجم الصغير للذهبي	٣٢٤
المعجم الصغير للطبراني	٣٢١
المعجم الكبير في القراءات للنقاش ..	٣٢٤
المعجم الكبير للذهبي	٣٢٤
المعجم الكبير للطبراني	٣٠٥، ٣٢١
معجم ما استعجم للبكري	٣٢٦
المعجم المترجم للمنذري	٣٢٦
المعجم المختص للذهبي	٣٢٤
المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل لابن عساكر .	٥٧٥
معرفة الرجال لابن معين	٥٨٨
معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني	٨١٩
معرفة الصحابة لابن منده	٨١٩
معرفة علوم الحديث على كتاب الحاكم لأبي نعيم الأصبهاني	٦٣٥
معرفة علوم الحديث للحاكم ..	٦٣٥، ٦٣٧
المعرفة والتاريخ للفسوي	٥٨٩
المعلم بأسامي شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون	٥٧٣
المعلم بفوائد كتاب مسلم للمازري .	٧١٤
معلم الطلاب بما للأحاديث من الألقاب لأحمد بن بكر المقري ..	٦٦٢
معيار الحق للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩ت
المغازي للزهري	٢١١
المغازي لموسىٰ بن عقبة	٢١٢
المغني عن الحفظ والكتاب للموصلي	٧٩٠
المغير على الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير للغماري	٧٦٦
المفاتيح في شرح المصابيح لمظهر الدين الزيداني	٧٢٤
المفاتيح ليعقوب العفوي	٧٣٥
مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار للعيني	٥٦٠
المغني في الضعفاء للذهبي	٥٨٧
المفاريد لأبي يعلى	٢٤٨
المفهم في شرح غريب مسلم لعبد الغافر بن إسماعيل الفارسي	٧١٦
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي	٧١٥
المقاصد السنية في الأحاديث الإلهية لابن بلبان المقدسي	٢٥٢
مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين للأشعري	٢٠٢
المقالة الحسنىٰ في سنية المصافحة باليمنى للمباركفوري	٣٦
مقدمة تحفة الأحوذي للمباركفوري ..	٣٥
المقصد الأحمد في رجال مسند أحمد لابن الجوزي	٥٤٦
مقصد المسند للخِلَاطي	٤٩٤
المقتنى في سرد الكنى للذهبي	٥٦٦
مكارم الأخلاق لابن أبي الدنيا	٢٠٧
مكارم الأخلاق ومعاليها للخرائطي .	٢٠٧
مكارم الأخلاق للطبراني	٢٠٨
الملتقطات على ترجمة المشكاة للاهوري	٧٢٨
ملخص الموطأ للقابسي	٥١٢
الملوك لهشام الكلبي	٨٠٤

الكتاب	الصفحة
المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم	٧٩١
مناقب الإمام أحمد بن حنبل لابن الجوزي	٥٤٨
مناقب البخاري للذهبي	٣٦٧
مناقب عمر بن الخطاب لابن الجوزي	٨٢٢
المناهج والتفاتيح في شرح أحاديث المصابيح للسلمي	٧٣١
مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا للسيوطي	٧٧٨
المنتخب في علم الحديث للطبري المكي	٦٤٩
المنتخب من أزواج النبي ﷺ لابن زبالة	٨٢١
المنتخب المنتقى لأبي جعفر الإشبيلي	٧٥٤
المنتخب في السياق من تاريخ نيسابور لعبد الغافر الفارسي	٥٩٠
المنتخب من كتاب الزهد والرقائق للخطيب البغدادي	٢٠٧
المنتخب من كتاب العلل للخلال	٢٣٤
المنتخب من «مسند الشافعي» للشماع الحلبي	٥٢٤
المنتخب من الموطأ للخطابي	٥١٢
منتقىٰ الأخبار لمجد الدين ابن تيميه	٧٤٠
المنتقىٰ الصغير للأنباري	٣٤٣
المنتقىٰ في الأحكام لابن الجارود	٢٣٠، ٧٥٣
المنتقىٰ الكبير للأنباري	٣٤٣
المنتقىٰ للباجي	٥١١
المنتقىٰ للشماع الحلبي	٥١١
المنتقىٰ من كتاب الطبقات لأبي عروبة	٨٢١
المنتقىٰ من الموطأ لابن رشيق القيرواني	٥١١
منتهىٰ الرغبة في حل ألفاظ النخبة للخرشي	٦٦٠
منتهىٰ الكمال في الألقاب للفلكي ...	٥٦٧
المنزلة لهشام الكلبي	٨٠٤
منظومة ابن فرح الإشبيلي في أصول الحديث	٦٦٣
منظومة بلوغ المرام للصنعاني	٧٣٩
المنظومة البيقونية	٦٦٣
من عاش من الصحابة عشرين سنة ومائة لابن منده	٨٢٠
المفردات والوحدان لمسلم ... ٢٤٨،	٨٢٠
المنقح الشذي في شرح الترمذي لابن سيد الناس	٣٩٢
من كلام أبي زكريا يحيىٰ بن معين في الرجال	٥٨٨
منهاج الابتهاج بشرح مسلم بن الحجاج للقسطلاني	٧١٧
المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي	٧١٣
المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج لابن يربوع الأشبيلي	٥٧٢
المنهاج في شعب الإيمان للحليمي ..	٢٠٣
منهاج المشكاة لعبد العزيز الأبهري ..	٧٢٧
المنهج الأسعد في ترتيب أحاديث مسند الإمام أحمد لعبد الله ناصر الرحماني	٥٤٧

الكتاب	الصفحة
المنهج المبهج عند الاستماع لمن رغب في علوم الحديث على الإطلاع للقسطلاني	٦٤٩
المنىٰ في الكنىٰ للسيوطي	٥٦٧
المنهل الروي في اصطلاح الحديث للنووي للمقبلي	٦٥٠
المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لبدر الدين ابن جماعة	٦٤٥
منهل الينابيع شرح المصابيح	٧٣٢
من وافقت كنيته كنية زوجه من الصحابة لابن حيويه النيسابوري	٥٦٧، ٨٢١
المهروانيات لأبي القاسم المهرواني	٢٥٠
موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان للهيثمي	٤٦٦
موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لابن الحاجب لابن حجر	٧٨٠
مواهب الباري في مناقب مسلم والبخاري للسيد محمد البخاري الجزائري	٣٦٨
المواهب اللدنية للقسطلاني	٢١١
المؤتلف والمختلف لابن التركماني	٨٢٥
المؤتلف والمختلف لابن الصابوني	٨٢٤
المؤتلف والمختلف لابن الفرضي	٨٢٧
المؤتلف والمختلف لأبي سعد الماليني	٨٢٧
المؤتلف والمختلف للدارقطني	٨٢٤
المؤتلف والمختلف لابن الطحان	٨٢٦
المؤتلف والمختلف لابن ناصر السلامي	٨٢٧
المؤتلف والمختلف لابن النجار	٨٢٧
المؤتلف والمختلف للجياني	٨٢٧
المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد الأزدي	٨٢٣، ٨٢٨
المؤتلف لتكملة المؤتلف والمختلف للخطيب البغدادي	٨٢٧
الموضح لأوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي	٨٢٨
الموضوعات الكبرى لعلي القارئ	٧٨٨
الموضوعات لابن الجوزي	٧٨٤
الموضوعات لابن النقاش	٧٩٠
الموضوعات للصغاني	٧٩٠
موضوعات المصابيح للقزويني	٧٣٥
موطأ ابن بكير	٥١٤
موطأ ابن وهب	٥١٤
موطأ أبي مصعب الزهري	٥١٤
الموطأ لإبراهيم الأسلمي	٥١١
الموطأ للإمام مالك	١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٢٦، ١٨٠، ١٨٨، ٥٠٦
الموطأ نسخة ابن زياد التونسي	٥١٥
الموطأ نسخة ابن عفير	٥١٥
الموطأ نسخة ابن القاسم	٥١٥
الموطأ نسخة أبي حذافة السهمي	٥١٥
الموطأ نسخة التجيبي	٥١٥
الموطأ نخسة التنيسي	٥١٥
الموطأ نسخة الصوري	٥١٥
الموطأ نسخة سويد بن سعيد الهروي	٥١٥
الموطأ نسخة القعنبي	٥١٤

الكتاب	الصفحة
الموطأ نسخة محمد بن الحسن الشيباني	٥١٥
الموطأ نسخة مصعب الزبيري	٥١٥
الموطأ نسخة معن بن عيسىٰ القزاز	٥١٥
الموطأ نسخة يحيىٰ بن يحيىٰ النيسابوري	٥١٥
موطأ يحيىٰ بن يحيىٰ المصمودي	٥١٣
ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي	٥٨٧، ٦٣٢
الميسر شرح المصابيح للتوربتشي	٧٢٢

(ن)

الكتاب	الصفحة
ناسخ الحديث ومنسوخه للأثرم	٧٩٨
ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين	٧٩٥
ناسخ القرآن ومنسوخه لأبي بكر الشيباني	٧٩٤
الناسخ والمنسوخ في الحديث لأبي حامد الرازي	٧٩٩
الناسخ والمنسوخ في الحديث لأبي الشيخ الأصبهاني	٧٩٩
الناسخ والمنسوخ في القرآن لهبة الدين سلامة	٧٩٤
الناسخ والمنسوخ في كتاب الله للنحاس	٧٩٤
الناسخ والمنسوخ لأبي داود	٧٩٨
الناسخ والمنسوخ لأحمد بن حنبل	٧٩٨
الناسخ والمنسوخ للأنباري	٧٩٤
نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار لابن حجر	٧٨٠
نتيجة النظر في شرح نخبة الفكر لمحمد ابن الحافظ ابن حجر	٦٥٨
نثر العبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير للسيوطي	٧٧٨
نثر فرائد المربعين المنوية في نشر فوائد الأربعين النووية لزين الدين سريجا	٣٥٥
نجوم المشكاة للصديق بن الشريف	٧٢٨
نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر لابن حجر	٦٥٧
نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر	٥٦٨
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر	٦٥٨
نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لإبراهيم اللقاني	٦٥٩
نسخة أبي يوسف	٤٩١
نظم الاقتراح للعراقي	٦٥١
نظم علوم الحديث لابن الصلاح لشهاب الدين الخُوَيِّي	٦٤٦
نظم نخبة الفكر للشُّمُنّي	٦٥٩
نظم النخبة لبرهان الدين المقدسي	٦٥٩
نظم النخبة للطبلاوي	٦٥٩
نظم النخبة للطوخي	٦٥٩
النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح للعلائي	٧٣٥
نقض الإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد على المريسي الجهمي العنيد	٢٠١
النقط لما وقع في أسانيد صحيح ابن خزيمة من التصحيف والسقط	٤٦٢

الكتاب	الصفحة
نقعة الصديان في الصحابة الذين في صحبتهم نظر للصغاني	٨٢٢
نكت ابن حجر على شرح الزركشي .	٧٠٩
النكت البديعات على الموضوعات للسيوطي	٧٨٨
النكت الظراف على الأطراف لابن حجر	٢٤٦
النكت على شرح الزركشي لمحب الدين البغدادي	٧٠٩
النكت على ابن الصلاح للزركشي ...	٦٤٦
النكت الوفية بما في شرح الألفية للبقاعي	٦٥٢
النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير الجزري	٦٨٧
نور الأبصار للمباركفوري	٣٦
نيل الأوطار شرح منتقىٰ الأخبار للشوكاني	٧٤٤
النية لابن أبي الدنيا	٣٤١
(هـ)	
الهادي للمسترشدين شرح الأربعين للكازروني	٣٥٥
هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة لابن حجر	٧٧٧
هداية الساري لسيرة البخاري لابن حجر	٣٦٧
هدية اللوذعي بنكات الترمذي للعظيم أبادي	٣٩٤

الكتاب	الصفحة
هداية المحتسب في المؤتلف والمختلف لابن الأبار القضاعي	٨٢٧
(و)	
الواضح في تفسير القرآن لابن وهب الدينوري	٢٠٩
واقعة الفتوىٰ دافعة البلوىٰ للسيد نذير حسين الدهلوي	١٦٩
الوجيز لهشام الكلبي	٨٠٤
الوحدان للبخاري	٢٤٨
الورع لابن أبي الدنيا	٢٠٦
الوسائل في تخريج أحاديث خلاصة الدلائل	٧٧٨
وفيات الشيوخ لابن السماك	٨١٦
وفيات الشيوخ لابن الفرات	٨١٦
وفيات الشيوخ لمبارك الأنصاري	٨١٥
الوفيات لابن خيرون البغدادي	٨١٦
الوفيات لابن رافع السلامي	٨١٥
الوفيات لابن عقدة	٨١٥
الوفيات لابن قانع	٨١٦
الوفيات لابن قنفذ	٨١٦
الوفيات لابن منده	٨١٦
الوفيات لأبي مسعود الأصبهاني	٨١٦
الوفيات للحبال	٦١٥
الوفيات للعراقي	٨١٤
الوفيات للمقدسي	٨١٦
(ي)	
اليواقيت والدرر شرح نزهة النظر للمناوي	٦٥٨

فهرس مراجع التحقيق[1]

١ ـ **القرآن الكريم.**

٢ ـ **الآثار:** لمحمد بن الحسن الشيباني (ت١٨٩هـ)، تحقيق: أبي الوفا الأفغاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣ ـ **الآحاد والمثاني:** لابن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ.

٤ ـ **آداب الشافعي ومناقبه:** لابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الغني عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥ ـ **الأباطيل والمناكير، والصحاح والمشاهير:** للجورقاني (ت٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الجامعة السلفية. الهند ١٤٠٣هـ.

٦ ـ **الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة:** لابن بطة العكبري (٣٠٤ ـ ٣٨٧هـ)، تحقيق: رضا معطي وآخرين. دار الراية، الرياض ١٤٠٩هـ.

٧ ـ **أبجد العلوم:** لصديق حسن القنوجي (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ). إعداد عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٨م.

٨ ـ **إتحاف الخيرة المهرة:** للبوصيري (٧٦٢ ـ ٨٤٠هـ) مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٩هـ.

٩ ـ **ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته:** لشاكر محمود عبد المنعم، وزارة الأوقاف. الجمهورية العراقية، ١٩٧٨م.

١٠ ـ **ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال:** تأليف زهير عثمان علي نور، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٨هـ.

---

(١) لم أذكر في هذه القائمة كل ما رجعت إليه أثناء التحقيق والتعليق حتى لا تطول جداً. كما أني ذكرت المؤلفين بالمشهور من أسمائهم أو أنسابهم أو غيرها، مع حفظ الألقاب كالإمام أو الحافظ أو العلامة أو الدكتور ونحوها، وذلك توخياً للاختصار، وهم جميعاً محل تبجيل واحترام جزاهم الله عنا وعن المسلمين خير الجزاء.

١١ ـ أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث: لعبد المجيد محمود، الهيئة المصرية العامة للكتاب، لقاهرة ١٣٩٥هـ.
١٢ ـ أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية: لسعدي الهاشمي، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٢هـ.
١٣ ـ إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر: للشوكاني (١١٧٢ ـ ١٢٥٥هـ)، تحقيق: خليل الجبور السبيعي، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢٠هـ.
١٤ ـ إتحاف السالك برواة الموطأ عن الإمام مالك: لابن ناصر الدين (٧٧٧ ـ ٨٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ.
١٥ ـ إتحاف القاري بمعرفة جهود وأعمال العلماء على صحيح البخاري: لمحمد عصام عرار الحسيني، اليمامة للطباعة والنشر، دمشق ١٤٠٧هـ.
١٦ ـ إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ). إصدار مركز خدمة السنة والسيرة النبوة، المدينة المنورة ١٤١٥هـ فما بعدها.
١٧ ـ إتحاف النبيه فيما يحتاج إليه المحدث والفقيه: لولي الله الدهلوي (١١١٤ ـ ١١٧٦هـ)، تحقيق: محمد عطاء الله حنيف الفوجباني. المكتبة السلفية، لاهور ١٣٨٩هـ.
١٨ ـ الإتقان في علوم القرآن: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، دار ابن كثير، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٩ ـ أجوبة الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح: مطبوع في آخر مشكاة المصابيح بتحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، ١٢٩٩هـ.
٢٠ ـ الإحاطة في أخبار غرناطة: للسان الدين بن الخطيب، (ت٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، القاهرة ١٣٩٣هـ.
٢١ ـ الإحسان: صحيح ابن حبان.
٢٢ ـ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم الأندلسي: تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، مكتبة عاطف، القاهرة ١٣٩٨هـ.
٢٣ ـ الأحكام الكبرى: لعبد الحق الإشبيلي (٥١٠ ـ ٥٨٦هـ)، تحقيق: حسين عكاشة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٢٢هـ.
٢٤ ـ الأحكام الوسطى: لعبد الحق الإشبيلي أيضاً، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي. مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٦هـ.
٢٥ ـ أخبار أبي حنيفة وأصحابه: للصيمري (ت٤٣٦هـ). مصورة من طبعة إحياء المعارف بحيدرآباد، بيروت، ١٩٧٦هـ.

٢٦ ـ **أخبار أصبهان**: لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، طبعة ليدن ١٩٣٤م.
٢٧ ـ **أخبار القضاة**: لوكيع الضبي، (ت٣٠٦هـ)، عالم الكتب بيروت.
٢٨ ـ **أخبار المكيين**: (من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة) (١٨٥ ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.
٢٩ ـ **اختصار علوم الحديث**: لابن كثير الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ) مع تعليقات أحمد محمد شاكر، مكتبة محمد علي صبح، مصر.
٣٠ ـ **اختلاف الحديث**: للشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
٣١ ـ **أداء ما وجب من بيان وضع الوضاعين في رجب**: لابن دحية (٥٤٤ ـ ٦٣٣هـ)، تخريج الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٣٢ ـ **أدب الإملاء والاستملاء**: للسمعاني (٥٠٦ ـ ٥٦٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ.
٣٣ ـ **الأدب المفرد**: للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، المطبعة الأثرية. باكستان.
٣٤ ـ **الأربعون في الحث على الجهاد**: لابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف، دار الخلفاء الكويت، ١٤٠٤هـ.
٣٥ ـ **الأربعون النووية**: دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٣٦ ـ **الأربعون الودعانية الموضوعة**: لابن ودعان الموصلي (ت٤٩٤هـ)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٣٧ ـ **الأربعون**: للحسن بن سفيان النسوي (٢١٣ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٤هـ.
٣٨ ـ **الأربعون البلدانية**: للسلفي (٤٧٥ ـ ٥٧٦)، تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.
٣٩ ـ **الأربعين حديثاً**: للبكري (٥٧٤ ـ ٦٥٦)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٤٠ ـ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**: للقسطلاني (٨٥١ ـ ٩٢٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
٤١ ـ **إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق**: للنووي (٦٣١ ـ ٦٧٦)، مكتبة الإيمان، المدينة، ١٤٠٨هـ.
٤٢ ـ **الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث**: للخليلي (٣٦٧ ـ ٤٤٦هـ)، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٤٣ ـ **إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد**: للصنعاني (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٥هـ.

٤٤ ـ **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**: للألباني، (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤٥ ـ **أسامي شيوخ البخاري**: للصغاني (٥٧٧ ـ ٦٥٠هـ)، تقديم علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.

٤٦ ـ **أسامي الضعفاء ومن تكلم فيهم من المحدثين**: لأبي زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ) (مطبوع ضمن كتاب «أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية»، تحقيق: سعدي الهاشمي. نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٢هـ.

٤٧ ـ **أسامي مشايخ الإمام البخاري**: لابن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٢هـ.

٤٨ ـ **أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري**: لابن عدي (٢٧٧ ـ ٣٦٥هـ)، تحقيق: بدر بن محمد العماش، دار البخاري، المدينة، ١٤١٥هـ.

٤٩ ـ **الأسامي والكنى**: لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٦هـ.

٥٠ ـ **الأسامي والكنى**: لأبي أحمد الحاكم الكبير (٢٨٥ ـ ٣٧٨)، تحقيق: يوسف بن محمد الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤١٤هـ.

٥١ ـ **الاستذكار**: لابن عبد البر (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٢ ـ **الاستغنا في معرفة الكنى**: لابن عبد البر أيضاً، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية، الرياض، ١٤١٢هـ.

٥٣ ـ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب**: لابن عبد البر أيضاً. تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة الفجالة، مصر ١٣٨٠هـ.

٥٤ ـ **أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لابن الأثير الجزري (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

٥٥ ـ **الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة**: للملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: محمد الصباغ، دار الأمانة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٥٦ ـ **إسعاف المبطأ برجال الموطأ**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، مطبوع في آخر كتابه: تنوير الحوالك، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٧ ـ **الأسماء والصفات**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله محمد الحاشدي. مكتبة السوادي، جدة، ١٤١٣هـ.

٥٨ ـ **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**: لعبد الباقي اليماني (٦٨٠ ـ ٧٤٣هـ)، تحقيق: عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلاميه، الرياض، ١٤٠٦هـ.

٥٩ ـ **الإصابة في تمييز الصحابة**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٣٨٨هـ.

٦٠ ـ **أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢)، تحقيق: زهير بن ناصر الناصر، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٤هـ.

٦١ ـ **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٤م.

٦٢ ـ **أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري**: للخطَّابي (٣١٩ ـ ٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٩هـ.

٦٣ ـ **إعلام الموقعين عن رب العالمين**: لابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، ١٣٨٨هـ.

٦٤ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**: للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: فرانز روزنتال، ضمن كتابه: «علم التاريخ عند المسلمين» ترجمة: صالح أحمد العلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٦٥ ـ **انفتاح القاري لصحيح البخاري**: لابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ) مطبوع ضمن رسائله، تحقيق: مشعل بن باني المطيري، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٦٦ ـ **الاقتراح في بيان الاصطلاح**: لابن دقيق العيد (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ)، تحقيق: قحطان عبد الرحمن الدوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٤٠٢هـ.

٦٧ ـ **الإكمال**: لابن ماكولا (٤٢١ ـ ٤٧٥هـ)، تصحيح وتعليق: عبد الرحمن بن يحيىٰ المعلمي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الركن، ١٣٨٤هـ.

٦٨ ـ **إكمال المعلم بفوائد مسلم**: للقاضي عياض (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ)، تحقيق: يحيىٰ إسماعيل، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ١٤١٩هـ.

٦٩ ـ **الإلزامات**: للدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، دار الخلفاء، الكويت.

٧٠ ـ **ألفية الحديث**: للعراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، جمعية النشر والتأليف الأثرية، ملتان، باكستان.

٧١ ـ **ألفية السيوطي في علم الحديث**: تصحيح وشرح أحمد محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤٠٩هـ.

٧٢ ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: للقاضي عياض (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

٧٣ ـ الإلمام بأحاديث الأحكام: لابن دقيق العيد (٦٢٥ ـ ٧٠٢هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، دار المعراج الدولية، الرياض، ١٤١٤هـ.

٧٤ ـ الأم: للشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٧٥ ـ الإمام البخاري محدثاً فقيهاً: تأليف الحسيني عبد المجيد هاشم، الدار القومية، القاهرة.

٧٦ ـ الإمام البخاري وصحيحه: لعبد الغني عبد الخالق، دار المنارة، جدة، ١٤٠٥هـ.

٧٧ ـ الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: لنور الدين عتر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٩٠هـ.

٧٨ ـ الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة: للحسن بن عبد الرحمن العلوي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٧٩ ـ الإمام علي بن المديني ومنهجه في نقد الرجال: لإكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٨٠ ـ الإمام مسلم بن الحجاج منهجه في الصحيح وأثره في علم الحديث: لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٧هـ.

٨١ ـ الإمتاع بالأربعين المتباينة بشرط السماع: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، الدار السلفية الكويت، ١٤٠٨هـ.

٨٢ ـ الأمثال في الحديث النبوي: لأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد، الدار السلفية، بومباي، ١٤٠٢هـ.

٨٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة: للقفطي (ت٦٢٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٨٤ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية: حيدرآباد، الهند: ١٣٨٧هـ.

٨٥ ـ الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء: لابن عبد البر، (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٦ ـ الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل: للعليمي (٨٦٠ ـ ٩٢٨هـ)، مكتبة المحتسب، عمان، الأردن، ١٩٧٣م.

٨٧ ـ الأنساب: للسمعاني (٥٠٦ ـ ٥٦٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، الهند، ١٣٨٣هـ.

٨٨ ـ انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري، لابن حجر (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٣هـ.

٨٩ ـ أهل حديث أورسياست (أهل الحديث ودورهم في التاريخ السياسي للقارة الهندية): لنذير أحمد الرحماني (١٣٢٣ ـ ١٣٨٥هـ). إدارة البحوث الإسلامية، الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ١٩٨٦م.

٩٠ ـ الأوائل: للطبراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد شكور أمرير، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٩١ ـ الإيثار بمعرفة رواة الآثار: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي سليم العبادي، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٧هـ.

٩٢ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٢٩هـ)، دار الفكر، لبنان.

٩٣ ـ إيقاظ هِمم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار: لصالح بن محمد العمري الفلاني (١١٦٦ ـ ١٢١٨هـ)، دار نشر الكتب الإسلامية كونجرانواله. باكستان، ١٣٩٥هـ.

٩٤ ـ الإيمان: لمحمد بن إسحاق، بن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، نشر الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠١هـ.

٩٥ ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث: تأليف أحمد محمد شاكر (١٣٠٧ ـ ١٣٧٧هـ)، مطبعة مصطفى محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٧٠هـ.

٩٦ ـ بدائع المنن في جمع وترتيب «مسند الشافعي» والسنن: لأحمد عبد الرحمن البنا الساعاتي، مكتبة الفرقان، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٩٧ ـ البداية والنهاية: لابن كثير الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ)، مكتبة المعارف، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٩٨ ـ البدر الطالع لمحاسن من بعد القرن السابع: للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.

* البدع والنهي عنها = ما جاء في البدع.

٩٩ ـ برنامج ابن جابر الوادي آشي: (٦٧٣ ـ ٧٤٩هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠١هـ.

١٠٠ ـ بستان المحدثين: لعبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (١١٥٩ ـ ١٢٣٩)، ترجمة: محمد أشفاق السلفي، دار الداعي، الرياض، ١٤٢١هـ.

١٠١ ـ **بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث**: للهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين بن أحمد صالح الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ١٤١٣هـ.

١٠٢ ـ **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: للضبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧م.

١٠٣ ـ **بغية النقاد النقلة**: لابن الموّاق (٥٨٣ ـ ٦٤٢هـ)، تحقيق: محمد حرشافي، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٥هـ.

١٠٤ ـ **بغية الوعاة في طبقات اللغوين والنحاة**: للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.

١٠٥ ـ **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: للفيروزآبادي (٧٢٩ ـ ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد المصري، مركز المخطوطات والتراث، الكويت، ١٤٠٧هـ.

١٠٦ ـ **بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام**: لابن حجر العسقلاني، (ت٨٥٢هـ) مع شرحه سبل السلام، دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ.

١٠٧ ـ **البيان والتوضيح لمن أخرج في الصحيح ومس بضرب من التجريح**: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (٧٦٢ ـ ٨٢٦هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الجنان، بيروت، ١٤١٠هـ.

١٠٨ ـ **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**: لابن القطان الفاسي، (٥٦٢ ـ ٦٢٨هـ)، تحقيق: الحسين آيت سعيد، دار طيبة، الرياض، ١٤١٨هـ.

١٠٩ ـ **تاج التراجم**: لقاسم بن قطلوبغا (٨٠٢ ـ ٨٧٠هـ)، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ.

١١٠ ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**: للزبيدي (١١٤٥ ـ ١٢٠٥هـ)، تحقيق: علي شيري، دار الفكر، بيروت، ١٤١٤هـ.

١١١ ـ **التاج المكلل من جواهر مآثر الطراز الأخر والأول**: لصديق حسن الحسيني القنوجي (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ)، شرف الدين الكتبي وأولاده، بومبائي، ١٣٨٣هـ.

١١٢ ـ **التاريخ**: لابن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ.

١١٣ ـ **تاريخ أبي زرعة الدمشقي**: (ت٢٨١هـ)، تحقيق: شكر الله القوجاني مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٠هـ.

١١٤ ـ **تاريخ أبي سعيد هاشم بن مرثد الطبراني**: (ت٢٧٨هـ)، عن أبي زكريا يحيى بن معين، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، الرياض، ١٤١٠هـ.

١١٥ ـ **تاريخ الأدب العربي (العصر العباسي الأول)**: لشوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

١١٦ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، مصر.

١١٧ ـ **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ.

١١٨ ـ **تاريخ أسماء الثقات**: لابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، الدار السلفية: الكويت، ١٤٠٤هـ.

١١٩ ـ **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**: لابن شاهين أيضاً، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ١٤٠٩هـ.

١٢٠ ـ **التاريخ الأوسط**: للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٨هـ.

١٢١ ـ **تاريخ أهل حديث**: لمحمد إبراهيم مير سيالكوتي (ت١٣٧٦هـ)، مكتبة قدوسية، لاهور.

١٢٢ ـ **تاريخ بغداد**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٤٩هـ.

١٢٣ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين، تعريب: فهمي أبي الفضل، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧١م.

١٢٤ ـ **تاريخ جرجان**: للسهمي (ت٤٢٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠١هـ.

١٢٥ ـ **تاريخ الخلفاء**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٤هـ.

١٢٦ ـ **تاريخ خليفة بن خياط**: (ت٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩٧هـ.

١٢٧ ـ **تاريخ داريا**: لعبد الجبار الخولاني، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

١٢٨ ـ **تاريخ دمشق**: لابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.

١٢٩ ـ **تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)**: لابن جرير الطبري (٢٢٤ ـ ٣٤٠هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت، ١٣٨٧هـ.

١٣٠ ـ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيىٰ بن معين**: تحقيق: أحمد محمد نور سيف، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٣١ ـ **تاريخ علماء الأندلس**: لابن الفرضي (ت٤٠٣هـ)، الدار المصرية، القاهرة، ١٩٦٦م.
١٣٢ ـ **تاريخ الفقه الإسلامي**: عمر سليمان الأشقر، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٤٠٢هـ.
١٣٣ ـ **تاريخ قضاة الأندلس للنُّباهي**: (٧١٣ ـ ٧٩٢هـ)، المكتب التجاري، بيروت.
١٣٤ ـ **التاريخ الكبير**: للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٣٥ ـ **تاريخ مولد العلماء ووفياتهم**: لابن زَبْر الرَّبعي (٢٩٨ ـ ٣٧٩هـ)، تحقيق: عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٠هـ.
١٣٦ ـ **تاريخ واسط**: لبحشل الواسطي (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: كوركيس عواد، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ.
١٣٧ ـ **التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم**: للمُقَدَّمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم اللحيدان، دار الكتاب والسنة، باكستان، ١٤١٥هـ.
١٣٨ ـ **تالي تلخيص المتشابه**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور حسن سلمان، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٧هـ.
١٣٩ ـ **التبصرة والتذكرة (شرح ألفية العراقي)**: لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٠ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الدار المصرية، القاهرة.
١٤١ ـ **تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة**: للسيوطي (ت٩١١هـ) مطبوع في آخر «كشف الأستار عن رجال معاني الآثار» لرشد الله السندهي. مكتبة الدار، المدينة المنورة.
١٤٢ ـ **تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري**: لابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٩هـ.
١٤٣ ـ **تجريد أسماء الصحابة**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
١٤٤ ـ **تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٤٥ ـ **التحبير في المعجم الكبير**: للسمعاني (٥٠٦ ـ ٥٦٢هـ)، تحقيق: منيرة ناجي سالم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٣٩٥هـ.
١٤٦ ـ **تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٢هـ.
١٤٧ ـ **تحفة الأخباري بترجمة البخاري**: لابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٣هـ.

١٤٨ ـ تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: للمزي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ)، تصحيح: عبد الصمد شرف الدين، الدار القيمة، بهيوندي، الهند، ١٣٨٤هـ.
١٤٩ ـ تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي: للمباركفوري (١٢٨٣ ـ ١٣٥٣هـ)، المكتبة السلفية، المدينة، ١٣٨٥هـ.
١٥٠ ـ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري: للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: سلطان الطبيشي، دار ابن خزيمة، الرياض، ١٤١٤هـ.
١٥١ ـ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية بالمدينة ١٣٩٢هـ.
١٥٢ ـ التدوين في أخبار قزوين: للرافعي (٥٥٥ ـ ٦٢٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
١٥٣ ـ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة: للحسيني (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ.
١٥٤ ـ تذكرة الحفاظ: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٥٥ ـ تذكرة الحفاظ: (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان) لمحمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٥هـ.
١٥٦ ـ تراجم علماء حديث هند: لأبي يحيى إمام خان نوشهروي (ت١٢٨٥هـ) نشر: مركزي جمعية طلبة أهل حديث. باكستان ١٣٥٦هـ.
١٥٧ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك: للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ) وزارة الأوقات والشؤون الإسلامية، الرباط ١٣٨٨هـ.
١٥٨ ـ تسمية شيوخ أبي داود: لأبي علي الجَيَّاني (٤٢٧ ـ ٤٩٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
١٥٩ ـ تسمية مشايخ النسائي: لأبي عبد الرحمن النسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة ١٤٢٣هـ.
١٦٠ ـ تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم... إلخ: للحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٦١ ـ تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٦هـ.
١٦٢ ـ التعديل والتجريح لمن أخرج له البخاري في الجامع الصحيح: للباجي (٤٠٣ ـ ٤٧٤هـ)، تحقيق: أبو لبابة حسين، دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.

١٦٣ ـ **التعريفات**: للجرجاني (٧٤٠ ـ ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٣هـ.
١٦٤ ـ **تعظيم قدر الصلاة للمروزي**: (٢٠٢ ـ ٢٩٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٦هـ.
١٦٥ ـ **التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، دار باوزير، جدة، ١٤٢٤هـ.
١٦٦ ـ **التعليقات السلفية على سنن النسائي**: لأبي الطيب محمد عطاء الله الفوجياني (ت١٤٠٩هـ). المكتبة السلفية، باكستان، ١٤٢٢هـ.
١٦٧ ـ **التعليق المغني على سنن الدارقطني**: للعظيم آبادي (١٢٧٣ ـ ١٣٢٩هـ)، مطبوع مع سنن الدارقطني، حديث آكادمي، فيصل آباد، باكستان.
١٦٨ ـ **تغليق التعليق**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي. المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٥هـ.
١٦٩ ـ **تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم)**: لابن كثير الدمشقي (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ)، تعليق عبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة الفجالة، ١٣٨٤هـ.
١٧٠ ـ **تفسير الطبري**: (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) للطبري (٢٢٤ ـ ٣١٠هـ)، تحقيق محمود وأحمد ابني محمد شاكر، دار المعارف، مصر.
١٧١ ـ **تفسير الطبري أيضاً**: تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر مصر، ١٤٢٢هـ.
١٧٢ ـ **التفسير الكبير**: للرازي (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧٣ ـ **تقريب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق أبي الأشبال شاغف، دار العاصمة، الرياض، ١٤١٦هـ.
١٧٤ ـ **التقريب والتيسير**: للنووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)، مطبوع مع شرحه تدريب الراوي، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٩٢هـ.
١٧٥ ـ **تقييد العلم**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٣٦٣هـ)، تحقيق: يوسف العش، دار إحياء السنة النبوية، ١٩٧٤م.
١٧٦ ـ **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والمسانيد**: لابن نقطة (٥٧٩ ـ ٦٢٩هـ)، دار الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٧٧ ـ **تقييد المهمل وتمييز المشكل**: للجيَّاني (٤٢٧ ـ ٤٩٨هـ)، تحقيق علي محمد العمران ومحمد عزير شمس، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢١هـ.
١٧٨ ـ **التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح**: للعراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٩هـ.

١٧٩ ـ **التكملة لوفيات النقلة**: للمنذري: (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.
١٨٠ ـ **تكملة الإكمال**: لابن نقطة (٥٧٩ ـ ٦٢٩هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
١٨١ ـ **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل. مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٩هـ.
١٨٢ ـ **تلخيص المتشابه في الرسم**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥هـ.
١٨٣ ـ **تلخيص المستدرك**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، المطبوع بهامش المستدرك للحاكم، دار المعرفة، بيروت.
١٨٤ ـ **تلخيص الموضوعات**: للذهبي أيضاً، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار الدعوة، بنيودلهى، الهند، ١٤١٩هـ.
١٨٥ ـ **تمام المنة في التعليق على فقه السنة**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، المكتبة الإسلامية، عمان ١٤٠٩هـ.
١٨٦ ـ **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: لابن عبد البر النمري (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ)، طبعة وزارة لأوقاف المغربية، الرباط.
١٨٧ ـ **التمييز**: لمسلم بن الحجاج القشيري (٢٦١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، نشر جامعة الرياض ١٣٩٥هـ.
١٨٨ ـ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل**: للمعلمي اليماني (١٣٠٣ ـ ١٣٨٦هـ)، تحقيق: الألباني، المكتب الإسلامي، ١٣٨٦هـ.
١٨٩ ـ **تنوير الحوالك شرح موطأ مالك**: للسيوطي (٨١٤ ـ ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩٠ ـ **تهذيب الأسماء واللغات**: للنووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، تصوير: دار الكتب العلمية، بيروت.
١٩١ ـ **تهذيب التهذيب**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، دار صادر بيروت.
١٩٢ ـ **تهذيب سنن أبي داود**: لابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٦هـ.
١٩٣ ـ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**: للمزي (٦٥٤ ـ ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٣هـ.

١٩٤ ـ توالي التأسيس لمعالي محمد بن إدريس: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

١٩٥ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر: لطاهر بن صالح الجزائري (١٢٦٨ ـ ١٣٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.

١٩٦ ـ التوحيد وصفات الرب عز وجل: لابن خزيمة (٢٢٣ ـ ٣١١هـ)، تحقيق: عبد العزيز الشهوان، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١١هـ.

١٩٧ ـ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار: للصنعاني (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ)، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٦٦هـ.

١٩٨ ـ توضيح المشتبه: لابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ)، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ.

١٩٩ ـ الثقات: لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

* ثقات ابن شاهين = تاريخ أسماء الثقات.

* ثقات العجلي = معرفة الثقات.

٢٠٠ ـ الجامع: للترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

٢٠١ ـ جامع الأصول من أحاديث الرسول: لابن الأثير الجزري (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٠٢ ـ جامع بيان العلم وفضله: لابن عبد البر (٣٦٨ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الأحساء، ١٤١٤هـ.

٢٠٣ ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل: للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، ١٣٩٨هـ.

٢٠٤ ـ الجامع الصحيح للبخاري: (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ) مع شرحه فتح الباري، المطبعة السلفية، مصر.

٢٠٥ ـ الجامع الصغير من أحاديث البشير النذير: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، مع شرحه فيض القدير، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.

٢٠٦ ـ جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم: لابن رجب البغدادي (٧٢٦ ـ ٧٩٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ.

٢٠٧ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٣هـ.

٢٠٨ ـ جامع المسانيد: للخوارزمي (٥٩٣ ـ ٦٦٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٩ ـ جامع المسانيد والسنن لأقوم سنن: لابن كثير (٧٠١ ـ ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي قلعه جي، دار الفكر: بيروت، ١٤١٥هـ.
٢١٠ ـ جزء الحسن بن عرفة العبدي: (١٥٠ ـ ٢٥٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ١٤٠٦هـ.
٢١١ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: للحميدي (٤٢٠ ـ ٤٨٨هـ)، الدار المصرية، ١٩٦٦م.
٢١٢ ـ الجرح والتعديل: لابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٢٧هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٣٧١هـ.
٢١٣ ـ جزء أحاديث أبي الزبير عن غير جابر: لأبي الشيخ بن حَيّان الأصبهاني (٢٧٤ ـ ٣٦٩هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر. مكتبة الرشد، الرياض.
٢١٤ ـ جزء فيه الرواة عن أبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري: لضياء الدين المقدسي (٥٦٩ ـ ٦٤٣هـ)، تعليق: عبد الله الكندري، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٦هـ.
٢١٥ ـ جلاء العينين بتخريج روايات البخاري في جزء رفع اليدين: لبديع الدين الراشدي، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، ١٤٠٣هـ.
٢١٦ ـ جماعة أهل حديث كي تدريسي خدمات: تأليف: عزيز الرحمن السلفي، نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند ١٤٠٥هـ.
٢١٧ ـ جماعة أهل حديث كي تصنيفي خدمات: تأليف: محمد مستقيم السلفي، نشر الجامعة السلفية، بنارس. الهند، ١٤١٢هـ.
٢١٨ ـ الجمع بين رجال الصحيحين: لمحمد بن طاهر المقدسي، ابن القيسراني (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.
٢١٩ ـ جمع الجوامع أو الجامع الكبير: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
٢٢٠ ـ جمهرة الأجزاء الحديثية: جمع وتخريج: محمد زياد تكلة، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ.
٢٢١ ـ جمهرة أنساب العرب: لابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة.
٢٢٢ ـ جهود مخلصة في خدمة السنة المطهرة: تأليف عبد الرحمن الفريوائي نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ١٤٠٦هـ.
٢٢٣ ـ جوامع السيرة: لابن حزم الأندلسي (٣٨٤ ـ ٤٥٦هـ): تحقيق إحسان عباس، إدارة إحياء السنة، كوجرانواله، باكستان.

٢٢٤ ـ **الجواهر المضية في طبقات الحنفية**: لعبد القادر القرشي (٦٩٦ ـ ٧٧٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٣هـ.

٢٢٥ ـ **الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر**: للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، بيروت، ١٤١٩ هـ.

٢٢٦ ـ **الجوهر المنضد في طبقات متأخري أصحاب أحمد**: عبد الهادي الدمشقي (٨٤٠ ـ ٩٠٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الخانجي القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٢٢٧ ـ **جياد المسلسلات**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: محمد مكي، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٣هـ.

٢٢٨ ـ **الحاوي للفتاوي**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٢٩ ـ **الحجة في بيان المحجة**: لقوام السنة: إسماعيل التيمي (٤٥٧ ـ ٥٣٥هـ)، تحقيق: محمد ربيع هادي المدخلي ومحمد أبو رحيم، دار الراية، الرياض، ١٤١١هـ.

٢٣٠ ـ **حجة الله البالغة**: للشاه ولي الله الدهلوي (١١١٤ ـ ١١٧٦هـ)، تحقيق: محمود طعمة حلبي، دار المعرفة ـ بيروت، ١١٤٨هـ.

٢٣١ ـ **حديث الزهري أبي الفضل عبد الله بن عبد الرحمن**: (٢٩٠ ـ ٣٨١هـ)، تحقيق: حسن بن محمد البلوط، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.

٢٣٢ ـ **حديث المصافحة**: للسلفي (ضمن جمهرة الأجزاء الحديثية ص٣١١ ـ ٣٨٠)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ.

٢٣٣ ـ **حركة الانطلاق الفكري وجهود الشاه ولي الله في التجديد**: لمحمد إسماعيل السلفي (١٨٩٥ ـ ١٩٦٨م)، ترجمة: مقتدى حسن محمد ياسين الأزهري، نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند ١٤٠٩هـ.

٢٣٤ ـ **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٢٣٥ ـ **الحطة في ذكر الصحاح الستة**: لصديق حسن خان القنوجي (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ)، تحقيق: علي حسن الحلبي، دار الجيل بيروت، ١٤٠٨هـ.

٢٣٦ ـ **حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**: لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، دار الكتاب العربي ـ بيروت، ١٣٨٧هـ.

٢٣٧ ـ **حياة الأنبياء بعد وفاتهم**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن عطية الغامدي، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

٢٣٨ ـ **ختم جامع الإمام الترمذي**: لعبد الله بن سالم البصري (١٠٤٨ ـ ١١٣٤هـ)، تحقيق: العربي الفرياطي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٢٣٩ ـ **خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** ﷺ: للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: أحمد ميربن البلوشي، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٦هـ.

٢٤٠ ـ **خصائص المسند**: لأبي موسى المديني (٥٠١ ـ ٥٨١هـ)، مطبوع في أول مسند الإمام أحمد بتحقيق أحمد محمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٧٣هـ.

٢٤١ ـ **خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر**: للمحبي (١٠٦١ ـ ١١١١هـ)، مكتبة خياط، بيروت.

٢٤٢ ـ **الخلاصة في أصول الحديث**: للطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٤٣ ـ **خلق أفعال العباد**: للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار عكاظ، الرياض.

٢٤٤ ـ **الدارس في تاريخ المدارس**: للنُّعيمي (٨٤٥ ـ ٩٢٧هـ)، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٤٠١هـ.

٢٤٥ ـ **دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه**: لمحمد مصطفى الأعظمي، نشر جامعة الرياض، ١٣٩٦.

٢٤٦ ـ **دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب**: لمحمد معين السندي (ت ١١٦١هـ)، طبع لجنة أحياء الأدب السندي، كراتشي ١٩٥٧م.

٢٤٧ ـ **دراسة حديث: «نضر الله امرأ سمع مقالتي»**: رواية ودراية، لعبد المحسن العباد، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ١٤٠١هـ.

٢٤٨ ـ **الدراية في تخريج أحاديث الهداية**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، المكتبة الأثرية، سانكله هل. باكستان.

٢٤٩ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لابن حجر أيضاً. دار الجيل، بيروت.

٢٥٠ ـ **الدرر اللوامع في زوائد الجامع الأزهر على جمع الجوامع**: صنعة أحمد عبد الجواد، دار عمار، عمان، ١٤١٢هـ.

٢٥١ ـ **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٢٥٢ ـ **درة الحجال في أسماء الرجال**: لابن القاضي (٩٦٠ ـ ١٠٢٥هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٢٥٣ ـ **الدعاء**: للمحاملي (٢٣٥ ـ ٣٣٠هـ)، تحقيق: سعيد عبد الرحمن القزقي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٥٤ ـ **الدعوات الكبير**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر عبد الله البدر. مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٤٠٩هـ.

٢٥٥ ـ **الدعوة إلى الله في أقطار مختلفة**: لمحمد تقي الدين الهلالي، (ت١٤٠٧هـ)، دار الطباعة الحديثة، الدار البيضاء، ١٣٩٣هـ.

٢٥٦ ـ **دلائل النبوة**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٢٥٧ ـ **الدليل الشافي على المنهل الصافي**: لابن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، نشر جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢٥٨ ـ **دول الإسلام**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: حسن إسماعيل مروة، دار صادر، بيروت، ١٩٩٩م.

٢٥٩ ـ **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: لابن فرحون (ت٧٩٩هـ)، تحقيق: محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث، القاهرة.

٢٦٠ ـ **ديوان الأمير الصنعاني**: (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ)، مطبعة المدني، القاهرة، ١٣٨٤هـ.

٢٦١ ـ **ديوان الضعفاء والمتروكين**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد الأنصاري. مطبعة النهضة، مكة المكرمة.

٢٦٢ ـ **الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد**: لمحمد ناصر الدين الألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، دار الصديق، الجبيل، ١٤٢٠هـ.

* ذكر أخبار أصبهان = أخبار أصبهان.

٢٦٣ ـ **ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم**: للدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٦٤ ـ **ذكر أسماء من اشتمل عليه كتاب البخاري... إلخ**: للدارقطني أيضاً، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٦٥ ـ **ذكر محنة الإمام أحمد بن حنبل**: جمع حنبل بن إسحاق بن حنبل، تحقيق محمد نغش، مطبعة سعدي وشندي، القاهرة، ١٤٠٣هـ.

٢٦٦ ـ **ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، دار القرآن الكريم، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٢٦٧ ـ **ذم الكلام وأهله**: لأبي إسماعيل الهروي (٣٩٦ ـ ٤٨١هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ.

٢٦٨ ـ الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام: بشار عواد معروف، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٩٧٦م.

٢٦٩ ـ ذيل تاريخ مولد العلماء ووفياتهم: لعبد العزيز الكتاني (٣٨٩ ـ ٤٦٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن أحمد الحمد، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٢٧٠ ـ ذيل تذكرة الحفاظ: للحسيني (٧١٥ ـ ٧٦٥هـ)، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

٢٧١ ـ ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد: لتقي الدين الفاسي (٧٧٥ ـ ٨٣٢هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠ هـ.

٢٧٢ ـ ذيل طبقات الحفاظ: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت.

٢٧٣ ـ الذيل على الروضتين: لأبي شاقة المقدسي (٥٩٩ ـ ٦٦٥هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٤م.

٢٧٤ ـ الذيل على طبقات الحنابلة: لابن رجب الدمشقي (٧٢٦ ـ ٧٩٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٢٧٥ ـ ذيل القول المسدد: لصبغة الله المدراسي، مطبوع في آخر «القول المسدد» دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ١٤٠٠هـ.

٢٧٦ ـ ذيل الكاشف: لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٢٧٧ ـ ذيل ميزان الاعتدال: لأبي الفضل عبد الرحيم بن حسين العراقي (٧٢٥ ـ ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي. جامعة أم القرى ١٤٠٦هـ.

٢٧٨ ـ رجال السند والهند إلى القرن السابع: لأطهر المباركفوري، دار الأنصار، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

٢٧٩ ـ رجال صحيح البخاري للكلاباذي: (ت ٣٩٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٨٠ ـ رجال صحيح مسلم: لابن منجويه (ت٤٢٨هـ)، تحقيق: عبد الله الليثي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

٢٨١ ـ الرد على الجهمية: لعثمان بن سعيد الدارمي، (٢٨٠هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٢٨٢ ـ الرد الوافر: لابن ناصر الدين الدمشقي (٧٧٧ ـ ٨٤٢هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٢٨٣ ـ الرسالة: للشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ١٣٥٨هـ.

٢٨٤ ـ الرسالة المستطرفة: للكتاني (١٢٧٤ ـ ١٣٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٢٨٥ ـ رفع الملام عن الأئمة الأعلام: لابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٠هـ.
٢٨٦ ـ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم: لابن الوزير (٧٧٥ ـ ٨٤٠هـ) اعتناء علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٩هـ.
٢٨٧ ـ الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام: لجاسم بن سليمان الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٢٨٨ ـ الروضتين في أخبار الدولتين: لعبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، دار الجيل، بيروت.
٢٨٩ ـ الرياض النضرة في مناقب العشرة: لمحب الدين الطبري (ت٦٩٤هـ)، تحقيق: عيسى بن عبد الله الحميري، ١٩٩٦م.
٢٩٠ ـ زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند: ترتيب وتحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٠هـ.
٢٩١ ـ زهر الربى على المجتبىٰ: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ) مطبوع بحاشية سنن النسائي، در إحياء التراث الإسلامي، بيروت.
٢٩٢ ـ السابق واللاحق: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢٩٣ ـ سبل السلام شرح بلوغ المرام: للصنعاني (١٠٩٩ ـ ١١٨٢هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
٢٩٤ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، تم طبعها في ١٤٢٢هـ.
٢٩٥ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، تم طبعها في ١٤٢٥هـ.
٢٩٦ ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: للمرادي (١١٧٣ ـ ١٢٠٦هـ)، بتصحيح، محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.
٢٩٧ ـ السلوك لمعرفة دول الملوك: للمقريزي (٧٦٦ ـ ٨٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، ١٤١٨هـ.
٢٩٨ ـ السنن: للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٩٩ ـ السنن للنسائي أيضاً: مع التعليقات السلفية، لمحمد عطاء الله حنيف الفوجياني، المكتبة السلفية، لاهور ١٤٢٢هـ.

* **سنن الترمذي** = جامع الترمذي.
* **سنن الدارمي** = مسند الدارمي.

٣٠٠ ـ **السنن**: لسعيد بن منصور الخراساني (١٣٧ تقريباً ـ ٢٢٧هـ) (قسم منه) الدار السلفية، بومبائي، الهند، ١٤٠٣هـ.

٣٠١ ـ **سنن سعيد بن منصور أيضاً**: بتحقيق: سعد بن عبد الله آل حميد. (قسم آخر مما يلي القسم المذكور قبله) دار الصميعي، الرياض، ١٤١٤هـ.

٣٠٢ ـ **السنن**: لأبي داود السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ)، تعليق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء السنة النبوية.

٣٠٣ ـ **السنن**: لابن ماجه (٢٠٧ ـ ٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبع عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

٣٠٤ ـ **السنن الصغرى**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي. جامعة الدرسات الإسلامية، كراتشي، ١٤١٠هـ.

٣٠٥ ـ **السنن الكبرى**: للبيهقي أيضاً، طبعة مصورة من طبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٥٦هـ.

٣٠٦ ـ **السنن الكبرى**: للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٢هـ.

٣٠٧ ـ **السنن الكبرى**: للنسائي أيضاً، تحقيق عبد الصمد شرف الدين (لم يكتمل) الدار القيمة بومبائي، الهند.

٣٠٨ ـ **السنن المأثورة**: للشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٣٠٩ ـ **السنن الواردة في الفتن**: للداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة، الرياض ١٤١٦هـ.

٣١٠ ـ **السنة**: لابن أبي عاصم النبيل (٢٠٦ ـ ٢٨٧هـ)، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣١١ ـ **السنة**: لعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (٢١٣ ـ ٢٩٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم، الدمام، ١٤٠٦هـ.

٣١٢ ـ **السنة**: لمحمد بن نصر المروزي (٢٠٢ ـ ٢٩٤هـ)، المكتبة الأثرية نكله هل، باكستان.

٣١٣ ـ **سؤالات ابن الجنيد**: للإمام يحيى بن معين (١٥٨ ـ ٢٣٣هـ)، تحقيق أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

٣١٤ ـ سؤالات أبي داود السجستاني: للإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، تحقيق: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٤هـ.

٣١٥ ـ سؤالات أبي عبيد الآجري: أبا داود السجستاني (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٣١٦ ـ سؤالات البَرقاني: للدارقطني (البرقاني ٣٣٦ ـ ٤٢٥هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، ١٤٠٤هـ.

٣١٧ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي: للدارقطني وغيره، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٤هـ.

٣١٨ ـ سؤالات السلمي: للدارقطني في الجرح والتعديل، تحقيق: مجدي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ١٤١٣هـ.

٣١٩ ـ السيد صديق حسن القنوجي: آراؤه الاعتقاديه وموقفه من عقيدة السلف، اختر جمال محمد لقمان، دار الهجرة، النقبة، ١٤١٧هـ.

٣٢٠ ـ سير أعلام النبلاء: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢١ ـ سيرة الإمام أحمد بن حنبل: لصالح بن أحمد بن حنبل (٢٠٣ ـ ٢٦٥هـ)، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ١٤٠٤هـ.

٣٢٢ ـ سيرة الإمام البخاري: لعبد السلام المباركفوري (١٢٨٩ ـ ١٣٤٢هـ)، نقله إلى العربية وعلق عليه، عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤٢٢هـ.

٣٢٣ ـ الشجرة في أحوال الرجال: للجوزجاني (ت٢٥٩هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. دار الطحاوي، الرياض، ١٤١١هـ.

٣٢٤ ـ شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر، بيروت.

٣٢٥ ـ الشذا الفياح من علوم ابن الصلاح: للأبناسي (٧٢٥ ـ ٨٠٢هـ)، تحقيق: صلاح فتحي هلل، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٨هـ.

٣٢٦ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: للالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض.

٣٢٧ ـ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح: (الكاشف عن حقائق السنن)، لحسين بن محمد الطيبي (ت٧٤٣هـ)، تحقيق: المفتي عبد الغفار وآخرين، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٣٢٨ ـ شرح مشكل الآثار: لأبي جعفر الطحاوي (٢٣٩ ـ ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ.

٣٢٩ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب: لابن العماد الحنبلي (١٠٣٢ ـ ١٠٨٩هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

٣٣٠ ـ «شرح السنة»: للبغوي (ت٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٣١ ـ شرح علل الترمذي: لابن رجب (٧٢٦ ـ ٧٩٥هـ)، تحقيق: صبحي جاسم الحميد ـ وزارة الأوقاف بالجمهورية العراقية، بغداد، ١٣٩٦هـ.

٣٣٢ ـ شرح مسلم: للنووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ) المطبعة المصرية، القاهرة.

٣٣٣ ـ شرح معاني الآثار: للطحاوي (٢٣٩ ـ ٣٢١هـ)، تحقيق: محمد سعيد جاد الحق مطبعة الأنوار المحمدية، القاهرة، ١٣٨٧هـ.

٣٣٤ ـ شرح نخبة الفكر: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد غياث الصباغ، مكتبة الغزالي، دمشق، ١٣٩٩.

٣٣٥ ـ شرف أصحاب الحديث: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد سعيد خطيب أوغلي، دار إحياء السنة النبوية، بيروت.

٣٣٦ ـ شروط الأئمة لابن منده: (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي، دار المسلم، الرياض، ١٤١٦هـ.

٣٣٧ ـ شروط الأئمة الستة: لمحمد بن طاهر المقدسي (٤٤٨ ـ ٥٠٧هـ)، مكتبة عاطف، القاهرة.

٣٣٨ ـ الشريعة: للآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الدُّميجي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٣٣٩ ـ شعب الإيمان: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٠هـ.

٣٤٠ ـ الشمائل المحمدية: للترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ)، تحقيق: محمد عفيف الزعبي، دار العلم، جدة، ١٤٠٣هـ.

٣٤١ ـ الصحاح: للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ١٤٠٢هـ.

٣٤٢ ـ صحائف الصحابة: أحمد عبد الرحمن الصويان، ١٤١٠هـ.

٣٤٣ ـ صحيح ابن حبان: (بترتيب ابن بلبان) لمحمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.

* صحيح البخاري: الجامع الصحيح.

٣٤٤ ـ **صحيح الترغيب والترهيب**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ.

٣٤٥ ـ **صحيح الجامع الصغير وزيادته**: للألباني أيضاً، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٤٦ ـ **صحيح ابن خزيمة**: (٢٢٣ ـ ٣١١هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٥هـ.

٣٤٧ ـ **صحيح الأدب المفرد للبخاري**: بقلم للألباني أيضاً، دار الصديق، الجبيل. ١٤١٤هـ.

٣٤٨ ـ **صحيح سنن ابن ماجه**: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٧هـ.

٣٤٩ ـ **صحيح سنن أبي داود**: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ.

٣٥٠ ـ **صحيح سنن الترمذي**: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢١هـ.

٣٥١ ـ **صحيح سنن النسائي**: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٣٥٢ ـ **صحيح سنن النسائي**: للألباني أيضاً، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤١٩هـ.

٣٥٣ ـ **صحيح مسلم**: لمسلم بن الحجاج النيسابوري، (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٧٤هـ.

٣٥٤ ـ **صحيح موارد الظمآن**: للألباني، (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، دار الصميعي، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٣٥٥ ـ **صحيفة همام بن منبه**: تحقيق: محمد حميد الله، طبعة حيدرآباد، الهند، ١٣٩٩هـ.

٣٥٦ ـ **الصلة**: لابن بشكوال (٤٩٤ ـ ٥٧٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٦م.

٣٥٧ ـ **الصنعاني وكتابه توضيح الأفكار**: تأليف أحمد محمد العليمي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٣٥٨ ـ **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط**: لابن الصلاح (٥٧٥ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ.

٣٥٩ ـ **الضعفاء**: للعُقيلي. (ت٣٢٢هـ) مخطوط مصور بمكتبتي، ومطبوع بدار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٦٠ ـ **الضعفاء الصغير**: للبخاري (١٩٤ ـ ٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب ١٣٩٦هـ.

٣٦١ ـ **«كتاب الضعفاء والمتروكين»**: للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٣٦٢ ـ **ضعيف الجامع الصغير وزيادته**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٣٦٣ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، دار مكتبة الحياة، بيروت.

٣٦٤ ـ **الطبقات**: لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ)، تحقيق: مشهور حسن آل سلمان، دار الهجرة، الثقبة، ١٤١١هـ.

٣٦٥ ـ **الطبقات لخليفة بن خياط**: (ت ٢٤٠هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، دار طيبة، ١٤٠٢هـ.

٣٦٦ ـ **طبقات الأولياء**: لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٣هـ.

٣٦٧ ـ **طبقات الحفاظ**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ١٣٩٣هـ.

٣٦٨ ـ **طبقات الحنابلة**: لابن أبي يعلى البغدادي (٤٥١ ـ ٥٢٦هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٣٦٩ ـ **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**: لعبد القادر التميمي (ت١٠٠٥هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٠.

٣٧٠ ـ **طبقات الشافعية**: لابن قاضي شهبة (٧٧٩ ـ ٨٥١هـ)، تحقيق: حافظ عبد العليم خان. عالم الكتب، بيروت.

٣٧١ ـ **طبقات الشافعية**: لابن هداية الله الحسيني (ت١٠١٤هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٩م.

٣٧٢ ـ **طبقات الشافعية**: لابن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق: محيي الدين علي نجيب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٣٧٣ ـ **طبقات الشافعية**: للإسنوي (٧٠٤ ـ ٧٧٢هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، ١٤٠٠هـ.

٣٧٤ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: للسبكي (٧٢٨ ـ ٧٧١هـ)، تحقيق: محمود الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو، مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٨٣هـ.

٣٧٥ ـ **طبقات الصوفية**: للسلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: نور الدين شريبة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٣٧٦ ـ **طبقات علماء الحديث**: لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي (٧٠٥ ـ ٧٤٤هـ)، تحقيق: أكرم البوشي وإبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٣٧٧ ـ **طبقات الفقهاء**: لأبي إسحاق الشيرازي (٣٩٣ ـ ٤٧٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت، ١٤٠١هـ.
٣٧٨ ـ **طبقات الفقهاء الشافعيين**: لابن كثير الدمشقي (٧٠٠ ـ ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد عمر هاشم، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤١٣هـ.
٣٧٩ ـ **الطبقات الكبرى**: لابن سعد (١٦٨ ـ ٢٣٠هـ)، دار صادر، ١٣٨٠هـ.
٣٨٠ ـ **الطبقات الكبرى**: لابن سعد (القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، تحقيق: زياد محمد منصور، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٢هـ.
٣٨١ ـ **طبقات المفسرين**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
٣٨٢ ـ **طبقات المفسرين**: للداودي (ت٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
٣٨٣ ـ **طبقات النحويين واللغويين**: للزُّبَيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر.
٣٨٤ ـ **طبقات النسابين**: لبكر عبد الله أبي زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
٣٨٥ ـ **ظفر الأماني في مختصر الجرجاني**: للكنوي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ)، تحقيق: تقي الدين الندوي، دار القلم، دبي ١٤١٥هـ.
٣٨٦ ـ **ظفر الأماني بشرح مختصر السيد الشريف الجرجاني**: للكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤١٦هـ.
٣٨٧ ـ **عقيدة السلف أصحاب الحديث**: للصابوني (ت٤٤٩هـ). الدار السلفية الكويت، ١٣٩٧هـ.
٣٨٨ ـ **عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي**: لابن العربي (٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٣٨٩ ـ **عجالة الراغب المتمني في تخريج كتاب عمل اليوم والليلة لابن السني**: تأليف: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن حزم، بيروت، ١٤٢٢هـ.
٣٩٠ ـ **العجالة الفائقة**: للشاه عبد العزيز بن ولي الله الدهلوي (١١٥٩ ـ ١٢٣٩هـ)، المكتبة السعيدية، خانيوال، باكتسان، ١٣٩٥هـ.
٣٩١ ـ **العجالة النافعة**: أيضاً، ترجمة عبد المنان المدني، دار الداعي، الرياض، ١٤٢٢هـ.
٣٩٢ ـ **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**: للفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي وفؤاد السيد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٨هـ.
٣٩٣ ـ **العقد الفريد**: لابن عبد ربه الأندلسي (٢٤٦ ـ ٣٢٨هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٣٩٤ ـ **العقد المذهب في طبقات حملة المذهب**: لابن الملقن (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٧هـ.

٣٩٥ ـ **العلل**: لابن المديني (١٦١ ـ ٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، ١٩٨٠م.

٣٩٦ ـ **علل الترمذي الكبير**: ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى، الأردن، ١٤٠٦هـ.

٣٩٧ ـ **علل الحديث**: لابن أبي حاتم الرازي (٢٤٠ ـ ٣٧٧هـ)، مكتبة المثنى بغداد، سنة ١٣٤٣هـ.

٣٩٨ ـ **العلل الصغير**: للترمذي (٢٠٩ ـ ٢٧٩هـ)، مطبوع في آخر جامع الترمذي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٩٦م.

٣٩٩ ـ **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد ١٣٩٩هـ.

٤٠٠ ـ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**: للدارقطني (٣٠٦ ـ ٣٨٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٥هـ.

٤٠١ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: لأحمد بن حنبل (١٦٤ ـ ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله محمد عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٤٠٢ ـ **العلل ومعرفة الرجال**: لأحمد بن محمد بن حنبل، رواية المَرُّوذي وغيره. تحقيق وصي الله محمد عباس، الدار السلفية. بومبائي، الهند، ١٤٠٨هـ.

٤٠٣ ـ **العلم**: لأبي خيثمة زهير بن حرب النسائي (ت٢٣٤هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، المطبعة العمومية بدمشق.

٤٠٤ ـ **علماء الحنابلة**: تأليف: بكر بن عبد الله أبي زيد، دار ابن الجوزي، الأحساء، ١٤٢٢هـ.

٤٠٥ ـ **علماء ومفكرون عرفتهم**: لمحمد المجذوب، دار النفائس، بيروت، ١٣٩٧هـ.

٤٠٦ ـ **العلو للعلي الغفار**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ.

٤٠٧ ـ **علوم الحديث**: لابن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عنز، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ١٣٨٦هـ.

٤٠٨ ـ **عمدة القاري في شرح صحيح البخاري**: لبدر الدين العيني (٧٦٢ ـ ٨٥٥هـ).

٤٠٩ ـ **عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع**: للسخاوي، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٤١٠ ـ **عمل اليوم والليلة**: للنسائي (٢١٥ ـ ٣٠٣هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٤١١ ـ **عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية**: للغبريني (٦٤٤ ـ ٧١٤هـ)، تحقيق: عادل نويهض، دار الآفاق الحديثة، بيروت، ١٩٧٩م.

٤١٢ ـ **عون المعبود شرح سنن أبي داود**: للعظيم آبادي (١٢٧٣ ـ ١٣٢٩هـ)، مكتبة نشر السنة، ملتان. باكستان.

٤١٣ ـ **العبر في خبر من غبر**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤١٤ ـ **غاية المقصود في شرح سنن أبي داود**: للعظيم آبادي (١٢٧٣ ـ ١٣٢٩هـ)، حديث إكادمي، فيصل آباد، باكستان، ١٤١٤هـ.

٤١٥ ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: لابن الجزري (٧٥١ ـ ٨٣٣هـ)، تحقيق: ج. برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٤١٦ ـ **غريب الحديث**: للخطابي (٣١٩ ـ ٣٨٨هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٢هـ.

٤١٧ ـ **غريب الحديث**: للقاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٣٩٦هـ.

٤١٨ ـ **غريب الحديث**: لابن قتيبة الدينوري (٢١٣ ـ ٢٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف، بغداد ١٩٧٧م.

٤١٩ ـ **الغنية**: فهرست شيوخ القاضي عياض (٤٧٦ ـ ٥٤٤هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٧٩م.

٤٢٠ ـ **الفائق في غريب الحديث**: للزمخشري (٤٦٧ ـ ٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٢١ ـ **فتح الباب في الكنى والألقاب**: لابن منده (٣١٠ ـ ٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٧هـ.

٤٢٢ ـ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.

٤٢٣ ـ **فتح الباقي على ألفية العراقي**: لزكريا الأنصاري (٨٢٦ ـ ٩٢٥هـ)، مطبوع مع التبصرة والتذكرة، توزيع دار الباز. مكة المكرمة.

٤٢٤ ـ **فتح البيان**: للسيد صديق حسن خان (١٢٤٨ ـ ١٣٠٧هـ)، المطبعة المصرية، بيروت، ١٤١٢هـ.

٤٢٥ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**: للسخاوي (٨٢١ ـ ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ١٤٠٧هـ.
٤٢٦ ـ **الفتح السماوي بتخريج أحاديث البيضاوي**، للمناوي (ت١٠٣١هـ)، تحقيق: أحمد مجتبى نذير عالم السلفي، دار العاصمة، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٤٢٧ ـ **الفتن**: لنعيم بن حماد المروزي (ت٢٢٨هـ)، تحقيق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد، القاهرة، ١٤١٢هـ.
٤٢٨ ـ **فتوح مصر وأخبارها**: لعبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الحكم (١٨٧ ـ ٢٥٧هـ)، تحقيق: محمد صُبيح، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.
٤٢٩ ـ **فضائل الكتاب الجامع لأبي عيسى الترمذي**: للإسعردي (٦٢٢ ـ ٦٩٢هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ.
٤٣٠ ـ **فهرس ابن عطية**: (٤٨١ ـ ٥٤١هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٣هـ.
٤٣١ ـ **الفهرست لابن النديم**: (ت ٣٨٥هـ)، دار المعرفة، بيروت.
٤٣٢ ـ **فهرسة ما رواه عن شيوخه**: لمحمد بن خير الإشبيلي (٥٠٢ ـ ٥٧٥هـ)، تحقيق: نسشكة قداره وغيره، مؤسسة القاهرة، ١٩٦٧.
٤٣٣ ـ **فهرس الفهارس والأثبات**: تأليف عبد الحي الكتاني، باعتناء إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
٤٣٤ ـ **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**: لأبي الحسنات اللكنوي (١٢٦٤ ـ ١٣٠٤هـ)، دار المعرفة ـ بيروت.
٤٣٥ ـ **الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة**: للشوكاني (١١٧٣ ـ ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٨٠هـ.
٤٣٦ ـ **فوات الوفيات**: لمحمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٨٣م.
٤٣٧ ـ **فيض القدير شرح الجامع الصغير**: للمناوي (٩٥٢ ـ ١٠٣١هـ)، دار المعرفة، بيروت، ١٣٩١هـ.
٤٣٨ ـ **القاموس المحيط**: للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤٠٧هـ.
٤٣٩ ـ **القبس في شرح موطأ مالك بن أنس**: لابن العربي (٤٦٨ ـ ٥٤٣هـ)، تحقيق: عبد الله ولد كريم، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٢م.
٤٤٠ ـ **قرة العين في ترجمة السيد نذير حسين**: جمع أبي الأشبال أحمد شاغف، المكتبة السلفية، لاهور باكستان، ١٤٢٣هـ.

٤٤١ ـ **قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة**: للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: خليل محيي الدين الميس. المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

٤٤٢ ـ **القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية**: لمحمد بن طولون الصالحي (ت٩٥٢هـ)، تحقيق: محمد أحمد دهمان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤٠١هـ.

٤٤٣ ـ **القند في ذكر علماء سمرقند**: لنجم الدين عمر بن محمد النسفي (٤٦٢ ـ ٥٣٧هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٢هـ.

٤٤٤ ـ **قواعد التحديث**: لمحمد جمال الدين القاسمي (١٢٨٣ ـ ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٤٤٥ ـ **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**: للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، تحقيق: بشير محمد عيون، مكتبة المؤيد، الطائف.

٤٤٦ ـ **القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، الهند، ١٣٨٦هـ.

٤٤٧ ـ **القول المعتبر في ختم النسائي رواية ابن الأحمر**: للسخاوي (٨٣١ ـ ٩٠٢هـ)، تحقيق: جاسم محمد الفجي، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٤٤٨ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٤٤٩ ـ **الكامل في التاريخ**: لعز الدين ابن الأثير الجزري (٥٥٥ ـ ٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٥٠ ـ **الكامل في الضعفاء**: لابن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٤٥١ ـ **كشف الأستار عن رجال معاني الآثار**: لرشد الله السندهي، مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٤٥٢ ـ **كشف الأستار عن زوائد البزار**: للهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٤٥٣ ـ **الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث**: لبرهان الدين الحلبي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: صبحي السامرائي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق، ١٩٨٤م.

٤٥٤ ـ **كشف الخفاء ومزيل الإلباس**: للعجلوني (ت١١٦٢هـ) دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٥١هـ.

٤٥٥ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة (١٠٦٧هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٢هـ.

٤٥٦ ـ **كشف المغطا في فضل الموطأ**: لابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ).

٤٥٧ ـ **كشف النقاب عن الأسماء والألقاب**: لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد العزيز راجي الصاعدي، دار السلام، الرياض، ١٤١٣هـ.

٤٥٨ ـ **الكفاية في علم الرواية**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، مطبعة السعادة، القاهرة.

٤٥٩ ـ **الكنى والأسماء**: للدولابي، (٣١٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم ١٤٢١هـ.

٤٦٠ ـ **الكنى والأسماء**: لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الجامعة الإسلامية، المدينة ١٤٠٤هـ.

٤٦١ ـ **الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة**: للغزي (ت١٠٦١هـ)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٩م.

٤٦٢ ـ **اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.

٤٦٣ ـ **اللباب في تهذيب الأنساب**: لعز الدين ابن الأثير (٥٤٤ ـ ٦٠٦هـ)، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٤٦٤ ـ **لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ**: لابن فهد المكي (ت٨٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٦٥ ـ **لسان الميزان**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٣٩٠هـ.

٤٦٦ ـ **لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة**: للزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٤٦٧ ـ **ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري**: (مقدمة شرح البخاري للنووي)، تحقيق: علي حسن عبد الحميد، دار الفكر، عمان.

٤٦٨ ـ **ما جاء في البدع**: لمحمد بن وضاح القرطبي: (١٩٩ ـ ٢٨٧هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، دار الصميعي، الرياض، ١٤١٦هـ.

٤٦٩ ـ **المتفق والمفترق**: للخطيب البغدادي (٣٩٢ ـ ٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد صادق آيدن، دار القادري، دمشق، ١٤١٧هـ.

٤٧٠ ـ **المتواري على تراجم أبواب البخاري**: لناصر الدين ابن المُنَيِّر (٦٢٠ ـ ٦٨٣هـ)، تحقيق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا، الكويت، ١٤٠٧هـ.

٤٧١ ـ **المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: باسم فيصل الجوابرة، دار الراية، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٤٧٢ ـ كتاب المجروحين: لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ١٣٩٦هـ.

٤٧٣ ـ مجلة «صوت الأمة»: الشهرية. تصدر باللغة العربية من الجامعة السلفية، بنارس، بالهند.

٤٧٤ ـ مجلة «محدث»: الشهرية. تصدر باللغة الأردية من الجامعة السلفية في بنارس بالهند.

٤٧٥ ـ مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: لمحمد طاهر الفتني، (ت٩٨٦هـ)، تحقيق: عبد الحفيظ البلياوي، دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد، ١٣٨٧هـ.

٤٧٦ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: للهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ)، دار الكتاب، بيروت، ١٩٦٧هـ.

٤٧٧ ـ مجمع البحرين في زوائد المعجمين: للهيثمي نفسه. تحقيق: عبد القدوس محمد نذير، مكتبة الرشد الرياض، ١٤١٣هـ.

٤٧٨ ـ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ١٤١٣هـ.

٤٧٩ ـ المجموع شرح المهذب: للنووي (٦٣١ ـ ٦٧٦هـ)، دار الفكر، بيروت.

٤٨٠ ـ المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث: لأبي موسى المديني (ت٥٠١هـ)، تحقيق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.

٤٨١ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وولده، مكتبة المعارف، الرباط، المغرب.

٤٨٢ ـ محاسن الاصطلاح: للبلقيني (٧٢٤ ـ ٨٠٥هـ)، مطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح، بتحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٤٨٣ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي: للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٣٩١هـ.

٤٨٤ ـ محض الصواب في فضائل أمير المؤمنين عمر بن الخطاب: ليوسف بن الحسن بن عبد الهادي، ابن المبرد (٨٤٠ ـ ٩٠٩هـ)، تحقيق: عبد العزيز الفريح، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤٢٠هـ.

٤٨٥ ـ محنة الإمام أحمد بن محمد بن حنبل: لعبد الغني المقدسي (ت٦٠٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٠٧هـ.

٤٨٦ ـ **المختارة**: لضياء الدين المقدسي (٥٦٧ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق: عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ١٤١٠هـ.
٤٨٧ ـ **مختصر الأحكام**: (المستخرج على الترمذي) للطوسي (ت٣١٢هـ)، تحقيق: أنيس أحمد طاهر الأندونوسي. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة ١٤١٥هـ.
٤٨٨ ـ **مختصر استدراك الحافظ الذهبي على «مستدرك الحاكم»**: لابن الملقن (٧٢٣ ـ ٨٠٤هـ)، تحقيق: عبد الله اللحيدان وسعد الحميّد، دار العاصمة، الرياض، ١٤١١هـ.
٤٨٩ ـ **مختصر سنن أبي داود**: للمنذري (٥٨١ ـ ٦٥٦هـ)، تحقيق: أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي، مطبعة أنصار السنة المحمدية، ١٣٦٦هـ.
٤٩٠ ـ **مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم**: (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، تحقيق: سيد إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، ١٤١٢هـ.
٤٩١ ـ **مختصر العلو للعلي الغفار**: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠١هـ.
٤٩٢ ـ **المختصر في علم الأثر**: للكافيجي (٧٨٨ ـ ٨٧٩ أو ٨٩٩هـ)، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٧هـ.
٤٩٣ ـ **مختلف الحديث**: لأسامة عبد الله خياط، مطابع الصفا، مكة المكرمة، ١٤٠٦هـ.
٤٩٤ ـ **المدخل إلى السنن الكبرى**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.
٤٩٥ ـ **المدخل إلى الصحيح**: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.
٤٩٦ ـ **المدخل لدراسة القرآن الكريم**: محمد محمد أبو شهبة، القاهرة، ١٩٧٣م.
٤٩٧ ـ **المراسيل**: لأبي داود السجستاني، (٢٠٢ ـ ٢٧٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٨هـ.
٤٩٨ ـ **المراسيل في الحديث**: لابن أبي حاتم (٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله قوجاني، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٩٩ ـ **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لصفي الدين عبد المؤمن البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل بيروت.
٥٠٠ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**: لليافعي (ت٧٦٨هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ١٤١٣هـ.
٥٠١ ـ **مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**: لأبي الحسن عبيد الله المباركفوري (١٣٢٧ ـ ١٤١٤هـ)، نشر الجامعة السلفية، بنارس، الهند، ١٤١٩هـ.

٥٠٢ ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: للملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، المكتبة الإسلامية، بيروت.

٥٠٣ ـ مسائل الإمام أحمد بن حنبل: رواية ابن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٥٠٤ ـ المستدرك على الصحيحين: للحاكم (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٥٠٥ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد: لابن الدمياطي (٧٠٠ ـ ٧٤٩هـ)، تحقيق: قيصر أبو فرح، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد ١٣٩٩هـ.

٥٠٦ ـ المسند: لأبي بكر بن أبي شيبة (١٥٩ ـ ٢٣٥هـ)، تحقيق: عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٠٧ ـ مسند أبي بكر الصديق ﷺ: للمروزي (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٣هـ.

٥٠٨ ـ المسند: للهيثم بن كليب الشاشي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. مكتبة العلوم والحكم، المدينة، ١٤١٠هـ.

٥٠٩ ـ مسند أبي عوانة: (ت ٣١٦هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥١٠ ـ مسند أبي يعلى الموصلي: (٢١٠ ـ ٣٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد. دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ.

٥١١ ـ مسند الإمام أبي حنيفة: لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض، ١٤١٥هـ.

٥١٢ ـ مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني: (١٦٤ ـ ٢٤١هـ) بشرح أحمد محمد شاكر: دار المعارف، مصر، ١٣٧٥هـ.

٥١٣ ـ مسند الإمام أحمد أيضاً: تحقيق: شعيب الأرناؤوط وأصحابه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٠هـ.

٥١٤ ـ مسند الحميدي: (ت ٢١٩هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المجلس العلمي بالهند، ١٣٨٢هـ.

٥١٥ ـ مسند إسحاق بن راهويه: (١٦١ ـ ٢٣٨هـ)، تحقيق: عبد الغفور البلوشي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ١٤١٢هـ.

٥١٦ ـ مسند البزار: (البحر الزخار) (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمٰن زين الله. مكتبة العلوم والحكم. المدينة، ١٤٠٩هـ.

٥١٧ ـ مسند الدارمي: (سنن الدارمي) (١٨١ ـ ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، الرياض، ١٤٢١هـ.

٥١٨ ـ **مسند الشاميين**: للطبراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٥١٩ ـ **مسند الشهاب**: للقضاعي (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٢٠ ـ **مسند الطيالسي**: (ت٢٠٤هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٥٢١ ـ **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث، القاهرة.

٥٢٢ ـ **مشاهير علماء الأمصار**: لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، تحقيق: م. فلايشهمر، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٣٧٩هـ.

٥٢٣ ـ **المشتبه**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٦٢م.

٥٢٤ ـ **مشكاة المصابيح**: للخطيب التبريزي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٣٩٩هـ.

٥٢٥ ـ **كتاب المصاحف**: لابن أبي داود السجستاني (٢٣٠ ـ ٣١٦هـ)، تحقيق: محب الدين واعظ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

٥٢٦ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: للبوصيري (ت٨٤٠هـ)، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية، بيروت، ١٤٠٥هـ.

٥٢٧ ـ **المصعد الأحمد في ختم مسند الإمام أحمد**: لابن الجزري (٧٥١ ـ ٨٣٣هـ)، مطبوع في أول المسند بتحقيق أحمد محمد شاكر.

٥٢٨ ـ **المصنف**: لعبد الرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، نشر المجلس العلمي بالهند، ١٣٩٢هـ.

٥٢٩ ـ **المصنف**: لأبي بكر بن أبي شيبة (١٥٩ ـ ٢٣٥هـ)، الدار السلفية، بومبائي ١٣٩٩هـ.

٥٣٠ ـ **المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية**: (النسخة المسندة) لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، دار الوطن، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٣١ ـ **المعارف**: لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، دار المعارف، القاهرة.

٥٣٢ ـ **المعاصرون**: لمحمد كرد علي، دار صادر، بيروت، ١٤١٣هـ.

٥٣٣ ـ **معالم السنن**: للخطابي (٣١٩ ـ ٣٨٨هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٥٣٤ ـ المعجم: للإسماعيلي (٢٧٧ ـ ٣٧١هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ١٤١٠هـ.
٥٣٥ ـ المعجم: لأبي يعلى الموصلي (٢١٠ ـ ٣٠٧هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، بفيصل آباد، باكستان، ١٤٠٧هـ.
٥٣٦ ـ المعجم: لابن الأبار (٦٥٨هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
٥٣٧ ـ المعجم الأوسط: للطبراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٠٥هـ.
٥٣٨ ـ معجم الأدباء: لياقوت الحموي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٥٣٩ ـ معجم البلدان: لياقوت الحموي أيضاً، دار صادر، بيروت، ١٣٧٦هـ.
٥٤٠ ـ معجم السفر: للسِّلفي (ت٥٧٦هـ)، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.
٥٤١ ـ معجم الشيوخ: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد الحبيب الهيلة، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ.
٥٤٢ ـ معجم الصحابة: لابن قانع (٢٦٥ ـ ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة، ١٤١٨هـ.
٥٤٣ ـ المعجم الصغير: للطبراني (٢٦٠ ـ ٣٦٠هـ)، المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ١٣٨٨هـ.
٥٤٤ ـ المعجم الكبير: للطبراني أيضاً، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، الدار العربية، بغداد، ١٩٧٨م.
٥٤٥ ـ معجم ما استعجم في أسماء البلاد والمواضع: للبكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق: مصطفى السقا، عالم الكتب ـ بيروت.
٥٤٦ ـ المعجم المختص: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، مكتبة الصديق، الطائف، ١٤٠٨هـ.
٥٤٧ ـ المعجم المشتمل على ذكر أسماء شيوخ الأئمة النبل: لابن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١)، تحقيق: سكينة الشهابي، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ.
٥٤٨ ـ المعجم المفهرس: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد شكور الميادينى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٨هـ.
٥٤٩ ـ معجم المؤلفين: لعمر رضا كحالة، مكتبة المثنى ودار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٥٠ ـ معرفة الثقات: للعجلي (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار، المدينة المنورة، ١٤٠٥هـ.

٥٥١ ـ **معرفة الرجال**: لابن معين (ت٢٣٣هـ) رواية ابن مُحرِز)، تحقيق: محمد كامل القصار وآخرين. مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ.

٥٥٢ ـ **معرفة السنن والآثار**: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٢هـ.

٥٥٣ ـ **معرفة الصحابة**: لأبي نعيم الأصبهاني (٣٣٦ ـ ٤٣٠هـ)، نسخة مصورة بمكتبتي، وتحقيق عادل العزازي، دار الوطن، الرياض، ١٤١٩هـ.

٥٥٤ ـ **معرفة علوم الحديث**: للحاكم النيسابوري (٣٢١ ـ ٤٠٥هـ)، تصحيح، السيد معظم حسين، المكتب التجاري للطباعة، بيروت.

٥٥٥ ـ **معرفة القراء الكبار**: للذهبي (٦٧٢ ـ ٧٥٨هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٤هـ.

٥٥٦ ـ **المعرفة والتاريخ**: للبسوي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠١هـ.

٥٥٧ ـ **المعين في طبقات المحدثين**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٥٨هـ)، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، دار الفرقان، عمان، ١٤٠٤هـ.

٥٥٨ ـ **مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار**: للعيني (٧٦٢ ـ ٨٥٥هـ)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ١٤١٨هـ.

٥٥٩ ـ **المُغرب في حلى المَغرب**: تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف مصر.

٥٦٠ ـ **المغني في الضعفاء**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٩١هـ.

٥٦١ ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: لابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار نشر الكتب الإسلامية، لاهور ١٣٩٩هـ.

٥٦٢ ـ **المفاريد عن رسول الله ﷺ**: لأبي يعلى الموصلي، (٢١٠ ـ ٣٠٧هـ)، تحقيق: عبد الله يوسف الجديع، دار الأقصى، الكويت، ١٤٠٥هـ.

٥٦٣ ـ **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**: لطاش كبري زاده، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨م.

٥٦٤ ـ **مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة**: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٣٩٩هـ.

٥٦٥ ـ **المقتنى في سرد الكنى**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٥٦٦ ـ **مقدمة ابن خلدون**: لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون (٧٣٢ ـ ٨٠٨هـ)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٥٦٧ ـ مقدمة ابن الصلاح: لابن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ)، تحقيق: عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤م.

٥٦٨ ـ مقدمة تحفة الأحوذي: للمباركفوري ١٢٨٣ ـ ١٣٥٣هـ)، نشر المكتبة السلفية، المدينة المنورة، ومصورة دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٦٩ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد: لابن مفلح (٨١٦ ـ ٨٨٤هـ)، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤١٠هـ.

٥٧٠ ـ المنار المنيف في الصحيح والضعيف: لابن قيم الجوزية (٦٩١ ـ ٧٥١هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، ١٣٩٠هـ.

٥٧١ ـ مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد، الهند، ١٤٠٨هـ.

٥٧٢ ـ مناقب الإمام أحمد بن حنبل: لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٩٩هـ.

٥٧٣ ـ مناقب الشافعي: للبيهقي (٣٨٤ ـ ٤٥٨هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ١٣٩١هـ.

٥٧٤ ـ مناقب الشافعي: لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤٠٦هـ.

٥٧٥ ـ المناهل السلسلة في الأحاديث المسلسلة: لمحمد عبد الباقي الأيوبي (ت١٣٦٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٧٦ ـ المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور: لإبراهيم بن محمد الصريفيني، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ.

٥٧٧ ـ المنتخب من مخطوطات الحديث بالمكتبة الظاهرية: للألباني (١٣٣٢ ـ ١٤٢٠هـ)، مكتبة المعارف، الرياض، ١٤٢٢هـ.

٥٧٨ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٣هـ.

٥٧٩ ـ المنفردات والوحدان: لمسلم بن الحجاج النيسابوري (٢٠٦ ـ ٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٥٨٠ ـ المنتقى: لابن الجارود (ت٣٠٧هـ)، تحقيق ونشر عبد الله هاشم يماني، ١٣٧٢هـ.

٥٨١ ـ من كلمات أبي بكر زكريا يحيى بن معين في الرجال: رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم، تحقيق: أحمد محمد نور سيف. جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٠٠هـ.

٥٨٢ ـ **منهاج السنة النبوية**: لابن تيمية (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ)، تحقيق: محمد رشاد سالم، ١٤٠٦هـ.

٥٨٣ ـ **المنهج الأحمد لتراجم أصحاب الإمام أحمد**: للحليمي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ.

٥٨٤ ـ **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**: لابن جماعة (٦٣٩ ـ ٧٣٣هـ).

٥٨٥ ـ **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**: لابن تغري بردي، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧٥هـ.

٥٨٦ ـ **المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة**: تأليف: عبد العليم عبد العظيم البستوي، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ١٤٢٠هـ.

٥٨٧ ـ **موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان**: للهيثمي (٧٣٥ ـ ٨٠٧هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار الثقافة العربية، دمشق، ١٤١١هـ.

٥٨٨ ـ **المواهب اللدنية على الشمائل المحمدية**: للبيجوري، (ت١٢٧٦هـ)، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٧٥هـ.

٥٨٩ ـ **الموضوعات**: لابن الجوزي (٥١٠ ـ ٥٩٧هـ)، تحقيق: نور الدين شكري بويا جيلار، مكتبة أضواء السلف، الرياض، ١٤١٨هـ.

٥٩٠ ـ **الموطأ**: رواية أبي مصعب الزهري، تحقيق: بشار عواد معروف وصاحبه، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٢هـ.

٥٩١ ـ **موطأ ابن زياد**: تحقيق: محمد الشاذلي النيفر، الدار التونسية للنشر، تونس ١٣٩٩هـ.

٥٩٢ ـ **موطأ الإمام مالك**: رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم، بيروت.

٥٩٣ ـ **الموطأ**: لمالك بن أنس (٩٥ ـ ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٩٤ ـ **الموقظة في علم مصطلح الحديث**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ١٤٠٥هـ.

٥٩٥ ـ **مولانا محمد عبد الرحمن محدث مباركفوري**: حيات وخدمات، تأليف: عين الحق القاسمي، الهند.

٥٩٦ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي (٦٧٣ ـ ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ١٣٨٢هـ.

٥٩٧ ـ نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ١٤١١هـ.

٥٩٨ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة: لابن تغري بردي (٨١٣ ـ ٨٧٤هـ)، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.

٥٩٩ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لعبد الرحمن الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة.

٦٠٠ ـ نزهة الألباب في الألقاب: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز بن محمد السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٦٠١ ـ نزهة الحفاظ: لأبي موسى المديني، (ت٥٨١هـ)، تحقيق: عبد الراضي محمد عبد المحسن، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٦٠٢ ـ نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: لعبد الحي الحسني (١٢٨٦ ـ ١٣٤١هـ)، مكتبة دار عرفات، رائي بريلي، الهند. ١٤١٢هـ.

* نزهة النظر = شرح نخبة الفكر.

٦٠٣ ـ نشوة الطرب في تاريخ جاهلية العرب: لابن سعيد الأندلسي، (٦١٠ ـ ٦٨٥هـ)، تحقيق: نصرت عبد الرحمن، مكتبة الأقصى، عمان، ١٩٨٢م.

٦٠٤ ـ نصب الراية لأحاديث الهداية: للزيلعي (ت٧٦٢هـ)، المكتبة الإسلامية ١٣٩٣هـ.

٦٠٥ ـ نظم العقيان في أعيان الأعيان: للسيوطي (٨٤٩ ـ ٩١١هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٢٧م.

٦٠٦ ـ نظم المتناثر من الحديث المتواتر: للكتاني (١٢٧٤ ـ ١٣٤٥هـ)، دار الكتب السلفية، القاهرة، ١٩٨٣م.

٦٠٧ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب: لأحمد بن محمد المَقَّري التلمساني (٩٩٢ ـ ١٠١٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٨٨هـ.

٦٠٨ ـ النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح: للعلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم القشقري، ١٤٠٥هـ.

٦٠٩ ـ النكت على كتاب ابن الصلاح: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢هـ)، تحقيق: ربيع هادي عمير، نشر الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٤هـ.

٦١٠ ـ النكت على مقدمة ابن الصلاح: للزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: زين العابدين محمد بلا فريج: أضواء السلف، الرياض، ١٤١٩هـ.

٦١١ ـ نَكْت الهميان في نُكَت العميان: للصفدي (ت٧٦٤هـ).

٦١٢ ـ **نموذج من الأعمال الخيرية**: لمحمد منير عبده آغا الدمشقي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ١٤٠٩هـ.
٦١٣ ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: لمجد الدين ابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ.
٦١٤ ـ **نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار**: للشوكاني، (١١٧٣ ـ ١٢٥٠هـ)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٦١٥ ـ **نيل الوطر من تراجم رجال اليمن في القرن الثالث عشر**: ، لابن زبارة الصنعاني، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة، ١٣٤٨.
٦١٦ ـ **هدي الساري مقدمة فتح الباري**: لابن حجر العسقلاني (٧٧٣ ـ ٨٥٢)، تصحيح، محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة.
٦١٧ ـ **هدية العارفين**: لإسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر ١٤٠٢هـ.
٦١٨ ـ **الهدية الهادية إلى الطائفة التجانية**: لمحمد تقي الدين الهلالي (ت١٤٠٧هـ)، ١٣٩٣هـ.
٦١٩ ـ **هندوسان مين أهل حديث كي علمي خدمات**: (خدمات أهل الحديث العلمية في الهند) لأبي يحيى إمام خان نوشهروي، مكتبة نذيرية، باكستان.
٦٢٠ ـ **الوافي بالوفيات**: للصفدي (٦٩٦ ـ ٧٦٤هـ) باعتناء: هلموت ريتر، دار النشر فرانز شتاينر، فيسبادن. ١٤٠١هـ.
٦٢١ ـ **الوفيات لمحمد بن رافع السَّلامي**: (٧٠٤ ـ ٧٧٤هـ)، تحقيق: صالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٢هـ.
٦٢٢ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لابن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
٦٢٣ ـ **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**: لأبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة التحقيق	٥
وجوب محبة النبي ﷺ وطاعته	٦
صحابة رسول الله ﷺ كانوا أشد الناس محبة، وأسرعهم طاعة له	٧
حرص الخلفاء الراشدين والصحابة على البحث عن السنة في كل أمر من أمورهم	٨
جهود العلماء والأئمة في جمع السنة وتدوينها	٩
جهود العلماء والأئمة في توثيق السنة وتحقيقها	١٠
جهود العلماء والأئمة في فقه السنة وتطبيقها	١٢
حاجة طلبة العلم إلى معرفة هذه الجهود العظيمة	١٣
هذا الكتاب وأهميته في التعريف بهذه الجهود	١٤
الحاجة إلى تحقيق الكتاب ونشره	١٦
ملاحظتان	١٧
عملي في تحقيق الكتاب	١٨
الجواهر المفقودة في ألمانيا	٢١
حديث عن المخطوطات الإسلامية النادرة التي كانت في ألمانيا وما آلت إليه	٢٣
ترجمة المؤلف	٢٧
اسمه ونسبه	٢٧
موطنه مُبَاركفور	٢٧
أسرته	٢٩
مولده ونشأته وتعلمه وشيوخه	٢٩
في ميدان التعليم والدعوة	٣١
من أشهر تلامذته	٣٣
التصنيف والتأليف	٣٤
مؤلفاته	٣٤
مرضه ووفاته	٣٧

الموضوع	الصفحة
حياته العائلية	٣٨
مهنته وممارسته الطب	٣٨
عقيدته ومذهبه	٣٩
تقديم: بقلم الشيخ أبي الفضل عبد السميع المباركفوري	٤٣
وفاة المؤلف رَحِمَهُ اللَّهُ قبل طبع هذا الكتاب	٤٤
مراجعة الشيخين عبد الصمد المباركفوري، وعبيد الله المباركفوري له	٤٥
إضافات الشيخ عبد الصمد المباركفوري	٤٥
الفصل الأول	
في حد علم الحديث وموضوعه وغايته	
تعريف الكرماني لعلم الحديث	٤٩
اعتراض الكافِيَجي على تعريف الكرماني وسكوت السيوطي عليه	٤٩
جواب المؤلف على اعتراض الكافيجي	٥٠
تعريف صاحب كشف الظنون	٥٠
العلم برواية الحديث	٥٠
العلم بدراية الحديث	٥٠
قول الجزائري وابن الأكفاني	٥١
قول صديق حسن خان والباجوري	٥٢
خلاصة الأقوال السابقة	٥٤
علم الحديث يطلق على ثلاثة معانٍ	٥٤
العلم برواية الحديث	٥٤
علم أصول الحديث	٥٤
علم معاني الحديث	٥٥
تعريف زكريا الأنصاري	٥٥
تعريف عز الدين بن جماعة	٥٦
فائدة في حد المحدِّث، والحافظ، والمُسنِد	٥٧
المُسْنِد	٥٧
المُحدِّث	٥٧
قول الرافعي، وابن يونس، والقاضي عبد الوهاب	٥٨
الحافظ	٦٠

الموضوع الصفحة

تعريف المزي للحافظ ٥٩
قول ابن سيد الناس في تعريف المحدث والحافظ ٦٠
قول العراقي في تعريف الحافظ ٦١
الحجة ٦١
الحاكم ٦٢
تعريف الجزري للراوي، والمحدث، والحافظ ٦٢

الفصل الثاني
في فضيلة علم الحديث وأهله

عبارة بليغة لصديق حسن خان في فضل علم الحديث وأهله ٦٣
من شرف أهل الحديث أن إمامهم هو النبي ﷺ ٦٥
بعض الأحاديث الواردة في فضل علم الحديث وأهله ٦٧
الحديث الأول: أولى الناس بي يوم القيامة ٦٧
الحديث الثاني: نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً ٦٩
الحديث الثالث: اللَّهم ارحم خلفائي ٧١
الحديث الرابع: يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ٧٣
الحديث الخامس: لا تزال طائفة من أمتي منصورين ٧٧
من أقوال الشعراء في فضل الحديث وأهله ٨٠
من قصيدة للسيد مرتضى الزبيدي ٨١
من قصيدة محمد بن محمد المديني ٨١
من قصيدة الأمير اليماني ٨٢
من قصيدة أبي بكر بن أبي داود السجستاني ٨٤
من قصيدة لأبي بكر حميد القرطبي ٨٥
تخميس الهلالي على قصيدة القرطبي ٨٦
من قصيدة لبعض علماء الهند ٨٩

الفصل الثالث
فيما يتعلق بكتابة الحديث

كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ ٩١
حديث عبد الله بن عمرو بن العاص: اكتب، فوالذي نفسي بيده ما خرج منه إلا حق ٩١

الموضوع | الصفحة

حديث: اكتبوا لأبي شاه ٩٢
حديث أبي هريرة: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ٩٣
أحاديث مكتوبة عند أبي هريرة ٩٥
صحيفة علي بن أبي طالب ٩٦
صحيفة عمرو بن حزم ٩٩
كتابة أبي بكر رضي الله عنه فرائض الصدقة ١٠٠
كتاب الصدقة الذي كتبه رسول الله ﷺ وأخرجه أبو بكر ١٠١
قول عبد الله بن عمرو بن العاص: بينما نحن حول رسول الله ﷺ نكتب ١٠١
قول عبد الله بن عمرو بن العاص: هذا ما كتب لي رسول الله ﷺ ١٠٢
حديث بشير بن نهيك، كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة ١٠٢
قول عبد الله بن عمرو بن العاص: ما يرغبني في الحياة إلا الصادقة والوهط ١٠٣
كتابة سعيد بن جبير عن ابن عباس في واسطة الرحل ١٠٣
حديث الحارث بن مسلم التميمي في كتابة رسول الله ﷺ الوصاة له ١٠٤
حديث ابن عباس مرفوعاً: ائتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده (ت) ١٠٥
كتابة الرسول ﷺ إلى الملوك والزعماء (ت) ١٠٥
أمر أنس بن مالك ابنه بكتابة حديث للنبي ﷺ (ت) ١٠٦
قول عبد الله بن حنش: رأيتهم يكتبون عند البراء (ت) ١٠٦
الجمع بين أحاديث الكتابة وحديث أبي سعيد الخدري: لا تكتبوا عني غير القرآن ١٠٦
قول ابن حجر في الجمع بينهما ١٠٧
قول ابن حبان في الجمع بينهما (ت) ١٠٨
قول القاضي عياض في الجمع بينهما (ت) ١٠٨
قول النووي في الجمع بينهما (ت) ١٠٨
قول ابن القيم في الجمع بينهما (ت) ١٠٨
قول الخطيب البغدادي في الجمع بينهما (ت) ١٠٩

الفصل الرابع
فيما يتعلق بتدوين الحديث

نص الحافظ ابن حجر العسقلاني ١١١
أساب عدم جمع وتدوين السنة في عصر الصحابة ١١١

الموضوع | الصفحة

انتشار التدوين والتبويب في عصر التابعين ١١١
تدوين السنة حسب الموضوعات والأبواب ١١٢
أوائل من قاموا بتدوين الأحكام ١١٣
بداية تصنيف المسانيد ١١٤
نص الحافظ ابن الأثير الجزري ١١٥
تدوين الحديث وكتابته قبل الإمامين البخاري ومسلم ١١٥
الجمع والتأليف في السنة بعد الشيخين ١١٦
نص الحافظ الذهبي ١١٧
ظهور أهل البدع من المعتزلة والجهمية والمجسمة وتحذير أئمة السلف من بدعهم، وتدوين السنن وغيرها من العلوم لمقاومة أفكارهم ١١٨
نص صاحب كشف الظنون ١١٩
تنوع أساليب المحدثين في كتبهم ١٢٠
جمع كتب الأولين بنوع من التصرف والاختصار ١٢٣
الجمع بين كتابي البخاري ومسلم ١٢٣
رزين بن معاوية العبدري وجمع الكتب الخمسة ١٢٤
ابن الأثير وكتابه جامع الأصول ١٢٤
السيوطي وجمع الجوامع ١٢٤
نص الجزائري في توجيه النظر ١٢٦
الصحابة وحرصهم على نشر السنة بالرواية ١٢٧
عمر بن عبد العزيز وجهوده في جمع السنة وكتابتها ١٢٧
استمرار تدوين السنة بعد الزهري وطبقته ١٢٨

الفصل الخامس
في إثبات حجية الأحاديث النبوية ووجوب العمل بها
بكتاب الله تعالى

١ ـ ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ ١٣٠
شمول الآية كل ما أتى من النبي ﷺ من أمر أو نهي ١٣٠
أحاديث دالة على أن هذه الآية عامة وليست خاصة بأمر الفيء (ت) ١٣١
٢ ـ ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ ١٣٢
من لوازم الإيمان اتباع النبي ﷺ في جميع أقواله وأحواله وهديه ١٣٣

الموضوع	الصفحة
٣ ـ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾	١٣٣
طاعة الرسول ﷺ في حياته فيما أمر ونهى، وفي اتباع سنته بعد وفاته	١٣٤
نصوص العلماء في أن الرد إلى الله هو إلى كتابه (ت)	١٣٤
والرد إلى الرسول ﷺ إلى سنته (ت)	١٣٥
٤ ـ ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾	١٣٥
السنة تبين مجملات القرآن	١٣٦
كلام رائع للإمام محمد بن نصر المروزي في تفسير السنة لمجملات القرآن (ت)	١٣٧
٥ ـ ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾	١٣٧
طاعة الرسول من طاعة الله، وطاعة الرسول لا تتحقق إلا باتباع سنته	١٣٧
قول صديق حسن خان في تفسير الآية	١٣٧
قول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية	١٣٧
قول الإمام الشافعي: من قبل عن رسول الله فعن الله قبل. (ت)	١٣٧
أحاديث مرفوعة تؤكد هذا المعنى (ت)	١٣٨
٦ ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾. الآية	١٣٨
الاستجابة لله ولرسوله تكون بالاعتصام بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ	١٣٨
٧ ـ ﴿لَّا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُم بَعْضًا﴾. الآية	١٣٨
دلالة الآية على وجوب الاستجابة لرسول الله ﷺ	١٣٩
ودعاؤه باق إلى قيام الساعة في صورة كتاب الله وسنة رسوله	١٣٩
٨ ـ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾. الآية	١٣٩
دلالة الآية على وجوب الطاعة لرسول الله ﷺ وعدم التقدم عليه بقول أو فعل	١٤٠
٩ ـ ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾. الآية	١٤١
إذا حكم الله ورسوله بشيء فليس لأحد مخالفته	١٤١
١٠ ـ ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. الآية	١٤٢
هذه الآية أصل كبير في التأسي برسول الله ﷺ	١٤٢
١١ ـ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾. الآية	١٤٢
وجوب طاعة الرسول ﷺ ظاهراً وباطناً	١٤٢
تنصيص الرازي على عدم جواز تخصيص النص بالقياس	١٤٣
آيات أخرى ذكرها الإمام الشافعي في «الرسالة» تدل على وجوب الأخذ بسنة الرسول ﷺ (ت)	١٤٣

الموضوع | الصفحة

نص الشافعي على أن طاعة الرسول ﷺ طاعة الله ١٤٣
آيات أخرى في وجوب طاعة الرسول ﷺ ١٤٤

الفصل السادس
في أن حملة العلم في الإسلام أكثرهم العجم

نص ابن خلدون في مقدمته ١٤٥
بروز الحاجة في عهد الرشيد إلى تدوين العلوم وقيام علماء الحضر بذلك ١٤٦
نص للدكتور شوقي ضيف في إسراع الشعوب العجمية المفتوحة إلى تعلم لغة القرآن الكريم والتأثر بها (ت) ١٤٥
حديث عمر ؓ مرفوعاً: إن الله يرفع بهذا الكتاب أقواماً ويضع آخرين (ت) ١٤٥
رواية حوار بين الزهري وعبد الملك بن مروان في تقدم الموالي في العلم ١٤٨
تعليق ابن الصلاح على تلك الرواية ١٥٠
تعليق صديق حسن خان على ما جاء في هذا الفصل (ت) ١٥١
رسالة الإسلام رسالة عالمية الأفضلية فيها بالتقوى (ت) ١٥١

الفصل السابع
في شيوع علم الحديث في أرض الهند

نص صديق حسن خان حول انتشار علم الحديث في الهند ١٥٢
الشيخ عبد الحق بن سيف الدين الدهلوي ١٥٢
الشيخ نور الحق الدهلوي ١٥٣
الشيخ ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي ١٥٤
نبذة عن علم الحديث في الهند قبل عهد الشاه ولي الله الدهلوي (ت) ١٥٥
شكوى البلكرامي، وصديق حسن خان، وعبد الحي الحسني من عدم وجود تراجم مفصلة لعلماء الهند القدامى ١٥٥
وصول الإسلام إلى القارة الهندية منذ عهد الخلفاء الراشدين ١٥٦
غزوات الصحابيين الحكم بن أبي العاص، والمغيرة بن أبي العاص الثقفيين بعض نواحي القارة الهندية ١٥٦
جيوش وسرايا المسلمين إلى الهند في عهد علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان ؓ ١٥٦
محمد بن القاسم الثقفي وفتحه بلاد السند وملتان ١٥٦

الموضوع	الصفحة

نص الرحالة العربي البشاري في القرن الرابع أن أكثر المسلمين في الهند أصحاب حديث ١٥٧

من أشهر التابعين ومن بعدهم الذين تشرفت بهم أرض القارة الهندية الربيع بن صبيح السعدي (ت١٦٠هـ) ١٥٧

إسرائيل بن موسى البصري (من تلامذة الحسن البصري) ١٥٧

أبو معشر نجيح بن عبد الرحمٰن السندي (ت١٧٠هـ) ١٥٧

رجاء بن السندي النيسابوري (من تلامذة ابن المبارك) ١٥٧

القاضي أحمد بن محمد بن صالح المنصوري (من القرن الرابع) ١٥٧

أبو جعفر محمد بن إبراهيم الدَّيْبُلي (ت٣٢٢هـ) ١٥٨

علماء آخرون من الديبليين ذكرهم السمعاني في الأنساب ١٥٨

الشيخ المحدث إسماعيل اللاهوري (ت٤٠٨هـ) من علماء الحديث المشهورين من القارة الهندية قبل ولي الله الدهلوي (ت): ١٥٨

الإمام رضي الدين الحسن بن محمد الصَّغاني اللاهوري (ت٦٥٠هـ) ١٥٨

الشيخ عبد الأول بن علي الجونبوري (ت٩٦٨هـ) ١٥٨

الشيخ عبد النبي بن أحمد الكنكوهي (ت٩٩١هـ) ١٥٨

الشيخ علي المتقي الهندي. صاحب كنز العمال (ت٩٧٥هـ) ١٥٩

الشيخ محمد بن طاهر الفتني الكجراتي (ت٩٨٦هـ) من علماء الحديث المشهورين في القارة الهندية من معاصري ولي لله الدهلوي (ت): ١٥٩

المحدث الشيخ محمد فاخر زائر الإله آبادي (ت١١٦٤هـ) ١٥٩

الشيخ مرزا جان جانان الدهلوي (ت١١٩٥م) ١٦٠

أبناء وتلامذة الشاه ولي الله الدهلوي وجهودهم في نشر علوم الحديث في الهند (ت): الشاه عبد العزيز الدهلوي ١٦١

الشاه عبد الغني الدهلوي ١٦١

الشاه عبد القادر الدهلوي ١٦٢

الشاه رفيع الدين الدهلوي ١٦٢

العلامة محمد معين السندي صاحب «دراسات اللبيب في الأسوة الحسنة بالحبيب» ١٦٢

العلامة ثناء الله الباني بتي ١٦٣

الإمام المجاهد الشاه محمد إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي ١٦٤

الشاه محمد إسحاق الدهلوي ١٦٤

الموضوع الصفحة

الشاه مخصوص الله بن الشاه رفيع الدين الدهلوي ١٦٥
الشاه عبد الحي البدهانوي ١٦٥
الشيخ حسن علي الهاشمي اللكنوي ١٦٦
ذكر بعض تلامذه الشاه محمد إسحاق الدهلوي ١٦٦
العلامة محمد بن ناصر الحازمي ١٦٧
السيد محمد نذير حسين المحدث الدهلوي وجهوده في نشر علم الحديث في القارة الهندية وغيرها ١٦٨
تتلمذ مؤلف الكتاب عليه وثناؤه العظيم على شيخه ١٦٩
كثرة تلامذة السيد نذير حسين في الهند وفي العالم الإسلامي ١٦٩
ثناء العلامة حسين بن محسن الأنصاري اليمني على السيد نذير حسين الدهلوي (ت) . ١٧٠
ثناء صاحب عون المعبود على شيخه السيد نذير حسين الدهلوي (ت) ١٧٠
الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليمني وجهوده في نشر علم الحديث في الهند ١٧١
السيدة شاهجهان بيكم ملكة بوفال وزوجة السيد صديق حسن خان ١٧١
وجهودها في نشر العلوم الإسلامية في بوفال (ت): ١٧٢
من كبار المحدثين المعاصرين للسيد نذير حسين الدهلوي (ت): ١٧٢
العلامة السيد صديق حسن خان القنوجي البوفالي ١٧٢
العلامة الشيخ عبد الحق البنارسي من كبار علماء الحديث في الهند من تلامذة السيد نذير حسين الدهلوي ومن بعدهم (ت): ١٧٤
العلامة الشيخ عبد الأول الغزنوي (ت١٣١٢هـ) ١٧٤
العلامة الشيخ أبو محمد إبراهيم الآروي (ت١٣١٩هـ) ١٧٤
العلامة الشيخ محمد بشير السهسواني (ت١٣٢٦هـ) ١٧٤
العلامة الشيخ شمس الحق العظيم آبادي (ت١٣٢٩هـ) ١٧٤
العلامة الشيخ عبد العزيز الرحيم آبادي (ت١٣٣٦هـ) ١٧٥
العلامة الشيخ أحمد حسن الدهلوي (ت١٣٣٨هـ) ١٧٥
العلامة الشيخ وحيد الزمان اللكنوي (ت١٣٣٨هـ) ١٧٥
العلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري (ت١٣٤٢هـ) ١٧٥
العلامة الشيخ محمد عبد الرحمٰن المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) صاحب هذا الكتاب ١٧٥
العلامة الشيخ ثناء الله الأمرتسري (ت١٣٦٧هـ) ١٧٥
العلامة الشيخ عبيد الله الرحماني المباركفوري (ت١٤١٤هـ) ١٧٥
كتاب «جماعت أهل الحديث كي تصنيفى خدمات» ١٧٥

الموضوع | الصفحة

قائمة ببلوغرافية لمؤلفات علماء الحديث في الهند ١٧٥

الفصل الثامن
في كون الناس مختلفي الأغراض في تصانيفهم

التصنيف لجمع السنة مطلقاً ١٧٦
التصنيف للدلالة على الأحكام الفقهية ١٧٦
التصنيف لحل الألفاظ اللغوية ١٧٧
التصنيف للترغيب والترهيب ١٧٧

الفصل التاسع
في بيان طبقات كتب الحديث

نص دقيق للشاه ولي الله الدهلوي في بيان مراتب كتب الحديث ١٧٨
أعلى أنواع الحديث ما كان متواتراً، ثم ما كان مستفيضاً، ثم ما صحح أو حسن سنده ١٧٨
ثم الضعيف والموضوع ١٧٩
كتب الحديث باعتبار الصحة والشهرة على أربع طبقات ١٨٠
الطبقة الأولى: الموطأ ١٨٠
صحيح البخاري ١٨٢
صحيح مسلم ١٨٢
الطبقة الثانية: ما لم يبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين ولكن يتلوها ١٨٣
سنن أبي داود ١٨٣
جامع الترمذي ١٨٣
مجتنى النسائي ١٨٣
الطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف ١٨٤
الطبقة الرابعة: كتب الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمواعظ والقصص وغيرها . ١٨٤
طبقة إضافية خامسة: ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع ١٨٥
جل اعتماد المحدثين على كتب الطبقة الأولى والثانية ١٨٦
الطبقة الثالثة ينظر فيها الجهابذة والنحارير لمعرفة المتابعات والشواهد ١٨٦
الطبقة الرابعة: الاشتغال بها نوع تعمق من المتأخرين، وهي مرتع طوائف المبتدعين ١٨٦

الموضوع الصفحة

نص علمي آخر للشاه عبد العزيز الدهلوي يقارب قول والده، مع بعض الإضافات ١٨٦
اعتناء القاضي عياض بكتب الطبقة الأولى في كتابه مشارق الأنوار ١٨٧
تصدي ابن الأثير الجزري بكتب الطبقة الثانية مع الطبقة الأولى جمعاً وشرحاً ١٩٠
مسند الإمام أحمد وسنن ابن ماجه يعتبران من الطبقة الثانية ١٩٠
مصادر الطبقة الرابعة من أمثال كتب الضعفاء، وكتب التاريخ والتفاسير وغيرها. وجمعها ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ١٩٣
غالب بضاعة السيوطي ورأس ماله من هذه الكتب ١٩٣
نص دقيق وجامع للإمام ابن حزم في مراتب كتب الحديث على نحو آخر ١٩٤

الفصل العاشر

في ذكر أنواع الكتب المصنفة في علم الحديث

القسم الأول: الجوامع ١٩٩
تعريف الجامع ١٩٩
اشتمال «الجوامع» على ثمانية أنواع من الأحاديث ١٩٩
تصنيف أهل العلم كتباً مفردة في كل هذه الأنواع الثمانية ١٩٩
١ ـ أحاديث العقائد ١٩٩
ذكر سبعة وستين كتاباً من كتب المحدثين في العقائد (ت) ٢٠٠
٢ ـ أحاديث الأحكام ٢٠٥
سيأتي ذكر الكتب المفردة في الأحكام في الفصل الثاني عشر ٢٠٥
٣ ـ أحاديث الرقاق ٢٠٦
ذكر سبعة عشر كتاباً من كتب الرقاق والزهد (ت) ٢٠٦
٤ ـ أحاديث الآداب ٢٠٧
ذكر عشرة كتب من الكتب المصنفة في الآداب (ت) ٢٠٧
٥ ـ أحاديث التفسير ٢٠٨
ذكر أربعة عشر كتاباً من كتب التفسير بالمأثور (ت) ٢٠٨
٦ ـ أحاديث التاريخ والسير ٢١٠
ذكر أربعة عشر كتاباً من كتب الحديث في السيرة ودلائل النبوة (ت) ٢١١
٧ ـ أحاديث الفتن ٢١٣
ذكر كتب المحدثين المفردة في الفتن (ت) ٢١٣

الموضوع | الصفحة

٨ ـ أحاديث المناقب والمثالب ٢١٣
سيأتي ذكر كثير من كتب المحدثين المفردة في مناقب الصحابة في الفصل الثامن والثلاثين ٢١٤
القسم الثاني: المسانيد ٢١٥
تعريف المسند ٢١٥
تنوع ترتيب المسانيد على حروف الهجاء ٢١٥
أو السوابق الإسلامية ٢١٥
أو شرافة النسب ٢١٥
القسم الثالث: المعاجم ٢١٦
تعريف المعجم ٢١٦
ترتيب المعاجم في الغالب على حروف الهجاء لشيوخ المصنف أو لأسماء الصحابة ٢١٦
القسم الرابع: الأجزاء ٢١٧
تعريف «الجزء» ٢١٧
ذكر بعض الأجزاء ٢١٧
القسم الخامس: الرسائل ٢١٧
إفراد الرسائل في بعض المطالب المذكورة في تعريف الجامع ٢١٧
ذكر بعض الرسائل ٢١٧
القسم السادس: الأربعون حديثاً ٢١٨
تعدد أنواع الأربعينيات ٢١٨
ذكر بعض الأربعينيات في الفصل التاسع عشر ٢١٨
القسم السابع: المستخرجات ٢١٨
تعريف المستخرج ٢١٩
شروط المستخرجين ٢١٩
ذكر المستخرجات على صحيح البخاري ٢٢٠
إضافات من المحقق في ذكر المستخرجات على البخاري (ت) ٢٢١
ذكر المستخرجات على صحيح مسلم ٢٢٢
إضافات من المحقق في ذكر المستخرجات على صحيح مسلم (ت) ٢٢٣
ذكر المستخرجات على الصحيحين ٢٢٥
إضافات من المحقق في ذكر المستخرجات عليهما معاً (ت) ٢٢٧

الموضوع	الصفحة

عدم التزام أصحاب المستخرجات ألفاظ الصحيحين ٢٢٨
وكذا ما يقول فيه البيهقي والبغوي: «رواه البخاري أو مسلم» ٢٢٨
الكتب المخرجة على غير الصحيحين ٢٢٩
المستخرج على سنن أبي داود ٢٢٩
إضافات من المحقق في هذا الموضوع (ت) ٢٢٩
المستخرج على كتاب التوحيد لابن خزيمة ٢٣٠
المستخرج على «مستدرك الحاكم» ٢٣٠
فوائد المستخرجات ٢٣٠
ذكر المؤلف ستة فوائد للمستخرجات ٢٣١
إضافات من المحقق بذكر إحدى عشرة فائدة أخرى (ت) ٢٣١
القسم الثامن: المستدركات ٢٣٢
تعريف المستدرك ٢٣٢
ذكر «مستدرك الحاكم» ٢٣٢
القسم التاسع: كتب العلل ٢٣٢
تعريف العلة (ت) ٢٣٢
التعريف بكتب العلل ٢٣٣
ذكر بعض الكتب المؤلفة في علل الأحاديث ٢٣٣
إضافات من المحقق بذكر كتب العلل الأخرى المطبوعة (ت) ٢٣٤
القسم العاشر: كتب الأطراف ٢٣٥
منهج كتب الأطراف ٢٣٥
الكتب المصنفة في الأطراف ٢٣٥
الإشراف على معرفة الأطراف لابن عساكر ٢٣٥
وترجمة الحافظ ابن عساكر ٢٣٦
ذكر كتب أخرى من الأطراف ٢٣٩
الحديث عن «تحفة الأشراف» للمزي، وترجمة الإمام المزي ٢٤٠
أبو الفضل بن طاهر المقدسي وكتابه أطراف الكتب الستة ٢٤١
الحديث عن «إتحاف المهرة بأطراف العشرة» لابن حجر (ت) ٢٤٣
القسم الحادي عشر: كتب الأفراد والغرائب (ت) ٢٤٦
ذكر أحد عشر كتاباً من كتب الأفراد والغرائب (ت) ٢٤٦
القسم الثاني عشر: كتب «الفوائد» (ت) ٢٤٨

الموضوع | الصفحة

ما المقصود من كتب الفوائد ٢٤٨
ذكر اثنى عشر كتاباً من الكتب المطبوعة في الفوائد ٢٤٩
القسم الثالث عشر: كتب المراسيل (ت) ٢٥٠
تعريف المرسل ٢٥٠
ذكر الكتب المصنفة في المراسيل ٢٥٠
القسم الرابع عشر: كتب «الأحاديث القدسية» (ت) ٢٥١
تعريف الأحاديث القدسية ٢٥١
ذكر أحد عشر كتاباً من كتب الأحاديث القدسية ٢٥١

الفصل الحادي عشر

في ذكر الجوامع

المراد «بالجوامع» هنا الكتب التي جمعت أحاديث كتب مخصوصة ٢٥٣
«جمع الجوامع» للسيوطي ومنهج مؤلفه فيه ٢٥٣
ترتيب على المتقي لأحاديث جمع الجوامع ٢٥٥
مراحل تأليف كتابه «كنز العمال» ٢٥٥
«الجامع الأزهر من حديث النبي الأنور» للمناوي ٢٥٦
منهج المؤلف في الجامع الأزهر ٢٥٧
«جامع الأصول لأحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري ٢٥٨
منهج مؤلف جامع الأصول في كتابه ٢٥٨
مختصرات جامع الأصول ٢٦١
«مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي ٢٦٣
سبب تأليف الكتاب ومنهج مؤلفه فيه ٢٦٣
ترجمة الهيثمي ٢٦٣
«جمع الفوائد من جامع الأصول ومجموع الزوائد» للروداني ٢٦٤
سبب تأليف الكتاب ومنهج مؤلفه فيه ٢٦٥
ترجمة الروداني (ت) ٢٦٦
«جامع المسانيد» لابن كثير ٢٦٧
مصادر جامع المسانيد ومنهج مؤلفه فيه ٢٦٧
«إتحاف الخيرة بزوائد المسانيد العشرة» للبوصيري ٢٦٨
مصادر إتحاف الخيرة ومحتوياته ٢٦٨

الموضوع الصفحة

«بحر الأسانيد في صحاح المسانيد» للسمرقندي ٢٦٨
«المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية» لابن حجر العسقلاني (ت) ٢٦٩

الفصل الثاني عشر
في ذكر كتب السنن

ذكر المؤلف ثلاثة وعشرين كتاباً من كتب السنن. ومن بينها: ٢٧٠
السنن الكبرى للبيهقي ٢٧١
سنن الدارمي والدارقطني ٢٧٥
سنن محمد بن الصباح الدولابي ٢٧٧
إضافات المحقق في ذكر السنن حتى بلغت ٤٢ كتاباً ٢٧٨

الفصل الثالث عشر
في ذكر المسانيد

ذكر المؤلف ستين كتاباً من كتب المسانيد. منها: ٢٨١
مسند الحارث بن أبي أسامة ٢٨١
كلام مفصل عن مسند الحارث وزوائده (ت) ٢٨١
مسند ابن أبي شيبة ٢٨٢
الحديث عن مصنف ابن أبي شيبة. ومسنده (ت) ٢٨٢
مسند ابن أبي عمر العدني ٢٨٣
جمع البوصيري وابن حجر زوائد مسند العدني (ت) ٢٨٣
مسند ابن راهويه ٢٨٤
الحديث عن مسند ابن راهوية وما طبع منه (ت) ٢٨٥
تتبع البوصيري وابن حجر زوائده ٢٨٥
مسند يعقوب بن شيبة ٢٨٥
منهج ابن شيبة في مسنده (ت) ٢٨٥
ما وجد من مسنده وطبع (ت) ٢٨٥
مسند الطيالسي ٢٨٦
بيان أنه من جمع بعض الحفاظ الخراسانيين وليس من تأليف الطيالسي نفسه .. ٢٨٧
الحديث عن مسند الطيالسي وما طبع منه (ت) ٢٨٧
تتبع البوصيري وابن حجر زوائده ٢٨٧
مسند أبي يعلى الموصلي ٢٨٧

الموضوع	الصفحة

الحديث عن مسند أبي يعلى وما طبع منه (ت) ٢٨٨
لأبي يعلى مسندان والمطبوع هو «المسند الصغير» ٢٨٨
تتبع البوصيري وابن حجر زوائد الكبير ٢٨٨
جمع الهيثمي زوائد الصغير ٢٨٨
مسند البزار ٢٩٢
الحديث عن مسند البزار وزوائده ٢٩٢
تحقيق وطبع مسند البزار (ت) ٢٩٢
مسند الحميدي ٢٩٣
الحديث عن مسند الحميدي ونسخته المطبوعة (ت) ٢٩٣
مسند الدارمي ٢٩٤
وقد سبق ذكره في السنن أيضاً ....
مسند الفردوس للديلمي ٢٩٥
مسند الروياني ٢٩٥
الحديث عن مسند الروياني وما طبع منه (ت) ٢٩٥
مسند مسدد بن مسرهد ٢٩٩
وله مسندان صغير وكبير ٢٩٩
تتبع البوصيري وابن حجر زوائد مسند مسدد (ت) ٢٩٩
مسند الهيثم بن كليب الشاشي ٣٠٠
الحديث عما وجد وطبع من مسنده (ت) ٣٠٠
مسند الطوسي ٣٠٢
وهو المستخرج على كتاب الترمذي إلى كتاب الإيمان ٣٠٢
الحديث عما طبع منه (ت) ٣٠٢
إضافة المحقق ذكر مسانيد أخرى موجودة مخطوطة أو مطبوعة. حتى بلغ العدد ٧٦ مسنداً ٣٠٣

الفصل الرابع عشر
في ذكر المستخرجات والمستدركات

من شروط المستخرج أن لا يصل إلى الأبعد مع وجود السند الأقرب إلا لعذر ... ٣٠٦
مستخرج أبي عوانة الإسفرائيني ٣٠٦
المستخرج لابن منده ٣٠٦

الموضوع | الصفحة

سبق ذكر معظم المستخرجات في الفصل العاشر ٣٠٧
المستدرك للحاكم ٣٠٧
تساهل الحاكم في مستدركه ٣٠٨
وفاة الحاكم قبل أن يتمكن من تحرير الكتاب وتنقيحه ٣٠٩
انتهاء إملاء الحاكم بعدما يقارب ربع الكتاب ٣٠٩
قلة التساهل في القدر المملىٰ ٣٠٩
تلخيص المستدرك للذهبي ٣٠٩
ذكر كتب أخرى حول المستدرك ٣١٠

الفصل الخامس عشر
في ذكر المسلسلات

تعريف المسلسل ٣١١
أنواع المسلسلات ٣١١
المسلسل بأحوال الرواة الفعلية ٣١١
مسلسل التشبيك باليد ٣١١
المسلسل بالمصافحة ٣١٢
المسلسل بعد الكلمات في اليد ٣١٢
المسلسل بالأخذ باليد ٣١٣
المسلسل بأحوالهم القولية ٣١٣
المسلسل بقولهم: «أنا أحبك فقل» ٣١٣
المسلسل بهما معاً ٣١٣
المسلسل بالقبض باللحية، وقول: آمنت بالقدر خيره وشره، الحديث ٣١٣
المسلسل بصفاتهم القولية ٣١٣
المسلسل بقراءة سورة «الصف» ٣١٣
المسلسل بصفاتهم الفعلية ٣١٤
المسلسل بالمحمدين ٣١٤
المسلسل بالدمشقيين أو البصريين أو الكوفيين ٣١٤
المسلسل بالفقهاء ٣١٤
المسلسل بالحفاظ أو النحاة أو الكتاب أو الشعراء ونحو ذلك ٣١٥
المسلسل بصفات الرواية المتعلقة بصيغ الأداء، كالمسلسل بسمعت فلاناً ٣١٥

الموضوع | الصفحة

أو «أشهد بالله سمعت فلاناً» ٣١٥
المسلسل بصفات الرواية المتعلقة بالزمان ٣١٥
المسلسل برواية يوم العيد ٣١٥
المسلسل بقص الأظفار يوم الخميس ٣١٥
المسلسل بصفات الرواية المتعلقة بالمكان ٣١٥
المسلسل بإجابة الدعاء عند الملتزم ٣١٥
جمع السيوطي كتاباً في الأحاديث المسلسلة ٣١٥
أفضل المسلسلات ما دل على الاتصال بالسماع وعدم التدليس ٣١٦
من فوائد المسلسلات ٣١٦
قلما يسلم مسلسل من خلل في التسلسل ٣١٦
المسلسل بالأولية ينقطع تسلسله في عمرو بن دينار ٣١٦
أصح مسلسل يروى في الدنيا هو المسلسل بقراءة سورة الصف ٣١٦
نص للحافظ ابن حجر في بيان أنواع المسلسلات ٣١٦
الكتب المصنفة في المسلسلات ٣١٧
إسناد المؤلف في الحديث المسلسل بالأولية ٣١٩
كثرة التأليف في الأحاديث المسلسلة (ت) ٣١٩

الفصل السادس عشر
في ذكر المعاجم

تعريف المعجم لغة واصطلاحاً (ت) ٣٢١
المعجم في اصطلاح المحدثين (ت) ٣٢١
ذكر المصنف ثلاثة عشر كتاباً من كتب المعاجم ٣٢١
إضافة المحقق تسعة أخرى من المعاجم المشهورة (ت) ٣٢٧
المعجم الكبير للإمام الطبراني من أكبر معاجم الدنيا (ت) ٣٢٢
اعتناء الهيثمي بجمع زوائد المعجم الكبير في كتاب مستقل (ت) ٣٢٣
المعجم الأوسط للطبراني ٣٢٣
قول مصنفه «هذا الكتاب روحي» ٣٢٣
جمع الهيثمي زوائد المعجمين الأوسط والصغير في كتاب آخر (ت) ٣٢٣
معجم ابن جميع الصَّيداوي ٣٢٥

الموضوع الصفحة

معجم ابن قانع ٣٢٥
معجم الإسماعيلي ٣٢٥
معجم أبي يعلى الموصلي (ت) ٣٢٧
معجم ابن الأعرابي (ت) ٣٢٧
معجم ابن المقرئ (ت) ٣٢٧
معجم السفر للسلفي (ت) ٣٢٧
معاجم أخرى ٣٢٧

الفصل السابع عشر
في ذكر كتب الأمالي

التعريف بكتب الأمالي ٣٢٨
كثرة كتب الأمالي ٣٢٨
ذكر المصنف أحد عشر كتاباً من كتب الأمالي، ومنها ٣٢٨
أمالي ابن حجر العسقلاني ٣٣٠
أمالي المُخَلِّص ٣٣١
أمالي ابن بشران ٣٣٣
ذكر المحقق مجموعة من كتب الأمالي المطبوعة (ت) ٣٣٤
استحباب عقد مجالس الإملاء ٣٣٤
آداب المملي والمستملي ٣٣٥
ذكر بعض مجالس الإملاء ٣٣٥
مجلس لأبي مسلم الكجي ٣٣٥
مجلس لأبي بكر الفريابي ٣٣٦
مجلس لعاصم بن علي الواسطي ٣٣٧
مجلس لأبي عبد الله المحاملي ٣٣٨
مجلس لسليمان بن حرب الواشحي ٣٣٨
مجلس للسريّ بن خزيمة النيسابوري ٣٣٩
مجلس للإمام البخاري سيأتي ذكره في ترجمته ٣٣٩

الفصل الثامن عشر
في ذكر الكتب التي صنفت في أبواب خاصة «الأجزاء»

تعريف الجزء لغة واصطلاحاً (ت) ٣٤٠

الموضوع	الصفحة

تجزئة الكتب الكبيرة في أجزاء صغيرة (ت) ٣٤٠
إفراد كتاب صغير في موضوع معين أو لمؤلف معين (ت) ٣٤٠
ذكر بعض الأجزاء المشهورة. ومنها: ٣٤٠
جزء رفع اليدين للبخاري ٣٤٠
جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ٣٤٠
إكثار ابن أبي الدنيا من تأليف الأجزاء (ت) ٣٤١
ذكر ثمانية وعشرين كتاباً من كتب الأجزاء ٣٤١
الأجزاء المؤلفة في الأحاديث تبلغ الآلاف (ت) ٣٤٥
كتابة أبي حازم العبدوي عشرة آلاف جزء عن عشرة من شيوخه (ت) ٣٤٥
ذكر بعض المراجع لمعرفة الأجزاء ٣٤٥

الفصل التاسع عشر

في ذكر الكتب المصنفة في الأربعينات في الحديث

حديث «من حفظ على أمتي أربعين حديثاً» ٣٤٦
اتفاق العلماء على ضعفه وإن كثرت طرقه ٣٤٧
توسع ابن الجوزي في بيان طرقه وضعفها ٣٤٧
إفراد ابن المنذر جزءاً في الكلام في هذا الحديث ٣٤٧
تأليف الحافظ ابن حجر جزءاً خاصاً لبيان طرق هذا الحديث ٣٤٧
وليس فيها طريق يسلم من علة قادحة ٣٤٧
تحسين الملا علي القاري هذا الحديث لكثرة طرقه ٣٤٧
تعليق المؤلف على ذلك نقلاً لأقوال الزيلعي والسيوطي ٣٤٨
تناول بعض المعاصرين حديث الأربعين بالبحث والدراسة (ت) ٣٤٩
تضعيف الأئمة حديث الأربعين (ت) ٣٤٩
قول أبي علي بن السكن ٣٤٩
قول الدارقطني ٣٥٠
قول البيهقي ٣٥٠
قول ابن عساكر ٣٥٠
قول ابن الجوزي ٣٥٠
قول عبد القادر الرهاوي ٣٥٠
قول ابن حجر. وذكره قول رشيد الدين العطار والحافظ المنذري ٣٥٠

الموضوع الصفحة

أقوال العلماء حول جواز العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال (ت) ٣٤٨
ابن معين والبخاري ومسلم وغيرهم لا يرون العمل بالحديث الضعيف مطلقاً (ت) ... ٣٤٨
نص ابن حزم في ذلك (ت) ٣٤٨
نص الإمام الشافعي على أن الحديث الذي ليس بثابت كأنه لم يأت (ت) ٣٤٨
قول شيخ الإسلام ابن تيمية بعدم ثبوت الاستحباب أو المشروعية بالحديث الضعيف (ت) ٣٤٨
كثرة التأليف في كتب الأربعينات رغم ضعف الحديث (ت) ٣٥٠
جمع الحافظ إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي سبعين كتاباً في الأربعينات (ت) ... ٣٥٠
جمع الحافظ ابن عساكر نحو الثلاثين منها (ت) ٣٥٠
سماع أبي علي البكري أكثر من ستين كتاباً من الأربعينات (ت) ٣٥١
تصنيف ابن طولون الدمشقي ستة وعشرين كتاباً في الأربعينات (ت) ٣٥١
تصنيف ابن عبد الهادي خمسة وثمانين كتاباً في الأربعينات (ت) ٣٥١
ذكر المحقق تسعة عشر كتاباً من الأربعينات المطبوعة (ت) ٣٥١
كتاب الأربعين للنووي وشروحه ٣٥٣
ذكر تسعة عشر شرحاً للأربعين النووية ٣٥٣
من أشهرها «جامع العلوم والحكم» لابن رجب ٣٥٣
ومنها شرح ابن دقيق العيد (ت) ٣٥٧

الفصل العشرون
في ذكر الكتب الستة المعروفة بالصحاح الستة

الوصل الأول: في ذكرها إجمالاً ٣٥٨
إطلاق «الصحاح» على السنن الأربعة تغليبي (ت) ٣٥٨
ذكر عدد من العلماء أطلقوا «الصحيح» على السنن أو بعضها (ت) ٣٥٨
إطلاق أبي طاهر السلفي ذلك (ت) ٣٥٨
اعتراض ابن الصلاح على ذلك (ت) ٣٥٨
بيان النووي وابن حجر أن ذلك بمقتضى الغلبة (ت) ٣٥٩
تنوع مقاصد الأئمة الستة في كتبهم ٣٥٩
أول من أضاف «سنن ابن ماجه» إلى الستة الحافظ ابن طاهر المقدسي ٣٦٠
ذكر رزين العبدري وابن الأثير الجزري «الموطأ» بدل سنن ابن ماجه ٣٦٠
«مسند الدارمي» أولى بإضافته إلى الستة من ابن ماجه ٣٦٠

الموضوع الصفحة

الوصل الثاني: في ذكر الكتب الستة وتراجم أصحابها تفصيلاً
الصحيحان للبخاري ومسلم ٣٦١
اتفاق العلماء على أن الصحيحين أصح الكتب بعد كتاب الله ٣٦١
ترجح صحيح البخاري على صحيح مسلم ٣٦١
قراءة بعض العلماء صحيح البخاري لكشف الكربات ٣٦٢
بيان عدم وجود دليل من الكتاب والسنة على صحة هذا العمل (ت) ٣٦٥
الشريعة لا تؤخذ بالتجارب (ت) ٣٦٥
ترجمة الإمام البخاري ٣٦٦
مصادر ترجمة الإمام البخاري (ت) ٣٦٦
ذكر المحقق أربعة وعشرين كتاباً في سيرة الإمام البخاري (ت) ٣٦٧
أشهر شيوخ البخاري ٣٦٩
أشهر الرواة عنه ٣٦٩
رواية مسلم عن البخاري في غير الجامع ٣٦٩
رواية الترمذي عن البخاري في جامعه ٣٦٩
ترجيح المزي عدم سماع النسائي عن البخاري ٣٦٩
رد ابن حجر على ترجيح المزي وإثبات صحته (ت) ٣٦٩
رواية النسائي عن البخاري (ت) ٣٦٩
ولادة الإمام البخاري ونشأته وتعلمه ٣٦٩
بعض رحلاته وشيوخه ٣٧٠
صنف وحدث وما في وجهه شعرة ٣٧١
ذكاؤه وحفظه ٣٧٢
اختبار أهل بغداد حفظه وإقرارهم وإذعانهم له بالفضل ٣٧٢
اختبار أهل سمرقند للبخاري ٣٧٤
مجلس إملاء للبخاري في جامع البصرة وإغرابه عليهم من روايات البصريين أنفسهم ٣٧٥
خروج البخاري إلى «خرتنك» ووفاته فيها ٣٧٥
مصير والي بخارىٰ بعد البخاري ٣٧٥
ضبط ابن خَلّكان كلمات «بردزبة» و«البخاري» و«خرتنك» ٣٧٦
كتاب «سيرة الإمام البخاري» للعلامة عبد السلام المباركفوري من أوسع وأحسن ما ألف في سيرة هذا الإمام وخدماته وجهوده في علم الحديث (ت) ٣٧٦

الموضوع	الصفحة

قيام المحقق بنقله إلى العربية والتعليق عليه (ت) ٣٧٦
فائدة: في أشهر رواة «الجامع الصحيح» عن البخاري (ت) ٣٧٧
محمد بن يوسف الفربري (ت٣٢٠هـ) ٣٧٧
إبراهيم بن معقل النسفي (ت٢٩٥هـ) ٣٧٧
حماد بن شاكر النسوي (ت٣١١هـ) ٣٧٧
منصور بن محمد البزدوي (ت٣٢٩هـ) ٣٧٧
مهيب بن سليم البخاري (ولد ٢٣٣هـ) ٣٧٧
أهم رواة الجامع الصحيح عن الفربري ٣٧٧
أبو زيد المروزي (ت٣٧١هـ) ٣٧٧
أبو علي ابن السكن (ت٣٥٣هـ) ٣٧٨
أبو الهيثم الكشميهني (ت٣٨٩هـ) ٣٧٨
أبو محمد بن حَمُّويه السرخسي (ت٣٨١هـ) ٣٧٨
أبو علي بن شَبُّويه الشبُّوبي (ت بعد ٣٧٨هـ) ٣٧٨
أبو إسحاق المستملي (ت٣٧٦هـ) ٣٧٨
أبو حامد النُّعَيمي (ت٣٨٦هـ) ٣٧٨
أبو علي الكُشَاني (ت٣٩١هـ) ٣٧٨
أبو نصر الأخسيكَثي (ت؟؟؟) ٣٧٨
أبو أحمد الجرجاني (ت؟؟؟) ٣٧٨
ترجمة الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري ٣٧٩
مصادر ترجمة الإمام مسلم (ت) ٣٧٩
ذكر المحقق تسعة كتب في سيرة الإمام مسلم (ت) ٣٧٩
نشأته وتعلمه وشيوخه ٣٨٠
بعض أشهر شيوخه ٣٨٠
من أشهر تلامذته ٣٨٠
رواية الترمذي حديثاً واحداً عنه في جامعه (ت) ٣٨٠
كثرة استفادة مسلم من الإمام البخاري ٣٨١
الوحشة بين مسلم وبين الذهلي من أجل البخاري ورأيه في مسألة اللفظ ٣٨١
تفضيل بعض العلماء صحيح مسلم على صحيح البخاري ٣٨٣
مؤلفات أخرى للإمام مسلم ٣٨٣
من ثناء العلماء على مسلم ٣٨٤

الموضوع — الصفحة

وفاته في ٢٦١هـ وعمره ٥٥ سنة ٣٨٥
القول الراجح في تاريخ ميلاده هو ٢٠٦هـ ٣٨٥
رواية صحيح مسلم عنه (ت) ٣٨٦
أشهر رواته أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن سفيان (ت) ٣٨٦
رواية مكي بن عبدان النيسابوري عنه (ت) ٣٨٦
أشهر الرواة عن سفيان هو الجلودي (ت) ٣٨٦
جامع الترمذي ٣٨٧
تصنيفه الجامع وعرضه على علماء الحجاز والعراق ورضاهم به ٣٨٧
قوله: «من كان في بيته هذا الكتاب فكأنما في بيته نبي يتكلم». لم يثبت عن الترمذي (ت) ٣٨٧
قول الجزري بأن كتابه أحسن الكتب وأكثرها فائدة ٣٨٧
قول الهروي بأن كتاب الترمذي أفيد من كتاب البخاري ومسلم لسهولة الاستفادة منه ٣٨٨
اشتمال جامع الترمذي على عشرة أنواع من العلم ٣٨٨
وصف ابن العربي لجامع الترمذي ٣٨٩
جامع الترمذي كافٍ للمجتهد مغن للمقلد ٣٨٩
مزايا جامع الترمذي من أقوال الشاه ولي الله الدهلوي وابنه الشيخ عبد العزيز الدهلوي ٣٨٩
أشهر رواة جامع الترمذي عنه ٣٩٠
أبو العباس محمد بن أحمد المحبوبي ٣٩٠
أبو سعيد الهيثم بن كليب الشاشي ٣٩١
أبو ذر محمد بن إبراهيم ٣٩١
أبو محمد الحسين بن إبراهيم القطان ٣٩١
أبو حامد أحمد بن عبد الله التاجر ٣٩١
أبو الحسن علي بن عمر الوذاري ٣٩١
شروح جامع الترمذي ٣٩١
ذكر المؤلف أحد عشر شرحاً لجامع الترمذي ٣٩١
مختصرات جامع الترمذي ٣٩٣
المستخرج على الترمذي ٣٩٤
ذكر المحقق شروحاً أخرى لجامع الترمذي (ت) ٣٩٤

الموضوع | الصفحة

تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي ومميزاته (ت) ٣٩٤
تحقيق العلامة الألباني أحاديث جامع الترمذي وتمييز الصحيح منها والضعيف (ت) . ٣٩٥
ترجمة الإمام الترمذي ٣٩٥
مصادر ترجمة الإمام الترمذي. وما أفرد عنه (ت) ٣٩٥
اسمه ونسبه ٣٩٦
ذكر بعض شيوخه ٣٩٦
سماع البخاري عن الترمذي حديثين ٣٩٧
رواية الترمذي عن مسلم حديثاً واحداً ٣٩٧
من ثناء الأئمة على الإمام الترمذي ٣٩٧
مؤلفاته ٣٩٨
وفاته ٣٩٩
ضبط كلمة «ترمذ» والنسبة إليها ٣٩٩
فائدة: هل ولد الترمذي ضريراً أم أضر في آخر عمره ٤٠٠
فائدة أخرى: في جامع الترمذي حديث ثلاثي واحد. وفي صحيح البخاري اثنان وعشرون حديثاً ثلاثياً ٤٠٠
سنن أبي داود السجستاني ٤٠١
انتقاء أبي داود سننه من خمسمائة ألف حديث ٤٠١
منهج أبي داود في سننه ٤٠١
معنى قوله: يكفي الإنسان لدينه أربعة أحاديث ٤٠١
إطلاق بعض العلماء «الصحيح» على سنن أبي داود ٤٠٢
ثناء العلماء على سنن أبي داود ٤٠٢
وصف الخطابي لسنن أبي داود ٤٠٤
شروط أبي داود في سننه ٤٠٤
أشهر رواة السنن عن أبي داود ٤٠٥
أبو بكر بن داسة ٤٠٥
أبو سعيد بن الأعرابي ٤٠٦
أبو علي اللؤلؤي ٤٠٦
أبو عيسى الرملي ٤٠٦
أبو الحسن بن العبد (ت) ٤٠٦
رواة آخرون (ت) ٤٠٦

الموضوع | الصفحة

المقارنة بين الروايات المشهورة زيادة ونقصاً ٤٠٦
رواية اللؤلؤي أشهر الروايات في المشرق وأكثر البلاد ٤٠٧
في رواية ابن العبد من الكلام على الرواة والأسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي ٤٠٧
من شروح سنن أبي داود ٤٠٨
ذكر المصنف ثلاثة عشر شرحاً من شروح أبي داود ٤٠٨
ومنها: شرح الخطابي ٤٠٨
شرح ابن القيم ٤٠٨
شرح السيوطي ٤١١
شرح السندي ٤١١
إضافة المحقق شروحاً وكتابات أخرى حول سنن أبي داود حتى وصل العدد ٣١ كتاباً (ت) ٤١١
عون المعبود لحل مشكلات أبي داود. أشهر وأحسن شرح لسنن أبي داود (ت) . ٤١٢
تحقيق العلامة الألباني أحاديث سنن أبي داود وتمييز الصحيح منها والضعيف (ت) ٤١٣
ترجمة الإمام أبي داود السجستاني ٤١٣
مصادر ترجمة أبي داود وما أفرد عنه (ت) ٤١٣
ولادته ونشأته ٤١٤
أشهر شيوخه ٤١٤
أشهر الرواة عنه ٤١٦
ثناء الأئمة عليه ٤١٥
ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد ٤١٦
زيارة ولي العهد العباسي أبا داود في بيته ورجاؤه منه الإقامة في البصرة لتتعمر بعد فتنة الزنج ٤١٧
عدم موافقة أبي داود على إفراد مجلس خاص للرواية لأولاد الخلفاء ٤١٧
من ثناء الأئمة أيضاً على أبي داود ٤١٧
كتابة الإمام أحمد حديثاً عن تلميذه أبي داود ٤١٩
سنن النسائي «المجتبى» ٤٢٠
«المجتبى» أو «المجتنى» ٤٢٠
«المجتبى» هو المراد عند إطلاق العزو إلى النسائي ٤٢١

الموضوع | الصفحة

هل «المجتبى» هو اختصار «السنن الكبرى»؟ وهل كل ما في «المجتبى» صحيح؟ (ت) ٤٢١
من شروط النسائي في الحديث ٤٢١
إطلاق بعض العلماء «الصحيح» على سنن النسائي ٤٢٢
من شروح سنن النسائي ٤٢٣
شرح ابن الملقن ٤٢٣
تعليقة السيوطي على سنن النسائي ٤٢٣
تعليقة السندي على سنن النسائي ٤٢٤
التعليقات السلفية على سنن النسائي (ت) ٤٢٤
تحقيقات وكتابات أخرى حول سنن النسائي (ت) ٤٢٤
تحقيق العلامة الألباني أحاديث سنن النسائي والتمييز بين الصحيح منها والضعيف ٤٢٥
ترجمة الإمام النسائي ٤٢٥
مصادر ترجمة النسائي (ت) ٤٢٥
كثرة شيوخه وذكر بعض منهم ٤٢٦
بعض تلامذته ٤٢٦
أشهر رواة السنن عنه ٤٢٦
ابنه عبد الكريم ٤٢٦
أبو بكر ابن السُّني ٤٢٦
أبو علي الأسيوطي ٤٢٦
الحسن بن رشيق العسكري ٤٢٦
أبو القاسم الكناني ٤٢٦
أبو الحسن ابن حَيُّويَة ٤٢٦
محمد بن معاوية، ابن الأحمر ٤٢٦
محمد بن قاسم الأندلسي ٤٢٦
علي بن أبي جعفر الطحاوي ٤٢٧
أبو بكر ابن المهندس ٤٢٧
ثناء الأئمة على النسائي ٤٢٧
سبب تأليفه كتاب «خصائص علي» ٤٢٧
ولادته ووفاته ٤٢٧
ضبط كلمة «النسائي» وبيان نسبته ٤٢٧

الموضوع | الصفحة

سنن ابن ماجه ٤٣٢
قول أبي زرعة: لا يوجد فيه تمام ثلاثين حديثاً مما في إسناده ضعف ٤٣٢
تعليق الذهبي والسيوطي على هذا القول (ت) ٤٣٢
الغالب على ما تفرد به ابن ماجه الضعف ٤٣٣
روايته حديثاً موضوعاً في فضل قزوين ٤٣٣
من شروح سنن ابن ماجه ٤٣٣
ذكر ثمانية من شروح ابن ماجه ٤٣٤
منها: شرح السيوطي ٤٣٤
وشرح السندي ٤٣٥
إضافة المحقق ذكر شروح وكتابات أخرى حول سنن ابن ماجه (ت) ٤٣٦
تحقيق العلامة الألباني أحاديث سنن ابن ماجه والتمييز بين الصحيح والضعيف منها (ت) ٤٣٧
ترجمة الإمام ابن ماجه ٤٣٧
مصادر ترجمة ابن ماجه (ت) ٤٣٧
رحلاته وبعض شيوخه ٤٣٧
مؤلفاته ٤٣٨
ولادته ووفاته ٤٣٨
ضبط كلمات «ماجه» و«الربعي» و«القزويني» ٤٣٨
«ماجه» لقب والده وليس اسم أمه ٤٣٩
تنصيص بعض العلماء المحققين على أن «ماجه» هو لقب «يزيد» (ت) ٤٣٩
رواة السنن عن ابن ماجه (ت) ٤٤٠
أشهر رواته هو أبو الحسن ابن القطان (ت) ٤٤٠
رواه عن القطان أبو طلحة بن أبي المنذر القزويني (ت) ٤٤٠

الفصل الحادي والعشرون

في بيان أن الأحاديث الصحيحة ليست كلها متساوية في الصحة

بل بعضها أعلى من بعض

ما اتفق عليه الشيخان مقدم على غيره ٤٤١
الحديث المتفق عليه يجب أن يكون من صحابي واحد ٤٤١
مراتب الأحاديث الصحيحة سبعة ٤٤١

الموضوع الصفحة

ما المراد من كون الحديث على شرط البخاري ومسلم ٤٤٢
أقوال العلماء في أن المراد من «شرط الشيخين»: رواتهما بأنفسهم مع باقي الشروط (ت) ٤٤٢
الصفات التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري أتم وأشد من كتاب مسلم ٤٤٢
تفصيل الحافظ ابن حجر في هذا الموضوع ٤٤٢
مراتب الصحيح متفاوته، والترجيح لصحيح البخاري عند جمهور المحدثين ٤٤٣
مخالفة ابن الهمام لهذا القول وتقليد الشيخ عبد الحق الدهلوي له ٤٤٤
نص الشيخ محمد أنور الكشميري على أن ابن الهمام قد يخرج عن الاعتدال يسيراً حماية لمذهبه (ت) ٤٤٥
رد الشيخ محمد معين السندي صاحب «دراسات اللبيب» عليهما مجملاً ٤٤٥
الشيخان لم يصرحا بشروطهما ٤٤٨
صعوبة الحكم على حديث بأنه على شرطهما أو على شرط أحدهما ٤٤٨
الوجه الأول ٤٤٨
الوجه الثاني ٤٤٨
الوجه الثالث ٤٤٩
الوجه الرابع ٤٥٠
الوجه الخامس ٤٥٠
الوجه السادس ٤٥٠
رواية غير الشيخين عن رجال الشيخين لا يوجب مساواة مرويه بمرويهما ٤٥٢
كلام مفيد للعلامة ابن القيم حول وجود بعض روايات من تكلم فيهم في كتب الصحاح (ت) ٤٥٢
الكلام في الراوي لحديث ما لا يستلزم ضعف كل مروياته (ت) ٤٥٢
رد صاحب «دراسات اللبيب» على كلام ابن الهمام فقرة فقرة ٤٥٢

الفصل الثاني والعشرون

في ذكر الكتب الصحاح التي هي غير الصحاح الستة

١ ـ صحيح ابن خزيمة ٤٥٩
ترجمة الإمام ابن خزيمة ٤٥٩
مصادر ترجمته (ت) ٤٥٩
ولادته ٤٥٩

الموضوع	الصفحة
بعض شيوخه	٤٦٠
بعض الرواة عنه	٤٦٠
ثناء الأئمة على ابن خزيمة	٤٦١
مؤلفاته تزيد على مائة وأربعين كتاباً	٤٦١
وفاته	٤٦٢
الحديث عن صحيح ابن خزيمة بتفصيل (ت)	٤٦٢
لا يوجد منه الآن إلا ربعه وقد طبع	٤٦٢
ملاحظات الدكتور العثيم على الأخطاء في المطبوع	٤٦٢
قول ابن الصلاح في صحيح ابن خزيمة	٤٦٢
قول الحافظ ابن حجر	٤٦٢
قول ابن كثير أن صحيح ابن خزيمة خير من المستدرك للحاكم	٤٦٣
قول السخاوي	٤٦٣
قول السيوطي إن صحيح ابن خزيمة أعلى مرتبة من صحيح ابن حبان	٤٦٣
تحقيق العلامة الألباني لأحاديث صحيح ابن خزيمة	٤٦٣
المنتقى لابن الجارود ليس مستخرجاً على صحيح ابن خزيمة خلافاً لما جاء في الرسالة المستطرفة	٤٦٣
جمع ابن الملقن رجال ابن خزيمة	٤٦٣
جمع ابن حجر أطراف أحاديث ابن خزيمة في كتابه «إتحاف المهرة»	٤٦٣
٢ ـ صحيح ابن حبان	٤٦٣
ترجمة الإمام ابن حبان البستي	٤٦٤
مصادر ترجمته (ت)	٤٦٤
بعض شيوخه	٤٦٤
بعض الرواة عنه	٤٦٤
ذكر بعض مؤلفاته	٤٦٥
ثناء الأئمة عليه	٤٦٥
وفاته	٤٦٥
الحديث عن صحيح ابن حبان بتفصيل (ت)	٤٦٥
اسم كتابه	٤٦٥
قسَّمَ ابن حبان كتابه على خمسة أقسام	٤٦٥
ثم نوَّع كل قسم على أنواع حتى بلغت أربعمائة نوع	٤٦٥

الموضوع | الصفحة

ترتيب ابن بلبان لكتاب ابن حبان ٤٦٦
تساهل ابن حبان في التصحيح ٤٦٦
قول ابن الصلاح ٤٦٦
قول العراقي ٤٦٦
قول السخاوي ٤٦٦
قول أحمد شاكر: إن صحيح ابن حبان كتاب مستقل لم يبنه على الصحيحين ولا على غيرهما ٤٦٦
جمع الهيثمي زوائد ابن حبان ٤٦٦
جمع ابن حجر أطراف أحاديث ابن حبان في كتابه «إتحاف المهرة» ٤٦٦
تحقيق العلامة الألباني أحاديث زوائد ابن حبان وتقسيمه إلى صحيح وضعيف . ٤٦٦
التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان للألباني أيضاً ٤٦٦
٣ ـ صحيح أبي عوانة ٤٦٦
ترجمة الإمام أبي عوانة ٤٦٧
مصادر ترجمته (ت) ٤٦٧
بعض شيوخه ٤٦٧
بعض الرواة عنه ٤٦٧
ثناء الأئمة عليه ٤٦٧
وفاته ٤٦٧
الحديث عن صحيح أبي عوانة (ت) ٤٦٨
يُعرف كتاب أبي عوانة «بالصحيح» و«بالمسند» أيضاً. وهو مستخرج على صحيح مسلم ٤٦٨
توجد له نسخ مخطوطة، والمطبوع ما زال ناقصاً ٤٦٨
انتقاء الذهبي من صحيح أبي عوانة ٤٦٨
في صحيح أبي عوانة أحاديث زائدة على صحيح مسلم وفيها الصحيح والحسن والضعيف أيضاً ٤٦٨
٤ ـ صحيح ابن السكن ٤٦٨
ترجمة ابن السكن ٤٦٨
مصادر ترجمته (ت) ٤٦٨
شيوخه ورحلاته ٤٦٨
انتشار كتابه في أهل الأندلس ٤٦٩

الموضوع	الصفحة
وفاته	٤٦٩
ثناء ابن حزم على صحيحه المنتقى (ت)	٤٦٩
وجود قطعة من حديثه في تركيا (ت)	٤٦٩
٥ ـ صحيح الإسماعيلي	٤٦٩
ترجمة الإسماعيلي	٤٦٩
مصادر ترجمته (ت)	٤٦٩
ولادته	٤٧٠
رحلاته وشيوخه	٤٧٠
ذكر بعض مصنفاته	٤٧٠
ثناء الأئمة عليه	٤٧١
معجم الإسماعيلي مطبوع (ت)	٤٧١
الحديث عن صحيح الإسماعيلي (ت)	٤٧١
هو مستخرج على صحيح البخاري (ت)	٤٧١
وصف ابن حجر لكتاب الإسماعيلي. وسماعه له واستفادته منه في مؤلفاته	٤٧١
عدم معرفة وجود له في الوقت الحاضر	٤٧٢
ذكر المصنف أن نسخة من صحيح الإسماعيلي كانت توجد في خزانة الكتب الجرمنية	٤٧٢
٦ ـ صحيح المستدرك للحاكم	٤٧٣
إطلاق ابن القيم أيضاً «الصحيح» على «مستدرك الحاكم» (ت)	٤٧٣
ترجمة الحاكم	٤٧٣
مصادر ترجمته (ت)	٤٧٣
ولادته ورحلاته وسماعه من ألفي شيخ أو نحو ذلك	٤٧٣
بعض الرواة عنه	٤٧٣
ثناء الأئمة عليه	٤٧٤
إخراجه «حديث الطير» وبعض أمثاله	٤٧٤
كلام الذهبي وابن تيمية وغيرهما في حديث الطير (ت)	٤٧٥
ذكر بعض مؤلفاته	٤٧٦
وفاته	٤٧٦
الحديث عن «مستدرك الحاكم» بتفصيل	٤٧٧

الموضوع | الصفحة

تساهل الحاكم في تصحيح الأحاديث ٤٧٧
تساهل ابن الجوزي في الحكم بالوضع ٤٧٧
قول ابن حجر في الكتابين ٤٧٧
تعقب السيوطي على موضوعات ابن الجوزي ٤٧٧
أبيات من قصيدة للسيوطي في موضوعات ابن الجوزي ٤٧٨
كلام دقيق للزيلعي في أنواع تساهل الحاكم وأحكامه في كون الحديث على شرط الشيخين أو أحدهما ٤٧٨
قول ابن الصلاح وتحسينه لأحاديث المستدرك إذا لم يوجد فيه حكم لغيره من الأئمة ٤٧٨
تعقيب الجزائري على كلام ابن الصلاح ٤٨١
مبالغة أبي سعد الماليني في وصف تساهل الحاكم (ت) ٤٨٢
تعليق الذهبي على كلام الماليني (ت) ٤٨٢
جمع الذهبي الأحاديث الباطلة من المستدرك للحاكم (ت) ٤٨٢
تصريح الذهبي أن تلخيصه للمستدرك يعوز عملاً وتحريراً (ت) ٤٨٢
تعليق ابن حجر والسخاوي على كلام الماليني (ت) ٤٨٢
تصريح ابن حجر بإملاء الحاكم إلى قريب نصف الجزء الثاني من المستدرك (ت) ٤٨٢
قلة وقوع التساهل في القدر المملَى (ت) ٤٨٢
ما يوجد في المستدرك على شرط الشيخين أو أحدهما دون الألف حديث (ت) ... ٤٨٣
من جهود العلماء حول «مستدرك الحاكم» (ت) ٤٨٣
تلخيص المستدرك للذهبي (ت) ٤٨٣
المستدرك على المستدرك للذهبي (ت) ٤٨٣
مختصر استدراك الذهبي لابن الملقن (ت) ٤٨٣
أمالي العراقي حول بعض أحاديث المستدرك ٤٨٣
المقارنة بين ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ٤٨٣
رأي العلامة أحمد شاكر أن الترتيب بينهم مثل ترتيبهم الزمني ٤٨٣
٧ ـ الأحاديث المختارة للمقدسي ٤٨٤
ترجيح بعض الحفاظ «المختارة» على «مستدرك الحاكم» ٤٨٤
ترجمة الحافظ المقدسي ٤٨٤
مصادر ترجمته (ت) ٤٨٤
مولده، رحلاته، بعض شيوخه ٤٨٤

الموضوع | الصفحة

ثناء العلماء على المقدسي ٤٨٥
استيفاء الذهبي سيرته وتواليفه في التاريخ ٤٨٦
وفاته ٤٨٦
الحديث عن «المختارة» للمقدسي (ت) ٤٨٦
عدم إكمال مصنفه له (ت) ٤٨٦
ثناء الذهبي، وابن كثير، والسخاوي على المختارة (ت) ٤٨٦
رأي ابن تيمية، والزركشي، وابن عبد الهادي أن تصحيح المقدسي أعلى من تصحيح الحاكم (ت) ٤٨٦
تحقيق «المختارة» وطبعها (ت) ٤٨٦
مصادر أخرى لمعرفة الأحاديث الصحيحة ٤٨٧
جهود العلامة الألباني في تمييز الأحاديث الصحيحة (ت) ٤٨٧
ذكر مؤلفاته في هذا الصدد ٤٨٧

الفصل الثالث والعشرون

في ذكر كتب الأحاديث المعزوة إلى الأئمة الأربعة

مسند الإمام أبي حنيفة ٤٨٨
رواية حسن بن زياد اللؤلؤي ٤٨٨
ترتيب ابن قطلوبغا لمسنده برواية الحارثي ٤٨٨
جهود بعض العلماء الآخرين حول المسند ٤٨٨
أبو المؤيد الخوارزمي وجمعه لمسانيد أبي حنيفة ٤٨٩
اشتماله على خمسة عشر مسنداً ٤٨٩
تراجم هؤلاء الخمسة عشر وأقوال العلماء في مسانيدهم (ت) ٤٩٠
جهود العلماء حول هذه المسانيد ٤٩٣
وصف الشيخ عبد العزيز الدهلوي لمسند الخوارزمي ٤٩٥
مسند الإمام أبي حنيفة ليس من تصنيفه ٤٩٥
عدم اتصال هذه الأحاديث بالإمام بأسانيد صحيحة ٤٩٥
رأي العلامة شبلي النعماني الحنفي أن إطلاق «مسند الإمام أبي حنيفة» على مسند الخوارزمي، إطلاق مجازي (ت) ٤٩٦
ترجمة الإمام أبي حنيفة ٤٩٧
مصادر ترجمته (ت) ٤٩٧

الموضوع | الصفحة

اسمه ونسبه ٤٩٧
بعض شيوخه ٤٩٨
بعض الرواة عنه ٤٩٨
من ثناء الأئمة على الإمام أبي حنيفة ٤٩٨
وفاته ٥٠٠
رد ابن خلدون على من زعم أن بعض الأئمة كان قليل البضاعة في الحديث ٥٠٢
السبب في قلة مرويات الإمام أبي حنيفة في الحديث وكثرة مرويات غيره ٥٠٢
توسع الطحاوي وغيره في الشروط فكثرت مروياتهم ٥٠٢
فتيا العراقي بأن الإمام أبا حنيفة لم تصح له رواية عن أحد من الصحابة ٥٠٣
فتيا الحافظ ابن حجر بأن الإمام أبا حنيفة أدرك زمن بعض الصحابة ورأى أنس بن مالك على ما أورده ابن سعد في الطبقات ٥٠٤
عدم وجود هذه الرواية في المطبوع من طبقات ابن سعد (ت) ٥٠٤
نص العلامة المعلمي أنه لم ير ذلك في طبقات ابن سعد (ت) ٥٠٤
قول السخاوي ٥٠٤
قول ابن حجر المكي ٥٠٤
قول ابن خَلّكان أن الإمام أدرك زمن أربعة من الصحابة لكنه لم يلق أحداً منهم ولا أخذ عنه ٥٠٥
قول أبي إسحاق الشيرازي نحو ذلك ٥٠٥
موطأ الإمام مالك ٥٠٦
تخريج الإمام مالك عشرة آلاف حديث ثم انتقاؤه منها ٥٠٦
مناقشة بعض المحققين هذا القول بأن روايات الموطأ المختلفة متقاربة رغم التفاوت الزمني بينها (ت) ٥٠٧
سبب تسميته بالموطأ ٥٠٨
كثرة الموطآت بالمدينة وبقاء موطأ مالك من بينها ٥٠٨
قول الشافعي: ما على ظهر الأرض كتاب بعد كتاب الله أصح من كتاب مالك ... ٥٠٩
اختلاف ألفاظ هذا القول عن الشافعي ٥٠٩
قول الذهبي وابن حجر وغيرهما: إن الشافعي كان قال هذا قبل وجود كتابي البخاري ومسلم (ت) ٥٠٩
شروح الموطأ وما كتب حوله ٥٠٩
ذكر المؤلف عشرين شرحاً أو مختصراً للموطأ ٥٠٩

الموضوع	الصفحة
التمهيد لابن عبد البر. وقول ابن حزم: كتاب في الفقه والحديث لا أعلم نظيره .	٥١١
الاستذكار لابن عبد البر ليس اختصاراً للتمهيد (ت)	٥١١
أشهر نسخ (روايات) الموطأ عن مالك (ت)	٥١٣
١ ـ نسخة يحيى بن يحيى المصمودي	٥١٣
٢ ـ نسخة يحيى بن عبد الله بن بكير	٥١٤
٣ ـ نسخة أبي مصعب الزهري	٥١٤
٤ ـ نسخة عبد الله بن وهب الفهري	٥١٤
نسخ أخرى للموطأ	٥١٤
٥ ـ نسخة عبد الله بن مَسلمة القعنبي	٥١٤
٦ ـ نسخة عبد الرحمٰن بن القاسم العتقي	٥١٥
٧ ـ نسخة معن بن عيسى القزاز	٥١٥
٨ ـ نسخة عبد الله بن يوسف التنيسي	٥١٥
٩ ـ نسخة سعيد بن عفير المصري	٥١٥
١٠ ـ نسخة مصعب بن عبد الله الزبيري	٥١٥
١١ ـ نسخة محمد بن المبارك الصوري	٥١٥
١٢ ـ نسخة يحيى بن يحيى التميمي النيسابوري	٥١٥
١٣ ـ نسخة سليمان بن برد التجيبي	٥١٥
١٤ ـ نسخة أبي حذافة السهمي	٥١٥
١٥ ـ نسخة سويد بن سعيد الحدثاني	٥١٥
١٦ ـ نسخة محمد بن الحسن الشيباني	٥١٥
١٧ ـ نسخة علي بن زياد التونسي	٥١٥
الاختلاف في روايات الموطأ تقديماً وتأخيراً وزيادة ونقصاً	٥١٦
رغبة هارون الرشيد تعليق الموطأ في الكعبة ونهي الإمام مالك عن ذلك	٥١٦
رغبة المنصور العباسي حمل أمصار المسلمين على العمل بما في الموطأ وحده ونهي الإمام مالك عن ذلك	٥١٦
شروح أخرى للموطأ	٥١٧
ترجمة الإمام مالك	٥١٨
مصادر ترجمة الإمام مالك (ت)	٥١٨
اسمه ونسبه	٥١٨
بعض شيوخه	٥١٩

الموضوع | الصفحة

بعض تلامذته ٥١٩
ثناء الأئمة على الإمام مالك ٥١٩
لقاء الإمام أبي حنيفة الإمام مالكاً وحسن أدبه معه ٥٢١
تهيؤ الإمام مالك لمجالس التحديث ٥٢٢
كراهة الإمام مالك التحديث في الطريق أو قائماً ٥٢٢
محادثة بين الشافعي ومحمد بن الحسن حول فضل مالك وعلمه ٥٢٣
وفاته ٥٢٣
مسند الإمام الشافعي ٥٢٤
«مسند الشافعي» عبارة عن مرويات الإمام الشافعي في مسموعات أبي العباس الأصم ٥٢٥
جامعه هو أبو جعفر محمد بن مطر النيسابوري ٥٢٦
غير مرتب على الأبواب ولا على المسانيد ٥٢٦
وصف ابن الصلاح لـ«مسند الشافعي» (ت) ٥٢٦
وصف الذهبي لـ«مسند الشافعي» (ت) ٥٢٦
وصف الحافظ ابن كثير لـ«مسند الشافعي» (ت) ٥٢٧
وصف ابن حجر لـ«مسند الشافعي» ٥٢٧
ملحوظات الحافظ ابن حجر على ما يعرف «بمسند الإمام الشافعي» (ت) ٥٢٧
لم يستوعب مرويات الشافعي ولم يرتب على المسانيد ولا على الأبواب ٥٢٧
البيهقي استوعب مرويات الشافعي في كتابه «معرفة السنن والآثار» (ت) ٥٢٧
وصف السخاوي لـ«مسند الشافعي» (ت) ٥٢٧
كتب ومؤلفات حول «مسند الشافعي» (ت) ٥٢٧
ذكر المحقق كتباً أخرى حول «مسند الشافعي» (ت) ٥٢٧
ترتيب محمد عابد السندي «مسند الشافعي» ٥٢٧
جمع ابن حجر أطرافه في «إتحاف المهرة» ٥٢٨
ترجمة ابن حجر رجاله في تعجيل المنفعة ٥٢٨
كتاب السنن المأثورة للشافعي (ت) ٥٢٨
ترجمة الإمام الشافعي ٥٢٨
مصادر ترجمة الإمام الشافعي (ت) ٥٢٨
اسمه ونسبه ٥٢٨
مولده في غزة ونشأته في مكة ٥٢٩

الموضوع — الصفحة

بعض شيوخه ٥٢٩
بعض تلامذته ٥٢٩
نشأته وتعلمه ٥٢٩
من ثناء الأئمة على الإمام الشافعي ٥٣٠
حث الشافعي على الأخذ بالحديث الصحيح ٥٣٠
وفاته ٥٣٠
حديث «عالم قريش يملأ طباق الأرض» إسناده ضعيف جداً (ت) ٥٣١
مسند الإمام أحمد بن حنبل ٥٣٣
اشتماله على نحو ثلاثين ألف حديث ٥٣٣
فيه أكثر من ثلاثمائة حديث ثلاثية الإسناد ٥٣٣
من قال: إن الإمام لم يخرج إلا ما صح عنده ٥٣٣
مناقشة هذا القول ٥٣٣
بعض ما ألف حول المسند ٥٣٤
زيادات عبد الله بن أحمد في المسند ٥٣٤
الزيادات في كتب الروايات أمرها معروف عند المحدثين ولكنها لا تختلط مع أصل الكتاب (ت) ٥٣٤
زيادات محمد بن الحسن الشيباني في موطأ الإمام مالك (ت) ٥٣٤
زيادات عبد الله في المسند (٢٣٣) حديثاً فقط (ت) ٥٣٤
ما سمعه عبد الله من أبيه ومن غيره يزيد على تسعمائة حديث (ت) ٥٣٤
القول بأن زيادات عبد الله تقارب ربع المسند غير صحيح (ت) ٥٣٤
لا توجد للقطيعي زيادات في المسند سوى إسنادٍ واحد لحديث أخرجه أحمد في عدة مواضع (ت) ٥٣٥
مسند الإمام أحمد يشتمل على ثمانية عشر مسنداً ٥٣٦
ذكر هذه المسانيد بالتفصيل ٥٣٦
هل رتب عبد الله بن أحمد مسند والده ٥٣٧
عبد الله بن أحمد إمام حافظ ناقد فلو قام بترتيب المسند لرتبه على أحسن ما يرام، ولكنه رواه كما سمعه من أبيه (ت) ٥٣٨
عبد الله بن أحمد لم يسقط حتى الأحاديث المكررة (ت) ٥٣٨
عبد الله بن أحمد لم يحذف حتى الأحاديث التي أمر والده بالضرب عليها. وإنما نبه عليها (ت) ٥٣٨

الموضوع الصفحة

وقوع بعض التقديم والتأخير في أحاديث الكتاب أمر ليس غريباً في كتاب كبير كمسند الإمام أحمد (ت) ٥٣٨
وقوع مثل ذلك في الكتب الصغيرة كالموطأ (ت) ٥٣٨
كان الإمام أحمد فرغ من تصنيفه في حياته (ت) ٥٣٨
لكنه قطع الرواية قبل تهذيبه (ت) ٥٣٨
إسماع الإمام أحمد المسند لأولاده قبل وفاته (ت) ٥٣٨
سماع عبد الله المسند من والده قبل وفاة الإمام أحمد بنحو ثلاث عشرة سنة (ت) ٥٣٩
ترتيب بعض العلماء أحاديث المسند (ت) ٥٣٩
عدد أحاديث المسند ٥٤٠
ليس كل ما في المسند صحيحاً ٥٤١
أقوال العراقي وابن تيمية وابن كثير والذهبي في ذلك (ت) ٥٤١
العراقي وجمعه الأحاديث الموضوعة في المسند ٥٤٢
رد ابن حجر عليه ٥٤٢
كتب ومؤلفات حول مسند الإمام أحمد (ت) ٥٤٣
ذكر أربعة وأربعين كتاباً حول المسند وأحاديثه (ت) ٥٤٤
ترتيب المسند وزوائده (ت) ٥٤٤
المنتخبات من المسند (ت) ٥٤٤
الشروح والتعليقات على المسند (ت) ٥٤٥
أطراف المسند ٥٤٥
رجال المسند ٥٤٦
نسخة المسند وطبعاته ٥٤٧
ترجمة الإمام أحمد ٥٤٧
مصادر ترجمة الإمام أحمد (ت) ٥٤٧
اسمه ونسبه ومولده ٥٤٧
بعض شيوخه ٥٤٨
بعض الرواة عنه ٥٤٨
محنته في مسألة خلق القرآن وثباته فيها ٥٤٩
وفاته ٥٤٩
أولاده ٥٤٩
ثناء الأئمة عليه ٥٥٠

الموضوع	الصفحة

كلام جامع للحافظ ابن حجر حول الكتب المعزوة إلى الأئمة الأربعة ٥٥١
عدم اعتماد المالكية الموطأ في الأحكام والفتاوى ٥٥٢
جمع بعض المغاربة كتاباً خالف فيه المالكية نصوص الموطأ ٥٥٢
«إن مالكاً لم يخرج إلا ما صح عنده» في مقام المنع ٥٥٢
«مسند الشافعي» لم يستوعب كل ما استدل به الشافعي ٥٥٢
مسند أبي حنيفة ليس من جمعه ٥٥٢

الفصل الرابع والعشرون
في ذكر كتب الحديث التي صنفها الأئمة الحنفية
وذكر تراجمهم

كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيباني ٥٥٤
وصف الكوثري لكتاب الآثار (ت) ٥٥٤
«كتاب الآثار» داخل في جامع المسانيد للخوارزمي ٥٥٤
إكثار الشيباني عن إبراهيم النخعي (ت) ٥٥٤
للحافظ ابن حجر: «كتاب الإيثار بمعرفة رواة الآثار» مطبوع (ت) ٥٥٤
ترجمة الإمام محمد بن الحسن الشيباني ٥٥٤
مصادر ترجمته (ت) ٥٥٤
ولادته ونشأته وتعلمه ٥٥٥
مؤلفاته ٥٥٥
ترجمة الذهبي له في الميزان ٥٥٦
ترجمة ابن حجر له في اللسان ٥٥٦
شرح معاني الآثار للطحاوي ٥٥٨
سبب تأليف شرح معاني الآثار ٥٥٨
من شروح «شرح معاني الآثار» وما كتب حوله ٥٥٩
ذكر أربعة عشر كتاباً حول كتاب «شرح معاني الآثار» ٥٥٩
ثناء الأتقاني على كتاب الطحاوي ٥٦٠
انتقاد البيهقي كتاب الطحاوي ٥٦١
ترجمة الطحاوي ٥٦٢
مصادر ترجمته (ت) ٥٦٢
نشأته وتعلمه ٥٦٢

الموضوع الصفحة

بعض شيوخه ٥٦٢
بعض الرواة عنه ٥٦٢
ثناء الأئمة عليه ٥٦٣
وفاته ٥٦٣
سبب انتقاله من مذهب الشافعية إلى مذهب الحنفية ٥٦٣
الطحاوي كان مجتهداً متنسباً ولم يكن مقلداً جامداً ٥٦٣
قول الشيخ عبد العزيز الدهلوي ٥٦٣
قول الشيخ محمد معين السندي ٥٦٣
نقل اللكنوي نص عبد العزيز الدهلوي (ت) ٥٦٣

الفصل الخامس والعشرون

في علم أسماء الرجال

علم أسماء الرجال نصف علم الحديث ٥٦٤
أنواع الكتب المصنفة في أسماء الرجال ٥٦٤
المؤتلف والمختلف ٥٦٤
ذكر بعض ما صنف فيه ٥٦٤
فائدة معرفة المؤتلف والمختلف (ت) ٥٦٥
الأسماء والكنى ٥٦٥
معنى الكنية وأنواعها (ت) ٥٦٥
أهم الكتب المصنفة في الكنى ٥٦٥
إضافات من المحقق في ذكر أهم ما ألف في الأسماء والكنى (ت) ٥٦٧
الألقاب ٥٦٧
معنى اللقب وأقسامه (ت) ٥٦٧
ذكر أهم المصنفين في الألقاب ٥٦٧
أبو بكر الشيرازي ٥٦٨
أبو الفضل الفلكي ٥٦٨
ابن الجوزي ٥٦٨
من أشهر كتب الألقاب «نزهة الألباب في الألقاب» لابن حجر (ت) ٥٦٨
المتشابه ٥٦٨
تعريف المتشابه وأنواعه (ت) ٥٦٨

الموضوع	الصفحة
أهم المؤلفين في المتشابه	٥٦٩
«تلخيص المتشابه» للخطيب البغدادي أهم ما كتب فيه	٥٦٩
«تالي التلخيص» للخطيب ذيل له	٥٦٩
دخول علم المتشابه في كتب «المؤتلف والمختلف» (ت)	٥٦٩
الأسماء المجردة عن الألقاب والكنى	٥٦٩
ذكر بعض المؤلفين في التراجم مطلقاً	٥٦٩
ذكر بعض المؤلفين في الثقات	٥٧٠
ذكر بعض المؤلفين في الضعفاء	٥٧٠
من جمع كليهما جرحاً وتعديلاً	٥٧٠
رجال صحيح البخاري	٥٧٠
ذكر ستة كتب في رجال البخاري خاصة (ت)	٥٧٠
ذكر خمسة كتب من أشهر ما ألف في شيوخ البخاري في جامعه (ت)	٥٧١
رجال صحيح مسلم	٥٧١
ذكر أهم ما ألف حول رجال صحيح مسلم (ت)	٥٧٢
رجال الصحيحين معاً	٥٧٢
الجمع بين رجال الصحيحين لابن القيسراني	٥٧٢
الجمع بين رجال الشيخين للالكائي	٥٧٣
ذكر المحقق تسعة كتب أخرى حول رجال الصحيحين معاً (ت)	٥٧٣
رجال سنن أبي داود	٥٧٤
أسماء رجال سنن أبي داود للجياني	٥٧٤
رجال جامع الترمذي (ت)	٥٧٤
رجال سنن النسائي (ت)	٥٧٤
تأليف النسائي تسمية شيوخه (ت)	٥٧٤
ذكر أربعة كتب أخرى في شيوخ النسائي ورجاله (ت)	٥٧٤
رجال سنن ابن ماجه (ت)	٥٧٥
رجال موطأ الإمام مالك (ت)	٥٧٥
تراجم شيوخ أصحاب الكتب الخمسة أو الستة معاً (ت)	٥٧٥
ذكر أربعة كتب في شيوخ أصحاب هذه الكتب (ت)	٥٧٥
رجال الكتب الستة معاً	٥٧٥
ذكر سبعة عشر كتاباً في هذا الباب	٥٧٦

الموضوع الصفحة

«الكمال في أسماء الرجال» للمقدسي وما كتب حوله ٥٧٦
تهذيب الكمال للمزي ومختصراته ٥٧٦
تهذيب التهذيب لابن حجر ومنهجه في الاختصار ٥٧٩
علم الثقات والضعفاء ٥٨٣
أهمية معرفة الثقات والضعفاء ٥٨٣
الكتب المؤلفة في الثقات ٥٨٣
كتاب الثقات لابن حبان ومنهجه فيه (ت) ٥٨٣
ابن حبان وتساهله في التوثيق (ت) ٥٨٣
دراسة العلامة الألباني لمنهج ابن حبان في الثقات (ت) ٥٨٣
كتاب الثقات للعجلي ومنهجه فيه وما كتب حوله (ت) ٥٨٤
كتب أخرى في الثقات (ت) ٥٨٤
كتب الضعفاء ٥٨٥
ذكر أهم الكتب المؤلفة في الضعفاء ٥٨٥
إضافة المحقق ذكر ثمانية عشر كتاباً في الضعفاء (ت) ٥٨٥
كتب جمعت بين الثقات والضعفاء ٥٨٧
ذكر بعض الكتب المؤلفة في ذلك ٥٨٧
كتب أخرى جمعت بين الثقات والضعفاء (ت) ٥٨٧
إضافة المحقق ثلاثة وثلاثين كتاباً جمعت بين الثقات والضعفاء. وهي أهم ما ألف في علم الجرح والتعديل (ت) ٥٨٨
المتكلمون في الجرح والتعديل ٥٩٠
تعريف علم الجرح والتعديل ٥٩٠
نشأة علم الجرح والتعديل منذ العهد النبوي فما بعد ٥٩٠
حديث الذهبي عن المتكلمين في الجرح والتعديل ومؤلفاتهم ٥٩١

الفصل السادس والعشرون
في ذكر أئمة الجرح والتعديل وأسماء الرجال

ذكر أهم المصادر لمعرفة أئمة الجرح والتعديل (ت) ٥٩٣
١ ـ شعبة بن الحجاج ٥٩٤
ترجمة شعبة ومصادر ترجمته ٥٩٤
٢ ـ يحيى بن سعيد القطان ٥٩٦

الموضوع	الصفحة

ترجمته ٥٩٦
مصادر ترجمته (ت) ٥٩٦
يحيى بن سعيد القطان وتعنته في الجرح والتعديل (ت) ٥٩٧
٣ ـ يحيى بن معين ٥٩٨
ترجمته ٥٩٨
مصادر ترجمته (ت) ٥٩٨
٤ ـ علي بن المديني ٥٩٩
ترجمته ٦٠٠
مصادر ترجمته (ت) ٦٠٠
٥ ـ أحمد بن حنبل ٦٠١
تدوين أقوال أحمد في الجرح والتعديل (ت) ٦٠١
٦ ـ عمرو بن علي الفلَّاس ٦٠١
ترجمته ٦٠١
مصادر ترجمته (ت) ٦٠٢
٧ ـ أبو خيثمة زهير بن حرب ٦٠٤
ترجمته ٦٠٤
مصادر ترجمته (ت) ٦٠٤
٨ ـ أبو زرعة الرازي ٦٠٥
ترجمته ٦٠٥
مصادر ترجمته (ت) ٦٠٥
٩ ـ أبو حاتم الرازي ٦٠٧
ترجمته ٦٠٧
مصادر ترجمته (ت) ٦٠٧
١٠ ـ محمد بن إسماعيل البخاري ٦١٠
شيء عن منهجه ومؤلفاته في الجرح والتعديل (ت) ٦١٠
١١ ـ مسلم بن الحجاج النيسابوري ٦١٠
مؤلفات مسلم في أسماء الرجال (ت) ٦١٠
١٢ ـ أبو إسحاق الجوزجاني ٦١١
ترجمته ٦١١
مصادر ترجمته (ت) ٦١١

الموضوع الصفحة

شيء عن منهج الجوزجاني في الجرح والتعديل ٦١١
حديث المحقق عن منهج الجوزجاني في مقدمة تحقيق كتابه «الشجرة في أحوال الرجال» (ت) ٦١٢
١٣ ـ أبو عبد الرحمٰن النسائي ٦١٣
شيء عن منهجه ومؤلفاته في الجرح والتعديل (ت) ٦١٣
١٤ ـ ابن خزيمة ٦١٤
تساهل ابن خزيمة في تطبيق الجرح والتعديل في صحيحه (ت) ٦١٤
١٥ ـ أبو عيسى الترمذي ٦١٤
شيء عن منهجه ومؤلفاته المتعلقة بالجرح والتعديل (ت) ٦١٤
الترمذي وتساهله في التصحيح والتحسين (ت) ٦١٤
١٦ ـ الدُّولابي ٦١٥
وهم من المؤلف في ترجمة الدولابي ٦١٥
من أئمة الجرح والتعديل «أبو بشر الدولابي» (ت) ٦١٥
ترجمته وذكر مؤلفاته في الجرح والتعديل (ت) ٦١٥
١٧ ـ أبو جعفر العقيلي ٦١٥
ترجمته ٦١٦
مصادر ترجمته (ت) ٦١٦
شيء عن منهجه في الجرح والتعديل (ت) ٦١٧
١٨ ـ أبو حاتم ابن حبان البستي ٦١٧
شيء عن منهجه ومؤلفاته في الجرح والتعديل (ت) ٦١٧
١٩ ـ ابن عدي الجرجاني ٦١٨
ترجمته ٦١٨
مصادر ترجمته (ت) ٦١٨
كتابه «الكامل» في الضعفاء وأهميته في علم الجرح والتعديل (ت) ٦٢٠
٢٠ ـ أبو الفتح الأزدي ٦٢٠
ترجمته ٦٢٠
مصادر ترجمته (ت) ٦٢٠
مؤاخذات على الأزدي في كتابه «الضعفاء» (ت) ٦٢٠
٢١ ـ ابن أبي حاتم الرازي ٦٢١
ترجمته ٦٢١

الموضوع	الصفحة
مصادر ترجمته (ت)	٦٢١
شيء عن مؤلفاته ومنهجه في الجرح والتعديل (ت)	٦٢٢
٢٢ ـ أبو الحسن الدارقطني	٦٢٤
ترجمته	٦٢٤
مصادر ترجمته (ت)	٦٢٤
شيء عن مؤلفاته ومنهجه في الجرح والتعديل	٦٢٨
٢٣ ـ أبو عبد الله الحاكم	٦٢٨
مؤلفاته في الجرح والتعديل. وتساهله في التصحيح (ت)	٦٢٨
٢٤ ـ أبو الحسن ابن القطان الفاسي	٦٢٨
ترجمته	٦٢٩
مصادر ترجمته (ت)	٦٢٩
تعنت ابن القطان في الجرح والتعديل في كتابه الوهم والإيهام (ت)	٦٢٩
تنبيه الذهبي، وابن حجر، وابن عبد الهادي على بعض أوهام ابن القطان (ت)	٦٣٠
٢٥ ـ أبو عبد الله الذهبي	٦٣٠
ترجمته	٦٣٠
مصادر ترجمته (ت)	٦٣٠
جميع مؤلفات الذهبي في الجرح والتعديل مقبولة	٦٣١
تشنيع السبكي على الذهبي بما لا طائل تحته	٦٣١
رد الشوكاني وغيره على السبكي	٦٣١
الذهبي من أهل الاستقراء التام في نقد الرجال	٦٣٢
كتاب «الميزان» للذهبي واحتواؤه على معظم ما قيل في الضعفاء	٦٣٢
ذكره كل من تكلم فيه ولو كان ثقة للدفاع عنهم	٦٣٣
ذكر مؤلفات الذهبي في الجرح والتعديل (ت)	٦٣٣

الفصل السابع والعشرون
في ذكر علم اصول الحديث

تعريف علم «أصول الحديث» أو «رواية الحديث»	٦٣٤
موضوعه وغايته ووسائله	٦٣٤
المصنفات في علم أصول الحديث	٦٣٤
المحدث الفاصل للرامهرمزي	٦٣٤

الموضوع	الصفحة

معرفة علوم الحديث للحاكم ٦٣٥
المستخرج على كتاب الحاكم لأبي نعيم ٦٣٥
الخطيب البغدادي ومؤلفاته في مصطلح الحديث ٦٣٥
مؤلفات أخرى ٦٣٥
ترجمة الرامهرمزي ٦٣٦
مصادر ترجمته (ت) ٦٣٦
أبو عبد الله الحاكم وكتابه «معرفة علوم الحديث» ٦٣٧
ترجمة أبي نعيم الأصبهاني ٦٣٨
مصادر ترجمته (ت) ٦٣٨
ترجمة ابن الصلاح ٦٤٠
مصادر ترجمته (ت) ٦٤٠
القاضي عياض ٦٤٢
ترجمة الخطيب البغدادي ٦٤٢
مصادر ترجمته (ت) ٦٤٢
علوم الحديث لابن الصلاح: شروحه ومختصراته ٦٤٤
ذكر خمسة عشر كتاباً مما له صلة بكتاب ابن الصلاح ٦٤٤
ومنها: مختصر النووي ومختصر ابن كثير وغيرهما ٦٤٥
النكت لابن حجر ٦٤٦
شرح العراقي لكتاب ابن الصلاح ٦٤٧
التقريب للنووي وشروحه ٦٤٩
الاقتراح لابن دقيق العبد ٦٥٠
ألفية الحديث للعراقي وشروحها ٦٥١
الخلاصة في أصول الحديث للطيبي ٦٥٤
مختصر الجرجاني ٦٥٥
تصريح اللكنوي أنه مختصر من خلاصة الطيبي وحاشية المشكاة للطيبي أيضاً ٦٥٥
الاختلاف من مؤلف «المختصر» وترجيح اللكنوي أنه للشريف الجرجاني ٦٥٦
نخبة الفكر لابن حجر وشروحها ٦٥٧
ذكر ثلاثين كتاباً من الشروح أو الحواشي على نخبة الفكر ٦٥٨
التذكرة لابن الملقن وشرحها ٦٦٠
ذكر كتب أخرى في مصطلح الحديث ٦٦١

الموضوع	الصفحة
«تنقيح الأنظار» لابن الوزير وشرحه «توضيح الأفكار» للصنعاني	٦٦١
المنظومة البيقونية وشروحها	٦٦٣
ألفية الحديث للسيوطي	٦٦٤
توجيه النظر للجزائري	٦٦٤
قواعد التحديث للقاسمي	٦٦٥
الفصل الثامن والعشرون في ذكر كتب غريب الحديث	
تعريف «الغريب»	٦٦٦
ذكر السيوطي أمهات الكتب المؤلفة في غريب الحديث	٦٦٦
ابن الأثير الجزري وكلامه عن غريب الحديث والمؤلفات فيه	٦٦٨
مخاطبة الرسول ﷺ وفود العرب على اختلاف لهجاتهم	٦٦٨
الصحابة ﷺ ومعرفتهم غرائب القبائل	٦٦٨
انتشار الإسلام في العالم وتعلم أكثر العجم اللغة العربية قدر حاجتهم فقط وعدم الاهتمام بسائر اللغة	٦٦٩
اهتمام أهل العلم بتدوين غريب اللغة خوفاً من ضياعه	٦٧٠
أول من ألف في الغريب: أبو عبيدة معمر بن المثنىٰ التميمي	٦٧٠
مؤلفون آخرون في غريب الحديث	٦٧١
النضر بن شميل المازني	٦٧١
عبد الملك بن قُرَيب الأصمعي	٦٧٢
محمد بن المستنير المعروف بقطرب	٦٧٢
أبو عبيد القاسم بن سلام	٦٧٢
أبو محمد ابن قتيبة الدينوري	٦٧٣
إبراهيم بن إسحاق الحربي	٦٧٤
شمر بن حمدويه	٦٧٦
أبو العباس ثعلب	٦٧٧
أبو العباس المبرد	٦٧٧
أبو بكر الأنباري	٦٧٨
أحمد بن الحسن الكندي	٦٧٩
أبو عمر الزاهد غلام ثعلب	٦٧٩

الموضوع | الصفحة

أبو سليمان الخطابي وكتابه في غريب الحديث ٦٨٠
أبو عبيد الهروي وكتابه ٦٨٢
الجمع بين غريب القرآن والحديث ٦٨٣
أبو القاسم الزمخشري وكتابه «الفائق في غريب الحديث» ٦٨٤
أبو موسى المديني وكتابه «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث» ٦٨٥
أبو الفرج ابن الجوزي وكتابه في غريب الحديث ٦٨٦
ابن الأثير الجزري وكتابه «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٦٨٧
ما كتب حول كتاب «النهاية» من ذيول ومختصرات ٦٨٩
محمد طاهر الفتني وكتابه «مجمع بحار الأنوار» ٦٨٩
كتب أخرى في غريب الحديث ٦٩٠

الفصل التاسع والعشرون
في ذكر كتب شروح الأحاديث المشهورة

مناهج المؤلفين في كتب الشروح ٦٩٣
الشرح بـ«قال» و«أقول» ٦٩٣
الشرح بـ«قوله» ٦٩٣
الشرح مزجاً ٦٩٣
آداب الشارح ٦٩٤
«مشارق الأنوار على صحاح الآثار» للقاضي عياض ٦٩٥
ترجمة القاضي عياض ومصادر ترجمته ٦٩٥
مطالع الأنوار لابن قرقول ٦٩٨
ترجمة ابن قرقول ومصادر ترجمته ٦٩٨
شروح صحيح البخاري ٧٠٠
«فتح الباري» لابن حجر ومنهجه ومدة تأليفه ٧٠٠
«عمدة القاري» للعيني ومنهجه في تأليفه ٧٠١
استفادة العيني من شرح ابن حجر ٧٠١
انتقاض الاعتراض لابن حجر في الرد على العيني ٧٠٣
أعلام السنن للخطابي ٧٠٤
ترجمة الخطابي ومصادر ترجمته ٧٠٤
شروح أخرى لصحيح البخاري ٧٠٦

الموضوع	الصفحة
القسطلاني وشرحه «إرشاد الساري»	٧١٠
شروح صحيح مسلم	٧١٣
شرح النووي	٧١٣
شرح القاضي عياض	٧١٣
شرح المازري	٧١٤
شرح القرطبي	٧١٤
شرح الأبي	٧١٥
شروح أخرى لصحيح مسلم	٧١٦
مختصرات صحيح مسلم	٧١٨
شروح السنن الأربعة تقدم ذكرها من الفصل العشرين	٧١٩
شروح موطأ الإمام مالك	٧١٩
تقدم ذكرها في الفصل العشرين	٧١٩
كتاب «مصابيح السنة» للبغوي وشروحه	٧٢٠
منهج البغوي في كتابه	٧٢٠
ذكر ثلاثين كتاباً من شروح المصابيح وما يتعلق به	٧٢١
مشكاة المصابيح وشروحه	٧٢٥
شرح الطيبي	٧٢٦
شرح القاري	٧٢٧
شروح وكتابات أخرى حول «مشكاة المصابيح» (ت)	٧٢٨
ذكر ثلاثين كتاباً حول مشكاة المصابيح (ت)	٧٢٨
أنوار المشكاة	٧٣٠
شروح أخرى للمصابيح	٧٣٠
انتقادات لأحاديث في المصابيح (ت)	٧٣٥
موضوعات المصابح للقزويني (ت)	٧٣٥
أجوبة الحافظ ابن حجر عن أحاديث المصابيح (ت)	٧٣٥
النقد الصحيح لما اعترض عليه من أحاديث المصابيح للعلائي	٧٣٥

الفصل الثلاثون

في ذكر كتب الحديث التي صنفت في الأحكام

«بلوغ المرام من أدلة الأحكام» لابن حجر	٧٣٦

الموضوع الصفحة

شروح بلوغ المرام ٧٣٨
ذكر أحد عشر شرحاً لبلوغ المرام ٧٣٨
«منتقى الأخبار» للمجد ابن تيمية ٧٤٠
ترجمة المجد ابن تيمية ٧٤١
ترجمة تقي الدين ابن تيمية ٧٤٣
شروح «منتقى الأخبار» ٧٤٤
الأحكام الكبرى للأشبيلي ٧٤٥
الأحكام الصغرى له ٧٤٥
الأحكام الوسطى وعناية العلماء بها (ت) ٧٤٥
بيان الوهم والإيهام لابن القطان ٧٤٦
مختصر الوهم والإيهام للذهبي ٧٤٦
رد ابن المواق على كتاب ابن القطان ٧٤٦
الجمع بين كتابي ابن المواق وابن القطان ٧٤٧
كتب أخرى حول بيان «الوهم والإيهام» ٧٤٧
كتب أخرى في الأحكام ٧٤٨
«عمدة الأحكام» للمقدسي وشروحها ٧٤٩
ذكر سبعة عشر كتاباً من شروح عمدة الأحكام ٧٤٩
المنتقى في الأحكام لابن الجارود ٧٥٣
إضافة المحقق ٢٢ كتاباً آخر في الأحكام (ت) ٧٥٠

الفصل الحادي والثلاثون
في ذكر المختصرات في الحديث

الصغاني وكتابه «مشارق الأنوار» ٧٥٦
ترجمته الصغاني ٧٥٨
شروح مشارق الأنوار ٧٥٩
ذكر أربعة عشر شرحاً للمشارق ٧٥٩
السيوطي وكتابه «الجامع الصغير» ٧٦٢
شروح الجامع الصغير ٧٦٣
ذكر سبعة شروح للجامع الصغير ٧٦٣
كتابات أخرى حول الجامع الصغير (ت) ٧٦٥

الموضوع	الصفحة
تحقيق العلامة الألباني أحاديث «الجامع الصغير وزيادته»	٧٦٦
وطبع كل من الصحيح والضعيف في كتاب مستقل	٧٦٦

الفصل الثاني والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في تخريج الأحاديث

الموضوع	الصفحة
الزيلعي وكتابه «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»	٧٦٧
منهج الزيلعي في كتابه	٧٦٧
ترجمة الزيلعي	٧٦٨
العراقي وكتابه في «تخريج أحاديث إحياء العلوم»	٧٧٠
استدراك ابن حجر على كتاب العراقي	٧٧١
استدراك ابن قطلوبغا على كتاب العراقي	٧٧١
ترجمة ابن قطلوبغا	٧٧١
المناوي وكتابه في «تخريج أحاديث البيضاوي»	٧٧٣
الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف	٧٧٤
التلخيص الحبير	٧٧٥
كتب أخرى في تخريج الأحاديث	٧٧٦
ذكر المؤلف سبعة عشر كتاباً من كتب التخريج	٧٧٧
إضافة المحقق أكثر من ثلاثين كتاباً من الكتب المطبوعة في تخريج الأحاديث	٧٧٩
التخريج في العصر الحاضر (ت)	٧٨٠
جهود العلامة أحمد محمد شاكر في تخريج الأحاديث	٧٨٠
جهود العلامة الألباني وتخريجه أكثر من أربعين ألف حديث في مختلف مؤلفاته	٧٨١
جهود العلماء المعاصرين الآخرين في تخريج الأحاديث	٧٨١

الفصل الثالث والثلاثون

في ذكر الكتب التي صنفت في الأحاديث الموضوعة

الموضوع	الصفحة
الشوكاني وكتابه «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»	٧٨٢
ابن الجوزي وكتابه «الموضوعات»	٧٨٤
من مآخذ العلماء على كتاب ابن الجوزي	٧٨٤
السيوطي وكتابه «اللآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة»	٧٨٦
كتب أخرى في «الموضوعات»	٧٨٨

الموضوع | الصفحة

إضافة المحقق ذكر عشرين كتاباً من الكتب المطبوعة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة (ت) ٧٩٠

الفصل الرابع والثلاثون
في ذكر الكتب المصنفة في الأحاديث الناسخة والمنسوخة

كلام ابن خلدون في الحكمة في الناسخ والمنسوخ ٧٩٣
المؤلفون في الناسخ والمنسوخ ٧٩٣
ذكر أربعة عشر كتاباً في الناسخ والمنسوخ من الأحاديث ٧٩٣
الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار للحازمي ٧٩٧
ترجمة الحازمي ٧٩٧
مؤلفات أخرى في الناسخ والمنسوخ (ت) ٧٩٨

الفصل الخامس والثلاثون
في ذكر الكتب المصنفة في التلفيق والتوفيق
بين الأحاديث المتناقضة ظاهراً

معرفة مختلف الحديث وأنواعه ٨٠٠
التصنيف في مختلف الحديث ٨٠٠
الشافعي أول من ألف في هذا الموضوع ٨٠٠
ابن قتيبة وكتابه في «مختلف الحديث» ٨٠٠
الطحاوي وكتابه «شرح مشكل الآثار» ٨٠١
مختصرات لكتاب الطحاوي (ت) ٨٠١
كتب أخرى في مختلف الحديث ٨٠٢

الفصل السادس والثلاثون
في ذكر الكتب المصنفة في أنساب أهل الحديث ورجاله

تعريف علم الأنساب ٨٠٣
اهتمام العرب بالأنساب ٨٠٣
انتساب العجم إلى بلدانهم أو حرفهم ٨٠٣
أوائل المصنفين في علم الأنساب ٨٠٤
الكلبي والبلاذري وكتاباهما في الأنساب ٨٠٤
السمعاني وكتابه «الأنساب» ٨٠٤
مختصرات كتاب السمعاني ٨٠٥

الموضوع	الصفحة
ترجمة السمعاني	٨٠٧
ابن الأثير الجزري وتهذيبه كتاب الأنساب	٨٠٥
أبناء الأثير ثلاثة	٨٠٨
الترتيب في الأنساب لمن انتقل من بلد إلى بلد	٨١٠
الترتيب في الأنساب من الأصل إلى الفرع	٨١٠
الترتيب في الأنساب إلى القرى والنواحي والأقاليم	٨١٠
الترتيب في الأنساب من الأكبر إلى الأصغر	٨١١
الترتيب في الأنساب إلى القبائل من الأكبر إلى الأصغر	٨١١
إذا جمع بين الأنساب إلى القبيلة والبلد قدمت القبيلة	٨١١

الفصل السابع والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في وفيات المحدثين

فائدة معرفة المواليد والوفيات في رواية الحديث	٨١٢
أمثلة من اختبار الرواة بتواريخ الوفيات	٨١٢
المؤلفون في الوفيات	٨١٣
ابن زبر الربعي وكتابه في الوفيات	٨١٣
ذيل الكتاني على كتاب ابن زبر	٨١٣
ذيل الأكفاني على كتاب الكتاني	٨١٣
ذيل ابن المفضل المقدسي على كتاب الأكفاني	٨١٣
ذيل المنذري على كتاب ابن المفضل	٨١٤
ذيل الحسيني على المنذري	٨١٤
ذيل الدمياطي على الحسيني	٨١٤
ذيل العراقي على الدمياطي	٨١٤
كتب أخرى في الوفيات	٨١٥
إضافة المحقق ذكر ثلاثة عشر كتاباً في الوفيات (ت)	٨١٥

الفصل الثامن والثلاثون

في ذكر الكتب المصنفة في أسماء الصحابة

البخاري أول من أفرد أسماء الصحابة بالتأليف	٨١٧
المصنفون في الصحابة بعد ذلك	٨١٧
ذكر عشرين كتاباً في تراجم الصحابة	٨١٨

الموضوع الصفحة

إضافة المحقق ذكر اثنين وعشرين كتاباً من الكتب المطبوعة في تراجم الصحابة وفضائلهم (ت) ٨٢١

الفصل التاسع والثلاثون
في ذكر الكتب المصنفة في المختلف والمؤتلف
والمتفق والمفترق والمشتبه في الأسماء وغيرها

تعريف المؤتلف والمختلف وأهمية معرفته لأهل العلم ٨٢٣
أوائل المصنفين في المؤتلف والمختلف ٨٢٣
الدارقطني وكتابه في المؤتلف والمختلف ٨٢٣
عبد الغني بن سعيد وكتابه في المؤتلف والمختلف ٨٢٣
الإكمال لابن ماكولا من أحسن وأكمل ما ألف في هذا الموضوع ٨٢٤
ذيل ابن نقطه على ابن ماكولا ٨٢٤
ذيل ابن الصابوني على ابن نقطة ٨٢٤
ذيل المغلطائي على ابن نقطة وابن سليم ٨٢٥
الذهبي وكتابه في المشتبه ٨٢٥
كتب أخرى في هذا الموضوع ٨٢٥
ذكر أربعة عشر كتاباً في المؤتلف والمختلف ٨٢٥
إضافة المحقق ذكر عشرة كتب أخرى في المؤتلف والمختلف (ت) ٨٢٧
المتفق والمفترق ٨٢٧
تعريف المتفق والمفترق ٨٢٧
الخطيب البغدادي وكتابه في المتفق والمفترق ٨٢٨
المشتبه ٨٢٨
تعريف المشتبه ٨٢٨
الكتب المؤلفة في المشتبه ٨٢٨
«تلخيص المتشابه» للخطيب البغدادي من أحسن ما كتب فيه ٨٢٩
كتب أخرى في المتشابه (ت) ٨٢٩
إضافة المحقق ذكر ثلاثة عشر كتاباً في المتشابه ٨٢٩

الموضوع الصفحة

الفصل الأربعون
في ذكر بعض الأصول التي ذكرها الحنفية أو غيرهم لرد الأحاديث الصحيحة والكلام عليها

قولهم: إن عمل أحد الأئمة بالحديث تصحيح له ٨٣١
عمل العالم وفتياه وفق حديث ليس حكماً بصحته ٨٣١
ولا مخالفته قدح في صحته ٨٣١
قول النووي ٨٣١
قول السيوطي ٨٣١
قول الجويني ٨٣٢
قول ابن تيمية ٨٣٢
قول ابن كثير ٨٣٢
قول العراقي ٨٣٢
الرد على الشعراني في هذا الباب ٨٣٢
كثرة الطرق لا تكفي لتحسين كل حديث ضعيف ٨٣٤
زعمهم تصحيح الأحاديث وتضعيفها بالمنام والكشف ٨٣٤
قول ابن عربي الحاتمي بذلك ٨٣٤
الرد على قول ابن عربي ٨٣٥
قول القاري: الكشف والإلهام خارجان عن البحث لاحتمال الغلط فيهما ٨٣٥
قول العيني: لا يصبح الإنسان صحابياً برؤية النبي ﷺ في المنام ٨٣٥
زعمهم أن حديث غير البخاري قد يكون أصح من حديث البخاري تقرير بعض الحنفية في إثبات ذلك ٨٣٦
مناقشة المؤلف لما جاء في هذا التقرير ٨٣٨
تقرير الحافظ ابن حجر في أوجه تفضيل صحيح البخاري على غيره ٨٤١
بيان ذلك بستة أوجه ٨٤٢
مراتب الأحاديث الصحيحة ٨٤٢
قولهم: إن موافقة قول أحد الأئمة حديثاً ضعيفاً دليل على أن الضعف طرأ على الحديث بعد ذلك ٨٥٠
الحديث لا يصحح ولا يضعف لمجرد الاحتمال ٨٥٢
حقيقة المناظرة المزعومة بين الإمامين أبي حنيفة والأوزاعي حول رفع اليدين عند الركوع والرفع منه ٨٥٤

الموضوع | الصفحة

مناقشة صاحب «دراسات اللبيب» هذه المناظرة سنداً ومتناً ٨٥٤
لا حجة لأحد أمام رسول الله ﷺ ٨٥٦
قول الأئمة رحمهم الله: إذا صح الحديث فهو مذهبي ٨٥٦
ذكر الإمام الترمذي عمل أهل العلم بعد ذكر الحديث لا يعني أنه يرى ذلك شرطاً لصحة الحديث ٨٥٨

الفصل الحادي والأربعون
في تذكرة كتب الحديث القلمية النادرة وبيان أمكنة وجودها

صحيح ابن حبان ٨٥٩
صحيح ابن خزيمة ٨٥٩
صحيح أبي عوانة ٨٦٠
الصحيح المنتقى لابن السكن ٨٦١
صحيح الإسماعيلي ٨٦١
المستخرج لأبي عوانة ٨٦٢
المستخرج لابن منده ٨٦٢
المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني ٨٦٢
مسند ابن أبي أسامة ٨٦٣
مسند ابن أبي عمر ٨٦٣
مسند الطيالسي ٨٦٣
مسند أبي عوانة ٨٦٤
مسند ابن أبي شيبة ٨٦٤
مسند أبي يعلى ٨٦٤
مسند بقي بن مخلد القرطبي ٨٦٤
مسند البزار ٨٦٥
مسند الفردوس للديلمي ٨٦٦
المسند الكبير للإمام البخاري ٨٦٧
مسند عبد بن حميد الكشي ٨٦٧
مسند الحميدي ٨٦٧
مسند الخوارزمي ٨٦٧
مسند ابن أبي عاصم ٨٦٧
مسند ابن جميع ٨٦٧

الموضوع — الصفحة

مسند ابن راهويه ٨٦٩
مسند ابن نصر الرازي ٨٦٩
مسند أبي هريرة للعسكري ٨٧٠
مصنف ابن أبي شيبة ٨٧٠
مصنف عبد الرزاق ٨٧١
مصنف ابن السكن ٨٧١
معجم ابن قانع ٨٧٢
معجم أبي نعيم الأصفهاني ٨٧٢
سنن أبي مسلم الكشي ٨٧٣
السنن الكبرى للنسائي ٨٧٤
سنن سعيد بن منصور ٨٧٤
المبسوط في الحديث للبخاري ٨٧٤
المختارة في الحديث ٨٧٥
العلل للدارقطني ٨٧٥

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية ٨٧٩
فهرس الأحاديث والآثار ٨٨١
فهرس الأعلام المترجمين ٨٨٥
فهرس الكتب ومؤلفيها ٨٩٩
فهرس مراجع التحقيق ٩٣٨
فهرس الموضوعات ٩٧٩

كتب للمحقق

١ ـ «محمد بن عبد الوهاب، مصلح مظلوم ومفترى عليه» للأستاذ مسعود عالم الندوي، ترجمة وتعليق، الطبعة الرابعة، دار الداعي، الرياض.

٢ ـ «سيرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب ودعوته» لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ، ترجمة إلى الأردية.

٣ ـ «سيرة الإمام البخاري» للعلامة الشيخ عبد السلام المباركفوري رَحِمَهُ اللَّهُ، ترجمة وتعليق (مجلدان) الطبعة الرابعة (الطبعة المحققة الأولى) دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤ ـ «المهدي المنتظر في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة، وأقوال العلماء وآراء الفرق المختلفة» ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة.

٥ ـ «الموسوعة في أحاديث المهدي الضعيفة والموضوعة» ط. المكتبة المكية، مكة المكرمة.

٦ ـ «معرفة الثقات» للإمام العجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي (مجلدان)، دراسة وتحقيق، ط. مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٧ ـ «الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل» مع تحقيق كتابيه «الشجرة في أحوال الرجال» و«أمارات النبوة» ط. دار الطحاوي، الرياض.

٨ ـ «سؤالات الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل» (كامل المخطوط في مجلدين)، دراسة وتحقيق، دار الاستقامة، مكة المكرمة.

٩ ـ الجزء الحادي عشر من كتاب «إتحاف المهرة» للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة المنورة.

١٠ ـ «فوائد في علوم الحديث وكتبه وأهله» للعلامة محمد عبد الرحمٰن المباركفوري، صاحب تحفة الأحوذي، تحقيق وتعليق (وهو هذا الكتاب).

١١ ـ «الأرحام المستأجرة والإعجاز النبوي»، دراسة حديث: «أن تلد الأمة ربتها» سنداً ومتناً وفقهاً. بحث علمي، نشر في مجلة «صوت الأمة» بنارس الهند، ١٤١٤هـ، ومجلة «الرابطة» بمكة المكرمة عدد شوال ١٤١٤هـ، وشعبان ١٤١٥هـ.

١٢ ـ «محدث المدينة المنورة الشيخ العلامة حماد بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ». مقال علمي نشر في مجلة «صوت الأمة» بنارس بالهند، عدد ذي الحجة ١٤١٨هـ، ومحرم ١٤١٩هـ، و«ملحق التراث» بجريدة «البلاد» جدة، الأعداد ٢٧ شعبان، ٤ رمضان، ١١ رمضان، ١٨ رمضان ١٤٢١هـ.

ما لم يطبع:

١٣ ـ الجزء السادس من «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر، تحقيق بناء على طلب من مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، بالمدينة المنورة.

١٤ ـ «مرويات عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، بين القبول والرد».

١٥ ـ «القسم الرابع من سنن الإمام أبي داود السجستاني (من أول كتاب الصيد إلى نهاية كتاب الأطعمة)» تخريج وتحقيق وتعليق، رسالة دكتوراه.

١٦ ـ «الجواهر المفقودة في ألمانيا»، (فهرس مخطوطات إسلامية نادرة كانت موجودة في ألمانيا قبل الحروب العالمية)، تحقيق وتعليق.

١٧ ـ «سقطاتُ هشيمِ المُحْتَظَر، كتابِ الشيخ عداب الحِمّش في المهدي المنتظر». دراسة لشبهاته وانتقاداته الخاطئة للأحاديث الثابتة في الموضوع. والله ولي التوفيق.